

فتحة المعين

بِشْرَحِ
قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأَلَّفَ
أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ
الْشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعِصْيَانِ
بِسَامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي

دار ابن خزيمة

بِالْمَدِينَةِ الْمَكِّيَّةِ

فَتْحُ الْمُحِيزِ
بِشْرَحِ
قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمَهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأَلَّفَ
أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَّانِيِّ
الْشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَايَةِ
بِسَامِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَبَّارِيِّ

دار ابن حزم

المطبعة والنشر
الجفري

حَقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الْأُولَى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

AL-JAFFAN & AL-JABI

Printers - publishers

JAFFAN TRADERS P.O.Box: 54170 - 3721 Limassol - CYPRUS

Fax: 357 - 5 - 591160 Phone: (05) 583345

<http://www.jaffan.com/> - E-mail: hj@jaffan.com

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - صرّ: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٧٠١٩٧٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .
تَرْجَمَةُ الْمُؤَلِّفِ :

زَيْنُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَلِيبَارِيِّ

مِنْ عُلَمَاءِ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسِ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ

اسمه :

أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ الشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الشَّيْخِ أَبِي يَحْيَى زَيْنُ الدِّينِ بْنِ
عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ .

الْمَعْبَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمَعْبَرِ ، عَدَّهُ فِي « تَقْوِيمُ الْبُلْدَانِ » صفحة : ٣٥٤
الْإِفْلِيمِ الثَّلَاثِ مِنَ الْهِنْدِ ، قَالَ : وَأَوَّلُهُ يَقَعُ شَرْقِي الْكُولَمِ Coulam بِنَحْوِ ثَلَاثَةِ
أَوْ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ ، وَهُوَ شَرْقِي الْمَلِيبَارِ Malabar .

وَالْمَلِيبَارِيُّ نِسْبَةً إِلَى بَلَدِ الْمَلِيبَارِ Malabar ؛ هَذَا هُوَ ضَبْطُ النِّسْبَةِ حَسَبَ
مَا يَتَدَاوَلُهُ النَّاسُ شِفَاهًا ، وَقَدْ ضَبَطَهُ الزَّرْكَلِيُّ فِي كِتَابِهِ « الْأَعْلَامِ » : الْمَلِيبَارِي ؛
فِي تَرْجَمَةِ : زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ .

وَقَالَ فِي تَرْجَمَةِ فَضْلِ بَاشَا بْنِ عَلَوِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَكِّيِّ
(١٢٤٠ - ١٣١٨ هـ = ١٨٢٤ - ١٩٠٠ م) أَمِيرُ ظِفَار : وَلَدَ وَتَعَلَّمَ فِي مَالَابَارِ
بِالْهِنْدِ . انْتَهَى . مِمَّا يُفِيدُ أَنَّ ضَبْطَهُ هُوَ : الْمَالَابَارِي .

وقد ضَبَطَ ابْنُ بَطُوطَةَ فِي رِخْلَتِهِ الْمُسَمَّاةِ : « تُحْفَةُ الطُّظَّارُ فِي غَرَائِبِ الْأَمْصَارِ وَعَجَائِبِ الْأَسْفَارِ » الْمَلِيبَار ، بِقَوْلِهِ : بِضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ اللَّامِ وَسُكُونِ الْيَاءِ آخِرِ الْحُرُوفِ وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَالْفِ وَرَاءَ . أَيِ : الْمَلِيبَارُ .

الْفَنَائِيُّ نِسْبَةً إِلَى فَنَانٍ Ponnani بِلَادِ الْمَلِيبَار Malabar .

لَمْ أَجِدْ مَنْ ذَكَرَ لَهُ تَارِيخَ وَلَادَةٍ أَوْ وَفَاةٍ .

قَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي مُقَدِّمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى الْمُؤَلَّفِ : الْعَالِمُ الْعَلَامَةُ الْعَارِفُ الْكَامِلُ ، مُرَبِّي الْفُقَرَاءِ وَالْمُرِيدِينَ وَالْأَفَاضِلِ ؛ الْجَامِعُ لِأَصْنَافِ الْعُلُومِ ، الْحَاوِي لِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ مَعَ دَقَائِقِ الْفُهُومِ .

وَقَالَ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتْحِ الْمُعِينِ » أَنَّ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعِمَّ النَّفْعَ بِهِ : كَانَ مِنْ أَكْبَرِ الصُّوْفِيَّةِ ، وَكَانَ مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِتُرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . أَنْتَهَى .

شيوخه :

- أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شَهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) ؛ وَهُوَ الْمَقْصُودُ عِنْدَمَا يَقُولُ : شَيْخُنَا .

- ابْنُ زِيَادٍ ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ ابْنُ زِيَادٍ الْغَيْثِيُّ الْمَقْصَرِيُّ الزَّيْدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضَّيَّاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) وَالْمَقْصَرِيُّ نِسْبَةً إِلَى الْمَقَاصِرَةِ بَطْنٌ مِنْ بَطُونِ عَكٍّ بْنِ عَدْنَانَ ، الزَّيْدِيُّ بَلَدًا ، وَمَوْلَدًا وَمَنْشَأً وَوَفَاةً ، الشَّافِعِيُّ مَذْهَبًا ، الْأَشْعَرِيُّ مُعْتَقَدًا ، الْحَاكِمِيُّ خِرْقَةً ، الْيَافِعِيُّ تَصَوُّفًا . وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

[من الكامل] :

أَنَا شَافِعِيٌّ فِي الْفُرُوعِ وَيَافِعِيٌّ سَيِّ فِي التَّصَوُّفِ أَشْعَرِيٌّ الْمُعْتَقِدِ

وَبِذَا أَدِينُ اللَّهَ أَلْقَاهُ بِهِ أَرْجُو بِهِ الرِّضْوَانَ فِي الدُّنْيَا وَغَدٍ
وَعِنْدَمَا يَنْقُلُ عَنْهُ يَقُولُ : شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ .

- الرَّمَزَمِيُّ ، عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ ،
الْكُشَيْرَازِيُّ الْأَصْلُ ، الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالرَّمَزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ =
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) كَانَ مِنْ عُلَمَاءِ مَكَّةَ وَفَضْلَائِهَا وَأَكَابِرِهَا وَرُؤُوسَائِهَا .

- محمد بن أبي الحسن محمد بن محمد البكري الصديقي ، أبو بكر
زين الدين (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٢٣ - ١٥٨٦ م) كَانَ وَوَالِدُهُ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ ،
لَهُمَا اشْتَغَالٌ بَعْدَهُ عِلْمٌ بِمَا فِيهَا الْفَقْهُ ، بَلْ لُهُمَا فِي الْفَقْهِ عِدَّةُ كُتُبٍ . رَاجِعْ هَذَا
الْكِتَابَ صَفْحَةَ : ١٢٦ و «إرشاد العباد» صَفْحَةَ : ٣٤ .

مؤلفاته :

- «الْأَجْوِبَةُ الْعَجِيبَةُ عَنِ الْأَسْئَلَةِ الْغَرِيبَةِ» مَجْمُوعَةٌ فَتَاوَى فِي الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ .
- «إِحْكَامُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ» أَوْ «أَحْكَامُ النِّكَاحِ» أَوْ «إِحْكَامُ أَحْكَامِ
النِّسَاءِ» ، بِالْأَسْمِ الْأَوَّلِ ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» فِي بَابِ النِّكَاحِ ، حَيْثُ
أَحَالَ إِلَيْهِ ؛ وَبِالْأَسْمِ الثَّانِي كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ الْخَطِيئَةِ مِنْ «فَتْحِ الْمُعِينِ» .
- «إِرْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ» ذَكَرَهُ فِي «فَتْحِ الْمُعِينِ» عِنْدَ الذِّكْرِ
وَالدُّعَاءِ سِرًّا عَقِبَ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ أَحَالَ إِلَيْهِ . وَقَدْ طَبَعَتْهُ لَدَى الْجَفَّانِ
وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قُبْرُصَ .

- «تُخْفَةُ الْمُجَاهِدِينَ فِي بَعْضِ أَحْوَالِ الْبُرْتُغَالِيِّينَ» طَبَعَهُ أَوَّلًا الْمُسْتَشْرِقُ
الْإِنْكِلِيزِيُّ R. Rolandson مَعَ تَرْجَمَةٍ إِنْكِلِيزِيَّةٍ ، لَيْدِنَ ١٨٣٣ م . وَطَبَعَهُ ثَانِيًا
الْمُسْتَشْرِقُ الْبُرْتُغَالِيُّ دَاوِيدُ لُوَيْسَ David Lopes (١٨٦٧ - ١٩٤٢ م) مَعَ تَرْجَمَةٍ
إِسْبَانِيَّةٍ بِعُتْوَانِ : Historia dos Malabar pop Zinadin Portuguesesno ، وَطُبِعَ
بِعِنَايَةِ جَمْعِيَّةِ لِسْبُونَةِ الْجُغْرَافِيَةِ احْتِفَالًا بِمُرُورِ أَرْبَعِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ اكْتِشَافِ طَرِيقِ

الهند سنة ١٨٩٨ م . ثم طبعه مُحَمَّد سعيد الطريحي سنة ١٩٨٥ م ، مؤسسة
الوفاء ، بيروت ، لبنان .

- « الْجَوَاهِرُ فِي عُقُوبَةِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ » له طبعات كثيرة في سورية .

- « شَرْحُ الصُّدُورِ فِي أَحْوَالِ الْمَوْتَى وَالْقُبُورِ » اختصره من كتاب السيوطي .

- « الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّة » .

- « فَتَحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ » وهو شَرْحُ كِتَابِهِ : (قُرَّةُ
الْعَيْنِ بِمُهِمَّاتِ الدِّينِ) التَّالِي .

كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذَا الشَّرْحِ الشُّيُوعَ وَالْإِنْتِشَارَ ، فَهُوَ يَدْرَسُ فِي الْمَلِيبَارِ
Malabar مِنَ الْهِنْدِ ، كَمَا أَنَّهُ مُتَدَاوِلٌ بَيْنَ طَلَبَةِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ فِي مِصْرَ وَالشَّامِ
وَالْجَزِيرَةِ الْعَرَبِيَّةِ ، مِنْ الْحِجَازِ وَالْيَمَنِ وَحَضْرَمَوْتِ ، وَكَذَلِكَ فِي الْبِلَادِ
الْإِنْدُونِيسِيَّةِ وَالْمَالِيزِيَّةِ وَسَنْغَاوُورَةِ .

وَشُّيُوعُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ فِي الْمَلِيبَارِ قَدِيمٌ ، يُمَكِّنُ تَلَمُّسُ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِ
أَبْنِ بَطُّوطَةَ فِي رِحْلَتِهِ عِنْدَ زِيَارَتِهِ لِلْمَلِيبَارِ .

قال السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ فِي خَاتِمَةِ حَاشِيَّتِهِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » فِي الْكَلَامِ عَلَى
دُعَاءِ الْمُؤَلَّفِ فِي خَاتِمَةِ « فَتَحِ الْمُؤْمِنِينَ » أَنَّ يَقْبَلَ اللَّهُ تَعَالَى كِتَابَهُ وَأَنْ يُعِمَّ النَّفْعَ
بِهِ : وَقَدْ أَجَابَ اللَّهُ الْمُؤَلَّفَ بِعَيْنِ مَا طَلَبَ ، فَعَمَّ النَّفْعُ بِالشَّرْحِ الْمَذْكُورِ شَرْقًا
وَعَرَبًا وَشَامًا وَيَمَنًا ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مِنْ أَكَابِرِ الصُّوفِيَّةِ ، وَكَانَ
مُجَابَ الدَّعْوَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَنَفَعَنَا بِتُرَابِ أَقْدَامِهِ ، آمِينَ . اهـ .

طُبِعَ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ فِي مَطْبَعَةِ بُولاق سنة ١٢٨٧ هـ ، ثُمَّ أُعِيدَتْ طِبَاعَتُهُ سَنَةَ
١٣٠٤ هـ ، وَكَذَلِكَ عام ١٣٠٩ هـ .

وَطُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ وَاْدِي النَّبِيلِ بِمِصْرَ سنة ١٢٩٧ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ
بِمِصْرَ سنة ١٣٠٦ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْصِيَّةِ بِمِصْرَ سنة ١٣٠٤ هـ وَسَنَةَ ١٣٠٦ هـ .

هذه هي أهم طبعاته القديمة .

- « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » مَتْنٌ فِي فُرُوعِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ ، شَرَحَهُ بِكِتَابِهِ السَّابِقِ : « فَتْحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » وَمَعَهُ طُبِعَ فِي جَمِيعِ طَبَعَاتِهِ .

* * *

هَذَا الْكِتَابُ :

- كَتَبَ عَلَيْهِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ الْمَعْرُوفِ بَيَاصْبِرِينَ (. . . - ١٣٠٤ هـ = ١٨٨٧ م) تَقْيِيدَاتٍ ، وَطُبِعَتْ هَذِهِ التَّقْيِيدَاتُ مَعَ « فَتْحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

* * *

- كَتَبَ عَلَيْهِ حَاشِيَةُ السَّيِّدِ أَبُو بَكْرٍ الْمَشْهُورُ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدِّمِيَّاطِيُّ الْأَصْلُ الشَّافِعِيُّ (١٦٦ - ١٣١٠ هـ = ١٨٥٠ - ١٨٩٣ م) نَزِيلُ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، سَمَّاها : « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتَحِ الْمُبِينِ » ، وَلَهُ كَذَلِكَ : زِيَادَةُ تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا حِينَ قِرَاءَتِهِ لِهَذِهِ الْحَاشِيَةِ أُثْبِتَتْ فِي الطَّبْعَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالطَّبْعَةِ الرَّابِعَةِ الَّتِي طُبِعَتْ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِمْمَنِيَّةِ بِمِصْرَ سَنَةِ ١٣١٩ هـ .

وَالِدُهُ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ شَطَا زَيْنُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الدِّمِيَّاطِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَشَطَا نِسْبَةٌ إِلَى الْوَلِيِّ الصَّالِحِ الشَّيْخِ شَطَا الْمَدْفُونِ خَارِجَ ثَغْرِ دِمِيَّاطٍ . وَلَدَ بِبَلَدِهِ دِمِيَّاطَ بِمِصْرَ ، وَنَشَأَ بِهَا ، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ ، أَخَذَ الْعِلْمَ عَنْ أَفَاضِلِ دِمِيَّاطٍ ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى مِصْرَ ، أُنِيَ : الْقَاهِرَةَ ، وَقَرَأَ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ عَلَى الْمَشَايِخِ الْعِظَامِ ، وَانْتَفَعَ بِهِمْ ، وَتَضَلَّعَ مِنَ الْعُلُومِ ، وَحَازَ الْمُنْطَوِقَ وَالْمَفْهُومَ ، وَدَرَسَ وَأَفَادَ ، ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ الْمُشْرِفَةَ وَتَوَطَّنَ بِهَا ، وَتَصَدَّرَ بِهَا ،

وَتَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ وَالتَّدْرِيسِ وَالْإِفَادَةِ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . تُوْفِيَ بِمَكَّةَ سَنَةً سِتًّا
وَسِتِّينَ وَمِئَتَيْنِ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ ، وَدُفِنَ بِمَقْبَرَةِ الْمَعْلَةِ بِمَكَّةَ .

أَوْلَاذُهُ ثَلَاثَةٌ ، هُمْ : السَّيِّدُ عُمَرُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ عُثْمَانُ شَطَا ، وَالسَّيِّدُ
بَكْرِي شَطَا ؛ وَكُلُّهُمْ عُلَمَاءُ .

نَسَبُهُ وَحَيَاتُهُ :

هُوَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ شَطَا زَيْنِ الدِّينِ مَحْمُودِ بْنِ
عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بَذْرِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ سَالِمِ بْنِ
جَلَالِ الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَيْرِ الدِّينِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُخَيِّبِ الدِّينِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ
مُحَمَّدٍ بْنِ مُخَرِّزِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ رَافِعِ بْنِ حُمَيْدِ بْنِ
سُلْطَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ صَجُونٍ ؟ بْنِ حَمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ
جَعْفَرِ بْنِ حَمْرَةَ بْنِ جَعْفَرِ الزَّكِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ أَلَمَّاءُونَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ
حَرْبِ بْنِ مُحَمَّدٍ الدِّيَابِجِيِّ بْنِ الْعَابِدِ الزَّاهِدِ سَيِّدِنَا جَعْفَرِ الصَّادِقِ ابْنِ سَيِّدِنَا
مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ زَيْنِ الْعَابِدِينَ ابْنِ سَيِّدِنَا الْحُسَيْنِ ابْنِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ ابْنِ
أَبِي طَالِبٍ وَأَبْنِ سَيِّدَتِنَا فَاطِمَةَ الزَّهْرَاءِ ابْنَةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ .

وُلِدَ السَّيِّدُ بَكْرِي أَوْ أَبُو بَكْرٍ عَامَ أَلْفٍ وَمِئَتَيْنِ وَسِتَّةَ وَسِتِّينَ بِمَكَّةَ الْمَشْرِقَةِ ،
وَبَعْدَ وَلَادَتِهِ بَنَحَوْ ثَلَاثَةَ شُهُورٍ تُوْفِيَ وَالِدُهُ ، فَتَرَبَّى يَتِيمًا فِي حِجْرِ أَخِيهِ السَّيِّدِ
سِرَاجِ الدِّينِ عُمَرُ ، فَرَبَّاهُ تَرْبِيَةً حَسَنَةً ، وَقَامَ بِشَأْنِهِ إِلَى أَنْ تَرَعَرَعَ ، فَحَقَّقْهُ
الْقُرْآنَ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ مُجَوِّدًا وَعُمُرُهُ إِذْ ذَاكَ سَبْعُ سِنِينَ ، ثُمَّ اشْتَغَلَ بِطَلَبِ
الْعِلْمِ . وَلَمْ يَزَلْ مُلَازِمًا لِلْقِرَاءَةِ وَحُضُورِ مَجَالِسِ الْعِلْمِ وَحَلَقِهِ .

جَاءَ فِي وَصْفِهِ : هُوَ عَالِمٌ أَمُّ الْقُرَى وَأَبْنُ عَالِمِهَا ، الْجَامِعُ بَيْنَ طَارِفِ الْمَجْدِ
وَتَالِدِهِ ، كَانَتْ ذَاتُهُ جَامِعَةً لِلْفَضَائِلِ ، وَقُورًا مُحْتَشِمًا فِي الْأَعْيُنِ ، مَهِيًّا مُعْظَمًا

فِي الْفُؤُسِ ، مَحْبُوبًا ، لَيْسَ لِلدُّنْيَا عِنْدَهُ قَدْرٌ وَلَا قِيَمَةٌ ، فَيُعْطِي مِنْهَا عَطَاءً جَزِيلًا ، وَلَا يُعَادِي أَحَدًا ، وَلَا يُخَاصِمُ عَلَى الدُّنْيَا ، فَلِذَلِكَ لَا تَجِدُ مَنْ يَكْرَهُهُ وَلَا يَنْتَقِمُ عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ ، وَأَمَّا مَكَارِمُ الْأَخْلَاقِ وَالْحِلْمِ وَالصَّفْحِ وَالتَّوَاضُعِ وَالْقَنَاعَةِ وَشَرَفِ النَّفْسِ وَكَظْمِ الْغَيْظِ وَحُسْنِ الْأَعْتِقَادِ وَالْإِنْسَاطِ مَعَ الْجَلِيلِ وَالْحَقِيرِ ، كُلُّ ذَلِكَ سَجِيَّةٌ وَطَبِيعَةٌ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ لِذَلِكَ ، وَلَا يَرَى لِنَفْسِهِ مَقَامًا أَصْلًا ، وَلَا يَعْرِفُ التَّصَنُّعَ فِي الْأُمُورِ وَلَا دَعْوَى عِلْمٍ وَمَعْرِفَةٍ ، وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ إِضْغَاؤُهُ لِكُلِّ مُتَكَلِّمٍ مَعَ أَنْبَاطِهِ إِلَيْهِ وَإِظْهَارِ الْمَحَبَّةِ لَهُ ، وَلَوْ أَطَالَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ رَأَاهُ مُدْعِيًا شَيْئًا فِي الْعُلُومِ سَلَّمَ لَهُ فِي دَعْوَاهُ ، وَأَظْهَرَ لَهُ الْبَشَاشَةَ .

وَبَارَكَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ فِي الْأَوْقَاتِ ؛ فَكَانَ وَقْتُهُ مُوزَعًا بَيْنَ تَدْرِيسٍ وَتَأْلِيفٍ ، وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَأَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ ، وَصَلَاةِ النَّوَافِلِ سِيمَا التَّهَجُّدِ ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الشَّرِيفِ .

وَفَاتَهُ :

وَكَانَتْ وَفَاتُهُ فِي السَّابِعَةِ بَعْدَ ظَهْرِ يَوْمِ الْأَثْنَيْنِ الْمُوَافِقِ لِلثَّلَاثِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ الْحَرَامِ سَنَةِ أَلْفٍ وَثَلَاثِ مِئَةٍ وَعَشْرَةٍ ، إِذْ تُوفِّيَ شَهِيدًا بِدَاءِ الْوَبَاءِ ، وَفِي الْإِحْرَامِ ، وَفِي الْحَرَمِ ؛ فَصُلِّيَ عَلَيْهِ بَعْدَ صَلَاةِ الْعَصْرِ عِنْدَ الْكَعْبَةِ ، ثُمَّ حُمِلَ إِلَى الْمَغْلَاةِ ، وَدُفِنَ فِي اللَّخْدِ الَّذِي دُفِنَ فِيهِ وَالِدُهُ وَشَقِيقُهُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ السَّيِّدُ عُثْمَانُ ؛ رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ الرَّبُّ الْكَرِيمُ الْمَنَّانُ .
خَلَّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْجَالًا مُفْتَنِينَ أَثَرُهُ فِي الْعِلْمِ .

مِنْ كُتُبِهِ :

«إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتَحِ الْمُبِينِ» وَهِيَ حَاشِيَةٌ تُعَدُّ أَجَلَ مُؤَلَّفَاتِهِ .

فَرَّغَ مِنْ تَخْرِيرِهَا يَوْمَ الْأَثْنَيْنِ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ شَوَّالٍ سَنَةِ ثَلَاثِ مِئَةٍ وَأَلْفٍ هِجْرِيَّةٍ .

طُبِعَتْ هَذِهِ الْحَاشِيَةُ عِدَّةَ طَبَعَاتٍ بِمِصْرَ : سَنَةَ ١٣٠٠ و ١٣٠٦ و ١٣٠٧ و ١٣١٢ هـ ، وَعَلَى هَامِشِ هَذِهِ الطَّبَعَاتِ كُلِّهَا الشَّرْحُ « فَتْحُ الْمُعِينِ » .

لَكِنَّ الطَّبْعَةَ الَّتِي طُبِعَتْ فِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْنِيَّةِ عَامَ ١٣١٩ هِجْرِيَّةً بِتَضَحِيحِ مُصَحِّحِ أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ الَّتِي طَبَعَتْهَا هَذِهِ الْمَطْبَعَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الزُّهْرِيُّ الْغَمْرَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ أَكْمَلُهَا ، لِأَنَّهَا اخْتَوَتْ زِيَادَةَ تَحْقِيقَاتٍ وَضَعَهَا الْمُؤَلِّفُ حِينَ قِرَاءَتِهِ لِحَاشِيَتِهِ بَعْدَ طَبْعِهَا . وَهِيَ أَصَحُّهَا مِنْ حَيْثُ التَّضَحِيحُ الطَّبَاعِيُّ .

- « كِفَايَةُ الْأَتَقِيَاءِ وَمِنْهَاجُ الْأَصْفِيَاءِ » عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَلِيبَارِيِّ ، جَدِّ صَاحِبِ « فَتْحِ الْمُعِينِ » ، الْمُسَمَّاءُ : « هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ الْأَوْلِيَاءِ » ، فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِيمَا يُلْزَمُ الْمُكَلَّفَ مِنَ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ » طَبَعَهُ آخِرًا الْأَسْتَاذُ مَاجِدُ الْحَمَوِيُّ ، الطَّبْعَةُ الثَّلَاثَةُ ، ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م ، دَارُ ابْنِ حَزْمٍ ، بِيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

وَقَدْ شَرَحَهَا تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ أُنْبُ عَبْدِ الْقَادِرِ الْخَطِيبُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيُّ (١٢٨٠ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٦٣ - ١٩١٧ م) الْمُدْرَسُ فِي الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ ، فِي كِتَابِ سَمَاءُ : « الْأَنْوَارُ السَّنِيَّةُ » .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِجَوَازِ الْعَمَلِ بِالْقَوْلِ الْقَدِيمِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي صِحَّةِ الْجُمُعَةِ بِأَرْبَعَةٍ .

- رِسَالَةٌ تَتَعَلَّقُ بِشَرْطِ الْجُمُعَةِ وَجَوَازِ تَعَدُّدِهَا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ .

- رِسَالَةٌ بَدِيعَةٌ بَهِيَّةٌ أَجَابَ فِيهَا عَلَى سُؤَالِ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

- رِسَالَةٌ فِي حُكْمِ الْأَوْرَاقِ الْمُتَعَامَلِ بِهَا فِي بَعْضِ الْبُلْدَانِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْأَنْوَاطِ [الْبُكْنُوتِ] سَمَّاها بِ : « الْقَوْلُ الْمُتَفَحُّ الْمَضْبُوطُ فِي صِحَّةِ التَّعَامُلِ

وَوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي أَلْوَرَقِ الثُّلُوثِ .

بِالإِضَافَةِ إِلَى عِدَّةِ رَسَائِلَ فِي فُنُونِ شَتَّى وَأَجُوبَةٍ عَنْ أَسْئَلَةٍ فِي أَلْفِهِ رُفِعَتْ إِلَيْهِ ، أَحْسَنَ فِيهَا الْإِفْتَاءَ .

مِنْ هَذِهِ الرِّسَائِلِ رِسَالَةٌ وَقَعَ لِي صُورَةٌ مِنْ مَخْطُوطَةٍ لَهَا ، أَسْمُهَا : « مُقَدِّمَةٌ شَرِيفَةٌ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ » .

أَمَّا الَّذِي لَمْ يَكْمُلْ مِنْ مَوْلَفَاتِهِ فَكَثِيرٌ ، مِنْهَا :

- « تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ » وَصَلَ فِيهِ إِلَى سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

- « حَاشِيَةٌ عَلَى تُحْفَةِ الْمُحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَصَلَ فِيهَا إِلَى بَابِ الْبَيْعِ .

- حَاشِيَةٌ عَلَى مَنَسَكِ الْوَتَانِيِّ الْحَسَنِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمُسَمَّى : « عُمدَةُ الْأَبْرَارِ

فِي أَحْكَامِ الْحَجِّ وَالْأَعْتِمَارِ » ، وَصَلَ فِيهِ إِلَى زِيَارَةِ النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ ﷺ .

وَقَدْ أَلَفَ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ قُدْسِ ابْنُ عَبْدِ الْقَادِرِ

الْخَطِيبُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيُّ ، رِسَالَةٌ فِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخِ سَمَّاها : « كَنْزُ الْعَطَا فِي

تَرْجَمَةِ الْعَلَامَةِ السَّيِّدِ بَكْرِي شَطَا » .

مِنْ الْمَرَاجِعِ الَّتِي رَجَعْتُ إِلَيْهَا فِي جَمْعِ هَذِهِ التَّرْجَمَةِ : « نَظْمُ الدَّرَرِ فِي

اخْتِصَارِ نَشْرِ الثُّورِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجِمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنَ الْقَرْنِ الْعَاشِرِ إِلَى الْقَرْنِ

الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلَّفَ الشَّيْخُ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ مِرْدَادُ الْمَكِّيُّ قَاضِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدُ سَعِيدُ الْعَامُودِيُّ وَأَحْمَدُ عَلِيٍّ ،

الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م ، نَشْرُ عَالَمِ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةَ ، الْأَسْعُودِيَّةُ .

* * *

- كَتَبَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيُّ ،

أَبُو أَحْمَدَ (١٢٢٥ - ١٣٣٥ هـ = ١٨٣٩ - ١٩١٦ م) حَاشِيَةً عَلَى الشَّرْحِ سَمَّاها :

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتَحِ الْمُعِينِ » طُبِعَتْ بِمِصْرَ سَنَةَ ١٣١١ هـ

وَبِهَامِشِهَا : « فَتْحُ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

وُلِدَ السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّقَّافُ الشَّافِعِيُّ الْمَكِّيَّ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ ، فِي شَوَّالِ سَنَةِ خَمْسٍ وَخَمْسِينَ وَمِثْنَيْنِ وَأَلْفٍ . وَنَشَأَ بِهَا ، وَدَرَسَ عَلَى كِبَارِ عُلَمَائِهَا ، كَالْمُفْتِيِ الْفَقِيهِ الْمَوْرُخِ أَحْمَدَ بْنِ زَيْنِي دَخْلَانَ (١٢٣٢ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٦٤ - ١٨٨٦ م) ، وَالْفَقِيهِ الْمُحَدِّثِ النَّحْوِيِّ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْبَارِي الْأَهْدَلِ الْحُسَيْنِيِّ التَّهَامِيِّ (١٢٤١ - ١٢٩٨ هـ = ١٨٢٦ - ١٨٨٠ م) ، وَمُفْتِيِ الشَّافِعِيَّةِ بِمَكَّةَ الْحَبِيبِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ الْحَبَشِيِّ (..... هـ = م) وَالسَّيِّدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجُفَرِيِّ الْمَدَنِيِّ (..... هـ = م) .

وَأَقَامَ فِي مَكَّةَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ وَيَنْشُرُهُ ، وَيُدْرُسُ وَيُفْتِي وَيُصَنِّفُ .

تَوَلَّى نَقَابَةَ الْعُلَوِّيِّينَ الْأَشْرَافِ بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ سَنَةَ ١٢٩٨ هـ .

وَبَقِيَ فِي مَكَّةَ إِلَى أَنْ اضْطُرَّ لِلارْتِحَالِ عَنْهَا وَتَرَكَهَا مُتَجَبِّئًا أَدَّى أَمِيرُهَا الشَّرِيفُ عَوْنٌ مُغَادِرًا إِلَى لَحْجِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، مُلَبِّيًا دَعْوَةَ أَمِيرِ لَحْجٍ ؛ فَدَرَسَ فِيهَا وَانْتَفَعَ عُلَمَاءُ لَحْجٍ بِهِ .

بَقِيَ فِي لَحْجٍ إِلَى سَنَةِ ١٣٢٧ هـ ، ثُمَّ عَادَ إِلَى مَكَّةَ حَيْثُ أَقَامَ فِيهَا مُدْرِسًا وَنَافِعًا ، حَتَّى صَارَ مَرِيضًا مُفْعَدًا بَيْتِهِ سِنِينَ لَا يَسْتَطِيعُ الْخُرُوجَ ، وَلَكِنَّ مَعَ هَذَا لَا يَخْلُو مَجْلِسُهُ عَنِ الْإِفَادَةِ ، إِلَى أَنْ تُوُفِّيَ فِي مَكَّةَ فِي السَّاعَةِ السَّابِعَةِ مِنْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ الْخَامِسَ عَشَرَ مِنَ الْمُحَرَّمِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثَ مِئَةٍ وَأَلْفٍ ، وَصُلِّيَ عَلَيْهِ صُبْحَهَا عِنْدَ بَابِ الْكُعْبَةِ ، وَدُفِنَ بِالْمَعْلَاةِ بِخُوطَةِ السَّادَةِ الْعُلَوِّيَّةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

كَانَ وَاسِعَ الْمَخْضُوطَاتِ ، حَسَنَ التَّقْرِيرَاتِ ، مُدَقِّقًا ، حَافِظًا ، مُحَقِّقًا لِلْمَذْهَبِ ، حَرِيصًا عَلَى جَمْعِ الْكُتُبِ النَّفِيسَةِ ، وَافْتَنَى مِنْهَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً ، وَكَانَ

عَلَى جَانِبٍ عَظِيمٍ مِنَ الْعِلْمِ ، جَمَعَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ بَيْنَ الْحِفْظِ وَالْفَهْمِ ، وَلَهُ نَظْمٌ رَائِقٌ ، وَنَثْرٌ فَائِقٌ .

لَهُ عِدَّةٌ مَوْلَفَاتٍ ، مِنْهَا :

- « إِنْبَاهُ الْأَنْبَاهِ فِي أَحْكَامِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » .

- « أَنْسَابُ أَهْلِ الْبَيْتِ » ، مَا زَالَ مَخْطُوطًا .

- « الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ وَالذَّرُوعُ السَّابِغَاتُ » طُبِعَ مُلْحَقًا بِطَبْعَاتِ كِتَابِهِ

« تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » ، وَطُبِعَ مُسْتَقِلًّا بِاعْتِنَاءِ الْأُسْتَاذِ

مُحْيِي الدِّينِ نَجِيبِ لَدَى دَارِ الْبَشَائِرِ بِدِمَشْقَ ، سَنَةِ ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

وَهُوَ كِتَابٌ فِي الْأَدْعِيَةِ وَالْأَذْكَارِ .

- « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ بِتَوْشِيحِ فَتْحِ الْمُعِينِ » فَرَّغَ مِنْ تَأْلِيفِهِ فِي مَكَّةَ

الْمُكَرَّمَةِ فِي ٢٧ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ ، وَطُبِعَ لِلْمَرَّةِ الْأُولَى فِي الْمَطْبَعَةِ

الْمِمْبِئِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣١١ هـ ، وَأُعِيدَ طِبَاعَتُهُ سَنَةَ . . . لَدَى عَيْسَى الْبَابِي

الْحَلَبِيِّ ، وَصُورَتْ هَذِهِ الطَّبْعَةُ عِدَّةَ مَرَّاتٍ فِي دِمَشْقَ وَيَبْرُوتَ . وَقَدْ أَتْنِي عَلَى

هَذِهِ الْحَاشِيَةِ وَمَدَحَهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْيَانِ .

- « خِدْمَةُ الْمُرْتَابِ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ » .

- « شِفَاءُ الْجَنَانِ بِأَحْكَامِ الشَّيَاطِينِ وَالْجَانِ » أَلْفَهُ فِي حُدُودِ سَنَةِ

١٢٩١ هـ ؛ وَهُوَ أَصْلُ « الْكُوكَبِ الْأَجُوجِ » الْآتِي ذِكْرُهُ .

- « عِلَاجُ الْأَمْرَاضِ الرَّدِّيَّةِ بِشَرْحِ الْوَصِيَّةِ الْحَدَادِيَّةِ » شَرَحَ فِيهِ الْمَنْظُومَةُ

الْبَابِيَّةُ فِي الْأَخْلَاقِ وَالْمَوَاعِظِ لِلْقُطْبِ الرَّبَّانِيِّ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْمُهَاجِرِ بْنِ عَيْسَى الْحُسَيْنِيِّ الْحَضْرَمِيِّ بِاعْلَوي الْحَدَادِ

(١٠٤٤ - ١١٣٢ هـ = ١٦٣٤ - ١٧٢٠ م) ، فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢ شَعْبَانَ سَنَةِ

١٣٠٢ هـ . طُبِعَ أَوَّلًا فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٣ هـ ٦٠ صَفْحَةً ، وَثَانِيًا فِي مَكَّةَ سَنَةَ ١٣١٧ هـ . وَطُبِعَ بِهَامِشٍ « مَجْمُوعَةُ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « فَتْحُ الْعَلَامِ فِي أَحْكَامِ السَّلَامِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٤ صَفَرِ سَنَةِ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْفَوَائِدُ الْمَكِّيَّةُ فِي الْمَسَائِلِ وَالضُّوَابِطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَخْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » فَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٣ هـ ١١٦ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ اخْتَصَرَهُ . وَقَدْ طَبَعْتَهُ لَدَى الْجَفَانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُول ، قَبْرَص .

- « قَمْعُ الشَّهْوَةِ عَنْ تَنَاوُلِ التَّنْبَاكِ وَالْكَفْتَةِ وَالْقَاتِ وَالْقَهْوَةِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي أَوَّلِ شَهْرِ رَبِيعِ الْآخِرِ سَنَةَ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ الْمَتِينُ فِي بَعْضِ الْمُهَمِّ مِنْ حُقُوقِ إِخْوَانِنَا الْمُسْلِمِينَ » طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « الْقَوْلُ الْجَامِعُ النَّجِيحُ فِي أَحْكَامِ صَلَاةِ التَّسْبِيحِ » فَرَّغَ مِنْهُ فِي ٢٣ الْمُحَرَّمِ سَنَةَ ١٢٩٥ هـ . طُبِعَ فِي مَطْبَعَةِ الْإِعْلَامِ سَنَةَ ١٣٠٢ هـ .

- « كَبْحُ الْأَغْيَاءِ عَنْ أَنْتَحَالِ الْكِيمِيَاءِ » ذَكَرَهُ فِي « الْفَوَائِدِ الْمَكِّيَّةِ » صَفْحَةً : ١٦ .

- « الْكَوَكِبُ الْأَجُوجُ فِي أَحْكَامِ الْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ وَالشَّيَاطِينِ وَيَأْجُوجَ وَمَاجُوجَ » طُبِعَ فِي مِصْرَ سَنَةِ ١٣٠٧ هـ - ٣٨ صَفْحَةً . وَطُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م .

- « مُخْتَصَرُ الْفَوَائِدِ الْمَكْتَبَةِ فِي الْمَسَائِلِ وَالضُّوَاطِ وَالْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ فِيمَا يَخْتَاجُهُ طَلَبَةُ الشَّافِعِيَّةِ » طُبِعَ ضِمْنَ « مَجْمُوعَةِ سَبْعَةِ كُتُبٍ مُفِيدَةٍ » شَرِكَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ ، ١٩٤٠ م . وَقَدْ طَبَعْتُهُ لَدَى الْجِفَانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيْمَاسُول ، قَبْرَص .

- « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » مَنْظُومَةٌ لَخَّصَ فِيهَا ثَلَاثِينَ عِلْمًا . مَا تَرَأَى مَخْطُوطَةً .
- « مَطْلَبُ الرَّاغِبِ فِي مَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ الطَّالِبُ » ذَكَرَ الزَّرْكَلِيُّ أَنَّ مِنْهُ نِسْخَةٌ مَخْضُوطَةٌ فِي مَكْتَبَةِ الْأُسْتَاذِ زُهَيْرِ الشَّوَايِشِ كُتِبَتْ سَنَةَ ١٢٨٦ هـ ، وَلَعَلَّهَا أَصْلُ « الْفَوَائِدِ الْمَكْتَبَةِ » .

- « مَنْظُومَةٌ فِي الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ . وَالنَّظْمُ فِي أَرْبَعَةِ أَبْيَاتٍ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٩ .

- « نَظْمٌ فِي مَعْرِفَةِ الْوَقْتِ وَالْقِبْلَةِ » كَذَا ذَكَرَهُ الزَّرْكَلِيُّ ، وَأَشَارَ إِلَى أَنَّهُ مَطْبُوعٌ ، وَلَعَلَّهَا الرِّسَالَةُ الْمُسَمَّاةُ : « هِدَايَةُ الْمُخْتَارِ » الْمَذْكُورَةُ فِي « تَرْشِيحِ الْمُسْتَفِيدِينَ » صَفْحَةٌ : ٥٠ .

- « هَدِيَّةُ النَّاهِضِ إِلَى كِفَايَةِ الْحَائِضِ » وَهُوَ شَرْحٌ جَمِيلٌ فِي الْفَرَائِضِ ، أَوْ هُوَ شَرْحُ أَبْيَاتِ ابْنِ الْمُقَرِّءِ فِي الدِّمَاءِ ؟

وِإِضَافَةً لِمَا سَبَقَ ، لَهُ مَنْظُومَةٌ فِي تَارِيخِ الْقُرُونِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَسِيرِ الْمُصْطَفَى ، وَتَذَكُّرَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَهُ مِنَ النَّظْمِ وَالنَّثْرِ وَمُخْتَوِيَةٌ عَلَى فَوَائِدَ

جَمَّةٌ ، وَرِسَالَةٌ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ الْمُعْظَمِ ﷺ ، وَكِتَابٌ فِي الْأَنْسَابِ
الْمُصْطَفَوِيَّةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْأَجْتِهَادِ ، وَثَلَاثُ رَسَائِلَ فِي الْفَلَكَ ، وَرِسَالَةٌ فِي
الْجَبْرِ وَالْمُقَابَلَةِ ، وَرِسَالَةٌ فِي الْحِسَابِ ، وَجُمْلَةُ مَقَامَاتِ أَدَبِيَّةٍ وَمُحَاوَرَاتِ
شَرْعِيَّةٍ ، وَمَنْظُومَةٌ ، وَمَخْتَصَرُ « مُصْطَفَى الْعُلُومِ » أَلْفًا بَيَّتَ مُخْتَوِيَةً عَلَى
عِشْرِينَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بِشَرْحٍ بَلَغَ أَرْبَعِينَ كُرَّاسًا ، وَمُلَحَّصُ مُخْتَصَرِ « مُصْطَفَى
الْعُلُومِ » أَلْفُ بَيَّتٍ أُخْتَوِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ عِلْمًا ، وَشَرْحُهُ بَلَغَ نَحْوَ خَمْسِ
وَعِشْرِينَ كُرَّاسًا ، وَشَرْحُ آيَاتِ ابْنِ الْمُقَرِّئِ فِي الدِّمَاءِ ، وَشَرْحُ عَلَى « الدَّرَّةِ
الْبَهِيَّةِ » سَمَاءُ : « التَّهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ » .

مصادر ترجمته :

- « الأعلام » للزَّركَلِيِّ ٢٤٩/٤ .
- « إِضْاحُ الْمَكْتُونِ » للبغدادِي ١١٧/٢ و ١٦٦ و ٢١١ و ٢٤١ و ٢٤٨ و ٣٩٣ .
- « فهرست دار الكتب المصرية » ١٦٣/٦ .
- « فهرست المكتبة الأزهرية » ٢٦٤/٦ و ٢٧٧ .
- « فهرست المكتبة الخديوية » ١٦٥/٢ و ٢٦٢/٣ و ١٦٣/٦ و ١٨٤ .
- « الْمُخْتَصَرُ مِنْ كِتَابِ « نَشْرُ الثَّوَرِ الزَّهَرِ فِي تَرَاجِمِ أَفَاضِلِ مَكَّةَ مِنَ الْقَرْنِ
الرَّابِعِ عَشَرَ » تَأَلَّفَ الشَّيْخُ أَبِي الْخَيْرِ عَبْدُ اللَّهِ مَرْدَادُ الْمَكِّي قَاضِي مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ
الْمُتَوَفَى سَنَةَ ١٣٤٣هـ ، وَاخْتَصَرَهُ مُحَمَّدٌ سَعِيدُ الْعَامُودِي وَأَحْمَدُ عَلِي ،
الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ ، ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م ، نَشْرُ عَالَمِ الْمَعْرِفَةِ ، جُدَّةَ ، السُّعُودِيَّةُ .
- « معجم المطبوعات العربية والمعربة » لسركيس ١٠٣٢/٢ و ١٠٣٣ .
- « معجم المؤلفين » لعمر رضا كحالة ٢٩٥/٦ .

- مقدمة كتاب « الباقيات الصالحات والدروع السابغات » التي كتبها الأستاذ محيي الدين نجيب في ترجمة المؤلف .
- « هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن » صفحة : ١٨٨ .
- « هدية العارفين » للبغدادى ١/ ٦٦٧ .

* * *

كَتَبَ الشَّيْخُ مُحَمَّدٌ نَوَوِيٌّ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَرَبِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الْجَاوِيِّ الْبُسْتَنِيُّ التَّنَارِيُّ ، أَبُو عَبْدِ الْمُعْطِيِّ (. . . - ١٣١٦ هـ = . . . - ١٨٩٨ م) « نِهَايَةُ الزَّيْنِ فِي إِرْشَادِ الْمُبْتَدِئِينَ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » طُبِعَ بِمِصْرَ بِالْمَطْبَعَةِ الْوَهْبِيَّةِ سَنَةَ ١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَثْنُ مَعَ بَعْضِ التَّفَرِيعَاتِ ، مَطْبَعَةُ شَرْفَ ١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

وَمِنْ مُؤَلَّفَاتِهِ :

- « أَسَاوِرُ الْعَسْجَدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعُقَدِ » أَوْ « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اكْتِسَاءِ الْبُرُودِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٢٩٦ هـ - ٧٣ صفحة ، مَطْبَعَةُ شَرْفَ ١٢٩٧ هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ١٣١٨ هـ ، مَكَّة ١٣١٥ هـ - ٧٢ صفحة .

- « الْأَبْرِيْزُ الدَّانِي فِي مَوْلِدِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ السَّيِّدِ الْعَدْنَانِيِّ » طُبِعَ حَجَرٍ ، مِصْرَ ، ١٢٩٩ هـ .

- « بُغْيَةُ الْعَوَامِ فِي شَرْحِ سَيِّدِ الْأَنَامِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ ، مِصْرَ ١٢٩٧ هـ - ٤٥ صفحة .

- « بَهْجَةُ الْوَسَائِلِ بِشَرْحِ الْمَسَائِلِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « الرِّسَالَةِ الْجَامِعَةِ » لَهُ أَيْضًا ، وَبِهَامِشِهِ الرِّسَالَةُ الْمَذْكُورَةُ (فِقْهُ شَافِعِيٍّ) مَطْبَعَةُ بُولَاق ، ١٢٩٢ هـ ، وَفِي الْمَطْبَعَةِ الْمِمْنِيَّةِ ١٣٣٤ هـ .

- « تَرْغِيبُ الْمُشْتَاقِينَ لِبَيَانِ مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ الْبَرْزَنْجِيِّ فِي مَوْلَدِ سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ » مَطْبَعَةُ بُولاق ١٢٩٢هـ ، مكة ١٣١١هـ ، ٨٤ صفحة .

- « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ ، لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ ، الْمُسْفَرُّ عَنْ وُجُوهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَّاحُ لَبِيدٍ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنِ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلوَاحِدِيِّ ، مطبعة عبد الرزاق ، ١٣٠٥هـ .

- « التَّوْشِيحُ عَلَى شَرْحِ ابْنِ قَاسِمٍ الْغَزِّيِّ » عَلَى مَتْنِ « التَّقْرِيبِ » لِأَبِي شُجَاعٍ ، وَبِهَامِشِهِ الشَّرْحُ الْمَذْكُورُ (فَهْمٌ شَافِعِيٌّ) مَطْبَعَةُ بُولاق ١٣١٤هـ ٢٩٢ صفحة . راجع « قوت الحبيب الغريب » الآتي .

- « تَيْجَانُ الدَّرَارِيِّ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ الْبَاجُورِيِّ » (عِلْمُ تَوْحِيدٍ) وَعَلَى الْهَامِشِ الرِّسَالَةُ الْمَذْكُورَةُ ، مصر ١٣٠١هـ ، ١٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٩هـ ، ٢٠ صفحة ، مكة ١٣٠٩هـ .

- « التَّمَارُ الْبَيَانَةُ فِي شَرْحِ الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مُخْتَصَرِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمُسَمَّى بِـ « الرِّيَاضِ الْبَدِيعَةِ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوعِ الشَّرِيعَةِ » بِهَامِشِهِ : « الرِّيَاضُ الْبَدِيعَةُ » مصر ١٢٩٩هـ ، ١١٤ صفحة ، مَطْبَعَةُ بُولاق ١٣٠٢هـ ، ١٠٩ صفحات ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْمَنِيَّةُ ١٣٠٨هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩هـ ، ٩٥ صفحة .

- « حِلْيَةُ الصَّبِيَّانِ عَلَى فَتْحِ الرَّحْمَنِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « فَتْحِ الرَّحْمَنِ » تَأَلَّفُ أَحَدِ الْأَفَاضِلِ (فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ) ضَمَّنَ مَجْمُوعَةً .

- « الدَّرَرُ الْبَهِيَّةُ فِي شَرْحِ الْخَصَائِصِ النَّبَوِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى قِصَّةِ الْإِسْرَاءِ وَالْمِعْرَاجِ لِلْبَرْزَنْجِيِّ ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٨هـ .

- « ذَرِيعَةُ الْيَقِينِ عَلَى أُمِّ الْبَرَاهِينِ » مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، ١٣٠٣هـ ، مكة ١٣١٧هـ ، ٣٩ صفحة .

- «الرَّسَالَةُ الْجَامِعَةُ بَيْنَ أَصُولِ الدِّينِ وَالْفِقْهِ وَالتَّصَوُّفِ» بِهَامِشٍ شَرَحِهِ
«بَهْجَةُ الْوَسَائِلِ» .

- «الرِّيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ» طُبِعَ بِهَامِشٍ «الْفُصُوصُ الْيَاقُوتِيَّةُ عَلَى الرِّوَضَةِ الْبَهِيَّةِ
فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ» ، مِصْرَ ١٢٩٩هـ ، ٣٨ صفحة .

- «سَلَامُ الْفَضْلَاءِ عَلَى الْمُنْظُومَةِ الْمُسَمَّاةِ هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ إِلَى طَرِيقِ
الْأَوْلِيَاءِ» لِلشَّيْخِ زَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ (تَصَوُّفٌ) مَكَّةُ ، ١٣١٥هـ ،
٥٦ صفحة .

- «سُلْمُ الْمُنَاجَاةِ عَلَى سَفِينَةِ الصَّلَاةِ» لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْحَضْرَمِيِّ
(فَقْهُ شَافِعِيٍّ) ، مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٧هـ ، مِصْرَ ١٣٠١هـ بِهَامِشِهِ «سَفِينَةُ
الصَّلَاةِ» الْمَطْبَعَةُ الْمَنِمْنِيَّةُ ١٣٠٧ ، ١٣ صفحة .

- «سُلُوكُ الْجَادَةِ عَلَى الرَّسَالَةِ الْمُسَمَّاةِ بِـ لَمْعَةِ الْمُبَادَةِ فِي بَيَانِ الْجُمُعَةِ
وَالْمُعَادَةِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ١٣٠٠هـ ، مَكَّةُ ١٣٠٣هـ ٣٢ صفحة .

- «شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الدِّمِيَّاطِيِّ فِي التَّوَسُّلِ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ
الْحُسْنَى» (فَوَائِدُ) مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٢هـ .

- «شَرْحٌ عَلَى أَخْصَرِ مَنَاسِكِ الْعَلَامَةِ الْخَطِيبِ» (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) أَنْظَرَ
«فَتْحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ» الْآتِي .

- «الْعَقْدُ الثَّمِينُ شَرْحُ مَنْظُومَةِ السَّتِينَ مَسْأَلَةِ الْمُسَمَّاةِ : الْفَتْحُ الْمُبِينُ»
(فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ، ١٣٠٠هـ .

- «عُقُودُ اللَّجَيْنِ فِي بَيَانِ حُقُوقِ الزَّوْجَيْنِ» وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ مُتَعَلِّقَةٍ
بِحُقُوقِ الزَّوْجَيْنِ لِبَعْضِ النَّاصِحِينَ . (فَقْهُ شَافِعِيٍّ) الْمَطْبَعَةُ الْوَهْبِيَّةُ ،
١٢٩٦هـ ، مَطْبَعَةُ شَرْفٍ ، ١٢٩٧هـ ، مَكَّةُ ١٣١٦هـ ، ٨٢ صفحة .

- « فَتْحُ الصَّمَدِ الْعَالِمِ عَلَى مَوَائِدِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ قَاسِمٍ » مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٢هـ ، ٥٩ صفحة ، مَكَّةُ ١٣٠٦هـ ، ٥٩ صفحة .

- « فَتْحُ غَافِرِ الْخَطِيئَةِ عَلَى الْكَوَاكِبِ الْجَلِيَّةِ فِي نَظْمِ الْأَجْرُومِيَّةِ » بِهَامِشِهِ النَّظْمُ الْمَذْكُورُ (نحو) ، مَطْبَعَةُ بُولاق ، ١٢٩٨هـ .

- « فَتْحُ الْمُجِيبِ بِشَرْحِ مُخْتَصَرِ الْخَطِيبِ » فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ (فقه شافعي) مَطْبَعَةُ بُولاق ١٢٧٦هـ و ١٢٩٢هـ بِهَامِشِهِ الْمُخْتَصَرُ الْمَذْكُورُ ، ١٣٠٧هـ ، مَكَّةُ ١٣١٦ ، ٢٦ صفحة ، مطبعة شرف ١٢٩٨هـ ، مطبعة وَاْدِي النَّيْلِ ١٢٩٧هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْبَنِيَّةُ ١٣٠٦هـ ٢٢ صفحة ، مطبعة دار الكتب العربية الكبرى ، مصر ، ١٣٢٥هـ ، ٤٧ صفحة ؛ وقد طُبِعَتْهُ لَدَى الْجَفَّانِ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيْمَاسُول ، قَبْرِص .

- « فَتْحُ الْمَجِيدِ فِي شَرْحِ الدَّرِّ الْمَجِيدِ » لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ النَّخْرَاوِيِّ (تَوْحِيد) ، مصر ، ١٢٩٨هـ .

- « الْفُصُوصُ الْيَاقُوتِيَّةُ عَلَى الرَّوْضَةِ الْبَهِيَّةِ فِي الْأَبْوَابِ التَّصْرِيفِيَّةِ » (صَرَفٌ وَنَحْوٌ) وَبِالْهَامِشِ : « الرِّيَاضُ الْقَوْلِيَّةُ » لَهُ أَيْضًا ، مصر ١٢٩٩هـ ، ٣٨ صفحة .

- « قَامِعُ الطُّغْيَانِ عَلَى مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى « مَنْظُومَةِ شُعْبِ الْإِيمَانِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ وَبِهَامِشِهِ : « هِدَايَةُ الْأَذْكِيَاءِ » لِزَيْنِ الدِّينِ الْمَلِيبَارِيِّ الْمَذْكُورِ ، المطبعة الوهبية ، ١٢٩٦هـ .

- « قَطْرُ الْغَيْثِ فِي شَرْحِ مَسَائِلِ أَبِي اللَّيْثِ » (تَوْحِيد) مصر ١٣٠١هـ و ١٣٠٣هـ ؛ مَكَّةُ ١٣١١هـ .

- « قُوتُ الْحَبِيبِ الْغَرِيبِ » وَهِيَ حَاشِيَةٌ عَلَى « الْفَتْحِ الْقَرِيبِ الْمُجِيبِ » شَرْحُ التَّقْرِيبِ لِأَبِي شُجَاعٍ « لَابْنِ قَاسِمِ الْغَزِّيِّ » (فقه شافعي) مِصْرُ ١٣٠١هـ .

و ١٣٠٥هـ ٣١٦ صفحة ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ، ١٣١١هـ ، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٥٧هـ = ١٩٣٨م ، راجع « التَّوْشِيحُ عَلَى شرح ابن قاسم الغزّي » .

- « كَاشِفَةُ السَّجَا فِي شَرْحِ سَفِينَةِ النَّجَا » (فَهْ شَافِعِي) وَبِهَامِشِهِ « الرِّيَاضُ الْبَدِيعَةُ فِي أَصُولِ الدِّينِ وَبَعْضِ فُرُوضِ الشَّرِيعَةِ » لِلشَّيْخِ مُحَمَّدٍ حَسَبِ اللَّهِ الْمَكِّي ، مصر ١٢٩٢هـ ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ، ١٣٠١هـ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ١٣٠٢هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ١٣٠٥هـ ، مَطْبَعَةُ بولاق ١٣٠٩هـ ، ١١٦ صفحة .

- « كَشَفُ الْمُرُوطِيَّةِ عَنْ سِتَارِ الْأَجْرُومِيَّةِ » (نَحْوُ) ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ ، ١٢٩٨هـ .
 - « لُبَابُ الْبَيَانِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى رِسَالَةِ الشَّيْخِ حُسَيْنِ الْمَالِكِيِّ فِي الْأَسْتِعَارَاتِ (بَلَاغَةٌ) ، مَطْبَعَةُ مُحَمَّدٍ مُصْطَفَى ، ١٣٠١هـ .
 - « مَدَارِجُ الصُّعُودِ إِلَى اكْتِسَاءِ الْبِرِّ » أَوْ « أَسَاوِرُ الْعَسْجَدِ عَلَى جَوْهَرِ الْعَقْدِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَوْلِدِ الْبَرْزَنْجِيِّ ، الْمَطْبَعَةُ الْوَهَبِيَّةُ ١٢٩٦هـ ٧٣ صفحة ، مَطْبَعَةُ شَرْفِ ١٢٩٧هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ١٣١٨هـ ، مَكَّة ١٣١٥هـ ٧٢ صفحة .

- « مَرَا حُ لِبِيدِ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنِ مَجِيدٍ » = « التَّفْسِيرُ الْمُنِيرُ لِمَعَالِمِ التَّنْزِيلِ الْمُسْفِرُ عَنْ وَجْهِهِ مَحَاسِنِ التَّأْوِيلِ » الْمُسَمَّى : « مَرَا حُ لِبِيدِ لِكَشْفِ مَعْنَى قُرْآنِ مَجِيدٍ » بِهَامِشِهِ : « الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ » لِلوَاحِدِيِّ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّزَاقِ ، ١٣٠٥هـ .

- « مَرَا قِي الْعُبُودِيَّةِ » وَهُوَ شَرْحٌ « بِدَايَةِ الْهِدَايَةِ » لِحُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَبِي حَامِدٍ مُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ ، وَبِالْهَامِشِ « بِدَايَةُ الْهِدَايَةِ » مَطْبَعَةُ بُولَاق ١٢٩٣هـ ، و ١٣٠٩هـ ٩٦ صفحة ؛ مصر ١٢٩٨هـ و ١٣٠٤هـ ؛ الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ١٢٠٧هـ و ١٣٠٩هـ ٩٢ صفحة ؛ و ١٣٢٧هـ ١٠٧ صفحات ؛

الْمُطْبَعَةُ الْأَزْهَرِيَّةُ ١٣٠٨ هـ - ١٠٤ صفحات .

- « مِرْقَاةُ صُغُودِ التَّصَدِيقِ فِي سُلْمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ »
بِهَامِشِهِ مَتْنُ « سُلْمِ التَّوْفِيقِ إِلَى مَحَبَّةِ اللَّهِ عَلَى التَّحْقِيقِ » لِلشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ
مُحَمَّدِ بْنِ هَاشِمٍ بَاعْلَوِيِّ ، مصر ١٢٩٢ هـ ، الْمَطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ ١٣٠٣ هـ ،
الْمَطْبَعَةُ الْمِمْنِيَّةُ ١٣٠٦ هـ ، ٨٥ صفحة ؛ مطبعة بولاق ١٣٠٩ هـ - ٨٥ صفحة .

- « مِصْبَاحُ الظُّلَمِ عَلَى الْمَنْهَجِ [النَّهْجِ] الْأَتَمِّ فِي تَنْبِيهِ الْحَكَمِ » وَهُوَ
شَرْحٌ عَلَى « الْمَنْهَجِ الْأَتَمِّ فِي تَنْبِيهِ الْحَكَمِ » لِلشَّيْخِ علاءِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ
حُسَامِ الدِّينِ الْمُتَّقِيِّ الْهِنْدِيِّ الْبَرْهَانْفُورِيِّ ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٩٧٧ هـ = ١٥٦٩ م ،
بِهَامِشِهِ شَرْحُ الْبُرْدَةِ لِلْمَوْلَفِ الْمَذْكُورِ ، مَكَّة ١٣١٤ هـ - ١٣٢ صفحة .

- « نِهَايَةُ الرَّزْنِ فِي إِرْشَادِ الْمُبْتَدِئِينَ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَيِّمَاتِ الدِّينِ » طُبِعَ
بِمِصْرَ بِالْمَطْبَعَةِ الْوَهَّابِيَّةِ سَنَةَ ١٢٩٧ هـ = ١٨٨٠ م ، بِهَامِشِهِ الْمَتْنُ مَعَ بَعْضِ
التَّفَرِيزَاتِ ، مطبعة شرف ، ١٢٩٩ هـ = ١٨٨٢ م .

- « التَّهْجَةُ الْجَيِّدَةُ لِحَلِّ نَقَاوَةِ الْعَفِينَةِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةٍ فِي
التَّوْحِيدِ ، مَطْبَعَةُ عَبْدِ الرَّازِقِ ، ١٣٠٣ هـ .

- « نُورُ الظُّلَامِ شَرْحُ مَنْظُومَةِ عَقِيدَةِ الْعَوَامِ » وَهُوَ شَرْحٌ عَلَى مَنْظُومَةِ السَّيِّدِ
أَحْمَدَ بْنِ رَمْضَانَ الْمَرْزُوقِيِّ الْمَالِكِيِّ الْحَسَنِيِّ الْفَيُّومِيِّ الْمَكِّيِّ (١٢٠٥ - ١٢٦٢ هـ =
١٧٩٠ - ١٨٤٦ م) (تَوْحِيدٌ) مطبعة عبد الرزاق ١٣٠٣ هـ ، ٥٥ صفحة ، وبِهَامِشِهِ
الْمَنْظُومَةُ الْمَذْكُورَةُ ؛ الْمَطْبَعَةُ الْجَمَالِيَّةُ ١٣٢٩ هـ - ٥٤ صفحة . وَطُبِعَ عام
١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م ، دَارُ الْحَاوِي لِلطَّبَاعَةِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّنْشِيرِ ، بَيْرُوتَ ، لُبْنَانُ .

* * *

- وذكر السَّيِّدُ عَلَوِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّقَّافِ فِي « تَرْشِيحِ
الْمُسْتَفِيدِينَ » صفحة : ٣٠٠ أَنَّ الشَّيْخَ حَبِيباً الْفَارِسِيَّ لَهُ تَعَالِيقٌ عَلَى الشَّرْحِ ،

أني على : « فَتَحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ » .

* * *

هَذِهِ الطَّبْعَةُ :

اعْتَمَدْتُ كَاصِلَ لِهَذِهِ الطَّبْعَةِ الْأُصُولَ التَّالِيَةَ :

- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ لِلْكِتَابِ ، الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْخَيْرِيَّةِ سَنَةَ ١٣٣٣ هـ ،

لِأَصْحَابِهَا السَّيِّدِ عُمَرَ حُسَيْنِ الْخَشَّابِ وَوَلَدِهِ ، بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ ١٣٤٤ هـ ، بِمَطْبَعَةِ مُحَمَّدٍ

عَلِيِّ صُبَيْحٍ وَوَلَدِهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ عَزَّ الصَّبَّاحِ ، بِجَوَارِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الْمَطْبُوعَةُ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةَ ١٣٤٣ هـ ، بِمَطْبَعَةِ شَرَكَةِ

مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُصْطَفَى الْبَابِي الْحَلَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ بِمِصْرَ .

- الطَّبْعَةُ الرَّابِعَةُ مِنْ كِتَابِ « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ عَلَى حَلِّ الْأَفَاطِ فَتَحِ الْمُعِينِ »

لِلسَّيِّدِ أَبِي بَكْرٍ الْمَشْهُورِ بِالسَّيِّدِ الْبَكْرِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ شَطَا الدُّمَيْاطِيِّ الْمَكِّيِّ ،

الْمَطْبُوعَةُ بِالْمَطْبَعَةِ الْمِمْنِيَّةِ بِمِصْرَ ، سَنَةَ ١٣١٩ هـ .

- الطَّبْعَةُ الثَّانِيَةُ لِكِتَابِ « تَرْشِيحُ الْمُسْتَفِيدِينَ » حَاشِيَةُ السَّيِّدِ عَلَوِيِّ بْنِ

أَحْمَدَ السَّقَّافِ عَلَى « فَتَحِ الْمُعِينِ » الْمُصَوَّرَةُ الصَّادِرَةُ عَنْ مُؤَسَّسَةِ دَارِ الْعُلُومِ

لِخِدْمَةِ الْكِتَابِ الْإِسْلَامِيِّ ، بِيَرْبُوتَ ، لُبْنَانِ .

فَلَقَقْتُ مِمَّا سَبَقَ نَصّاً هُوَ أَقْرَبُ لِمَا وَضَعَهُ مُؤَلِّفُهُ ، مُسْتَفِيداً مِمَّا حَوَتْهُ

الْحَاشِيَتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ مِنْ وَصْفِ الْكِتَابِ ، وَضَبِطُ الْأَلْفَاظِ .

لَقَدْ أَرَدْتُ مِنْ طَبْعِ هَذَا الْكِتَابِ :

- ضَبْطُهُ بِشَكْلِ كَامِلٍ ، مِنْ حَيْثُ الْأَلْفَاظُ الْفَقْهِيَّةُ أَوَّلًا ، وَمِنْ حَيْثُ

الْأَعْلَامُ ؛ وَذَلِكَ لِإِشْهَارِهَا وَهِيَ مَضْبُوطَةٌ ، وَإِعَانَةُ لِلْقَارِئِ عَلَى الْإِسْتِفَادَةِ مِنْ

الْكِتَابِ ؛ لَقَدْ حَاوَلْتُ وَأَرْجُو أَنِّي وَفَّقْتُ .

لَقَدْ حَاوَلْتُ ذَلِكَ ، وَبَذَلْتُ وَسْعِي ؛ وَرَجَائِي أَنْ يَكُونَ قَارِئِي مُعِينًا لِي فِي ذَلِكَ ، فَيُوفِّيَنِي بِمَا أَخْطَأْتُ وَبِمَلَاخِظَاتِهِ وَأَفْتِرَاحَاتِهِ ، لِتَدَارِكِ الْمُسْتَطَاعَ فِي الطَّبَعَاتِ التَّالِيَةِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ كُلَّ مَا وَرَدَ مِنْ : « فَرْعٍ وَفُرُوعٍ وَتَبَعَةٍ وَفَائِدَةٍ . . . » بِالْحَرْفِ الْأَسْوَدِ ، وَكَذَلِكَ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ عُنَوَانَاتٍ .

وَكُلُّ مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ [] فَهُوَ مِنْ إِضَافَتِي إِلَى الْأَصْلِ ، وَهُوَ لَيْسَ مِنَ الْمَتْنِ أَوْ الشَّرْحِ .

وَقَدْ أَثْبَتُ فِي نِهَآيَةِ الْكِتَابِ بَعْضَ الْفَهَارِسِ الْعِلْمِيَّةِ الْمُفِيدَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

الْأَوَّلُ : فَهْرَسُ لِلْمُصْطَلَحَاتِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي عَرَفَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّانِي : فَهْرَسُ لِلْكَلِمَاتِ الَّتِي ضَبَطَهَا الْمُؤَلِّفُ .

الثَّالِثُ : فَهْرَسُ لِلْأَعْلَامِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكِتَابِ ، فَعَرَفْتُ بِهَا ، وَكَذَلِكَ جَمَعْتُ أَسْمَاءَ الْكُتُبِ ، مَعَ نَسْبِهِ هَذِهِ الْكُتُبِ لِمُؤَلِّفِهَا .

هَذَا ، وَالْكِتَابُ كِتَابُ فِقْهِ ، يَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ عِبَادَاتِ النَّاسِ وَمُعَامَلَاتِهِمْ وَبِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِذَا حِرْصًا عَلَى صِحَّةِ الْمَعْلُومَاتِ وَسَلَامَتِهَا مِنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهَا بِسَبَبِ الطَّبَاعَةِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ تَضْحِيفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَطَأٌ فِي النَّصِّ ، وَرَفْعًا لِلْمَسْئُورِيَّةِ أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَنْصَحُ ، بَلْ أَطْلُبُ رَاجِعًا ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ وَالْمَطْلُوبُ مِنَ الْمُكَلَّفِ شَرْعًا ؛ عَدَمَ الْأَكْتِفَاءِ بِهَذِهِ الطَّبَعَةِ أَوْ بِهَذَا الْكِتَابِ ، وَمُرَاجَعَةَ غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ وَاسْتِفْتَاءَ مُفْتٍ عَارِفٍ بِالْفَتْوَى وَبِالْمَسْأَلَةِ ؛ كُلُّ ذَلِكَ لِلتَّأَكُّدِ مِنْ صِحَّةِ النَّصِّ وَبِالتَّالِي مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبُولِ شَرْعًا رُجُوعُ الْعَامَّةِ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْكِتَابِ

لِاسْتِنْبَاطِ فَتَوَى أَوْ لِمَعْرِفَةِ حُكْمِ شَرْعِي دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مُفْتٍ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْفَتَوَى
لِاعْتِمَادِ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ، فَالْكِتَابُ دَلِيلٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، يَخْتِاجُ لِمُعَلِّمٍ لِيَتَلَقَّى
عَنْهُ الْكِتَابُ كَمَا تَلَقَّاهُ هَذَا الْعَالِمُ مِنْ أَسَاتِدَتِهِ ، فَهَذَا عِلْمٌ يَتَلَقَّى مِنْ أَفْوَاهِ أَعْلَمَاءِ
الثَّقَاتِ ، عُرِفُوا بِالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَشُهِرُوا بِالصَّدْقِ وَالْإِمَانَةِ ، أَخَذُوا عِلْمَهُمْ
عَنْ مِثْلِهِمْ ؛ وَلَيْسَ مِنْ بُطُونِ الْكُتُبِ ، وَقَدْ خُصَّتِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالتَّلَقَّى
وَالْإِسْنَادِ ، وَبِخَاصَّةِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَ... الخ ، بَلْ
يَكَادُ الْمَرْءُ لَا يَسْتَشِينِي عِلْمًا مِنْ التَّلَقِّيِّ .

وَأَخِيرًا ، وَهَكَذَا اعْتَادَ النَّاسُ أَنْ يُنْهَوُا مُقَدِّمَاتِهِمْ بِذِكْرِ أَصْحَابِ الْفَضْلِ
وَالْإِمْنَةِ عَلَى الْعَمَلِ ، وَالْأَوَّلَى وَالْمَكَانُ الْأَمْتَلُ لِذَلِكَ هُوَ أَوَّلُ الْكِتَابِ وَمَكَانُ
الصَّدَارَةِ مِنْهُ ؛ فَإِنِّي أَسْجِلُ شُكْرِي وَدُعَائِي وَامْتِنَانِي لِلْأُسْتَاذِ الْمُهَنْدِسِ مَأْمُونِ
الْجَوَيْجَاتِي حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْأُسْتَاذِ الْفَاضِلِ مَاجِدِ الْحَمَوِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ
تَعَالَى ؛ إِذْ قَرَأْتُ نَصَّ « قُرَّةَ الْعَيْنِ » ، وَكَانَ لِمُلَاحَظَاتِهِمَا مَا سَاهَمَ مُسَاهَمَةً كَبِيرَةً
فِي التَّرَقِّيِّ بِالنَّصِّ إِلَى الصَّحَّةِ وَالِدَقَّةِ .

وَأَمَّا صَاحِبُ الْفَضْلِ الْأَكْبَرِ وَالْأَعْظَمِ ، وَالَّذِي طَوَّقَنِي بِإِحْسَانِهِ ، فَهُوَ
الْأُسْتَاذُ عِصَامُ الْعَمَرِيُّ حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِذْ تَكَرَّمَ وَفَضَّلَ بِقِرَاءَةِ « فَتَحِ
الْمُعِينِ » ، وَكَانَ لِقِرَاءَتِهِ فَايِدَةٌ عَظِيمَةٌ ، وَلِإِشَارَاتِهِ وَمُلَاحَظَاتِهِ مَكْسَبٌ كَبِيرٌ
أَغْنَى النُّسَخَةَ دِقَّةً وَصِحَّةً . وَأَغْلَبُ مَا ذَكَرْتُهُ فِي الْهَامِشِ مِنْ اسْتِذْرَاكَاتٍ أَوْ
مُلَاحَظَاتٍ عَلَى الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ ، بَلْ جُلُّهَا ، بَلْ أَكَادُ أَقُولُ : كُلُّهَا ؛ هِيَ مِنْ
فَضْلِهِ أَوْ بِسَبَبِهِ وَإِشَارَتِهِ وَمُلَاحَظَتِهِ . وَإِنَّهُ بِقِرَاءَتِهِ صَحَّحَ كَثِيرًا مِمَّا فَاتَنِي مِنْ
أَخْطَاءَ وَعَثَرَاتٍ ، بَلْ جَعَلْتَنِي هَذِهِ الْمُلَاحَظَاتُ وَدَفَعْتَنِي إِلَى أَنْ أُعِيدَ بِنَاءُ الْعَمَلِ
لِلتَّأَكُّدِ مِنَ الصَّحَّةِ وَالتَّحْقِيقِ عَنِ الصَّوَابِ . فَجَزَى اللَّهُ الْجَمِيعَ خَيْرًا .

كَمَا أَشْكُرُ مُقَدِّمًا كُلَّ مَنْ يُوَافِينِي عَلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ بِكُلِّ مَا يُسَاهِمُ فِي

التَّصْحِيحِ مِنْ طَبْعَةِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ أَفْتِرَاحَاتٍ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ ، وَأَقُولُ لَهُ :
 جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٢٠٣٥ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ
 اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ :
 جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الثَّنَاءِ » قَالَ أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ
 حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَشْتَرِطُ عَلَى الْقَارِئِ إِنْ وَجَدَ مَا يَسْرُهُ أَنْ لَا يَنْسَانِي مِنْ دَعْوَةِ صَالِحَةٍ
 تُفِيدُنِي فِي آخِرَتِي ، وَتُعِينُنِي عَلَى إِخْرَاجِ الْمَزِيدِ مِنَ الْتَّصُوصِ بِصُورَةِ مُشْرِقَةٍ
 وَمُفِيدَةٍ وَمُشَوِّقَةٍ ؛ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَبْخُلَ عَلَيَّ بِنَصِيحَةٍ مُفِيدَةٍ يُرْسِلُهَا
 لِي إِلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ .

وَفِي الْخِتَامِ ، أَمَلْتُ أَنْ أَكُونَ وَفَّقْتُ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْعَمَلِ ، أَسْأَلُهُ تَعَالَى
 التَّوْفِيقَ وَالْإِكْرَامَ ، وَالتَّنْفَعَ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي مَقْبُولًا ، خَالِصًا لَهُ
 تَعَالَى ، وَأَنْ يُسِّرَنَا لِلْخَيْرِ ، وَيَسْتَعْمِلَنَا صَالِحًا ، وَيَرْحَمَنَا ، وَيَغْفِرَ لَنَا ،
 وَلِوَالِدَيْنَا ، وَلِذُرِّيَّتِنَا ، وَلِكُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْنَا ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
 الْعَالَمِينَ .

فَتْحُ الْمُحِيزِ
بِشْرَحِ
قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمَهَمَّاتِ الدِّينِ

تَأَلَّفَ
أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمُعَبَّرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَّانِيِّ
الشَّافِعِيِّ مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ

بِعَنَايَةِ
بِسَّامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْحَجَّازِيِّ

قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمِهْمَاتِ الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْفَتَّاحِ الْجَوَادِ ، الْمُعِينِ عَلَى التَّقَمُّهِ فِي الدِّينِ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْ الْعِبَادِ ؛ وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ شَهَادَةً تُدْخِلُنَا دَارَ الْخُلُودِ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ صَاحِبُ الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ ؛ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْأَمْجَادِ ، صَلَاةً وَسَلَامًا أَفُوزُ بِهِمَا يَوْمَ الْمَعَادِ .

وَبَعْدُ ، فَهَذَا شَرْحٌ مُفِيدٌ عَلَى كِتَابِي الْمُسَمَّى بِـ « قُرَّةُ الْعَيْنِ بِمِهْمَاتِ الدِّينِ » ، يُبَيِّنُ الْمُرَادَ ، وَيَتِمُّ الْمَفَادَ ؛ وَيَحْصُلُ الْمَقَاصِدَ ، وَيُبْرِزُ الْفَوَائِدَ ، وَسَمَّيْتُهُ بِـ « فَتْحِ الْمُعِينِ بِشَرْحِ قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمِهْمَاتِ الدِّينِ » ؛ وَأَنَا أَسْأَلُ اللَّهَ الْكَرِيمَ الْمَنَّانَ ، أَنْ يَعْمَّ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ لِلْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ مِنَ الْإِخْوَانِ ، وَأَنْ يُسَكِّنَنِي بِهِ الْفِرْدَوْسَ فِي دَارِ الْأَمَانِ ؛ إِنَّهُ أَكْرَمُ كَرِيمٍ ، وَأَرْحَمُ رَحِيمٍ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَي : أُؤَلِّفُ ؛ وَالْأَسْمُ مُشْتَقٌّ مِنَ السُّمُوِّ ، وَهُوَ : الْعُلُوُّ ، لَا مِنْ الْوَسْمِ ، وَهُوَ : الْعَلَامَةُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ

وَاللَّهُ : عَلَّمَ لِلذَّاتِ الْوَاجِبِ الْوُجُودِ ، وَأَصْلُهُ : إِلَهٌ ، وَهُوَ أَسْمُ
جِنْسٍ لِكُلِّ مَعْبُودٍ ، ثُمَّ عُرِفَ بِأَلٍ وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ ، ثُمَّ اسْتُعْمِلَ فِي الْمَعْبُودِ
بِحَقِّ وَهُوَ الْأِسْمُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ الْأَكْثَرِ ، وَلَمْ يُسَمَّ بِهِ غَيْرُهُ وَلَوْ تَعَنَّتَا .
وَالرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ صِفَتَانِ بُنِيَتَا لِلْمُبَالَغَةِ مِنْ رَحِمَ ، وَالرَّحْمَنُ أَبْلَغُ
مِنَ الرَّحِيمِ ، لِأَنَّ زِيَادَةَ الْبِنَاءِ تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْمَعْنَى ، وَلَقَوْلِهِمْ : رَحْمَنُ
الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَرَحِيمُ الْآخِرَةِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا إِلَى : دَلَّنَا ، لِهَذَا التَّأْلِيفِ ، وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا
أَنْ هَدَانَا اللَّهُ إِلَيْهِ .

وَالْحَمْدُ ، هُوَ : الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ .

وَالصَّلَاةُ ، وَهِيَ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ الْمَقْرُونَةُ بِالْتَّعْظِيمِ .

وَالسَّلَامُ ، أَيِ : التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ آفَةٍ وَنَقْصٍ ؛ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
رَسُولِ اللَّهِ لِكَافَةِ الثَّقَلَيْنِ : الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِجْمَاعاً ، وَكَذَا الْمَلَائِكَةُ ، عَلَى
مَا قَالَهُ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ ^(١) .

وَمُحَمَّدٌ : عَلَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ أَسْمِ الْمَفْعُولِ الْمُضَعَّفِ ، مَوْضُوعٌ لِمَنْ
كَثُرَتْ خِصَالُهُ الْحَمِيدَةُ ، سُمِّيَ بِهِ نَبِيُّنَا ﷺ بِالْهَامِ مِنَ اللَّهِ لِحَدِّهِ .

(١) منهم ابن حجر الهيتمي في « تحفة المحتاج » ٢٥/١ ؛ والخطيب في « مغني المحتاج »

١٥/١ ؛ وخالف ذلك الرملي في « نهاية المحتاج » ٢٩/١ .

وَعَلَى آلِهِ

وَالرَّسُولُ مِنَ الْبَشَرِ ذَكَرَ حُرٌّ أَوْ حَيٍّ إِلَيْهِ بِشَرِّعٍ وَأَمَرَ بِتَبْلِيغِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كِتَابٌ وَلَا نَسَخٌ كَيُوشَعَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِالتَّبْلِيغِ فَتَبَيَّنَ .
وَالرَّسُولُ أَفْضَلُ مِنَ النَّبِيِّ إِجْمَاعاً ، وَصَحَّ خَبَرُ أَنَّ عَدَدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِثَّةُ أَلْفٍ وَأَرْبَعَةٍ وَعِشْرُونَ أَلْفاً وَأَنَّ عَدَدَ الرُّسُلِ ثَلَاثٌ مِثَّةٍ وَخَمْسَةٌ عَشَرَ ^(١) .

وَعَلَى آلِهِ ، أَيِ : أَقَارِبِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَلِّبِ ، وَقِيلَ :

(١) الصَّحِيحُ عَدَمُ حَضَرِهِمْ فِي عَدَدٍ ، لَكِنْ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهِمْ إِجْمَالاً فِي مَنْ لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَفْصِيلٌ ، وَتَفْصِيلاً فِي مَنْ وَرَدَ فِيهِ التَّفْصِيلُ . وَالْوَارِدُ فِيهِ التَّفْصِيلُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ ، ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ ذُكِرُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِكَ حُجَّتْنَا ءَاتَيْنَهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ٢٢ ۝ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ وَمِن ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ٢٣ ۝ وَذَكَرْنَا وَيْحَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الْمُرْسَلِينَ ٢٤ ۝ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَلُوطاً كُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ ٢٥ ۝ وَمِن ءَابَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ وَاجْتَبَيْنَاهُمْ وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ٢٦ ۝ ذَٰلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي بِهٖ مَن يَشَاءُ مِن عِبَادِهِ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنَّهُمْ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ٢٧ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ ءَاتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْبَةَ إِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ٢٨ ۝ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرُنَا لِلْعَالَمِينَ ٢٩ ۝ ﴾ [سورة الأنعام/ الآيات : ٨٣ - ٩٠] .

وَيَبْقَى سَبْعَةُ أَسْمَاءٍ مَذْكُورَةٍ فِي أَمَاكِنٍ أُخْرَى مِنَ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ : آدَمُ وَإِدْرِيسُ وَهُودُ وَشُعَيْبُ وَصَالِحٌ وَذُو الْكِفْلِ وَمُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ .

وَأُخْرَجَ وَكِبِعَ ، عَنِ الضَّحَّاكِ ، قَالَ : عَلَّمُوا نِسَاءَكُمْ وَأَوْلَادَكُمْ وَخَدَمَكُمْ أَسْمَاءَ الْأَنْبِيَاءِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْكِتَابِ لِیُؤْمِنُوا بِهِمْ ، فَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ بِذَٰلِكَ فَقَالَ : ﴿ قُولُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ إِلَٰهَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [سورة البقرة/ الآية : ١٣٦] .

وَصَحْبِهِ الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ .

وَبَعْدُ ؛ فَهَذَا مُخْتَصَرٌ فِي الْفِقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،

هُم كُلُّ مُؤْمِنٍ ، أَيْ : فِي مَقَامِ الدُّعَاءِ وَنَحْوِهِ . وَاخْتِيارَ لِحَبَرٍ ضَعِيفٍ فِيهِ
وَجَزَمَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » .

وَصَحْبِهِ وَهُوَ أَسْمُ جَمْعِ لَصَاحِبٍ ، بِمَعْنَى الصَّحَابِيِّ ؛ وَهُوَ : مَنْ
اجْتَمَعَ مُؤْمِنًا بِنَبِيِّنا ﷺ وَلَوْ أَعْمَى وَغَيْرَ مُمَيَّزٍ .
الْفَائِزِينَ بِرِضَا اللَّهِ تَعَالَى ، صِفَةٌ لِمَنْ ذُكِرَ .

وَبَعْدُ ؛ أَيْ : بَعْدَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْبَسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ
عَلَى مَنْ ذُكِرَ .

فَهَذَا الْمُؤَلَّفُ الْحَاضِرُ ذِهْنًا ، مُخْتَصَرٌ : قَلَّ لَفْظُهُ وَكَثُرَ مَعْنَاهُ ، مِنْ
الِاخْتِصَارِ .

فِي الْفِقْهِ ، هُوَ لُغَةً : الْفَهْمُ ، وَاصْطِلَاحًا : الْعِلْمُ بِالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ
الْعَمَلِيَّةِ الْمُكْتَسَبِ مِنْ أُدْلَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ ، وَاسْتِمْدَادُهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
وَالْإِجْمَاعِ وَالْقِيَاسِ ، وَفَائِدَتُهُ : امْتِثَالُ أَوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى وَاجْتِنَابُ نَوَاهِيهِ .

عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْمُجْتَهِدِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَرَضِيَ عَنْهُ ، أَيْ : مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي
الْمَسَائِلِ .

وَإِدْرِيسُ وَالِدُهُ هُوَ ابْنُ عَبَّاسٍ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ بْنِ السَّائِبِ بْنِ

وَسَمَّيْتُهُ بِـ «قُرَّةِ الْعَيْنِ بِمُهَمَّاتِ الدِّينِ» رَاجِيًا مِنْ الرَّحْمَنِ أَنْ
يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ ، وَأَنْ تَقَرَّ بِهِ عَيْنِي غَدًا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ
بُكْرَةً وَعَشِيًّا .

عُبَيْدُ بْنُ عَبْدِ يَزِيدَ بْنِ هَاشِمٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ .
وَشَافِعٌ هُوَ الَّذِي يُنسَبُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ ، وَأَسْلَمَ هُوَ وَأَبُوهُ السَّائِبُ يَوْمَ
بَدْرٍ .

وَوُلِدَ إِمَامُنَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ خَمْسِينَ وَمِئَةٍ ، وَتُوُفِّيَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ
سَلَخَ رَجَبِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَمِثْنَيْنِ .

وَسَمَّيْتُهُ بِـ «قُرَّةِ الْعَيْنِ بِـ بَيَانِ مُهَمَّاتِ أَحْكَامِ الدِّينِ» انْتَخَبْتُهُ وَهَذَا
الشرحُ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ لِشَيْخِنَا خَاتِمَةِ الْمُحَقِّقِينَ شَهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ
أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ ، وَبَقِيَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، مِثْلُ : وَجِيهِ الدِّينِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ الرَّيْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، وَشَيْخِي مَشَايخَنَا : شَيْخِ
الْإِسْلَامِ الْمُجَدِّدِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ ، وَالْإِمَامِ الْأَمَّاجِدِ أَحْمَدَ الْمُزْجَدِ
الرَّيْدِيِّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ؛ وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ ، مُعْتَمِدًا
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ شَيْخَا الْمَذْهَبِ : الْأَنْوَيْي وَالرَّافِعِي ، فَمُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ .

رَاجِيًا مِنْ رَبَّنَا الرَّحْمَنِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ الْأَذْكِيَاءُ أَيِ : الْعُقَلَاءُ ؛ وَأَنْ تَقَرَّ
بِهِ ، أَيِ : بِسَبِيهِ ، عَيْنِي غَدًا ، أَيِ : الْيَوْمَ الْآخِرَ ، بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ
الْكَرِيمِ بُكْرَةً وَعَشِيًّا ؛ آمِينَ .

بَابُ الصَّلَاةِ

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ عَلَى مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ طَاهِرٍ، وَيُقْتَلُ إِنْ أَخْرَجَهَا عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ إِنْ لَمْ يَتَّبْ،

بَابُ الصَّلَاةِ

هِيَ شَرْعًا : أَقْوَالٌ وَأَفْعَالٌ مَخْصُوصَةٌ مُفْتَتَحَةٌ بِالتَّكْبِيرِ مُخْتَمَةٌ بِالتَّسْلِيمِ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لاشتِمَالِهَا عَلَى الصَّلَاةِ لُغَةً ، وَهِيَ : الدُّعَاءُ .
وَالْمَفْرُوضَاتُ الْعَيْنِيَّةُ خَمْسٌ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، مَعْلُومَةٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، فَيَكْفُرُ جَاحِدُهَا ، وَلَمْ تَجْتَمِعْ هَذِهِ الْخَمْسُ لِغَيْرِ نَبِيٍّ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَفُرِضَتْ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ بَعْدَ التَّبْوَةِ بِعَشْرِ سِنِينَ وَثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَيْلَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ ، وَلَمْ تَجِبْ صُبْحَ يَوْمِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ لِعَدَمِ الْعِلْمِ بِكَيْفِيَّتِهَا .

إِنَّمَا تَجِبُ الْمَكْتُوبَةُ ، أَيِ : الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ طَاهِرٍ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى كَافِرٍ أَصْلِيٍّ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُغْمَى عَلَيْهِ وَسَكْرَانٍ بِلَا تَعَدُّ ، لِعَدَمِ تَكْلِيفِهِمْ ؛ وَلَا عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءٍ لِعَدَمِ صِحَّتِهَا مِنْهُمَا ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمْ ، بَلْ تَجِبُ عَلَى مُرْتَدٍّ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ .

وَيُقْتَلُ ، أَيِ : الْمُسْلِمُ الْمَكَلَّفُ الطَّاهِرُ حَدًّا بِضَرْبِ عُنُقٍ . إِنْ أَخْرَجَهَا ، أَيِ : الْمَكْتُوبَةُ ، عَامِدًا ، عَنْ وَقْتِ جَمْعٍ لَهَا ، إِنْ كَانَ كَسَلًا مَعَ اعْتِقَادِ وَجُوبِهَا ، إِنْ لَمْ يَتَّبْ ، بَعْدَ الْإِسْتِثَابَةِ ، وَعَلَى نَذْبِ الْإِسْتِثَابَةِ

وَيُبَادِرُ بِفَائِتٍ^(١) ، وَيُسَنُّ تَرْتِيبَهُ وَتَقْدِيمَهُ عَلَى حَاضِرَةٍ ،

لَا يَضْمَنُ مَنْ قَتَلَهُ قَبْلَ التَّوْبَةِ ، لَكِنَّهُ يَأْتُمُّ ؛ وَيُقْتَلُ كُفْرًا إِنْ تَرَكَهَا جَاحِدًا
وُجُوبَهَا ، فَلَا يُغَسَّلُ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ .

وَيُبَادِرُ مَنْ مَرَّ بِفَائِتٍ^(١) ، وَجُوبًا إِنْ فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَلْزِمُهُ الْقَضَاءُ
فَوْرًا ، قَالَ شَيْخُنَا أَحْمَدُ ابْنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : وَالَّذِي ظَهَرَ أَنَّهُ
يَلْزِمُهُ صَرْفُ جَمِيعِ زَمَنِهِ لِلْقَضَاءِ مَا عَدَا مَا يَحْتَاجُ لِصَرْفِهِ فِيمَا لَا بُدَّ مِنْهُ ،
وَأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّطَوُّعُ . انْتَهَى .

وَيُبَادِرُ بِهِ نَدْبًا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، كَنُومٍ لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ ، وَنَسْيَانٍ كَذَلِكَ .

وَيُسَنُّ تَرْتِيبُهُ ، أَيِ : الْفَائِتُ ، فَيَقْضِي الصُّبْحَ قَبْلَ الظُّهْرِ ، وَهَكَذَا .
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى حَاضِرَةٍ لَا يَخَافُ فَوْتَهَا إِنْ فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ خَشِيَ فَوْتَ
جَمَاعَتِهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ . وَإِذَا فَاتَ بِلَا عُذْرِ فَيَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا
خَافَ فَوْتَ الْحَاضِرَةِ بِأَنْ يَقَعَ بَعْضُهَا وَإِنْ قَلَّ خَارِجَ الْوَقْتِ ، فَيَلْزِمُهُ الْبَدْءُ
بِهَا ، وَيَجِبُ تَقْدِيمُ مَا فَاتَ بِغَيْرِ عُذْرِ عَلَى مَا فَاتَ بِعُذْرِ ، وَإِنْ فَقَدَ
الترتيبُ لِأَنَّهُ سُنَّةٌ ، وَالْبِدَارُ وَاجِبٌ .

وَيُنْدَبُ تَأْخِيرُ الرُّوَاتِبِ عَنِ الْفَوَائِتِ بِعُذْرِ ، وَيَجِبُ تَأْخِيرُهَا عَنِ
الْفَوَائِتِ بِغَيْرِ عُذْرِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةُ فَرَضٍ لَمْ تُقْضَ وَلَمْ تُفْعَلْ عَنْهُ ، وَفِي

(١) فِي نَسْخٍ : « لِفَائِتٍ » .

وَيَوْمَرُ مُمَيِّزٌ بِهَا لِسَبْعٍ ، وَيُضْرَبُ عَلَيْهَا لِعَشْرِ كَصَوْمِ أَطَاقَهُ ،

قَوْلٍ : إِنَّهَا تَفْعَلُ عَنْهُ ؛ أَوْصَى بِهَا أُمُّ لَا ؛ حَكَاهُ الْعَبَّادِيُّ عَنِ الشَّافِعِيِّ لِحَبْرٍ
فِيهِ [راجع البخاري، رقم: ١٩٥٢؛ مسلم، رقم: ١١٤٧؛ أبو داود، رقم: ٢٤٠٠، ٣٣١١؛
«مسند أحمد»، رقم: ٢٣٨٨٠] ، وَفَعَلَ بِهِ الشُّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ . [راجع
«الفائدة» في باب الصوم، صفحة: ٢٧٢؛ وراجع صفحة: ٤٣٣.]

* * *

وَيَوْمَرُ ذُو صِبَا ، ذَكَرًا وَأُنْثَى ؛ مُمَيِّزٌ ، بَأَنَّ صَارَ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ
وَيَسْتَنْجِي وَحْدَهُ ، أَي : يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ أَبَوَيْهِ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْوَصِيِّ ،
وَعَلَى مَالِكِ الرَّقِيقِ ، أَنْ يَأْمُرَهُ بِهَا ، أَي : الصَّلَاةِ ، وَلَوْ قَضَاءً ، وَبِجَمِيعِ
شُرُوطِهَا ، لِسَبْعٍ ، أَي : بَعْدَ سَبْعٍ مِنَ السَّنِينَ ، أَي : عِنْدَ تَمَامِهَا ، وَإِنْ
مَيَّزَ قَبْلَهَا . وَيَنْبَغِي مَعَ صِغَةِ الْأَمْرِ التَّهْدِيدُ ، وَيُضْرَبُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ
وَجُوبًا مِمَّنْ ذَكَرَ ؛ عَلَيْهَا ، أَي : عَلَى تَرْكِهَا ، وَلَوْ قَضَاءً ، أَوْ تَرَكَ شَرْطَ
مِنْ شُرُوطِهَا ؛ لِعَشْرِ ، أَي : بَعْدَ اسْتِكْمَالِهَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : « مُرُوا
الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا »
[رواه الترمذي ، رقم: ٤٠٧؛ وأبو داود ، رقم: ٤٩٤؛ والدارمي ، رقم: ١٤٣١ ، والحاكم
في «المستدرک» ، رقم: ٩٤٨ ، ٣٨٩/١] ؛ كَصَوْمِ أَطَاقَهُ ، فَإِنَّهُ يُومَرُ بِهِ لِسَبْعٍ
وَيُضْرَبُ عَلَيْهِ لِعَشْرِ كَالصَّلَاةِ .

وَحِكْمَةُ ذَلِكَ التَّمَرِينُ عَلَى الْعِبَادَةِ ، لِيَتَعَوَّدَهَا فَلَا يَتْرُكَهَا .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ فِي قَنْ صَغِيرٍ كَافِرٍ نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُومَرُ نَذْبًا
بِالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَيَحْتُ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرْبٍ لِيَأْتَلَ الْخَيْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ،

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ عَلَى الْآبَاءِ تَعْلِيمُهُ : أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ
وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ .

وَإِنْ أَبَى الْقِيَاسُ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وَيَجِبُ أَيْضاً عَلَى مَنْ مَرَّ نَهْيُهُ عَنِ الْمُحَرَّمَاتِ وَتَعْلِيمُهُ الْوَاجِبَاتِ ،
وَنَحْوَهَا مِنْ سَائِرِ الشَّرَائِعِ الظَّاهِرَةِ ، وَلَوْ سُنَّةَ كَسَوَاكِ ، وَأَمْرُهُ بِذَلِكَ ؛ وَلَا
يَنْتَهِي وَجُوبُ مَا مَرَّ عَلَى مَنْ مَرَّ إِلَّا بِبُلُوغِهِ رَشِيداً ، فَأَجْرَةُ تَعْلِيمِهِ ذَلِكَ
كَالْقُرْآنِ وَالْآدَابِ فِي مَالِهِ ، ثُمَّ عَلَى أَبِيهِ ، ثُمَّ عَلَى أُمِّهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : ذَكَرَ السَّمْعَانِيُّ فِي زَوْجَةِ صَغِيرَةٍ ذَاتِ أَبَوَيْنِ أَنَّ وَجُوبَ مَا مَرَّ عَلَيْهِمَا
فَالزَّوْجُ ، وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ ضَرْبِهَا ، وَبِهِ وَلَوْ فِي الْكَبِيرَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَالُ
الْإِسْلَامِ ابْنُ الْبَزْزِيِّ^(١) ؛ قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ ، إِنْ لَمْ يَخْشَ نُشُوزاً ؛
وَأَطْلَقَ الزَّرْكَشِيُّ النَّذْبَ .

* * *

وَأَوَّلُ وَاجِبٍ حَتَّى عَلَى الْأَمْرِ بِالصَّلَاةِ كَمَا قَالُوا ، عَلَى الْآبَاءِ ثُمَّ عَلَى
مَنْ مَرَّ : تَعْلِيمُهُ ، أَيْ : الْمُمَيِّرُ ؛ أَنَّ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ بُعِثَ بِمَكَّةَ ، وَوُلِدَ
بِهَا ، وَدُفِنَ بِالْمَدِينَةِ ، وَمَاتَ بِهَا .

* * *

(١) كَذَا ضَبْطَهُ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَضَبْطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ بِفَتْحِ الْبَاءِ .

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ .

فَالأُولَى : الْوُضُوءُ .

وَشُرُوطُهُ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ ١ - مَاءٌ مُطْلَقٌ

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ

الشَّرْطُ : مَا يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الصَّلَاةِ وَلَيْسَ مِنْهَا ؛ وَقُدِّمَتِ الشُّرُوطُ عَلَى الْأَرْكَانِ لِأَنَّهَا أُولَى بِالتَّقْدِيمِ ، إِذِ الشَّرْطُ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ وَاسْتِمْرَارُهُ فِيهَا .

شُرُوطُ الصَّلَاةِ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : طَهَارَةٌ عَنْ حَدَثٍ وَجَنَابَةٍ ، الطَّهَارَةُ لُغَةً : النِّظَافَةُ ، وَالْخُلُوصُ مِنَ الدَّنَسِ ؛ وَشَرْعاً : رَفْعُ الْمَنْعِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى الْحَدَثِ أَوْ النَّجَسِ .

فَالأُولَى : أَيُ : الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ ، الْوُضُوءُ ، وَهُوَ بَضْمُ الْوَاوِ : اسْتِعْمَالُ الْمَاءِ فِي أَعْضَاءِ مَخْصُوصَةٍ بِنِيَّةٍ ؛ وَبِفَتْحِهَا : مَا يُتَوَضَّأُ بِهِ ؛ وَكَانَ ابْتِدَاءً وَجُوبُهُ مَعَ ابْتِدَاءِ وَجُوبِ الْمَكْتُوبَةِ لَيْلَةَ الْإِسْرَاءِ .

وَشُرُوطُهُ ، أَيُ : الْوُضُوءُ ؛ كَشُرُوطِ الْغُسْلِ ؛ خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : مَاءٌ مُطْلَقٌ فَلَا يَرْفَعُ الْحَدَثَ وَلَا يُزِيلُ النَّجَسَ وَلَا يُحْصَلُ

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي رَفْعِ حَدَثٍ وَنَجَسٍ قَلِيلًا ،

سَائِرِ الطَّهَارَةِ وَلَوْ مَسْنُونَةً إِلَّا الْمَاءُ الْمُمْلَقُ ، وَهُوَ : مَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْمَاءِ بِلَا قَيْدٍ .

وَأِنْ رَشَحَ مِنْ بُخَارِ الْمَاءِ الطَّهْوَرِ الْمَغْلِيِّ ، أَوْ اسْتَهْلَكَ فِيهِ الْخَلِيطُ ، أَوْ قُبِدَ بِمُوَافَقَةِ الْوَاقِعِ ، كَمَاءِ الْبَحْرِ ، بِخِلَافِ مَا لَا يُذَكَّرُ إِلَّا مُقَيَّدًا ، كَمَاءِ الْوَرْدِ .

غَيْرُ مُسْتَعْمَلٍ فِي فَرْضِ الطَّهَارَةِ ، مِنْ رَفْعِ حَدَثٍ أَصْغَرَ أَوْ أَكْبَرَ ، وَلَوْ مِنْ طَهْرٍ حَافِيٍّ لَمْ يَنْوَ ، أَوْ صَبِيٍّ لَمْ يُمَيِّزْ لَطَوَافٍ ، وَإِزَالَةَ نَجَسٍ ، وَلَوْ مَعْفُوًّا عَنْهُ .

قَلِيلًا ، أَيِ : حَالِ كَوْنِ الْمُسْتَعْمَلِ قَلِيلًا ، أَيِ : دُونَ الْقَلَتَيْنِ ، فَإِنْ جُمِعَ الْمُسْتَعْمَلُ فَبَلَغَ قُلَّتَيْنِ فَمُطَهَّرٌ ، كَمَا لَوْ جُمِعَ الْمُنْتَجِسُ فَبَلَغَ قُلَّتَيْنِ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَإِنْ قَلَّ بَعْدُ بِتَفَرِيقِهِ .

فَعَلِمَ أَنَّ الْأِسْتِعْمَالَ لَا يَنْبُتُ إِلَّا مَعَ قَلَّةِ الْمَاءِ ، أَيِ : وَبَعْدَ انفصالِهِ عَنِ الْمَحَلِّ الْمُسْتَعْمَلِ ، وَلَوْ حُكْمًا ، كَأَنْ جَاوَزَ مِنْكَبَ الْمُتَوَضَّئِ أَوْ رُكْبَتَهُ ، وَإِنْ عَادَ لِمَحَلِّهِ أَوْ أُنْقَلَّ مِنْ يَدٍ لِأُخْرَى .

نَعَمْ ، لَا يَضُرُّ فِي الْمُحَدِّثِ انفصالُ الْمَاءِ مِنَ الْكَفِّ إِلَى السَّاعِدِ ، وَلَا فِي الْجُنْبِ انفصالُهُ مِنَ الرَّأْسِ إِلَى نَحْوِ الصَّدْرِ مِمَّا يَغْلُبُ فِيهِ التَّقَاذُفُ .

وَمُتَغَيَّرَ كَثِيرًا بِخَلِيطٍ طَاهِرٍ غَنِيِّ عَنْهُ

فَرْعٌ : لَوْ أَدْخَلَ الْمُتَوَضِّئُ يَدَهُ^(١) بِقَصْدِ الْغُسْلِ عَنِ الْحَدَثِ ، أَوْ لَا بِقَصْدٍ ، بَعْدَ نِيَّةِ الْجُنُبِ ، أَوْ تَثْلِيثِ وَجْهِ الْمُحْدِثِ ، أَوْ بَعْدَ الْغُسْلَةِ الْأُولَى إِنْ قَصَدَ الْأَقْتِصَارَ عَلَيْهَا بِلَا نِيَّةِ اغْتِرَافٍ وَلَا قَصْدِ أَخْذِ الْمَاءِ لِعَرَضٍ آخَرَ؛ صَارَ مُسْتَعْمَلًا بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ يَدِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَغْسَلَ بِمَا فِيهَا بَاقِيَ سَاعِدَيْهَا .

* * *

وَعَبَّرَ مُتَغَيَّرَ كَثِيرًا ، بِحَيْثُ يَمْنَعُ إِطْلَاقَ اسْمِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بِأَنْ تَغَيَّرَ أَحَدُ صِفَاتِهِ ، مِنْ طَعْمٍ أَوْ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ ، وَلَوْ تَقْدِيرِيًّا ، أَوْ كَانَ التَّغْيِيرُ بِمَا عَلَى غُضُوهِ الْمُتَطَهِّرِ فِي الْأَصَحِّ . وَإِنَّمَا يُؤَثِّرُ التَّغْيِيرُ إِنْ كَانَ بِخَلِيطٍ ، أَيِ : مُخَالِطٍ لِلْمَاءِ ، وَهُوَ مَا لَا يَتَمَيَّزُ فِي رَأْيِ الْعَيْنِ ، طَاهِرٍ ، وَقَدْ غَنِيَ الْمَاءُ عَنْهُ ، كَزَعْفَرَانٍ ، وَثَمَرِ شَجَرٍ نَبَتَ قُرْبَ الْمَاءِ ، وَوَرَقِ طُرْحٍ ثُمَّ تَفَقَّتْ ؛ لَا تُرَابٍ وَمِلْحٍ مَاءٍ ، وَإِنْ طُرِحَ فِيهِ . وَلَا يَضُرُّ تَغْيِيرٌ لَا يَمْنَعُ الْأَسْمَ لِقِلَّتِهِ ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، بِأَنْ شَكَّ ، أَهْوُ كَثِيرٌ أَوْ قَلِيلٌ .

وَحَرَجَ بِقَوْلِي : « بِخَلِيطٍ » الْمُجَاوِرُ ، وَهُوَ : مَا يَتَمَيَّزُ لِلنَّظَرِ ، كَعُودٍ وَدُهْنٍ وَلَوْ مُطَيَّبِينَ ؛ وَمِنْهُ الْبُخُورُ ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَظَهَرَ نَحْوُ رِيحِهِ ؛

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : قوله : لو أدخل يده ؛ أي : المتطهر المفهوم من المقام . وفي بعض النسخ : لو أدخل المتوضئ يده ، وهي لا تلاقي قوله : بعدنية الجنب .

خِلَافًا لِحَجْمٍ ؛ وَمِنْهُ أَيْضًا مَاءٌ أَعْلَى فِيهِ نَحْوُ بُرٍّ وَتَمَرٍ ، حَيْثُ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ
بِنَجْسٍ وَلَوْ كَانَ كَثِيرًا ،

أَنْفِصَالَ عَيْنٍ فِيهِ مُخَالِطَةٌ ، بِأَنْ لَمْ يَصِلْ إِلَى حَدٍّ بِحَيْثُ يَخْدُثُ لَهُ أَسْمٌ آخَرُ
كَالْمَرْقَةِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْخَالِطٌ هُوَ أَمُّ مُجَاوِرٌ لَهُ حُكْمُ الْمُجَاوِرِ .

وَبِقَوْلِي : « غَنِيٌّ عَنْهُ » : مَا لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ ، كَمَا فِي مَقَرِّهِ وَمَمَرِّهِ مِنْ
نَحْوِ طِينٍ وَطُخْلِبٍ مُفْتَتٍ وَكِبْرِيَتٍ ، وَكَالتَّغْيِيرِ بِطُولِ الْمُكْثِ ، أَوْ بِأَوْرَاقِ
مُتَنَازِرَةٍ بِنَفْسِهَا ، وَإِنْ تَفَتَّتْ وَبَعُدَتْ الشَّجَرَةُ عَنِ الْمَاءِ .

أَوْ بِنَجْسٍ وَإِنْ قَلَّ التَّغْيِيرُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَاءُ كَثِيرًا ، أَيِ : قَلْتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ
فِي صُورَتِي التَّغْيِيرِ بِالطَّاهِرِ وَالنَّجِسِ .

وَالْقُلْتَانِ بِالْوِزْنِ : خَمْسُ مِائَةٍ رِطْلٍ بَغْدَادِيٌّ تَقْرِيبًا ، وَبِالْمِسَاحَةِ فِي
الْمُرَبَّعِ ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ طُولًا وَعَرْضًا وَعُمَقًا بِذِرَاعِ الْيَدِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَفِي الْمُدَوَّرِ
ذِرَاعٌ مِنْ سَائِرِ الْجَوَانِبِ بِذِرَاعِ الْآدَمِيِّ وَذِرَاعَانِ عُمَقًا بِذِرَاعِ النَّجَّارِ وَهُوَ
ذِرَاعٌ وَرُبْعٌ ^(١) .

وَلَا تَنْجُسُ قُلْتَا مَاءٍ وَلَوْ اخْتِمَالًا ، كَأَنَّ شَكَّ فِي مَاءٍ أَبْلَغُهُمَا أَمْ لَا ، وَإِنْ
تَبَيَّنَتْ قِلَّتُهُ قَبْلَ بِمُلَاقَاةِ نَجْسٍ مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ بِهِ ، وَإِنْ اسْتَهْلَكَتِ النَّجَاسَةُ فِيهِ .
وَلَا يَجِبُ التَّبَاعُدُ عَنْ نَجْسٍ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ ؛ وَلَوْ بَالَ فِي الْبَحْرِ مَثَلًا ،
فَارْتَفَعَتْ مِنْهُ رَغْوَةٌ ، فَهِيَ نَجِيسَةٌ إِنْ تَحَقَّقَ أَنَّهَا مِنْ عَيْنِ النَّجَاسَةِ أَوْ مِنْ
الْمُتَغَيَّرِ أَحَدٍ أَوْ صَافِهِ بِهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَلَوْ طُرِحَتْ فِيهِ بَعْرَةٌ فَوَقَعَتْ مِنْ أَجْلِ
الطَّرْحِ قَطْرَةٌ عَلَى شَيْءٍ لَمْ تُنَجِّسْهُ .

(١) تُقَدَّرُ الْقُلْتَانِ بِحَجْمِ مُكْعَبٍ طَوْلُ ضِلْعِهِ ٦٠ سَم ، وَيَعَادِلُ ذَلِكَ ٢١٦ لِرَأْيِ تَقْرِيبًا .

٢ - وَجَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ ، ٣ - وَأَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ
تَغْيِيرًا

وَيَنْجُسُ قَلِيلُ الْمَاءِ ، وَهُوَ : مَا دُونَ الْقُلَّتَيْنِ ، حَيْثُ لَمْ يَكُنْ وَاكِدًا ،
بِوُصُولِ نَجَسٍ إِلَيْهِ يُرَى بِالْبَصَرِ الْمُعْتَدِلِ ، غَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ فِي الْمَاءِ ، وَلَوْ
مَغْفُوءًا عَنْهُ فِي الصَّلَاةِ كَغَيْرِهِ مِنْ رَطْبٍ وَمَائِعٍ ، وَإِنْ كَثُرَ . لَا بِوُصُولِ مِثَّةٍ
لَا دَمٍ لِحِنْسِهَا سَائِلٌ عِنْدَ شَقِّ عُضْوٍ مِنْهَا ، كَعَقْرَبٍ وَوَزَغٍ ، إِلَّا إِنْ تَغَيَّرَ
مَا أَصَابَتْهُ ، وَلَوْ يَسِيرًا ، فَحِينَئِذٍ يَنْجُسُ ؛ لَا سَرَطَانٌ وَضِفْدَعٌ ، فَيَنْجُسُ
بِهِمَا خِلَافًا لِجَمْعٍ ، وَلَا بِمِثَّةٍ كَانَ نُشُوءُهَا مِنَ الْمَاءِ ، كَالْعَلَقِ ، وَلَوْ طُرِحَ
فِيهِ مِثَّةٌ مِنْ ذَلِكَ نَجَسَ ، وَإِنْ كَانَ الطَّارِحُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَلَا أَثَرَ لَطَرَحَ الْحَيَّ
مُطْلَقًا .

وَأُخْتَارَ كَثِيرُونَ مِنْ أَثَمَتِنَا مَذْهَبَ مَالِكٍ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَنْجُسُ مُطْلَقًا إِلَّا
بِالتَّغْيِيرِ ، وَالْجَارِي كَرَاكِدٍ .

وَفِي الْقَدِيمِ : لَا يَنْجُسُ قَلِيلُهُ بِلَا تَغْيِيرٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : سَوَاءٌ كَانَتْ النِّجَاسَةُ مَائِعَةً أَوْ جَامِدَةً .

وَالْمَاءُ الْقَلِيلُ إِذَا تَنَجَّسَ يَطْهَرُ بِبُلُوغِهِ قُلَّتَيْنِ ، وَلَوْ بِمَاءٍ مُتَنَجِّسٍ ، حَيْثُ
لَا تُغَيَّرُ بِهِ ؛ وَالْكَثِيرُ يَطْهَرُ بِزَوَالِ تَغْيِيرِهِ بِنَفْسِهِ ، أَوْ بِمَاءٍ زِيدَ عَلَيْهِ ، أَوْ نَقَصَ
عَنْهُ وَكَانَ الْبَاقِي كَثِيرًا .

٢ - وَثَانِيهَا : جَزِي مَاءٍ عَلَى عُضْوٍ مَغْسُولٍ ، فَلَا يَكْفِي أَنْ يَمَسَّهُ الْمَاءُ
بِلَا جَرِيَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى غَسْلًا .

٣ - وَثَالِثُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ عَلَيْهِ ، أَيِ : عَلَى الْعُضْوِ ؛ مُغَيَّرٌ لِلْمَاءِ تَغْيِيرًا

ضَارًّا، ٤ - وَحَائِلٌ كَنُورَةٌ، ٥ - وَدُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ .

ضَارًّا، كَزَعْفَرَانٍ وَصَنْدَلٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ .

٤ - وَرَابِعُهَا : أَنْ لَا يَكُونَ عَلَى الْغُضُوِّ حَائِلٌ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْمَغْسُولِ ، كَنُورَةٍ، وَشَمْعٍ ، وَدُهْنٍ جَامِدٍ ، وَعَيْنٍ حَبِيرٍ ، وَحِنَاءٍ ؛ بِخِلَافِ دُهْنٍ جَارٍ ، أَيْ : مَائِعٍ ، وَإِنْ لَمْ يَثْبُتِ الْمَاءُ عَلَيْهِ ، وَأَثَرِ حَبِيرٍ وَحِنَاءٍ .

وَكَذَا يُشْتَرَطُ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ كَثِيرُونَ أَنْ لَا يَكُونَ وَسَخٌ تَحْتَ ظُفْرِ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ لِمَا تَحْتَهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، مِنْهُمْ : الْغَزَالِيُّ وَالزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُمَا ؛ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ ، وَصَرَّحُوا بِالْمُسَامَحَةِ عَمَّا تَحْتَهَا مِنَ الْوَسَخِ ، دُونَ نَحْوِ الْعَجِينِ ؛ وَأَشَارَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ إِلَى ضَعْفِ مَقَالَتِهِمْ ، وَقَدْ صَرَّحَ فِي « التَّنْمَةِ » وَغَيْرِهَا بِمَا فِي « الْرَوْضَةِ » وَغَيْرِهَا مِنْ عَدَمِ الْمُسَامَحَةِ بِشَيْءٍ مِمَّا تَحْتَهَا حَيْثُ مُنِعَ وَصُولُ الْمَاءِ بِمَحَلِّهِ ، وَأَفْتَى الْبَغَوِيُّ فِي وَسَخٍ حَصَلَ مِنْ غُبَارٍ بِأَنَّهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوُضُوءِ ، بِخِلَافِ مَا نَشَأَ مِنْ بَدَنِهِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ الْمُتَجَمِّدُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْأَنْوَارِ » .

٥ - وَخَامِسُهَا : دُخُولٌ وَقْتُ لِدَائِمٍ حَدَثٍ ، كَسَلْسٍ وَمُسْتَحَاضَةٍ ، وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا ظَنُّ دُخُولِهِ ، فَلَا يَتَوَضَّأُ كَالْمُتَيَمِّمِ لِفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ مُؤَقَّتٍ قَبْلَ وَقْتِ فِعْلِهِ ، وَلِصَلَاةِ جَنَازَةٍ قَبْلَ الْغُسْلِ ، وَتَحِيَّةٍ قَبْلَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَالرَّوَاتِبِ الْمُتَأَخِّرَةِ قَبْلَ فِعْلِ الْفَرَضِ ، وَلِزُومِ وُضُوءٍ أَوْ تَيَمُّمٍ^(١) عَلَى خَطِيبٍ دَائِمٍ الْحَدَثِ ، أَحَدُهُمَا لِلْخُطْبَتَيْنِ ، وَالْآخَرُ بَعْدَهُمَا

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : في بعض النسخ بعده : « أو يتممان » ، ويتعيَّن سقوطه لأمرين : الأول : إن التيممين يلزمان دائم الحدث والسليم ؛ والثاني : أنها لا تلاقي بُعدًا : « ويكفي واحد لهما لغيره » . انتهى .

وَقُرُوضُهُ: ١ - نِيَّةُ فَرَضٍ وَضُوءٍ عِنْدَ غَسْلِ وَجْهِ ،

لِصَّلَاةِ جُمُعَةٍ ؛ وَيَكْفِي وَاحِدٌ لِهَما لِغَيْرِهِ . وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ لِكُلِّ فَرَضٍ ، كَالْتِيَمِ ، وَكَذَا غَسْلُ الْفَرْجِ ، وَإِبْدَالُ الْقُطْنَةِ الَّتِي بِفَمِهِ وَالْعَصَابَةِ وَإِنْ لَمْ تَزَلْ عَنْ مَوْضِعِهَا .

وَعَلَى نَحْوِ سَلْسِ مُبَادَرَةٍ بِالصَّلَاةِ ، فَلَوْ أَخَّرَ لِمَصْلَحَتِهَا ، كَانْتِظَارِ جَمَاعَةٍ أَوْ جُمُعَةٍ ، وَإِنْ أَخَّرَتْ عَنْ أَوَّلِ الْوَقْتِ ، وَكَذَهابِ إِلَى مَسْجِدٍ لَمْ يَضُرَّهُ .

* * *

وَقُرُوضُهُ سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا: نِيَّةُ وَضُوءٍ ، أَوْ آدَاءِ فَرَضٍ وَضُوءٍ ، أَوْ رَفْعِ حَدَثٍ لِغَيْرِ دَائِمٍ حَدَثٍ ، حَتَّى فِي الْوُضُوءِ الْمُجَدَّدِ ، أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ ، أَوْ الطَّهَارَةِ لِنَحْوِ الصَّلَاةِ مِمَّا لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالْوُضُوءِ ، أَوْ اسْتِباحَةِ مُفْتَقِرٍ إِلَى وَضُوءٍ كَالصَّلَاةِ وَمَسِّ الْمُصْحَفِ ؛ وَلَا تَكْفِي نِيَّةُ اسْتِباحَةِ مَا يُنْدَبُ لَهُ الْوُضُوءُ ، كَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوِ الْحَدِيثِ ، وَكَدُخُولِ مَسْجِدٍ ، وَزِيَارَةِ قَبْرِ .

وَالْأَصْلُ فِي وَجُوبِ النِّيَّةِ خَبَرٌ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [البخاري رقم : ١ ؛ ومسلم ، رقم : ١٩٠٧] أَي : إِنَّمَا صَحَّتْهَا لَا كَمَا لَهَا .

وَيَجِبُ قَرْنُهَا عِنْدَ أَوَّلِ غَسْلِ جُزْءٍ مِنْ وَجْهِ ، فَلَوْ قَرْنَهَا بِأَثْنائِهِ كَفَى ، وَوَجَبَ إِعَادَةُ غَسْلِ مَا سَبَقَهَا ، وَلَا يَكْفِي قَرْنُهَا بِمَا قَبْلَهُ ، حَيْثُ لَمْ يَسْتَصْحِبْهَا إِلَى غَسْلِ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَمَا قَارَبَهَا هُوَ أَوَّلُهُ ؛ فَتَقَوَّتْ سُنَّةُ الْمَضْمُضَةِ إِنْ أَنْغَسَلَ مَعَهَا شَيْءٌ مِنَ الْوَجْهِ ، كَحُمْرَةِ الشَّفَةِ بَعْدَ النِّيَّةِ ،

٢ - وَغَسَلُ وَجْهِهِ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ مَنَابِتِ رَأْسِهِ وَمُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، وَمَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ ،

فَالأَوَّلَى أَنْ يُفَرِّقَ النَّيَّةَ ، بِأَنْ يَنْوِيَ عِنْدَ كُلِّ مِنْ غَسَلِ الْكَفَّيْنِ وَالْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ سُنَّةَ الْوُضُوءِ ، ثُمَّ فَرَضَ الْوُضُوءَ عِنْدَ غَسَلِ الْوَجْهِ ، حَتَّى لَا تَقُوتَ لَهُ فَضِيلَةُ اسْتِصْحَابِ النَّيَّةِ مِنْ أَوَّلِهِ وَفَضِيلَةُ الْمُضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ مَعَ انْغِسَالِ حُمْرَةِ الشَّفَةِ .

٢ - وَثَانِيهَا : غَسَلُ ظَاهِرِ وَجْهِهِ ، لَايَةُ : ﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٦] وَهُوَ طَوَّلًا : مَا بَيْنَ مَنَابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ غَالِبًا وَتَحْتَ مُنْتَهَى لَحْيَيْهِ ، بِفَتْحِ اللَّامِ ، فَهُوَ مِنَ الْوَجْهِ دُونَ مَا تَحْتَهُ ، وَالشَّعْرُ النَّابِتُ عَلَى مَا تَحْتَهُ . وَعَرَضًا : مَا بَيْنَ أُذُنَيْهِ .

وَيَجِبُ غَسَلُ شَعْرِ الْوَجْهِ مِنْ هُذْبٍ وَحَاجِبٍ وَشَارِبٍ وَعَنْقَقَةٍ وَلَحْيَةٍ ، وَهِيَ : مَا نَبَتَ عَلَى الذَّقَنِ ، وَهُوَ مُجْتَمَعُ اللَّحْيَيْنِ ؛ وَعِذَارٍ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَى الْعَظْمِ الْمُحَازِي لِلْأُذُنِ ؛ وَعَارِضٍ ، وَهُوَ : مَا أَنْحَطَّ عَنْهُ إِلَى اللَّحْيَةِ .

وَمِنْ الْوَجْهِ : حُمْرَةُ الشَّفَتَيْنِ ؛ وَمَوْضِعُ الْغَنَمِ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ مِنَ الْجَبْهَةِ ؛ دُونَ مَحَلِّ التَّخْدِيفِ عَلَى الْأَصْحَ ، وَهُوَ : مَا نَبَتَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ الْخَفِيفُ بَيْنَ أَبْدَاءِ الْعِذَارِ وَالْتَّرَعَةِ وَدُونَ وَتَدِ الْأُذُنِ ؛ وَالْتَّرَعَتَيْنِ ، وَهُمَا : بَيَاضَانِ يَكْتَنِفَانِ النَّاصِيَةَ ؛ وَمَوْضِعُ الصَّلَعِ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَهُمَا إِذَا أَنْحَسَرَ عَنْهُ الشَّعْرُ .

٣ - وَغَسَلُ يَدَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ ، ٤ - وَمَسَحَ بَعْضُ رَأْسِهِ ،

وَيُسِّنُ غَسْلُ كُلِّ مَا قِيلَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ ^(١) .
 وَيَجِبُ غَسْلُ ظَاهِرِ وَبَاطِنِ كُلِّ مِنَ الشُّعُورِ السَّابِقَةِ وَإِنْ كَثُفَ لِنُدْرَةِ
 الْكَثَافَةِ فِيهَا ، لَا بَاطِنَ كَثِيفٍ لِحَيَّةٍ ، وَعَارِضٍ .
 وَالْكَثِيفُ : مَا لَمْ تَرِ الْبَشْرَةَ مِنْ خِلَالِهِ فِي مَجْلِسِ التَّلَاخُطِ عُرْفًا .
 وَيَجِبُ غَسْلُ مَا لَا يَتَحَقَّقُ غَسْلُ جَمِيعِهِ إِلَّا بِغَسْلِهِ ، لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ
 الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .
 ٣ - وَثَالِثُهَا : غَسْلُ يَدَيْهِ مِنْ كَفَيْهِ وَذِرَاعَيْهِ بِكُلِّ مِرْفَقٍ ، لِلآيَةِ [٥ سورة
 المائدة/ الآية : ٦] وَيَجِبُ غَسْلُ جَمِيعِ مَا فِي مَحَلِّ الْفَرَضِ مِنْ شَعْرِ وَظْفَرٍ وَإِنْ
 طَالَ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ نَسِيَ لَمْعَةً فَأَنْغَسَلَتْ فِي تَثْلِيثٍ أَوْ إِعَادَةٍ وَضُوءٍ لِنِسْيَانٍ لَهُ
 لَا تَجْدِيدٍ وَاحْتِيَاطٍ ، أَجْزَأُهُ .

* * *

٤ - وَرَابِعُهَا : مَسَحَ بَعْضُ رَأْسِهِ ، كَالْتَّرَعَةِ ، وَالْبَيَاضِ الَّذِي وَرَاءَ
 الْأُذُنِ بِشَرِّ أَوْ شَعْرِ فِي حَدِّهِ ، وَلَوْ بَعْضَ شَعْرَةٍ وَاحِدَةٍ لِلآيَةِ [٥ سورة
 المائدة/ الآية : ٦] .

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : كذا فيما رأيته من نسخ الخط والطبع ، وصوابه
 إسقاط « ليس » ، كما في « التحفة » وغيرها . وعبارتها : ويسن غسل كل ما قيل أنه من
 الوجه ، كالصلع والنزعتين والتخديف . زاد في « المغني » و« النهاية » : والصدغين . انتهى .

٥ - وَغَسَلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ،

قَالَ الْبَغَوِيُّ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْزَىءَ أَقْلٌ مِنْ قَدْرِ النَّاصِيَةِ ، وَهِيَ : مَا بَيْنَ التَّرْعَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَمْسَحْ أَقْلًا مِنْهَا ، وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْمَشْهُورُ عَنْهُ وَجُوبُ مَسْحِ الرَّبْعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : غَسَلُ رِجْلَيْهِ بِكُلِّ كَعْبٍ ، مِنْ كُلِّ رِجْلٍ لِلآيَةِ [٥ سورة المائدة / الآية : ٦] أَوْ مَسْحُ خَفَيْهِمَا بِشُرُوطِهِ ، وَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِ ثَقْبٍ وَشَقٍّ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ دَخَلَتْ شَوْكَةٌ فِي رِجْلِهِ وَظَهَرَ بَعْضُهَا ، وَجَبَ قَلْعُهَا وَغَسْلُ مَحَلِّهَا ، لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ الظَّاهِرِ ؛ فَإِنْ اسْتَتَرَتْ كُلُّهَا صَارَتْ فِي حُكْمِ الْبَاطِنِ ، فَيَصِحُّ وُضُوؤُهُ ، وَلَوْ تَنَقَّطَ فِي رِجْلٍ أَوْ غَيْرِهِ لَمْ يَجِبْ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَتَشَقَّقْ ، فَإِنْ تَشَقَّقَ وَجَبَ غَسْلُ بَاطِنِهِ مَا لَمْ يَزْتَقِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : ذَكَرُوا فِي الْغُسْلِ أَنَّهُ يُغْفَى عَنْ بَاطِنِ عُقْدِ الشَّعْرِ ، أَيْ : إِذَا انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ ، وَالْحَقُّ بِهَا مَنْ أَبْتَلَى بِنَحْوِ طَبُوعٍ ^(١) لَصِقَ بِأُصُولِ شَعْرِهِ ، حَتَّى مَنَعَ وُضُوءَ الْمَاءِ إِلَيْهَا ، وَلَمْ يُمَكِّنْ إِزَالَتَهُ ، وَقَدْ صَرَّحَ شَيْخُ شُيُوخِنَا زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهَا بَلٌّ عَلَيْهِ التَّيْمُمُ ، لَكِنْ قَالَ تَلْمِيذُهُ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهَّ الْعَفْوُ لِلضَّرُورَةِ .

* * *

(١) طَبُوعٌ ، كَتَنُورٌ : دَوِيَّةٌ ذَاتُ سَمٍّ ، أَوْ مِنْ جِنْسِ الْقِرْدَانِ ، لِعَضَّتِهِ أَلَمٌ شَدِيدٌ . انْتَهَى .
« الْقَامُوسُ الْمَحِيط » .

٦ - وَتَرْتِيبُ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبُ كَمَا ذَكَرَ مِنْ تَقْدِيمِ غَسْلِ الْوَجْهِ فَالْيَدَيْنِ
فَالرَّأْسِ فَالرَّجْلَيْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ أَنْعَمَسَ مُحَدِّثٌ ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ ، بِنِيَّةٍ
مُعْتَبَرَةٍ مِمَّا مَرَّ أَجْزَاؤُهُ عَنِ الْوُضُوءِ ، وَلَوْ لَمْ يَمُكِّثْ فِي الْإِنْغِمَاسِ زَمَانًا
يُمْكِنُ فِيهِ التَّرْتِيبُ ؛ نَعَمْ ، لَوْ أَعْتَسَلَ بِنِيَّةٍ فَيُشْتَرَطُ فِيهِ التَّرْتِيبُ حَقِيقَةً ،
وَلَا يَضُرُّ نِسْيَانُ لُفْعَةٍ أَوْ لُفْعٍ فِي غَيْرِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ ، بَلْ لَوْ كَانَ عَلَى
مَا عَدَا أَعْضَاءَهُ مَانِعٌ ، كَشَمْعٌ ، لَمْ يَضُرَّ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَلَوْ
أَخْذَتْ وَأَجْنَبَ أَجْزَاؤُهُ الْغُسْلُ عَنْهُمَا بِنِيَّتِهِ ، وَلَا يَجِبُ تَيْقُنُ عُمُومِ الْمَاءِ
جَمِيعِ الْعَضْوِ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ بِهِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ شَكَّ الْمُتَوَضِّئُ أَوْ الْمُغْتَسِلُ فِي تَطْهِيرِ عَضْوٍ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ
وُضُوئِهِ أَوْ غُسْلِهِ طَهَرَهُ ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ فِي الْوُضُوءِ أَوْ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ طَهْرِهِ لَمْ
يُؤْثَرْ ، وَلَوْ كَانَ الشَّكُّ فِي النَّيَّةِ لَمْ يُؤْثَرْ أَيْضًا عَلَى الْوَجْهِ كَمَا فِي « شَرْحِ
الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا ، وَقَالَ : فِيهِ قِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الشَّكِّ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ وَقَبْلَ
الرُّكُوعِ ، أَنَّهُ لَوْ شَكَّ بَعْدَ عَضْوٍ فِي أَصْلِ غَسْلِهِ لَزِمَهُ إِعَادَتُهُ أَوْ بَعْضُهُ لَمْ تَلْزَمْهُ
فَلْيَحْمِلْ كَلَامَهُمْ الْأَوَّلَ عَلَى الشَّكِّ فِي أَصْلِ الْعَضْوِ لَا بَعْضِهِ ^(١) .

* * *

(١) المعتمد أن الشك في نية الطهارة بعد السلام لا يؤثر في صحة الصلاة ، وإن أثار الشك في نية
الطهارة بعدها بالنسبة لها ، بل ليس له افتتاح صلاة بنية طهارة مشكوك فيها . راجع « إعانة
الطالبين » .

وَسُنَّ تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ ، فَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، فَسِوَاكَ

وَسُنَّ لِلْمُتَوَضِّئِ وَلَوْ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، تَسْمِيَةُ أَوَّلِهِ ،
أَيُّ : أَوَّلُ الْوُضُوءِ ، لِلاتِّبَاعِ ؛ وَأَقْلَبُهَا : بِسْمِ اللَّهِ ، وَأَكْمَلُهَا : بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [«الآذكار» للنووي ، الأرقام : ١٥٣ - ١٥٦] ؛ وَتَجِبُ عِنْدَ
أَحْمَدَ ، وَيُسْنَى قَبْلَهَا التَّعَوُّذُ ، وَبَعْدَهَا : الشَّهَادَتَانِ [«الآذكار» للنووي ،
الأرقام : ١٥٧ - ١٦٤] وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْمَاءَ طَهُورًا [«الآذكار» للنووي ،
رقم : ١٦٧] . وَيُسْنَى لِمَنْ تَرَكَهَا أَوَّلُهُ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا أَثْنَاءَهُ ، قَائِلًا : بِسْمِ اللَّهِ
أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ ، لَا بَعْدَ فَرَاغِهِ ، وَكَذَا فِي نَحْوِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالتَّأْلِيفِ
وَالِإِكْتِحَالِ مِمَّا يُسْنَى لَهُ التَّسْمِيَةُ ، وَالْمَنْقُولُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ
الْأَصْحَابِ أَنَّ أَوَّلَ السُّنَنِ التَّسْمِيَةُ ، وَبِهِ جَزَمَ النَّوَوِيُّ فِي « الْمَجْمُوعِ »
وغيرِهِ ، فَيَنْوِي مَعَهَا عِنْدَ غَسْلِ الْيَدَيْنِ ، وَقَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ : إِنَّ أَوَّلَهَا
السُّوَاكُ ، ثُمَّ بَعْدَهُ التَّسْمِيَةُ .

* * *

فَرَعٌ : تُسْنَى التَّسْمِيَةُ لِتِلَاوَةِ الْقُرْآنِ ، وَلَوْ مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةٍ ، فِي صَلَاةٍ أَوْ
خَارِجَهَا ، وَلِغَسْلِ وَتَيْمُمٍ وَذَنْبٍ .

* * *

فَعَسَلُ الْكَفَّيْنِ ، مَعًا إِلَى الْكُوعَيْنِ مَعَ التَّسْمِيَةِ الْمُقْتَرَنَةِ بِالنِّيَّةِ ، وَإِنْ
تَوَضَّأَ مِنْ نَحْوِ إِبْرِيْقٍ ، أَوْ عَلِمَ طَهْرَهُمَا لِلاتِّبَاعِ .

فَسِوَاكَ عَرْضًا فِي الْأَسْنَانِ ، ظَاهِرًا وَبَاطِنًا وَطَوَّلًا فِي اللِّسَانِ لِلخَبَرِ
الصَّحِيحِ [رواه البخاري تعليقا في ٣٠ - كتاب الصوم ، ٢٧ - باب السواك الرطب واليابس

بِكُلِّ خَشْنٍ لِكُلِّ صَلَاةٍ ،

للصائم [: « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ »
أي : أَمَرَ إِيحَابٍ .

وَيَحْصُلُ بِكُلِّ خَشْنٍ وَلَوْ بَنَحُو خِرْقَةً أَوْ أَشْنَانٍ ، وَالْعُودُ أَفْضَلُ مِنْ
غَيْرِهِ ، وَأَوَّلَاهُ ذُو الرِّيحِ وَالطَّيِّبِ ، وَأَفْضَلُهُ الْأَرَاكُ ؛ لَا بِأَصْبُعِهِ ، وَلَوْ
خَشْنَةً ، خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ .

وَإِنَّمَا يَتَأَكَّدُ السَّوَاكُ ، وَلَوْ لِمَنْ لَا أَشْنَانَ لَهُ ، لِكُلِّ وُضُوءٍ وَلِكُلِّ
صَلَاةٍ ، فَرَضِهَا وَنَفَلَهَا ، وَإِنْ سَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، أَوْ اسْتَاكَ لِوُضُوءِهَا ،
وَإِنْ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ ، حَيْثُ لَمْ يَخْشَ تَنَجُّسَ فَمِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ
الْحَمِيدِيِّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ : « رَكْعَتَانِ بِسَوَاكِ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكْعَةً بِلَا
سَوَاكِ » ، [أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، رَاجِعٌ « كِتَابُ الْعَمَالِ » ، رَقْمٌ : ٢٦١٨٠] .

وَلَوْ تَرَكَهُ أَوَّلَهَا تَدَارَكَهُ أَثْنَاءَهَا بِفِعْلِ قَلِيلٍ ، كَالْتَعَثُّمِ .
وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا لِتِلَاوَةِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ ، أَوْ تَغْيِيرِ فَمٍ رِيحًا
أَوْ لَوْنًا بَنَحُو نَوْمٍ أَوْ أَكَلِ كَرِيهِ ، أَوْ سِنٍّ بَنَحُو صُفْرَةٍ ، أَوْ اسْتِيقَاطٍ مِنْ
نَوْمٍ ، وَإِرَادَتِهِ ، وَدُخُولِ مَسْجِدٍ وَمَنْزِلٍ ، وَفِي السَّحَرِ ، وَعِنْدَ
الْإِحْتِضَارِ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [رَاجِعِ الْبَابَ رَقْمٌ : ٢١٥ مِنْ « رِيَاضِ
الصَّالِحِينَ »] ، وَيُقَالُ : إِنَّهُ يُسَهِّلُ خُرُوجَ الرُّوحِ ، وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ مِنْ ذَلِكَ
تَأْكِيدَهُ لِلْمَرِيضِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَنْوِيَ بِالسَّوَاكِ الشُّنَّةَ لِثَبَاتِ عَلَيْهِ ، وَيَنْتَلِعَ رِيْقَهُ أَوَّلَ
اسْتِيبَاكِهِ ، وَأَنْ لَا يَمْصُهُ ، وَيُنْدَبُ التَّخْلِيلُ قَبْلَ السَّوَاكِ أَوْ بَعْدَهُ مِنْ أَثَرِ

فَمَضْمَضَةً، فَاسْتِنْشَاقٌ، وَجَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، وَالْأُذُنَيْنِ؛

الطَّعَامِ ، وَالسَّوَاكُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ عَكَسَ .

وَلَا يُكْرَهُ بِسِوَاكَ غَيْرِهِ ^(١) إِنْ أَذِنَ أَوْ عَلِمَ رِضَاهُ ، وَإِلَّا حَرَمَ ، كَأَخْذِهِ مِنْ مُلْكٍ الْغَيْرِ ؛ مَا لَمْ تَجِرْ عَادَةً بِالْإِعْرَاضِ عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ لِلصَّائِمِ بَعْدَ الزَّوَالِ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ فَمُهُ بِنَحْوِ نَوْمٍ .

فَمَضْمَضَةً، فَاسْتِنْشَاقٌ، لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلُهُمَا إِيْصَالُ الْمَاءِ إِلَى الْفَمِ وَالْأَنْفِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ فِي حُصُولِ أَصْلِ السُّنَّةِ إِدَارَتُهُ فِي الْفَمِ ، وَمَجْهُ مِنْهُ ، وَنَثْرُهُ مِنَ الْأَنْفِ ؛ بَلْ تُسَرُّ ، كَالْمُبَالِغَةِ فِيهِمَا لِمُفْطِرٍ لِلْأَمْرِ بِهَا .

وَيُسَرُّ جَمْعُهُمَا بِثَلَاثِ غُرْفٍ، يَتَمَضَّمُضُ ، ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ مِنْ كُلِّ مِنْهَا .

وَمَسْحُ كُلِّ رَأْسٍ، لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبَعْضِ فَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ هُوَ النَّاصِيَّةُ ، وَالْأَوَّلَى فِي كَيْفِيَّتِهِ أَنْ يَضَعَ يَدَهُ عَلَى مُقَدِّمِ رَأْسِهِ مُلْصِقًا مُسَبِّحَتَهُ بِالْأُخْرَى ، وَإِنْهَا مِيَهُ عَلَى صَدْغِيهِ ، ثُمَّ يَذْهَبُ بِهِمَا مَعَ بَقِيَّةِ أَصَابِعِهِ غَيْرِ الْإِبْهَامَيْنِ لِقَفَاهُ ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا إِلَى الْمُبْدِإِ إِنْ كَانَ لَهُ شَعْرٌ يَنْقَلِبُ ، وَإِلَّا فَلْيَقْتَصِرْ عَلَى الذَّهَابِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى رَأْسِهِ عِمَامَةٌ أَوْ قَلَنْسُوَةٌ تَمَمَّ عَلَيْهَا بَعْدَ مَسْحِ النَّاصِيَّةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَمَسْحُ كُلِّ الْأُذُنَيْنِ؛ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَصِمَاحِيهِ لِلاتِّبَاعِ .

(١) بُنِيَ هَذَا الْحُكْمُ ، وَلَمْ تَكُنِ الْجَرَائِمُ مَكْتُشَفَةً بَعْدَ ، وَلَوْ كَانَ الْمُؤَلَّفُ بَعْصَرْنَا لَقَالَ بِحَرْمَةِ

اسْتِعْمَالِ سِوَاكَ الْغَيْرِ لِمَا يَتَرْتَبِ عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرَاضِ .

وَدَلَّكَ أَعْضَاءُ ، وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ وَأَصَابِعَ ، وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ
وَتَحْجِيلُ ،

وَلَا يُسْنُ مَسْحُ الرَّقَبَةِ ، إِذْ لَمْ يَثْبُتْ فِيهِ شَيْءٌ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : بَلْ هُوَ
بِدْعَةٌ ، وَحَدِيثُهُ مَوْضُوعٌ ^(١) .

وَدَلَّكَ أَعْضَاءُ ، وَهُوَ إِمْرَارُ الْيَدِ عَلَيْهَا عَقِبَ مُلَاقَاتِهَا لِلْمَاءِ ، خُرُوجًا
مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ .

وَتَخْلِيلُ لِحْيَةٍ كَثَّةٍ ، وَالْأَفْضَلُ كَوْنُهُ بِأَصَابِعِ يُمْنَاهُ ، وَمِنْ أَسْفَلَ مَعَ
تَفْرِيقِهَا ، وَبِغُرْفَةٍ مُسْتَقِلَّةٍ لِلاتِّبَاعِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَتَخْلِيلُ أَصَابِعِ الْيَدَيْنِ بِالتَّشْبِيكِ ، وَالرَّجْلَيْنِ بِأَيِّ كَيْفِيَّةٍ كَانَتْ ؛
وَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحَلَّلَهَا مِنْ أَسْفَلَ بِخَنْصَرِ يَدِهِ الْيُسْرَى مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ الرَّجْلِ
الْيُمْنَى ، وَمُخْتِمًا بِخَنْصَرِ الْيُسْرَى ، [أَيْ : يَكُونُ بِخَنْصَرِ يُسْرَى يَدَيْهِ ،
وَمِنْ أَسْفَلَ ، مُبْتَدِئًا بِخَنْصَرِ يُمْنَى رِجْلِهِ مُخْتِمًا بِخَنْصَرِ يُسْرَاهُمَا] ^(٢) .

وَإِطَالَةُ الْغُرَّةِ ، بِأَنْ يَغْسِلَ مَعَ الْوَجْهِ مُقَدِّمَ رَأْسِهِ وَأُذُنَيْهِ وَصَفَحَتَيْ
عُنُقِهِ .

(١) قال محمد بن سليمان الكردي في حاشيته على بافضل : والحاصل أن المتأخرين من أئمتنا
قد قلّدوا الإمام النووي في كون الحديث لا أصل له ، ولكن كلام المحدثين يشير إلى أن
الحديث له طرق وشواهد يرتقي بها إلى درجة الحسن ، فالذي يظهر للفقير أنه لا بأس
بِمَسْحِهِ . انتهى .

(٢) ما بين [] من « فتح المعين » المطبوع مع « ترشيح المستفيدين » ، وكذلك في الطبقات التي
استقلت بطبع « فتح المعين » .

وَإِطَالَةُ تَحْجِيلٍ ، بِأَنْ يَغْسَلَ مَعَ الْيَدَيْنِ بَعْضَ الْعُضْدَيْنِ ، وَمَعَ وَتَثْلِيثُ كُلِّ ،

الرَّجْلَيْنِ بَعْضَ السَّاقَيْنِ ؛ وَغَايَتُهُ اسْتِيعَابُ الْعُضْدِ وَالسَّاقِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ١٣٦ ، مسلم ، رقم : ٢٤٦] : « إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ » ، زَادَ مُسْلِمٌ : « وَتَحْجِيلُهُ » ، أَي : يُدْعَوْنَ بِيضِ الْوُجُوهِ وَالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ ، وَيَخْصُلُ أَقْلُ الْإِطَالَةِ بِغَسْلِ أَدْنَى زِيَادَةٍ عَلَى الْوَاجِبِ ، وَكَمَالُهَا بِاسْتِيعَابِ مَا مَرَّ .

وَتَثْلِيثُ كُلِّ ، مِنْ مَغْسُولٍ وَمَمْسُوحٍ وَذَلِكَ وَتَحْلِيلٍ وَسِوَاكَ وَبَسْمَلَةٍ وَذَكَرَ عَقِبَهُ لِلاتِّبَاعِ فِي أَكْثَرِ ذَلِكَ .

وَيَخْصُلُ التَّثْلِيثُ بِغَمْسِ الْيَدِ مَثَلًا ، وَلَوْ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ إِذَا حَرَكَهَا مَرَّتَيْنِ ، وَلَوْ رَدَّدَ مَاءَ الْغَسْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ سُنَّةِ التَّثْلِيثِ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَا يُجْزَى تَثْلِيثُ عُضْوٍ قَبْلَ إِتْمَامِ وَاجِبِ غَسْلِهِ وَلَا بَعْدَ تَمَامِ الْوُضُوءِ ، وَيُكْرَهُ النِّقْصُ عَنِ الثَّلَاثِ كَالزِّيَادَةِ عَلَيْهَا ، أَي : بِنِيَّةِ الْوُضُوءِ ، كَمَا بَحَثَهُ جَمْعٌ ، وَتَحْرُمُ مِنْ مَاءٍ مَوْقُوفٍ عَلَى التَّطَهُّرِ .

* * *

فَرَعٌ : يَأْخُذُ الشَّاكُّ أَثْنَاءَ الْوُضُوءِ فِي اسْتِيعَابِ أَوْ عَدَدِ بَالِقَيْنِ ، وَجُوبًا فِي الْوَاجِبِ ، وَنَذْبًا فِي الْمُنْدُوبِ ، وَلَوْ فِي الْمَاءِ الْمَوْقُوفِ ، أَمَّا الشَّكُّ بَعْدَ الْفَرَاغِ فَلَا يُؤْتَرُ .

وَتَيَامُنْ، وَوِلَاءٌ، وَتَعَهُدُ مُوقٍ،

وَتَيَامُنْ، أَي : تَقْدِيمُ يَمِينٍ عَلَى يَسَارٍ فِي الْيَدَيْنِ وَالرَّجْلَيْنِ ، وَلِنَحْوِ
أَقْطَعَ فِي جَمِيعِ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يُحِبُّ التَّيْمُنَ فِي
تَطْهَرِهِ وَشَأْنِهِ كُلِّهِ ، أَي : مِمَّا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ ، كَاكْتِحَالٍ ، وَلُبْسِ
نَحْوِ قَمِيصٍ وَنَعْلِ ، وَتَقْلِيمِ ظُفْرِ ، وَحَلْقِ نَحْوِ رَأْسٍ ، وَأَخْذٍ ، وَإِعْطَاءٍ ،
وَسِوَالِكِ ، وَتَخْلِيلِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسْنُ التَّيَاسُّرُ فِي ضِدِّهِ ، وَهُوَ مَا كَانَ مِنْ بَابِ الْإِهَانَةِ وَالْأَذَى ،
كَاسْتِنْبَاءٍ ، وَامْتِحَاطٍ ، وَخَلْعِ لِبَاسٍ وَنَعْلِ .

وَيُسْنُ الْبُدَاءَةُ بِغَسْلِ أَعْلَى وَجْهِهِ وَأَطْرَافِ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، وَإِنْ صَبَّ
عَلَيْهِ غَيْرُهُ ، وَأَخَذَ الْمَاءَ إِلَى الْوَجْهِ بِكَفِّهِ مَعًا ، وَوَضَعَ مَا يَغْتَرِفُ مِنْهُ عَنْ
يَمِينِهِ ، وَمَا يَصُبُّ مِنْهُ عَنْ يَسَارِهِ .

وَوِلَاءٌ بَيْنَ أَفْعَالٍ وَضُوءٍ السَّلِيمِ ، بِأَنْ يَشْرَعَ فِي تَطْهِيرِ كُلِّ عُضْوٍ قَبْلَ
جَفَافٍ مَا قَبْلَهُ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ وَخُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ ؛ وَيَجِبُ
لِسَلْسِ .

وَتَعَهُدُ عَقِبٍ ، وَمُوقٍ ؛ وَهُوَ : طَرَفُ الْعَيْنِ الَّذِي يَلِي الْأَنْفَ ؛ وَلِحَاطِ
وَهُوَ : الطَّرْفُ الْآخَرُ ؛ بِسَبَابَتَيْ شَقِيهِمَا ^(١) ، وَمَحَلُّ نَذْبِ تَعَهُدِهِمَا إِذَا لَمْ
يَكُنْ فِيهِمَا رَمَصٌ يَمْنَعُ وَصُولَ الْمَاءِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَإِلَّا فَتَعَهُدُهُمَا وَاجِبٌ
كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وجدت في بعض نسخ الخط : « بِسَبَابَتَيْهِ شَقِيهِمَا » .

وَاسْتِقْبَالَ، وَتَرَكُ تَكَلَّمَ وَتَنْشِيفٍ، وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ،

وَلَا يُسْنُ غَسْلُ بَاطِنِ الْعَيْنِ ، بَلْ قَالَ بَعْضُهُمْ : يُكْرَهُ ، لِلضَّرَرِ ؛
وَإِنَّمَا يُغَسَّلُ إِذَا تَنَجَّسَ لِعِلَظِ أَمْرِ النَّجَاسَةِ .

وَاسْتِقْبَالَ الْقِبْلَةِ فِي كُلِّ وُضُوئِهِ .

وَتَرَكُ تَكَلَّمَ فِي أَثْنَاءِ وُضُوئِهِ بِلَا حَاجَةٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ ، وَلَا يُكْرَهُ سَلَامٌ
عَلَيْهِ ، وَلَا مِنْهُ ، وَلَا رَدُّهُ .

وَتَرَكُ تَنْشِيفٍ ، بِلَا عُذْرِ لِلاتِّبَاعِ .

وَالشَّهَادَتَانِ عَقِبَهُ، أَيِ : الْوُضُوءِ ، بِحَيْثُ لَا يَطُولُ فَاصِلٌ عَنْهُ
عُرْفًا ، فَيَقُولُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ رَافِعًا يَدَيْهِ وَبَصَرُهُ إِلَى السَّمَاءِ ، وَلَوْ أَعْمَى :
« أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ » لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ [رقم : ٢٣٤] عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ تَوَضَّأَ ،
فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ فُتِيحتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ،
يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » ، زَادَ التِّرْمِذِيُّ [رقم : ٥٥] : « اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ
التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » ، وَرَوَى الْحَاكِمُ [٥٦٤/١] وَصَحَّحَهُ :
« مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ؛ كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابِعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ » أَيِ لَمْ يَتَطَرَّقْ إِلَيْهِ إِبْطَالٌ كَمَا صَحَّ حَتَّى يَرَى ثَوَابَهُ الْعَظِيمَ .

ثُمَّ يُصَلِّي وَيُسَلِّمُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ، وَيَقْرَأُ : ﴿ إِنَّا
أَنْزَلْنَاهُ ﴾ [٩٧ سورة القدر] كَذَلِكَ ثَلَاثًا بِلَا رَفْعِ يَدٍ .

وَأَمَّا دُعَاءُ الْأَعْضَاءِ الْمَشْهُورُ فَلَا أَصْلَ لَهُ يُعْتَدُّ بِهِ ، فَلِذَلِكَ حَذَفْتُهُ تَبَعًا

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ؛

لِشَيْخِ الْمَذْهَبِ التَّنَوِّيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ كُلِّ عَضْوٍ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ؛ لِخَبَرِ رَوَاهُ
الْمُسْتَعْفِرِيُّ [الأذكار] للنووي ، رقم : ١٥٧ ، وكذلك ما قاله ابن حجر العسقلاني تعليقا
عليه [وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .

وَشُرْبُهُ مِنْ فَضْلِ وَضُوئِهِ ؛ لِخَبَرِ أَنْ فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ . [راجع

الترمذي ، رقم : ٤٨ ؛ النسائي ، رقم : ٩٥ ، ٩٦ ؛ « مسند أحمد » رقم : ٩٤٦ ، ١٠٤٩ ،

١١٧٧ ، ١٣٤٧ ، ١٣٨٣ ، وهي في الشرب من فضل الوضوء] .

وَيُسْنُ رَشُّ إِزَارِهِ بِهِ ، أَي : إِنْ تَوَهَّمَ حُصُولَ مُقَدَّرٍ لَهُ كَمَا اسْتَظْهَرَهُ
شَيْخُنَا ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ رَشُّهُ ﷺ لِإِزَارِهِ بِهِ .

وَرَكْعَتَانِ بَعْدَ الْوُضُوءِ ، أَي : بِحَيْثُ تُنْسَبَانِ إِلَيْهِ عُرْفًا ، فَتَقُوتَانِ
بَطُولِ الْفَضْلِ عُرْفًا عَلَى الْأَوَجِّهِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ بِالْإِعْرَاضِ ، وَبَعْضُهُمْ
بِجَفَافِ الْأَعْضَاءِ ، وَقِيلَ : بِالْحَدَثِ .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْهِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا
أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا
رَحِيمًا ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ٦٤] ، وَفِي الثَّانِيَةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ
يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ١١٠] .

وَلِيَقْتَصِرَ حَتْمًا عَلَى وَاجِبٍ لِضَيْقِ وَقْتٍ أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ ، وَنَذْبًا لِإِذْرَاكِ جَمَاعَةٍ .

فَائِدَةٌ : يَحْرُمُ التَّطَهُّرُ بِالْمُسْبَلِ لِلشُّرْبِ ، وَكَذَا بِمَا جُهِلَ حَالُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَكَذَا حَمْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْبَلِ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ .

* * *

وَلِيَقْتَصِرَ ، أَيِ : الْمُتَوَضَّئُ ، حَتْمًا ، أَيِ : وَجُوبًا . عَلَى غَسَلٍ أَوْ مَسْحٍ وَاجِبٍ ، فَلَا يَجُوزُ تَثْلِيثٌ وَلَا إِيثَانُ سَائِرِ السُّنَنِ ، لِضَيْقِ وَقْتٍ عَنْ إِذْرَاكِ الصَّلَاةِ كُلِّهَا فِيهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَتَبِعَهُ مُتَأَخِّرُونَ ، لَكِنْ أَفْتَى فِي فَوَاتِ الصَّلَاةِ لَوْ أَكْمَلَ سُنَنَهَا بِأَنْ يَأْتِيَهَا وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ رَكْعَةً ، وَقَدْ يُفَرَّقُ ، بِأَنَّهُ ثُمَّ اشْتَغَلَ بِالْمَقْصُودِ ، فَكَانَ كَمَا لَوْ مَدَّ فِي الْقِرَاءَةِ .

أَوْ قَلَّةِ مَاءٍ ، بِحَيْثُ لَا يَكْفِي إِلَّا الْفَرَضُ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ مَاءٌ لَا يَكْفِيهِ لَتِمَّتْ طَهْرُهُ إِنْ ثَلَّثَ ، أَوْ أَتَى السُّنَنَ ، أَوْ أَحْتَاجَ إِلَى الْفَاضِلِ لِعَطَشٍ مُحْتَرَمٍ ؛ حَرْمُ اسْتِعْمَالِهِ فِي شَيْءٍ مِنَ السُّنَنِ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي الْغَسَلِ . وَنَذْبًا عَلَى الْوَاجِبِ بِتَرْكِ السُّنَنِ لِإِذْرَاكِ جَمَاعَةٍ لَمْ يُرَجَّ غَيْرُهَا .

نَعَمْ ، مَا قِيلَ بِوُجُوبِهِ ، كَالذَّلِكَ ، يُنْبَغِي تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ مِنْ نَذْبِ تَقْدِيمِ الْفَائِتِ بِعُذْرِ عَلَى الْحَاضِرَةِ ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَسْبَابِ التَّيَمُّمِ وَكَيْفِيَّتِهِ] : يَتَيَمَّمُ عَنِ الْحَدَّثَيْنِ لِفَقْدِ مَاءٍ ، وَخَوْفِ مَخْذُورٍ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ ؛ بِتُرَابٍ طَهُورٍ لَهُ غُبَارٌ .

وَنَوَاقِضُهُ : ١ - خُرُوجُ شَيْءٍ مِنْ أَحَدِ سَبِيلَيْ الْحَيِّ وَلَوْ
بِأُسُورٍ ، ٢ - وَزَوَالُ عَقْلِ ،

وَأَرْكَانُهُ : نِيَّةُ اسْتِباحَةِ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ مَقْرُونَةً بِنَقْلِ التُّرَابِ ،
وَمَسْحُ وَجْهِهِ ثُمَّ يَدَيْهِ .

وَلَوْ تَيَقَّنَ مَاءَ آخِرِ الْوَقْتِ فَأَنْتَظَرَهُ أَفْضَلَ ، وَإِلَّا فَتَعْجِيلُ تَيَمُّمٍ .
وَإِذَا امْتَنَعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي عُضْوٍ وَجَبَ تَيَمُّمٌ وَغَسْلُ صَحِيحٍ وَمَسْحُ كُلِّ
السَّائِرِ الضَّارِّ نَزْعُهُ بِمَاءٍ .

وَلَا تَرْتِيبَ بَيْنَهُمَا لِجُنُبٍ ، أَوْ عُضْوَيْنِ فَتَيَمُّمَانِ ، وَلَا يُصَلِّي بِهِ إِلَّا
فَرَضًا وَاحِدًا ، وَلَوْ نَذْرًا ، وَصَحَّ جَنَائِزٌ مَعَ فَرَضٍ .

* * *

وَنَوَاقِضُهُ ، أَيِ : أَسْبَابُ نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : تَيَقُّنُ خُرُوجِ شَيْءٍ غَيْرِ مَنِيٍّ ، عَيْنًا كَانَ أَوْ رِيحًا رَطْبًا أَوْ
جَافًا ، مُعْتَادًا كَبَوَلٍ ، أَوْ نَادِرًا كَدَمِ بِأُسُورٍ أَوْ غَيْرِهِ ، أَنْفَصَلَ أَوْ لَا ،
كَدَوْدَةٍ أَخْرَجَتْ رَأْسَهَا ثُمَّ رَجَعَتْ ؛ مِنْ أَحَدِ سَبِيلَيْ الْمُتَوَضُّعِ الْحَيِّ ،
دُبْرًا كَانَ أَوْ قُبْلًا .

وَلَوْ كَانَ الْخَارِجُ بِأُسُورٍ ، نَابِتًا دَاخِلَ الدُّبْرِ ، فَخَرَجَ ، أَوْ زَادَ
خُرُوجُهُ ؛ لَكِنْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الْكَمَالُ الرَّدَادُ بَعْدَ النَّقْصِ بِخُرُوجِ الْبِأُسُورِ
نَفْسِهِ ، بَلْ بِالْخَارِجِ مِنْهُ كَالدَّمِ ؛ وَعِنْدَ مَالِكٍ لَا يَنْتَقِصُ الْوُضُوءُ بِالنَّادِرِ .

٢ - وَثَانِيهَا : زَوَالُ عَقْلِ ، أَيِ : تَمَيُّزُ بِسُكْرِ أَوْ جُنُونٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ

لَا بَنُومٌ مُمَكِّنٌ مِقْعَدُهُ ، ٣ - وَمَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ

نَوْمٌ ؛ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » [أبو داود ، رقم : ٢٠٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٧ ، « مسند أحمد » رقم : ٨٨٩] .

وَخَرَجَ بِـ « زَوَالِ الْعَقْلِ » الثُّعَاسُ ، وَأَوَائِلُ نَشْوَةِ الشُّكْرِ ؛ فَلَا نَقْصَ بِهِمَا ، كَمَا إِذَا شَكَّ هَلْ نَامَ أَوْ نَعَسَ .

وَمِنْ عَلَامَةِ الثُّعَاسِ سَمَاعُ كَلَامِ الْحَاضِرِينَ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمَهُ .

لَا زَوَالُهُ بَنُومٌ قَاعِدِ مُمَكِّنٍ مِقْعَدُهُ ، أَيِ : أَلَيْهِ مِنْ مَقَرِّهِ ، وَإِنْ أَسْتَدَّ لِمَا لَوْ زَالَ سَقَطَ أَوْ أُخْتَبِيَ ، وَلَيْسَ بَيْنَ مِقْعَدِهِ وَمَقَرِّهِ تَجَافٍ .

وَيَنْتَقِضُ وُضُوءُ مُمَكِّنٍ أَنْتَبَهَ بَعْدَ زَوَالِ أَلَيْتِهِ عَنْ مَقَرِّهِ ، لَا وُضُوءُ شَاكٍّ هَلْ كَانَ مُمَكِّنًا أَوْ لَا ؟ أَوْ هَلْ زَالَتْ أَلَيْتُهُ قَبْلَ الْيَقْظَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، وَيَقْنُ الْرُّؤْيَا مَعَ عَدَمِ تَذَكُّرِ نَوْمٍ لَا أَثَرُ لَهُ ، بِخِلَافِهِ مَعَ الشَّكِّ فِيهِ ، لِأَنَّهَا مُرْجَّحَةٌ لِأَحَدِ طَرَفَيْهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : مَسُّ فَرْجِ آدَمِيٍّ أَوْ مَحَلِّ قُطْعِهِ ، وَلَوْ لِمَتٍ أَوْ صَغِيرٍ ، قُبْلًا كَانَ الْفَرْجُ أَوْ دُبْرًا ، مُتَّصِلًا أَوْ مَقْطُوعًا ، إِلَّا مَا قُطِعَ فِي الْخِتَانِ .

وَالْتَّاقِضُ مِنَ الدُّبْرِ مُلْتَقَى الْمُنْفَذِ ، وَمِنْ قُبْلِ الْمَرْأَةِ مُلْتَقَى شَفْرِئِهَا عَلَى الْمُنْفَذِ ، لَا مَا وَرَاءَهُمَا ، كَمَحَلِّ خِتَانِهَا .

نَعَمْ يُنْدَبُ الْوُضُوءُ مِنْ مَسِّ نَحْوِ الْعَانَةِ ، وَبَاطِنِ الْأَلْيَةِ ، وَالْأُتْنِينَ ، وَشَعْرِ نَبْتٍ فَوْقَ ذَكَرٍ ، وَأَصْلٍ فَخِذٍ ، وَلَمْسِ صَغِيرَةٍ وَأَمْرَدَ وَأَبْرَصٍ وَيَهُودِيٍّ ، وَمِنْ نَحْوِ فَصْدٍ وَنَظَرٍ بِشَهْوَةٍ وَلَوْ إِلَى مُحَرَّمٍ ، وَتَلَقُّظٍ بِمَعْصِيَةٍ ، وَغَضَبٍ ، وَحَمَلٍ مَيْتٍ ، وَمَسِّهِ ، وَقَصِّ ظَفَرٍ وَشَارِبٍ ، وَحَلْقِ رَأْسِهِ .

بِطْنِ كَفٍّ ، ٤ - وَتَلَا قِي بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى

وَخَرَجَ بِـ « آدَمِيٍّ » فَزَجَّ الْبَهِيمَةَ إِذْ لَا يُشْتَهَى ، وَمِنْ ثَمَّ جازَ النَّظْرُ إِلَيْهِ .

بِطْنِ كَفٍّ ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وَفِي رِوَايَةٍ : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ » [الترمذي ، رقم : ٨٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٤٤ ؛ أبو داود ، رقم : ١٨١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٤٧٩ ؛ مسند أحمد ، رقم : ٢٦٧٤٩ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٧٢٤] .

وَبَطْنُ الْكَفِّ هُوَ بَطْنُ الرَّاحَتَيْنِ وَبَطْنُ الْأَصَابِعِ وَالْمُنْحَرِفُ إِلَيْهِمَا عِنْدَ انْطِبَاقِهِمَا مَعَ يَسِيرِ تَحَامُلٍ ، دُونَ رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَحَرْفِ الْكَفِّ .

٤ - وَرَابِعُهَا : تَلَا قِي بَشَرَتِي ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُكْرَهًا أَوْ مَيْتًا ؛ لَكِنْ لَا يُنْقَضُ وَضُوءُ الْمَيْتِ .
وَالْمُرَادُ بِالْبَشَرَةِ هُنَا غَيْرُ الشَّعْرِ وَالسِّنِّ وَالظُّفْرِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَغَيْرُ بَاطِنِ الْعَيْنِ .

وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ [سورة النساء/ الآية : ٤٣] أَيِ : لَمَسْتُمُ .

وَلَوْ شَكَّ هَلْ مَا لَمَسَهُ شَعْرٌ أَوْ بَشَرَةٌ لَمْ يَنْتَقِضْ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ يَدُهُ عَلَى بَشَرَةٍ لَا يَعْلَمُ أَهِيَ بَشَرَةُ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ ، أَوْ شَكَّ هَلْ لَمَسَ مَحْرَمًا أَوْ أَجْنَبِيَّةً .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْغُبَابِ » : وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِلَمْسِهَا لَهُ ، أَوْ

بِكَبَرٍ لَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ ، وَلَا يَرْتَفَعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بِظَنِّ ضِدِّهِ .

بَنَحُو خُرُوجِ رِيحٍ مِنْهُ فِي حَالِ نَوْمِهِ مُمَكَّنًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِقَوْلِهِ .
بِكَبَرٍ فِيهِمَا ، فَلَا نَقْضَ بِتَلَاقِيهِمَا مَعَ صِغَرٍ فِيهِمَا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا ،
لَا نِتِفَاءً مِطْنَةً الشَّهْوَةِ .

وَالْمُرَادُ بِذِي الصَّغَرِ : مَنْ لَا يُشْتَهَى عُزْفًا غَالِبًا .
لَا تَلَاقِي بَشَرَتَيْهِمَا مَعَ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهُمَا ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ،
لَا نِتِفَاءً مِطْنَةً الشَّهْوَةِ .

وَلَوْ أَشْتَبَهَتْ مَحْرَمُهُ بِأَجْنَبِيَّاتٍ مَحْضُورَاتٍ ، فَلَمَسَ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ لَمْ
يُنْتَقِضْ ، وَكَذَا بِغَيْرِ مَحْضُورَاتٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَلَا يَرْتَفَعُ يَقِينٌ وَضُوءٌ أَوْ حَدَثٌ بِظَنِّ ضِدِّهِ ، وَلَا بِالشَّكِّ فِيهِ الْمَفْهُومِ
بِالْأُولَى فَيَأْخُذُ بِالْيَقِينِ اسْتِصْحَابًا لَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ] : يَحْرُمُ بِالْحَدَثِ
صَلَاةٌ ، وَطَوَافٌ ، وَسُجُودٌ ، وَحَمْلُ مُصْحَفٍ ، وَمَا كُتِبَ لِدَرْسِ قُرْآنٍ
وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ كَلَوْحٍ ، وَالْعِبْرَةُ فِي قَصْدِ الدِّرَاسَةِ وَالتَّبَرُّكِ بِحَالَةِ الْكِتَابَةِ دُونَ
مَا بَعْدَهَا وَبِالْكَاتِبِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ تَبَرُّعًا ، وَإِلَّا فَامْرِهِ ، لَا حَمْلُهُ مَعَ مَتَاعٍ
وَالْمُصْحَفُ غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالْحَمْلِ ؛ وَمَسَّ وَرَقِهِ وَلَوْ الْبَيَاضِ أَوْ نَحْوِ ظَرْفٍ
أَعْدَلَهُ وَهُوَ فِيهِ ، لَا قَلْبَ وَرَقِهِ بَعُودٍ إِذَا لَمْ يَنْفَصِلْ عَلَيْهِ ، وَلَا مَعَ تَفْسِيرٍ
زَادَ وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَلَا يُنْمَعُ صَبِيٌّ مُمَيَّزٌ مُحَدِّثٌ وَلَوْ جُنُبًا حَمَلَ وَمَسَّ نَحْوَ

وَالثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ .

مُضْهِفٍ لِحَاجَةِ تَعَلُّمِهِ وَدَرْسِهِ . وَوَسَّيْلَتُهُمَا ، كَحَمْلِهِ لِلْمَكْتَبِ ، وَالْإِثْنَانِ بِهِ لِلْمُعَلِّمِ لِيَعْلَمَهُ مِنْهُ . وَيَحْرُمُ تَمَكُّينُ غَيْرِ الْمُتَمَيِّزِ مِنْ نَحْوِ مُضْهِفٍ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ ؛ وَكِتَابَتُهُ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَوَضْعُ نَحْوِ دِرْهَمٍ فِي مَكْتُوبِهِ وَعِلْمُ شَرْعِيٍّ ، وَكَذَا جَعْلُهُ بَيْنَ أَوْرَاقِهِ خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، وَتَمْزِيقُهُ عَبَثًا ، وَبَلْعُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ لَا شَرْبُ مَحْوِهِ ، وَمَدُّ الرَّجُلِ لِلْمُضْهِفِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَى مُرْتَفِعٍ .

وَيُسْنُ الْقِيَامُ لَهُ كَالْعَالِمِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيُكْرَهُ حَرْقُ مَا كُتِبَ عَلَيْهِ إِلَّا لِعَرَضٍ نَحْوِ صِيَانَةٍ ، فَعَسَلُهُ أَوْلَى مِنْهُ . وَيَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ الْمُكْتُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَقِرَاءَةُ قُرْآنٍ بِقَصْدِهِ ، وَلَوْ بَعْضُ آيَةٍ بِحَيْثُ يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَلَوْ صَبِيًّا ، خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ ؛ وَبِنَحْوِ حَيْضٍ ، لَا بِخُرُوجِ طَلْقٍ ، صَلَاةً وَقِرَاءَةً وَصَوْمًا ؛ وَيَجِبُ قَضَاؤُهُ لَا الصَّلَاةَ ، بَلْ يَحْرُمُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْأَوْجَهِ .

* * *

٢- وَالطَّهَارَةُ الثَّانِيَةُ: الْغُسْلُ ، هُوَ : لُغَةً : سَيْلَانُ الْمَاءِ عَلَى الشَّيْءِ ؛ وَشَرْعًا: سَيْلَانُهُ عَلَى جَمِيعِ الْبَدَنِ بِالنِّيَّةِ .

وَلَا يَجِبُ فَوْرًا ، وَإِنْ عَصَى بِسَبَبِهِ ، بِخِلَافِ نَجَسٍ عَصَى بِسَبَبِهِ . وَالْأَشْهُرُ فِي كَلَامِ الْفُقَهَاءِ ضَمُّ غَيْنِهِ ، لَكِنَّ الْفَتْحَ أَفْصَحُ ، وَبِضْمِهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَاءِ الْغُسْلِ .

مُوجِبُهُ : ١ - خُرُوجُ مَنِيهِ ، ٢ - وَدُخُولُ حَشْفَةِ فَرْجَا ، ٣ - وَحَيْضٌ ، وَأَقَلُّ سِنِّهِ تِسْعُ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ،

مُوجِبُهُ أَرْبَعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : خُرُوجُ مَنِيهِ أَوَّلًا ، وَيُعْرَفُ بِأَحَدِ خَوَاصِّهِ الثَّلَاثِ مِنْ تَلَدُّذِ بَخْرُوجِهِ ، أَوْ تَدْفُقِي ، أَوْ رِيحِ عَجِينِ رَطْبًا وَيَبَاضٍ بَيَضٍ جَافًا . فَإِنْ فُقِدَتْ هَذِهِ الْخَوَاصُّ فَلَا غُسْلَ .

نَعَمْ لَوْ شَكَّ فِي شَيْءٍ أَمْنِيٍّ هُوَ أَوْ مَذِيٍّ تَخَيَّرَ وَلَوْ بِالتَّشَهُّيِّ ، فَإِنْ شَاءَ جَعَلَهُ مَنِيًّا وَاعْتَسَلَ ، أَوْ مَذِيًّا وَغَسَلَهُ وَتَوَضَّأَ ؛ وَلَوْ رَأَى مَنِيًّا مُحَقَّقًا فِي نَحْوِ ثَوْبِهِ لَزِمَهُ الْغُسْلُ وَإِعَادَةُ كُلِّ صَلَاةٍ تَيَقَّنَهَا بَعْدَهُ مَا لَمْ يَحْتَمِلْ عَادَةً كَوْنُهُ مِنْ غَيْرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : دُخُولُ حَشْفَةِ ، أَوْ قَذَرُهَا مِنْ فَاقِدِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ مِنْ ذَكَرٍ مَقْطُوعٍ ، أَوْ مِنْ بَهِيمَةٍ ، أَوْ مَيْتٍ .
فَرْجَا قُبْلًا أَوْ دُبْرًا ، وَلَوْ لِبَهِيمَةٍ ، كَسَمَكَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يُعَادُ غَسْلُهُ لِانْقِطَاعِ تَكْلِيفِهِ .

٣ - وَثَالِثُهَا : حَيْضٌ ، أَيُّ : انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ : دَمٌ يَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى رَحِمِ الْمَرْأَةِ فِي أَوْقَاتٍ مَخْصُوصَةٍ .

وَأَقَلُّ سِنِّهِ تِسْعُ سِنِينَ قَمَرِيَّةً ، أَيُّ : اسْتِكْمَالُهَا ، نَعَمْ إِنْ رَأَتْهُ قَبْلَ تَمَامِهَا بِدُونِ سِتَّةِ عَشَرَ يَوْمًا فَهُوَ حَيْضٌ ، وَأَقَلُّهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ خَمْسَةُ عَشَرَ يَوْمًا كَأَقَلِّ طَهْرِ بَيْنِ الْحَيْضَتَيْنِ .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْجَنَابَةِ ، وَمُبَاشَرَةٌ مَا بَيْنَ سُرَّتَيْهَا وَرُكْبَتَيْهَا ،

٤ - وَنَفَاسٌ .

وَفَرَضُهُ: ١ - نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ أَوْ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ ،

وَقِيلَ: لَا يَحْرُمُ غَيْرُ الْوُطْءِ ، وَاخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم: ٣٠٢]: « أَصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ » .

وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُهَا حَلَّ لَهَا قَبْلَ الْغُسْلِ صَوْمٌ لَا وَطْءٌ ، خِلَافاً لِمَا بَحَثَهُ الْعَلَامَةُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

٤ - وَرَابِعُهَا: نَفَاسٌ ، أَيْ: انْقِطَاعُهُ ، وَهُوَ: دَمٌ حَيْضٍ مُجْتَمِعٌ يَخْرُجُ بَعْدَ فَرَاغِ جَمِيعِ الرَّحِمِ .

وَأَقَلُّهُ لَحْظَةً ، وَغَالِبُهُ أَرْبَعُونَ يَوْماً ، وَأَكْثَرُهُ سِتُّونَ يَوْماً .

وَيَحْرُمُ بِهِ مَا يَحْرُمُ بِالْحَيْضِ .

وَيَجِبُ الْغُسْلُ أَيْضاً بِوِلَادَةٍ ، وَلَوْ بِلَا بَلَلٍ ، وَإِلْقَاءِ عِلْقَةٍ وَمُضْغَةٍ ، وَبِمَوْتِ مُسْلِمٍ غَيْرِ شَهِيدٍ .

وَفَرَضُهُ: أَيْ: الْغُسْلُ ، شَيْئَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا: نِيَّةُ رَفْعِ الْجَنَابَةِ لِلْجُنُبِ ، أَوْ الْحَيْضِ لِلْحَائِضِ ، أَيْ: رَفْعُ حُكْمِهِ .

أَوْ نِيَّةُ آدَاءِ فَرَضِ الْغُسْلِ أَوْ رَفْعِ حَدَثٍ أَوْ الطَّهَارَةِ عَنْهُ أَوْ آدَاءِ الْغُسْلِ ؛ وَكَذَا الْغُسْلُ لِلصَّلَاةِ لَا الْغُسْلُ فَقَطْ .

وَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ النِّيَّةُ مَقْرُونَةً بِأَوَّلِهِ ، أَيْ: الْغُسْلِ ، يَعْني بِأَوَّلٍ مَغْسُولٍ

٢ - وَتَعْمِيمُ بَدَنِ حَتَّى الشَّعْرِ وَبَاطِنِ جُدْرِيٍّ ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ ؛ بِمَاءِ طَهُورٍ ، وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ .
وَسُنَّ :

مِنَ الْبَدَنِ ، وَلَوْ مِنْ أَسْفَلِهِ . فَلَوْ نَوَى بَعْدَ غَسْلِ جُزْءٍ وَجَبَ إِعَادَةُ غُسْلِهِ ، وَلَوْ نَوَى رَفَعَ الْجَنَابَةَ وَغَسَلَ بَعْضَ الْبَدَنِ ثُمَّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ وَأَرَادَ غَسْلَ الْبَاقِي لَمْ يَحْتَجْ إِلَى إِعَادَةِ النَّيَّةِ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا : تَعْمِيمُ ظَاهِرِ بَدَنِ حَتَّى الْأَظْفَارِ وَمَا تَحْتَهَا . وَالشَّعْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، وَإِنْ كَثُفَ ، وَمَا ظَهَرَ مِنْ نَحْوِ مَنْبِتِ شَعْرَةٍ زَالَتْ قَبْلَ غَسْلِهَا ، وَصِمَاحُ ، وَفَرَجُ امْرَأَةٍ عِنْدَ جُلُوسِهَا عَلَى قَدَمَيْهَا ، وَشُقُوقُ ، وَبَاطِنِ جُدْرِيٍّ أَنْفَتَحَ رَأْسُهُ ، لَا بَاطِنِ قَرَحَةٍ بَرِئَتْ وَأَرْتَفَعَ قَشْرُهَا وَلَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ مِمَّا تَحْتَهُ .

وَيَحْرُمُ فَتَقُّ الْمُلْتَحِمِ ، وَمَا تَحْتَ قُلْفَةٍ مِنَ الْأَقْلَفِ ، فَيَجِبُ غَسْلُ بَاطِنِهَا لِأَنَّهَا مُسْتَحِقَّةُ الْإِرَالَةِ ، لَا بَاطِنُ شَعْرٍ انْعَقَدَ بِنَفْسِهِ وَإِنْ كَثُرَ .
وَلَا يَجِبُ مَضْمَضَةٌ وَأَسْتِنْشَاقٌ ، بَلْ يُكْرَهُ تَزَكُّهُمَا .

بِمَاءِ طَهُورٍ ، وَمَرَّ أَنَّهُ يَضُرُّ تَغَيُّرُ الْمَاءِ تَغْيِيرًا ضَارًّا ، وَلَوْ بِمَا عَلَى الْغُضْوِ ، خِلَافًا لِجَمْعِ .

وَيَكْفِي ظَنُّ عُمُومِهِ ، أَيِ : الْمَاءِ عَلَى الْبَشَرَةِ وَالشَّعْرِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْهُ ، فَلَا يَجِبُ تَيَقُّنُ عُمُومِهِ ، بَلْ يَكْفِي غَلَبَةُ الظَّنِّ بِهِ فِيهِ ، كَالْوُضُوءِ .

وَسُنَّ : لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ :

تَسْمِيَةً ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ ، فَمَضْمَضَةً ، وَأَسْتِنْشَاقٌ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ، فَتَعَهُدُ
مَعَاطِفَ ، وَدَلَكٌ ،

تَسْمِيَةً ، أَوَّلُهُ ، وَإِزَالَةَ قَدَرٍ طَاهِرٍ ، كَمَنِيٍّ وَمُخَاطٍ ، وَنَجِسٍ كَمَذِيٍّ ،
وَإِنْ كَفَى لهُمَا غَسْلَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَنْ يَبُولَ مَنْ أُنْزَلَ قَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لِيُخْرِجَ
مَا بَقِيَ بِمَجْرَاهُ ، فَ بَعْدَ إِزَالَةِ الْقَدَرِ : مَضْمَضَةً ، وَأَسْتِنْشَاقٌ ، ثُمَّ وُضُوءٌ ،
كَامِلًا لِلتَّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري ، رقم : ٢٤٩ ؛ مسلم ، رقم : ٣١٧] ،
وَيُسَنُّ لَهُ اسْتِصْحَابُهُ إِلَى الْفَرَاغِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ سُنَّ لَهُ إِعَادَتُهُ ، وَزَعَمُ
الْمَحَامِلِيِّ اخْتِصَاصُهُ بِالْغُسْلِ الْوَاجِبِ ضَعِيفٌ ، وَالْأَفْضَلُ عَدَمُ تَأْخِيرِ
الْغُسْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَإِنْ ثَبَتَ تَأْخِيرُهُمَا فِي الْبُخَارِيِّ
[راجع الأرقام : ٢٧٥ - ٢٩٠] وَلَوْ تَوَضَّأَ أَثْنَاءَ الْغُسْلِ أَوْ بَعْدَهُ حَصَلَ لَهُ أَصْلُ
السُّنَّةِ ، لَكِنْ الْأَفْضَلُ تَقْدِيمُهُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ . وَيَنْوِي بِهِ سُنَّةَ الْغُسْلِ إِنْ
تَجَرَّدَتْ جَنَابَتُهُ عَنِ الْأَصْغَرِ ، وَإِلَّا نَوَى بِهِ رَفَعَ الْحَدَثِ الْأَصْغَرَ أَوْ نَحْوَهُ
خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مُوجِبُهُ الْقَائِلِ بِعَدَمِ الْإِنْدِرَاجِ .

وَلَوْ أَحْدَثَ بَعْدَ ارْتِفَاعِ جَنَابَةِ أَعْضَاءِ الْوُضُوءِ لَزِمَهُ الْوُضُوءُ مُرْتَبًا
بِالنِّيَّةِ .

فَتَعَهُدُ مَعَاطِفَ ، كَالْأُذُنِ ، وَالْإِبِطِ ، وَالشَّرَّةِ ، وَالْمُوقِ ، وَمَحَلِّ
شِقِّ ، وَتَعَهُدُ أَصُولَ شَعْرِ ، ثُمَّ غَسَلَ رَأْسَ بِالْإِفَاضَةِ عَلَيْهِ بَعْدَ تَحْلِيلِهِ إِنْ
كَانَ عَلَيْهِ شَعْرٌ ؛ وَلَا تَيَأَمُنُ فِيهِ لِغَيْرِ أَقْطَعِ ، ثُمَّ غَسَلَ شِقِّ أَيْمَنِ ، ثُمَّ
أَيْسَرَ .

وَدَلَكٌ لِمَا تَصِلُهُ يَدُهُ مِنْ بَدَنِهِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَتَثْلِيثٌ، وَاسْتِيقْبَالٌ. وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ.

وَتَثْلِيثٌ لِّغُسْلِ جَمِيعِ الْبَدَنِ، وَالذَّلْكَ وَالتَّسْمِيَةَ وَالذِّكْرَ عَقِبَهُ، وَيَخْصُلُ فِي رَاكِدٍ بِتَحْرُكِ جَمِيعِ الْبَدَنِ ثَلَاثًا، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْ قَدَمَيْهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ عَلَى الْأُوجَةِ.

وَاسْتِيقْبَالٌ لِلْقِبْلَةِ، وَمُؤَالَاةٌ، وَتَرْكُ تَكَلُّمٍ بِلا حَاجَةٍ، وَتَنْشِيفُ بِلا عُذْرِ. وَتُسَرُّ الشَّهَادَتَانِ الْمُتَقَدِّمَتَانِ فِي الْوُضُوءِ مَعَ مَا مَعَهُمَا عَقِبَ الْغُسْلِ، وَأَنْ لَا يَغْتَسِلَ لِحَنَابَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، كَالْوُضُوءِ فِي مَاءٍ رَاكِدٍ لَمْ يَسْتَبْجِرْ، كَنَابِعٍ مِنْ عَيْنٍ غَيْرِ جَارٍ.

* * *

فَرَجٌ : لَوْ اغْتَسَلَ لِحَنَابَةٍ وَنَحْوِ جُمُعَةٍ بَيْنَتَهُمَا حَصَلَا، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ إِفْرَادُ كُلِّ بَغْسَلٍ؛ أَوْ لِأَحَدِهِمَا حَصَلَ فَقَطْ.

* * *

وَلَوْ أَحْدَثَ ثُمَّ أَجْنَبَ كَفَى غُسْلٌ وَاحِدٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَعَهُ الْوُضُوءَ، وَلَا رَتَّبَ أَعْضَاءَهُ.

* * *

فَرَجٌ : يُسَرُّ لِحْنَبٍ وَحَائِضٍ وَنُفْسَاءَ بَعْدَ انْقِطَاعِ دَمِهِمَا غُسْلُ فَرَجٍ، وَوُضُوءٌ لِنَوْمٍ، وَأَكْلٍ، وَشُرْبٍ؛ وَيُكْرَهُ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بِلا وَضُوءٍ^(١)، وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُزِيلُوا قَبْلَ الْغُسْلِ شَعْرًا أَوْ ظُفْرًا، وَكَذَا دَمًا،

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : ظاهره يكره ذلك ولو مع غسل فرج ؛ وليس كذلك ، =

وَجَازَ تَكْشُفُ لَهُ فِي خَلْوَةٍ .

وِثَانِيهَا : طَهَارَةُ بَدَنِ وَمَلْبُوسٍ وَمَكَانٍ عَنْ نَجَسٍ ،

لَأَنَّ ذَلِكَ يَرُدُّ فِي الْآخِرَةِ جُنْبًا .

* * *

وَجَازَ تَكْشُفُ لَهُ أَيْ : لِلْغُسْلِ ؛ فِي خَلْوَةٍ ، أَوْ بِحَضْرَةٍ مَنْ يَجُوزُ نَظَرُهُ إِلَى عَوْرَتِهِ ، كَزَوْجَةٍ ، وَأَمَةٍ . وَالسُّتْرُ أَفْضَلُ . وَحَرْمٌ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَحْرُمُ نَظَرُهُ إِلَيْهِ ، كَمَا حَرْمٌ فِي الْخَلْوَةِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَحَلٌّ فِيهَا لِأَدْنَى غَرَضٍ كَمَا يَأْتِي .

٢ - وَثَانِيهَا : أَيْ : ثَانِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ : طَهَارَةُ بَدَنِ ، وَمِنْهُ دَاخِلُ الْقَمِّ وَالْأَنْفِ وَالْعَيْنِ .

وَمَلْبُوسٍ وَغَيْرِهِ مِنْ كُلِّ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَةٍ .
وَمَكَانٍ يُصَلِّي فِيهِ .
عَنْ نَجَسٍ ، غَيْرِ مَغْفُوقٍ عَنْهُ .

فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ مَعَهُ وَلَوْ نَاسِيًا ، أَوْ جَاهِلًا بِوُجُودِهِ ، أَوْ بِكَوْنِهِ مُبْطِلًا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ [٧٤ سورة المدثر/ الآية : ٤] وَلِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ . [البخاري ، رقم : ٣٠٦ ؛ مسلم ، رقم : ٣٣٣] .

وَلَا يَضُرُّ مُحَاذَاةُ نَجَسٍ لِبَدَنِهِ ، لَكِنْ تَكْرَهُ مَعَ مُحَاذَاتِهِ ؛ كَأَسْتِقْبَالِ نَجَسٍ أَوْ مُتَنَجِّسٍ .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ ؛ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ وَلَوْ مِنْ مَأْكُولٍ ؛ وَمَذْيٍ ،

وَالسَّقْفُ كَذَلِكَ إِنْ قَرُبَ مِنْهُ بِحَيْثُ يُعَدُّ مُحَازِيًا لَهُ عُزْفًا .

وَلَا يَجِبُ اجْتِنَابُ النَّجَسِ ؛ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَمَحَلِّهِ فِي غَيْرِ التَّضَمُّعِ بِهِ ، فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِلَا حَاجَةٍ ، وَهُوَ شَرْعًا مُسْتَقْدَرٌ ، يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا مُرَخِّصَ ، فَهُوَ كَرَوْثٍ وَبَوْلٍ ، وَلَوْ كَانَا مِنْ طَائِرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ، وَمَا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً .

أَوْ مِنْ مَأْكُولٍ لَحْمُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

قَالَ الْإِصْطَخَرِيُّ وَالزُّوْيَانِيُّ مِنْ أَئِمَّتِنَا ، كَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، أَنَّهُمَا طَاهِرَانِ مِنَ الْمَأْكُولِ ، وَلَوْ رَأَتْ أَوْ قَاءَتْ بِهِيمَةً حَبًّا ، فَإِنْ كَانَ صُلْبًا بِحَيْثُ لَوْ زُرِعَ نَبَتَ فَمُتَنَجِّسٌ يُغْسَلُ وَيُؤْكَلُ ، وَإِلَّا فَنجسٌ . وَلَمْ يُبَيِّنُوا حُكْمَ غَيْرِ الْحَبِّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ إِنْ تَغَيَّرَ عَنْ حَالِهِ قَبْلَ الْبَلْعِ وَلَوْ يَسِيرًا فَنجسٌ ، وَإِلَّا فَمُتَنَجِّسٌ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » عَنِ الشَّيْخِ نَصْرِ الْعَفْوِ عَنْ بَوْلِ بَقَرِ الدِّيَاسَةِ عَلَى الْحَبِّ . وَعَنِ الْجَوِينِيِّ تَشْدِيدُ التَّكْيِيرِ عَلَى الْبَحْثِ عَنْهُ وَتَطْهِيرِهِ . وَبَحْثُ الْفِزَارِيِّ الْعَفْوِ عَنْ بَغْرِ الْفَأْرَةِ إِذَا وَقَعَ فِي مَائِعٍ وَعَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ .

وَأَمَّا مَا يُوجَدُ عَلَى وَرَقِ بَعْضِ الشَّجَرِ كَالرَّغْوَةِ فَنجسٌ ، لِأَنَّهُ يُخْرَجُ مِنْ بَاطِنِ بَعْضِ الدِّيدَانِ كَمَا شُوهِدَ ذَلِكَ ، وَلَيْسَ الْعَنْبَرُ رَوْثًا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ ، بَلْ هُوَ نَبَاتٌ فِي الْبَحْرِ .

وَمَذْيٍ ، بِمُعْجَمَةٍ ، لِلْأَمْرِ بِغَسْلِ الذِّكْرِ مِنْهُ ، وَهُوَ : مَاءٌ أَبْيَضٌ أَوْ

وَوَدِّي، وَدَمٍ، وَقَيْحٍ، وَقِيءٍ مَعِدَةٍ،

أَصْفَرُ رَقِيقٌ يَخْرُجُ غَالِبًا عِنْدَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ قَوِيَّةٍ .
وَوَدِّي، بِمُهِمَلَةٍ ، وَهُوَ : مَاءٌ أَبْيَضُ كَدِرٌ ثَخِينٌ ، يَخْرُجُ غَالِبًا عَقِبَ
الْبَوْلِ أَوْ عِنْدَ حَمَلِ شَيْءٍ ثَقِيلٍ .

وَدَمٍ، حَتَّى مَا بَقِيَ عَلَى نَحْوِ عَظْمٍ ، لَكِنَّهُ مَغْفُوءٌ عَنْهُ .
وَأَسْتَشْنُوا مِنْهُ الْكَبِدَ وَالطُّحَالَ وَالْمِسْكَ ، أَي : وَلَوْ مِنْ مَيِّتٍ إِنْ
انْعَقَدَ ؛ وَالْعَلَقَةَ وَالْمُضْغَةَ وَلَبَنًا خَرَجَ بِلَوْنِ دَمٍ ، وَدَمٌ بَيَضٌ لَمْ تَفْسُدْ .
وَقَيْحٍ ، لِأَنَّهُ دَمٌ مُسْتَحِيلٌ ؛ وَصَدِيدٍ ، وَهُوَ : مَاءٌ رَقِيقٌ يُخَالِطُهُ دَمٌ .
وَكَذَا مَاءٍ جُرْحٍ وَجُدَرِيٍّ وَنَفْطٍ إِنْ تَغَيَّرَ ، وَإِلَّا فَمَاؤُهَا طَاهِرٌ .
وَقِيءٍ مَعِدَةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، وَهُوَ الرَّاجِعُ بَعْدَ الْوُصُولِ لِلْمَعِدَةِ ، وَلَوْ
مَاءً .

أَمَّا الرَّاجِعُ قَبْلَ الْوُصُولِ إِلَيْهَا يَقِينًا أَوْ أَحْتِمَالًا ، فَلَا يَكُونُ نَجَسًا وَلَا
مُتَنَجِّسًا ، خِلَافًا لِلْقَفَالِ .

وَأَفْتَى شَنِخُنَا أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا أَبْتَلِيَ بِتَابِعِ الْقَيْءِ عُفِيَ عَنْ نَذْيِ أُمِّهِ
الَّذَاخِلِ فِيهِ لَا عَنْ مُقْبَلِهِ أَوْ مُمَاسِهِ .

وَكَمَرَةٍ وَلَبَنٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ إِلَّا الْآدَمِيَّ وَجِرَّةٍ نَحْوِ بَعِيرٍ .

أَمَّا الْمَنِيُّ فَطَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَالِكٍ ، وَكَذَا بَلْغَمٌ غَيْرُ مَعِدَةٍ ، مِنْ رَأْسٍ
أَوْ صَدْرٍ ؛ وَمَاءٌ سَائِلٌ مِنْ فَمٍ نَائِمٍ ، وَلَوْ نَبْتًا أَوْ أَصْفَرَ ، مَا لَمْ يَتَحَقَّقْ أَنَّهُ
مِنْ مَعِدَةٍ ، إِلَّا مِمَّنْ أَبْتَلِيَ بِهِ فَيُعْفَى عَنْهُ وَإِنْ كَثُرَ ، وَرُطُوبَةُ فَرْجٍ ، أَيْ :

.....

قُبْلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَهِيَ : مَاءٌ أَبْيَضُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْمَذْيِ وَالْعَرَقِ ، يَخْرُجُ مِنْ بَاطِنِ الْفَرْجِ الَّذِي لَا يَجِبُ غَسْلُهُ ، بِخِلَافِ مَا يَخْرُجُ مِمَّا يَجِبُ غَسْلُهُ ، فَإِنَّهُ طَاهِرٌ قَطْعًا ، وَمَا يَخْرُجُ مِنْ وَرَاءِ بَاطِنِ الْفَرْجِ فَإِنَّهُ نَجِسٌ قَطْعًا ، كَكُلِّ خَارِجٍ مِنَ الْبَاطِنِ ؛ وَكَالْمَاءِ الْخَارِجِ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ قَبْلَهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْفِصَالِهَا وَعَدَمِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : الْفَرْقُ بَيْنَ الرُّطُوبَةِ الطَّاهِرَةِ وَالنَّجَسَةِ الْأَتْصَالِ وَالْأَنْفِصَالِ ، فَلَوْ أَنْفَصَلَتْ فِيَّ « الْكِفَايَةِ » عَنِ الْإِمَامِ أَنَّهَا نَجِسَةٌ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ ذَكَرِ الْمُجَامِعِ وَالْبَيْضِ وَالْوَلَدِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا بِالْعَفْوِ عَنْ رُطُوبَةِ الْبَاسُورِ لِمُبْتَلَى بِهَا .

وَكَذَا بَيْضٍ غَيْرِ مَأْكُولٍ ، وَيَحِلُّ أَكْلُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَشَعْرُ مَأْكُولٍ وَرِيشُهُ إِذَا أُبِينَ فِي حَيَاتِهِ .

وَلَوْ شَكَّ فِي شَعْرِ أَوْ نَحْوِهِ ، أَهْوَ مِنْ مَأْكُولٍ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ هَلِ

أَنْفَصَلَ مِنْ حَيٍّ أَوْ مَيِّتٍ ، فَهُوَ طَاهِرٌ ؛ وَقِيَاسُهُ أَنَّ الْعَظْمَ كَذَلِكَ ، وَبِهِ

صَرَّحَ فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَبَيْضُ الْمَيْتَةِ إِنْ تَصَلَّبَ طَاهِرٌ ، وَإِلَّا فَنَجِسٌ .

وَسُورُ كُلِّ حَيَّوانٍ طَاهِرٌ ، فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ ثُمَّ وَلَغَ فِي مَاءٍ قَلِيلٍ أَوْ مَائِعٍ ،

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ غَيْبَةٍ يُمَكِّنُ فِيهَا طَهَارَتَهُ بِوُلُوغِهِ فِي مَاءٍ كَثِيرٍ أَوْ جَارٍ لَمْ تُنَجَّسْهُ ،

وَلَوْ هَرَأَ ، وَإِلَّا نَجَّسَتْهُ .

.....

قَالَ شَيْخُنَا كَالشُّيُوطِيِّ تَبَعًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ : أَنَّهُ يُعْفَى عَنْ يَسِيرِ
عُرْفًا مِنْ شَعْرِ نَجَسٍ مِنْ غَيْرِ مُعَلِّظٍ .

وَمِنْ دُخَانِ نَجَاسَةٍ ، وَعَمَّا عَلَى رِجْلِ ذُبَابٍ وَإِنْ رُؤِيَ ، وَمَا عَلَى
مَنْفَذٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ مِمَّا خَرَجَ مِنْهُ ، وَذَرَقِ طَيْرٍ ، وَمَا عَلَى فَمِهِ ، وَرَوِثِ
مَا نَشُوهُ مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ بَيْنَ أَوْراقِ شَجَرِ النَّارِ جِلِّ الَّتِي تُسْتَرُّ بِهَا الْبُيُوتُ عَنْ
الْمَطَرِ حَيْثُ يَغْسُرُ صَوْنُ الْمَاءِ عَنْهُ .

قَالَ جَمْعٌ : وَكَذَا مَا تُلْقِيهِ الْفِيرَانُ مِنَ الرُّوْثِ فِي حِيَاضِ الْأَخْلِيَةِ إِذَا
عَمَّ الْإِبْتِلَاءُ بِهِ ، وَيُؤَيِّدُهُ بَحْثُ الْفِرَارِيِّ . وَشَرَطَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِذَا كَانَ فِي الْمَاءِ
أَنْ لَا يُغَيَّرَ . اهـ .
وَالرَّبَّادُ طَاهِرٌ .

وَيُعْفَى عَنْ قَلِيلِ شَعْرِهِ ، كَالثَّلَاثِ ، كَذَا أَطْلَقُوهُ ، وَلَمْ يُبَيِّنُوا أَنَّ
الْمُرَادَ الْقَلِيلُ فِي الْمَأْخُودِ لِلِاسْتِعْمَالِ أَوْ فِي الْإِنَاءِ الْمَأْخُودِ مِنْهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَهُّ الْأَوَّلُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ جَامِدًا ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِيهِ
بِمَحَلِّ النِّجَاسَةِ فَقَطْ ، فَإِنْ كَثُرَتْ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ لَمْ يُعْفَ عَنْهُ ، وَإِلَّا عُفِيَ
بِخِلَافِ الْمَائِعِ ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ .

فَإِنْ قَلَّ الشَّعْرُ فِيهِ عُفِيَ عَنْهُ وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا نَظَرَ لِلْمَأْخُودِ حَيْثُذِ .
وَنَقَلَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ عَنْ ابْنِ الصَّبَّاحِ وَاعْتَمَدَهُ : إِنَّهُ يُعْفَى عَنْ جِرَّةِ
الْبُعِيرِ وَنَحْوِهِ ، فَلَا يَنْجُسُ مَا شَرِبَ مِنْهُ .

وَكَمِيْتَةٍ غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ،

وَالْحَقُّ بِهِ فَمُ مَا يَجْتَرُّ مِنْ وَلَدِ الْبَقَرَةِ وَالضَّأْنِ إِذَا التَّقَمَّ أَخْلَافَ أُمِّهِ .
وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يُعْفَى عَمَّا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ أَفْوَاهِ الصَّيْبَانِ مَعَ
تَحَقُّقِ نَجَاسَتِهَا .

وَالْحَقُّ غَيْرُهُ بِهِمْ أَفْوَاهُ الْمَجَانِينِ ، وَجَزَمَ بِهِ الزَّرْكَشِيُّ .
وَكَمِيْتَةٍ وَلَوْ نَحْوُ ذُبَابٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةٌ ، خِلَافًا لِلْقَقَالِ وَمَنْ تَبِعَهُ
فِي قَوْلِهِ بِطَهَارَتِهِ لِعَدَمِ الدَّمِ الْمُتَعَفَّنِ ، كَمَا لِكَ وَأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالْمِيْتَةُ نَجِسَةٌ
وَإِنْ لَمْ يَسِلْ دَمُهَا ، وَكَذَا شَعْرُهَا وَعَظْمُهَا وَقَرْنُهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ؛
إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دَسَمٌ .

وَأَفْتَى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ بِصِحَّةِ الصَّلَاةِ إِذَا حَمَلَ الْمُصَلِّي
مِيْتَةً ذُبَابٍ إِنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ يَشُقُّ الْاِخْتِرَازُ عَنْهُ .

غَيْرِ بَشَرٍ وَسَمَكٍ وَجَرَادٍ ، لِحِلِّ تَنَاوُلِ الْأَخِيرَيْنِ ، وَأَمَّا الْأَدَمِيُّ فَلِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾ [١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٠] وَقَضِيَّتُهُ
الْتَّكْرِيمُ أَنْ لَا يُحْكَمَ بِنَجَاسَتِهِمْ بِالْمَوْتِ .

وَغَيْرُ صَيْدٍ لَمْ تُذْرَكْ ذَكَاتُهُ .

وَجَنِينٍ مُذَكَّاةٍ مَاتَ بِذَكَاتِهَا .

وَيَحِلُّ أَكْلُ دُودٍ مَأْكُولٍ مَعَهُ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُ نَحْوِ الْفَمِ مِنْهُ .

وَنَقَلَ فِي « الْجَوَاهِرِ » عَنِ الْأَصْحَابِ : لَا يَجُوزُ أَكْلُ سَمَكٍ مُلَحٍّ وَلَمْ

وَكُمُسْكِرٍ مَائِعٍ ،

يُنَزَعُ مَا فِي جَوْفِهِ ، أَيُّ : مِنْ الْمُسْتَقْدَرَاتِ .

وَظَاهِرُهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَبِيرِهِ وَصَغِيرِهِ ، لَكِنْ ذَكَرَ الشَّيْخَانِ جَوَازَ أَكْلِ الصَّغِيرِ مَعَ مَا فِي جَوْفِهِ لِعُسْرِ تَنْقِيَةِ مَا فِيهِ .

وَكُمُسْكِرٍ ، أَيُّ : صَالِحٍ لِلإِسْكَارِ ، فَدَخَلَتِ الْقَطْرَةُ مِنَ الْمُسْكِرِ .
مَائِعٍ ، كَخَمْرِ ، وَهِيَ : الْمُتَّخَذَةُ مِنَ الْعِنَبِ ؛ وَنَبِيذٍ ، وَهُوَ : الْمُتَّخَذُ مِنْ غَيْرِهِ .

وَخَرَجَ بِأَلْمَائِعِ نَحْوَ الْبَنْجِ وَالْحَشِيشِ .

وَتَطْهَرُ خَمْرٌ تَحَلَّلَتْ بِنَفْسِهَا مِنْ غَيْرِ مُصَاحَبَةٍ عَيْنٍ أَجْنَبِيَّةٍ لَهَا ، وَإِنْ لَمْ تُؤَثَّرْ فِي التَّخْلِيلِ ، كَحَصَاةٍ ، وَيَتْبَعُهَا فِي الطَّهَارَةِ الدَّدُّ ، وَإِنْ تَشَرَّبَ مِنْهَا ، أَوْ غَلَتْ فِيهِ وَارْتَفَعَتْ بِسَبَبِ الْغَلْيَانِ ، ثُمَّ نَزَلَتْ ، أَمَّا إِذَا ارْتَفَعَتْ بِلاَ غَلْيَانٍ ، بَلَّ بِفِعْلِ فَاعِلٍ ، فَلَا تَطْهَرُ ، وَإِنْ غُمِرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ جَفَافِهِ أَوْ بَعْدَهُ بِخَمْرٍ أُخْرَى عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا .

وَالَّذِي اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ زِيَادٍ أَنَّهَا تَطْهَرُ إِنْ غُمِرَ الْمُرْتَفِعُ قَبْلَ الْجَفَافِ لَا بَعْدَهُ .

ثُمَّ قَالَ : لَوْ صُبَّ خَمْرٌ فِي إِنَاءٍ ثُمَّ أُخْرِجَتْ مِنْهُ وَصُبَّ فِيهِ خَمْرٌ أُخْرَى بَعْدَ جَفَافِ الْإِنَاءِ وَقَبْلَ غَسْلِهِ لَمْ تَطْهَرْ إِذَا تَحَلَّلَتْ بَعْدَ نَقْلِهَا مِنْهُ فِي إِنَاءٍ آخَرَ . أَنْتَهَى .

وَالدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِ الْخَمْرِ خَلًّا الْحُمُوضَةُ فِي طَعْمِهَا ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ

وَكَكْلِبٍ وَخِنْزِيرٍ .

نَهَايَةُ الْحُمُوضَةِ ، وَإِنْ قَذَفَتْ بِالزَّبَدِ .

وَيَطْهَرُ جِلْدُ نَجَسٍ بِالْمَوْتِ بِأَنْدِبَاغٍ نَقَّاهُ ، بِحَيْثُ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ نَتْنٌ وَلَا فُسَادٌ لَوْ نَفَعَ فِي الْمَاءِ .

وَكَكْلِبٍ وَخِنْزِيرٍ ، وَفَرَعَ كُلُّ مِنْهُمَا مَعَ الْآخِرِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ ، وَدُودٌ مِثْلَهُمَا طَاهِرٌ وَكَذَا نَسْجُ عَنَكَبُوتٍ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا قَالَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ . وَجَزَمَ صَاحِبُ «الْعُدَّةِ» وَ«الْحَاوِي» بِنَجَاسَتِهِ .

وَمَا يَخْرُجُ مِنْ جِلْدِ نَخْوِ حَيَّةٍ فِي حَيَاتِهَا ، كَالْعَرَقِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : فِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ نَجَسٌ ، لِأَنَّهُ جُزْءٌ مُتَجَسِّدٌ مُنْفَصِلٌ مِنْ حَيٍّ ، فَهُوَ كَمِثَّتِهِ .

وَقَالَ أَيْضًا : لَوْ نَزَا كَلْبٌ أَوْ خِنْزِيرٌ عَلَى آدَمِيَّةٍ ، فَوَلَدَتْ آدَمِيًّا ، كَانَ أُلُوْلُدُ نَجَسًا^(١) ؛ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مُكَلَّفٌ بِالصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا .

وَظَاهِرٌ أَنَّهُ يُعْفَى عَمَّا يُضْطَرُّ إِلَى مُلَامَسَتِهِ .

وَأَنَّهُ تَجُوزُ إِمَامَتُهُ ، إِذْ لَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ ؛ وَدُخُولُهُ الْمَسْجِدَ حَيْثُ لَا رُطُوبَةً ، لِلْجَمَاعَةِ وَنَحْوِهَا . اهـ .

وَيَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِعَيْنِيَّةٍ بِغَسْلِ مُزِيلٍ لِصِفَاتِهَا مِنْ طَعْمٍ وَلَوْنٍ وَرِيحٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَقَاءُ لَوْنٍ أَوْ رِيحٍ عَسْرَ زَوَالِهِ ، وَلَوْ مِنْ مُغْلَظٍ ، فَإِنْ بَقِيَ مَعًا لَمْ يَطْهَرُ .

(١) قَالَ الْبُجَيْرِيُّ ٩٨/١ : وَالْمَعْتَمِدُ عِنْدَ الرَّمْلِيِّ [الْوَالِدِ وَالْإِبْنِ] أَنَّهُ طَاهِرٌ ، فَيَدْخُلُ الْمَسْجِدَ ،

وَيَمَسُّ النَّاسَ ، وَلَوْ رُطْبًا . «إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ» .

وَمُتَنَجِّسٌ بِحُكْمِيَّةٍ ، كَبُولٍ جَفَّ وَلَمْ يُدْرِكْ لَهُ صِفَةً ، بِجَزْيِ الْمَاءِ عَلَيْهِ مَرَّةً ؛ وَإِنْ كَانَ حَبًّا أَوْ لَحْمًا طُبِخَ بِنَجَسٍ ، أَوْ ثَوْبًا صُبِغَ بِنَجَسٍ ، فَيَطْهَرُ بَاطِنُهَا بِصَبِّ الْمَاءِ عَلَى ظَاهِرِهَا ، كَسَيْفِ سُقْيَى وَهُوَ مُحَمَّى بِنَجَسٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي طَهْرِ الْمَحَلِّ وَرُودُ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَى الْمَحَلِّ الْمُتَنَجِّسِ ، فَإِنْ وَرَدَ مُتَنَجِّسٌ عَلَى مَاءٍ قَلِيلٍ لَا كَثِيرٍ تَنَجَّسَ وَإِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَلَا يُطْهَرُ غَيْرُهُ ، وَفَارَقَ الْوَارِدُ غَيْرُهُ بِقُوَّتِهِ ، لِكَوْنِهِ عَامِلًا ؛ فَلَوْ تَنَجَّسَ فَمُهُ كَفَى أَخْذُ الْمَاءِ بِيَدِهِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُغْلِهَا عَلَيْهِ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا . وَيَجِبُ غَسْلُ كُلِّ مَا فِي حَدِّ الظَّاهِرِ مِنْهُ ، وَلَوْ بِالْإِدَارَةِ ، كَصَبِّ مَاءٍ فِي إِنَاءٍ مُتَنَجِّسٍ وَإِدَارَتِهِ بِجَوَانِبِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَتْبَاعُ شَيْءٍ قَبْلَ تَطْهِيرِ فَمِهِ حَتَّى بِالْعَرْغَةِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَصَابَ الْأَرْضَ نَحْوُ بَوْلٍ وَجَفَّ ، فَصَبَّ عَلَى مَوْضِعِهِ مَاءٌ فَغَمَرَهُ طَهَّرَ وَلَوْ لَمْ يَنْضُبْ ، أَيْ : يَغُورُ ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْأَرْضُ صُلْبَةً أَمْ رَخْوَةً . وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ لَمْ تَتَشَرَّبْ مَا تَنَجَّسَتْ بِهِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ الْعَيْنِ قَبْلَ صَبِّ الْمَاءِ الْقَلِيلِ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَتْ فِي إِنَاءٍ ، وَلَوْ كَانَتْ أَلْتَنَجَّاسَةُ جَامِدَةً فَتَفَتَّتَتْ وَاخْتَلَطَتْ بِالثَّرَابِ لَمْ يَطْهَرْ ، كَالْمُخْتَلِطِ بِنَحْوِ صَدِيدٍ بِإِفَاضَةِ الْمَاءِ عَلَيْهِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِزَالَةِ جَمِيعِ الثَّرَابِ الْمُخْتَلِطِ بِهَا .

وَأَقْتَى بَعْضُهُمْ فِي مُصْحَفٍ تَنَجَّسَ بِغَيْرِ مَغْفُوءٍ عَنْهُ بِوُجُوبِ غَسْلِهِ ،

.....

وَإِنْ أَكْدَى إِلَى تَلْفِهِ ، وَإِنْ كَانَ لَيْتِيمَ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ فَرْضُهُ فِيمَا إِذَا مَسَّتِ النَّجَاسَةُ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ فِي نَحْوِ الْجِلْدِ أَوْ الْحَوَاشِي .

* * *

فَرَعُ : غَسَّالَةُ الْمُتَنَجِّسِ ، وَلَوْ مَعْفُوءًا عَنْهَا ، كَدَمٍ قَلِيلٍ ، إِنْ أَنْفَصَلَتْ
وَقَدْ زَالَتِ الْعَيْنُ وَصِفَاتُهَا وَلَمْ تَتَغَيَّرْ وَلَمْ يَزِدْ وَزْنُهَا بَعْدَ اعْتِبَارِ مَا يَأْخُذُهُ
الْثُوبُ مِنَ الْمَاءِ وَالْمَاءِ مِنَ الْوَسَخِ وَقَدْ طَهَرَ الْمَحَلُّ طَاهِرَةً ، قَالَ شَيْخُنَا :
وَيُظْهِرُ الْاِكْتِفَاءُ فِيهِمَا بِالظَّنِّ .

* * *

فَرَعُ : إِذَا وَقَعَ فِي طَعَامٍ جَامِدٍ ، كَسَمْنٍ ، فَأَرَةً مَثَلًا ، فَمَاتَتْ ، أُلْقِيَتْ
وَمَا حَوْلَهَا مِمَّا مَاسَّهَا فَقَطُ ، وَالْبَاقِي طَاهِرٌ ، وَالْجَامِدُ هُوَ الَّذِي إِذَا غُرِفَ
مِنْهُ لَا يَتَرَادُّ عَلَى قُرْبٍ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ غَسْلِ النَّجَاسَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ وَالْمُغْلَظَةِ] : إِذَا تَنَجَّسَ
مَاءُ الْبُئْرِ الْقَلِيلُ بِمُلَاقَاةِ نَجَسٍ لَمْ يَطْهَرْ بِالزَّرْحِ ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُنْزَحَ لِيَكْثَرَ
الْمَاءُ بِنَبْعٍ أَوْ صَبٍّ مَاءٍ فِيهِ ، أَوْ الْكَثِيرُ بِتَغْيِيرِهِ لَمْ يَطْهَرْ إِلَّا بِزَوَالِهِ ، فَإِنْ بَقِيَ
فِيهِ نَجَاسَةٌ ، كَشَعْرِ فَأَرَةٍ ، وَلَمْ يَتَغَيَّرْ ، فَطَهُورٌ تَعَدَّرَ اسْتِعْمَالُهُ^(١) ، إِذْ

(١) بِالْاِغْتِرَافِ مِنْهُ مِنْ دَلْوٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَهُوَ لَا يَنَافِي أَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ بِغَيْرِ الْاِغْتِرَافِ ،
كَالْغُطْسِ . عَصَامُ .

وَيُعْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ بُرْغُوثٍ

لَا يَخْلُو مِنْهُ دَلْوٌ ، فَلْيُنَزِّحْ كُلَّهُ ، فَإِنْ اُعْتَرَفَ قَبْلَ النَّزْحِ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ فِيمَا
اُعْتَرَفَهُ شَعْرًا لَمْ يَضُرَّ ، وَإِنْ ظَنَّهُ عَمَلًا بِتَقْدِيمِ الْأَصْلِ عَلَى الظَّاهِرِ .

وَلَا يَطْهَرُ مُتَنَجِّسٌ بِنَحْوِ كَلْبٍ إِلَّا بِسَبْعِ غَسَلَاتٍ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْنِ ، وَلَوْ
بِمَرَّاتٍ فَمَزِيلُهَا مَرَّةً وَاحِدَةً ، إِحْدَاهُنَّ بِثَرَابٍ تَيَمَّمُ مَمْزُوجٍ بِالْمَاءِ ، بَأَنَ
يُكَدِّرُ الْمَاءَ حَتَّى يَظْهَرَ أَثَرُهُ فِيهِ ، وَيَصِلَ بِوَاسِطَتِهِ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْمَحَلِّ
الْمُتَنَجِّسِ ؛ وَيَكْفِي فِي الرَّاكِدِ تَخْرِيكُهُ سَبْعًا .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَنَّ الذَّهَابَ مَرَّةً وَالْعَوْدَ أُخْرَى ، وَفِي الْجَارِي
مُرُورُ سَبْعِ جَرَيَاتٍ ؛ وَلَا تَتْرِبُ فِي أَرْضٍ ثَرَابِيَّةٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ مَسَّ كَلْبًا دَاخِلَ مَاءٍ كَثِيرٍ لَمْ تَنْجُسْ يَدُهُ^(١) ، وَلَوْ رَفَعَ كَلْبٌ
رَأْسَهُ مِنْ مَاءٍ وَفَمُهُ مُتَرَطَّبٌ ، وَلَمْ يَعْلَمْ مُمَاسَّتَهُ لَهُ ، لَمْ يَنْجُسْ .
قَالَ مَالِكٌ وَدَاوُدُ : الْكَلْبُ طَاهِرٌ ، وَلَا يَنْجُسُ الْمَاءَ الْقَلِيلُ بَوْلُوغِهِ ،
وَأِنَّمَا يَجِبُ غَسْلُ الْإِنَاءِ بَوْلُوغِهِ تَعَبْدًا .

* * *

وَيُعْفَى عَنْ دَمِ نَحْوِ بُرْغُوثٍ مِمَّا لَا نَفْسَ لَهُ سَائِلَةً ، كَبَعُوضٍ ، وَقَمَلٍ

(١) قَالَ الْبُخَيْرِيُّ : وَبَنَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عَدَّ الْمَاءُ حَائِلًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَبَضَ بِيَدِهِ عَلَى نَحْوِ
رَجُلٍ الْكَلْبَ دَاخِلَ الْمَاءِ قَبْضًا شَدِيدًا بَحِثَ لَا يَبْقَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ مَاءٌ ، فَلَا يَتَجَهَّ إِلَّا التَّنَجِّيسُ .
انتهى . « إِعَانَةُ الطَّالِبِينَ » .

وَدُمِّلَ وَإِنْ كَثُرَ بَغَيْرِ فِعْلِهِ وَقَلِيلٍ غَيْرِهِ ، وَحَيْضٍ ، وَرُعَافٍ ،

لَا عَنْ جِلْدِهِ .

وَدَمٍ نَحْوِ دُمِّلَ ، كَبَثْرَةٍ ، وَجُرْحٍ ، وَعَنْ قَيْحِهِ وَصَدِيدِهِ وَإِنْ كَثُرَ الدَّمُ فِيهِمَا وَانْتَشَرَ بِعَرَقٍ ، أَوْ فُحْشِ الْأَوَّلِ بَحَيْثُ طَبَقِ الثُّوبِ ، عَلَى التَّقْوِلِ الْمُعْتَمَدَةِ .

بِغَيْرِ فِعْلِهِ ، فَإِنْ كَثُرَ بِفِعْلِهِ قَصْدًا ، كَانَ قَتْلَ نَحْوِ بُرْغُوثٍ فِي ثَوْبِهِ ، أَوْ عَصَرَ نَحْوِ دُمِّلَ ، أَوْ حَلَّ ثَوْبًا فِيهِ دَمٌ بَرَاغِيثَ مَثَلًا وَصَلَّى فِيهِ ، أَوْ فَرَشَهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ ، أَوْ زَادَ عَلَى مَلْبُوسِهِ لَا لِغَرَضٍ ، كَتَجَمُّلٍ ؛ فَلَا يُغْفَى إِلَّا عَنْ الْقَلِيلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، كَمَا فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الْمَجْمُوعِ » .

وَإِنْ افْتَضَى كَلَامُ « الرُّوضَةِ » الْعَفْوَ عَنْ كَثِيرِ دَمٍ نَحْوِ الدُّمِّلِ وَإِنْ عُصِرَ ، وَأَعْتَمَدَهُ ابْنُ الْقَيْبِ وَالْأَذْرَعِيُّ ، وَمَحَلُّ الْعَفْوِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي بِالنِّسْبَةِ لِلصَّلَاةِ ؛ لَا لِنَحْوِ مَاءٍ قَلِيلٍ ، فَيَنْجُسُ بِهِ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَثَرَ لِمُلَاقَاةِ الْبَدَنِ لَهُ رَطْبًا .

وَلَا يُكَلِّفُ تَنْشِيفُ الْبَدَنِ لِعُسْرِهِ .

وَعَنْ قَلِيلٍ نَحْوِ دَمٍ غَيْرِهِ ، أَيِ : أَجْنَبِيٍّ غَيْرِ مُغَلَّظٍ ، بِخِلَافِ كَثِيرِهِ . وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ - دَمٌ أَنْفَصَلَ مِنْ بَدَنِهِ ثُمَّ أَصَابَهُ .

وَعَنْ قَلِيلٍ نَحْوِ دَمٍ حَيْضٍ وَرُعَافٍ ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .

وَيُقَاسُ بِهِمَا دَمٌ سَائِرِ الْمَنَافِدِ إِلَّا الْخَارِجَ مِنْ مَعْدِنِ النَّجَاسَةِ ، كَمَحَلِّ الْغَائِطِ .

وَالْمَرْجِعُ فِي الْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ الْعُرْفُ ، وَمَا شَكَّ فِي كَثَرَتِهِ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ .

وَلَوْ تَفَرَّقَ النَّجَسُ فِي مَحَالٍّ ، وَلَوْ جُمِعَ كَثُرَ ، كَانَ لَهُ حُكْمُ الْقَلِيلِ
عِنْدَ الْإِمَامِ ؛ وَالْكَثِيرِ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَالْغَزَالِي وَغَيْرِهِمَا ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ .
وَيُعْفَى عَنْ دَمٍ نَحْوِ فَضْدٍ وَحَجَمٍ بِمَحَلِّهِمَا ، وَإِنْ كَثُرَ .

وَتَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ أَذْمِيَ لِسْتَهُ قَبْلَ غَسْلِ الْفَمِ إِذَا لَمْ يَتَلَعَّ رِيْقَهُ فِيهَا ، لِأَنَّ
دَمَ اللِّسَةِ مَغْفُورٌ عَنْهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الرِّيقِ .

وَلَوْ رَعَفَ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَدَامَ ، فَإِنْ رَجَى انْقِطَاعَهُ وَالْوَقْتُ مُتَّسِعٌ
انْتَظَرَهُ ، وَإِلَّا تَحَفَّظَ ، كَالسَّلِسِ ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ انْتِظَارَهُ وَإِنْ خَرَجَ
الْوَقْتُ . كَمَا تُؤَخَّرُ لَغَسْلِ ثَوْبِهِ الْمُتَنَجِّسِ ، وَإِنْ خَرَجَ ، وَيُفْرَقُ بِقُدْرَةِ
هَذَا عَلَى إِزَالَةِ النَّجَسِ مِنْ أَصْلِهِ فَلَزِمَتْهُ بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا .

وَعَنْ قَلِيلٍ طِينٍ مَحَلٌّ مُرُورٍ مُتَيَقِّنٌ نَجَاسَتَهُ ، وَلَوْ بِمُغْلَظٍ لِلْمَشَقَّةِ ،
مَا لَمْ تَبْقَ عَيْنُهَا مُتَمَيِّزَةً .

وَيَحْتَكِلَفُ ذَلِكَ بِالْوَقْتِ وَمَحَلِّهِ مِنَ الثَّوْبِ وَالْبَدَنِ .

وَإِذَا تَعَيَّنَ عَيْنُ النِّجَاسَةِ فِي الطَّرِيقِ ، وَلَوْ مَوَاطِئُ كَلْبٍ ، فَلَا يُعْفَى
عَنْهَا .

وَإِنْ عَمَّتِ الطَّرِيقَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا فِي طَرِيقٍ لَا طِينَ بِهَا ، بَلْ فِيهَا قَذَرٌ أَلَاذِمِيٌّ وَرَوْتُ
الْكِلَابِ وَالْبَهَائِمِ ، وَقَدْ أَصَابَهَا الْمَطَرُ ، بِالْعَفْوِ عِنْدَ مَشَقَّةِ الْاخْتِرَازِ .

وَمَحَلُّ اسْتِجْمَارِهِ، وَوَيْنِمِ دُبَابٍ، وَرَوْتِ خُفَّاشٍ.

قَاعِدَةُ مُهِمَّةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا أَصْلُهُ الطَّهَارَةُ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ تَنَجُّسُهُ
لِغَلَبَةِ النَّجَاسَةِ فِي مَثَلِهِ ، فِيهِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ بِقَوْلِي : الْأَصْلُ وَالظَّاهِرُ أَوْ
الْغَالِبُ أَرْجَحُهُمَا أَنَّهُ طَاهِرٌ عَمَلًا بِالْأَصْلِ الْمُتَيَقِّنِ ، لِأَنَّهُ أَضْبَطُ مِنَ الْغَالِبِ
الْمُخْتَلِفِ بِالْأَحْوَالِ وَالْأَزْمَانِ ، وَذَلِكَ كَثِيبَ خَمَّارٍ وَحَائِضٍ وَصَبِيَّانٍ
وَأَوَانِي مُتَدَيِّنِينَ بِالنَّجَاسَةِ ، وَوَرَقٍ يَغْلِبُ نَثْرُهُ عَلَى نَجَسٍ ، وَلُعَابِ
صَبِيٍّ ، وَجُوخٍ اشْتَهَرَ عَمَلُهُ بِسَخَمِ الْخِنْزِيرِ ، وَجُبْنِ شَامِيٍّ اشْتَهَرَ عَمَلُهُ
بِإِنْفَحَةِ الْخِنْزِيرِ ؛ وَقَدْ جَاءَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ جُبْنَةٌ مِنْ عِنْدِهِمْ فَأَكَلَ مِنْهَا ، وَلَمْ يَسْأَلْ
عَنْ ذَلِكَ ؛ ذَكَرَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمَنَهَاجِ » .

* * *

وَيُعْفَى عَنْ مَحَلِّ اسْتِجْمَارِهِ، وَعَنْ وَينِمِ دُبَابٍ ، وَبَوْلِ وَرَوْتِ خُفَّاشٍ
فِي الْمَكَانِ ، وَكَذَا الثُّوبِ وَالْبَدَنِ ، وَإِنْ كَثُرَتْ لِعُسْرِ الْاِخْتِرَازِ عَنْهَا ،
وَيُعْفَى عَمَّا جَفَّ مِنْ ذَرَقِ سَائِرِ الطُّيُورِ فِي الْمَكَانِ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ .
وَقَضِيَّةُ كَلَامِ «الْمَجْمُوعِ» الْعَفْوُ عَنْهُ فِي الثُّوبِ وَالْبَدَنِ أَيْضًا ^(١) .

وَلَا يُعْفَى عَنْ بَغْرِ الْفَأْرِ ، وَلَوْ يَابَسَ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لَكِنْ أَفْتَى شَيْخُنَا
ابْنُ زِيَادٍ كَبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ بِالْعَفْوِ عَنْهُ إِذَا عَمَّتِ الْبَلَوَى بِهِ ، كَعُمُومِهَا فِي
ذَرَقِ الطُّيُورِ ^(٢) .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله تعالى عن هذا الحكم : « ضعيف » .

(٢) وهذا الحكم أيضاً ضعيف .

وَلَا تَصِيحُ صَلَاةً مَنْ حَمَلَ مُسْتَجِمِرًا ، أَوْ حَيَوَانًا بِمَنْفَذِهِ نَجَسٌ ، أَوْ
مُذَكِّيَّ غُسْلٍ مَذْبُحُهُ دُونَ جَوْفِهِ ، أَوْ مَنِيئًا طَاهِرًا ، كَادَمِيٍّ وَسَمَكٍ لَمْ يُغْسَلْ
بَاطِنُهُ ، أَوْ بَيْضَةٌ مَذْرُوءَةٌ فِي بَاطِنِهَا ، وَلَا صَلَاةٌ قَابِضٍ طَرَفٍ مُتَّصِلٍ بِنَجَسٍ ،
وَإِنْ لَمْ يَتَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ رَأَى مَنْ يُرِيدُ صَلَاةً وَبَثَوِيهِ نَجَسٌ غَيْرُ مَغْفُوءٍ عَنْهُ ، لَزِمَهُ
إِعْلَامُهُ ، وَكَذَا يَلْزِمُهُ تَعْلِيمُ مَنْ رَأَاهُ يُخِلُّ بِوَاجِبِ عِبَادَةٍ فِي رَأْيِ مُقَلِّدِهِ .

* * *

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْأَسْتِنْجَاءِ وَأَدَابِ دُخُولِ الْخَلَاءِ] : يَجِبُ
الْأَسْتِنْجَاءُ مِنْ كُلِّ خَارِجٍ مُلَوَّثٍ بِمَاءٍ ، وَيَكْفِي فِيهِ غَلَبَةُ ظَنِّ زَوَالِ
الْتِّجَاسَةِ ، وَلَا يَسُنُّ حِينَئِذٍ شَمُّ يَدِهِ ، وَيَنْبَغِي الْأَسْتِرْخَاءُ لِئَلَّا يَبْقَى أَثَرُهَا فِي
تَضَاعِيفِ شَرَجِ الْمِقْعَدَةِ ، أَوْ بِثَلَاثِ مَسْحَاتٍ تَعْمُ الْمَحَلَّ فِي كُلِّ مَرَّةٍ مَعَ
تَنْقِيَةٍ بِجَامِدٍ قَالِعٍ .

وَيُنْدَبُ لِدَاخِلِ الْخَلَاءِ أَنْ يُقَدَّمَ يَسَارُهُ ، وَيَمِينُهُ لِانْصِرَافِهِ ، بِعَكْسِ
الْمَسْجِدِ ؛ وَيُنْحَى مَا عَلَيْهِ مُعَظَّمٌ ، مِنْ قُرْآنٍ وَأَسْمِ نَبِيٍّ أَوْ مَلَكٍ ، وَلَوْ
مُشْتَرَكًا كَعَزِيرٍ وَأَحْمَدٍ إِنْ قُصِدَ بِهِ مُعَظَّمٌ ، وَيَسْكُتُ حَالُ خُرُوجِ خَارِجٍ ،
وَلَوْ عَنْ غَيْرِ ذِكْرٍ ، وَفِي غَيْرِ حَالِ الْخُرُوجِ عَنْ ذِكْرٍ ؛ وَيَتَعَدَّى ، وَيَسْتَرُّ .

وَأَنْ لَا يَقْضِيَ حَاجَتَهُ فِي مَاءٍ مُبَاحٍ رَاكِدٍ مَا لَمْ يَسْتَنْجِزْ ، وَتُتَحَدَّثُ
غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ ، وَطَرِيقٍ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ التَّلْغُوطُ فِيهَا ؛ وَتَحْتَ مُثْمِرٍ
يَمْلِكُهُ ، أَوْ مَمْلُوكٍ عَلِمَ رِضَا مَالِكِهِ ، وَإِلَّا حَرَمَ ، وَلَا يَسْتَقْبَلُ عَيْنَ

وَنَالِهَا : سَتْرُ رَجُلٍ وَأَمَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ،

الْقَبْلَةَ ، وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا ، وَيَحْرُمَانِ فِي غَيْرِ الْمَعْدِّ ، وَحَيْثُ لَا سَاتِرَ فَلَوْ اسْتَقْبَلَهَا بِصَدْرِهِ وَحَوَّلَ فَرَجَهُ عَنْهَا ثُمَّ بَالَ لَمْ يَضُرَّ ، بِخِلَافِ عَكْسِهِ .
وَلَا يَسْتَاكُ ، وَلَا يَبْزُقُ فِي بَوْلِهِ ، وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ دُخُولِهِ : « اَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ » [البخاري ، رقم : ١٤٢ ؛ مسلم ، رقم : ٣٧٥]
وَالْخُرُوجِ : « غُفْرَانَكَ ! اَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي »
وَبَعْدَ الْأَسْتِنْجَاءِ : « اَللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ » [قال الحافظ العراقي في « تخریج أحادیث الإحياء » : هكذا وقع في نسخ « الإحياء » ، عن أبي سعيد ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ أُمِّ مَعْبِدٍ ، وَكَذَا رَوَاهُ الْخَطِيبُ فِي « التَّارِخِ » دُونَ قَوْلِهِ : « وَفَرْجِي مِنَ الزَّانَا » ، وَزَادَ : « وَعَمَلِي مِنَ الرِّيَاءِ ، وَعَيْنِي مِنَ الْخِيَانَةِ » وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ .
انتهى [.

قَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ شَكَّ بَعْدَ الْأَسْتِنْجَاءِ هَلْ غَسَلَ ذَكَرَهُ لَمْ يَلْزَمَهُ إِعَادَتُهُ .



وَنَالِهَا : سَتْرُ رَجُلٍ وَلَوْ صَبِيًّا ، وَأَمَةٍ وَلَوْ مُكَاتَبَةً وَأُمًّا وَلَدٍ ، مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ ، لَهُمَا ، وَلَوْ خَالِيًّا فِي ظُلْمَةٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ » أَيْ : بِالْبَالِغِ « إِلَّا بِخِمَارٍ » . [الترمذي ، رقم : ٢٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٦٤١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٦٥٥ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٢٤٦٤١ ، ٢٥٣٠٥ ، ٢٥٦٩٤] .

وَيَجِبُ سَتْرُ جُزْءٍ مِنْهُمَا لِتَحَقُّقِ بِهِ سَتْرِ الْعَوْرَةِ .

وَحُرَّةٌ غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ .

وَسَتْرٌ حُرَّةٌ وَلَوْ صَغِيرَةٌ غَيْرَ وَجْهِ وَكَفَّيْنِ ، ظَهْرُهُمَا وَبَطْنُهُمَا إِلَى الْكُوعَيْنِ .

بِمَا لَا يَصِفُ لَوْنًا ، أَيِ : لَوْنُ الْبَشَرَةِ فِي مَجْلِسِ التَّخَاطُبِ ، كَذَا ضَبَطَهُ بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ .

وَيَكْفِي مَا يَخْكِي لِحَجْمِ الْأَعْضَاءِ ، لِكُنْهِ خِلَافِ الْأُولَى .

وَيَجِبُ السَّتْرُ مِنَ الْأَعْلَى وَالْجَوَانِبِ لَا مِنَ الْأَسْفَلِ إِنْ قَدَرَ ، أَيِ : كُلُّ مَنْ الرَّجُلِ وَالْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ عَلَيْهِ ، أَيِ : السَّتْرُ ؛ أَمَّا الْعَاجِزُ عَمَّا يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ فَيُصَلِّي وَجُوبًا عَارِيًا بِلاَ إِعَادَةٍ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ سَاتِرٍ مُتَنَجِّسٍ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ ، لَا مَنْ أَمَكَّنْهُ تَطْهِيرُهُ ، وَإِنْ خَرَجَ الْوَقْتُ ، وَلَوْ قَدَرَ عَلَى سَاتِرٍ بَعْضِ الْعَوْرَةِ لَزِمَهُ السَّتْرُ بِمَا وَجَدَ ، وَقَدَّمَ السَّوَاتَيْنِ فَالْقُبْلَ فَالْذُبْرَ ؛ وَلَا يُصَلِّي عَارِيًا مَعَ وُجُودِ حَرِيرٍ بَلَّ لَابِسًا لَهُ ، لِأَنَّهُ يُبَاحُ لِلْحَاجَةِ وَيَلْزَمُ التَّنْظِيحُ لَوْ عُدِمَ الثَّوْبُ أَوْ نَحْوُهُ ، وَيَجُوزُ لِمُكْتَسِبِ اقْتِدَاءِ بَعَارٍ ، وَلَيْسَ لِلْعَارِيِ غَضَبُ الثَّوْبِ .

وَيُسْنُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يَلْبِسَ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ ، وَيَرْتَدِي وَيَتَعَمَّمُ وَيَتَقَمَّصَ وَيَتَنَظَّلُ ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُ ثَوْبَانِ فَقَطْ لَبَسَ أَحَدَهُمَا وَأَرْتَدَى بِالْآخَرِ إِنْ كَانَ ثَمَّ سِتْرَةٌ ، وَإِلَّا جَعَلَهُ مُصَلِّيًّا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

* * *

فَرْعٌ : يَجِبُ هَذَا السَّتْرُ خَارِجَ الصَّلَاةِ أَيْضًا ، وَلَوْ بِثَوْبٍ نَجِسٍ أَوْ

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ . فَوْقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ أَسْتِوَاءٍ ، فَعَصْرِ إِلَى غُرُوبٍ ، فَمَغْرِبٍ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَعِشَاءٍ إِلَى فَجْرِ صَادِقٍ ، فَصُبْحٍ

حَرِيرٍ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ حَتَّى فِي الْخُلُوةِ ، لَكِنَّ الْوَاجِبَ فِيهَا سِتْرُ سَوَاتِي الرِّجْلِ وَمَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ غَيْرِهِ ، وَيَجُوزُ كَشْفُهَا فِي الْخُلُوةِ ، وَلَوْ مِنَ الْمَسْجِدِ لِأَذْنِي غَرَضٍ كَتَبْرِيدٍ وَصِيَانَةِ ثَوْبٍ مِنَ الدَّنَسِ وَالْغُبَارِ عِنْدَ كُنْسِ الْبَيْتِ وَكَغَسَلٍ .

* * *

وَرَابِعُهَا: مَعْرِفَةُ دُخُولِ وَقْتِ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، فَمَنْ صَلَّى بِدُونِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الْوَقْتِ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعِبَادَاتِ بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ وَبِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَقَطْ .

فَوْقْتُ ظَهْرِ مِنْ زَوَالٍ لِلشَّمْسِ إِلَى مَصِيرِ ظِلِّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ غَيْرَ ظِلِّ أَسْتِوَاءٍ ، أَيْ : الظُّلُّ الْمَوْجُودُ عِنْدَهُ إِنْ وُجِدَ ، وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَوَّلُ صَلَاةٍ ظَهَرَتْ .

فَ وَقْتُ عَصْرِ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الظُّهْرِ إِلَى غُرُوبِ جَمِيعِ قُرُصِ شَمْسٍ ، فَ وَقْتُ مَغْرِبٍ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ الْأَحْمَرِ ، فَ وَقْتُ عِشَاءٍ مِنَ مَغِيبِ الشَّفَقِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَنْبَغِي نَذْبُ تَأْخِيرِهَا لِزَوَالِ الْأَصْفَرِ وَالْأَبْيَضِ خُرُوجًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ .

وَيَمْتَدُّ إِلَى طُلُوعِ فَجْرِ صَادِقٍ ، فَ وَقْتُ صُبْحٍ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ

إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ .

لَا الْكَاذِبِ إِلَى طُلُوعِ بَعْضِ الشَّمْسِ .

وَالْعَصْرُ هِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى لِصِحَّةِ الْحَدِيثِ بِهِ ، فَهِيَ أَفْضَلُ
الْصَّلَوَاتِ ، وَيَلِيهَا الصُّبْحُ ، ثُمَّ الْعِشَاءُ ، ثُمَّ الظُّهْرُ ، ثُمَّ الْمَغْرِبُ ؛ كَمَا
أَسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنَ الْأَدِلَّةِ .

وَإِنَّمَا فَضَّلُوا جَمَاعَةَ الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ لِأَنَّهَا فِيهِمَا أَشَقُّ .

قَالَ الرَّافِعِيُّ : كَانَتْ الصُّبْحُ صَلَاةَ آدَمَ ، وَالظُّهْرُ صَلَاةَ دَاوُدَ ،
وَالْعَصْرُ صَلَاةَ سُلَيْمَانَ ، وَالْمَغْرِبُ صَلَاةَ يَعْقُوبَ ، وَالْعِشَاءُ صَلَاةَ يُونُسَ
عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . اهـ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصَّلَاةَ تَجِبُ بِأَوَّلِ الْوَقْتِ وَجُوبًا مُوسَّعًا ، فَلَهُ التَّأْخِيرُ عَنْ
أَوَّلِهِ إِلَى وَقْتٍ يَسَعُهَا بِشَرْطِ أَنْ يَغْزِمَ عَلَى فِعْلِهَا فِيهِ ، وَلَوْ أَذْرَكَ فِي الْوَقْتِ
رَكْعَةً لَا دُونَهَا فَالْكُلُّ آدَاءٌ ، وَإِلَّا فَقَضَاءٌ .

وَيَأْتِي بِإِخْرَاجِ بَعْضِهَا عَنِ الْوَقْتِ ، وَإِنْ أَذْرَكَ رَكْعَةً ، نَعَمْ لَوْ شَرَعَ فِي
غَيْرِ الْجُمُعَةِ وَقَدْ بَقِيَ مَا يَسَعُهَا جَازَ لَهُ بِلَا كَرَاهَةٍ أَنْ يُطَوِّلَهَا بِالْقِرَاءَةِ أَوْ
الذِّكْرِ حَتَّى يَخْرُجَ الْوَقْتُ ، وَإِنْ لَمْ يُوقِعْ مِنْهَا رَكْعَةً فِيهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَإِنْ
لَمْ يَتَّقِ مَا يَسَعُهَا ، أَوْ كَانَتْ جُمُعَةً ، لَمْ يَجْزِ الْمَدُّ .

وَلَا يُسْنُّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَرْكَانِ الصَّلَاةِ لِإِذْرَاكِ كُلِّهَا فِي الْوَقْتِ .

* * *

فَرَعٌ : يُنْدَبُ تَعْجِيلُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ عِشَاءً ، لِأَوَّلِ وَقْتِهَا ؛ لِخَبَرِ : « أَفْضَلُ

الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا » ، [البخاري، رقم : ٥٣٧ ؛ مسلم، رقم : ٨٥] .

وَتَأْخِيرُهَا عَنْ أَوَّلِهِ لَتَيَقُنَ جَمَاعَةٌ أَثْنَاءَهُ ، وَإِنْ فَحَسَ التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَضِقِ
 الْوَقْتُ ، وَلِظَنُّهَا إِذَا لَمْ يَفْحُسْ عُرْفاً لَا لِشَكِّ فِيهَا مُطْلَقاً .
 وَالْجَمَاعَةُ الْقَلِيلَةُ أَوَّلَ الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنَ الْكَثِيرَةِ آخِرُهُ ، وَيُؤَخَّرُ
 الْمُحْرِمُ صَلَاةَ الْعِشَاءِ وَجُوباً لِأَجْلِ خَوْفِ فَوَاتِ حَجِّ بَقَوَاتِ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ
 لَوْ صَلَّاهَا مُتَمَكِّناً ، لِأَنَّ قَضَاءَهُ صَعْبٌ ، وَالصَّلَاةُ تُؤَخَّرُ لِأَنَّهَا أَسْهَلُ مِنْ
 مَشَقَّتِهِ ، وَلَا يُصَلِّيَهَا صَلَاةَ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَيُؤَخَّرُ أَيْضاً وَجُوباً مَنْ رَأَى
 نَحْوَ غَرِيقٍ أَوْ أَسِيرٍ لَوْ أَنْقَذَهُ خَرَجَ الْوَقْتُ .

* * *

فَرْعٌ : يُكْرَهُ النَّوْمُ بَعْدَ دُخُولِ وَقْتِ الصَّلَاةِ وَقَبْلَ فِعْلِهَا حَيْثُ ظَنُّ
 الْأَسْتِيقَاطِ قَبْلَ ضَيْقِهِ لِعَادَةٍ أَوْ لِإِيقَاطٍ غَيْرِهِ لَهُ ، وَإِلَّا حَرَّمَ النَّوْمُ الَّذِي لَمْ
 يَغْلُبْ فِي الْوَقْتِ .

* * *

فَرْعٌ : يُكْرَهُ تَحْرِيمًا صَلَاةٌ لَا سَبَبَ لَهَا ، كَالْتَّفُلِ الْمُطْلَقِ ، وَمِنْهُ
 صَلَاةُ التَّسَابِيحِ ، أَوْ لَهَا سَبَبٌ مُتَأَخِّرٌ ، كَرَكْعَتَيِ اسْتِخَارَةٍ وَإِحْرَامٍ ؛ بَعْدَ
 آدَاءِ صُبْحٍ حَتَّى تَرْتَفِعَ الشَّمْسُ كَرُمُوحٍ ، وَعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ ، وَعِنْدَ اسْتِوَاءِ
 غَيْرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ؛ لَا مَالَهُ سَبَبٌ مُتَقَدِّمٌ ، كَرَكْعَتَيِ وُضُوءٍ ، وَطَوَافٍ ،
 وَتَحِيَّةٍ ، وَكُسُوفٍ ، وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ ، أَوْ عَلَى غَائِبٍ ، وَإِعَادَةِ مَعَ جَمَاعَةٍ ،
 وَلَوْ إِمَاماً ، وَكَفَافَتَهُ أَوْ نَفْلٍ لَمْ يَقْصِدْ تَأْخِيرَهَا لِلْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ لِيَقْضِيَهَا
 فِيهِ ، أَوْ يُدَاوِمَ عَلَيْهِ ، فَلَوْ تَحَرَّى إِيقَاعَ صَلَاةٍ غَيْرِ صَاحِبَةِ الْوَقْتِ فِي الْوَقْتِ

وَحَامِسُهَا: اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ إِلَّا فِي شِدَّةِ خَوْفٍ وَنَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ .
وَعَلَى مَا شِئِ انْتِمَاءُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ وَاسْتِقْبَالٍ فِيهِمَا وَفِي تَحَرُّمٍ .

الْمَكْرُوهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَكْرُوهًا ، فَتَحَرُّمٌ مُطْلَقًا ، وَلَا تَتَعَقَّدُ وَلَوْ فَائِئَةً
يَجِبُ قَضَاؤُهَا فَوْرًا ، لِأَنَّهُ مُعَانِدٌ لِلشَّرْعِ .

* * *

وَحَامِسُهَا: اسْتِقْبَالُ عَيْنِ الْقِبْلَةِ ، أَيْ : الْكَعْبَةِ بِالْصَّدْرِ ، فَلَا يَكْفِي
اسْتِقْبَالُ جِهَتِهَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، إِلَّا فِي حَقِّ الْعَاجِزِ
عَنْهُ ، وَفِي صَلَاةٍ شِدَّةِ خَوْفٍ وَلَوْ فَرَضًا ، فَيُصَلِّي كَيْفَ أَمَكَّنَهُ : مَا شِئًا
وَرَاكِبًا ، مُسْتَقْبِلًا أَوْ مُسْتَذِيرًا ، كَهَارِبٍ مِنْ حَرِيْقٍ وَسَيْلٍ وَسَبْعٍ وَحَيَّةٍ ، وَمِنْ
دَائِنٍ عِنْدَ إِعْسَارٍ ، وَخَوْفٍ حَبْسٍ ؛ وَإِلَّا فِي نَفْلِ سَفَرٍ مُبَاحٍ ، لِقَاصِدِ مَحَلٍّ
مُعَيَّنٍ ، فَيَجُوزُ النَّفْلُ رَاكِبًا وَمَا شِئًا فِيهِ ، وَلَوْ قَصِيرًا .

نَعَمْ ، يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَقْصِدُهُ عَلَى مَسَافَةٍ لَا يَسْمَعُ النَّدَاءَ مِنْ بَلَدِهِ
بِشُرُوطِهِ الْمَقْرَرَةِ فِي الْجُمُعَةِ .

وَخَرَجَ بِالْمُبَاحِ سَفَرُ الْمَعْصِيَةِ ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْقِبْلَةِ فِي النَّفْلِ الْبَاقِي
وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ دَائِنِهِ .

وَيَجِبُ عَلَى مَا شِئِ انْتِمَاءُ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ لِسَهُولَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وَعَلَى رَاكِبٍ إِيْمَاءٌ بِهِمَا ، وَاسْتِقْبَالٌ فِيهِمَا وَفِي تَحَرُّمٍ وَجُلُوسٍ بَيْنَ
السَّجْدَتَيْنِ فَلَا يَمْشِي إِلَّا فِي الْقِيَامِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالتَّشَهُّدِ وَالسَّلَامِ .

وَيَحَرِّمُ انْحِرَافُهُ عَنِ اسْتِقْبَالِ صَوْبِ مَقْصِدِهِ عَامِدًا عَالِمًا مُخْتَارًا ، إِلَّا

فَصْلٌ فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ : ١ - نِيَّةٌ ،

إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيُشْتَرَطُ تَرْكُ فِعْلٍ كَثِيرٍ ، كَعَدْوٍ ، وَتَحْرِيكِ رِجْلِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَتَرْكُ تَعَمُّدٍ وَطَاءٍ نَجَسٍ ، وَلَوْ يَابِسًا ، وَإِنْ عَمَّ الطَّرِيقَ ، وَلَا يَضُرُّ وَطَاءُ يَابِسٍ خَطَأً ، وَلَا يُكَلِّفُ مَا شِئِ التَّحَقُّظَ عَنْهُ .

وَيَجِبُ الِاسْتِقْبَالُ فِي النَّفْلِ لِرَاكِبٍ سَفِينَةٍ غَيْرِ مَلَّاحٍ .

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا^(١) فِي صِحَّةِ الصَّلَاةِ الْعِلْمُ بِفَرَضِيَّةِ الصَّلَاةِ ، فَلَوْ جَهِلَ فَرَضِيَّةَ أَصْلِ الصَّلَاةِ ، أَوْ صَلَاتَهُ الَّتِي شَرَعَ فِيهَا ، لَمْ تَصِحَّ ؛ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » وَ« الرُّوضَةِ » وَتَمَيِّزُ فُرُوضِهَا عَنْ سُنَنِهَا ، نَعَمْ إِنْ اعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ أَوْ الْعَالِمُ عَلَى الْأَوْجَهِ الْكُلِّ فَرَضًا صَحَّحَتْ ، أَوْ سُنَّةً فَلَا ؛ وَالْعِلْمُ بِكَيْفِيَّتِهَا الْآتِي بَيَانُهَا قَرِيبًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

* * *

فَصْلٌ : فِي صِفَةِ الصَّلَاةِ

أَرْكَانُ الصَّلَاةِ أَيْ : فُرُوضُهَا ، أَرْبَعَةٌ عَشَرَ بِجَعْلِ الطَّمَأْنِينَةِ فِي مَحَالِّهَا رُكْنًا وَاحِدًا .

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةٌ ، وَهِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ ، لِخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

بِالنِّيَّاتِ » . [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم : ١٩٠٧]

(١) فِي نَسَخَةٍ : « وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ » بَدَلًا مِنْ : « وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا » .

فَيَجِبُ فِيهَا قَصْدُ فِعْلِهَا ، وَتَعْيِينُهَا وَلَوْ نَفْلًا ، وَنِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ ،
كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ ؛

فَيَجِبُ فِيهَا ، أَي : النِّيَّةُ .

قَصْدُ فِعْلِهَا ، أَي : الصَّلَاةِ ، لِتَتَمَيَّزَ عَنْ بَقِيَّةِ الْأَفْعَالِ .

وَتَعْيِينُهَا مِنْ ظَهْرٍ أَوْ غَيْرِهِ لِتَتَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهَا ، فَلَا يَكْفِي نِيَّةُ فَرَضٍ
الْوَقْتِ .

وَلَوْ كَانَتْ الصَّلَاةُ الْمَفْعُولَةُ نَفْلًا غَيْرَ مُطْلَقٍ ، كَالرَّوَاتِبِ وَالسَّنَنِ
الْمُؤَقَّتَةِ ؛ أَوْ ذَاتِ السَّبَبِ ، فَيَجِبُ فِيهَا التَّعْيِينُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا يُعَيَّنُهَا ،
كَسُنَّةِ الظُّهْرِ الْقَبْلِيَّةِ أَوْ الْبَعْدِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يُؤَخَّرِ الْقَبْلِيَّةُ ، وَمِثْلُهَا كُلُّ صَلَاةٍ
لَهَا سُنَّةٌ قَبْلَهَا وَسُنَّةٌ بَعْدَهَا ، وَكَعِيدِ الْأَضْحَى أَوْ الْأَكْبَرِ ، أَوْ الْفَطْرِ أَوْ
الْأَصْغَرِ ، فَلَا يَكْفِي صَلَاةُ الْعِيدِ ، وَالْوَتْرِ سَوَاءً الْوَاحِدَةُ وَالزَّائِدَةُ عَلَيْهَا ،
وَيَكْفِي نِيَّةُ الْوَتْرِ مِنْ غَيْرِ عَدَدٍ ، وَتُحْمَلُ عَلَى مَا يُرِيدُهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَا
يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ رَاتِبَتِهَا ، وَالْتِرَاوِيحِ وَالضُّحَى ، وَكَاسْتِسْقَاءِ
وَكُسُوفِ شَمْسٍ أَوْ قَمَرٍ .

أَمَّا النَّفْلُ الْمَطْلُوقُ ، فَلَا يَجِبُ فِيهِ تَعْيِينٌ ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ نِيَّةُ فِعْلِ الصَّلَاةِ ،
كَمَا فِي رُكْعَتِي التَّحِيَّةِ وَالْوُضُوءِ وَالْإِسْتِخَارَةِ ، وَكَذَا صَلَاةُ الْأَوَائِينَ عَلَى
مَا قَالَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْدٍ وَالْعَلَامَةُ السُّيُوطِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

وَالَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي فَتَاوِيهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّعْيِينِ ، كَالضُّحَى .

وَتَجِبُ نِيَّةُ فَرَضٍ فِيهِ ، أَي : فِي الْفَرَضِ ، وَلَوْ كِفَايَةً أَوْ نَذْرًا ، وَإِنْ
كَانَ النَّاوِي صَبِيًّا لِيَتَمَيَّزَ عَنِ النَّفْلِ ، كَأَصْلِي فَرَضِ الظُّهْرِ ؛ مَثَلًا ، أَوْ فَرَضَ

وَسُنَّ إِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ ، وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ وَلَا اسْتِقبالٍ وَعَدَدِ
رَكَعَاتٍ ، وَنُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ .

٢ - وَتَكْبِيرٌ تَحْرِمُ

الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي تَشَهُدِهَا .

وَسُنَّ فِي النَّيَّةِ إِضَافَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا ،
وَلَيْتَحَقَّقَ مَعْنَى الْإِخْلَاصِ .

وَتَعَرُّضٌ لَأَدَاءٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَلَا يَجِبُ ؛ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ فَائِزَةٌ مُمَاطِلَةٌ
لِلْمُؤَدَّاةِ ، خِلَافاً لِمَا اعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْأَدَاءِ بِنِيَّةِ الْقَضَاءِ
وَعَكْسُهُ ، إِنْ عُدِرَ بِنَحْوِ غَيْمٍ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ قِطْعاً لِتِلَاغِهِ .

وَتَعَرُّضٌ لاسْتِقبالٍ وَعَدَدِ رَكَعَاتٍ ، لِلخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَ
التَّعَرُّضَ لَهُمَا .

وَسُنَّ نُطْقٌ بِمَنْوِيٍّ قَبْلَ التَّكْبِيرِ لِيسَاعِدَ اللِّسَانُ الْقَلْبَ ، وَخُرُوجاً مِنْ
خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهُ .

وَلَوْ شَكَّ هَلْ أَتَى بِكَمَالِ النَّيَّةِ أَوْ لَا ، أَوْ هَلْ نَوَى ظُهْرًا أَوْ عَضْرًا ، فَإِنْ
ذَكَرَ بَعْدَ طُولِ زَمَانٍ أَوْ بَعْدَ إِنْتَانِهِ بِرُكْنٍ ، وَلَوْ قَوْلِيًّا ، كَالْقِرَاءَةِ ؛ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ ، أَوْ قَبْلَهُمَا فَلَا .

٢ - وَثَانِيهَا : تَكْبِيرٌ تَحْرِمُ لِلْخَبَرِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ : « إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ

فَكَبِّرْ » ، [البخاري ، رقم : ٧٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٣٩٧] ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّ
الْمُصَلِّيَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ بِمَا كَانَ حَلَالًا لَهُ قَبْلَهُ مِنْ مُفْسِدَاتِ الصَّلَاةِ .

مَقْرُونًا بِهِ النَّيَّةُ ، وَيَتَعَيَّنُ : اللهُ أَكْبَرُ ،

وَجُعِلَ فَاتِحَةُ الصَّلَاةِ لِيَسْتَحْضِرَ الْمُصَلِّي مَعْنَاهُ الدَّلَالُ عَلَى عَظَمَةِ مَنْ تَهَيَّأَ لِيَخْدُمَتِهِ ، حَتَّى تَتِمَّ لَهُ الْهَيْبَةُ وَالْخُشُوعُ ، وَمِنْ ثَمَّ زِيدَ فِي تَكَرُّرِهِ لِيَدُومَ اسْتِضْحَابُ ذَنِّكَ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ .

مَقْرُونًا بِهِ ، أَيِ : بِالتَّكْبِيرِ ، النَّيَّةُ ، لِأَنَّ التَّكْبِيرَ أَوَّلُ أَرْكَانِ الصَّلَاةِ ، فَتَجِبُ مُقَارَنَتُهُ بِهِ ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَحْضِرَ كُلَّ مُعْتَبِرٍ فِيهَا مِمَّا مَرَّ وَغَيْرُهُ ، كَالْقَصْرِ لِلْقَاصِرِ ، وَكَوْنِهِ إِمَامًا أَوْ مَأْمُومًا فِي الْجُمُعَةِ ، وَالْقُدُوةَ لِمَأْمُومٍ فِي غَيْرِهَا مَعَ ابْتِدَائِهِ ، ثُمَّ يَسْتَمِرُّ مُسْتَضْحِبًا لِذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى الرَّاءِ .

وَفِي قَوْلِ صَحَّحَهُ الرَّافِعِيُّ : يَكْفِي قَرْنُهَا بِأَوَّلِهِ ؛ وَفِي « الْمَجْمُوعِ » وَ« التَّنْقِيحِ » : الْمُخْتَارُ مَا اخْتَارَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ أَنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْمُقَارَنَةُ الْعُرْفِيَّةُ عِنْدَ الْعَوَامِّ ، بَحِثُ يُعَدُّ مُسْتَحْضِرًا لِلصَّلَاةِ . وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : إِنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا يَجُوزُ سِوَاهُ . وَصَوَّبَهُ السَّبْكِيُّ ، وَقَالَ : مَنْ لَمْ يَقُلْ بِهِ وَقَعَ فِي الْوَسْوَاسِ الْمَذْمُومِ .

وَعِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ يَجُوزُ تَقْدِيمُ النَّيَّةِ عَلَى التَّكْبِيرِ بِالزَّمَنِ الْيَسِيرِ .

وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ عَلَى الْقَادِرِ لَفْظُ : اللهُ أَكْبَرُ ، لِلاتِّبَاعِ ، أَوْ اللهُ الْأَكْبَرُ ، وَلَا يَكْفِي : أَكْبَرُ اللهُ ، وَلَا : اللهُ كَبِيرٌ ، أَوْ : أَعْظَمُ ، وَلَا : الرَّحْمَنُ أَكْبَرُ .

وَيَضُرُّ إِخْلَالَ بَحْرِفٍ مِنْ « اللهُ أَكْبَرُ » وَزِيَادَةُ حَرْفٍ يُغَيِّرُ الْمَعْنَى كَمَدِّ هَمْزَةٍ « اللهُ » ، وَكَأَلِفٍ بَعْدَ أَلْبَاءِ ، وَزِيَادَةُ وَوٍ قَبْلَ الْجَلَالَةِ ، وَتَخْلِيلُ وَوٍ سَاكِئَةٍ أَوْ مُتَحَرِّكَةٍ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ ، وَكَذَا زِيَادَةُ مَدٍّ أَلِفٍ أَلْتِي بَيْنَ أَلَامٍ وَالْهَاءِ إِلَى حَدٍّ لَا يَرَاهُ أَحَدٌ مِنَ الْقُرَّاءِ ؛ وَلَا يَضُرُّ وَفَقَّةُ يَسِيرَةٍ بَيْنَ كَلِمَتَيْهِ ،

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ نَفْسَهُ كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي؛ وَسُنَّ جَزْمُ رَائِهِ وَرَفْعُ
كَفِّهِ بِكَشْفِ حَذْوِ مَنْكِبَيْهِ

وَهِيَ سَكْتَةُ النَّفْسِ ، وَلَا ضَمُّ الرَّاءِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ كَبَّرَ مَرَّاتٍ نَاوِيًا الْأَفْتِيحَ بِكُلِّ ، دَخَلَ فِيهَا بِالْوُثْرِ وَخَرَجَ مِنْهَا
بِالشَّفْعِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا دَخَلَ بِالْأُولَى خَرَجَ بِالثَّانِيَةِ ، لِأَنَّ نِيَّةَ الْأَفْتِيحِ بِهَا
مُتَضَمِّنَةٌ لِقَطْعِ الْأُولَى ، وَهَكَذَا . فَإِنْ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ ، وَلَا تَحْلُلُ مُبْطِلٌ ،
كإِعَادَةِ لَفْظِ الثَّانِيَةِ ، فَمَا بَعْدَ الْأُولَى ذِكْرٌ لَا يُؤَثِّرُ .

* * *

وَيَجِبُ إِسْمَاعُهُ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، نَفْسُهُ إِنْ كَانَ صَحِيحَ السَّمْعِ ، وَلَا
عَارِضَ مِنْ نَحْوِ لَعَطٍ .

كَسَائِرِ رُكْنِ قَوْلِي، مِنْ أَلْفَاتِحَةٍ وَالتَّشَهُدِ وَالسَّلَامِ ، وَيُعْتَبَرُ إِسْمَاعُ
الْمَنْدُوبِ الْقَوْلِيِّ لِحُصُولِ السُّنَّةِ .

وَسُنَّ جَزْمُ رَائِهِ ، أَيُّ : التَّكْبِيرِ ، خُرُوجاً مِنْ خِلَافٍ مِنْ أَوْجَبِهِ .

وَجَهْرٌ بِهِ لِإِمَامِ كَسَائِرِ تَكْبِيرَاتِ الْأَنْتِقَالَاتِ .

وَرَفْعُ كَفِّهِ أَوْ إِحْدَاهُمَا إِنْ تَعَسَّرَ رَفْعُ الْأُخْرَى .

بِكَشْفِ ، أَيُّ : مَعَ كَشْفِهِمَا ، وَيُكْرَهُ خِلَافُهُ ، وَمَعَ تَفْرِيقِ أَصَابِعِهِمَا
تَفْرِيقاً وَسَطاً .

حَذْوِ ، أَيُّ : مُقَابِلَ مَنْكِبَيْهِ ، بِحَيْثُ تُحَاذِي أَطْرَافُ أَصَابِعِهِ أَعْلَى

مَعَ تَحَرُّمِ رُكُوعٍ وَرَفْعٍ مِنْهُ وَمِنْ تَشْهَدٍ أَوَّلٍ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ
أَخِذًا بِيَمِينِهِ يَسَارُهُ .

٣ - وَقِيَامٌ قَادِرٍ فِي فَرَضٍ .

أُذُنَيْهِ ، وَإِبْهَامَاهُ شَحْمَتَيْ أُذُنَيْهِ ، وَرَاحَتَاهُ مَنْكِبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ . وَهَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ
تُسَرُّ مَعَ جَمِيعِ تَكْبِيرِ تَحَرُّمٍ ، بِأَنْ يُقَرَّنَهُ بِهِ ابْتِدَاءً ، وَيُنْهِيَهُمَا مَعًا ، وَمَعَ
رُكُوعٍ لِلاتِّبَاعِ الْوَارِدِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ ، وَرَفْعٍ مِنْهُ ، أَيْ : مِنْ الرُّكُوعِ ، وَ
رَفْعٍ مِنْ تَشْهَدٍ أَوَّلٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا .

وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ وَفَوْقَ سُرَّتِهِ لِلاتِّبَاعِ أَخِذًا بِيَمِينِهِ كُوعَ يَسَارِهِ ،
وَرَدُّهُمَا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى تَحْتَ الصَّدْرِ أَوَّلَى مِنْ إِرْسَالِهِمَا بِالْكُلِّيَّةِ ، ثُمَّ
أَسْتِثْنَاهُ رَفْعَهُمَا إِلَى تَحْتَ الصَّدْرِ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ غَيْرُهُ : يَنْبَغِي أَنْ يَنْظَرَ قَبْلَ الرَّفْعِ وَالتَّكْبِيرِ إِلَى
مَوْضِعِ سُجُودِهِ ، وَيُطْرِقَ رَأْسَهُ قَلِيلًا ثُمَّ يَرْفَعُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : قِيَامٌ قَادِرٍ عَلَيْهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ فِي فَرَضٍ ، وَلَوْ مَنْدُورًا أَوْ

مُعَادًا .

وَيَخْصُلُ الْقِيَامُ بِنَصْبِ فَقَارِ ظَهْرِهِ ، أَيْ : عِظَامِهِ الَّتِي هِيَ مَفَاصِلُهُ ،
وَلَوْ بِاسْتِنَادٍ إِلَى شَيْءٍ ، بِحَيْثُ لَوْ زَالَ لَسَقَطَ .

وَيُكْرَهُ الْأَسْتِنَادُ ، لَا بِأَنْحِنَاءٍ إِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ إِنْ لَمْ

يَعْجَزَ عَنْ تَمَامِ الْأَنْتِصَابِ .

وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ صَلَاةٍ قَاعِدًا

وَلِعَاجِزٍ شَقَّ عَلَيْهِ قِيَامُ ، بِأَنْ لَحِقَهُ بِهِ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ بِحَيْثُ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً .

وَضَبَطَهَا الْإِمَامُ بِأَنْ تَكُونَ بِحَيْثُ يَذْهَبُ مَعَهَا خُشُوعُهُ .
 صَلَاةٍ قَاعِدًا ، كَرَائِبِ سَفِينَةٍ خَافَ نَحْوَ دَوْرَانِ رَأْسٍ إِنْ قَامَ ، وَسَلِسٍ لَا يَسْتَمْسِكُ حَدَّهُ إِلَّا بِالْقُعُودِ .
 وَيَنْحَنِي الْقَاعِدُ بِالرُّكُوعِ بِحَيْثُ تُحَازِي جَبْهَتُهُ مَا قُدَّامَ رُكْبَتَيْهِ .

* * *

فَرَعٌ : قَالَ شَيْخُنَا : يَجُوزُ لِمَرِيضٍ أَمْكَنَهُ الْقِيَامُ بِلَا مَشَقَّةٍ لَوْ أَنْفَرَدَ ، لَا إِنْ صَلَّى فِي جَمَاعَةٍ إِلَّا مَعَ جُلُوسٍ فِي بَعْضِهَا الصَّلَاةُ مَعَهُمْ مَعَ الْجُلُوسِ فِي بَعْضِهَا ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ الْإِنْفِرَادَ ، وَكَذَا إِذَا قَرَأَ الْفَاتِحَةَ فَقَطْ لَمْ يَقْعُدْ أَوْ وَالسُّورَةَ قَعَدَ فِيهَا ، جَازَ لَهُ قِرَاءَتُهُمَا مَعَ الْقُعُودِ ، وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ تَرْكُهَا . اهـ .

وَالْأَفْضَلُ لِلْقَاعِدِ الْإِفْتِرَاشُ ، ثُمَّ التَّرْبُيعُ ، ثُمَّ التَّوَرُّكُ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّلَاةِ قَاعِدًا صَلَّى مُضْطَجِعًا عَلَى جَنْبِهِ ، مُسْتَقْبِلًا لِلْقِبْلَةِ بِوَجْهِهِ وَمُقَدِّمًا بَدَنِهِ .

وَيُكْرَهُ عَلَى الْجَنْبِ الْأَيْسَرِ بِلَا عُذْرِ ، فَمُسْتَلْقِيًا عَلَى ظَهْرِهِ وَأَخْمَصَاهُ إِلَى الْقِبْلَةِ ، وَيَجِبُ أَنْ يَضَعَ تَحْتَ رَأْسِهِ نَحْوَ مِخْدَةٍ لِيَسْتَقْبِلَ بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُؤْمِيَ إِلَى صَوْبِ الْقِبْلَةِ رَاكِعًا وَسَاجِدًا ، وَبِالسُّجُودِ أَخْفَضُ

كَمُتَنَّفِلٍ .

٤ - وَقِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رَكْعَةٍ إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ

مِنَ الْإِيمَاءِ إِلَى الرُّكُوعِ إِنْ عَجَزَ عَنْهُمَا ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِيمَاءِ بِرَأْسِهِ أَوْ مَا
بِأَجْفَانِهِ ، فَإِنْ عَجَزَ أَجْرَى أَفْعَالِ الصَّلَاةِ عَلَى قَلْبِهِ ؛ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الصَّلَاةُ
مَا دَامَ عَقْلُهُ ثَابِتًا .

* * *

وَإِنَّمَا آخَرُوا الْقِيَامَ عَنْ سَابِقِيهِ مَعَ تَقَدُّمِهِ عَلَيْهِمَا لِأَنَّهُمَا رُكْنَانِ حَتَّى فِي
النَّفْلِ وَهُوَ رُكْنٌ فِي الْفَرِيضَةِ فَقَطْ .

كَمُتَنَّفِلٍ ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ النَّفْلَ قَاعِدًا وَمُضْطَجِعًا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى
الْقِيَامِ أَوْ الْقُعُودِ ، وَيَلْزَمُ الْمُضْطَجِعُ الْقُعُودَ لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ، أَمَّا
مُسْتَلْقِيًا فَلَا يَصِحُّ مَعَ إِمْكَانِ الْأَضْطِجَاعِ .

وَفِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ مِنْ تَكْثِيرِ الرَّكْعَاتِ .

وَفِي « الرُّوْضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ الرُّكُوعِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ فَاتِحَةِ كُلِّ رَكْعَةٍ فِي قِيَامِهَا لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ :

« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَفْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ » [البخاري ، رقم : ٧٥٦ ؛ مسلم ، رقم :
٣٩٤] أَيْ : فِي كُلِّ رَكْعَةٍ .

إِلَّا رَكْعَةَ مَسْبُوقٍ فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ فِيهَا ، حَيْثُ لَمْ يُذْرِكْ زَمَنًا يَسَعُ
الْفَاتِحَةَ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي كُلِّ الرَّكْعَاتِ لِسَبْقِهِ فِي الْأُولَى وَتَخَلُّفِ
الْمَأْمُومِ عَنْهُ بِرَحْمَةٍ أَوْ نِسْيَانٍ أَوْ بَطْءٍ حَرَكَةٍ ، فَلَمْ يَقُمْ مِنَ السُّجُودِ فِي كُلِّ

مَعَ بَسْمَلَةٍ وَتَشْدِيدَاتٍ وَرِعَايَةِ حُرُوفٍ وَمَخَارِجِهَا

مِمَّا بَعْدَهَا إِلَّا وَالْإِمَامُ رَاكِعٌ ، فَيَتَحَمَّلُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ فِي غَيْرِ الرُّكْعَةِ
الرَّائِدَةِ الْفَاتِحَةَ ، أَوْ بَقِيَّتَهَا عَنْهُ .

وَلَوْ تَأَخَّرَ مَسْبُوقٌ لَمْ يَشْتَغِلْ بِسُنَّةٍ لِإِنِّمَامِ الْفَاتِحَةِ ، فَلَمْ يُذْرِكِ الْإِمَامُ
إِلَّا وَهُوَ مُعْتَدِلٌ ، لَعَثَ رُكْعَتُهُ .

مَعَ بَسْمَلَةٍ ، أَيْ : مَعَ قِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ ، فَإِنَّهَا آيَةٌ مِنْهَا ، لِأَنَّهُ ﷺ قَرَأَهَا
ثُمَّ الْفَاتِحَةَ ، وَعَدَّهَا آيَةً مِنْهَا ، وَكَذَا مِنْ كُلِّ سُورَةٍ غَيْرِ بَرَاءَةٍ [= سورة
التوبة] وَمَعَ تَشْدِيدَاتٍ فِيهَا ، وَهِيَ : أَرْبَعَ عَشْرَةَ ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمُشَدَّدَ
بِحَرْفَيْنِ ، فَإِذَا خُفِّفَ بَطَلَ مِنْهَا حَرْفٌ .

وَمَعَ رِعَايَةِ حُرُوفٍ فِيهَا ، وَهِيَ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ مَلِكٍ ﴾ بِلَا أَلِفٍ مِثَّةً
وَوَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ حَرْفًا ، وَهِيَ مَعَ تَشْدِيدَاتِهَا مِثَّةٌ وَخَمْسَةٌ وَخَمْسُونَ
حَرْفًا .

وَمَخَارِجِهَا ، أَيْ : الْحُرُوفُ ، كَمَخْرَجِ ضَادٍ وَغَيْرِهَا ، فَلَوْ أَبْدَلَ قَادِرٌ
أَوْ مَنْ أَمَكْنَهُ التَّلْعُمَ حَرْفًا بِآخَرَ ، وَلَوْ ضَادًا بِظَاءٍ ، أَوْ لَحْنًا يُعَيَّرُ
الْمَعْنَى ، كَكَسْرِ تَاءٍ ﴿ أَنْعَمْتَ ﴾ أَوْ ضَمِّهَا ، وَكَسْرِ كَافٍ ﴿ إِيَّاكَ ﴾
لَا ضَمِّهَا ؛ فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ ، وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا
فَقِرَاءَتُهُ ؛ نَعَمْ إِنْ أَعَادَهُ عَلَى الصَّوَابِ قَبْلَ طُولِ الْفَضْلِ كَمَلَّ عَلَيْهَا . أَمَّا
عَاجِزٌ لَمْ يُمْكِنَهُ التَّلْعُمُ فَلَا تَبْطُلُ قِرَاءَتُهُ مُطْلَقًا ، وَكَذَا لَاحِنٌ لَحْنًا لَا يُعَيَّرُ
الْمَعْنَى ، كَفَتْحِ دَالٍ ﴿ نَعْبُدُ ﴾ ، لِكِنَّهُ إِنْ تَعَمَّدَ حَرَمَ ، وَإِلَّا كُرِهَ .

وَوَقَعَ خِلَافٌ بَيْنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ فِي « أَلْهَمْدُ لِلَّهِ » بِالْهَاءِ ،

وَمُؤَالَاةٍ، فَيُعِيدُ بِتَخْلُلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ، لَا بِتَأْمِينِ وَسُجُودٍ وَدُعَاءٍ
لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ

وَفِي التَّنْطُقِ بِالْقَافِ الْمُتَرَدِّدَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكَافِ . وَجَزَمَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ
الْمِنْهَاجِ » بِالْبُطْلَانِ فِيهِمَا ، إِلَّا إِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ التَّعَلُّمُ قَبْلَ خُرُوجِ الْوَقْتِ ،
لَكِنْ جَزَمَ بِالصَّحَّةِ فِي الثَّانِيَةِ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا ، وَفِي الْأَوَّلَى الْقَاضِي وَأَبْنُ
الرُّفْعَةِ .

وَلَوْ خَفَّفَ قَادِرٌ أَوْ عَاجِزٌ مُقْصِرٌ مُشَدِّدًا كَانَ قَرَأَ ﴿ أَلْ رَحْمَنُ ﴾ بِفَكٍّ
الْإِذْغَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، وَإِلَّا فَقَرَأَتْهُ لِتِلْكَ الْكَلِمَةِ ؛ وَلَوْ
خَفَّفَ ﴿ إِيَّاكَ ﴾ عَامِدًا ، عَالِمًا مَعْنَاهُ ، كَفَرَ ؛ لِأَنَّهُ ضَوْءُ الشَّمْسِ ، وَإِلَّا
سَجَدَ لِلشَّهْرِ ؛ وَلَوْ شَدَّدَ مُحَقِّقًا صَحَّ . وَيَحْرُمُ تَعَمُّدُهُ ، كَوَقْفَةٍ لَطِيفَةٍ بَيْنَ
السَّيْنِ وَالنَّاءِ مِنْ ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ .

وَمَعَ رِعَايَةِ مُؤَالَاةٍ فِيهَا ، بَأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَاتِهَا عَلَى الْوَلَاءِ ، بَأَنْ
لَا يَفْصِلَ بَيْنَ شَيْءٍ مِنْهَا وَمَا بَعْدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ سَكَنَةِ التَّنْقِيسِ أَوْ الْعِيِّ .

فَيُعِيدُ قِرَاءَةَ الْفَاتِحَةِ بِتَخْلُلِ ذِكْرِ أَجْنَبِيٍّ لَا يَتَعَلَّقُ بِالصَّلَاةِ فِيهَا ، وَإِنْ
قَلَّ ، كَبَعْضِ آيَةٍ مِنْ غَيْرِهَا ، وَكَحَمْدِ عَاطِسٍ ، وَإِنْ سَنَّ فِيهَا كَخَارِجِهَا ،
لِإِشْعَارِهِ بِالْإِعْرَاضِ .

وَلَا يُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَخْلُلِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِالصَّلَاةِ ، كَتَأْمِينِ ، وَسُجُودٍ
لِتِلَاوَةِ إِمَامِهِ مَعَهُ ، وَدُعَاءٍ ، مِنْ : سُؤَالِ رَحْمَةٍ ، وَاسْتِعَاذَةٍ مِنْ عَذَابٍ ،
وَقَوْلٍ : بَلَى وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الشَّاهِدِينَ .

لِقِرَاءَةِ إِمَامِهِ الْفَاتِحَةَ أَوْ آيَةَ السَّجْدَةِ أَوْ آيَةَ الْآيَةِ الَّتِي يُسَنُّ فِيهَا مَا ذَكَرَ لِكُلِّ

وَبَفَتْحٍ عَلَيْهِ ، وَسُكُوتٍ طَالَ بِلَا عُذْرٍ ، وَلَا أَثَرَ لِشَكٍّ فِي تَرْكِ حَرْفٍ
بَعْدَ تَمَامِهَا

مِنَ الْقَارِئِ وَالسَّامِعِ ، مَأْمُومًا أَوْ غَيْرَهُ ، فِي صَلَاةٍ وَخَارِجَهَا .
فَلَوْ قَرَأَ الْمُصَلِّي آيَةً أَوْ سَمِعَ آيَةً فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، لَمْ تُنْدَبِ
الْصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ .

وَلَا يَفْتَحُ عَلَيْهِ ، أَيُّ : الْإِمَامِ ، إِذَا تَوَقَّفَ فِيهَا بِقَصْدِ الْقِرَاءَةِ ، وَلَوْ مَعَ
الْفَتْحِ ؛ وَمَحَلُّهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - إِنْ سَكَتَ ، وَإِلَّا قَطَعَ الْمُؤَالَاةَ .
وَتَقْدِيمُ نَحْوِ : سُبْحَانَ اللَّهِ ! قَبْلَ الْفَتْحِ يَقْطَعُهَا عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
بِمَعْنَى تَنْبَهْ .

وَيُعِيدُ الْفَاتِحَةَ بِتَخَلُّلِ سُكُوتٍ طَالَ فِيهَا ، بِحَيْثُ زَادَ عَلَى سَكْتَةِ
الْإِسْتِرَاحَةِ بِلَا عُذْرٍ فِيهِمَا ، مِنْ جَهْلٍ وَسَهْوٍ ، فَلَوْ كَانَ تَخَلُّلُ الذِّكْرِ
الْأَجْنَبِيِّ أَوْ السُّكُوتِ الطَّوِيلِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَوْ كَانَ السُّكُوتُ لِتَذَكُّرِ آيَةٍ لَمْ
يَضُرَّ ، كَمَا لَوْ كَرَّرَ آيَةً مِنْهَا فِي مَحَلِّهَا ، وَلَوْ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، أَوْ عَادَ إِلَى مَا قَرَأَهُ
قَبْلُ ، وَاسْتَمَرَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

فَرَعُ : لَوْ شَكَّ فِي أَثْنَاءِ الْفَاتِحَةِ هَلْ بَسَمَلَ ؟ فَاتَمَّهَا ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ
بَسَمَلَ ، أَعَادَ كُلَّهَا عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

وَلَا أَثَرَ لِشَكٍّ فِي تَرْكِ حَرْفٍ فَأَكْثَرَ مِنَ الْفَاتِحَةِ أَوْ آيَةٍ فَأَكْثَرَ مِنْهَا بَعْدَ
تَمَامِهَا ، أَيُّ : الْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ حِينَئِذٍ مُضِيِّهَا تَامَةً .

وَأَسْتَأْنَفَ قَبْلَهُ؛ وَسُنَّ بَعْدَ تَحَرُّمِ افْتِتَاحِ مَا لَمْ يَشْرَعْ

وَأَسْتَأْنَفَ وَجُوباً إِنْ شَكَّ فِيهِ قَبْلَهُ؛ أَيْ : اَلتَّامَامِ ، كَمَا لَوْ شَكَّ هَلْ قَرَأَهَا أَوْ لَا ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ قِرَاءَتِهَا .

وَكَالْفَاتِحَةِ فِي ذَلِكَ سَائِرُ الْأَرْكَانِ ، فَلَوْ شَكَّ فِي أَصْلِ السُّجُودِ مَثَلًا ، أَتَى بِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فِي نَحْوِ وَضْعِ الْيَدِ لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ ، وَلَوْ قَرَأَهَا غَافِلًا فَفَطِنَ عِنْدَ ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ﴾ وَلَمْ يَتَيَقَّنْ قِرَاءَتَهَا ، لَزِمَهُ اسْتِثْنَائُهَا .

وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ فِي الْفَاتِحَةِ ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِهَا عَلَى نَظْمِهَا الْمَعْرُوفِ ، لَا فِي التَّشْهِيدِ ، مَا لَمْ يُخْلَلْ بِالْمَعْنَى ؛ لَكِنْ يُشْتَرَطُ فِيهِ رِعَايَةُ تَشْدِيدَاتِ وَمُوَالَاةُ كَالْفَاتِحَةِ .

وَمَنْ جَهِلَ جَمِيعَ الْفَاتِحَةِ وَلَمْ يُمْكِنَهُ تَعَلُّمُهَا قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَلَا قِرَاءَتِهَا فِي نَحْوِ مُضْحَفٍ ، لَزِمَهُ قِرَاءَةُ سَبْعِ آيَاتٍ وَلَوْ مُتَفَرِّقَةً ، لَا يَنْقُصُ حُرُوفُهَا عَنْ حُرُوفِ الْفَاتِحَةِ ، وَهِيَ بِالْبَسْمَلَةِ وَالتَّشْدِيدَاتِ مِثَّةٌ وَسِتَّةٌ وَخَمْسُونَ حَرْفًا بِإِثْبَاتِ أَلِفِ ﴿مَالِكٍ﴾ ، وَلَوْ قَدِرَ عَلَى بَعْضِ الْفَاتِحَةِ كَرَّرَهُ لِيَبْلُغَ قَدْرَهَا ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى بَدَلٍ فَسَبْعَةُ أَنْوَاعٍ مِنْ ذِكْرِ كَذَلِكَ ؛ فَوْقُوقٌ بِقَدْرِهَا .

وَسُنَّ ، وَقِيلَ : يَجِبُ ؛ بَعْدَ تَحَرُّمِ بَفَرَضٍ أَوْ نَفْلِ ؛ مَا عَدَا صَلَاةَ جِنَازَةٍ .
افْتِتَاحُ ، أَيْ : دُعَاؤُهُ سِرًّا إِنْ أَمِنَ فَوْتَ الْوَقْتِ وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّ الْمَأْمُومِ إِدْرَاكَ رُكُوعِ الْإِمَامِ .

مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي تَعَوُّذٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَلَوْ سَهْوًا .

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ سُورَةٍ ، فَتَعَوَّذُ كُلَّ رَكْعَةٍ ،

أَوْ يَجْلِسَ مَأْمُومٌ مَعَ إِمَامِهِ ، وَإِنْ أَمَّنَ مَعَ تَأْمِينِهِ .
وَإِنْ خَافَ ، أَيْ : الْمَأْمُومُ .

فَوْتَ سُورَةٍ ، حَيْثُ تُسَنُّ لَهُ ، كَمَا ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْعُبابِ »
وَقَالَ : لِأَنَّ إِدْرَاكَ الْإِفْتِيحِ مُحَقَّقٌ ، وَفَوَاتِ السُّورَةِ مَوْهُومٌ ، وَقَدْ
لَا يَقَعُ .

وَوَرَدَ فِيهِ أَدْعِيَةٌ كَثِيرَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رَقْم : ٧٧١] وَهُوَ :
« وَجَّهْتُ وَجْهِيَ » أَيْ : ذَاتِي « لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا »
أَيْ : مَا ثَلَا عَنْ الْأَدْيَانِ إِلَى الدِّينِ الْحَقِّ « مُسْلِمًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ،
إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ
وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » .

وَيُسَنُّ لِمَأْمُومٍ يَسْمَعُ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ الْإِسْرَاعُ بِهِ ، وَيَزِيدُ نَذْبًا الْمُتَفَرِّدُ
وَإِمَامٌ مَحْضُورِينَ غَيْرَ أَرْقَاءَ وَلَا نِسَاءَ مُتَزَوِّجَاتٍ رَضُوا بِالتَّطْوِيلِ لَفْظًا وَلَمْ
يَطْرَأْ غَيْرُهُمْ ، وَإِنْ قَلَّ حُضُورُهُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَسْجِدُ مَطْرُوفًا مَا وَرَدَ فِي
دُعَاءِ الْإِفْتِيحِ ؛ وَمِنْهُ مَا رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبَخَارِيُّ ، رَقْم : ٧٤٤ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم :
٥٩٨] : « اَللّٰهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ
وَالْمَغْرِبِ ، اَللّٰهُمَّ نَقِّنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ،
اَللّٰهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجُ وَالْبَرَدُ » .

فَبَعْدَ افْتِتَاحِ وَتَكْبِيرِ صَلَاةِ عِيدٍ إِنْ أَتَى بِهِمَا ، يُسَنُّ تَعَوُّذٌ ، وَلَوْ فِي
صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ، سِرًّا وَفِي الْجَهْرِ ؛ وَإِنْ جَلَسَ مَعَ إِمَامِهِ كُلَّ رَكْعَةٍ ، مَا لَمْ

وَوَقَفَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ مِنْهَا ، وَتَأْمِينُ عَقِبِهَا وَمَعَ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ ؛

يُشْرَعُ فِي قِرَاءَةِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، وَهُوَ فِي الْأُولَى أَكَدُ ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَيُسَنُّ وَقْفُ عَلَى رَأْسِ كُلِّ آيَةٍ ، حَتَّى عَلَى آخِرِ الْبَسْمَلَةِ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ مِنْهَا ، أَيْ : مِنَ الْفَاتِحَةِ ؛ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِمَا بَعْدَهَا لِلاتِّبَاعِ ، وَالْأُولَى أَنْ لَا يَقِفَ عَلَى «أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ» ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِوَقْفٍ وَلَا مُنْتَهَى آيَةٍ عِنْدَنَا ، فَإِنْ وَقَفَ عَلَى هَذَا لَمْ تُسَنَّ الْإِعَادَةُ مِنْ أَوَّلِ الْآيَةِ .

وَيُسَنُّ تَأْمِينُ ، أَيْ : قَوْلُ : آمِينَ ، بِالتَّخْفِيفِ وَالْمَدِّ ، وَحَسَنَ زِيَادَةُ : « رَبِّ الْعَالَمِينَ » عَقِبَهَا ، أَيْ : الْفَاتِحَةِ ، وَلَوْ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، بَعْدَ سَكَنَةِ لَطِيفَةٍ مَا لَمْ يَتَلَقَّ بِشَيْءٍ سِوَى : « رَبِّ اغْفِرْ لِي » .

وَيُسَنُّ الْجَهْرُ بِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ حَتَّى لِلْمَأْمُومِ لِقِرَاءَةِ إِمَامٍ تَبَعًا لَهُ .

وُسُنَّ لِمَأْمُومٍ فِي الْجَهْرِيَّةِ تَأْمِينٌ مَعَ تَأْمِينِ إِمَامِهِ إِنْ سَمِعَ قِرَاءَتَهُ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٧٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ٤١٠] : « إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ » أَيْ : أَرَادَ التَّأْمِينَ « فَأَمُّنُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينِ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » .

وَلَيْسَ لَنَا مَا يُسَنُّ فِيهِ تَحْرِي مُقَارَنَةِ الْإِمَامِ إِلَّا هَذَا ، وَإِذَا لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ مُوَافَقَتُهُ أَمَّنَ عَقِبَ تَأْمِينِهِ ، وَإِنْ أَخَّرَ إِمَامُهُ عَنِ الزَّمَنِ الْمَسْنُونِ فِيهِ التَّأْمِينَ أَمَّنَ الْمَأْمُومُ جَهْرًا .

و« آمِينَ » أَسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى اسْتَجَبَ ، مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، وَيُسَكَّنُ عِنْدَ الْوَقْفِ .

وَسُنَّ آيَةٌ بَعْدَهَا ،

فَرُغَ : يُسَنُّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْكُتَ فِي الْجَهْرِ بِقَدْرِ قِرَاءَةِ الْمَأْمُومِ الْفَاتِحَةَ
إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يَقْرؤها فِي سَكْتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَأَنْ يَشْتَغِلَ فِي هَذِهِ السَّكْتَةِ
بِدُعَاءٍ أَوْ قِرَاءَةٍ وَهِيَ أَوْلَى ، قَالَ شَيْخُنَا : وَحِينَئِذٍ فَيُظْهِرُ أَنَّهُ يُرَاعِي التَّرْتِيبَ
وَالْمُؤَالَاةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا يَقْرؤه بَعْدَهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : يُسَنُّ سَكْتُهُ لَطِيفَةٌ بِقَدْرِ سُبْحَانَ اللَّهِ بَيْنَ آمِينَ وَالسُّورَةِ ، وَبَيْنَ
آخِرِهَا وَتَكْبِيرِ الرُّكُوعِ ، وَبَيْنَ التَّحَرُّمِ وَدُعَاءِ الْإِفْتِتَاحِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ
التَّعَوُّذِ ، وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَسْمَلَةِ .

* * *

وَسُنَّ آيَةٌ فَأَكْثَرُ ، وَالْأَوْلَى ثَلَاثٌ بَعْدَهَا ، أَيُّ : بَعْدَ الْفَاتِحَةِ . وَيُسَنُّ
لِمَنْ قَرَأَهَا مِنْ أَثْنَاءِ سُورَةِ الْبَسْمَلَةِ ، نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ .

وَيَخْصُلُ أَصْلُ السُّنَّةِ بِتَكْرِيرِ سُورَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ، وَبِإِعَادَةِ
الْفَاتِحَةِ إِنْ لَمْ يَخْفِظْ غَيْرَهَا ، وَبِقِرَاءَةِ الْبَسْمَلَةِ لَا بِقَصْدِ أَنَّهَا الَّتِي هِيَ أَوَّلُ
الْفَاتِحَةِ ، وَسُورَةٍ كَامِلَةٍ حَيْثُ لَمْ يَرِدِ الْبَعْضُ ، كَمَا فِي التَّرَاوِيحِ ، أَفْضَلُ
مِنْ بَعْضِ طَوِيلَةٍ وَإِنْ طَالَ . وَيُكْرَهُ تَرْكُهَا رِعَايَةً لِمَنْ أَوْجَبَهَا .

وَخَرَجَ بِـ « بَعْدَهَا » مَا لَوْ قَدَّمَهَا عَلَيْهَا ، فَلَا تُحَسَّبُ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ .
وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْرَأَ غَيْرَ الْفَاتِحَةِ مَنْ يُلْحَنُ فِيهِ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، وَإِنْ
عَجَزَ عَنِ التَّعَلُّمِ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ .

وَفِي الْأُولَيْنِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ ،

وَتَرَكَ السُّورَةَ جَائِزٌ ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ الْإِمَامِ الْحُرْمَةِ^(١) .

وَتُسَنُّ فِي الرَّكَعَتَيْنِ الْأُولَيْنِ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَوْ ثَلَاثِيَّةٍ ، وَلَا تُسَنُّ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ إِلَّا لِمَسْبُوقٍ بِأَنْ لَمْ يُذْرِكِ الْأُولَيْنِ مَعَ إِمَامِهِ ، فَيَقْرُؤُهَا فِي بَاقِي صَلَاتِهِ إِذَا تَدَارَكَهُ وَلَمْ يَكُنْ قَرَأَهَا فِيمَا أَدْرَكَهُ ، مَا لَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ لِكَوْنِهِ مَسْبُوقاً فِيمَا أَدْرَكَهُ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ إِذَا تَحَمَّلَ عَنْهُ الْفَاتِحَةَ فَالسُّورَةُ أُولَى .

وَيُسَنُّ أَنْ يُطَوَّلَ قِرَاءَةُ الْأُولَى عَلَى الثَّانِيَةِ مَا لَمْ يَرِذْ نَصٌّ بِتَطْوِيلِ الثَّانِيَةِ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَلَى تَرْتِيبِ الْمُصْحَفِ ، وَعَلَى التَّوَالِي مَا لَمْ تَكُنِ الَّتِي تَلِيهَا أَطْوَلَ وَلَوْ تَعَارَضَ التَّرْتِيبُ ، وَتَطْوِيلُ الْأُولَى ، كَأَنْ قَرَأَ الْإِخْلَاصَ فَهَلْ يَقْرَأُ الْفَلَقَ نَظْراً لِلتَّرْتِيبِ ؟ أَوْ الْكَوْثَرَ نَظْراً لِتَطْوِيلِ الْأُولَى ؟ كُلُّ مُخْتَمَلٌ ، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَإِنَّمَا تُسَنُّ قِرَاءَةُ آيَةِ الْإِمَامِ وَمُنْفَرِدٍ . وَلِغَيْرِ مَأْمُومٍ سَمِعَ قِرَاءَةَ إِمَامِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ ، فَتُكْرَهُ لَهُ ، وَقِيلَ : تَحْرُمُ . أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهَا ، أَوْ سَمِعَ صَوْتاً لَا يُمَيِّزُ حُرُوفَهُ ، فَيَقْرَأُ سِرّاً ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ كَمَا فِي أُولَيِّ السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ إِمَامِهِ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكَهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ ، وَحِينَئِذٍ يَشْتَغِلُ بِالذُّعَاءِ لَا الْقِرَاءَةِ .

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى ، وَأَقْرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ : يُكْرَهُ الشُّرُوعُ فِيهَا قَبْلَهُ ، وَلَوْ فِي السَّرِّيَّةِ ، لِلْخِلَافِ فِي الْاعْتِدَادِ بِهَا حِينَئِذٍ وَلِجَرَيَانِ قَوْلِ الْبُطْلَانِ إِنْ فَرَّغَ

(١) أي : حرمة قراءة غير الفاتحة على من يلحن لحناً يغيّر المعنى .

وَفِي جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: الْجُمُعَةُ وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة
الاعلى] وَ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛ وَصُبْحُهَا: ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢
سورة السجدة] وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَمَغْرِبُهَا: الْكَافِرُونَ
وَالْإِخْلَاصُ؛

مِنْهَا قَبْلَهُ .

* * *

فَرَعٌ : يُسَنُّ لِمَأْمُومٍ فَرَعٌ مِنَ الْفَاتِحَةِ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ أَوْ مِنَ التَّشَهُّدِ
الْأَوَّلِ قَبْلَ الْإِمَامِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِدُعَاءٍ فِيهِمَا ، أَوْ قِرَاءَةٍ فِي الْأَوَّلَى ، وَهِيَ
أَوَّلَى .

* * *

وَيُسَنُّ لِلْحَاضِرِ فِي صَلَاةِ جُمُعَةٍ وَعِشَائِهَا: سُورَةُ الْجُمُعَةِ،
وَالْمُنَافِقُونَ؛ أَوْ ﴿سَبِّحْ﴾ [٨٧ سورة الاعلى]، وَ﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ [٨٨ سورة الغاشية]؛
وَفِي صُبْحِهَا ، أَيُّ: الْجُمُعَةِ ، إِذَا اتَّسَعَ الْوَقْتُ: ﴿الْمَ تَنْزِيلُ﴾ [٣٢ سورة]
السَّجْدَةِ ، وَ﴿هَلْ أَتَى﴾ [٧٦ سورة الإنسان]؛ وَ فِي مَغْرِبِهَا: الْكَافِرُونَ
وَالْإِخْلَاصُ .

وَيُسَنُّ قِرَاءَتُهُمَا فِي صُبْحِ الْجُمُعَةِ وَغَيْرِهَا لِلْمُسَافِرِ ، وَفِي رُكْعَتَيْ
الْفَجْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالطَّوَاغِ وَالْتَّحِيَّةِ وَالْإِسْتِخَارَةِ وَالْإِحْرَامِ لِلاتِّبَاعِ فِي
الْكُلِّ .

* * *

فَرْحُ : لَوْ تَرَكَ إِحْدَى الْمُعَيَّنَيْنِ فِي الْأُولَى أَتَى بِهِمَا فِي الثَّانِيَةِ ، أَوْ قَرَأَ فِي الْأُولَى مَا فِي الثَّانِيَةِ قَرَأَ فِيهَا مَا فِي الْأُولَى ، وَلَوْ شَرَعَ فِي غَيْرِ السُّورَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَلَوْ سَهَوَا قَطَعَهَا وَقَرَأَ الْمُعَيَّنَةُ نَذْبًا ، وَعِنْدَ ضَيْقٍ وَقَتِ سُورَتَانِ قَصِيرَتَانِ أَفْضَلُ مِنْ بَعْضِ الطَّوِيلَتَيْنِ الْمُعَيَّنَتَيْنِ ، خِلَافًا لِلْفَارِقِيِّ ، وَلَوْ لَمْ يَحْفَظْ إِلَّا إِحْدَى الْمُعَيَّنَتَيْنِ قَرَأَهَا وَبُيْدِلَ الْأُخْرَى بِسُورَةٍ حَفِظَهَا وَإِنْ فَاتَهُ الْوَلَاءُ ، وَلَوْ أَقْتَدَى فِي ثَانِيَةِ صُبْحِ الْجُمُعَةِ مَثَلًا وَسَمِعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فَيَقْرَأُ فِي ثَانِيَتِهِ إِذَا قَامَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ﴿ هَلْ تَنْزِيل ﴾ [سورة السجدة ٣٢] كَمَا أَفْتَى بِهِ الْكَمَالُ الرَّدَادُ ، وَتَبِعَهُ شَيْخُنَا فِي فِتَاوِيهِ ، لَكِنْ قَضِيَّتُهُ كَلَامِهِ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » أَنَّهُ يَقْرَأُ فِي ثَانِيَتِهِ إِذَا قَامَ : ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] ، وَإِذَا قَرَأَ الْإِمَامُ غَيْرَهَا قَرَأَهُمَا الْمَأْمُومُ فِي ثَانِيَتِهِ ، وَإِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ فِي رُكُوعِ الثَّانِيَةِ ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَقْرَأْ شَيْئًا ، فَيَقْرَأُ السَّجْدَةَ وَ﴿ هَلْ أَتَى ﴾ [سورة الإنسان ٧٦] فِي ثَانِيَتِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

* * *

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ الْجَهْرُ بِالْقِرَاءَةِ لِغَيْرِ مَأْمُومٍ فِي صُبْحٍ وَأَوَّلَيِ الْعِشَاءَيْنِ وَجُمُعَةٍ وَفِيمَا يُقْضَى بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِهَا ، وَفِي الْعِيدَيْنِ - قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ قِضَاءً - وَالتَّرَاوِيحِ وَوِثْرِ رَمَضَانَ وَخُسُوفِ الْقَمَرِ .

وَيُكْرَهُ لِلْمَأْمُومِ الْجَهْرُ لِلتَّنْهِيِ عَنْهُ ، وَلَا يَجْهَرُ مُصَلٍّ وَغَيْرُهُ إِنْ شَوَّشَ عَلَى نَحْوِ نَائِمٍ أَوْ مُصَلٍّ ، فَيُكْرَهُ كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » . وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الْمَنْعَ مِنَ الْجَهْرِ بِقُرْآنٍ أَوْ غَيْرِهِ بِحَضْرَةِ الْمُصَلِّي مُطْلَقًا ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ

وَتَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لَا مِنْ رُكُوعٍ؛ وَمَدَّةٌ؛ وَجَهْرٌ بِهِ لِإِمَامٍ،
وَكُرَّةٌ لِعَیْرِهِ.

٥ - وَرُكُوعٌ بِأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ رُكْبَتَيْهِ؛

وَقَفٌّ عَلَى الْمُصَلِّينَ ، أَيْ : أَصَالَةً ، دُونَ أَلْوَعَاظٍ وَالْقُرَاءِ . وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ
الْجَهْرِ وَالْإِسْرَارِ فِي التَّوَافِلِ الْمُطْلَقَةِ لَيْلًا .

* * *

وَسُنَّ لِْمُنْفَرِدٍ وَإِمَامٍ وَمَأْمُومٍ تَكْبِيرٌ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ لِلاتِّبَاعِ ، لَا فِي
رَفْعٍ مِنْ رُكُوعٍ ؛ بَلْ يَرْفَعُ مِنْهُ قَائِلًا : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَسُنَّ مَدَّةٌ؛
أَيْ : التَّكْبِيرُ ، إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الْمُتَنَقِّلِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ فَصَلَ بِجَلْسَةٍ
الْأَسْتِرَاحَةِ .

وَسُنَّ جَهْرٌ بِهِ ، أَيْ : بِالتَّكْبِيرِ ، لِلانْتِقَالِ ، كَالْتَحَرُّمِ لِإِمَامٍ ، وَكَذَا
مُبْلَغٍ اخْتِيجَ إِلَيْهِ ؛ لَكِنْ إِنْ نَوَى الذِّكْرَ أَوْ وَالْإِسْمَاعَ وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا
قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ التَّبْلِيغَ بِدَعَا مُنْكَرَةٍ بِاتِّفَاقِ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ حَيْثُ بَلَغَ
الْمَأْمُومِينَ صَوْتُ الْإِمَامِ .

وَكُرَّةٌ ، أَيْ : الْجَهْرُ بِهِ ، لِعَیْرِهِ مِنْ مُنْفَرِدٍ وَمَأْمُومٍ .

٥ - وَخَامِسُهَا : رُكُوعٌ بِأَنْحِنَاءٍ بِحَيْثُ تَنَالُ رَاحَتَاهُ ، وَهُمَا : مَا عَدَا
الْأَصَابِعَ مِنَ الْكَفَّيْنِ ؛ فَلَا يَكْفِي وَصُولُ الْأَصَابِعِ رُكْبَتَيْهِ ؛ لَوْ أَرَادَ وَضَعَهُمَا
عَلَيْهِمَا عِنْدَ اعْتِدَالِ الْخَلْقَةِ ، هَذَا أَقَلُّ الرُّكُوعِ .

وَسُنَّ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ ، وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ بِكَفَّيْهِ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

وَسُنَّ فِي الرُّكُوعِ تَسْوِيَةُ ظَهْرٍ وَعُنُقٍ بِأَنْ يَمُدَّهُمَا حَتَّى يَصِيرَا كَالصَّفِيحَةِ الْوَاحِدَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَأَخْذُ رُكْبَتَيْهِ مَعَ نَصِيهِمَا وَتَفْرِيقَهُمَا بِكَفَّيْهِ ، مَعَ كَشْفِهِمَا وَتَفْرِيقِهِمَا أَصَابِعُهُمَا تَفْرِيقًا وَسَطًا .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا لِلاتِّبَاعِ ، وَأَقْلُ التَّسْبِيحِ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ مَرَّةً ، وَلَوْ بَنَحُوا : سُبْحَانَ اللَّهِ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اَللّٰهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسَلَمْتُ ؛ خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي - أَيْ : جَمِيعَ جَسَدِي - لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . [مسلم ، رقم :

٧٧١ ؛ أبو داود ، رقم : ٧٦٠ ؛ الترمذي ، رقم : ٣٤٢١ ؛ النسائي ، رقم : ١٥٠] .

وَيُسَنُّ فِيهِ وَفِي السُّجُودِ : سُبْحَانَكَ اَللّٰهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ

لِي . [البخاري ، رقم : ٧٩٤ ؛ مسلم ، رقم : ٤٨٤] .

وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّسْبِيحِ أَوْ الذِّكْرِ فَالتَّسْبِيحُ أَفْضَلُ ، وَثَلَاثُ تَسْبِيحَاتٍ مَعَ « اَللّٰهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ » إِلَى آخِرِهِ ، أَفْضَلُ مِنْ زِيَادَةِ التَّسْبِيحِ إِلَى إِحْدَى عَشْرَةَ .

وَيُكْرَهُ الْاِفْتِصَارُ عَلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَالْمُبَالَغَةُ فِي خَفْضِ الرَّأْسِ عَنِ الظَّهْرِ فِيهِ .

٦ - وَأَعْتَدَالٌ بَعْدَ لِبْدَاءٍ ، وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، وَبَعْدَ انْتِصَابٍ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛

وَيُسْنُ لِذِكْرِ أَنْ يُجَافِيَ مَرْفَقِيهِ عَنْ جَنْبَيْهِ ، وَبَطْنُهُ عَنْ فَخْذَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ ؛ وَلِغَيْرِهِ أَنْ يَضُمَّ فِيهِمَا بَعْضَهُ لِبَعْضٍ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : يَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالْهَوِيِّ لِلرُّكُوعِ غَيْرَهُ ، فَلَوْ هَوَى لِسُجُودٍ تِلَاوَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ الرُّكُوعِ جَعَلَهُ رُكُوعًا لَمْ يَكْفِ ، بَلْ يُلْزِمُهُ أَنْ يَنْتَصِبَ ثُمَّ يَزْكَعَ ، كَنْظِيرِهِ مِنَ الْأَعْتِدَالِ وَالسُّجُودِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .
وَلَوْ شَكَّ غَيْرُ مَأْمُومٍ وَهُوَ سَاجِدٌ هَلْ رَكَعَ ؟ لَزِمَهُ الْأَنْتِصَابُ فَوْرًا ، ثُمَّ الرُّكُوعُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْقِيَامُ رَاجِعًا .

* * *

٦ - وَسَادِسُهَا : أَعْتَدَالٌ وَلَوْ فِي نَفْلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَيَتَحَقَّقُ بَعْدُ الرُّكُوعِ لِبْدَاءٍ ، بِأَنْ يَعُودَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ رُكُوعِهِ ، قَائِمًا كَانَ أَوْ قَاعِدًا ، وَلَوْ شَكَّ فِي إِتْمَامِهِ عَادَ إِلَيْهِ غَيْرُ الْمَأْمُومِ فَوْرًا وَجُوبًا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَالْمَأْمُومُ يَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ فِي رَفْعِهِ مِنَ الرُّكُوعِ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ، أَيْ : تَقَبَّلَ مِنْهُ حَمْدُهُ . وَالْجَهْرُ بِهِ لِإِمَامٍ وَمُبْلَغٍ ، لِأَنَّهُ ذِكْرُ انْتِقَالٍ .

وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ انْتِصَابٍ لِلْأَعْتِدَالِ : رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءُ السَّمَاوَاتِ وَمِلْءُ الْأَرْضِ وَمِلْءُ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ ؛ [مسلم ، رقم : ٤٧٦] أَيْ :

وَقُنُوتُ بُصْبُحٍ وَوِثْرِ نِصْفِ أَحْيَرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، وَبِسَائِرِ مَكْتُوبَةِ
لِنَازِلَةٍ ، رَافِعاً يَدَيْهِ

بَعْدَهُمَا ، كَالْكُرْسِيِّ وَالْعَرْشِ ؛ وَمِلءُ بِالرُّفْعِ صِفَةً ، وَبِالنَّصْبِ حَالًا ،
أَيُّ : مَالِيًا ، بِتَقْدِيرِ كَوْنِهِ جِسْمًا ، وَأَنْ يَزِيدَ مَنْ مَرَّ : أَهْلَ الشَّأْنِ
وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ ، وَلَا
مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْعَبْدِ مِنْكَ الْعَبْدُ . [مسلم ، رقم : ٤٧٧] .

وَسُنَّ قُنُوتُ بُصْبُحٍ ، أَيُّ : فِي اعْتِدَالِ رَكَعَتِهِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الذِّكْرِ الرَّابِعِ
عَلَى الْأَوَّجِ ، وَهُوَ إِلَى : « مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » .

وَاعْتِدَالِ آخِرَةِ وَثْرِ نِصْفِ أَحْيَرٍ مِنْ رَمَضَانَ ، لِلاتِّبَاعِ ، وَيُكْرَهُ فِي
النَّصْفِ الْأَوَّلِ كَبَقِيَّةِ السَّنَةِ .

وَبِسَائِرِ مَكْتُوبَةٍ مِنَ الْخُمْسِ فِي اعْتِدَالِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ ، وَلَوْ مَسْبُوقًا
قَنَتَ مَعَ إِمَامِهِ لِنَازِلَةٍ نَزَلَتْ بِالْمُسْلِمِينَ ، وَلَوْ وَاحِدًا تَعَدَّى نَفْعُهُ ، كَأَسْرِ
الْعَالِمِ ، أَوِ الشُّجَاعِ ، وَذَلِكَ لِلاتِّبَاعِ . وَسَوَاءٌ فِيهَا الْخَوْفُ ، وَلَوْ مِنْ عَدُوِّ
مُسْلِمٍ ، وَالْفَقْطُ ، وَالْوَبَاءُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمَكْتُوبَةِ » الثَّفْلُ وَلَوْ عِيدًا ، وَالْمَنْدُورَةُ ، فَلَا يُسْنُّ
فِيهِمَا .

رَافِعاً يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ ، وَلَوْ حَالَ الشَّأْنِ كَسَائِرِ الْأَذْعِيَةِ لِلاتِّبَاعِ ،
وَحَيْثُ دَعَا لِتَحْصِيلِ شَيْءٍ ، كَدَفْعِ بَلَاءٍ عَنْهُ فِي بَقِيَّةِ عُمْرِهِ جَعَلَ بَطْنَ كَفِّهِ
إِلَى السَّمَاءِ ، أَوْ لِرَفْعِ بَلَاءٍ وَقَعَ بِهِ جَعَلَ ظَهْرَهُمَا إِلَيْهَا .
وَيُكْرَهُ الرُّفْعُ لِخَطِيبِ حَالَةِ الدُّعَاءِ .

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فِيمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى اٰخِرِهِ ،

بَنَحُو: اَللّٰهُمَّ اهْدِنِيْ فِيمَنْ هَدَيْتَ . . . اِلَى اٰخِرِهِ ، اَي : وَعَافِنِيْ فِيمَنْ
عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّيْنِيْ فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ - اَي : مَعَهُمْ لِانْدَرِجَ فِيْ سِلْكِهِمْ - وَبَارِكْ
لِيْ فِيمَا اَعْطَيْتَ ، وَقِنِيْ شَرَّ مَا قَضَيْتَ ، فَاِنَّكَ تَقْضِيْ وَلَا يُقْضَىٰ عَلَيْكَ ،
وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ ،
فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَىٰ مَا قَضَيْتَ ، اَسْتَغْفِرُكَ وَآتُوبُ اِلَيْكَ . [ابو داود، رقم: ١٤٢٥
و١٤٢٦؛ الترمذي، رقم: ٤٦٤؛ النسائي، رقم: ١٧٤٥؛ ابن ماجه، رقم: ١١٧٨؛ البيهقي،
٢/ ٢٠٩] .

وَتُسَنُّ اٰخِرُهُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ ، [«الاذكار» ،
رقم: ٣٥٤] وَلَا تُسَنُّ اَوَّلُهُ .

وَيَزِيدُ فِيهِ مَنْ مَرَّ قُنُوتَ عُمَرَ الَّذِي كَانَ يَقْنُتُ بِهِ فِي الصُّبْحِ ، وَهُوَ :
اَللّٰهُمَّ اِنَّا نَسْتَغِيْثُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَهْدِيْكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ
عَلَيْكَ ، وَنُثْنِيْ عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنُخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ
يَفْجُرُكَ ؛ اَللّٰهُمَّ اِيَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلِّيْ وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَىٰ وَنُخْفِدُ
- اَي : نُسْرِعُ - نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَىٰ عَذَابَكَ ، اِنَّ عَذَابَكَ الْجِدِّ بِالْكُفَّارِ
مُلْحِقٌ . [«الاذكار» ، رقم: ٣٥٥] .

وَلَمَّا كَانَ قُنُوتُ الصُّبْحِ الْمَذْكُورُ اَوَّلًا ثَابِتًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قُدِّمَ عَلَى
هَذَا ، فَمِنْ ثَمَّ لَوْ اَرَادَ أَحَدُهُمَا فَقَطَّ اقْتَصَرَ عَلَى الْاَوَّلِ .

وَلَا يَتَعَيَّنُ كَلِمَاتُ الْقُنُوتِ ، فَيُجْزَىٰ عَنْهَا آيَةٌ تَضَمَّنَتْ دُعَاءً اِنْ
قَصَدَهُ ، كَاٰخِرِ الْبَقَرَةِ ، وَكَذَا دُعَاءُ مَخْضٍ وَلَوْ غَيْرُ مَاثُورٍ .

وَجَهَرَ بِهِ إِمَامٌ وَأَمَّنَ مَأْمُومٌ سَمِعَ ، وَكُرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ
بِدُعَاءٍ .

٧ - وَسُجُودٌ مَرَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ ، وَإِنْ تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجِهُهُ أَنَّ الْقَانِتَ لِنَازِلَةِ يَأْتِي بِقُنُوتِ الصُّبْحِ ، ثُمَّ
يَخْتِمُ بِسُؤَالِ رَفْعِ تِلْكَ النَّازِلَةِ .

وَجَهَرَ بِهِ ، أَي : الْقُنُوتِ ، نَذْبًا ؛ إِمَامٌ وَلَوْ فِي السَّرِيَّةِ ، لَا مَأْمُومٌ لَمْ
يَسْمَعْهُ وَمُنْفَرِدٌ ، فَيَسِرُّ بِهِ مُطْلَقًا .

وَأَمَّنَ جَهْرًا مَأْمُومٌ سَمِعَ قُنُوتَ إِمَامِهِ لِلدُّعَاءِ مِنْهُ ، وَمِنْ الدُّعَاءِ الصَّلَاةُ
عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَيُؤَمِّنُ لَهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، أَمَّا التَّنَاءُ ، وَهُوَ : « فَإِنَّكَ
تَقْضِي ... » إِلَى آخِرِهِ ، فَيَقُولُهُ سِرًّا ، أَمَّا مَأْمُومٌ لَمْ يَسْمَعْهُ أَوْ سَمِعَ
صَوْتًا لَا يَفْهَمُهُ فَيَقْنُتُ سِرًّا .

وَكُرِهَ لِإِمَامٍ تَخْصِيصُ نَفْسِهِ بِدُعَاءٍ ، أَي : بِدُعَاءِ الْقُنُوتِ ، لِلتَّنْهِيِ عَنْ
تَخْصِيصِ نَفْسِهِ بِالْأَدْعَاءِ ، فَيَقُولُ الْإِمَامُ : « أَهْدِنَا » وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِلَفْظِ
الْجَمْعِ ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ سَائِرَ الْأَدْعِيَةِ كَذَلِكَ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَمْ يَرِدْ عَنْهُ
ﷺ وَهُوَ إِمَامٌ بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ، وَهُوَ كَثِيرٌ .

قَالَ بَعْضُ الْحُفَظَاءِ : إِنَّ أَدْعِيَّتَهُ كُلَّهَا بِلَفْظِ الْإِفْرَادِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ جَرَى
بَعْضُهُمْ عَلَى اخْتِصَاصِ الْجَمْعِ بِالْقُنُوتِ .

٧ - وَسَابِعُهَا : سُجُودٌ مَرَّتَيْنِ كُلُّ رُكْعَةٍ عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ ، وَإِنْ
تَحَرَّكَ بِحَرَكَتِهِ ، وَلَوْ نَحْوَ سَرِيرٍ يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْمُولٍ لَهُ ،
فَلَا يَضُرُّ السُّجُودُ عَلَيْهِ كَمَا إِذَا سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ لَمْ يَتَحَرَّكْ بِحَرَكَتِهِ ،

مَعَ تَنكِيسٍ بَوْضِعَ بَعْضِ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، وَتَحَامُلٍ وَرُكْبَتَيْهِ وَبَطْنِ
كَفِّهِ وَأَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ؛

كَطَرَفٍ مِنْ رِدَائِهِ الطَّوِيلِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَلَى غَيْرِ مَحْمُولٍ لَهُ » مَا لَوْ سَجَدَ عَلَى مَحْمُولٍ
يَتَحَرَّكُ بِحَرَكَتِهِ ، كَطَرَفٍ مِنْ عِمَامَتِهِ ، فَلَا يَصِحُّ ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَيْهِ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَخْرِيمَهُ ، وَإِلَّا أَعَادَ السُّجُودَ .

وَيَصِحُّ عَلَى يَدٍ غَيْرِهِ وَعَلَى نَحْوِ مُنْدِيلٍ بِيَدِهِ ، لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ
الْمُنْفَصِلِ ، وَلَوْ سَجَدَ عَلَى شَيْءٍ فَالْتَصَقَ بِجَبْهَتِهِ صَحَّ ، وَوَجَبَ إِزَالَتُهُ
لِلسُّجُودِ الثَّانِي .

مَعَ تَنكِيسٍ بَأَن تَرْفَعَ عَجِيزَتُهُ وَمَا حَوْلَهَا عَلَى رَأْسِهِ وَمَنْكَبَيْهِ لِلاتِّبَاعِ ،
فَلَوْ أُنْعِكَسَ أَوْ تَسَاوَا لَمْ يُجْزِئُهُ ، نَعَمْ إِنْ كَانَ بِهِ عِلَّةٌ لَا يُمَكِّنُهُ مَعَهَا
السُّجُودُ إِلَّا كَذَلِكَ أَجْزَأُهُ .

بَوْضِعَ بَعْضِ جَبْهَتِهِ بِكَشْفٍ ، أَيْ : مَعَ كَشْفٍ ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِلٌ
كَعَصَابَةٍ لَمْ يَصَحَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِجِرَاحَةٍ ، وَشَقٌّ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ مَشَقَّةً شَدِيدَةً ،
فَيَصِحُّ .

وَمَعَ تَحَامُلٍ بِجَبْهَتِهِ فَقَطَّ عَلَى مُصَلَّاهُ ، بَأَن يَنَالَهُ ثِقَلُ رَأْسِهِ خِلَافًا
لِلْإِمَامِ .

وَوَضِعَ بَعْضُ رُكْبَتَيْهِ وَبَعْضُ بَطْنِ كَفِّهِ مِنَ الرَّاحَةِ وَبُطُونِ الْأَصَابِعِ
وَبَعْضُ بَطْنِ أَصَابِعِ قَدَمَيْهِ ؛ دُونَ مَا عَدَا ذَلِكَ كَالْحَرْفِ وَأَطْرَافِ الْأَصَابِعِ
وَزُطْرُهَا ، وَلَوْ قُطِعَتْ أَصَابِعُ قَدَمَيْهِ وَقَدِرَ عَلَى وَضْعِ شَيْءٍ مِنْ بَطْنَيْهَا لَمْ

وَسُنَّ وَضْعُ أَنْفٍ ، وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا .

يَجِبُ كَمَا افْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ التَّحَامُلُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسَنُّ ، كَكَشْفِ غَيْرِ الرُّكْبَتَيْنِ .

وَسُنَّ فِي السُّجُودِ وَضْعُ أَنْفٍ ، بَلْ يَتَأَكَّدُ لِخَبَرِ صَحِيحٍ [رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٧٣٠] ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتِيَارُ وَجُوبِهِ .

وَيُسَنُّ وَضْعُ الرُّكْبَتَيْنِ أَوَّلًا مُتَفَرِّقَتَيْنِ قَدَرِ شِبْرِ ، ثُمَّ كَفَّيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ رَافِعًا ذِرَاعِيهِ عَنِ الْأَرْضِ وَنَاشِرًا أَصَابِعَهُ مَضْمُومَةً لِلْقَبْلَةِ ، ثُمَّ جَبْهَتِهِ وَأَنْفَهُ مَعًا وَتَفْرِيقُ قَدَمَيْهِ قَدَرِ شِبْرِ وَنَضْبُهُمَا مُوجَّهًا أَصَابِعُهُمَا لِلْقَبْلَةِ وَإِبْرَازُهُمَا مِنْ ذَيْلِهِ .

وَيُسَنُّ فَتْحُ عَيْنَيْهِ حَالَةَ السُّجُودِ كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ وَأَقَرَّهُ الزَّرْكَشِيُّ .

وَيُكْرَهُ مُخَالَفَةُ التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ وَعَدَمُ وَضْعِ الْأَنْفِ .

وَقَوْلُ : سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ ، ثَلَاثًا فِي السُّجُودِ لِلاتِّبَاعِ ، وَيَزِيدُ مَنْ مَرَّ نَذْبًا : اَللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ؛ سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ؛ [« الْأَذْكَارُ » ، رَقْمٌ : ٣٤١] .

وَيُسَنُّ إِكْثَارُ الدُّعَاءِ فِيهِ ، وَمِمَّا وَرَدَ فِيهِ : اَللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ . [مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ٣٢٧] .

٨ - وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتِدَالًا ؛ وَسُنٌّ فِيهِ وَتَشْهَدُ أَوَّلَ افْتِرَاشٍ وَاضِعًا كَفَّيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ،

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةً وَجُلَّةً ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ . [مسلم ، رقم : ٤٨٣] .

قال في « الرُّوضَةِ » : تَطْوِيلُ السُّجُودِ أَفْضَلُ مِنْ تَطْوِيلِ التَّرْكَوعِ .
٨ - وَثَامِنُهَا : جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا ، أَيْ : السَّجْدَتَيْنِ ، وَلَوْ فِي نَقْلِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَيَجِبُ أَنْ لَا يَقْصِدَ بَرْفَعَهُ غَيْرُهُ ، فَلَوْ رَفَعَ فَرَعًا مِنْ نَحْوِ لَسَعِ عَقْرَبٍ أَعَادَ السُّجُودَ ، وَلَا يَضُرُّ إِدَامَةُ وَضْعِ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ إِلَى السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ اتِّفَاقًا ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ .

وَلَا يُطَوِّلُهُ وَلَا أَعْتِدَالًا ؛ لِأَنَّهُمَا غَيْرُ مَقْصُودَيْنِ لِذَاتِهِمَا ، بَلْ شُرْعًا لِلْفَضْلِ ، فَكَانَا قَصِيرَيْنِ ، فَإِنْ طَوَّلَ أَحَدُهُمَا فَوْقَ ذِكْرِهِ الْمَشْرُوعِ فِيهِ قَدَرُ الْفَاتِحَةِ فِي الْأَعْتِدَالِ ، وَأَقَلَّ التَّشْهَدَ فِي الْجُلُوسِ عَامِدًا عَالِمًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَسُنٌّ فِيهِ ، أَيْ : الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَفِي تَشْهَدِ أَوَّلِ وَجِلْسَةٍ اسْتِرَاحَةٍ ، وَكَذَا فِي تَشْهَدِ آخِرِ إِنْ تَعَقَّبَهُ سُجُودٌ سَهْوٍ ؛ افْتِرَاشٌ ، بَأَنْ يَجْلِسَ عَلَى كَعْبٍ يُسْرَاهُ بِحَيْثُ يَلِي ظَهْرُهَا الْأَرْضَ ، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ قَرِيبًا مِنْ رُكْبَتَيْهِ ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُمَا رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ ، نَاشِرًا أَصَابِعَهُ ؛ قَائِلًا : رَبِّ اغْفِرْ لِي . . . إِلَى آخِرِهِ ، تِمَّتْهُ : وَأَرْحَمَنِي ،

وَجَلَسَتْ أَسْتِرَاحَةً لِقِيَامِ .

٩ - وَطُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ .

١٠ - وَتَشْهَدُ أَحْيَرُ ، وَأَقْلَهُ : التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَأَجْبُرَنِي ، وَأَرْفَعَنِي ، وَأَرْزُقَنِي ، وَأَهْدِنِي ، وَعَافِنِي . [« الأذكار » ، رقم : ٣٤٥] لِلتَّبَاعِ .

وَيُكْرَّرُ : أَغْفِرْ لِي ؛ ثَلَاثًا .

وَسُنَّ جَلَسَتْ أَسْتِرَاحَةً بِقَدْرِ الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ لِلتَّبَاعِ ؛ وَلَوْ فِي نَفْلِ ؛ وَإِنْ تَرَكَهَا الْإِمَامُ ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا ، لِقِيَامِ ، أَيْ : لِأَجْلِهِ عَنْ سُجُودٍ لَغَيْرِ تِلَاوَةٍ .

وَيُسْنُ اعْتِمَادُ عَلَى بَطْنِ كَفِّهِ فِي قِيَامٍ مِنْ سُجُودٍ وَقُعُودٍ .

٩ - وَتَاسِعُهَا : طُمَأْنِينَةٌ فِي كُلِّ ، مِنْ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا وَالْإِعْتِدَالِ ، وَلَوْ كَانَ فِي نَفْلِ خِلَافًا « لِلْأَنْوَارِ » ؛ وَضَابِطُهَا أَنَّ تَسْتَقِرَّ أَعْضَاؤُهُ بِحَيْثُ يَنْفَصِلُ مَا أُنْتَقَلَ إِلَيْهِ عَمَّا أُنْتَقَلَ عَنْهُ .

١٠ - وَعَاشِرُهَا : تَشْهَدُ أَحْيَرُ ، وَأَقْلَهُ : مَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَالزُّمَرِيُّ

[« الأذكار » ، الأرقام : ٣٦٨ - ٣٩١] التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ . . . إِلَى آخِرِهِ ، تَمَّتُهُ : سَلَامٌ

عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ .

وَيُسْنُ لِكُلِّ زِيَادَةٍ : « الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ » ؛ وَ« أَشْهَدُ »

الثَّانِي ، وَتَعْرِيفُ السَّلَامِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لَا الْبَسْمَلَةَ قَبْلَهُ .

١١ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُ، وَأَقْلَاهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ وَسُنَّ فِي أَحْيَرِ صَلَاةٍ عَلَى آلِهِ،

وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ لَفْظٍ مِنْ هَذَا بِأَقْلٍ، وَلَوْ بِمُرَادِفِهِ، كَالنَّبِيِّ بِالرَّسُولِ، وَعَكْسِهِ، وَمُحَمَّدٌ بِأَحْمَدَ، وَغَيْرِهِ .
وَيَكْفِي: « وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ » لَا « وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُهُ » .
وَيَجِبُ أَنْ يُرَاعِيَ هُنَا التَّشْدِيدَاتِ، وَعَدَمَ إِبْدَالِ حَرْفٍ بِآخَرَ، وَالْمُؤَالَاةَ لَا التَّرْتِيبَ إِنْ لَمْ يُخَلَّ بِالْمَعْنَى .
فَلَوْ أَظْهَرَ الثُّونَ الْمُدْغَمَةَ فِي اللَّامِ فِي: « أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » أَبْطَلَ لِتَرْكِه شِدَّةَ مِنْهُ، كَمَا لَوْ تَرَكَ إِذْغَامَ [تَنْوِينٍ] ^(١) دَالِ « مُحَمَّدٍ » فِي رَأْيِ « رَسُولِ اللَّهِ » .
وَيَجُوزُ فِي النَّبِيِّ الْهَمْزُ وَالتَّشْدِيدُ .

١١ - وَحَادِي عَشْرَهَا: صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُ، أَيْ: بَعْدَ تَشْهِيدِ أَحْيَرِ، فَلَا تُجْزَى قَبْلَهُ .
وَأَقْلَاهَا: اَللّٰهُمَّ صَلِّ، أَيْ: أَرْحَمُهُ رَحْمَةً مَقْرُونَةً بِالتَّعْظِيمِ .
أَوْ: صَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ؛ أَوْ: عَلَى رَسُولِهِ، أَوْ: عَلَى النَّبِيِّ، دُونَ أَحْمَدَ .

وَسُنَّ فِي تَشْهِيدِ أَحْيَرِ، وَقِيلَ: يَجِبُ؛ صَلَاةٌ عَلَى آلِهِ، فَيَحْصُلُ أَقْلُ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ بِزِيَادَةِ « وَآلِهِ » مَعَ أَقْلِ الصَّلَاةِ، لَا فِي الْأَوَّلِ عَلَى

(١) هذه الإضافة من فوائد الشيخ محمود حبال رحمه الله، أثبتتها عن الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشْهِيدِ دُعَاءٍ .

الْأَصَحُّ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، وَلَآنَ فِيهَا نَقْلَ رُكْنِ قَوْلِي عَلَى قَوْلٍ ، وَهُوَ مُبْطَلٌ عَلَى قَوْلٍ ؛ وَأَخْتِيرَ مُقَابِلَهُ لِصِحَّةِ أَحَادِيثَ فِيهِ .

وَيُسَنُّ أَكْمَلُهَا فِي تَشْهِيدِ أَحْيَرٍ ، وَهُوَ : اَللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَّجِيدٌ . [البخاري ، رقم : ٦٣٥٧ ؛ مسلم ، رقم : ٤٠٦] .

وَالسَّلَامُ تَقَدَّمَ فِي التَّشْهِيدِ ، فَلَيْسَ هُنَا إِفْرَادُ الصَّلَاةِ عَنْهُ ، وَلَا بَأْسَ بِزِيَادَةِ « سَيِّدِنَا » قَبْلَ « مُحَمَّدٍ » .

وَسُنَّ فِي تَشْهِيدِ أَحْيَرٍ دُعَاءٌ بَعْدَمَا ذَكَرَ كُلُّهُ .

وَأَمَّا التَّشْهِيدُ الْأَوَّلُ فَيُكْرَهُ فِيهِ الدُّعَاءُ لِبَنَائِهِ عَلَى التَّخْفِيفِ ، إِلَّا إِنْ فَرَّغَ قَبْلَ إِمَامِهِ ، فَيَدْعُو حِينَئِذٍ ، وَمَأْثُورُهُ أَفْضَلُ ، وَآكَدُهُ مَا أَوْجَبَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ، وَهُوَ : اَللّٰهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَخْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ . [البخاري ، رقم : ١٣٧٧ ؛ مسلم ، رقم : ٥٨٨] .

وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ .

وَمِنْهُ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ؛ أَنْتَ الْمُقَدَّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخَّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ . [رقم : ٥٨٨ و ٧٧١] .

وَمِنْهُ أَيْضاً : اَللّٰهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْماً كَبِيراً كَثِيراً ، وَلَا يَغْفِرُ

١٢ - وَقُعودُ لَهُمَا؛ وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي تَشْهْدِيهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ، نَاشِراً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ، وَقَابِضاً يُمْنَاهُ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ، وَرَفَعَهَا عِنْدَ: «إِلَّا اللَّهُ» وَإِدَامَتَهُ،

الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، فَأَغْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ، إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ .
رواهُ الْبُخَارِيُّ [رقم : ٨٣٤ ؛ ومسلم ، رقم : ٢٧٠٥] .

وَيُسْنُ أَنْ يَنْقُصَ دُعَاءَ الْإِمَامِ عَنْ قَدْرِ أَقْلِ التَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

قال شيخنا : تَكَرَّرَ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ أَدْعِيَةِ التَّشْهَدِ .

١٢ - وَثَانِي عَشَرَهَا: قُعودُ لَهُمَا؛ أَيْ : لِلتَّشْهَدِ وَالصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ السَّلَامُ .

وَسُنَّ تَوَرُّكُ فِيهِ، أَيْ : فِي قُعودِ التَّشْهَدِ الْآخِرِ، وَهُوَ مَا يَعْقِبُهُ سَلَامٌ ، فَلَا يَتَوَرَّكُ مَسْبُوقٌ فِي تَشْهَدِ إِمَامِهِ الْآخِرِ ، وَلَا مَنْ يَسْجُدُ لِسَهْوٍ ، وَهُوَ كَالْأَفْتِرَاشِ ، لَكِنْ يُخْرِجُ يُسْرَاهُ مِنْ جِهَةِ يُمْنَاهُ وَيُلْصِقُ وَرَكَهَ بِالْأَرْضِ .
وَوَضْعُ يَدَيْهِ فِي قُعودِ تَشْهَدِيهِ عَلَى طَرَفِ رُكْبَتَيْهِ، بِحَيْثُ تُسَامِتُهُ رُؤُوسُ الْأَصَابِعِ .

نَاشِراً أَصَابِعَ يُسْرَاهُ، مَعَ ضَمِّ لَهَا ، وَقَابِضاً أَصَابِعَ يُمْنَاهُ، إِلَّا الْمُسَبِّحَةَ، بِكَسْرِ أَلْبَاءِ ، وَهِيَ : الَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ ؛ فَيُرْسِلُهَا .
وَسُنَّ رَفْعُهَا ، أَيْ : الْمُسَبِّحَةَ ، مَعَ إِمَالَتِهَا قَلِيلاً ، عِنْدَ هَمْزَةِ «إِلَّا اللَّهُ» لِلاتِّبَاعِ .

وَإِدَامَتُهُ ، أَيْ : الرِّفْعِ ، فَلَا يَضَعُهَا ، بَلْ تَبْقَى مَرْفُوعَةً إِلَى الْقِيَامِ أَوْ

وَنَظَرُ إِلَيْهَا .

١٣ - وَتَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، وَسُنَّ ثَانِيَةٌ بـ :
رَحْمَةُ اللَّهِ وَالتَّيَّاتِ فِيهِمَا .

السَّلَامُ ، وَالْأَفْضَلُ قَبْضُ الْإِبْهَامِ بِجَنْبِهَا ، بِأَنْ يَضَعَ رَأْسَ الْإِبْهَامِ عِنْدَ
أَسْفَلِهَا عَلَى حَرْفِ الرَّاحَةِ ، كَعَاقِدِ ثَلَاثَةٍ وَخَمْسِينَ .
وَلَوْ وَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى غَيْرِ الرُّكْبَةِ يُشِيرُ بِسَبَابَتِهَا حِينَئِذٍ .
وَلَا يُسَنُّ رَفْعُهَا خَارِجَ الصَّلَاةِ عِنْدَ « إِلَّا اللَّهُ » .

وَسُنَّ نَظَرُ إِلَيْهَا ، أَيِ : قَصْرُ النَّظَرِ إِلَى الْمُسَبِّحَةِ حَالَ رَفْعِهَا ، وَلَوْ
مَسْتَوْرَةً ، بِنَحْوِكُمْ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

١٣ - وَثَالِثُ عَشْرًا : تَسْلِيمَةُ أُولَى ، وَأَقْلَاهَا : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، لِلاتِّبَاعِ ،
وَيُكْرَهُ : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ ؛ وَلَا يُجْزَىءُ : سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ؛ بِالتَّنْكِيرِ ؛ وَلَا
سَلَامٌ اللَّهُ ، أَوْ سَلَامِي عَلَيْكُمْ ، بَلْ تَبْطُلُ الصَّلَاةُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، كَمَا فِي
« شَرْحِ الْإِرْشَادِ » لِشَيْخِنَا .

وَسُنَّ تَسْلِيمَةُ ثَانِيَّةٌ وَإِنْ تَرَكَهَا إِمَامُهُ ، وَتَخَرَّمَ إِنْ عَرَضَ بَعْدَ الْأُولَى
مُتَأَنِّفٌ ، كَحَدَّثٍ ، وَخُرُوجِ وَقْتِ جُمُعَةٍ ، وَوُجُودِ عَارِ سِتْرَةٍ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ كُلًّا مِنَ التَّسْلِيمَتَيْنِ بـ : رَحْمَةُ اللَّهِ ، أَيِ : مَعَهَا ، دُونَ
« وَبَرَكَاتِهِ » عَلَى الْمُنْقُولِ فِي غَيْرِ الْجِنَازَةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ نَذْبُهَا لِثُبُوتِهَا مِنْ
عِدَّةِ طُرُقٍ .

وَمَعَ التَّيَّاتِ فِيهِمَا ، حَتَّى يُرَى خَدُّهُ الْأَيْمَنُ فِي الْأُولَى ، وَالْأَيْسَرُ فِي
الثَّانِيَةِ .

١٤ - وَتَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا،

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ لِكُلِّ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَالْمُنْفَرِدِ أَنْ يَنْوِيَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ أَلْتَقَتْ هُوَ إِلَيْهِ مِمَّنْ عَنْ يَمِينِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَعَنْ يَسَارِهِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، مِنْ مَلَائِكَةٍ وَمُؤْمِنِيْ إِنْسٍ وَجِنٍّ ، وَبِأَيْتِهِمَا شَاءَ عَلَى مَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ ، وَبِالْأُولَى أَفْضَلُ .

وَلِلْمَأْمُومِ أَنْ يَنْوِيَ الرَّدَّ عَلَى الْإِمَامِ بِأَيِّ سَلَامَتِهِ شَاءَ إِنْ كَانَ خَلْفَهُ ، وَبِالثَّانِيَةِ إِنْ كَانَ عَنْ يَمِينِهِ ، وَبِالْأُولَى إِنْ كَانَ عَنْ يَسَارِهِ .
وَيُسَنُّ أَنْ يَنْوِيَ بَعْضُ الْمَأْمُومِينَ الرَّدَّ عَلَى بَعْضٍ ، فَيَنْوِيهِ مَنْ عَلَى يَمِينِ الْمُسْلِمِ بِالتَّسْلِيمَةِ الثَّانِيَةِ ، وَمَنْ عَلَى يَسَارِهِ بِالْأُولَى ، وَمَنْ خَلْفَهُ وَأَمَامَهُ بِأَيْتِهِمَا شَاءَ ، وَبِالْأُولَى أَوْلَى .

* * *

فُرُوعٌ : يُسَنُّ نِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالتَّسْلِيمَةِ الْأُولَى خُرُوجاً مِنَ الْخِلَافِ فِي وُجُوْهِهَا ، وَأَنْ يُدْرَجَ السَّلَامُ ، وَأَنْ يَتَبَدَّئَهُ مُسْتَقْبِلاً بِوَجْهِهِ الْقِبْلَةَ ، وَأَنْ يُنْهِئَهُ مَعَ تَمَامِ الْاِلْتِفَاتِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ الْمَأْمُومُ بَعْدَ تَسْلِيمَتِي الْإِمَامِ .

* * *

١٤ - وَرَابِعُ عَشَرَهَا : تَرْتِيبُ بَيْنِ أَرْكَانِهَا الْمُتَقَدِّمَةِ كَمَا ذَكَرَ ، فَإِنْ تَعَمَّدَ الْإِخْلَالَ بِالتَّرْتِيبِ بِتَقْدِيمِ رُكْنٍ فَعَلِيٍّ ، كَانَ سَجْدَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

أَمَّا تَقْدِيمُ الرُّكْنِ الْقَوْلِيِّ فَلَا يَضُرُّ ، إِلَّا السَّلَامَ ؛ وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ

وَلَوْ سَهَا غَيْرُ مَأْمُومٍ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، أَوْ شَكَّ أَتَى بِهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ فِعْلٍ
مِثْلِهِ ، وَإِلَّا أَجْزَأُهُ وَتَدَارَكَ .

السُّنَنِ ، كَالشُّورَةِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ ، وَالِدُّعَاءِ بَعْدَ التَّشَهُّدِ وَالصَّلَاةِ ، شَرْطٌ
لِلْإِعْتِدَادِ بِسُنَنِهَا .

وَلَوْ سَهَا غَيْرُ مَأْمُومٍ فِي التَّرْتِيبِ بِتَرْكِ رُكْنٍ ، كَانَ سَجَدَ قَبْلَ التَّرْكَوعِ ،
أَوْ رَكَعَ قَبْلَ الْفَاتِحَةِ ، لَغَا مَا فَعَلَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِالْمَثْرُوكِ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ قَبْلَ
بُلُوغِ مِثْلِهِ أَتَى بِهِ ، وَإِلَّا فَسَيَأْتِي بَيَانُهُ .

أَوْ شَكَّ هُوَ ، أَيْ : غَيْرُ الْمَأْمُومِ ، فِي رُكْنٍ ، هَلْ فَعَلَ أَمْ لَا ؟ كَأَنْ
شَكَّ رَاكِعًا هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ ؟ أَوْ سَاجِدًا هَلْ رَكَعَ أَوْ اعْتَدَلَ ؟ أَتَى بِهِ فَوْرًا
وُجُوبًا إِنْ كَانَ الشَّكُّ قَبْلَ فِعْلٍ مِثْلِهِ ، أَيْ : مِثْلَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنْ رُكْعَةٍ
أُخْرَى ؛ وَإِلَّا ، أَيْ : وَإِنْ لَمْ يَتَذَكَّرْ حَتَّى فَعَلَ مِثْلَهُ فِي رُكْعَةٍ أُخْرَى ؛
أَجْزَأُهُ عَنِ مَثْرُوكِهِ وَلَغَا مَا بَيْنَهُمَا .

هَذَا كُلُّهُ إِنْ عَلِمَ عَيْنَ الْمَثْرُوكِ وَمَحَلَّهُ ، فَإِنْ جَهِلَ عَيْنُهُ وَجَوَّزَ أَنَّهُ الْنِّيَّةُ
أَوْ تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَلَمْ يُشْتَرَطْ هُنَا طُولُ فَضْلٍ وَلَا مُضِيِّ رُكْنٍ .

أَوْ أَنَّهُ السَّلَامُ يُسَلَّمُ . وَإِنْ طَالَ الْفَضْلُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

أَوْ أَنَّهُ غَيْرُهُمَا أَخَذَ بِالْأَسْوَأِ ، وَبَنَى عَلَى مَا فَعَلَهُ ، وَتَدَارَكَ الْبَاقِيَ مِنْ
صَلَاتِهِ .

نَعَمْ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَثَلُ مِنَ الصَّلَاةِ ، كَسُجُودِ تِلَاوَةِ ، لَمْ يُجْزِئْهُ .

فَرَعُ:

سُنَّ دُخُولُ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ وَفَرَاغِ قَلْبٍ ، وَفِيهَا خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ
وَبَجَوَارِحِهِ ،

أَمَّا مَأْمُومٌ عَلِمَ أَوْ شَكَّ قَبْلَ رُكُوعِهِ وَبَعْدَ رُكُوعِ إِمَامِهِ أَنَّهُ تَرَكَ الْفَاتِحَةَ
فَيَقْرُؤُهَا وَيَسْعَى خَلْفَهُ ، أَوْ بَعْدَ رُكُوعِهَا لَمْ يَعُدْ إِلَى الْقِيَامِ لِقِرَاءَةِ
الْفَاتِحَةِ ، بَلْ يَتَّبِعُ إِمَامَهُ وَيُصَلِّي رُكْعَةً بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

* * *

فَرَعُ : سُنَّ دُخُولُ صَلَاةٍ بِنَشَاطٍ لَأَنَّهُ تَعَالَى ذَمُّ تَارِكِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَإِذَا
قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَى ﴾ [٤ سورة النساء / الآية : ١٤٢] ، وَالْكَسَلُ : الْفُتُورُ
وَالْتَوَانِي .

وَفَرَاغِ قَلْبٍ مِنَ الشَّوَاغِلِ ، لَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ .
وَسُنَّ فِيهَا ، أَيُّ : فِي صَلَاتِهِ كُلِّهَا ، خُشُوعٌ بِقَلْبِهِ بِأَنْ لَا يَخْضَرُ فِيهِ
غَيْرُ مَا هُوَ فِيهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِالْآخِرَةِ .

وَبَجَوَارِحِهِ بِأَنْ لَا يَغْبَثَ بِأَحَدِهَا ، وَذَلِكَ لِثَنَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ
الْعَزِيزِ عَلَى فَاعِلِيهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ
خَاشِعُونَ ﴾ [٢٣ سورة المؤمنون / الآيتان : ٢٠١] وَلَانْتِفَاءِ ثَوَابِ الصَّلَاةِ بِانْتِفَائِهِ ،
كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ ، وَلَأَنَّ لَنَا وَجْهًا اخْتَارَهُ جَمْعٌ ، أَنَّهُ
شَرْطٌ لِلصَّحَّةِ .

وَمِمَّا يُحْصَلُ الْخُشُوعَ اسْتِخْضَارُهُ أَنَّهُ بَيْنَ يَدَيِ مَلِكِ الْمُلُوكِ الَّذِي

وَتَدَبُّرُ قِرَاءَةٍ وَذِكْرٍ ، وَإِدَامَةُ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ،

يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ، يُنَاجِيهِ ، وَأَنَّهُ رَبُّمَا تَجَلَّى عَلَيْهِ بِالْقَهْرِ لِعَدَمِ الْقِيَامِ بِحَقِّ رُبُوبِيَّتِهِ ، قَرَدَ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ .

وَقَالَ سَيِّدِي الْقُطْبُ الْعَارِفُ بِاللَّهِ مُحَمَّدُ الْبَكْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ مِمَّا يُورِثُ الْخُشُوعَ إِطَالَةُ التَّرْكَوعِ وَالسُّجُودِ .

وَتَدَبُّرُ قِرَاءَةٍ ، أَيْ : تَأَمُّلُ مَعَانِيهَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [٤٧ سورة محمد / الآية : ٢٤] وَلَآنَ بِهِ يَكْمُلُ مَقْصُودُ الْخُشُوعِ .

وَتَدَبُّرُ ذِكْرٍ ، قِيَاساً عَلَى الْقِرَاءَةِ .

وَسُنَّ إِدَامَةُ نَظَرٍ مَحَلِّ سُجُودِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَقْرَبُ إِلَى الْخُشُوعِ ، وَلَوْ أَعْمَى ؛ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ أَوْ فِي الظُّلْمَةِ أَوْ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ ؛ نَعَمْ السُّنَّةُ أَنْ يَقْصُرَ نَظَرُهُ عَلَى مُسَبِّحَتِهِ عِنْدَ رَفْعِهَا فِي التَّشَهُّدِ لِخَبَرِ صَحِيحٍ فِيهِ .

وَلَا يُكْرَهُ تَغْمِيزُ عَيْنَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ ضَرَرًا .

* * *

فَائِدَةٌ : يُكْرَهُ لِلْمُصَلِّيِ الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ تَرْكُ شَيْءٍ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِي عُمُومِهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَتَجَهَّ تَخْصِيصُهُ بِمَا وَرَدَ فِيهِ نَهْيٌ أَوْ خِلَافٌ فِي الْوُجُوبِ .

* * *

وَذِكْرُ وَدْعَاءٍ سِرًّا عَقِبَهَا،

وَسُنَّ ذِكْرُ وَدْعَاءٍ سِرًّا عَقِبَهَا، أَيْ : الصَّلَاةِ ؛ أَيْ : يُسْنُّ الْإِسْرَارُ بِهِمَا
لِمُنْفَرِدٍ وَمَأْمُومٍ وَإِمَامٍ لَمْ يُرْزَ تَعْلِيمَ الْحَاضِرِينَ ، وَلَا تَأْمِينَهِمْ لِذُعَائِهِ
بِسَمَاعِهِ ؛ وَوَرَدَ فِيهِمَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ؛ وَذَكَرْتُ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي
« إِرْشَادُ الْعِبَادِ » ^(١) ، فَاطْلُبْهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ .

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ [رَقْم : ٣٤٩٩] ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، قَالَ : قِيلَ لِرَسُولِ
اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ - أَيْ : أَقْرَبُ إِلَى الْإِجَابَةِ - ؟ قَالَ : « جَوْفُ
الْكَفِّ [الْآخِرِ] وَذُبُرُ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ » .

وَرَوَى الشَّيْخَانِ [الْبُخَارِيُّ ، رَقْم : ٢٩٩٢ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ٢٧٠٤] عَنْ أَبِي
مُوسَى ، قَالَ : كُنَّا [نَسِيرُ] مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكُنَّا إِذَا أَشْرَفْنَا عَلَى وَادٍ هَلَلْنَا
وَكَبَّرْنَا وَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! أَرْبَعُوا عَلَى
أَنْفُسِكُمْ ، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ » ^(٢) ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
قَرِيبٌ . اُخْتَجَّ بِهِ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ لِلْإِسْرَارِ بِالذِّكْرِ وَالذُّعَاءِ ، وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ فِي « الْأُمِّ » : اخْتَارُ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ أَنْ يَذْكُرَا اللَّهَ تَعَالَى بَعْدَ
الْسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ وَيُخْفِيَا الذِّكْرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِمَامًا يُرِيدُ أَنْ يُتَعَلَّمَ مِنْهُ ،
فَيَجْهَرُ حَتَّى يَرَى أَنَّهُ قَدْ تَعَلَّمَ مِنْهُ ، ثُمَّ يُسِرُّ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ : ﴿ وَلَا

(١) وَقَدْ قُمْتُ بِالْإِعْتِنَاءِ بِهِ ، وَطَبَعْتُهُ الْجَفَانُ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قَبْرَصَ .

(٢) فِي الْأَصُولِ : « إِنَّهُ حَكِيمٌ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » . وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَوِيُّ السَّقَافُ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي أَكْثَرِ النُّسخِ :
إِنَّهُ حَكِيمٌ » . وَفِي الْمَتْنِ الْمَطْبُوعِ مَعَ « إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ » : « إِنَّهُ حَكِيمٌ سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ؛ وَالْمَثْبُوتُ مِنَ
الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ .

تَجَهَّرَ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافَتْ بِهَا ﴿ [١٧ سورة الإسراء/ الآية : ١١٠] يَغْنِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ :
الدُّعَاءُ ، وَلَا تَجَهَّرَ حَتَّى تُسْمَعَ غَيْرُكَ ، وَلَا تَخَافَتْ حَتَّى لَا تُسْمَعَ نَفْسَكَ .
أَنْتَهَى .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا الْمُبَالَغَةُ فِي الْجَهْرِ بِهِمَا فِي الْمَسْجِدِ بِحَيْثُ
يَحْصُلُ تَشْوِيشٌ عَلَى مُصَلٍّ ، فَيَنْبَغِي حُرْمَتُهَا .

* * *

فُرُوعٌ : يُسَنُّ افْتِتَاحُ الدُّعَاءِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ،
وَالْخَتْمُ بِهِمَا وَبِـ « آمِينَ » ، وَتَأْمِينُ مَأْمُومٍ سَمِعَ دُعَاءَ الْإِمَامِ وَإِنْ حَفِظَ
ذَلِكَ ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ الطَّاهِرَتَيْنِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ ، وَمَسَحَ الْوَجْهَ بِهِمَا بَعْدَهُ ،
وَأَسْتَقْبَالَ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ إِنْ كَانَ مُتَفَرِّدًا أَوْ مَأْمُومًا ، أَمَّا الْإِمَامُ
إِذَا تَرَكَ الْقِيَامَ مِنْ مُصَلَّاهُ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ لَهُ ، فَالْأَفْضَلُ جَعْلُ يَمِينِهِ إِلَى
الْمَأْمُومِينَ وَيَسَارِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا ^(١) : وَلَوْ فِي الدُّعَاءِ ، وَأَنْصِرَافُهُ لَا يُنَافِي نَذْبَ الذِّكْرِ لَهُ
عَقِبَهَا ، لِأَنَّهُ يَأْتِي بِهِ فِي مَحَلِّهِ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَفُوتُ بِفِعْلِ
الْزَّائِتَةِ ، وَإِنَّمَا الْفَائِثُ بِهِ كَمَالُهُ لَا غَيْرُ . وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُهُمْ حُصُولُ ثَوَابِ
الذِّكْرِ وَإِنْ جَهِلَ مَعْنَاهُ ، وَنَظَرَ فِيهِ الْأَسَنَوِيُّ ، وَلَا يَأْتِي هَذَا فِي الْقُرْآنِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ عَلَوِي السَّقَافَ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَي : فِي « التَّحْفَةِ » ، وَفِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ ، لَمْ يَتَّبِعْهُ إِلَيْهِ
الْمُحَسِّنِيُّ . أَي : الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَنُدِبَ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ ، فَعَصَا مَعْرُوزَةً ، فَبَسَطَ مُصَلًّى ؛

لِلتَّعَبُدِ بِلَفْظِهِ فَأُثِيبَ قَارِئُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ بِخِلَافِ الذِّكْرِ لَا بُدَّ أَنْ يَعْرِفَهُ وَلَوْ بِوَجْهِهِ . انْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَنْ يَنْتَقِلَ لِفَرْضٍ أَوْ نَقْلِ مِنْ مَوْضِعٍ صَلَاتِهِ لِيَشْهَدَ لَهُ الْمَوْضِعُ ، حَيْثُ لَمْ تُعَارِضْهُ فُضِيلَةٌ نَحْوُ صَفِّ أَوَّلٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَقِلْ فَصَلَّ بِكَلَامِ إِنْسَانٍ .

وَالنَّقْلُ لِغَيْرِ الْمُعْتَكِفِ فِي بَيْتِهِ أَفْضَلُ إِنْ أَمِنَ فَوْتَهُ أَوْ تَهَاوَنَاهُ بِهِ ، إِلَّا فِي نَافِلَةِ الْمُبَكَّرِ لِلْجُمُعَةِ ، أَوْ مَا سُنَّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، أَوْ وَرَدَ فِي الْمَسْجِدِ كَالضُّحَى ، وَأَنْ يَكُونَ انْتِقَالُ الْمَأْمُومِ بَعْدَ انْتِقَالِ إِمَامِهِ .

* * *

وَيُنْدَبُ لِمُصَلٍّ تَوَجُّهُ لِنَحْوِ جِدَارٍ أَوْ عَمُودٍ مِنْ كُلِّ شَاخِصٍ طَوَّلَ ارْتِفَاعِهِ ثَلَاثَ ذِرَاعٍ فَأَكْثَرَ ، وَمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَقَبِ الْمُصَلِّي ثَلَاثَةُ أَذْرُعٍ فَأَقَلَّ .
ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ فَنَحْوِ عَصَا مَعْرُوزَةٍ كَمَتَاعٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ نُدِبَ بَسَطَ مُصَلًّى كَسَجَادَةٍ .

ثُمَّ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ خَطَّ أَمَامَهُ خَطًّا فِي ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ عَرْضًا أَوْ طَوَّلًا ، وَهُوَ أَوَّلَى ، لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [رَقْم : ٦٨٩] : « إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ أَمَامَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصَا فَلْيَخُطَّ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرُّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ » .

وَقِيسَ بِالْخَطِّ الْمُصَلًّى ، وَقُدِّمَ عَلَى الْخَطِّ لِأَنَّهُ أَظْهَرَ فِي الْمُرَادِ .

وَالْتَّرْتِيبُ الْمَذْكُورُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّءِ ،

وَكُرَّةَ فِيهَا التِّفَاتُ ،

فَمَتَى عَدَلَ عَنْ رُبَّةٍ إِلَى مَا دُونَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا كَانَتْ كَالْعَدَمِ .
وَيُسْنُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الشُّرَّةَ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، بَلْ عَنْ يَمِينِهِ أَوْ يَسَارِهِ .
وَكُلُّ صَفٍّ سُتْرَةٌ لِمَنْ خَلْفَهُ ، وَإِنْ قَرَّبَ مِنْهُ ، قَالَ الْبَغَوِيُّ : سُتْرَةٌ
الْإِمَامِ سُتْرَةٌ مَنْ خَلْفَهُ . أَنْتَهَى .
وَلَوْ تَعَارَضَتِ الشُّرَّةُ وَالْقُرْبُ مِنَ الْإِمَامِ أَوْ الصَّفِّ الْأَوَّلِ فَمَا الَّذِي
يُقَدَّمُ ؟ .

قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُحْتَمِلٍ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ يُقَدَّمُ الصَّفُّ الْأَوَّلُ فِي
مَسْجِدِهِ ﷺ ، وَإِنْ كَانَ خَارِجَ مَسْجِدِهِ الْمُخْتَصَّ بِالْمُضَاعَفَةِ تَقْدِيمُ نَحْوِ
الصَّفِّ الْأَوَّلِ . أَنْتَهَى .

وَإِذَا صَلَّى إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا ، فَيُسْنُ لَهُ وَلِغَيْرِهِ دَفْعُ مَا رُبَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ
الْمُسْتَوْفِيَةِ لِلشَّرْطِ ، وَقَدْ تَعَدَّى بِمُرُورِهِ لِكَوْنِهِ مُكَلَّفًا .

وَيَحْرُمُ الْمُرُورُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشُّرَّةِ حِينَ يُسْنُ لَهُ الدَّفْعُ ، وَإِنْ لَمْ يَجِدِ
الْمَارِئَ سَبِيلًا مَا لَمْ يَقْصُرْ بِوُقُوفٍ فِي طَرِيقٍ أَوْ فِي صَفٍّ مَعَ فُرْجَةٍ فِي صَفٍّ
آخَرَ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَلِذَاخِلِ خَرَقِ الصُّفُوفِ وَإِنْ كَثُرَتْ حَتَّى يَسُدَّهَا .

وَكُرَّةَ فِيهَا ، أَيْ : الصَّلَاةُ ، التِّفَاتُ بِوَجْهِهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَقِيلَ :
يَحْرُمُ ، وَأُخْتِيرَ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمُ : ٩٠٩ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمُ : ١١٩٥ ؛
« مُسْنَدُ أَحْمَدَ » ، رَقْمُ : ٢٠٩٩٧ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمُ : ١٤٢٣] : « لَا يَرَالُ اللَّهُ مُقْبِلًا عَلَى
الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ » أَيْ : بِرَحْمَتِهِ وَرِضَاهُ « مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا أَلْتَفَتَ
أَعْرَضَ عَنْهُ » .

وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، وَبَصُقٌ أَمَامًا وَيَمِينًا ،

فَلَا يُكْرَهُ لِحَاجَةٍ كَمَا لَا يُكْرَهُ مُجَرَّدُ لَمَحِ الْعَيْنِ .

وَنَظَرُ نَحْوِ سَمَاءٍ ، مِمَّا يُلْهِي ، كَثُوبٌ لَهُ أَعْلَامٌ ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
[رقم : ٧٥٠] : « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ ؟ ! »
فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيْسَتْهُمْ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » ،
وَمِنْ ثَمَّ كُرِهَتْ أَيْضًا فِي مُحْطَطٍ أَوْ إِلَيْهِ أَوْ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْخُشُوعِ .
وَبَصُقٌ فِي صَلَاتِهِ ، وَكَذَا خَارِجَهَا .

أَمَامًا ، أَيْ : قِبَلَ وَجْهِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ هُوَ خَارِجَهَا مُسْتَقْبِلًا كَمَا
أَطْلَقَهُ النَّوَوِيُّ .

وَيَمِينًا لَا يَسَارًا ، لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٠٥ ؛ مسلم ، رقم :
٤٩٣] : « إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يَبْزُقَنَّ
بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ أَوْ فِي ثَوْبٍ مِنْ جِهَةِ
يَسَارِهِ » وَهُوَ أَوْلَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا بُعْدَ فِي مُرَاعَاةِ مَلَكِ الْيَمِينِ دُونَ مَلَكِ الْيَسَارِ إِظْهَارًا
لِشَرَفِ الْأَوَّلِ ، وَلَوْ كَانَ عَلَى يَسَارِهِ فَقَطْ إِنْسَانٌ بَصَقَ عَنْ يَمِينِهِ إِذَا لَمْ
يُمْكِنَهُ أَنْ يُطَاطِئَ رَأْسَهُ وَيَبْصُقُ لَا إِلَى الْيَمِينِ وَلَا إِلَى الْيَسَارِ ، وَإِنَّمَا
يَحْرُمُ الْبُصَاقُ فِي الْمَسْجِدِ إِنْ بَقِيَ جُزْؤُهُ لَا إِنْ اسْتَهْلَكَ فِي نَحْوِ مَاءِ
مَضْمُضَةٍ ، وَأَصَابَ جِزَاءً مِنْ أَجْزَائِهِ دُونَ هَوَائِهِ ، وَزَعَمُ حُرْمَتِهِ فِي هَوَائِهِ
وَإِنْ لَمْ يُصَبْ شَيْئًا مِنْ أَجْزَائِهِ بَعِيدٌ غَيْرُ مُعَوَّلٍ عَلَيْهِ ، وَدُونَ تُرَابٍ لَمْ يَدْخُلْ
فِي وَفْقِهِ ، قِيلَ : وَدُونَ حُصْرِهِ ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَيْهَا مِنْ جِهَةِ تَقْدِيرِهَا كَمَا

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَصَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَثَ

هُوَ ظَاهِرٌ . أَنْتَهَى .

وَيَجِبُ إِخْرَاجُ نَجَسٍ مِنْهُ فَوْرًا عَيْنِيًّا عَلَى مَنْ عَلِمَ بِهِ ، وَإِنْ أُرْصِدَ
لِإِزَالَتِهِ مَنْ يَقُومُ بِهَا بِمَعْلُومٍ كَمَا أَقْتَضَاهُ إِطْلَافُهُمْ .

وَيَحْرُمُ بَوْلٌ فِيهِ ، وَلَوْ فِي نَحْوِ طُشْتٍ ، وَإِذْخَالُ نَعْلِ مُتَنَجِّسَةٍ لَمْ يَأْمَنْ
التَّلَوِثُ ، وَرَمْيُ نَحْوِ قَمَلَةٍ فِيهِ مَيْتَةٍ ، وَقَتْلُهَا فِي أَرْضِهِ ، وَإِنْ قَلَّ دَمُهَا ؛
وَأَمَّا الْفَاوْهُاءُ أَوْ دَفْنُهَا فِيهِ حَيَّةٌ فَظَاهِرٌ فَتَاوَى التَّنَوُّيِّ حِلُّهُ ، وَظَاهِرٌ كَلَامُ
« الْجَوَاهِرِ » تَخْرِيمُهُ ، وَبِهِ صَرَّحَ أَبُو يُونُسَ .

وَيُكْرَهُ فَضْدٌ وَحِجَامَةٌ فِيهِ بِإِنَاءٍ ، وَرَفْعُ صَوْتٍ ، وَنَحْوُ بَيْعٍ وَعَمَلٍ
صِنَاعَةٍ فِيهِ .

وَكَشَفُ رَأْسٍ وَمَنْكِبٍ ، وَأَضْطِبَاحٌ وَلَوْ مِنْ فَوْقِ الْقَمِيصِ ، قَالَ
الْغَزَالِيُّ فِي « الْأَحْيَاءِ » : لَا يَرُدُّ رِدَاءُهُ إِذَا سَقَطَ ، أَيُّ : إِلَّا لِعُذْرِ ، وَمِثْلُهُ
الْعِمَامَةُ وَنَحْوُهَا .

وَكُرِّهَ صَلَاةٌ بِمُدَافَعَةٍ حَدَثٍ ، كَبُولٌ وَغَائِطٌ وَرِيحٌ لِلْخَبَرِ الْآتِي ، وَلَأنَّهَا
تُحِلُّ بِالْخُشُوعِ ، بَلْ قَالَ جَمْعٌ : إِنْ ذَهَبَ بِهَا بَطَلَتْ .
وَيُسْنُّ لَهُ تَفْرِيعُ نَفْسِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ ، وَلَيْسَ لَهُ
الْخُرُوجُ مِنَ الْفَرَضِ إِذَا طَرَأَتْ لَهُ فِيهِ ، وَلَا تَأْخِيرُهُ إِذَا ضَاقَ وَقْتُهِ ، وَالْعَبْرَةُ
فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ بِوُجُودِهَا عِنْدَ التَّحَرُّمِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْ عَرَضَتْ لَهُ قَبْلَ التَّحَرُّمِ فَزَالَتْ ، وَعَلِمَ مِنْ
عَادَتِهِ أَنَّهَا تَعُودُ إِلَيْهِ فِي الصَّلَاةِ .

وَبِمَقْبَرَةٍ .

وَتُكْرَهُ بِحَضْرَةِ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ يَشْتَقُ إِلَيْهِ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٥٦٠] :
 « لَا صَلَاةَ » أَيُّ : كَامِلَةٌ « بِحَضْرَةِ طَعَامٍ ، وَلَا صَلَاةَ وَهُوَ يُدَافِعُهُ
 الْأَخْبَثَانِ » أَيُّ : الْبُولُ وَالْغَائِطُ .

وَكُرِّهَ صَلَاةٌ فِي طَرِيقِ بُنْيَانٍ ، لَا بَرِّيَّةٍ ، وَمَوْضِعٍ مَكْسٍ .
 وَبِمَقْبَرَةٍ إِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ نَبَشُهَا ، سَوَاءٌ أَصَلَّى إِلَى الْقَبْرِ أَمْ عَلَيْهِ أَمْ
 بِجَانِبِهِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأُمِّ » .

وَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ لِقَبْرِ نَبِيِّ أَوْ نَحْوِ وَلِيِّ تَبَرُّكًا أَوْ إِعْظَامًا .
 وَبَحَثَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ عَدَمَ كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدٍ طَرَأَ دَفْنُ النَّاسِ
 حَوْلَهُ ، وَفِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ ، بَلْ تَصِحُّ بِلَا ثَوَابٍ كَمَا فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ،
 وَكَذَا إِنْ شَكَّ فِي رِضَا مَالِكِهِ لَا إِنْ ظَنَّهُ بِقَرِينَةٍ .
 وَفِي « الْجِيلِيِّ » : لَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ وَهُوَ بِأَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَحْرَمَ
 مَاشِيًا ؛ وَرَجَّحَهُ الْغَزِّيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَلَاةٌ شِدَّةِ الْخَوْفِ ، وَأَنَّهُ
 يَلْزُمُهُ التَّرْكُ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهَا ، كَمَا لَهُ تَرْكُهَا لِتَخْلِيصِ مَالِهِ لَوْ أَخَذَ مِنْهُ ،
 بَلْ أَوْلَى .

*

*

*

فَصْلٌ

[فِي أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضِي سُجُودِ السَّهْوِ]

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبِيلَ سَلَامٍ لِتَرْكَ بَعْضٍ ، وَهُوَ : تَشَهُدٌ أَوَّلٌ ،
وَقُعُودُهُ ، وَقُنُوتٌ رَاتِبٌ ،

فَصْلٌ

فِي أَبْعَاضِ الصَّلَاةِ وَمُقْتَضِي سُجُودِ السَّهْوِ

تُسَنُّ سَجْدَتَانِ قُبِيلَ سَلَامٍ وَإِنْ كَثُرَ السَّهْوُ ، وَهُمَا وَالْجُلُوسُ بَيْنَهُمَا
كَسُجُودِ الصَّلَاةِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَ سَجْدَتَيْهَا فِي واجِبَاتِهَا الثَّلَاثَةِ وَمَنْدُوبَاتِهَا
السَّابِقَةِ ، كَالذِّكْرِ فِيهَا ، وَقِيلَ : يَقُولُ فِيهَا : سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنَامُ وَلَا
يَسْنُو ؛ وَهُوَ لَا يَتَّقِ بِالْحَالِ .

وَتَجِبُ نِيَّةُ سُجُودِ السَّهْوِ بِأَنْ يَقْصِدَهُ عَنِ السَّهْوِ عِنْدَ شُرُوعِهِ فِيهِ .

لِتَرْكَ بَعْضٍ وَاحِدٍ مِنْ أَبْعَاضٍ ، وَلَوْ عَمْدًا ، فَإِنْ سَجَدَ لِتَرْكَ غَيْرِ بَعْضٍ
عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَهُوَ : تَشَهُدٌ أَوَّلٌ ، أَيْ : الْوَاجِبُ مِنْهُ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ أَوْ بَعْضُهُ ،
وَلَوْ كَلِمَةً .

وَقُعُودُهُ ، وَصُورَةُ تَرْكِهِ وَحْدِهِ كِقِيَامِ الْقُنُوتِ ، أَنْ لَا يُحْسِنَهُمَا ، إِذْ
يُسَنُّ أَنْ يَجْلِسَ وَيَقِفَ بِقَدَرِهِمَا ، فَإِذَا تَرَكَ أَحَدَهُمَا سَجَدَ .

وَقُنُوتٌ رَاتِبٌ ، أَوْ بَعْضُهُ ، وَهُوَ قُنُوتُ الصُّبْحِ وَوَتَرِ نِصْفِ رَمَضَانَ
دُونَ قُنُوتِ النَّازِلَةِ .

وَقِيَامُهُ، وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَهُمَا، وَصَلَاةٌ عَلَى آلِ بَعْدِ أَحْيَرٍ،
وَقُنُوتٍ؛ وَلِشَكِّ فِيهِ وَلَوْ نَسِيَ بَعْضًا وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، فَإِنْ عَادَ لَهُ
بَطَلَتْ، لَا جَاهِلًا، لَكِنْ يَسْجُدُ، وَلَا

وَقِيَامُهُ، وَيَسْجُدُ تَارِكُ الْقُنُوتِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْحَنْفِيِّ، أَوْ لَاقْتِدَائِهِ فِي
صُبْحِ مُصَلِّي سُنَّتِهَا عَلَى الْأَوْجِهَ فِيهِمَا .

وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَهُمَا، أَيِ : بَعْدَ التَّشَهُّدِ الْأَوَّلِ وَالْقُنُوتِ .
وَصَلَاةٌ عَلَى آلِ بَعْدَ تَشَهُّدِ أَحْيَرٍ، وَقُنُوتٍ .

وَصُورَةُ السُّجُودِ لِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْآلِ فِي التَّشَهُّدِ الْأَخِيرِ أَنْ يَتَيَقَّنَ
تَرْكَ إِمَامِهِ لَهَا بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ إِمَامُهُ وَقَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ هُوَ ، أَوْ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ وَقَرَّبَ
الْفُضْلُ .

وَسُمِّيَتْ هَذِهِ السُّنَنُ أَبْعَاضًا لِقُرْبِهَا بِالْجَبْرِ بِالسُّجُودِ مِنَ الْأَرْكَانِ .
وَلِشَكِّ فِيهِ ، أَيِ : فِي تَرْكِ بَعْضٍ مِمَّا مَرَّ مُعَيَّنٌ ، كَالْقُنُوتِ ، هَلْ
فَعَلَهُ ؟ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فَعْلِهِ .

وَلَوْ نَسِيَ مُنْفَرِدًا أَوْ إِمَامًا بَعْضًا ، كَتَشَهُّدِ أَوَّلٍ ، أَوْ قُنُوتٍ .
وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ، مِنْ قِيَامٍ أَوْ سُجُودٍ ؛ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْعَوْدُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ عَادَ
لَهُ بَعْدَ انْتِصَابٍ ، أَوْ وَضَعَ جَنْبَهُتَهُ عَامِدًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِهِ لَهُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ
لِقَطْعِهِ قَرْضًا لِنَفْلٍ ، لَا إِنْ عَادَ لَهُ جَاهِلًا بِتَحْرِيمِهِ ، وَإِنْ كَانَ مُخَالِطًا لَنَا
لَأَنَّ هَذَا مِمَّا يَخْفَى عَلَى الْعَوَامِّ وَكَذَا نَاسِيًا أَنَّهُ فِيهَا فَلَا تَبْطُلُ لِعُذْرِهِ وَيَلْزَمُهُ
الْعَوْدُ عِنْدَ تَعْلِيمِهِ أَوْ تَذَكُّرِهِ .

لَكِنْ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ لَزِيَادَةِ قُعودٍ أَوْ اعْتِدَالٍ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلَا إِنْ عَادَ

مَأْمُومًا سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ عَوْدٌ ؛

مَأْمُومًا ، فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا انْتَصَبَ أَوْ سَجَدَ وَخَدَهُ سَهْوًا ، بَلْ عَلَيْهِ ،
 أَيُّ : عَلَى الْمَأْمُومِ النَّاسِي عَوْدٌ ؛ لِرُجُوبِ مُتَابَعَةِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ لَمْ يَعُدْ بَطَلَتْ
 صَلَاتُهُ إِنْ لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، أَمَّا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ فَلَا يُلْزَمُهُ الْعَوْدُ ، بَلْ يُسَرُّ لَهُ ،
 كَمَا إِذَا رَكَعَ مَثَلًا قَبْلَ إِمَامِهِ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ السَّاهِي حَتَّى قَامَ إِمَامُهُ لَمْ يَعُدْ .
 قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَمْ يُحْسَبْ مَا قَرَأَهُ قَبْلَ قِيَامِهِ ؛ وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ أَنَّ مَنْ سَجَدَ سَهْوًا أَوْ
 جَهْلًا وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِمَا فَعَلَهُ ، فَيُلْزَمُهُ الْعَوْدُ لِلْإِعْتِدَالِ .
 وَإِنْ فَارَقَ الْإِمَامَ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِمْ ، لَوْ ظَنَّ سَلَامَ الْإِمَامِ ، فَقَامَ ، ثُمَّ عَلِمَ
 فِي قِيَامِهِ أَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ ، لَزِمَهُ الْقُعُودُ لِيَقُومَ مِنْهُ ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ بِنَيْتِ
 الْمُفَارَقَةِ وَإِنْ جَازَتْ ، لِأَنَّ قِيَامَهُ وَقَعَ لَعْوًا ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَتَمَّ جَاهِلًا لَعَا
 مَا أَتَى بِهِ ، فَيُعِيدُهُ وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ، وَفِيمَا إِذَا لَمْ يُفَارِقْهُ إِنْ تَذَكَّرَ أَوْ عَلِمَ
 وَإِمَامُهُ فِي الْقُنُوتِ ، فَوَاضِحٌ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَيْهِ ، أَوْ وَهُوَ فِي السَّجْدَةِ الْأُولَى
 عَادَ لِلْإِعْتِدَالِ وَسَجَدَ مَعَ الْإِمَامِ ، أَوْ فِيمَا بَعْدَهَا ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُتَابَعُهُ
 وَيَأْتِي بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ . أَنْتَهَى .

قَالَ الْقَاضِي : وَمِمَّا لَا خِلَافَ فِيهِ قَوْلُهُمْ : لَوْ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ
 الْأُولَى قَبْلَ إِمَامِهِ ظَانًّا أَنَّهُ رَفَعَ وَأَتَى بِالثَّانِيَةِ ظَانًّا أَنَّ الْإِمَامَ فِيهَا ، ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ
 فِي الْأُولَى ، لَمْ يُحْسَبْ لَهُ جُلُوسُهُ وَلَا سَجْدَتُهُ الثَّانِيَةُ ، وَيَتَابَعُ الْإِمَامَ ،
 أَيُّ : فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ ذَلِكَ إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ أَوْ جَالِسٌ أَتَى بِرُكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِ
 الْإِمَامِ .

وَلِنَقْلِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ ، وَلِسَهْوِ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ،

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « وَتَلَبَّسَ بِفَرْضٍ » ، مَا إِذَا لَمْ يَتَلَبَّسْ بِهِ غَيْرُ مَأْمُومٍ ،
فَيَعُودُ النَّاسِي نَذْبًا قَبْلَ الْأَنْتِصَابِ أَوْ وَضْعِ الْجَنَبَةِ ، وَيَسْجُدُ لِسَهْوٍ إِنْ
قَارَبَ الْقِيَامَ فِي صُورَةٍ تَرَكَ التَّشَهُّدَ ، أَوْ بَلَغَ حَدَّ التَّرْكَوعِ فِي صُورَةٍ تَرَكَ
الْقُنُوتَ ، وَلَوْ تَعَمَّدَ غَيْرُ مَأْمُومٍ تَرَكَهُ فَعَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ
قَارَبَ أَوْ بَلَغَ مَا مَرَّ ، بِخِلَافِ الْمَأْمُومِ .

وَلِنَقْلِ مَطْلُوبِ قَوْلِي غَيْرِ مُبْطِلٍ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، رُكْنًا
كَانَ كِفَاتِحَةً وَتَشَهُّدًا أَوْ بَعْضَ أَحَدِهِمَا ، أَوْ غَيْرَ رُكْنٍ كَسُورَةٍ إِلَى غَيْرِ
الْقِيَامِ ، وَقُنُوتٍ إِلَى مَا قَبْلَ التَّرْكَوعِ أَوْ بَعْدَهُ فِي الْوُتْرِ فِي غَيْرِ نِصْفِ رَمَضَانَ
الثَّانِي ؛ فَيَسْجُدُ لَهُ .

أَمَّا نَقْلُ الْفِعْلِيِّ فَيَبْطِلُ تَعَمُّدُهُ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « غَيْرُ مُبْطِلٍ » ، مَا يُبْطِلُ ، كَالسَّلَامِ وَتَكْبِيرِ التَّحَرُّمِ ،
بِأَنْ كَبَّرَ بِقَضْدِهِ .

وَلِسَهْوِ مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ ، لَا هُوَ ، أَيْ : السَّهْوُ ، كَتَطْوِيلِ رُكْنٍ قَصِيرٍ ،
وَقَلِيلِ كَلَامٍ وَأَكْلٍ ، وَزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ صَلَّى الظُّهْرَ خَمْسًا
وَسَجَدَ لِسَهْوٍ ، وَقِيسَ بِهِ غَيْرُهُ .

وَخَرَجَ بِـ « مَا يُبْطِلُ عَمْدُهُ » مَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ أَيْضًا ، كَكَلَامٍ كَثِيرٍ ، وَمَا
لَا يُبْطِلُ سَهْوُهُ وَلَا عَمْدُهُ ، كَالْفِعْلِ الْقَلِيلِ وَالْأَلْتِفَاتِ ، فَلَا يُسْجَدُ لِسَهْوِهِ
وَلَا لِعَمْدِهِ .

وَلَشَكُّ فِيمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً ، وَلِسَهْوِ إِمَامٍ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ تَرَكَ ،
لَا لِسَهْوِهِ حَالِ الْقُدُوءِ خَلْفَ إِمَامٍ .

وَلَشَكُّ فِيمَا صَلَّاهُ وَاحْتَمَلَ زِيَادَةً ، لَأَنَّهُ إِنْ كَانَ زَائِدًا فَالْشُّجُودُ
لِلزِّيَادَةِ ، وَإِلَّا فَلِلتَّرَدُّدِ الْمَوْجِبِ لِضَعْفِ الْبَيِّنَةِ . فَلَوْ شَكَّ أَصْلَى ثَلَاثًا أَمْ
أَرْبَعًا مَثَلًا أَتَى بِرَكْعَةٍ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ فِعْلِهَا ، وَيَسْجُدُ لِلْسَهْوِ ؛ وَإِنْ زَالَ
شَكُّهُ قَبْلَ سَلَامِهِ ، بَانَ تَذَكُّرُ قَبْلِهِ أَنَّهَا رَابِعَةٌ لِلتَّرَدُّدِ فِي زِيَادَتِهَا ، وَلَا يَرْجِعُ
فِي فِعْلِهَا إِلَى ظَنِّهِ وَلَا إِلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ أَوْ فِعْلِهِ ، وَإِنْ كَانُوا جَمْعًا كَثِيرًا مَا لَمْ
يَبْلُغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ .

وَأَمَّا مَا لَا يَحْتَمِلُ زِيَادَةً ، كَأَن شَكَّ فِي رَكْعَةٍ مِنْ رُبَاعِيَّةٍ أَهِيَ ثَالِثَةٌ أَمْ
رَابِعَةٌ ، فَتَذَكُّرُ قَبْلَ الْقِيَامِ لِلرَّابِعَةِ أَنَّهَا ثَالِثَةٌ ، فَلَا يَسْجُدُ ؛ لَأَنَّ مَا فَعَلَهُ مِنْهَا
مَعَ التَّرَدُّدِ لَا بُدَّ مِنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ ، فَإِنْ تَذَكَّرَ بَعْدَ الْقِيَامِ لَهَا سَجَدَ لِتَرَدُّدِهِ حَالِ
الْقِيَامِ إِلَيْهَا فِي زِيَادَتِهَا .

وَسَنُّ لِلْمَأْمُومِ سَجْدَتَانِ لِسَهْوِ إِمَامٍ مُتَطَهِّرٍ وَإِمَامِهِ ، وَلَوْ كَانَ سَهْوُهُ قَبْلَ
قُدُوتِهِ وَإِنْ فَارَقَهُ أَوْ بَطَلَتْ صَلَاةُ الْإِمَامِ بَعْدَ وَقُوعِ السَّهْوِ مِنْهُ ، أَوْ تَرَكَ
الْإِمَامُ الشُّجُودَ جَبْرًا لِلْخَلَلِ الْحَاصِلِ فِي صَلَاتِهِ ، فَيَسْجُدُ بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ ؛ وَعِنْدَ سُجُودِهِ يَلْزِمُ الْمَسْبُوقُ وَالْمُوَافِقُ مُتَابَعَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ
سَهَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ؛ وَيُعِيدُ الْمَسْبُوقُ نَذْبًا آخَرَ صَلَاةَ
نَفْسِهِ .

لَا لِسَهْوِهِ ، أَيُّ : سَهْوِ الْمَأْمُومِ حَالِ الْقُدُوءِ خَلْفَ إِمَامٍ ، فَيَتَحَمَّلُهُ
عَنْهُ الْإِمَامُ الْمُتَطَهِّرُ لَا الْمُخْدِثُ ، وَلَا ذُو خَبَثٍ خَفِيِّ ، بِخِلَافِ سَهْوِهِ بَعْدَ

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامٍ فِي فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَحَرَّمَ لَمْ يُؤْتَرْ .

سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُهُ لَانْقِضَاءِ الْقُدْوَةِ .

وَلَوْ ظَنَّ الْمَأْمُومُ سَلَامَ الْإِمَامِ فَسَلَّمَ ، فَبَانَ خِلَافُ ظَنِّهِ ، سَلَّمَ مَعَهُ ؛
وَلَا سُجُودَ ، لِأَنَّهُ سَهَوَ فِي حَالِ الْقُدْوَةِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ تَذَكَّرَ الْمَأْمُومُ فِي تَشْهِيدِهِ تَرَكَ رُكْنَ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرَةٍ ، أَوْ شَكَّ فِيهِ ، أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ ، وَلَا يَسْجُدُ فِي التَّذَكُّرِ لَوْ قُوعِ سَهْوِهِ حَالِ الْقُدْوَةِ ، بِخِلَافِ الشَّكِّ لِفِعْلِهِ بَعْدَهَا زَائِدًا بِتَقْدِيرِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَكَّ فِي إِدْرَاكِ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، أَوْ فِي أَنَّهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَهُ كَامِلَةً أَوْ نَاقِصَةً رُكْعَةٍ ، أَتَى بِرُكْعَةٍ وَسَجَدَ فِيهَا لَوْجُودِ شَكِّهِ الْمُفْتَضِي لِلْسُّجُودِ بَعْدَ الْقُدْوَةِ أَيْضًا ، وَيَقُوتُ سُجُودُ السَّهْوِ إِنْ سَلَّمَ عَمْدًا ، وَإِنْ قَرَّبَ الْفَضْلُ ؛ أَوْ سَهَوَا وَطَالَ عَزْفًا . وَإِذَا سَجَدَ صَارَ عَائِدًا إِلَى الصَّلَاةِ ، فَيَجِبُ أَنْ يُعِيدَ السَّلَامَ ، وَإِذَا عَادَ الْإِمَامُ لَزِمَ الْمَأْمُومَ السَّاهِي الْعُودُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ ، وَلَوْ قَامَ الْمَسْبُوقُ لِيَتِمَّ فَيَلْزِمُهُ الْعُودُ لِمُتَابَعَةِ إِمَامِهِ إِذَا عَادَ .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَوْ سَجَدَ الْإِمَامُ بَعْدَ فَرَاغِ الْمَأْمُومِ الْمُوَافِقِ مِنْ أَقْلٍ التَّشْهيدِ وَافَقَهُ وَجُوبًا فِي السُّجُودِ ، أَوْ قَبْلَ أَقْلِهِ تَابَعَهُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَتِمُّ تَشْهيدُهُ .

* * *

وَلَوْ شَكَّ بَعْدَ سَلَامٍ فِي إِخْلَالِ شَرْطٍ أَوْ تَرَكَ فَرَضٍ غَيْرِ نِيَّةٍ وَتَكْبِيرِ تَحَرَّمَ لَمْ يُؤْتَرْ ، وَإِلَّا لَعُسَّرَ وَشَقَّ ، وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ مُضِيْهَا عَلَى الصَّحَّةِ .

.....

أَمَّا الشُّكُّ فِي الْنِّيَّةِ وَتَكْيِيرَةُ الْإِحْرَامِ ، فَيُؤَثِّرُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، خِلَافًا لِمَنْ أَطَالَ فِي عَدَمِ الْفَرْقِ .

وَخَرَجَ بِالشُّكِّ مَا لَوْ تَيَقَّنَ تَرَكَ فَرَضٍ بَعْدَ سَلَامٍ ، فَيَجِبُ الْبِنَاءُ مَا لَمْ يَطُلِ الْفَضْلُ ، أَوْ يَطَأَ نَجَسًا ، وَإِنْ أَسْتَذْبَرَ الْقِبْلَةَ أَوْ تَكَلَّمَ أَوْ مَشَى قَلِيلًا .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الرُّوْضِ » : وَإِنْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ ؛ وَالْمَرْجِعُ فِي طُولِ الْفَضْلِ وَقِصْرِهِ إِلَى الْعُرْفِ ، وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ الْقِصْرُ بِالْقَدْرِ الَّذِي نُقِلَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي خَبَرِ ذِي الْيَدَيْنِ [البخاري ، رقم : ١٢٢٧ ؛ مسلم ، رقم : ٥٧٣] ، وَالطُّوْلُ بِمَا زَادَ عَلَيْهِ ، وَالْمَنْقُولُ فِي الْخَبَرِ أَنَّهُ قَامَ وَمَضَى إِلَى نَاحِيَةِ الْمَسْجِدِ وَرَاجَعَ ذَا الْيَدَيْنِ وَسَأَلَ الصَّحَابَةَ . انْتَهَى .

وَحَكَى الرَّافِعِيُّ عَنِ الْبُؤَيْطِيِّ أَنَّ الْفَضْلَ الطَّوِيلَ مَا يَزِيدُ عَلَى قَدْرِ رُكْعَةٍ . وَبِهِ قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ^(١) أَنَّ الطَّوِيلَ قَدْرُ الصَّلَاةِ الَّتِي كَانَ فِيهَا .

* * *

(١) قوله : « وعن أبي هريرة » لعله : ابن أبي هريرة . اهـ . من الأصل في حاشية الشيخ السقاف رحمه الله .

وقال الشيخ السيد البكري رحمه الله في « إغاثة الطالبين » : لعله غير الصحابي المشهور ، فانظره . انتهى .

وهو ابن أبي هريرة ، هو : أبو علي الحسن بن الحسين ابن أبي هريرة البغدادي القاضي ، (٣٤٥٠ هـ - ٩٥٦ م) انتهت إليه رئاسة الشافعية في العراق .

قَاعِدَةٌ : وَهِيَ أَنَّ مَا شُكَّ فِي تَغْيِيرِهِ عَنْ أَصْلِهِ يُرْجَعُ بِهِ إِلَى الْأَصْلِ ،
وَجُوداً كَانَ أَوْ عَدَمًا ، وَيُطْرَحُ الشُّكُّ ، فَلِذَا قَالُوا : كَمَعْدُومٍ مَشْكُوكٍ
فِيهِ .

* * *

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ] : تُسَنُّ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ لِقَارِيءٍ وَسَامِعٍ
جَمِيعِ آيَةِ سَجْدَةٍ ، وَيَسْجُدُ مُصَلٍّ لِقِرَاءَتِهِ إِلَّا مَأْمُومًا ، فَيَسْجُدُ هُوَ لِسَجْدَةِ
إِمَامِهِ ، فَإِنْ سَجَدَ إِمَامُهُ وَتَخَلَّفَ هُوَ عَنْهُ ، أَوْ سَجَدَ هُوَ دُونَهُ بَطَلَتْ
صَلَاتُهُ ، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَأْمُومُ سَجُودَهُ إِلَّا بَعْدَ رَفْعِ رَأْسِهِ مِنَ السُّجُودِ لَمْ
تَبْطُلْ صَلَاتُهُ وَلَا يَسْجُدُ بَلْ يَنْتَظِرُ قَائِمًا ، أَوْ قَبْلَهُ هَوًى ، فَإِذَا رَفَعَ قَبْلَ
سُجُودِهِ رَفَعَ مَعَهُ وَلَا يَسْجُدُ .

وَيُسَنُّ لِلْإِمَامِ فِي السَّرِّيَّةِ تَأْخِيرُ السُّجُودِ إِلَى فَرَاغِهِ ، بَلْ بَحْثُ نَذْبٍ
تَأْخِيرِهِ فِي الْجَهْرِيَّةِ أَيْضًا فِي الْجَوَامِعِ الْعِظَامِ ، لِأَنَّهُ يَخْلِطُ عَلَى
الْمَأْمُومِينَ . وَلَوْ قَرَأَ آيَتَهَا فَرَكَعَ بَانَ بَلَغَ أَقْلَ التَّرْكَوعِ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ السُّجُودُ لَمْ
يَجْزِ لِقَوَاتِ مَحَلِّهِ ، وَلَوْ هَوًى لِلْسُّجُودِ فَلَمَّا بَلَغَ حَدَّ التَّرْكَوعِ صَرَفَهُ لَهُ لَمْ
يَكْفِهِ عَنْهُ .

وَقُرُوضُهَا لِغَيْرِ مُصَلٍّ : نِيَّةُ سُجُودِ التَّلَاوَةِ ، وَتَكْبِيرُ تَحْرِمُ ، وَسُجُودُ
كَسُجُودِ الصَّلَاةِ ، وَسَلَامٌ .

وَيَقُولُ فِيهَا نَذْبًا : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ
وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ :

فَصْلٌ

[فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ]

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِنِيَّةٍ قَطْعِهَا ، وَتَرَدُّدٍ فِيهِ ، وَبِفِعْلِ كَثِيرٍ

١٤١٤ ؛ الترمذي ، رقم : ٥٨٠ ؛ النسائي ، رقم : ١١٢٩ ؛ « مستدرک الحاكم » ١ / ٢٢٠ .

* * *

فَائِدَةٌ : تَحْرُمُ الْقِرَاءَةُ بِقَصْدِ السُّجُودِ فَقَطْ فِي صَلَاةٍ أَوْ وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِهِ ، بِخِلَافِهَا بِقَصْدِ السُّجُودِ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْقِرَاءَةِ ، فَلَا كَرَاهَةَ مُطْلَقًا .

وَلَا يَحِلُّ التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِسُجْدَةٍ بِلَا سَبَبٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ وَسُجُودُ الْجَهْلَةِ بَيْنَ يَدَيِ مَشَايِخِهِمْ حَرَامٌ اتِّفَاقًا .

* * *

فَصْلٌ

فِي مُبْطَلَاتِ الصَّلَاةِ

تَبْطُلُ الصَّلَاةُ قَرْضُهَا وَنَقْلُهَا ، لَا صَوْمٌ وَاعْتِكَافٌ بِنِيَّةٍ قَطْعِهَا ، وَتَغْلِيْقِهِ بِخُصُولِ شَيْءٍ ، وَلَوْ مُحَالًا عَادِيًا .

وَتَرَدُّدٍ فِيهِ ، أَيْ : الْقَطْعِ ، وَلَا مُوَاخَذَةً بِوَسْوَاسٍ قَهْرِيٍّ فِي الصَّلَاةِ ، كَالْإِيمَانِ وَغَيْرِهِ .

وَبِفِعْلِ كَثِيرٍ يَقِينًا مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ أَعْمَالِهَا ، إِنْ صَدَرَ مِنْ عِلْمٍ تَحْرِيمُهُ أَوْ جَهْلُهُ وَلَمْ يُعْذَرْ .

وِلَاءٍ ، وَلَوْ سَهْوًا ، كَثَلَاثِ خَطَوَاتٍ تَوَالَتْ ، لَا بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ ،
كَتَخْرِيكِ أَصَابِعٍ أَوْ جَفْنٍ ،

حَالِ كَوْنِهِ وِلَاءٍ غُرْفًا فِي غَيْرِ شِدَّةِ الْخَوْفِ وَنَقْلِ السَّفَرِ ، بِخِلَافِ
الْقَلِيلِ ، كَخَطَوَتَيْنِ ، وَإِنْ اتَّسَعَتَا ، حَيْثُ لَا وَثْبَةٌ ؛ وَالضَّرْبَتَيْنِ . نَعَمْ ،
لَوْ قَصَدَ ثَلَاثًا مُتَوَالِيَةً ، ثُمَّ فَعَلَ وَاحِدَةً ، أَوْ شَرَعَ فِيهَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ؛
وَالْكَثِيرُ الْمُتَفَرِّقُ بِحَيْثُ يُعَدُّ كُلُّ مُنْقَطِعٍ عَمَّا قَبْلَهُ .

وَحَدُّ الْبُغْيِ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا قَدْرُ رُكْعَةٍ ضَعِيفٍ ، كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» .
وَلَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْكَثِيرُ سَهْوًا ، وَالْكَثِيرُ كَثَلَاثِ مَضْغَاتٍ .

وَخَطَوَاتٍ تَوَالَتْ ، وَإِنْ كَانَتْ بِقَدْرِ خَطْوَةٍ مُغْتَفَرَةٍ ، وَكَتَخْرِيكِ رَأْسِهِ
وَيَدَيْهِ ، وَلَوْ مَعًا .

وَالْخَطْوَةُ بِفَتْحِ الْخَاءِ : الْمَرَّةُ ، وَهِيَ هُنَا : نَقْلُ رَجُلٍ لِأَمَامٍ أَوْ
غَيْرِهِ ، فَإِنْ نَقَلَ مَعَهَا الْأُخْرَى وَلَوْ بِلَا تَعَاقُبٍ فَخَطَوَتَانِ كَمَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا
فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » وَغَيْرِهِ أَنَّ
نَقْلَ رَجُلٍ مَعَ نَقْلِ الْأُخْرَى إِلَى مُحَاذَاتِهَا وِلَاءٌ خَطْوَةٌ فَقَطْ ، فَإِنْ نَقَلَ كُلًّا
عَلَى التَّعَاقُبِ فَخَطَوَتَانِ بِلَا بِنِزَاعٍ .

وَلَوْ شَكَّ فِي فِعْلٍ أَقْلِيلٌ هُوَ أَوْ كَثِيرٌ فَلَا بُطْلَانَ .

وَتَبْطُلُ بِالْوُثْبَةِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَدَّدْ .

لَا تَبْطُلُ بِحَرَكَاتٍ خَفِيفَةٍ ، وَإِنْ كَثُرَتْ وَتَوَالَتْ ، بَلْ تُكْرَهُ ؛ كَتَخْرِيكِ
إِصْبَعٍ أَوْ أَصَابِعٍ فِي حَكٍّ أَوْ سُبْحَةٍ مَعَ قَرَارِ كَفِّهِ ، أَوْ جَفْنٍ أَوْ شَفَةِ أَوْ ذَكَرٍ أَوْ

وَبِنُطْقِي بِحَرْفَيْنِ ، وَلَوْ فِي تَنْخُحٍ لِغَيْرِ تَعْدُرٍ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ

لِسَانٍ ، لِأَنَّهَا تَابِعَةٌ لِمَحَالِّهَا الْمُسْتَقَرَّةِ ، كَالْأَصَابِعِ وَلِذَلِكَ بُحِثَ أَنَّ حَرَكَةَ
اللِّسَانِ إِنْ كَانَتْ مَعَ تَحْوِيلِهِ عَنْ مَحَلِّهِ أَبْطَلَ ثَلَاثًا مِنْهَا .
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُخْتَمِلٌ .

وَخَرَجَ بِالْأَصَابِعِ الْكَفِّ ، فَتَخْرِيكُهَا ثَلَاثًا وَلَاءً مُبْطِلٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
بِهِ جَرْبٌ لَا يَصْبِرُ مَعَهُ عَادَةٌ عَلَى عَدَمِ الْحَكِّ ، فَلَا تَبْطُلُ لِلضَّرُورَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَنْ أَبْتَلِيَ بِحَرَكَةٍ اضْطِرَارِيَّةٍ يَنْشَأُ عَنْهَا
عَمَلٌ كَثِيرٌ سُومِحَ فِيهِ .

وَأَمْرًا أَلِيدَ وَرَدُّهَا عَلَى التَّوَالِي بِالْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، وَكَذَا رَفْعُهَا عَنْ
صَدْرِهِ وَوَضْعُهَا عَلَى مَوْضِعِ الْحَكِّ مَرَّةً وَاحِدَةً ، أَيْ : إِنْ اتَّصَلَ أَحَدُهُمَا
بِالْآخَرِ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مَرَّةٍ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَبِنُطْقِي عَمْدًا وَلَوْ بِإِكْرَاهٍ بِحَرْفَيْنِ ، إِنْ تَوَالَيَا كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا مِنْ
غَيْرِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ أَوْ دُعَاءٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا مُجَرَّدَ التَّفْهِيمِ ، كَقَوْلِهِ لِمَنْ اسْتَأْذَنُوهُ
فِي الدُّخُولِ : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ أَمِينِينَ ﴾ [سورة الحجر / الآية : ٤٦] فَإِنْ قَصَدَ
الْقِرَاءَةَ أَوِ الذِّكْرَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ التَّنْبِيهِ لَمْ تَبْطُلْ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلَقَ عَلَى مَا قَالَهُ
جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ .

لَكِنَّ الَّذِي فِي « التَّحْقِيقِ » وَ« الدَّقَائِقِ » الْبُطْلَانُ ، وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ .

وَتَأْتِي هَذِهِ الصُّورُ الْأَرْبَعَةُ فِي الْفَتْحِ عَلَى الْإِمَامِ بِالْقُرْآنِ أَوِ الذِّكْرِ وَفِي
الْجَهْرِ بِتَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْإِمَامِ وَالْمُبَلَّغِ .

وَتَبْطُلُ بِحَرْفَيْنِ وَلَوْ ظَهَرَا فِي تَنْخُحٍ لِغَيْرِ تَعْدُرٍ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ كَفَاتِحَةٍ ،

أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ ،

وَمِثْلُهَا كُلُّ وَاجِبٍ قَوْلِيٍّ ، كَتَشْهَدُ أَحْيَرِ وَصَلَاةٍ فِيهِ ، فَلَا تُبْطَلُ بِظُهُورِ
حَرْفَيْنِ فِي تَنْخُجٍ لِتَعْدُرِ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ ، أَوْ ظَهَرَا فِي نَحْوِهِ ، كَسُعَالٍ وَبُكَاءٍ
وَعُطَاسٍ وَضَحِكٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « لِغَيْرِ تَعْدُرٍ قِرَاءَةٍ وَاجِبَةٍ » ، مَا إِذَا ظَهَرَ حَرْفَانِ فِي
تَنْخُجٍ لِتَعْدُرٍ قِرَاءَةٍ مَسْنُونَةٍ ، كَالسُّورَةِ أَوِ الْقُنُوتِ أَوِ الْجَهْرِ بِالْفَاتِحَةِ فَتَبْطَلُ .
وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ جَوَازَ التَّنْخُجِ لِلصَّائِمِ لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطَلُ صَوْمُهُ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَجَهُّ جَوَازُهُ لِلْمُفْطِرِ أَيْضاً لِإِخْرَاجِ نُخَامَةٍ تُبْطَلُ صَلَاتُهُ ،
بِأَنْ نَزَلَتْ لِحَدِّ الظَّاهِرِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِهِ .

وَلَوْ تَنْخَجَ إِمَامُهُ فَبَانَ مِنْهُ حَرْفَانِ لَمْ يَجِبْ مُفَارَقَتُهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ
تَحَرُّزُهُ عَنِ الْمُبْطَلِ ، نَعَمْ إِنْ دَلَّتْ قَرِينُهُ حَالَهُ عَلَى عَدَمِ عُذْرِهِ وَجَبَتْ
مُفَارَقَتُهُ كَمَا بَحَثَهُ السُّبْكِيُّ .

وَلَوْ أَتَيْتَنِي شَخْصٌ بِنَحْوِ سُعَالٍ دَائِمٍ ، بِحَيْثُ لَمْ يَخُلْ زَمَنٌ مِنَ الْوَقْتِ
يَسَعُ الصَّلَاةَ بِلَا سُعَالٍ مُبْطِلٍ ؛ قَالَ شَيْخُنَا : الَّذِي يَظْهَرُ الْعَفْوُ عَنْهُ وَلَا
قَضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ شِئِيَ .

أَوْ يُنْطَقَ بِحَرْفٍ مُفْهِمٍ ، كَتِي ، وَعِ ، وَفِ ؛ أَوْ بِحَرْفٍ مَمْدُودٍ ، لِأَنَّ
الْمَمْدُودَ فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ .

وَلَا تُبْطَلُ الصَّلَاةُ بِتَلَقُّظِهِ بِالْعَرَبِيَّةِ بِقُرْبَةٍ تَوَقَّعَتْ عَلَى اللَّفْظِ ، كَنَذَرِ
وَعَتَقِي ، كَأَنَّ قَالَ : نَذَرْتُ لِزَيْدٍ بِأَلْفٍ ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَاناً . وَلَيْسَ مِثْلُهُ

لَا بَيْسِيرَ نَحْوِ تَنْخُنْحِ لِعَلْبَةٍ وَكَلَامِ بِسَهْوٍ ،

الْتَلَفُظَ بِنِيَّةِ صَوْمٍ أَوْ اَعْتِكَافٍ ، لَأَنَّهَا لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى اللَّفْظِ ، فَلَمْ تَخْتَجِ
إِلَيْهِ ، وَلَا بِدُعَاءٍ جَائِزٍ ، وَلَوْ لِغَيْرِهِ بِلَا تَعْلِيْقٍ ، وَلَا خِطَابٍ لِمَخْلُوقٍ
فِيهِمَا ، فَتَبَطَّلُ بِهِمَا عِنْدَ التَّعْلِيْقِ ، كَأَن شَفَى اللهُ مَرِيضِي فَعَلَيْ عِتْقُ رَقَبَةٍ ،
أَوْ : اَللّٰهُمَّ اَغْفِرْ لِيْ اِنْ شِئْتَ ؛ وَكَذَا عِنْدَ خِطَابِ مَخْلُوقٍ غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَلَوْ عِنْدَ سَمَاعِهِ لَذَكَرَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ ، نَحْوُ : نَذَرْتُ لَكَ بِكَذَا ، أَوْ
رَحِمَكَ اللهُ ، وَلَوْ لِمَيِّتٍ .

وَيُسْنُ لِمُصَلٍّ سُلِّمَ عَلَيْهِ الرَّدُّ بِالْإِشَارَةِ بِالْيَدِ أَوْ الرَّأْسِ ، وَلَوْ نَاطِقًا ،
ثُمَّ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهَا بِاللَّفْظِ .

وَيَجُوزُ الرَّدُّ بِقَوْلِهِ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ كَالْتَّشْمِيَةِ بِرَحْمَةِ اللهِ .

وَلِغَيْرِ مُصَلٍّ رَدُّ سَلَامٍ تَحْلُلٍ مُصَلٍّ .

وَلِمَنْ عَطَسَ فِيهَا أَنْ يَحْمَدَ وَيُسْمَعَ نَفْسَهُ .

لَا تَبْطُلُ بَيْسِيرِ نَحْوِ تَنْخُنْحِ عُرْفًا ، لِعَلْبَةٍ عَلَيْهِ .

وَلَا بَيْسِيرِ كَلَامٍ عُرْفًا ، كَالْكَلِمَتَيْنِ وَالثَّلَاثِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الْكَلِمَةِ هُنَا بِالْعُرْفِ .

بِسَهْوٍ ، أَيْ : مَعَ سَهْوِهِ عَنْ كَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ ، بِأَنْ نَسِيَ أَنَّهُ فِيهَا ،
لَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سَلَّمَ مِنْ رُكْعَتَيْنِ تَكَلَّمَ بِقَلِيلٍ مُّعْتَقِدًا الْفَرَاغَ ، وَأَجَابُوهُ بِهِ
مُجَوِّزِينَ التَّنْسُخَ ، ثُمَّ بَنَى هُوَ وَهُمْ عَلَيْهَا ، وَلَوْ ظَنَّ بُطْلَانَهَا بِكَلَامِهِ الْقَلِيلِ
سَهْوًا فَتَكَلَّمَ كَثِيرًا لَمْ يُعْذَرَ .

أَوْ سَبَقَ لِسَانٍ ، أَوْ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ لِقُرْبِ إِسْلَامٍ أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ،
وَبِمُفْطِرٍ ،

وَخَرَجَ بِهِ « يَسِيرٌ تَنْخُجٌ » لِعَلْبَةٍ وَكَلَامٍ بِسَهْوٍ كَثِيرُهُمَا ، فَتَبْطُلُ
بِكَثْرَتِهِمَا ، وَلَوْ مَعَ غَلْبَةٍ وَسَهْوٍ وَغَيْرِهِ .

أَوْ مَعَ سَبَقِ لِسَانٍ ، إِلَيْهِ ، أَوْ مَعَ جَهْلٍ تَحْرِيمِهِ أَيْ : الْكَلَامُ فِيهَا .
لِقُرْبِ إِسْلَامٍ ، وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ .

أَوْ بُعْدٍ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

وَلَوْ سَلَّمَ نَاسِيًا ، ثُمَّ تَكَلَّمَ عَامِدًا ، أَيْ : يَسِيرًا ، أَوْ جَهْلٍ تَحْرِيمٍ
مَا أَتَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِتَحْرِيمِ جِنْسِ الْكَلَامِ ، أَوْ كَوْنِ التَّنْخُجِ مُبْطِلًا مَعَ عِلْمِهِ
بِتَحْرِيمِ الْكَلَامِ ، لَمْ تَبْطُلْ لِحِفَاءِ ذَلِكَ عَلَى الْعَوَامِّ .

وَتَبْطُلُ بِمُفْطِرٍ وَصَلَ لِحَوْفِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَأَكْلٍ كَثِيرٍ سَهْوًا ، وَإِنْ لَمْ
يَبْطُلْ بِهِ الصَّوْمُ ؛ فَلَوْ أَبْتَلَعَ نَخَامَةً نَزَلَتْ مِنْ رَأْسِهِ لِحْدًا الظَّاهِرِ مِنْ فَمِهِ ، أَوْ
رِيقًا مُتَنَجِّسًا بِنَحْوِ دَمٍ لَتَيْهِ وَإِنْ أَبْيَضَ ، أَوْ مُتَغَيَّرًا بِحُمْرَةٍ نَحْوِ تَنْبُلٍ ^(١) ،
بَطَلَتْ .

أَمَّا الْأَكْلُ الْقَلِيلُ عُزْفًا ، وَلَا يَتَّقِيْدُ بِنَحْوِ سَمْسِمَةٍ مِنْ نَاسٍ أَوْ جَاهِلٍ
مَعْدُورٍ ، وَمِنْ مَغْلُوبٍ ، كَأَن نَزَلَتْ نَخَامَتُهُ لِحْدًا الظَّاهِرِ وَعَجَزَ عَنْ مَجِّهَا ،
أَوْ جَرَى رِيقُهُ بِطَعَامٍ بَيْنَ أَسْنَانِهِ وَقَدْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجِّهِ ، فَلَا يَضُرُّ لِلْعُذْرِ .

(١) التَّنْبُلُ أَوْ التَّائِبُولُ : وَرَقُ نَبَاتٍ يَقْطِئُهُ بِنَبْطٍ عَلَى الْأَرْضِ ، هِنْدِي الْمَنْشَأُ وَالْأَسْمُ ؛ قَالَ عَنْهُ
دَاوُدُ الْأَنْطَاكِيُّ : يَقُومُ مَقَامَ الْخَمْرِ فِي كُلِّ مَا لَهَا مِنَ الْأَفْعَالِ النَّفْسِيَّةِ وَالْبَدَنِيَّةِ . يُخَزَّنُهُ مُتَعَاطِيهِ
فِي فَمِهِ ، فَيَحْمَرُّ الْفَمُ وَالشَّفَةُ وَاللِّسَانُ ، وَكَذَلِكَ الرَّيْقُ .

وَبِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا ، وَبِاعْتِقَادِ فَرَضٍ نَفْلًا .

وَتَبْطُلُ بِزِيَادَةِ رُكْنٍ فِعْلِيٍّ عَمْدًا لِغَيْرِ مُتَابَعَةٍ ، كَزِيَادَةِ رُكُوعٍ أَوْ سُجُودٍ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ فِيهِ .

وَمِنْهُ - كَمَا قَالَ شَيْخُنَا - أَنْ يَنْحَنِيَ الْجَالِسُ إِلَى أَنْ تُحَازِيَ جَنْبَهُهُ مَا أَمَامَ رُكْبَتَيْهِ ، وَلَوْ لِتَحْصِيلِ تَوَرُّكِهِ أَوْ أَفْتِرَاشِهِ الْمُنْدُوبِ ، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ لَا يُغْتَفَرُ لِلْمُنْدُوبِ .

وَيُغْتَفَرُ الْقُعُودُ الْيَسِيرُ بِقَدْرِ جِلْسَةِ الْأَسْتِرَاحَةِ قَبْلَ السُّجُودِ ، وَبَعْدَ سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ ، وَبَعْدَ سَلَامِ إِمَامٍ مَسْبُوقٍ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ تَشْهَدِهِ .

أَمَّا وَقُوعُ الزِّيَادَةِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا عُذْرَ بِهِ ، فَلَا يَضُرُّ كَزِيَادَةِ سُنَّةٍ ، نَحْوُ : رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ ، أَوْ رُكْنِ قَوْلِيٍّ كَالْفَاتِحَةِ ، أَوْ فِعْلِيٍّ لِلْمُتَابَعَةِ ، كَأَنْ رَكَعَ أَوْ سَجَدَ قَبْلَ إِمَامِهِ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ .

وَتَبْطُلُ بِاعْتِقَادِ أَوْ ظَنٍّ فَرَضٍ مُعَيَّنٍ مِنْ فُرُوضِهَا نَفْلًا ، لِتِلَاعِهِ ؛ لَا إِنْ أَعْتَقَدَ الْعَامِّيُّ نَفْلًا مِنْ أَفْعَالِهَا فَرَضًا ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ فِيهَا فَرَضًا وَنَفْلًا وَلَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَهُمَا ، وَلَا قَصَدَ بِفَرَضٍ مُعَيَّنٍ النَّفْلِيَّةَ ، وَلَا إِنْ أَعْتَقَدَ أَنَّ الْكُلَّ فَرُوضٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : وَمِنَ الْمُبْطِلِ أَيْضًا حَدَثٌ وَلَوْ بِلاَ قَصْدٍ ، وَاتِّصَالٌ نَجَسٍ لَا يُغْفَى عَنْهُ ، إِلَّا إِنْ دَفَعَهُ حَالًا ، وَأُنْكَشَافُ عَوْرَةٍ إِلَّا إِنْ كَشَفَهَا رِيحٌ فَسَتَرَ حَالًا ، وَتَرَكَ رُكْنٍ عَمْدًا ، وَشَكٌّ فِي نِيَّةِ التَّحَرُّمِ ، أَوْ شَرْطٌ لَهَا مَعَ مُضِيِّ رُكْنٍ قَوْلِيٍّ أَوْ فِعْلِيٍّ أَوْ طُولُ زَمَنٍ ؛ وَبَعْضُ الْقَوْلِيِّ كَكُلِّهِ مَعَ طُولِ زَمَنٍ شَكٌّ أَوْ مَعَ قِصَرِهِ وَلَمْ يُعَدَّ مَا قَرَأَهُ فِيهِ .

* * *

وَنَدِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ نَفْلًا ، وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ .

فَصْلٌ

[فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ]

فَرَعٌ : لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ رِوَايَةً ، بِنَحْوِ نَجَسٍ أَوْ كَشْفِ عَوْرَةٍ مُبْطِلٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، أَوْ بِنَحْوِ كَلَامٍ مُبْطِلٍ فَلَا .

* * *

وَنَدِبَ لِمُنْفَرِدٍ رَأَى جَمَاعَةً مَشْرُوعَةً أَنْ يَقْلِبَ فَرَضَهُ الْحَاضِرَ ، لَا الْفَائِتَ ، نَفْلًا مُطْلَقًا ؛ وَيُسَلِّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ إِذَا لَمْ يَقُمْ لِثَالِثَةٍ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ . نَعَمْ ، إِنْ خَشِيَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ إِنْ تَمَّ رَكَعَتَيْنِ اسْتَحَبَّ لَهُ قَطْعُ الصَّلَاةِ وَاسْتِثْنَاهَا جَمَاعَةً ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوع » ، وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ يُسَلِّمُ وَلَوْ مِنْ رَكَعَةٍ ، أَمَّا إِذَا قَامَ لِثَالِثَةٍ أَتَمَّهَا نَذْبًا إِنْ لَمْ يَخْشَ فَوْتَ الْجَمَاعَةِ ، ثُمَّ يَدْخُلُ فِي الْجَمَاعَةِ .

* * *

فَصْلٌ

فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ

هُمَا لُغَةٌ : الْإِعْلَامُ ، وَشَرَعًا : مَا عُرِفَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَشْهُورَةِ فِيهِمَا .

وَالْأَصْلُ فِيهِمَا الْإِجْمَاعُ الْمَسْبُوقُ بِرُؤْيَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ الْمَشْهُورِ لَيْلَةً

يُسَنُّ أَذَانُ وَإِقَامَةُ

تَشَاوَرُوا فِيمَا يَجْمَعُ النَّاسَ ، وَهِيَ كَمَا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ [رقم : ٤٩٩ ؛ والترمذي ، رقم : ١٨٩ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٧٠٦ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ١٦٠٤١ ، ١٦٠٤٣ ؛ الدارمي ، رقم : ١١٨٧] ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ لَمَّا أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّاقُوسِ يُعْمَلُ لِيُضْرَبَ بِهِ لِلنَّاسِ لِجَمْعِ الصَّلَاةِ : طَافَ بِي وَأَنَا نَائِمٌ رَجُلٌ يَحْمِلُ نَاقُوسًا فِي يَدِهِ ، فَقُلْتُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! أَتَبِيعُ النَّاقُوسَ ؟ فَقَالَ : وَمَا تَصْنَعُ بِهِ ؟ فَقُلْتُ : نَدْعُوا بِهِ إِلَى الصَّلَاةِ ؛ قَالَ : أَوَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ ؟ فَقُلْتُ لَهُ : بَلَى ؛ فَقَالَ : تَقُولُ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، إِلَى آخِرِ الْأَذَانِ ؛ ثُمَّ اسْتَأْخَرَ عَنِّي غَيْرَ بَعِيدٍ ، ثُمَّ قَالَ : وَتَقُولُ إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ أَكْبَرُ ، إِلَى آخِرِ الْإِقَامَةِ ؛ فَلَمَّا أَصْبَحْتُ ، أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا رَأَيْتُ ، فَقَالَ : « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٍّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، قُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالْقِي عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَذِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتًا مِنْكَ » فَقُمْتُ مَعَ بِلَالٍ ، فَجَعَلْتُ أُلْقِيهِ عَلَيْهِ فَيُؤَذِّنُ بِهِ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ ، فَخَرَجَ يَجُرُّ رِدَاءَهُ وَيَقُولُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِثْلَ مَا رَأَى ؛ فَقَالَ ﷺ : « فَلِلَّهِ الْحَمْدُ » قِيلَ : رَأَاهَا بَضْعَةُ عَشَرَ صَحَابِيًّا .

وَقَدْ يُسَنُّ الْأَذَانُ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ كَمَا فِي أَذَانِ الْمَهْمُومِ ، وَالْمَضْرُوعِ ، وَالْغَضْبَانِ ، وَمَنْ سَاءَ خُلُقُهُ مِنْ إِنْسَانٍ أَوْ بَهِيمَةٍ ، وَعِنْدَ الْحَرِيقِ ، وَعِنْدَ تَغَوُّلِ الْغِيلَانِ - أَيِ : تَمَرُّدِ الْجِنِّ - ؛ وَهُوَ وَالْإِقَامَةُ فِي أُذُنِي الْمَوْلُودِ ، وَخَلْفَ الْمُسَافِرِ .

يُسَنُّ عَلَى الْكِفَايَةِ ، وَيَخْصُلُ بِفِعْلِ الْبَعْضِ ؛ أَذَانُ وَإِقَامَةُ لِخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٦٢٨ ؛ مسلم ، رقم : ٦٧٤] : « إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤَذِّنْ »

لِذِكْرِ، وَلَوْ مُتَفَرِّدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا لِمَكْتُوبَةٍ، وَأَنْ يُؤَدِّنَ لِلأُولَى
مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، وَيُقِيمَ لِكُلِّ؛ وَإِقَامَةً لِأُنْثَى،

لَكُمْ أَحَدُكُمْ .

لِذِكْرِ، وَلَوْ صَبِيًّا وَمُتَفَرِّدًا، وَإِنْ سَمِعَ أَذَانًا مِنْ غَيْرِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ،
خِلَافًا لِمَا فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » ؛ نَعَمْ إِنْ سَمِعَ أَذَانُ الْجَمَاعَةِ وَأَرَادَ الصَّلَاةَ
مَعَهُمْ لَمْ يُسَنَّ لَهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

لِمَكْتُوبَةٍ، وَلَوْ فَائِتَّةً دُونَ غَيْرِهَا، كَالسُّنَنِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ وَالْمَنْدُورَةِ .

وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا لِنَحْوِ ضَيْقِ وَقْتٍ ، فَلَا أَذَانَ أُولَى بِهِ .

وَيُسَنُّ أَذَانَانِ لِصُبْحٍ ، وَاحِدٌ قَبْلَ الْفَجْرِ وَآخَرُ بَعْدَهُ ؛ فَإِنْ اقْتَصَرَ
فَالأُولَى بَعْدَهُ .

وَأَذَانَانِ لِلْجُمُعَةِ ، أَحَدُهُمَا بَعْدَ صُغُودِ الْخَطِيبِ الْمُنْبَرِّ ، وَالْآخَرُ
الَّذِي قَبْلَهُ . إِنَّمَا أَحَدُهُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا كَثُرَ النَّاسُ ، فَاسْتَحْبَابُهُ
عِنْدَ الْحَاجَةِ ، كَانَ تَوَقَّفَ حُضُورُهُمْ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا لَكَانَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى
الِاتِّبَاعِ أَفْضَلَ .

وَسُنَّ أَنْ يُؤَدِّنَ لِلأُولَى فَقَطْ مِنْ صَلَوَاتٍ تَوَالَتْ، كَفَوَائِتِ وَصَلَاتَيْنِ
جَمْعٍ ، وَفَائِتَّةٍ ، وَحَاضِرَةٍ دَخَلَ وَقْتُهَا قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْأَذَانِ .
وَيُقِيمَ لِكُلِّ مِنْهَا لِالِاتِّبَاعِ .

وَسُنَّ إِقَامَةُ لِأُنْثَى سِرًّا وَخُفْيًا ، فَإِنْ أَدْنَتْ لِلنِّسَاءِ سِرًّا لَمْ يُكْرَهْ ، أَوْ
جَهْرًا حَرَّمَ .

وَيُنَادَى لِجَمَاعَةٍ فِي نَفْلِ : الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ ؛ وَشُرْطَ فِيهِمَا تَرْتِيبٌ ،
وَوَلَاءٌ ،

وَيُنَادَى لِجَمَاعَةٍ مَشْرُوعَةٍ فِي نَفْلِ : كَعِيدٌ ، وَتَرَاوِيحٌ ، وَوَتْرٌ أَفْرَدَ عَنْهَا
بِرَمَضَانَ ، وَكُسُوفٍ .

الصَّلَاةُ بِنَصْبِهِ إِغْرَاءٌ وَرَفْعُهُ مُبْتَدَأٌ ، جَامِعَةٌ ؛ بِنَصْبِهِ حَالًا وَرَفْعُهُ خَبَرًا
لِلْمَذْكُورِ .

وَيُجْزَى : الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ ، وَهَلُمُّوا إِلَى الصَّلَاةِ .

وَيُكْرَهُ : حَيٌّ عَلَى الصَّلَاةِ .

وَيَتَّبَعِي نَذْبُهُ عِنْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ ، وَعِنْدَ الصَّلَاةِ لِيَكُونَ نَائِبًا عَنِ الْأَذَانِ
وَالْإِقَامَةِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « لِجَمَاعَةٍ » مَا لَا يُسْنُ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، وَمَا فُعِلَ
فِرَادَى ؛ وَبِ « نَفْلِ » مَنذُورَةٌ ، وَصَلَاةُ جَنَازَةٍ .

وَشُرْطَ فِيهِمَا ، أَيْ : فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ .

تَرْتِيبٌ ، أَيْ : التَّرْتِيبُ الْمَعْرُوفُ فِيهِمَا لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ عَكَسَ وَلَوْ نَاسِيًا
لَمْ يَصَحَّ ، وَلَهُ الْبِنَاءُ عَلَى الْمُنتَظَمِ مِنْهُمَا ، وَلَوْ تَرَكَ بَعْضَهُمَا أَتَى بِهِ مَعَ
إِعَادَةِ مَا بَعْدَهُ .

وَوَلَاءٌ ، بَيْنَ كَلِمَاتِهِمَا ، نَعَمْ لَا يَضُرُّ يَسِيرُ كَلَامٌ وَسُكُوتٌ ، وَلَوْ
عَمْدًا .

وَيُسْنُ أَنْ يَحْمَدَ سِرًّا إِذَا عَطَسَ ، وَأَنْ يُؤَخَّرَ رَدُّ السَّلَامِ وَتَشْمِيتُ

وَجَهْرٌ لِّجَمَاعَةٍ ، وَوَقْتُ لِّغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ ؛ وَسُنٌّ تَثْوِيبُ صُبْحٍ
وَتَرْجِيعٌ ، وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخَيْهِ ، وَفِيهِمَا : قِيَامٌ ، وَأَسْتِقْبَالٌ ،

الْعَاطِسِ إِلَى الْفَرَاغِ .

وَجَهْرٌ إِنْ أَذَّنَ أَوْ أَقَامَ لِّجَمَاعَةٍ ، فَيَنْبَغِي إِسْمَاعُ وَاحِدٍ جَمِيعَ كَلِمَاتِهِ .

أَمَّا الْمُؤَذِّنُ أَوْ الْمُقِيمُ لِنَفْسِهِ فَيَكْفِيهِ إِسْمَاعُ نَفْسِهِ فَقَطْ .

وَوَقْتُ ، أَي : دُخُولُهُ لِّغَيْرِ أَذَانِ صُبْحٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لِلْإِعْلَامِ ، فَلَا يَجُوزُ
وَلَا يَصِحُّ قَبْلَهُ ؛ أَمَّا أَذَانُ الصُّبْحِ فَيَصِحُّ مِنْ نِصْفِ اللَّيْلِ .

وَسُنٌّ تَثْوِيبُ لِأَذَانِي صُبْحٍ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْحَيْعَلَتَيْنِ : الصَّلَاةُ
خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، مَرَّتَيْنِ ، وَيُثَوِّبُ لِأَذَانِ فَائِتَةِ صُبْحٍ ، وَكُرَّةَ لِّغَيْرِ صُبْحٍ .

وَتَرْجِيعٌ ، بِأَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَتَيِ الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ سِرًّا ، أَيْ : بِحَيْثُ
يُسْمِعُ مَنْ قَرُبَ مِنْهُ عُرْفًا قَبْلَ الْجَهْرِ بِهِمَا لِلاتِّبَاعِ ؛ وَيَصِحُّ بِدُونِهِ .

وَجَعْلُ مُسَبِّحَتَيْهِ بِصِمَاخَيْهِ ، فِي الْأَذَانِ دُونَ الْإِقَامَةِ ، لِأَنَّهُ أَجْمَعُ
لِلصَّوْتِ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنْ أَرَادَ رَفَعَ الصَّوْتِ بِهِ ، وَإِنْ تَعَدَّرَتْ يَدُهُ جَعَلَ
الْأُخْرَى ، أَوْ سَبَابَةً سُنَّ جَعْلُ غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَصَابِعِ .

وَسُنٌّ فِيهِمَا ، أَيْ : فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ؛ قِيَامٌ ، وَأَنْ يُؤَذِّنَ عَلَى
مَوْضِعٍ عَالٍ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَسْجِدِ مَنَارَةٌ سُنَّ بِسَطْحِهِ ، ثُمَّ بِبَابِهِ .
وَأَسْتِقْبَالٌ ، لِلْقِبْلَةِ ، وَكُرَّةَ تَرْكُهُ .

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ فِيهِمَا يَمِينًا فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ»، وَشِمَالًا فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ»

وَتَحْوِيلُ وَجْهِهِ لَا الصَّدْرَ ، فِيهِمَا يَمِينًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ» ،
فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ لِلْقِبْلَةِ .
وَشِمَالًا مَرَّةً فِي «حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ» فِي الْمَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ يَرُدُّ وَجْهَهُ
لِلْقِبْلَةِ .

وَلَوْ لِأَذَانِ الْخُطْبَةِ ، أَوْ لِمَنْ يُؤَذِّنُ لِنَفْسِهِ .
وَلَا يَلْتَفِتُ فِي التَّوْبِ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يُسَنُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْأَذَانِ لِمُنْفَرِدٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ نَفْسَهُ ، وَلِمَنْ
يُؤَذِّنُ لِمَجْمَاعَةٍ فَوْقَ مَا يُسْمَعُ وَاحِدًا مِنْهُمْ ، وَأَنْ يُبَالِغَ كُلُّ فِي جَهْرِ بِهِ لِلْأَمْرِ
بِهِ ، وَخَفْضِهِ بِهِ فِي مُصَلَّى أُقِيِمَتْ فِيهِ جَمَاعَةٌ وَأَنْصَرَفُوا ، وَتَرْتِيلُهُ ،
وِإِدْرَاجُ الْإِقَامَةِ ، وَتَسْكِينُ رَاءِ التَّكْبِيرَةِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ فَلَا أَفْصَحُ
الضَّمُّ ، وَإِدْغَامُ دَالِ مُحَمَّدٍ فِي رَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ، لِأَنَّ تَرْكَهُ مِنَ اللَّحْنِ
الْخَفِيِّ ، وَيَنْبَغِي التَّنْقِطُ بِهَاءِ الصَّلَاةِ .

وَيُكْرَهُانِ مِنْ مُحَدِّثٍ ، وَصَبِيٍّ ، وَفَاسِقٍ ؛ وَلَا يَصِحُّ نَصْبُهُ^(١) .

وَهُمَا أَفْضَلُ مِنَ الْإِمَامَةِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله: «لعلَّ الصواب: نَصْبُهُمَا» أي: الصبي والفاقد .
أَنْتَهَى .

وَلِسَامِعِهِمَا أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ مِثْلَ قَوْلِهِمَا إِنْ لَمْ يَلْحَنَّا لَحْنًا
يُغَيِّرُ الْمَعْنَى، إِلَّا فِي حَيَعَلَاتٍ فَيُحَوِّقِلُ،

إِلَى اللَّهِ ﴿ [٤١ سورة فصلت/ الآية : ٣٣] قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : هُمْ
الْمُؤَذِّنُونَ .

وَقِيلَ : هِيَ أَفْضَلُ مِنْهُمَا ، وَفُضِّلَتْ مِنْ أَحَدِهِمَا بِلَا نِزَاعٍ .

* * *

وَسُنَّ لِسَامِعِهِمَا سَمَاعًا يُمَيِّزُ الْحُرُوفَ ، وَإِلَّا لَمْ يُعْتَدَ بِسَمَاعِهِ كَمَا قَالَ
شَيْخُنَا آخِرًا .

أَنْ يَقُولَ وَلَوْ غَيْرَ مُتَوَضِّئٍ أَوْ جُنْبًا أَوْ حَائِضًا ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ فِيهِمَا ،
أَوْ مُسْتَنْجِيًا فِيمَا يَظْهَرُ .

مِثْلَ قَوْلِهِمَا ، إِنْ لَمْ يَلْحَنَّا لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى ، فَيَأْتِي بِكُلِّ كَلِمَةٍ عَقِبَ
فَرَاغِهِ مِنْهَا ، حَتَّى فِي التَّرْجِيعِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَلَوْ سَمِعَ بَعْضَ الْأَذَانِ
أَجَابَ فِيهِ وَفِيمَا لَمْ يَسْمَعْهُ ، وَلَوْ تَرْتَّبَ الْمُؤَذِّنُونَ أَجَابَ الْكُلِّ ، وَلَوْ بَعْدَ
صَلَاتِهِ ؛ وَيُكْرَهُ تَرْكُ إِجَابَةِ الْأَوَّلِ .

وَيَقْطَعُ لِلْإِجَابَةِ الْقِرَاءَةَ وَالذِّكْرَ وَالِدُعَاءَ ، وَتُكْرَهُ لِمُجَامِعِ وَقَاضِي
حَاجَةٍ ، بَلْ يُجِيبَانِ بَعْدَ الْفَرَاغِ ، كَمُصَلٍّ إِنْ قَرَّبَ الْفَضْلُ ، لَا لِمَنْ بِحَمَامٍ
وَمَنْ بَدَنَهُ مَا عَدَا فَمَهُ نَجِسٌ ، وَإِنْ وَجَدَ مَا يَتَطَهَّرُ بِهِ .

إِلَّا فِي حَيَعَلَاتٍ فَيُحَوِّقِلُ الْمُجِيبُ ، أَيْ : يَقُولُ فِيهَا : لَا حَوْلَ وَلَا
قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ ، أَيْ : لَا تَحَوَّلَ عَنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ إِلَّا بِهِ ، وَلَا قُوَّةَ
عَلَى طَاعَتِهِ إِلَّا بِمَعُونَتِهِ .

وَيُصَدِّقُ إِنْ ثَوَّبَ ، وَلِكُلِّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا ، ثُمَّ :
اَللّٰهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَيُصَدِّقُ ، أَي : يَقُولُ : صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ ، مَرَّتَيْنِ . أَي : صِرْتَ ذَا
بِرٍّ ، أَي : خَيْرَ كَثِيرٍ .
إِنْ ثَوَّبَ ، أَي : أَتَى بِالتَّوْبِ فِي الصُّبْحِ .
وَيَقُولُ فِي كَلِمَتِي الْإِقَامَةِ : أَقَامَهَا اللهُ وَأَدَامَهَا ، وَجَعَلَنِي مِنْ صَالِحِي
أَهْلِهَا .

وَسُنَّ لِكُلِّ مِنْ مُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ وَسَامِعِهِمَا .
أَنْ يُصَلِّيَ وَيُسَلِّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ فَرَاغِهِمَا ، أَي : بَعْدَ فَرَاغِ كُلِّ
مِنْهُمَا إِنْ طَالَ فَصَلُّ بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَيَكْفِي لَهُمَا دُعَاءٌ وَاحِدٌ .
ثُمَّ : يَقُولُ كُلٌّ مِنْهُمْ رَافِعاً يَدَيْهِ : اَللّٰهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ . . . أَي :
الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ؛ إِلَى آخِرِهِ ، تَتِمَّتُهُ : التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، آتِ
مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَأَبْعَثْهُ مَقَاماً مَحْمُوداً الَّذِي وَعَدْتَهُ .
[البخاري ، رقم : ٦١٤] .

وَالْوَسِيلَةَ ، هِيَ : أَعْلَى دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ ؛ وَالْمَقَامُ الْمَحْمُودُ : مَقَامُ
الشَّفَاعَةِ فِي فَصْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ .

وَيُسْنَى أَنْ يَقُولَ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ : اَللّٰهُمَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِذْبَارُ
نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ ، فَاغْفِرْ لِي . [أبو داود ، رقم : ٥٣٠ ؛ الترمذي ،
رقم : ٣٥٨٩] .

فَضْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وَتُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْإِقَامَةِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ ، وَقَالَ : أَمَّا قَبْلَ الْأَذَانِ فَلَمْ أَرَ فِي ذَلِكَ شَيْئاً .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ الْبَكْرِيُّ : إِنَّهَا تُسَنُّ قَبْلَهُمَا ، وَلَا يُسَنُّ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » بَعْدَهُمَا .

قَالَ الرُّوْيَانِيُّ فِي « الْبَحْرِ » : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَقْرَأَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ آيَةَ الْكُرْسِيِّ ، لِخَبَرِ أَنَّ مَنْ قَرَأَ ذَلِكَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ لَمْ يَكُتَبْ عَلَيْهِ مَا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

* * *

فَرْعٌ : أَفْتَى الْبُلْقِينِيُّ فِيمَنْ وَافَقَ فَرَاغُهُ مِنَ الْوُضُوءِ فَرَاغَ الْمُؤَذِّنِ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِذِكْرِ الْوُضُوءِ ، لِأَنَّهُ لِلْعِبَادَةِ الَّتِي قَرَّغَ مِنْهَا ، ثُمَّ بِذِكْرِ الْأَذَانِ ؛ قَالَ : وَحَسُنَ أَنْ يَأْتِيَ بِشَهَادَتِي الْوُضُوءِ ثُمَّ بِدُعَاءِ الْأَذَانِ لِتَعْلُقِهِ بِالنَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ بِالْدُّعَاءِ لِنَفْسِهِ .

* * *

فَضْلٌ فِي صَلَاةِ النَّفْلِ

وَهُوَ لُغَةٌ : الزِّيَادَةُ ؛ وَشَرْعاً : مَا يُثَابُ عَلَى فِعْلِهِ وَلَا يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِهِ .

يُسَنُّ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ وَظَهْرٍ وَبَعْدَهُ وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ
مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ وَقَبْلَهُمَا

وَيُعَبَّرُ عَنْهُ بِالتَّطَوُّعِ وَالسُّنَّةِ وَالْمُسْتَحَبِّ وَالْمُنْدُوبِ .
وَتَوَابُ الْفَرَضِ يَفْضُلُهُ بِسَبْعِينَ دَرَجَةً كَمَا فِي حَدِيثِ صَحَّحَهُ ابْنُ
حُزَيْمَةَ .

وَشَرِيعَ لِيُكَمَّلَ نَقْصَ الْفَرَائِضِ ، بَلْ وَلِيَقُومَ فِي الْآخِرَةِ لَا فِي الدُّنْيَا
مَقَامَ مَا تَرَكَ مِنْهَا لِعُذْرِ كُنُوسِيَانِ ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ .
وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ عِبَادَاتِ الْبَدَنِ بَعْدَ الشَّهَادَتَيْنِ ، فَفَرَضُهَا أَفْضَلُ
الْفُرُوضِ ، وَنَفْلُهَا أَفْضَلُ النَّوَافِلِ ، وَيَلِيهَا الصَّوْمُ ، فَالْحَجُّ ، فَالزَّكَاةُ ؛
عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ . وَقِيلَ : أَفْضَلُهَا الزَّكَاةُ . وَقِيلَ : الصَّوْمُ .
وَقِيلَ : الْحَجُّ . وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ . وَالْخِلَافُ فِي الْإِكْثَارِ مِنْ وَاحِدٍ ، أَيْ :
عُرْفًا ، مَعَ الْاِفْتِصَارِ عَلَى الْاَكْدِ مِنَ الْآخِرِ ، وَإِلَّا فَصَوْمُ يَوْمٍ أَفْضَلُ مِنْ
رَكَعَتَيْنِ .

وَصَّلَاةُ النَّفْلِ قِسْمَانِ : قِسْمٌ لَا تُسَنُّ لَهُ جَمَاعَةٌ كَالرَّوَاتِبِ التَّابِعَةِ
لِلْفَرَائِضِ ، وَهِيَ مَا تَأْتِي آفَاءً .

يُسَنُّ لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ فِي السُّنَنِ أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ قَبْلَ عَصْرِ ، وَ
أَرْبَعُ قَبْلَ ظَهْرٍ ، وَأَرْبَعُ بَعْدَهُ ، وَرَكَعَتَانِ بَعْدَ مَغْرِبٍ وَنَدَبَ وَضَلُّهُمَا
بِالْفَرَضِ ، وَلَا تَفُوتُ فَضِيلَةُ الْوَصْلِ بِإِتْيَانِهِ قَبْلَهُمَا بِالذِّكْرِ الْمَأْثُورِ بَعْدَ
الْمَكْتُوبَةِ ، وَبَعْدَ عِشَاءٍ رَكَعَتَانِ خَفِيفَتَانِ ، وَقَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِهِمَا عَنْ
إِجَابَةِ الْمُؤَدِّينَ ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ مَا يَسْعُهُمَا فَعَلُهُمَا وَإِلَّا

وَصُبحُ؛

أَخْرَهُمَا . وَرَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبحٍ . وَيُسَنُّ تَخْفِيفُهُمَا وَقِرَاءَةُ الْكَافِرُونَ
وَالْإِخْلَاصِ فِيهِمَا لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٧٢٦ و ٧٢٧] وَغَيْرِهِ ؛ وَوَرَدَ أَيْضاً
فِيهِمَا : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ﴾ وَ ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ﴾ وَإِنْ مَنْ دَاوَمَ عَلَى قِرَاءَتِهِمَا فِيهِمَا
زَالَتْ عَنْهُ عِلَّةُ الْبَوَاسِيرِ .

فَيُسَنُّ الْجَمْعُ فِيهِمَا بَيْنَهُنَّ لِيَتَحَقَّقَ الْإِثْنَانُ بِالْوَارِدِ أَخْذاً مِمَّا قَالَهُ
النَّوَوِيُّ فِي : إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلماً كَثِيراً كَثِيراً [راجع كتاب «الأذكار» ، رقم :
٣٨٨] ؛ وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ مُطَوِّلاً لَهُمَا تَطْوِيلاً يَخْرُجُ عَنْ حَدِّ السَّنَةِ وَالْإِتِّبَاعِ ،
كَمَا قَالَهُ شَيْخَانَا ابْنَا حَجَرٍ وَزِيَادِ .

وَيُنْدَبُ الْأَضْطِجَاعُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهُمَا عَنْهُ ، وَلَوْ
غَيْرَ مُتَهَجِّدٍ ، وَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ عَلَى الشَّقِّ الْأَيْمَنِ ، فَإِنْ لَمْ يَرِدْ ذَلِكَ فَصَلَّ
بِنَحْوِ كَلَامٍ أَوْ تَحَوَّلَ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ تَأْخِيرُ الرُّوَاتِبِ الْقَبْلِيَّةِ عَنِ الْفَرَضِ ، وَتَكُونُ أَدَاءً ، وَقَدْ
يُسَنُّ ؛ كَأَن حَضَرَ وَالصَّلَاةُ تُقَامُ أَوْ قَرَّبَتْ إِقَامَتُهَا بِحَيْثُ لَوْ اشْتَغَلَ بِهَا يَفُوتُهُ
تَحَرُّمُ الْإِمَامِ ، فَيُكْرَهُ الشُّرُوعُ فِيهَا ، لَا تَقْدِيمُ الْبَعْدِيَّةِ عَلَيْهِ ، لِعَدَمِ دُخُولِ
وَقْتِهَا . وَكَذَا بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

وَالْمُؤَكَّدُ مِنَ الرُّوَاتِبِ عَشْرٌ ، وَهُوَ : رَكَعَتَانِ قَبْلَ صُبحٍ وَظَهْرِ ،
وَبَعْدَهُ ، وَبَعْدَ مَغْرِبٍ وَعِشَاءٍ .

وَوِثْرٌ ، وَأَقَلُّهُ رَكْعَةٌ ، وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ ؛

وَيُسَنُّ وَثْرٌ ، أَي : صَلَاتُهُ ، بَعْدَ الْعِشَاءِ ، لِخَبَرٍ : « الْوِثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » [أبو داود ، رقم : ١٤٢٢ ؛ النسائي ، رقم : ١٧١٠ - ١٧١٢ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٢٣٠٣٣ ؛ الدارمي ، رقم : ١٥٨٢] وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْ جَمِيعِ الرُّوَاتِبِ لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ .

وَأَقَلُّهُ رَكْعَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَقْلٌ مِنْ سُنَّةِ الْعِشَاءِ أَوْ غَيْرِهَا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : وَأَذْنَى الْكَمَالِ ثَلَاثٌ ، وَأَكْمَلُ مِنْهُ خَمْسٌ ، فَسَنِعٌ ، فَتِسْعٌ ؛ وَأَكْثَرُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الْوِثْرِ وَإِنَّمَا يُفْعَلُ الْوِثْرُ أَوْ تَارًا ، وَلَوْ أَحْرَمَ بِالْوِثْرِ وَلَمْ يَنْوَ عَدَدًا صَحَّ وَأَقْتَصَرَ عَلَى مَا شَاءَ مِنْهُ عَلَى الْأَوْجَهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَأَنَّ بَحْثَ بَعْضِهِمْ إِلْحَاقَهُ بِالنَّقْلِ الْمُطْلَقِ فِي أَنَّ لَهُ إِذَا نَوَى عَدَدًا أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ تَوَهَّمُهُ مِنْ ذَلِكَ ، وَهُوَ غَلَطٌ صَرِيحٌ ، وَقَوْلُهُ : إِنَّ فِي كَلَامِ الْغَزَالِيِّ عَنِ الْفُورَانِيِّ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَهُمْ أَيْضًا ، كَمَا يُعْلَمُ مِنْ « الْبَسِيطِ » ، وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَنْ أَحْرَمَ بِسُنَّةِ الظُّهْرِ الْأَرْبَعَ بِنِيَّةِ الْوَصْلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْفَضْلُ بِأَنْ يُسَلَّمَ مِنْ رَكْعَتَيْنِ ، وَإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ النِّقْصِ ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ أَيْضًا . أَنْتَهَى .

وَيَجُوزُ لِمَنْ زَادَ عَلَى رَكْعَةِ الْفَضْلِ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالسَّلَامِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْوَصْلِ بِتَشَهُدٍ أَوْ تَشَهُدَيْنِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأَخِيرَتَيْنِ .

وَلَا يَجُوزُ الْوَصْلُ بِأَكْثَرِ مِنْ تَشَهُدَيْنِ .

وَالْوَصْلُ خِلَافُ الْأُولَى فِيمَا عَدَا الثَّلَاثَ ، وَفِيهَا مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي

خَبَرٌ : « وَلَا تُشَبِّهُوا الْوِتْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ » [« كثر العمال » رقم : ١٩٥٧٢ ،
 « مستدرک الحاكم » ٣٠٤ / ١ ؛ « قیام اللیل » لمحمد بن نصر ، صفحة : ١٢٥ ؛ والبيهقي ،
 ٣ / ٣١ ؛ « فتح الباري » ١٤ - كتاب الوتر ، ١ - باب ما جاء في الوتر] .

وَيُسَنُّ لِمَنْ أَوْتَرَ بِثَلَاثٍ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْأُولَى : ﴿ سَبِّحْ ﴾ ، وَفِي الثَّانِيَةِ
 ﴿ الْكَافِرُونَ ﴾ ، وَفِي الثَّالِثَةِ الْإِخْلَاصَ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ لِلِاتِّبَاعِ ، فَلَوْ أَوْتَرَ
 بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ فَيُسَنُّ لَهُ ذَلِكَ فِي الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ إِنْ فَصَلَ عَمَّا قَبْلَهَا ، وَإِلَّا
 فَلَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ .

وَلِمَنْ أَوْتَرَ بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ فِي أُولَيِّهِ ، فَصَلَ أَوْ
 وَصَلَ ، وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ الْوِتْرِ ثَلَاثًا : سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ [أبو داود ،
 رقم : ١٤٢٣] ؛ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالثَّالِثَةِ ؛ ثُمَّ يَقُولُ : اَللّٰهُمَّ اِنِّيْ اَعُوْذُ بِرِضَاكَ
 مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوْبَتِكَ ، وَبِكَ مِنْكَ لَا اُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ
 أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَيَّ نَفْسِكَ . [أبو داود ، رقم : ١٤٢٧ ؛ الترمذي رقم : ٣٥٦٦ ؛
 النسائي ، رقم : ١٧٤٧] .

وَوَقْتُ الْوِتْرِ كَالْتَرَاوِيحِ ، بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فِي
 جَمْعِ التَّقْدِيمِ ، وَطُلُوعِ الْفَجْرِ .

وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ لَمْ يَجْزِ قَضَاؤُهَا قَبْلَ الْعِشَاءِ كَالزَّوَاتِبِ الْبَعْدِيَّةِ ،
 خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ ، وَلَوْ بَانَ بَطْلَانُ عِشَائِهِ بَعْدَ فِعْلِ الْوِتْرِ أَوْ
 التَّرَاوِيحِ وَقَعَ نَفْلًا مُطْلَقًا .

فَرَعُ: يُسْرُ لِمَنْ وَثِقَ بِيَقْظَتِهِ قَبْلَ الْفَجْرِ بِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، أَنْ يُؤَخَّرَ الْوُتْرَ كُلَّهُ، لَا التَّرَاوِيحَ، عَنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ، وَإِنْ فَاتَتْ الْجَمَاعَةُ فِيهِ بِالتَّأخِيرِ فِي رَمَضَانَ، لِحَبْرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري، رقم: ٩٩٨؛ مسلم، رقم: ٧٥١]: «أَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ بِاللَّيْلِ وَتَرَا».

وَتَأْخِيرُهُ عَنْ صَلَاةِ اللَّيْلِ الْوَاقِعَةِ فِيهِ.

وَلِمَنْ لَمْ يَثِقْ بِهَا أَنْ يُعَجِّلَهُ قَبْلَ النَّوْمِ، وَلَا يُنْدَبُ إِعَادَتُهُ.

ثُمَّ إِنْ فَعَلَ الْوُتْرَ بَعْدَ النَّوْمِ حَصَلَ لَهُ بِهِ سُنَّةُ التَّهَجُّدِ أَيْضًا، وَإِلَّا كَانَ وَتْرًا لَا تَهَجُّدًا.

وَقِيلَ: الْأَوَّلَى أَنْ يُؤْتَرَ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ مُطْلَقًا، ثُمَّ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ، لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُؤْتَرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ. رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [البخاري، رقم: ١٩٨١؛ مسلم، رقم: ٧١٢].

وَقَدْ كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُؤْتَرُ قَبْلَ أَنْ يَنَامَ ثُمَّ يَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ، وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَنَامُ قَبْلَ أَنْ يُؤْتَرَ وَيَقُومَ وَيَتَهَجَّدَ وَيُؤْتَرَ؛ فَتَرَفَعَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ» يَعْنِي: أَبَا بَكْرٍ «وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ» يَعْنِي: عُمَرَ. [أبو داود، رقم: ١٤٣٤].

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُثْمَانَ مِثْلُ فِعْلِ أَبِي بَكْرٍ، وَعَنْ عَلِيٍّ مِثْلُ فِعْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قَالَ فِي «الْوَسِيطِ»: وَأَخْتَارَ الشَّافِعِيُّ فِعْلَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَأَمَّا الرَّكْعَتَانِ اللَّتَانِ يُصَلِّيهِمَا النَّاسُ جُلُوسًا بَعْدَ الْوُتْرِ فَلَيْسَتَا مِنْ

وَالضُّحَى ، وَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرَهَا ثَمَانٍ ؛

السُّنَّةُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْجَرِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : وَلَا تَغْتَرَّ بِمَنْ يَعْتَقِدُ سُنَّةَ ذَلِكَ ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ
لِجَهَالَتِهِ .

* * *

وَيُسَنُّ الضُّحَى ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾ [سورة
ص/ الآية : ١٨] .

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : صَلَاةُ الْإِشْرَاقِ صَلَاةُ الضُّحَى .
رَوَى الشَّيْخَانِ [البخاري ، رقم : ١٩٨١ ؛ مسلم ، رقم : ٧٢١] : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَوْصَانِي خَلِيلِي ﷺ بِثَلَاثٍ : صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ
كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيْ الضُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ .
وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ [رقم : ١٢٩٠] أَنَّهُ ﷺ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى - أَيِ :
صَلَاتِهَا - ثَمَانِي رَكَعَاتٍ ، وَسَلَّمْ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَأَقْلَهَا رَكَعَتَانِ ، وَأَكْثَرَهَا ثَمَانٍ ؛ كَمَا فِي «التَّحْقِيقِ» وَ«الْمَجْمُوعِ» ،
وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ؛ فَتَحَرَّمُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّةِ الضُّحَى ، وَهِيَ أَفْضَلُهَا عَلَى
مَا فِي «الرَّوْضَةِ» وَأَصْلُهَا ، فَيَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا بِنِيَّتِهَا إِلَى ثِنْتَيْ عَشْرَةٍ .
وَيُنْدَبُ أَنْ يُسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ الشَّمْسِ قَدَرُ رُمْحٍ إِلَى الزَّوَالِ ، وَالْأَخْتِيَارُ فِعْلُهَا
عِنْدَ مُضِيِّ رُبْعِ النَّهَارِ لِحَدِيثٍ صَحِيحٍ فِيهِ [مسلم ، رقم : ٧٤٨] ، فَإِنْ تَرَادَفَتْ

وَرَكْعَتَا تَحِيَّةٍ

فَضِيلَةُ التَّأْخِيرِ إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ وَفَضِيلَةُ آدَائِهَا فِي الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُؤَخَّرْهَا ،
فَالْأُولَى تَأْخِيرُهَا إِلَى رُبْعِ النَّهَارِ ، وَإِنْ فَاتَ بِهِ فَعَلُّهَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّ
الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِالْوَقْتِ أُولَى بِالْمُرَاعَاةِ مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمَكَانِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَ فِيهَا سُورَتَي ﴿ وَالشَّمْسِ ﴾ ﴿ وَالضُّحَى ﴾ ، وَوَرَدَ أَيْضاً
قِرَاءَةُ الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصِ .

وَالْأَوْجَهُ أَنْ رَكْعَتَيِ الْإِشْرَاقِ مِنَ الضُّحَى ، خِلَافاً لِلْغَزَالِيِّ وَمَنْ
تَبِعَهُ .

وَيُسَنُّ رَكْعَتَا تَحِيَّةٍ لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ ، وَإِنْ تَكَرَّرَ دُخُولُهُ أَوْ لَمْ يُرِدِ
الْجُلُوسَ ، خِلَافاً لِلشَّيْخِ نَصْرِ ، وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي شَرْحِي « الْمَنْهَجِ »
و« التَّخْرِيرِ » بِقَوْلِهِ : إِنْ أَرَادَ الْجُلُوسَ . لِيَخْبَرَ الشَّيْخَيْنِ [الْبَخَارِي ،
رَقْم : ٤٤٤٤ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٧١٤] : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسْ
حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ » .

وَتَفَوُّتُ التَّحِيَّةِ بِالْجُلُوسِ الطَّوِيلِ ، وَكَذَا الْقَصِيرِ إِنْ لَمْ يَسْنَهُ أَوْ
يَجْهَلَ .

وَيَلْحَقُ بِهِمَا عَلَى الْأَوْجِهِ مَا لَوْ أُحْتَاجَ لِلشُّرْبِ فَيَقْعُدُ لَهُ قَلِيلاً ثُمَّ يَأْتِي
بِهَا ، لَا بِطَوِيلِ قِيَامٍ أَوْ إِغْرَاضٍ عَنْهَا .

وَلِمَنْ أَحْرَمَ بِهَا قَائِماً الْقُعُودُ لِإِتْمَامِهَا .

وَكُرِّهَ تَرْكُهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، نَعَمْ إِنْ قَرَّبَ قِيَامُ مَكْتُوبَةٍ جُمُعَةٍ أَوْ
غَيْرِهَا ، وَخَشِيَ لَوْ اشْتَغَلَ بِالتَّحِيَّةِ فَوَاتَ فَضِيلَةَ التَّحَرُّمِ أَنْتَظَرَهُ قَائِماً .

وَأَسْتِخَارَةٌ،

وَيُسْنُ لِمَنْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْهَا ، وَلَوْ بِحَدَّثٍ ، أَنْ يَقُولَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ،
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ
الْعَظِيمِ . أَرْبَعًا .

وَتَكَرَّرُهُ لِخَطِيبٍ دَخَلَ وَقْتُ الْخُطْبَةِ ، وَلِمُرِيدٍ طَوَافٍ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ،
لَا لِمُدْرَسٍ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ .

وَرَكْعَتَا أَسْتِخَارَةٍ ، وَإِحْرَامٍ ، وَطَوَافٍ ، وَوُضُوءٍ ؛ وَتَتَأَدَّى رَكْعَتَا
التَّحِيَّةِ وَمَا بَعْدَهَا بِرَكْعَتَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ فَرَضٍ أَوْ نَفْلِ آخَرَ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا
مَعَهُ ، أَيُّ : يَسْقُطُ طَلَبُهَا بِذَلِكَ ؛ أَمَّا حُصُولُ ثَوَابِهَا ، فَالْوَجْهُ تَوْفُّقُهُ عَلَى
النِّيَّةِ ، لِخَبَرٍ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » [البخاري ، رقم : ١ ؛ مسلم ، رقم :
١٩٠٧] كَمَا قَالَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْأَصْحَابِ حُصُولُ ثَوَابِهَا وَإِنْ لَمْ يَنْوِهَا مَعَهُ ، وَهُوَ مُقْتَضَى كَلَامِ
« الْمَجْمُوع » .

وَيَقْرَأُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكْعَتَيْ الْوُضُوءِ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ
ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ
تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ [سورة النساء / الآية : ٦٤] ، وَالثَّانِيَّةِ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ
يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ [٤ ————— سورة
النساء / الآية : ١١٠] .

وَمِنْهُ صَلَاةُ الْأَوَّابِينَ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ ،
وَرُويَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ ، وَرَكْعَتَيْنِ وَهُمَا الْأَقْلُ .

وَصَلَاةُ الْعِيدَيْنِ

وَتَتَأَدَّى بِفَوَائِتَ وَغَيْرِهَا ، خِلَافًا لِشَيْخِنَا . وَالْأُولَى فِعْلُهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْ أَذْكَارِ الْمَغْرِبِ .

وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ ، وَهِيَ : أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ بِتَسْلِيمَةٍ أَوْ تَسْلِيمَتَيْنِ ، وَحَدِيثُهَا حَسَنٌ لِكَثْرَةِ طُرُقِهِ ، وَفِيهَا ثَوَابٌ لَا يَتَنَاهَى ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ : لَا يَسْمَعُ بِعَظِيمِ فَضْلِهَا وَيَتْرُكُهَا إِلَّا مُتَهَاوِنٌ بِالدِّينِ . [راجع «الأذكار» ، الأرقام : ٩٦٥ - ٩٦٩] .

وَيَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهَا ، خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ : سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ؛ خَمْسَةَ عَشَرَ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ، وَعَشْرًا فِي كُلِّ مِنْ الرُّكُوعِ وَالْإِعْتِدَالِ وَالسُّجُودَيْنِ وَالْجُلُوسِ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الذِّكْرِ الْوَارِدِ فِيهَا وَجَلْسَةِ الْإِسْتِرَاحَةِ ، وَيُكَبِّرُ عِنْدَ ابْتِدَائِهَا دُونَ الْقِيَامِ مِنْهَا ، وَيَأْتِي بِهَا فِي مَحَلِّ الشَّهَادَةِ قَبْلَهُ ، وَيَجُوزُ جَعْلُ الْخَمْسَةِ عَشَرَ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَشْرُ الْإِسْتِرَاحَةِ بَعْدَ الْقِرَاءَةِ ؛ وَلَوْ تَذَكَّرَ فِي الْإِعْتِدَالِ تَرَكَ تَسْبِيحَاتِ الرُّكُوعِ لَمْ يَجْزِ أَلْعَوْدُ إِلَيْهِ وَلَا فِعْلُهَا فِي الْإِعْتِدَالِ ، لِأَنَّهُ رُكْنٌ قَصِيرٌ ، بَلْ يَأْتِي بِهَا فِي السُّجُودِ .

وَيُسَنُّ أَنْ لَا يُخْلِيَ الْأُسْبُوعَ مِنْهَا أَوْ الشَّهْرَ .

وَالْقِسْمُ الثَّانِي مَا تُسَنُّ فِيهِ الْجَمَاعَةُ ، وَهُوَ :

صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ ، أَيِ : الْعِيدِ الْأَكْبَرِ وَالْأَصْغَرِ ، بَيْنَ طُلُوعِ شَمْسِ وَزَوَالِهَا ، وَهِيَ : رَكَعَتَانِ ، وَيُكَبِّرُ نَذْبًا فِي أُولَى رَكَعَتَيِ الْعِيدَيْنِ وَلَوْ مَقْضِيَّةً عَلَى الْأَوْجِهَةِ بَعْدَ افْتِتَاحِ سَبْعًا ، وَفِي الثَّانِيَةِ خَمْسًا ، قَبْلَ تَعَوُّذِ

وَالْكُوفَيْنِ بِخُطْبَتَيْنِ بَعْدَهُمَا ، وَأَسْتِسْقَاءٍ

فِيهِمَا ، رَافِعاً يَدَيْهِ مَعَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مَا لَمْ يَشْرَعْ فِي قِرَاءَةٍ ، وَلَا يُتَدَارَكُ فِي الثَّانِيَةِ إِنْ تَرَكَهُ فِي الْأُولَى .

وَفِي لَيْلَتِهِمَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى أَنْ يُحْرِمَ الْإِمَامُ مَعَ رَفْعِ صَوْتٍ ، وَعَقَبَ كُلِّ صَلَاةٍ ، وَلَوْ جَنَازَةً ، مِنْ صُبْحِ عَرَفَةَ إِلَى عَصْرِ آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَفِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ حِينَ يَرَى شَيْئاً مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، أَوْ يَسْمَعُ صَوْتَهَا .

وَصَلَاةُ الْكُوفَيْنِ ، أَيُّ : كُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ ، وَأَقْلَاهَا رَكْعَتَانِ ، كَسَنَةِ الظُّهْرِ ، وَأَذْنَى كَمَالِهَا زِيَادَةُ قِيَامٍ وَقِرَاءَةٍ وَرُكُوعٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَقْرَأَ بَعْدَ الْفَاتِحَةِ فِي الْقِيَامِ الْأَوَّلِ الْبَقْرَةَ أَوْ قَدَرَهَا ، وَفِي الثَّانِي كَمِثِّي آيَةٍ مِنْهَا ، وَالثَّالِثِ كَمِثَّةٍ وَخَمْسِينَ ، وَالرَّابِعِ كَمِثَّةٍ ؛ وَأَنْ يُسَبِّحَ فِي أَوَّلِ رُكُوعٍ وَسُجُودٍ كَمِثَّةٍ مِنَ الْبَقْرَةِ ، وَفِي الثَّانِي مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا كَثْمَانِينَ ، وَالثَّالِثِ مِنْهُمَا كَسَبْعِينَ ، وَالرَّابِعِ كَخَمْسِينَ .

بِخُطْبَتَيْنِ ، أَيُّ : مَعَهُمَا بَعْدَهُمَا ، أَيُّ : يُسَنُّ خُطْبَتَانِ بَعْدَ فِعْلِ صَلَاةِ الْعِيدَيْنِ ، وَلَوْ فِي غَدٍ فِيمَا يَظْهَرُ ؛ وَالْكُوفَيْنِ ، وَيَفْتَتِحُ أُولَى خُطْبَتَيْ الْعِيدَيْنِ لَا الْكُوفِ بِتَسْعِ تَكْبِيرَاتٍ ، وَالثَّانِيَةِ بِسَبْعِ وَلَاآءٍ ، وَيَبْغِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِالتَّكْبِيرِ ، وَيُكْثِرُ مِنْهُ فِي فُصُولِ الْخُطْبَةِ . قَالَ أَلْسُبْكِيُّ : وَلَا تُسَنُّ هَذِهِ التَّكْبِيرَاتُ لِلْحَاضِرِينَ .

وَصَلَاةُ أَسْتِسْقَاءٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ لِلْمَاءِ ، لِفَقْدِهِ ، أَوْ مُلُوحَتِهِ ، أَوْ قِلَّتِهِ ؛ بِحَيْثُ لَا يَكْفِي ، وَهِيَ كَصَلَاةِ الْعِيدِ ، لَكِنْ يَسْتَغْفِرُ الْخَطِيبُ بَدَلَ التَّكْبِيرِ

وَالْتَّرَاوِيحُ .

فِي الْخُطْبَةِ ، وَيَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ حَالَةَ الدُّعَاءِ بَعْدَ صَدْرِ الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ ، أَيْ :
نَحْوُ ثُلَاثِهَا .

وَصَلَاةُ التَّرَاوِيحِ ، وَهِيَ عِشْرُونَ رَكْعَةً بِعَشْرِ تَسْلِيمَاتٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ
رَمَضَانَ ، لَخَبَرٍ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ » [البخاري ، رقم : ٢٠٠٨ ؛ مسلم ، رقم : ٧٥٩] .

وَيَجِبُ التَّسْلِيمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ .

فَلَوْ صَلَّى أَرْبَعًا مِنْهَا بِتَسْلِيمَةٍ لَمْ تَصَحَّ بِخِلَافِ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ
وَالضُّحَى وَالْوُتْرِ ، وَيَتَوَيَّ بِهَا التَّرَاوِيحُ أَوْ قِيَامَ رَمَضَانَ ، وَفِعْلُهَا أَوَّلُ
الْوَقْتِ أَفْضَلُ مِنْ فِعْلِهَا أَثْنَاءَ بَعْدِ النَّوْمِ ، خِلَافًا لِمَا وَهَمَهُ الْحَلِيمِيُّ .
وَسُمِّيَتْ تَرَاوِيحُ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَرِيحُونَ لِطُولِ قِيَامِهِمْ بَعْدَ كُلِّ تَسْلِيمَتَيْنِ .
وَسُرُّ الْعِشْرِينَ أَنَّ الرُّوَاتِبَ الْمُؤَكَّدَةَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ عَشْرٌ ، فَضُعِفَتْ
فِيهِ لِأَنَّهُ وَقْتُ جِدِّ وَتَشْمِيرٍ .

وَتَكَرَّرُ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ثَلَاثًا ثَلَاثًا فِي الرُّكْعَاتِ الْأَخِيرَةِ مِنْ
رَكْعَاتِهَا بِدَعَا غَيْرِ حَسَنَةٍ ، لِأَنَّ فِيهِ إِخْلَالَ بِالسَّنَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُسَنُّ التَّهَجُّدُ إِجْمَاعًا ، وَهُوَ التَّنَقُّلُ لَيْلًا بَعْدَ النَّوْمِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿ وَمَنْ أَلِيلٌ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَكَ ﴾ [١٧ سورة الإسراء / الآية : ٧٩] ، وَوَرَدَ فِي
فَضْلِهِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ ، وَكُرِّهَ لِمُعْتَادِهِ تَرْكُهُ بِلا ضَرُورَةٍ ، وَيَتَأَكَّدُ أَلَّا يُخْلِ
بِصَلَاةٍ فِي اللَّيْلِ بَعْدَ النَّوْمِ ، وَلَوْ رَكْعَتَيْنِ ، لِعَظُمَ فَضْلُ ذَلِكَ .
وَلَا حَدَّ لِعَدَدِ رَكْعَاتِهِ ، وَقِيلَ : حَدُّهَا ثِنْتَا عَشْرَةَ .

وَأَنْ يُكْتَبَ فِيهِ مِنَ الدُّعَاءِ وَالْأَسْتِغْفَارِ .

وَرَنْصَفُهُ الْأَخِيرُ أَكْثَرُ ، وَأَفْضَلُهُ عِنْدَ السَّحَرِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾ [٥١ سورة الذاريات / الآية : ١٨] وَأَنْ يُوقِظَ مَنْ يَطْمَعُ فِي تَهْجُدِهِ .

وَيُنْدَبُ قِضَاءُ نَفْلِ مُؤَقَّتٍ إِذَا فَاتَ ، كَالْعِيدِ وَالزَّوَاتِبِ وَالضُّحَى ، لَا ذِي سَبَبٍ كَكُسُوفٍ ، وَتَحِيَّةٍ ، وَسُنَّةٍ وَضُوءٍ .

وَمَنْ فَاتَهُ وَرْدُهُ ، أَيْ : مِنَ النَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، نَدِبَ لَهُ قِضَاؤُهُ ، وَكَذَا غَيْرُ الصَّلَاةِ .

وَلَا حَضَرَ لِلنَّفْلِ الْمُطْلَقِ ، وَلَهُ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَى رَكْعَةٍ بِتَشْهَدٍ مَعَ سَلَامٍ بِلَا كَرَاهِيَةٍ ، فَإِنْ نَوَى فَوْقَ رَكْعَةٍ فَلَهُ التَّشْهَدُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ ، وَفِي ثَلَاثٍ ، وَأَرْبَعٍ فَأَكْثَرُ ؛ أَوْ نَوَى قَدْرًا فَلَهُ زِيَادَةٌ وَنَقْصٌ ، إِنْ نَوَى قَبْلَهُمَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، فَلَوْ نَوَى رَكْعَتَيْنِ ، فَقَامَ إِلَى ثَالِثَةٍ سَهْوًا ، ثُمَّ تَذَكَّرَ ، فَيَقْعُدُ وَجُوبًا ، ثُمَّ يَقُومُ لِلزِّيَادَةِ إِنْ شَاءَ ، ثُمَّ يَسْجُدُ لِلسَّهْوِ آخِرَ صَلَاتِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَشَأْ قَعَدَ وَتَشْهَدَ وَسَجَدَ لِلسَّهْوِ وَسَلَّم .

وَيُسَنُّ لِلْمُتَنَفِّلِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٩٩٠ ؛ مسلم ، رقم : ٧٤٩] : « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وَفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ [الترمذي ، رقم : ٥٩٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٣٢٢] : « وَالنَّهَارِ » .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : إِطَالَةُ الْقِيَامِ أَفْضَلُ فِي النَّفْلِ مِنْ تَكْثِيرِ الرُّكْعَاتِ .

وَقَالَ فِيهِ أَيْضًا : أَفْضَلُ النَّفْلِ عِيدٌ أَكْبَرُ ، فَأَصْغَرُ ، فَكُسُوفٌ ،

فَضْلٌ

[فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ]

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ،

فَخُسُوفٌ ، فَاسْتِسْقَاءٌ ، فَوِثْرٌ ، فَرَكَعَتَا فَجْرِ ، فَبَقِيَّةُ الرُّوَاتِبِ فَجَمِيعُهَا فِي مَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَالْتِرَاوِیْحُ ، فَالضُّحَى ، فَرَكَعَتَا الطَّوَافِ وَالتَّحِيَّةِ وَالْإِحْرَامِ ، فَالْوُضُوءُ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَمَّا الصَّلَاةُ الْمَعْرُوفَةُ لَيْلَةَ الرِّغَائِبِ وَنِصْفَ شَعْبَانَ وَيَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَبِدْعَةُ قَبِيحَةٍ ، وَأَحَادِيثُهَا مَوْضُوعَةٌ .

قَالَ شَيْخُنَا كَابِنُ شَهَبَةَ وَغَيْرِهِ : وَأَقْبَحُ مِنْهَا مَا أُعْتِيدَ فِي بَعْضِ الْبِلَادِ مِنْ صَلَاةِ الْخُمْسِ فِي الْجُمُعَةِ الْآخِرَةِ مِنْ رَمَضَانَ عَقِبَ صَلَاتِهَا ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا تُكْفَرُ صَلَوَاتِ الْعَامِ أَوْ الْعُمْرِ الْمَتْرُوكَةِ ؛ وَذَلِكَ حَرَامٌ .

* * *

فَضْلٌ

فِي صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ

وَشَرَعَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَأَقْلَاهَا إِمَامٌ وَمَأْمُومٌ .

وَهِيَ فِي الْجُمُعَةِ ، ثُمَّ فِي صُبْحِهَا ، ثُمَّ الصُّبْحِ ، ثُمَّ الْعِشَاءِ ، ثُمَّ الْعَصْرِ ، ثُمَّ الظُّهْرِ ، ثُمَّ الْمَغْرِبِ أَفْضَلُ .

صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ فِي آدَاءِ مَكْتُوبَةٍ لَا جُمُعَةٍ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ

عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٦٤٥ ؛ مسلم ، رقم : ٦٥٠] : « صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً » وَالْأَفْضَلِيَّةُ تَقْتَضِي النَّدْبِيَّةَ فَقَطْ .
وَحِكْمَةُ السَّبْعِ وَالْعِشْرِينَ أَنَّ فِيهَا فَوَائِدَ تَزِيدُ عَلَى صَلَاةِ الْفَدِّ بِنَحْوِ ذَلِكَ .

وَخَرَجَ بِـ « الْأَدَاءِ » الْقَضَاءُ ، نَعَمْ إِنْ اتَّفَقَتْ مَقْضِيَّةُ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ سُنَّتِ الْجَمَاعَةُ ، وَإِلَّا فَخِلَافُ الْأَوَّلَى ، كَأَدَاءِ خَلْفَ قَضَاءٍ وَعَكْسِهِ ، وَقَرَضِ خَلْفَ نَفْلِ وَعَكْسِهِ ، وَتَرَاوِيحَ خَلْفَ وَثَرٍ وَعَكْسِهِ ، وَبِـ « الْمَكْتُوبَةِ » الْمُنْدَوْرَةُ وَالنَّافِلَةُ . فَلَا تُسَنُّ فِيهِمَا الْجَمَاعَةُ وَلَا تُكْرَهُ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : وَالْأَصَحُّ أَنَّهَا فَرَضٌ كِفَايَةٌ لِلرِّجَالِ الْبَالِغِينَ الْأَخْرَارِ الْمُقِيمِينَ فِي الْمَوْدَاةِ فَقَطْ ، بِحَيْثُ يَظْهَرُ شِعَارُهَا بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا .
وَقِيلَ : إِنَّهَا فَرَضٌ عَيْنٍ ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ .
وَقِيلَ : شَرْطُ لِصْحَةِ الصَّلَاةِ .

وَلَا يَتَأَكَّدُ النَّدْبُ لِلنِّسَاءِ تَأَكُّدُهُ لِلرِّجَالِ ، فَلِذَلِكَ يُكْرَهُ تَرْكُهَا لَهُنَّ لَا لَهُنَّ .

وَالْجَمَاعَةُ فِي مَكْتُوبَةٍ لِذِكْرِ بِمَسْجِدٍ أَفْضَلُ ، نَعَمْ إِنْ وُجِدَتْ فِي بَيْتِهِ فَقَطْ فَهُوَ أَفْضَلُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَتْ فِيهِ أَكْثَرُ مِنْهَا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الْأَذَرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ فَضِيلَةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ وَالْحُضُورُ خَارِجَهُ قُدِّمَ فِيمَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّ الْفَضِيلَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِذَاتِ

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ

الْعِبَادَةِ أَوَّلَى مِنَ الْفَضِيلَةِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا أَوْ زَمَانِهَا ، وَالْمُتَعَلِّقَةِ بِزَمَانِهَا أَوَّلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَكَانِهَا .

وَتُسَنُّ إِعَادَةُ الْمَكْتُوبَةِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ فِي الْوَقْتِ ، وَأَنْ لَا تُزَادَ فِي إِعَادَتِهَا عَلَى مَرَّةٍ ، خِلَافًا لِشَيْخِ شَيْوَحْنَا أَبِي الْحَسَنِ الْبَكْرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ صُلِّيَتِ الْأَوَّلَى جَمَاعَةً ، مَعَ آخَرَ ، وَلَوْ وَاحِدًا ، إِمَامًا كَانَ أَوْ مَأْمُومًا ، فِي الْأَوَّلَى أَوْ الثَّانِيَةِ ، بِنَيْتَةِ فَرَضٍ ، وَإِنْ وَقَعَتْ نَفْلًا ، فَيَنْوِي إِعَادَةَ الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ .

وَأَخْتَارَ الْإِمَامُ أَنَّهُ يَنْوِي الظُّهْرَ أَوْ الْعَصْرَ مَثَلًا ، وَلَا يَتَعَرَّضُ لِلْفَرَضِ ، وَرَجَّحَهُ فِي « الرُّوضَةِ » لَكِنَّ الْأَوَّلَ مُرَجَّحُ الْأَكْثَرِينَ . وَالْفَرَضُ الْأَوَّلَى ، وَلَوْ بَانَ فَسَادُ الْأَوَّلَى لَمْ تُجْزِئْهُ الثَّانِيَةُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ النَّوَوِيُّ وَشَيْخُنَا ، خِلَافًا لِمَا قَالَهُ شَيْخُهُ زَكَرِيَّا تَبَعًا لِلْغَزَالِيِّ وَابْنِ الْعِمَادِ ، أَيُّ : إِذَا نَوَى بِالثَّانِيَةِ الْفَرَضَ .

وَهِيَ بِجَمْعٍ كَثِيرٍ أَفْضَلُ ، مِنْهَا فِي جَمْعٍ قَلِيلٍ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْمٌ : ٥٥٤ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْمٌ : ٨٤٣] : « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ تَعَالَى » .

إِلَّا لِنَحْوِ بَدْعَةِ إِمَامِهِ ، أَيُّ : الْكَثِيرُ ، كَرِافِضِيٍّ أَوْ فَاسِقٍ وَلَوْ بِمُجَرَّدِ التَّهْمَةِ ، فَلِأَقَلِّ جَمَاعَةٍ ، بَلْ الْإِنْفِرَادُ ، أَفْضَلُ . كَذَا قَالَهُ شَيْخُنَا تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى .

أَوْ تَعْطَلْ مَسْجِدُ مِنْهَا ،

وَكَذَا لَوْ كَانَ لَا يَعْتَقِدُ وَجُوبَ بَعْضِ الْأَرْكَانِ أَوْ الشُّرُوطِ ، وَإِنْ أَتَى بِهَا ، لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا التَّنْفِيلَةَ ، وَهُوَ مُبْطِلٌ عِنْدَنَا .

أَوْ كُونَ الْقَلِيلَ بِمَسْجِدٍ مُتَيَقِّنٍ حَلَّ أَرْضِهِ أَوْ مَالِ بَانِيهِ .

أَوْ تَعْطَلْ مَسْجِدٌ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ مِنْهَا ، أَيْ : الْجَمَاعَةُ بِغَيْبَتِهِ عَنْهُ ، لِكُونِهِ إِمَامَهُ ، أَوْ يَخْضُرُ النَّاسُ بِحُضُورِهِ ؛ فَقَلِيلُ الْجَمْعِ فِي ذَلِكَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرِهِ فِي غَيْرِهِ ، بَلْ بَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِنْفِرَادَ بِالْمُتَعْطَلِ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهِ بِغَيْبَتِهِ أَفْضَلُ ، وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ .

وَلَوْ كَانَ إِمَامُ الْقَلِيلِ أَوْلَى بِالْإِمَامَةِ لَنَحْوِ عِلْمٍ ، كَانَ الْخُضُورُ عِنْدَهُ أَوْلَى .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْخُشُوعُ وَالْجَمَاعَةُ فَهِيَ أَوْلَى كَمَا أَطْبَقُوا عَلَيْهِ ، حَيْثُ قَالُوا : إِنَّ فَرَضَ الْكِفَايَةِ أَفْضَلُ مِنَ السُّنَّةِ .

وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ وَتَبِعَهُ أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ فِي شَرْحِهِ الْكَبِيرِ عَلَى « الْمِنْهَاجِ » بِأَوْلَوِيَّةِ الْإِنْفِرَادِ لِمَنْ لَا يَخْشَعُ مَعَ الْجَمَاعَةِ فِي أَكْثَرِ صَلَاتِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ فَاتَ فِي جَمِيعِهَا . وَإِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْخُشُوعَ أَوْلَى مُطْلَقًا إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى قَوْلِ أَنَّ الْجَمَاعَةَ سُنَّةٌ .

وَلَوْ تَعَارَضَ فَضِيلَةُ سَمَاعِ الْقُرْآنِ مِنَ الْإِمَامِ مَعَ قِلَّةِ الْجَمَاعَةِ وَعَدَمُ سَمَاعِهِ مَعَ كَثَرَتِهَا ، كَانَ الْأَوَّلُ أَفْضَلُ .

وَيَجُوزُ لِمُنْفَرِدٍ أَنْ يَنْوِيَ الْإِقْتِدَاءَ بِإِمَامٍ أَثْنَاءَ صَلَاتِهِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَكَعَتُهُمَا ، لَكِنْ يُكْرَهُ ذَلِكَ لَهُ دُونَ مَأْمُومٍ خَرَجَ مِنَ الْجَمَاعَةِ لِنَحْوِ حَدَثِ

وَتَذَرُكَ جَمَاعَةً مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا ،

إِمَامِهِ ، فَلَا يُكْرَهُ لَهُ الدُّخُولُ فِي جَمَاعَةٍ أُخْرَى .

فَإِذَا اقْتَدَى فِي الْأَثْنَاءِ لَزِمَهُ مُوَافَقَةُ الْإِمَامِ ، ثُمَّ إِنْ فَرَّغَ أَوَّلًا أَتَمَّ كَمَسْبُوقٍ ، وَإِلَّا فَانْتَظَرَهُ أَفْضَلَ .

وَتَجُوزُ الْمُفَارَقَةُ بِلاَ عُذْرِ مَعَ الْكَرَاهَةِ ، فَتَقَوَّتْ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ .

وَالْمُفَارَقَةُ بِعُذْرِ ، كَرُخْصِ تَرْكِ جَمَاعَةٍ ، وَتَرْكِ سُنَّةٍ مَقْصُودَةٍ كَتَشْهِيدِ أَوَّلِ وَقْتِ وَسُورَةٍ ، وَتَطْوِيلِهِ وَبِالْمَأْمُومِ ضَعْفٌ أَوْ شُغْلٌ ؛ لَا تُقَوَّتْ فَضِيلَتُهَا .

وَقَدْ تَجِبُ الْمُفَارَقَةُ ، كَأَنْ عَرَضَ مُبْطِلٌ لِمُصَلِّهِ إِمَامِهِ وَقَدْ عَلِمَهُ ، فَيَلْزِمُهُ نِيَّتُهَا فَوْرًا وَإِلَّا بَطَلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يُتَابِعْهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » .
وَتَذَرُكَ جَمَاعَةً فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، أَيِ : فَضِيلَتُهَا لِلْمُصَلِّي .

مَا لَمْ يُسَلِّمْ إِمَامًا ، أَيِ : مَا لَمْ يَنْطِقْ بِمِمْ عَلَيْكُمْ فِي التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ مَعَهُ ، بِأَنْ سَلَّمَ عَقِبَ تَحَرُّمِهِ لِإِدْرَاكِهِ رُكْنًا مَعَهُ ، فَيَحْصُلُ لَهُ جَمِيعُ ثَوَابِهَا وَفَضْلِهَا ، لَكِنَّهُ دُونَ فَضْلِ مَنْ أَدْرَكَهَا كُلَّهَا .

وَمَنْ أَدْرَكَ جُزْءًا مِنْ أَوَّلِهَا ، ثُمَّ فَارَقَ بِعُذْرِ ، أَوْ خَرَجَ الْإِمَامُ بِنَحْوِ حَدَثٍ حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا الْجُمُعَةُ فَلَا تُذَرُكَ إِلَّا بِرُكْعَةٍ كَمَا يَأْتِي .

وَيُسْنُ لِمَنْ حَضَرُوا وَالْإِمَامُ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ أَنْ يَصْبِرُوا إِلَى أَنْ يُسَلَّمَ ثُمَّ يُحْرِمُوا مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ ، وَكَذَا لِمَنْ سَبَقَ بَعْضُ الصَّلَاةِ وَرَجَا جَمَاعَةً يُدْرِكُ مَعَهُمُ الْكُلَّ ؛ لَكِنْ قَالَ شَيْخُنَا : إِنْ مَحَلَّهُ مَا لَمْ يَقُتْ

وَتَحَرُّمُ بِحُضُورِهِ وَأَشْتِغَالٍ بِهِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ،

بِانتِظَارِهِمْ فَضِيلَةُ أَوَّلِ الْوَقْتِ أَوْ وَقْتِ الْاِخْتِيَارِ ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الرَّجَاءِ وَالْيَقِينِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ قَصَدَهَا فَلَمْ يُذَكِّرْهَا كُتِبَ لَهُ أَجْرُهَا لِحَدِيثٍ فِيهِ

[أبو داود ، رقم : ٥٦٤ ؛ النسائي ، رقم : ٨٥٥ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٨٧٢٤] .

وَتُذَكَّرُ فَضِيلَةُ تَحَرُّمٍ مَعَ إِمَامِهِ بِحُضُورِهِ ، أَيْ : أَلْمَأُومِ التَّحَرُّمِ .

وَأَشْتِغَالٍ بِهِ عَقِبَ تَحَرُّمِ إِمَامِهِ ، مِنْ غَيْرِ تَرَاخٍ ، فَإِنْ لَمْ يَخْضُرْهُ أَوْ تَرَاخَى فَاتَتْهُ فَضِيلَتُهُ ، نَعَمْ يُغْتَفَرُ لَهُ وَسُوسَةٌ خَفِيفَةٌ .

وَإِذَا رَأَى تَحَرُّمَ الْإِمَامِ فَضِيلَةُ مُسْتَقَلَّةٌ مَأْمُورٌ بِهَا ، لِكَوْنِهِ صَفْوَةُ الصَّلَاةِ ، وَلَآنَ مُلَازِمَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا يُكْتَبُ لَهُ بَرَاءَةٌ مِنَ النَّارِ وَبَرَاءَةٌ مِنَ النَّفَاقِ ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ [الترمذي ، رقم : ٢٤١] وَقِيلَ : يُحْصَلُ فَضِيلَةُ التَّحَرُّمِ بِإِدْرَاكِ بَعْضِ الْقِيَامِ .

وَيُنْدَبُ تَرْكُ الْإِسْرَاعِ وَإِنْ خَافَ فَوْتَ التَّحَرُّمِ ، وَكَذَا الْجَمَاعَةُ عَلَى الْأَصَحِّ ، إِلَّا فِي الْجُمُعَةِ ، فَيَجِبُ طَاقَتُهُ إِنْ رَجَا إِدْرَاكَ التَّحَرُّمِ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ .

وَيُسْنَى لِلْإِمَامِ وَمُنْفَرِدٍ أَنْتَظِرَ دَاخِلَ مَحَلِّ الصَّلَاةِ مُرِيدَ الْاِفْتِدَاءِ بِهِ فِي الْرُكُوعِ وَالشَّهَادَةِ الْأَخِيرِ ، اللَّهُ تَعَالَى ، بِلَا تَطْوِيلٍ وَتَمْيِيزٍ بَيْنَ الدَّاخِلِينَ ، وَلَوْ لِنَحْوِ عِلْمٍ .

وَكَذَا فِي السَّجْدَةِ الثَّانِيَةِ لِيَلْحَقَ مُوَافِقُ تَخَلُّفَ لِإِتْمَامِ فَاتِحَةٍ ، لَا خَارِجَ عَنْ مَحَلِّهَا ، وَإِنْ صَغُرَ الْمَسْجِدُ ، وَلَا دَاخِلٍ يَغْتَادُ الْبُطْءَ وَتَأْخِيرَ

وَرَكْعَةٌ بِتَكْبِيرَةٍ لِإِحْرَامٍ

الإِحْرَامِ إِلَى الرُّكُوعِ ، بَلْ يُسْنُ عَدَمُهُ زَجْرًا لَهُ .

قَالَ الْفُورَانِيُّ : يَحْرُمُ الْإِنْتِظَارُ لِلتَّوَدُّدِ .

وَيُسْنُ لِلْإِمَامِ تَخْفِيفُ الصَّلَاةِ مَعَ فِعْلِ أَعْضَاءٍ وَهَيَّاتٍ ، بِحَيْثُ لَا يَفْتَصِرُ عَلَى الْأَقْلِ وَلَا يَسْتَوْفِي الْأَكْمَلَ إِلَّا إِنْ رَضِيَ بِتَطْوِيلِهِ مَحْضُورُونَ .

وَكُرِّهَ لَهُ تَطْوِيلٌ وَإِنْ قَصَدَ لِحُوقِ آخَرِينَ .

وَلَوْ رَأَى مُصَلٍّ نَحْوَ حَرِيقٍ خَفَّفَ ، وَهَلْ يُلْزَمُ أَمْ لَا ؟ وَجَهَانٍ ، وَالَّذِي يَنْجِبُهُ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ لِإِنْقَاضِ حَيَوَانٍ مُخْتَرَمٍ ، وَيَجُوزُ لَهُ لِإِنْقَاضِ نَحْوِ مَالٍ كَذَلِكَ .

وَمَنْ رَأَى حَيَوَانًا مُخْتَرَمًا يَقْصِدُهُ ظَالِمٌ ، أَوْ يَغْرَقُ ، لَزِمَهُ تَخْلِيصُهُ وَتَأْخِيرُ صَلَاةٍ أَوْ إِبْطَالُهَا إِنْ كَانَ فِيهَا ، أَوْ مَالًا جَازَ لَهُ ذَلِكَ وَكُرِّهَ لَهُ تَرْكُهُ .

وَكُرِّهَ أَيْتِدَاءُ نَفْلٍ بَعْدَ شُرُوعِ الْمُقِيمِ فِي الْإِقَامَةِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ أَتَمَّهُ إِنْ لَمْ يَخْشَ بِإِتْمَامِهِ فَوْتَ جَمَاعَةٍ ، وَإِلَّا قَطَعَهُ نَذْبًا وَدَخَلَ فِيهَا مَا لَمْ يَرْجُ جَمَاعَةً أُخْرَى .

وَتُدْرِكُ رَكْعَةٌ لِمَسْبُوقٍ أَدْرَكَ الْإِمَامُ رَاكِعًا بِأَمْرَيْنِ : بِتَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ ثُمَّ أُخْرَى لِهُوِيٍّ ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى تَكْبِيرَةٍ اشْتَرَطَ أَنْ يَأْتِيَ بِهَا لِإِحْرَامٍ فَقَطْ ، وَأَنْ يُتِمَّهَا قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ إِلَى أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَإِلَّا لَمْ تَنْعَقِدْ إِلَّا لِجَاهِلٍ ، فَتَنْعَقِدُ لَهُ نَفْلًا بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى الرُّكُوعَ وَحْدَهُ لِحُلُوهَا عَنِ التَّحَرُّمِ .

أَوْ مَعَ التَّحَرُّمِ لِلتَّشْرِيكِ .

أَوْ أُطْلِقَ لِتَعَارُضِ قَرِيْنَتَيْ الْإِفْتِتَاحِ وَالْهُوِيِّ ، فَوَجَبَتْ نِيَّةُ التَّحَرُّمِ لِتَمَنَّا زَعَمَا عَارِضَهَا مِنْ تَكْبِيرَةِ الْهُوِيِّ .

وَرُكُوعٍ مَحْسُوبٍ تَامٌ يَقِينًا ، وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ أُنْتَقَلَ مَعَهُ وَبَعْدَ سَلَامِيهِ

وَبِإِدْرَاكِ رُكُوعٍ مَحْسُوبٍ لِلْإِمَامِ وَإِنْ قَصَرَ الْمَأْمُومُ ، فَلَمْ يُحْرِمِ إِلَّا وَهُوَ رَاكِعٌ .

وَخَرَجَ بِـ «الرُّكُوعِ» غَيْرُهُ ، كَالِإِغْتِدَالِ ، وَبِـ «الْمَحْسُوبِ» غَيْرُهُ ، كَرُكُوعٍ مُخَدِّثٍ ، وَمَنْ فِي رَكْعَةٍ زَائِدَةٍ .

وَوَقَعَ لِلزَّرْكَشِيِّ فِي «قَوَاعِدِهِ» وَنَقَلَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو السُّعُودِ ابْنُ ظَهِيرَةَ فِي «حَاشِيَةِ الْمِنْهَاجِ» ، أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَهْلًا لِلتَّحْمُلِ ، فَلَوْ كَانَ الْإِمَامُ صَبِيًّا لَمْ يَكُنْ مُذْرِكًا لِلرَّكْعَةِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّحْمُلِ .

تَامٌ بِأَنْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ عَنْ أَقْلِ الرُّكُوعِ ، وَهُوَ بُلُوغُ رَاحَتِيهِ رُكْبَتَيْهِ يَقِينًا ، فَلَوْ لَمْ يَطْمِئَنَّ فِيهِ قَبْلَ ارْتِفَاعِ الْإِمَامِ مِنْهُ ، أَوْ شَكَّ فِي حُصُولِ الطَّمَأْنِينَةِ ، فَلَا يُذْرِكُ الرَّكْعَةَ .

وَيَسْجُدُ الشَّاكُّ لِلسَّهْوِ كَمَا فِي «الْمَجْمُوعِ» لِأَنَّهُ شَاكٌّ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ فِي عَدَدِ رَكَعَاتِهِ ، فَلَا يَتَحَمَّلُ عَنْهُ .

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ وَجُوبَ رُكُوعٍ أَدْرَكَ بِهِ رَكْعَةً فِي الْوَقْتِ .

وَيُكَبَّرُ نَذْبًا مَسْبُوقٌ أُنْتَقَلَ مَعَهُ لِإِنْتِقَالِهِ ، فَلَوْ أَدْرَكَهُ مُعْتَدِلًا كَبَّرَ لِلْهُوِيِّ وَمَا بَعْدَهُ ، أَوْ سَاجِدًا مَثَلًا غَيْرَ سَجْدَةِ تِلَاوَةِ لَمْ يُكَبَّرَ لِلْهُوِيِّ إِلَيْهِ ، وَيُؤَافِقُهُ نَذْبًا فِي ذِكْرِ مَا أَدْرَكَهُ فِيهِ مِنْ تَحْمِيدٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَشْهِيدٍ وَدُعَاءٍ ، وَكَذَا صَلَاةٍ عَلَى الْأَلِ ، وَلَوْ فِي تَشْهِيدِ الْمَأْمُومِ الْأَوَّلِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُكَبَّرُ مَسْبُوقٌ لِلْقِيَامِ بَعْدَ سَلَامِيهِ إِنْ كَانَ الْمَحَلُّ الَّذِي جَلَسَ مَعَهُ فِيهِ

إِنْ كَانَ مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، وَشُرْطَ لِقُدُوءِ نِيَّةٍ أَقْتِدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ مَعَ تَحَرُّمٍ ،

مَوْضِعَ جُلُوسِهِ ، لَوْ أَنْفَرَدَ ، كَانَ أَدْرَكَهُ فِي ثَلَاثَةِ رُبَاعِيَّةٍ ، أَوْ ثَانِيَةِ مَغْرِبٍ ، وَإِلَّا لَمْ يُكَبِّرْ لِلْقِيَامِ ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ تَبَعًا لِإِمَامِهِ الْقَائِمِ مِنْ تَشْهِيدِ الْأَوَّلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ تَشْهِيدِهِ ، وَلَا يَتَوَرَّكُ فِي غَيْرِ تَشْهِيدِهِ الْأَخِيرِ .
وَيُسْنُّ لَهُ أَنْ لَا يَقُومَ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمَتَيِ الْإِمَامِ .

وَحَرَّمَ مُكْثُ بَعْدَ تَسْلِيمَتَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَحَلَّ جُلُوسِهِ ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ بِهِ إِنْ تَعَمَّدَ وَعَلِمَ تَحْرِيمَهُ .

وَلَا يَقُومُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِلَا نِيَّةٍ مُفَارَقَةٍ بَطَلَتْ .
وَالْمُرَادُ مُفَارَقَةُ حَدِّ الْقُعُودِ ، فَإِنْ سَهَا أَوْ جَهَلَ لَمْ يُعْتَدَّ بِجَمِيعِ مَا أَتَى بِهِ حَتَّى يَجْلِسَ ، ثُمَّ يَقُومَ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، وَمَتَى عَلِمَ وَلَمْ يَجْلِسْ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَبِهِ فَارَقَ مَنْ قَامَ عَنْ إِمَامِهِ فِي التَّشْهِيدِ الْأَوَّلِ عَامِدًا ، فَإِنَّهُ يُعْتَدُّ بِقِرَاءَتِهِ قَبْلَ قِيَامِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْعُودُ إِلَيْهِ .

وَشُرْطُ لِقُدُوءِ شُرُوطٍ ، مِنْهَا :

نِيَّةُ أَقْتِدَاءٍ أَوْ جَمَاعَةٍ أَوْ اتِّمَامِ بِالْإِمَامِ الْحَاضِرِ ، أَوْ الصَّلَاةِ مَعَهُ ، أَوْ كَوْنِهِ مَأْمُومًا .

مَعَ تَحَرُّمٍ ، أَيُّ : يَجِبُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ النِّيَّةُ مُقْتَرَنَةً مَعَ تَحَرُّمٍ ، وَإِذَا لَمْ تَقْتَرِنْ نِيَّةُ نَحْوِ الْاِقْتِدَاءِ ، بِالتَّحَرُّمِ ، لَمْ تَتَعَقَّدِ الْجُمُعَةُ ، لِاشْتِرَاطِ الْجَمَاعَةِ فِيهَا ، وَتَتَعَقَّدُ غَيْرُهَا فُرَادَى .

فَلَوْ تَرَكَ هَذِهِ النِّيَّةَ أَوْ شَكَّ فِيهَا وَتَابَعَ مُصَلِّيًا فِي فِعْلٍ ، كَانَ هَوَى

وَرَبَّيَّةُ إِمَامَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، وَعَدَمُ تَقَدُّمٍ عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛
وَنَدْبَ وَقُوفٍ ذَكَرٍ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ مُتَأَخِّرًا قَلِيلًا ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ
أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ ثُمَّ تَأَخَّرَا ، وَرَجُلَيْنِ أَوْ رَجَالٍ خَلْفَهُ

لِلرُّكُوعِ مُتَابِعًا لَهُ ، أَوْ فِي سَلَامٍ ، بِأَنْ قَصَدَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ اقْتِدَاءٍ بِهِ ، وَطَالَ
عُرْفًا أَنْتَظَارُهُ لَهُ ؛ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ .

وَرَبَّيَّةُ إِمَامَةٍ أَوْ جَمَاعَةٍ سُنَّةٌ لِإِمَامٍ فِي غَيْرِ جُمُعَةٍ ، لِيَنَالَ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ
وَلِلْخُرُوجِ مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَوْجَبَهَا . وَتَصِحُّ نِيَّتُهَا مَعَ تَحَرُّمِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
خَلْفَهُ أَحَدٌ إِنْ وَثِقَ بِالْجَمَاعَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، لِأَنَّهُ سَيَصِيرُ إِمَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ
وَلَوْ لَعَدَمَ عَلَيْهِ بِالْمُقْتَدِينَ ، حَصَلَ لَهُمُ الْفَضْلُ دُونَهُ ، وَإِنْ نَوَاهُ فِي الْأَثْنَاءِ
حَصَلَ لَهُ الْفَضْلُ مِنْ حِينَئِذٍ .

أَمَّا فِي الْجُمُعَةِ فَتَلَزُمُهُ مَعَ التَّحَرُّمِ .
وَمِنْهَا عَدَمُ تَقَدُّمٍ فِي الْمَكَانِ يَقِينًا عَلَى إِمَامٍ بِعَقِبٍ ؛ وَإِنْ تَقَدَّمَتْ أَصَابِعُهُ .
أَمَّا فِي الشَّكِّ فِي التَّقَدُّمِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ ، وَلَا يَضُرُّ مُسَاوَاتُهُ ، لَكِنَّهَا مَكْرُوهَةٌ .
وَنَدْبَ وَقُوفٍ ذَكَرٍ وَلَوْ صَبِيًّا لَمْ يَخْضُرْ غَيْرُهُ ، عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ ، وَإِلَّا
سُنَّ لَهُ تَحْوِيلُهُ لِلتَّبَاعِ مُتَأَخِّرًا عَنْهُ قَلِيلًا ، بِأَنْ تَتَأَخَّرَ أَصَابِعُهُ عَنْ عَقِبِ إِمَامِهِ .
وَخَرَجَ بِالذِّكْرِ الْأُنْثَى ، فَتَقِفُ خَلْفَهُ مَعَ مَزِيدِ تَأَخُّرٍ .

فَإِنْ جَاءَ ذَكَرٌ آخَرُ أَحْرَمَ عَنْ يَسَارِهِ بِتَأَخُّرٍ قَلِيلًا ، ثُمَّ بَعْدَ إِحْرَامِهِ تَأَخَّرَا
عَنْهُ نَدْبًا ، فِي قِيَامٍ أَوْ رُكُوعٍ ، حَتَّى يَصِيرَا صَفًّا وَرَاءَهُ .

وَوُقُوفَ رَجُلَيْنِ جَاءَا مَعًا ، أَوْ رَجَالٍ قَصَدُوا الْاِقْتِدَاءَ بِمُصَلٍّ خَلْفَهُ
صَفًّا .

وَفِي صَفٍّ أَوَّلٍ ثُمَّ مَا يَلِيهِ ؛ وَكُرِّهَ أَنْفِرَادٌ وَشُرُوعٌ فِي صَفٍّ قَبْلَ
إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ ، وَعِلْمٌ بِإِنْتِقَالِ إِمَامٍ ،

وَنُدْبَ وَقُوفٍ فِي صَفٍّ أَوَّلٍ ، وَهُوَ مَا يَلِي الْإِمَامَ وَإِنْ تَحَلَّلَهُ مِنْبَرٌ أَوْ
عَمُودٌ ، ثُمَّ مَا يَلِيهِ ، وَهَكَذَا .

وَأَفْضَلُ كُلِّ صَفٍّ يَمِينُهُ ، وَلَوْ تَرَادَفَ يَمِينُ الْإِمَامِ وَالصَّفِّ الْأَوَّلُ قُدَّمَ
فِيمَا يَظْهَرُ .

وَيَمِينُهُ أَوْلَى مِنَ الْقُرْبِ إِلَيْهِ فِي يَسَارِهِ .

وَإِذَا رَأَى الصَّفَّ الْأَوَّلَ أَوْلَى مِنْ إِدْرَاكِ رُكُوعِ غَيْرِ الرُّكْعَةِ الْآخِرَةِ .

أَمَّا هِيَ ، فَإِنْ فَوَّتَهَا قَصْدُ الصَّفِّ الْأَوَّلِ ؛ فَإِذَا رَأَى أَوْلَى مِنَ الصَّفِّ
الْأَوَّلِ .

وَكَرِّهَ لِمَأْمُومٍ أَنْفِرَادٌ عَنِ الصَّفِّ الَّذِي مِنْ جَنْبِهِ إِنْ وَجَدَ فِيهِ سَعَةً ، بَلْ
يَدْخُلُهُ .

وَشُرُوعٌ فِي صَفٍّ قَبْلَ إِتْمَامِ مَا قَبْلَهُ مِنَ الصَّفِّ ، وَوُقُوفٌ أَلَدَّكَ الْفَزْدِ
عَنْ يَسَارِهِ ، وَوَرَاءَهُ ، وَمُحَازِيَةً لَهُ ، وَمُتَأَخِّرًا كَثِيرًا ؛ وَكُلُّ هَذِهِ تَقَوُّتْ
فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ .

وَيُسْنَى أَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَ كُلِّ صَفِّينِ وَالْأَوَّلِ وَالْإِمَامِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ .

وَيَقِفُ خَلْفَ الْإِمَامِ الرِّجَالُ ، ثُمَّ الصَّبِيَّانُ ، ثُمَّ النِّسَاءُ .

وَلَا يُؤَخَّرُ الصَّبِيَّانُ لِلْبَالِغِينَ ، لِاتِّحَادِ جَنْسِهِمْ .

وَمِنْهَا عِلْمٌ بِإِنْتِقَالِ إِمَامٍ ، بِرُؤْيَا لَهُ ، أَوْ لِبَعْضِ صَفٍّ ، أَوْ سَمَاعٍ

وَأَجْتَمَعُهُمَا بِمَكَانٍ؛ فَإِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ صَحَّ الْأَقْتِدَاءُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ عَدَمِ حَائِلٍ أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ حِذَاءَ مَنْفَذٍ،

لِصَوْتِهِ ، أَوْ صَوْتِ مُبْلَغِ ثِقَةٍ .

وَمِنْهَا أَجْتَمَعُهُمَا ، أَيْ : الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ بِمَكَانٍ؛ كَمَا عُهِدَ عَلَيْهِ الْجَمَاعَاتُ فِي الْعُصْرِ الْخَالِيَةِ .

فَإِنْ كَانَ بِمَسْجِدٍ وَمِنْهُ جِدَارُهُ وَرَحْبَتُهُ ، وَهِيَ مَا خَرَجَ عَنْهُ لَكِنْ حُجِرَ لِأَجْلِهِ ؛ سِوَاءِ أَعْلَمَ وَقَفِّيَّتُهَا مَسْجِدًا أَمْ جُهْلَ أَمْرُهَا ، عَمَلًا بِالظَّاهِرِ وَهُوَ التَّخْوِيطُ ، لَكِنْ مَا لَمْ يُتَيَقَّنْ حَدُوثُهَا بَعْدَهُ أَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ، لَا حَرِيمُهُ ، وَهُوَ مَوْضِعٌ اتَّصَلَ بِهِ وَهْيٌ لِمَصْلَحَتِهِ ، كَانْصِبَابِ مَاءٍ وَوَضْعِ نَعَالٍ .

صَحَّ الْأَقْتِدَاءُ وَإِنْ زَادَتِ الْمَسَافَةُ بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ ، أَوْ اخْتَلَفَتِ الْأَبْنِيَّةُ ، بِخِلَافٍ مَنِ بِنَاءٍ فِيهِ لَا يَنْفُذُ بَابُهُ إِلَيْهِ ، بِأَنْ سُمِّرَ ، أَوْ كَانَ سَطْحًا لَا مَرْقَى لَهُ مِنْهُ ، فَلَا تَصِحُّ الْقُدُوءُ ؛ إِذْ لَا أَجْتِمَاعَ حِينَئِذٍ . كَمَا لَوْ وَقَفَ مِنْ وَرَاءِ شِبَاكِ بَجْدَارِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يَصِلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِأَزْوَارٍ أَوْ أَنْعُطَافٍ ، بِأَنْ يَنْحَرِفَ عَنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ ، لَوْ أَرَادَ الدُّخُولَ إِلَى الْإِمَامِ . وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا فِيهِ ، أَيْ : الْمَسْجِدِ .

وَالْآخَرُ خَارِجَهُ شُرْطَ مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ ، بِأَنْ لَا يَزِيدَ مَا بَيْنَهُمَا عَلَى ثَلَاثِ مِثَّةِ ذِرَاعٍ تَقْرِيْبًا .

عَدَمِ حَائِلٍ بَيْنَهُمَا يَمْنَعُ مُرُورًا أَوْ رُؤْيَا .

أَوْ وَقُوفٌ وَاحِدٍ مِنَ الْمَأْمُومِينَ حِذَاءَ مَنْفَذٍ فِي الْحَائِلِ ، إِنْ كَانَ كَمَا إِذَا

كانا بِنَاءَيْنِ ، كَصَحْنٍ وَصِفَّةٍ مِنْ دَارٍ ، أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِنَاءً وَالْآخَرُ بِفَضَاءٍ ؛
فِيُشْتَرَطُ أَيْضاً هُنَا مَا مَرَّ .

فَإِنْ حَالَ مَا يَمْنَعُ مُرُوراً ، كُشْبَاكِ ، أَوْ رُؤْيَةً ، كَبَابٍ مَرْدُودٍ وَإِنْ لَمْ
تُغْلَقْ ضَبَّتُهُ لِمَنْعِهِ الْمُشَاهَدَةَ وَإِنْ لَمْ يَمْنَعْ الْاسْتِطْرَاقَ ، وَمِثْلُهُ أَلَسْتُ
الْمَرْخِيَّ ، أَوْ لَمْ يَقِفْ أَحَدٌ حِذَاءَ مَنْفَذٍ ؛ لَمْ يَصِحَّ الْاِفْتِدَاءُ فِيهِمَا .

وَإِذَا وَقَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْمُتَأَمُّومِينَ حِذَاءَ الْمَنْفَذِ حَتَّى يَرَى الْإِمَامَ أَوْ بَعْضَ
مَنْ مَعَهُ فِي بِنَائِهِ ، فَحِينَئِذٍ تَصِحُّ صَلَاةُ مَنْ بِالْمَكَانِ الْآخَرِ تَبَعاً لِهَذَا
الْمُشَاهِدِ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِمْ كَالْإِمَامِ ، حَتَّى لَا يَجُوزُ التَّقَدُّمُ عَلَيْهِ فِي
الْمَوْقِفِ وَالْإِحْرَامِ ، وَلَا بَأْسُ بِالتَّقَدُّمِ عَلَيْهِ فِي الْأَفْعَالِ ، وَلَا يَضُرُّهُمْ
بُطْلَانُ صَلَاتِهِ بَعْدَ إِحْرَامِهِمْ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَرَدِّ الرِّيحِ الْبَابَ أَثْنَاءَهَا ، لِأَنَّهُ
يُعْتَقَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْاِبْتِدَاءِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا فِي عُلُوٍّ وَالْآخَرُ فِي سُفْلٍ ، اشْتَرَطَ عَدَمُ
الْحَيْلُولَةِ ، لَا مُحَاذَاةَ قَدَمِ الْأَعْلَى رَأْسِ الْأَسْفَلِ ، وَإِنْ كَانَا فِي غَيْرِ مَسْجِدٍ
عَلَى مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ « الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا وَ« الْمَجْمُوعِ » خِلَافاً لِجَمْعِ
مُتَأَخِّرِينَ .

* * *

وَيُكْرَهُ ارْتِفَاعُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِلَا حَاجَةٍ وَلَوْ فِي الْمَسْجِدِ .

* * *

وَمُوَافَقَةً فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، وَعَدَمَ تَخَلُّفٍ عَنِ إِمَامٍ
بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ بِلاَ عُذْرٍ مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ ،

وَمِنْهَا مُوَافَقَةً فِي سُنَنِ تَفْحُشٍ مُخَالَفَةً فِيهَا ، فِعْلاً أَوْ تَرْكاً .
فَتَبْطُلُ صَلَاةٌ مَنْ وَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ مُخَالَفَةٌ فِي سُنَّتِهِ ، كَسَجْدَةٍ
تِلَاوَةٍ فَعَلَهَا الْإِمَامُ وَتَرَكَهَا الْمَأْمُومُ عَامِداً عَالِماً بِالتَّحْرِيمِ .
وَتَشْهَدُ أَوَّلَ فَعَلِهِ الْإِمَامُ وَتَرَكَهُ الْمَأْمُومُ ، أَوْ تَرَكَهُ الْإِمَامُ وَفَعَلَهُ
الْمَأْمُومُ لَهُ عَامِداً عَالِماً ، وَإِنْ لَحِقَهُ عَلَى الْقُرْبِ حَيْثُ لَمْ يَجْلِسِ الْإِمَامُ
لِلِاسْتِرَاحَةِ لِعُدُولِهِ عَنْ فَرْضِ الْمَتَابَعَةِ إِلَى سُنَّتِهِ .

أَمَّا إِذَا لَمْ تَفْحُشِ الْمُخَالَفَةَ فِيهَا ، فَلَا يَضُرُّ الْإِثْنَانُ بِالسُّنَّةِ ، كَقُنُوتٍ
أَدْرَكَ مَعَ الْإِثْنَانِ بِهِ الْإِمَامُ فِي سَجْدَتِهِ الْأُولَى ، وَفَارَقَ التَّشْهَدَ الْأَوَّلَ بِأَنَّهُ
فِيهِ أَحْدَثَ قُعُوداً لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ؛ وَهَذَا إِنَّمَا طَوَّلَ مَا كَانَ فِيهِ الْإِمَامُ ، فَلَا
فُحْشَ .

وَكَذَا لَا يَضُرُّ الْإِثْنَانُ بِالتَّشْهَدِ الْأَوَّلِ إِنْ جَلَسَ إِمَامُهُ لِلِاسْتِرَاحَةِ ، لِأَنَّ
الضَّارَّ إِنَّمَا هُوَ إِحْدَاثُ جُلُوسٍ لَمْ يَفْعَلْهُ الْإِمَامُ ، وَإِلَّا لَمْ يَجُزْ ، وَأَبْطَلَ
صَلَاةَ الْعَالِمِ الْعَامِدِ مَا لَمْ يَنْوِ مُفَارَقَتَهُ ، وَهُوَ فِرَاقٌ بِعُذْرٍ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى .

وَإِذَا لَمْ يَفْرَغِ الْمَأْمُومُ مِنْهُ مَعَ فِرَاقِ إِمَامٍ جَازَ لَهُ التَّخَلُّفُ لِإِتْمَامِهِ ، بَلْ
نُدِبَ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ يُدْرِكُ الْفَاتِحَةَ بِكَمَالِهَا قَبْلَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، لَا التَّخَلُّفُ
لِإِتْمَامِ سُورَةٍ ، بَلْ يُكْرَهُ إِذَا لَمْ يَلْحَقِ الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ .

وَمِنْهَا عَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنِ إِمَامٍ بِرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ مُتَوَالَيْنِ تَامَيْنِ ، بِلاَ عُذْرٍ
مَعَ تَعَمُّدٍ وَعِلْمٍ بِالتَّحْرِيمِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُونَا طَوِيلَيْنِ .

وَبِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ بِعُذْرٍ أَوْجَبَهُ ، كِاسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً
وَأَنْتِظَارِ مَأْمُومٍ سَكَتِهِ فَلْيُؤَافِقْ فِي الرَّابِعِ

فَإِنْ تَخَلَّفَ بِهِمَا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ ، كَأَنْ رَكَعَ الْإِمَامُ
وَأَعْتَدَلَ وَهَوَى لِلسُّجُودِ ، أَيْ : زَالَ مِنْ حَدِّ الْقِيَامِ وَالْمَأْمُومُ قَائِمٌ .

وَخَرَجَ بِـ « الْفِعْلِيِّينَ » الْقَوْلِيَّانِ وَالْقَوْلِيُّ وَالْفِعْلِيُّ .

وَعَدَمُ تَخَلُّفٍ عَنْهُ مَعَهُمَا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، فَلَا يُحْسَبُ
مِنْهَا الْأَعْتِدَالُ وَالْجُلُوسُ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ .

بِعُذْرٍ أَوْجَبَهُ ، أَيْ : أَقْتَضَى وَجُوبَ ذَلِكَ التَّخَلُّفِ .

كِاسْرَاعِ إِمَامٍ قِرَاءَةً وَالْمَأْمُومُ بَطِيءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِيٍّ ، لَا لَوْسُوسَةٍ ؛
أَوْ الْحَرَكَاتِ .

وَأَنْتِظَارِ مَأْمُومٍ سَكَتِهِ ، أَيْ : سَكَتَةِ الْإِمَامِ لِيَقْرَأَ فِيهَا الْفَاتِحَةَ ، فَرَكَعَ
عَقِبَهَا ، وَسَهَوَهُ عَنْهَا حَتَّى رَكَعَ الْإِمَامُ ، وَشَكَّ فِيهَا قَبْلَ رُكُوعِهِ .

أَمَّا التَّخَلُّفُ لَوْسُوسَةٍ ، بِأَنْ كَانَ يُرَدِّدُ الْكَلِمَاتِ مِنْ غَيْرِ مُوجِبٍ ،
فَلَيْسَ بِعُذْرٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَنْبَغِي فِي ذِي وَسْوسَةٍ صَارَتْ كَالْخَلْقِيَّةِ ، بِحَيْثُ يَفْطَعُ
كُلَّ مَنْ رَأَاهُ أَنْهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَرْكُهَا ، أَنْ يَأْتِيَ فِيهِ مَا فِي بَطِيءِ الْحَرَكَةِ ؛ فَيَلْزِمُ
الْمَأْمُومَ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِنْتِمَاءَ الْفَاتِحَةِ مَا لَمْ يَتَخَلَّفَ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ
أَرْكَانٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِنْ تَخَلَّفَ مَعَ عُذْرٍ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، بِأَنْ لَا يَفْرَغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ
إِلَّا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ عَنِ السُّجُودِ أَوْ جَالِسٌ لِلتَّشَهُدِ ، فَلْيُؤَافِقْ إِمَامَهُ وَجُوباً فِي
الرُّكْنِ الرَّابِعِ ، وَهُوَ الْقِيَامُ أَوْ الْجُلُوسُ لِلتَّشَهُدِ وَيَتْرُكُ تَرْتِيبَ نَفْسِهِ .

ثُمَّ يَتَذَارِكُ ، وَلَوْ اشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ بِسُنَّةٍ قَرَأَ قَدْرَهَا

ثُمَّ يَتَذَارِكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يُوَافِقْهُ فِي الرَّابِعِ مَعَ عِلْمِهِ بِوُجُوبِ الْمُتَابَعَةِ وَلَمْ يَنْوَ الْمُفَارَقَةَ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

وَإِنْ رَكَعَ الْمَأْمُومُ مَعَ الْإِمَامِ ، فَشَكَ هَلْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ أَوْ تَذَكَّرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْهَا لَمْ يَجْزْ لَهُ الْعَوْدُ إِلَى الْقِيَامِ ، وَتَذَارِكُ بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ رَكْعَةً .
فَإِنْ عَادَ عَالِمًا عَامِدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا .

فَلَوْ تَيَقَّنَ الْقِرَاءَةَ وَشَكَ فِي إِكْمَالِهَا فَإِنَّهُ لَا يُؤَثَّرُ .

وَلَوْ اشْتَغَلَ مَسْبُوقٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يُذْرِكْ مِنْ قِيَامِ الْإِمَامِ قَدْرًا يَسَعُ الْفَاتِحَةَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْقِرَاءَةِ الْمُعْتَدِلَةِ ، وَهُوَ ضِدُّ الْمُوَافِقِ .

وَلَوْ شَكَ هَلْ أَدْرَكَ زَمَنًا يَسَعُهَا تَخَلَّفَ لِإِتْمَامِهَا وَلَا يُذْرِكُ الرُّكْعَةَ مَا لَمْ يُذْرِكْهُ فِي الرُّكُوعِ .

بِسُنَّةٍ كَتَعَوُّذٍ وَافْتِتَاحٍ ، أَوْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ ، بِأَنْ سَكَتَ زَمَنًا بَعْدَ تَحْرِيمِهِ ، وَقَبْلَ قِرَاءَتِهِ ، وَهُوَ عَالِمٌ بِأَنْ وَاجِبُهُ الْفَاتِحَةُ ، أَوْ اسْتَمَعَ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ .

قَرَأَ وَجُوبًا مِنَ الْفَاتِحَةِ بَعْدَ رُكُوعِ الْإِمَامِ ، سَوَاءً أَعْلِمَ أَنَّهُ يُذْرِكُ الْإِمَامَ قَبْلَ رَفْعِهِ مِنْ^(١) سُجُودِهِ أَمْ لَا عَلَى الْأَوْجَهِ ، قَدْرَهَا حُرُوفًا فِي ظَنِّهِ ، أَوْ قَدَّرَ زَمَنَ سُكُوتِهِ لِتَقْصِيرِهِ بَعْدُولِهِ عَنْ فَرَضٍ إِلَى غَيْرِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الذي في «التحفة» : قبل سجوده . وهو المتعين ، كما يستفاد من مقابل الأوجه الآتي القريب . ولعل لفظ : «رفعه من» زيد من النسخ . انتهى .

وَعُذْرَ ،

وَعُذْرَ مَنْ تَخَلَّفَ لِسُنَّةِ كِبْطَاءِ الْقِرَاءَةِ ، عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ
كَالْبَغَوِيِّ ، لِوُجُوبِ التَّخَلُّفِ ، فَيَتَخَلَّفُ وَيُذْرِكُ الرُّكْعَةَ مَا لَمْ يُسَبِّقْ بِأَكْثَرِ
مِنْ ثَلَاثَةِ أَرْكَانٍ ، خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ مَعْذُورٍ
لِتَقْصِيرِهِ بِالْعُدُولِ الْمَذْكُورِ ، وَجَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ »
وَفَتَاوِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : مَنْ عَبَّرَ بِعُذْرِهِ فِعْبَارَتَهُ مُؤَوَّلَةً . وَعَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُذْرِكِ
الْإِمَامَ فِي الرُّكُوعِ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ وَلَا يَرْكَعُ ، لِأَنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ ، بَلْ يُتَابَعُهُ
فِي هَوِيَّتِهِ لِلشُّجُودِ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ عَلِمَ وَتَعَمَّدَ .

ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي يَتَجَبَّهُ أَنَّهُ يَتَخَلَّفُ لِقِرَاءَةِ مَا لَزِمَهُ حَتَّى يُرِيدَ الْإِمَامُ
الْهُوْيَ لِلشُّجُودِ ، فَإِنْ كُمَلَ وَافَقَهُ فِيهِ وَلَا يَرْكَعُ ، وَإِلَّا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ إِنْ
عَلِمَ وَتَعَمَّدَ ، وَإِلَّا فَارَقَهُ بِالنِّيَّةِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَالْأَقْرَبُ لِلْمَنْقُولِ الْأَوَّلِ ، وَعَلَيْهِ
أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ . أَمَّا إِذَا رَكَعَ بِدُونِ قِرَاءَةِ قَدْرِهَا ، فَتَبْطُلُ صَلَاتُهُ .
وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لَهُ عَنْ مُعْظَمِ الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَرْكَعُ وَيَسْقُطُ عَنْهُ
بَقِيَّةُ الْفَاتِحَةِ ، وَآخِثِيرَ ، بَلْ رَجَّحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ ، وَأَطَالُوا فِي
الْاسْتِذْلَالِ لَهُ ، وَأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يَفْتَضِيهِ .

أَمَّا إِذَا جَهِلَ أَنَّ وَاجِبَهُ ذَلِكَ ، فَهُوَ بِتَخَلُّفِهِ لِمَا لَزِمَهُ مُتَخَلَّفٌ بِعُذْرٍ .
قَالَ الْقَاضِي .

وَخَرَجَ بِـ « الْمَسْبُوقِ » الْمُوَافِقُ ، فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُتِمَّ الْفَاتِحَةَ لاشتغاله
بِسُنَّةٍ ، كَدُعَاءِ افْتِتَاحِ ، وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ إِذْ رَأَى الْفَاتِحَةَ مَعَهُ ، يَكُونُ كِبْطِيءَ

وَسَبْقُهُ عَلَى إِمَامٍ بُرُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ مُبْطِلٌ، وَبُرُكْنٍ فِعْلِيٌّ حَرَامٌ،
وَمُقَارَنْتُهُ فِي أَفْعَالٍ مَكْرُوهَةٌ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ.

الْقِرَاءَةُ فِيمَا مَرَّ بِلَا نِزَاعٍ .

وَسَبْقُهُ ، أَيْ : الْمَأْمُومُ عَلَى إِمَامٍ عَامِداً عَالِماً بِ تَمَامِ رُكْنَيْنِ فِعْلَيْنِ
وَأِنْ لَمْ يَكُونَا طَوِيلَيْنِ مُبْطِلٌ لِلصَّلَاةِ ، لِفُحْشِ الْمُخَالَفَةِ . وَصُورَةُ التَّقَدُّمِ
بِهِمَا أَنْ يَرْكَعَ وَيَعْتَدِلَ ثُمَّ يَهْوِي لِلسُّجُودِ مَثَلًا وَالْإِمَامُ قَائِمٌ ، أَوْ أَنْ يَرْكَعَ
قَبْلَ الْإِمَامِ فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ ، فَلَمَّا أَرَادَ الْإِمَامُ أَنْ يَرْفَعَ
سَجَدَ ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ مَعَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلَا فِي الْاِعْتِدَالِ ، وَلَوْ سَبَقَ بِهِمَا
سَهْوًا أَوْ جَهْلًا لَمْ يَضُرَّ ، لَكِنْ لَا يُعْتَدُّ لَهُ بِهِمَا ، فَإِذَا لَمْ يَعُدْ لِلْإِتْيَانِ بِهِمَا
مَعَ الْإِمَامِ سَهْوًا أَوْ جَهْلًا أَتَى بَعْدَ سَلَامِ إِمَامِهِ بِرُكْعَةٍ وَإِلَّا أَعَادَ الصَّلَاةَ .

وَسَبْقُهُ عَلَيْهِ عَامِداً عَالِماً بِ تَمَامِ رُكْنٍ فِعْلِيٌّ ، كَأَنْ رَكَعَ وَرَفَعَ وَالْإِمَامُ
قَائِمٌ حَرَامٌ .

بِخِلَافِ التَّخَلُّفِ بِهِ ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ ، كَمَا يَأْتِي .

وَمَنْ تَقَدَّمَ بِرُكْنٍ سُنَّ لَهُ الْعُودُ لِيُؤَافِقَهُ إِنْ تَعَمَّدَ ، وَإِلَّا تَخَيَّرَ بَيْنَ الْعُودِ
وَالدَّوَامِ .

وَمُقَارَنْتُهُ ، أَيْ : مُقَارَنْتُ الْمَأْمُومِ الْإِمَامَ فِي أَفْعَالٍ ، وَكَذَا أَقْوَالٍ ، غَيْرِ
تَحْرِيمِ مَكْرُوهَةٍ، كَتَخَلَّفَ عَنْهُ ، أَيْ : الْإِمَامُ ، إِلَى فَرَاغِ رُكْنٍ وَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ
بِابْتِدَائِهِ . وَعِنْدَ تَعَمُّدِ أَحَدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ تَفَوُّتُهُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ، فَهِيَ جَمَاعَةٌ
صَحِيحَةٌ لَكِنْ لَا ثَوَابَ عَلَيْهَا ، فَيَسْقُطُ إِنْ تَرَكَهَا أَوْ كَرَاهَتَهُ .

فَقَوْلُ جَمْعِ انْتِفَاءِ الْفَضِيلَةِ يُلْزِمُهُ الْخُرُوجَ عَنِ الْمُتَابَعَةِ حَتَّى يَصِيرَ

وَلَا يَصِحُّ قُدُوءُ بِيَمَنِ اعْتَقَدَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ ،

كَالْمُنْفَرِدِ ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ الْجُمُعَةُ ؛ وَهُمْ ؛ كَمَا بَيَّنَّهُ الرَّزْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ .
وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي كُلِّ مَكْرُوهٍ مِنْ حَيْثُ الْجَمَاعَةُ ، بِأَنْ لَمْ يُتَصَوَّرْ
وُجُودُهُ فِي غَيْرِهَا ، فَالْسُّنَّةُ لِلْمَأْمُومِ أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِهِ عَنِ ابْتِدَاءِ فِعْلِ
الْإِمَامِ ، وَيَتَقَدَّمَ عَلَى فِرَاقِهِ مِنْهُ .

وَالْأَكْمَلُ مِنْ هَذَا أَنْ يَتَأَخَّرَ ابْتِدَاءُ فِعْلِ الْمَأْمُومِ عَنْ جَمِيعِ حَرَكَةِ
الْإِمَامِ ، وَلَا يَشْرَعُ حَتَّى يَصِلَ الْإِمَامُ لِحَقِيقَةِ الْمُتَّقِلِ إِلَيْهِ ، فَلَا يَهْوِي
لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ حَتَّى يَسْتَوِيَ الْإِمَامُ رَاكِعًا ، أَوْ تَصِلَ جَنْبُهُ إِلَى
الْمَسْجِدِ ؛ وَلَوْ قَارَنَهُ بِالتَّحَرُّمِ ، أَوْ تَبَيَّنَ تَأَخُّرَ تَحَرُّمِ الْإِمَامِ لَمْ تَنَعِقِدْ
صَلَاتُهُ ، وَلَا بِأَنْسَ بِإِعَادَتِهِ التَّكْبِيرَ سِرًّا بِنَيَّْةٍ ثَانِيَةٍ إِنْ لَمْ يَشْعُرُوا ، وَلَا
بِالْمُقَارَنَةِ فِي السَّلَامِ .

وَإِنْ سَبَقَهُ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ التَّشَهُّدِ ، بِأَنْ فَرَّغَ مِنْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ شُرُوعِ الْإِمَامِ
فِيهِ ، لَمْ يَضُرَّ .

وَقِيلَ : تَجِبُ الْإِعَادَةُ مَعَ فِعْلِ الْإِمَامِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَهُوَ أَوْلَى ، فَعَلَيْهِ إِنْ
لَمْ يُعِدَّهُ بَطَلَتْ .

وَيُسْنُ مُرَاعَاةُ هَذَا الْخِلَافِ كَمَا يُسْنُ تَأْخِيرُ جَمِيعِ فَاتِحَتِهِ عَنْ فَاتِحَةِ
الْإِمَامِ ، وَلَوْ فِي أَوَّلِي السَّرِّيَةِ إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَقْرَأُ السُّورَةَ .

وَلَوْ عَلِمَ أَنَّ إِمَامَهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْفَاتِحَةِ لَزِمَهُ أَنْ يَقْرَأَهَا مَعَ قِرَاءَةِ
الْإِمَامِ .

وَلَا يَصِحُّ قُدُوءُ بِيَمَنِ اعْتَقَدَ بُطْلَانَ صَلَاتِهِ ، بِأَنْ أَرْتَكَبَ مُبْطِلًا فِي اعْتِقَادِ

وَلَا بِمُقْتَدٍ ، وَلَا قَارِئٍ بِأَمِّيٍّ ،

الْمَأْمُومُ ، كَشَافِعِيٍّ اقْتَدَى بِحَنَفِيٍّ مَسَّ فَرَجَهُ دُونَ مَا إِذَا افْتَصَدَ ، نَظَرًا
لَا عِتْقَادَ الْمُقْتَدِي ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُحَدِّثٌ عِنْدَهُ بِالْمَسِّ دُونَ الْفَصْدِ ، فَيَتَعَدَّرُ
رَبْطُ صَلَاتِهِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَهُ لَيْسَ فِي صَلَاةِ .

وَلَوْ شَكَّ شَافِعِيٌّ فِي إِتْيَانِ الْمُخَالَفِ بِالْوَجِبَاتِ عِنْدَ الْمَأْمُومِ لَمْ يُؤَثِّرْ
فِي صِحَّةِ الْإِقْدَاءِ بِهِ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ فِي تَوْفِي الْخِلَافِ ، فَلَا يَضُرُّ عَدَمَ
أَعْتِقَادِهِ الْوُجُوبَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ قَامَ إِمَامُهُ لِرِيَادَةِ ، كَخَامِسَةِ ، وَلَوْ سَهْوًا ، لَمْ يَجْزِ لَهُ
مُتَابَعَتُهُ ، وَلَوْ مَسْبُوقًا ، أَوْ شَاكَ فِي رَكْعَةٍ ، بَلْ يُفَارِقُهُ ، وَيُسَلِّمُ أَوْ يَنْتَظِرُهُ
عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

* * *

وَلَا قُدْوَةٌ بِمُقْتَدٍ ، وَلَوْ أَحْتِمَالًا ، وَإِنْ بَانَ إِمَامًا .

وَخَرَجَ بِـ « مُقْتَدٍ » مَنْ أَنْقَطَعَتْ قُدْوَتُهُ ، كَأَن سَلَّمَ الْإِمَامُ فَقَامَ مَسْبُوقٌ
فَاقْتَدَى بِهِ آخَرُ صَحَّحَتْ ، أَوْ قَامَ مَسْبُوقُونَ فَاقْتَدَى بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ صَحَّحَتْ
أَيْضًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ .

وَلَا قُدْوَةٌ قَارِئٍ بِأَمِّيٍّ ، وَهُوَ مَنْ يُخِلُّ بِالْفَاتِحَةِ أَوْ بَعْضِهَا ، وَلَوْ
بِحَرْفٍ مِنْهَا ، بَأَن يَعْجِزُ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ عَنْ إِخْرَاجِهِ مِنْ مَخْرَجِهِ ، أَوْ عَنْ
أَصْلِ تَشْدِيدِهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ التَّعَلُّمُ وَلَا عِلْمَ بِحَالِهِ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِتَحْمُلِ
الْقِرَاءَةِ عَنْهُ ، لَوْ أَدْرَكَهُ رَاكِعًا .

وَيَصِحُّ الْاِفْتِدَاءُ بِمَنْ يَجُوزُ كَوْنُهُ أُمِّيًّا ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَجْهَرْ فِي جَهْرِيَّةٍ ،
فَيَلْزَمُهُ مُفَارَقَتُهُ ، فَإِنْ أَسْتَمَرَ جَاهِلًا حَتَّى سَلَّمَ لِرِمَّتِهِ الْإِعَادَةُ مَا لَمْ يَتَيَّنْ أَنَّهُ
قَارِيٌّ .

وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ الْاِفْتِدَاءِ بِالْأُمِّيِّ إِنْ لَمْ يَسْتَوِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِي
الْحَرْفِ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ ، بِأَنْ أَحْسَنَهُ الْمَأْمُومُ فَقَطْ ، أَوْ أَحْسَنَ كُلُّ مِنْهُمَا غَيْرَ
مَا أَحْسَنَهُ الْآخَرُ .

وَمِنْهُ أَرْتُ يُذْغَمُ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ بِإِبْدَالِ ، وَاللَّغُ يُبْدِلُ حَرْفًا بِآخَرٍ .
فَإِنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمُ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ لَمْ نَصَحْ صَلَاتُهُ ، وَإِلَّا صَحَّتْ كَأَفْدَائِهِ
بِمِثْلِهِ .

وَكُرِّهَ اقْتِدَاءُ بِنَحْوِ تَأْتَاءٍ وَفَافَاءٍ وَلَا حِنْ بِمَا لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى ، كَضَمِّ هَاءِ
﴿لِلَّهِ﴾ وَفَتْحِ دَالِ ﴿نَعْبُدُ﴾ فَإِنْ لَحَنَ لَحْنًا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى فِي الْفَاتِحَةِ ،
كـ ﴿أَنْعَمْتَ﴾ بِكَسْرِ أَوْ ضَمِّ ، أَبْطَلَ صَلَاةَ مَنْ أَمَكَّنَهُ التَّعَلُّمَ وَلَمْ يَتَعَلَّمْ ،
لَأَنَّهُ لَيْسَ بِقُرْآنٍ .

نَعَمْ إِنْ ضَاقَ الْوَقْتُ صَلَّى لِحُرْمَتِهِ وَأَعَادَ لِتَقْصِيرِهِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَأْتِي بِتِلْكَ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهُ غَيْرُ قُرْآنٍ قَطْعًا ،
فَلَمْ تَتَوَقَّفْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ حِينَئِذٍ عَلَيْهَا ، بَلْ تَعَمَّدُهَا ، وَلَوْ مِنْ مِثْلِ هَذَا
مُبْطِلٌ . اُنْتَهَى .

أَوْ فِي غَيْرِهَا ، صَحَّتْ صَلَاتُهُ وَالْقُدُوءُ بِهِ ، إِلَّا إِذَا قَدِرَ وَعَلِمَ
وَتَعَمَّدَ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ كَلَامٌ أَجْنَبِيٌّ .

وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا فَبَانَ خِلَافُهُ أَعَادَ ، لَا ذَا حَدَثٍ أَوْ خَبَثٍ ،
وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلِسٍ ،

وَحَيْثُ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ هُنَا يَبْطُلُ الْاِقْتِدَاءُ بِهِ ، لَكِنْ لِلْعَالِمِ بِحَالِهِ ؛ كَمَا
قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ .

وَأَخْتَارَ السُّبُكِّيُّ مَا أَقْتَضَاهُ قَوْلُ الْإِمَامِ : لَيْسَ لِهَذَا قِرَاءَةٌ غَيْرِ
الْفَاتِحَةِ ، لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ بِقُرْآنٍ بِلَا ضَرُورَةٍ ، مِنْ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا .
وَلَوْ أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ أَهْلًا لِلْإِمَامَةِ ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، كَأَن ظَنَّهُ قَارِئًا ، أَوْ
غَيْرَ مَأْمُومٍ ، أَوْ رَجُلًا ، أَوْ عَاقِلًا ؛ فَبَانَ أُمِّيًّا ، أَوْ مَأْمُومًا ، أَوْ أَمْرَأَةً ، أَوْ
مَجْنُونًا ؛ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَجُوبًا لِتَقْصِيرِهِ بِتَرْكِ الْبَحْثِ فِي ذَلِكَ . لَا إِنْ
أَقْتَدَى بِمَنْ ظَنَّهُ مُتَطَهِّرًا فَبَانَ ذَا حَدَثٍ ، وَلَوْ حَدَثًا أَكْبَرَ ، أَوْ ذَا خَبَثٍ
خَفِيٍّ ، وَلَوْ فِي جُمُعَةٍ إِنْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِينَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِعَادَةُ وَإِنْ كَانَ
الْإِمَامُ عَالِمًا ، لَانْتِفَاءِ تَقْصِيرِ الْمَأْمُومِ ، إِذْ لَا أَمَارَةَ عَلَيْهِمَا ؛ وَمِنْ ثَمَّ
حَصَلَ لَهُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ .

أَمَّا إِذَا بَانَ ذَا خَبَثٍ ظَاهِرٍ ، فَيَلْزِمُهُ الْإِعَادَةُ عَلَى غَيْرِ الْأَعْمَى
لِتَقْصِيرِهِ ؛ وَهُوَ مَا بَظَاهِرِ الثُّوبِ ، وَإِنْ حَالَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ حَائِلٌ .
وَالْأَوْجَهُ فِي ضَبْطِهِ أَنْ يَكُونَ بِحَيْثُ لَوْ تَأَمَّلَهُ الْمَأْمُومُ رَأَاهُ ، وَالْخَفِيُّ
بِخِلَافِهِ .

وَصَحَّ التَّوَوُّيُّ فِي « التَّحْقِيقِ » عَدَمَ وَجُوبِ الْإِعَادَةِ مُطْلَقًا .

وَصَحَّ أَقْتِدَاءُ سَلِيمٍ بِسَلِسٍ لِلْبَوْلِ ، أَيْ : الْمَذْيِ أَوْ الضَّرَاطِ ؛ وَقَائِمِ
بِقَاعِدِ ، وَمُتَوَضِّئٍ بِمُتَيَّمٍّ ؛ لَا يَلْزِمُهُ إِعَادَةٌ .

وَكُرْهَ بِفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ .

وَكُرْهَ اقْتِدَاءِ بِفَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ كَرَاغِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أَحَدٌ سِوَاهُمَا ،
مَا لَمْ يَخْشَ فِتْنَةً .

وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ الْاِقْتِدَاءُ بِهِمَا .

وَكُرْهَ أَيْضاً اقْتِدَاءِ بِمُوسُوسٍ وَأَقْلَفٍ ، لَا يُولَدِ الزَّانَا ؛ لَكِنَّهُ خِلَافُ
الْأَوَّلَى .

وَأَخْتَارَ الشُّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ انْتِفَاءَ الْكَرَاهَةِ إِذَا تَعَذَّرَتِ الْجَمَاعَةُ إِلَّا
خَلَفَ مَنْ تَكَرَّرَ خَلْفُهُ ، بَلْ هِيَ أَفْضَلُ مِنَ الْاِنْفِرَادِ .

وَجَزَمَ شَيْخُنَا بِأَنَّهَا لَا تَرَوُلُ حَيْثُيْدَ ، بَلِ الْاِنْفِرَادُ أَفْضَلُ مِنْهَا .

وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : وَالْأَوْجَهُ عِنْدِي مَا قَالَهُ الشُّبْكِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ الْأَعْذَارِ الْمُرْخَّصَةِ لِتَرْكِ الْجَمَاعَةِ] : وَعُذْرُ الْجَمَاعَةِ

كَالْجُمُعَةِ : مَطَرٌ يَبُلُّ ثَوْبَهُ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [النَّسَائِي ، رَقْم : ٨٥٤ ؛ أَبُو دَاوُد ،

رَقْم : ١٠٥٧ ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ٩٣٦ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ١٩٧٦٩ ، ٢٠١٨٨] أَنَّهُ ﷺ

أَمَرَ فِي الصَّلَاةِ بِالرَّحَالِ يَوْمَ مَطَرٍ لَمْ يَبُلَّ أَسْفَلَ النُّعَالِ ، بِخِلَافِ

مَا لَا يَبُلُّهُ ؛ نَعَمْ قَطُرُ الْمَاءِ مِنْ سُقُوفِ الطَّرِيقِ عُذْرٌ وَإِنْ لَمْ يَبُلَّهُ ، لِغَلَبَةِ

نَجَاسَتِهِ أَوْ اسْتِقْذَارِهِ ؛ وَوَحَلٌ لَمْ يَأْمَنْ مَعَهُ التَّلَوُّثُ بِالْمَشْيِ فِيهِ أَوْ الزَّلَقُ ؛

وَحَرٌّ شَدِيدٌ وَإِنْ وَجَدَ ظِلًّا يَمْشِي فِيهِ ؛ وَبَرْدٌ شَدِيدٌ ؛ وَظُلْمَةٌ شَدِيدَةٌ

بِاللَّيْلِ ؛ وَمَشَقَّةٌ مَرَضٍ وَإِنْ لَمْ تُبِحِ الْجُلُوسُ فِي الْفَرَضِ ، لَا صُدَاعٌ

يسير ؛ ومُدافعةٌ حَدَثٍ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ رِيحٍ ، فَتُكْرَهُ الصَّلَاةُ مَعَهَا ، وَإِنْ خَافَ فَوَتْ الْجَمَاعَةُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ جَمْعٌ ، وَحُدُوثُهَا فِي الْفَرْضِ لَا يُجَوِّزُ قَطْعُهُ ، وَمَحَلُّ مَا ذُكِرَ فِي هَذِهِ إِنْ اتَّسَعَ الْوَقْتُ بِحَيْثُ لَوْ فَرَّغَ نَفْسَهُ أَذْرَكَ الصَّلَاةَ كَامِلَةً ، وَإِلَّا حَرَّمَ التَّأْخِيرُ لِذَلِكَ ؛ وَفَقْدُ لِبَاسٍ لَا تَقِي بِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ سَاتِرَ الْعَوْرَةِ ؛ وَسَيَّرَ رِفْقَةً لِمُرِيدِ سَفَرٍ مُبَاحٍ وَإِنْ أَمِنَ لِمَشَقَّةٍ اسْتِيْحَاشِهِ ؛ وَخَوْفٍ ظَالِمٍ عَلَى مَعْصُومٍ مِنْ عِزْضٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ؛ وَخَوْفٍ مِنْ حَبْسٍ غَرِيمٍ مُعْسِرٍ ؛ وَحُضُورٍ مَرِيضٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ نَحْوَ قَرِيبٍ بِلَا مُتَعَهِّدٍ لَهُ أَوْ كَانَ نَحْوَ قَرِيبٍ مُخْتَضِراً أَوْ لَمْ يَكُنْ مُخْتَضِراً لَكِنْ يَأْنَسُ بِهِ ؛ وَغَلَبَةُ نُعَاسٍ عِنْدَ انْتِظَارِهِ لِلْجَمَاعَةِ ؛ وَشِدَّةُ جُوعٍ وَعَطَشٍ ؛ وَعَمَى حَيْثُ لَمْ يَجِدْ قَائِداً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْمَشْيَ بِالْعَصَا .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ هَذِهِ الْأَعْذَارِ] : إِنَّ هَذِهِ الْأَعْذَارَ تَمْنَعُ كِرَاهَةَ تَرْكِهَا حَيْثُ سُنَّتْ ، وَإِثْمَهُ حَيْثُ وَجِبَتْ ؛ وَلَا تَخْصُلُ فَضِيلَةُ الْجَمَاعَةِ ؛ كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « الْمَجْمُوعِ » ، وَأَخْتَارَ غَيْرُهُ مَا عَلَيْهِ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ مِنْ حُصُولِهَا إِنْ قَصَدَهَا لَوْلَا الْعُذْرُ .

* * *

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَرَكَ الْجُمُعَةَ بِلَا عُذْرٍ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِهِ لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ [رَقْم : ١٠٥٣] وَغَيْرِهِ [النَّسَائِي ، رَقْم : ١٣٧٢ ؛ ابْنُ مَاجَه ، رَقْم : ١١٢٨ ؛ مُسْنَدُ أَحْمَد ، رَقْم : ١٩٥٨٣ و ١٩٦٤٦] .

* * *

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ مُتَوَطِّنٌ غَيْرَ مَعْدُورٍ ، وَعَلَى

مُقِيمٍ

فَصْلٌ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

هِيَ فَرَضٌ عَيْنٍ عِنْدَ اجْتِمَاعِ شَرَائِطِهَا ، وَفَرَضَتْ بِمَكَّةَ ، وَلَمْ تُقَمْ بِهَا لِفَقْدِ الْعَدَدِ ، أَوْ لِأَنَّ شِعَارَهَا الْإِظْهَارُ وَكَانَ ﷺ مُسْتَخْفِياً فِيهَا .

وَأَوَّلُ مَنْ أَقَامَهَا بِالْمَدِينَةِ قَبْلَ الْهِجْرَةِ أَسْعَدُ بْنُ زُرَّارَةَ بِقَرْيَةٍ عَلَى مِيلٍ مِنَ الْمَدِينَةِ .

وَصَلَاتُهَا أَفْضَلُ الصَّلَوَاتِ .

وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ لَهَا ، أَوْ لِأَنَّ آدَمَ اجْتَمَعَ فِيهَا مَعَ حَوَاءَ فِي مُزْدَلِفَةٍ ، فَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ جَمْعًا .

تَجِبُ جُمُعَةٌ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ، ذَكَرٍ حُرٍّ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَى أَنْثَى وَخُنْثَى ، وَمَنْ بِهِ رِقٌّ وَإِنْ كُوتِبَ لِنَقْصِهِ ، مُتَوَطِّنٌ بِمَحَلِّ الْجُمُعَةِ لَا يُسَافِرُ مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهَا صَنِفًا وَلَا شِئَاءً إِلَّا لِحَاجَةٍ كِتَابَةٍ وَزِيَارَةٍ ، غَيْرَ مَعْدُورٍ بِنَحْوِ مَرَضٍ مِنَ الْأَعْذَارِ الَّتِي مَرَّتْ فِي الْجَمَاعَةِ ، فَلَا تَلْزَمُ عَلَى مَرِيضٍ إِنْ لَمْ يَخْضُرْ بَعْدَ الزَّوَالِ مَحَلَّ إِقَامَتِهَا ؛ وَتَنْعَقِدُ بِمَعْدُورٍ .

وَتَجِبُ عَلَى مُقِيمٍ بِمَحَلِّ إِقَامَتِهَا غَيْرِ مُتَوَطِّنٍ ، كَمَنْ أَقَامَ بِمَحَلِّ جُمُعَةٍ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَأَكْثَرَ ، وَهُوَ عَلَى عَزْمِ الْعُودِ إِلَى وَطَنِهِ ، وَلَوْ بَعْدَ مُدَّةٍ طَوِيلَةٍ ؛

وَلَا تَتَعَقَّدُ بِهِ وَلَا بِمَنْ بِهِ رِقٌّ وَصَبَا، وَشُرْطَ ١ - وَقُوعُهَا جَمَاعَةً فِي
الرَّكْعَةِ الْأُولَى،

وَعَلَى مُقِيمٍ مُتَوَطِّنٍ بِمَحَلٍّ يَسْمَعُ مِنْهُ النَّدَاءَ وَلَا يَبْلُغُ أَهْلُهُ أَرْبَعِينَ فَتَلَزُمُهُمَا
الْجُمُعَةُ .

وَلَكِنْ لَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِهِ ، أَيْ : بِمُقِيمٍ غَيْرٍ مُتَوَطِّنٍ ، وَلَا بِمُتَوَطِّنٍ
خَارِجٍ بَلَدٍ إِقَامَتِهَا ، وَإِنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بِسَمَاعِهِ النَّدَاءَ مِنْهَا .

وَلَا بِمَنْ بِهِ رِقٌّ وَصَبَا، بَلْ تَصِحُّ مِنْهُمْ ، لَكِنْ يَنْبَغِي تَأَخُّرُ إِحْرَامِهِمْ عَنْ
إِحْرَامِ أَرْبَعِينَ مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِ الْجُمُعَةُ عَلَى مَا اشْتَرَطَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ ، وَإِنْ
خَالَفَ فِيهِ كَثِيرُونَ .

وَشُرْطَ لِصِحَّةِ الْجُمُعَةِ مَعَ شُرُوطٍ غَيْرِهَا ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : وَقُوعُهَا جَمَاعَةً بِنَيَّْةِ إِمَامَةٍ وَأَقْتِدَاءِ مُقْتَرِنَةٍ بِتَحَرُّمٍ فِي الرَّكْعَةِ
الْأُولَى، فَلَا تَصِحُّ الْجُمُعَةُ بِالْعَدَدِ فُرَادَى .

وَلَا تُشْتَرَطُ الْجَمَاعَةُ فِي الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ ، فَلَوْ صَلَّى الْإِمَامُ بِالْأَرْبَعِينَ
رَكْعَةً ، ثُمَّ أَحْدَثَ فَاتَمَّ كُلُّ مِنْهُمْ رَكْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ لَمْ يُحْدِثْ بَلْ فَارَقُوهُ
فِي الثَّانِيَةِ وَأَتَمُّوا مُنْفَرِدِينَ ؛ أَجْزَأَتْهُمْ الْجُمُعَةُ . نَعَمْ ، يُشْتَرَطُ بَقَاءُ الْعَدَدِ
إِلَى سَلَامِ الْجَمِيعِ ، حَتَّى لَوْ أَحْدَثَ وَاحِدٌ مِنَ الْأَرْبَعِينَ قَبْلَ سَلَامِهِ ، وَلَوْ
بَعْدَ سَلَامٍ مِنْ عَدَاهُ مِنْهُمْ ، بَطَلَتْ جُمُعَةُ الْكُلِّ . وَلَوْ أَدْرَكَ الْمَسْبُوقُ رُكُوعَ
الثَّانِيَةِ وَأَسْتَمَرَ مَعَهُ إِلَى أَنْ سَلَّمَ أَتَى بِرَكْعَةٍ بَعْدَ سَلَامِهِ جَهْرًا ، وَتَمَّتْ
جُمُعَتُهُ إِنْ صَحَّتْ جُمُعَةُ الْإِمَامِ ، وَكَذَا مَنْ أَقْتَدَى بِهِ ، وَأَدْرَكَ رَكْعَةً مَعَهُ ؛
كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

٢ - وَبَارِزَعَيْنَ،

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ جَاءَ بَعْدَ رُكُوعِ الثَّانِيَةِ نِيَّةُ الْجُمُعَةِ عَلَى الْأَصَحِّ، وَإِنْ كَانَتْ الظُّهْرُ هِيَ اللَّازِمَةُ لَهُ، وَقِيلَ: تَجُوزُ نِيَّةُ الظُّهْرِ، وَأَفْتَى بِهِ الْبُلْقَيْنِيُّ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ.

٢ - وَثَانِيهَا: وَقُوعُهَا بِأَرْبَعَيْنِ، مِمَّنْ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ، وَلَوْ مَرَضَى، وَمِنْهُمْ الْإِمَامُ.

وَلَوْ كَانُوا أَرْبَعِينَ فَقَطْ، وَفِيهِمْ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ قَصَرَ فِي التَّعَلُّمِ، لَمْ تَصِحَّ جُمُعَتُهُمْ لِطُلَانِ صَلَاتِهِ، فَيَنْقُصُونَ. أَمَّا إِذَا لَمْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ فَتَصِحَّ الْجُمُعَةُ بِهِ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي شَرْحِي «الْعُبَابِ» وَ«الْإِرْشَادِ» تَبَعًا لِمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُهُ فِي «شَرْحِ الرُّوضِ». ثُمَّ قَالَ فِي «شَرْحِ الْمِنْهَاجِ»: لَا فَرْقَ هُنَا بَيْنَ أَنْ يُقْصَرَ الْأُمِّيُّ فِي التَّعَلُّمِ وَأَنْ لَا يُقْصَرَ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ قَوِيٍّ. أَنْتَهَى.

وَلَوْ نَقَصُوا فِيهَا بَطَلَتْ، أَوْ فِي خُطْبَةٍ لَمْ يُحْسَبَ رُكْنٌ فَعِلَ حَالِ نَقْصِهِمْ لِعَدَمِ سَمَاعِهِمْ لَهُ، فَإِنْ عَادُوا قَرِيبًا عُرْفًا جَازَ الْبِنَاءُ عَلَى مَا مَضَى، وَإِلَّا وَجَبَ الْأَسْتِثْنَاءُ، كَنَقْصِهِمْ بَيْنَ الْخُطْبَةِ وَالصَّلَاةِ، لِإِنْتِفَاءِ الْمُوَالَاةِ فِيهِمَا.

* * *

فَرْعٌ: مَنْ لَهُ مَسْكَنَانِ بِبِلَدَيْنِ، فَالْعِبْرَةُ بِمَا كَثُرَتْ فِيهِ إِقَامَتُهُ فِيمَا فِيهِ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، وَإِنْ كَانَ بِوَاحِدٍ أَهْلٌ وَبَاخَرٌ مَالٌ فِيمَا فِيهِ أَهْلُهُ، فَإِنْ أَسْتَوَيَا فِي الْكُلِّ، فَبِالْمَحَلِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ حَالَةُ إِقَامَةِ الْجُمُعَةِ.

٣ - وَبِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ ،

وَلَا تَتَعَقَّدُ الْجُمُعَةُ بِأَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ،
فَتَتَعَقَّدُ عِنْدَهُ بِأَرْبَعَةٍ ، وَلَوْ عَبِيدًا أَوْ مُسَافِرِينَ .

وَلَا يُشْتَرِطُ عِنْدَنَا إِذْنُ السُّلْطَانِ لِإِقَامَتِهَا ، وَلَا كَوْنُ مَحَلِّهَا مِصْرًا خِلَافًا
لَهُ فِيهِمَا ، وَسُئِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ لَا يَبْلُغُ عَدْدُهُمْ أَرْبَعِينَ ، هَلْ
يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ أَوْ الظُّهْرَ ؟ فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ : يُصَلُّونَ الظُّهْرَ عَلَى مَذْهَبِ
الشَّافِعِيِّ .

وَقَدْ أَجَازَ جَمْعٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يُصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، وَهُوَ قَوِيٌّ ، فَإِذَا
قَلَّدُوا ، أَيْ : جَمِيعُهُمْ ، مَنْ قَالَ هَذِهِ الْمَقَالَةَ ، فَإِنَّهُمْ يُصَلُّونَ الْجُمُعَةَ ،
وَإِنْ أَحْتَاطُوا فَصَلُّوا الْجُمُعَةَ ، ثُمَّ الظُّهْرَ ، كَانَ حَسَنًا .

* * *

٣ - وَثَالِثُهَا : وَقَوْعُهَا بِمَحَلٍّ مَعْدُودٍ مِنَ الْبَلَدِ ، وَلَوْ بِفَضَاءٍ مَعْدُودٍ
مِنْهَا ، بِأَنْ كَانَ فِي مَحَلٍّ لَا تُقْصَرُ فِيهِ الصَّلَاةُ ، وَإِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِالْأُبْنِيَةِ ،
بِخِلَافِ مَحَلٍّ غَيْرِ مَعْدُودٍ مِنْهَا ، وَهُوَ مَا يُجَوِّزُ السَّفَرَ^(١) الْقَصَرَ مِنْهُ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ كَانَ فِي قَرْيَةٍ أَرْبَعُونَ كَامِلُونَ لَزِمَتْهُمْ الْجُمُعَةُ ، بَلْ يَحْرُمُ
عَلَيْهِمْ عَلَى الْمُعْتَمِدِ تَعْطِيلُ مَحَلِّهِمْ مِنْ إِقَامَتِهَا وَالذَّهَابُ إِلَيْهَا فِي بَلَدٍ
أُخْرَى ، وَإِنْ سَمِعُوا النِّدَاءَ .

قَالَ أَبُو الرِّفْعَةِ وَغَيْرُهُ : إِنَّهُمْ إِذَا سَمِعُوا النِّدَاءَ مِنْ مِصْرَ فَهُمْ مُخَيَّرُونَ

(١) وفي نسخة : « وهو ما يجوز في السفر القصر منه » .

٤ - وَفِي وَقْتِ ظَهْرٍ ،

يَبِينَ أَنَّ يَحْضُرُوا الْبَلَدَ لِلْجُمُعَةِ وَيَبِينَ أَنَّ يُقِيمُوهَا فِي قَرْيَتِهِمْ ، وَإِذَا حَضَرُوا الْبَلَدَ لَا يَكْمُلُ بِهِمُ الْعَدَدُ ، لِأَنَّهُمْ فِي حُكْمِ الْمُسَافِرِينَ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْقَرْيَةِ جَمْعٌ تَتَعَقَّدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ ، وَلَوْ بِأَمْتِنَاعِ بَعْضِهِمْ مِنْهَا ، يَلْزَمُهُمُ السَّغْيُ إِلَى بَلَدٍ يَسْمَعُونَ مِنْ جَانِبِهِ النَّدَاءَ .

قَالَ ابْنُ عُجَيْلٍ : وَلَوْ تَعَدَّدَتْ مَوَاضِعُ مُتَقَارِبَةٍ ، وَتَمَيَّزَ كُلُّ بِاسْمٍ ، فَلِكُلِّ حُكْمُهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَتَجَبُّ ذَلِكَ إِنْ عُدَّ كُلُّ مَعَ ذَلِكَ قَرْيَةً مُسْتَقِلَّةً عَرَفًا .

* * *

فَرَعٌ : وَلَوْ أَكْرَهَ السُّلْطَانُ أَهْلَ قَرْيَةٍ أَنْ يَنْتَقِلُوا مِنْهَا وَيَبْنُوا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَسَكَنُوا فِيهِ ، وَقَصَدُهُمُ الْعَوْدُ إِلَى الْبَلَدِ الْأَوَّلِ إِذَا فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا تَلْزَمُهُمُ الْجُمُعَةُ ، بَلْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ لِعَدَمِ الْأَسْتِيطَانِ .

* * *

٤ - وَرَابِعُهَا : وَفُوعُهَا فِي وَقْتِ ظَهْرٍ ، فَلَوْ ضَاقَ الْوَقْتُ عَنْهَا وَعَنْ خُطْبَتِهَا ، أَوْ شَكَّ فِي ذَلِكَ ، صَلُّوا ظَهْرًا ، وَلَوْ خَرَجَ الْوَقْتُ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا وَهُمْ فِيهَا ، وَلَوْ قُبِيلَ السَّلَامُ ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ بِإِخْبَارِ عَدَلٍ عَلَى الْأَوْجِهِ وَجَبَ الظُّهْرُ بِنَاءً عَلَى مَا مَضَى ، وَفَاتَتْ الْجُمُعَةُ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَكَّ فِي خُرُوجِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاؤُهُ .

وَمِنْ شُرُوطِهَا أَنْ لَا يَسْبِقَهَا بَتَحَرُّمٍ وَلَا يُقَارِنُهَا فِيهِ جُمُعَةٌ بِمَحَلِّهَا ، إِلَّا إِنْ كَثُرَ أَهْلُهُ وَعَسُرَ أَجْتِمَاعُهُمْ بِمَكَانٍ وَاحِدٍ مِنْهُ ، وَلَوْ غَيَّرَ مَسْجِدٍ مِنْ غَيْرِ

- ٥ - وَوُقُوعُهَا بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَارَكَانِهِمَا ، وَهِيَ : ١ - حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ،
٢ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بِلَفْظِهِمَا ،

لُحُوقِ مُؤَذِّ فِيهِ ، كَحَرْزٍ وَبَرْدٍ شَدِيدَيْنِ ، فَيَجُوزُ حِينَئِذٍ تَعَدُّدُهَا لِلْحَاجَةِ بِحَسَبِهَا .

* * *

فَرْعٌ : لَا يَصِحُّ ظُهُرُ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ قَبْلَ سَلَامِ الْإِمَامِ ، فَإِنْ صَلَّاهَا جَاهِلًا أُنْعَقَتْ نَفْلًا ، وَلَوْ تَرَكَهَا أَهْلُ بَلَدٍ فَصَلُّوا الظُّهْرَ لَمْ يَصِحَّ مَا لَمْ يَضِقِ الْوَقْتُ عَنْ أَقَلِّ وَاجِبِ الْخُطْبَتَيْنِ وَالصَّلَاةِ ؛ وَإِنْ عَلِمَ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ لَا يُقِيمُونَ الْجُمُعَةَ .

* * *

- ٥ - وَخَامِسُهَا : وَوُقُوعُهَا ، أَيُّ : الْجُمُعَةِ ، بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ بَعْدَ زَوَالٍ ،
لِمَا فِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٩٢٨ ؛ مسلم ، رقم : ٨٦١] أَنَّهُ ﷺ لَمْ يُصَلِّ الْجُمُعَةَ إِلَّا بِخُطْبَتَيْنِ .
بَارَكَانِهِمَا ، أَيُّ : يُشْتَرَطُ وَوُقُوعُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ بَعْدَ خُطْبَتَيْنِ مَعَ اثْنَانِ
أَرْكَانِهِمَا الْآتِيَةِ .
وَهِيَ : خَمْسَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى .

٢ - وَثَانِيهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِلَفْظِهِمَا ، أَيُّ : حَمْدُ اللَّهِ وَالصَّلَاةُ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

كَالْحَمْدِ لِلَّهِ أَوْ أَحْمَدُ لِلَّهِ ؛ فَلَا يَكْفِي الشُّكْرُ لِلَّهِ ، أَوْ الثَّنَاءُ لِلَّهِ ، وَلَا

٣- وَوَصِيَّةٌ بِتَقْوَى اللَّهِ فِيهِمَا ، ٤- وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ،

الْحَمْدُ لِلرَّحْمَنِ أَوْ لِلرَّحِيمِ .
وَكَاللَّهُمَّ صَلِّ ، أَوْ صَلِّ عَلَى اللَّهِ ، أَوْ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَحْمَدَ ، أَوْ
الرَّسُولِ ، أَوْ النَّبِيِّ ، أَوْ الْحَاشِرِ ، أَوْ نَحْوِهِ ؛ فَلَا يَكْفِي : اللَّهُمَّ سَلِّمْ عَلَى
مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَرْحَمْ مُحَمَّدًا ، وَلَا صَلِّ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ بِالضَّمِيرِ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ لَهُ ذِكْرٌ
يَرْجِعُ إِلَيْهِ الضَّمِيرُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُحَقِّقُونَ .

وَقَالَ الْكَمَالُ الدَّمِيرِيُّ : وَكَثِيرًا مَا يَسْهُونَ فِي ذَلِكَ . أَنْتَهَى .

فَلَا تَغْتَرَّ بِمَا تَجِدُهُ مَسْطُورًا فِي بَعْضِ « الْخُطَبِ النَّبَايَةِ » عَلَى خِلَافِ
مَا عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمَتَأَخِّرِينَ .

٣- وَثَالِثُهَا : وَصِيَّةٌ بِتَقْوَى اللَّهِ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَفْظُهَا وَلَا تَطْوِيلُهَا ، بَلْ
يَكْفِي نَحْوُ : أَطِيعُوا اللَّهَ ، مِمَّا فِيهِ حَقٌّ عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ ، أَوْ زَجْرٌ عَنْ
مَعْصِيَتِهِ ؛ لِأَنَّهَا الْمَقْصُودُ مِنَ الْخُطْبَةِ ، فَلَا يَكْفِي مُجَرَّدُ التَّحْذِيرِ مِنْ غُرُورِ
الدُّنْيَا ، وَذِكْرِ الْمَوْتِ وَمَا فِيهِ مِنَ الْفُطَاعَةِ وَالْأَلَمِ .

قَالَ أَبُو الرِّفْعَةِ : يَكْفِي فِيهَا مَا اشْتَمَلَ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِسْتِعْدَادِ
لِلْمَوْتِ .

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ مِنَ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ فِيهِمَا ، أَيْ : فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنَ الْخُطْبَتَيْنِ .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُرْتَّبَ الْخُطِيبُ الْأَرْكَانَ الثَّلَاثَةَ وَمَا بَعْدَهَا ، بِأَنْ يَأْتِيَ أَوَّلًا
بِالْحَمْدِ ، فَالصَّلَاةِ ، فَالْوَصِيَّةِ ، فَبِالْقِرَاءَةِ ، فَبِالدُّعَاءِ .

٤- وَرَابِعُهَا : قِرَاءَةُ آيَةٍ مُفْهِمَةٍ فِي إِحْدَاهُمَا ، وَفِي الْأَوَّلَى أَوَّلَى ،

٥ - وَدُعَاءٌ وَلَوْ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ فِي ثَانِيَةٍ ؛ وَشُرْطَ فِيهِمَا إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ
الْأَرْكَانَ

تُسَنُّ بَعْدَ فَرَاغِهَا قِرَاءَةُ ﴿ق﴾ أَوْ بَعْضِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ لِاتِّبَاعِ .

٥ - وَخَامِسُهَا: دُعَاءُ أُخْرَوِيٍّ لِلْمُؤْمِنِينَ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْمُؤْمِنَاتِ ،
خِلَافًا لِلأَذْرَعِيِّ .

وَلَوْ: بِقَوْلِهِ: رَحِمَكُمُ اللَّهُ ، وَكَذَا بِنَحْوِ: اَللَّهُمَّ أَجِرْنَا مِنَ النَّارِ ، إِنْ
قَصَدَ تَخْصِيصَ الْحَاضِرِينَ .

فِي خُطْبَةٍ ثَانِيَةٍ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ .

وَالدُّعَاءُ لِلسُّلْطَانِ بِخُصُوصِهِ لَا يُسَنُّ اتِّفَاقًا إِلَّا مَعَ خَشْيَةِ فِتْنَةٍ ،
فَيَجِبُ ، وَمَعَ عَدَمِهَا لَا بَأْسَ بِهِ ، حَيْثُ لَا مُجَازَفَةَ فِي وَصْفِهِ ؛ وَلَا يَجُوزُ
وَصْفُهُ بِصِفَةٍ كَاذِبَةٍ إِلَّا لِضَرُورَةٍ .

وَيُسَنُّ الدُّعَاءُ لِرِوَاةِ الصَّحَابَةِ قَطْعًا ، وَكَذَا لِرِوَاةِ الْمُسْلِمِينَ وَجُيُوشِهِمْ
بِالصَّلَاحِ وَالنَّصْرِ وَالْقِيَامِ بِالْعَدْلِ ، وَذِكْرُ الْمَنَاقِبِ لَا يَقْطَعُ الرِّوَاةَ مَا لَمْ
يُعَدَّ بِهِ مُغْرَضًا عَنِ الْخُطْبَةِ ، وَفِي التَّوَسُّطِ يُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُطِيلَهُ إِطَالَةٌ تَقْطَعُ
الرِّوَاةَ كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْخُطَبَاءِ الْجُهَّالِ .

قَالَ شَيْخُنَا: وَلَوْ شَكَّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ مِنَ الْخُطْبَةِ بَعْدَ فَرَاغِهَا لَمْ
يُؤَثِّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثِّرُ الشَّكُّ فِي تَرْكِ فَرَضٍ بَعْدَ الصَّلَاةِ أَوْ الرُّضْوَةِ .

وَشُرْطَ فِيهِمَا ، أَيِ: الْخُطْبَتَيْنِ: إِسْمَاعُ أَرْبَعِينَ ، أَيِ: تِسْعَةٍ
وِثْلَاثِينَ سِوَاهُ مِمَّنْ تَنَعَّقِدُ بِهِمُ الْجُمُعَةُ .

الْأَرْكَانَ لَا جَمِيعَ الْخُطْبَةِ .

وَعَرَبِيَّةٌ وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ وَطَهْرٌ وَسِتْرٌ وَجُلُوسٌ بَيْنَهُمَا

قَالَ شَيْخُنَا : لَا تَجِبُ الْجُمُعَةُ عَلَى أَرْبَعِينَ بَعْضُهُمْ أَصَمٌّ ، وَلَا تَصِحُّ
مَعَ وُجُودِ لَغَطٍ يَمْنَعُ سَمَاعَ رُكْنِ الْخُطْبَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ فِيهِمَا ، وَإِنْ خَالَفَ
فِيهِ جَمْعٌ كَثِيرُونَ فَلَمْ يَشْتَرِطُوا إِلَّا الْحُضُورَ فَقَطْ .

وَعَلَيْهِ يَدُلُّ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ .

وَلَا يَشْتَرِطُ كَوْنُهُمْ بِمَحَلِّ الصَّلَاةِ ، وَلَا فَهْمُهُمْ لِمَا يَسْمَعُونَهُ .

وَشُرْطٌ فِيهِمَا عَرَبِيَّةٌ لِاتِّبَاعِ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ ؛ وَفَائِدَتُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ مَعَ
عَدَمِ مَعْرِفَتِهِمْ لَهَا أَلْعَلُّ بِالْوَعْظِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ قَالَهُ الْقَاضِي .

وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَعَلُّمُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ قَبْلَ ضَيْقِ الْوَقْتِ خُطِبَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ
بِلِسَانِهِمْ ، وَإِنْ أُمِكنَ تَعَلُّمُهَا وَجَبَ عَلَى كُلِّ عَلَى الْكِفَايَةِ .

وَقِيَامٌ قَادِرٌ عَلَيْهِ .

وَطَهْرٌ مِنْ حَدَثٍ أَكْبَرَ وَأَصْغَرَ ، وَعَنْ نَجَسٍ غَيْرٍ مَعْفُوءٍ عَنْهُ فِي ثَوْبِهِ
وَبَدَنِهِ وَمَكَانِهِ .

وَسِتْرٌ لِلْعَوْرَةِ .

وَشُرْطٌ جُلُوسٌ بَيْنَهُمَا بِطَمَإِينَةٍ فِيهِ .

وَسُنَّ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ سُورَةِ الْإِخْلَاصِ ، وَأَنْ يَقْرَأَهَا فِيهِ ؛ وَمَنْ خُطِبَ
قَاعِدًا لِعُذْرِ فَصَلٍ بَيْنَهُمَا بِسَكْتَةٍ وَجُوبًا .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ لَمْ يَجْلِسْ حُسْبَتًا وَاحِدَةً ، فَيَجْلِسُ وَيَأْتِي
بِثَلَاثَةٍ .

وَوَلَاءٌ، وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا غُسْلٌ بَعْدَ فَجْرِ

وَوَلَاءٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ أَرْكَانِهِمَا، وَبَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الصَّلَاةِ، بِأَنْ لَا يَفْصَلَ طَوِيلًا عُرْفًا .

وَسَيَأْتِي أَنْ اخْتِلَالَ الْمُوَالَاةِ بَيْنَ الْمَجْمُوعَتَيْنِ بِفِعْلِ رَكَعَتَيْنِ ، بَلْ بِأَقَلِّ مُجْزِيٍّ ، فَلَا يَبْعُدُ الضَّبْطُ بِهَذَا هُنَا ، وَيَكُونُ بَيَانًا لِلْعُرْفِ .
وَسُنَّ لِْمُرِيدِهَا ، أَيِ : الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَلْزَمَهُ .

غُسْلٌ بِتَغْمِيمِ الْبَدَنِ وَالرَّأْسِ بِالْمَاءِ ، فَإِنْ عَجَزَ سُنَّ تَيْمُمُ بِنِيَّةِ الْغُسْلِ .
بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ ، وَيَنْبَغِي لِصَائِمٍ خَشِيَ مِنْهُ مُفْطَرًا تَرْكُهُ ، وَكَذَا سَائِرُ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ .
وَقُرْبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ إِلَيْهَا أَفْضَلُ .

وَلَوْ تَعَارَضَ الْغُسْلُ وَالتَّكْيِيرُ فَمُرَاعَاةُ الْغُسْلِ أَوْلَى لِلْخِلَافِ فِي وَجُوبِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُرْهَ تَرْكِهِ .

وَمِنْ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ : غُسْلُ الْعِيدَيْنِ ، وَالْكُسُوفَيْنِ ، وَالْأَسْتِسْقَاءِ ،
وَأَغْسَالُ الْحَجِّ ، وَغُسْلُ غَاسِلِ الْمَيِّتِ ، وَالْغُسْلُ لِلَاغْتِكَافِ ، وَلِكُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ
رَمَضَانَ ، وَلِحِجَامَةِ ، وَلِتَغْيِيرِ الْجَسَدِ ، وَغُسْلُ الْكَافِرِ إِذَا أَسْلَمَ لِلْأَمْرِ بِهِ ،
وَلَمْ يَجِبْ ، لِأَنَّ كَثِيرِينَ أَسْلَمُوا وَلَمْ يُؤْمَرُوا بِهِ ؛ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَغْرَضْ لَهُ فِي
الْكُفْرِ مَا يُوجِبُ الْغُسْلَ مِنْ جَنَابَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، وَإِلَّا وَجَبَ الْغُسْلُ وَإِنْ
أَغْتَسَلَ فِي الْكُفْرِ لِطُلَانِ نَيْتِهِ ، وَآكَدَهَا غُسْلُ الْجُمُعَةِ ثُمَّ مِنْ غُسْلِ الْمَيِّتِ .

وَبُكُورٌ وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ،

تَنْبِيْهٌ : قَالَ شَيْخُنَا : يُسَنُّ قَضَاءُ غُسْلِ الْجُمُعَةِ كَسَائِرِ الْأَغْسَالِ الْمَسْنُونَةِ ، وَإِنَّمَا طُلِبَ قَضَاؤُهُ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يُقْضَى دَائِمًا عَلَى أَدَائِهِ وَاجْتَنَبَ تَفْوِيْتَهُ .

* * *

وَبُكُورٌ لِغَيْرِ خَطِيبٍ إِلَى الْمُصَلَّى مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [الْبُخَارِي ، رَقْم : ٨٨١ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٨٥٠] أَنَّ لِلْجَائِي بَعْدَ اغْتِسَالِهِ غُسْلَ الْجَنَابَةِ ، - أَي : كَغُسْلِهَا ، وَقِيلَ : حَقِيقَةً ، بَأَن يَكُونَ جَامِعًا ، لِأَنَّهُ يُسَنُّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَوْمَهَا - فِي السَّاعَةِ الْأُولَى بَدَنَةً ، وَفِي الثَّانِيَةِ بَقَرَةً ، وَفِي الثَّلَاثَةِ كَبْشًا أَقْرَنَ ، وَالرَّابِعَةَ دَجَاجَةً ، وَالْخَامِسَةَ عُصْفُورًا ، وَالسَّادِسَةَ بَيْضَةً .

وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا بَيْنَ الْفَجْرِ وَخُرُوجِ الْخَطِيبِ يَنْقَسِمُ سِتَّةَ أَجْزَاءٍ مُتَسَاوِيَةٍ ، سَوَاءٌ أَطَالَ الْيَوْمُ أَمْ قَصُرَ .

أَمَّا الْإِمَامُ فَيَسُنُّ لَهُ التَّأْخِيرُ إِلَى وَقْتِ الْخُطْبَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَيُسَنُّ الذَّهَابُ إِلَى الْمُصَلَّى فِي طَرِيقٍ طَوِيلٍ مَاشِيًا بِسَكِينَةٍ ، وَالرَّجُوعُ فِي طَرِيقٍ آخَرَ قَصِيرٍ ؛ وَكَذَا فِي كُلِّ عِبَادَةٍ .

وَيُكْرَهُ عَذْوُ إِلَيْهَا ، كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، إِلَّا لِضَيْقِ وَقْتٍ ، فَيَجِبُ إِذَا لَمْ يُذْرِكْهَا إِلَّا بِهِ .

وَتَزَيُّنٌ بِأَحْسَنِ ثِيَابِهِ ، وَأَفْضَلُهَا الْأَبْيَضُ ، وَيَلِي الْأَبْيَضَ مَا صُبِغَ قَبْلَ نَسِجِهِ .

.....

قال شيخنا : وَيُكْرَهُ ما صُبِغَ بَعْدَهُ وَلَوْ بَغَيْرِ الْحُمْرَةِ . انتهى .
وَيَحْرُمُ التَّزَيُّنُ بِالْحَرِيرِ ، وَلَوْ قَزَا ، وَهُوَ نَوْعٌ مِنْهُ كَمِدُ اللَّوْنِ ؛ وَمَا
أَكْثَرُهُ زَنَا لَا ظُهُورًا مِنَ الْحَرِيرِ لَا مَا أَقْلَهُ مِنْهُ ، وَلَا مَا أَسْتَوَى فِيهِ
الْأَمْرَانِ ؛ وَلَوْ شَكَّ فِي الْأَكْثَرِ فَلْأَضَلُّ الْحِلُّ عَلَى الْأَوْجِهِ .

* * *

فَزَعُ [فِي بَيَانِ صُورِ مُسْتَنَاءٍ مِنْ حُرْمَةِ اسْتِعْمَالِ الْحَرِيرِ] : يَحِلُّ
الْحَرِيرُ لِقِتَالٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، أَوْ لَمْ يَقُمْ مَقَامَهُ فِي دَفْعِ السَّلَاحِ .
وَصَحَّحَ فِي « الْكَفَايَةِ » قَوْلَ جَمْعٍ : يُجُوزُ الْقَبَاءُ وَغَيْرُهُ مِمَّا يَصِحُّ لِلْقِتَالِ ،
وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ ، إِزْهَابًا لِلْكَفَّارِ ، كَتَخْلِيَةِ السَّيْفِ بِفَضَّةٍ ، وَلِحَاجَةِ كَجَرَبٍ
إِنْ أَذَاهُ غَيْرُهُ ، أَوْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ ، وَقَمَلٍ لَمْ يَنْدَفِعْ بغيرِهِ ،
وَلَا مَرَأَةً وَلَوْ بِافْتِرَاشٍ لَا لَهُ بِلَا حَائِلٍ ، وَيَحِلُّ مِنْهُ حَتَّى لِلرَّجُلِ خَيْطُ
السُّبْحَةِ ، وَزِرُّ الْجَبِيبِ ، وَكِيسُ الْمُضْحَفِ وَالْدَّرَاهِمِ ، وَغِطَاءُ الْعِمَامَةِ ،
وَعَلَمُ الرُّمَحِ ؛ لَا الشَّرَابَةُ الَّتِي بِرَأْسِ السُّبْحَةِ ، وَيَجِبُ لِرَجُلٍ لُبْسُهُ حَيْثُ
لَمْ يَجِدْ سَائِرَ الْعَوْرَةِ غَيْرَهُ ، حَتَّى فِي الْخُلُوةِ .

وَيَجُوزُ لُبْسُ الثَّوْبِ الْمَضْبُوعِ بِأَيِّ لَوْنٍ كَانَ ، إِلَّا الْمُرْغَفَرَ ؛ وَلُبْسُ
الثَّوْبِ الْمُتَنَجِّسِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الصَّلَاةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةٌ ، لَا جِلْدَ مَيِّتَةٍ بِلَا
ضَرُورَةٍ ؛ كَافْتِرَاشِ جِلْدِ سَبْعٍ كَأَسَدٍ .

وَلَهُ إِطْعَامُ مَيِّتَةٍ لِنَحْوِ طَيْرٍ لَا كَافِرٍ ، وَمُتَنَجِّسٍ لِدَابَّةٍ .

وَتَعَمُّمٌ

وَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ اسْتِعْمَالُ الْعَاجِ فِي الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ ، حَيْثُ لَا رُطُوبَةَ ؛
وَإِسْرَاجٌ بِمُتَنَجِّسٍ بَغَيْرِ مُعْلَظٍ إِلَّا فِي مَسْجِدٍ ، وَإِنْ قَلَّ دُخَانُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ؛
وَتَسْمِيدُ أَرْضٍ بِنَجَسٍ ؛ لَا أَقْتِنَاءَ كُلِّبٍ ، إِلَّا لِصَيْدٍ أَوْ حِفْظِ مَالٍ ، وَيُكْرَهُ وَلَوْ
لَا مَرَأَةً تَزِينُ غَيْرَ الْكَعْبَةِ ، كَمَشْهَدٍ صَالِحٍ بَغَيْرِ حَرِيرٍ ، وَيَحْرُمُ بِهِ .

* * *

وَتَعَمُّمٌ لِحَبَرٍ : « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعِمَائِمِ يَوْمَ
الْجُمُعَةِ » [« مجمع الزوائد » ، رقم : ٣٠٧٥] وَيُسْنَى لِسَائِرِ الصَّلَوَاتِ ، وَوَرَدَ فِي
حَدِيثٍ ضَعِيفٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّةِ كِبَرِهَا ، وَيَتَّبِعِي ضَبْطُ طُولِهَا وَعَرْضِهَا
بِمَا يَلِيقُ بِلَابِسِهَا عَادَةً فِي زَمَانِهِ وَمَكَانِهِ ، فَإِنْ زَادَ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ كُرْهٌ .
وَتَنْخَرِمُ مَرْوَةٌ فَقِيهٍ بِلُبْسِ عِمَامَةٍ سُوقِيٍّ لَا تَلِيقُ بِهِ وَعَكْسُهُ .

قَالَ الْحَافِظُ ^(١) : لَمْ يَتَحَرَّرْ شَيْءٌ فِي طُولِ عِمَامَتِهِ ﷺ وَعَرْضِهَا .

قَالَ الشَّيْخَانِ : مَنْ تَعَمَّمَ فَلَهُ فِعْلُ الْعَذْبَةِ وَتَرْكُهَا ، وَلَا كَرَاهَةَ فِي
وَاحِدٍ مِنْهُمَا .

زَادَ النَّوَوِيُّ : لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي النَّهْيِ عَنِ تَرْكِ الْعَذْبَةِ شَيْءٌ . أَنْتَهَى .

لَكِنْ قَدْ وَرَدَ فِي الْعَذْبَةِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ وَحَسَنَةٌ ، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ
أَصْلَهَا سُنَّةٌ .

(١) فِي نَسْخَةٍ : « الْحَفَازُ » ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : قَالَ بَعْضُ الْحَفَازِ . كَمَا هُوَ فِي بَعْضِ كُتُبِ
الْفَقْهِ وَالْحَدِيثِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَإِرْسَالُهَا بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْإِيْمَنِ ، وَلَا أَصْلَ فِي اخْتِيَارِ إِرْسَالِهَا عَلَى الْإَيْسَرِ .

وَأَقْلُ مَا وَرَدَ فِي طُولِهَا أَرْبَعَةُ أَصَابِعَ وَأَكْثَرُهُ ذِرَاعٌ .

قَالَ ابْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ : عَلَيْكَ أَنْ تَتَعَمَّمَ قَائِمًا ، وَتَتَسَرَّوَلَ قَاعِدًا .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوع » : وَيُكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ ، وَلُبْسُهَا قَائِمًا ، وَتَعْلِيقُ جَرَسٍ فِيهَا . وَلَمْ يَنْقَدْ فِي مَكَانٍ أَنْ يُفَارِقَهُ قَبْلَ أَنْ يَذْكُرَ اللَّهَ تَعَالَى فِيهِ .

وَتَطْيِئُ لِغَيْرِ صَائِمٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [«مسند أحمد» ،
رقم : ٢١٢٢٢] : « إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْغُسْلِ وَلُبْسِ الْأَحْسَنِ وَالتَّطْيِئِ وَالْإِنْصَاتِ
وَتَرْكِ التَّحْطِئِ يُكْفِّرُ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ » .

وَالتَّطْيِئُ بِالْمِسْكِ أَفْضَلُ ، وَلَا تُسَنُّ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ شَمِّهِ ، بَلْ
حَسَنَ الْأَسْتِغْفَارِ عِنْدَهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

وَنُدِبَ تَزْيِينُ بِإِزَالَةِ ظُفْرِ مَنْ يَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ ، لَا إِحْدَاهُمَا ، فَيُكْرَهُ ؛
وَشَعْرٍ نَحْوِ إِبْطِهِ وَعَانَتِهِ لِغَيْرِ مُرِيدِ التَّضْحِيَةِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَذَلِكَ
لِلْإِتِّبَاعِ ، وَيَقْصُرُ شَارِبُهُ حَتَّى تَبْدُو حُمْرَةُ الشَّقَةِ ، وَإِزَالَةُ رِيحِ كَرِبِهِ
وَوَسَخٍ .

وَالْمُعْتَمِدُ فِي كَيْفِيَّةِ تَقْلِيمِ الْيَدَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَءَ بِمُسَبَّحَةِ يَمِينِهِ إِلَى
خِصْرِهَا ، ثُمَّ إِنْهَامِهَا ، ثُمَّ خِصْرِ يَسَارِهَا إِلَى إِنْهَامِهَا عَلَى التَّوَالِي ؛
وَالرِّجْلَيْنِ أَنْ يَبْتَدِيَءَ بِخِصْرِ الْيُمْنَى إِلَى خِصْرِ الْيُسْرَى عَلَى التَّوَالِي .

وَأِنْصَاتُ لِحُطْبَةِ

وَيَنْبَغِي الْبِدَارُ بِغَسْلِ مَحَلِّ الْقَلَمِ .
 وَيُسْنُ فِعْلُ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَوْ بُكْرَةَ الْجُمُعَةِ .
 وَكَرَهُ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ نَتْفَ شَعْرِ الْأَنْفِ . قَالَ : بَلْ يَقْصُّهُ لِحَدِيثٍ
 فِيهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : مَنْ نَظَفَ ثَوْبَهُ قَلَّ هَمُّهُ ، وَمَنْ طَابَ
 رِيحُهُ زَادَ عَقْلُهُ .

وَسُنَّ أَنْصَاتُ ، أَيْ : سُكُوتٌ مَعَ إِضْغَاءٍ ؛ لِحُطْبَةٍ . وَيُسْنُ ذَلِكَ وَإِنْ
 لَمْ يَسْمَعْ الْحُطْبَةَ ، نَعَمْ الْأَوَّلَى لِغَيْرِ السَّامِعِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالتَّلَاوَةِ وَالذِّكْرِ
 سِرًّا .

وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ وَلَا يَحْرُمُ خِلَافًا لِلْأُيُومَةِ الثَّلَاثَةِ حَالَةَ الْحُطْبَةِ لَا قَبْلَهَا ،
 وَلَوْ بَعْدَ الْجُلُوسِ عَلَى الْمِنْبَرِ ، وَلَا بَعْدَهَا ، وَلَا بَيْنَ الْحُطْبَتَيْنِ ، وَلَا حَالَ
 الدُّعَاءِ لِلْمُلُوكِ ، وَلَا لِدَاخِلِ مَسْجِدٍ إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لَهُ مَكَانًا وَأَسْتَقَرَّ فِيهِ ؛
 وَيُكْرَهُ لِلدَّخِلِ السَّلَامُ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ لِنَفْسِهِ مَكَانًا لِإِشْتَغَالِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ ،
 فَإِنْ سَلَّمَ لَزِمَهُمُ الْرَدُّ .

وَيُسْنُ تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِ ، وَرَفْعُ الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ مُبَالَغَةٍ
 بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ ﷺ عِنْدَ ذِكْرِ الْخَطِيبِ اسْمَهُ ، أَوْ وَصْفَهُ ﷺ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَا يَبْعُدُ نَذْبُ التَّرَضِّي عَنِ الصَّحَابَةِ بِلَا رَفْعِ صَوْتٍ ،
 وَكَذَا التَّأْمِينُ لِلدُّعَاءِ الْخَطِيبِ . أَنْتَهَى .

وَيُكْرَهُ تَحْرِيمًا ، وَلَوْ لِمَنْ لَمْ تَلْزَمْهُ الْجُمُعَةُ بَعْدَ جُلُوسِ الْخَطِيبِ عَلَى

وَقِرَاءَةُ كَهْفٍ وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتَهَا

الْمِنْبَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ الْخُطْبَةَ ؛ صَلَاةُ فَرْضٍ ، وَلَوْ فَائِئَةً تَذَكَّرَهَا الْآنَ ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ فَوْزاً ، أَوْ نَفْلٍ ، وَلَوْ فِي حَالِ الدُّعَاءِ لِلسُّلْطَانِ ، وَالْأَوْجَهُ أَنَّهَا لَا تَتَعَقَّدُ كَالصَّلَاةِ بِالْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، بَلْ أَوْلَى .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ بِصَلَاةٍ تَخْفِيفُهَا ، بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِئٍ عِنْدَ جُلُوسِهِ عَلَى الْمِنْبَرِ .

وَكُرِّهَ لِدَاخِلِ تَحِيَّةٍ فَوَّتَتْ تَكْبِيرَةَ الْإِحْرَامِ إِنْ صَلَّاهَا ، وَإِلَّا فَلَا تُكْرَهُ بَلْ تُسَنَّ ، لَكِنْ يَلْزِمُهُ تَخْفِيفُهَا بِأَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى الْوَاجِبَاتِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا . وَكَرِّهَ اخْتِبَاءُ حَالَةِ الْخُطْبَةِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَكُنْتُ أَوْرَاقِ حَالَتِهَا فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ ، بَلْ وَإِنْ كَتَبَ فِيهَا نَحْوُ أَسْمَاءِ سِرْيَانِيَّةٍ يَجْهَلُ مَعْنَاهَا حَرَمٌ .

وَسَنَّ قِرَاءَةَ سُورَةِ كَهْفٍ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتِهَا لِأَحَادِيثَ فِيهَا ، وَقِرَاءَتُهَا نَهَاراً آكَدُ وَأَوْلَاهَا^(١) بَعْدَ الصُّبْحِ مُسَارَعَةً لِلْخَيْرِ ، وَأَنْ يُكْثَرَ مِنْهَا وَمِنْ سَائِرِ الْقُرْآنِ فِيهِمَا ، وَيُكْرَهُ الْجَهْرُ بِقِرَاءَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهِ إِنْ حَصَلَ بِهِ تَأَذُّ لِمُصَلٍّ أَوْ نَائِمٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ التَّوَوُّيُّ فِي كُتُبِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْغُبَابِ » : يَنْبَغِي حُزْمَةُ الْجَهْرِ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْمَسْجِدِ ، وَحَمَلَ كَلَامَ التَّوَوُّيِّ بِالْكَرَاهَةِ عَلَى مَا إِذَا خَفَّ التَّأْذِي ، وَعَلَى كَوْنِ الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الْمَسْجِدِ .

وَإِكْتَارُ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَهَا وَلَيْلَتِهَا لِلْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ الْآمِرَةِ

وَدُعَاءٌ .

بِذَلِكَ ، فَلَا إِكْثَارَ مِنْهَا أَفْضَلُ مِنْ إِكْثَارِ ذِكْرِ أَوْ قُرْآنٍ لَمْ يَرِدْ بِخُصُوصِهِ ، قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَدُعَاءٌ فِي يَوْمِهَا رَجَاءٌ أَنْ يُصَادِفَ سَاعَةَ الْإِجَابَةِ ، وَأَرْجَاهَا مِنْ جُلُوسِ الْخُطِيبِ إِلَى آخِرِ الصَّلَاةِ ، وَهِيَ لَحْظَةٌ لَطِيفَةٌ ؛ وَصَحَّ أَنَّهَا آخِرُ سَاعَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ ؛ وَفِي لَيْلَتِهَا لَمَّا جَاءَ عَنِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الدُّعَاءَ يُسْتَجَابُ فِيهَا ، وَأَنَّهُ أَسْتَحَبَّهُ فِيهَا .

وَسُنَّ إِكْثَارُ فِعْلِ الْخَيْرِ فِيهِمَا ، كَالصَّدَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَأَنْ يَشْتَغَلَ فِي طَرِيقِهِ وَحُضُورِهِ مَحَلَّ الصَّلَاةِ بِقِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَأَفْضَلُهُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ الْخُطْبَةِ ، وَكَذَا حَالَةَ الْخُطْبَةِ إِنْ لَمْ يَسْمَعْهَا كَمَا مَرَّ لِلْأَخْبَارِ الْمُرَغَّبَةِ فِي ذَلِكَ ، وَأَنْ يَقْرَأَ عَقِبَ سَلَامِهِ مِنَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ أَنْ يَثْنِيَ رَجُلِيهِ ، وَفِي رِوَايَةٍ : قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ ؛ الْفَاتِحَةُ وَالْإِخْلَاصُ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ سَبْعًا سَبْعًا لَمَّا وَرَدَ أَنْ مَنْ قَرَأَهَا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ وَأُعْطِيَ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ [راجع « الأذكار » ، رقم : ٨٩٤] .

* * *

مُهَمَّةٌ : يُسَنُّ أَنْ يَقْرَأَهَا وَآيَةُ الْكُرْسِيِّ [٢ سورة البقرة/ الآية : ٢٥٥] ﴿ شَهِدَ اللَّهُ . . . ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية : ١٨] بَعْدَ كُلِّ مَكْتُوبَةٍ ، وَحِينَ يَأْوِي إِلَى فِرَاشِهِ مَعَ آخِرِ الْبَقَرَةِ وَالْكَافِرُونَ ، وَيَقْرَأُ خَوَاتِيمَ الْحَشْرِ ، وَأَوَّلَ غَافِرٍ إِلَى ﴿ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴾ [٤٠ سورة غافر/ الآية : ٣] وَ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا ﴾ [٢٣ سورة المؤمنون/ الآية : ١١٥] إِلَى آخِرِهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً مَعَ أَذْكَارِهِمَا ، وَأَنْ يُوَاطِبَ كُلَّ يَوْمٍ عَلَى قِرَاءَةِ ﴿ اَلَمْ ﴾ السَّجْدَةِ ، وَ﴿ يَسْ ﴾ ،

وَحَرْمُ تَخَطُّ لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ، وَنَحْوُ مُبَايَعَةٍ بَعْدَ أَذَانِ
خُطْبَةٍ،

وَالدُّخَانِ ، وَالْوَاقِعَةِ ، وَتَبَارَكَ ، وَالزَّلْزَلَةِ ، وَالتَّكَاثُرِ ، وَعَلَى الْإِخْلَاصِ
مِثْنِي مَرَّةً ، وَالْفَجْرِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَ﴿ يَس ﴾ وَالرَّغْدِ عِنْدَ
الْمُخْتَضِرِ ، وَوَرَدَتْ فِي كُلِّهَا أَحَادِيثُ غَيْرُ مَوْضُوعَةٍ .

* * *

وَحَرْمُ تَخَطُّ رِقَابِ النَّاسِ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ فِيهِ ، وَالْجَزْمُ بِالْحُرْمَةِ
مَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ وَأَخْتَارَهَا فِي « الْرَوَضَةِ » وَعَلَيْهَا
كَثِيرُونَ ، لَكِنْ قَضِيَّةَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ الْكَرَاهَةُ ، وَصَرَّحَ بِهَا فِي
« الْمَجْمُوعِ » .

لَا لِمَنْ وَجَدَ فُرْجَةً قُدَّامَهُ، فَلَهُ بِلَا كَرَاهَةٍ تَخَطُّي صَفٍّ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ ،
وَلَا لِإِمَامٍ لَمْ يَجِدْ طَرِيقاً إِلَى الْمَخْرَابِ إِلَّا بِتَخَطُّ ، وَلَا لِغَيْرِهِ إِذَا أَدْنُوا لَهُ
فِيهِ ، لَا حَيَاءَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَلَا لِمُعْظَمِ أَلْفٍ مَوْضِعاً .

وَيُكْرَهُ تَخَطُّي الْمُجْتَمِعِينَ لِغَيْرِ الصَّلَاةِ ، وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ أَحَدًا بِغَيْرِ
رِضَاهُ لِيَجْلِسَ مَكَانَهُ ، وَيُكْرَهُ إِثَارُ غَيْرِهِ بِمَحَلِّهِ إِلَّا إِنْ أُنْقَلَ لِمِثْلِهِ ، أَوْ أَقْرَبَ
مِنْهُ إِلَى الْإِمَامِ ، وَكَذَا الْإِثَارُ بِسَائِرِ الْقُرْبِ ، وَلَهُ تَنْحِيَةُ سَجَادَةِ غَيْرِهِ بِنَحْوِ
رِجْلِهِ وَالصَّلَاةِ فِي مَحَلِّهَا ، وَلَا يَرْفَعُهَا وَلَوْ بِغَيْرِ يَدِهِ لِدُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ .

وَحَرْمٌ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ نَحْوُ مُبَايَعَةٍ ، كَاشْتِغَالٍ بِصَنْعَةٍ بَعْدَ
شُرُوعٍ فِي أَذَانِ خُطْبَةٍ ، فَإِنْ عَقَدَ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَيُكْرَهُ قَبْلَ الْأَذَانِ بَعْدَ
الزَّوَالِ .

وَسَفَرٌ بَعْدَ فَجْرِهَا .

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ الْجُمُعَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَتَعَقَّدْ بِهِ سَفَرٌ تَقَوُّتُ بِهِ الْجُمُعَةُ ،
كَأَنَّ ظَنًّا أَنَّهُ لَا يُذَرِّكُهَا فِي طَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّفَرُ طَاعَةً مَنُذُوبًا
أَوْ وَاجِبًا .

بَعْدَ فَجْرِهَا ، أَيْ : فَجَرِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ إِلَّا إِنْ خَشِيَ مِنْ عَدَمِ سَفَرِهِ
ضَرَرًا ، كَانْقِطَاعِهِ عَنِ الرَّفْقَةِ ، فَلَا يَحْرُمُ إِنْ كَانَ غَيْرَ سَفَرٍ مَعْصِيَةٍ ، وَلَوْ
بَعْدَ الزَّوَالِ .

وَيُكْرَهُ السَّفَرُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ لِمَا رَوَى بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ مَنْ سَافَرَ لَيْلَتِهَا دَعَا
عَلَيْهِ مَلَكَاهُ ؛ [قال العراقي رحمه الله في « تخريج أحاديث الإحياء » : أخرجه الدارقطني في
« الأفراد » والخطيب في « الرواة عن مالك »] أَمَّا الْمُسَافِرُ لِمَعْصِيَةٍ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ
الْجُمُعَةُ مُطْلَقًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَحَيْثُ حَرَّمَ عَلَيْهِ السَّفَرُ هُنَا لَمْ يَتَرَخَّصْ مَا لَمْ تَقْتِ
الْجُمُعَةُ ، فَيُحْسَبُ ابْتِدَاءُ سَفَرِهِ مِنْ وَقْتِ فَوْتِهَا .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ صَلَاةِ الْمُسَافِرِ] : يَجُوزُ لِمُسَافِرٍ سَفَرًا طَوِيلًا ^(١)
قَصْرُ رُبَاعِيَّةٍ مُؤَدَّاةٍ ، وَفَائِتَةٍ سَفَرٍ قَصِيرٍ فِيهِ ، وَجَمْعُ الْعَصْرَيْنِ وَالْمَغْرِبَيْنِ
تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا بِفِرَاقِ سُورٍ خَاصٍّ بِبَلَدِ سَفَرٍ ، وَإِنْ أَحْتَوَى عَلَى خَرَابٍ
وَمَزَارِعَ ، وَلَوْ جَمَعَ قَرْيَتَيْنِ فَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوِزَتُهُ بَلَّ لِكُلِّ حُكْمِهِ ؛ فَبُنْيَانٍ
وَإِنْ تَخَلَّلَهُ خَرَابٌ أَوْ نَهْرٌ أَوْ مِيدَانٌ ، وَلَا يُشْتَرَطُ مُجَاوِزَةُ بَسَاتِينٍ وَإِنْ

(١) السفر الطويل ، هو سفر يتجاوز بعده ٨٢,٥ كم .

.....

حَوِّطْتُ وَاتَّصَلْتُ بِالْبَلَدِ ، وَالْقَرْيَتَانِ إِنْ اتَّصَلْنَا عُرْفًا كَقَرْيَةٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتَا
 أَسْمَاءً ؛ فَلَوْ أَنْفَصَلْنَا وَلَوْ يَسِيرًا كَفَى مُجَاوِزَةً قَرْيَةِ الْمُسَافِرِ ، لَا لِمُسَافِرٍ لَمْ
 يَبْلُغْ سَفَرُهُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ بِسِيرِ الْأَنْقَالِ مَعَ الْكُزُولِ الْمُمْتَدِّ لِخَوِ اسْتِرَاحَةٍ
 وَأَكْلِ وَصَلَاةٍ ؛ وَلَا لَابَقٍ ، وَمُسَافِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ قَادِرٌ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ إِذِنْ
 دَائِنِهِ ، وَلَا لِمَنْ سَافَرَ لِمُجَرَّدِ رُؤْيَةِ الْبِلَادِ عَلَى الْأَصَحِّ .
 وَيَنْتَهِي السَّفَرُ بِعَوْدِهِ إِلَى وَطَنِهِ .

وَإِنْ كَانَ مَرَّأً بِهِ أَوْ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَنَوَى إِقَامَتَهُ بِهِ مُطْلَقًا أَوْ أَرْبَعَةَ
 أَيَّامٍ صَحَّاحٍ ، أَوْ عَلِمَ أَنَّ إِزْبَهُ لَا يَنْقَضِي فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ يَرْجُو حُصُولَهُ
 كُلِّ وَقْتٍ قَصَرَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا .

وَشَرِطَ لِقَصْرِ نِيَّةٍ قَصْرٍ فِي تَحَرُّمٍ ، وَعَدَمُ اقْتِدَاءٍ وَلَوْ لَخُطَّةٍ بِمُتِمِّ وَلَوْ
 مُسَافِرًا ، وَتَحَرُّزٌ عَنْ مُنَافِيهَا دَوَامًا ، وَدَوَامُ سَفَرِهِ فِي جَمِيعِ صَلَاتِهِ ؛
 وَلِجَمْعِ تَقْدِيمِ نِيَّةٍ جَمْعٍ فِي الْأُولَى ، وَلَوْ مَعَ التَّحَلُّلِ مِنْهَا ، وَتَرْتِيبٌ وَوَلَاءٌ
 عُرْفًا ، فَلَا يَضُرُّ فَضْلُ يَسِيرٍ بَأَنَّ كَانَ دُونَ قَدْرِ رَكْعَتَيْنِ ؛ وَلِتَأْخِيرِ نِيَّةٍ جَمْعٍ
 فِي وَقْتِ الْأُولَى مَا بَقِيَ قَدْرُ رَكْعَةٍ وَبَقَاءُ سَفَرٍ إِلَى آخِرِ الثَّانِيَةِ .

* * *

فَرَعُ [فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بِالْمَرَضِ] : يَجُوزُ الْجَمْعُ بِالْمَرَضِ تَقْدِيمًا
 وَتَأْخِيرًا عَلَى الْمُخْتَارِ ، وَيُرَاعَى الْأَرْفَقُ ، فَإِنْ كَانَ يَزْدَادُ مَرَضُهُ ، كَأَنَّ كَانَ
 يُحِمُّ مَثَلًا وَقْتِ الثَّانِيَةِ قَدَّمَهَا بِشُرُوطِ جَمْعِ التَّقْدِيمِ ؛ أَوْ وَقْتِ الْأُولَى ،
 أَخَّرَهَا بِنِيَّةِ الْجَمْعِ فِي وَقْتِ الْأُولَى ؛ وَضَبَطَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ الْمَرَضِ هُنَا
 بِأَنَّهُ مَا يَشُقُّ مَعَهُ فِعْلُ كُلِّ فَرَضٍ فِي وَقْتِهِ ، كَمَشَقَةِ الْمَشْيِ فِي الْمَطَرِ ،

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

صَلَاةُ الْمَيِّتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ
بِالْمَاءِ مَرَّةً ،

بِحَيْثُ تَبْتَلُ ثِيَابُهُ ؛ وَقَالَ آخَرُونَ : لَا بُدَّ مِنْ مَشَقَّةٍ ظَاهِرَةٍ زِيَادَةً عَلَى
ذَلِكَ ، بِحَيْثُ تُبَيِّحُ الْجُلُوسَ فِي الْفَرَضِ ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : مَنْ أَدَّى عِبَادَةَ مُخْتَلَفًا فِي
صِحَّتِهَا مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ لِلْقَائِلِ بِهَا ، لَزِمَهُ إِعَادَتُهَا ، لِأَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى فِعْلِهَا
عَبَثٌ .

* * *

فَصْلٌ فِي الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَشَرِعَتْ بِالْمَدِينَةِ ، وَقِيلَ : هِيَ مِنْ خَصَائِصِ هَذِهِ الْأُمَّةِ .

صَلَاةُ الْمَيِّتِ ، أَيِ : الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ غَيْرِ الشَّهِيدِ .

فَرَضُ كِفَايَةٍ لِلْإِجْمَاعِ وَالْأَخْبَارِ .

كَغُسْلِهِ ، وَلَوْ غَرِيقًا ، لِأَنَّا مَأْمُورُونَ بِغُسْلِهِ ، فَلَا يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنَّا إِلَّا
بِفِعْلِنَا ، وَإِنْ شَاهَدْنَا الْمَلَائِكَةَ تَغْسِلُهُ ، وَيَكْفِي غُسْلُ كَافِرٍ .

وَيَخْصُلُ أَقْلُهُ بِتَعْمِيمِ بَدَنِهِ بِالْمَاءِ مَرَّةً ، حَتَّى مَا تَحْتَ قُلْفَةِ الْأَقْلَفِ
عَلَى الْأَصَحِّ ، صَبِيًّا كَانَ الْأَقْلَفُ أَوْ بِالْغَا .

قَالَ الْعَبَّادِيُّ وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ : لَا يَجِبُ غُسْلُ مَا تَحْتَهَا ، فَعَلَى

وَتَكْفِينِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ،

الْمَرْجَحُ ، لَوْ تَعَدَّرَ غَسْلُ مَا تَحْتَ الْقُلْفَةِ بِأَنَّهَا لَا تَتَقَلَّصُ إِلَّا بِجُرْحٍ ، يَمَمٌ عَمَّا تَحْتَهَا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ .

وَأَكْمَلُهُ تَتْلِيئُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ فِي خَلْوَةٍ ، وَقَمِيصٍ ، وَعَلَى مُرْتَفَعٍ بِمَاءٍ بَارِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ كَوَسَخٍ وَبَرْدٍ ، فَالْمُسَحَّنُ حِينَئِذٍ أَوْلَى ، وَالْمَالِحُ أَوْلَى مِنَ الْعَذَبِ ، وَيُبَادِرُ بِغَسْلِهِ إِذَا تَيَقَّنَ مَوْتَهُ ؛ وَمَتَى شُكَّ فِي مَوْتِهِ وَجَبَ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْيَقِينِ بِتَغْيِيرِ رِيحٍ وَنَحْوِهِ ؛ فَذَكَرَهُمُ الْعَلَامَاتُ الْكَثِيرَةَ لَهُ إِنَّمَا تُفِيدُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ شَكٌّ ، وَلَوْ خَرَجَ مِنْهُ بَعْدَ الْغَسْلِ نَجَسٌ لَمْ يُنْقَضِ الطُّهْرُ ، بَلْ تَجِبُ إِزَالَتُهُ فَقَطْ إِنْ خَرَجَ قَبْلَ التَّكْفِينِ لَا بَعْدَهُ ، وَمَنْ تَعَدَّرَ غُسْلُ لِفَقْدِ مَاءٍ أَوْ لَغَيْرِهِ ، كَاخْتِرَاقٍ ، وَلَوْ غُسِّلَ تَهَرَّى يُمَمٌ وَجُوبًا .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ مَنْ يُغَسَّلُ الْمَيِّتَ] : الرَّجُلُ أَوْلَى بِغَسْلِ الرَّجُلِ ، وَالْمَرْأَةُ أَوْلَى بِغَسْلِ الْمَرْأَةِ ؛ وَلَهُ غَسْلُ حَلِيلَةٍ ، وَلِزَوْجَةٍ لَا أَمَةَ غَسْلُ زَوْجِهَا ، وَلَوْ نَكَحَتْ غَيْرَهُ بِلَا مَسٍّ ، بَلْ بَلَفَ خِرْقَةٍ عَلَى يَدٍ ، فَإِنْ خَالَفَ صَحَّ الْغُسْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَجْنَبِيٌّ فِي الْمَرْأَةِ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ فِي الرَّجُلِ ، يُمَمُ الْمَيِّتِ .

نَعَمْ ، لَهُمَا غَسْلُ مَنْ لَا يُشْتَهَى مِنْ صَبِيٍّ أَوْ صَبِيَّةٍ لِحِلِّ نَظَرِ كُلِّ وَمَسِّهِ ، وَأَوْلَى الرِّجَالِ بِهِ أَوْلَاهُمْ بِالصَّلَاةِ ، كَمَا يَأْتِي .

* * *

وَتَكْفِينِهِ بِسَاتِرِ عَوْرَةٍ ، مُخْتَلِفَةٍ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنْثَى ، دُونَ الرِّقِّ

وَالْحُرِّيَّةَ ، فَيَجِبُ فِي الْمَرْأَةِ ، وَلَوْ أَمَةً ، مَا يَسْتُرُ غَيْرَ الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ ؛
وَفِي الرَّجُلِ مَا يَسْتُرُ مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ .

وَالْاِكْتِفَاءُ بِسَاتِرِ الْعَوْرَةِ هُوَ مَا صَحَّحَهُ النَّوَوِيُّ فِي أَكْثَرِ كُتُبِهِ ، وَنَقَلَهُ
عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى .

وَقَالَ آخَرُونَ : يَجِبُ سِتْرُ جَمِيعِ الْبَدَنِ ، وَلَوْ رَجُلًا ، وَلِلْغَرِيمِ مَنَعُ
الزَّائِدِ عَلَى سَاتِرِ كُلِّ الْبَدَنِ ، لَا الزَّائِدُ عَلَى سَاتِرِ الْعَوْرَةِ ، لِتَأْكِدِ أَمْرِهِ ،
وَكَوْنِهِ حَقًّا لِلْمَيْتِ بِالنِّسْبَةِ لِلْغُرَمَاءِ .

وَأَكْمَلَهُ لِلذِّكْرِ ثَلَاثَةُ يَعْمُ كُلُّ مِنْهَا الْبَدَنَ ، وَجَازَ أَنْ يُرَادَ تَحْتَهَا قَمِيصٌ
وَعِمَامَةٌ ، وَلِلْأُنْثَى إِزَارٌ فَقَمِيصٌ وَخِمَارٌ فَلِفَافَتَانِ .

وَيُكْفَنُ الْمَيِّتُ بِمَا لَهُ لُبْسُهُ حَيًّا ، فَيُجُوزُ حَرِيرٌ وَمُزَعَفَرٌ لِلْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ مَعَ
الْكِرَاهَةِ .

وَمَحَلُّ تَجْهِيْزِهِ التَّرَكَّةُ ، إِلَّا زَوْجَةً وَخَادِمَهَا ، فَعَلَى زَوْجِ غَنِيِّ عَلَيْهِ
نَفَقَتُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَرَكَّةٌ فَعَلَى مَنْ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ مِنْ قَرِيبٍ وَسَيِّدٍ ، فَعَلَى
بَيْتِ الْمَالِ ، فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ .

وَيَحْرُمُ التَّكْفِينُ فِي جِلْدٍ إِنْ وُجِدَ غَيْرُهُ ، وَكَذَا الطِّينِ وَالْحَشِيشِ ،
فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ ثَوْبٌ وَجَبَ جِلْدٌ ، ثُمَّ حَشِيشٌ ، ثُمَّ طِينٌ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ
شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ كِتَابَةُ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْكَفَنِ ، وَلَا
بِأَسَ بِكِتَابَتِهِ بِالرِّيقِ ، لِأَنَّهُ لَا يَبْتُثُّ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ رَائِحَةَ وَسْبَعًا ،

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِحُزْمَةِ سَتْرِ الْجَنَازَةِ بِحَرِيرٍ ، وَلَوْ أَمْرَأَةً ؛ كَمَا
يَحْرُمُ تَزْيِينُ بَيْتِهَا بِحَرِيرٍ .

وَخَالَفَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ ، فَجَوَزَ الْحَرِيرَ فِيهَا وَفِي الطِّفْلِ ، وَأَعْتَمَدَهُ
جَمْعٌ ، مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ الْأَوَّلُ .

وَدَفَنِهِ فِي حُفْرَةٍ تَمْنَعُ بَعْدَ طَمِّهَا رَائِحَةَ ، أَيْ : طُحُورَهَا .
وَسَبْعًا ، أَيْ : نَبَشُهُ لَهَا ، فَيَأْكُلُ الْمَيِّتَ .

وَخَرَجَ بِـ « حُفْرَةٍ » وَضَعُهُ بِوَجْهِ الْأَرْضِ وَيُنْنِي عَلَيْهِ مَا يَمْنَعُ ذَنْبِكَ ،
حَيْثُ لَمْ يَتَعَدَّرِ الْحَفَرُ ؛ نَعَمْ مَنْ مَاتَ بِسَفِينَةٍ وَتَعَدَّرَ الْبَرُّ جَازٌ^(١) الْفَاوَةُ فِي
الْبَحْرِ وَتَثْقِيلُهُ لِيَرُسُبَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبـ « تَمْنَعُ » ذَنْبِكَ مَا يَمْنَعُ أَحَدَهُمَا ، كَأَنِ اعْتَادَتْ سِبَاعُ ذَلِكَ الْمَحَلِّ
الْحَفَرَ عَنْ مَوْتَاهُ ، فَيَجِبُ بِنَاءُ الْقَبْرِ بِحَيْثُ يَمْنَعُ وَصُولَهَا إِلَيْهِ .
وَأَكْمَلَهُ قَبْرٌ وَاسِعٌ فِي عُمُقٍ أَرْبَعَةَ أَذْرُعٍ وَنِصْفَ بَذْرَاعِ الْيَدِ .
وَيَجِبُ إِضْجَاعُهُ لِلْقَبْلَةِ .

وَيُنْتَدَبُ الْإِفْضَاءُ بِحَدِّهِ الْأَيْمَنِ بَعْدَ تَنْحِيَةِ الْكَفَنِ عَنْهُ إِلَى نَحْوِ تُرَابِ
مُبَالِغَةٍ فِي الْأَسْتِكَانَةِ وَالذَّلِّ .

وَرَفْعُ رَأْسِهِ بِنَحْوِ لَبَنَةٍ .
وَكُرَّةَ صُنْدُوقٍ ، إِلَّا لِنَحْوِ نَدَاوَةٍ ، فَيَجِبُ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُهُ بِلَا شَيْءٍ يَمْنَعُ وَقُوعَ التُّرَابِ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ دَفْنُ اثْنَيْنِ مِنْ جِنْسَيْنِ بِقَبْرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَحْرَمِيَّةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ ، وَمَعَ أَحَدِهِمَا كُرْهٌ ، كَجَمْعِ مُتَّحِدِي جِنْسٍ فِيهِ بِلَا حَاجَةٍ ، وَيَحْرُمُ أَيْضاً إِدْخَالُ مَيِّتٍ عَلَى آخَرَ وَإِنْ اتَّحَدَا جِنْساً قَبْلَ بِلَاءٍ جَمِيعِهِ ، وَيُرْجَعُ فِيهِ لِأَهْلِ الْخَبَرَةِ بِالْأَرْضِ .

وَلَوْ وُجِدَ بَعْضُ عَظْمِهِ قَبْلَ تِمَامِ الْحَفْرِ وَجَبَ رَدُّ تَرَابِهِ ، أَوْ بَعْدَهُ فَلَا . وَيَجُوزُ الدَّفْنُ مَعَهُ ، وَلَا يُكْرَهُ الدَّفْنُ لَيْلاً خِلَافاً لِلْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ؛ وَالنَّهَارُ أَفْضَلُ لِلدَّفْنِ مِنْهُ .

وَيُزْفَعُ الْقَبْرُ قَدَرِ شِبْرِ نَدْبًا ، وَتَسْطِيطُهُ أَوْلَى مِنْ تَسْنِيمِهِ .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ عَلَى شَفِيرِ الْقَبْرِ أَنْ يَخْبِي ثَلَاثَ حَثِيَّاتٍ بِيَدَيْهِ ، قَائِلاً مَعَ الْأُولَى : ﴿ مِنْهَا خَلَقْتُمْ ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] ، وَمَعَ الثَّانِيَةِ : ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] ، وَمَعَ الثَّالِثَةِ : ﴿ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [٢٠ سورة طه / الآية : ٥٥] .

* * *

مُهْمَةٌ : يُسَنُّ وَضْعُ جَرِيدَةٍ خَضِرَاءَ عَلَى الْقَبْرِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَئِنَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُ بِبَرَكَاتِهِ تَسْبِيحُهَا ، وَقِيسَ بِهَا مَا أُعْتِيدَ مِنْ طَرَحٍ نَحْوِ الرِّيحَانِ الرَّطْبِ ، وَيَحْرُمُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا ، لِمَا فِي أَخْذِ الْأُولَى مِنْ تَقْوِيَةِ حَظِّ الْمَيِّتِ الْمَأْتُورِ عَنْهُ ﷺ [البخاري ، رقم : ٢١٦ ؛ مسلم ، رقم : ٢٩٢] ، وَفِي الثَّانِيَةِ مِنْ تَقْوِيَةِ حَقِّ الْمَيِّتِ بِأَرْتِيَاكِ الْمَلَائِكَةِ النَّازِلِينَ لِذَلِكَ ، قَالَهُ

وَكُرْهَ بِنَاءٍ لَهُ أَوْ عَلَيْهِ وَوُطْءٌ عَلَيْهِ إِلَّا لِضْرُورَةٍ .

شَيْخَانَا ابْنُ حَجَرٍ وَزِيَادٍ .

* * *

وَكُرْهَ بِنَاءٍ لَهُ ، أَيْ : لِلْقَبْرِ ، أَوْ عَلَيْهِ لِصِحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ بِلَا حَاجَةٍ ،
كَخَوْفِ نَبْشٍ ، أَوْ حَفْرِ سَبْعٍ ، أَوْ هَذَمِ سَيْلٍ .

وَمَحَلُّ كَرَاهَةِ الْبِنَاءِ إِذَا كَانَ بِمِلْكِهِ ، فَإِنْ كَانَ بِنَاءُ نَفْسِ الْقَبْرِ بِغَيْرِ حَاجَةٍ
مِمَّا مَرَّ ، أَوْ نَحْوِ قَبْتِهِ عَلَيْهِ بِمُسَبَّلَةٍ ، وَهِيَ مَا اعْتَادَ أَهْلُ الْبَلَدِ الدَّفْنَ فِيهَا ،
عُرِفَ أَصْلُهَا وَمُسَبَّلُهَا أَمْ لَا ؛ أَوْ مَوْقُوفَةٍ ؛ حَرَمٌ ، وَهُدَمٌ وَجُوبًا ، لِأَنَّهُ
يَتَأَبَّدُ بَعْدَ انْمِحَاقِ الْمَيِّتِ ، فَفِيهِ تَضْيِيقٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِمَا لَا غَرَضَ فِيهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : وَإِذَا هُدِمَ تُرِدُّ الْحِجَارَةُ الْمُخْرَجَةُ إِلَى أَهْلِهَا إِنْ عُرِفُوا ، أَوْ
يُحْلَى بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، وَحُكْمُهُ مَعْرُوفٌ ؛ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ
أَصْحَابِنَا .

وَقَالَ شَيْخُنَا الرَّزْمِيُّ : إِذَا بَلِيَ الْمَيِّتُ وَأَعْرَضَ وَرَثَتُهُ عَنِ الْحِجَارَةِ ،
جَازَ الدَّفْنُ مَعَ بَقَائِهَا إِذَا جَرَتْ الْعَادَةُ بِالْإِعْرَاضِ عَنْهَا ، كَمَا فِي السَّنَابِلِ .

* * *

وَكُرْهَ وَطْءٍ عَلَيْهِ ، أَيْ : عَلَى قَبْرِ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ مُهْدَرًا قَبْلَ بِلَاءٍ .

إِلَّا لِضْرُورَةٍ ، كَأَن لَمْ يَصِلْ لِقَبْرِ مَيِّتِهِ بِدُونِهِ ، وَكَذَا مَا يُرِيدُ زِيَارَتَهُ وَلَوْ
غَيْرَ قَرِيبٍ ، وَجَزْمُ شَرْحِ مُسْلِمٍ [الْحَدِيثُ ، رَقْم : ٩٧١] كَأَخْرَيْنِ بِحُزْمَةٍ
الْقَعُودِ عَلَيْهِ وَالْوُطْءِ لَخَبَرٍ فِيهِ ، يُرَدُّهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ جُلُوسُهُ

وَنُبِّشَ لِعُغْسِلَ ، وَلَا تُدْفَنُ أَمْرَأَةٌ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ
مَوْتُهُ ، وَوُورِي سَقَطٌ ، فَإِنْ اخْتَلَجَ صُلِّيَ عَلَيْهِ .

لِقَضَاءِ الْحَاجَةِ كَمَا بَيَّنَّتْهُ رِوَايَةُ أُخْرَى .

وَنُبِّشَ وَجُوبًا قَبْرَ مَنْ دُفِنَ بِلا طَهَارَةٍ لِعُغْسِلَ أَوْ تَيْمُمَ ، نَعَمْ إِنْ تَغَيَّرَ ،
وَلَوْ بَيَّنَّ ، حَرَمٌ ؛ وَلِأَجْلِ مَالٍ غَيْرٍ ، كَأَنْ دُفِنَ فِي ثَوْبٍ مَغْصُوبٍ ، أَوْ
أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ إِنْ طَلَبَ الْمَالِكُ ، وَوُجِدَ مَا يُكْفَنُ أَوْ يُدْفَنُ فِيهِ ، وَإِلَّا لَمْ
يَجْزِ النَّبِّشُ ؛ أَوْ سَقَطَ فِيهِ مُمَوَّلٌ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ مَالِكُهُ .

لَا لِلتَّكْفِينِ إِنْ دُفِنَ بِلا كَفْنٍ ، وَلَا لِلصَّلَاةِ بَعْدَ إِهَالَةِ التُّرَابِ عَلَيْهِ .

وَلَا تُدْفَنُ أَمْرَأَةٌ مَاتَتْ فِي بَطْنِهَا جَنِينٌ حَتَّى يُتَحَقَّقَ مَوْتُهُ ، أَيْ :
الْجَنِينُ ، وَيَجِبُ شَيْءٌ جَوْفَهَا ، وَالنَّبِّشُ لَهُ إِنْ رُجِيَ حَيَاتُهُ بِقَوْلِ الْقَوَابِلِ
لِبُلُوغِهِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، فَإِنْ لَمْ يُرَجَّ حَيَاتُهُ حَرَمَ الشَّقُّ ، لَكِنْ يُؤَخَّرُ الدَّفْنُ
حَتَّى يَمُوتَ كَمَا ذَكَرَ .

وَمَا قِيلَ : إِنَّهُ يُوَضَّعُ عَلَى بَطْنِهَا شَيْءٌ لِيَمُوتَ غَلَطٌ فَاحِشٌ .

وَوُورِي ، أَيْ : سَتَرَ بِخَرْقَةٍ ؛ سَقَطٌ ، وَدُفِنَ وَجُوبًا ، كَطِفْلِ كَافِرٍ
نَطَقَ بِالشَّهَادَتَيْنِ .

وَلَا يَجِبُ غَسْلُهُمَا ، بَلْ يَجُوزُ .

وَخَرَجَ بِـ « السَّقَطِ » الْعَلَقَةُ وَالْمُضْغَةُ ، فَيُذْفَنَانِ نَذْبًا مِنْ غَيْرِ سَتْرِ ،
وَلَوْ أَنْفَصَلَ بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ غُسِّلَ وَكُفِّنَ وَدُفِنَ وَجُوبًا .

فَإِنْ اخْتَلَجَ أَوْ اسْتَهَلَ بَعْدَ أَنْفِصَالِهِ صُلِّيَ عَلَيْهِ وَجُوبًا .

وَأَزَكَانُهَا : ١ - نِيَّةٌ ، ٢ - وَقِيَامٌ ، ٣ - وَأَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ،
٤ - وَفَاتِحَةٌ ،

وَأَزَكَانُهَا ، أَي : الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ ؛ سَبْعَةٌ :

١ - أَحَدُهَا : نِيَّةٌ ، كَغَيْرِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ فِيهَا مَا يَجِبُ فِي نِيَّةِ سَائِرِ
الْفُرُوضِ ، مِنْ نَحْوِ اقْتِرَانِهَا بِالتَّحَرُّمِ وَالتَّعَرُّضِ لِلْفَرْضِيَّةِ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ :
فَرَضُ كِفَايَةٍ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ وَلَا مَعْرِفَتُهُ ، بَلِ الْوَاجِبُ أَذْنَى مُمَيِّزٍ ،
فِيَكْفِي : أَصْلِي الْفَرَضِ عَلَى هَذَا الْمَيِّتِ .

قَالَ جَمْعٌ : يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَيِّتِ الْغَائِبِ بِنَحْوِ اسْمِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : قِيَامٌ ، لِقَادِرٍ عَلَيْهِ ، فَالْعَاجِزُ يَقْعُدُ ثُمَّ يَضْطَجِعُ .

٣ - وَثَالِثُهَا : أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ ، مَعَ تَكْبِيرَةِ التَّحَرُّمِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَمَسَ
لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ .

وَيُسَنُّ رَفْعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرَاتِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ وَوَضْعُهُمَا تَحْتَ صَدْرِهِ
بَيْنَ كُلِّ تَكْبِيرَتَيْنِ .

٤ - وَرَابِعُهَا : فَاتِحَةٌ ، فَبَدَلُهَا ، فَوْقُوفٌ بِقَدْرِهَا . وَالْمُعْتَمِدُ أَنَّهَا
تُجْزَى بَعْدَ غَيْرِ الْأُولَى ، خِلَافًا لـ « الْحَاوِي » كـ « الْمُحَرَّرِ » ، وَإِنْ لَزِمَ
عَلَيْهِ جَمْعُ رُكْنَيْنِ فِي تَكْبِيرَةِ وَخُلُوءِ الْأُولَى عَنْ ذِكْرِ .

وَيُسَنُّ إِسْرَارُ بَغْيِرِ التَّكْبِيرَاتِ وَالسَّلَامِ ، وَتَعَوُّذٌ ، وَتَرْكُ افْتِتَاحِ
وَسُورَةٍ ، إِلَّا عَلَى غَائِبٍ أَوْ قَبْرِ .

٥ - وَصَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ بَعْدَ ثَانِيَةِ ، ٦ - وَدُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بَعْدَ ثَالِثَةِ ،

٥ - وَخَامِسُهَا : صَلَاةٌ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ تَكْبِيرَةٍ ثَانِيَةٍ ، أَيْ : عَقِبَهَا ؛ فَلَا تُجْزَى فِي غَيْرِهَا .

وَيُنْدَبُ ضَمُّ السَّلَامِ لِلصَّلَاةِ ، وَالِدُعَاءُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ عَقِبَهَا ، وَالْحَمْدُ قَبْلَهَا .

٦ - وَسَادِسُهَا : دُعَاءٌ لِمَيِّتٍ بِخُصُوصِهِ ، وَلَوْ طِفْلاً ؛ بِنَحْوِ : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ . بَعْدَ ثَالِثَةِ ، فَلَا يُجْزَى بَعْدَ غَيْرِهَا قَطْعاً .

وَيُسْنُ أَنْ يُكْتَبَرَ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ ، وَمَأْتُورُهُ أَفْضَلُ ، وَأَوَّلَاهُ مَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ [رَقْم : ٩٦٣] عَنْهُ ﷺ ، وَهُوَ : « اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَآكْرِمْ نَزْلَهُ ، وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِّ وَالْبَرْدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَاراً خَيْراً مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلاً خَيْراً مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجاً خَيْراً مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِزَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ » .

وَيَزِيدُ عَلَيْهِ نَدْباً : اَللّٰهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا وَمَيِّتِنَا . . . إِلَى آخِرِهِ .

وَيَقُولُ فِي الطِّفْلِ مَعَ هَذَا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرِطاً لِأَبَوَيْهِ ، وَسَلَفاً ، وَذُخْراً ، وَعِظَةً ، وَاعْتِبَاراً ، وَشَفِيعاً ، وَثَقُلْ بِهِ مَوَازِينَهُمَا ، وَأَفْرِغِ الصَّبْرَ عَلَى قُلُوبِهِمَا ، وَلَا تَفْتِنَهُمَا بَعْدَهُ ، وَلَا تَحْرِمْهُمَا أَجْرَهُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَيْسَ قَوْلُهُ : « اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ قَرِطاً . . . » إِلَى آخِرِهِ مُغْنِياً عَنِ الدُّعَاءِ لَهُ ، لِأَنَّهُ دُعَاءٌ بِاللَّازِمِ ، وَهُوَ لَا يَكْفِي ، لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكْفِ الدُّعَاءُ لَهُ بِالْعُمُومِ الشَّامِلِ كُلِّ فَرْدٍ فَأَوْلَى هَذَا .

٧ - وَسَلَامٌ بَعْدَ رَابِعَةٍ .

وَشَرِطٌ لَهَا : تَقَدُّمُ طَهْرِهِ ،

وَيُؤَنِّتُ الضَّمَائِرَ فِي الْأُنْتَى ، وَيَجُوزُ تَذَكِيرُهَا بِإِرَادَةِ الْمَيِّتِ أَوْ الشَّخْصِ ، وَيَقُولُ فِي وَلَدِ الرَّنَا : اَللّٰهُمَّ اجْعَلْهُ فَرَطًا لِأُمِّهِ .

وَالْمُرَادُ بِالْإِبْدَالِ فِي الْأَهْلِ وَالزَّوْجَةِ إِبْدَالُ الْأَوْصَافِ لَا الذَّوَاتِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ﴾ [٥٢ سورة الطور/ الآية : ٢١] وَلِخَبَرِ الطَّبْرَانِيِّ [«مجمع الزوائد» ، رقم : ١٨٧٥٥] وَغَيْرِهِ : « إِنْ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » . انْتَهَى .

٧ - وَسَابِعُهَا : سَلَامٌ كَعَبْرِهَا بَعْدَ رَابِعَةٍ ، وَلَا يَجِبُ فِي هَذِهِ ذِكْرُ غَيْرِ السَّلَامِ ، لَكِنْ يُسَنُّ : « اَللّٰهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ » أَيِ : أَجْرِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، أَوْ أَجْرِ الْمُصِيبَةِ «وَلَا تَفْتِنَّا بَعْدَهُ» أَيِ : بِأَرْتِكَابِ الْمَعَاصِي «وَأَغْفِرْ لَنَا وَلَهُ» .

وَلَوْ تَخَلَّفَ عَنْ إِمَامِهِ بِلَا عُذْرٍ بِتَكْبِيرَةٍ حَتَّى شَرَعَ إِمَامُهُ فِي أُخْرَى بَطَلَتْ صَلَاتُهُ ، وَلَوْ كَبَّرَ إِمَامُهُ تَكْبِيرَةً أُخْرَى قَبْلَ قِرَاءَةِ الْمَسْبُوقِ الْفَاتِحَةِ تَابَعَهُ فِي تَكْبِيرِهِ وَسَقَطَتِ الْقِرَاءَةُ عَنْهُ ، وَإِذَا سَلَّمَ الْإِمَامُ تَدَارَكَ الْمَسْبُوقُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مَعَ الْأَذْكَارِ ، وَيُقَدَّمُ فِي الْإِمَامَةِ فِي صَلَاةِ الْمَيِّتِ وَلَوْ أَمْرَأَةً ، أَبٌ ، أَوْ نَائِبُهُ ، فَابْنُهُ ، ثُمَّ ابْنُ ، فَابْنَتُهُ ، ثُمَّ أَخٌ لِابْنَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، ثُمَّ أَبْنَاهُمَا ، ثُمَّ أَلْعَمُ كَذَلِكَ ، ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَبَاتِ ، ثُمَّ مُعْتَقٌ ، ثُمَّ ذُو رَحِمٍ ، ثُمَّ زَوْجٌ .

وَشَرِطٌ لَهَا ، أَيِ : لِلصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ مَعَ شُرُوطِ سَائِرِ الصَّلَوَاتِ .
تَقَدُّمُ طَهْرِهِ ، أَيِ : الْمَيِّتِ ، بِمَاءٍ ، فَتْرَابٍ ، فَإِنْ وَقَعَ بِحُفْرَةٍ أَوْ بَحْرِ

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ، وَتَصِيحُّ عَلَى غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ

وَتَعَذُّرُ إِخْرَاجِهِ وَطَهْرُهُ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمَ الْمُصَلِّي عَلَيْهِ، أَيْ : الْمَيِّتِ ، إِنْ كَانَ حَاضِرًا ، وَلَوْ فِي قَبْرِ .

أَمَّا الْمَيِّتُ الْغَائِبُ فَلَا يَضُرُّ فِيهِ كَوْنُهُ وَرَاءَ الْمُصَلِّي .

وَيُسْنُ جَعْلُ صُفُوفِهِمْ ثَلَاثَةً فَأَكْثَرُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [الترمذي ،

رقم : ١٠٢٨ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٣١٦٦ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٤٩٠] : « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » أَيْ : غُفِرَ لَهُ .

وَلَا يُنْدَبُ تَأْخِيرُهَا لِرِيَادَةِ الْمُصَلِّينَ إِلَّا لَوَلِيٍّ ، وَاخْتَارَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُخَشَّ تَغْيِيرُهُ يَنْبَغِي أَنْتِظَارُ مِئَةٍ أَوْ أَرْبَعِينَ رُجِي حُضُورُهُمْ قَرِيبًا ، لِلْحَدِيثِ ، وَفِي مُسْلِمٍ [رقم : ٩٤٧] : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّي عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَنْلُغُونَ مِئَةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ » .

وَلَوْ صَلَّى عَلَيْهِ ، فَحَضَرَ مَنْ لَمْ يُصَلِّ نَدَبَ لَهُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ ، وَتَقَعُ فَرَضًا ، فَيَنْوِيهِ وَيُثَابُ ثَوَابُهُ .

وَالْأَفْضَلُ لَهُ فِعْلُهَا بَعْدَ الدَّفْنِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَا يُنْدَبُ لِمَنْ صَلَّاهَا ، وَلَوْ مُنْفَرِدًا ، إِعَادَتُهَا مَعَ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ أَعَادَهَا وَقَعَتْ نَفْلًا ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الْإِعَادَةُ خِلَافُ الْأَوَّلَى .

وَتَصِيحُّ الصَّلَاةُ عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ عَنْ بَلَدٍ بِأَنْ يَكُونَ الْمَيِّتُ بِمَحَلٍّ بَعِيدٍ عَنِ الْبَلَدِ ، بِحَيْثُ لَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا عُزْفًا ؛ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ : إِنْ خَارَجَ السُّورِ الْقَرِيبُ مِنْهُ كَدَاخِلِهِ .

لَا فِيهَا ، وَمَذْفُونٍ غَيْرِ نَبِيٍّ ، مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ وَسَقَطَ
الْفَرَضُ بِذِكْرِ ، وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى شَهِيدٍ

لَا عَلَى غَائِبٍ عَنْ مَجْلِسِهِ فِيهَا ، وَإِنْ كَبُرَتْ ، نَعَمْ لَوْ تَعَذَّرَ الْحُضُورُ
لَهَا بِنَحْوِ حَبْسٍ أَوْ مَرَضٍ ، جازَتْ حِينَئِذٍ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَتَصِحُّ عَلَى حَاضِرٍ مَذْفُونٍ ، وَلَوْ بَعْدَ بِلَائِهِ ، غَيْرِ نَبِيٍّ ؛ فَلَا تَصِحُّ
عَلَى قَبْرِ نَبِيٍّ لِخَبَرِ الشَّيْخَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٣٦ ؛ مسلم ، رقم : ٥٣١] .

مِنْ أَهْلِ فَرَضِهَا وَقَتَ مَوْتِهِ فَلَا يَصِحُّ مِنْ كَافِرٍ وَحَائِضٍ يَوْمِئِذٍ ، كَمَنْ
بَلَغَ ، أَوْ أَفَاقَ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَلَوْ قَبْلَ الْغُسْلِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ .

وَسَقَطَ الْفَرَضُ فِيهَا بِذِكْرِ ، وَلَوْ صَبِيًّا مُمْتِزًا ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ بَالِغٍ وَإِنْ
لَمْ يَحْفَظِ الْفَاتِحَةَ وَلَا غَيْرَهَا ، بَلْ وَقَفَ بِقَدْرِهَا ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ مَنْ
يَحْفَظُهَا لَا بِأَنْثَى مَعَ وُجُودِهِ .

وَتَجُوزُ عَلَى جَنَائِزِ صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ ، فَيَنْوِي الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ إجمالاً .
وَحَرُمَ تَأْخِيرُهَا عَنِ الدَّفْنِ ، بَلْ يَسْقُطُ الْفَرَضُ بِالصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ .
وَتَحْرُمُ صَلَاةٌ عَلَى كَافِرٍ لِحُرْمَةِ الدُّعَاءِ لَهُ بِالْمَغْفِرَةِ .

قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾ [٩ سورة التوبة / الآية : ٨٤]
وَمِنْهُمْ أَطْفَالُ الْكُفَّارِ سِوَاءٍ أَنْطَقُوا بِالشَّهَادَتَيْنِ أَمْ لَا ، فَتَحْرُمُ الصَّلَاةُ
عَلَيْهِمْ .

وَعَلَى شَهِيدٍ ، وَهُوَ بِوزْنِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ ، لِأَنَّهُ مَشْهُودٌ لَهُ
بِالْجَنَّةِ ؛ أَوْ فَاعِلٍ ، لِأَنَّ رُوحَهُ تَشْهَدُ أَلْجَنَّةَ قَبْلَ غَيْرِهِ .

كَغَسْلِهِ ، وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ لَا أُسِيرَ قُتِلَ صَبْرًا ،

وَيُطْلَقُ لَفْظُ الشَّهِيدِ عَلَى مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا ، فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَعَلَى مَنْ قَاتَلَ لِنَحْوِ حِمِيَّةٍ فَهُوَ شَهِيدُ الدُّنْيَا ، وَعَلَى مَقْتُولٍ ظُلْمًا وَغَرِيقٍ وَحَرِيقٍ وَمَبْطُونٍ ، أَيْ : مَنْ قَتَلَهُ بَطْنُهُ ، كَأُسْتِسْقَاءٍ أَوْ إِسْهَالٍ ، فَهُمْ الشُّهَدَاءُ فِي الْآخِرَةِ فَقَطْ .

كَغَسْلِهِ ، أَيْ : الشَّهِيدِ ، وَلَوْ جُنْبًا ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يَغْسِلْ قَتْلَى أَحَدٍ . وَيَحْزُمُ إِزَالَةَ دَمِ شَهِيدٍ .

وَهُوَ مَنْ مَاتَ فِي قِتَالِ كُفَّارٍ ، أَوْ كَافِرٍ وَاحِدٍ قَبْلَ أَنْقِضَائِهِ ، وَإِنْ قُتِلَ مُذْبِرًا .

بِسَبَبِهِ ، أَيْ : الْقِتَالِ ، كَانَ أَصَابَهُ سِلَاحُ مُسْلِمٍ آخَرَ خَطَأً ، أَوْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ أَسْتَعَانُوا بِهِ ، أَوْ تَرَدَّى بِبِئْرِ حَالِ قِتَالٍ ^(١) ، أَوْ جُهِلَ مَا مَاتَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ أَثَرُ دَمٍ .

لَا أُسِيرَ قُتِلَ صَبْرًا ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَهِيدٍ عَلَى الْأَصَحِّ ، لِأَنَّ قَتْلَهُ لَيْسَ بِمُقَاتَلَةٍ ؛ وَلَا مَنْ مَاتَ بَعْدَ أَنْقِضَائِهِ وَقَدْ بَقِيَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، وَإِنْ قُطِعَ بِمَوْتِهِ بَعْدُ مِنْ جُرْحٍ بِهِ .

أَمَّا مَنْ حَرَكْتُهُ حَرَكَةً مَذْبُوحٍ عِنْدَ أَنْقِضَائِهِ فَشَهِيدٌ جَزْمًا ، وَالْحَيَاةُ الْمُسْتَقَرَّةُ مَا تُجَوِّزُ لَهُ أَنْ يَبْقَى يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ عَلَى مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَالْعِمْرَانِيُّ .

وَكُفِّنَ شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ لَا حَرِيرٍ ، وَيُنْدَبُ

وَلَا مَنْ وَقَعَ بَيْنَ كُفَّارٍ فَهَرَبَ مِنْهُمْ فَقَتَلُوهُ ، لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقِتَالٍ كَمَا
أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَا مَنْ قَتَلَهُ أَغْتِيَالًا حَرْبِيٍّ دَخَلَ بَيْنَنَا ، نَعَمْ إِنْ قَتَلَهُ عَنْ مُقَاتَلَةٍ كَانَ
شَهِيدًا كَمَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ السَّمُوهُودِيُّ عَنْ « الْخَادِمِ » .

وَكُفِّنَ نَذْبًا شَهِيدٌ فِي ثِيَابِهِ الَّتِي مَاتَ فِيهَا ، وَالْمُلْطَخَةُ بِالدِّمِّ أَوْلَى
لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ لَمْ تَكْفِهِ ، بِأَنْ لَمْ تَسْتُرْ كُلَّ بَدَنِهِ ، تُمَمَّتْ وَجُوبًا .

لَا فِي حَرِيرٍ ، لِسَبِّهِ لِضَرُورَةِ الْحَزْبِ ، فَيَنْزَعُ وَجُوبًا .

وَيُنْدَبُ أَنْ يُلَقَّنَ مُخْتَضِرٌ ، وَلَوْ مُمَيَّرًا عَلَى الْأَوْجِهِ ، الشَّهَادَةَ ، أَيْ :

« لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » فَقَطْ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ٩١٦] : « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ » أَيْ :

مَنْ حَضَرَهُ الْمَوْتُ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » مَعَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْم :

٣١١٦ ؛ « مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ » ١ / ٣٥١] : « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ

الْجَنَّةَ » أَيْ : مَعَ الْفَائِزِينَ ، وَإِلَّا فَكُلُّ مُسْلِمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، يَدْخُلُهَا ،

وَلَوْ بَعْدَ عَذَابٍ ، وَإِنْ طَالَ .

وَقَوْلُ جَمْعٍ يُلَقَّنُ : « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ » أَيْضًا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ مَوْتَهُ

عَلَى الْإِسْلَامِ ، وَلَا يُسَمَّى مُسْلِمًا إِلَّا بِهِمَا ؛ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ مُسْلِمٌ ، وَإِنَّمَا

الْقَصْدُ خَتْمُ كَلَامِهِ بِـ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » لِيُخْصَلَ لَهُ ذَلِكَ الْثَوَابُ ، وَبَحْثُ

تَلْقِينِهِ : « الْكَرْفِيقُ الْأَعْلَى » لِأَنَّهُ آخِرُ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَرْدُودٌ ، بِأَنَّ

ذَلِكَ لِسَبَبٍ لَمْ يُوجَدْ فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ خَيَّرَهُ فَأَخْتَارَهُ .

وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيُلَقَّنُهُمَا قَطْعًا مَعَ لَفْظِ : « أَشْهَدُ » لِوُجُوبِهِ أَيْضًا عَلَى

تَلْقَيْنُ بَالِغٍ وَلَوْ شَهِيداً بَعْدَ دَفْنٍ ، وَزِيَارَةُ قُبُورٍ لِرَجُلٍ

مَا سَيَأْتِي فِيهِ ؛ إِذْ لَا يَصِيرُ مُسْلِماً إِلَّا بِهِمَا .

وَأَنْ يَقِفَ جَمَاعَةٌ بَعْدَ الدَّفْنِ عِنْدَ الْقَبْرِ سَاعَةً ، يَسْأَلُونَ لَهُ التَّشْيِيتَ وَيَسْتَغْفِرُونَ لَهُ .

وَتَلْقَيْنُ بَالِغٍ وَلَوْ شَهِيداً كَمَا افْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ خِلَافاً لِلزَّرْكَشِيِّ بَعْدَ تَمَامِ دَفْنٍ ، فَيَقْعُدُ رَجُلٌ قُبَالَةَ وَجْهِهِ ، وَيَقُولُ : يَا عَبْدَ اللَّهِ ! ابْنُ أُمِّهِ اللَّهِ ! أَذْكَرِ الْعَهْدِ الَّذِي خَرَجْتَ عَلَيْهِ مِنَ الدُّنْيَا شَهَادَةً أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ ، وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ ، وَأَنَّ الْبَعْثَ حَقٌّ ، وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا ، وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ ، وَأَنَّكَ رَضِيتَ بِاللَّهِ رَبّاً ، وَبِالْإِسْلَامِ دِيناً وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيّاً ، وَبِالْقُرْآنِ إِمَاماً ، وَبِالْكَعْبَةِ قِبْلَةً ، وَبِالْمُؤْمِنِينَ إِخْوَاناً ؛ رَبِّيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُسَنُّ تَكَرُّرُهُ ثَلَاثًا ، وَالْأَوَّلَى لِلْحَاضِرِينَ الْوُقُوفُ ، وَلِلْمَلُقَّنِ الْقُعُودُ ؛ وَنِدَاؤُهُ بِالْأَمِّ فِيهِ ، أَيُ : إِنْ عُرِفَتْ ، وَإِلَّا فَبِحَوَاءٍ ؛ لَا يُنَافِي دُعَاءَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِآبَائِهِمْ ، لِأَنَّ كُلَّيْهِمَا تَوْقِيفٌ لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهِ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُبَدِّلُ الْعَبْدَ بِالْأُمَةِ فِي الْأُنْثَى ، وَيُؤَنِّثُ الضَّمَايِرَ .

أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ زِيَارَةُ قُبُورٍ لِرَجُلٍ لَا لَأُنْثَى ، فَتُكْرَهُ لَهَا ، نَعَمْ يُسَنُّ لَهَا زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَكَذَا سَائِرُ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ .

وَسَلَامٌ .

وَيُسَنُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا تَسَّرَ عَلَى الْقَبْرِ ، فَيَدْعُو لَهُ مُسْتَقْبِلًا لِلْقَبْلَةِ .

وَسَلَامٌ لِزَائِرٍ عَلَى أَهْلِ الْمَقْبَرَةِ عُمُومًا ، ثُمَّ خُصُوصًا ، فَيَقُولُ :
السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ؛ عِنْدَ أَوَّلِ الْمَقْبَرَةِ ، وَيَقُولُ عِنْدَ قَبْرِ أَبِيهِ
مَثَلًا : السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا وَالِدِي ؛ فَإِنْ أَرَادَ الْاِقْتِصَارَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَتَى
بِالْثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ أَحْصَى بِمَقْصُودِهِ ، وَذَلِكَ لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [مسلم ، رقم : ١٥٠] أَنَّهُ ﷺ
قَالَ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ » .
وَالِاسْتِثْنَاءُ لِلتَّبَرُّكِ ، أَوْ لِلدَّفْنِ بِتِلْكَ الْبُقْعَةِ ، أَوْ لِلْمَوْتِ عَلَى الْإِسْلَامِ .

* * *

فَائِدَةٌ : وَرَدَ أَنَّ مَنْ مَاتَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَتِهَا أَمِنَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
وَفِتْنَتِهِ [راجع الترمذي ، رقم : ١٠٧٤ ؛ « مسند أحمد » ، رقم : ٦٦٠٨ و ٧٠١٠] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِثْلَ مَرَّةٍ
لَمْ يُفْتَنْ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنَ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصُّرَاطَ عَلَى أَكْفِ
الْمَلَائِكَةِ » [« مجمع الزوائد » ، رقم : ١١٥٣٨] .

وَوَرَدَ أَيْضًا : « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ
الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ ، أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ
بَرِيَ بَرِيءٌ مَغْفُورًا لَهُ » [« كنز العمال » ، رقم : ١٩٤٧] .

غَفَرَ اللَّهُ لَنَا ، وَأَعَاذَنَا مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ .

* * *

بَابُ الزَّكَاةِ

تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ حُرٌّ فِي ذَهَبٍ

بَابُ الزَّكَاةِ

هِيَ لُغَةٌ : التَّطْهِيرُ وَالنَّمَاءُ ؛ وَشَرْعًا : أَسْمٌ لِمَا يُخْرَجُ عَنْ مَالٍ أَوْ بَدَنٍ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي .

وَفُرِضَتْ زَكَاةُ الْمَالِ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ بَعْدَ صَدَقَةِ الْفِطْرِ .
وَوَجَبَتْ فِي ثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ الْمَالِ : التَّقْدِينِ وَالْأَنْعَامِ وَالْقُوتِ
وَالْتَمَرِ وَالْعِنَبِ ، لِثَمَانِيَةِ أَصْنَافٍ مِنَ النَّاسِ .
وَيُكْفَرُ جَا حِدٌ وَجُوبُهَا ، وَيُقَاتِلُ الْمُؤْمِنُ عَنْ أَدَائِهَا ، وَتُؤْخَذُ مِنْهُ وَإِنْ
لَمْ يُقَاتِلْ قَهْرًا .
تَجِبُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، فَعَلَى الْوَلِيِّ إِخْرَاجُهَا مِنْ
مَالِهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْلِمِ » الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ ، فَلَا يَلْزَمُهُ إِخْرَاجُهَا وَلَوْ بَعْدَ
الْإِسْلَامِ .

حُرٌّ مُعَيَّنٌ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى رَقِيقٍ لِعَدَمِ مُلْكِهِ ، وَكَذَا الْمُكَاتَبُ لِضَعْفِ
مُلْكِهِ ، وَلَا تَلْزَمُ سَيِّدُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ .

فِي ذَهَبٍ وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبٍ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اخْتِصَاصَهَا بِالْمَضْرُوبِ .

بَلَغَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا ، وَفِضَّةٌ بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ ؛ رُبْعُ عَشْرِ ، كَمَالِ
تِجَارَةٍ ،

بَلَغَ قَدْرُ خَالِصِهِ عِشْرِينَ مِثْقَالًا^(١) ، بِوِزْنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا ؛ فَلَوْ نَقَصَ فِي
مِيزَانٍ وَتَمَّ فِي آخِرِ فَلَا زَكَاةَ لِلشَّكِّ ، وَالْمِثْقَالُ اثْنَانِ^(٢) وَسَبْعُونَ حَبَّةَ شَعِيرٍ
مُتَوَسِّطَةً .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : وَوِزْنُ نِصَابِ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ
وَسَبْعَانِ وَتِسْعٌ .

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا : وَالْمُرَادُ بِالْأَشْرَفِيِّ الْقَائِتِبَائِي .
وَفِي فِضَّةٍ بَلَغَتْ مِثَّتَيْ دِرْهَمٍ^(٣) بِوِزْنِ مَكَّةَ ، وَهُوَ خَمْسُونَ حَبَّةً وَخُمُسًا
حَبَّةً ، فَالْعِشْرَةُ دِرَاهِمٌ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ ، وَلَا وَقْصَ فِيهِمَا ، كَالْمُعْشَرَاتِ ؛
فَيَجِبُ فِي الْعِشْرِينَ وَالْمِثَّتَيْنِ ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَوْ بَعْضُ حَبَّةٍ ،
رُبْعُ عَشْرِ لِلزَّكَاةِ ، وَلَا يُكْمَلُ أَحَدُ النَّقْدَيْنِ بِالْآخِرِ ، وَيُكْمَلُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ
جِنْسٍ بِآخِرِ مِنْهُ ، وَيُجْزَى جَيِّدٌ وَصَحِيحٌ عَنْ رَدِيٍّ وَمُكَسَّرٍ ، بَلْ هُوَ
أَفْضَلُ لَا عَكْسُهُمَا .

وَخَرَجَ بِـ «الْخَالِصِ» الْمَغْشُوشُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَتْلُغَ خَالِصُهُ
نِصَابًا .

كَ مَا يَجِبُ رُبْعُ عَشْرِ قِيَمَةِ الْعَرَضِ فِي مَالِ تِجَارَةٍ بَلَغَ النِّصَابَ فِي آخِرِ

(١) وهي تعادل ثمانين غراماً ٨٠ غ تقريباً .

(٢) في نسخة : « اثنتان » .

(٣) وهي تعادل خمس مئة وستين غراماً ٥٦٠ غ تقريباً .

وَشُرْطَ تَمَامِ نَصَابِ كُلِّ الْحَوْلِ ، وَيَنْقَطِعُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكِهِ ، وَكُرْهَ لِحِيلَةٍ .

الْحَوْلِ ، وَإِنْ مَلَكَهُ بِدُونِ نَصَابٍ .

وَيَضُمُّ الرِّبْحَ الْحَاصِلَ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ إِلَى الْأَصْلِ فِي الْحَوْلِ إِنْ لَمْ يَنْصُ ، أَمَّا إِذَا نَصَّ ، بَأَنْ صَارَ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَمْسَكَهُ إِلَى آخِرِ الْحَوْلِ ، فَلَا يُضَمُّ إِلَى الْأَصْلِ ، بَلْ يُزَكِّي الْأَصْلَ بِحَوْلِهِ وَيُفَرِّدُ الرِّبْحَ بِحَوْلِ وَيَصِيرُ عَرْضُ التِّجَارَةِ لِلْقَيْنَةِ بِنَيْتِهَا ، فَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِمَجَرَّدِ نَيْتِ الْقَيْنَةِ ، لَا عَكْسَهُ .

وَلَا يُكْفَرُ مُنْكَرُ وَجُوبِ زَكَاةِ التِّجَارَةِ لِلْخِلَافِ فِيهِ .

وَشُرْطُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا التِّجَارَةِ .

تَمَامُ نَصَابٍ لِهَمَا كُلِّ الْحَوْلِ ، بَأَنْ لَا يَنْقُصَ الْمَالُ عَنْهُ فِي جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْحَوْلِ .

أَمَّا زَكَاةُ التِّجَارَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَمَامُهُ إِلَّا آخِرُهُ ، لِأَنَّهُ حَالَةٌ الْوُجُوبِ .

وَيَنْقَطِعُ الْحَوْلُ بِتَخَلُّلِ زَوَالِ مُلْكِهِ ، أَثْنَاءَهُ بِمُعَاوَضَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، نَعَمْ لَوْ مَلَكَ نَصَابًا ، ثُمَّ أَفْرَضَهُ آخَرَ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ لَمْ يَنْقَطِعِ الْحَوْلُ ، فَإِنْ كَانَ مَلِيًّا ، أَوْ عَادَ إِلَيْهِ ، أَخْرَجَ الزَّكَاةَ آخِرَ الْحَوْلِ ، لِأَنَّ الْمُلْكَ لَمْ يَزَلْ بِالْكُلِّيَّةِ لثُبُوتِ بَدَلِهِ فِي ذِمَّةِ الْمُفْتَرِضِ .

وَكَرْهَ أَنْ يُزِيلَ مُلْكُهُ بِبَيْعٍ أَوْ مُبَادَلَةٍ عَمَّا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ لِحِيلَةٍ ، بَأَنْ يَقْصِدَ بِهِ دَفْعَ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ فِرَارٌ مِنَ الْقُرْبَةِ .

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاحٍ وَلَوْ لِجَارَةٍ إِلَّا بِنَيْتِهِ كَنْزٌ .

وَفِي «الْوَجِيزِ» : يَحْرُمُ .

وَزَادَ فِي «الْإِحْيَاءِ» : وَلَا يُبْرَى الذِّمَّةَ بَاطِنًا ، وَإِنَّ هَذَا مِنْ أَلْفَقِهِ
الضَّارِّ .

وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : يَأْتُمُّ بِقَصْدِهِ لَا بِفِعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا لَوْ قَصَدَهُ لَا لِحِيلَةٍ ، بَلْ لِحَاجَةٍ ، أَوْ لَهَا وَلِلْفِرَارِ ،
فَلَا كَرَاهَةَ .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَا زَكَاةَ عَلَى صَيْرْفِيٍّ بَادِلٍ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ فِي أَثْنَاءِ الْحَوْلِ بِمَا فِي
يَدِهِ مِنَ النِّقْدِ غَيْرِهِ مِنْ جَنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَذَا لَا زَكَاةَ عَلَى وَارِثٍ مَاتَ
مُورَثُهُ عَنْ غُرُوضِ التَّجَارَةِ حَتَّى يَتَصَرَّفَ فِيهَا بِنَيْتِهَا ، فَحِينَئِذٍ يُسْتَأْنَفُ
حَوْلُهَا .

* * *

وَلَا زَكَاةَ فِي حُلِيِّ مُبَاحٍ ، وَلَوْ اتَّخَذَهُ الرَّجُلُ بَلَا قَصْدٍ لُبْسٍ أَوْ غَيْرِهِ ،
أَوْ اتَّخَذَهُ لِجَارَةٍ أَوْ إِعَارَةٍ لَامْرَأَةٍ ؛ إِلَّا إِذَا اتَّخَذَهُ بِنَيْتِهِ كَنْزٌ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ
فِيهِ .

* * *

فَرْعٌ : يَجُوزُ لِلرَّجُلِ تَخْتُمُ بِخَاتَمِ فِضَّةٍ ، بَلْ يُسَنُّ فِي خِنْصَرٍ يَمِينِهِ أَوْ
يَسَارِهِ لِلاتِّبَاعِ . وَلُبْسُهُ فِي الْيَمِينِ أَفْضَلُ .

وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ مَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ مِنْ وُجُوبِ نَقْصِهِ عَنْ

مِثْقَالٍ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِهِ مِثْقَالًا ، [صحيح ابن حبان ، رقم : ٥٤٨٨ ، ٢٩٩/١٢ ؛
الترمذي ، رقم : ١٧٨٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٢٢٣ ؛ النسائي ، رقم : ٥١٩٥] وَسَنَدُهُ
حَسَنٌ ، لَكِنْ ضَعْفُهُ النَّوَوِيُّ ؛ فَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يُضْبَطُ بِمِثْقَالٍ ، بَلْ بِمَا
لَا يُعَدُّ إِسْرَافًا عُرْفًا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَعَلَيْهِ ، فَالْعِبْرَةُ بِعُرْفِ أَمْثَالِ الْأَبْسِ ، وَلَا يَجُوزُ
تَعَدُّدُهُ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، حَيْثُ لَمْ يُعَدَّ إِسْرَافًا .
وَتَحْلِيلُهُ آلَةُ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ ، وَرُمْحٍ ، وَتَرْسٍ ، وَمِنْطَقَةٍ ، وَهِيَ :
مَا يُشَدُّ بِهَا الْوَسْطُ ؛ وَسَكِينِ الْحَرْبِ دُونَ سَكِينِ الْمِهْنَةِ ، وَالْمِثْقَلَةِ ،
بِفِضَّةٍ بِلَا سَرَفٍ ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِزْهَابًا لِلْكَفَّارِ لَا بِذَهَبٍ لِزِيَادَةِ الْإِسْرَافِ
وَالْخِيَلَاءِ .

وَالْخَبَرُ الْمُبِيعُ لَهُ ضَعْفُهُ ابْنُ الْقَطَّانِ وَإِنْ حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ [رقم :
١٦٩٠] .

وَتَحْلِيلُهُ مُصَحَّفًا ، قَالَ شَيْخُنَا : أَيُّ : مَا فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ لِلتَّبَرُّكِ ،
كَغِلَافِهِ بِفِضَّةٍ . وَلِلْمَرْأَةِ تَحْلِيلُهُ بِذَهَبٍ إِكْرَامًا فِيهِمَا ؛ وَكُتِبَهُ بِالذَّهَبِ
حَسَنٌ ، وَلَوْ مِنْ رَجُلٍ ، لَا تَحْلِيلُهُ كِتَابٌ غَيْرُهُ ، وَلَوْ بِفِضَّةٍ ؛ وَالتَّمْوِيهِ
حَرَامٌ قَطْعًا مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ حَصَلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْعَرْضِ عَلَى النَّارِ حُرِّمَتْ
اسْتِدَامَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ اتَّصَلَ بِالْبَدَنِ خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحِلُّ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ بِلَا سَرَفٍ لِمَرْأَةٍ وَصَبِيٍّ إِجْمَاعًا ، فِي نَحْوِ
السَّوَارِ وَالْخَلْخَالِ وَالنَّعْلِ وَالطَّوْقِ ، وَعَلَى الْأَصْحِ فِي الْمَنْسُوجِ بِهِمَا .

وَفِي قُوتٍ كَبِيرٍ وَأَرُزُّ وَتَمْرٍ وَعِنَبٍ بَلَغَ خَمْسَةَ أَوْسُقٍ مُنْقَى عَشْرُ
إِنْ سُقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ، وَإِلَّا فَنِصْفُهُ .

وَيَحِلُّ لَهُنَّ التَّاجُ وَإِنْ لَمْ يَعْتَدْنَهُ ، وَقِلَادَةٌ فِيهَا دَنَانِيرُ مُعَرَّاةٌ قَطْعاً وَكَذَا
مُثْقَبَةٌ .

وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا ، أَمَّا مَعَ السَّرَفِ فَلَا يَحِلُّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ ،
كَخَلْخَالٍ وَزَنْ مَجْمُوعِ فَرْدَتَيْهِ مِثْمَا مِثْقَالٍ ، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ .

* * *

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ فِي قُوتٍ اخْتِيَارِيٍّ مِنْ حُبُوبٍ ، كَبِيرٍ وَشَعِيرٍ وَأَرُزُّ
وَذَرَّةٌ وَحُمَصٍ وَدُخْنٍ وَبَاقِلَاءَ وَدُقْسَةٍ ، وَفِي تَمْرٍ وَعِنَبٍ مِنْ ثِمَارٍ ؛ بَلَغَ
قَدْرُ كُلِّ مِنْهَا خَمْسَةَ أَوْسُقٍ ، وَهُوَ بِالْكَيْلِ : ثَلَاثُ مِثَّةٍ صَاعٍ ، وَالصَّاعُ^(١)
أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ وَثُلُثٌ .

مُنْقَى مِنْ تَيْنٍ وَقَشِرٍ لَا يُؤْكَلُ مَعَهُ غَالِباً .

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَرُزَّ مِمَّا يُدْخَرُ فِي قَشِرِهِ وَلَا يُؤْكَلُ مَعَهُ .

فَتَجِبُ فِيهِ إِنْ بَلَغَ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ عَشْرُ لِلزَّكَاةِ إِنْ سُقِيَ بِلاَ مُؤْنَةٍ ،
كَمَطَرٍ ؛ وَإِلَّا ، أَيُّ : وَإِنْ سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ ، كَنَضْحٍ ، فَنِصْفُهُ ، أَيُّ : نِصْفُ
الْعُشْرِ .

وَسَبَبُ التَّفْرِقَةِ ثِقَلُ الْمُؤْنَةِ فِي هَذَا وَخِفَّتُهَا فِي الْأَوَّلِ ، سَوَاءٌ أَرُزَع

(١) الصاع عند الشافعية : مَكْعَبٌ طَوْلُ ضِلْعِهِ ٦ ، ١٤ سَانتِي مِترًا .

ذَلِكَ قَصْداً أَمْ نَبَتْ اتِّفَاقاً ، كَمَا فِي « الْمَجْمُوعِ » حَاكِياً فِيهِ الِاتِّفَاقَ .
وَبِهِ يُعْلَمُ ضَعْفُ قَوْلِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا فِي « تَخْرِيرِهِ » تَبَعاً لِأَصْلِهِ ؛
يُسْتَرْطُ لَوْجُوبِهَا أَنْ يَزْرَعَهُ مَالِكُهُ أَوْ نَائِيُهُ ، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا أَنْزَرَ بِنَفْسِهِ أَوْ
زَرَعَهُ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

وَلَا يُضْمُّ جِنْسٌ إِلَى آخَرَ لِتَكْمِيلِ النُّصَابِ ، بِخِلَافِ أَنْوَاعِ الْجِنْسِ ،
فَتُضْمُّ .

وَزَرَعَا الْعَامِ يُضْمَانِ إِنْ وَقَعَ حَصَادُهُمَا فِي عَامٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَالِ بَيْتِ الْمَالِ ، وَلَا فِي رِيعِ مَوْقُوفٍ مِنْ
نَخْلٍ أَوْ أَرْضٍ عَلَى جِهَةِ عَامَّةٍ ، كَالْفُقَرَاءِ وَالْفُقَهَاءِ وَالْمَسَاجِدِ ، لِعَدَمِ تَعَيُّنِ
الْمَالِكِ . وَتَجِبُ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَأَوْلَادِ
زَيْدٍ ، ذَكَرَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » .

وَأُفْتِيَ بَعْضُهُمْ فِي مَوْقُوفٍ عَلَى إِمَامِ الْمَسْجِدِ أَوْ الْمُدْرَسِ بِأَنَّهُ يُلْزَمُهُ
زَكَاتُهُ كَالْمُعَيَّنِ ، قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ خِلَافُهُ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ
الْجِهَةَ دُونَ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ .

* * *

نَبِيَّةٌ : قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ فِي « حَاشِيَةِ الرُّوضَةِ » تَبَعاً
لِـ « الْمَجْمُوعِ » : إِنَّ غَلَّةَ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ أَوْ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى مُعَيَّنٍ إِنْ

وَفِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٌ شَاةٌ إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَبُنْتُ مَخَاضٍ ،
وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ،

كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالٍ مَالِكِهَا أَوْ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِيمَا
أَخْرَجَتْهُ الْأَرْضُ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ مَالِ الْعَامِلِ ، وَجَوَزْنَا الْمُخَابَرَةَ فِيهِ ،
فَتَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْعَامِلِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ ، لِأَنَّ
الْحَاصِلَ لَهُ أُجْرَةُ أَرْضِهِ ، وَحَيْثُ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ صَاحِبِ الْأَرْضِ ، وَأُعْطِيَ
مِنْهُ شَيْءٌ لِلْعَامِلِ ، لَا شَيْءَ عَلَى الْعَامِلِ ، لِأَنَّهُ أُجْرَةُ عَمَلِهِ . أَنْتَهَى .

* * *

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ لِنَبَاتِ الْأَرْضِ الْمُسْتَأْجَرَةِ مَعَ أُجْرَتِهَا عَلَى الزَّارِعِ .
وَمُؤْنَةُ الْحَصَادِ وَالْدِّيَاسِ عَلَى الْمَالِكِ .

وَتَجِبُ عَلَى مَنْ مَرَّ لِلزَّكَاةِ فِي كُلِّ خَمْسٍ إِبِلٌ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِنٌ لَهَا
سَنَةٌ ، أَوْ ثَنِيَّةٌ مَغْزٍ لَهَا سَتَانِ ، وَيُجْزَى الذَّكْرُ وَإِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ إِنَاثًا ، لَا
الْمَرِيضُ ^(١) إِنْ كَانَتْ إِبِلُهُ صَحَاحًا .

إِلَى خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنْهَا ، فِي عَشْرِ شَاتَانِ ، وَخَمْسَةَ عَشَرَ ثَلَاثًا ،
وَعِشْرِينَ إِلَى الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ أَرْبَعًا ، فَإِذَا كَمَلَتِ الْخَمْسُ وَالْعِشْرُونَ
فَبُنْتُ مَخَاضٍ لَهَا سَنَةٌ ، هِيَ وَاجِبُهَا إِلَى سِتٍّ وَثَلَاثِينَ ؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ
أُمَّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَصِيرَ مِنَ الْمَخَاضِ ، أَيْ : الْحَوَامِلِ .

وَفِي سِتٍّ وَثَلَاثِينَ إِلَى سِتٍّ وَأَرْبَعِينَ بُنْتُ لَبُونٍ ، لَهَا سَتَانِ ؛ سُمِّيَتْ

(١) لا يجرؤ المريض هنا مطلقاً ، سواء كانت الإبل مريضة أم لا على المعتمد كما صرح به في

وَسِتِّ وَأَرْبَعِينَ حَقَّةً، وَإِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً، وَسِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا
لَبُونِ، وَإِحْدَى وَتَسْعِينَ حَقَّتَانِ، وَمِئَةً وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ
بَنَاتِ لَبُونِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ، وَفِي خَمْسِينَ حَقَّةً.
وَفِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعُ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً، وَسِتِّينَ
تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ، وَأَرْبَعِينَ مُسِنَّةً.
وَفِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا شَاةً،

بِذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّهَا أَنَّ لَهَا أَنْ تَضَعَ ثَانِيًا وَتَصِيرَ ذَاتَ لَبْنٍ .
وَفِي سِتِّ وَأَرْبَعِينَ إِلَى إِحْدَى وَسِتِّينَ حَقَّةً، لَهَا ثَلَاثُ سِنِينَ ؛ سُمِّيَتْ
بِذَلِكَ لِأَنَّهَا اسْتَحَقَّتْ أَنْ تُرَكَّبَ وَيُحْمَلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ .
وَفِي إِحْدَى وَسِتِّينَ جَذَعَةً لَهَا أَرْبَعُ سِنِينَ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا يَجْذَعُ
مُقَدَّمُ أَسْنَانِهَا ، أَيُّ : يَسْقُطُ .
وَفِي سِتِّ وَسَبْعِينَ بِنْتًا لَبُونِ، وَفِي إِحْدَى وَتَسْعِينَ حَقَّتَانِ ، وَفِي مِئَةٍ
وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ ثَلَاثُ بَنَاتِ لَبُونِ، ثُمَّ الْوَاجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونِ
وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةً .
وَيَجِبُ فِي ثَلَاثِينَ بَقَرَةً إِلَى أَرْبَعِينَ تَبِيعُ لَهُ سَنَةٌ ، سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ
أُمَّهُ .

وَفِي أَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ مُسِنَّةً لَهَا سَتَتَانِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَكَامُلِ أَسْنَانِهَا .
وَفِي سِتِّينَ تَبِيعَانِ، ثُمَّ فِي كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعُ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً .
وَيَجِبُ فِي أَرْبَعِينَ غَنَمًا إِلَى مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاةً .

وَمِئَةٌ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ شَاتَانِ ، وَمِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةً ثَلَاثٌ ، وَأَرْبَعٌ مِئَةٌ
أَرْبَعٌ ، ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ .
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ

وَفِي مِئَةٍ وَإِحْدَى وَعِشْرِينَ إِلَى مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ شَاتَانِ .
وَفِي مِئَتَيْنِ وَوَاحِدَةٍ إِلَى ثَلَاثِ مِئَةٍ ^(١) ثَلَاثٌ مِنَ الشِّيَاهِ .
وَفِي أَرْبَعِ مِئَةٍ أَرْبَعٌ مِنْهَا .
ثُمَّ فِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ جَذَعَةٌ ضَائِلَةٌ لَهَا سَنَةٌ ، أَوْ ثِنْتَةٌ مَعَزٍ لَهَا سَنَتَانِ .
وَمَا بَيْنَ النَّصَابَيْنِ يُسَمَّى : وَقَصًا .
وَلَا يُؤْخَذُ خِيَارٌ ، كَحَامِلٍ ، وَمُسَمَّنَةٍ لِلْأَكْلِ ، وَرُبِّيٌّ ، وَهَيٌّ : حَدِيثُهُ
الْعَهْدُ بِالتَّجَارِ ، بِأَنْ يَمْضِيَ لَهَا مِنْ وَلَادَتِهَا نِصْفُ شَهْرٍ ؛ إِلَّا بِرِضَا مَالِكٍ .
وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ ، أَيُّ : زَكَاةُ الْفِطْرِ ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وُجُوبَهَا بِهِ ،
وَفُرِضَتْ كَرَمَضَانَ فِي ثَانِي سِنِي الْهِجْرَةِ .
وَقَوْلُ ابْنِ اللَّبَّانِ بَعْدَ وُجُوبِهَا غَلَطٌ كَمَا فِي « الرَّوْضَةِ » .
قَالَ وَكَيْعٌ : زَكَاةُ الْفِطْرِ لَشَهْرِ رَمَضَانَ كَسَجْدَةِ السَّهْوِ لِلصَّلَاةِ ، تَجْبُرُ
نَقْصَ الصَّوْمِ كَمَا يَجْبُرُ السُّجُودُ نَقْصَ الصَّلَاةِ .
وَيُؤَيِّدُهُ مَا صَحَّ أَنَّهَا طَهْرَةٌ لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالزَّرْفِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : صوابه إلى أربع مئة ، إذ ما بين المئتين والواحدة والأربع مئة وقص لا يتغير به الواجب . تأمل . انتهى . والوقص بفتح الحاء ، واحد الأوقاص في الصدقة ، وهو : ما بين الفريضتين ، وكذا الشَّقُّ ؛ وبعض العلماء يجعل الوقص في البقر خاصة والشَّقُّ في الإبل خاصة . انتهى « مختار الصحاح » .

عَلَى حُرٍّ بَغْرُوبٍ لَيْلَةَ فِطْرِ عَمَّنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ وَلَوْ رَجَعِيَّةً ،

عَلَى حُرٍّ ، فَلَا تَلَزَمُ عَلَى رَقِيقٍ عَنِ نَفْسِهِ ، بَلْ تَلَزِمُ سَيِّدَهُ عَنْهُ ، وَلَا عَنْ زَوْجَتِهِ بَلْ إِنْ كَانَتْ أَمَةً فَعَلَى سَيِّدِهَا ، وَإِلَّا فَعَلَيْهَا^(١) كَمَا يَأْتِي ، وَلَا عَلَى مُكَاتِبٍ لِضَعْفِ مُلْكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَلَزَمْ زَكَاةُ مَالِهِ وَلَا نَفَقَةُ أَقَارِبِهِ ، وَلَا سِتْقَالُ لَهُ لَمْ تَلَزَمْ سَيِّدَهُ عَنْهُ .

بَغْرُوبٍ شَمْسٍ لَيْلَةَ فِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ ، أَيْ : بِإِذْرَاكِ آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ وَأَوَّلِ جُزْءٍ مِنْ شَوَّالٍ ، فَلَا تَجِبُ بِمَا حَدَثَ بَعْدَ الْغُرُوبِ مِنْ وَلَدٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ قِنْ وَغَنَى وَإِسْلَامٍ ، وَلَا تَسْقُطُ بِمَا حَدَثَ بَعْدَهُ مِنْ مَوْتٍ وَعِتْقٍ وَطَلَاقٍ وَمَزِيلِ مُلْكٍ .

وَوَقْتُ أَدَائِهَا مِنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الْفِطْرِ ، فَيَلَزِمُ الْحُرُّ الْمَذْكُورُ أَنْ يُؤَدِّيَهَا قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِهِ .

عَمَّنْ ، أَيْ : عَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ ، بِزَوْجِيَّةٍ ، أَوْ مُلْكٍ ، أَوْ قَرَابَةٍ ؛ حِينَ الْغُرُوبِ وَلَوْ رَجَعِيَّةً أَوْ حَامِلًا بَائِنًا ، وَلَوْ أَمَةً ؛ فَيَلَزِمُ فِطْرُهُمَا كَنَفَقَتِهِمَا .

وَلَا تَجِبُ عَنْ زَوْجَةٍ نَاشِزَةٍ لِسُقُوطِ نَفَقَتِهَا عَنْهُ ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ غَنِيَّةً ، وَلَا عَنْ حُرَّةٍ غَنِيَّةٍ غَيْرِ نَاشِزَةٍ تَحْتَ مُعْسِرٍ ، فَلَا تَلَزِمُ عَلَيْهِ لَانْتِفَاءِ يَسَارِهِ ، وَلَا عَلَيْهَا لِكَمَالِ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَلَا عَنْ وَلَدٍ صَغِيرٍ غَنِيِّ ، فَتَجِبُ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ أَخْرَجَ الْأَبُ عَنْهُ مِنْ مَالِهِ جَازَ ، وَرَجَعَ إِنْ

(١) هذا ضعيف ، والمعتمد لا تلزمها . راجع الحاشية التالية .

إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتِهِ ، وَعَنْ دَيْنٍ مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ،

نَوَى الرُّجُوعَ .

وَفِطْرَةُ وَلَدِ الرِّثَا عَلَى أُمِّهِ .

وَلَا عَنْ وَلَدٍ كَبِيرٍ قَادِرٍ عَلَى كَسْبٍ .

وَلَا تَجِبُ الْفِطْرَةُ عَنْ قِنِّ كَافِرٍ ، وَلَا عَنْ مُرْتَدٍّ إِلَّا إِنْ عَادَ لِلْإِسْلَامِ .

وَتَلْزَمُ عَلَى الزَّوْجِ فِطْرَةُ خَادِمَةِ الزَّوْجَةِ إِنْ كَانَتْ أَمَتَهُ أَوْ أَمَتَهَا ،

وَأَخْدَمَهَا إِيَّاهَا ، لَا مُؤَجَّرَةً وَمَنْ صَحِبَتْهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَعَلَى السَّيِّدِ فِطْرَةُ أَمَتِهِ الْمَرْوُوجَةِ لِمُعْسِرٍ ، وَعَلَى الْحُرَّةِ ^(١) الْغَنِيِّ

الْمَرْوُوجَةِ لِعَبْدٍ لَا عَلَيْهِ ، وَلَوْ غَنِيًّا .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلَوْ غَابَ الزَّوْجُ فَلِلزَّوْجَةِ اقْتِرَاضُ نَفَقَتِهَا

لِلضَّرُورَةِ لَا فِطْرَتَهَا ، لِأَنَّهُ الْمَطَالِبُ ، وَكَذَا بَعْضُهُ الْمُحْتَاجُ .

وَتَجِبُ الْفِطْرَةُ عَلَى مَنْ مَرَّ عَمَّنْ ذَكَرَ إِنْ فَضَلَ عَنْ قُوْتِ مَمُونٍ لَهُ تَلْزَمُهُ

مُؤَنَّتُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ يَوْمَ عِيدِهِ وَلَيْلَتِهِ ، وَعَنْ مَلْبَسٍ وَمَسْكَنِ وَخَادِمٍ يَحْتَاجُ

إِلَيْهِمَا هُوَ أَوْ مَمُونُهُ .

وَعَنْ دَيْنٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ خِلَافًا لِـ « الْمَجْمُوعِ » وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ

رَضِيَ صَاحِبُهُ بِالتَّأْخِيرِ .

مَا يُخْرِجُهُ فِيهَا ، أَيْ : الْفِطْرَةُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وما جرى عليه المؤلف من أنها تلزمها ، ضعيف .

والمعتمد الذي صرح به النووي في « منهاجه » أنها لا تلزمها . انتهى .

وَهِيَ صَاعٌ مِنْ غَالِبٍ قُوْتِ بَلَدِهِ، وَحَرَمٌ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ .

وَهِيَ ، أَيْ : زَكَاةُ الْفِطْرِ : صَاعٌ^(١) ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ ، وَالْمُدُّ رِطْلٌ
وَتِلْثٌ ، وَقَدَرُهُ جَمَاعَةٌ بِحَفْنَةٍ بِكَفَّيْنِ مُعْتَدِلَيْنِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ ، مِنْ غَالِبٍ
قُوْتِ بَلَدِهِ ، أَيْ : بَلَدِ الْمُؤَدَّى عَنْهُ .

فَلَا تُجْزَى مِنْ غَيْرِ غَالِبٍ قُوْتِهِ ، أَوْ قُوْتِ مُؤَدٍّ ، أَوْ بَلَدِهِ ، لِتَشَوُّفِ
النُّفُوسِ لِذَلِكَ ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَجَبَ صَرْفُهَا لِفُقَرَاءِ بَلَدِ مُؤَدَّى عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ
يُعْرَفْ ، كَأَبَقِ ، فَفِيهِ آرَاءٌ ، مِنْهَا : إِخْرَاجُهَا حَالًا ، وَمِنْهَا : أَنَّهَا لَا تَجِبُ
إِلَّا إِذَا عَادَ ، وَفِي قَوْلٍ : لَا شَيْءَ .

* * *

فَرْعٌ : لَا تُجْزَى قِيَمَةٌ وَلَا مَعِيْبٌ وَلَا مُسْوَسٌ وَمَبْلُولٌ ، أَيْ : إِلَّا إِنْ
جَفَّ وَعَادَ لِصَلَاحِيَّةِ الْأَدْحَارِ وَالْأَفْتِيَّاتِ ، وَلَا اعْتِبَارَ لِأَفْتِيَّاتِهِمُ الْمَبْلُولِ إِلَّا
إِنْ فَقَدُوا غَيْرَهُ ، فَيَجُوزُ .

* * *

وَحَرَمٌ تَأْخِيْرُهَا عَنْ يَوْمِهِ ، أَيْ : الْإِعِيدُ ، بِلَا عُذْرِ ، كَغَيْبَةِ مَالٍ ، أَوْ
مُسْتَحَقٍّ .

وَيَجِبُ الْقَضَاءُ فَوْرًا لِعِضْيَانِهِ .

وَيَجُوزُ تَعْجِيلُهَا مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

وَيُسَنُّ أَنْ لَا تُؤَخَّرَ عَنْ صَلَاةِ الْإِعِيدِ ، بَلْ يُكْرَهُ ذَلِكَ ، نَعَمْ يُسَنُّ
تَأْخِيْرُهَا لِإِنْتِظَارِ نَحْوِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ مَا لَمْ تَغْرُبِ الشَّمْسُ .

* * *

(١) والصاع عند الشافعية مُكْتَبٌ طوله ضلعه ٦، ١٤ سанти مترًا .

فَضْلٌ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ أَدَاؤُهَا فَوْراً بِتَمَكُّنٍ بِحُضُورِ مَالٍ وَمُسْتَحِقِّيْهَا وَحُلُولِ
دَيْنٍ مَعَ قُدْرَةٍ ،

فَضْلٌ فِي أَدَاءِ الزَّكَاةِ

يَجِبُ أَدَاؤُهَا ، أَيْ : الزَّكَاةُ ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ حَالٌ لِلَّهِ
أَوْ لَدَيْهِ ، فَلَا يَمْنَعُ الدَّيْنُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الْأَظْهَرِ .

فَوْراً ، وَلَوْ فِي مَالٍ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، لِحَاجَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَيْهَا .
بِتَمَكُّنٍ مِنَ الْأَدَاءِ ، فَإِنْ أَخَّرَ أَثَمَ ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ أَخَّرَ
لِإِنْتِظَارِ قَرِيبٍ أَوْ جَارٍ أَوْ أَحْوَجٍ أَوْ أَصْلَحَ لَمْ يَأْثَمَ ، لَكِنَّهُ يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ،
كَمَنْ أَتْلَفَهُ أَوْ قَصَرَ فِي دَفْعِ مُتْلَفٍ عَنْهُ ، كَأَنْ وَضَعَهُ فِي غَيْرِ حِرْزِهِ بَعْدَ
الْحَوْلِ ، وَقَبْلَ التَّمَكُّنِ .

وَيَخْصُلُ التَّمَكُّنُ بِحُضُورِ مَالٍ غَائِبٍ سَائِرٍ أَوْ قَارٍ بِمَحَلٍّ عَسَرَ الْوُصُولُ
إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَحْضُرْ لَمْ يَلْزَمْهُ الْأَدَاءُ مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ ، وَإِنْ جَوَزْنَا نَقْلَ
الزَّكَاةِ .

وَحُضُورِ مُسْتَحِقِّيْهَا ، أَيْ : الزَّكَاةِ ، أَوْ بَعْضِهِمْ ، فَهُوَ مُتَمَكِّنٌ بِالنِّسْبَةِ
لِحِصَّتِهِ ، حَتَّى لَوْ تَلَفَتْ ضَمْنُهَا . وَمَعَ فَرَاغٍ مِنْ مُهِمِّ دِينِيٍّ أَوْ دُنْيَوِيٍّ ،
كَأَكْلِ وَحَمَامٍ .

وَحُلُولِ دَيْنٍ مِنْ نَقْدٍ أَوْ عَرْضٍ تِجَارَةٍ مَعَ قُدْرَةٍ عَلَى اسْتِيفَائِهِ ، بِأَنْ كَانَ
عَلَى مَالِيٍّ حَاضِرٍ بِإِذِلٍ ، أَوْ جَاحِدٍ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ ، أَوْ يَعْلَمُهُ الْقَاضِي ، أَوْ قَدِرَ

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ نَقْدٍ زَكَّاهُ .

هُوَ عَلَى خَلَاصِهِ ؛ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ فِي الْحَالِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى قَبْضِهِ .

أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ بِإِعْسَارٍ أَوْ مُطْلٍ أَوْ غِيَبَةٍ أَوْ جُحُودٍ وَلَا بَيِّنَةً ؛ فَكَمَغْصُوبٍ ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْإِخْرَاجُ إِلَّا إِنْ قَبِضَهُ .

وَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي مَغْصُوبٍ وَضَالٍّ ، لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهَا إِلَّا بَعْدَ تَمَكُّنٍ بَعْدِهِ إِلَيْهِ .

وَلَوْ أَصْدَقَهَا نِصَابَ نَقْدٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي الذِّمَّةِ ، أَوْ سَائِمَةً مُعَيَّنَةً ؛ زَكَّاهُ وَجُوباً إِذَا تَمَّ حَوْلٌ مِنَ الْإِصْدَاقِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهُ وَلَا وَطِئَهَا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ إِنْ كَانَ النَّقْدُ فِي الذِّمَّةِ إِمْكَانُ قَبْضِهِ بِكَوْنِهِ مُوسِراً حَاضِراً .

* * *

تَنْبِيْهُ : الْأَظْهَرُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ تَعَلُّقُ شَرِكَةٍ ، وَفِي قَوْلٍ قَدِيمٍ اخْتَارَهُ الرَّيْمِيُّ أَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالذِّمَّةِ لَا بِالْعَيْنِ ، فَعَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُسْتَحَقَّ لِلزَّكَاةِ شَرِيكَ بِقَدَرِ الْوَاجِبِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ أَمْتَنَعَ مِنْ إِخْرَاجِهَا أَخَذَهَا الْإِمَامُ مِنْهُ قَهراً ، كَمَا يَقْسِمُ الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ قَهراً إِذَا أَمْتَنَعَ بَعْضُ الشُّرَكَاءِ مِنْ قِسْمَتِهِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا فِي الشَّرِكَةِ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالذِّينِ ، فَلَا يَجُوزُ لِزَبْنِهِ أَنْ يَدْعِيَ مُلْكَ جَمِيعِهِ ، بَلْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ قَبْضَهُ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ حَوْلٍ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ ؛ فَأَبْرَأْتُهُ مِنْهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ جَمِيعِهِ ، بَلْ مِمَّا عَدَا قَدْرَ الزَّكَاةِ ؛ فَطَرِيقُهَا أَنْ يُعْطِيَهَا ثُمَّ تُبْرِئُهُ . وَيَبْطُلُ الْبَيْعُ وَالرَّهْنُ فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ فَقَطْ ، فَإِنْ فَعَلَ أَحَدُهُمَا بِالنِّصَابِ أَوْ بِبَعْضِهِ

وَشُرْطَ لَهُ : ١ - نِيَّةٌ ، كَهَذَا زَكَاةٌ أَوْ صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ

بَعْدَ الْحَوْلِ صَحَّ لَا فِي قَدْرِ الزَّكَاةِ ، كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ عَلَى الْأَظْهَرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ فِي قَدْرِهَا فِي مَالِ التِّجَارَةِ ، لَا الْهَبَةِ فِي قَدْرِهَا فِيهِ .

* * *

فَرَعٌ : تُقَدَّمُ الزَّكَاةُ وَنَحْوُهَا مِنْ تَرَكَةِ مَذْيُونٍ ضَاقَتْ عَنْ وِفَاءٍ مَا عَلَيْهِ مِنْ حُقُوقٍ لَدَيْمِيٍّ وَحُقُوقِ اللَّهِ ، كَالْكَفَّارَةِ وَالْحَجِّ ، وَالنَّذْرِ وَالزَّكَاةِ ، كَمَا إِذَا اجْتَمَعَتَا عَلَى حَيٍّ لَمْ يُحْجَزْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ اجْتَمَعَتْ فِيهَا حُقُوقُ اللَّهِ فَقَطْ قُدِّمَتِ الزَّكَاةُ إِنْ تَعَلَّقَتْ بِالْعَيْنِ ، بِأَنْ بَقِيَ النَّصَابُ ، وَإِلَّا بِأَنْ تَلَفَ بَعْدَ الْوُجُوبِ وَالتَّمَكُّنِ اسْتَوَتْ مَعَ غَيْرِهَا ، فَيُوزَعُ عَلَيْهَا .

* * *

وَشُرْطَ لَهُ ، أَيُّ : أَدَاءُ الزَّكَاةِ ، شَرْطَانِ :

١ - أَحَدُهُمَا : نِيَّةٌ بِقَلْبٍ ، لَا نُطْقٌ ، كَ: هَذَا زَكَاةٌ مَالِي ، وَلَوْ بِدُونِ فَرَضٍ ، إِذْ لَا تَكُونُ إِلَّا فَرَضًا .

أَوْ : صَدَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ ، أَوْ : هَذَا زَكَاةٌ مَالِي الْمَفْرُوضَةُ .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا فَرَضٌ مَالِي ، لِصِدْقِهِ بِالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ .

وَلَا يَجِبُ تَعْيِينُ الْمَالِ الْمُخْرَجِ عَنْهُ فِي النِّيَّةِ .

وَلَوْ عَيَّنَ لَمْ يَقَعْ عَنْ غَيْرِهِ ؛ وَإِنْ بَانَ الْمُعَيَّنُ تَالِفًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يَنْوَ ذَلِكَ الْغَيْرَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَوَى : إِنْ كَانَ تَالِفًا فَعَنْ غَيْرِهِ ؛ فَبَانَ تَالِفًا ، وَقَعَ عَنْ غَيْرِهِ ؛ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَكَاةٌ مَالِي الْغَائِبِ إِنْ كَانَ بَاقِيًا ، أَوْ صَدَقَةٌ ، لِعَدَمِ الْجَزْمِ بِقَصْدِ الْفَرَضِ .

لَا مُقَارَنْتَهَا لِلدَّفْعِ ، بَلْ تَكْفِي عِنْدَ عَزْلِ أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ،

وَإِذَا قَالَ : فَإِنْ كَانَ تَالِفًا فَصَدَقَهُ ؛ فَإِنْ تَالِفًا ، وَقَعَ صَدَقَةٌ ؛ أَوْ بَاقِيًا ، وَقَعَ زَكَاةٌ .

وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ ، وَشَكَّ فِي إِخْرَاجِهَا ، فَأَخْرَجَ شَيْئًا ، وَنَوَى إِنْ كَانَ عَلَيَّ شَيْءٌ مِنَ الزَّكَاةِ ؛ فَهَذَا عَنْهُ ، وَإِلَّا فَتَطَوُّعٌ . فَإِنْ بَانَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ أَجْزَأُهُ عَنْهَا ، وَإِلَّا وَقَعَ لَهُ تَطَوُّعًا كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .
وَلَا يُجْزَى عَنْ الزَّكَاةِ قَطْعًا إِعْطَاءُ الْمَالِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ بِلَا نِيَّةٍ .

لَا مُقَارَنْتَهَا ، أَيْ : النِّيَّةُ ، لِلدَّفْعِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ ، بَلْ تَكْفِي النِّيَّةُ قَبْلَ الْأَدَاءِ إِنْ وَجِدَتْ عِنْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَالِ ، أَوْ إِعْطَاءٍ وَكِيلٍ أَوْ إِمَامٍ ، وَالْأَفْضَلُ لَهُمَا أَنْ يَنْوِيَا أَيْضًا عِنْدَ التَّفْرِقَةِ .

أَوْ وَجِدَتْ بَعْدَ أَحَدِهِمَا ، أَيْ : بَعْدَ عَزْلِ قَدْرِ الزَّكَاةِ أَوْ التَّوَكُّلِ .
وَقَبْلَ التَّفْرِقَةِ ، لِعُسْرِ اقْتِرَانِهَا بِأَدَاءِ كُلِّ مُسْتَحِقٍّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : تَصَدَّقْ بِهَذَا ؛ ثُمَّ نَوَى الزَّكَاةَ قَبْلَ تَصَدُّقِهِ بِذَلِكَ ، أَجْزَأُهُ عَنِ الزَّكَاةِ .

وَلَوْ قَالَ لِآخَرَ : أَقْبِضْ دِينِي مِنْ فُلَانٍ ، وَهُوَ لَكَ زَكَاةٌ ؛ لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَنْوِيَ هُوَ بَعْدَ قَبْضِهِ ، ثُمَّ يَأْذُنَ لَهُ فِي أَخْذِهَا ؛ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّوَكُّلَ الْمَطْلُوقَ فِي إِخْرَاجِهَا يَسْتَلْزِمُ التَّوَكُّلَ فِي نِيَّتِهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْمُنْتَجَهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ نِيَّةِ الْمَالِكِ أَوْ تَفْوِيضِهَا لِلْوَكِيلِ .

وَجَازَ لِكُلِّ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ ، وَتَوَكَّلِ كَافِرٍ
وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، وَتَعْجِيلُهَا قَبْلَ حَوْلٍ

وَقَالَ الْمُتَوَكِّلُ وَغَيْرُهُ : يَتَعَيَّنُ نِيَّةُ الْوَكِيلِ إِذَا وَقَعَ الْفَرَضُ بِمَالِهِ ، بِأَنْ
قَالَ لَهُ مُوَكَّلُهُ : أَدِّ زَكَاتِي مِنْ مَالِكَ ؛ لِيَنْصَرِفَ فِعْلُهُ عَنْهُ ؛ وَقَوْلُهُ لَهُ ذَلِكَ
مُتَضَمِّنٌ لِلإِذْنِ لَهُ فِي النِّيَّةِ .

وَقَالَ الْقَفَّالُ : لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَقْرِضْنِي خَمْسَةَ ، وَأَدَّاهَا عَنْ زَكَاتِي ؛
فَفَعَلَ ، صَحَّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى رَأْيِهِ بِجَوَازِ اتِّحَادِ الْقَابِضِ وَالْمُقْبِضِ .
وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ
الشَّرِيكِ الْآخَرِ ، كَمَا قَالَهُ الْجُزْجَانِيُّ وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ ، لِإِذْنِ الشَّرْعِ فِيهِ .
وَتَكْفِي نِيَّةُ الدَّافِعِ مِنْهُمَا عَنْ نِيَّةِ الْآخَرِ عَلَى الْأَوْجَهِ .
وَجَازَ تَوَكَّلِ كَافِرٍ وَصَبِيٍّ فِي إِعْطَائِهَا لِمُعَيَّنٍ ، أَيْ : إِنْ عَيَّنَ الْمَدْفُوعُ
إِلَيْهِ ، لَا مُطْلَقًا ، وَلَا تَفْوِيضَ النِّيَّةِ إِلَيْهِمَا لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ .

وَجَازَ تَوَكَّلِ غَيْرِهِمَا فِي الْإِعْطَاءِ وَالنِّيَّةِ مَعًا .
وَتَجِبُ نِيَّةُ الْوَلِيِّ فِي مَالِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، فَإِنْ صَرَفَ الْوَلِيُّ الزَّكَاةَ
بِلَا نِيَّةٍ ضَمِنَهَا لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ دَفَعَهَا الْمُرَكَّبِيُّ لِلْإِمَامِ بِلَا نِيَّةٍ وَلَا إِذْنٍ مِنْهُ لَهُ
فِيهَا لَمْ تُجْزِئْهُ نِيَّتُهُ ، نَعَمْ تُجْزِئُهُ نِيَّةُ الْإِمَامِ عِنْدَ أَخْذِهَا قَهْرًا مِنَ الْمُمْتَنِعِ ،
وَإِنْ لَمْ يَنْوِ صَاحِبُ الْمَالِ .

وَجَازَ لِلْمَالِكِ دُونَ الْوَلِيِّ تَعْجِيلُهَا ، أَيْ : الزَّكَاةَ ، قَبْلَ تَمَامِ حَوْلٍ

لَا تَعْجِلْهَا لِعَامَيْنِ ، وَحَرُمَ تَأْخِيرُهَا ، وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ ؛
٢ - وَإِعْطَاؤُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا .

لَا قَبْلَ تَمَامِ نِصَابٍ فِي غَيْرِ التَّجَارَةِ .

وَلَا تَعْجِلْهَا لِعَامَيْنِ ، فِي الْأَصَحِّ .

وَلَهُ تَعْجِيلُ الْفِطْرَةِ مِنْ أَوَّلِ رَمَضَانَ .

أَمَّا فِي مَالِ التَّجَارَةِ فَيُجْزَى التَّعْجِيلُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْ نِصَاباً ، وَيَنْوِي
عِنْدَ التَّعْجِيلِ كَ : هَذِهِ زَكَاتِي الْمُعَجَّلَةُ .

وَحَرُمَ تَأْخِيرُهَا ، أَيْ : الزَّكَاةَ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ ، وَالتَّمَكُّنِ .

وَضَمِنَ إِنْ تَلَفَ بَعْدَ تَمَكُّنٍ بِحُضُورِ الْمَالِ وَالْمُسْتَحِقِّ ، أَوْ أَتْلَفَهُ بَعْدَ
حَوْلٍ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّمَكُّنِ ، كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ .

٢ - وَثَانِيَهُمَا : إِعْطَاؤُهَا لِمُسْتَحِقِّهَا ، أَيْ : الزَّكَاةَ ، يَعْنِي : مَنْ

وَجَدَ مِنَ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ : ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ

وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُوقِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِرِمْ وَفِي سَبِيلِ

اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [٩ سورة التوبة / الآية : ٦٠] ، وَالْفَقِيرُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَلَا

كَسْبٌ لَا يَقَعُ مَوْقِعاً مِنْ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ مَمُونِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ الْفَقْرَ مَسْكَنَتُهُ ،

وَرِثَابُهُ ، وَلَوْ لِلتَّجْمُلِ فِي بَعْضِ أَيَّامِ السَّنَةِ ، وَكُتِبَ يَحْتَاجُهَا ، وَعَبْدُهُ الَّذِي

يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلخِدْمَةِ ، وَمَالُهُ الْغَائِبُ بِمَرَحَلَتَيْنِ ، أَوِ الْحَاضِرُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَهُ

وَبَيْنَهُ ، وَالَّذِينَ الْمُؤَجَّلُ ، وَالْكَسْبُ الَّذِي لَا يَلِيقُ بِهِ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ أَنَّ حُلِيَّ الْمَرْأَةِ اللَّائِقَ بِهَا الْمُحْتَاجَةَ لِلتَّزْوِينِ بِهِ عَادَةً

لَا يَمْنَعُ فَقْرُهَا ، وَصَوْبُهُ شَيْخُنَا .

وَالْمُسْكِينُ : مَنْ قَدَرَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَسَبٍ يَقَعُ مَوْعَاً مِنْ حَاجَتِهِ وَلَا يَكْفِيهِ ، كَمَنْ يَخْتَاجُ لِعَشْرَةِ وَعِنْدَهُ ثَمَانِيَّةٌ وَلَا يَكْفِيهِ الْكِفَايَةُ السَّابِقَةُ ، وَإِنْ مَلَكَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، حَتَّى إِنْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَأْخُذَ زَكَاتَهُ وَيَدْفَعَهَا إِلَيْهِ ، فَيُعْطَى كُلُّ مِنْهُمَا إِنْ تَعَوَّدَ تِجَارَةً رَأْسَ مَالٍ يَكْفِيهِ رِبْحُهُ غَالِباً ، أَوْ حِرْفَةً أَلْتَهَا ، وَمَنْ لَمْ يُحْسِنْ حِرْفَةً وَلَا تِجَارَةً يُعْطَى كِفَايَةُ الْعُمَرِ الْغَالِبِ .

وَصُدُقُ مُدَّعِي فَقْرٍ وَمُسْكِنَةٍ وَعَجْزٍ عَنْ كَسَبٍ ، وَلَوْ قَوِيّاً جَلْدَاً بِلَا يَمِينٍ ، لَا مُدَّعِي تَلَفٍ مَالٍ عُرِفَ بِلَا بَيِّنَةٍ .

وَالْعَامِلُ كَسَاعٍ ، وَهُوَ مَنْ يَبْعَثُهُ الْإِمَامُ لَأَخْذِ الزَّكَاةِ ؛ وَقَاسِمٍ وَحَاشِرٍ لَا قَاضٍ .

وَالْمُؤَلَّفَةُ : مَنْ أَسْلَمَ وَرَبِّيَّتُهُ ضَعِيفَةٌ ، أَوْ لَهُ شَرَفٌ يُتَوَقَّعُ بِإِعْطَائِهِ إِسْلَامَ غَيْرِهِ .

وَالرَّقَابُ : الْمُكَاتِبُونَ كِتَابَةً صَحِيحَةً ، فَيُعْطَى الْمُكَاتِبُ أَوْ سَيِّدُهُ بِإِذْنِهِ دَيْنُهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ ، وَإِنْ كَانَ كُسُوباً ، لَا مِنْ زَكَاةِ سَيِّدِهِ ، لِبَقَائِهِ عَلَى مُلْكِهِ .

وَالْغَارِمُ : مَنْ اسْتَدَانَ لِنَفْسِهِ لِعَغْرِ مَعْصِيَةٍ ، فَيُعْطَى لَهُ إِنْ عَجَزَ عَنِ وِفَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنْ كَانَ كُسُوباً ، إِذِ الْكَسْبُ لَا يَدْفَعُ حَاجَتَهُ لَوْفَائِهِ إِنْ حَلَّ الدَّيْنُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ أُعْطِيَ الْكُلُّ ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ قَضَى دَيْنَهُ مِمَّا مَعَهُ تَمَسَّكَنَ تُرِكَ لَهُ مِمَّا مَعَهُ مَا يَكْفِيهِ ، أَيْ : الْعُمَرُ

الْغَالِبَ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، وَأُعْطِيَ مَا يَقْضِي بِهِ بَاقِي دَيْنِهِ ، أَوْ
لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَيُعْطَى مَا أَسْتَدَانَهُ لِذَلِكَ وَلَوْ غَنِيًّا ، أَمَّا إِذَا لَمْ
يَسْتَدِنْ ، بَلْ أُعْطِيَ ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنَّهُ لَا يُعْطَاهُ .

وَيُعْطَى الْمُسْتَدِينَ لِمَصْلَحَةِ عَامَّةٍ ، كَقَرَى ضَيْفٍ وَفَكَ أَسِيرٍ ،
وَعِمَارَةِ نَحْوِ مَسْجِدٍ ؛ وَإِنْ غَنِيَ .

أَوْ لِلضَّامِنِ ، فَإِنْ كَانَ الضَّامِنُ وَالْأَصِيلُ مُعْسَرَيْنِ أُعْطِيَ الضَّامِنُ
وَفَاءً ؛ أَوْ الْأَصِيلُ مُوسِرًا دُونَ الضَّامِنِ أُعْطِيَ إِنْ ضَمِنَ بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ
عَكْسَهُ أُعْطِيَ الْأَصِيلُ لَا الضَّامِنُ .

وَإِذَا وَقِيَ مِنْ سَهْمِ الْغَارِمِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْأَصِيلِ وَإِنْ ضَمِنَ بِإِذْنِهِ .

وَلَا يُصْرَفُ مِنَ الزَّكَاةِ شَيْءٌ لِكَفْنِ مَيِّتٍ أَوْ بِنَاءِ مَسْجِدٍ .

وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي كِتَابَةٍ أَوْ عُزْمٍ بِإِخْبَارِ عَدْلٍ وَتَصَدِيقِ سَيِّدٍ أَوْ رَبِّ دَيْنٍ أَوْ
أَشْتِهَارِ حَالٍ بَيْنَ النَّاسِ .

* * *

فَرْعٌ : مَنْ دَفَعَ زَكَاتَهُ لِمَدِينَةٍ بِشَرْطِ أَنْ يَرُدَّهَا لَهُ عَنْ دَيْنِهِ لَمْ يُجْزِ ، وَلَا
يَصِحَّ قَضَاءُ الدَّيْنِ بِهَا ، فَإِنْ نَوِيَ ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ جَازَ وَصَحَّ ، وَكَذَا إِنْ
وَعَدَهُ الْمَدِينُ بِلَا شَرْطٍ ، فَلَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالْوَعْدِ .

وَلَوْ قَالَ لِغَرِيمِهِ : جَعَلْتُ مَا عَلَيْكَ زَكَاةً ؛ لَمْ يُجْزِءْ عَلَى الْأَوْجَهِ إِلَّا
إِنْ قَبْضَهُ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ .

وَلَوْ قَالَ : أَكْتَلْتُ مِنْ طَعَامِي عِنْدَكَ كَذَا ؛ وَنَوَى بِهِ الزَّكَاةَ ، فَفَعَلَ ،

فَهَلْ يُجْزَى ؟ وَجِهَانِ ، وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا تَرْجِيحُ عَدَمِ الْإِجْزَاءِ .

* * *

وَسَبِيلُ اللَّهِ ، وَهُوَ : الْقَائِمُ بِالْجِهَادِ مُتَطَوِّعًا ، وَلَوْ غَنِيًّا .
وَيُعْطَى الْمُجَاهِدُ التَّقَّةَ وَالْكَسْوَةَ لَهُ وَلِعِيَالِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا ، وَثَمَنَ آلَةِ
الْحَرْبِ .

وَابْنُ السَّبِيلِ ، وَهُوَ : مُسَافِرٌ مُجْتَازٌ بِلَدِّ الزَّكَاةِ ، أَوْ مُنْشَىءٌ سَفَرٍ
مُبَاحٍ مِنْهَا ، وَلَوْ لِنَزْهَةٍ ، أَوْ كَانَ كَسُوبًا ؛ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ لِمَعْصِيَةٍ ، إِلَّا
إِنْ تَابَ .

وَالْمُسَافِرُ لِغَيْرِ مَقْصِدٍ صَحِيحٍ كَالِهَائِمِ .
وَيُعْطَى كِفَايَتُهُ وَكِفَايَةُ مَنْ مَعَهُ مِنْ مَمُونِهِ ، أَيْ : جَمِيعِهَا ، نَفَقَةً
وَكِسْوَةَ ذَهَابًا وَإِيَابًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بِطَرِيقِهِ أَوْ مَقْصِدِهِ مَالٌ .
وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى السَّفَرِ ، وَكَذَا فِي دَعْوَى الْغَزْوِ بِلَا يَمِينٍ ، وَيُسْتَرَدُّ
مِنْهُ مَا أَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ .

وَلَا يُعْطَى أَحَدٌ بِوَصْفَيْنِ ، نَعَمْ إِنْ أَخَذَ فَقِيرٌ بِالْغَزْمِ فَأَعْطَاهُ غَرِيمَهُ ،
أُعْطِيَ بِالْفَقْرِ ، لِأَنَّهُ الْآنَ مُحْتَاجٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ [مِنْ حُكْمِ اسْتِنْعَابِ الْأَصْنَافِ وَالتَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمْ ، وَمَا يَتَّبَعُ
ذَلِكَ] : لَوْ فَرَّقَ الْمَالِكُ الزَّكَاةَ سَقَطَ سَهْمُ الْعَامِلِ ، ثُمَّ إِنْ انْحَصَرَ
الْمُسْتَحِقُّونَ وَوَفَّى بِهِمُ الْمَالُ لَزِمَ تَغْمِيمُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ وَلَمْ يُنْدَبْ ،
لَكِنْ يُلْزَمُهُ إِعْطَاءُ ثَلَاثَةِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا بِالْبَلَدِ وَقَتَ

.....

الْوُجُوبِ ، وَمَنْ الْمُتَوَطِّئِينَ أَوْلَى . وَلَوْ أُعْطِيَ اثْنَيْنِ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ ،
وَالثَّلَاثُ مَوْجُودٌ ، لَزِمَهُ أَقَلُّ مُتَمَوِّلٍ غُرْمًا لَهُ مِنْ مَالِهِ ؛ وَلَوْ فَقَدْ بَعْضُ
الْثَّلَاثَةِ رَدَّ حِصَّتَهُ عَلَى بَاقِي صِنْفِهِ إِنْ أَحْتَاجَهُ ، وَإِلَّا فَعَلَى بَاقِي الْأَصْنَافِ .
وَيَلْزَمُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ حَاجَةٌ بَعْضُهُمْ أَشَدَّ ،
لَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ أَحَادِ الصِّنْفِ ، بَلْ تُنْدَبُ ؛ وَاخْتَارَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَيْمَتِنَا جَوَازَ
صَرْفِ الْفِطْرَةِ إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاكِينَ أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ ، وَلَوْ كَانَ كُلُّ
صِنْفٍ أَوْ بَعْضُ الْأَصْنَافِ وَقَّتَ الْوُجُوبَ مَحْضُورًا فِي ثَلَاثَةٍ ، فَأَقْلَ ،
أَسْتَحَقُّوْهَا فِي الْأَوَّلَى وَمَا يُخَصُّ الْمَحْضُورِينَ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ وَقْتِ
الْوُجُوبِ ، فَلَا يَضُرُّ خُذُوْتُ غَنَى أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمْ ، بَلْ حَقُّهُ بَاقٍ بِحَالِهِ ،
فَيُدْفَعُ نَصِيبُ الْمَيِّتِ لِوَارِثِهِ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَرْكِيُّ ، وَلَا يُشَارِكُهُمْ قَادِمٌ
عَلَيْهِمْ وَلَا غَائِبٌ عَنْهُمْ وَقَّتَ الْوُجُوبُ ، فَإِنْ زَادُوا عَلَى ثَلَاثَةٍ لَمْ يَمْلِكُوا
إِلَّا بِالْقِسْمَةِ .

وَلَا يَجُوزُ لِمَالِكٍ نَقْلُ الزَّكَاةِ عَنْ بَلَدِ الْمَالِ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ ،
وَلَا تُجْزَى ؛ وَلَا دَفْعُ الْقِيَمَةِ فِي غَيْرِ مَالِ التِّجَارَةِ ، وَلَا دَفْعُ عَيْنِهِ فِيهِ .

وَنُقِلَ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَخُذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جَوَازَ صَرْفِ
الزَّكَاةِ إِلَى صِنْفٍ وَاحِدٍ ، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَيَجُوزُ عِنْدَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مَعَ
الْكِرَاهَةِ ، وَدَفْعُ قِيَمَتِهَا وَعَيْنِ مَالِ التِّجَارَةِ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ غَنِيٍّ
أَوْ مَكْفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ لَمْ يُجْزَىءُ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا ، أَيِ : الزَّكَاةَ ، وَلَوْ الْفِطْرَةَ ، لِكَافِرٍ أَوْ مَنْ بِهِ رِقٌّ ، وَلَوْ
مُبْعَضًا غَيْرَ مُكَاتَبٍ . أَوْ هَاشِمِيٍّ أَوْ مُطَّلِبِيٍّ أَوْ مَوْلَى لَهُمَا ، لَمْ يَقَعْ عَنِ
الزَّكَاةِ ، لِأَنَّ شَرْطَ الْإِخْلَافِ : الْإِسْلَامُ ، وَتَمَامُ الْحُرِّيَّةِ ، وَعَدَمُ كَوْنِهِ
هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا ، وَإِنْ انْقَطَعَ عَنْهُمْ خُمُسُ الْخُمْسِ ، لِخَبَرِ أَنَّ هَذِهِ
الْصَّدَقَاتِ ، أَيِ : الزَّكَاةِ ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ ، وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ
لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِآلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَكَالزَّكَاةِ كُلِّ وَاجِبٍ ، كَالنَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ ، بِخِلَافِ
التَّطَوُّعِ وَالْهَدِيَّةِ .

أَوْ غَنِيٍّ ، وَهُوَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ الْعُمُرِ الْغَالِبِ عَلَى الْأَصَحِّ .
وَقِيلَ : مَنْ لَهُ كِفَايَةُ سَنَةٍ أَوْ الْكَسْبُ الْحَلَالُ اللَّائِقُ .

أَوْ مَكْفِيٍّ بِنَفَقَةٍ قَرِيبٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرَعٍ أَوْ زَوْجٍ ، بِخِلَافِ الْمَكْفِيٍّ
بِنَفَقَةٍ مُتَبَرِّعٍ .

لَمْ يُجْزَىءُ ذَلِكَ عَنِ الزَّكَاةِ ، وَلَا تَتَأَدَّى بِذَلِكَ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ
الْمَالِكُ ، وَإِنْ ظُنَّ اسْتِحْقَاقُهُمْ ؛ ثُمَّ إِنْ كَانَ الدَّافِعُ بَظَنِّ الْأَسْتِحْقَاقِ الْإِمَامُ
بَرِيءَ الْمَالِكِ وَلَا يَضْمَنُ الْإِمَامُ ، بَلْ يَسْتَرِدُّ الْمَدْفُوعَ ، وَمَا اسْتَرَدَّهُ صَرَفَهُ
لِلْمُسْتَحِقِّينَ .

أَمَّا مَنْ لَمْ يَكْتَفِ بِالنَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لَهُ مِنْ زَوْجٍ أَوْ قَرِيبٍ ، فَيُعْطِيهِ الْمُنْفَقُ

وغيره حتى بالفقر ، ويجوز للمكفي بها الأخذ بغير المسكنة والفقر إن وجد فيه حتى ممن تلزمه نفقته ، ويُنْدَبُ للزوجة إعطاء زوجها من زكاتها ، حتى بالفقر والمسكنة إن أنفقها عليها .

قال شيخنا : والذي يظهر أن قريبه الموسر لو امتنع من الإنفاق عليه وعجز عنه بالحاكم ، أعطي حينئذٍ لتحقيق فقره أو مسكنته الآن .

* * *

فائدة : أفتى النووي في بالغ تاركاً للصلاة كسلاً ، أنه لا يقبضها له إلا وليه ، أي : كصبي ومجنون ، فلا تُعطى له وإن غاب وليه ، خلافاً لمن زعمه ، بخلاف ما لو طرأ تركه لها ، أو تبذيره ولم يُحجز عليه ، فإنه يقبضها ، ويجوز دفعها لفاسق إلا إن علم أنه يستعين بها على معصية ، فيحرم ، وإن أجزأ .

* * *

تيممة في قسمة الغنيمة : ما أخذناه من أهل حرب فهُوَ غَنِيمَةٌ ، وإلا فهو فَيءٌ .

ومن الأول ما أخذناه من دارهم أخْتِلَاساً أو سَرِقَةً عَلَى الْأَصَحِّ ، خلافاً للغزالي وإمامه ، حيث قال : إنه مُخْتَصَّ بِالْأَخِذِ بِلَا تَخْمِيسٍ .

وَأَدْعَى أَبُو الرَّفْعَةِ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ .

ومن الثاني : جَزِيَّةٌ ، وَعُشْرُ تِجَارَةٍ ، وَتَرْكَةُ مُرْتَدٍّ .

وَيَبْدَأُ فِي الْغَنِيمَةِ بِالسَّلْبِ لِلْقَاتِلِ الْمُسْلِمِ بِلَا تَخْمِيسٍ ، وَهُوَ مَلْبُوسٌ
الْقَتِيلِ وَسِلَاحُهُ وَمَرْكُوبُهُ ، وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَطَوْقٌ ، وَبِالْمُؤْنِ
كَأَجْرَةِ حِمَالٍ ؛ ثُمَّ يُخَمَّسُ بَاقِيهَا ، فَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا ، وَلَوْ عَقَارًا ، لِمَنْ
حَضَرَ الْوَقْعَةَ ، وَإِنْ لَمْ يُقَاتِلْ ، فَمَا أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ .

لَا لِمَنْ لِحَقِّهِمْ بَعْدَ انْقِضَائِهَا ، وَلَوْ قَبْلَ جَمْعِ أَلْمَالِ .
وَلَا لِمَنْ مَاتَ فِي أَنْثَاءِ الْقِتَالِ قَبْلَ الْحِيَاظَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ .
وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ الْفَيْءِ لِلْمُرْصِدِينَ لِلْجِهَادِ .

وُخْمُسُهُمَا يُخَمَّسُ سَهْمٌ لِلْمَصَالِحِ ، كَسَدِّ ثَغْرِ ، وَعِمَارَةِ حِصْنٍ
وَمَسْجِدٍ ، وَأَرْزَاقِ الْقُضَاةِ وَالْمُسْتَغْلِلِينَ بِعُلُومِ الشَّرْعِ وَآلَاتِهَا ، وَلَوْ
مُبْتَدِئِينَ ، وَحِفْظِ الْقُرْآنِ وَالْأَيْمَةِ وَالْمُؤَذِّنِينَ ؛ وَيُعْطَى هَؤُلَاءِ مَعَ الْغَنَى
مَا رَأَاهُ الْإِمَامُ .

وَيَجِبُ تَقْدِيمُ الْأَهَمِّ مِمَّا ذُكِرَ ، وَأَهْمُهَا الْأَوَّلُ ، وَلَوْ مُنِعَ هَؤُلَاءِ
حُقُوقُهُمْ مِنْ بَيْتِ أَلْمَالِ ، وَأُعْطِيَ أَحَدُهُمْ مِنْهُ شَيْئًا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مَا لَمْ يَزِدْ
عَلَى كِفَايَتِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَسَهْمٌ لِلْهَاشِمِيِّ وَالْمُطَلَبِيِّ لِلذِّكْرِ مِنْهُمَا مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثِيِّينَ ، وَلَوْ
أَغْنِيَاءَ ، وَسَهْمٌ لِلْفُقَرَاءِ الْيَتَامَى ، وَسَهْمٌ لِلْمَسْكِينِ ، وَسَهْمٌ لِابْنِ السَّبِيلِ
الْفَقِيرِ ، وَيَجِبُ تَعْمِيمُ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ بِالْعَطَاءِ ، حَاضِرِهِمْ وَغَائِبِهِمْ عَنِ
الْمَحَلِّ .

وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ

نَعَمْ ، يَجُوزُ التَّفَاوُتُ بَيْنَ أَحَادِ الصَّنْفِ غَيْرِ ذَوِي الْقُرْبَى ، لَا بَيْنَ الْأَصْنَافِ ، وَلَوْ قَلَّ الْحَاصِلُ بِحَيْثُ لَوْ عَمَّ لَمْ يَسُدَّ مَسَدًا خُصَّ بِهِ الْأَخَوُجُ ، وَلَا يَعْمُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَوْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ وَزَعَّ سَهْمُهُ عَلَى الْبَاقِينَ .
وَيَجُوزُ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ صَرْفُ جَمِيعِ خُمْسِ الْفَيْءِ إِلَى الْمَصَالِحِ .
وَلَا يَصِحُّ شَرْطُ الْإِمَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ، وَفِي قَوْلٍ يَصِحُّ ، وَعَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ] : لَوْ حَصَلَ لِأَحَدٍ مِنَ الْغَانِمِينَ شَيْءٌ مِمَّا غَنِمُوا قَبْلَ التَّخْمِيسِ وَالْقِسْمَةِ الشَّرْعِيَّةِ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ الْخُمْسِ ، وَالشَّرِيكَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْمُشْتَرَكِ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ .

* * *

وَيُسَنُّ صَدَقَةُ تَطَوُّعٍ لآيَةِ ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ [٢ سورة البقرة / الآية : ٢٤٥] ، وَلِلْأَحَادِيثِ الْكَثِيرَةِ الشَّهِيرَةِ ، وَقَدْ تَجِبُ ، كَأَنْ يَجِدَ مُضْطَرًّا وَمَعَهُ مَا يُطْعِمُهُ فَاضِلًا عَنْهُ .

وَيُكْرَهُ بَرْدِيءٌ ، وَلَيْسَ مِنْهُ التَّصَدُّقُ بِالْفُلُوسِ وَالْثُوبِ الْخَلْقِ وَنَحْوِهِمَا ، بَلْ يَتَّبَعِي أَنْ لَا يَأْتَفَ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالْقَلِيلِ .

كُلَّ يَوْمٍ بِمَا تَيْسَّرَ، سِرًّا، وَبِرَمَضَانَ، وَلِقَرِيبٍ

وَالْتَصَدَّقُ بِالْمَاءِ أَفْضَلُ ، حَيْثُ كَثُرَ الْاِخْتِاجُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَالطَّعَامُ .
وَلَوْ تَعَارَضَ الصَّدَقَةُ حَالًا وَالْوَقْتُ ، فَإِنْ كَانَ الْوَقْتُ وَقْتُ حَاجَةٍ
وَشِدَّةٍ فَالْأَوَّلُ أَوْلَى ، وَإِلَّا فَالثَّانِي لِكثْرَةِ جَدْوَاهُ ؛ قَالَ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ
وَتَبِعَهُ الرَّزْكَانِيُّ .

وَأَطْلَقَ أَبُو الرُّفْعَةِ تَرْجِيحَ الْأَوَّلِ لِأَنَّهُ قَطَعَ حَظَّهُ مِنَ الْمُتَصَدَّقِ بِهِ
حَالًا .

وَيَنْبَغِي لِلرَّاعِبِ فِي الْخَيْرِ أَنْ لَا يُخْلِيَ كُلَّ يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ مِنَ الصَّدَقَةِ
بِمَا تَيْسَّرَ ، وَإِنْ قَلَّ .

وَإِعْطَاؤُهَا سِرًّا أَفْضَلُ مِنْهُ جَهْرًا .

أَمَّا الزَّكَاةُ فإِظْهَارُهَا أَفْضَلُ إِجْمَاعًا .

وَإِعْطَاؤُهَا بِرَمَضَانَ ، أَيُ : فِيهِ ، لَا سِيَّمَا فِي عَشْرِهِ الْآخِرِ أَفْضَلُ ؛
وَيَتَأَكَّدُ أَيْضًا فِي سَائِرِ الْأَزْمِنَةِ وَالْأَمَكِنَةِ الْفَاضِلَةِ ، كَعَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ،
وَالْعِيدَيْنِ ، وَالْجُمُعَةِ ؛ وَكَمَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ .

وَإِعْطَاؤُهَا لِقَرِيبٍ لَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ أَوْلَى ^(١) ، الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنَ
الْمَحَارِمِ ، ثُمَّ الزَّوْجِ ، أَوِ الزَّوْجَةِ ، ثُمَّ غَيْرِ الْمَحْرَمِ ؛ وَالرَّحِمُ مِنْ جِهَةِ
الْأَبِ وَمِنْ جِهَةِ الْأُمِّ سَوَاءٌ ؛ ثُمَّ مَحْرَمِ الرِّضَاعِ ، ثُمَّ الْمُصَاهَرَةِ أَفْضَلُ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ وَجَدَ فِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ الصَّحِيحَةِ : « تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ

أَوْ لَا » ثُمَّ أَضَافَ : وَهُوَ الْمَتَعَيْنُ . انْتَهَى .

وَجَارٍ أَفْضَلُ لَا بِمَا يَخْتَاجُهُ.

وَصَرَفُهَا بَعْدَ الْقَرِيبِ إِلَى جَارٍ أَفْضَلُ مِنْهُ لِغَيْرِهِ ؛ فَعَلِمَ أَنَّ الْقَرِيبَ
الْبَعِيدَ الدَّارِ فِي الْبَلَدِ أَفْضَلُ مِنَ الْجَارِ الْأَجْنَبِيِّ .

لَا يُسَرُّ التَّصَدُّقُ بِمَا يَخْتَاجُهُ ، بَلْ يَحْرُمُ بِمَا يَخْتَاجُ إِلَيْهِ لِنَفَقَةٍ وَمُؤْنَةٍ
مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ ، أَوْ لِيُوفَاءَ دِينِهِ ، وَلَوْ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ لَمْ
يُطْلَبْ مِنْهُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ حُصُولُهُ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ظَاهِرَةً ، لِأَنَّ
الْوَاجِبَ لَا يَجُوزُ تَرْكُهُ لِسُنَّةٍ ، وَحَيْثُ حُرِّمَتِ الصَّدَقَةُ بِشَيْءٍ لَمْ يَمْلِكْهُ
الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛
لَكِنَّ الَّذِي جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » أَنَّهُ يَمْلِكُهُ .
وَالْمَنْ بِالصَّدَقَةِ حَرَامٌ مُحِيطٌ لِلْأَجْرِ ، كَالْأَذَى .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يُكْرَهُ الْأَخْذُ مِمَّنْ بِيَدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ
كَالسُّلْطَانِ الْجَائِرِ ، وَتَخْتَلِفُ الْكَرَاهَةُ بِقِلَّةِ الشُّبْهَةِ وَكَثْرَتِهَا ، وَلَا يَحْرُمُ إِلَّا
إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّ هَذَا مِنَ الْحَرَامِ ، وَقَوْلُ الْغَزَالِيِّ : يَحْرُمُ الْأَخْذُ مِمَّنْ أَكْثَرَ مَالِهِ
حَرَامٌ ، وَكَذَا مُعَامَلَتُهُ ؛ شَادٌّ .

* * *

بَابُ الصَّوْمِ

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ

بَابُ الصَّوْمِ

هُوَ لُغَةً : الْإِمْسَاكُ ؛ وَشَرْعاً : إِمْسَاكٌ عَنِ مُفْطَرٍ بِشُرُوطِهِ الْآتِيَةِ .

وَفَرِضَ فِي شَعْبَانَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهِجْرَةِ ، وَهُوَ مِنْ خَصَائِصِنَا ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ .

يَجِبُ صَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ إِجْمَاعاً بِكَمَالِ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ يَوْماً أَوْ رُؤْيَا عَدَلٍ وَاحِدٍ وَلَوْ مَسْتُوراً هَلَالَهُ بَعْدَ الْغُرُوبِ إِذَا شَهِدَ بِهَا عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَوْ مَعَ إِطْبَاقِ غَيْمٍ ، بِلَفْظٍ : أَشْهَدُ أَنِّي رَأَيْتُ الْهَلَالَ ، أَوْ أَنَّهُ هَلَّ .

وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ : أَشْهَدُ أَنَّ عَدَاً مِنْ رَمَضَانَ ؛ وَلَا يُقْبَلُ عَلَى شَهَادَتِهِ إِلَّا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ .

وَبُثِّبَتْ رُؤْيَا هَلَالِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ عَدَلٍ بَيْنَ يَدَيْهِ كَمَا مَرَّ ، وَمَعَ قَوْلِهِ : ثَبَّتَ عِنْدِي ، يَجِبُ الصَّوْمُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ الْمَرْئِيِّ فِيهِ .

وَكَالْتَبُوتِ عِنْدَ الْقَاضِي الْخَبَرُ الْمُتَوَاتِرُ بِرُؤْيَاهُ ، وَلَوْ مِنْ كُفَّارٍ ، لِإِفَادَتِهِ الْعِلْمَ الضَّرُورِيَّ ؛ وَظَنُّ دُخُولِهِ بِالْأَمَارَةِ الظَّاهِرَةِ الَّتِي لَا تَتَخَلَّفُ عَادَةً ، كَرُؤْيَا الْقَنَادِيلِ الْمُعَلَّقَةِ بِالْمَنَائِرِ .

وَيَلْزَمُ الْفَاسِقَ وَالْعَبْدَ وَالْأَنْثَى الْعَمَلُ بِرُؤْيَا نَفْسِهِ ، وَكَذَا مَنْ أَعْتَقَدَ صِدْقَ نَحْوِ فَاسِقٍ وَمُرَاهِقٍ فِي إِخْبَارِهِ بِرُؤْيَا نَفْسِهِ ، أَوْ ثُبُوتِهَا فِي بَلَدٍ مُتَّحِدٍ

مَطْلَعُهُ ، سَوَاءٌ أَوَّلُ رَمَضَانَ وَآخِرُهُ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ لَهُ ، بَلْ عَلَيْهِ ، اعْتِمَادُ الْعِلَامَاتِ بِدُخُولِ شَوَّالٍ إِذَا حَصَلَ لَهُ اعْتِقَادُ جَازِمٍ بِصِدْقِهَا ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخَانَا أَبْنَا زِيَادٍ وَحَجَرٍ كَجَمْعِ مُحَقِّقَيْنِ .

وَإِذَا صَامُوا وَلَوْ بِرُؤْيَا عَذَلٍ ، أَفْطَرُوا بَعْدَ ثَلَاثِينَ وَإِنْ لَمْ يَرَوْا الْهِلَالَ ، وَلَمْ يَكُنْ غَيْمٌ لِكَمَالِ الْعِدَّةِ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ .

وَلَوْ صَامَ بِقَوْلٍ مَنْ يَتَّقُ ، ثُمَّ لَمْ يَرَ الْهِلَالَ بَعْدَ ثَلَاثِينَ مَعَ الصَّخْرِ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْفِطْرُ ، وَلَوْ رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ شُرُوعِهِمْ فِي الصَّوْمِ لَمْ يَجْزُ لَهُمُ الْفِطْرُ ، وَإِذَا ثَبَتَ رُؤْيَاهُ بِلَدٍ لَزِمَ حُكْمُهُ الْبَلَدَ الْقَرِيبَ دُونَ الْبَعِيدِ ، وَيَثْبُتُ الْبُعْدُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَالْمُرَادُ بِاخْتِلَافِهَا أَنْ يَتَبَاعَدَ الْمَحَلَّانِ بِحَيْثُ لَوْ رُؤِيَ فِي أَحَدِهِمَا لَمْ يَرِ فِي الْآخَرِ غَالِبًا . قَالَهُ فِي « الْأَنْوَارِ » .

وَقَالَ النَّاجُ التَّبْرِيزِيُّ ، وَأَقَرَّهُ غَيْرُهُ : لَا يُمَكِّنُ اخْتِلَافُهَا فِي أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ فَرَسَخًا .

وَبَنَى الشُّبْكِيُّ ، وَتَبِعَهُ غَيْرُهُ ، عَلَى أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنَ الرُّؤْيَا فِي الْبَلَدِ الشَّرْقِيِّ رُؤْيَاهُ فِي الْبَلَدِ الْغَرْبِيِّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ ؛ إِذِ اللَّيْلُ يَدْخُلُ فِي الْبِلَادِ الشَّرْقِيَّةِ قَبْلُ .

وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ مَتَى رُؤِيَ فِي شَرْقِيٍّ لَزِمَ كُلُّ غَرْبِيٍّ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ الْعَمَلُ بِتِلْكَ الرُّؤْيَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَطَالِعُ .

عَلَى مُكَلَّفٍ مُطِيقٍ لَهُ، وَفَرَضُهُ نِيَّةٌ لِكُلِّ يَوْمٍ، وَشَرِطَ لِفَرَضِهِ تَبَيُّتٌ

وَإِنَّمَا يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِالْإِغِ عَاقِلٍ مُطِيقٍ لَهُ، أَيْ : لِلصَّوْمِ حِسًّا وَشَرْعًا ، فَلَا يَجِبُ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ لَا يُطِيقُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ، وَيَلْزَمُ مُدُّ لِكُلِّ يَوْمٍ ؛ وَلَا عَلَى حَائِضٍ وَنَفْسَاءَ لِأَنَّهُمَا لَا تُطِيقَانِ شَرْعًا .

وَفَرَضُهُ، أَيْ : الصَّوْمُ : نِيَّةٌ بِالْقَلْبِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ التَّلَقُّظُ بِهَا بَلْ يُنْدَبُ . وَلَا يُجْزَى عَنْهَا التَّسَحُّرُ وَإِنْ قَصَدَ بِهِ التَّقْوَى عَلَى الصَّوْمِ ، وَلَا الْأَمْتِنَاعُ مِنْ تَنَاوُلِ مُفْطِرٍ خَوْفَ الْفَجْرِ مَا لَمْ يَخْطُرْ بِإِلَالِهِ الصَّوْمُ بِالْصِّفَاتِ الَّتِي يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهَا فِي النِّيَّةِ .

لِكُلِّ يَوْمٍ، فَلَوْ نَوَى أَوَّلَ لَيْلَةِ رَمَضَانَ صَوْمَ جَمِيعِهِ لَمْ يَكْفِ لِغَيْرِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ .

قَالَ شَيْخُنَا : لِكِنْ يَنْبَغِي ذَلِكَ لِيَخْصُلَ لَهُ صَوْمُ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ النِّيَّةَ فِيهِ عِنْدَ مَالِكٍ .

كَمَا تُسَرُّ لَهُ أَوَّلَ الْيَوْمِ الَّذِي نَسِيَ فِيهِ لِيَخْصُلَ لَهُ صَوْمُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَوَاضِحٌ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ قَلَّدَ ، وَإِلَّا كَانَ مُتَلَبِّسًا بِعِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ فِي اعْتِقَادِهِ .

وَشَرِطَ لِفَرَضِهِ ، أَيْ : الصَّوْمِ ، وَلَوْ نَذَرًا أَوْ كَفَّارَةً أَوْ صَوْمَ اسْتِسْقَاءٍ أَمْرٌ بِهِ الْإِمَامُ .

تَبَيُّتٌ ، أَيْ : إِيقَاعُ النِّيَّةِ لَيْلًا ، أَيْ : فِيمَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَطُلُوعِ الْفَجْرِ ، وَلَوْ فِي صَوْمِ الْمُمَيِّزِ .

وَتَعْيِينُ،

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَقَعَتْ نَيْتُهُ قَبْلَ الْفَجْرِ أَوْ بَعْدَهُ لَمْ تَصِحَّ ،
لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَقُوعِهَا لَيْلًا ، إِذِ الْأَصْلُ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ
زَمَنِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ نَوَى ثُمَّ شَكَّ : هَلْ طَلَعَ الْفَجْرُ أَوْ لَا ؟ لَأَنَّ الْأَصْلَ
عَدَمُ طُلُوعِهِ لِلْأَصْلِ الْمَذْكُورِ أَيْضًا . اُنْتَهَى .

وَلَا يُبْطَلُهَا نَحْوُ أَكْلِ وَجِمَاعِ بَعْدَهَا وَقَبْلَ الْفَجْرِ ، نَعَمْ لَوْ قَطَعَهَا قَبْلَهُ
أَحْتَاجَ لِتَجْدِيدِهَا قَطْعًا .

وَتَعْيِينُ لِمَنْوِيٍّ فِي الْفَرَضِ ، كَرَمَضَانَ ، أَوْ نَذْرٍ أَوْ كَفَّارَةٍ ، بِأَنْ يَنْوِيَ
كُلَّ لَيْلَةٍ أَنَّهُ صَائِمٌ غَدًا عَنْ رَمَضَانَ أَوْ النَّذْرِ أَوْ الْكَفَّارَةِ ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ
سَبَّهَا .

فَلَوْ نَوَى الصَّوْمَ عَنْ فَرَضِهِ أَوْ فَرَضٍ وَفِيهِ لَمْ يَكْفِ ، نَعَمْ مَنْ عَلَيْهِ
قَضَاءُ رَمَضَانَيْنِ أَوْ نَذْرٌ أَوْ كَفَّارَةٌ مِنْ جِهَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ ، لَمْ يُشْتَرَطِ التَّعْيِينُ
لِاتِّحَادِ الْجَنْسِ ، وَأَخْتَرَزَ بِأَشْرَاطِ التَّبَيُّتِ فِي الْفَرَضِ عَنِ الثَّقَلِ ، فَتَصِحُّ
فِيهِ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، أَلَيْتُهُ قَبْلَ الزَّوَالِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [مُسْلِم ، رَقْم : ١١٥٤ ؛ أَبُو
دَاوُد ، رَقْم : ٢٤٥٥ ؛ التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٧٣٣ ؛ النَّسَائِيُّ ، رَقْم : ٢٣٢٢ - ٢٣٠٠] ،
وَبِالتَّعْيِينِ فِيهِ الثَّقَلُ أَيْضًا فَيَصِحُّ ، وَلَوْ مُؤَقَّتًا ، بِنَيْتِهِ مُطْلَقَةٍ كَمَا اعْتَمَدَهُ غَيْرُ
وَاحِدٍ .

نَعَمْ ، بَحَثَ فِي « الْمَجْمُوعِ » أَشْرَاطُ التَّعْيِينِ فِي الزَّوَاتِبِ ، كَعَرَفَةِ
وَمَا مَعَهَا ، فَلَا يَحْصُلُ غَيْرُهَا مَعَهَا ، وَإِنْ نَوَى ، بَلْ مُقْتَضَى الْقِيَاسِ كَمَا
قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ نَيْتَهُمَا مُبْطَلَةٌ ، كَمَا لَوْ نَوَى الظُّهْرَ وَسُنَّتَهُ ، أَوْ سُنَّةَ الظُّهْرِ

وَأَكْمَلُهَا : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ
تَعَالَى ؛ وَيُفْطِرُ عَامِدٌ عَالِمٌ

وَسُنَّةُ الْعَصْرِ .

فَأَقُلُّ النَّيَّةَ الْمُجَزَّةَ : نَوَيْتُ صَوْمَ رَمَضَانَ ، وَلَوْ بِدُونِ الْفَرَضِ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « الْمَجْمُوعِ » تَبَعًا لِلْأَكْثَرِينَ ، لِأَنَّ صَوْمَ
رَمَضَانَ مِنَ الْبَالِغِ لَا يَقَعُ إِلَّا فَرَضًا ، وَمُقْتَضَى كَلَامِ « الرُّوضَةِ »
و« الْمِنْهَاجِ » وَجُوبُهُ ، أَوْ بِلَا « غَدٍ » ، كَمَا قَالَ الشَّيْخَانِ .

لِأَنَّ لَفْظَ « الْغَدِ » اشتهر في كلامهم في تفسير التَّعْيِينِ ، وَهُوَ فِي
الْحَقِيقَةِ لَيْسَ مِنْ حَدِّ التَّعْيِينِ ، فَلَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ لَهُ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ
يَكْفِي دُخُولُهُ فِي صَوْمِ الشَّهْرِ الْمَنَوِيِّ لِحُصُولِ التَّعْيِينِ حِينَئِذٍ ، لَكِنَّ قَضِيَّةَ
كَلَامِ شَيْخِنَا كَالْمُرْجَدِ ، وَجُوبُهُ .

وَأَكْمَلُهَا ، أَنِي : النَّيَّةُ : نَوَيْتُ صَوْمَ غَدٍ عَنْ أَدَاءِ فَرَضِ رَمَضَانَ ،
بِالْجَرِّ لِإِضَافَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ ، هَذِهِ السَّنَةِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لِصِحَّةِ النَّيَّةِ حِينَئِذٍ اتِّفَاقًا .
وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ الْأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ رَمَضَانَ قَبْلَهُ ،
لَزِمَهُ التَّعَرُّضُ لِلْأَدَاءِ أَوْ تَعْيِينُ^(١) السَّنَةِ .

وَيُفْطِرُ عَامِدٌ لَا نَاسٍ لِلصَّوْمِ ، وَإِنْ كَثُرَ مِنْهُ ، نَحْوُ جَمَاعٍ وَأَكُلِ .
عَالِمٌ لَا جَاهِلٌ ، بِأَنَّ مَا تَعَاطَاهُ مُفْطَرٌّ لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ ، أَوْ نَشْئِهِ بِبَادِيَةِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض نسخ الخط : « وتعيين » بالواو ، وهو
الموافق لما في « التحفة » ؛ لكن عليه تكون الواو بمعنى أو ، كما هو ظاهر ، لأنَّ أحدهما
كافٍ في حصول التمييز . أَنتَهَى .

مُخْتَارٌ بِجَمَاعٍ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ لَا بِضَمِّ بِحَائِلٍ ، وَأَسْتِقَاءَةٌ لَا بِقَلْعِ
نُحَامَةٍ ،

بَعِيدَةٍ عَمَّنْ يَعْرِفُ ذَلِكَ .

مُخْتَارٌ لَا مُكْرَهٌ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ قَصْدٌ ، وَلَا فِكْرٌ وَلَا تَلَدُّدٌ بِجَمَاعٍ ، وَإِنْ
لَمْ يُنْزَلْ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ وَلَوْ بِيَدِهِ ، أَوْ بِيَدِ حَلِيلَتِهِ ، أَوْ بِلَمْسٍ لِمَا يَنْقُضُ لَمْسُهُ
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ بِلَا حَائِلٍ .

لَا بِقُبْلَةٍ وَضَمٍّ لِامْرَأَةٍ بِحَائِلٍ ، أَيْ : مَعَهُ ، وَإِنْ تَكَرَّرَتَا بِشَهْوَةٍ ، أَوْ
كَانَ الْحَائِلُ رَقِيقًا فَلَوْ ضَمَّ امْرَأَةً أَوْ قُبْلَهَا بِلَا مُلَامَسَةٍ بَدَنٍ ، بَلْ بِحَائِلٍ
بَيْنَهُمَا ، فَأَنْزَلَ لَمْ يُفْطَرْ لِانْتِفَاءِ الْمُبَاشَرَةِ ، كَالِاخْتِلَامِ وَالْإِنْزَالِ بِنَظَرٍ
وَفِكْرٍ ، وَلَوْ لَمَسَ مُحَرَّمًا ، أَوْ شَعَرَ امْرَأَةً ، فَأَنْزَلَ ، لَمْ يُفْطَرْ لِعَدَمِ التَّقْضِ
بِهِ .

وَلَا يُفْطَرْ بِخُرُوجِ مَذْيٍّ خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ .

وَأَسْتِقَاءَةٌ ، أَيْ : أَسْتِدْعَاءُ قِيٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَعُدْ مِنْهُ شَيْءٌ لِحُجُوفِهِ ، بِأَنْ
تَقِيًّا مُنْكَسًا ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَهُوَ مُفْطَرٌّ لِعَيْنِهِ .

أَمَّا إِذَا غَلَبَهُ وَلَمْ يَعُدْ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ رِيْقِهِ الْمُتَنَجِّسِ بِهِ ، شَيْءٌ إِلَى جَوْفِهِ
بَعْدَ وَضُوءِهِ لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، أَوْ عَادَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهِ ، فَلَا يُفْطَرْ بِهِ لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ بِذَلِكَ [الترمذي ، رقم : ٧٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم :

١٦٧٦ ؛ مسند أحمد ، رقم : ١٠٠٨٥ ؛ الدارمي ، رقم : ١٧٢٩] .

لَا بِقَلْعِ نُحَامَةٍ مِنَ الْبَاطِنِ أَوْ الدِّمَاغِ إِلَى الظَّاهِرِ ، فَلَا يُفْطَرْ بِهِ إِنْ

وَبِدُخُولِ عَيْنِ جَوْفَا ،

لَفَظَهَا لِتَكَثُّرِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ؛ أَمَّا لَوْ اِبْتَلَعَهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى لَفْظِهَا بَعْدَ
وُصُولِهَا لِحَدِّ الظَّاهِرِ ، وَهُوَ مَخْرُجُ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ ، فَيُفْطَرُ قَطْعًا .

وَلَوْ دَخَلَتْ ذُبَابَةٌ جَوْفَهُ أَفْطَرَ بِإِخْرَاجِهَا مُطْلَقًا ، وَجَازَ لَهُ إِنْ ضَرَّهُ
بِقَاؤُهَا مَعَ الْقَضَاءِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَيُفْطَرُ بِدُخُولِ عَيْنِ ، وَإِنْ قَلَّتْ ، إِلَى مَا يُسَمَّى جَوْفًا ، أَيْ : جَوْفَ
مَنْ مَرَّ ؛ كَبَاطِنِ أُذُنٍ وَإِخْلِيلٍ ، وَهُوَ مَخْرُجُ بَوْلِ وَلَبَنِ ، وَإِنْ لَمْ يُجَاوِزِ
الْحَشْفَةَ أَوْ الْحَلْمَةَ .

وَوُصُولُ إِصْبَعِ الْمُسْتَنْجِيَةِ إِلَى وَرَاءِ مَا يَظْهَرُ مِنْ فَرْجِهَا عِنْدَ جُلُوسِهَا
عَلَى قَدَمَيْهَا مُفْطَرٌّ ، وَكَذَا وَصُولُ بَعْضِ الْأَنْمَلَةِ إِلَى الْمَسْرَبَةِ ، كَذَا أَطْلَقَهُ
الْقَاضِي وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا وَصَلَ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى الْمَحَلِّ الْمَجُوفِ
مِنْهَا ، بِخِلَافِ أَوَّلِهَا الْمُنْطَبِقِ ، فَإِنَّهُ لَا يُسَمَّى جَوْفًا .

وَالْحَقُّ بِهِ أَوَّلُ الْإِخْلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ عِنْدَ تَحْرِيكِهِ ، بَلْ أَوَّلَى .

قَالَ وَلَدُهُ : وَقَوْلُ الْقَاضِي : الْاِخْتِيَاظُ أَنْ يَتَغَوَّطَ بِاللَّيْلِ ؛ مُرَادُهُ أَنَّ
إِقَاعَهُ فِيهِ خَيْرٌ مِنْهُ فِي النَّهَارِ ، لِثَلَاثِ أَسْبَابٍ شَيْءٌ إِلَى جَوْفِ مَسْرَبَتِهِ ، لَا أَنَّهُ
يُؤَمَّرُ بِتَأْخِيرِهِ إِلَى اللَّيْلِ ، لِأَنَّ أَحَدًا لَا يُؤَمَّرُ بِمَضَرَّةٍ فِي بَدَنِهِ .

وَلَوْ خَرَجَتْ مَقْعَدَةُ مَبْسُورٍ لَمْ يُفْطَرِ بِعَوْدِهَا ، وَكَذَا إِنْ أَعَادَهَا
بِأُضْبِعِهِ ، لِإِضْطِرَارِهِ إِلَيْهِ .

وَمِنْهُ يُؤْخَذُ مَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَوْ اضْطُرَّ لِدُخُولِ الْأُضْبُعِ مَعَهَا إِلَى
الْبَاطِنِ لَمْ يُفْطَرِ ، وَإِلَّا أَفْطَرَ بِوُصُولِ الْأُضْبُعِ إِلَيْهِ .

وَلَا يَرِيقِ طَاهِرٍ صَرَفٍ مِنْ مَعْدِنِهِ ،

وَخَرَجَ بِـ «الْعَيْنِ» الْأَثَرُ ، كَوُصُولِ الطَّعْمِ بِالدَّوْقِ إِلَى حَلْقِهِ .
وَخَرَجَ بِمَنْ مَرَّ ، أَيْ : الْعَامِدِ الْعَالِمِ الْمُخْتَارِ ؛ النَّاسِي لِلصَّوْمِ ،
وَالْجَاهِلُ الْمَعْدُورُ بِتَحْرِيمِ إِيصَالِ شَيْءٍ إِلَى الْبَاطِنِ ، وَبِكَوْنِهِ مُفْطَرًّا ،
وَالْمُكْرَهُ ؛ فَلَا يُفْطِرُ كُلُّ مِنْهُمْ بِدُخُولِ عَيْنِ جَوْفِهِ ، وَإِنْ كَثُرَ أَكْلُهُ .

وَلَوْ ظَنَّ أَنَّ أَكْلَهُ نَاسِيًّا مُفْطِرًّا ، فَأَكَلَ جَاهِلًا بِوُجُوبِ الْإِمْسَاكِ أَفْطَرَ .
وَلَوْ تَعَمَّدَ فَتَحَ فِيهِ فِي الْمَاءِ فَدَخَلَ جَوْفَهُ أَوْ وَضَعَهُ فِيهِ فَسَبَقَهُ ، أَفْطَرَ .
أَوْ وَضَعَ فِيهِ شَيْئًا عَمْدًا ، وَابْتَلَعَهُ نَاسِيًّا ، فَلَا .

وَلَا يُفْطِرُ بِوُصُولِ شَيْءٍ إِلَى بَاطِنِ قَصَبَةِ أَنْفٍ حَتَّى يُجَاوِزَ مُنْتَهَى
الْخَيْشُومِ ، وَهُوَ أَقْصَى الْأَنْفِ .

وَلَا يُفْطِرُ يَرِيقِ طَاهِرٍ صَرَفٍ ، أَيْ : خَالِصِ ابْتِلَاعِهِ مِنْ مَعْدِنِهِ ، وَهُوَ
جَمِيعُ الْفَمِ ، وَلَوْ بَعْدَ جَمْعِهِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِنْ كَانَ يَنْخَوِ مَصْطُكِي ؛ أَمَّا
لَوْ ابْتَلَعَ رِيقًا اجْتَمَعَ بِلاَ فِعْلٍ فَلَا يَضُرُّ قَطْعًا .

وَخَرَجَ بِـ «الطَّاهِرِ» الْمُنْتَجِسُ بِنَخْوِ دَمٍ لِسْتِهِ ، فَيُفْطِرُ بِابْتِلَاعِهِ ، وَإِنْ
صَفَا وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ أَثَرٌ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ لَمَّا حُرِّمَ ابْتِلَاعُهُ لِنَجْسِهِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ
أَجْنَبِيَّةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَظْهَرُ الْعَفْوُ عَمَّنِ ابْتَلَى بِدَمٍ لِسْتِهِ ، بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُهُ
الْإِخْتِرَازُ عَنْهُ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : مَتَى ابْتَلَعَهُ الْمُبْتَلَى بِهِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَنْهُ بُدٌّ ،
فَصَوْمُهُ صَحِيحٌ .

.....

وَبِ «الصَّرْفِ» الْمُخْتَلِطِ بِظَاهِرٍ آخَرَ ، فَيُفْطِرُ مَنْ أَتْلَعَ رِيقًا مُتَغَيَّرًا
بِحُمْرَةِ نَحْوِ تَنْبُلٍ ، وَإِنْ تَعَسَّرَ إِزَالَتُهَا .
أَوْ بَصْنِغٍ خَيْطٍ فَتَلَهُ بِفَمِهِ .

وَبِ « مِنْ مَعْدِنِهِ » مَا إِذَا خَرَجَ مِنَ الْفَمِ لَا عَلَى لِسَانِهِ ، وَلَوْ إِلَى ظَاهِرِ
الْشَفَةِ ، ثُمَّ رَدَّهُ بِلِسَانِهِ وَأَتْلَعَهُ ، أَوْ بَلَّ خَيْطًا أَوْ سِوَاكَأَ بِرِيقِهِ ، أَوْ بِمَاءِ
فَرَدَّهُ إِلَى فَمِهِ وَعَلَيْهِ رُطُوبَةٌ تَنْفَصِلُ ، وَأَتْلَعَهَا ؛ فَيُفْطِرُ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ
يَكُنْ عَلَى الْخَيْطِ مَا يَنْفَصِلُ لِقَلَّتِهِ ، أَوْ لِعُسْرِهِ ، أَوْ لِحِفَافِهِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَضُرُّ ،
كَأَثَرِ مَاءِ الْمُضْمَضَةِ ، وَإِنْ أَمَكْنَ مَجْهُ لِعُسْرِ التَّحَرُّزِ عَنْهُ ، فَلَا يُكَلِّفُ
تَنْشِيفَ الْفَمِ عَنْهُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَقِيَ طَعَامٌ بَيْنَ أَسْنَانِهِ ، فَجَرَى بِهِ رِيقُهُ بِطَبْعِهِ لَا بِقَصْدِهِ ، لَمْ
يُفْطِرْ إِنْ عَجَزَ عَنْ تَمْيِيزِهِ وَمَجْهِ .

وَإِنْ تَرَكَ التَّخَلُّلَ لَيْلًا مَعَ عِلْمِهِ بَبَقَائِهِ وَبِجَرَيَانِ رِيقِهِ بِهِ نَهَارًا ، لِأَنَّهُ
إِنَّمَا يُخَاطَبُ بِهِمَا إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِمَا حَالُ الصَّوْمِ ، لَكِنْ يَتَأَكَّدُ التَّخَلُّلُ بَعْدَ
التَّسْحِيرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعِجِزْ ، أَوْ أَتْلَعَهُ قَصْدًا ، فَإِنَّهُ مُفْطِرٌ جَزْمًا .

وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : يَجِبُ غَسْلُ الْفَمِ مِمَّا أَكَلَ لَيْلًا وَإِلَّا أَفْطَرَ ؛ رَدُّهُ
شَيْخُنَا .

* * *

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ جَنَابَةٍ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

وَلَا يُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ جَوْفَ مُغْتَسِلٍ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ كَحَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، إِذَا كَانَ الْأَغْتِسَالُ بِلَا أَنْغِمَاسٍ فِي الْمَاءِ ، فَلَوْ غَسَلَ أُذُنَيْهِ فِي الْجَنَابَةِ ، فَسَبَقَ الْمَاءُ مِنْ إِحْدَاهُمَا لِحَوْفِهِ لَمْ يُفْطِرْ ، وَإِنْ أَمَكْنَهُ إِمَالَةٌ رَأْسِهِ أَوْ الْغُسْلُ قَبْلَ الْفَجْرِ ، كَمَا إِذَا سَبَقَ الْمَاءُ إِلَى الدَّخْلِ لِلْمُبَالِغَةِ فِي غَسْلِ الْقَمِ الْمَتَنَجِّسِ لَوْجُوبُهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اغْتَسَلَ مُنْغِمَسًا فَسَبَقَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ الْأُذُنِ أَوْ الْأَنْفِ ، فَإِنَّهُ يُفْطِرُ وَلَوْ فِي الْغُسْلِ الْوَاجِبِ ، لِكِرَاهَةِ الْأَنْغِمَاسِ ، كَسَبْقِ مَاءِ الْمَضْمَضَةِ بِالْمُبَالِغَةِ إِلَى الْجَوْفِ مَعَ تَذَكُّرِهِ لِلصَّوْمِ وَعِلْمِهِ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّتِهَا ، بِخِلَافِهِ بِلَا مُبَالِغَةٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ » الْغُسْلُ الْمَسْنُونُ^(١) وَغُسْلُ التَّبَرُّدِ ، فَيُفْطِرُ بِسَبْقِ مَاءٍ فِيهِ ، وَلَوْ بِلَا أَنْغِمَاسٍ .

* * *

فُرُوعٌ : يَجُوزُ لِلصَّائِمِ الْإِفْطَارُ بِخَبَرٍ عَدَلٍ بِالْغُرُوبِ ، وَكَذَا بِسَمَاعِ أَذَانِهِ .

وَيَحْرُمُ لِلشَّائِكِ الْأَكْلُ آخِرَ النَّهَارِ حَتَّى يَجْتَهِدَ وَيَظُنَّ أَنْقِضَاءَهُ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْأَخْوَطُ الصَّبْرُ لِلْيَقِينِ .

وَيَجُوزُ الْأَكْلُ إِذَا ظَنَّ بَقَاءَ اللَّيْلِ بِاجْتِهَادٍ أَوْ إِخْبَارٍ ، وَكَذَا لَوْ شَكَّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءَ اللَّيْلِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : في خروج هذا نظراً ، فإنه مأمور به ، فحكمه حكم غسل الجنابة بلا خلاف . انتهى .

يُبَاحُ فِطْرُ بِمَرَضٍ مُضِرٍّ، وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ، وَلِخَوْفٍ هَلَاكِ،
وَيَجِبُ قَضَاءُ كَرَمَضَانَ،

أَعْتَمَدَهُ ، وَكَذَا فَاسِقٌ ظَنَّ صِدْقَهُ .

وَلَوْ أَكَلَ بِاجْتِهَادٍ أَوَّلًا ، أَوْ آخِرًا ، فَبَانَ أَنَّهُ أَكَلَ نَهَارًا ، بَطَلَ صَوْمُهُ ،
إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالظَّنِّ الْبَيِّنِ خَطْوُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ شَيْءٌ صَحَّ .

وَلَوْ طَلَعَ الْفَجْرُ وَفِي فَمِهِ طَعَامٌ ، فَلَفَظَهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ مِنْهُ شَيْءٌ لَجَوَفِهِ ،
صَحَّ صَوْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ مُجَامِعًا عِنْدَ ابْتِدَاءِ طُلُوعِ الْفَجْرِ ، فَتَزَعَ فِي
الْحَالِ ، أَيْ : عَقَبَ طُلُوعِهِ ، فَلَا يُفْطِرُ ، وَإِنْ أَنْزَلَ ؛ لِأَنَّ التَّزَعَ تَرْكُ
لِلْجَمَاعِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَزَعْ حَالًا لَمْ يَنْعَقِدِ الصَّوْمُ ، وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ .

* * *

وَيُبَاحُ فِطْرٌ فِي صَوْمٍ وَاجِبٍ بِمَرَضٍ مُضِرٍّ ضَرَرًا يُبِيحُ التَّيْمَمَ ، كَأَنْ
خَشِيَ مِنَ الصَّوْمِ بُطْءَ بُرءٍ .

وَفِي سَفَرٍ قَصِيرٍ ^(١) دُونَ قَصِيرٍ وَسَفَرٍ مَعْصِيَةٍ .

وَصَوْمُ الْمُسَافِرِ بِلَا ضَرَرٍ أَحَبُّ مِنَ الْفِطْرِ .

وَلِخَوْفٍ هَلَاكِ الصَّوْمِ مِنْ عَطَشٍ أَوْ جُوعٍ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا مُقِيمًا .
وَأَفْتَى الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْحَصَّادِينَ - أَيْ : وَنَحْوَهُمْ - تَبْيِيتُ الْبَيْتَةِ كُلِّ
لَيْلَةٍ ، ثُمَّ مَنْ لَحِقَهُ مِنْهُمْ مَشَقَّةٌ شَدِيدَةٌ أَفْطَرَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَ وَلَوْ بَعْدَ مِنَ الصَّوْمِ الْوَاجِبِ ، كَرَمَضَانَ وَنَذَرَ

(١) سفر القصر أن تكون مسافته مرحلتين أو أكثر، وتعاذل المرحلتان ٥، ٨٢ كيلومتراً تقريباً .

وإِمْسَاكَ فِيهِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، وَعَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ بِجَمَاعٍ
كَفَّارَةٌ مَعَهُ ،

وَكَفَّارَةٌ بِمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ تَرَكَ نِيَّةً أَوْ بِحَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ ، لَا بِجُنُونٍ وَسُكْرِ
لَمْ يَتَعَدَّ بِهِ .

وَفِي « الْمَجْمُوع » إِنَّ قَضَاءَ يَوْمِ الشَّكِّ عَلَى الْفَوْرِ لَوْ جُوبَ إِمْسَاكِهِ .
وَنَظَرَ فِيهِ جَمْعٌ بَأَنَّ تَارَكَ النِّيَّةَ يَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ مَعَ أَنَّ قَضَاءَهُ عَلَى التَّرَاخِي
قَطْعاً .

وَيَجِبُ إِمْسَاكُ عَنْ مُفْطَرٍ فِيهِ ، أَي : رَمَضَانَ فَقَطْ ، دُونَ نَحْوِ نَذْرِ
وَقَضَاءِ إِنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ أَوْ بَغْلَطٍ ، كَمَنْ أَكَلَ ظَانّاً بِقَاءِ
الَّيْلِ أَوْ نَسِيَ تَبَيَّتِ النِّيَّةَ ، أَوْ أَفْطَرَ يَوْمَ الشَّكِّ وَبَانَ مِنْ رَمَضَانَ ، لِحُزْمَةِ
الْوَقْتِ ، وَلَيْسَ الْمُتَمَسِّكُ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ ، لِكُنْهٖ يُثَابُ عَلَيْهِ ، فَيَأْتُمُّ
بِجَمَاعٍ وَلَا كَفَّارَةٌ ؛ وَنُدِبَ إِمْسَاكُ لِمَرِيضٍ شُفِيٍّ ، وَمُسَافِرٍ قَدِمَ أَثْنَاءَ النَّهَارِ
مُفْطِراً ، وَحَائِضٍ طَهَّرَتْ أَثْنَاءَهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْسَدَهُ ، أَي : صَوْمَ رَمَضَانَ ؛ بِجَمَاعٍ أَثِمَ بِهِ لِأَجْلِ
الصَّوْمِ ، لَا بِاسْتِمْنَاءٍ وَأُكِّلَ ؛ كَفَّارَةٌ مُتَكَرِّرَةٌ بِتَكَرُّرِ الْإِفْسَادِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ
عَنِ السَّابِقِ ؛ مَعَهُ ، أَي : مَعَ قَضَاءِ ذَلِكَ الصَّوْمِ .

وَالْكَفَّارَةُ : عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ ، فَصَوْمُ شَهْرَيْنِ مَعَ التَّابِعِ إِنْ عَجَزَ
عَنْهُ ، فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِيناً أَوْ فَقِيراً إِنْ عَجَزَ عَنِ الصَّوْمِ لِهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ ،
بِنِيَّةِ كَفَّارَةٍ ، وَيُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ^(١) مِنْ غَالِبِ الْقُوتِ .

(١) المُدُّ مَكْعَبٌ طُولُ ضِلْعِهِ ٩،٢ سَانتِي مِترًا.

وَعَلَى مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ مُدٌّ بِلَا قَضَاءٍ ، وَعَلَى مُؤَخِّرِ قَضَاءٍ بِلَا عُذْرٍ مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ .

وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ الْكَفَّارَةِ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ .

وَيَجِبُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ لِعُذْرٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ، كَكَبْرِ وَمَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ ؛ مُدٌّ^(١) لِكُلِّ يَوْمٍ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُوسِرًا حِينَئِذٍ بِلَا قَضَاءٍ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَيْهِ بَعْدُ ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُخَاطَبٍ بِالصَّوْمِ ، فَالْفِدْيَةُ فِي حَقِّهِ وَاجِبَةٌ أَبَدًا لَا بَدَلًا .

وَيَجِبُ الْمُدُّ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى حَامِلٍ وَمُرْضِعٍ أَفْطَرْنَا لِلْخَوْفِ عَلَى الْوَلَدِ .

وَيَجِبُ عَلَى مُؤَخِّرِ قَضَاءٍ لَشَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ رَمَضَانُ آخِرُ بِلَا عُذْرٍ فِي التَّأْخِيرِ ، بِأَنْ خَلَا عَنِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ قَدَرًا مَا عَلَيْهِ ، مُدٌّ لِكُلِّ سَنَةٍ ، فَيَتَكَرَّرُ بِتَكَرُّرِ السِّنِينَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « بِلَا عُذْرٍ » مَا إِذَا كَانَ التَّأْخِيرُ بِعُذْرٍ ، كَانَ اسْتِمْرَارُ سَفَرِهِ أَوْ مَرَضِهِ وَإِزْوَاعُهَا إِلَى قَابِلٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ الْعُذْرُ ، وَإِنْ اسْتَمْرَرَ سِنِينَ .

وَمَتَى آخَرَ قَضَاءَ رَمَضَانَ مَعَ تَمَكُّنِهِ حَتَّى دَخَلَ آخِرُ ، فَمَاتَ أَخْرَجَ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ مُدَّانٍ ، مُدٌّ لِلْفَوَاتِ وَمُدٌّ لِلتَّأْخِيرِ ، إِنْ لَمْ يَصُمْ عَنْهُ قَرِيبُهُ أَوْ مَأْذُونُهُ ، وَإِلَّا وَجِبَ مُدٌّ وَاحِدٌ لِلتَّأْخِيرِ .

(١) إِنْ أَرَادَ تَقْلِيدَ الْأَحْنَافِ بِإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ ، فَيُخْرَجُ عَنْ نِصْفِ صَاعٍ عِنْدَهُمْ ، وَالصَّاعُ عِنْدَهُمْ مَكْعَبٌ ضُلْعُهُ ١٦,٧ سَانتِي مِترًا ، وَنِصْفُهُ مَكْعَبٌ ضُلْعُهُ ١٣,٣ سَانتِي مِترًا .

وَالْجَدِيدِ عَدَمُ جَوَازِ الصَّوْمِ عَنْهُ مُطْلَقًا ، بَلْ يُخْرَجُ مِنْ تَرْكِتِهِ لِكُلِّ يَوْمٍ
مُدَّ طَعَامٍ وَكَذَا صَوْمِ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ .

وَذَهَبَ التَّوَوُّيُّ كَجَمْعِ مُحَقِّقِينَ إِلَى تَصْحِيحِ الْقَدِيمِ الْقَائِلِ بِأَنَّهُ
لَا يَتَعَيَّنُ الإِطْعَامُ فِيمَنْ مَاتَ ، بَلْ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ ، ثُمَّ إِنْ
خَلَفَ تَرِكَهَ وَجَبَ أَحَدُهُمَا ، وَإِلَّا نُدِبَ .

وَمَصْرُفُ الْأُمْدَادِ فَقِيرٌ وَمُسْكِينٌ ، وَلَهُ صَرَفُ أُمْدَادٍ لِوَاحِدٍ .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَلَاةٌ فَلَا قَضَاءَ وَلَا فِدْيَةَ ، وَفِي قَوْلٍ لِجَمْعِ
مُجْتَهِدِينَ أَنَّهَا تُقْضَى عَنْهُ لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ [رقم : ١٩٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١١٤٧ ؛
وهو في الصوم لا الصلاة] . وَغَيْرِهِ ^(١) ؛ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَيْمَتِنَا ، وَفَعَلَ
بِهِ الشُّبْكِيُّ عَنْ بَعْضِ أَقَارِبِهِ [راجع الصفحة : ٣٨ و ٤٣٣] ، وَنَقَلَ ابْنُ بَرَهَانَ عَنِ
الْقَدِيمِ أَنَّهُ يَلْزَمُ الْوَلِيُّ إِنْ خَلَفَ تَرِكَهَ أَنْ يُصَلِّيَ عَنْهُ ، كَالصَّوْمِ ، وَفِي وَجْهِ
عَلَيْهِ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُطْعَمُ عَنْ كُلِّ صَلَاةٍ مُدًّا .
وَقَالَ الْمُحِبُّ الطَّبْرِيُّ : يَصِلُ لِلْمَيِّتِ كُلُّ عِبَادَةٍ تُفَعَّلُ عَنْهُ ، وَاجِبَةٌ أَوْ
مَنْدُوبَةٌ .

وَفِي « شَرْحِ الْمُخْتَارِ » لِمَوْلَاهُ : وَمَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ

(١) قَالَ التَّوَوُّيُّ فِي شَرْحِهِ لـ « صَحِيحِ مُسْلِمٍ » الْحَدِيثِ رَقْم : ١١٤٨ : قَالَ الْقَاضِي [أَي :
الْقَاضِي عِيَّاض] : وَأَصْحَابُنَا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَنْهُ [أَي : عَنْ الْمَيِّتِ] صَلَاةٌ
فَائِدَةٌ .

وَسُنَّ تَسَحُّرٌ ، وَتَعْجِيلُ فِطْرِ ، وَبِتْمَرِ فَمَاءٍ ،

يَجْعَلُ ثَوَابَ عَمَلِهِ وَصَلَاتِهِ لِغَيْرِهِ ، وَيَصِلُهُ . [راجع الصفحات : ٣٧ و ٤٣٣] .

* * *

وَسُنَّ لِصَائِمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ تَسَحُّرٌ ، وَتَأْخِيرُهُ مَا لَمْ يَقَعْ فِي شَكٍّ ،
وَكَوْنُهُ عَلَى تَمَرٍ لِخَبَرٍ فِيهِ [« مسند أحمد » ، رقم : ٢٠٩٩٦] ، وَيَحْصُلُ وَلَوْ
بِجُرْعَةٍ مَاءٍ .

وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِنِصْفِ اللَّيْلِ .

وَحِكْمَتُهُ التَّقْوَى أَوْ مُخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَجِهَانٍ .

وَسُنَّ تَطْيِيبُ وَقْتِ سَحَرٍ .

وَسُنَّ تَعْجِيلُ فِطْرِ ، إِذَا تَيَقَّنَ الْغُرُوبَ ، وَيُعْرَفُ فِي الْعُمْرَانِ
وَالصَّحَارَى الَّتِي بِهَا جِبَالُ بَزْوَالِ الشُّعَاعِ مِنْ أَعَالِي الْحِيطَانِ وَالْجِبَالِ .
وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الصَّلَاةِ إِنْ لَمْ يُخْشَ مِنْ تَعْجِيلِهِ فَوَاتُ الْجَمَاعَةِ أَوْ
تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ .

وَكَوْنُهُ بِتَمَرٍ لِلأَمْرِ بِهِ ، وَالْأَكْمَلُ أَنْ يَكُونَ بِثَلَاثٍ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ فَعَلَى حَسَوَاتِ مَاءٍ ، وَلَوْ مِنْ زَمْزَمَ .

فَلَوْ تَعَارَضَ التَّعْجِيلُ عَلَى الْمَاءِ وَالتَّأْخِيرُ عَلَى التَّمْرِ ، قَدَّمَ الْأَوَّلَ فِيمَا
اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَقَالَ أَيْضاً : يَظْهَرُ فِي تَمَرٍ قَوِيَّتِ شُبُهَتُهُ وَمَاءٍ خَفَّتِ شُبُهَتُهُ أَنَّ الْمَاءَ
أَفْضَلُ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : لَا شَيْءَ أَفْضَلُ بَعْدَ التَّمْرِ غَيْرُ الْمَاءِ . فَقَوْلُ الرُّوْيَانِيِّ :

وَعُسْلٌ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ قَبْلَ فَجْرِ ؛ وَكَفٌّ شَهْوَةٍ ،

الْحَلْوَى أَفْضَلُ مِنَ الْمَاءِ ضَعِيفٌ ، كَقَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ : الزَّرِيبُ أَخُو التَّمْرِ ،
وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ لِتَيَسُّرِهِ غَالِبًا بِالْمَدِينَةِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَ الْفِطْرِ : « اَللّٰهُمَّ لَكَ صُمْتُ ، وَعَلَى رِزْقِكَ
أَفْطَرْتُ » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٨] وَيَزِيدُ مَنْ أَفْطَرَ بِالْمَاءِ : « ذَهَبَ الظَّمَأُ ،
وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ ، وَتَبَّتِ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى » [أبو داود ، رقم : ٢٣٥٧] .
وَسُنَّ عُسْلٌ عَنْ نَحْوِ جَنَابَةٍ قَبْلَ فَجْرِ ، لِثَلَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى بَاطِنِ نَحْوِ
أُذُنِهِ أَوْ دُبُرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ وُصُولَهُ لِذَلِكَ مُفْطِّرٌ ، وَلَيْسَ عُمُومُهُ مُرَادًا ،
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، أَخْذًا مِمَّا مَرَّ أَنَّ سَبَقَ مَاءِ نَحْوِ الْمَضْمَضَةِ الْمَشْرُوعِ ، أَوْ
غَسْلِ الْقَمِ الْمُتَنَجِّسِ ؛ لَا يُفْطِرُ لِعُذْرِهِ ، فَلْيُحْمَلْ هَذَا عَلَى مُبَالِغَةٍ مِنْهِي
عَنْهَا .

وَسُنَّ كَفُّ نَفْسٍ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ شُبْهَةٌ ، وَشَهْوَةٌ مُبَاحَةٍ مِنْ مَسْمُوعٍ
وَمُبْصَرٍ ، وَمَسِّ طَيْبٍ وَشَمِّهِ ، وَلَوْ تَعَارَضَتْ كَرَاهَتُهُ مَسِّ الطَّيِّبِ لِلصَّائِمِ
وَرَدُّ الطَّيِّبِ ، فَاجْتِنَابُ الْمَسِّ أَوْلَى ، لِأَنَّ كَرَاهَتَهُ تُؤَدِّي إِلَى نُقْصَانِ
الْعِبَادَةِ .

قَالَ فِي « الْحِلْيَةِ » : الْأَوْلَى لِلصَّائِمِ تَرْكُ الْأَكْتِحَالِ .

وَيُكْرَهُ سِوَاكَ بَعْدَ زَوَالِ وَقَبْلَ غُرُوبِ ، وَإِنْ نَامَ أَوْ أَكَلَ كَرِيهًا نَاسِيًا .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَمْ يُكْرَهُ ، بَلْ يُسْنُ أَنْ تَغَيِّرَ الْفَمُ بِنَحْوِ نَوْمٍ .

وَمِمَّا يَتَأَكَّدُ لِلصَّائِمِ كَفُّ اللِّسَانِ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ ، كَكَذِبٍ وَغِيْبَةٍ

وَبِرَمَضَانَ إِكْثَارُ صَدَقَةٍ ، وَتِلَاوَةٍ ،

وَمُشَاتِمَةٍ ، لِأَنَّهُ مُخْبِطٌ لِلْأَجْرِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَدَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ وَنَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ ، وَأَقْرَهُمْ فِي « الْمَجْمُوع » وَبِهِ يُرَدُّ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ حُصُولُهُ ، وَعَلَيْهِ إِثْمُ مَعْصِيَتِهِ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَبْطُلُ أَصْلُ صَوْمِهِ ؛ وَهُوَ قِيَاسُ مَذْهَبِ أَحْمَدَ فِي الصَّلَاةِ فِي الْمَغْضُوبِ .

وَلَوْ شَتَمَهُ أَحَدٌ فَلْيَقُلْ وَلَوْ فِي نَفْلٍ : إِنِّي صَائِمٌ ، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا فِي نَفْسِهِ تَذْكِيراً لَهَا ، وَبِلِسَانِهِ حَيْثُ لَمْ يَظُنَّ رِيَاءً ، فَإِنْ أَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا فَالْأَوَّلَى بِلِسَانِهِ .

وَسُنَّ مَعَ التَّأَكُّيدِ بِرَمَضَانَ ، وَعَشْرِهِ الْأَخِيرِ آكُدُ ، إِكْثَارُ صَدَقَةٍ ، وَتَوْسِيعَةٍ عَلَى عِيَالٍ ، وَإِحْسَانٍ عَلَى الْأَقَارِبِ وَالْجِيرَانِ لِلاتِّبَاعِ ، وَأَنْ يُفْطَرَ الصَّائِمِينَ ، أَيْ : يُعَيِّشَهُمْ إِنْ قَدَرَ ، وَإِلَّا فَعَلَى نَحْوِ شَرْبَةٍ ، وَإِكْثَارُ تِلَاوَةِ الْقُرْآنِ فِي غَيْرِ نَحْوِ الْحُشِّ ، وَلَوْ نَحْوِ طَرِيقٍ ؛ وَأَفْضَلُ الْأَوْقَاتِ لِلْقِرَاءَةِ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ الصُّبْحِ ، وَمِنَ اللَّيْلِ فِي السَّحَرِ ، فَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ ، وَقِرَاءَةُ اللَّيْلِ أَوْلَى ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ شَأْنُ الْقَارِئِ التَّدَبُّرُ .

قَالَ أَبُو الْكَلْبِ فِي « الْبُسْتَانِ » : يَنْبَغِي لِلْقَارِئِ أَنْ يَخْتِمَ الْقُرْآنَ فِي السَّنَةِ مَرَّتَيْنِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الزِّيَادَةِ .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّتَيْنِ فَقَدْ آدَى حَقَّهُ .
وَقَالَ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ تَأْخِيرُ خَتْمِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ يَوْماً بِلَا عُذْرٍ ،

وَأَعْتِكَافٍ سِتِّمَا عَشَرَ آخِرِهِ .

لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ^(١) .

وَإِكْتَارُ عِبَادَةٍ وَأَعْتِكَافٍ لِلاتِّبَاعِ سِتِّمَا بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ ، وَقَدْ تَخَفَّفَ ؛
وَالْأَفْصَحُ جَزْءٌ مَا بَعْدَهَا وَتَقْدِيمُ « لَا » عَلَيْهَا ، وَ« مَا » زَائِدَةٌ ؛ وَهِيَ دَالَّةٌ
عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا أَوْلَى بِالْحُكْمِ مِمَّا قَبْلَهَا .

عَشْرٍ آخِرِهِ ، فَيَتَأَكَّدُ لَهُ إِكْتَارُ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلاتِّبَاعِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَمُكَّتْ مُعْتَكِفًا إِلَى صَلَاةِ الْعِيدِ ، وَأَنْ يَعْتَكِفَ قَبْلَ دُخُولِ
الْعَشْرِ ، وَيَتَأَكَّدُ إِكْتَارُ الْعِبَادَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ رَجَاءَ مُصَادَفَةِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ،
أَيُّ : الْحُكْمِ وَالْفَضْلِ ^(٢) أَوْ الشَّرَفِ ؛ وَالْعَمَلُ فِيهَا خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ فِي أَلْفِ
شَهْرٍ لَيْسَ فِيهَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ، وَهِيَ مُنْحَصِرَةٌ عِنْدَنَا فِيهِ ، فَأَرْجَاهَا أَوْتَارُهُ ،
وَأَرْجَى أَوْتَارِهِ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَيْلَةُ الْحَادِي أَوْ الثَّلَاثِ وَالْعِشْرِينَ ، وَاخْتَارَ
النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ انْتِقَالَهَا .

وَهِيَ أَفْضَلُ لَيَالِي السَّنَةِ ، وَصَحَّ [البخاري ، رقم : ٢٠١٤ ؛ مسلم ، رقم :
١٧٦٠] : « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا » أَيُّ : تَصَدِّيقًا بِأَنَّهَا حَقٌّ وَطَاعَةً
« وَاحْتِسَابًا » أَيُّ : طَلَبًا لِرِضَى اللَّهِ تَعَالَى وَثَوَابِهِ « غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
وَفِي رِوَايَةٍ : « وَمَا تَأَخَّرَ » .

وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ خَبَرَ : « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : لعله ابن عمرو ، بفتح العين . أَنْتَهَى .

(٢) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : « بالصاد المهملة ، وما يوجد في غالب النسخ من أنه
بالضاد المعجمة تحريف من النساخ » أَنْتَهَى .

يَنْقُضِي شَهْرَ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَخَذَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ . [« الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر] .

وَرَوَى أَيْضاً : « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » . [« الدر المنثور » ، تفسير سورة القدر] .
وَشَدَّ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْإِعْتِكَافِ] : يُسَنُّ اعْتِكَافُ كُلِّ وَقْتٍ ، وَهُوَ لُبُّ فَوْقَ قَدْرِ طُمَأْنِينَةِ الصَّلَاةِ ، وَلَوْ مُتَرَدِّدًا ، فِي مَسْجِدٍ أَوْ رَحْبَتِهِ الَّتِي لَمْ يُتَيَقَّنْ حَدُوثُهَا بَعْدَهُ ، وَأَنَّهَا غَيْرُ مَسْجِدٍ ؛ بِنِيَّةِ اعْتِكَافٍ .
وَلَوْ خَرَجَ ، وَلَوْ لِحَلَاءٍ ، مَنْ لَمْ يُقَدِّرِ الْإِعْتِكَافَ الْمُنْدُوبَ أَوْ الْمُنْدُورَ بِمُدَّةٍ ، بِلاَ عَزْمٍ عَوْدٍ ، جَدَّدَ النِّيَّةَ وَجُوبًا إِنْ أَرَادَهُ ، وَكَذَا إِذَا عَادَ بَعْدَ الْخُرُوجِ لِغَيْرِ نَحْوِ خَلَاءٍ مَنْ قَيَّدَهُ بِهَا كَيَوْمٍ ، فَلَوْ خَرَجَ عَازِمًا أَلْعُودَ ، فَعَادَ ، لَمْ يَجِبْ تَجْدِيدُ النِّيَّةِ .

وَلَا يَضُرُّ الْخُرُوجُ فِي اعْتِكَافٍ نَوَى تَتَابُعَهُ ، كَانَ نَوَى اعْتِكَافٍ أُسْبُوعٍ أَوْ شَهْرٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخَرَجَ لِقَضَاءِ حَاجَةٍ ، وَلَوْ بِلاَ شِدَّتِهَا ، وَغُسْلِ جَنَابَةِ وَإِزَالَةِ نَجَسٍ ، وَإِنْ أُمَكْنَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ ، لِأَنَّهُ أَصَوْنٌ لِمُرُوءَتِهِ وَلِحُرْمَةِ الْمَسْجِدِ ، وَأَكْلِ طَعَامٍ ، لِأَنَّهُ يُسْتَحَى مِنْهُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَهُ الْوُضُوءُ بَعْدَ قَضَاءِ الْحَاجَةِ تَبَعًا لَهُ ، لَا الْخُرُوجُ لَهُ قَصْدًا ، وَلَا لِيُغْسَلَ مَسْنُونٍ ، وَلَا يَضُرُّ بَعْدَ مَوْضِعِهَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لِذَلِكَ مَوْضِعٌ أَقْرَبُ ، أَوْ يَفْحُشُ الْبُعْدُ ،

فصلٌ في صَوْمِ التَّطَوُّعِ

فَيَضُرُّ مَا لَمْ يَكُنِ الْأَقْرَبُ غَيْرَ لَا تَقِي بِهِ ، وَلَا يَكْلُفُ الْمَشْيَ عَلَى غَيْرِ سَجِيَّتِهِ .

وَلَهُ صَلَاةٌ عَلَى جَنَازَةٍ إِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ ، وَيَخْرُجُ جَوَازاً فِي اعْتِكَافٍ مُتَابِعٍ لِمَا اسْتَنْهَاهُ مِنْ عَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ كَلِقَاءِ أَمِيرٍ ، أَوْ أُخْرَوِيٍّ كَوْضُوءٍ وَغُسْلٍ مَسْنُونٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَتَعَزِيَةِ مُصَابٍ ، وَزِيَارَةِ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ . وَيَبْطُلُ بِجَمَاعٍ وَإِنْ اسْتَنْهَاهُ ، أَوْ كَانَ فِي طَرِيقِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ زَالَ مَنِيٌّ بِمُبَاشَرَةٍ بِشَهْوَةٍ ، كَقُبْلَةٍ .

وَلِلْمُعْتَكِفِ الْخُرُوجُ مِنَ التَّطَوُّعِ لِنَحْوِ عِيَادَةِ مَرِيضٍ .

وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ تَرَكُهُ ، أَوْ سَوَاءٌ ؛ وَجُودُهُ ، وَالْأَوْجَهُ كَمَا بَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ لِعِيَادَةِ نَحْوِ رَحِمٍ وَجَارٍ وَصَدِيقٍ أَفْضَلُ ، وَأَخْتَارَ ابْنُ الصَّلَاحِ التَّرِكَ ، لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَعْتَكِفُ وَلَمْ يَخْرُجْ لِذَلِكَ .

* * *

مُهَمَّةٌ: قَالَ فِي « الْأَنْوَارِ » : يَنْبُطُ ثَوَابُ الْاِعْتِكَافِ بِشْتَمٍ أَوْ غِيْبَةٍ أَوْ أَكْلِ حَرَامٍ .

* * *

فصلٌ في صَوْمِ التَّطَوُّعِ

وَلَهُ مِنَ الْفَضَائِلِ وَالْمُثُوبَةِ مَا لَا يُخَصِّصُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى ، وَمِنْ ثَمَّ أَضَافَهُ

يُسَنُّ صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ

تَعَالَى إِلَيْهِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ ، فَقَالَ : « كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ » [البخاري ، رقم : ١٨٩٤ ؛ مسلم ، رقم : ١١٥١ / ١٦٣] ، وَفِي الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٢٨٤٠ ؛ مسلم ، رقم : ١١٥٣] : « مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا » .

يُسَنُّ مُتَّكِدًا صَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍّ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الَّتِي هُوَ فِيهَا وَالَّتِي بَعْدَهَا كَمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١١٦٢] وَهُوَ تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَالْأَحْوِطُ صَوْمُ الثَّامِنِ مَعَ عَرَفَةَ .

وَالْمُكْفَرُ الصَّغَائِرُ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ ، إِذِ الْكَبَائِرُ لَا يُكْفَرُهَا إِلَّا التَّوْبَةُ الصَّحِيحَةُ .

وَحُقُوقُ الْآدَمِيِّ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَى رِضَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ صَغَائِرُ زِيدَ فِي حَسَنَاتِهِ .

وَيَتَأَكَّدُ صَوْمُ الثَّمَانِيَةِ قَبْلَهُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ فِيهَا [البخاري ، رقم : ٩٦٩] الْمُفْتَضِي لِأَفْضَلِيَّةِ عَشْرِهَا عَلَى عَشْرِ رَمَضَانَ الْأَخِيرِ .

وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ ، وَهُوَ : عَاشِرُ الْمُحَرَّمِ ، لِأَنَّهُ يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةَ كَمَا فِي مُسْلِمٍ [رقم : ١٩٧ / ١١٥٢] .

وَتَاسُوعَاءَ وَهُوَ تَاسِعُهُ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١٣٤ / ١١٣٤] : « لَنْ يَبْقِيَ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ » فَمَاتَ قَبْلَهُ .

وَالْحِكْمَةُ مُخَالَفَةُ الْيَهُودِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ لِمَنْ لَمْ يَصُومْهُ صَوْمُ الْحَادِي عَشَرَ ، بَلْ وَإِنْ صَامَهُ ، لِخَبَرٍ فِيهِ . [مسند أحمد ، رقم : ٢١٥٥] .

وَسِتَّةٍ مِنْ شَوَّالٍ وَأَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ .

وَفِي « الْأَمِّ » : لَا بَأْسَ أَنْ يُفْرَدَهُ .

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ وَالْغُسْلِ وَالتَّطْيِبِ فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَمِنْ وَضَعِ الْكَذَّابِينَ .

وَصَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ لِمَا فِي الْخَبَرِ الصَّحِيحِ [مسلم ، رقم : ١١٦٤]
أَنَّ صَوْمَهَا مَعَ صَوْمِ رَمَضَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ ، وَاتِّصَالُهَا بِيَوْمِ الْعِيدِ أَفْضَلُ ،
مُبَادَرَةٌ لِلْعِبَادَةِ .

وَأَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ ، وَهِيَ الثَّلَاثُ عَشَرَ وَتَالِيَاهُ ، لِحِصَّةِ الْأَمْرِ
بِصَوْمِهَا [الترمذي ، رقم : ٧٦١] لِأَنَّ صَوْمَ الثَّلَاثَةِ كَصَوْمِ الشَّهْرِ ، إِذِ الْحَسَنَةُ
بِعَشْرَةِ أَمْثَالِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ تَخْصُلُ الشُّنَّةُ بِثَلَاثَةِ غَيْرِهَا ، لَكِنَّهَا أَفْضَلُ ،
وَيُبَدَّلُ عَلَى الْأَوْجِهِ ثَالِثَ عَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ بِسَادِسِ عَشْرِهِ .

وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْفَنِيُّ : لَا ، بَلْ يَسْقُطُ .

وَيُسَنُّ صَوْمُ أَيَّامِ الشُّوَدِ ، وَهِيَ الثَّامِنُ وَالْعِشْرُونَ وَتَالِيَاهُ .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ لِلْخَبَرِ الْحَسَنِ [الترمذي ، رقم : ٧٤٥] أَنَّهُ ﷺ كَانَ
يَتَخَرَّيْ صَوْمَهُمَا ، وَقَالَ : « تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ ، فَأُحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ
عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ » [الترمذي ، رقم : ٧٤٧] وَالْمُرَادُ عَرْضُهَا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى .

وَأَمَّا رَفْعُ الْمَلَائِكَةِ لَهَا فَإِنَّهُ مَرَّةٌ بِاللَّيْلِ وَمَرَّةٌ بِالنَّهَارِ ، وَرَفْعُهَا فِي
شَعْبَانَ مَحْمُولٌ عَلَى رَفْعِ أَعْمَالِ الْعَامِ مُجْمَلَةً .

وَصَوْمُ الْاِثْنَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ الْخَمِيسِ لِخُصُوصِيَّاتِ ذِكْرُهَا فِيهِ ،
وَعَدُّ الْحَلِيمِيِّ اِعْتِيَادَ صَوْمِهَا مَكْرُوهًا شَاذًّا .

فَرَعُ [فِي بَيَانِ أَنَّ صَوْمَ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْمُتَّكَدِ يَنْدَرِجُ فِي غَيْرِهِ] : أَفْتَى جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ بِحُصُولِ ثَوَابِ عَرَفَةَ وَمَا بَعْدَهُ بِوُقُوعِ صَوْمِ فَرَضٍ فِيهَا ، خِلَافًا لـ « الْمَجْمُوعِ » وَتَبِعَهُ الْإِسْنَوِيُّ ، فَقَالَ : إِنْ نَوَاهُمَا لَمْ يَحْصُلْ لَهُ شَيْءٌ مِنْهُمَا .

قَالَ شَيْخُنَا كَشِيخِهِ : وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ أَنَّ الْقَصْدَ وَجُودُ صَوْمٍ فِيهَا ، فَهِيَ كَالْتَّحِيَّةِ ، فَإِنْ نَوَى التَّطَوُّعَ أَيْضًا حَصَلَا ، وَإِلَّا سَقَطَ عَنْهُ الطَّلَبُ .

* * *

فَرَعُ : أَفْضَلُ الشُّهُورِ لِلصَّوْمِ بَعْدَ رَمَضَانَ الْأَشْهُرُ الْحُرْمُ ، وَأَفْضَلُهَا الْمُحَرَّمُ ، ثُمَّ رَجَبُ ، ثُمَّ الْحِجَّةُ ، ثُمَّ الْقَعْدَةُ ، ثُمَّ شَهْرُ شَعْبَانَ ، وَصَوْمُ تِسْعِ ذِي الْحِجَّةِ أَفْضَلُ مِنْ صَوْمِ عَشْرِ الْمُحَرَّمِ الَّذِينَ يُنْدَبُ صَوْمُهُمَا .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ تَلَبَّسَ بِصَوْمٍ تَطَوُّعٍ أَوْ صَلَاتِهِ فَلَهُ قَطْعُهُمَا ، لَا نُسْكَ تَطَوُّعٍ ، وَمَنْ تَلَبَّسَ بِقِضَاءٍ وَاجِبٍ حَرَّمَ قَطْعُهُ وَلَوْ مُوسَعًا . وَيَحْرُمُ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنْ تَصُومَ تَطَوُّعًا أَوْ قِضَاءً مُوسَعًا وَزَوْجُهَا حَاضِرٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ عِلْمِ رِضَاهُ .

* * *

تِمَّةٌ : يَحْرُمُ الصَّوْمُ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْعِيدَيْنِ ، وَكَذَا يَوْمُ الشَّكِّ الْغَيْرِ وَرِدٍ ، وَهُوَ يَوْمُ ثَلَاثِي شَعْبَانَ ، وَقَدْ شَاعَ الْخَبَرُ بَيْنَ النَّاسِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَلَمْ يَثْبُتْ ، وَكَذَا بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ مَا لَمْ يَصِلْهُ بِمَا قَبْلَهُ ، أَوْ لَمْ

بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ [

يُؤَافِقُ عَادَتَهُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ عَنْ نَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ ، وَلَوْ عَنْ نَفْلِ .

* * *

بَابُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ [

هُوَ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَكَسْرِهِ ، لُغَةً : الْقَصْدُ ، أَوْ كَثْرَتُهُ إِلَى مَنْ يُعَظَّمُ .
وَشَرْعاً : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلتُّسُكِ الْآتِي .

وَهُوَ مِنَ الشَّرَائِعِ الْقَدِيمَةِ .

وَرُويَ أَنَّ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَجَّ أَرْبَعِينَ حِجَّةً مِنَ الْهِنْدِ مَاشِياً ، وَأَنَّ
جِبْرِيلَ قَالَ لَهُ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ كَانُوا يَطُوفُونَ قُبْلَكَ بِهَذَا الْبَيْتِ سَبْعَةَ آلَافِ
سَنَةٍ .

قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ : لَمْ يَنْبَغِ لِلَّهِ نَبِيًّا بَعْدَ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
إِلَّا حَجَّ .

وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ أَنَّهُ مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا حَجَّ ، خِلَافاً لِمَنْ اسْتَشْنَى هُوداً
وَصَالِحاً .

وَالصَّلَاةُ أَفْضَلُ مِنْهُ خِلَافاً لِلْقَاضِي .

وَقَرِضَ فِي السَّنَةِ السَّادِسَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَحَجَّ ﷺ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَبَعْدَهَا ، وَقَبْلَ الْهَجْرَةِ حِجَجاً لَا يُدْرَى
عَدْدُهَا ، وَبَعْدَهَا حِجَّةُ الْوُدَاعِ لَا غَيْرُ . وَوَرَدَ : « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ خَرَجَ
مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » [البخاري ، رقم : ١٥٢١ ؛ مسلم ، رقم : ١٣٥٠] .

يَجِبَانِ عَلَى مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُسْتَطِيعٍ

قَالَ شَيْخُنَا فِي « حَاشِيَةِ الْإِيضَاحِ » قَوْلُهُ : « كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » يَشْمَلُ التَّبَعَاتِ ^(١) ، وَوَرَدَ التَّصْرِيحُ بِهِ فِي رِوَايَةٍ ، وَأَفْتَى بِهِ بَعْضُ مَشَايِخِنَا ، لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ يُخَالِفُهُ ، وَالْأَوَّلُ أَوْفَقُ بِظَوَاهِرِ السَّنَةِ ، وَالثَّانِي أَوْفَقُ بِالْقَوَاعِدِ .

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ نَقَلَ الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ ، وَبِهِ يَنْدَفِعُ الْإِفْتَاءُ الْمَذْكُورُ تَمَسُّكًا بِالظُّوَاهِرِ .

وَالْعُمْرَةُ ، وَهِيَ لُغَةً : زِيَارَةُ مَكَانٍ عَامِرٍ ، وَشَرْعًا : قَصْدُ الْكَعْبَةِ لِلنُّسُكِ الْآتِي .

يَجِبَانِ ، أَيِ : الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ ، وَلَا يُغْنِي عَنْهَا الْحَجُّ ، وَإِنْ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا ، وَخَبِرُ : سُئِلَ ﷺ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا » ضَعِيفٌ اتِّفَاقًا وَإِنْ صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ [رَقْم : ٩٣١] .

عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ ، أَيِ : بِالِغِ عَاقِلٍ حُرٍّ ، فَلَا يَجِبَانِ عَلَى صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا عَلَى رَقِيقٍ ؛ فَنُسُكُ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ وَمَنْ فِيهِ رِقٌّ يَقَعُ نَفْلًا لَا فَرَضًا .

مُسْتَطِيعٌ لِلْحَجِّ بِوُجْدَانِ الزَّادِ ذَهَابًا وَإِيَابًا وَأَجْرَةَ خَفِيرٍ ، أَيِ : مُجِيرٍ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « جَمَعَ تَبَعَةً بِضَمَّةٍ بَيْنَ فَتَحَتَيْنِ ، وَهِيَ حَقُّ الْآدَمِيِّ ، صَغِيرَةٍ أَوْ كَبِيرَةٍ » أَنْتَهَى . عَبْدُ الرَّؤُوفِ ، ثُمَّ أَضَافَ : وَالضَّبْطُ الْمَذْكُورُ خِلَافَ مَا فِي « الْقَامُوسِ » فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَفَرَحَةٌ وَكِتَابَةٌ ؛ وَكَذَا خِلَافَ مَا فِي « الْمَصْبَاحِ » ، فَإِنَّ الَّذِي فِيهِ كَكَلِمَةٍ ؛ تَأْمَلْ . أَنْتَهَى .

مَرَّةً بِتَرَاحٍ .

يَأْمَنُ مَعَهُ ، وَالرَّاحِلَةَ أَوْ ثَمَنَهَا إِنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحِلَتَانِ ، أَوْ دُونَهُمَا وَضَعْفَ عَنِ الْمَشِيِّ مَعَ نَفَقَةٍ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَكِسْوَتُهُ إِلَى الرَّجُوعِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا لِلوُجُوبِ أَمْنُ الطَّرِيقِ عَلَى النَّفْسِ وَالْمَالِ ، وَلَوْ مِنْ رَضَدِيٍّ ، وَإِنْ قَلَّ مَا يَأْخُذُهُ ، وَغَلَبَةُ السَّلَامَةِ لِرَاكِبِ الْبَحْرِ ، فَإِنْ غَلَبَ الْهَلَاكُ لِهَيْجَانِ الْأَمْوَاجِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ أَوْ أَسْتَوِيَا لَمْ يَجِبْ ، بَلْ يَحْرُمُ الرُّكُوبُ فِيهِ لَهُ وَلِغَيْرِهِ .

وَشُرْطٌ لِلوُجُوبِ عَلَى الْمَرْأَةِ مَعَ مَا ذُكِرَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا مَحْرَمٌ أَوْ زَوْجٌ أَوْ نِسْوَةٌ ثِقَاتٌ وَلَوْ إِمَاءٌ ، وَذَلِكَ لِحُرْمَةِ سَفَرِهَا وَحَدِّهَا ، وَإِنْ قَصُرَ ، أَوْ كَانَتْ فِي قَافِلَةٍ عَظِيمَةٍ ؛ وَلَهَا بِلَا وَجُوبٍ أَنْ تَخْرُجَ مَعَ أَمْرَأَةٍ ثِقَةٍ لَأَدَاءِ فَرْضِ الْإِسْلَامِ ، وَلَيْسَ لَهَا الْخُرُوجُ لِتَطَوُّعٍ ، وَلَوْ مَعَ نِسْوَةٍ كَثِيرَةٍ ، وَإِنْ قَصُرَ الْأَسْفَرُ أَوْ كَانَتْ شَوْهَاءَ .

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَكِّيَّةِ التَّطَوُّعُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ التَّنَعِيمِ مَعَ النِّسَاءِ خِلَافًا لِمَنْ نَازَعَ فِيهِ .

مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ بِتَرَاحٍ لَا عَلَى الْفَوْرِ ، نَعَمْ ، إِنَّمَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ بِشَرْطِ الْعَزْمِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَأَنْ لَا يَتَضَيَّقَا عَلَيْهِ بِنَذْرٍ أَوْ قَضَاءٍ أَوْ خَوْفِ عَضْبٍ أَوْ تَلَفٍ مَالٍ بِقَرِينَةٍ وَلَوْ ضَعِيفَةً ، وَقِيلَ : يَجِبُ عَلَى الْقَادِرِ أَنْ لَا يَتْرَكَ الْحَجَّ فِي كُلِّ خَمْسِ سِنِينَ ، لِحَبْرِ فِيهِ . [رواه ابن حبان في

« صحيحه » ، رقم : ٣٧٠٣ ، ١٦/٩] .



أَرْكَانُهُ: ١ - إِحْرَامٌ ، ٢ - وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ

فَزَعٌ : تَجِبُ إِنْابَةٌ عَنْ مَيْتٍ عَلَيْهِ نُسُكٌ مِنْ تَرَكْتِهِ كَمَا تُقْضَى مِنْهُ دُيُونُهُ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرَكَةٌ سَنَّ لِوَارِثِهِ أَنْ يَفْعَلَهُ عَنْهُ ، فَلَوْ فَعَلَهُ أَجْنَبِيٌّ جَازَ ، وَلَوْ بِلاَ إِذْنٍ ، وَعَنْ أَفَاقِيٍّ مَعْضُوبٍ ^(١) عَاجِزٍ عَنِ النَّسُكِ بِنَفْسِهِ لِنَحْوِ زَمَانَةٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ بِأَجْرَةٍ مِثْلِ فَضُلْتِ عَمَّا يَحْتَاجُهُ الْمَعْضُوبُ يَوْمَ الْأَسْتِجَارِ وَعَمَّا عَدَا مُؤَنَةً نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَهُ .
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُحَجَّ عَنْ مَعْضُوبٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لِأَنَّ الْحَجَّ يَفْتَقِرُ لِلنِّيَّةِ ، وَالْمَعْضُوبُ أَهْلٌ لَهَا وَلِلْإِذْنِ .

* * *

أَرْكَانُهُ ، أَيِ : الْحَجِّ ، سِتَّةٌ :

١ - أَحَدُهَا : إِحْرَامٌ بِهِ ، أَيِ : بِنِيَّةٍ دُخُولٍ فِيهِ لِخَبَرِ [البخاري ، رقم : ١ ؛

مسلم ، رقم : ١٩٠٧] : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ، وَلَا يَجِبُ تَلَقُّظُ بِهَا وَتَلْبِيَةُ ، بَلْ يُسَنَّنُ ، فَيَقُولُ بِقَلْبِهِ وَلِسَانِهِ : « نَوَيْتُ الْحَجَّ وَأَحْرَمْتُ بِهِ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ » إِلَى آخِرِهِ .

٢ - وَثَانِيهَا : وَوُقُوفٌ بِعَرَفَةَ ، أَيِ : حُضُورُهُ بِأَيِّ جُزْءٍ مِنْهَا ، وَلَوْ

لَحِظَةً ، وَإِنْ كَانَ نَائِمًا أَوْ مَرًّا ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [رقم : ٨٨٩] : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » وَلَيْسَ مِنْهَا مَسْجِدُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَلَا نَمْرَةٌ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « معضوب بعين مهملة فصاد معجمة ، من العصب ، وهو القطع ، كأنه قطع عن كمال الحركة ؛ أو بعين فصاد مهملة ، من العصب ، كأنه قطع عصبه » . أَنْتَهَى .

بَيْنَ زَوَالِ وَفَجْرِ نَحْرِ ، ٣ - وَطَوَافِ إِفَاضَةٍ ، ٤ - وَسَعْيِ سَبْعًا ،

وَالْأَفْضَلُ لِلذَّكْرِ تَحَرِّيَ مَوْقِفِهِ ﷺ ، وَهُوَ عِنْدَ الصَّخَرَاتِ الْمَعْرُوفَةِ .
وَسُمِّيَتْ : عَرَفَةً ، قِيلَ : لِأَنَّ آدَمَ وَحَوَاءَ تَعَارَفَا بِهَا ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ .
وَوَقْتُهُ بَيْنَ زَوَالِ الشَّمْسِ يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَهُوَ : تَاسِعُ ذِي الْحِجَّةِ ، وَبَيْنَ
طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ نَحْرِ .

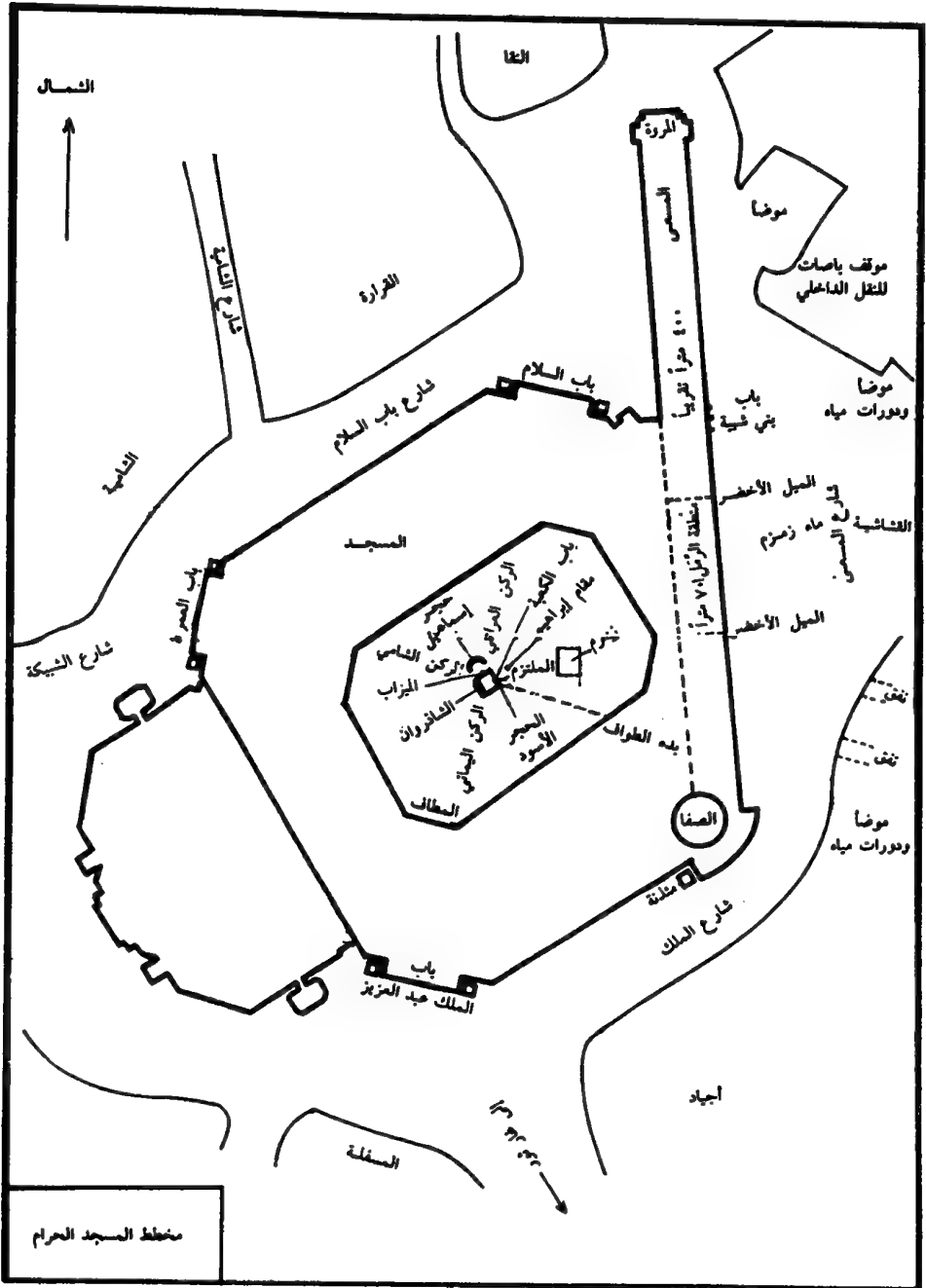
وَسُنَّ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَإِلَّا أَرَأَيْتَ دَمَ تَمَثُّعٍ نَذْبًا .
٣ - وَتَالِثُهَا : طَوَافُ إِفَاضَةٍ ، وَيَدْخُلُ وَقْتُهُ بِأَنْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ .
وَهُوَ أَفْضَلُ الْأَرْكَانِ ، حَتَّى مِنْ الْوُقُوفِ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ .

٤ - وَرَابِعُهَا : سَعْيُ بَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا ، يَقِينًا بَعْدَ طَوَافِ قُدُومٍ
مَا لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ ، أَوْ بَعْدَ طَوَافِ إِفَاضَةٍ ؛ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى مَا دُونَ السَّيِّعِ
لَمْ يَجْزِهِ ، وَلَوْ شَكَّ فِي عَدِّهَا قَبْلَ فَرَاغِهِ أَخَذَ بِالْأَقَلِّ ، لِأَنَّهُ الْمُتَيَقِّنُ .
وَمَنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ لَمْ يُنْدَبْ لَهُ إِعَادَةُ السَّيِّعِ بَعْدَ طَوَافِ
الإِفَاضَةِ ، بَلْ يُكْرَهُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى بِالصَّفا ، وَيَخْتِمَ بِالْمَرْوَةِ
لِلتَّبَاعِ ، فَإِنْ بَدَأَ بِالْمَرْوَةِ لَمْ يُحْسَبْ مُرُورُهُ مِنْهَا إِلَى الصَّفا ، وَذَهَابُهُ مِنْ
الصَّفا إِلَى الْمَرْوَةِ مَرَّةٌ وَعَوْدُهُ مِنْهَا إِلَيْهِ مَرَّةٌ أُخْرَى .

وَيُسْنَى لِلذَّكْرِ أَنْ يَرْقَى عَلَى الصَّفا وَالْمَرْوَةِ قَدْرَ قَامَةٍ .
وَأَنْ يَمْشِيَ أَوَّلَ السَّيِّعِ وَآخِرَهُ ، وَيَعْدُو الذَّكْرُ فِي الْوَسَطِ ، وَمَحَلُّهُمَا
مَعْرُوفٌ .

مخطط المسجد الحرام



٥ - وَإِزَالَةُ شَعْرِ ، ٦ - وَتَرْتِيبُ ؛ وَلَا تُجْبَرُ بِدَمٍ ؛ وَغَيْرُ وَقُوفٍ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ .

٥ - وَخَامِسُهَا : إِزَالَةُ شَعْرِ مِنَ الرَّأْسِ بِحَلْقٍ أَوْ تَقْصِيرٍ لِتَوْقُفٍ التَّحَلُّ عَلَيْهِ ، وَأَقْلُ مَا يُجْزَى ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ .

فَتَعْمِيمُهُ ﷺ لِبَيَانِ الْأَفْضَلِ خِلَافًا لِمَنْ أَخَذَ مِنْهُ وَجُوبَ التَّعْمِيمِ . وَتَقْصِيرُ الْمَرْأَةِ أَوْلَى مِنْ حَلْقِهَا .

ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ بَعْدَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَالْحَلْقِ ، وَيَطُوفُ لِلزُّكْنِ ، فَيَسْعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ سَعَى بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ كَمَا هُوَ الْأَفْضَلُ .

وَالْحَلْقُ وَالطَّوَافُ وَالسَّعْيُ لَا آخِرَ لَوَقْتِهَا ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، وَأَشَدُّ مِنْهُ تَأْخِيرُهَا عَنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، ثُمَّ عَنْ خُرُوجِهِ مِنْ مَكَّةَ .

٦ - وَسَادِسُهَا : تَرْتِيبُ بَيْنَ مُعْظَمِ أَرْكَانِهِ ، بِأَنْ يُقَدَّمَ الْإِحْرَامُ عَلَى الْجَمِيعِ ، وَالْوُقُوفَ عَلَى طَوَافِ الزُّكْنِ وَالْحَلْقِ ، وَالطَّوَافَ عَلَى السَّعْيِ إِنْ لَمْ يَسْعَ بَعْدَ طَوَافِ الْقُدُومِ ، وَدَلِيلُهُ الْإِتِّبَاعُ .

وَلَا تُجْبَرُ ، أَيُّ : الْأَرْكَانُ ، بِدَمٍ ؛ وَسَيَأْتِي مَا يُجْبَرُ بِالْدَمِ .

وَغَيْرُ وَقُوفٍ مِنَ الْأَرْكَانِ السَّتَّةِ أَرْكَانُ الْعُمْرَةِ لِشُمُولِ الْأَدِلَّةِ لَهَا .

وَظَاهِرُ أَنَّ الْحَلْقَ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْ سَعْيِهَا ، فَالْتَّرْتِيبُ فِيهَا فِي جَمِيعِ الْأَرْكَانِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : يُؤَدِّيَانِ بِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ : ١ - طَهْرٌ ، ٢ - وَسْتَرٌ ، ٣ - وَنَيْتُهُ إِنْ
أَسْتَقَلَّ ، ٤ - وَبَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَاضِيًا لَهُ ،

إِفْرَادٍ بِأَنْ يَحُجَّ ثُمَّ يَعْتَمِرَ .
وَتَمَتُّعٍ بِأَنْ يَعْتَمِرَ ثُمَّ يَحُجَّ .
وَقِرَانٍ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا مَعًا .
وَأَفْضَلُهَا إِفْرَادٌ إِنْ أَعْتَمَرَ عَامَهُ ثُمَّ تَمَتُّعٌ .
وَعَلَى كُلِّ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ
الْحَرَامِ ، وَهُمْ مِنْ دُونِ مَرَحِلَتَيْنِ .

* * *

وَشُرُوطُ الطَّوَافِ سِتَّةٌ ^(١) :

- ١ - أَحَدُهَا : طَهْرٌ عَنْ حَدَثٍ وَخَبَثٍ .
- ٢ - وَثَانِيهَا : سِتْرٌ لِعَوْرَةِ قَادِرٍ ، فَلَوْ زَالَ فِيهِ جَدَّدَ وَبَنَى عَلَى طَوَافِهِ ،
وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ وَطَالَ الْفَضْلُ .
- ٣ - وَثَالِثُهَا : نَيْتُهُ ، أَيُّ : الطَّوَافِ إِنْ أَسْتَقَلَّ ، بِأَنْ لَمْ يَشْمَلْهُ نُسْكٌ
كَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ ، وَإِلَّا فَهِيَ سُنَّةٌ .
- ٤ - وَرَابِعُهَا : بَدْوُهُ بِالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ مُحَاضِيًا لَهُ فِي مُرُورِهِ بِبَدَنِهِ ،
أَيُّ : بِجَمِيعِ شِقِّهِ الْأَيْسَرِ ، وَصِفَةُ الْمُحَاضَاةِ أَنْ يَقِفَ بِجَانِبِهِ مِنْ جِهَةٍ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله: بل ثمانية؛ فسابعاها: كونه في المسجد. وثامنها: عدم صرفه لغيره، كطلب غريم، وكإسراعه خوفاً من أن تلمسه امرأة. انتهى.

٥ - وَجَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ ، ٦ - وَكَوْنُهُ سَبْعًا ؛ وَسُنَّ أَنْ يَفْتَحَ بِأَسْتِلَامِ الْحَجَرِ ، وَيَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ وَالرُّكْنَ ؛ وَأَنْ يَرْمُلَ ذَكَرًا فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ .

الْيَمَانِي ، بِحَيْثُ يَصِيرُ جَمِيعُ الْحَجَرِ عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يَنْوِي ، ثُمَّ يَمْشِي مُسْتَقْبِلَهُ حَتَّى يُجَاوِزَهُ ، فَحِينَئِذٍ يَنْقُتِلُ وَيَجْعَلُ يَسَارَهُ لِلْبَيْتِ ، وَلَا يَجُوزُ اسْتِقْبَالَ الْبَيْتِ إِلَّا فِي هَذَا .

٥ - وَخَامِسُهَا : جَعَلَ الْبَيْتَ عَنْ يَسَارِهِ مَرًّا تَلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَيَجِبُ كَوْنُهُ خَارِجًا بِكُلِّ بَدَنِهِ ، حَتَّى بِيَدِهِ عَنْ شَاذِرِوَانِهِ وَحِجْرِهِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ خَالَفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ طَوَافُهُ ، وَإِذَا اسْتَقْبَلَ الطَّائِفُ لِنَحْوِ دُعَاءٍ ، فَلْيَخْتَرِزْ عَنْ أَنْ يَمُرَّ مِنْهُ أَدْنَى جُزْءٍ قَبْلَ عَوْدِهِ إِلَى جَعْلِ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ . وَيَلْزَمُ مَنْ قَبَلَ الْحَجَرَ أَنْ يُقَرَّ قَدَمَيْهِ فِي مَحَلِّهِمَا حَتَّى يَغْتَدِلَ قَائِمًا ، فَإِنْ رَأَسَهُ حَالَ التَّقْبِيلِ فِي جُزْءٍ مِنَ الْبَيْتِ .

٦ - وَسَادِسُهَا : كَوْنُهُ سَبْعًا يَقِينًا ، وَلَوْ فِي الْوَقْتِ الْمَكْرُوهِ ، فَإِنْ تَرَكَ مِنْهَا شَيْئًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لَمْ يُجْزَنَّهُ .

وَسُنَّ أَنْ يَفْتَحَ الطَّائِفُ بِأَسْتِلَامِ الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ بِيَدِهِ ، وَأَنْ يَسْتَلِمَهُ فِي كُلِّ طَوْفَةٍ ، وَفِي الْأَوْتَارِ أَكْثَرُ ، وَأَنْ يُقْبِلَهُ ، وَيَضَعَ جَبْهَتَهُ ، عَلَيْهِ ، وَ يَسْتَلِمَ الرُّكْنَ الْيَمَانِي ، وَيُقْبِلَ يَدَهُ بَعْدَ اسْتِلَامِهِ ، وَأَنْ يَرْمُلَ ذَكَرًا فِي الطَّوَفَاتِ الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ مِنْ طَوَافٍ بَعْدَهُ سَعْيٍ بِإِسْرَاعٍ مَشِيهِ مُقَارِبًا خُطَاهُ ، وَأَنْ يَمْشِيَ فِي الْأَرْبَعَةِ الْأَخِيرَةِ عَلَى هَيْئَتِهِ لِلاتِّبَاعِ ، وَلَوْ تَرَكَ الرَّمْلَ فِي الثَّلَاثِ الْأَوَّلِ لَا يَقْضِيهِ فِي الْبَقِيَّةِ .

وَوَاجِبَاتُهُ: ١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ،

وَيُسْنُ أَنْ يَقْرُبَ الذَّكَرُ مِنَ الْبَيْتِ مَا لَمْ يُؤْذِ أَوْ يَتَأَذَّ بِرَحْمَةٍ ، فَلَوْ تَعَارَضَ الْقُرْبُ مِنْهُ وَالرَّمْلُ قُدَّمَ ، لِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِ الْعِبَادَةِ أَوْلَى مِنَ الْمُتَعَلِّقِ بِمَكَانِهَا ؛ وَأَنْ يَضْطَبِعَ فِي طَوَافٍ يَزْمِلُ فِيهِ ، وَكَذَا فِي السَّعْيِ ، وَهُوَ جَعْلُ وَسْطِ رِدَائِهِ تَحْتَ مَنْكِبِهِ الْأَيْمَنِ وَطَرْفِيهِ عَلَى الْأَيْسَرِ لِلاتِّبَاعِ ، وَأَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَهُ رَكَعَتَيْنِ خَلْفَ الْمَقَامِ ، فِيهِ الْحَجَرُ .

* * *

فَرَعٌ [فِي مَا يُسْنُ لِلْقَادِمِ مَكَّةَ أَوَّلَ قُدُومِهِ] : يُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ كُلُّ مَنْ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى بِالطَّوَافِ عِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ لِلاتِّبَاعِ ، رَوَاهُ الشَّيْخَانِ [الْبَخَارِيُّ ، رَقْم : ١٦١٥ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ١٢٣٥] ؛ إِلَّا أَنْ يَجِدَ الْإِمَامَ فِي مَكْتُوبَةٍ أَوْ يَخَافُ قَوْتَ فَرَضٍ أَوْ رَاتِبَةٍ مُؤَكَّدَةٍ ، فَيَبْدَأُ بِهَا لَا بِالطَّوَافِ .

* * *

وَوَاجِبَاتُهُ ، أَيِ : الْحَجِّ ، خَمْسَةٌ ، وَهِيَ مَا يَجِبُ بِتَرْكِهِ الْفِدْيَةُ :

١ - إِحْرَامٌ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمِيقَاتُ الْحَجِّ لِمَنْ بِمَكَّةَ هِيَ :

وَهُوَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ لِلْمُتَوَجِّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ الْمُسَمَّاءُ بِبِئْرِ عَلِيٍّ .

وَمِنَ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ .

وَمِنْ تِهَامَةَ الْيَمَنِ يَلَمَلَمُ .

وَمِنْ نَجْدِ الْيَمَنِ وَالْحِجَازِ قَرْنُ .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، ٣ - وَبِمِنَى ،

وَمِنْ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِزْقٍ .

وَمِيقَاتُ الْعُمْرَةِ لِمَنْ بِالْحَرَمِ الْحِلُّ ، وَأَفْضَلُهُ الْجِعْرَانَةُ ، فَالْتَّنَعِيمُ ،
فَالْحَدِيثُ .

وَمِيقَاتُ مَنْ لَا مِيقَاتَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مُحَاذَاةُ الْمِيقَاتِ الْوَارِدِ إِنْ حَاذَاهُ
فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ ، وَإِلَّا فَمَرَحَلَتَانِ مِنْ مَكَّةَ .

فَيُحْرِمُ الْجَائِي فِي الْبَحْرِ مِنْ جِهَةِ الْيَمَنِ مِنَ الشَّعْبِ الْمُحَرَّمِ الَّذِي
يُحَاذِي يَلْمَلَمَ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ تَأْخِيرُ إِحْرَامِهِ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى جُدَّةَ ، خِلَافًا
لِمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا مِنْ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَيْهَا ، وَعَلَّلَ بِأَنَّ مَسَافَتَهَا إِلَى مَكَّةَ
كَمَسَافَةِ يَلْمَلَمَ إِلَيْهَا .

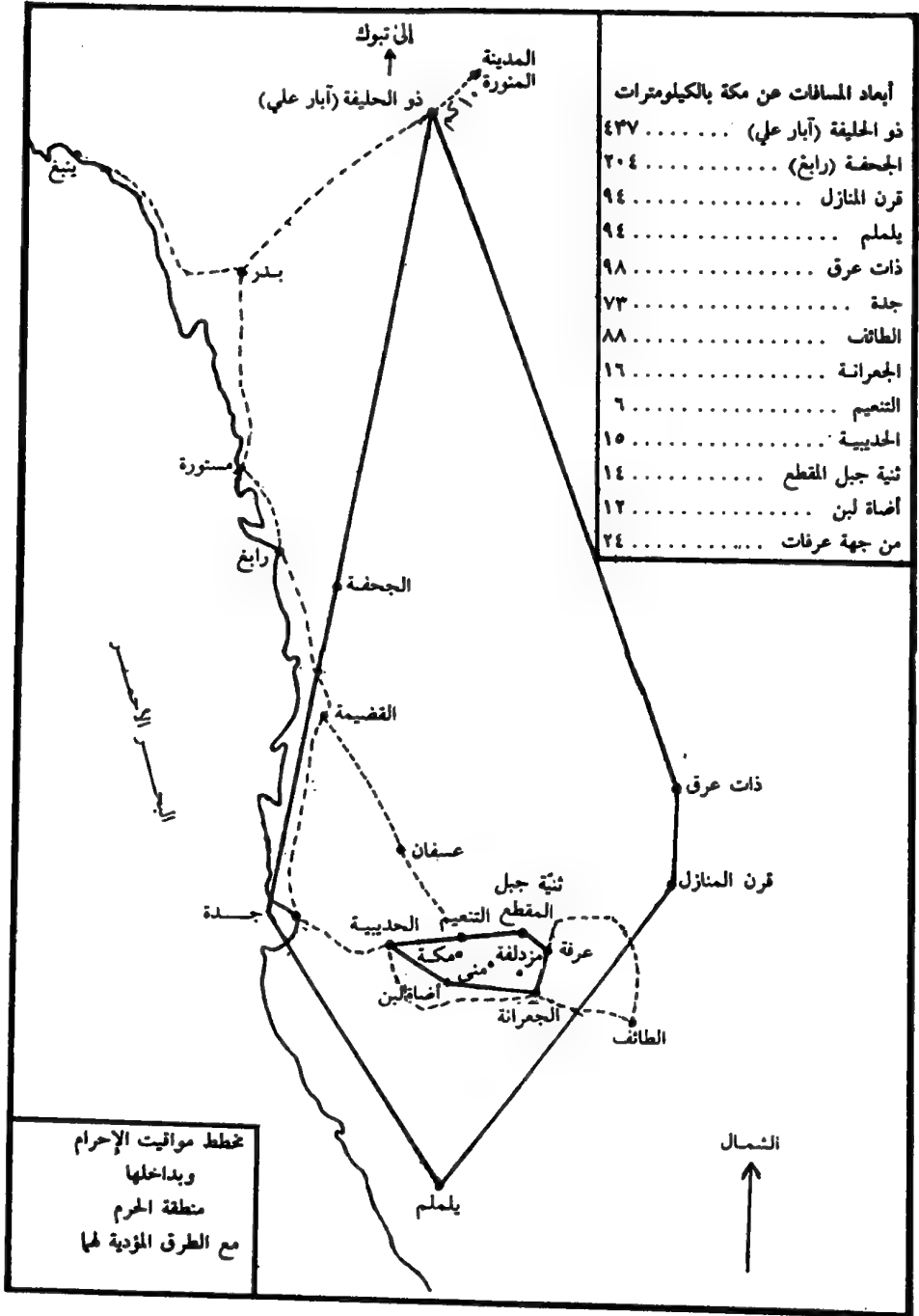
وَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ لَزِمَهُ دَمٌ ، وَلَوْ نَاسِيَ أَوْ جَاهِلًا ، مَا لَمْ
يَعُدَّ إِلَيْهِ قَبْلَ تَلْبُسِهِ بِئُسُكٍ ، وَلَوْ طَوَافٍ قُدُومٍ ، وَأَنْتُمْ غَيْرُهُمَا .

٢ - وَمَبِيتٌ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَلَوْ سَاعَةً^(١) مِنْ نِصْفِ ثَانٍ مِنْ لَيْلَةِ النَّحْرِ .

٣ - وَمَبِيتٌ بِمِنَى ، مُعْظَمَ لَيَالِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، نَعَمْ إِنْ نَفَرَ قَبْلَ غُرُوبِ
شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّانِي جَازَ وَسَقَطَ عَنْهُ مَبِيتُ اللَّيْلَةِ الثَّلَاثَةِ وَرَمِيَ يَوْمُهَا ، وَإِنَّمَا
يَجِبُ الْمَبِيتُ فِي لَيَالِيهَا لِغَيْرِ الرِّعَاءِ وَأَهْلِ السَّقَايَةِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : والمراد القطعة من الزمن لا الساعة الفلكية .
انتهى . أي : يكفي دقيقة .

مخطط مواقيت الإحرام



٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ ، ٥ - وَرَمَى بِحَجَرٍ ، وَتَجَبَّرَ .
وَسُنَّهٗ : غُسْلٌ لِإِحْرَامٍ وَدُخُولِ مَكَّةَ وَوُقُوفٍ ، وَتَطْيِيبُ قُبَيْلَهٗ ،

٤ - وَطَوَافُ الْوَدَاعِ لِغَيْرِ حَائِضٍ ، وَمَكِّيٍّ إِنْ لَمْ يُفَارِقْ مَكَّةَ بَعْدَ حَجَّهٖ .

٥ - وَرَمَى إِلَى جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ بَعْدَ انْتِصَافِ لَيْلَةِ النَّحْرِ سَبْعًا ، وَإِلَى الْجَمْرَاتِ الثَّلَاثِ بَعْدَ زَوَالِ كُلِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، سَبْعًا سَبْعًا ، مَعَ تَرْتِيبٍ بَيْنَ الْجَمْرَاتِ .

بِحَجَرٍ ، أَيْ : بِمَا يُسَمَّى بِهِ ، وَلَوْ عَقِيقًا وَبِلُوزًا ، وَلَوْ تَرَكَ رَمَى يَوْمٍ تَدَارَكَهُ فِي بَاقِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ بِتَرْكِ ثَلَاثِ رَمِيَّاتٍ ^(١) فَأَكْثَرَ .
وَتَجَبَّرَ ، أَيْ : أَلْوَاجِبَاتُ بَدَمٍ .

وَتُسَمَّى هَذِهِ أَبْعَاضًا .

وَسُنَّهٗ ، أَيْ : الْحَجُّ :

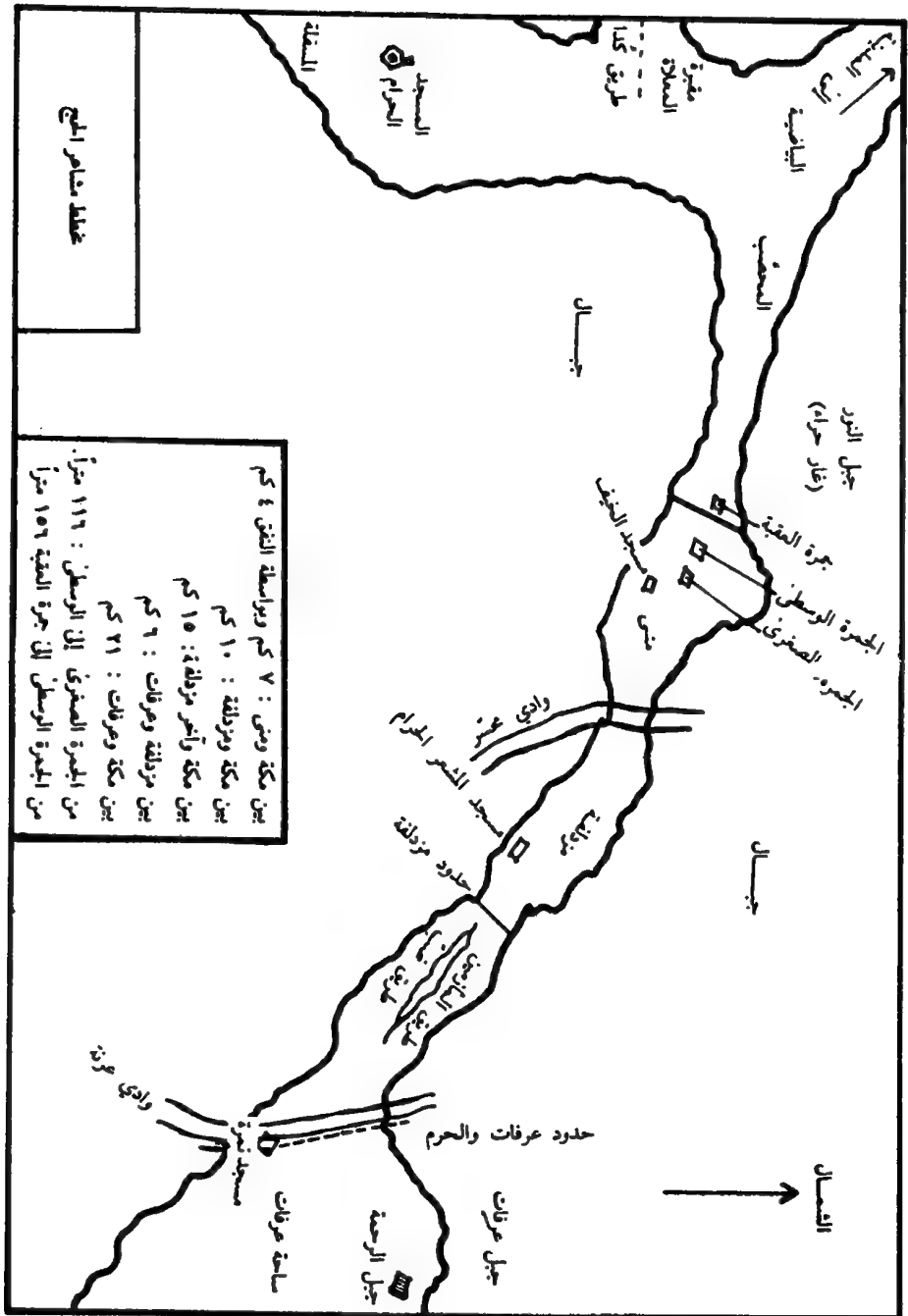
غُسْلٌ ، فَتَيْمُمٌ لِإِحْرَامٍ ، وَدُخُولِ مَكَّةَ وَلَوْ حَلَالًا ، بِذِي طَوًى ،
وَوُقُوفٍ بِعَرَفَةَ عَشِيَّتِهَا ، وَبِمُزْدَلِفَةَ ، وَلَرَمَى أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .

وَتَطْيِيبٌ فِي الْأَبْدَنِ وَالْثَوْبِ وَلَوْ بِمَا لَهُ جِزْمٌ . قُبَيْلَهٗ ، أَيْ : الْإِحْرَامِ ،
وَبَعْدَ الْغُسْلِ .

وَلَا يَصْرُ أَسْتِدَامَتُهُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ وَلَا انْتِقَالُهُ بِعَرَقٍ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وصورة ذلك لا تكون إلا في آخر جمرة من آخر أيام التشريق ، لزمه دم . انتهى

مخطط مشاعر الحج



وَتَلْبِيَّةٌ ، وَطَوَافٌ قُدُومٍ وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ وَوُقُوفٌ بِجَمْعٍ
وَأَذْكَارٌ .

وَتَلْبِيَّةٌ ، وَهِيَ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » ، وَمَعْنَى « لَبَّيْكَ » : أَنَا
مُقِيمٌ عَلَى طَاعَتِكَ .

وَيُسَنُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، وَسُؤَالُ الْجَنَّةِ ،
وَالِاسْتِعَاذَةُ مِنَ النَّارِ ؛ بَعْدَ تَكْرِيرِ التَّلْبِيَةِ ثَلَاثًا .

وَتُسْتَمَرُّ التَّلْبِيَةُ إِلَى رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ ، لَكِنْ لَا تُسَنُّ فِي طَوَافِ
الْقُدُومِ وَالسَّغِيِّ بَعْدَهُ لِرُودِ أَذْكَارٍ خَاصَّةٍ فِيهِمَا .

وَطَوَافٌ قُدُومٍ ، لِأَنَّهَا تَحِيَّةُ الْبَيْتِ ، وَإِنَّمَا يُسَنُّ لِحَاجٍ أَوْ قَارِنٍ دَخَلَ
مَكَّةَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، وَلَا يَفُوتُ بِالْجُلُوسِ وَلَا بِالتَّأْخِيرِ ، نَعَمْ يَفُوتُ
بِالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ .

وَمَبِيتٌ بِمِنَى لَيْلَةَ عَرَفَةَ ، وَوُقُوفٌ بِجَمْعٍ الْمُسَمَّى الْآنَ بِالْمَشْعَرِ
الْحَرَامِ ، وَهُوَ جَبَلٌ فِي آخِرِ مُزْدَلِفَةَ ، فَيَذْكُرُونَ فِي وَقُوفِهِمْ وَيَدْعُونَ إِلَى
الْإِسْفَارِ مُسْتَقْبِلِينَ الْقِبْلَةَ لِلاتِّبَاعِ .

وَأَذْكَارٌ وَأَذْعِيَةٌ مَخْصُوصَةٌ بِأَوْقَاتٍ وَأَمَكِنَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَقَدْ اسْتَوْعَبَهَا
الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فِي « وَظَائِفِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » فَلْيُطْلَبْ ^(١) .

* * *

(١) فِي نَسْخٍ : « فَلْيُطْلَبْ » ، وَفِي بَعْضِهَا : « فَلْتُطْلَبْ » .

فَصْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ: وَطْءٌ، وَقُبْلَةٌ، وَأَسْتِمْنَاءٌ بِيَدٍ، وَنِكَاحٌ، وَتَطْيِيبٌ،

فَائِدَةٌ [فِي زِيَارَةِ قَبْرِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ] : يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا زِيَارَةَ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ لَغَيْرِ حَاجٍّ وَمُعْتَمِرٍ لِأَحَادِيثٍ وَرَدَتْ فِي فَضْلِهَا .

وَشُرْبُ مَاءٍ زَمَزَمَ مُسْتَحَبٌّ ، وَلَوْ لَغَيْرِهِمَا ، وَوَرَدَ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمِيَاهِ حَتَّى مِنَ الْكَوْثَرِ . [راجع كتاب « فضل ماء زمزم » لسائد بكداش] .

* * *

فَصْلٌ فِي مُحَرَّمَاتِ الْإِحْرَامِ

يَحْرُمُ بِإِحْرَامٍ: عَلَى رَجُلٍ وَأُنْثَى وَطْءٌ، لَايَةٌ: ﴿ فَلَا رَفَثَ ﴾ [٢ سورة البقرة/ الآية : ١٩٧] أَي: لَا تَرْفُتُوا ، وَالرَّفَثُ مُفَسَّرٌ بِالْوُطْءِ ، وَيَفْسُدُ بِهِ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ .

وَقُبْلَةٌ، وَمُبَاشَرَةٌ بِشَهْوَةٍ ، وَأَسْتِمْنَاءٌ بِيَدٍ ، بِخِلَافِ الْإِنْزَالِ بِنَظَرٍ أَوْ فِكْرٍ^(١) .

وَنِكَاحٌ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ١٤٠٩] : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ » .

وَتَطْيِيبٌ فِي بَدَنِ أَوْ ثَوْبٍ بِمَا يُسَمَّى طَيِّبًا ، كَمِسْكِ وَعَنْبَرٍ وَكَافُورٍ حَيٍّ

(١) قال السيد البكري رحمه الله : وهو مخالف لما في « النهاية » و« التحفة » و« شرح المختصر » من حرمة النظر إذا كان بشهوة وإن لم ينزل . انتهى .

وَدَهْنُ شَعْرٍ، وَإِزَالَتُهُ، وَقَلَمٌ؛ وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا
يُعَدُّ سَاتِرًا، وَلِبْسُهُ مُحِيطًا بِلَا عُدْرٍ؛

أَوْ مَنِيَّةٌ ، وَوَرْدٌ وَمَائِهِ وَلَوْ بِشَدِّ نَحْوِ مِسْكِ بِطَرْفِ ثَوْبِهِ ، أَوْ بِجَعْلِهِ فِي
جَنِبِهِ ، وَلَوْ خَفِيَتْ رَائِحَةُ الطَّيِّبِ ، كَالْكَادِي وَالْفَاغِيَةِ ، وَهِيَ ثَمَرُ
الْحِنَاءِ ؛ فَإِنْ كَانَ بِحَيْثُ لَوْ أَصَابَهُ الْمَاءُ فَاحَتْ حُرْمٌ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَدَهْنٌ - بَفَتْحِ أَوَّلِهِ - شَعْرُ رَأْسٍ أَوْ لِحْيَةٍ ، بِدُهْنٍ وَلَوْ غَيْرَ مُطَيَّبٍ ،
كَزَيْتٍ وَسَمْنٍ .

وَإِزَالَتُهُ، أَيُّ : الشَّعْرُ ، وَلَوْ وَاحِدَةً مِنْ رَأْسِهِ أَوْ لِحْيَتِهِ أَوْ بَدَنِهِ ، نَعَمْ
إِنْ أَحْتَاجَ إِلَى حَلْقِ شَعْرٍ بكَثْرَةٍ قَمْلٍ أَوْ جِرَاحَةٍ فَلَا حُرْمَةَ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ،
فَلَوْ نَبَتَ شَعْرٌ بَعَيْنِهِ ، أَوْ غَطَّاهَا ، فَأَزَالَ ذَلِكَ ، فَلَا حُرْمَةَ وَلَا فِدْيَةَ .

وَقَلَمٌ لِظْفَرٍ ، وَلَوْ بَعْضُهُ مِنْ يَدٍ أَوْ رِجْلِ ، نَعَمْ لَهُ قَطْعُ مَا انْكَسَرَ مِنْ
ظْفَرِهِ إِنْ تَأَذَّى بِهِ ، وَلَوْ أَدْنَى تَأَذٍّ .

وَيَحْرُمُ سَتْرُ رَجُلٍ لَا أَمْرًا بَعْضَ رَأْسٍ بِمَا يُعَدُّ سَاتِرًا عُرْفًا ، مِنْ مَخِيطٍ
أَوْ غَيْرِهِ ، كَقَلَنْسُوَةٍ وَخِرْقَةٍ ، أَمَا مَا لَا يُعَدُّ سَاتِرًا ، كَخِيطِ رَقِيْقٍ ، وَتَوَشُّدٍ
نَحْوِ عِمَامَةٍ ، وَوَضْعِ يَدٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهَا السَّتْرُ ، فَلَا يَحْرُمُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
قَصَدَهُ عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ ، وَكَحَمَلٍ نَحْوِ زَنْبِيلٍ لَمْ يَقْصِدْ بِهِ ذَلِكَ أَيْضًا ،
وَأَسْتَظْلَالٍ بِمَحْمِلٍ وَإِنْ مَسَّ رَأْسَهُ .

وَلِبْسُهُ ، أَيُّ الرَّجُلِ ؛ مُحِيطًا بِخِيطَةٍ ، كَقَمِيصٍ وَقَبَاءٍ ، أَوْ نَسْجٍ أَوْ
عَقْدٍ فِي سَائِرِ بَدَنِهِ بِلَا عُدْرٍ؛ فَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ سَتْرُ رَأْسٍ لِعُدْرٍ ، كَحَرِّ
وَبَرْدٍ .

وَسَتْرُ أَمْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ . وَفِدْيَةُ مَا يَحْرُمُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ
تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ أَصْعٍ لِسِتَّةٍ ، أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةٍ .

وَيَظْهَرُ ضَبْطُهُ هُنَا بِمَا لَا يُطِيقُ الصَّبْرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّحِ التَّيْمُمَ ،
فَيَحِلُّ مَعَ الْفِدْيَةِ قِيَاساً عَلَى وَجوبِهَا فِي الْحَلْقِ مَعَ الْعُذْرِ .
وَلَا لُبْسُ مُحِيطٍ إِنْ لَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ ، وَلَا قَدَرٌ عَلَى تَخْصِيلِهِ ، وَلَوْ بِنَحْوِ
اِسْتِعَارَةٍ ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ ، لِعَظَمِ الْمَنَّةِ ، فَيَحِلُّ سَتْرُ الْعَوْرَةِ بِالْمُحِيطِ بِهَا
فِدْيَةً .

وَلُبْسُهُ فِي بَاقِي بَدَنِهِ لِحَاجَةِ نَحْوِ حَرٍّ وَبَرْدٍ مَعَ فِدْيَةٍ .

وَيَحِلُّ الْأَرْتِدَاءُ وَالْإِلْتِحَافُ بِالْقَمِيصِ وَالْقَبَاءُ وَعَقْدُ الْإِزَارِ وَشَدُّ خَيْطٍ
عَلَيْهِ لِيُثْبِتَ ، لَا وَضْعُ طَوْقِ الْقَبَاءِ عَلَى رَقَبَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَهُ .
وَيَحْرُمُ سَتْرُ أَمْرَأَةٍ لَا رَجُلٍ بَعْضَ وَجْهِ بِمَا يُعَدُّ سَاتِراً .

وَفِدْيَةُ أَرْتِكَابٍ وَاحِدٍ مِنْ مَا يَحْرُمُ بِالْإِحْرَامِ غَيْرِ الْجِمَاعِ ، ذَبْحُ شَاةٍ
مُجْزِئَةٍ فِي الْأَضْحِيَّةِ ، وَهِيَ : جَذَعَةُ ضَاْنٍ أَوْ ثَنِيَّةٌ مَغْزٍ ؛ أَوْ تَصَدَّقُ بِثَلَاثَةِ
أَصْعٍ لِسِتَّةٍ مِنْ مَسَاكِينِ الْحَرَمِ الشَّامِلِينَ لِلْفُقَرَاءِ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُ
صَاعٍ^(١) ؛ أَوْ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ .

فَمُرْتَكَبُ الْمُحَرَّمَ مُخَيَّرٌ فِي الْفِدْيَةِ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ فَعَلَ شَيْئاً مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ نَاسِياً أَوْ جَاهِلاً بِتَحْرِيمِهِ وَجَبَتْ

(١) الصاع ، هو : مكعبٌ طول ضلعه ٦ ، ١٤ سنتي متراً ، ونصفه يساوي مدَّين .

وَدَمٌ تَرَكَ مَأْمُورٍ ذَبْحُ ، فَصَوْمٌ ثَلَاثَةٌ ، وَقَبْلَ نَحْرِ ، وَسَبْعَةٌ
بِوَطْنِهِ ، وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسُكٍ بِوَطْءٍ بَدَنَهُ

الْفِدْيَةُ إِنْ كَانَ إِنْثِلَافًا ، كَحَلَقِ شَعْرِ ، وَقَلَمِ ظْفَرٍ ، وَقَتْلِ صَيْدٍ .
وَلَا تَجِبُ إِنْ كَانَ تَمَتُّعًا ، كَلُبْسٍ وَتَطْيِيبٍ .

وَالْوَاجِبُ فِي إِزَالَةِ ثَلَاثِ شَعَرَاتٍ أَوْ أَظْفَارٍ وَلَاءً بِاتِّحَادِ زَمَانٍ وَمَكَانٍ
عُرْفًا فِدْيَةً كَامِلَةً ، وَفِي وَاحِدَةٍ مُدٌّ^(١) طَعَامٍ ، وَفِي اثْنَتَيْنِ مُدَانٍ .

* * *

وَدَمٌ تَرَكَ مَأْمُورٍ ، كِإِحْرَامٍ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، وَمَيْتٍ بِمُزْدَلِفَةَ وَمَنَى ،
وَرَمَى الْأَحْجَارِ ، وَطَوَافِ الْوُدَاعِ كَدَمِ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ ذَبْحُ ، أَيْ : ذَبْحُ شَاةٍ
تُجْزَى أَضْحِيَّةً فِي الْحَرَمِ .

فَالْوَاجِبُ عَلَى الْعَاجِزِ عَنِ الذَّبْحِ فِيهِ ، وَلَوْ لَغَيْبَةِ مَالِهِ ، وَإِنْ وَجَدَ
مَنْ يُقْرِضُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ؛ صَوْمُ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ فَوْرًا بَعْدَ
إِحْرَامٍ ، وَقَبْلَ يَوْمِ نَحْرِ ، وَلَوْ مُسَافِرًا ، فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ شَيْءٍ مِنْهَا عَنْهُ ،
لَأَنَّهَا تَصِيرُ قِضَاءً ؛ وَلَا تَقْدِيمُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ لِلَّيَةِ .

وَيَلْزَمُهُ أَيْضًا صَوْمُ سَبْعَةِ بِوَطْنِهِ ، أَيْ : إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ .

وَيُسَنُّ تَوَالِيهَا كَالثَّلَاثَةِ ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ فَن لَّمْ يَحِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۖ ﴾ [٢ سورة البقرة / الآية : ١٩٦] .

وَيَجِبُ عَلَى مُفْسِدِ نُسُكٍ مِنْ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ بِوَطْءٍ بَدَنَهُ بِصِفَةِ الْأُضْحِيَّةِ ،

(١) الْمُدُّ ، هُوَ : مَكْتَبٌ طَوَّلُ ضِلْعِهِ ٢,٩ سَاطِنِي مَتْرًا ، وَهُوَ يَسَاوِي رُبْعَ صَاعٍ .

وَقَضَاءُ فَوْرًا.

وَإِنْ كَانَ النُّسْكُ نَفْلًا .

وَالْبَدَنَةُ الْمُرَادَةُ الْوَاحِدُ مِنَ الْإِبِلِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ
الْبَدَنَةِ فَبَقَرَةٌ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنْهَا فَسَبْعُ شِيَاهٍ ، ثُمَّ يَقُومُ الْبَدَنَةُ وَيَتَصَدَّقُ بِقِيمَتِهَا
طَعَامًا ، ثُمَّ يَصُومُ عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، بَلْ
تَأْتُمُ .

وَعَلِمَ مِنْ قَوْلِي بـ : « مُفْسِدِ نُسْكِ » أَنَّهُ يَنْطَلُ بِوَطْءٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ
يَجِبُ مُضِيٌّ فِي فَاسِدِهِ .

وَقَضَاءُ فَوْرًا ، وَإِنْ كَانَ نُسْكُهُ نَفْلًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ وَقْتُهُ مُوسَعًا تَضَيَّقَ
عَلَيْهِ بِالشَّرْعِ فِيهِ ، وَالْتَفَلَ مِنْ ذَلِكَ يَصِيرُ بِالشَّرْعِ فِيهِ فَرَضًا ، أَيْ :
وَاجِبُ الْإِتِمَامِ كَالْفَرَضِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ الْتَفَلِّ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي حُكْمِ الْهَدْيِ] : يُسَنُّ لِقَاصِدِ مَكَّةَ ، وَلِلْحَاجِّ أَكْدُ ، أَنْ
يَهْدِيَ شَيْئًا مِنَ النَّعَمِ يَسُوقُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَإِلَّا فَيَشْتَرِيهِ مِنَ الطَّرِيقِ ، ثُمَّ مِنْ
مَكَّةَ ، ثُمَّ مِنْ عَرَفَةَ ، ثُمَّ مِنْ مِنًى ؛ وَكَوْنُهُ سَمِينًا حَسَنًا ، وَلَا يَجِبُ إِلَّا
بِالنَّذْرِ .

* * *

مُهَمَّاتٌ [فِي بَيَانِ جُمَلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ ، كَالْأُصْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالصَّيْدِ
وَالذَّبَائِحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] : يُسَنُّ مُتَأَكِّدًا لِحُرِّ قَادِرٍ تَضَحِيَّةً بِذَبْحٍ جَذَعِ ضَأْنٍ لَهُ

.....

سَنَةً ، أَوْ سَقَطَ سِنُهُ ، وَلَوْ قَبْلَ تَمَامِهَا ؛ أَوْ ثِنْيٍ مَعَزٍ أَوْ بَقَرٍ لَهَا سَتَانِ ،
أَوْ إِبِلٍ لَهُ خَمْسُ سِنِينَ ، بَنِيَّةٌ أَضْحِيَّةٌ عِنْدَ ذَبْحِ ، أَوْ تَعْيِينِ .
وَهِيَ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ .

وَوَقْتُهَا مِنْ أَرْتِفَاعِ شَمْسٍ نَخَرٍ إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ .
وَيُجْزَى شُعْبُ بَقَرٍ أَوْ إِبِلٍ عَنْ وَاحِدٍ .
وَلَا يُجْزَى عَجْفَاءٌ أَوْ مَقْطُوعَةٌ بَعْضُ ذَنْبٍ أَوْ أُذُنٍ أُبِينِ ، وَإِنْ قَلَّ ،
وَذَاتُ عَرَجٍ وَعَوَرٍ وَمَرَضٍ بَيِّنٍ ، وَلَا يَصْرُ شَوْ أُوذُنٍ أَوْ خَرْقُهَا .
وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ إِجْزَاءِ التَّضْحِيَّةِ بِالْحَامِلِ ، خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ ابْنُ
الرُّفْعَةِ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّضْحِيَّةَ بِمَعِيَّةٍ ، أَوْ صَغِيرَةٍ ، أَوْ قَالَ : جَعَلْتُهَا أَضْحِيَّةً ،
فَإِنَّهُ يَلْزَمُ ذَبْحُهَا ، وَلَا تُجْزَى أَضْحِيَّةٌ ؛ وَإِنْ اخْتَصَّ ذَبْحُهَا بِوَقْتِ
الْأَضْحِيَّةِ وَجَرَتْ مَجْرَاهَا فِي الصَّرْفِ .

وَيَخْرُمُ الْأَكْلُ مِنَ أَضْحِيَّةٍ أَوْ هَدْيٍ وَجَبَا بِنَذَرِهِ .

وَيَجِبُ التَّصَدُّقُ وَلَوْ عَلَى فَقِيرٍ وَاحِدٍ بِشَيْءٍ نَيْئًا ، وَلَوْ يَسِيرًا ، مِنْ
الْمُتَطَوِّعِ بِهَا ؛ وَالْأَفْضَلُ التَّصَدُّقُ بِكُلِّهِ ، إِلَّا لَقْمًا يَتَبَرَّكُ بِأَكْلِهَا ، وَأَنْ
تَكُونَ مِنَ الْكَبْدِ ، وَأَنْ لَا يَأْكُلَ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ وَالتَّصَدُّقُ بِجِلْدِهَا ، وَلَهُ
إِطْعَامُ أَغْنِيَاءٍ لَا تَمْلِكُهُمْ .

وَيُسْنَى أَنْ يَذْبَحَ الرَّجُلُ بِنَفْسِهِ ، وَأَنْ يَشْهَدَهَا مَنْ وَكَّلَ بِهِ ، وَكُرِهَ

.....

لَمُرِيدِهَا إِزَالَهُ شَعْرٍ فِي غَيْرِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ حَتَّى يُضْحَى .

وَيُنْدَبُ لِمَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَةُ فَرْعِهِ أَنْ يَعُوَّ عَنْهُ مِنْ وَضْعٍ إِلَى بُلُوغٍ ، وَهِيَ كَضَحِيَّةٍ ، وَلَا يُكْسَرُ عَظْمٌ ؛ وَالتَّصَدَّقُ بِمَطْبُوحٍ يَبْعَثُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَحَبُّ مِنْ نَدَائِهِمْ إِلَيْهَا وَمَنْ التَّصَدَّقِ نَيْئًا ، وَأَنْ يُذْبَحَ سَابِعَ وَلَادَتِهِ ، وَيُسَمَّى فِيهِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ ، بَلْ يُسَمَّى تَسْمِيَةً سَقَطَ بَلَعُ زَمَنِ نَفْحِ الرُّوحِ .

وَأَفْضَلُ الْأَسْمَاءِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَلَا يُكْرَهُ اسْمُ نَبِيِّ أَوْ مَلِكٍ ، بَلْ جَاءَ فِي التَّسْمِيَةِ بِمُحَمَّدٍ فَضَائِلُ عَلَيْهِ .

وَيَحْرُمُ التَّسْمِيَةُ بِمَلِكِ الْمُلُوكِ وَقَاضِي الْقَضَاةِ وَحَاكِمِ الْحُكَّامِ ، وَكَذَا عَبْدَ النَّبِيِّ وَجَارِ اللَّهِ ، وَالتَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ .

وَسُنَّ أَنْ يُخْلَقَ رَأْسُهُ ، وَلَوْ أُنْثَى فِي السَّابِعِ ، وَيُتَصَدَّقَ بِزَيْتِهِ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً ، وَأَنْ يُؤَدَّنَ وَيُقْرَأَ سُورَةُ الْإِخْلَاصِ وَآيَةُ : ﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِكِ وَذَرِيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ [٣ سورة آل عمران / الآية : ٣٦] بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ فِي الذِّكْرِ ؛ فِي أُذُنِهِ الْيُمْنَى ، وَيُقَامُ فِي الْيُسْرَى ، عَقِبَ الْوَضْعِ ، وَأَنْ يُحَنِّكَهُ رَجُلٌ فَأَمْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ بِتَمَرٍ ، فَحُلُو لَمْ يَمَسَّهُ النَّارُ حِينَ يُولَدُ ، وَيُقْرَأُ عِنْدَهَا وَهِيَ تَطْلُقُ آيَةَ الْكُرْسِيِّ [٢ سورة البقرة / الآية : ٢٥٥] وَ﴿ إِنْ رَبَّكُمْ اللَّهُ ﴾ [٧ سورة الأعراف / الآية : ٥٤] الآية . وَالْمُعَوَّدَتَانِ ، وَالْإِكْتَارُ مِنْ دُعَاءِ الْكَزْبِ [راجع « الأذكار » للنووي ، الأرقام : ٦٦٣ - ٦٧٢] .

قَالَ شَيْخُنَا : أَمَّا قِرَاءَةُ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى ﴿ رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كَنْبٍ مُبِينٍ ﴾ [٦ سورة الأنعام / الآيات : ١ - ٥٩] يَوْمَ يَعُوُّ عَنِ الْمَوْلُودِ ، فَمِنْ

مُبْنَدَعَاتِ الْعَوَامِ الْجَهْلَةِ ، فَيَنْبَغِي الْأَنْكِفَافُ عَنْهَا وَتَحْذِيرُ النَّاسِ مِنْهَا
مَا أَمَكْنَ . أَنْتَهَى .

* * *

فَرَعٌ : يُسَنُّ لِكُلِّ أَحَدِ الْإِذْهَانِ غَبًا ، وَالْاِكْتِحَالُ بِالْإِئْمِدِ وَثَرًا عِنْدَ
نَوْمِهِ ، وَخَضْبُ شَيْبِ رَأْسِهِ وَلَحْيَتِهِ بِحُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .
وَيَخْرُمُ حَلْقُ لِحْيَةٍ وَخَضْبُ يَدَيِ الرَّجُلِ وَرِجْلَيْهِ بِحِنَاءٍ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ
فِيهِمَا .

وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ كَرَاهَةً حَلْقِ مَا فَوْقَ الْحُلُقُومِ مِنَ الشَّعْرِ ، وَقَالَ
غَيْرُهُ : إِنَّهُ مُبَاحٌ .

وَيُسَنُّ الْخَضْبُ لِلْمُفْتَرَشَةِ وَيُكْرَهُ لِلْخَلِيَّةِ .

وَيَخْرُمُ وَشْرُ الْأَسْنَانِ ، وَوَضْلُ الشَّعْرِ بِشَعْرِ نَجَسٍ أَوْ شَعْرِ آدَمِيٍّ
وَرَبْطُهُ بِهِ ، لَا بِخُيُوطِ الْحَرِيرِ أَوْ الصُّوفِ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُكَفَّ الصَّبِيانُ أَوَّلَ سَاعَةٍ مِنَ اللَّيْلِ ، وَأَنْ يُغَطِّيَ الْأَوَانِي
وَلَوْ بِنَحْوِ عُودٍ يُغَرَضُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُغْلَقَ الْأَبْوَابُ مُسَمِّيًا اللَّهَ فِيهِمَا ، وَأَنْ
يُطْفِئَ الْمَصَابِيحَ عِنْدَ النَّوْمِ .

وَأَعْلَمُ أَنَّ ذَنْبَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِقَطْعِ كُلِّ حُلُقُومٍ ، وَهُوَ
مَخْرَجُ النَّفْسِ ، وَكُلُّ مَرِيٍّ ، وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ تَحْتَ الْحُلُقُومِ ، بِكُلِّ
مُحَدَّدٍ يَجْرَحُ ، غَيْرِ عَظْمٍ وَسِنٍّ وَظْفَرٍ ، كَحَدِيدٍ وَقَصَبٍ وَزُجَاجٍ وَذَهَبٍ
وَفِضَّةٍ .

فَيَحْرُمُ مَا مَاتَ بِثِقَلٍ مَا أَصَابَهُ مِنْ مُحَدَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَبُنْدُقَةٍ ، وَإِنْ أَنَهَرَ
الْدَّمَ وَأَبَانَ الرَّأْسَ ، أَوْ دُبِحَ بِكَالٍ لَا يَقْطَعُ إِلَّا بِقُوَّةِ الذَّابِحِ ، فَلِذَا يَنْبَغِي
الْإِسْرَاعُ بِقَطْعِ الْخُلُقُومِ بِحَيْثُ لَا يَنْتَهِي إِلَى حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ قَبْلَ تَمَامِ
الْقَطْعِ .

وَيَحِلُّ الْجَنِينُ بِذَبْحِ أُمِّهِ إِنْ مَاتَ فِي بَطْنِهَا أَوْ خَرَجَ فِي حَرَكَةِ مَذْبُوحِ
وَمَاتَ حَالًا .

أَمَّا غَيْرُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ بِطَيْرَانِهِ أَوْ شِدَّةِ عَذْوِهِ ، وَخَشْيَا كَانَ أَوْ إِنْسِيَا ،
كَجَمَلٍ أَوْ جَذِي نَفَرٍ شَارِدًا وَلَمْ يَتَيَسَّرْ لُحُوقُهُ حَالًا ، وَإِنْ كَانَ لَوْ صَبَرَ سَكَنَ
وَقُدِرَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ نَحْوَ سَارِقٍ ، فَيَحِلُّ بِالْجُرْحِ الْمُرْهَقِ بِنَحْوِ
سَهْمٍ أَوْ سَيْفٍ فِي أَيِّ مَحَلٍّ كَانَ ، ثُمَّ إِنْ أَدْرَكَهُ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ذَبَحَهُ ،
فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَبْحُهُ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ مِنْهُ حَتَّى مَاتَ ، كَانَ اشْتِغَالُ بَتَوَجِّهِهِ لِلْقِبْلَةِ
أَوْ سَلِّ السَّكِينِ فَمَاتَ قَبْلَ الْإِمْكَانِ حَلًّا ، وَإِلَّا كَانَ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ سَكِينٌ ،
أَوْ عَلِقَ فِي الْغِمْدِ بِحَيْثُ تَعَسَّرَ إِخْرَاجُهُ ؛ فَلَا .

وَيَحْرُمُ قَطْعًا رَمْيُ الصَّيْدِ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ الْآنَ ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ
بِالْحَدِيدِ وَيُزْمَى بِالنَّارِ ، لِأَنَّهُ مُحْرَقٌ مُذَفَّفٌ سَرِيعًا غَالِبًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ إِنْ عَلِمَ حَازِقٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصِيبُ نَحْوَ جَنَاحٍ كَبِيرٍ فَيَشُقُّهُ
فَقَطًّا ، أَحْتَمَلَ الْجَوَازُ . وَالرَّمْيُ بِالْبُنْدُقِ الْمُعْتَادِ قَدِيمًا ، وَهُوَ مَا يُصْنَعُ مِنَ
الطِّينِ ، جَائِزٌ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ .
وَشَرَطُ الذَّابِحِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا يُنْكَحُ .

وَيُسْنُ أَنْ يَقْطَعَ الْوَدَجَيْنِ ، وَهُمَا عِرْقَا صَفْحَتَيْ عُنُقٍ ، وَأَنْ يُحْدِ شَفْرَتَهُ ، وَيُوجِّهَ ذَبِيحَتَهُ لِلْقَبْلَةِ ، وَأَنْ يَكُونَ الذَّابِحُ رَجُلًا عَاقِلًا ، فَأَمْرَأَةً ، فَصَبِيًّا ، وَيَقُولُ نَذْبًا عِنْدَ الذَّبْحِ وَكَذَا عِنْدَ رَمِي الصَّيْدِ ، وَلَوْ سَمَكًا ، وَإِزْسَالِ الْجَارِحَةِ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الذَّبِيحِ غَيْرُ الْمَرِيضِ شَيْنَانِ :

أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ أَوَّلَ ذَبْحِهِ ، وَلَوْ ظَنًّا ، بِنَحْوِ شِدَّةِ حَرَكَةِ بَعْدِهِ ، وَلَوْ وَخَّذَهَا عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَأَنْفَجَارِ دَمٍ ، وَتَدَفُّقِهِ إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ بَقَاؤُهُ فِيهِمَا ؛ فَإِنْ شَكَّ فِي اسْتِقْرَارِهَا لَفَقَدَ الْأَعْلَامَاتِ حُرْمَ ، وَلَوْ جَرَحَ حَيَوَانَ أَوْ سَقَطَ عَلَيْهِ نَحْوُ سَيْفٍ ، أَوْ عَضَّهُ نَحْوُ هِرَّةٍ ، فَإِنْ بَقِيَتْ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَذَبَحَهُ حَلًّا ، وَإِنْ تَيَقَّنَ هَلَاكُهُ بَعْدَ سَاعَةٍ^(١) ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ ، كَمَا لَوْ قُطِعَ بَعْدَ رَفْعِ السَّكِينِ ، وَلَوْ لَعُذِرَ مَا بَقِيَ بَعْدَ انْتِهَائِهَا إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ : أَنَّهُ لَوْ رَفَعَ يَدَهُ لِنَحْوِ اضْطِرَابِهِ ، فَأَعَادَهَا فَوْرًا وَأَتَمَّ الذَّبْحَ حَلًّا ؛ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ : لَوْ رَفَعَ يَدَهُ ثُمَّ أَعَادَهَا لَمْ يَحِلَّ ؛ مُفَرَّغٌ عَلَى عَدَمِ الْحَيَاةِ الْمُسْتَقَرَّةِ عِنْدَ إِعَادَتِهَا ، أَوْ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُعِدَّهَا عَلَى الْفَوْرِ ؛ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاءُ غَيْرِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيْ : لِحَنْطَةٍ ؛ كَمَا ذَكَرَ الشَّيْخُ الْمَلِكِيُّ . انْتَهَى .

.....

وَاحِدٍ فِيمَا لَوْ أَنْفَلَتَتْ شَفَرَتُهُ فَرَدَّهَا حَالًا أَنَّهُ يَحِلُّ . أَنْتَهَى .
 وَلَوْ أَنْتَهَى لِحَرَكَةٍ مَذْبُوحٍ بِمَرَضٍ ، وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ أَكَلَ نَبَاتٍ مُضِرٍّ ،
 كَفَى ذَبْحُهُ فِي آخِرِ رَمَقِهِ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَا يُحَالُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ مِنْ جَرْحٍ أَوْ
 نَحْوِهِ ، فَإِنْ وُجِدَ ، كَانَ أَكَلَ نَبَاتٍ يُؤْذِي إِلَى الْهَلَاكِ ، اشْتَرَطَ فِيهِ وَجُودَ الْحَيَاةِ
 الْمُسْتَقَرَّةِ فِيهِ عِنْدَ ابْتِدَاءِ الذَّبْحِ ، وَلَوْ بِالظَّنِّ بِالْعَلَامَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَهُ .

* * *

فَائِدَةٌ : مَنْ ذَبَحَ تَقَرُّبًا لِلَّهِ تَعَالَى لِدَفْعِ شَرِّ الْجِنِّ عَنْهُ لَمْ يَحْرُمَ ، أَوْ
 بِقَصْدِهِمْ حَرَمَ .

* * *

وِثَانِيَهُمَا : كَوْنُهُ مَأْكُولًا ، وَهُوَ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَرِّيِّ : الْأَنْعَامُ وَالْخَيْلُ
 وَبَقَرٌ وَخَيْسٌ وَحِمَارُهُ وَطَبْيٌ وَضَبُعٌ وَضَبٌّ وَأَزَنْبٌ وَتَعْلَبٌ وَسِنْجَابٌ وَكُلُّ
 لِقَاطٍ لِلْحَبِّ ، لَا أَسَدٌ وَقِرْدٌ وَصَقْرٌ وَطَاوُوسٌ وَحِدَاةٌ وَبُومٌ وَدُرَّةٌ وَكَذَا
 غُرَابٌ أَسْوَدٌ وَرَمَادِيٌّ أَلَلُونِ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُكْرَهُ جَلَالَةٌ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ
 نَعَمَ ، كَدَجَاجٍ إِنْ وُجِدَ فِيهَا رِيحُ النَّجَاسَةِ ، وَيَحِلُّ أَكْلُ بَيْضِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ
 خِلَافًا لِجَمْعٍ .

وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانِ الْبَحْرِيِّ ضِفْدَعٌ وَتَمْسَاحٌ وَسُلْخَفَاءٌ وَسَرَطَانٌ ،
 لَا قِرْشٌ وَدَنْيَلَسٌ عَلَى الْأَصَحِّ فِيهِمَا .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : الصَّحِيحُ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْبَحْرِ يَحِلُّ
 مِيتَتُهُ إِلَّا الضَّفْدَعُ .

وَيُؤَيِّدُهُ نَقْلُ ابْنِ الصَّبَّاحِ عَنِ الْأَصْحَابِ حِلَّ جَمِيعِ مَا فِيهِ إِلَّا الضَّفْدَعُ .
وَيَحِلُّ أَكْلُ مَيْتَةِ الْجَرَادِ وَالسَّمَكِ ، إِلَّا مَا تَغَيَّرَ فِي جَوْفِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ
فِي صُورَةِ كَلْبٍ أَوْ خِنْزِيرٍ .

وَيُسْنُ ذَبْحُ كَبِيرِهِمَا الَّذِي يَطُولُ بَقَاؤُهُ ، وَيُكْرَهُ ذَبْحُ صَغِيرِهِمَا ، وَأَكْلُ
مَشْوِيِّ سَمَكٍ قَبْلَ تَطْيِيبِ جَوْفِهِ وَمَا أَتَنَ مِنْهُ ، كَاللَّحْمِ ، وَقَلِي حَيٍّ فِي
دُهْنٍ مَغْلِيٍّ .

وَحَلَّ أَكْلُ دُودٍ نَحَرَ الْفَاكِهَةِ ، حَيًّا كَانَ أَوْ مَيْتًا ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْفَرِدَ
عَنْهُ ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ ، وَلَوْ مَعَهُ ، كَنَمْلِ السَّمَنِ لِعَدَمِ تَوَلُّدِهِ مِنْهُ عَلَى
مَا قَالَهُ الرَّدَّادُ خِلَافًا لِبَعْضِ أَصْحَابِنَا .

وَيَحْرُمُ كُلُّ جَمَادٍ مُضِرٍّ لِبَدَنِ أَوْ عَقْلِ ، كَحَجَرٍ وَثُرَابٍ وَسُمٍّ ، وَإِنْ
قَلَّ ، إِلَّا لِمَنْ لَا يَضُرُّهُ ، وَمُسْكِرٍ ، ككَثِيرِ أَفْيُونٍ وَحَشِيشٍ وَبَنْجٍ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ الزَّرَاعَةُ ، ثُمَّ الصَّنَاعَةُ ، ثُمَّ التَّجَارَةُ .
قَالَ جَمْعٌ : هِيَ أَفْضَلُهَا .

وَلَا تَحْرُمُ مُعَامَلَةٌ مَنْ أَكْثَرَ مَالِهِ حَرَامًا ، وَلَا الْأَكْلُ مِنْهَا ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي
«الْمَجْمُوعِ» .

وَأَنْكَرَ النَّوَوِيُّ قَوْلَ الْغَزَالِيِّ بِالْحُرْمَةِ ، مَعَ أَنَّهُ تَبِعَهُ فِي « شَرْحِ
مُسْلِمٍ » .

وَلَوْ عَمَّ الْحَرَامُ الْأَرْضَ جَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مِنْهُ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ دُونَ

النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُكَلَّفٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنَ

ما زاد ، هذا إن تَوَقَّعَ مَعْرِفَةَ أَرْبَابِهِ ، وَإِلَّا صَارَ لِبَيْتِ الْمَالِ ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ فِيهِ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

فَرْعٌ : نَذَرْتُ فِيهِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ بِالنَّذْرِ ، وَهُوَ : قُرْبَةٌ عَلَى مَا أَقْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ ، وَعَلَيْهِ كَثِيرُونَ ، بَلْ بَالِغَ بَعْضُهُمْ ، فَقَالَ : دَلَّ عَلَى نَذَرِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ ، وَقِيلَ : مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَحَمَلَ الْأَكْثَرُونَ النَّهْيَ عَلَى نَذْرِ اللَّجَاجِ ، فَإِنَّهُ تَعْلِيْقُ قُرْبَةٍ بِفِعْلِ شَيْءٍ أَوْ تَرْكِهِ ، كَ: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ ، أَوْ إِنْ لَمْ أَخْرُجْ مِنْهَا ، فَلِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ أَوْ صَدَقَةٍ بِكَذَا ؛ فَيَتَخَيَّرُ مَنْ دَخَلَهَا أَوْ لَمْ يَخْرُجْ بَيْنَ مَا أَلْتَزَمَهُ وَكَفَّارَةِ يَمِينٍ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ الْمُلتَزِمُ وَلَوْ حَجًّا ؛ وَالْفَرْعُ مَا أُنْدَرَجَ تَحْتَ أَصْلٍ كُلِّيٍّ .

* * *

النَّذْرُ: الْتِزَامُ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ قُرْبَةً لَمْ تَتَّعَيْنَ ، نَفْلًا كَانَتْ أَوْ فَرَضَ كِفَايَةً ، كَادَامَةِ وَثَرٍ ، وَعِيَادَةِ مَرِيضٍ ، وَزِيَارَةِ رَجُلٍ قُبْرًا ، وَتَزْوِجٍ حَيْثُ سُنٌّ ، خِلَافًا لِجَمْعٍ ، وَصَوْمِ أَيَّامِ الْبَيْضِ وَالْأَثَانِينَ ، فَلَوْ وَقَعَتْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَوْ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ أَوْ الْمَرَضِ لَمْ يَجِبِ الْقَضَاءُ ، وَكَصَلَاةِ جَنَازَةٍ وَتَجْهِيزِ مَيِّتٍ ؛ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ بَعِيْنِهِ لَمْ يَصُمْ قَبْلَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ أَثِمَ ، كَتَقْدِيمِ الصَّلَاةِ عَلَى وَقْتِهَا الْمُعَيَّنِ ، وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ ، كَهَيِّ ، بِلَا عُذْرِ ، فَإِنْ فَعَلَ صَحَّ وَكَانَ قَضَاءً . وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ خَمِيسٍ وَلَمْ يُعَيَّنْ كَفَاهُ أَيُّ خَمِيسٍ ، وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةً فَيَجِبُ رَكَعَتَانِ بِقِيَامٍ قَادِرٍ ، أَوْ صَوْمًا فَصَوْمُ يَوْمٍ ، أَوْ صَوْمَ أَيَّامٍ ثَلَاثَةٍ ، أَوْ صَدَقَةً فَمُتَمَوِّلٌ ، وَيَجِبُ صَرْفُهُ لِحُرِّ

بَلْفِظِ مُنْجَزٍ كَ : اللهُ عَلَيَّ كَذَا ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا ، أَوْ نَذَرْتُ كَذَا ؛ أَوْ مُعَلَّقٍ ،

مِسْكِينٍ مَا لَمْ يُعَيَّنْ شَخْصاً أَوْ أَهْلَ بَلَدٍ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ صَرْفُهُ لَهُ ، وَلَا يَتَعَيَّنُ لَصَوْمٍ وَصَلَاةٍ مَكَانٌ عَيْنُهُ وَلَا لِمَصَدَقَةٍ زَمَانٌ عَيْنُهُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْلِمِ الْمُكَلَّفِ » الْكَافِرُ وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ ، فَلَا يَصِحُّ نَذَرُهُمْ كَنَذَرِ السَّفِيهِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ مِنَ الْكَافِرِ ؛ وَبِـ « الْقُرْبَةِ » الْمَغْصِيَّةُ ، كَصَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، وَصَلَاةٍ لَا سَبَبَ لَهَا فِي وَقْتٍ مَكْرُوهٍ ، فَلَا يَنْعَقِدَانِ ؛ وَكَالْمَغْصِيَّةِ الْمَكْرُوهِ ، كَالصَّلَاةِ عِنْدَ الْقَبْرِ وَالنَّذْرُ لِأَحَدِ آبَائِهِ وَأَوْلَادِهِ فَقَطْ ، وَكَذَا الْمُبَاحُ كَ : اللهُ عَلَيَّ أَنْ أَكُلَ أَوْ أَنْامَ ، وَإِنْ قَصَدَ تَقْوِيَةً عَلَى الْعِبَادَةِ أَوْ النَّشَاطِ لَهَا .

وَلَا كَفَّارَةٌ فِي الْمُبَاحِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَبِـ « لَمْ تَتَعَيَّنْ » مَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ وَاجِبٍ عَيْنِي كَمَكْتُوبَةٍ ، وَأَدَاءِ رُبْعِ عَشْرِ مَالٍ تِجَارَةً ، وَكَتْرِكَ مُحَرَّمٍ .

وَإِنَّمَا يَنْعَقِدُ النَّذْرُ مِنَ الْمُكَلَّفِ بَلْفِظِ مُنْجَزٍ بِأَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً مِنْ غَيْرِ تَعْلِيْقٍ بِشَيْءٍ ، وَهَذَا نَذْرٌ تَبَرُّرٌ كَ : اللهُ عَلَيَّ كَذَا ، مِنْ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ أَوْ نُسُكٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ قِرَاءَةٍ أَوْ اعْتِكَافٍ ، أَوْ عَلَيَّ كَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : اللهُ .

أَوْ نَذَرْتُ كَذَا ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَعَهَا « اللهُ » عَلَى الْمُعْتَمِدِ الَّذِي صَرَّحَ بِهِ الْبَغَوِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَضْطِرَابٍ طَوِيلٍ .

أَوْ بَلْفِظِ مُعَلَّقٍ ، وَيُسَمَّى : نَذْرَ مُجَازَاةٍ ، وَهُوَ : أَنْ يَلْتَزِمَ قُرْبَةً فِي مُقَابَلَةٍ مَا يُرْغَبُ فِي حُصُولِهِ مِنْ حُدُوثِ نِعْمَةٍ أَوْ انْدِفَاعِ نِقْمَةٍ ، كَ : إِنْ

ك: إِنْ شَفَانِي اللَّهُ أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ فَعَلَيْ كَذَا . فَيَلْزِمُ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

شَفَانِي اللَّهُ ، أَوْ سَلَّمَنِي اللَّهُ ، فَعَلَيْ كَذَا ؛ أَوْ أَلْزَمْتُ نَفْسِي ، أَوْ وَاجِبٌ عَلَيَّ كَذَا .

وَخَرَجَ بِـ « لَفْظِ » أَلَيْتُهُ ، فَلَا يَصِحُّ بِمُجَرَّدِ أَلَيْتُهُ كَسَائِرِ الْعُقُودِ إِلَّا بِاللَّفْظِ ، وَقِيلَ : يَصِحُّ بِالْأَلَيْتَةِ وَحْدَهَا .

فَيَلْزِمُ عَلَيْهِ مَا أَلْزَمَهُ حَالًا فِي مُنَجِّزٍ ، وَعِنْدَ وُجُودِ صِفَةٍ فِي مُعَلَّقٍ .

وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ يَلْزِمُهُ الْفَوْرُ بِأَدَائِهِ عَقِبَ وُجُودِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِقَضِيَّةِ كَلَامِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْمُنْذُورِ لَهُ فِي قِسْمِي النَّذْرِ ، وَلَا الْقَبْضُ ؛ بَلْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ رَدِّهِ .

وَيَصِحُّ النَّذْرُ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ مَجْهُولًا ، فَيَبْرَأُ حَالًا ، وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ خِلَافًا لِلْجَلَالِ الْبُلْقِينِي ، وَلَوْ نَذَرَ لِغَيْرِ أَحَدٍ أَصْلِيهِ أَوْ فُرُوعِهِ مِنْ وَرَثَتِهِ بِمَالِهِ قَبْلَ مَرَضٍ مَوْتِهِ يَوْمَ مَلَكَهُ كُلُّهُ مِنْ غَيْرِ مُشَارِكٍ ، لِزَوَالِ مُلْكِهِ عَنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِيهِ ، وَيَنْعَقِدُ مُعَلَّقًا فِي نَحْوِ : إِذَا مَرِضْتُ ؛ فَهُوَ نَذْرٌ لَهُ قَبْلَ مَرَضِي يَوْمَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ قَبْلَ حُصُولِ الْمُعَلَّقِ عَلَيْهِ ، وَيُلْغَوُ قَوْلُهُ : مَتَى حَصَلَ لِي الْأَمْرُ الْفُلَانِي أَجِيءُ لَكَ بِكَذَا ؛ مَا لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ لَفْظُ التَّزَامِ أَوْ نَذَرٍ .

وَأَفْتَى جَمْعٌ فِي مَنْ أَرَادَا أَنْ يَتَبَايَعَا ، فَأَتَّفَقَا عَلَى أَنْ يَنْذَرَ كُلٌّ لِلْآخَرِ

بِمَتَاعِهِ ، فَفَعَلَا ؛ صَحَّ .

وَإِنْ زَادَ الْمُبْتَدِيُّ : إِنْ نَذَرْتَ لِي بِمَتَاعِكَ ، وَكَثِيرًا مَا يُفْعَلُ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ نَذَرُهُ .

وَيَصِحُّ إِبْرَاءُ الْمَنْذُورِ لَهُ النَّاذِرَ عَمَّا فِي ذِمَّتِهِ .

قَالَ الْقَاضِي : وَلَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَةُ النَّاذِرِ مَا نَذَرَ بِهِ ، كَحُمْسٍ مَا يَخْرُجُ لَهُ مِنْ مُعَشَّرٍ وَكُكُلٍ وَلَدٍ أَوْ ثَمَرَةٍ يَخْرُجُ مِنْ أَمْتِي أَوْ شَجَرَتِي هَذِهِ .

وَذَكَرَ أَيْضًا أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي الْخُمْسِ الْمَنْذُورِ .

وَقَالَ غَيْرُهُ : مَحَلُّهُ إِنْ نَذَرَ قَبْلَ الْأَشْتِدَادِ .

وَيَصِحُّ النَّذَرُ لِلْجَنِينِ كَالْوَصِيَّةِ لَهُ ، بَلْ أَوْلَى ، لَا لِلْمَيِّتِ ، إِلَّا لِقَبْرِ

الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ وَأَرَادَ بِهِ قُرْبَةً ثُمَّ كِاسِرَاجٍ يُنْتَفَعُ^(١) بِهِ ، أَوْ أَطْرَدَ عُرْفُ فَيَحْمَلُ النَّذَرُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيَقَعُ لِبَعْضِ الْعَوَامِّ : جَعَلْتُ هَذَا لِلنَّبِيِّ ﷺ ؛ فَيَصِحُّ كَمَا بُحِثَ ، لِأَنَّهُ اشْتَهَرَ فِي عُرْفِهِمُ لِلنَّذْرِ ، وَيُضْرَفُ لِمَصَالِحِ الْحُجَرَةِ النَّبَوِيَّةِ .

قَالَ الشُّبْكِيُّ : وَالْأَقْرَبُ عِنْدِي فِي الْكُعْبَةِ وَالْحُجَرَةِ الشَّرِيفَةِ

وَالْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ ، أَنَّ مَنْ خَرَجَ مِنْ مَالِهِ عَنْ شَيْءٍ لَهَا ، وَاقْتَضَى الْعُرْفُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : الْإِنْتِفَاعُ بِهِ شَرْطٌ ، فَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ هُنَاكَ مَنْ يَنْتَفِعُ بِهِ ، مِنْ مَصْلٍ أَوْ نَائِمٍ أَوْ نَحْوِهِمَا لَمْ يَصِحَّ النَّذَرُ ، لِأَنَّهُ إِضَاعَةٌ مَالٍ . أَنْتَهَى . وَأَضِيفُ : كَانَتْ الْقُبُورُ تَلْحَقُ بِهَا أَوْقَافُ تَفِيدُ طَبَقَاتٍ مِنَ النَّاسِ ، فَيَكُونُ النَّذَرُ لَيْسَ لَذَاتِ الْقَبْرِ ، وَإِنَّمَا لِلنَّاسِ الَّذِينَ يَشْغُلُونَ الْأَوْقَافَ الْمُلْحَقَةَ بِالْقَبْرِ ؛ حَيْثُ النَّذَرُ لِلْقَبْرِ لَا يَصِحُّ قَوْلًا وَاحِدًا .

صَرَفَهُ فِي جِهَةٍ مِنْ جِهَاتِهَا ، صُرِفَ إِلَيْهَا وَأَخْتَصَّتْ بِهِ . أَنْتَهَى .
 قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ لَمْ يَفْتَضِرَّ الْعُرْفُ شَيْئاً ، فَالَّذِي يَتَجَّهُ أَنَّهُ يُزَجُّ فِي
 تَعْيِينِ الْمَصْرِفِ لِرَأْيِ نَاطِرِهَا .

قَالَ : وَظَاهِرٌ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فِي النَّذْرِ لِمَسْجِدٍ غَيْرِهَا . أَنْتَهَى .
 وَافْتَى بَعْضُهُمْ فِي : إِنْ قَضَى اللَّهُ حَاجَتِي فَعَلَيَّ لِلْكَعْبَةِ كَذَا ، بَأَنَّهُ
 يَتَعَيَّنُ لِمَصَالِحِهَا ، وَلَا يُصْرَفُ لِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ؛ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ
 « الْمُهَذَّبِ » وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ .

وَلَوْ نَذَرَ شَيْئاً لِلْكَعْبَةِ ، وَنَوَى صَرَفَهُ لِقُرْبَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، كَالِإِسْرَاجِ ، تَعَيَّنَ
 صَرَفُهُ فِيهَا إِنْ أَحْتِيجَ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا بَيَعَ وَصُرِفَ لِمَصَالِحِهَا كَمَا أُسْتَظْهَرَهُ
 شَيْخُنَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِسْرَاجَ نَحْوِ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ بِمَسْجِدٍ ، صَحَّ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَنْ يَنْتَفِعُ
 بِهِ ، وَلَوْ عَلَى نُدُورٍ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَوْ نَذَرَ إِهْدَاءَ مَنْقُولٍ إِلَى مَكَّةَ لَزِمَهُ نَقْلُهُ وَالتَّصَدُّقُ بِعَيْنِهِ عَلَى فَقَرَاءِ
 الْحَرَمِ مَا لَمْ يُعَيَّنْ قُرْبَةٌ أُخْرَى ، كَتَطْيِيبِ الْكَعْبَةِ ، فَيَصْرَفُهُ إِلَيْهَا .

وَعَلَى النَّاذِرِ مُؤَنَّةُ إِصْصَالِ الْهَدْيِ الْمُعَيَّنِ إِلَى الْحَرَمِ ، فَإِنْ كَانَ مُعْسِراً
 بَاعَ بَعْضَهُ لِنَقْلِ الْبَاقِي ، فَإِنْ تَعَسَّرَ نَقْلُهُ ، كَعَقَارٍ أَوْ حَجَرٍ رَحَى بَاعَهُ وَلَوْ
 بِغَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ ، وَنَقَلَ ثَمَنَهُ ، وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ .

وَهَلْ لَهُ إِسْكَاهُ بِقِيمَتِهِ أَوْ لَا ؟ وَجِهَانِ .

وَلَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ فِي أَحَدِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ أَجْزَاءَ بَعْضُهَا عَنْ بَعْضٍ ،

كَأَلَا غَتِكَافِ .
وَلَا يُجْزَىءُ أَلْفُ صَلَاةٍ فِي غَيْرِ مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ عَنْ صَلَاةٍ نَذَرَهَا فِيهِ ،
كَعَكْسِهِ .

كَمَا لَا يُجْزَىءُ قِرَاءَةُ الْإِخْلَاصِ عَنْ ثُلُثِ الْقُرْآنِ الْمَنْدُورِ .
وَمَنْ نَذَرَ إِثْنَانَ سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَصَلَاةَ التَّطَوُّعِ فِيهِ ، صَلَّى حَيْثُ شَاءَ ،
وَلَوْ فِي بَيْتِهِ .
وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ لَمْ يُجْزَىءَ عَنْهُ جِنْسٌ آخَرُ .

وَلَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِمَالٍ بَعَيْنِهِ زَالَ عَنْ مُلْكِهِ ، فَلَوْ قَالَ : عَلَيَّ أَنْ
أَتَصَدَّقَ بِعِشْرِينَ دِينَاراً ، وَعَيْنُهَا عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ : إِنْ شَفِي مَرِيضِي فَعَلَيَّ
ذَلِكَ ، مَلَكَهَا وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْهَا وَلَا قَبْلَهَا ، بَلْ ، وَإِنْ رَدَّ فَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهَا .
وَيَنْعَقِدُ حَوْلَ زَكَاتِهَا مِنْ حِينَ النَّذْرِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُعَيْنْهَا وَلَمْ يَرُدَّهَا
الْمَنْدُورُ لَهُ فَتَصِيرُ دِينَاراً لَهُ عَلَيْهِ ، وَيُثَبِّتُ لَهَا أَحْكَامُ الدُّيُونِ مِنْ زَكَاةٍ
وَعَبَرِهَا .

وَلَوْ تَلَفَ الْمُعَيَّنُ لَمْ يَضْمَنْهُ إِلَّا إِنْ قَصَرَ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .
وَلَوْ نَذَرَ أَنْ يُعَمَّرَ مَسْجِداً مُعَيَّناً أَوْ فِي مَوْضِعٍ مُعَيَّنٍ لَمْ يَجْزُ لَهُ أَنْ يُعَمَّرَ
غَيْرَهُ بَدَلًا عَنْهُ ، وَلَا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، كَمَا لَوْ نَذَرَ التَّصَدَّقَ بِدِرْهَمٍ فِضَّةٍ لَمْ
يَجْزُ التَّصَدَّقُ بَدَلَهُ بِدِينَارٍ ، لِاخْتِلَافِ الْأَعْرَاضِ .

بَابُ الْبَيْعِ

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ نَذْرِ الْمُقْتَرِضِ لِمُقْتَرِضِهِ] : اُخْتَلَفَ جَمْعٌ مِنْ مَشَايِخِ شَيْوِخِنَا فِي نَذْرِ مُقْتَرِضٍ مَا لَا مُعَيَّنًا لِمُقْتَرِضِهِ مَا دَامَ دَيْنُهُ فِي ذِمَّتِهِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَا يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الْخَاصُّ غَيْرُ قُرْبَةٍ ، بَلْ يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى رَبِّ النَّسِيبَةِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَصِحُّ ، لِأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ حَدُوثِ نِعْمَةٍ رِبْحِ الْقَرْضِ إِنْ اتَّجَرَ بِهِ ، أَوْ فِيهِ أَنْدِفَاعُ نِعْمَةِ الْمُطَالَبَةِ إِنْ أَحْتَاجَ لِبَقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ لِإِعْسَارٍ أَوْ إِنْفَاقٍ ، وَلِأَنَّهُ يُسَرُّ لِلْمُقْتَرِضِ أَنْ يَرُدَّ زِيَادَةً عَمَّا اقْتَرَضَهُ ، فَإِذَا اَلْتَزَمَهَا بِنَذْرِ أَنْعَقَدَ ، وَلَزِمَتْهُ ؛ فَهُوَ حِينَئِذٍ مُكَافَأَةٌ إِحْسَانٍ لَا وَضْلَةٌ لِلرَّبِّ ، إِذْ هُوَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي عَقْدٍ كَبِيعٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ اَلنَّذْرَ فِي عَقْدِ الْقَرْضِ كَانَ رَبًّا .

وَقَالَ شَيْخُ مَشَايِخِنَا الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّبْدَاوِيُّ فِيمَا إِذَا نَذَرَ اَلْمَدْيُونُ لِلدَّائِنِ مَنَفْعَةَ اَلْأَرْضِ اَلْمَرْهُونَةِ مُدَّةَ بَقَاءِ الدَّيْنِ فِي ذِمَّتِهِ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ لِمُتَأَخَّرِي أَصْحَابِنَا اَلْيَمَنِيِّينَ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي اَلصَّحَّةِ ، وَمِمَّنْ أَقْنَى بِذَلِكَ شَيْخُ اَلْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ اَلْقَمَّاطُ وَاَلْعَلَامَةُ اَلْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اَلْأَهْدَلُ .

* * *

بَابُ الْبَيْعِ

هُوَ لُغَةٌ : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ ؛ وَشَرْعًا : مُقَابَلَةٌ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهِ مَخْصُوصٍ .

وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ اَلْإِجْمَاعِ آيَاتٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اَللَّهُ اَلْبَيْعَ ﴾

يَصِحُّ بِإِيجَابٍ ، كَبِعْتِكَ وَمَلَكَتُكَ ذَا بَكْذَا ؛ وَقَبُولٍ ، كَأَشْتَرَيْتُ
وَقَبِلْتُ هَذَا بَكْذَا ؛

[٢ سورة البقرة / الآية : ٢٧٥] وَأَخْبَارٌ ، كَخَبَرٍ : سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : أَيُّ الْكَسْبِ
أَطْيَبُ ؟ فَقَالَ : « عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ » [« مسند أحمد » ،
رقم : ١٦٨١٤] أَيُّ : لَا غِشَّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةً .

يَصِحُّ الْبَيْعُ بِإِيجَابٍ مِنَ الْبَائِعِ ، وَلَوْ هَزَلًا ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى
التَّمْلِكِ دِلَالَةً ظَاهِرَةً ، كَبِعْتِكَ ذَا بَكْذَا ، أَوْ هُوَ لَكَ بَكْذَا ، وَمَلَكَتُكَ أَوْ
وَهَبْتُكَ ذَا بَكْذَا ، وَكَذَا جَعَلْتُهُ لَكَ بَكْذَا إِنْ نَوَيْتَ بِهِ الْبَيْعَ .

وَقَبُولٍ مِنَ الْمُشْتَرِي ، وَلَوْ هَزَلًا ، وَهُوَ : مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِكِ
كَذَلِكَ ، كَأَشْتَرَيْتُ هَذَا بَكْذَا ، وَقَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ ، أَوْ أَخَذْتُ ، أَوْ
تَمَلَّكَتُ هَذَا بَكْذَا .

وَذَلِكَ لِتَيَمُّ الصَّيْغَةِ الدَّلَالِ عَلَى اشْتِرَاطِهَا قَوْلُهُ ﷺ : « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ
تَرَاضٍ » [ابن ماجه ، رقم : ٢١٨٥] .

وَالرِّضَا خَفِيٌّ ، فَأَعْتَبِرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ اللَّفْظِ ، فَلَا يَنْعَقِدُ
بِالْمُعَاطَاةِ ، لَكِنْ اخْتِيرَ الْأَنْعِقَادُ بِكُلِّ مَا يُتَعَارَفُ الْبَيْعُ بِهَا فِيهِ ، كَالْحَبْزِ
وَاللَّحْمِ ، دُونَ نَحْوِ : الدَّوَابِّ وَالْأَرَاضِي .

فَعَلَى الْأَوَّلِ الْمَقْبُوضُ بِهَا كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ ، أَيُّ : فِي
أَحْكَامِ الدُّنْيَا ؛ أَمَّا فِي الْآخِرَةِ فَلَا مُطَالَبَةَ بِهَا .

وَيَجْرِي خِلَافُهَا فِي سَائِرِ الْعُقُودِ ، وَصُورَتُهَا : أَنْ يَتَّفَقَا عَلَى ثَمَنِ
وَمُثْمَنِ ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ لَفْظٌ مِنْ وَاحِدٍ ، وَلَوْ قَالَ مُتَوَسِّطٌ لِلْبَائِعِ : بَعْتُ ؟

بِلَا فَضْلٍ وَتَخْلُلُ لَفْظُ أَجْنَبِيٍّ وَتَغْلِقُ وَتَأْقِيتُ . وَشُرْطَ فِي عَاقِدٍ
تَكْلِيفٌ وَإِسْلَامٌ لِمَتَمَلَّكَ مُسْلِمٌ

فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِي ؛ وَقَالَ لِلْمُشْتَرِي : أَشْتَرَيْتَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ صَحَّ .
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِـ « نَعَمْ » ، مِنْهُمَا لِجَوَابِ قَوْلِ الْمُشْتَرِي : بَعْتُ ؟
وَالْبَائِعِ : أَشْتَرَيْتَ ؟ .

وَلَوْ قُرِنَ بِالِإِيجَابِ أَوْ الْقَبُولِ حَزَفُ اسْتِثْبَالٍ ، كَأَبِيعُكَ ؟ لَمْ يَصِحَّ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُعْتَفَرُ مِنَ الْعَامِّيِّ نَحْوُ فَتَحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .
وَشُرْطُ صِحَّةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ كَوْنُهُمَا بِلَا فَضْلٍ بِسُكُوتِ طَوِيلٍ يَقَعُ
بَيْنَهُمَا ، بِخِلَافِ الْيَسِيرِ .
وَلَا تَخْلُلُ لَفْظٌ وَإِنْ قُلَّ .

أَجْنَبِيٌّ عَنِ الْعَقْدِ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مُقْتَضَاهُ وَلَا مِنْ مَصَالِحِهِ .
وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً أَنْ يَتَوَافَقَا مَعْنَى لَا لَفْظاً ، فَلَوْ قَالَ : بَعْتُكَ بِأَلْفٍ ،
فَزَادَ أَوْ نَقَصَ ؛ أَوْ بِأَلْفٍ حَالَةً ؛ فَأَجَلَ ، أَوْ عَكْسَهُ ، أَوْ مُؤَجَّلَةً بِشَهْرٍ
فَزَادَ ؛ لَمْ يَصِحَّ لِلْمُخَالَفَةِ .

وَبِلَا تَغْلِقٍ ، فَلَا يَصِحُّ مَعَهُ ، كَأَنْ مَاتَ أَبِي فَقَدْ بَعْتُكَ هَذَا ، وَلَا
تَأْقِيتٍ ، كَبَعْتُكَ هَذَا شَهْرًا .

وَشُرْطُ فِي عَاقِدٍ بَائِعاً كَانَ أَوْ مُشْتَرِيّاً ؛ تَكْلِيفٌ ، فَلَا يَصِحُّ عَقْدُ صَبِيٍّ
وَمَجْنُونٍ ، وَكَذَا مِنْ مُكْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ لِعَدَمِ رِضَاهُ .
وَإِسْلَامٌ لِمَتَمَلَّكَ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ لَا يَعْتِقُ عَلَيْهِ .

وَمُصْحَفٍ ، وَفِي مَعْقُودٍ مُلْكٌ لَهُ عَلَيْهِ

وَكَذَا يُشْتَرَطُ أَيْضاً إِسْلَامُ لِمَتَمَلَّكَ مُرْتَدٌّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، لَكِنَّ الَّذِي فِي
« الرُّوضَةِ » وَأَصْلُهَا صِحَّةُ بَيْعِ الْمُرْتَدِّ لِلْكَافِرِ .

وَلِتَمَلَّكَ شَيْءٌ مِنْ مُصْحَفٍ ، يَعْنِي : مَا كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ ، وَلَوْ آيَةٌ ،
وَإِنْ أُثْبِتَ لِغَيْرِ الدِّرَاسَةِ ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً عَدَمُ حَرَابَةِ مَنْ يَشْتَرِي آلَةَ حَرْبٍ ، كَسَيْفٍ وَرُمْحٍ
وَنُشَابٍ وَتُرْسٍ وَدِرْعٍ وَخَيْلٍ ، بِخِلَافِ غَيْرِ آلَةِ الْحَرْبِ ، وَلَوْ مِمَّا تَتَأْتَى
مِنْهُ ، كَالْحَدِيدِ ، إِذْ لَا يَتَعَيَّنُ جَعْلُهُ عُدَّةَ حَرْبٍ ، وَيَصِحُّ بَيْعُهَا لِلدُّمِيِّ ،
أَيُّ : فِي دَارِنَا .

وَشَرِطٌ فِي مَعْقُودٍ عَلَيْهِ مُثْمَنًا كَانَ أَوْ ثَمَنًا مُلْكٌ لَهُ ، أَيُّ : لِلْعَاقِدِ ،
عَلَيْهِ .

فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ فُضُولِيٍّ ، وَيَصِحُّ بَيْعُ مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِرًا إِنْ بَانَ بَعْدَ الْبَيْعِ
أَنَّهُ لَهُ ، كَأَنْ بَاعَ مَالَ مُورَثِهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتًا ، حِينَئِذٍ ، لِتَبَيُّنِ أَنَّهُ
مِلْكُهُ ، وَلَا أَثَرُ لَظَنِ خَطَا بَانَ صِحَّتُهُ ، لِأَنَّ الْأَعْتِبَارَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ
الْأَمْرِ لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

* * *

فَائِدَةٌ : لَوْ أَخَذَ مِنْ غَيْرِهِ بِطَرِيقٍ جَائِزٍ مَا ظَنَّ حِلَّهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ بَاطِنًا ،
فَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْمَأْخُودِ مِنْهُ الْخَيْرُ لَمْ يُطَالَبْ فِي الْآخِرَةِ ، وَإِلَّا طُولَبَ .
قَالَهُ الْبَغَوِيُّ .

وَلَوْ اشْتَرَى طَعَامًا فِي الذِّمَّةِ وَقَضَى مِنْ حَرَامٍ ، فَإِنْ أَقْبَضَهُ لَهُ الْبَائِعُ

وَطَهْرُهُ وَرُؤْيِيَّتُهُ .

بِرِضَاهُ قَبْلَ تَوْفِيَةِ الثَّمَنِ حَلَّ لَهُ أَكْلُهُ ، أَوْ بَعْدَهَا مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ حَرَامٌ حَلَّ
أَيْضاً ، وَإِلَّا حَرَّمَ إِلَى أَنْ يُبْرِئَهُ أَوْ يُؤْفِيَهُ مِنْ حِلٍّ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

وَطَهْرُهُ ، أَوْ إِمْكَانُ طَهْرِهِ بِغَسَلٍ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسٍ ، كَخَمَرٍ ،
وَجِلْدِ مَيْتَةٍ ، وَإِنْ أَمَكْنَ طَهْرُهُمَا بِتَخْلِيلٍ أَوْ دِبَاغٍ ؛ وَلَا مُتَنَجِّسٍ لَا يُمَكِّنُ
طَهْرُهُ ، وَلَوْ ذَهْنًا تَنَجَّسَ ، بَلْ يَصِحُّ هَبْتُهُ .

وَرُؤْيِيَّتُهُ ، أَيُّ : الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مُعَيَّنٍ لَمْ
يَرَهُ الْعَاقِدَانِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا ، كَرَهْنِهِ وَإِجَارَتِهِ لِلْغَرَرِ الْمُنْهِي عَنْهُ ، وَإِنْ بَالِغٍ
فِي وَصْفِهِ .

وَتَكْفِي الرُّؤْيِيَّةُ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَغْلِبُ تَغْيِيرُهُ إِلَى وَقْتِ الْعَقْدِ ،
وَتَكْفِي رُؤْيِيَّةُ بَعْضِ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ ، كظَاهِرِ صُبْرَةِ نَخْوِ بَرٍّ ،
وَأَعْلَى الْمَائِعِ ، وَمِثْلُ أَنْمُودَجٍ مُتَسَاوِي الْأَجْزَاءِ ، كَالْحُبُوبِ ، أَوْ لَمْ يَدَلَّ
عَلَى بَاقِيهِ ، بَلْ كَانَ صُورَانَا لِلْبَاقِي لِبَقَائِهِ ، كَقَشْرِ رُمَانٍ وَبَيْضٍ وَقَشْرَةِ سُفْلَى
لِنَخْوِ جَوْزٍ ، فَيَكْفِي رُؤْيِيَّتُهُ ، لِأَنَّ صَلَاحَ بَاطِنِهِ فِي إِبْقَائِهِ وَإِنْ لَمْ يَدَلَّ هُوَ
عَلَيْهِ .

وَلَا يَكْفِي رُؤْيِيَّةُ الْقَشْرَةِ الْعُلْيَا إِذَا أُنْعَقَدَتِ السُّفْلَى .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً قُدْرَةُ تَسْلِيمِهِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ آبِقٍ وَضَالٍّ وَمَغْصُوبٍ لِغَيْرِ
قَادِرٍ عَلَى انْتِزَاعِهِ ، وَكَذَا سَمَكٍ بِرُكَّةٍ شَقَّ تَخْصِيلُهُ .

* * *

وَشُرْطَ فِي بَيْعِ مَطْعُومٍ وَنَقْدِ بَجْنِسِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ

مُهْمَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ ظَاهِرًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَهُ] : مَنْ تَصَرَّفَ فِي مَالٍ غَيْرِ بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ ظَانًّا تَعَدِّيهِ فَبَانَ أَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ ، كَأَن كَانَ مَالُ مُورِّثِهِ فَبَانَ مَوْتُهُ ، أَوْ مَالُ أَجْنَبِيٍّ فَبَانَ إِذْنُهُ لَهُ ، أَوْ ظَانًّا فَقَدْ شَرِطَ فَبَانَ مُسْتَوْفِيًّا لِلشُّرُوطِ ؛ صَحَّ تَصَرُّفُهُ ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَفِي الْعِبَادَاتِ بِذَلِكَ وَبِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَوَضَّأَ وَلَمْ يَظُنَّ أَنَّهُ مُطْلَقٌ بَطَلَ طَهُّورُهُ ، وَإِنْ بَانَ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

وَشَمِلَ قَوْلُنَا : بِ« بَيْعٍ أَوْ غَيْرِهِ » التَّزْوِيجَ وَالْإِبْرَاءَ وَغَيْرَهُمَا ، فَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ حَقِّ ظَانًّا أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ ، فَبَانَ لَهُ حَقٌّ ؛ صَحَّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ .
وَلَوْ تَصَرَّفَ فِي إِنْكَاحٍ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الشَّكِّ فِي وَلَايَةِ نَفْسِهِ فَبَانَ وَلِيًّا لَهَا حَيْثُ نِدَّ ، صَحَّ اعْتِبَارًا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ .

* * *

وَشُرْطُ فِي بَيْعِ رَبَوِيٍّ ، وَهُوَ مَخْصُورٌ فِي شَيْئَيْنِ :
مَطْعُومٍ كَأَكْبَرُ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالْمِلْحِ وَالْأَرُزِّ وَالذُّرَّةِ وَالْفُولِ .

وَنَقْدٌ ، أَيُّ : ذَهَبٍ وَفِضَّةٍ ، وَلَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَيْنِ ، كَحُلِيِّ وَتَبَرٍ .
بَجْنِسِهِ كَبُرِّ بَبُرٍّ ، وَذَهَبٍ بِذَهَبٍ .
حُلُولٌ لِلْعَوَضَيْنِ ، وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، وَلَوْ تَقَابُضًا الْبَعْضَ صَحَّ فِيهِ فَقَطْ .

وَمُمَائِلَةٌ، وَبَغَيْرِ جِنْسِهِ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ، وَفِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ (١)

وَمُمَائِلَةٌ بَيْنَ الْعَوَظَيْنِ يَقِينًا ، بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، وَوَزْنٍ فِي مَوْزُونٍ ؛
وَذَلِكَ لِقَوْلِهِ ﷺ : « لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَلَا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ ، وَلَا
الْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَلَا الشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَلَا التَّمْرَ بِالتَّمْرِ ، وَلَا الْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛
إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ؛ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا
كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ » [مسلم ، رقم : ١٥٨٧ ؛ الترمذي ، رقم : ١٢٤٠ ؛
النسائي ، رقم : ٤٥٦٠ - ٤٥٦٦ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٤٩ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٥٤ ؛ مسند
أحمد ، رقم : ٢٢١٧٥ و ٢٢٢١٧ و ٢٢٢٢٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٧٩] أَي : مُقَابَضَةً .

قَالَ الرَّافِعِيُّ : وَمِنْ لَازِمِهِ الْحُلُولُ ، أَي : غَالِبًا ؛ فَيَبْطُلُ بَيْعُ الرَّبَوِيِّ
بِجِنْسِهِ جُزْأً ، أَوْ مَعَ ظَنٍّ مُمَائِلَةٍ ، وَإِنْ خَرَجَتْ سَوَاءً .

وَشَرِطَ فِي بَيْعِ أَحَدِهِمَا بِغَيْرِ جِنْسِهِ وَاتَّحَدَا فِي عِلَّةِ الرَّبَا ، كَبُرَّ بِشَعِيرٍ ،
وَذَهَبٍ بِفِضَّةٍ ؛ حُلُولٌ وَتَقَابُضٌ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، لَا مُمَائِلَةٌ ، فَيَبْطُلُ بَيْعُ الرَّبَوِيِّ
بِغَيْرِ جِنْسِهِ إِنْ لَمْ يُقْبَضَا فِي الْمَجْلِسِ ، بَلْ يَحْرُمُ الْبَيْعُ فِي الصُّورَتَيْنِ إِنْ
اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ .

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْكِبَائِرِ لَوُرُودِ اللَّغْنِ لِكُلِّ الرَّبَا وَمُوكِلِهِ وَكَاتِبِهِ .

وَعُلِمَ بِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ طَعَامٌ بِغَيْرِهِ ، كَنَقْدٍ ، أَوْ ثَوْبٍ ، أَوْ غَيْرِ طَعَامٍ
بِطَعَامٍ ؛ لَمْ يُشْتَرَطْ شَيْءٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ .

وَشَرِطَ فِي بَيْعِ مَوْصُوفٍ فِي ذِمَّةٍ (١) ، وَيُقَالُ لَهُ : السَّلَمُ ، مَعَ الشُّرُوطِ

قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ قَبْلَ تَفَرُّقٍ ، وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا وَمَقْدُورًا فِي مَحَلِّهِ وَمَعْلُومَ قَدْرٍ .

الْمَذْكُورَةُ لِلْبَيْعِ غَيْرِ الرُّوَيْيَةِ .

قَبْضُ رَأْسِ مَالٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ : فِي الدَّيْنَةِ فِي مَجْلِسِ خِيَارٍ ، وَهُوَ قَبْلَ تَفَرُّقٍ مِنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَلَوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ مَنْفَعَةً .

وَأِنَّمَا يَتَصَوَّرُ تَسْلِيمُ الْمَنْفَعَةِ بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ ، كَدَارٍ وَحَيَوَانٍ ، وَلِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ قَبْضُهُ وَرَدُّهُ لِلْمُسْلِمِ ، وَلَوْ عَنْ دَيْنِهِ .

وَكَوْنُ مُسْلِمٍ فِيهِ دَيْنًا فِي الدَّيْنَةِ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا ، لِأَنَّهُ الَّذِي وُضِعَ لَهُ لَفْظُ السَّلَمِ ؛ فَاسْلَمْتُ إِلَيْكَ أَلْفًا فِي هَذِهِ الْعَيْنِ ، أَوْ هَذَا فِي هَذَا ، لَيْسَ سَلَمًا لِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ ، وَلَا بَيْعًا ، لِاخْتِلَالِ لَفْظِهِ .

وَلَوْ قَالَ : أَشْتَرَيْتُ مِنْكَ ثَوْبًا صِفَتُهُ كَذَا بِهَذِهِ الدَّرَاهِمِ ، فَقَالَ : بَعْتُكَ ؛ كَانَ بَيْعًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ، نَظَرًا لِلْفَظِ .

وَقِيلَ : سَلَمٌ ؛ نَظَرًا لِلْمَعْنَى ، وَاخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَكَوْنُ الْمُسْلِمِ فِيهِ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ فِي مَحَلِّهِ ، بِكُسْرِ الْحَاءِ ، أَيْ : وَقْتُ حُلُولِهِ ، فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي مُنْقَطِعِ عِنْدِ الْمَحَلِّ كَالرُّطْبِ فِي الشَّتَاءِ ، وَكَوْنُهُ مَعْلُومَ قَدْرٍ بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ ، أَوْ وَزْنٍ فِي مَوْزُونٍ ، أَوْ ذَرْعٍ فِي مَذْرُوعٍ ، أَوْ عَدْدٍ فِي مَعْدُودٍ .

وَصَحَّ فِي نَحْوِ جَوْزٍ وَلَوْزٍ بِوَزْنٍ ، وَمَوْزُونٍ بِكَيْلٍ يُعَدُّ فِيهِ ضَابِطًا ، وَمَكِيلٍ بِوَزْنٍ ، وَلَا يَجُوزُ فِي بَيْضَةٍ وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ جِزْمِهَا

وَحَرْمَ رَبَا،

مَعَ وَزْنِهَا ، فَيُورِثُ عِزَّةَ الْوُجُودِ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً بَيَانُ مَحَلِّ تَسْلِيمٍ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ إِنْ أُسْلِمَ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ
لِلتَّسْلِيمِ ، أَوْ لِحَمْلِهِ إِلَيْهِ مُؤَنَّةٌ ، وَلَوْ ظَفَرَ الْمُسْلِمِ بِالْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمَحَلِّ
فِي غَيْرِ مَحَلِّ التَّسْلِيمِ وَلِنَقْلِهِ إِلَى مَحَلِّ الظَّفَرِ مُؤَنَّةٌ ، لَمْ يَلْزَمْهُ آدَاءٌ ، وَلَا
يُطَالِبُهُ بِقِيَمَتِهِ .

وَيَصِحُّ أَلْسَلَمُ حَالاً وَمَوْجَلاً بِأَجَلٍ مَعْلُومٍ لَا مَجْهُولٍ ، وَمُطْلَقُهُ حَالٌ ،
وَمُطْلَقُ الْمُسْلِمِ فِيهِ جَيِّدٌ .

وَحَرْمُ رَبَا مَرَّ بَيَانُهُ قَرِيباً ، وَهُوَ أَنْوَاعٌ :

رَبَا فَضْلٍ ، بِأَنْ يَزِيدَ أَحَدُ الْعَوَاضِينَ .

وَمِنْهُ رَبَا الْقَرْضِ ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ فِيهِ مَا فِيهِ نَفْعٌ لِلْمُقْرِضِ .

وَرَبَا يَدٍ ، بِأَنْ يُفَارِقَ أَحَدُهُمَا مَجْلِسَ الْعَقْدِ قَبْلَ التَّقَابُضِ .

وَرَبَا نَسَاءٍ ، بِأَنْ يُشْتَرَطَ أَجَلٌ فِي أَحَدِ الْعَوَاضِينَ .

وَكُلُّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا .

ثُمَّ الْعَوَاضَانِ إِنْ اتَّفَقَا جِنْساً اشْتَرَطَ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ تَقَدَّمَتْ ، أَوْ عِلَّةٌ ،
وَهِيَ الطَّعْمُ وَالنَّقْدِيَّةُ ، اشْتَرَطَ شَرْطَانِ تَقَدَّمَا .

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ : لَا يَنْدَفِعُ إِثْمُ إِعْطَاءِ الرَّبَا عِنْدَ الْإِفْتِرَاضِ
لِلضَّرُورَةِ بِحَيْثُ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُعْطِ الرَّبَا لَا يَحْصُلُ لَهُ الْقَرْضُ ، إِذْ لَهُ طَرِيقٌ إِلَى
إِعْطَاءِ الزَّائِدِ بِطَرِيقِ النَّذْرِ أَوْ التَّمْلِيكِ ، لَا سِيَّمَا إِذَا قُلْنَا : النَّذَرُ لَا يَخْتِاجُ

وَتَفْرِيقُ بَيْنِ أَمَةٍ وَفَرْعٍ لَمْ يُمَيِّزْ بِنَحْوِ بَيْعٍ وَبَطْلٍ فِيهِمَا ،

إِلَى قَبُولِ لَفْظًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا : يَنْدَفِعُ الْإِثْمُ لِلضَّرُورَةِ .

* * *

فَائِدَةٌ : وَطَرِيقُ الْخَلَاصِ مِنْ عَقْدِ الرَّبَا لِمَنْ يَبِيعُ ذَهَبًا بِذَهَبٍ ، أَوْ
فِضَّةً بِفِضَّةٍ ، أَوْ بُرًّا بِبُرٍّ ، أَوْ أَرْضًا بِأَرْضٍ ، مُتَّفَاضِلًا ؛ بِأَنْ يَهَبَ كُلٌّ مِنْ
الْبَائِعَيْنِ حَقَّهُ لِلْآخَرِ ، أَوْ يُفْرِضَ كُلُّ صَاحِبِهِ ثُمَّ يُبْرِئَهُ ، وَيَتَخَلَّصُ مِنْهُ
بِالْقَرْضِ فِي بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ ، أَوْ الْأَرْضِ بِالْبُرِّ بِلَا قَبْضٍ قَبْلَ تَفْرِيقِ .

* * *

وَحَرَّمَ تَفْرِيقُ بَيْنِ أَمَةٍ وَإِنْ رَضِيَتْ ، أَوْ كَانَتْ كَافِرَةً .

وَفَرْعٍ لَمْ يُمَيِّزْ وَلَوْ مِنْ زِنَا الْمَمْلُوكَيْنِ لِوَاحِدٍ .

بِنَحْوِ بَيْعِ كَهَبَةٍ وَقِسْمَةِ وَهَدِيَّةٍ .

لِغَيْرِ مَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ، لِخَبَرٍ : « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ

بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » [الترمذي ، رقم : ١٢٨٣ ؛ « مسند أحمد » ،

رقم : ٢٢٩٨٨ و ٢٣٠٠٢ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٤٦٩] .

وَبَطْلُ الْعَقْدِ فِيهِمَا ، أَيِ : الرَّبَا وَالتَّفْرِيقِ بَيْنِ الْأَمَةِ وَالْوَلَدِ .

وَالْحَقُّ الْغَزَالِيُّ فِي « فِتَاوِيهِ » ، وَأَقْرَهُ غَيْرُهُ ؛ التَّفْرِيقُ بِالسَّفَرِ بِالتَّفْرِيقِ

بِنَحْوِ الْبَيْعِ ، وَطَرَدَهُ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهَا وَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً ،

بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ .

وَيَبِيعُ نَحْوَ عِنَبٍ مِمَّنْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا ،

وَالْأَبُ وَإِنْ عَلَا ، وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَتْ ، وَلَوْ مِنَ الْأَبِ ؛ كَالْأُمِّ إِذَا عَدِمَتْ .

أَمَّا بَعْدُ التَّمْيِيزِ فَلَا يَحْرُمُ ، لِاسْتِغْنَاءِ الْمُمَيِّزِ عَنِ الْحَضَانَةِ ، كَالْتَفْرِيقِ بَوْصِيَّةٍ وَعَتَقٍ وَرَهْنٍ .

وَيَجُوزُ تَفْرِيقُ وَلَدِ الْبَهِيمَةِ إِنْ اسْتَغْنَى عَنْ أُمِّهِ بِلَبَنِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ فِي الرِّضْعِ ، كَتَفْرِيقِ الْآدَمِيِّ الْمُمَيِّزِ قَبْلَ الْبُلُوغِ عَنِ الْأُمِّ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنِ اللَّبَنِ حَرَّمَ وَبَطَلَ ، إِلَّا إِنْ كَانَ لِعَرَضِ الذَّبْحِ ، لَكِنْ بَحَثَ الشُّبْكِيُّ حُرْمَةَ ذَبْحِ أُمِّهِ مَعَ بَقَائِهِ .

وَحَرَّمَ أَيْضًا يَبِيعُ نَحْوَ عِنَبٍ مِمَّنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ مُسْكِرًا لِلشُّرْبِ ، وَالْأَمْرَدِ مِمَّنْ عُرِفَ بِالْفُجُورِ بِهِ ، وَالذِّكِّ لِلْمَهَارَشَةِ ، وَالْكَبْشِ لِلْمُنَاطَحَةِ ، وَالْحَرِيرِ لِرَجُلٍ يَلْبَسُهُ ؛ وَكَذَا يَبِيعُ نَحْوَ الْمِسْكِ لِكَافِرٍ يَشْتَرِي^(١) لِتَطْيِيبِ الصَّنَمِ ، وَالْحَيَوَانِ لِكَافِرٍ عَلِمَ أَنَّهُ يَأْكُلُهُ بِلَا ذَبْحٍ ، لِأَنَّ الْأَصَحَّ أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ كَالْمُسْلِمِينَ عِنْدَنَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِعَانَةُ عَلَيْهِمَا ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ تَصَرُّفٍ يُفْضِي إِلَى مَعْصِيَةٍ يَقِينًا أَوْ ظَنًّا ، وَمَعَ ذَلِكَ يَصِحُّ الْبَيْعُ .

وَيُكْرَهُ بَيْعُ مَا ذَكَرَ مِمَّنْ تُؤْهِمُ مِنْهُ ذَلِكَ ، وَيَبِيعُ السَّلَاحَ لِنَحْوِ بُغَاةٍ

(١) فِي نَصِّ «إِعَانَةِ الطَّالِبِينَ» : «يَشْتَرِيهِ» .

وَأَحْتِكَارُ قُوتٍ ، وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ ، وَنَجَشٌ .

وَقُطَاعِ طَرِيقٍ ، وَمُعَامَلَةٌ مِنْ بَيْدِهِ حَلَالٌ وَحَرَامٌ وَإِنْ غَلَبَ الْحَرَامُ الْحَلَالَ ،
نَعَمْ إِنْ عَلِمَ تَحْرِيمَ مَا عَقَدَ بِهِ حُرْمَ وَبَطَلَ .

وَحَرْمُ أَحْتِكَارِ قُوتٍ ، كَتَمِ وَزَبِيبٍ وَكُلِّ مُجْزِئٍ فِي الْفِطْرَةِ ، وَهُوَ
إِمْسَاكُ مَا اشْتَرَاهُ فِي وَقْتِ الْغَلَاءِ لَا الرُّخْصِ لِيَبِيعَهُ بِأَكْثَرٍ عِنْدَ اشْتِدَادِ حَاجَةِ
أَهْلِ مَحَلِّهِ أَوْ غَيْرِهِمْ إِلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ بِقَصْدِ ذَلِكَ ، لَا لِيُمْسِكَهُ لِنَفْسِهِ
أَوْ عِيَالِهِ ، أَوْ لِيَبِيعَهُ بِثَمَنِ مِثْلِهِ ، وَلَا إِمْسَاكُ غَلَّةٍ أَرْضِهِ .

وَالْحَقُّ الْغَزَالِيُّ بِالْقُوتِ كُلِّ مَا يُعِينُ عَلَيْهِ ، كَاللَّحْمِ ، وَصَرَّحَ الْقَاضِي
بِالْكِرَاهَةِ فِي الثَّوْبِ .

وَسَوْمٌ عَلَى سَوْمٍ ، أَيُ : سَوْمٍ غَيْرِهِ ؛ بَعْدَ تَقَرُّرِ ثَمَنِ بِالتَّرَاضِي بِهِ ،
وَإِنْ فَحُشَ نَقْصُ الثَّمَنِ عَنِ الْقِيَمَةِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ عَلَى آخَرٍ فِي
ثَمَنِ مَا يُرِيدُ شِرَاءَهُ ، أَوْ يُخْرِجَ لَهُ أَرْخَصَ مِنْهُ ، أَوْ يُرَغِّبَ الْمَالِكَ فِي
اسْتِزْدَادِهِ لِيَشْتَرِيهِ بِأَعْلَى . وَتَحْرِيمُهُ بَعْدَ الْبَيْعِ وَقَبْلَ لُزُومِهِ لِبَقَاءِ الْخِيَارِ
أَشَدُّ .

وَنَجَشٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ وَلِلْإِيذَاءِ ، وَهُوَ أَنْ يَزِيدَ فِي الثَّمَنِ لَا لِرَغْبَتِهِ ، بَلْ
لِيُخَدَعَ غَيْرُهُ ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِي مَالٍ مَحْجُورٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ عِنْدَ نَقْصِ
الْقِيَمَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي إِنْ غُبِنَ فِيهِ ، وَإِنْ وَاطَأَ الْبَائِعُ النَّاجِشَ لِتَفْرِيطِ
الْمُشْتَرِي حَيْثُ لَمْ يَتَأَمَّلْ وَيَسْأَلْ .

فَصْلٌ

[فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ]

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ
لِزُومَهُ ،

وَمَدَحُ السَّلْعَةِ لِيُرْغَبَ فِيهَا بِالْكَذِبِ كَالنَّجْشِ .

وَشَرْطُ التَّخْرِيمِ فِي الْكُلِّ عِلْمُ النَّهْيِ ، حَتَّى فِي النَّجْشِ ؛ وَيَصِحُّ
الْبَيْعُ مَعَ التَّخْرِيمِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

* * *

فَصْلٌ

[فِي خِيَارِي الْمَجْلِسِ وَالشَّرْطِ وَخِيَارِ الْعَيْبِ]

يُثْبِتُ خِيَارُ مَجْلِسٍ فِي كُلِّ بَيْعٍ ، حَتَّى فِي الرَّبَوِيِّ وَالسَّلَمِ ، وَكَذَا فِي
هَبَةِ ذَاتِ ثَوَابٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَخَرَجَ بـ « فِي كُلِّ بَيْعٍ » غَيْرُ الْبَيْعِ ، كَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ بِلاَ ثَوَابٍ وَشَرِكَةِ
وَقِرَاضٍ وَرَهْنٍ وَحَوَالَةٍ وَكِتَابَةِ وَإِجَارَةٍ ، وَلَوْ فِي الذِّمَّةِ أَوْ مُقَدَّرَةٍ بِمُدَّةٍ .

فَلَا خِيَارَ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْعًا .

وَسَقَطَ خِيَارُ مَنْ اخْتَارَ لِزُومَهُ ، أَيْ : الْبَيْعَ مِنْ بَائِعٍ أَوْ مُشْتَرٍ ، كَأَن
يَقُولَا : اخْتَرْنَا لِزُومِهِ ، أَوْ أَجَزْنَاهُ ؛ فَيَسْقُطُ خِيَارُهُمَا ، أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ؛ كَأَن
يَقُولَ : اخْتَرْتُ لِزُومِهِ ، فَيَسْقُطُ خِيَارُهُ وَيَبْقَى خِيَارُ الْآخَرِ ، وَلَوْ مُشْتَرِيًا .

وَكُلُّ بَفْرِقَةٍ بَدَنٍ عُرْفًا ، وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فُسْخَ قَبْلَهَا ، وَلَهُمَا شَرْطُ خِيَارٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَ ، مِنْ الشَّرْطِ ،

وَسَقَطَ خِيَارُ كُلِّ مِنْهُمَا بِفْرِقَةٍ بَدَنٍ مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَوْ نَاسِيًا أَوْ جَاهِلًا عَنْ مَجْلِسِ الْعَقْدِ عُرْفًا .

مَا يَعُدُّهُ النَّاسُ فُرْقَةً يَلْزَمُ بِهِ الْعَقْدُ ، وَمَا لَا فَلَا ، فَإِنْ كَانَ فِي دَارٍ صَغِيرَةٍ ، فَالْفُرْقَةُ بِأَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا مِنْهَا ؛ أَوْ فِي كَبِيرَةٍ ، فَإِنْ يَنْتَقِلَ أَحَدُهُمَا إِلَى بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِهَا ؛ أَوْ فِي صَحْرَاءَ ، أَوْ فِي سُوقٍ ، فَإِنْ يُوَلِّي أَحَدُهُمَا ظَهْرَهُ وَيَمْسِي قَلِيلًا ؛ وَإِنْ سَمِعَ الْخِطَابَ ، فَيَقْبِضَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَلَوْ طَالَ مَكْنُتُهُمَا فِي مَحَلٍّ ، وَإِنْ بَلَغَ سَنِينَ ، أَوْ تَمَاشِيَا مَنَازِلَ .

وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لِلْوَارِثِ الْمُتَأَهِّلِ .

وَحُلْفَ نَافِي فُرْقَةٍ أَوْ فُسْخَ قَبْلَهَا ، أَيْ : قَبْلَ الْفُرْقَةِ ، بِأَنْ جَاءَ مَعَا وَادَّعَى أَحَدُهُمَا فُرْقَةً وَأَنْكَرَهَا الْآخَرُ لِيَفْسَخَ ، أَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهَا ، وَادَّعَى أَحَدُهُمَا فُسْخًا قَبْلَهَا ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ ، فَيَصْدُقُ النَّافِي لِمُوافَقَتِهِ لِلأَصْلِ .

وَيَجُوزُ لَهُمَا ، أَيْ : لِلْعَاقِدَيْنِ ؛ شَرْطُ خِيَارٍ لَهُمَا أَوْ لِأَحَدِهِمَا فِي كُلِّ بَيْعٍ فِيهِ خِيَارُ مَجْلِسٍ ، إِلَّا فِيمَا يَعْتَقُ فِيهِ الْمَبِيعُ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ لِمُشْتَرِيهِ لِلْمُنَافَاةِ ، وَفِي رَبَوِيٍّ وَسَلَمٍ ، فَلَا يَجُوزُ شَرْطُهُ فِيهِمَا لِأَحَدٍ ، لِإِشْتِرَاطِ الْقَبْضِ فِيهِمَا فِي الْمَجْلِسِ .

ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَأَقْلَ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أُطْلِقَ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، فَإِنْ زَادَ عَلَيْهَا لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ مِنْ حِينَ الشَّرْطِ لِلْخِيَارِ ، سِوَاءِ أَشْرَطَ فِي الْعَقْدِ أَمْ فِي مَجْلِسِهِ .

وَيَحْصُلُ فَسْخٌ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ؛ وَإِجَارَةٌ بِنَحْوِ: أَجَزْتُ. وَلِمُشْتَرٍ
جَاهِلٍ خِيَارٌ بَعِيْبٌ قَدِيمٌ، كَأَسْتِحَاضَةٍ وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزِنَا وَبَوْلِ
بِفِرَاشٍ

وَالْمُلْكُ فِي الْمَبِيعِ مَعَ تَوَابِعِهِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ لِمَنْ أَنْفَرَدَ بِخِيَارٍ مِنْ بَائِعٍ
وَمُشْتَرٍ، ثُمَّ إِنْ كَانَ لَهُمَا فَمَوْقُوفٌ، فَإِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَانَ أَنَّهُ لِمُشْتَرٍ مِنْ حِينِ
الْعَقْدِ وَإِلَّا فَلِبَائِعٍ.

وَيَحْصُلُ فَسْخٌ لِلْعَقْدِ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بِنَحْوِ: فَسَخْتُ الْبَيْعَ،
كَأَسْتَرْجَعْتُ الْبَيْعَ. وَإِجَارَةٌ فِيهَا بِنَحْوِ: أَجَزْتُ الْبَيْعَ، كَأَمْضَيْتُهُ.
وَالْتَصَرَّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ بَوْطٌ وَإِعْتَاقٌ وَبَيْعٌ وَإِجَارَةٌ وَتَزْوِيجٌ مِنْ بَائِعٍ
فَسْخٌ، وَمِنْ مُشْتَرٍ إِجَارَةٌ لِلشُّرَاءِ.

وَيَنْبُتُ لِمُشْتَرٍ جَاهِلٍ بِمَا يَأْتِي خِيَارٌ فِي رَدِّ الْمَبِيعِ، بِظُهُورِ عَيْبٍ
قَدِيمٍ، مُنْقِصٍ قِيَمَةٍ فِي الْمَبِيعِ؛ وَكَذَا الْبَائِعُ بِظُهُورِ عَيْبٍ قَدِيمٍ فِي الثَّمَنِ،
وَأَثَرُوا الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الثَّمَنِ الْأَنْضِبَاطُ، فَيَقِلُّ فِيهِ ظُهُورُ الْعَيْبِ،
وَالْقَدِيمُ مَا قَارَنَ الْعَقْدَ، أَوْ حَدَثَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَدْ بَقِيَ إِلَى الْفَسْخِ، وَلَوْ
حَدَثَ بَعْدَ الْقَبْضِ فَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي؛ وَهُوَ كَأَسْتِحَاضَةٍ وَنِكَاحٍ لِأَمَةِ
وَسَرِقَةٍ وَإِبَاقٍ وَزِنَا مِنْ رَقِيقٍ، أَيْ: بِكُلِّ مِنْهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَتَابَ،
ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى.

وَبَوْلٌ بِفِرَاشٍ إِنْ أَعْتَادَهُ، وَبَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ، وَبَخَرٍ، وَصُنَانٍ
مُسْتَحْكَمِينَ.

وَمِنْ عُيُوبِ الرَّقِيقِ كَوْنُهُ نَمَامًا، أَوْ شَتَامًا، أَوْ كَذَابًا، أَوْ آكِلًا

وَجِمَاحٍ وَعَضُ ، وَكَتَصْرِيَّةٍ ، لَا بَغْنِي فَاَحِشْ ، كَظَنُّ زُجَاجَةٍ
جَوْهَرَةٍ ؛ وَالْخِيَارُ فَوْرِيٌّ .

لِطِينٍ ، أَوْ شَارِبًا لِنَحْوِ خَمْرٍ ، أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ ؛ مَا لَمْ يَتَّبِعْ عَنْهَا ؛ أَوْ
أَصَمَّ ، أَوْ أَبْلَهَ ، أَوْ مُضْطَكَّ الرُّكْبَتَيْنِ ، أَوْ رَنَقَاءَ ، أَوْ حَامِلًا فِي آدَمِيَّةٍ
لَا بِهَيْمَةٍ ، أَوْ لَا تَحِيضَ مَنْ بَلَغَتْ عِشْرِينَ سَنَةً ، أَوْ أَحَدَ ثَلَاثِينَ أَكْبَرَ مِنْ
الْآخِرِ .

وَجِمَاحٍ لِحَيَوَانٍ وَعَضُ ، وَرَمَحَ ، وَكَوْنُ الدَّارِ مَنَزَلِ الْجُنْدِ ، أَوْ كَوْنُ
الْجُنِّ مُسَلِّطِينَ عَلَى سَاكِنِهَا بِالرَّجْمِ ، أَوْ الْقِرْدَةِ مَثَلًا يَزْعُونَ زَرْعَ الْأَرْضِ .
وَيَتَّبَعُ بِنَغْرِيرٍ فَعْلِيٍّ ، وَهُوَ حَرَامٌ لِلتَّذْلِيلِ وَالضَّرَرِ ، كَتَصْرِيَّةٍ لَهُ ،
وَهِيَ : أَنْ يَتْرَكَ حَلَبَهُ مُدَّةً قَبْلَ بَيْعِهِ لِيُوَهِّمَ الْمُشْتَرِيَّ كَثْرَةَ اللَّبَنِ ؛ وَتَجْعِيدِ
شَعْرِ الْجَارِيَةِ ؛ لَا خِيَارَ بَغْنِي فَاَحِشْ ، كَظَنُّ مُشْتَرٍ نَحْوَ زُجَاجَةٍ جَوْهَرَةٍ ؛
لِتَقْصِيرِهِ بِعَمَلِهِ بِقَضِيَّةٍ وَهَمِهِ مِنْ غَيْرِ بَحْثٍ .

وَالْخِيَارُ بِالْعَيْبِ ، وَلَوْ بِتَصْرِيَّةٍ ، فَوْرِيٌّ ، فَيَبْطُلُ بِالتَّأْخِيرِ بِلَا عُذْرِ ،
وَيُعْتَبَرُ الْفَوْرُ عَادَةً ، فَلَا يَضُرُّ صَلَاةٌ وَأَكْلٌ دَخَلَ وَقْتُهِمَا ، وَقَضَاءُ حَاجَةٍ ،
وَلَا سَلَامُهُ عَلَى الْبَائِعِ ، بِخِلَافِ مُحَادَثَتِهِ ؛ وَلَوْ عَلِمَهُ لَيْلًا فَلَهُ التَّأْخِيرُ حَتَّى
يُضِيحَ ، وَيُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِهِ بِجَهْلِهِ جَوَازَ الرَّدِّ بِالْعَيْبِ إِنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ
بِالْإِسْلَامِ ، أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَبِجَهْلِ فَوْرِيَّتِهِ إِنْ خَفِيَ عَلَيْهِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ الْبَائِعُ فِي الْبَلَدِ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي بِنَفْسِهِ أَوْ وَكِيلِهِ عَلَى الْبَائِعِ أَوْ
وَكِيلِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْبَائِعُ غَائِبًا عَنِ الْبَلَدِ ، وَلَا وَكِيلَ لَهُ بِهَا ؛ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى
الْحَاكِمِ وَجُوبًا ، وَلَا يُؤَخَّرُ لِحُضُورِهِ ، فَإِذَا عَجَزَ عَنِ الْإِنْهَاءِ لِنَحْوِ مَرَضٍ

.....

أَشْهَدَ عَلَى الْفَسَّخِ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْإِشْهَادِ لَمْ يَلْزِمُهُ تَلَقُّظٌ ، وَعَلَى الْمُشْتَرِي تَرْكُ اسْتِعْمَالِ ، فَلَوْ اسْتَحْدَمَ رَقِيقًا ، وَلَوْ بِقَوْلِهِ : أَسْقِنِي ، أَوْ نَاوِلْنِي الثَّوْبَ ، أَوْ أَغْلِقِ الْبَابَ ؛ فَلَا رَدَّ ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلِ الرَّقِيقُ مَا أَمَرَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بِلَا طَلَبٍ لَمْ يَضُرَّ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ حَيَوَانًا أَوْ غَيْرَهُ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ فِي الْمَبِيعِ ، أَوْ أَنْ لَا يُرَدَّ بِهَا ؛ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَبَرَىءَ مِنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ بِالْحَيَوَانِ مَوْجُودِ حَالِ الْعَقْدِ لَمْ يَعْلَمْهُ الْبَائِعُ ، لَا عَنْ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ وَلَا ظَاهِرٍ فِيهِ . وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدَمِ الْعَيْبِ ، وَاحْتَمَلَ صِدْقُ كُلِّ صِدْقِ الْبَائِعِ بِبَيِّنَةٍ فِي دَعْوَاهُ حُدُوثَهُ ، لَأَنَّ الْأَصْلَ لُزُومُ الْعَقْدِ . وَقِيلَ : لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَيْبِ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ حَدَثَ عَيْبٌ لَا يُعْرَفُ الْقَدِيمُ بِدُونِهِ ، كَكَسْرِ بَيْضٍ وَجَوْزٍ وَتَقْوِيرِ بَطِيخٍ مُدَوِّدٍ ، رُدُّ وَلَا أَرُشَ عَلَيْهِ لِلْحَادِثِ .

وَيَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ الزِّيَادَةُ الْمُتَّصِلَةُ ، كَالسَّمَنِ وَتَعَلُّمِ الصَّنْعَةِ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، وَحَمَلٍ قَارَنَ بَيْعًا ، لَا الْمُنفَصِلَةَ ، كَالْوَلَدِ وَالثَّمَرِ ، وَكَذَا الْحَمْلُ الْحَادِثُ فِي مُلْكِ الْمُشْتَرِي ، فَلَا تَتَّبَعُ فِي الرَّدِّ ، بَلْ هِيَ لِلْمُشْتَرِي .

* * *

فَضْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَيَبْطُلُ تَصَرُّفٌ بِنَحْوِ بَيْعٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، لَا بِنَحْوِ إِعْتَاقٍ ، وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ بِتَخْلِيَةِ لِمُشْتَرٍ ، وَمَنْقُولٍ بِنَقْلِهِ ،

فَضْلٌ فِي حُكْمِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِهِ مِنْ ضَمَانِ بَائِعٍ ، بِمَعْنَى انْفِسَاخِ الْبَيْعِ بِتَلْفِهِ ، أَوْ إِتْلَافِ بَائِعٍ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِتَعْيِيهِ أَوْ تَغْيِيْبِ بَائِعٍ أَوْ أَجْنَبِيٍّ ، وَإِتْلَافِ أَجْنَبِيٍّ ، فَلَوْ تَلَفَ بَاقَةٌ ، أَوْ أَتْلَفَهُ الْبَائِعُ ، انْفَسَخَ الْبَيْعُ . وَإِتْلَافُ مُشْتَرٍ قَبْضُ ، وَإِنْ جَهِلَ أَنَّهُ الْمَبِيعُ .

وَيَبْطُلُ تَصَرُّفٌ وَلَوْ مَعَ بَائِعٍ ، بِنَحْوِ بَيْعِ كَهَيْةٍ وَصَدَقَةٍ وَإِجَارَةٍ وَرَهْنٍ وَإِقْرَاضٍ فِيمَا لَمْ يُقْبَضْ ، لَا بِنَحْوِ إِعْتَاقٍ وَتَرْوِيحٍ وَوَقْفٍ ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعِتْقِ ، وَلِعَدَمِ تَوْقُفِهِ عَلَى الْقُدْرَةِ بِدَلِيلِ صَحَّةِ إِعْتَاقِ الْآبِقِ ، وَيَكُونُ بِهِ الْمُشْتَرِي قَابِضًا ، وَلَا يَكُونُ قَابِضًا بِالتَّرْوِيحِ .

وَقَبْضُ غَيْرِ مَنْقُولٍ مِنْ أَرْضٍ وَدَارٍ وَشَجَرٍ بِتَخْلِيَةِ لِمُشْتَرٍ ، بِأَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْهُ الْبَائِعُ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمِفْتَاحَ ، وَإِفْرَاجِهِ مِنْ أَمْتِعَةٍ غَيْرِ الْمُشْتَرِي .

وَقَبْضُ مَنْقُولٍ مِنْ سَفِينَةٍ أَوْ حَيَوَانٍ بِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّهِ إِلَى مَحَلٍّ آخَرَ مَعَ تَفْرِيعِ السَّفِينَةِ .

وَيَحْصُلُ الْقَبْضُ أَيْضًا بِوَضْعِ الْبَائِعِ الْمَنْقُولَ بَيْنَ يَدَيِ الْمُشْتَرِي ، بِحَيْثُ لَوْ مَدَّ إِلَيْهِ يَدَهُ لَنَالَهُ ، وَإِنْ قَالَ : لَا أُرِيدُهُ .

وَجَازَ اسْتِبْدَالَ عَنْ ثَمَنِ وَدَيْنٍ .

وَشَرِطَ فِي غَائِبٍ عَنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ مَعَ إِذْنِ الْبَائِعِ فِي الْقَبْضِ مُضِيَّ زَمَنِ
يُمْكِنُ فِيهِ الْمُضِيَّ إِلَيْهِ عَادَةً ، وَيَجُوزُ لِمُشْتَرِي اسْتِفْلَالٍ بِقَبْضِ اللَّامِعِ إِنْ كَانَ
الْثَمَنُ مُؤَجَّلًا ، أَوْ سَلَّمَ الْحَالَ .

وَجَازَ اسْتِبْدَالَ فِي غَيْرِ رِبَوِيٍّ بَيْعَ بِمِثْلِهِ مِنْ جِنْسِهِ .

عَنْ ثَمَنِ نَقْدٍ أَوْ غَيْرِهِ ، لِحَبْرِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ
بِالدَّنَانِيرِ وَأَخْذُ مَكَانَهَا الدَّرَاهِمَ ، وَأَبِيعُ بِالدَّرَاهِمِ وَأَخْذُ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ ؛
فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا
وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ » [الترمذي ، رقم : ١٢٤٢ ؛ النسائي ، رقم : ٤٥٨٢ و ٤٥٨٣
و ٤٥٨٩ ؛ أبو داود ، رقم : ٣٣٥٤ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٢٦٢ ؛ « مسند أحمد » ، ٤٨٦٨
و ٥٥٣٠ و ٥٨٣٩ و ٦٢٠٣ و ٦٣٩١ ؛ الدارمي ، رقم : ٢٥٨١] .

وَعَنْ دَيْنٍ قَرْضٍ وَأُجْرَةٍ وَصَدَاقٍ ، لَا عَنْ مُسْلِمٍ فِيهِ لِعَدَمِ اسْتِقْرَارِهِ ،
وَلَوْ اسْتَبْدَلَ مُوَافَقًا فِي عِلَّةِ الرِّبَا ، كَدِرْهِمٍ عَنْ دِينَارٍ ، اشْتَرِطَ قَبْضُ الْبَدَلِ
فِي الْمَجْلِسِ حَذْرًا مِنَ الرِّبَا ، لَا إِنْ اسْتَبْدَلَ مَا لَا يُوَافِقُ فِي الْعِلَّةِ ، كَطَعَامٍ
عَنْ دِرْهِمٍ .

وَلَا يُبَدَّلُ نَوْعُ أَسْلَمَ فِيهِ ، أَوْ مَبِيعٌ فِي الدِّمَّةِ عُقْدَ بَغَيْرِ لَفْظِ السَّلَمِ ،
بَنَوْعٍ آخَرَ وَلَوْ مِنْ جِنْسِهِ ، كَحِنْطَةٍ سَمَرَاءَ عَنْ بَيْضَاءَ ، لِأَنَّ الْمَبِيعَ مَعَ تَعْيِينِهِ
لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ ، فَمَعَ كَوْنُهُ فِي الدِّمَّةِ أَوَّلَى ، نَعَمْ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ
بَنَوْعِهِ الْأَجُودِ ، وَكَذَا الْأَرْدَا بِالْتَّرَاضِي .

فَصْلٌ فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّامِ

يَدْخُلُ فِي بَيْعِ أَرْضٍ مَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ ، وَفِي بُسْتَانٍ أَرْضٍ وَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ ، وَدَارٍ هَذِهِ وَأَبْوَابُ مَنْصُوبَةٍ ، لَا فِي قِنِّ حَلَقَةٍ وَثَوْبٍ ،

فَصْلٌ فِي بَيْعِ الْأَصُولِ وَالشَّامِ

يَدْخُلُ فِي بَيْعِ أَرْضٍ وَهَبَتِهَا وَوَقَفَهَا وَالْوَصِيَّةَ بِهَا مُطْلَقًا ، لَا فِي رَهْنِهَا وَالْإِقْرَارِ بِهَا ، مَا فِيهَا مِنْ بِنَاءٍ وَشَجَرٍ رَطْبٍ وَثَمَرِهِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرْ عِنْدَ الْبَيْعِ ، وَأَصُولٍ بِقِلِّ تُجَزَّى مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى ، كَقِثَاءٍ وَبِطِيخٍ ، لَا مَا يُؤْخَذُ دَفْعَةً ، كَبُرٍّ وَفَجَلٍ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلدَّوَامِ وَالنَّبَاتِ ، فَهُوَ كَالْمَنْقُولَاتِ فِي الدَّارِ .

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ بُسْتَانٍ وَقَرْيَةٍ أَرْضٍ وَشَجَرٍ وَبِنَاءٍ فِيهِمَا ، لَا مَزَارِعُ حَوْلَهُمَا ، لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُمَا .

وَفِي بَيْعِ دَارٍ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ ، أَيْ : الْأَرْضُ الْمَمْلُوكَةُ لِلْبَائِعِ بِجُمْلَتِهَا ، حَتَّى تُحَوِّمَهَا إِلَى الْأَرْضِ السَّابِعَةِ ، وَالشَّجَرُ الْمَغْرُوسُ فِيهَا ، وَإِنْ كَثُرَ ؛ وَالْبِنَاءُ فِيهَا بِأَنْوَاعِهِ وَأَبْوَابُ مَنْصُوبَةٍ ، وَأَغْلَاقُهَا الْمُثْبَتَةُ ، لَا الْأَبْوَابُ الْمَقْلُوعَةُ وَالسُّرُرُ وَالْحِجَارَةُ الْمَدْفُونَةُ بِلَا بِنَاءٍ .

لَا فِي بَيْعِ قِنِّ ذَكَرٍ أَوْ غَيْرِهِ حَلَقَةً بِأُذُنِهِ ، أَوْ خَاتَمٍ ، أَوْ نَعْلِ ، وَكَذَا ثَوْبٍ عَلَيْهِ ، خِلَافًا لِـ «الْحَاوِي» كـ «الْمُحَرَّرِ» ، وَإِنْ كَانَ سَاتِرَ عَوْرَتِهِ .

وَفِي شَجَرِ عِرْقٍ وَغُصْنٍ رَطْبٌ ، لَا مَغْرِسُهُ وَثَمَرُ ظَهَرٍ ، وَيُبْقَيَانِ ،
وَفِي دَابَّةٍ حَمْلُهَا .

وَفِي بَيْعِ شَجَرٍ رَطْبٍ بِلَا أَرْضٍ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ عِرْقٌ وَلَوْ يَابِسًا ، إِنْ لَمْ
يُشْرَطْ قَطْعُ الشَّجَرِ ، بَأَنْ شُرِطَ إِبْقَاءُهُ ، أَوْ أُطْلِقَ لِوُجُوبِ بَقَاءِ الشَّجَرِ
الْكَرْبِ ، وَيَلْزَمُ الْمُشْتَرِي قَلْعُ الْيَابِسِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلْعَادَةِ ، فَإِنْ شُرِطَ
قَطْعُهُ أَوْ قَلْعُهُ عَمِلَ بِهِ أَوْ إِبْقَاءُهُ بَطَلَ الْبَيْعُ ، وَلَا يَنْتَفِعُ الْمُشْتَرِي بِمَغْرِسِهَا .
وَعُصْنٌ رَطْبٌ ، لَا يَابِسُ وَالشَّجَرُ رَطْبٌ ، لِأَنَّ الْعَادَةَ قَطْعُهُ ، وَكَذَا
وَرَقٌ رَطْبٌ لَا وَرَقٌ حِنَاءٌ عَلَى الْأَوْجِهِ .

لَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الشَّجَرِ مَغْرِسُهُ ، فَلَا يَتَّبَعُهُ فِي بَيْعِهِ ، لِأَنَّ اسْمَ الشَّجَرِ
لَا يَتَنَاوَلُهُ .

وَلَا ثَمَرُ ظَهَرٍ ، كَطَلْعِ نَخْلٍ يَتَشَقَّقُ ، وَثَمَرُ نَخْوٍ عَنِ بَرُوزٍ ، وَجَوْزٍ
بِأَنْعِقَادٍ فَمَا ظَهَرَ مِنْهُ لِلْبَائِعِ ، وَمَا لَمْ يَظْهَرَ لِلْمُشْتَرِي ؛ لَوْ شُرِطَ الثَّمَرُ
لأَحَدِهِمَا فَهُوَ لَهُ عَمَلًا بِالشَّرْطِ ، سِوَاءِ أَظْهَرَ الثَّمَرُ أَمْ لَا .

وَيُبْقَيَانِ ، أَيِ : الثَّمَرُ الظَّاهِرُ وَالشَّجَرُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، فَيَسْتَحِقُّ الْبَائِعُ
تَبْقِيَةَ الثَّمَرِ إِلَى أَوَانِ الْجِدَادِ ، فَيَأْخُذُهُ دَفْعَةً لَا تَذَرِيحًا ، وَلِلْمُشْتَرِي تَبْقِيَةُ
الشَّجَرِ مَا دَامَ حَيًّا ، فَإِنْ أُنْقَلَعَ فَلَهُ غَرْسُهُ ، إِنْ نَفَعَ لَا بَدَلِهِ .

وَيَدْخُلُ فِي بَيْعِ دَابَّةٍ حَمْلُهَا الْمَمْلُوكُ لِمَالِكِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَمْلُوكًا
لِمَالِكِهَا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ ، كَبَيْعِهَا دُونَ حَمْلِهَا ، وَكَذَا عَكْسُهُ .

فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدِينَ

وَلَوْ اخْتَلَفَ مُتَعَاقِدَانِ فِي صِفَةِ عَقْدٍ، وَصَحَّ، كَقَدَرِ عَوْضٍ،
وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا، حَلَفَ كُلُّهُ، فَإِنْ أَصْرَا، فَلِكُلِّ، أَوْ الْحَاكِمُ
فَسُخِّهُ،

فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَعَاقِدِينَ

وَلَوْ اخْتَلَفَ مُتَعَاقِدَانِ، وَلَوْ وَكَيْلَيْنِ، أَوْ وَارِثَيْنِ، فِي صِفَةِ عَقْدٍ
مُعَاوَضَةٍ، كَبَيْعٍ وَسَلَمٍ وَقِرَاضٍ وَإِجَارَةٍ وَصَدَاقٍ .

وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ صَحَّ الْعَقْدُ بِاتِّفَاقِهِمَا أَوْ يَمِينِ الْبَائِعِ، كَقَدَرِ عَوْضٍ،
مِنْ نَحْوِ مَبِيعٍ أَوْ ثَمَنِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ أَجَلٍ أَوْ قَدَرِهِ، وَلَا بَيِّنَةً
لِأَحَدِهِمَا بِمَا أَدَّعَاهُ، أَوْ كَانَ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ، وَلَكِنْ قَدْ تَعَارَضَتَا، بِأَنْ
أُطْلِقَتَا، أَوْ أُطْلِقَتْ إِحْدَاهُمَا وَأُرْخِضَتِ الْأُخْرَى، أَوْ أُرْخِضَتَا بِتَارِيخٍ وَاحِدٍ،
وَالْأَحْكَمُ بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ .

حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا، يَمِينًا وَاحِدَةً، تَجْمَعُ نَفْيًا لِقَوْلِ صَاحِبِهِ وَإِثْبَاتًا
لِقَوْلِهِ، فَيَقُولُ الْبَائِعُ مَثَلًا: مَا بَعْتُ بِكَذَا، وَلَقَدْ بَعْتُ بِكَذَا؛ وَيَقُولُ
الْمُشْتَرِي: مَا اشْتَرَيْتُ بِكَذَا، وَلَقَدْ اشْتَرَيْتُ بِكَذَا. لِأَنَّ كُلًّا مُدَّعٍ وَمُدَّعَى
عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلُ عَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ بِـ « مَا بَعْتُ إِلَّا بِكَذَا » لِأَنَّ التَّنْفِي فِيهِ صَرِيحٌ
وَالْإِثْبَاتُ مَفْهُومٌ .

فَإِنْ رَضِيَ أَحَدُهُمَا بِدُونِ مَا أَدَّعَاهُ، أَوْ سَمَحَ لِلْآخَرِ بِمَا أَدَّعَاهُ، لَزِمَ
الْعَقْدُ، وَلَا رُجُوعَ .

فَإِنْ أَصْرَا عَلَى الْاِخْتِلَافِ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ فَسُخُّهُ، أَيْ :

وَلَوْ أَدَّعَى بَيْعاً وَالْآخِرُ رَهْناً حَلَفَ كُلُّ نَفْيًا ، وَحَلَفَ مُدَّعِي صِحَّةِ .

الْعَقْدُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَسْأَلَاهُ ، قَطْعاً لِلتَّرَاجِ ؛ وَلَا تَجِبُ الْفَوْرِيَّةُ هُنَا .

ثُمَّ بَعْدَ الْفَسْخِ يُرَدُّ الْمَبِيعُ بِزِيَادَتِهِ الْمُتَّصِلَةِ ، فَإِنْ نَلَفَ حِسّاً أَوْ شَرْعاً ، كَانَ وَقْفَهُ أَوْ بَاعَهُ ، رَدّاً مِثْلَهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيّاً ، أَوْ قِيمَتَهُ إِنْ كَانَ مُتَقَوِّمًا ، وَيُرَدُّ عَلَى الْبَائِعِ قِيمَةُ آبَقِ فُسْخِ الْعَقْدِ وَهُوَ آبَقٌ مِنْ عِنْدِ الْمُشْتَرِي ، وَالظَّاهِرُ أَعْتَابُهَا بِيَوْمِ الْهَرَبِ .

وَلَوْ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعاً ، وَالْآخِرُ رَهْناً أَوْ هِبَةً ، كَانَ قَالَ أَحَدُهُمَا : بَعْتُكَه بِالْفِ ، فَقَالَ الْآخِرُ : بَلْ رَهَنْتَنِيهِ ، أَوْ وَهَبْتَنِيهِ ؛ فَلَا تَحَالُفُ إِذْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى عَقْدٍ وَاحِدٍ ، بَلْ حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا لِلْآخِرِ نَفْيًا ، أَيْ : يَمِينًا نَافِيَةً لِدَعْوَى الْآخِرِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، ثُمَّ يُرَدُّ مُدَّعِي الْبَيْعِ الْأَلْفَ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِهَا ، وَيَسْتَرِدُّ الْعَيْنَ بِزَوَائِدِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ .

وَإِذَا اخْتَلَفَ الْعَاقِدَانِ ، فَأَدَّعَى أَحَدُهُمَا أَشْتِمَالَ الْعَقْدِ عَلَى مُفْسِدٍ مِنْ إِيْخْلَالِ رُكْنٍ أَوْ شَرْطٍ ، كَانَ أَدَّعَى أَحَدُهُمَا رُؤْيَتَهُ وَأَنْكَرَ الْآخِرُ .

وَحَلَفَ مُدَّعِي صِحَّةِ الْعَقْدِ غَالِبًا ، تَقْدِيمًا لِلظَّاهِرِ مِنْ حَالِ الْمُكَلَّفِ ، وَهُوَ اجْتِنَابُهُ لِلْفَاسِدِ عَلَى أَصْلِ عَدَمِهَا ، لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى إِمْضَاءِ الْعُقُودِ ، وَقَدْ يُصَدَّقُ مُدَّعِي الْفُسَادِ ، كَانَ قَالَ الْبَائِعُ : لَمْ أَكُنْ بِالْغَا حِينَ الْبَيْعِ ، وَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي ، وَاحْتُمِلَ مَا قَالَهُ الْبَائِعُ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبُلُوغِ .

وَكَانَ اخْتِلَافًا ، هَلْ وَقَعَ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ أَوْ الْاعْتِرَافِ ؟ فَيُصَدَّقُ مُدَّعِي الْإِنْكَارِ ، لِأَنَّهُ الْغَالِبُ .

فَصْلٌ [فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ]

وَمَنْ وَهَبَ فِي مَرَضِهِ شَيْئاً ، فَأَدَّعَتْ وَرَثَتُهُ غَيْبَةً عَقْلِهِ حَالَ الْهَبَةِ ، لَمْ يَقْبَلُوا إِلَّا إِنْ عُلِمَ لَهُ غَيْبَةٌ قَبْلَ الْهَبَةِ وَأَدَّعُوا اسْتِمْرَارَهَا إِلَيْهَا .
وَيُصَدَّقُ مُنْكَرُ أَصْلٍ ، نَحْوَ الْبَيْعِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي مَبِيعاً مُعَيَّناً مَعِيباً ، فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهُ الْمَبِيعُ ، فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مُضِيٌّ الْعَقْدِ عَلَى السَّلَامَةِ .
وَلَوْ أَتَى الْمُشْتَرِي بِمَا فِيهِ فَارَةٌ ، وَقَالَ : قَبِضْتُهُ كَذَا ؛ فَأَنْكَرَ الْمُقْبِضُ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ .

وَلَوْ أَفْرَغَهُ فِي ظَرْفِ الْمُشْتَرِي ، فَظَهَرَتْ فِيهِ فَارَةٌ ، فَأَدَّعَى كُلُّ أَنَّهَا مِنْ عِنْدِ الْآخِرِ ، صُدِّقَ الْبَائِعُ بِيَمِينِهِ إِنْ أَمَكَنَ صِدْقُهُ ، لِأَنَّهُ مُدَّعٍ لِلصَّحَّةِ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ حَادِثٍ تَقْدِيرُهُ بِأَقْرَبِ زَمَنِ ، وَالْأَصْلُ بَرَاءَةُ الْبَائِعِ .
وَإِنْ دَفَعَ لِدَائِنِهِ دَيْنَهُ ، فَرَدَّهُ بِعَيْبٍ ، فَقَالَ الدَّافِعُ : لَيْسَ هُوَ الَّذِي دَفَعْتُهُ ؛ صُدِّقَ الدَّائِنُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الذِّمَّةِ .

وَيُصَدَّقُ غَاصِبٌ رَدَّ عَيْنًا ، وَقَالَ : هِيَ الْمَغْصُوبَةُ ؛ وَكَذَا وَدِيعٌ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْقَرْضِ وَالرَّهْنِ

الْإِقْرَاضُ سُنَّةٌ بِإِيجَابٍ كَأَقْرَضْتُكَ ،

الْإِقْرَاضُ ، وَهُوَ : تَمْلِكُ شَيْءً عَلَى أَنْ يُرَدَّ مِثْلُهُ .

سُنَّةٌ ، لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى كَشْفِ كُرْبَةٍ ، فَهُوَ مِنَ السُّنَنِ الْأَكِيدَةِ لِلْأَحَادِيثِ الشَّهِيرَةِ ، كَخَبَرِ مُسْلِمٍ [رقم : ٢٦٩٩] : « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ، وَصَحَّ خَبَرُ : « مَنْ أَقْرَضَ اللَّهُ مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ » [« كنز العمال » ، رقم : ١٥٣٨٦] .

وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنْهُ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَمَحَلُّ نَذْبِهِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَرِضُ مُضْطَرًّا ، وَإِلَّا وَجَبَ ، وَيَحْرُمُ الْإِقْرَاضُ عَلَى غَيْرِ مُضْطَرٍّ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةِ ظَاهِرَةٍ فَوْرًا فِي الْحَالِ ، وَعِنْدَ الْحُلُولِ فِي الْمَوْجَلِ ، كَالْإِقْرَاضِ عِنْدَ الْعِلْمِ أَوْ الظَّنِّ مِنْ أَخِيذِهِ أَنَّهُ يُنْفِقُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَيَحْصُلُ بِإِيجَابٍ ، كَأَقْرَضْتُكَ هَذَا ، أَوْ مَلَكَتْكَ ، عَلَى أَنْ تَرُدَّ مِثْلُهُ ، أَوْ خُذْهُ وَرَدَّ بَدَلَهُ ، أَوْ أَصْرِفْهُ فِي حَوَائِجِكَ وَرَدَّ بَدَلَهُ .

فَإِنْ حَذَفَ « وَرَدَّ بَدَلَهُ » فَكِنَايَةٌ ، وَ« خُذْهُ » فَقَطُّ لَعْوٌ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَهُ : « أَقْرِضْنِي هَذَا » فَيَكُونُ قَرْضًا ، أَوْ « أَعْطِنِي » فَيَكُونُ هِبَةً ؛ وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى « مَلَكَتْكَ » وَلَمْ يَنْوِ الْبَدَلَ فَهِبَةً ، وَإِلَّا فَكِنَايَةٌ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي نِيَّةِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الدَّافِعُ ، لِأَنَّهُ أَعْرَفُ بِقَصْدِهِ ، أَوْ فِي ذِكْرِ الْبَدَلِ صُدِّقَ الْآخِذُ فِي عَدَمِ الذِّكْرِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَالصَّيْغَةُ ظَاهِرَةٌ فِيْمَا أَدْعَاهُ .

وَقَبُولِ

وَلَوْ قَالَ لِمُضْطَرٍّ : أَطْعَمْتُكَ بِعَوَضٍ ؛ فَأَنْكَرَ ، صَدَّقَ الْمُطْعِمُ حَمَلًا
لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرَمَةِ .

وَلَوْ قَالَ : وَهَبْتُكَ بِعَوَضٍ ؛ فَقَالَ : مَجَانًا ؛ صَدَّقَ الْمُتَهَبُّ .

وَلَوْ قَالَ : أَشْتَرِي لِي بِدَرَاهِمِكَ خُبْزًا ؛ فَأَشْتَرَى لَهُ ، كَانَ الدَّرَاهِمُ قَرْضًا
لَا هِبَةً عَلَى الْمُعْتَمِدِ .

وَقَبُولِ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَأَقْرَضْتُهُ وَقَبِلْتُ قَرْضَهُ ؛ نَعَمْ ، الْقَرْضُ
الْحُكْمِيُّ ، كَالْإِنْفَاقِ عَلَى اللَّقِيطِ الْمُخْتَاكِ ، وَإِطْعَامِ الْجَائِعِ ، وَكِسْوَةِ
الْعَارِي ؛ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

وَمِنْهُ أَمْرٌ غَيْرُهُ بِإِعْطَاءِ مَا لَهُ غَرَضٌ فِيهِ ، كإِعْطَاءِ شَاعِرٍ أَوْ ظَالِمٍ أَوْ
إِطْعَامِ فَقِيرٍ أَوْ فِدَاءِ أَسِيرٍ وَعَمَرُ دَارِي .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يُشْتَرَطُ فِي الْقَرْضِ الْإِجْبَابُ وَالْقَبُولُ ، وَأَخْتَارَهُ
الْأَذْرَعِيُّ ، وَقَالَ : قِيَاسُ جَوَازِ الْمُعَاوَاةِ فِي الْبَيْعِ جَوَازُهَا هُنَا ، وَإِنَّمَا
يَجُوزُ الْقَرْضُ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ فِيمَا يُسَلَّمُ فِيهِ مِنْ حَيَوَانٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَوْ نَقْدًا
مَغْشُوشًا ، نَعَمْ يَجُوزُ قَرْضُ الْخُبْزِ وَالْعَجِينِ وَالْخَمِيرِ الْحَامِضِ ، لَا الرُّوْبَةَ
عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَهِيَ خَمِيرَةٌ لَبَنٍ حَامِضٍ تُلْقَى عَلَى اللَّبَنِ لِيَرْوَبَ ،
لَاخْتِلَافٍ حُمُوزَتِهَا الْمَقْصُودَةِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْنِي عَشْرَةَ ، فَقَالَ : خُذْهَا مِنْ فَلَانٍ ، فَإِنْ كَانَتْ لَهُ
تَحْتَ يَدِهِ جَازٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ وَكِيلٌ فِي قَبْضِهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ قَرْضِهَا .

وَيَمْتَنِعُ عَلَى وَلِيِّ قَرْضٍ مَالِ مُوَلَّيِهِ بِلَا ضَرُورَةٍ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي

وَمَلَكٌ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ ، وَلِمُقْتَرِضٍ اسْتِرْدَادٌ

إِقْرَاضٌ مَالِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِلاَ ضَرُورَةٍ لِكثَرَةِ اشْغَالِهِ ، إِنْ كَانَ الْمُقْتَرِضُ أَمِينًا مُوسِرًا .

وَمَلَكٌ مُقْتَرِضٌ بِقَبْضٍ بِإِذْنِ مُقْرِضٍ ، وَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ كَالْمَوْهُوبِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَالْأَوْجَهُ فِي التَّقْطُوعِ الْمُعْتَادِ فِي الْأَفْرَاحِ أَنَّهُ هِبَةٌ لَا قَرْضٌ ، وَإِنْ أُعْتِيدَ رَدُّ مِثْلِهِ .

وَلَوْ أَنْفَقَ عَلَى أَخِيهِ الرَّشِيدِ وَعِيَالِهِ سِنِينَ وَهُوَ سَاكِتٌ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَجَازَ لِمُقْرِضٍ اسْتِرْدَادُ حَيْثُ بَقِيَ بِمِلْكِ الْمُقْتَرِضِ وَإِنْ زَالَ عَنْ مِلْكِهِ ثُمَّ عَادَ عَلَى الْأَوْجِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَزِمَ ، كَرَهْنٍ وَكِتَابَةٍ ، فَلَا يَرْجِعُ فِيهِ حِينَئِذٍ ، نَعَمْ ، لَوْ آجَرَهُ رَجَعَ فِيهِ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمُقْتَرِضِ رَدُّ الْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ ، وَهُوَ النَّقْدُ وَالْحُبُوبُ ، وَلَوْ نَقْدًا أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَقِّهِ .

وَرَدُّ الْمِثْلِ صُورَةٌ فِي الْمُتَقَوِّمِ ، وَهُوَ الْحَيَوَانُ وَالثِّيَابُ وَالْجَوَاهِرُ .
وَلَا يَجِبُ قَبُولُ الرَّدِيِّ عَنِ الْجَيِّدِ ، وَلَا قَبُولُ الْمِثْلِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ الْإِقْرَاضِ إِنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ صَحِيحٌ ، كَأَنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُقْتَرِضُ ، أَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ مَخُوفًا .

وَلَا يَلْزِمُ الْمُقْتَرِضَ الدَّفْعُ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ الْإِقْرَاضِ ، إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحَمْلِهِ مُؤَنَةً ، أَوْ لَهُ مُؤَنَةٌ وَتَحَمَّلَهَا الْمُقْرِضُ ، لَكِنْ لَهُ مُطَالَبَةٌ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ

وَنَفْعٌ بِلَا شَرْطٍ ،

الْإِقْرَاضُ بِقِيَمَةٍ بِمَحَلِّ الْإِقْرَاضِ وَقَتَ الْمُطَالَبَةِ فِيمَا لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَلَمْ يَتَحَمَّلْهَا الْمُفْرَضُ ، لِحَوَازِ الْأَعْتِيَاضِ عَنْهُ .

وَجَازَ لِمُفْرَضٍ نَفْعٌ يَصِلُ لَهُ مِنْ مُفْتَرَضٍ ، كَرَدُّ الزَّائِدِ قَدْرًا أَوْ صِفَةً وَالْأَجُودُ فِي الرَّدِيِّ بِلَا شَرْطٍ فِي الْعَقْدِ ، بَلْ يُسَنُّ ذَلِكَ لِمُفْتَرَضٍ لِقَوْلِهِ ﷺ : « إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » [البخاري ، رقم : ٢٣٠٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٠١] ، وَلَا يُكْرَهُ لِلْمُفْرَضِ أَخْذُهُ كَقَبُولِ هَدِيَّتِهِ وَلَوْ فِي الرَّبَوِيِّ .

وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْمُفْرَضَ يَمْلِكُ الزَّائِدَ مِنْ غَيْرِ لَفْظٍ ، لِأَنَّهُ وَقَعَ تَبَعًا ، وَأَيْضًا فَهُوَ يُشَبِّهُ الْهَدِيَّةَ ؛ وَأَنَّ الْمُفْتَرَضَ إِذَا دَفَعَ أَكْثَرَ مِمَّا عَلَيْهِ ، وَادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ ذَلِكَ ظَنًّا أَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ حَلَفَ وَرَجَعَ فِيهِ .

وَأَمَّا الْقَرْضُ بِشَرْطٍ جَرَّ نَفْعٍ لِمُفْرَضٍ ، فَفَاسِدٌ ، لِخَبَرٍ : « كُلُّ قَرْضٍ جَرَّ مَنْفَعَةً فَهُوَ رِبَا » [رواه الحارث ابن أبي أسامة ، في « مسنده » ، عن علي كرم الله وجهه ؛ « الجامع الصغير » ، رقم : ٦٣٣٦] وَجَبَرَ ضَعْفُهُ مَجِيءُ مَعْنَاهُ عَنْ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ .

وَمِنْهُ الْقَرْضُ لِمَنْ يَسْتَأْجِرُ مُلْكَهُ ، أَيْ : مِثْلًا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ لِأَجْلِ الْقَرْضِ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ شَرْطًا ، إِذْ هُوَ حِينَئِذٍ حَرَامٌ إِجْمَاعًا ، وَإِلَّا كُرِهَ عِنْدَنَا ، وَحَرَّمَ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ ، قَالَهُ السُّبْكِيُّ .

وَيَجُوزُ الْإِقْرَاضُ بِشَرْطِ الرِّهْنِ أَوْ الْكَفِيلِ .

وَلَوْ قَالَ : أَقْرِضْ هَذَا مِئَةً وَأَنَا لَهَا ضَامِنٌ ؛ فَأَقْرَضَهُ الْمِئَةَ أَوْ بَعْضَهَا ،

وَيَصِحُّ رَهْنٌ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، وَلَوْ عَارِيَّةً ،

كَانَ ضَامِنًا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، لِلْحَاجَةِ ؛ كَأَلْقٍ مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ .

وَقَالَ الْبَغَوِيُّ : لَوْ أَدَّعَى الْمَالِكُ الْقَرْضَ وَالْآخِذُ الْوَدِيعَةَ صَدَّقَ الْآخِذُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لـ « الْأَنْوَارِ » .

وَيَصِحُّ رَهْنٌ ، وَهُوَ : جَعْلُ عَيْنٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا وَثِيقَةً بِدَيْنٍ يُسْتَوْفَى مِنْهَا عِنْدَ تَعَدُّرٍ وَفَائِهِ ؛ فَلَا يَصِحُّ رَهْنٌ وَقَفٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ .

بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ ، كَرَهْنَتْ ، وَأَزْتَهَنْتُ ؛ وَيُشْتَرَطُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ مِنْ اتِّصَالِ اللَّفْظَيْنِ وَتَوَافُقِهِمَا مَعْنَى ، وَيَأْتِي هُنَا خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ؛ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ ، فَلَا يَرَهْنُ وَلِيِّ أَبَا كَانَ أَوْ جَدًّا أَوْ وَصِيًّا أَوْ حَاكِمًا مَالَ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، كَمَا لَا يَرْتَهِنُ لُهُمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ ، فَيَجُوزُ لَهُ الْرَهْنُ وَالْأَزْتِهَانُ ، كَأَن يَرَهْنَ عَلَى مَا يَقْتَرِضُ لِحَاجَةِ الْمُؤْنَةِ لِيُوفَّى مِمَّا يُنْتَظَرُ مِنَ الْغَلَّةِ أَوْ حُلُولِ الدَّيْنِ ؛ وَكَأَن يَرْتَهِنَ عَلَى مَا يُقْرِضُهُ أَوْ يَبِيعُهُ مُؤْجَلًا لِضَرُورَةٍ نَهَبٍ أَوْ نَحْوِهِ لِلزُّومِ الْأَزْتِهَانِ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةُ جُزْءًا مُشَاعًا ، أَوْ كَانَتْ عَارِيَّةً ، وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِلَفْظِهَا ، كَأَن قَالَ لَهُ مَالِكُهَا : أَرَهْنَهَا بِدَيْنِكَ ؛ لِحُصُولِ التَّوَقُّقِ بِهَا . وَيَصِحُّ إِعَارَةُ التَّقْدِيرِ لِدَلَالَةِ الْعَيْنِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَإِنْ مَنَعْنَا إِعَارَتَهُ لِغَيْرِ ذَلِكَ ، فَيَصِحُّ رَهْنُ مُعَارٍ بِإِذْنِ مَالِكٍ بِشَرْطِ مَعْرِفَتِهِ الْمُرْتَهِنَ وَجِسَسَ الدَّيْنِ وَقَدَرَهُ ، نَعَمْ فِي « الْجَوَاهِرِ » : لَوْ قَالَ : أَرَهْنُ عَبْدِي بِمَا شِئْتُ ، صَحَّ أَنْ يَرَهْنَهُ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيَمَتِهِ . انْتَهَى .

لَا بِشَرَطٍ مَا يَضُرُّ كَأَن لَّا يُبَاعَ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، وَكَشَرَطٍ مَنْفَعَتِهِ كَأَن يَشَرَطَا أَنَّ الزَّوَائِدَ مَرْهُونَةٌ . وَلَا يُلْزَمُ إِلَّا بِقَبْضِ بَاذِنٍ ،

وَلَوْ عَيْنَ قَدْرًا فَرَهَنَ بِدُونِهِ جَازَ .

وَلَا رُجُوعَ لِلْمَالِكِ بَعْدَ قَبْضِ الْمُزْتَهِنِ الْعَارِيَةِ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي يَدِ الرَّاهِنِ ضَمِنَ لَأَنَّهُ مُسْتَعِيرٌ آلَانَ اتِّفَاقًا ، أَوْ فِي يَدِ الْمُزْتَهِنِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِمَا ، إِذِ الْمُزْتَهِنُ أَمِينٌ ، وَلَمْ يَسْقُطِ الْحَقُّ عَنْ ذِمَّةِ الرَّاهِنِ ؛ نَعَمْ إِنْ رَهَنَ فَاسِدًا ضَمِنَ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى مَا قَالَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَيُبَاعُ الْمُعَارُ بِمُرَاجَعَةِ مَالِكِهِ عِنْدَ حُلُولِ الدِّينِ ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْمَالِكُ عَلَى الرَّاهِنِ بِثَمَنِهِ الَّذِي يَبِيعُ بِهِ .

لَا يَصِحُّ بِشَرَطٍ مَا يَضُرُّ الرَّاهِنَ أَوْ الْمُزْتَهِنَ ، كَأَن لَّا يُبَاعَ ، أَيْ : الْمَرْهُونُ ؛ عِنْدَ الْمَحِلِّ ، أَيْ : وَقْتُ حُلُولِ الدِّينِ ، أَوْ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ؛ وَكَشَرَطٍ مَنْفَعَتِهِ ، أَيْ : الْمَرْهُونَ لِمُزْتَهِنٍ ، كَأَن يَشَرَطَا ^(١) أَنَّ الزَّوَائِدَ الْحَادِثَةَ كَثَمْرِ الشَّجَرِ مَرْهُونَةٌ ، فَيَبْطُلُ الرَّهْنُ فِي الصُّورِ الثَّلَاثَةِ .

وَلَا يُلْزَمُ الرَّهْنُ كَالْهَبَةِ إِلَّا بِقَبْضِ بَمَا مَرَّ فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ بَاذِنٍ مِنْ رَاهِنٍ يَصِحُّ تَبَرُّعُهُ .

وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ عَنِ الرَّهْنِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِتَصَرُّفٍ يُزِيلُ الْمِلْكَ ، كَالْهَبَةِ وَالرَّهْنِ لِأَخَرٍ ، لَا بِوَطْءٍ وَتَرْوِيجٍ وَمَوْتٍ عَاقِدٍ وَهَرَبِ مَرْهُونٍ .

وَالْيَدُ لِمُرْتَهِنٍ ، وَهِيَ أَمَانَةٌ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ لَا رَدَّ .

وَالْيَدُ فِي الْمَرْهُونِ لِمُرْتَهِنٍ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ غَالِبًا ، وَهِيَ عَلَى الرَّهْنِ أَمَانَةٌ ، أَيْ : يَدُ أَمَانَةٍ ، وَلَوْ بَعْدَ الْبَرَاءَةِ مِنَ الدَّيْنِ ، فَلَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهِنُ إِلَّا بِالْتَعَدِّي ، كَأَن أَمْتَنَعَ مِنَ الرَّدِّ بَعْدَ سُقُوطِ الدَّيْنِ .

وَصُدِّقَ ، أَيْ : الْمُرْتَهِنُ كَالْمُسْتَأْجِرِ ، فِي دَعْوَى تَلْفٍ بِيَمِينِهِ لَا فِي رَدِّ ، لِأَنَّهُمَا قَبْضًا لِعَرَضٍ أَنْفُسِهِمَا ، فَكَانَا كَالْمُسْتَعِيرِ ، بِخِلَافِ الْوَدِيعِ وَالْوَكِيلِ .

وَلَا يَسْقُطُ بِتَلْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ ، وَلَوْ غَفَلَ عَنْ نَحْوِ كِتَابٍ فَأَكَلَتْهُ الْأَرْضُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي مَحَلٍّ هُوَ مَظْنُتُهَا ، ضَمِنَهُ لِتَفْرِيطِهِ .

* * *

قَاعِدَةٌ [فِي بَيَانِ أَنَّ فَاسِدَ الْعُقُودِ كَصَحِيحِهَا] : وَحُكْمُ فَاسِدِ الْعُقُودِ إِذَا صَدَرَ مِنْ رَشِيدٍ حُكْمٌ صَحِيحٌ فِي الضَّمَانِ وَعَدَمِهِ ، لِأَنَّ صَحِيحَ الْعَقْدِ إِذَا اقْتَضَى الضَّمَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَالْبَيْعِ وَالْقَرْضِ ، فَفَاسِدُهُ أَوْلَى ، أَوْ عَدَمُهُ ، كَالْمَرْهُونِ وَالْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَوْهُوبِ ، فَفَاسِدُهُ كَذَلِكَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ رَهَنَ شَيْئًا وَجَعَلَهُ مَبِيعًا مِنَ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ شَهْرٍ أَوْ عَارِيَةً لَهُ بَعْدَهُ ، بَأَن شَرِطًا فِي عَقْدِ الرَّهْنِ ، ثُمَّ قَبْضَهُ الْمُرْتَهِنُ ، لَا يَضْمَنُهُ قَبْلَ مُضِيِّ الشَّهْرِ ، وَإِنْ عَلِمَ فَسَادَهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَضَمِنَهُ بَعْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَيْعًا أَوْ عَارِيَةً فَاسِدَيْنِ ، لِتَغْلِيْقِهِمَا بِانْقِضَاءِ الشَّهْرِ ؛ فَإِنْ قَالَ : رَهَنْتُكَ ، فَإِنْ لَمْ أَقْضِ عِنْدَ الْحُلُولِ فَهُوَ مَبِيعٌ مِنْكَ ، فَسَدَ الْبَيْعُ لَا الرَّهْنُ عَلَى

وَلَهُ طَلَبُ بَيْعِهِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، فَإِنْ أَصَرَ بَاعَهُ قَاضٍ ،
وَعَلَى مَالِكِهِ مُؤَنَةٌ ،

الْأَوْجَهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطْ فِيهِ شَيْئاً .

* * *

وَلَهُ ، أَيْ : لِلْمُرْتَهِنِ ، طَلَبُ بَيْعِهِ ، أَيْ : الْمَرْهُونِ ، أَوْ طَلَبُ قَضَاءِ
دَيْنِهِ إِنْ لَمْ يَبِعْ .

وَلَا يَلْزَمُ الرَّاهِنُ الْبَيْعَ بِخُصُوصِهِ ، بَلْ إِنَّمَا يَطْلُبُ الْمُرْتَهِنُ أَحَدَ
الْأَمْرَيْنِ إِنْ حَلَّ دَيْنٌ ، وَإِنَّمَا يَبِيعُ الرَّاهِنُ بِإِذْنِ الْمُرْتَهِنِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، لِأَنَّ
لَهُ فِيهِ حَقًّا ، وَيُقَدَّمُ الْمُرْتَهِنُ بِثَمَنِهِ عَلَى سَائِرِ الْغَرَمَاءِ ، فَإِنْ أَبَى الْمُرْتَهِنُ
الْإِذْنَ ، قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ : أَتَذَنُ فِي بَيْعِهِ ، أَوْ أَبْرَثَهُ مِنَ الدَّيْنِ .

وَيُجْبَرُ رَاهِنٌ ، أَيْ : يُجْبَرُهُ الْحَاكِمُ عَلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ إِذَا أُمْتِنَعَ
بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ أَصَرَ عَلَى الْأُمْتِنَاعِ ، أَوْ كَانَ غَائِبًا وَلَيْسَ لَهُ مَا يُوفِي
مِنْهُ غَيْرَ الرَّهْنِ ، بَاعَهُ عَلَيْهِ قَاضٍ بَعْدَ ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَمِلْكِ الرَّاهِنِ وَالرَّهْنِ ،
وَكُونِهِ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَقَضَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِهِ دَفْعًا لِضَرَرِ الْمُرْتَهِنِ .

وَيَجُوزُ لِلْمُرْتَهِنِ بَيْعُهُ فِي دَيْنٍ حَالٍ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَحَضْرَتِهِ ، بِخِلَافِهِ فِي
غَيْبَتِهِ ؛ نَعَمْ إِنْ قَدَّرَ لَهُ الثَّمَنَ صَحَّ مُطْلَقًا لِإِنْفَاءِ التَّهْمَةِ ، وَلَوْ شَرَطَا أَنْ
يَبِيعَهُ ثَالِثٌ عِنْدَ الْمَحَلِّ جَازَ بَيْعُهُ بِثَمَنِ مِثْلِ حَالٍ .

وَلَا يُشْتَرِطُ مُرَاجَعَةُ الرَّاهِنِ فِي الْبَيْعِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ إِذْنِهِ ، بَلْ
مُرَاجَعَةُ الْمُرْتَهِنِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يُمْهِلُ أَوْ يُبْرَى .

وَعَلَى مَالِكِهِ مِنْ رَاهِنٍ أَوْ مُعِيرٍ لَهُ مُؤَنَةٌ لِلْمَرْهُونِ ، كَنَفَقَةِ رَقِيقٍ وَكِسْوَتِهِ

وَلَيْسَ لَهُ رَهْنٌ لِآخِرِ وَوُطْءٌ وَتَزْوِيجٌ لَا مِنْهُ .

وَعَلَفَ دَابَّةً وَأُجْرَةٌ رَدُّ آبِي وَمَكَانٍ حِفْظٌ وَإِعَادَةٌ مَا يُهْدَمُ إِجْمَاعاً ، خِلَافاً
لِما شَدَّ بِهِ الْحَسَنُ ، فَإِنْ غَابَ أَوْ أَعْسَرَ رَاجَعَ الْمُزْتَهِنُ الْحَاكِمَ ، وَلَهُ
الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِهِ لِيَكُونَ رَهْنًا بِالتَّفَقُّعِ أَيْضاً ، فَإِنْ تَعَذَّرَ اسْتِثْنَانُهُ وَأَشْهَدَ
بِالْإِنْفَاقِ لِيَرْجِعَ رَجَعَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيُّ : لِلْمَالِكِ ، بَعْدَ لُزُومِ الرَّهْنِ بَيْعٌ وَوَقْفٌ وَرَهْنٌ لِآخِرِ ،
لِتَلَّا يُزَاحِمَ الْمُزْتَهِنُ .

وَوُطْءٌ لِلْمَرْهُونَةِ بِلَا إِذْنِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَحْبَلْ ، حَسْماً لِلْبَابِ ، بِخِلَافِ
سَائِرِ التَّمَتُّعَاتِ ، فَتَحِلُّ إِنْ أَمِنَ الْوُطْءَ .

وَتَزْوِيجٌ لِأَمَةِ مَرْهُونَةٍ لِنَقْصِهِ الْقِيَمَةِ ، لَا إِنْ كَانَ التَّزْوِيجُ مِنْهُ ، أَيُّ :
الْمُزْتَهِنُ ، أَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا يَمْتَنِعُ عَلَى الرَّاهِنِ .

وَكَذَا لَا تَجُوزُ الْإِجَارَةُ لِغَيْرِ الْمُزْتَهِنِ بِلَا إِذْنٍ إِنْ جَاوَزَتْ مُدَّتَهَا
الْمَحَلَّ .

وَيَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِالرُّكُوبِ وَالسُّكْنَى ، لَا بِالْبِنَاءِ وَالْغَرْسِ ؛ نَعَمْ ،
لَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلاً ، وَقَالَ : أَنَا أَقْلَعُ عِنْدَ الْأَجَلِ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

وَأَمَّا وَطْءُ الْمُزْتَهِنِ الْجَارِيَةِ الْمَرْهُونَةِ ، وَلَوْ بِإِذْنِ الْمَالِكِ فَرْنَا ، حَيْثُ
عَلِمَ التَّحْرِيمَ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ ، وَيَلْزَمُهُ الْمَهْرُ مَا لَمْ تُطَاوِعْهُ عَالِمَةٌ بِالتَّحْرِيمِ ؛
وَمَا نُسِبَ إِلَى عَطَاءٍ مِنْ تَجْوِيزِهِ الْوُطْءَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ ضَعِيفٌ جَدّاً ، بَلْ
قِيلَ : إِنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ .

وَسُئِلَ الْقَاضِي الطَّيِّبُ النَّاشِرِيُّ عَنِ الْحُكْمِ فِيما أَعْتَادَتْهُ النِّسَاءُ مِنْ

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي رَهْنٍ أَوْ قَدَرِهِ صُدِّقَ رَاهِنٌ .

أَرْتَهَانِ الْحُلِيِّ مَعَ الْإِذْنِ فِي لُبْسِهَا ، فَأَجَابَ : لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْتَهَنِ مَعَ اللَّبْسِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ فِي حُكْمِ إِجَارَةِ فَاسِدَةٍ ؛ مُعْلَلًا ذَلِكَ بِأَنَّ الْمُفْرَضَةَ لَا تُقْرَضُ مَالَهَا إِلَّا لِأَجْلِ الْأَرْتِهَانِ وَاللُّبْسِ ، فَجَعَلَ ذَلِكَ عِوَضًا فَاسِدًا فِي مُقَابَلَةِ اللَّبْسِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيْ : الزَّاهِنُ وَالْمُرْتَهَنُ ، فِي أَصْلِ رَهْنٍ ، كَأَنَّ قَالَ : رَهْنَتْنِي كَذَا ، فَأَنْكَرَ الْآخَرُ ؛ أَوْ فِي قَدَرِهِ ، أَيْ : الْمَرْهُونِ ، كَرَهْنَتْنِي الْأَرْضَ مَعَ شَجَرِهَا ، فَقَالَ : بَلْ وَخُذْهَا ؛ أَوْ قَدَرِ الْمَرْهُونِ بِهِ ، كِبِالْفَيْنِ ؛ فَقَالَ : بَلْ بِأَلْفٍ ؛ صُدِّقَ رَاهِنٌ بِيَمِينِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَرْهُونُ بِيَدِ الْمُرْتَهَنِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ مَا يَدَّعِيهِ الْمُرْتَهَنُ ، وَلَوْ أَدَّعَى مُرْتَهَنٌ هُوَ بِيَدِهِ أَنَّهُ قَبَضَهُ بِالْإِذْنِ ، وَأَنْكَرَهُ الزَّاهِنُ ، وَقَالَ : بَلْ غَصَبْتُهُ ، أَوْ أَعَزَّتْكَهُ ، أَوْ أَجَزَّتْكَهُ ؛ صُدِّقَ فِي جَحْدِهِ بِيَمِينِهِ .

* * *

فَرَعٌ : مَنْ عَلَيْهِ أَلْفَانِ بِأَحَدِهِمَا رَهْنٌ أَوْ كَفِيلٌ ، فَأَدَّى أَلْفًا ، وَقَالَ : أَدَيْتُهُ عَنْ أَلْفِ الرِّهْنِ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْمُؤَدِّيَ اعْرَفَ بِقَصْدِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَدَّى لِدَائِنِهِ شَيْئًا وَقَصَدَ أَنَّهُ عَنْ دَيْنِهِ وَقَعَ عَنْهُ ، وَإِنْ ظَنَّهُ الدَّائِنُ هَدِيَّةً ؛ كَذَا قَالُوهُ ؛ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَنْوِ الدَّفَاعُ شَيْئًا حَالَةَ الدَّفْعِ جَعَلَهُ عَمَّا شَاءَ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ التَّعْيِينَ إِلَيْهِ .

* * *

تَمَّتْ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُفْلِسِ] : الْمُفْلِسُ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لَا دَمِيَّ حَالٌ زَائِدٌ عَلَى مَالِهِ يُخَجَّرُ عَلَيْهِ بِطَلَبِهِ الْحَجَرُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ طَلَبِ غُرْمَائِهِ .

وَبِالْحَجَرِ يَتَعَلَّقُ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِمَالِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَصَرُّفُهُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّهُمْ ، كَوَقْفِ وَهَبَةٍ ؛ وَلَا بَيْعُهُ ، وَلَوْ لِعُرْمَائِهِ بِدَيْنِهِمْ بغيرِ إِذْنِ الْقَاضِي ، وَيَصِحُّ إِفْرَارُهُ بِعَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ أَسْنَدَ وَجُوبُهُ لِمَا قَبْلَ الْحَجَرِ .

وَيُبَادِرُ قَاضٍ بِبَيْعِ مَالِهِ ، وَلَوْ مَسْكَنَهُ وَخَادِمِهِ بِحَضْرَتِهِ مَعَ غُرْمَائِهِ ، كَبَيْعِ مَالٍ مُمْتَنِعٍ عَنْ حَقٍّ وَاجِبٍ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ .

وَلِقَاضٍ إِكْرَاهُ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ بِالْحَبْسِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّغْزِيرِ ، وَيُخَبَسُ مَدِينٌ مُكَلَّفٌ عَهْدٌ لَهُ أَلْمَالُ ، لَا أَصْلَ وَإِنْ عَلَا مِنْ جِهَةِ أَبِي وَأُمِّ بَدَيْنِ قَرَعِهِ ، خِلَافًا لـ « أَلْحَاوِي » كَالْغَزَالِيِّ .

وَإِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُ مَدِينٍ لَمْ يَجْزُ حَبْسُهُ وَلَا مُلَازِمَتُهُ ، بَلْ يُمَهَّلُ حَتَّى يُوسَرَ .

وَلِلدَّائِنِ مُلَازِمَةٌ مَنْ لَمْ يَثْبُتْ إِعْسَارُهُ مَا لَمْ يَخْتَرِ الْمَدِينُ الْحَبْسَ ، فَيَجَابُ إِلَيْهِ ، وَأُجْرَةُ الْحَبْسِ وَكَذَا الْمُلَازِمَةُ عَلَى الْمَدِينِ ، وَلِلْحَاكِمِ مَنَعُ الْمَخْبُوسِ عَنِ الْأَسْتِثْنَاءِ بِالْمُحَادَثَةِ وَحُضُورِ الْجُمُعَةِ وَعَمَلِ الصَّنْعَةِ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِيهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلدَّائِنِ تَجْوِيعُ الْمَدِينِ بِمَنَعِ الطَّعَامِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَلْزَمَ مِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَيَجُوزُ لِغَرِيمِ الْمُفْلِسِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ أَوْ أَلْمَيْتِ الرُّجُوعُ فَوْرًا إِلَى

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُحَجَّرُ بِجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ .

مَتَاعِهِ إِنْ وُجِدَ فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، وَالْعِوَضُ حَالٌ ؛ وَإِنْ تَفَرَّخَ اللَّيْضُ الْمَبِيعُ ، وَنَبَتَ الْبَذْرُ ، وَاشْتَدَّ حَبُّ الزَّرْعِ ، لَأَنَّهَا حَدَثَتْ مِنْ عَيْنِ مَالِهِ ، وَيَخْصُلُ الرُّجُوعُ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ، بِنَحْوِ : فَسَخْتُ ، وَرَجَعْتُ فِي الْمَبِيعِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَعَتَقٍ فِيهِ .

* * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ حَجَرِ الْمَجْنُونِ وَالصَّبِيِّ وَالسَّفِيهِ]

يُحَجَّرُ بِجُنُونٍ إِلَى إِفَاقَةٍ ، وَصَبَا إِلَى بُلُوغٍ بِكَمَالِ خَمْسَ عَشَرَ سَنَةً قَمَرِيَّةً تَحْدِيدًا ، بِشَهَادَةِ عَدْلَيْنِ خَيْرَيْنِ ، أَوْ خُرُوجِ مَنِيٍّ أَوْ حَيْضٍ ، وَإِمَّا كَانَهُمَا كَمَالُ تِسْعِ سِنِينَ ، وَيُصَدَّقُ مُدَّعِي بُلُوغٍ بِإِمْنَاءٍ أَوْ حَيْضٍ ، وَلَوْ فِي خُصُومَةٍ بِلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ .

وَنَبَتُ أَلْعَانَةِ الْخَشِنَةِ ، بِحَيْثُ تَحْتَاجُ إِلَى الْهَلْقِ فِي حَقِّ كَافِرٍ ذَكَرَ أَوْ أَنْثَى أَمَارَةً عَلَى بُلُوغِهِ بِالسِّنِّ أَوْ الْإِخْتِلَامِ ، وَمِثْلُهُ وَلَدْتُ مَنْ جُهِلَ إِسْلَامُهُ ، لَا مَنْ عُدِمَ مَنْ يَعْرِفُ سِنَّهُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَقِيلَ : يَكُونُ عَلَامَةً فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ أَيْضًا .

وَالْحَقُّوْا بِالْعَانَةِ الشَّعْرَ الْخَشِنَ فِي الْإِبْطِ .

وَإِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ رَشِيداً أُعْطِيَ مَالَهُ .

وَالرُّشْدُ : صَلاَحُ الدِّينِ وَالْمَالِ ، بِأَنْ لَا يَفْعَلَ مُحَرَّمًا يُبْطِلُ عَدَالَةً ،
مِنْ أَرْتِكَابٍ كَبِيرَةٍ ، أَوْ إِضْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ مَعَ عَدَمِ غَلَبَةِ طَاعَاتِهِ مَعَاصِيهِ ،
وَبِأَنْ لَا يُبْذَرَ بِتَضْيِيعِ الْمَالِ بِأَحْتِمَالِ غَنٍّ فَاحِشٍ فِي الْمُعَامَلَةِ وَإِنْفَاقِهِ وَلَوْ
فَلَساً فِي مُحَرَّمٍ ؛ وَأَمَّا صَرْفُهُ فِي الصَّدَقَةِ وَوُجُوهِ الْخَيْرِ وَالْمَطَاعِمِ
وَالْمَلَابِسِ وَالْهَدَايَا الَّتِي لَا تَلِيقُ بِهِ ، فَلَيْسَ بِتَبْذِيرٍ .

وَبَعْدَ إِفَاقَةِ الْمَجْنُونِ وَبُلُوغِ الصَّبِيِّ ، وَلَوْ بِلَا رُشْدٍ ، يَصِحُّ الْإِسْلَامُ
وَالطَّلَاقُ وَالْحُلْعُ ، وَكَذَا التَّصَرُّفُ الْمَالِيُّ بَعْدَ الرُّشْدِ .

وَوَلِيُّ الصَّبِيِّ أَبٌ عَدْلٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلاَ ، فَوَصِيُّ ، فَقَاضِي بَلَدٍ
الْمَوْلَى إِنْ كَانَ عَدْلاً أَمِيناً ، فَإِنْ كَانَ مَالُهُ يَبْلَدُ آخَرَ فَوَلِيُّ مَالِهِ قَاضِي بَلَدٍ
الْمَالِ فِي حِفْظِهِ وَبَيْعِهِ وَإِجَارَتِهِ عِنْدَ خَوْفِ هَلَاكِهِ ، فَصُلْحَاءُ بَلَدِهِ .

وَيَتَصَرَّفُ الْوَلِيُّ بِالْمُصْلَحَةِ ، وَيَلْزِمُهُ حِفْظُ مَالِهِ وَأَسْتِنْمَاؤُهُ قَدْرَ النِّفْقَةِ
وَالزَّكَاةِ وَالْمُؤْنِ إِنْ أَمَكْنَهُ ، وَلَهُ السَّفَرُ بِهِ فِي طَرِيقِ آمِنٍ لِمَقْصِدِ آمِنٍ ، بَرّاً
لَا بَحْراً ، وَشِرَاءَ عَقَارٍ يَكْفِيهِ غَلَّتُهُ أَوْلَى مِنَ التَّجَارَةِ ، وَلَا يَبِيعُ عَقَارَهُ إِلَّا
لِحَاجَةٍ أَوْ غِبْطَةٍ ظَاهِرَةٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّ لِلْوَلِيِّ الصُّلْحَ عَلَى بَعْضِ دَيْنِ الْمَوْلَى إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ
طَرِيقاً لِتَحْلِيصِ ذَلِكَ الْبَعْضِ ، كَمَا أَنَّ لَهُ ، بَلْ يَلْزِمُهُ ، دَفْعُ بَعْضِ مَالِهِ
لِسَلَامَةِ بَاقِيهِ . أَنْتَهَى .

وَلَهُ بَيْعُ مَالِهِ نَسِيئَةً لِمَصْلَحَةٍ ، وَعَلَيْهِ أَرْتِهَانُ بِالْثَمَنِ رَهْنًا وَافِيًا إِنْ لَمْ
يَكُنِ الْمُشْتَرِي مُوسِرًا .

وَلَوْلِيٌّ إِقْرَاضُ مَالٍ مَحْجُورٍ لِحُضُورَةٍ .

وَلِقَاضٍ ذَلِكَ مُطْلَقًا بِشَرْطِ كَوْنِ الْمُقْتَرِضِ مَلِيئًا أَمِينًا .

وَلَا وِلَايَةٌ لَأُمٍّ عَلَى الْأَصْح ، وَمَنْ أَذْلَى بِهَا ، وَلَا لِعَصْبَةٍ ، نَعَمْ لَهُمْ
الْإِنْفَاقُ مِنْ مَالِ الطِّفْلِ فِي تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ ، لِأَنَّهُ قَلِيلٌ ، فَسَوْمَحَ بِهِ عِنْدَ
فَقْدِ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ .

وَيُصَدِّقُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ فِي أَنَّهُ تَصَرَّفَ لِمَصْلَحَةِ بَيْمِينِهِ ، وَقَاضٍ بِلَا يَمِينٍ
إِنْ كَانَ ثِقَةً عَدْلًا مَشْهُورَ الْعِفَّةِ وَحَسَنَ السَّيَرَةِ ، لَا وَصِيٍّ وَقِيمٍ وَحَاكِمٍ
فَاسِقٍ ، بَلِ الْمُصَدِّقُ بَيْمِينِهِ هُوَ الْمَحْجُورُ ، حَيْثُ لَا بَيِّنَةٌ ، لِأَنَّهُمْ قَدْ
يَتَّهِمُونَ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَتِ الْأُمُّ وَصِيَّةً كَانَتْ كَالْأَوَّلَيْنِ ، وَكَذَا آبَاؤُهَا .

* * *

فَرْعٌ : لَيْسَ لَوْلِيٍّ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ مُوَلَّيِّهِ إِنْ كَانَ غَنِيًّا مُطْلَقًا ، فَإِنْ
كَانَ فَقِيرًا وَأَنْقَطَعَ بِسَبَبِهِ عَنْ كَسْبِهِ أَخْذَ قَدَرِ نَفَقَتِهِ ، وَإِذَا أَيْسَرَ لَمْ يَلْزَمْهُ بَدَلُ
مَا أَخْذَهُ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : هَذَا فِي وَصِيٍّ وَأَمِينٍ ، أَمَّا أَبٌ أَوْ جَدٌّ فَيَأْخُذُ قَدَرِ
كِفَايَتِهِ اتِّفَاقًا ، سِوَاءِ الصَّحِيحِ وَغَيْرِهِ^(١) .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسْخِ الْخَطِّ : سِوَاءِ الْمَوْسَرِ الصَّحِيحِ
وغيره » . أُنْتَهَى .

فَصْلٌ فِي الْحَوَالَةِ

تَصِحُّ حَوَالَةُ بَصِیْغَةٍ

وَقِيسَ بَوْلِيَّ الْيَتِيمِ فِيمَا ذَكَرَ مَنْ جَمَعَ مَالًا لِفَكٍّ أَسِيرٍ ، أَيْ مَثَلًا ، فَلَهُ
إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَلَا كُلُّ مِنْهُ .

وَلِلَّابِ وَالْجَدِّ اسْتِخْدَامُ مَخْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأُجْرَةٍ ، وَلَا يَضْرِبُهُ
عَلَى ذَلِكَ ، خِلَافًا لِمَنْ جَزَمَ بِأَنَّ لَهُ ضَرْبَهُ عَلَيْهِ .

وَأَفْتَى التَّوَوِي : بِأَنَّهُ لَوْ اسْتَحْدَمَ ابْنُ بَنْتِهِ لِرَمَاهُ أُجْرَتُهُ إِلَى بُلُوغِهِ
وَرُشْدِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُكْرِهْهُ ، وَلَا يَجِبُ أُجْرَةُ الرَّشِيدِ إِلَّا إِنْ أُكْرِهَ ، وَيَجْرِي
هَذَا فِي غَيْرِ الْجَدِّ لِلأُمِّ .

وَقَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ : لَوْ كَانَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ غَائِبٌ ، فَأَنْفَقَ وَلِيُّهُ عَلَيْهِ
مِنْ مَالِ نَفْسِهِ بِنَيْتَةِ الرُّجُوعِ إِذَا حَضَرَ مَالُهُ ، رَجَعَ إِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا ، لِأَنَّهُ
يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا ، أَيْ : حَتَّى الْحَاكِمِ ، بَلْ يَأْذَنُ لِمَنْ
يُنْفِقُ ثُمَّ يُوفِّيهِ .

وَأَفْتَى جَمْعٌ فِيمَنْ ثَبَتَ لَهُ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ فَأَدْعَى إِنْفَاقَهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ
هُوَ أَوْ وَارِثُهُ بِالْيَمِينِ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْحَوَالَةِ

تَصِحُّ حَوَالَةُ بَصِیْغَةٍ ، وَهِيَ : إِجَابَةُ مَنْ الْمُحِيلِ ، كَأَحْلَتِكَ عَلَى
فُلَانٍ بِالَّذِينَ لَكَ عَلَيَّ ، أَوْ نَقَلْتُ حَقَّكَ إِلَى فُلَانٍ ، أَوْ جَعَلْتُ مَالِي

وَبِرِضًا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَيَلْزَمُ بِهَا دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلَسٍ أَوْ جَحْدٍ لَمْ يَرْجَعْ عَلَى مُحِيلٍ ،

عَلَيْهِ لَكَ . وَقَبُولُ مِنَ الْمُخْتَالِ بِلَا تَغْلِيْقٍ ، وَيَصِحُّ بـ: « أَحِلْنِي » ، وَبِرِضًا مُحِيلٍ وَمُخْتَالٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَيَلْزَمُ بِهَا ، أَيِ : الْحَوَالَةِ ، دَيْنُ مُخْتَالٍ مُحَالًا عَلَيْهِ ، فَيَبْرَأُ الْمُحِيلُ بِالْحَوَالَةِ عَنْ دَيْنِ الْمُخْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ عَنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَيَتَحَوَّلُ حَقُّ الْمُخْتَالِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ إِجْمَاعًا .

فَإِنْ تَعَذَّرَ أَخْذُهُ مِنْهُ بِفَلَسٍ حَصَلَ لِلْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَإِنْ قَارَنَ الْفَلَسُ الْحَوَالَةَ .

أَوْ جَحْدٍ ، أَيِ : إنْكَارٍ مِنْهُ لِلْحَوَالَةِ ، أَوْ دَيْنِ الْمُحِيلِ ، وَحَلَفَ عَلَيْهِ أَوْ بَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَتَعَرُّزِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَمَوْتِ شُهُودِ الْحَوَالَةِ .

لَمْ يَرْجَعْ الْمُخْتَالُ عَلَى مُحِيلٍ بِشَيْءٍ ، وَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ ، وَلَا يَتَخَيَّرُ لَوْ بَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُعْسِرًا وَإِنْ شُرْطَ يَسَارُهُ ، وَلَوْ طَلَبَ الْمُخْتَالُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : أَبْرَأْنِي الْمُحِيلُ قَبْلَ الْحَوَالَةِ ، وَأَقَامَ بِذَلِكَ بَيِّنَةً ، سُمِعَتْ ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُحِيلُ فِي الْبَلَدِ .

ثُمَّ الْمُتَّجِهَةُ أَنَّ لِلْمُخْتَالِ الرُّجُوعَ بِدَيْنِهِ عَلَى الْمُحِيلِ إِلَّا إِذَا اسْتَمَرَّ عَلَى تَكْذِيبِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

وَلَوْ بَاعَ عَبْدًا وَأَحَالَ بِشَمْنِهِ ، ثُمَّ اتَّفَقَ الْمُتَبَايعَانِ عَلَى حُرِّيَّتِهِ وَقَتَ الْبَيْعِ ، أَوْ ثَبَتَتْ حُرِّيَّتُهُ حِينَئِذٍ بَيِّنَةً شَهِدَتْ حُسْبَةً ، أَوْ أَقَامَهَا الْعَبْدُ ، لَمْ

تَصِحَّ الْحَوَالَةُ ، وَإِنْ كَذَبَهُمَا الْمُخْتَالُ فِي الْحُرِّيَّةِ وَلَا بَيِّنَةٍ ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَخْلِيفَةٌ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِهَا ، وَبَقِيَتْ الْحَوَالَةُ .
وَلَوْ اخْتَلَفَا ، أَيْ : الدَّائِنُ وَالْمَدِينُ فِي أَنَّهُ هَلْ وَكَلَّ أَوْ أَحَالَ ، بَأَنِّ قَالَ الْمَدِينُ : وَكَلْتُكَ لِتَقْبِضَ لِي ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ أَحَلَّتْنِي ، أَوْ قَالَ الْمَدِينُ : أَحَلَّتْكَ ، فَقَالَ الدَّائِنُ : بَلْ وَكَلَّتْنِي ؛ صَدَّقَ مُنْكَرُ حَوَالَةِ بَيَمِينِهِ ، فَيَصْدَقُ الْمَدِينُ فِي الْأُولَى ، وَالدَّائِنُ فِي الْآخِرَةِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْحَقِّ فِي ذِمَّةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَيْهِ .

* * *

تَتِمَّةُ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الضَّمَانِ وَأَحْكَامِ الصُّلْحِ] : يَصِحُّ مِنْ مُكَلَّفٍ رَشِيدٍ ضَمَانٌ بِدَيْنٍ وَاجِبٍ ، سَوَاءً اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّةِ الْمَضْمُونِ لَهُ^(١) ، كَنَفَقَةِ الْيَوْمِ وَمَا قَبْلَهُ لِلزَّوْجَةِ ، أَوْ لَمْ يَسْتَقَرَّ ، كَثَمَنِ مَبِيعٍ لَمْ يُقْبَضْ ، وَصَدَاقٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، لَا بِمَا سَيَجِبُ ، كَدَيْنِ قَرْضٍ وَنَفَقَةِ غَدٍ لِلزَّوْجَةِ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْقَرِيبِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُشْتَرَطُ رِضَا الدَّائِنِ وَالْمَدِينِ .

وَصَحَّ ضَمَانُ الرَّقِيقِ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَتَصَحُّ مِنْهُ كِفَالَةُ بَعَيْنٍ مَضْمُونَةٍ ، كَمَغْصُوبَةٍ وَمُسْتَعَارَةٍ ، وَبَيْدَنٍ مَنْ يُسْتَحَقُّ حُضُورُهُ مَجْلِسَ حُكْمٍ بِإِذْنِهِ .
وَيَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِإِحْضَارِ مَكْفُولٍ شَخْصًا كَانَ أَوْ عَيْنًا إِلَى الْمَكْفُولِ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُطَالِبْهُ ، وَبِحُضُورِهِ عَنْ جِهَةِ الْكَفِيلِ بِلَا حَائِلٍ كَمُتَغَلِّبٍ بِالْمَكَانِ

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : « صوابه : المضمون عنه » انتهى .

.....

الَّذِي شُرِطَ فِي الْكَفَالَةِ الْإِحْضَارُ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَحَيْثُ وَقَعَتِ الْكَفَالَةُ فِيهِ ، فَإِنْ غَابَ لَزِمَهُ إِحْضَارُهُ إِنْ عَرَفَ مَحَلَّهُ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَلَا . وَلَا يُطَالَبُ كَفِيلٌ بِمَالٍ وَإِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ بِمَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ . فَلَوْ شَرَطَ أَنَّهُ يَغْرُمُ الْمَالَ ، وَلَوْ مَعَ قَوْلِهِ : إِنْ فَاتَ التَّسْلِيمُ لِلْمَكْفُولِ ؛ لَمْ تَصِحَّ .

وَصِغَةُ الْإِلْتِزَامِ فِيهِمَا ، كَضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى فُلَانٍ ، أَوْ تَحَمَّلْتُهُ ، أَوْ تَكَفَّلْتُ بِيَدَنِي ، أَوْ أَنَا بِالْمَالِ ، أَوْ بِإِحْضَارِ الشَّخْصِ ضَامِنٌ أَوْ كَفِيلٌ ؛ وَلَوْ قَالَ : أُوَدِّي الْمَالَ ، أَوْ أُحْضِرُ الشَّخْصَ ، فَهُوَ وَعْدٌ بِالْإِتِمَامِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ الصِّغَةِ ؛ نَعَمْ إِنْ حَفَّتْ بِهِ قَرِينَةٌ تَصْرِفُهُ إِلَى الْإِنْشَاءِ أُنْعَقَدَ بِهِ ، كَمَا بَحْثُهُ أَبْنُ الرَّفْعَةِ وَأَعْتَمَدَةُ الشُّبْكِيِّ . وَلَا يَصِحَّ أَنْ يَشْرَطَ بَرَاءَةَ أَصِيلٍ ، وَلَا بِتَعْلِيقٍ وَتَوْقِيتٍ ، وَلِلْمُسْتَحَقِّ مُطَالَبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ وَلَوْ بَرَأَ بَرَأَى الضَّامِنُ ، وَلَا عَكْسَ فِي الْإِبْرَاءِ دُونَ الْأَدَاءِ .

وَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَالذَّيْنُ مُؤَجَّلٌ حَلَّ عَلَيْهِ .

وَلِضَامِنٍ رُجُوعٌ عَلَى أَصِيلٍ إِنْ غَرِمَ ، وَلَوْ صَالَحَ عَنِ الذَّيْنِ بِمَا دُونَهُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا بِمَا غَرِمَ ، وَلَوْ أَدَّى دَيْنَ غَيْرِهِ بِإِذْنِ رَجَعَ ، وَإِنْ لَمْ يُشْرَطْ لَهُ الرُّجُوعُ ، لَا إِنْ أَدَّاهُ بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ .

* * *

فَزَعٌ : أَفْتَى جَمْعُ مُحَقِّقُونَ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ رَجُلَانِ لِأَخَرٍ : ضَمِنَّا مَالَكَ عَلَى فُلَانٍ ؛ طَالَبَ كُلًّا بِجَمِيعِ الذَّيْنِ ؛ وَقَالَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ : طَالَبَ كُلًّا بِنِصْفِ الذَّيْنِ ؛ وَمَالَ إِلَيْهِ الْأَذْرَعِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّمَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ فِي أَلْقَى مَتَاعَكَ فِي الْبَحْرِ وَأَنَا

وَرُكَّابُ السَّفِينَةِ ضَامِنُونَ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ ضَمَانًا حَقِيقَةً ، بَلْ اسْتِدْعَاءُ إِتْلَافِ
مَالٍ لِمَصْلَحَةٍ ، فَاقْتَضَتْ التَّوْزِيعَ لِئَلَّا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهَا .

* * *

وَأَعْلَمَ أَنَّ الصُّلْحَ جَائِزٌ مَعَ الْإِقْرَارِ ، وَهُوَ عَلَى شَيْءٍ غَيْرِ الْمُدَّعَى
مُعَاوَضَةٌ ، كَمَا لَوْ قَالَ : صَالَحْتُكَ عَمَّا تَدَّعِيهِ عَلَى هَذَا الثَّوْبِ ؛ فَلَهُ حُكْمُ
الْبَيْعِ ؛ وَعَلَى بَعْضِ الْمُدَّعَى إِبْرَاءٌ إِنْ كَانَ دَيْنًا ، فَلَوْ لَمْ يَقُلِ الْمُدَّعِي :
أَبْرَأْتُ ذِمَّتَكَ ؛ لَمْ يَضُرَّ ، وَيَلْعَوُ الصُّلْحُ ، حَيْثُ لَا حُجَّةَ لِلْمُدَّعَى مَعَ
الْإِنْكَارِ أَوْ الشُّكُوتِ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، فَلَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَلَى الْإِنْكَارِ ،
وَإِنْ فُرِضَ صِدْقُ الْمُدَّعَى خِلَافًا لِلْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةِ ، نَعَمْ يَجُوزُ لِلْمُدَّعَى
الْمُحِقِّ أَنْ يَأْخُذَ مَا بُدِّلَ لَهُ فِي الصُّلْحِ عَلَى الْإِنْكَارِ ، ثُمَّ إِنْ وَقَعَ بِغَيْرِ مُدَّعَى
بِهِ كَانَ ظَاهِرًا ؛ وَسَيَأْتِي حُكْمُ الظَّفَرِ .

* * *

فَرَعٌ [فِي بَيَانِ الْحُقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ وَمَنْعِ التَّزَاخُمِ عَلَيْهَا] : يَحْرُمُ عَلَى
كُلِّ أَحَدٍ غَرْسُ شَجَرٍ فِي شَارِعٍ ، وَلَوْ لِعُمُومِ النِّفْعِ لِلْمُسْلِمِينَ ، كِبْنَاءِ
دَكَّةٍ ، وَإِنْ لَمْ يَضُرَّ فِيهِ ، وَلَوْ لِذَلِكَ أَيْضًا ، وَإِنْ أَنْتَفَى الضَّرَرُ حَالًا ، أَوْ
كَانَتْ الدَّكَّةُ بِنَاءٍ دَارِهِ ؛ وَيَحِلُّ الْغَرْسُ بِالْمَسْجِدِ لِلْمُسْلِمِينَ ، أَوْ لِيُصْرَفَ
رَبْعُهُ لَهُ ، بَلْ يُكْرَهُ .

* * *

بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ فِي كُلِّ عَقْدٍ وَفَسَخَ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ لِمُوكِّلٍ لَا إِقْرَارَ

بَابُ فِي الْوَكَالَةِ وَالْقِرَاضِ

تَصِحُّ وَكَالَةٌ شَخْصٍ مُتَمَكِّنٍ لِنَفْسِهِ ، كَعَبْدٍ وَفَاسِقٍ ، فِي قَبُولِ نِكَاحٍ وَلَوْ بِلَا إِذْنِ سَيِّدٍ ، لَا فِي إِجَابِهِ ؛ وَهِيَ : تَفْوِيضُ شَخْصٍ أَمْرَهُ إِلَى آخَرَ فِيمَا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ لِيَفْعَلَهُ فِي حَيَاتِهِ ؛ فَتَصِحُّ فِي كُلِّ عَقْدٍ ، كَبَيْعٍ وَنِكَاحٍ وَهَبَةٍ وَرَهْنٍ وَطَلَاقٍ مُنَجَّزٍ ؛ وَفِي كُلِّ فَسَخٍ ، كِإِقَالَةٍ وَرَدٍّ بِعَيْبٍ وَفِي قَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ لِلدَّيْنِ أَوْ الْعَيْنِ وَفِي اسْتِيفَاءِ عَقُوبَةِ آدَمِيٍّ وَالِدَّعْوَى وَالْجَوَابِ وَإِنْ كَرِهَ الْخَصْمُ .

وَأِنَّمَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ فِيمَا ذَكَرَ إِنْ كَانَ عَلَيْهِ وَلَايَةٌ لِمُوكِّلٍ بِمِلْكِهِ التَّصَرُّفَ فِيهِ حِينَ التَّوَكُّلِ ، فَلَا يَصِحُّ فِي بَيْعٍ مَا سَمِلَكُهُ ، وَطَلَاقٍ مَنْ سَيَّنَكُحُهَا ، لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لَهُ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ ، وَكَذَا لَوْ وَكَّلَ مَنْ يُرَوِّجُ مُوَلَّيَّتُهُ إِذَا طَلَّقَتْ أَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا عَلَى مَا قَالَهُ الشَّيْخَانِ هُنَا ، لَكِنْ رَجَحَ فِي « الرُّوضَةِ » فِي النِّكَاحِ الصَّحَّةَ ، وَكَذَا لَوْ قَالَتْ لَهُ وَهِيَ فِي نِكَاحٍ أَوْ عِدَّةٍ : أَذْنْتُ لَكَ فِي تَزْوِيجِي إِذَا حَلَلْتُ ، وَلَوْ عَلَّقَ ذَلِكَ عَلَى الْإِنْقِضَاءِ أَوْ الطَّلَاقِ فَسَدَتْ الْوَكَالَةُ وَنَفَذَ التَّزْوِيجُ لِلِإِذْنِ .

لَا فِي إِقْرَارٍ ، أَيْ : لَا يَصِحُّ التَّوَكُّلُ فِيهِ ، بِأَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ : وَكَلْتُكَ لِتَقَرَّ عَنِّي لِفُلَانٍ بِكَذَا ، فَيَقُولُ الْوَكِيلُ : أَقَرَرْتُ عَنْهُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ عَنْ حَقٍّ ، فَلَا يَقْبَلُ التَّوَكُّلَ ، لَكِنْ يَكُونُ الْمُوَكَّلُ مُقَرَّرًا بِالتَّوَكُّلِ .

وَيَمِينٍ وَعِبَادَةٍ ، بِإِيجَابِ كَوَكَّلْتِكَ ، أَوْ بَعِ

وَلَا فِي يَمِينٍ ، لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهَا تَعْظِيمُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَأَشْبَهَتْ الْعِبَادَةَ ؛
وَمِثْلُهَا الْتَذَرُ وَتَغْلِقُ الْعِتْقِ وَالطَّلَاقِ بِصِفَةٍ ، وَلَا فِي شَهَادَةٍ ، إِلَّا حَاقًا لَهَا
بِالْعِبَادَةِ .

وَالشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ لَيْسَتْ تَوَكِيلًا ، بَلِ الْحَاجَةُ جَعَلَتْ الشَّاهِدَ
الْمُتَحَمِّلَ عَنْهُ كَحَاكِمٍ آدَى عَنْهُ حَاكِمٌ آخَرُ .
وَلَا فِي عِبَادَةٍ إِلَّا فِي حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَذَنْحٍ نَحْوِ أَضْحِيَّةٍ .

وَلَا تَصِحُّ الْوَكَالَةُ إِلَّا بِإِيجَابٍ ، وَهُوَ مَا يُشْعِرُ بِرِضَا الْمُوَكَّلِ الَّذِي
يَصِحُّ مُبَاشَرَتُهُ الْمُوَكَّلَ فِيهِ فِي التَّصَرُّفِ ؛ كَوَكَّلْتِكَ فِي كَذَا ، أَوْ فَوَّضْتُ
إِلَيْكَ ، أَوْ أُنَبِّتُكَ ، أَوْ أَقِمْتُكَ مَقَامِي فِيهِ ، أَوْ بَعِ كَذَا ، أَوْ زَوِّجْ فُلَانَةً ، أَوْ
طَلِّقْهَا ، أَوْ أَعْطَيْتُ بِيَدِكَ طَلَاقَهَا ، أَوْ أَعْتَقْتُ فُلَانًا .

قَالَ السُّبْكِيُّ : يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِهِمْ صِحَّةُ قَوْلِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا : أَذِنْتُ
لِكُلِّ عَاقِدٍ فِي الْبَلَدِ أَنْ يُزَوِّجَنِي .

قَالَ الْأَذَرَعِيُّ : وَهَذَا إِنْ صَحَّ مَحَلُّهُ ، إِنْ عَيَّنَتِ الزَّوْجَ ، وَلَمْ تُفَوِّضْ
إِلَّا صِغَةً فَقَطْ .

وَبِنَحْوِ ذَلِكَ أَفْتَى أَبُو الصَّلَاحِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ الْقَبُولُ لَفْظًا ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ عَدَمُ الْرَدِّ فَقَطْ .
وَلَوْ تَصَرَّفَ غَيْرُ عَالِمٍ بِالْوَكَالَةِ صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ وَكَالَتُهُ حِينَ التَّصَرُّفِ ،
كَمَنْ بَاعَ مَالَ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ ، فَبَانَ مَيْتًا .

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِقُ الْوَكَالَةِ بِشَرْطٍ ، كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَكَّلْتِكَ فِي

وَبَاعَ وَكَيْلٌ بِشَمَنِ مِثْلِ حَالًا

كَذَا ، فَلَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمُعْلَقِ ، كَانَ وَكَلَهُ بِطَلَاقِ زَوْجَةٍ سَيَنْكِحُهَا ، أَوْ بَيْعِ عَبْدٍ سَيَمْلِكُهُ ، أَوْ بِتَزْوِيجِ بَنْتِهِ إِذَا طَلَّقَتْ وَأَعْتَدَتْ ؛ فَطَلَّقَ بَعْدَ أَنْ نَكَحَ ، أَوْ بَاعَ بَعْدَ أَنْ مَلَكَ ، أَوْ زَوَّجَ بَعْدَ الْعِدَّةِ نَفَذَ عَمَلًا بِعُمُومِ الْإِذْنِ ؛ وَإِنْ قُلْنَا بِفَسَادِ الْوَكَالَةِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى سُقُوطِ الْجُعْلِ الْمُسَمَّى إِنْ كَانَ ، وَوُجُوبِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ .

وَصَحَّ تَغْلِيْقُ التَّصَرُّفِ فَقَطْ ، كَبَعُهُ لَكِنْ بَعْدَ شَهْرٍ ؛ وَتَأْقِئْتُهَا ، كَوَكَّلْتُكَ إِلَى شَهْرِ رَمَضَانَ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ مَعْلُومًا لِلْوَكِيلِ ، وَلَوْ بَوَاجِهِ ، كَوَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِي ، وَعِثَقِ أَرْقَائِي ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَمْوَالُهُ وَأَرْقَاؤُهُ مَعْلُومَةً ، لِقِلَّةِ الْغَرَرِ فِيهِ ، بِخِلَافِ بَعْ هَذَا أَوْ ذَاكَ ، وَفَارِقِ أَحَدَ عِبِيدِي بِأَنَّ الْأَحَدَ صَادِقٌ عَلَى كُلِّ ، وَبِخِلَافِ : بَعْ بَعْضَ مَالِي ؛ نَعَمْ يَصِحُّ : بَعْ ، أَوْ هَبْ مِنْهُ مَا شِئْتَ ؛ وَتَبْطُلُ فِي الْمَجْهُولِ ، كَوَكَّلْتُكَ فِي كُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ ، أَوْ فِي كُلِّ أُمُورِي ، أَوْ تَصَرَّفَ فِي أُمُورِي كَيْفَ شِئْتَ ؛ لِكَثْرَةِ الْغَرَرِ فِيهِ .

وَبَاعَ كَالشَّرِيكِ وَكَيْلٌ صَحَّ مُبَاشَرَتُهُ التَّصَرُّفَ لِنَفْسِهِ بِشَمَنِ مِثْلِ فَأَكْثَرَ حَالًا ، فَلَا يَبِيعُ نَسِيئَةً ، وَلَا بَغِيرَ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَلَا بَغْبِنٍ فَاحِشٍ بِأَنْ لَا يُحْتَمَلَ غَالِبًا ، فَبِيعُ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بَتْسَعَةٍ مُحْتَمَلٍ ، وَبِشِمَانِيَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلٍ .

وَمَتَى خَالَفَ شَيْئًا مِمَّا ذَكَرَ فَسَدَ تَصَرُّفُهُ ، وَضَمِنَ قِيَمَتُهُ يَوْمَ التَّسْلِيمِ ،

إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ ، وَلَا يَبِيعُ لِنَفْسِهِ ،

وَلَوْ مِثْلِيًّا ، إِنْ أَقْبَضَ الْمُشْتَرِي ، فَإِنْ بَقِيَ اسْتِرْدَّهٗ ، وَلَهُ حَيْثُذَ بَيْعُهُ بِالْإِذْنِ
السَّابِقِ وَقَبْضُ الثَّمَنِ ، وَلَا يَضْمَنُهُ ، وَإِنْ تَلَفَ غَرَمَ الْمُوَكَّلُ بَدَلَهُ الْوَكِيلَ أَوْ
الْمُشْتَرِي ، وَالْقَرَارُ عَلَيْهِ .

وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا أَطْلَقَ الْمُوَكَّلُ الْوَكَالَةَ فِي الْبَيْعِ ، بَأَنْ لَمْ يُقَيَّدَ بِثَمَنِ وَلَا
حُلُولٍ وَلَا تَأْجِيلٍ وَلَا نَقْدٍ ، وَإِنْ قَيَّدَ بِشَيْءٍ اتَّبَعَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعِّهْ بِكُمْ شَيْئًا ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ ، لَا بِنَسِيئَةٍ ،
وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا شِئْتَ ، أَوْ بِمَا تَرَاهُ ؛ فَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ،
لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا بِنَسِيئَةٍ ؛ أَوْ بِكَيْفَ شِئْتَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِنَسِيئَةٍ ، لَا بِغُبْنٍ ، وَلَا
بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ ؛ أَوْ بِمَا عَزَّ وَهَانَ ، فَلَهُ بَيْعُهُ بِعَرَضٍ وَغُبْنٍ ، لَا بِنَسِيئَةٍ .

* * *

وَلَا يَبِيعُ الْوَكِيلُ لِنَفْسِهِ وَمَوْلَاهُ ، وَإِنْ أَدِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، وَقَدَّرَ لَهُ
الثَّمَنَ ، خِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ ، لِامْتِنَاعِ اتِّحَادِ الْمُوجِبِ وَالْقَابِلِ ، وَإِنْ انْتَفَتِ
الْتِهَمَةُ ، بِخِلَافِ أَبِيهِ وَوَلَدِهِ الرَّشِيدِ .

وَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ مَعَ وُجُودِ رَاغِبٍ بِزِيَادَةٍ لَا يُتَغَابَنُ بِمِثْلِهَا إِنْ
وَثَّقَ بِهِ .

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَمْ يَكُنْ مُمَاطِلًا ، وَلَا مَالُهُ أَوْ كَسْبُهُ حَرَامًا ، أَيْ :
كُلُّهُ^(١) ، أَوْ أَكْثَرُهُ . . . فَإِنْ وَجَدَ رَاغِبٌ بِالزِّيَادَةِ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : « في نسخ : « أي : هو كله » ولا موقع لـ « هو »

وَلَيْسَ لَهُ شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، وَوَقَعَ لَهُ إِنْ عَلِمَ ،

الشَّرْطُ ، وَلَوْ لِلْمُشْتَرِي وَخَدَهُ ، وَلَمْ يَرْضَ بِالزِّيَادَةِ فَسَخَّ الْوَكِيلُ الْعَقْدَ
وُجُوباً بِالْبَيْعِ لِلرَّاعِبِ بِالزِّيَادَةِ ، وَإِلَّا أَنْفَسَخَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا يُسَلِّمُ الْوَكِيلُ
بِالْبَيْعِ بِحَالِ الْمَبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ الْحَالَ ، وَإِلَّا ضَمِنَ لِلْمُوَكَّلِ قِيَمَةَ
الْمَبِيعِ ، وَلَوْ مِثْلِيّاً .

وَلَيْسَ لَهُ ، أَيْ : لِلْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ ، شِرَاءٌ مَعِيْبٌ ، لِاقْتِضَاءِ الْإِطْلَاقِ
عُرْفاً السَّلِيمِ .

وَوَقَعَ الشَّرَاءُ لَهُ ، أَيْ : لِلْوَكِيلِ ، إِنْ عَلِمَ الْعَيْبَ وَاشْتَرَاهُ بِشَمَنِ فِي
الذِّمَّةِ ، وَإِنْ سَاوَى الْمَبِيعُ الثَّمَنَ ، إِلَّا إِذَا عَيَّنَهُ الْمُوَكَّلُ وَعَلِمَ بَعِيْبِهِ ، فَيَقَعُ
كَمَا إِذَا اشْتَرَاهُ بِشَمَنِ فِي الذِّمَّةِ أَوْ بَعَيْنِ مَالِهِ جَاهِلاً بَعِيْبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَاوِ
الْمَبِيعُ الثَّمَنَ .

وَعَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ لِلْمُوَكَّلِ ، فَإِنْ كَانَ الثَّمَنُ عَيْنَ مَالِهِ بَطَلَ
الشَّرَاءُ وَإِلَّا وَقَعَ لِلْوَكِيلِ ، وَيَجُوزُ لِعَامِلِ الْقِرَاضِ شِرَاؤُهُ ، لِأَنَّ الْقَضْدَ ثُمَّ
الرَّيْبُ ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَضْدُ هُنَا الرَّيْبُ جَازَ وَهُوَ كَذَلِكَ .

وَلِكُلِّ مِنَ الْمُوَكَّلِ وَالْوَكِيلِ فِي صُورَةِ الْجَهْلِ رَدُّ بَعِيْبٍ ، لَا لِوَكِيلٍ إِنْ
رَضِيَ بِهِ مُوَكَّلٌ .

وَلَوْ دَفَعَ مُوَكَّلُهُ إِلَيْهِ مَالاً لِلشَّرَاءِ ، وَأَمَرَهُ بِتَسْلِيمِهِ فِي الثَّمَنِ ، فَسَلَّمَ
مِنْ عِنْدِهِ ، فَمُتَبَرِّعٌ ، حَتَّى لَوْ تَعَذَّرَ^(١) مَالُ الْمُوَكَّلِ لِنَحْوِ غِيْبَةِ مِفْتَاحٍ ، إِذْ

(١) وَجَدْتُ فِي نَسْخٍ : « حَتَّى وَلَوْ تَعَذَّرَ » .

وَلَا تَوَكِّلُ بِلَا إِذْنٍ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ،

يُمْكِنُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى أَنَّهُ أَدَّى عَنْهُ لِيَرْجِعَ ، أَوْ إِخْبَارُ الْحَاكِمِ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ لَمْ يَذْفَعْ لَهُ شَيْئًا ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِالتَّسْلِيمِ فِيهِ ، رَجَعَ لِلْقَرِيبَةِ الدَّالَّةِ عَلَى إِذْنِهِ لَهُ فِي التَّسْلِيمِ عَنْهُ .

وَلَا لَهُ تَوَكِّلُ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ ، لَأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِغَيْرِهِ ، نَعَمْ لَوْ وَكَّلَهُ فِي قَبْضِ دَيْنٍ ، فَقَبْضُهُ وَأَرْسَلَهُ مَعَ أَحَدٍ مِنْ عِيَالِهِ لَمْ يَضْمَنْ ، كَمَا قَالَ الْجُورِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ أَوْلَادُهُ وَمَمَالِيكُهُ وَزَوَاجَاتُهُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ .

وَمِثْلُهُ إِزْسَالُ نَحْوٍ مَا اشْتَرَاهُ لَهُ مَعَ أَحَدِهِمْ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِيمَا يَتَأْتِي مِنْهُ » مَا لَمْ يَتَأْتِ مِنْهُ ، لِكَوْنِهِ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِ الْإِتْيَانُ بِهِ لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكَوْنِهِ لَا يُحْسِنُهُ أَوْ لَا يَلِيقُ بِهِ ، فَلَهُ التَّوَكِّلُ عَنْ مُوَكَّلِهِ لَا عَنْ نَفْسِهِ ، وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ امْتِنَاعُ التَّوَكِّلِ عِنْدَ جَهْلِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، وَلَوْ طَرَأَ لَهُ الْعَجْزُ لَطَرَوْا نَحْوَ مَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ ، وَإِذَا وَكَّلَ الْوَكِيلُ بِإِذْنِ الْمُوَكَّلِ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْمُوَكَّلِ فَلَا يَعْزِلُهُ الْوَكِيلُ ؛ فَإِنْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : وَكَّلْتُ عَنْكَ ؛ فَفَعَلَ ، فَالْثَّانِي وَكِيلُ الْوَكِيلِ ، لَأَنَّهُ مُقْتَضَى الْإِذْنِ ، فَيَنْعَزِلُ بَعْزُهُ .

وَيَلْزَمُ الْوَكِيلَ أَنْ لَا يُوَكَّلَ إِلَّا أَمِينًا لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ غَيْرُهُ ، مَعَ عِلْمِ الْمُوَكَّلِ بِحَالِهِ ، أَوْ لَمْ يَقُلْ لَهُ : وَكَّلْتُ مَنْ شِئْتُ ، عَلَى الْأَوْجَهِ ، كَمَا لَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا : زَوَّجْنِي مِمَّنْ شِئْتُ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ غَيْرِ الْكُفَاءِ أَيْضًا .

وَهُوَ أَمِينٌ،

وَقَوْلُهُ لَوَكِيلُهُ فِي شَيْءٍ : أَفْعَلُ فِيهِ مَا شِئْتَ ، وَكُلُّ مَا تَفْعَلُهُ جَائِزٌ ؛
لَيْسَ إِذَا فِي التَّوَكُّلِ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ مَا يَجِبُ عَلَى الْوَكِيلِ فِي الْوَكَالَةِ الْمُقَيَّدَةِ] : لَوْ قَالَ :
بِعَ لِشَخْصٍ مُعَيَّنٍ ، كَزَيْدٍ ، لَمْ يَبِعْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَكَّلَ زَيْدٌ ؛ أَوْ بِشَيْءٍ
مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَمْالِ ، كَالدِّينَارِ ، لَمْ يَبِعْ بِالْدَّرَاهِمِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، أَوْ فِي مَكَانٍ
مُعَيَّنٍ تَعَيَّنَ ، أَوْ فِي زَمَانٍ مُعَيَّنٍ ، كَشَهْرِ كَذَا ، أَوْ فِي يَوْمٍ كَذَا ، تَعَيَّنَ
ذَلِكَ ، فَلَا يَجُوزُ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ ؛ وَلَوْ فِي الطَّلَاقِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ غَرَضٌ
عَمَلًا بِالْإِذْنِ ، وَفَارَقَ : إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَأَمَرُ زَوْجَتِي بِيَدِكَ ؛ وَلَمْ يُرِدِ
التَّقْيِيدَ بِرَأْسِهِ ، فَلَهُ إِيقَاعُهُ بَعْدَهُ ؛ بِخِلَافِ : طَلَّقَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ ؛ يَفْتَضِي
حَصْرَ الْفِعْلِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَ« لَيْلَةُ الْيَوْمِ » مِثْلُهُ إِنْ أَسْتَوَى الرَّاعِبُونَ
فِيهِمَا . وَلَوْ قَالَ : يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ الْعِيدِ مِثْلًا ، تَعَيَّنَ أَوَّلُ جُمُعَةٍ أَوْ عِيدٍ
يَلْقَاهُ .

وَإِنَّمَا يَتَعَيَّنُ الْمَكَانُ إِذَا لَمْ يُقَدَّرِ الثَّمَنُ أَوْ نَهَاةٌ عَنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا جَازَ
الْبَيْعُ فِي غَيْرِهِ .

* * *

وَهُوَ ، أَيُّ : الْوَكِيلُ ، وَلَوْ جُعِلَ ، أَمِينٌ ، فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي
يَدِهِ بِلَا تَعَدٍّ ، وَيُصَدَّقُ بِبَيْمِينِهِ فِي دَعْوَى التَّلَفِ وَالرَّدِّ عَلَى الْمُوَكَّلِ ، لِأَنَّهُ
أَثْمَنَهُ بِخِلَافِ الرَّدِّ عَلَى غَيْرِ الْمُوَكَّلِ كَرَسُولِهِ ، فَيُصَدَّقُ الرَّسُولُ بِبَيْمِينِهِ ،

فَإِنْ تَعَدَّى ضَمِنَ .

وَيَنْعَزِلُ بَعَزِلٍ أَحَدِهِمَا

وَلَوْ وَكَّلَهُ بِقَضَاءِ دَيْنٍ ، فَقَالَ : قَضَيْتُهُ ، وَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ دَفْعَهُ إِلَيْهِ ،
صُدِّقَ الْمُسْتَحِقُّ بِبَيْمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَضَاءِ ، فَيَخْلِفُ ، وَيُطَالَبُ
الْمُوكَّلُ فَقَطْ .

فَإِنْ تَعَدَّى ، كَانَ رَكِبَ الدَّابَّةَ وَلَبَسَ الثَّوبَ تَعَدِّيًّا ؛ ضَمِنَ كَسَائِرِ
الْأَمْنَاءِ .

وَمِنْ التَّعَدِّي أَنْ يَضِيعَ مِنْهُ الْمَالُ وَلَا يَذَرِي كَيْفَ ضَاعَ ، أَوْ وَضَعَهُ
بِمَحَلٍّ ثُمَّ نَسِيَهُ .

وَلَا يَنْعَزِلُ بِتَعَدِّيهِ بِغَيْرِ إِتْلَافٍ الْمُوكَّلُ فِيهِ ، وَلَوْ أُرْسِلَ إِلَى بَرَّازٍ لِيَأْخُذَ
مِنْهُ ثَوْبًا سَوْمًا فَتَلَفَ فِي الطَّرِيقِ ، ضَمِنَهُ الْمُرْسِلُ لَا الرَّسُولُ .

* * *

فَرُغَ : لَوْ اخْتَلَفَا^(١) فِي أَصْلِ الْوَكَالَةِ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، كَوَكَّلْتَنِي فِي
كَذَا ، فَقَالَ : مَا وَكَّلْتُكَ ؛ أَوْ فِي صِفَتِهَا ، بِأَنْ قَالَ : وَكَّلْتَنِي بِالْبَيْعِ
نَسِيئَةً ؛ أَوْ بِالشُّرَاءِ بِعِشْرِينَ ؛ فَقَالَ : بَلْ نَقْدًا ، أَوْ بِعِشْرَةٍ ؛ صُدِّقَ
الْمُوكَّلُ بِبَيْمِينِهِ فِي الْكُلِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ .

* * *

وَيَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بَعَزِلٍ أَحَدِهِمَا ، أَيْ : بِأَنْ يَعْزِلَ الْوَكِيلُ نَفْسَهُ ، أَوْ

(١) فِي نَسْخَةِ : « اخْتَلَفَ » .

وَبِمَوْتِ أَوْ جُنُونٍ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ ، وَلَا يُصَدَّقُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

بِعَزْلِ الْمُوَكَّلِ ، سَوَاءٌ كَانَ بِلَفْظِ الْعَزْلِ أَمْ لَا ، كَفَسَخْتُ الْوَكَالَهَ ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ، أَوْ أَزَلْتُهَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَعْرُوفُ .

وَيَنْعَزِلُ أَيْضاً بِخُرُوجِ أَحَدِهِمَا عَنْ أَهْلِيَّةِ التَّصَرُّفِ ، بِمَوْتِ أَوْ جُنُونٍ حَصَلاً لِأَحَدِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْآخَرُ بِهِ ، وَلَوْ قَصُرَتْ مُدَّةُ الْجُنُونِ ؛ وَزَوَالِ مُلْكٍ مُوَكَّلٍ عَمَّا وَكَّلَ فِيهِ ؛ أَوْ مَنْفَعَتِهِ ، كَانَ بَاعَ أَوْ وَقَفَ أَوْ آجَرَ أَوْ رَهَنَ أَوْ زَوَّجَ أُمَّةً .

وَلَا يُصَدَّقُ الْمُوَكَّلُ بَعْدَ تَصَرُّفٍ ، أَيُّ : تَصَرُّفِ الْوَكِيلِ فِي قَوْلِهِ : كُنْتُ عَزَلْتُهُ ، إِلَّا بِبَيِّنَةٍ يُقِيمُهَا عَلَى الْعَزْلِ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَصُورَتُهُ إِذَا أَنْكَرَ الْوَكِيلُ الْعَزْلَ ، فَإِنْ وَافَقَهُ عَلَى الْعَزْلِ لَكِنْ أَدْعَى أَنَّهُ بَعْدَ التَّصَرُّفِ ، فَهُوَ كَدَعَايِ الزَّوْجِ تَقْدُّمَ الرَّجْعَةِ عَلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ؛ وَفِيهِ تَفْصِيلٌ مَعْرُوفٌ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ تَصَرَّفَ وَكَيْلٌ أَوْ عَامِلٌ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ جَاهِلاً فِي عَيْنِ مَالٍ مُوَكَّلِهِ بَطَلَ وَضَمِنَهَا إِنْ سَلَّمَهَا ، أَوْ فِي ذِمَّتِهِ أَنْعَقَدَ لَهُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَشْتَرِي لِي عَبْدًا بِمَا فِي ذِمَّتِكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ لِلْمُوَكَّلِ وَبَرِيَ الْمَدِينُ ، وَإِنْ تَلَفَ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِمَدِينِهِ : أَنْفِقْ عَلَيَّ الْفُلَانِي كُلَّ يَوْمٍ دِرْهَمًا مِنْ دِينِي الَّذِي عَلَيْكَ ، فَفَعَلَ ، صَحَّ وَبَرِيَ عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ

الْقَاضِي : لَوْ أَمَرَ مَدِينَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ بِدَيْنِهِ طَعَامًا ، فَفَعَلَ ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ ، وَقَبَضَ الطَّعَامَ ، فَتَلَفَ فِي يَدِهِ ؛ أَطْرَىءَ مِنَ الدَّيْنِ .

وَلَوْ قَالَ لَوَكِيلِهِ : بَعِ هَذِهِ بَبْلَدٍ كَذَا ، وَاشْتَرِ لِي بِثَمَنِهَا قِنًا ، جَازَ لَهُ إِيدَاعُهَا فِي الطَّرِيقِ أَوْ الْمَقْصِدِ عِنْدَ أَمِينٍ مِنْ حَاكِمٍ فَغَيْرِهِ ، إِذِ الْعَمَلُ غَيْرُ لَازِمٍ لَهُ وَلَا تَغْرِيرَ مِنْهُ ، بَلِ الْمَالِكُ هُوَ الْمُخَاطَرُ بِمَالِهِ ، وَمَنْ ثَمَّ لَوْ بَاعَهَا لَمْ يَلْزَمَهُ شِرَاءُ الْقِنِّ ، وَلَوْ اشْتَرَاهُ لَمْ يَلْزَمَهُ رَدُّهُ ، بَلْ لَهُ إِيدَاعُهُ عِنْدَ مَنْ ذَكَرَ ، وَلَيْسَ لَهُ رَدُّ الثَّمَنِ ، حَيْثُ لَا قَرِينَةَ قَوِيَّةَ تَدُلُّ عَلَى رَدِّهِ ، كَمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ فِي ضَمَانِهِ حَتَّى يَصِلَ لِمَالِكِهِ .

وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكِيلٌ لِقَبْضِ مَا عَلَى زَيْدٍ مِنْ عَيْنٍ أَوْ دَيْنٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الدَّفْعُ إِلَيْهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ بَوَكَالَتِهِ ، وَلَكِنْ يَجُوزُ الدَّفْعُ لَهُ إِنْ صَدَّقَهُ فِي دَعْوَاهُ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ مُخْتَالٌ بِهِ وَصَدَّقَهُ وَجَبَ الدَّفْعُ لَهُ لِإِعْتِرَافِهِ بِإِنْتِقَالِ أَلْمَالِ إِلَيْهِ ؛ وَإِذَا دَفَعَ إِلَى مُدَّعِي الْوَكَالَةِ ، فَأَنْكَرَ الْمُسْتَحِقُّ وَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُوكَّلْ ، فَإِنْ كَانَ الْمَدْفُوعُ عَيْنًا اسْتَرَدَّهَا إِنْ بَقِيَتْ ، وَإِلَّا غَرَّمَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا ، وَلَا رُجُوعَ لِلْغَارِمِ عَلَى الْآخِرِ لِأَنَّهُ مَظْلُومٌ بِزَعْمِهِ ؛ أَوْ دَيْنًا طَالَبَ الدَّفَاعَ فَقَطْ ، أَوْ إِلَى مُدَّعِي الْحَوَالَةِ ، فَأَنْكَرَ الدَّائِنُ الْحَوَالَةَ وَحَلَفَ أَخَذَ دَيْنَهُ مِمَّنْ كَانَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَرْجِعُ الْمُؤَدِّي عَلَى مَنْ دَفَعَ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالْمِلْكِ لَهُ .

قَالَ الْكَمَالُ الدِّمِيرِيُّ : لَوْ قَالَ : أَنَا وَكِيلٌ فِي بَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ ، وَصَدَّقَهُ مَنْ يُعَامِلُهُ ، صَحَّ الْعَقْدُ ، فَلَوْ قَالَ بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَكُنْ وَكِيلًا ، لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ .

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ بِصِغَةٍ مَعَ شَرْطِ رِنَجٍ لَهُمَا ،

وَيَصِحُّ قِرَاضٌ ، وَهُوَ : أَنْ يَغْدَقَ عَلَى مَالٍ يَدْفَعُهُ لِغَيْرِهِ لِيَتَجَرَّ فِيهِ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّبْحُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا .

فِي نَقْدِ خَالِصٍ مَضْرُوبٍ ، لِأَنَّهُ عَقْدُ غَرَرٍ ، لِعَدَمِ انْضِبَاطِ الْعَمَلِ وَالْوُتُوقِ بِالرِنَجِ ، وَإِنَّمَا جُوزَ لِلْحَاجَةِ ، فَأَخْتَصَّ بِمَا يَرُوجُ غَالِبًا ، وَهُوَ النَّقْدُ الْمَضْرُوبُ ، وَيَجُوزُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ .

وَخَرَجَ بِـ « النَّقْدِ » الْعَرَضُ ، وَلَوْ فُلُوسًا ، وَبِـ « الْخَالِصِ » الْمَغْشُوشُ ، وَإِنْ عَلِمَ قَدْرُ غِشِّهِ أَوْ اسْتَهْلِكَ وَجَازَ التَّعَامُلُ بِهِ ، وَبِـ « الْمَضْرُوبِ » الثَّبَرُ ، وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ لَمْ يُضْرَبْ وَالْحِلْيَةُ ، فَلَا يَصِحُّ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ، وَقِيلَ : يَجُوزُ عَلَى الْمَغْشُوشِ إِنْ اسْتَهْلِكَ غِشُّهُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْجُزْجَانِيُّ . وَقِيلَ : إِنْ رَاجَ ؛ وَاخْتَارَهُ السُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَفِي وَجْهِ ثَالِثٍ وَفِي « زَوَائِدِ الرُّوضَةِ » أَنَّهُ يَجُوزُ عَلَى كُلِّ مِثْلِيٍّ .

وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ بِصِغَةٍ مِنْ إِجَابٍ مِنْ جِهَةِ رَبِّ الْمَالِ ، كَقَارَضْتُكَ أَوْ عَامَلْتُكَ فِي كَذَا ، أَوْ خُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَاتَّجِرْ فِيهَا ، أَوْ بَعْ ، أَوْ اشْتَرِ عَلَى أَنْ الرَّبْحَ بَيْنَنَا .

وَقَبُولُ فَوْرًا مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ لَفْظًا ، وَقِيلَ : يَكْفِي فِي صِغَةِ الْأَمْرِ ، كَخُذْ هَذِهِ وَاتَّجِرْ فِيهَا ، الْقَبُولُ بِالْفِعْلِ ، كَمَا فِي الْوَكَاةِ .

وَشَرْطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ كَالْمَوْكَلِّ وَالْوَكِيلِ صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِمَا التَّصَرُّفَ . مَعَ شَرْطِ رِنَجٍ لَهُمَا ، أَيْ : لِلْمَالِكِ وَالْعَامِلِ ، فَلَا يَصِحُّ عَلَى أَنْ

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، وَلِعَامِلٍ فِي فَاسِدٍ أُجْرَةٌ مِثْلُ ،

لِأَحَدِهِمَا الرِّبْحُ .

وَيُشْتَرَطُ كَوْنُهُ ، أَيْ : الرِّبْحُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ ، كَنِصْفٍ وَثُلْثٍ ، وَلَوْ قَالَ : قَارَضْتُكَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا صَحَّ مُنَاصَفَةً ، أَوْ عَلَى أَنَّ لَكَ رُبْعَ سُدُسِ الْعُشْرِ صَحَّ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ عِنْدَ الْعَقْدِ لِسَهُولَةِ مَعْرِفَتِهِ ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ مِثْلَيْنِ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا ، وَلَوْ شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةٌ ، أَوْ رِبْحٌ صِنْفٍ ، كَالرَّقِيقِ ، فَسَدَ الْقِرَاضُ .

وَلِعَامِلٍ فِي عَقْدٍ قِرَاضٍ فَاسِدٍ أُجْرَةٌ مِثْلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رِبْحٌ ، لِأَنَّهُ عَمِلَ طَامِعًا فِي الْمُسَمَى .

وَمِنْ الْقِرَاضِ الْفَاسِدِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا أَبُو زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا أَعْتَادَهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ دَفْعِ مَالٍ إِلَى آخَرٍ بِشَرِطٍ أَنْ يَرُدَّ لَهُ لِكُلِّ عَشْرَةٍ اثْنَيْ عَشَرَ إِنْ رِبَحَ أَوْ خَسِرَ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ إِلَّا أُجْرَةَ الْمِثْلِ ، وَجَمِيعُ الرِّبْحِ أَوْ الْخُسْرَانِ عَلَى الْمَالِكِ ، وَيَدُهُ عَلَى أَلْمَالِ يَدِ أَمَانَةٍ ، فَإِنْ قَصَرَ بَانَ جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَذِنَ لَهُ فِيهِ ضَمِنَ أَلْمَالُ . أَنْتَهَى .

وَلَا أُجْرَةٌ لِلْعَامِلِ فِي الْفَاسِدِ إِنْ شَرِطَ الرِّبْحُ كُلَّهُ لِلْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ ، وَيَتَجَبَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا أَيْضًا إِذَا عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ لَا أُجْرَةَ لَهُ .

وَيَصِحُّ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ مَعَ فَسَادِ الْقِرَاضِ ، لَكِنْ لَا يَحِلُّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْفَسَادِ ، وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ وَلَوْ بَعَرَضٍ بِمَصْلَحَةٍ لَا يَغْنِي فَاحِشٍ وَلَا بِنِسِيئَةٍ بِلَا إِذْنٍ فِيهِمَا ، وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ بِلَا إِذْنٍ ، وَإِنْ قَرَّبَ

وَلَا يَمُونُ ، وَصُدِّقَ فِي تَلْفٍ وَعَدَمِ رِبْحٍ وَقَدَرِهِ وَخُسْرٍ وَرَدٍّ .

السَّفَرُ وَأَنْتَفَى الْخَوْفُ وَالْمُؤَنَةُ ، فَيُضْمَنُ بِهِ وَيَأْتَمُّ ، وَمَعَ ذَلِكَ الْقِرَاضُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ . أَمَّا بِالْإِذْنِ فَيَجُوزُ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ رُكُوبٌ فِي الْبَحْرِ إِلَّا بِنَصِّ عَلَيْهِ .

وَلَا يَمُونُ ، أَنِّي : لَا يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ حَضَرًا وَلَا سَفَرًا ، لِأَنَّ لَهُ نَصِيبًا مِنَ الرِّبْحِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا آخَرَ ، فَلَوْ شَرَطَ الْمُؤَنَةُ فِي الْعَقْدِ فَسَدَ . وَصُدِّقَ عَامِلٌ بِبَيْمِينِهِ فِي دَعْوَى تَلْفٍ فِي كُلِّ الْمَالِ أَوْ بَعْضِهِ ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ ، نَعَمْ نَصٌّ فِي الْبُيُوطِيِّ ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ ، أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مَا لَا يُمْكِنُهُ الْقِيَامُ بِهِ فَتَلَفَ بَعْضُهُ ضَمِنَهُ ، لِأَنَّهُ قَرَضٌ بِأَخْذِهِ . وَيَطْرُدُ ذَلِكَ فِي الْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَالْوَصِيِّ .

وَلَوْ أَدْعَى الْمَالِكُ بَعْدَ التَّلْفِ أَنَّهُ قَرْضٌ ، وَالْعَامِلُ أَنَّهُ قِرَاضٌ ؛ حَلَفَ الْعَامِلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْبُغَوِيِّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ ، خِلَافًا لِمَا رَجَّحَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَةً قَدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمَالِكِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ .

وَفِي عَدَمِ رِبْحٍ أَصْلًا ، وَفِي قَدَرِهِ عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا ، وَفِي خُسْرٍ مُمَكِّنٌ لِأَنَّهُ أَمِينٌ .

وَلَوْ قَالَ : رِبَحْتُ كَذَا ، ثُمَّ قَالَ : غَلِطْتُ فِي الْحِسَابِ ، أَوْ كَذَبْتُ ؛ لَمْ يُقْبَلْ ، لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ ، وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدُ : خَسِرْتُ ، إِنْ أَحْتَمَلَ ، كَأَنَّهُ عَرَضَ كَسَادٌ .

وَفِي رَدِّ لِلْمَالِ عَلَى الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ اتَّيَمَّنَهُ كَالْمُودَعِ .

وَيُصَدَّقُ الْعَامِلُ أَيْضًا فِي قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزَّائِدِ .
وَفِي قَوْلِهِ : أَشْتَرَيْتُ هَذَا لِي أَوْ لِلْقَرَاضِ وَالْعَقْدُ فِي الذِّمَّةِ ، لِأَنَّهُ أَعْلَمُ
بِقَضِيئِهِ .

أَمَّا لَوْ كَانَ الشِّرَاءُ بَعَيْنِ مَالِ الْقَرَاضِ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْقَرَاضِ ، وَإِنْ نَوَى
نَفْسَهُ كَمَا قَالَه الْإِمَامُ وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَطْلَبِ » ، وَعَلَيْهِ فَتُسَمَّعُ بَيِّنَةُ الْمَالِكِ
أَنَّهُ أَشْتَرَاهُ بِمَالِ الْقَرَاضِ ، وَفِي قَوْلِهِ : لَمْ تَنْهِنِي عَنْ شِرَاءِ كَذَا ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُ النَّهْيِ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَدْرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ ، أَهْوَاؤُ النِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ مَثَلًا ،
تَحَالَفَا ، وَلِلْعَامِلِ بَعْدَ الْفَسْخِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ ، وَالرَّبْحُ جَمِيعُهُ لِلْمَالِكِ ؛ أَوْ
فِي أَنَّهُ وَكَيْلٌ أَوْ مُقَارِضٌ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ ، وَلَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ لِلْعَامِلِ .

* * *

تَبَيَّنَتْ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الشَّرَكَةِ] : الشَّرَكَةُ نَوْعَانِ :

أَحَدُهُمَا فِيمَا مَلَكَ أَثْنَانِ مُشْتَرَكَا بِلِازِثٍ أَوْ شِرَاءٍ .

وَالثَّانِي : أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

مِنْهَا قِسْمٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ فِي مَالٍ لَهُمَا لِيَتَّجِرَا فِيهِ .

وَسَائِرُ الْأَقْسَامِ بَاطِلَةٌ ، كَأَنْ يَشْتَرِكَ أَثْنَانِ لِيَكُونَ كَسْبُهُمَا بَيْنَهُمَا بِتَسَاوٍ
أَوْ تَفَاوُتٍ ، أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا رِبْحٌ مَا يَشْتَرِيَانِهِ فِي ذِمَّتَيْهِمَا بِمُؤَجَّلٍ أَوْ حَالٍ ،
أَوْ لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا وَرِبْحُهُمَا بِيَدَيْنِهِمَا أَوْ مَالِهِمَا وَعَلَيْهِمَا مَا يَغْرِضُ
مِنْ غَرَمٍ .

وَشُرِّطَ فِيهَا لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَى الْإِذْنِ فِي التَّصَرُّفِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ ، فَلَوْ
 أَقْتَصَرَ عَلَى « أَشْتَرَكْنَا » لَمْ يَكْفِ عَنِ الْإِذْنِ فِيهِ ، وَيَتَسَلَّطُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا
 عَلَى التَّصَرُّفِ بِلاَ ضَرَرٍ أَصْلاً ، بِأَنْ يَكُونَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ ، فَلَا يَبِيعُ بِشَمَنِ مِثْلِ
 وَتَمَّ رَاغِبٌ بِأَزِيدَ ، وَلَا يُسَافِرُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ ، لِنَحْوِ قَحْطِ
 وَخَوْفٍ ؛ وَلَا يُبْضِعُهُ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ سَافَرَ بِهِ ضَمِنَ وَصَحَّ تَصَرُّفُهُ ، أَوْ
 أَبْضَعُهُ بِدَفْعِهِ لِمَنْ يَعْمَلُ لَهُمَا فِيهِ ، وَلَوْ تَبَرَّعَا ، بِلاَ إِذْنٍ ، ضَمِنَ أَيْضاً .
 وَالرَّبْحُ وَالْخُسْرَانُ بِقَدْرِ الْمَالَيْنِ ، فَإِنْ شَرَطَا خِلَافَهُ فَسَدَ الْعَقْدُ ،
 فَلِكُلِّ عَلَى الْآخَرِ أَجْرُهُ عَمَلِهِ لَهُ ، وَنَفَذَ التَّصَرُّفُ مِنْهُمَا مَعَ ذَلِكَ لِلْإِذْنِ .
 وَتَنْفَسِخُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَجُنُونِهِ .
 وَيُصَدَّقُ فِي دَعْوَى الرَّدِّ إِلَى شَرِيكِهِ وَفِي الْخُسْرَانِ وَالتَّلَفِ فِي قَوْلِهِ :
 أَشْتَرَيْتُهُ لِي أَوْ لِلشَّرَكَةِ ، لَا فِي قَوْلِهِ : أَقْتَسَمْنَا وَصَارَ مَا بِيَدِي لِي ، مَعَ قَوْلِ
 الْآخَرِ : لَا بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ . فَالْمُصَدَّقُ الْمُتَكِرُّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقِسْمَةِ .
 وَلَوْ قَبَضَ وَارِثُ حِصَّتِهِ مِنْ دَيْنِ مُورَثِهِ شَارَكَهُ الْآخَرُ .
 وَلَوْ بَاعَ شَرِيكَانِ عَبْدَهُمَا صَفْقَةً ، وَقَبَضَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ ، لَمْ
 يُشَارِكْهُ الْآخَرُ .

* * *

فَائِدَةٌ : أَفْتَى النَّوَوِيُّ كَاتِبِ الصَّلَاحِ فِيمَنْ غَضِبَ نَحْوَ نَقْدِ أَوْ بُرٍّ وَخَلَطَهُ
 بِمَالِهِ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ ، بِأَنْ لَهُ إِفْرَازُ قَدْرِ الْمَغْضُوبِ ، وَيَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الْبَاقِي .

* * *

بَابُ فِي الْإِجَارَةِ

تَصِحُّ إِجَارَةٌ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرَتِكَ بِكَذَا ، وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ،
بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ

فَضْلٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ الشُّفْعَةِ] : إِنَّمَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكَ لَا جَارٍ فِي بَيْعِ أَرْضٍ مَعَ تَابِعِهَا ، كِبْنَاءٍ وَشَجَرٍ وَثَمَرٍ غَيْرِ مُؤَبَّرَةٍ ، فَلَا شُفْعَةَ فِي شَجَرٍ أَفْرَدَ بِالتَّبِيعِ ، أَوْ بَيْعَ مَعَ مَغْرَسِهِ فَقَطْ ؛ وَلَا فِي بَيْعِ بَيْتٍ ؛ وَلَا يَمْلِكُ الشَّفِيعُ إِلَّا بِالْفِطْرِ ، كَأَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ ، مَعَ بَذْلِ الثَّمَنِ لِلْمُشْتَرِي .

* * *

بَابُ فِي الْإِجَارَةِ

هِيَ الْغَةُ : اسْمٌ لِلْأَجْرَةِ ؛ وَشَرْعاً : تَمْلِكُكَ مَنَفَعَةٌ بِعَوَضٍ بِشُرُوطِ آتِيَةٍ .

تَصِحُّ إِجَارَةٌ بِإِيجَابٍ ، كَأَجْرَتِكَ هَذَا ، أَوْ أَكْرَيْتُكَ ، أَوْ مَلَكَتُكَ مَنَافِعَهُ سَنَةً بِكَذَا .

وَقَبُولٍ ، كَأَسْتَأْجَرْتُ ، وَأَكْتَرَيْتُ ، وَقَبِلْتُ .

قَالَ التَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ الْمُهَذَّبِ » : إِنَّ خِلَافَ الْمُعَاطَةِ يَجْرِي فِي الْإِجَارَةِ وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ بِأَجْرٍ صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا .

مَعْلُومٌ لِلْعَاقِدَيْنِ قَدْرًا وَجِنْسًا وَصِفَةً ، إِنْ كَانَ فِي الذَّمَّةِ ، وَإِلَّا كَفَتْ مُعَايِنَتُهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوْ الذَّمَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ دَارٍ وَدَابَّةٍ بِعِمَارَةٍ لَهَا

فِي مَنَفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ مَعْلُومَةٍ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ قَصْداً ،

وَعَلَفٍ ، وَلَا اسْتِجَارَ لِسَلْخِ شَاةٍ بِجِلْدٍ ، وَلَطَخَنٍ نَحْوِ بُرٍّ بِبَعْضِ دَقِيقٍ فِي مَنَفَعَةٍ مُتَقَوِّمَةٍ ، أَيْ : لَهَا قِيَمَةٌ مَعْلُومَةٌ عَيْنًا وَقَدْرًا وَصِفَةً ؛ وَاقِعَةٌ لِلْمُكْتَرِي غَيْرُ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ قَصْداً ، بِأَنْ لَا يَتَضَمَّنُهُ الْعَقْدُ .

وَخَرَجَ بِـ « مُتَقَوِّمَةٍ » مَا لَيْسَ لَهَا قِيَمَةٌ ، فَلَا يَصِحُّ اكْتِرَاءُ بَيْاعٍ لِلتَّلَقُّظِ بِمَخْصَصِ كَلِمَةٍ أَوْ كَلِمَاتٍ يَسِيرَةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَلَوْ إِيجَاباً وَقَبُولاً ، وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةَ ، إِذْ لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ هَذَا بِمَبِيعِ مُسْتَقَرِّ الْقِيَمَةِ فِي الْبَلَدِ ، كَالْخُبْزِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَبْدٍ وَثُوبٍ مِمَّا يَخْتَلِفُ ثَمَنُهُ بِاخْتِلَافِ مُتَعَاتِيهِ ، فَيَخْتَصُّ بَيْعُهُ مِنَ الْبَيْاعِ بِمَزِيدِ نَفْعٍ ، فَيَصِحُّ اسْتِجَارُهُ عَلَيْهِ ، وَحَيْثُ لَمْ يَصِحَّ ، فَإِنْ تَعَبَ بِكَثْرَةِ تَرَدُّدٍ أَوْ كَلَامٍ ، فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَأَفْتَى شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ أَبُو زِيَادٍ بِحُزْمَةٍ أَخَذَ الْقَاضِي الْأَجْرَةَ عَلَى مُجَرَّدِ تَلْقِينِ الْإِيجَابِ ، إِذْ لَا كُلْفَةَ فِي ذَلِكَ .

وَسَبَقَهُ الْعَلَامَةُ عُمَرُ الْفَتَى بِالْإِفْتَاءِ بِالْجَوَازِ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلِيُّ الْمَرْأَةِ ، فَقَالَ : إِذَا لَقِيَ الْوَلِيُّ وَالزَّوْجَ صِغَةَ النِّكَاحِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ بِالرِّضَا ، وَإِنْ كَثُرَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ غَيْرُهُ فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ عَلَى إِيجَابِ النِّكَاحِ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ . أَنْتَهَى .
وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا تَقَرَّرَ آنِفًا .

وَلَا اسْتِجَارَ دَرَاهِمَ وَدَنَانِيرَ غَيْرِ الْمُعَرَّاةِ لِلتَّرْزِينِ ، لِأَنَّ مَنَفَعَةَ نَحْوِ

.....

التَّزْيِينِ بِهَا لَا تُقَابِلُ بِمَالٍ ، وَأَمَّا الْمُعْرَاءُ فَيَصِحُّ اسْتِثْجَارُهَا عَلَى مَا بَحَثَهُ
الْأَذْرَعِيُّ ، لَأَنَّهَا حِينَئِذٍ حَلِيٌّ ، وَاسْتِثْجَارُ الْحَلِيِّ صَحِيحٌ قَطْعًا .

وَبِ « مَعْلُومَةٍ » اسْتِثْجَارُ الْمَجْهُولِ ، فَأَجْرُكَ إِحْدَى الدَّارَيْنِ بَاطِلٌ .

وَبِ « وَاقِعَةٍ لِلْمُكْتَرِي » مَا يَقَعُ نَفْعُهَا لِلْأَجِيرِ ، فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ
لِعِبَادَةِ تَجِبُ فِيهَا نِيَّةٌ غَيْرُ نُسُكٍ ، كَالصَّلَاةِ ، لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ فِي ذَلِكَ لِلْأَجِيرِ
لَا الْمُسْتَأْجِرِ ؛ وَالْإِمَامَةِ ، وَلَوْ فِي نَفْلٍ ، كَالْتَّرَاوِيحِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ مُصَلِّ
لِنَفْسِهِ ، فَمَنْ أَرَادَ أَفْتَدَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ الْإِمَامَةَ أَمَّا مَا لَا يَخْتَانُجُ إِلَى نِيَّةٍ ،
كَالْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ ، فَيَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ عَلَيْهِ ، وَالْأَجْرُ مُقَابِلَةٌ لِجَمِيعِهِ مَعَ
نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْتِ ، وَتَجْهِيزِ الْمَيِّتِ ، وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَإِنْ
تَعَيَّنَ عَلَى الْمُعَلِّمِ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري، رقم: ٥٧٣٧] : « إِنَّ أَحَقَّ
مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ » .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : يَصِحُّ الِاسْتِثْجَارُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ
عِنْدَ الْقَبْرِ ، أَوْ مَعَ الدُّعَاءِ بِمِثْلِ مَا حَصَلَ لَهُ مِنْ الْأَجْرِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ عَقِبَهَا ،
عَيْنَ زَمَانًا أَوْ مَكَانًا أَوْ لَا ، وَنِيَّةُ الثَّوَابِ لَهُ مِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ لَغَوٍّ ، خِلَافًا
لِجَمْعٍ ، وَإِنْ اخْتَارَ الشُّبْكِيُّ مَا قَالُوهُ ؛ وَكَذَا : « أَهْدَيْتُ قِرَاءَتِي أَوْ ثَوَابَهَا
لَهُ » خِلَافًا لِجَمْعٍ أَيْضًا ، أَوْ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَأْجِرِ ، أَيْ : أَوْ نَحْوَ وَلَدِهِ فِيمَا
يُظْهَرُ ، وَمَعَ ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَتَهَا ، كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ
مَوْضِعَهَا مَوْضِعُ بَرَكَةٍ وَتَنْزِيلِ رَحْمَةٍ ، وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا أَقْرَبُ إِجَابَةٍ ،
وَإِخْضَارُ الْمُسْتَأْجِرِ فِي الْقَلْبِ سَبَبٌ لِشُمُولِ الرَّحْمَةِ لَهُ إِذَا نَزَلَتْ عَلَى قَلْبٍ

وَعَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ

الْقَارِيءِ ، وَالْحَقَّ بِهَا الْإِسْتِجَارُ لِمَحْضِ الذِّكْرِ وَالِدُّعَاءِ عَقِبَهُ . وَأَفْتَى
بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهَا آيَاتِ لَزِمَهُ قِرَاءَةُ مَا تَرَكَهُ ،
وَلَا يَلْزُمُهُ اسْتِثْنَاءُ مَا بَعْدَهُ ؛ وَبِأَنَّ مَنْ اسْتَوْجَرَ لِقِرَاءَةِ عَلَى قَبْرِ لَا يَلْزُمُهُ
عِنْدَ الشَّرْعِ أَنْ يَنْوِي أَنَّ ذَلِكَ عَمَّا اسْتَوْجَرَ عَنْهُ ، أَيْ : بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ
الصَّارِفِ ، فَإِنْ قُلْتُ : صَرَّحُوا فِي الذَّنْرِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَنْوِيَ أَنَّهَا عَنْهُ ،
قُلْتُ : هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لَوْفُوعِهَا عَمَّا اسْتَوْجَرَ لَهُ ، وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ ، وَمِنْ
ثُمَّ لَوْ اسْتَأْجَرَ هُنَا لِمُطْلَقِ الْقِرَاءَةِ وَصَحَّحْنَاهُ أَحْتَاجَ لِلْيَتَةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا
لِمُطْلَقِهَا ، كَالْقِرَاءَةِ بِحَضْرَتِهِ لَمْ يَخْتَجْ لَهَا ، فَذَكَرَ الْقَبْرِ مِثَالًا . انْتَهَى
مُلْخَصًا .

وَبِ « غَيْرِ مُتَضَمِّنٍ لِاسْتِيفَاءِ عَيْنٍ » مَا تَضَمَّنَ اسْتِيفَاءَهَا ، فَلَا يَصِحُّ
اِكْتِرَاءُ بُسْتَانٍ لِثَمَرَتِهِ ، لِأَنَّ الْأَعْيَانَ لَا تُمْلِكُ بِعَقْدِ الْإِجَارَةِ قَصْدًا .

وَنَقَلَ التَّاجُ السُّبْكِيُّ فِي « تَوْشِيحِهِ » اخْتِيَارَ وَالِدِهِ التَّقِيِّ السُّبْكِيِّ فِي
آخِرِ عُمُرِهِ صِحَّةَ إِجَارَةِ الْأَشْجَارِ لِثَمَرِهَا ، وَصَرَّحُوا بِصِحَّةِ اسْتِجَارَةِ قَنَاةٍ أَوْ
بُئْرِ لِلانْتِفَاعِ بِمَائِهَا لِلْحَاجَةِ .

قَالَ فِي « أَلْعُبَابِ » : لَا يَجُوزُ إِجَارَةُ الْأَرْضِ لِلدَّفْنِ أَلْمَنِتِ لِحُزْمَةِ
نَبْسِهِ قَبْلَ بَلَاءِهِ وَجَهَالَةِ وَقْتِ الْبَلَى .

وَيَجِبُ عَلَى مُكْرِ تَسْلِيمٍ مِفْتَاحِ دَارِ لِمُكْتَرٍ ، وَلَوْ ضَاعَ مِنَ الْمُكْتَرِي
وَجَبَ عَلَى الْمُكْرِي تَجْدِيدُهُ ، وَالْمُرَادُ بِالْمِفْتَاحِ مِفْتَاحُ الْعَلَقِ الْمُثْبِتِ ، أَمَّا
غَيْرُهُ فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ ، بَلْ وَلَا قِفْلُهُ كَسَائِرِ الْمَنْقُولَاتِ .

وَعِمَارَتُهَا ، فَإِنْ بَادَرَ وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ
عَرَصَتِهَا مِنْ كُنَاسَةٍ ، وَهُوَ أَمِينٌ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ وَكَذَا بَعْدَهَا ،

وَعِمَارَتُهَا كِبَاءٌ ، وَتَطْيِيبِ سَطْحٍ ، وَوَضْعِ بَابٍ ، وَإِصْلَاحِ مُنْكَسِرٍ ؛
وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِكَوْنِ مَا ذُكِرَ وَاجِباً عَلَى الْمُكْتَرِي أَنَّهُ يَأْتُمُّ بِتَرْكِهِ ، أَوْ أَنَّهُ يُجْبَرُ
عَلَيْهِ ، بَلْ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَهُ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ كَمَا بَيَّنَّاهُ بِقَوْلِي :
فَإِنْ بَادَرَ وَفَعَلَ مَا عَلَيْهِ ، فَذَاكَ ، وَإِلَّا فَلِلْمُكْتَرِي خِيَارٌ ، إِنْ نَقَصَتْهُ
الْمَنْفَعَةُ .

وَعَلَى مُكْتَرٍ تَنْظِيفُ عَرَصَتِهَا ، أَيِ : الدَّارِ ، مِنْ كُنَاسَةٍ وَثَلَجٍ ،
وَالْعَرَصَةُ : كُلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ بِنَاءٍ ، وَجَمْعُهَا
عَرَصَاتٌ .

وَهُوَ ، أَيِ : الْمُكْتَرِي . أَمِينٌ عَلَى الْعَيْنِ الْمُكْتَرَاةِ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ إِنْ
قُدِّرَتْ بِزَمَنِ ، أَوْ مُدَّةَ إِمْكَانِ الْأَسْتِيفَاءِ إِنْ قُدِّرَتْ بِمَحَلِّ عَمَلٍ ، وَكَذَا
بَعْدَهَا مَا لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا اسْتِصْحَاباً لِمَا كَانَ ، وَلَئِنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الرَّدُّ وَلَا
مُؤَنَّتُهُ ، بَلْ لَوْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا عَلَيْهِ فَسَدَ الْعَقْدُ ، وَإِنَّمَا الَّذِي عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ ،
كَالْوَدِيعِ ، وَرَجَحَ الشُّبْكِيُّ أَنَّهُ كَالْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، فَيُلْزَمُهُ إِعْلَامُ مَالِكِهَا
بِهَا ، أَوْ الرَّدُّ فَوْرًا ، وَإِلَّا ضَمِنَ . وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ ، وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ
لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ فَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ إِعْلَامُ الْمُؤَجَّرِ بِتَفْرِيعِ الْعَيْنِ ، بَلْ
الشَّرْطُ أَنْ لَا يَسْتَعْمِلْهَا وَلَا يَخْبِسَهَا لَوْ طَلَبَهَا ، وَحِينَئِذٍ يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ
لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقْفَلَ بَابَ نَحْوِ الْحَانُوتِ بَعْدَ تَفْرِيعِهِ أَوْ لَا ، لَكِنْ قَالَ
الْبَغَوِيُّ : لَوْ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا شَهْرًا فَأَغْلَقَ بَابَهُ ، وَغَابَ شَهْرَيْنِ ، لَزِمَهُ

كَأَجِيرٍ ، فَلَا ضَمَانَ إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ،

الْمُسَمَّى لِلشَّهْرِ الْأَوَّلِ وَأَجْرُهُ الْمِثْلُ لِلشَّهْرِ الثَّانِي .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَمَا ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الْغَنِيَةِ مُتَّجِهٌ ، وَلَوْ أَسْتَعْمَلَ الْعَيْنَ بَعْدَ الْمُدَّةِ لَزِمَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ .

كَأَجِيرٍ ، فَإِنَّهُ أَمِينٌ ، وَلَوْ بَعْدَ الْمُدَّةِ أَيْضًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، فَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً وَلَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا ، فَتَلَفَتْ ، أَوْ أَكْتَرَاهُ لِخِيَاطَةِ ثَوْبٍ أَوْ صَنْغِهِ ، فَتَلَفَ ؛ فَلَا يَضْمَنُ ، سِوَاءِ أَنْفَرَدَ الْأَجِيرُ بِالْيَدِ أَمْ لَا ، كَأَنْ قَعَدَ الْمُكْتَرِي مَعَهُ حَتَّى يَعْمَلَ أَوْ أَحْضَرَهُ مَنْزِلَهُ لِيَعْمَلَ .

إِلَّا بِتَقْصِيرٍ ، كَأَنْ تَرَكَ الْمُكْتَرِي الْأَنْتِفَاعَ بِالدَّابَّةِ فَتَلَفَتْ بِسَبَبٍ ، كَأَنْهُ دَامَ سَقْفٌ إِضْطَبَلَهَا عَلَيْهَا فِي وَقْتٍ لَوْ أَنْتَفَعَ بِهَا فِيهِ عَادَةً سَلِمَتْ ، وَكَأَنْ ضَرَبَهَا أَوْ أَرْكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ .

وَلَا يَضْمَنُ أَجِيرٌ لِحِفْظِ دُكَّانٍ مَثَلًا إِذَا أَخَذَ غَيْرُهُ مَا فِيهَا .

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : إِنَّهُ لَا ضَمَانَ أَيْضًا عَلَى الْخَفِيرِ .

وَكَأَنْ أَسْتَأْجَرَهُ لِيَرْعَى دَابَّتَهُ ، فَأَعْطَاهَا آخَرَ يَرْعَاهَا ، فَيَضْمَنُهَا كُلُّ مِنْهُمَا ، وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ بِيَدِهِ .

وَكَأَنْ أَسْرَفَ خَبَازٌ فِي الْوُقُودِ ، أَوْ مَاتَ الْمُتَعَلِّمُ مِنْ ضَرْبِ الْمُعَلِّمِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُ .

وَيُصَدَّقُ الْأَجِيرُ فِي أَنَّهُ لَمْ يُقْصِرْ مَا لَمْ يَشْهَدْ خَيْرَانِ بِخِلَافِهِ .

وَلَوْ أَكْتَرَى دَابَّةً لِيَرْكَبَهَا الْيَوْمَ وَيَرْجِعَهَا غَدًا ، فَأَقَامَ بِهَا وَرَجَعَ فِي الثَّالِثِ ضَمِنَهَا فِيهِ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ أَسْتَعْمَلَهَا فِيهِ تَعْدِيًا .

وَلَا أُجْرَةَ بِلَا شَرْطٍ ، وَتَقَرَّرَتْ عَلَيْهِ بِمُضِيِّ مُدَّةٍ

وَلَوْ أَكْثَرَى عَبْدًا لِعَمَلٍ مَعْلُومٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ مَوْضِعَهُ ، فَذَهَبَ بِهِ مِنْ بَلَدِ
الْعَقْدِ إِلَى آخَرَ ، فَأَبْقَى ، ضَمِنَهُ مَعَ الْأُجْرَةِ .

* * *

فَزَعُ : يَجُوزُ لِنَحْوِ الْقَصَارِ حَبْسُ الثَّوْبِ ، كَرَهْنِهِ ، بِأُجْرَتِهِ حَتَّى
يَسْتَوْفِيَهَا .

* * *

وَلَا أُجْرَةَ لِعَمَلٍ ، كَحَلْقِ رَأْسٍ ، وَخِيَاطَةِ ثَوْبٍ ، وَقِصَارَتِهِ وَصَبْنِهِ
بَصْنِغٍ مَالِكِهِ بِلَا شَرْطٍ الْأُجْرَةِ ، فَلَوْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى خِيَّاطٍ لِيَخِيْطُهُ ، أَوْ قِصَّارٍ
لِيَقْصِرُهُ ، أَوْ صَبَّاحٍ لِيَصْبِغَهُ ، فَفَعَلَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدُهُمَا أُجْرَةَ وَلَا
مَا يَفْهَمُهَا ، فَلَا أُجْرَةَ لَهُ ، لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ .

قَالَ فِي « الْبَحْرِ » : وَلِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : أَسْكَنْتِي دَارَكَ شَهْرًا ، فَأَسْكَنَهُ ،
لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أُجْرَةَ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ عُرِفَ بِذَلِكَ الْعَمَلُ بِهَا لِعَدَمِ التَّزَامِهَا .

وَلَا يُسْتَنْى وَجُوبُهَا عَلَى دَاخِلِ حَمَامٍ أَوْ رَاكِبٍ سَفِينَةٍ مَثَلًا ، بِلَا
إِذْنٍ ، لِاسْتِيفَائِهِ الْمَنْفَعَةَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُرَّهَا صَاحِبُهَا إِلَيْهِ ، بِخِلَافِهِ بِإِذْنِهِ ،
أَمَّا إِذَا ذَكَرَ أُجْرَةَ فَيَسْتَحِقُّهَا قَطْعًا إِنْ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَإِلَّا فَأُجْرَةُ الْمِثْلِ .

أَمَّا إِذَا عَرَّضَ بِهَا ، كَأَرْضِيكَ ، أَوْ لَا أُخْيَيْكَ ، أَوْ تَرَى مَا يَسُرُّكَ ؛
فَيَجِبُ أُجْرَةُ الْمِثْلِ .

وَتَقَرَّرَتْ ، أَيِ : الْأُجْرَةُ الَّتِي سُمِّيَتْ فِي الْعَقْدِ ، عَلَيْهِ ، أَيِ :
الْمُكْتَرَى ، بِمُضِيِّ مُدَّةٍ فِي الْإِجَارَةِ الْمُقَدَّرَةِ بِوَقْتٍ أَوْ مُضِيِّ مُدَّةٍ إِمْكَانٍ

وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ ، وَتَنْفَسِخْ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي مُسْتَقْبَلٍ ،

الاستيفاء في المقدرة بعمل ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ ، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ ، وَإِنْ تَرَكَ لِخَوْفِ مَرَضٍ ، أَوْ خَوْفِ طَرِيقٍ ، إِذْ لَيْسَ عَلَى الْمُكْرِي إِلَّا التَّمَكُّينُ مِنَ الْإِسْتِيفَاءِ ، وَلَيْسَ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ فُسْخٌ وَلَا رَدٌّ إِلَى تَيْسِيرِ الْعَمَلِ .

وَتَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ بِتَلَفِ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ ، كَمَوْتِ نَحْوِ دَابَّةٍ وَأَجِيرٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَنْهَادِ دَارٍ وَلَوْ بِفِعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي زَمَانٍ مُسْتَقْبَلٍ ، لَقَوَاتٍ مَحَلَّ الْمَنْفَعَةِ فِيهِ ، لَا فِي مَاضٍ بَعْدَ الْقَبْضِ ، إِذَا كَانَ لِمِثْلِهِ أُجْرَةٌ لِإِسْتِقْرَارِهِ بِالْقَبْضِ ، فَيَسْتَقَرُّ قِسْطُهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِاعْتِبَارِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُسْتَوْفَى مِنْهُ » غَيْرُهُ مِمَّا يَأْتِي ، وَبِـ « الْمُعَيَّنِ » فِي الْعَقْدِ الْمُعَيَّنُ عَمَّا فِي الذَّمَّةِ ، فَإِنَّ تَلَفَهَا لَا يَوْجِبُ أَنْفَسَاخًا ، بَلْ يُبَدِّلُ ، وَيُثَبِّتُ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ بَعِيْبٍ ، نَحْوِ الدَّابَّةِ الْمُقَارِنِ إِذَا جَهِلَهُ ، وَالْحَادِثِ لِتَضَرُّرِهِ ، وَهُوَ مَا أَثَّرَ فِي الْمَنْفَعَةِ تَأْثِيرًا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثُ أُجْرَتِهَا .

وَلَا خِيَارَ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ بِعَيْبِ الدَّابَّةِ ، بَلْ يُلْزَمُهُ الْإِبْدَالُ .

وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ اسْتِبْدَالُ الْمُسْتَوْفَى ، كَالرَّاكِبِ وَالسَّاكِنِ ، وَالْمُسْتَوْفَى بِهِ كَالْمَحْمُولِ ، وَالْمُسْتَوْفَى فِيهِ كَالطَّرِيقِ ؛ بِمِثْلِهَا ، أَوْ بِدُونِ مِثْلِهَا ، مَا لَمْ يُشْتَرَطْ عَدَمُ الْإِبْدَالِ فِي الْآخَرَيْنِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اسْتَأْجَرَ ثَوْبًا لِلْبَسِ الْمُطْلَقِ لَا يَلْبَسُهُ وَقَتَ الثَّوْمِ لَيْلًا ، وَإِنْ أَطْرَدَتْ عَادَتُهُمْ بِذَلِكَ .

وَلَوْ اُخْتَلَفَا فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ تَحَالَفَا ، وَفُسِخَتْ .

وَيَجُوزُ لِمُسْتَأْجِرِ الدَّائِيَةِ مَثَلًا مَنَعُ الْمُؤْجِرِ مِنْ حَمْلِ شَيْءٍ عَلَيْهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّ الطَّبِيبَ الْمَاهِرَ ، أَيْ : بِأَنْ كَانَ خَطْوُهُ نَادِرًا ، لَوْ شَرِطَتْ لَهُ أَجْرَةٌ ، وَأُعْطِيَ ثَمَنَ الْأَدْوِيَةِ ، فَعَالَجَهُ بِهَا ، فَلَمْ يَبْرَأْ ، اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى إِنْ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ ، وَإِلَّا فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ ، وَلَيْسَ لِلْعَلِيلِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ ، لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهِ الْمُعَالَجَةُ لَا الشِّفَاءُ ، بَلْ إِنْ شَرِطَتْ بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ ، لِأَنَّهُ بَيَدِ اللَّهِ تَعَالَى لَا غَيْرُ ؛ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ فَلَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً ، وَيَرْجَعُ عَلَيْهِ بِثَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِتَقْصِيرِهِ بِمُبَاشَرَتِهِ بِمَا لَيْسَ هُوَ لَهُ بِأَهْلٍ .

* * *

وَلَوْ اُخْتَلَفَا ، أَيْ : الْمُكْرِي وَالْمُكْتَرِي ، فِي أَجْرَةٍ أَوْ مُدَّةٍ أَوْ قَدْرِ مَنَفَعَةٍ ، هَلْ هِيَ عَشْرَةُ فَرَايِخٍ أَوْ خَمْسَةٌ ؟ أَوْ فِي قَدْرِ الْمُسْتَأْجِرِ ، هَلْ هُوَ كُلُّ الدَّارِ أَوْ بَيْتٍ مِنْهَا ؟ تَحَالَفَا ، وَفُسِخَتْ ، أَيْ : الْإِجَارَةُ ، وَوَجَبَ عَلَى الْمُكْتَرِي أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِمَا اسْتَوْفَاهُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ وُجِدَ الْمَحْمُولُ عَلَى الدَّائِيَةِ مَثَلًا نَاقِصًا نَقْصًا يُؤَثَّرُ ، وَقَدْ كَالَهُ الْمُؤْجِرُ ، حُطَّ قِسْطُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الذَّمِّ ، وَإِلَّا لَمْ يُحَطَّ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرَةِ .

.....

وَلَوْ اسْتَأْجَرَ سَفِينَةً فَدَخَلَهَا سَمَكٌ ، فَهَلْ هُوَ لَهُ أَوْ لِلْمُؤْجِرِ ؟ وَجِهَانِ .

* * *

تَتِمَّةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُزَارَعَةِ وَالْمُخَابَرَةِ] : تَجُوزُ الْمُسَاقَاةُ ، وَهِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى نَخْلٍ أَوْ شَجَرٍ عِنَبٍ مَغْرُوسٍ مُعَيَّنٍ فِي الْعَقْدِ مَرْتَبِيٍّ لَهُمَا عِنْدَهُ لِيَتَعَهَّدَهُ بِالسَّقْفِ وَالتَّرْيِيَةِ ، عَلَى أَنَّ الثَّمَرَةَ الْحَادِثَةَ أَوْ الْمَوْجُودَةَ لَهُمَا .

وَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ نَخْلٍ وَعِنَبٍ إِلَّا تَبَعًا لَهُمَا ، وَجَوَّزَهَا الْقَدِيمُ فِي سَائِرِ الْأَشْجَارِ ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ ، وَاخْتَارَهُ جَمْعٌ مِنْ أَصْحَابِنَا ، وَلَوْ سَاقَاهُ عَلَى وَدْيٍّ غَيْرِ مَغْرُوسٍ لِيَغْرِسَهُ ، وَيَكُونُ الشَّجَرُ أَوْ ثَمَرَتُهُ إِذَا أَثْمَرَ لَهُمَا لَمْ تَجُزْ ، لَكِنْ قَضِيَّتُهُ كَلَامُ جَمْعٍ مِنَ السَّلَفِ جَوَّازُهَا ، وَالشَّجَرُ لِمَالِكِهِ ، وَعَلَيْهِ لِذِي الْأَرْضِ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا .

وَالْمُزَارَعَةُ ، هِيَ : أَنْ يُعَامِلَ الْمَالِكُ غَيْرَهُ عَلَى أَرْضٍ لِيَزْرَعَهَا بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا ، وَالْبَذْرُ مِنَ الْمَالِكِ ، فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ فَهِيَ مُخَابَرَةٌ ، وَهُمَا بِاطْلَانٍ لِلنَّهْيِ عَنْهُمَا .

وَاخْتَارَ الشُّبْنِكِيُّ كَجَمْعِ آخَرِينَ جَوَّازَهُمَا ، وَاسْتَدَلُّوا بِعَمَلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ .

وَعَلَى الْمُرَجَّحِ ، فَلَوْ أُفِرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمُزَارَعَةِ فَالْمُغْلُ لِلْمَالِكِ ، وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرَةٌ عَمَلِهِ وَدَوَابِّهِ وَآلَاتِهِ ، وَإِنْ أُفِرِدَتِ الْأَرْضُ بِالْمُخَابَرَةِ فَالْمُغْلُ لِلْعَامِلِ ، وَعَلَيْهِ لِلْمَالِكِ الْأَرْضُ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا ، وَطَرِيقُ جَعْلِ الْغَلَّةِ

بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

صَحَّ إِعَارَةُ عَيْنٍ لِانْتِفَاعٍ مَمْلُوكٍ

لَهُمَا وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَكْتَرِيَ الْعَامِلُ نِصْفَ الْأَرْضِ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ عَمَلِهِ وَنِصْفِ مَنَافِعِ آلَاتِهِ ، أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَيَتَبَرَّعَ بِالْعَمَلِ وَالْمَنَافِعِ إِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْمَالِكِ اسْتَأْجَرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ مِنَ الْبَذْرِ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ وَيُعِيرَهُ نِصْفَهَا .

* * *

بَابُ فِي الْعَارِيَّةِ

بِتَشْدِيدِ الْإِيَاءِ وَتَخْفِيفِهَا ، وَهِيَ : أَسْمٌ لِمَا يُعَارُ ، وَلِلْعَقْدِ الْمُتَضَمِّنِ لِإِبَاحَةِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ لِيُرَدَّهُ ، مِنْ عَارٍ : ذَهَبَ وَجَاءَ بِسُرْعَةٍ ، لَا مِنْ أَلْعَارِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ أَصَالَةً لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ تَجِبُ ، كإِعَارَةِ ثَوْبٍ تَوَقَّفَتْ صِحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ ، وَمَا يُنْقَضُ غَرِيقًا ، أَوْ يُذْبَحُ بِهِ حَيَوَانٌ مُخْتَرَمٌ يُخْشَى مَوْتُهُ .

صَحَّ مِنْ ذِي تَبَرُّعٍ إِعَارَةُ عَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَعَارَةٍ ، لِانْتِفَاعٍ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، مَمْلُوكٍ ذَلِكَ الْإِنْتِفَاعُ ، وَلَوْ بِوَصِيَّةٍ ، أَوْ إِجَارَةٍ ، أَوْ وَقْفٍ ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكِ الْعَيْنَ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ تَرُدُّ عَلَى الْمَنْفَعَةِ فَقَطْ .

وَقَيْدُ ابْنِ الرَّفْعَةِ صِحَّتُهَا مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِمَا إِذَا كَانَ نَاطِرًا .

قَالَ الْأَسْنَوِيُّ : يَجُوزُ لِلْإِمَامِ إِعَارَةُ مَالِ بَيْتِ الْمَالِ .

مُبَاحٌ بَلْفِظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، كَأَعَزَّتْكَ ، وَعَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانُ قِيَمَةِ
يَوْمٍ تَلَفٍ

مُبَاحٌ ، فَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ مَا يَخْرُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، كَالَّةِ لَهْوٍ ، وَفَرَسٍ
وَسِلَاحٍ لِحَرْبِيٍّ ، وَكَأَمَةِ مُشْتَهَاةٍ لِحَدَمَةٍ أَجَنَبِيٍّ .

وَإِنَّمَا تَصِحُّ الْإِعَارَةُ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ بَلْفِظٍ يُشْعِرُ بِإِذْنٍ فِيهِ ، أَيْ :
الْإِنْتِفَاعُ ؛ كَأَعَزَّتْكَ ، وَأَبْخُتَكَ مَنْفَعَتُهُ ، وَكَأَزَكَبَ ، وَخُذَهُ لِيَنْتَفِعَ بِهِ .

وَيَكْفِي لَفْظُ أَحَدِهِمَا مَعَ فِعْلِ الْآخَرِ . وَلَا يَجُوزُ لِمُسْتَعِيرٍ إِعَارَةُ عَيْنٍ
مُسْتَعَارَةٍ بِلَا إِذْنٍ مُعِيرٍ ، وَلَهُ إِنبَاءٌ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمَنْفَعَةَ لَهُ ، كَأَنْ يُرَكَّبَ دَابَّةٌ
أَسْتَعَارَهَا لِلزُّكُوبِ مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونُهُ لِحَاجَتِهِ . وَلَا يَصِحُّ إِعَارَةُ
مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، كَالشَّمْعِ لِلْوُقُودِ لِاسْتِهْلَاكِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ صَحَّتْ
لِلتَّرْتُّبِ بِهِ كَالْتَّفِيدِ ، وَحَيْثُ لَمْ تَصِحَّ الْعَارِيَةُ فَجَرَتْ ضَمِنَتْ ، لِأَنَّ لِلْفَاسِدِ
حُكْمَ صَحِيحِهِ ، وَقِيلَ : لَا ضَمَانَ ، لِأَنَّ مَا جَرَى بَيْنَهُمَا لَيْسَ بِعَارِيَةٍ
صَحِيحَةٍ وَلَا فَاسِدَةٍ .

وَلَوْ قَالَ : أَخْفِزْ فِي أَرْضِي بِنِزَاةٍ لِنَفْسِكَ ، فَحَفَرَ ، لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَلَا
أُجْرَةَ لَهُ عَلَى الْأَمْرِ ، فَإِنْ قَالَ : أَمَرْتَنِي بِأُجْرَةٍ ، فَقَالَ : مَجَانًا ، صَدَّقَ
الْأَمْرُ وَوَارِثُهُ ، وَلَوْ أَرْسَلَ صَبِيًّا لِيَسْتَعِيرَ لَهُ شَيْئًا لَمْ يَصِحَّ ، فَلَوْ تَلَفَ فِي
يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ هُوَ وَلَا مُرْسِلُهُ ، كَذَا فِي « الْجَوَاهِرِ » .

وَيَجِبُ عَلَى مُسْتَعِيرٍ ضَمَانُ قِيَمَةِ يَوْمٍ تَلَفٍ لِلْمُعَارِ إِنْ تَلَفَ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ
فِي يَدِهِ ، وَلَوْ بِأَقْفٍ مِنْ غَيْرِ تَقْصِيرٍ بَدَلًا أَوْ أَرْشًا ، وَإِنْ شَرَطَا عَدَمَ ضَمَانِهِ ،
لِخَبَرِ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ : « الْعَارِيَةُ مَضْمُونَةٌ » أَيْ : بِالْقِيَمَةِ يَوْمَ التَّلَفِ

لَا بِاسْتِعْمَالِ، وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةٌ رَدٌّ

لَا يَوْمَ الْقَبْضِ فِي الْمَتَقَوِّمِ ، وَبِالْمِثْلِ فِي الْمِثْلِيِّ عَلَى الْأَوْجِهِ .
وَجَزَمَ فِي « الْأَنْوَارِ » بِلِزُومِ الْقِيَمَةِ وَلَوْ فِي الْمِثْلِيِّ ، كَخَشَبٍ
وَحَجَرٍ .

وَشَرَطُ التَّلَفِ الْمُضْمَنِ أَنْ يَخْصُلَ لَا بِاسْتِعْمَالِ، وَإِنْ حَصَلَ مَعَهُ ،
فَإِنْ تَلَفَ هُوَ أَوْ جُزْؤُهُ بِاسْتِعْمَالِ مَأْذُونٍ فِيهِ ، كَرُكُوبٍ أَوْ حَمَلٍ أَوْ لُبْسٍ
أَعْتِيدَ ، فَلَا ضَمَانَ لِلْإِذْنِ فِيهِ ، وَكَذَا لَا ضَمَانَ عَلَى مُسْتَعِيرٍ مِنْ نَحْوِ
مُسْتَأْجِرِ إِجَارَةِ صَحِيحَةٍ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ ، وَهُوَ
لَا يَضْمَنُ ، فَكَذَا هُوَ .

وَفِي مَعْنَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ . وَكَذَا
مُسْتَعَارٌ لِرَهْنٍ تَلَفَ فِي يَدِ مُرْتَهِنٍ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَالرَّاهِنِ ، وَكِتَابٌ مَوْقُوفٌ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَثَلًا ، اسْتَعَارَهُ فَقِيهٌ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ ، لِأَنَّهُ مِنْ
جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اخْتَلَفَا فِي أَنَّ التَّلَفَ بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ أَوْ بغيرِهِ ،
صَدَّقَ الْمُعِيرُ ، كَمَا قَالَهُ الْجَلَالُ الْبَلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَارِيَةِ
الضَّمَانُ حَتَّى يَتَبَيَّنَ مُسْقِطُهُ .

* * *

وَيَجِبُ عَلَيْهِ ، أَيُّ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ . مُؤَنَّةٌ رَدٌّ لِلْمُعَارِ عَلَى الْمَالِكِ .
وَخَرَجَ بِـ « مُؤَنَةِ الرَّدِّ » مُؤَنَةُ الْمُعَارِ ، فَتَلَزَمُ الْمَالِكُ لَأَنَّهَا مِنْ حُقُوقِ

وَلِكُلِّ رُجُوعٌ .

الْمُلْكِ ، وَخَالَفَ الْقَاضِي ، فَقَالَ : إِنَّهَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .
 وَجَازَ لِكُلِّ مِنَ الْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ رُجُوعٌ فِي الْعَارِيَةِ ، مُطْلَقَةً كَانَتْ أَوْ
 مُؤَقَّتَةً ، حَتَّى فِي الْإِعَارَةِ لِلدَّفْنِ مَيِّتٍ قَبْلَ مُوَارَاتِهِ بِالثَّرَابِ ، وَلَوْ بَعْدَ وَضْعِهِ
 فِي الْقَبْرِ ، لَا بَعْدَ الْمُوَارَاةِ حَتَّى يَبْلُغَ ، وَلَا رُجُوعَ لِمُسْتَعِيرٍ حَيْثُ تَلَزَّمَتْهُ
 الْأَسْتِعَارَةُ ، كَمَا سَكَانِ مُعْتَدَّةٍ ، وَلَا لِمُعِيرٍ فِي سَفِينَةٍ صَارَتْ فِي اللَّجَّةِ وَفِيهَا
 مَتَاعُ الْمُسْتَعِيرِ ، وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّ لَهُ الْأُجْرَةَ ؛ وَلَا فِي جِذْعٍ لِدَعْمِ
 جِدَارٍ مَائِلٍ بَعْدَ اسْتِنَادِهِ ، وَلَهُ الْأُجْرَةُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَلَوْ اسْتَعَارَ لِلْبِنَاءِ أَوْ
 الْغِرَاسِ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً ، فَلَوْ قَلَعَ مَا بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ لَمْ يَجْزُ لَهُ
 إِعَادَةُ إِلَّا بِإِذْنِ جَدِيدٍ ، إِلَّا إِذَا صُرِّحَ لَهُ بِالتَّجْدِيدِ مَرَّةً أُخْرَى .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ اخْتَلَفَ مَالِكٌ عَيْنٍ وَالْمُتَصَرِّفُ فِيهَا ، كَأَنَّ قَالَ الْمُتَصَرِّفُ :
 أَعَزَّتَنِي ، فَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ آجَرْتُكَ بِكَذَا ؛ صُدِّقَ الْمُتَصَرِّفُ بِبَيِّنِهِ إِنْ
 بَقِيَتْ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمْضِ مُدَّةٌ لَهَا أُجْرَةٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ الْمَالِكُ وَأَسْتَحَقَّهَا ،
 كَمَا لَوْ أَكَلَ طَعَامَ غَيْرِهِ ، وَقَالَ : كُنْتُ أَبْخَتَ لِي ، وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ ؛ أَوْ
 عَكْسِهِ بِأَنَّ قَالَ الْمُتَصَرِّفُ : آجَرَّتَنِي بِكَذَا ؛ وَقَالَ الْمَالِكُ : بَلْ أَعَزَّتَكَ ؛
 وَالْعَيْنُ بَاقِيَةٌ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيِّنِهِ .

وَلَوْ أُعْطِيَ رَجُلًا حَانُوتًا وَدَرَاهِمَ ، أَوْ أَرْضًا وَيَذْرًا ، وَقَالَ : أَتَجِرُ ،
 أَوْ أَزْرَعُهُ فِيهَا لِنَفْسِكَ ؛ فَالْعَقَارُ عَارِيَةٌ وَغَيْرُهُ قَرْضٌ عَلَى الْأَوْجَهِ لَا هِبَةٌ ،
 خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، وَيُصَدِّقُ فِي قَضَائِهِ .

.....

وَلَوْ أَخَذَ كَوْزًا مِنْ سَقَاءٍ لِيَشْرَبَ مِنْهُ ، فَوَقَعَ مِنْ يَدِهِ وَأُنْكَسَرَ قَبْلَ شُرْبِهِ
أَوْ بَعْدَهُ ، فَإِنْ طَلَبَهُ مَجَانًا ضَمِنَهُ دُونَ الْمَاءِ ، أَوْ بِعَوَضٍ وَالْمَاءَ قَدَرَ
كَفَايَتِهِ ، فَعَكْسُهُ .

وَلَوْ اسْتَعَارَ حُلِيًّا ، وَالْبَسَهُ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ ، ثُمَّ أَمَرَ غَيْرَهُ بِحِفْظِهِ فِي
بَيْتِهِ ، فَفَعَلَ ، فَسَرِقَ ، غَرَّمَ الْمَالِكُ الْمُسْتَعِيرَ وَيَزْجِعُ عَلَى الثَّانِي إِنْ عَرَفَ
أَنَّهُ عَارِيَّةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ عَارِيَّةٌ ، بَلْ ظَنَّهُ لِلْأَمْرِ لَمْ يَضْمَنْ .
وَمَنْ سَكَنَ دَارًا مَدَّةً بِإِذْنِ مَالِكِ أَهْلِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ ، لَمْ تَلْزَمُهُ .

* * *

مُهْمَةٌ : قَالَ الْعَبَادِيُّ وَغَيْرُهُ فِي كِتَابِ مُسْتَعَارٍ رَأَى فِيهِ خَطَأً ،
لَا يُضْلِحُهُ ، إِلَّا الْمُضْحَفُ فَيَجِبُ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجُهُ أَنَّ الْمَمْلُوكَ غَيْرَ الْمُضْحَفِ لَا يُضْلِحُ فِيهِ
شَيْئًا ، إِلَّا إِنْ ظَنَّ رِضًا مَالِكِهِ بِهِ .

وَأَنَّهُ يَجِبُ إِصْلَاحُ الْمُضْحَفِ لَكِنْ إِنْ لَمْ يَنْقُصْهُ خَطْئُهُ لِرَدَائَتِهِ ، وَإِنْ
الْوَقْفَ يَجِبُ إِصْلَاحُهُ إِنْ تَيَقَّنَ الْخَطَأَ فِيهِ .

* * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدٌّ وَضَمَانٌ مُتَمَوِّلٌ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ
غَضَبٍ إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ بِمِثْلِهِ .

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْغَضَبِ]

الْغَضَبُ : اُسْتِيلَاءٌ عَلَى حَقٍّ غَيْرٍ ، وَلَوْ مَنْفَعَةٍ ، كإِقَامَةِ مَنْ قَعَدَ
بِمَسْجِدٍ أَوْ سُوقٍ بِلَا حَقٍّ ، كَجُلُوسِهِ عَلَى فِرَاشٍ غَيْرِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ ،
وإِزْعَاجِهِ عَنْ دَارِهِ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهَا ، وَكَرْكُوبِ دَابَّةٍ غَيْرِهِ وَأَسْتِخْدَامِ عَبْدِهِ .
وَعَلَى الْغَاصِبِ رَدٌّ وَضَمَانٌ مُتَمَوِّلٌ تَلَفَ بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ حِينِ غَضَبٍ
إِلَى تَلَفٍ ، وَيُضْمَنُ مِثْلِيٌّ وَهُوَ مَا حَصَرَهُ كَيْلٌ أَوْ وَزَنٌ وَجَازَ السَّلْمُ فِيهِ ،
كَقُطْنٍ وَدَقِيقٍ وَمَاءٍ وَمِسْكِ وَنَحَاسٍ وَدَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَلَوْ مَغْشُوشًا ، وَتَمْرٍ
وَزَبِيبٍ وَحَبِّ صَافٍ ^(١) وَذُهْنٍ وَسَمْنٍ ؛ بِمِثْلِهِ فِي أَيِّ مَكَانٍ حَلَّ بِهِ
الْمِثْلِيٌّ .

فَإِنْ فَقَدَ الْمِثْلُ ، فَيُضْمَنُ بِأَقْصَى قِيَمٍ مِنْ غَضَبٍ إِلَى فَقْدِهِ .

(١) في نسخة : « حب جاف » بالجيم .

وقال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : بالصاد كما في « الإمداد » و« فتح الجواد »
لا بالجيم كما في نسخ محرقة ، ثم أضاف : واحترز بالصابي عن نحو المختلط بالشعير ،
لأنه متقوم ، وإن وجب ردُّ مثله ؛ فتنبّه . انتهى .

وَلَوْ تَلَفَ الْمِثْلِيُّ فَلَهُ مُطَابَقَتُهُ بِمِثْلِهِ فِي غَيْرِ الْمَكَانِ الَّذِي حَلَّ بِهِ الْمِثْلِيُّ
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ وَأَمِنَ الطَّرِيقَ ، وَإِلَّا فَبِأَفْصَى قِيمِ الْمَكَانِ .
 وَيُضْمَنُ مُتَقَوِّمٌ أَتْلَفَ ، كَالْمَنَافِعِ وَالْحَيَوَانِ بِالْقِيَمَةِ .
 وَيَجُوزُ أَخْذُ الْقِيَمَةِ عَنِ الْمِثْلِيِّ بِالتَّرَاضِي ، وَإِذَا أَخَذَ مِنْهُ الْقِيَمَةُ فَاجْتَمَعَا
 بِيَلْدِ التَّلَفِ لَمْ يَرْجِعَا إِلَى الْمِثْلِ ، وَحَيْثُ وَجَبَ مِثْلٌ فَلَا أَثَرَ لِعَلَاءٍ أَوْ رُخْصٍ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ حَلَّ رِبَاطٌ سَفِينَةً فَغَرِقَتْ بِسَبَبِهِ ضَمِنَهَا ، أَوْ بِحَادِثِ رِيحٍ
 فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَظْهَرْ سَبَبٌ .
 وَلَوْ حَلَّ وَثَاقٌ بِهَيْمَةٍ أَوْ عَبْدٌ لَا يُمَيِّزُ ، أَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَيْرٍ ،
 فَخَرَجُوا ضَمِنَ إِنْ كَانَ بِتَهْيِيجِهِ وَتَنْفِيرِهِ ، وَكَذَا إِنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْفَتْحِ إِنْ
 كَانَ الْخُرُوجُ حَالًا ، لَا عَبْدًا عَاقِلًا حَلَّ قَيْدَهُ فَأَبَقَ ، وَلَوْ مُعْتَادًا لِلِإِبَاقِ .
 وَلَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ عَبْدًا غَيْرَهُ فَأَبَقَ ، لَمْ يَضْمَنْ .

وَيَبْرَأُ الْغَاصِبُ بِرَدِّ الْعَيْنِ إِلَى الْمَالِكِ ، وَيَكْفِي وَضْعُهَا عِنْدَهُ ، وَلَوْ
 نَسِيَهُ بَرِيءٌ بِالرَّدِّ إِلَى الْقَاضِي .

وَلَوْ خَلَطَ مِثْلِيًّا أَوْ مُتَقَوِّمًا بِمَا لَا يَتَمَيِّزُ ، كَذَهْنٍ أَوْ حَبٍّ ، وَكَذَا دِرْهَمٌ
 عَلَى الْأَوْجِهِ ، بِجِنْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَتَعَذَّرَ التَّمْيِيزُ ، صَارَ هَالِكًا لَا مُشْتَرَكًا ،
 فَيَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ ، لَكِنَّ الْأَوْجَهَ أَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ حَتَّى
 يُعْطِيَ بَدْلَهُ .

بَابُ فِي الْهَبَةِ

الْهَبَةُ تَمْلِكُ عَيْنِ بِلَا عَوَضٍ ، بِإِجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ ؛ وَقَبُولٍ ، كَقَبْلَتْ ؛

بَابُ فِي الْهَبَةِ

أَي : مُطْلَقُهَا الشَّامِلُ لِلصَّدَقَةِ وَالْهَدِيَّةِ .

الْهَبَةُ : تَمْلِكُ عَيْنِ يَصِحُّ بَيْعُهَا غَالِبًا ، أَوْ دَيْنٍ مِنْ أَهْلِ تَبَرُّعٍ بِلَا عَوَضٍ .

وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِنَا : « بِلَا عَوَضٍ » عَنْ الْمَبِيعِ وَالْهَبَةِ بِثَوَابٍ ، فَإِنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقَةٌ .

بِإِجَابٍ ، كَوَهْبَتِكَ هَذَا ، وَمَلَكَتْكَ وَمَنْحَتْكَ .

وَقَبُولٍ مُتَّصِلٍ بِهِ ، كَقَبْلَتْ ، وَرَضِيتُ .

وَتَتَعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَلَّكَ هَذَا ، أَوْ كَسَوْتِكَ هَذَا .

وَبِالْمُعَاوَاةِ عَلَى الْمُخْتَارِ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَقَدْ لَا تُشْتَرَطُ الصَّيْغَةُ كَمَا لَوْ كَانَتْ ضَمْنِيَّةً ، كَأَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي ، فَأَعْتَقَهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ مَجَانًا ، وَكَمَا لَوْ زَيْنَ وَلَدَهُ الصَّغِيرَ بِحُلِيِّ بِخِلَافِ زَوْجَتِهِ ، لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَمْلِكِهِ بِتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ ، قَالَهُ الْقَفَّالُ وَأَقْرَهُ جَمْعٌ .

لَكِنْ أَعْتَرَضَ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّيْخَيْنِ يُخَالِفُهُ ، حَيْثُ اشْتَرَطَا فِي هَبَةٍ الْأَصْلِ تَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَهَبَةٍ وَلِيٍّ غَيْرِهِ أَنْ يَقْبَلَهَا الْحَاكِمُ

أو نائيه .

وَنَقَلُوا عَنِ الْعَبَّادِيِّ وَأَقْرَبُوهُ أَنَّهُ لَوْ عَرَسَ أَشْجَارًا ، وَقَالَ عِنْدَ الْغَرَسِ :
أَعْرِسْهَا لِابْنِي مَثَلًا ، لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ لِعَيْنٍ فِي يَدِهِ :
أَشْتَرَيْتُهَا لِابْنِي ، أَوْ لِفُلَانٍ الْأَجَنَبِيِّ ؛ فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ .
وَلَوْ قَالَ : جَعَلْتُ هَذَا لِابْنِي ، لَمْ يَمْلِكْهُ إِلَّا أَنْ قَبَضَ لَهُ .

وَضَعَفَ الشُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا قَوْلَ الْخَوَارِزْمِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ
إِلْبَاسَ الْأَبِ الصَّغِيرِ حُلِيًّا يُمْلِكُهُ إِيَّاهُ .

وَنَقَلَ جَمَاعَةٌ عَنْ فَتَاوَى الْقَفَّالِ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَوْ جَهَّزَ بِنْتَهُ مَعَ أُمْتِعَةٍ بِلَا
تَمْلِكٍ يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ فِي أَنَّهُ لَمْ يُمْلِكْهَا إِنْ أَدَّعَتْهُ ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي رَدِّ
مَا سَبَقَ عَنْهُ .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فَيَمَنْ بَعَثَ بِنْتَهُ وَجَهَّازَهَا إِلَى دَارِ الزَّوْجِ بِأَنَّهُ ، إِنْ
قَالَ : هَذَا جِهَازُ بِنْتِي ؛ فَهُوَ مِلْكٌ لَهَا ، وَإِلَّا فَهُوَ عَارِيَّةٌ ، وَيُصَدَّقُ
بِيَمِينِهِ .

وَكَخِلَعَ الْمُلُوكِ ، لِإِعْتِيَادِ عَدَمِ اللَّفْظِ فِيهَا . أَنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا أَبُو زَيْيَادٍ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ الْحَيَّاطِ ^(١) : إِذَا أَهْدَى الزَّوْجُ
لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِسَبَبِهِ ، فَإِنَّهَا تَمْلِكُهُ ، وَلَا يَخْتِاجُ إِلَى إِيجَابٍ وَقَبُولٍ .
وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَذْفَعُهُ الرَّجُلُ إِلَى الْمَرْأَةِ صُبْحَ الزَّوْاجِ مِمَّا يُسَمَّى صُبْحِيَّةً

بِلَا تَعْلِيْقٍ

فِي عُرْفِنَا ، وَمَا يَدْفَعُهُ إِلَيْهَا إِذَا غَضِبَتْ أَوْ تَزَوَّجَ عَلَيْهَا ، فَإِنَّ ذَلِكَ تَمْلِكُهُ
الْمَرْأَةُ ، أَنِّي : بِمُجَرَّدِ الدَّفْعِ إِلَيْهَا . أَنْتَهَى .

وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِجَابُ وَالْقَبُولُ قَطْعاً فِي الصَّدَقَةِ ، وَهِيَ : مَا أُعْطَاهُ
مُحْتَاجاً ، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الثَّوَابَ ، أَوْ غَنِيّاً لِأَجْلِ ثَوَابِ الْآخِرَةِ ، بَلْ يَكْفِي
فِيهَا الْإِعْطَاءُ وَالْأَخْذُ ، وَلَا فِي الْهَدِيَّةِ ، وَلَوْ غَيْرَ مَاكُولٍ ، وَهِيَ مَا نَقَلَهُ إِلَى
مَكَانِ الْمَوْهُوبِ لَهُ إِكْرَاماً ، بَلْ يَكْفِي فِيهَا الْبَعْثُ مِنْ هَذَا وَالْقَبْضُ مِنْ
ذَاكَ ، وَكُلُّهَا مَسْنُونَةٌ ، وَأَفْضَلُهَا الصَّدَقَةُ .

وَأَمَّا كِتَابُ الرِّسَالَةِ الَّذِي لَمْ تَدُلَّ قَرِينَتُهُ عَلَى عَوْدِهِ ، فَقَدْ قَالَ الْمُتَوَلَّى
أَنَّهُ مُلْكُ الْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ . وَقَالَ غَيْرُهُ : هُوَ بَاقٍ بِمِلْكِ الْكَاتِبِ ، وَلِلْمَكْتُوبِ
إِلَيْهِ الْإِنْفَاعُ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِبَاحَةِ .

وَتَصِحُّ الْهَبَةُ بِاللَّفْظِ الْمَذْكُورِ بِلَا تَعْلِيْقٍ ، فَلَا تَصِحُّ مَعَ تَعْلِيْقٍ ، كَذَا
جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ وَهَبْتُكَ أَوْ أَبْرَأْتُكَ ، وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ بِغَيْرِ عُمَرَى
وَرُقْبَى ، فَإِنْ أَقْتِ الْوَاهِبُ الْهَبَةَ بِعُمَرِ الْمُتَهَبِ ، كَوَهَبْتُ لَكَ هَذَا عُمَرُكَ ،
أَوْ مَا عِشْتَ ؛ صَحَّتْ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : فَإِذَا مِتَّ فَهِيَ لِوَرِثَتِكَ ؛ وَكَذَا إِنْ
شَرَطَ عَوْدَهَا إِلَى الْوَاهِبِ أَوْ وَارِثِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُتَهَبِ ، فَلَا تَعُودُ إِلَيْهِ ، وَلَا
إِلَى وَارِثِهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٢٦٢٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٦٢٥ ؛ أبو
داود ، رقم : ٣٥٥٦ ؛ الترمذي ، رقم : ١٣٥٠ و ١٣٥١ ؛ النسائي ، رقم : ٣٧٣١ و ٣٧٣٦
و ٣٧٣٧ و ٣٧٤٠ - ٣٧٤٢ و ٣٧٤٤ - ٣٧٥١ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٣٨٠ و ٢٣٨٣ ؛ مسند
أحمد ، رقم : ١٤٦٥٩ و ١٤٨٦٦ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ١٤٧٩] ، وَتَصِحُّ وَيُلْغُو

الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ ، فَإِذَا أَقْتَبَ عُمَرُ الْوَاهِبِ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ ، كَأَعْمَرْتُكَ هَذَا عُمَرِي ، أَوْ عُمَرُ فَلَانٍ ؛ لَمْ تَصِحَّ . وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا تَأْخُذُ أَوْ تُعْطِي ، أَوْ تَأْكُلُ مِنْ مَالِي ، فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ إِبَاحَةٌ ، وَهِيَ تَصِحُّ بِمَجْهُولٍ ، بِخِلَافِ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ . قَالَ الْعَبَّادِيُّ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : وَهَبْتُ لَكَ جَمِيعَ مَالِي ، أَوْ نِصْفَ مَالِي ؛ صَحَّتْ إِنْ كَانَ الْمَالُ أَوْ نِصْفُهُ مَعْلُومًا لَهُمَا ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَوْ قَالَ أَبَحْتُ لَكَ مَا فِي دَارِي ، أَوْ مَا فِي كَرَمِي مِنْ الْعِنَبِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ دُونَ بَيْعِهِ وَحَمْلِهِ وَإِطْعَامِهِ لِغَيْرِهِ .

وَتَقْصُرُ الْإِبَاحَةُ عَلَى الْمَوْجُودِ ، أَيِ : عِنْدَهَا ، فِي الدَّارِ أَوْ الْكَرَمِ . وَلَوْ قَالَ : أَبَحْتُ لَكَ جَمِيعَ مَا فِي دَارِي أَكْلًا وَاسْتِعْمَالًا ، وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُسِيحُ الْجَمِيعَ لَمْ تَحْصُلِ الْإِبَاحَةُ . اُنْتَهَى . وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ .

وَشَرْطُ الْمَوْهُوبِ كَوْنُهُ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا ، فَلَا تَصِحُّ هِبَةُ الْمَجْهُولِ ، كَبَيْعِهِ ، وَقَدْ مَرَّ أَنْفَاءً بَيَانُهُ ، بِخِلَافِ هَدِيَّتِهِ وَصَدَقَتِهِ ، فَتَصِحَّاحُ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَتَصِحُّ هِبَةُ الْمَشَاعِ كَبَيْعِهِ ، وَلَوْ قَبْلَ الْقِسْمَةِ ، سِوَاءَ وَهَبِهِ لِلشَّرِيكِ أَوْ غَيْرِهِ .

وَقَدْ تَصِحُّ الْهِبَةُ دُونَ الْبَيْعِ ، كَهِبَةِ حَبَّتَيْ بُرٍّ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْمُحَقَّرَاتِ ، وَجَلْدِ نَجَسٍ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَكَذَا دُهْنٍ مُتَنَجِّسٍ .

وَتَلَزَمُ بِقَبْضٍ ،

وَتَلَزَمُ ، أَي : أَلِهَبُ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةِ ، بِقَبْضٍ ، فَلَا تَلَزَمُ بِالْعَقْدِ ، بَلْ
بِالْقَبْضِ عَلَى الْجَدِيدِ ، لِحَبَرِ [«مجمع الزوائد» ، رقم : ١٤٠٧١ ، ٥١٢/٨ ؛
«المعجم الكبير» للطبراني ، ٣٥٢/٢٣] أَنَّهُ ﷺ أَهْدَى لِلنَّجَاشِيِّ ثَلَاثِينَ أَوْقِيَّةً
مِسْكَاً ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهِ ، فَقَسَمَهُ ﷺ بَيْنَ نِسَائِهِ .
وَيُقَاسُ بِالْهَدِيَّةِ الْبَاقِي .

وَأِنَّمَا يُعْتَدُ بِالْقَبْضِ إِنْ كَانَ بِإِقْبَاضِ الْوَاهِبِ أَوْ بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ وَكِيلِهِ
فِيهِ ، وَيَحْتَاجُ إِلَى إِذْنِهِ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمَوْهُوبُ فِي يَدِ الْمُتَّهَبِ ؛ وَلَا
يَكْفِي هُنَا الْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُتَّهَبِ بِلَا إِذْنٍ فِيهِ ، لِأَنَّ قَبْضَهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ
لَهُ ، فَاعْتَبِرْ تَحَقُّقَهُ بِخِلَافِهِ فِي الْمَبِيعِ ، فَلَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْقَبْضِ قَامَ
مَقَامُهُ وَارِثُهُ فِي الْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ ، وَلَوْ قَبْضُهُ فَقَالَ الْوَاهِبُ : رَجَعْتُ عَنْ
الْإِذْنِ قَبْلَهُ ، وَقَالَ الْمُتَّهَبُ : بَعْدَ ؛ صُدِّقَ الْوَاهِبُ عَلَى مَا اسْتَظْهَرَهُ
الْأَذْرَعِيُّ ، لَكِنَّ مِثْلَ شَيْخِنَا إِلَى تَصْدِيقِ الْمُتَّهَبِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الرُّجُوعِ قَبْلَهُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ .

وَيَكْفِي الْإِقْرَارُ بِالْقَبْضِ ، كَأَنْ قِيلَ لَهُ : وَهَبْتَ كَذَا مِنْ فَلَانٍ ،
وَأَقْبَضْتُهُ ، فَقَالَ : نَعَمْ .

وَأَمَّا الْإِقْرَارُ أَوْ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ أَلِهَبَ ، فَلَا يَسْتَلْزِمُ الْقَبْضَ ؛ نَعَمْ
يَكْفِي عَنْهُ قَوْلُ الْوَاهِبِ مَلَكَهَا الْمُتَّهَبُ مُلْكَاً لَازِماً ، قَالَ بَعْضُهُمْ : وَلَيْسَ
لِلْحَاكِمِ سُؤَالُ الشَّاهِدِ عَنْهُ لِثَلَاثِ تَنْبَهِ لَهُ .

وَلَأُضِلَّ رُجُوعٌ فِيمَا وَهَبَ لِفَرْعٍ إِنْ بَقِيَ فِي سُلْطَنَتِهِ ، بِنَحْوِ :
رَجَعْتُ ،

وَلَأُضِلَّ ذَكَرٌ أَوْ أَثْنَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ ، وَإِنْ عَلَا ؛ رُجُوعٌ فِيمَا
وَهَبَ أَوْ تَصَدَّقَ أَوْ أَهْدَى ، لَا فِيمَا أَبْرَأَ .

لِفَرْعٍ وَإِنْ سَفَلَ ، إِنْ بَقِيَ الْمَوْهُوبُ فِي سُلْطَنَتِهِ ^(١) ، بِلَا اسْتِهْلَاكِ ،
وَإِنْ غَرَسَ الْأَرْضَ أَوْ بَنَى فِيهَا ، أَوْ تَخَلَّلَ عَصِيرُ مَوْهُوبٍ ، أَوْ آجَرَهُ ، أَوْ
عَلَّقَ عِتْقَهُ ، أَوْ رَهَنَهُ أَوْ وَهَبَهُ بِلَا قَبْضٍ فِيهِمَا ، لِبَقَائِهِ فِي سُلْطَنَتِهِ ^(١) ، فَلَا
رُجُوعَ إِنْ زَالَ مِلْكُهُ بِهَبَةٍ مَعَ قَبْضٍ ، وَإِنْ كَانَتْ الْهَبَةُ مِنَ الْإِبْنِ لِأَبِيهِ ، أَوْ
لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ ، أَوْ بَيْعٍ وَلَوْ مِنَ الْوَاهِبِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، أَوْ بَوَاقٍ .

وَيَمْتَنِعُ الرَّجُوعُ بِزَوَالِ الْمُلْكِ وَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ ، وَلَوْ بِإِقَالَةٍ أَوْ رَدِّ بَعِيْبٍ ،
لَأَنَّ الْمُلْكَ غَيْرُ مُسْتَفَادٍ مِنْهُ حِينَئِذٍ .

وَلَوْ وَهَبَهُ الْفَرْعُ لِفَرْعِهِ وَأَقْبَضَهُ ، ثُمَّ رَجَعَ فِيهِ ، فَفِي رُجُوعِ الْأَبِ
وَجِهَانٍ ، وَالْأَوْجَهِ مِنْهُمَا عَدَمُ الرَّجُوعِ لِزَوَالِ مِلْكِهِ ثُمَّ عَوْدِهِ .

وَيَمْتَنِعُ أَيْضاً إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، كَأَنْ رَهَنَهُ لِغَيْرِ أَصْلٍ وَأَقْبَضَهُ وَلَمْ
يَنْفَكْ ، وَكَذَا إِنْ اسْتَهْلَكَ ، بِأَنْ تَفَرَّخَ الْبَيْضُ أَوْ نَبَتَ الْحَبُّ ، لِأَنَّ الْمَوْهُوبَ
صَارَ مُسْتَهْلَكاً .

وَيَحْصُلُ الرَّجُوعُ بِنَحْوِ : رَجَعْتُ فِي الْهَبَةِ ، كَتَقَضُّهَا ، أَوْ أَبْطَلْتُهَا ،
أَوْ رَدَدْتُ الْمَوْهُوبَ إِلَى مُلْكِي ؛ وَكَذَا بِكِنَايَةٍ ، كَأَخَذْتُهُ ، وَقَبِضْتُهُ مَعَ
النِّيَّةِ ، لَا بِنَحْوِ بَيْعٍ وَإِعْتَاقٍ وَهَبَةٍ لِغَيْرِهِ وَوَقْفٍ لِكَمَالِ مُلْكِ الْفَرْعِ .

(١) فِي نَسْخَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ : « سُلْطَنَتِهِ » .

وَهَبَةُ دَيْنٍ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً ، وَلِغَيْرِهِ صَحِيحَةٌ .

وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ الرُّجُوعِ بِشَرْطٍ ، وَلَوْ زَادَ الْمَوْهُوبُ رَجَعَ بِزِيَادَتِهِ
الْمُتَّصِلَةِ ، كَتَعَلَّمَ الصَّنْعَةَ ، لَا الْمُنْفَصِلَةَ ، كَالْأَجْرَةِ وَالْوَلَدِ وَالْحَمْلِ
الْحَادِثِ عَلَى مُلْكٍ فَرَعِهِ .

وَيُكْرَهُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ فِي عَطِيَّةِ الْفَرَعِ إِلَّا لِعُذْرِ ، كَأَن كَانَ الْوَلَدُ
عَاقًا ، أَوْ يَصْرِفُهُ فِي مَعْصِيَةٍ .

وَبَحَثَ الْبُلْقِينِيُّ أَمْتِنَاعَهُ فِي صَدَقَةٍ وَاجِبَةٍ ، كَزَكَاةٍ وَنَذِيرٍ وَكَفَّارَةٍ ، وَبِمَا
ذَكَرَهُ أَفْتَى كَثِيرُونَ مِمَّنْ سَبَقَهُ وَتَأَخَّرَ عَنْهُ .

وَلَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَقْرَبَ بَأَنَّهُ لِفَرَعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ النَّوَوِيُّ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ
مُتَأَخِّرُونَ .

قَالَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ : وَفَرَضُ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَّرَهُ بِالْهَبَةِ ،
وَهُوَ فَرَضٌ لَا بُدَّ مِنْهُ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : لَوْ وَهَبَ وَأَقْبَضَ ، وَمَاتَ ، فَادَّعَى الْوَارِثُ كَوْنَهُ فِي
الْمَرَضِ ، وَالْمُتَّهَبُ كَوْنَهُ فِي الصَّحَّةِ ؛ صُدِّقَ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٍ .

وَهَبَةُ دَيْنٍ لِلْمَدِينِ إِبْرَاءً لَهُ عَنْهُ ، فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى قَبُولٍ نَظَرًا لِلْمَعْنَى .
وَلِغَيْرِهِ ، أَيُّ : الْمَدِينِ هَبَةُ صَحِيحَةٌ ؛ إِنْ عَلِمَا قَدْرَهُ ، كَمَا صَحَّحَهُ جَمْعٌ
تَبَعًا لِلنَّصِّ خِلَافًا لِمَا صَحَّحَهُ « الْمِنْهَاجُ » .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنَ الْمَجْهُولِ لِلدَّائِنِ أَوْ الْمَدِينِ ، لَكِنْ فِيمَا

فِيهِ مُعَاوَضَةٌ، كَ: إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَأَنْتَ طَالِقٌ، لَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمُعْتَمَدِ،
وَفِي الْقَدِيمِ : يَصِحُّ مِنَ الْمَجْهُولِ مُطْلَقًا ، وَلَوْ أَبْرَأْتُكُمْ أَدْعَى الْجَهْلَ لَمْ
يُقْبَلْ ظَاهِرًا بَلْ بَاطِنًا ، ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » عَنْ الزَّيْلِيِّ^(١) : تُصَدَّقُ الصَّغِيرَةُ الْمُزَوَّجَةُ إِجْبَارًا
بِمَمْنِنِهَا فِي جَهْلِهَا بِمَهْرِهَا .

قَالَ الْغَزِّيُّ : وَكَذَا الْكَبِيرَةُ الْمُجْبَرَةُ إِنْ دَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا .
وَطَرِيقُ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْمَجْهُولِ أَنْ يُبْرِئَهُ مِمَّا يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْ
الَّذِينَ ، كَأَنْفِ شَيْءٍ هَلْ دَيْنُهُ يَنْلُغُهَا أَوْ يَنْقُصُ عَنْهَا ؟

وَلَوْ أَبْرَأَ مِنْ مُعَيَّنٍ مُعْتَقِدًا أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهُ ، فَبَانَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ بَرِيءٌ .
وَيُكْرَهُ لِمُعْطٍ تَفْضِيلٌ فِي عَطِيَّةٍ فُرُوعَ ، وَإِنْ سَفَلُوا ، وَلَوْ الْأَخْفَادُ مَعَ
وُجُودِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، سَوَاءٌ كَانَتْ تِلْكَ الْعَطِيَّةُ هِبَةً أَمْ هَدِيَّةً أَمْ
صَدَقَةً أَمْ وَقْفًا ؛ أَوْ أَصُولٍ وَإِنْ بَعُدُوا ، سَوَاءٌ الذِّكْرُ وَغَيْرُهُ ، إِلَّا لِنَقَاوَتِ
حَاجَةِ أَوْ فَضْلِ ، عَلَى الْأَوْجِهِ .

قَالَ جَمْعٌ : يَخْرُمُ .

وَنَقَلَ فِي « الرَّوَضَةِ » عَنْ الدَّارِمِيِّ : فَإِنْ فَضَّلَ فِي الْأَصْلِ فَيُفْضَلُ
الْأُمُّ ، وَأَقْرَبُهُ لِمَا فِي الْحَدِيثِ : « إِنَّ لَهَا ثُلْثِي الْبِرِّ » [صحيح ابن حبان] ،

(١) كذا هو في أغلب كتب الفقه ، وهكذا ذكر الأذرعِيُّ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ فُقَهَاءِ عَصْرِهِ ، رَاجِعَ
« طَبَقَاتُ فُقَهَاءِ الشَّافِعِيَّةِ » لِابْنِ الصَّلَاحِ رَحِمَهُ اللَّهُ ، ٤٠٣/١ ، وَمَا قَالَ ابْنُ قَاضِي شَهْبَةِ
رَحِمَهُ اللَّهُ فِي الْحَاشِيَةِ ، حَيْثُ يَخْلُصُ إِلَى أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ هُوَ : الدُّنْيَلِيُّ ، نَقْلًا عَنْ
الإمام الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ ، نِسْبَةً إِلَى قَبِيلَةٍ مِنْ أَكْرَادِ الْمُؤَصِّلِ ، تَدْعَى : دُنَيْلَ .

رقم : ٤٣٣ ، ١٧٦/٢] ، بَلْ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [الحديث رقم : ٢٥٤٨] عَنْ
الْمُحَاسِبِيِّ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَفْضِيلِهَا فِي الْبَرِّ عَلَى الْأَبِّ .

* * *

فُرُوعٌ : الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةُ عِنْدَ الْخِتَانِ مُلْكٌ لِلْأَبِّ ، وَقَالَ جَمْعٌ : لِلْأَبْنِ ؛
فَعَلَيْهِ يَلْزُمُ الْأَبُّ قَبُولُهَا ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِذَا أَطْلَقَ الْمُهْدِي فَلَمْ يَقْصِدْ وَاحِدًا
مِنْهُمَا ، وَإِلَّا فَهِيَ لِمَنْ قَصَدَهُ اتِّفَاقًا . وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا يُعْطَاهُ خَادِمٌ
الْصُّوْفِيَّةُ فَهُوَ لَهُ فَقَطَّ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، أَوْ قَصَدِهِ ، وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمْ ، وَلَهُ
وَلَهُمْ عِنْدَ قَصْدِهِمَا ، أَيْ : يَكُونُ لَهُ النِّصْفُ فِيمَا يَظْهَرُ . وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّ
مَا أُعْتِيدَ فِي بَعْضِ النَّوَاحِي مِنْ وَضْعِ طَاسَةٍ بَيْنَ يَدَيِ صَاحِبِ الْفَرَحِ لِيَضَعَ
النَّاسُ فِيهَا دَرَاهِمَ ، ثُمَّ يُقْسِمُ عَلَى الْحَالِقِ أَوْ الْخَاتِنِ أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ يَجْرِي
فِيهِ ذَلِكَ التَّفْصِيلُ ؛ فَإِنْ قَصَدَ ذَلِكَ وَحْدَهُ أَوْ مَعَ نَظَرَاتِهِ الْمُعَاوِزِينَ لَهُ عَمَلٌ
بِالْقَصْدِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ كَانَ مُلْكًا لِصَاحِبِ الْفَرَحِ يُعْطِيهِ لِمَنْ يَشَاءُ . وَبِهَذَا
يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ هُنَا لِلْعُرْفِ ، أَمَّا مَعَ قَصْدِ خِلَافِهِ فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا مَعَ
الْإِطْلَاقِ فَلَأَنَّ حَمْلَهُ عَلَى مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَبِّ وَالْخَادِمِ وَصَاحِبِ الْفَرَحِ نَظَرًا
لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ هُوَ الْمَقْصُودُ ، هُوَ عُرْفُ الشَّرْعِ ، فَيَقْدُمُ عَلَى
الْعُرْفِ الْمُخَالَفِ لَهُ ، بِخِلَافِ مَا لَيْسَ لِلشَّرْعِ فِيهِ عُرْفٌ ، فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ فِيهِ
الْعَادَةُ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نَذَرَ لِرَوْلِيِّ مَيِّتٍ بِمَالٍ ، فَإِنْ قَصَدَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ لَعَا ، وَإِنْ
أَطْلَقَ فَإِنْ كَانَ عَلَى قَبْرِهِ مَا يَخْتِاجُ لِلصَّرْفِ فِي مَصَالِحِهِ صُرِفَ لَهُ ، وَإِلَّا
فَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ قَوْمٌ أُعْتِيدَ قَصْدُهُمْ بِالنَّذْرِ لِلرَّوْلِيِّ صُرِفَ لَهُمْ .

بَابُ فِي الْوَقْفِ

وَلَوْ أَهْدَى لِمَنْ خَلَصَهُ مِنْ ظَالِمٍ لَثَلَا يَنْقُضَ مَا فَعَلَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ قَبُولٌ ،
وَالَّا حَلَّ ، أَي : وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَحْلِيصُهُ .

وَلَوْ قَالَ : خُذْ هَذَا وَأَشْتَرِ لَكَ بِهِ كَذَا ، تَعَيَّنَ ، مَا لَمْ يُرِدِ التَّبَسُّطَ ،
أَي : أَوْ تَذُلُّ قَرِينَهُ حَالِهِ عَلَيْهِ .

وَمَنْ دَفَعَ لِمَحْطُوبَتِهِ أَوْ وَكَيْلِهَا أَوْ وَلِيِّهَا طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُ لِيَتَزَوَّجَهَا ، فَرَدَّ
قَبْلَ الْعَقْدِ ، رَجَعَ عَلَى مَنْ أَقْبَضَهُ .

وَلَوْ بَعَثَ هَدِيَّةً إِلَى شَخْصٍ فَمَاتَ الْمُهْدِي إِلَيْهِ قَبْلَ وُصُولِهَا ، بَقِيََتْ
عَلَى مُلْكِ الْمُهْدِي ، فَإِنْ مَاتَ الْمُهْدِي لَمْ يَكُنْ لِلرَّسُولِ حَمْلُهَا إِلَى
الْمُهْدَى إِلَيْهِ .

* * *

بَابُ فِي الْوَقْفِ

هُوَ لُغَةٌ : الْحَبْسُ ، وَشَرْعاً : حَبْسُ مَالٍ يُمَكِّنُ الِاتِّفَاعُ بِهِ مَعَ بَقَاءِ
عَيْنِهِ بِقَطْعِ التَّصَرُّفِ فِي رَقَبَتِهِ عَلَى مَصْرِفٍ مُبَاحٍ وَجِهَةً .

وَالْأَصْلُ فِيهِ خَبْرٌ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٦٣١] : « إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ
عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ ، أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ »
أَي : مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ » .

وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ دُونَ نَحْوِ الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ
الْمُبَاحَةِ ، وَوَقَفَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرْضاً أَصَابَهَا بِخَيْرٍ بِأَمْرِهِ ﷺ ، وَشَرَطَ

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنٍ مَمْلُوكَةٍ تُفِيدُ وَهِيَ بَاقِيَةٌ، بِوَقْفَتْ، وَسَبَلْتُ
كَذَا عَلَى كَذَا؛

فِيهَا شُرُوطًا، مِنْهَا: أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ، وَأَنَّ مَنْ وَلِيَهَا
يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمُ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوِّلٍ . رواه الشَّيْخَانُ [البخاري ،
رقم : ٣٧٣٧ ، مسلم ، رقم : ١٦٣٣] ، وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَقَفَ فِي الْإِسْلَامِ .

وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَمَّا سَمِعَ خَبَرَ عُمَرَ أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا رَجَعَ عَنْ
قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ بِبَيْعِ الْوَقْفِ ، وَقَالَ : لَوْ سَمِعَهُ لَقَالَ بِهِ .

صَحَّ وَقَفٌ عَيْنٍ مُعَيَّنَةٍ مَمْلُوكَةٍ مُلْكًا يَقْبَلُ النَّقْلَ ، تُفِيدُ فَائِدَةً حَالًا أَوْ
مَالًا ، كَثْمَرَةً ، أَوْ مَنْفَعَةً ، يُسْتَأْجَرُ لَهَا غَالِبًا ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ لِأَنَّهُ شُرْعٌ لِيَكُونَ
صَدَقَةً جَارِيَةً ، وَذَلِكَ كَوَقْفِ شَجَرٍ لِزَيْعِهِ ، وَحُلِيِّ لِلْبُسِّ ، وَنَحْوِ مِسْكٍ
لِشَمِّ وَرِيحَانٍ مَزْرُوعٍ بِخِلَافِ عُودِ الْبُخُورِ لِأَنَّهُ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ ،
وَالْمَطْعُومِ لِأَنَّ نَفْعَهُ إِهْلَاكُهُ .

وَزَعَمُ أَهْلِ الصَّلَاحِ صِحَّةَ وَقْفِ الْمَاءِ ؛ اخْتِيَارُ لَهُ .

وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمَغْضُوبِ وَإِنْ عَجَزَ عَنْ تَخْلِيصِهِ ، وَوَقْفُ الْعُلُودِ دُونَ
السِّفْلِ مَسْجِدًا .

وَالْأَوْجَهُ صِحَّةُ وَقْفِ مَشَاعٍ ، وَإِنْ قَلَّ ، مَسْجِدًا . وَيَحْرُمُ الْمُكْتُ فِيهِ
عَلَى الْجَنْبِ تَغْلِيْبًا لِلْمَنْعِ ، وَيُمْتَنَعُ اعْتِكَافُ وَصَلَاةٌ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ مَالِكِ
الْمَنْفَعَةِ .

بِوَقْفَتْ، وَسَبَلْتُ وَحَبَسْتُ كَذَا عَلَى كَذَا؛ أَوْ أَرْضِي مَوْقُوفَةً، أَوْ وَقَفْتُ
عَلَيْهِ ، وَلَوْ قَالَ : تَصَدَّقْتُ بِكَذَا عَلَى كَذَا صَدَقَةٌ مُحَرَّمَةٌ ، أَوْ مُؤَبَّدَةٌ ، أَوْ

وَجَعَلْتُ هَذَا مَسْجِدًا ،

صَدَقَّةٌ لَا تُبَاعُ ، أَوْ لَا تُوهَبُ ، أَوْ لَا تُورَثُ ؛ فَصَرِيحٌ فِي الْأَصَحِّ .

وَمِنَ الصَّرَائِحِ قَوْلُهُ : جَعَلْتُ هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا ، فَيَصِيرُ بِهِ مَسْجِدًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ : اللَّهُ ، وَلَا أَتَى بِشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ ، لِأَنَّ الْمَسْجِدَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَفْقًا ، وَوَقْفَتُهُ لِلصَّلَاةِ صَرِيحٌ فِي الْوَقْفِيَّةِ وَكِنَايَةٌ فِي خُصُوصِ الْمَسْجِدِيَّةِ ، فَلَا بَدَّ مِنْ نِيَّتِهَا فِي غَيْرِ الْمَوَاتِ .

وَنَقَلَ الْقُمُولِيُّ عَنِ الرَّوْيَانِيِّ ، وَأَقَرَّهُ ، مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَمَرَ مَسْجِدًا خَرَابًا وَلَمْ يَقِفْ آلَاتِهِ كَانَتْ عَارِيَّةً لَهُ يُرْجَعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ . أَنْتَهَى .

وَلَا يَنْبُتُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ مِنْ صِحَّةِ الْإِعْتِكَافِ وَحُرْمَةِ الْمُكْتِ لِلْجَنْبِ لِمَا أَضِيفَ مِنَ الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ حَوْلَهُ إِذَا اخْتِيجَ إِلَى تَوْسِعَتِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ وَغَيْرُهُ .

وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِلَفْظٍ ، وَلَا يَأْتِي فِيهِ خِلَافُ الْمُعَاطَاةِ ، فَلَوْ بَنَى بِنَاءً عَلَى هَيْئَةِ مَسْجِدٍ ، وَأَذِنَ فِي إِقَامَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ مُلْكِهِ ، كَمَا إِذَا جَعَلَ مَكَانًا عَلَى هَيْئَةِ الْمَقْبَرَةِ وَأَذِنَ فِي الدَّفْنِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَذِنَ فِي الْإِعْتِكَافِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ مَسْجِدًا .

قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي « فِتَاوِيهِ » : لَوْ قَالَ لِقِيمِ الْمَسْجِدِ : أَضْرِبِ اللَّبْنَ مِنْ أَرْضِي لِلْمَسْجِدِ ، فَضَرَبَهُ وَبَنَى بِهِ الْمَسْجِدَ ، صَارَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ ، وَلَهُ اسْتِزْدَادُهُ قَبْلَ أَنْ يُبْنَى بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْحَقُّ الْبُلْقِينِيُّ بِالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ الْبَشَرُ الْمَخْفُورَةُ لِلْسَّيْلِ ، وَالْإِسْنَوِيُّ الْمَدَارِسَ وَالرُّبُطَ .

وَشَرِطَ لَهُ تَأْيِيدٌ وَتَنْجِيزٌ وَإِمْكَانٌ تَمْلِكُ ،

وَقَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ : وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ لِيَبْنِيَ بِهِ زَاوِيَةً أَوْ رِبَاطًا ، فَيَصِيرُ كَذَلِكَ بِمُجَرَّدِ بِنَائِهِ ؛ وَضَعْفَهُ بَعْضُهُمْ .

وَيَصِحُّ وَقْفُ بَقَرَةٍ عَلَى رِبَاطٍ لِيَشْرَبَ لَبَنُهَا مَنْ نَزَلَهُ ، أَوْ لِيُبَاعَ نَسْلُهَا لِمَصَالِحِهِ .

وَشَرِطَ لَهُ ، أَيِ : لِلْوَقْفِ ، تَأْيِيدٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَأْقِيتُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ سَنَةً .

وَتَنْجِيزٌ ، فَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ ، كَوَقْفَتُهُ عَلَى زَيْدٍ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ ، نَعَمْ يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ بِالْمَوْتِ ، كَوَقْفَتُ دَارِي بَعْدَ مَوْتِي عَلَى الْفُقَرَاءِ .

قَالَ الشَّيْخَانِ : وَكَأَنَّهُ وَصِيَّةٌ ، لِقَوْلِ الْقَقَالِ : إِنَّهُ لَوْ عَرَضَهَا لِلْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا .

وَإِمْكَانٌ تَمْلِكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْعَيْنَ الْمَوْقُوفَةَ إِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنٍ وَاحِدٍ أَوْ جَمْعٍ بَأَنٍ يُوجَدُ خَارِجًا مُتَاهِلًا لِلْمِلْكِ ، فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى مَعْدُومٍ ، كَعَلَى مَسْجِدٍ سَيَبْنَى ، أَوْ عَلَى وَلَدِهِ وَلَا وَلَدَ لَهُ ، أَوْ عَلَى مَنْ سَيُؤَلَّدُ لِي ، ثُمَّ الْفُقَرَاءِ ؛ لِانْقِطَاعِ أَوَّلِهِ ، أَوْ عَلَى فُقَرَاءٍ أَوْلَادِهِ وَلَا فَاقِرٍ فِيهِمْ ، أَوْ عَلَى أَن يُطْعَمَ الْمَسَاكِينُ رِيْعَهُ عَلَى رَأْسِ قَبْرِهِ ، بِخِلَافِ قَبْرِ أَبِيهِ الْمَيِّتِ .

وَأَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ ، فَمَاتَ وَلَمْ يُعْرِفْ لَهُ قَبْرٌ ، بَطَلَ . أَنْتَهَى .

وَيَصِيحُ عَلَى الْمَعْدُومِ تَبْعاً لِلْمَوْجُودِ ، كَوَقَفْتُهُ عَلَى وَلَدِي ، ثُمَّ عَلَى
وَلَدِ وَلَدِي وَلَا عَلَى أَحَدٍ هَذَيْنِ ، وَلَا عَلَى عِمَارَةِ مَسْجِدٍ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ ، وَلَا
عَلَى نَفْسِهِ لِتَعَذُّرِ تَمْلِكِ الْإِنْسَانِ مُلْكَهُ أَوْ مَنَافِعِ مُلْكِهِ لِنَفْسِهِ .
وَمِنْهُ أَنْ يَشْرُطَ ^(١) نَحْوَ قَضَاءِ دَيْنِهِ مِمَّا وَقَفَهُ ، أَوْ أَنْتِفَاعَهُ بِهِ ، لَا شَرْطَ
نَحْوِ شُرْبِهِ أَوْ مُطَالَعَتِهِ مِنْ بَثْرِ أَوْ كِتَابٍ وَقَفَهُمَا عَلَى نَحْوِ الْفُقَرَاءِ ، كَذَا قَالَهُ
بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ مَثَلًا ، ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا ، جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ ،
وَكَذَا لَوْ كَانَ فَقِيرًا حَالِ الْوَقْفِ ، وَيَصِيحُ شَرْطُ النَّظَرِ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِمُقَابِلِ إِنْ
كَانَ يَقْدِرُ أَجْرَةَ مِثْلِ فَأَقْلَّ .

وَمِنْ حِيلِ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِ أَبِيهِ وَيَذْكُرَ
صِفَاتِ نَفْسِهِ ، فَيَصِيحُ كَمَا قَالَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ ،
وَعَمِلَ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَوَقَفَ عَلَى الْأَفْقَةِ مِنْ بَنِي الرَّفْعَةِ ، وَكَانَ يَتَنَاوَلُهُ .

وَيَبْتَطِلُ الْوَقْفُ فِي جِهَةِ مَغْصِيَةٍ ، كَعِمَارَةِ الْكُنَائِسِ ، وَكَوَقْفِ سِلَاحٍ
عَلَى قُطَاعِ طَرِيقٍ ، وَوَقْفِ عَلَى عِمَارَةِ قُبُورِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ .

* * *

فَرَعٌ : يَقَعُ لِكَثِيرِينَ أَنَّهُمْ يَقْقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي صِحَّتِهِمْ عَلَى ذُكُورِ
أَوْلَادِهِمْ ، قَاصِدِينَ بِذَلِكَ حِرْمَانَ إِنَائِهِمْ ، وَقَدْ تَكَرَّرَ مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَفْتَاءُ

لَا قَبُولٌ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ، وَلَوْ أَنْقَرَضَ فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ فَمَضْرِفِهِ
الْأَقْرَبُ

بِبُطْلَانِ الْوُقُوفِ حِينَئِذٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَالطَّنْبُداوِيِّ : فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، بَلِ الْوَجْهُ الصَّحَّةُ .

* * *

لَا قَبُولٌ ، فَلَا يُشْتَرَطُ ، وَلَوْ مِنْ مُعَيَّنٍ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ قُرْبَةٌ ، بَلِ الشَّرْطُ
عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَا ذَكَرْتُهُ فِي الْمُعَيَّنِ هُوَ الْمَنْقُولُ عَنِ الْأَكْثَرِينَ ، وَاخْتَارَهُ فِي
« الرَّوَضَةِ » وَنَقَلَهُ فِي « شَرْحِ الْوَسِيطِ » عَنْ نَصِّ الشَّافِعِيِّ ، وَقِيلَ :
يُشْتَرَطُ مِنَ الْمُعَيَّنِ الْقَبُولُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ تَمْلِيكٌ ، وَهُوَ مَا رَجَّحَهُ
« الْمِنْهَاجُ » كَأَصْلِهِ . فَإِذَا رَدَّ الْمُعَيَّنُ بَطَلَ حَقُّهُ سَوَاءَ شَرَطْنَا قَبُولَهُ أَمْ لَا ،
نَعَمْ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَارِثِهِ الْحَائِزِ شَيْئًا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ لَزِمَ وَإِنْ رَدَّهُ .

وَخَرَجَ بِـ « الْمُعَيَّنِ » الْجِهَةُ الْعَامَّةُ وَجِهَةُ التَّخْرِيرِ ، كَالْمَسْجِدِ ، فَلَا
قَبُولَ فِيهِ جَزْمًا ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى اثْنَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ ، ثُمَّ الْفُقَرَاءَ ، فَمَاتَ
أَحَدُهُمَا فَتَصَيَّبَ يُضْرَفُ لِلْآخِرِ ، لِأَنَّهُ شَرِطَ فِي الْإِنْتِقَالِ لِلْفُقَرَاءِ انْقِرَاضُهُمَا
جَمِيعًا ، وَلَمْ يُوجَدْ .

وَلَوْ أَنْقَرَضَ ، أَيُّ : الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْمُعَيَّنُ ، فِي مُنْقَطِعِ آخِرِ كَانَ
قَالَ : وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدًا بَعْدُ ، أَوْ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ نَسَلِهِ
وَنَحْوُهُمَا مِمَّا لَا يَدُومُ .

فَمَضْرِفُهُ الْفَقِيرُ الْأَقْرَبُ رَحِمًا ، لَا إِرْتَاءً .

إِلَى الْوَاقِفِ ، وَلَوْ شَرَطَ شَيْئًا

إِلَى الْوَاقِفِ يَوْمَ انْقِرَاضِهِمْ ، كَأَبْنِ الْبِنْتِ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ ابْنُ أَخٍ مَثَلًا ،
لَأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْأَقَارِبِ أَفْضَلُ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ الصَّدَقَةُ عَلَى أَقْرَبِهِمْ ،
فَأَفْقَرِهِمْ ، وَمِنْ ثَمَّ يَجِبُ أَنْ يَخُصَّ بِهِ فَقَرَاءَهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَرْبَابُ
الْوَقْفِ ، أَوْ عُرِفَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ فَقَرَاءُ ، بَلْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ ، وَهُمْ مَنْ
حُرِّمَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ ، صَرَفَهُ الْإِمَامُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

وَقَالَ جَمْعٌ : يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ ، أَيْ : بِلَدِّ الْمَوْقُوفِ .
وَلَا يَبْطُلُ الْوَقْفُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، بَلْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا عَلَيْهِ ، إِلَّا فِيمَا لَمْ يُذَكَّرِ
الْمَصْرَفُ ، كَوَقَفْتُ هَذَا ، وَإِنْ قَالَ : اللَّهُ ، لَأَنَّ الْوَقْفَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ
الْمَنَافِعِ ، فَإِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مُتَمَلِّكًا بَطَلَ ، وَإِنَّمَا صَحَّ أَوْصِيْتُ بِثُلْثِي وَصَرَفَ
لِلْمَسَاكِينِ ، لَأَنَّ غَالِبَ الْوَصَايَا لَهُمْ ، فَحُمِلَ الْإِطْلَاقُ عَلَيْهِمْ ، وَإِلَّا فِي
مُنْقَطِعِ الْأَوَّلِ ، كَوَقَفْتُهُ عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ قَبْرِ أَبِي
وَهُوَ حَيٌّ ، فَيَبْطُلُ بِخِلَافٍ : وَقَفْتُهُ آلَانَ أَوْ بَعْدَ مَوْتِي عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى
قَبْرِي بَعْدَ مَوْتِي ، فَإِنَّهُ وَصِيَّةٌ ، فَإِنْ خَرَجَ مِنَ الثُّلُثِ أَوْ أُجِيزَ وَعُرِفَ قَبْرُهُ
صَحَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَحَيْثُ صَحَّحْنَا الْوَقْفَ ، أَوْ الْوَصِيَّةَ ، كَفَى قِرَاءَةُ
شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ بِلَا تَعْيِينٍ بِسُورَةِ يَس ، وَإِنْ كَانَ غَالِبُ قَصْدِ الْوَاقِفِ
ذَلِكَ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الزَّمَزَمِيُّ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا إِذَا لَمْ
يَطْرُدْ عُزْفُ فِي الْبَلَدِ بِقِرَاءَةِ قَدْرٍ مَعْلُومٍ أَوْ سُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، وَعَلِمَهُ الْوَاقِفُ ،
وَإِلَّا فَلَا بُدَّ مِنْهُ ، إِذْ عُزِفَ الْبَلَدُ الْمُطْرَدُ فِي زَمَنِهِ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ .

وَلَوْ شَرَطَ ، أَيْ : الْوَاقِفُ ، شَيْئًا يَقْصِدُ ، كَشَرْطِ أَنْ لَا يُوجَرَ

اتَّبِعْ،

مُطْلَقًا ، أَوْ إِلَّا كَذَا ، كَسَنَةِ ، أَوْ أَنْ يُفْضَلَ بَعْضَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَلَوْ أَنْتَى عَلَى ذَكَرٍ ، أَوْ يُسَوَّى بَيْنَهُمْ ، أَوْ اخْتِصَاصٍ نَحْوِ مَسْجِدٍ كَمَدْرَسَةٍ وَمَقْبَرَةٍ بِطَائِفَةٍ ، كَشَافِعِيَّةٍ .

اتَّبِعْ شَرْطُهُ فِي غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ الَّتِي لَمْ تُخَالَفِ الشَّرْعَ ، وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ وُجُوهٍ الْمَصْلَحَةِ .

أَمَّا مَا خَالَفَ الشَّرْعَ ، كَشَرْطِ الْعُزُوبَةِ فِي سُكَّانِ الْمَدْرَسَةِ ، أَيْ : مَثَلًا ، فَلَا يَصِحُّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبُلْقِينِيُّ .

وَخَرَجَ بِـ « غَيْرِ حَالَةِ الضَّرُورَةِ » مَا لَمْ^(١) يُوجَدَ غَيْرُ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ ، وَقَدْ شَرَطَ أَنْ لَا يُوجَرَ لِإِنْسَانٍ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ ، أَوْ أَنَّ الطَّالِبَ لَا يُقِيمُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَلَمْ يُوجَدَ غَيْرُهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ ، فَيَهْمَلُ شَرْطُهُ حِينَئِذٍ ، كَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

* * *

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِلَفْظِ الْوَاقِفِ] : أَلْوَاؤُ الْعَاطِفَةِ لِلتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْمُتْعَاطِفَاتِ ، كَوَقَفْتُ هَذَا عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي . وَثُمَّ وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ ، وَيَدْخُلُ أَوْلَادُ بَنَاتٍ فِي ذُرِّيَّةِ وَنَسْلِ وَعَقِبِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادٍ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ ؛ فَلَا يَدْخُلُونَ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : يوجد في بعض نسخ الخط زيادة : « لو » بعد « ما » وقبل « لم » . انتهى .

حِينَئِذٍ . وَالْمَوْلَى يَشْمَلُ مُغْتَفَاً وَعَتِيقاً .

* * *

تَنْبِيْهُ : حَيْثُ أَجْمَلَ الْوَاقِفُ شَرْطَهُ اتَّبَعَ فِيهِ الْغُرْفُ الْمُطَرَّدُ فِي زَمَنِهِ ،
لَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ ، ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ
كَلَامُهُمْ ، وَمِنْ ثُمَّ أَمْتَنَعَ فِي السَّقَايَاتِ الْمُسَبَّلَةِ عَلَى الطَّرِيقِ غَيْرِ الشُّرْبِ
وَنَقْلِ الْمَاءِ مِنْهَا وَلَوْ لِلشُّرْبِ ، وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ حُرْمَةَ نَحْوِ بُصَاقٍ وَغَسْلِ
وَسَخٍ فِي مَاءِ مَطْهَرَةِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَثُرَ .

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الطَّنْبُادَاوِيُّ عَنْ الْجَوَابِي وَالْجِرَارِ الَّتِي عِنْدَ الْمَسَاجِدِ
فِيهَا الْمَاءُ ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ لِلشُّرْبِ أَوْ الْوُضُوءِ أَوْ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ
أَوْ الْمَسْنُونِ أَوْ غَسْلِ النَّجَاسَةِ ؟ فَأَجَابَ : إِنَّهُ إِذَا دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ
مَوْضُوعٌ لِتَغْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ جَازَ جَمِيعُ مَا ذَكَرَ مِنَ الشُّرْبِ وَغَسْلِ النَّجَاسَةِ
وَوُضُوءِ الْغَنَابَةِ وَغَيْرِهَا .

وَمِثَالُ الْقَرِينَةِ جَرَيَانُ النَّاسِ عَلَى تَغْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ فِقْهِهِ
وَوُضُوءِهِ ، إِذَا الظَّاهِرُ مِنْ عَدَمِ النِّكَيرِ أَنَّهُمْ أَقْدَمُوا عَلَى تَغْمِيمِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَاءِ
بِغُسْلٍ وَشُرْبٍ وَوُضُوءٍ وَغَسْلٍ نَجَاسَةٍ ، فَمِثْلُ هَذَا إِيقَاعُ يُقَالُ بِالْجَوَازِ ^(١) ،
وَقَالَ : إِنَّ فَتَوَى الْعَلَامَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمْرِهِ يُؤَافِقُ مَا ذَكَرَهُ . أَنْتَهَى .

قَالَ الْقَفَّالُ وَتَبَعُوهُ : وَيَجُوزُ شَرْطُ رَهْنٍ مِنْ مُسْتَعِيرِ كِتَابٍ وَقَفٍ يَأْخُذُهُ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : « فِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ : فَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ بِالْجَوَازِ فِيهِ .
بِإِسْقَاطِ لَفْظِ : إِيقَاعٍ . أَنْتَهَى .

.....

الْناظِرُ مِنْهُ لِيَحْمِلَهُ عَلَى رَدِّهِ .

وَالْحَقُّ بِهِ شَرْطُ ضَامِنٍ .

وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَوْ النَّذْرِ لَهُ ، بِأَنَّهُ يُصَرَفُ لِمَصَالِحِ حُجْرَتِهِ الشَّرِيفَةِ فَقَطْ ، أَوْ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ أُعْطِيَ مُقِيمٌ بِهَا أَوْ غَائِبٌ عَنْهَا لِحَاجَةٍ غَيْبَةٍ لَا تَقْطَعُ نِسْبَتَهُ إِلَيْهَا عُرْفاً .

* * *

فُرُوعُ : قَالَ التَّاجُ الْفَزَارِيُّ وَالْبَرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ وَغَيْرُهُمَا : مَنْ شَرَطَ قِرَاءَةَ جُزْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ كُلِّ يَوْمٍ كَفَاهُ قَدْرُ جُزْءٍ ، وَلَوْ مُفَرَّقًا وَنَظَرًا ، وَفِي الْمُفَرَّقِ نَظَرٌ .

وَلَوْ قَالَ : لِيَتَصَدَّقَ بِغَلَّتِهِ فِي رَمَضَانَ أَوْ عَاشُورَاءَ ، فَفَاتَ ، تُصَدَّقَ بَعْدَهُ ، فَلَا يُنْتَظَرُ مِثْلُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَالَ : فِطْرًا لِصُومِهِ ، أَنْتَظَرُهُ .

وَأَفْتَى غَيْرُ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ قَالَ : عَلَى مَنْ يَقْرَأُ عَلَى قَبْرِ أَبِي كُلِّ جُمُعَةٍ يَسْ ، بِأَنَّهُ إِنْ حَدَّ الْقِرَاءَةَ بِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ عَيْنَ لِكُلِّ سَنَةٍ غَلَّةً ، أَتْبَعَ ، وَإِلَّا بَطَلَ .

نَظِيرُ مَا قَالُوهُ مِنْ بُطْلَانِ الْوَصِيَّةِ لِزَيْدٍ كُلِّ شَهْرٍ بِدِينَارٍ إِلَّا فِي دِينَارٍ وَاحِدٍ . أَنْتَهَى .

وَأِنَّمَا يَتَجَهُّ إِلْحَاقُ الْوَقْفِ بِالْوَصِيَّةِ إِنْ عُلِقَ بِالْمَوْتِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَصِيَّةٌ ، وَأَمَّا الْوَقْفُ الَّذِي لَيْسَ كَالْوَصِيَّةِ ، فَالَّذِي يَتَجَهُّ صِحَّتُهُ ، إِذَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَخْذُورٌ بَوَجْهِهِ ، لِأَنَّ النَّازِلَ إِذَا قَرَّرَ مَنْ يَقْرَأُ كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ

مَا شَرِطَ مَا دَامَ يَقْرَأُ ، فَإِذَا مَاتَ مَثَلًا قَرَّرَ النَّازِرُ غَيْرَهُ ، وَهَكَذَا .

وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ : وَقَفْتُ هَذَا عَلَى فُلَانٍ لِيَعْمَلَ كَذَا ، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : أَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا لِلِاسْتِحْقَاقِ وَأَنْ يَكُونَ تَوْصِيَةً لَهُ لِأَجْلِ وَقْفِهِ ، فَإِنْ عَلِمَ مُرَادُهُ اتَّبَعَ ، وَإِنْ شَكَّ لَمْ يُمْنَعِ الْإِسْتِحْقَاقُ ، وَإِنَّمَا يَتَجَهَّزُ فِيهَا لَا يَقْصَدُ عُرْفًا صَرَفَ الْعَلَّةِ فِي مُقَابَلَتِهِ ، وَإِلَّا كَلِتَقْرَأُ أَوْ تَتَعَلَّمُ كَذَا ، فَهُوَ شَرْطٌ لِلِاسْتِحْقَاقِ فِيهَا أَسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لِلضَّيْفِ صُرْفَ لِلْوَارِدِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْعُرْفُ وَلَا يُرَادُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مُطْلَقًا ، وَلَا يُدْفَعُ لَهُ حَبٌّ إِلَّا إِنْ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ ، وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِيهِ الْفَقْرُ ؟ قَالَ شَيْخُنَا : الظَّاهِرُ لَا .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا الزَّمْزَمِيُّ عَمَّا وَقَفَ لِيُصْرَفَ عَلَيْهِ لِلْإِطْعَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَهَلْ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يُطْعِمَهَا مَنْ نَزَلَ بِهِ مِنَ الضَّيْفَانِ فِي غَيْرِ شَهْرِ الْمَوْلِدِ بِذَلِكَ الْقَصْدِ أَوْ لَا ؟ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَأْكُلَ مِنْ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ رِزْقٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلَا مِنْ مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّازِرِ أَنْ يَصْرِفَ الْعَلَّةَ الْمَذْكُورَةَ فِي إِطْعَامِ مَنْ ذَكَرَ ، وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي الْأَكْلُ مِنْهَا أَيْضًا لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ ، وَالْقَاضِي إِذَا لَمْ يَعْرِفْهُ الْمُتَصَدِّقُ وَلَمْ يَكُنِ الْقَاضِي عَارِفًا بِهِ . قَالَ الشُّبْكِيُّ : لَا شَكَّ فِي جَوَازِ الْأَخْذِ لَهُ ، وَبِقَوْلِهِ أَقُولُ ، لِإِنْتِفَاءِ الْمَعْنَى الْمَانِعِ ، وَإِلَّا يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كَالْهَدِيَّةِ ، وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ بَأَنَّ الْمُتَصَدِّقَ إِنَّمَا قَصَدَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : وَلَا يَسْتَحِقُّ ذُو وَظِيفَةٍ كَقِرَاءَةِ أَخْلٍ بِهَا فِي

وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ رَيْعٌ،

بَعْضُ الْآيَامِ .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : إِنَّ أَخْلَّ وَأَسْتَنَابَ لِعُذْرِ كَمَرَضٍ أَوْ حَبْسٍ بَقِيَ
أَسْتَحْقَاقُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُسْتَحَقَّ لِمُدَّةِ الْإِسْتِنَابَةِ .

فَأَفْهَمَ بَقَاءَ أَثَرِ اسْتَحْقَاقِهِ لِغَيْرِ مُدَّةِ الْإِخْلَالِ ، وَهُوَ مَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ
كَأَبْنِ الصَّلَاحِ فِي كُلِّ وَظِيفَةٍ تَقْبَلُ الْإِنَابَةَ ، كَالْتَدْرِيسِ وَالْإِمَامَةِ .

* * *

وَلِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ عَيْنٌ مُطْلَقًا ، أَوْ لِاسْتِغْلَالِ رَيْعِهَا لِغَيْرِ نَفْعٍ خَاصٍّ مِنْهَا
رَيْعٌ، وَهُوَ فَوَائِدُ الْمَوْقُوفِ جَمِيعُهَا ، كَأَجْرَةٍ ، وَدَرٍّ ، وَوَلَدٍ حَادِثٍ بَعْدَ
الْوَقْفِ ، وَثَمَرٍ ، وَغُصْنٍ يُعْتَادُ قَطْعُهُ ، أَوْ شَرْطٍ وَلَمْ يُؤَدَّ قَطْعُهُ لِمَوْتِ
أَصْلِهِ ، فَيَتَصَرَّفُ فِي فَوَائِدِهِ تَصَرَّفَ الْمَلَّاكِ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ مَا لَمْ يُخَالِفْ
شَرْطَ الْوَقْفِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْوَقْفِ ، وَأَمَّا الْحَمْلُ الْمُقَارِنُ
فَوَقْفٌ تَبَعًا لِأَمِّهِ ، أَمَّا إِذَا وَقِفْتَ عَلَيْهِ عَيْنٌ لِنَفْعٍ خَاصٍّ ، كَدَابَّةٍ لِلزُّكُوبِ ،
فَفَوَائِدُهَا مِنْ دَرٍّ وَنَحْوِهِ لِلْوَقْفِ .

وَلَا يَجُوزُ وَطْءُ أَمَةٍ مَوْقُوفَةٍ وَلَوْ مِنْ وَاقِفٍ أَوْ مَوْقُوفٍ عَلَيْهِ لِعَدَمِ مُلْكِهِمَا ،
بَلْ يُحَدَّثَانِ ، وَيُزَوَّجُهَا قَاضٍ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لَا لَهُ وَلَا لِلْوَقْفِ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمُلْكَ فِي رَقَبَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مُعَيَّنٍ أَوْ جِهَةٍ يَنْتَقِلُ إِلَى اللَّهِ
تَعَالَى ، أَيْ يَنْفَكُ عَنْ اخْتِصَاصِ الْأَدَمِيِّينَ ، فَلَوْ شَغَلَ الْمَسْجِدُ بِأَمْتِغَةٍ
وَجَبَتْ الْأَجْرَةُ لَهُ ، فَتَصَرَّفَ لِمَصَالِحِهِ عَلَى الْأَوْجَهِ .

* * *

وَلَا يُبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ ،

فَائِدَةٌ : وَمَنْ سَبَقَ إِلَى مَحَلٍّ مِنْ مَسْجِدٍ لِإِقْرَاءِ قُرْآنٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ عِلْمٍ شَرْعِيٍّ أَوْ آلَةٍ لَهُ أَوْ لِيَتَعَلَّمَ مَا ذَكَرَ ، أَوْ كَسَمَاعِ دَرَسٍ بَيْنَ يَدَيَّ مُدَرِّسٍ ، وَفَارَقَهُ لِيَعُودَ إِلَيْهِ وَلَمْ تَطُلْ مُفَارَقَتُهُ بِحَيْثُ انْقَطَعَ عَنْهُ الْأُلْفَةُ^(١) ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي مُلَازِمَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِيَأْلِفَهُ النَّاسُ ، وَقِيلَ : يَنْطُلُ حَقُّهُ بِقِيَامِهِ ، وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ نَقْلًا وَمَعْنَى ، أَوْ لِلصَّلَاةِ ، وَلَوْ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا ، أَوْ قِرَاءَةِ أَوْ ذِكْرِ ، وَفَارَقَهُ بِعُذْرٍ ، كَقَضَاءِ حَاجَةٍ وَإِجَابَةِ دَاعٍ ، فَحَقُّهُ بَاقٍ ، وَلَوْ صَبِيًّا فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ فِي تِلْكَ الصَّلَاةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ رِدَاءَهُ فِيهِ ، فَيَخْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ أَلْعَالِمِ الْجُلُوسُ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، نَعَمْ إِنْ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فِي غَيْبَتِهِ وَاتَّصَلَتِ الصُّفُوفُ ، فَالْوَجْهُ سَدُّ الصَّفِّ مَكَانَهُ لِحَاجَةِ إِتِمَامِ الصُّفُوفِ ، ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ .

فَلَوْ كَانَ لَهُ سُجَادَةٌ فِيهِ ، فَيُنَحِّيَهَا بِرِجْلِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْفَعَهَا بِهَا عَنْ الْأَرْضِ ، لِثَلَا تَدْخُلَ فِي ضَمَانِهِ .

أَمَّا جُلُوسُهُ لِإِعْتِكَافٍ ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِ مَدَّةَ بَطَلِ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ وَلَوْ لِحَاجَةٍ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْطُلْ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ .
وَأَقْتَى الْفَقَّالُ بِمَنْعِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسَاجِدِ .

* * *

وَلَا يُبَاعُ مَوْقُوفٌ وَإِنْ خَرِبَ ، فَلَوْ أَنَّهُدَمَ مَسْجِدٌ ، وَتَعَدَّرَتْ إِعَادَتُهُ ،

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : وَفِي بَعْضِ نَسَخِ الْخَطِّ : الْأُلْفَةُ . اُنْتَهَى .

لَمْ يَبَيْعْ ، وَلَا يَعُودُ مُلْكًا بِحَالٍ ، لِإِمْكَانِ الصَّلَاةِ وَالِاعْتِكَافِ فِي أَرْضِهِ .
أَوْ جَفَّ الشَّجَرُ الْمَوْقُوفُ ، أَوْ قَلَعَهُ رِيحٌ ، لَمْ يَبْطُلِ الْوَقْفُ ، فَلَا يُبَاعُ
وَلَا يُوهَبُ ، بَلْ يَنْتَفَعُ بِهِ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ، وَلَوْ بِجَعْلِهِ أَبْوَابًا إِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ
إِجَارَتُهُ خَشَبًا بِحَالِهِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهِ ، كَأَنْ صَارَ
لَا يُنْتَفَعُ بِهِ إِلَّا بِالْإِخْرَاقِ ، انْقَطَعَ الْوَقْفُ ، أَيْ : وَيَمْلِكُهُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ
حِينَئِذٍ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، فَيَنْتَفِعُ بِعَيْنِهِ وَلَا يَبِيعُهُ .

وَيَجُوزُ بَيْعُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَيْهِ إِذَا بَلَيْتْ ، بِأَنْ ذَهَبَ
جَمَالُهَا وَنَفْعُهَا ، وَكَانَتْ الْمَصْلَحَةُ فِي بَيْعِهَا ، وَكَذَا جُذُوعُ الْمُنْكَسِرَةِ ،
خِلَافًا لِجَمْعِ فِيهِمَا ، وَيُضَرَفُ ثَمَنُهَا لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ إِنْ لَمْ يُمَكِّنْ شِرَاءَ
حَصِيرٍ أَوْ جِدْعٍ بِهِ .

وَالْخِلَافُ فِي الْمَوْقُوفَةِ وَلَوْ بِأَنْ اشْتَرَاهَا النَّاطِرُ وَوَقَفَهَا بِخِلَافِ
الْمَوْهُوبَةِ وَالْمُشْتَرَاةِ لِلْمَسْجِدِ ، فَتُبَاعُ جِزْمًا لِمَجَرَّدِ الْحَاجَةِ ، أَيْ :
الْمَصْلَحَةِ ، وَإِنْ لَمْ تَبْلُ .

وَكَذَا نَحْوُ الْقَنَادِيلِ .

وَلَا يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ حُصْرِ الْمَسْجِدِ وَلَا فِرَاشِهِ فِي غَيْرِ فَرَشِهِ مُطْلَقًا ،
سَوَاءً كَانَتْ لِحَاجَةٍ أَمْ لَا ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَلَوْ اشْتَرَى النَّاطِرُ أَخْشَابًا لِلْمَسْجِدِ أَوْ وَهَبَتْ لَهُ وَقَبِلَهَا النَّاطِرُ ، جَازَ
بَيْعُهَا لِمَصْلَحَةِ ، كَأَنْ خَافَ عَلَيْهَا نَحْوَ سَرَقَةٍ ، لَا إِنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً مِنْ أَجْزَاءِ
الْمَسْجِدِ ، بَلْ تُحْفَظُ لَهُ وَجُوبًا . ذَكَرَهُ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ فِي « فِتَاوَاهِ » .

وَلَا يُنْقَضُ الْمَسْجِدُ إِلَّا إِذَا خِيفَ عَلَى نِقْضِهِ فَيُنْقَضُ ، وَيُحْفَظُ أَوْ
يَعْمَرُ بِهِ مَسْجِدٌ آخَرُ إِنْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ ، وَالْأَقْرَبُ إِلَيْهِ أَوْلَى ، وَلَا يَعْمَرُ بِهِ غَيْرُ
جَنْسِهِ ، كَرِبَاطٍ وَبِثْرٍ ، كَالْعَكْسِ ، إِلَّا إِذَا تَعَدَّرَ جَنْسُهُ ، وَالَّذِي يَتَّجُهُ
تَرْجِيحُهُ فِي رَيْعٍ وَقَفَ الْمُنْهَدِمُ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ ، وَإِلَّا صُرِفَ
لِمَسْجِدٍ آخَرَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ صُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا يُصْرَفُ النِّقْضُ لِنَحْوِ رِبَاطٍ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدٌ^(١) بِأَلَاتٍ جُدِّدَ وَبَقِيَتْ أَلَاتُهُ
الْقَدِيمَةُ ، فَهَلْ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ آخَرَ قَدِيمٍ بِهَا أَوْ تُبَاعَ وَيُحْفَظُ ثَمْنُهَا ؟
فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجُوزُ عِمَارَةُ مَسْجِدٍ قَدِيمٍ وَحَادِثٍ بِهَا حَيْثُ قُطِعَ بَعْدَمْ أَحْتِيَاجِ
مَا هِيَ مِنْهُ إِلَيْهَا قَبْلَ فَنَائِهَا ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ . اُنْتَهَى .
وَنَقَلَ نَحْوَ حَصِيرِ الْمَسْجِدِ وَقَنَادِيلِهِ كَنَقْلِ آلَتِهِ .

وَيُصْرَفُ رَيْعُ الْمَوْقُوفِ عَلَى الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، أَوْ عَلَى عِمَارَتِهِ فِي
الْبِنَاءِ ، وَلَوْ لِمَنَارَتِهِ ، وَفِي التَّجْصِيسِ الْمُحْكَمِ وَالسَّلَامِ وَفِي أُجْرَةِ الْقِيمِ
لَا الْمُؤَذِّنِ وَالْإِمَامِ وَالْحُضِرِ وَالذُّهْنِ ، إِلَّا إِنْ كَانَ الْوَقْفُ لِمَصَالِحِهِ ،
فَيُصْرَفُ فِي ذَلِكَ لَا فِي التَّزْوِيقِ وَالنَّقْشِ .

وَمَا ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ لِلْمُؤَذِّنِ وَالْإِمَامِ فِي الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ هُوَ مُقْتَضَى
مَا نَقَلَهُ النَّوَوِيُّ فِي « الرُّوضَةِ » عَنِ الْبَغَوِيِّ ، لَكِنَّهُ نَقَلَ بَعْدَهُ عَنْ « فَنَاوِي
الْغَزَالِيِّ » أَنَّهُ يُصْرَفُ لَهُمَا ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : وفي بعض النسخ : عَمَّا إِذَا عُمِّرَ مَسْجِدًا ؛ بنصب
مسجدًا . اُنْتَهَى .

وَلَوْ وَقَفَ عَلَى ذُهْنٍ لِإِسْرَاجِ الْمَسْجِدِ بِهِ أُسْرِجَ كُلُّ اللَّيْلِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُغْلَقًا مَهْجُورًا .

وَأَفْتَى أَبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بِجَوَازِ إِيقَادِ الْيَسِيرِ مِنَ الْمَصَابِيحِ فِيهِ لَيْلًا اخْتِرَامًا مَعَ خُلُوهِ مِنَ النَّاسِ ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ؛ وَجَزَمَ فِي « الرَّوَضَةِ » بِحُرْمَةِ إِسْرَاجِ الْخَالِي .

قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : يَحْرُمُ اخْتِذُ شَيْءٍ مِنْ زَيْتِهِ وَشَمْعِهِ كَحَصَاهُ وَتُرَابِهِ .

* * *

فَرْعٌ : ثَمَرُ الشَّجَرِ النَّائِبِ بِالْمَقْبَرَةِ الْمُبَاحَةِ مُبَاحٌ ، وَصَرَفُهُ لِمَصَالِحِهَا أَوْلَى ؛ وَثَمَرُ الْمَغْرُوسِ فِي الْمَسْجِدِ مُلْكُهُ إِنْ غُرِسَ لَهُ فَيُصْرَفُ لِمَصَالِحِهِ ، وَإِنْ غُرِسَ لِيُؤْكَلَ أَوْ جُهِلَ الْحَالُ فَمُبَاحٌ .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » : لَيْسَ لِلْإِمَامِ إِذَا أَنْدَرَسَتْ مَقْبَرَةٌ وَلَمْ يَبْقَ بِهَا أَثَرٌ إِجَارَتُهَا لِلزَّرَاعَةِ ، أَيْ : مَثَلًا ، وَصَرَفُ غَلَّتِهَا لِلْمَصَالِحِ ؛ وَحُمِلَ عَلَى الْمَوْقُوفَةِ ، فَالْمَمْلُوكَةُ لِمَالِكِهَا إِنْ عُرِفَ ، وَإِلَّا فَمَالٌ ضَائِعٌ ، أَيْ : إِنْ أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ يَعْمَلُ فِيهِ الْإِمَامُ بِالْمُضْلَحَةِ ، وَكَذَا الْمَجْهُولَةُ .

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الطَّبْئِدَاوِيُّ فِي شَجَرَةٍ نَبَتَتْ بِمَقْبَرَةِ مُسَبَّلَةٍ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا ثَمَرٌ يُنْتَفَعُ بِهِ ، إِلَّا أَنَّ بِهَا أَخْشَابًا كَثِيرَةً تَصْلُحُ لِلْبِنَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهَا نَاطِرٌ خَاصٌّ ، فَهَلْ لِلنَّاطِرِ الْعَامِّ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بَيْعُهَا وَقَطْعُهَا وَصَرَفُ قِيمَتِهَا إِلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ؟ فَأَجَابَ : نَعَمْ ، لِلْقَاضِي فِي الْمَقْبَرَةِ الْعَامَّةِ

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظْرَ آلِهِ أَوْ لِعَیْرِهِ أَتْبَعَ ، وَإِلَّا فَهُوَ لِقَاضٍ .

الْمُسَبَّلَةَ بَیْعُهَا وَصَرَفُ ثَمَنِهَا فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، كَثَمَرِ الشَّجَرَةِ الَّتِي لَهَا ثَمَرٌ ، فَإِنَّ صَرَفَهَا فِي مَصَالِحِ الْمَقْبَرَةِ أَوْلَى ، هَذَا عِنْدَ سُقُوطِهَا بِنَحْوِ رِيحٍ ، وَأَمَّا قَطْعُهَا مَعَ سَلَامَتِهَا فَيُظْهَرُ إِبْقَاؤُهَا لِلرَّفِيقِ بِالزَّائِرِ وَالْمُشِيعِ .

* * *

وَلَوْ شَرَطَ وَاقِفٌ نَظْرَ آلِهِ ، أَيْ : لِنَفْسِهِ .

أَوْ لِعَیْرِهِ أَتْبَعَ ، كَسَائِرِ شُرُوطِهِ ، وَقَبُولُ مَنْ شَرِطَ لَهُ النَّظْرُ كَقَبُولِ الْوَكِيلِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ عَزْلُ مَنْ شَرِطَ نَظْرَهُ حَالَ الْوَقْفِ ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ .

وَإِلَّا يَشْرُطُ لِأَحَدٍ فَهُوَ لِقَاضٍ ، أَيْ : قَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِحِفْظِهِ وَإِجَارَتِهِ ، وَقَاضِي بَلَدِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لِأَنَّهُ صَاحِبُ النَّظَرِ الْعَامِّ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَوْ وَاقِفًا أَوْ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ .

وَجَزُمُ الْخَوَارِزْمِيَّ بِبُثُوتِهِ لِلوَاقِفِ وَذَرِّيَّتِهِ بِلَا شَرْطٍ ضَعِيفٌ .

قَالَ السُّبْكِيُّ : لَيْسَ لِلْقَاضِي أَخْذُ مَا شَرِطَ لِلنَّازِرِ إِلَّا إِنْ صَرَّحَ الْوَاقِفُ بِنَظَرِهِ ، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ سَهْمِ عَامِلِ الزَّكَاةِ .

قَالَ أَبْنَةُ النَّاجِ : وَمَحَلُّهُ فِي قَاضٍ لَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَوْ خُشِيَ مِنَ الْقَاضِي أَكْلُ الْوَقْفِ لِجَوْرِهِ جَازَ لِمَنْ هُوَ بِيَدِهِ صَرَفُهُ فِي مَصَارِفِهِ ، أَيْ : إِنْ عَرَفَهَا ، وَإِلَّا فَوَضَّهْ لِفَقِيهِ عَارِفٍ بِهَا ، أَوْ سَأَلَهُ وَصَرَفَهَا .

بَابُ فِي الْإِقْرَارِ

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ،

وَشَرَطُ النَّاطِرِ وَاِقْفًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ : اَلْعَدَالَةُ وَالْاهْتِدَاءُ إِلَى اَلتَّصَرُّفِ اَلْمُفَوَّضِ إِلَيْهِ .

وَيَجُوزُ لِلنَّاطِرِ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الْأُجْرَةِ ، وَإِنْ زَادَ عَلَى أُجْرَةِ مِثْلِهِ ، مَا لَمْ يَكُنِ اَلْوَاقِفُ ، فَإِنْ لَمْ يُشَرِّطْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا أُجْرَةَ لَهُ ، نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى اَلْحَاكِمِ لِيَقَرَّرَ لَهُ الْأَقْلُّ مِنْ نَفَقَتِهِ وَأُجْرَةِ مِثْلِهِ ، كَوَلِّيَّ اَلْيَتِيمِ .

وَأَفْتَى ابْنُ اَلصَّبَّاحِ بِأَنَّ لَهُ اَلْاِسْتِفْلَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ .

وَيَنْعَزِلُ اَلنَّاطِرُ بِاَلْفِسْقِ ، فَيَكُونُ اَلنَّظَرُ لِلْحَاكِمِ .

وَلِلْوَاقِفِ عَزْلُ مَنْ وَلَّاهُ وَنَضَبُ غَيْرِهِ ، إِلَّا إِنْ شَرَطَ نَظَرُهُ حَالَ اَلْوَقْفِ .

* * *

تِمَمَةٌ : لَوْ طَلَبَ اَلْمُسْتَحِقُّونَ مِنْ اَلنَّاطِرِ كِتَابَ اَلْوَقْفِ لِيَكْتُبُوا مِنْهُ نُسْخَةً حِفْظًا لِاسْتِحْقَاقِهِمْ لَزِمَهُ تَمْكِينُهُمْ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ .

* * *

بَابُ فِي الْإِقْرَارِ

هُوَ لَعَنَ : اَلْإِبْثَاتُ ، وَشَرَعًا : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ عَلَيْهِ ؛ وَيُسَمَّى :

أَعْتِرَافًا .

يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارٍ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَلَا يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ

وَشَرِطَ فِيهِ لَفْظٌ ؛ كَعَلَيَّ ، أَوْ عِنْدِي كَذَا ؛ وَنَعَمْ ، وَأَبْرَأْتُنِي ،
وَقَضَيْتُهُ ، لِحَوَابٍ : أَلَيْسَ لِي ؟ أَوْ لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛

بِغَيْرِ حَقٍّ عَلَى الْإِقْرَارِ ، بِأَنْ ضُرِبَ لِيَقَرَّ ، أَمَّا مُكْرَهُ عَلَى الصَّدَقِ ، كَأَنْ
ضُرِبَ لِيَصْدُقَ فِي قَضِيَّةٍ أَتَاهُمْ فِيهَا ، فَيَصِحُّ حَالُ الضَّرْبِ وَبَعْدُهُ عَلَى
إِشْكَالٍ قَوِيٍّ فِيهِ ، سَيِّمًا إِنْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَا يَرْفَعُونَ الضَّرْبَ إِلَّا بِأَخْذٍ مَثَلًا ،
وَلَوْ ادَّعَى صَبَأًا أَمْكِنَ ، أَوْ نَحْوَ جُنُونٍ عَهْدَ ، أَوْ إِكْرَاهًا ، وَثُمَّ أَمَارَةً ،
كَحَبْسٍ أَوْ تَرْسِيمٍ ، وَتَبَتَ بَيِّنَتُهُ ، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، أَوْ بِيَمِينٍ مَرْدُودَةٍ ؛
صَدَقَ بِيَمِينِهِ مَا لَمْ تَقُمْ بَيِّنَةٌ بِخِلَافِهِ .

وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى الصَّبِيُّ بُلُوغًا بِإِمْنَاءٍ مُمَكِّنٍ ، فَيَصْدَقُ فِي ذَلِكَ ، وَلَا
يُحْلَفُ عَلَيْهِ ؛ أَوْ بِسَنٍّ كَلَّفَ بَيِّنَتَهُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا لَا يَعْرِفُ ، وَهِيَ
رَجُلَانِ ، نَعَمْ إِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بَوْلَادَتِهِ يَوْمَ كَذَا قُبْلَنَ ، وَيَثْبُتُ بِهِنَّ أَلْسَنُ
تَبَعًا ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَشَرِطَ فِيهِ ، أَيْ : الْإِقْرَارُ ، لَفْظٌ يُشْعِرُ بِالْإِزَامِ بِحَقٍّ ، كَعَلَيَّ ، أَوْ
عِنْدِي كَذَا لَزِيدٍ ، وَلَوْ زَادَ : فِيمَا أَظُنُّ أَوْ أَحْسَبُ ، لَعَا ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُقَرَّرُ
بِهِ مُعَيَّنًا ، كَلَزِيدِ هَذَا الثُّوبِ ، أَوْ خُذْ بِهِ ؛ أَوْ غَيْرُهُ كُلُّهُ ثَوْبٌ ، أَوْ أَلْفٌ ؛
أَشْتَرِطُ أَنْ يُضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ مِمَّا يَأْتِي ، كَعِنْدِي أَوْ عَلَيَّ ؛ وَقَوْلُهُ : عَلَيَّ ، أَوْ
فِي ذِمَّتِي لِلدَّيْنِ ، وَمَعِي ، أَوْ عِنْدِي لِلْعَيْنِ ، وَيُحْمَلُ الْعَيْنُ عَلَى أَدْنَى
الْمَرَاتِبِ ، وَهُوَ الْوَدِيعَةُ ، فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي الرَّدِّ وَالتَّلَفِ ، وَكَ نَعَمْ ،
وَبَلَى وَصَدَقْتَ وَأَبْرَأْتُنِي مِنْهُ أَوْ أَبْرَأْتَنِي مِنْهُ ؛ وَقَضَيْتُهُ لِحَوَابٍ : أَلَيْسَ لِي
عَلَيْكَ كَذَا ؟ ، أَوْ قَالَ لَهُ : لِي عَلَيْكَ كَذَا ؛ مِنْ غَيْرِ اسْتِفْهَامٍ ، لِأَنَّ الْمَفْهُومَ

وَفِي مُقَرَّرٍ بِهِ أَنْ لَا يَكُونُ لِمُقَرَّرٍ ،

مِنْ ذَلِكَ الْإِقْرَارُ ، وَلَوْ قَالَ : أَقْضِ الْأَلْفَ الَّذِي لِي عَلَيْكَ ، أَوْ أَخْبِرْتُ أَنَّ لِي عَلَيْكَ أَلْفًا ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ أَمْهَلْنِي ، أَوْ لَا أَنْكِرُ مَا تَدَّعِيهِ ، أَوْ حَتَّى أَفْتَحَ الْكَيْسَ ، أَوْ أَجِدَ الْمِفْتَاحَ ، أَوْ أَلْدَرَاهِمَ مَثَلًا ؛ فَإِقْرَارٌ ، حَيْثُ لَا اسْتِهْزَاءَ .

فَإِنْ اقْتَرَنَ بِوَاحِدٍ مِمَّا ذَكَرَ قَرِينُهُ اسْتِهْزَاءٌ ، كإيرادِ كَلَامِهِ بِنَحْوِ ضَحِكٍ وَهَزٍّ رَأْسٍ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ ، أَيْ : وَثَبَتْ ذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ؛ لَمْ يَكُنْ بِهِ مُقَرَّرًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَطَلَبُ الْبَيْعِ إِقْرَارٌ بِالْمِلْكِ وَالْعَارِيَةِ وَالْإِجَارَةِ بِمِلْكِ الْمَنْفَعَةِ ، لَكِنْ تَعَيَّنَهَا إِلَى الْمُقَرَّرِ .

وَأَمَّا قَوْلُهُ : لَيْسَ لَكَ عَلَيَّ أَكْثَرُ مِنْ أَلْفٍ ، جَوَابًا لِقَوْلِهِ : لِي عَلَيْكَ أَلْفٌ ، أَوْ نَتَحَاسَبُ ، أَوْ أَكْتُبُوا لِي زَيْدٌ عَلَيَّ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ أَشْهَدُوا عَلَيَّ بِكَذَا ، أَوْ بِمَا فِي هَذَا الْكِتَابِ ؛ فَلَيْسَ بِإِقْرَارٍ ؛ بِخِلَافِ : أَشْهَدُكُمْ ، مُضَافًا لِنَفْسِهِ .

وَقَوْلُهُ لِمَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ : هُوَ عَدْلٌ فِيمَا شَهِدَ بِهِ ، إِقْرَارٌ ، كَإِذَا شَهِدَ عَلَيَّ فَلَانٌ بِمِثَّةٍ ، أَوْ قَالَ ذَلِكَ ، فَهُوَ صَادِقٌ ؛ فَإِنَّهُ إِقْرَارٌ ، وَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ . وَشُرْطُ فِي مُقَرَّرٍ بِهِ أَنْ لَا يَكُونُ مُلْكًا لِمُقَرَّرٍ حِينَ يُقَرَّرُ ، لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لَيْسَ إِزَالَةً عَنِ الْمِلْكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَنْ كَوْنِهِ مُلْكًا لِلْمُقَرَّرِ لَهُ إِذَا لَمْ يُكَذِّبْهُ .

فَقَوْلُهُ : دَارِي أَوْ ثَوْبِي ، أَوْ دَارِي أَلَّتِي اشْتَرَيْتُهَا لِنَفْسِي لِزَيْدٍ ، أَوْ دِينِي الَّذِي عَلَى زَيْدٍ لِعَمْرٍو ؛ لَغَوٌّ ، لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِلَيْهِ تَقْتَضِي الْمِلْكَ لَهُ ،

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ ، وَلَوْ لَوَارِثٍ ،

فَتَنَافِي الْإِقْرَارِ بِهِ لِغَيْرِهِ ، إِذْ هُوَ إِقْرَارٌ بِحَقِّ سَابِقٍ .

وَلَوْ قَالَ : مَسْكَنِي أَوْ مَلْبُوسِي لِزَيْدٍ ، فَهُوَ إِقْرَارٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَسْكُنُ وَيَلْبَسُ مُلْكَ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَالَ : الَّذِينُ الَّذِي كَتَبْتُهُ ، أَوْ بِأَسْمِي ، عَلَى زَيْدٍ لَعَمِرُوا صَحَّ ، أَوِ الَّذِينُ الَّذِي لِي عَلَى زَيْدٍ لَعَمِرُوا لَمْ يَصَحَّ ؛ إِلَّا إِنْ قَالَ : وَأَسْمِي فِي الْكِتَابِ عَارِيَّةً .

وَلَوْ أَقَرَّ بِحُرِّيَّةِ عَبْدٍ مُعَيَّنٍ فِي يَدِ غَيْرِهِ ، أَوْ شَهِدَ بِهَا ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ ، أَوْ مَلَكَهُ بِوَجْهِ آخَرَ ؛ حُكِمَ بِحُرِّيَّتِهِ .

وَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ سَيَقْرُ بِمَا لَيْسَ عَلَيْهِ ، فَأَقَرَّ أَنَّ عَلَيْهِ لِفُلَانٍ كَذَا ، لَزِمَهُ وَلَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ الْإِشْهَادُ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ مَنْ مَرِيضٍ مَرَضَ مَوْتٍ ، وَلَوْ لَوَارِثٍ ، بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ ، فَيُخْرَجُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ كَذَبَهُ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ ، لِأَنَّهُ أَنْتَهَى إِلَى حَالَةٍ يَصْدُقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيَتُوبُ الْفَاجِرُ ، فَالظَاهِرُ صِدْقُهُ ، لَكِنْ لِلْوَارِثِ تَخْلِيفُ الْمُقَرَّرِ لَهُ عَلَى الْأَسْتِحْقَاقِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا خِلَافًا لِلْقُقَالِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِنَحْوِ هَبَةٍ مَعَ قَبْضٍ فِي الصَّحَّةِ قَبْلَ .

وَإِنْ أَطْلَقَ أَوْ قَالَ فِي عَيْنٍ عُرِفَ أَنَّهَا مُلْكُهُ : هَذِهِ مُلْكُ لَوَارِثِي ، نَزَلَ عَلَى حَالَةِ الْمَرَضِ ، قَالَهُ الْقَاضِي . فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ ، كَمَا لَوْ قَالَ : وَهَبْتُهُ فِي مَرَضِي .

وَأَخْتَارَ جَمْعُ عَدَمِ قَبُولِهِ إِنْ أَتَاهُمْ لِفَسَادِ الزَّمَانِ ، بَلْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِكَذِبِهِ ، فَلَا يَنْبَغِي لِمَنْ يَخْشَى اللَّهَ أَنْ يَقْضِيَ أَوْ يُفْتِيَ بِالصَّحَّةِ ، وَلَا شَكَّ

وَبِمَجْهُولٍ ، وَبِنَسَبِ الْحَقِّ بِنَفْسِهِ بِشَرْطِ إِمْكَانٍ وَتَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ بَبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ ، فَأَدْعَى فَسَادَهُ لَمْ يُقْبَلْ .

فِيهِ إِذَا عَلِمَ أَنَّ قَضَاهُ الْحِرْمَانَ ، وَقَدْ صَرَّحَ جَمْعُ بِالْحُرْمَةِ حِينَئِذٍ ، وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ أَخْذُهُ ، وَلَا يُقَدَّمُ إِقْرَارُ صِحَّةٍ عَلَى إِقْرَارِ مَرَضٍ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ بِمَجْهُولٍ كَشَيْءٍ ، أَوْ كَذَا ، فَيُطْلَبُ مِنَ الْمُقَرَّرِ تَفْسِيرُهُ ، فَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ شَيْءٌ ، أَوْ كَذَا ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِغَيْرِ عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَرَدَّ سَلَامٍ ، وَنَجِسٍ لَا يُفْتَنِي كَخْتِزِيرٍ ؛ وَلَوْ قَالَ : لَهُ عَلَيَّ مَالٌ ، قَبْلَ تَفْسِيرِهِ بِمَتَمَوِّلٍ ، وَإِنْ قُلَّ ، لَا يَنْجِسُ .

وَلَوْ قَالَ : هَذِهِ الدَّارُ وَمَا فِيهَا لِفُلَانٍ صَحَّ ، وَأَسْتَحَقَّ جَمِيعَ مَا فِيهَا وَقْتُ الْإِقْرَارِ ، فَإِنْ اخْتَلَفَا فِي شَيْءٍ أَهْوَى بِهَا وَقْتَهُ صُدِّقَ الْمُقَرَّرُ ، وَعَلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ الْبَيِّنَةُ .

وَصَحَّ إِقْرَارُ بِنَسَبِ الْحَقِّ بِنَفْسِهِ ، كَأَنَّ قَالَ : هَذَا ابْنِي بِشَرْطِ إِمْكَانٍ فِيهِ ، بَأَنَّ لَا يُكَذِّبُهُ الشَّرْعُ وَالْحِسُّ ، بِأَنَّ يَكُونَ دُونَهُ فِي السَّنِّ بِزَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ كَوْنَهُ ابْنَهُ ، وَبَأَنَّ لَا يَكُونُ مَعْرُوفَ النَّسَبِ بِغَيْرِهِ .

وَمَعَ تَصْدِيقِ مُسْتَلْحَقٍ أَهْلٍ لَهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُصَدِّقْهُ أَوْ سَكَتَ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ بَعْدَهَا ، فَأَدْعَى فَسَادَهُ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي دَعْوَاهُ فَسَادَهُ ، وَإِنْ قَالَ : أَقَرَرْتُ لِطَنِي الصَّحَّةَ ، لِأَنَّ الْأَسْمَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يُخْمَلُ عَلَى الصَّحِيحِ ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ ظَاهِرُ الْحَالِ بِصِدْقِهِ ،

كَبَدَوِيٍّ جَلْفٍ ، فَيَنْبَغِي قَبُولُ قَوْلِهِ ؛ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .

وَخَرَجَ بِـ « إِقْبَاضِ » مَا لَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى الْهَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ مُقَرَّأً بِإِقْبَاضٍ ، فَإِنْ قَالَ : مَلَكَهَا مُلْكًا لَازِمًا ، وَهُوَ يَعْرِفُ مَعْنَى ذَلِكَ ، كَانَ مُقَرَّأً بِالْإِقْبَاضِ ، وَلَهُ تَحْلِيلُ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَنَّهُ لَيْسَ فَاسِدًا لِإِمْكَانِ مَا يَدَّعِيهِ ، وَلَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ لِأَنَّهُ كَذَّبَهَا بِإِقْرَارِهِ ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمُقَرَّرُ أَنَّهُ كَانَ فَاسِدًا ، وَبَطَلَ الْبَيْعُ أَوْ الْهَبَةُ ، لِأَنَّ أَلْيَمِينَ الْمَرْذُودَةَ كَالْإِقْرَارِ .

وَلَوْ قَالَ : هَذَا لِزَيْدٍ ، بَلْ لِعَمْرٍو ، أَوْ غَصَبْتُ مِنْ زَيْدٍ ، بَلْ مِنْ عَمْرٍو ؛ سَلَّمَ لِزَيْدٍ سِوَاءَ مَا قَالَ ذَلِكَ مُتَّصِلًا بِمَا قَبْلَهُ أَمْ مُنْفَصِلًا عَنْهُ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ ، لِمَنْتَنَاعِ الرُّجُوعِ عَنِ الْإِقْرَارِ بِحَقِّ آدَمِيٍّ ، وَغُرْمَ بَدَلِهِ لِعَمْرٍو . وَلَوْ أَقَرَّ بِشَيْءٍ ثُمَّ أَقَرَّ بِبَعْضِهِ ، دَخَلَ الْأَقْلُ فِي الْأَكْثَرِ .

وَلَوْ أَقَرَّ بِدَيْنٍ لآخر ، ثُمَّ ادَّعَى أدَاءَهُ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ حَالَةَ الْإِقْرَارِ ، سَمِعَتْ دَعْوَاهُ لِلتَّحْلِيلِ فَقَطْ ، فَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِالْأَدَاءِ قُبِلَتْ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُهُمْ ، لِإِحْتِمَالِ مَا قَالَهُ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : لَا بَيِّنَةَ لِي ، ثُمَّ أَتَى بِبَيِّنَةٍ تُسَمَّعُ .

وَلَوْ قَالَ : لَا حَقَّ لِي عَلَى فُلَانٍ ، فَفِيهِ خِلَافٌ ، وَالرَّاجِحُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ قَالَ : فِيمَا أَظُنُّ ، أَوْ فِيمَا أَعْلَمُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِأَنَّهُ لَهُ عَلَيْهِ حَقًّا قُبِلَتْ ، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ لَمْ تُقْبَلْ بَيِّنَتُهُ ، إِلَّا إِنْ اعْتَدَرَ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ ظَاهِرٍ .

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

تَصِحُّ وَصِيَّةٌ مُكَلَّفٍ حُرٍّ لِحَاجَةٍ حِلٍّ ،

بَابُ فِي الْوَصِيَّةِ

هِيَ لُغَةٌ : الْإِيصَالُ ، مِنْ وَصَى الشَّيْءَ بِكَذَا وَصَلَهُ بِهِ ، لِأَنَّ الْمُوصِي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عُقْبَاهُ ؛ وَشَرْعًا : تَبَرَّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَهِيَ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ بِصِحَّةٍ فَمَرَضٍ أَفْضَلَ ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُغْفَلَ عَنْهَا سَاعَةٌ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْخَبَرُ الصَّحِيحُ [الْبُخَارِيُّ ،

رَقْم : ٢٧٣٨ ؛ مُسْلِمٌ ، رَقْم : ١٦٢٧] : « مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ » أَيْ : مَا الْحَزْمُ أَوْ الْمَعْرُوفُ شَرْعًا إِلَّا ذَلِكَ ، لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَذَرِي مَتَى يَفْجُوهُ الْمَوْتُ .

وَتُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلَاثِ إِنْ لَمْ يَقْصِدْ حِزْمَانَ وَرَثَتِهِ ، وَإِلَّا حُرِّمَتْ .

تَصِحُّ وَصِيَّةٌ مُكَلَّفٍ حُرٍّ مُخْتَارٍ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ، فَلَا تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ ، وَمَجْنُونٍ ، وَرَقِيقٍ وَلَوْ مَكَاتِبًا لَمْ يَأْذُنْ لَهُ السَّيِّدُ ، وَلَا مِنْ مُكْرَهٍ ، وَالسَّكَرَانُ كَالْمُكَلَّفِ ، وَفِي قَوْلٍ : تَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ مُمَيَّزٍ .

لِحَاجَةٍ حِلٍّ ، كَعِمَارَةِ مَسْجِدٍ وَمَصَالِحِهِ ، وَتُحْمَلُ عَلَيْهِمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ، بِأَنْ قَالَ : أَوْصَيْتُ بِهِ لِلْمَسْجِدِ ، وَلَوْ غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ عَمَلًا بِالْعُرْفِ ، وَيَصْرِفُهُ النَّاطِرُ لِلْأَهَمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ .

وَهِيَ لِلْكَعْبَةِ وَلِلضَّرِيحِ النَّبَوِيِّ تُصْرَفُ لِمَصَالِحِهِمَا الْخَاصَّةِ بِهِمَا ،

وَلِحَمَلٍ،

كَتَمِيمٍ مَا . وَهِيَ مِنَ الْكَعْبَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ : فِي الْأَوَّلَى لِمَسَاكِينٍ مَكَّةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : يَظْهَرُ أَخْذًا مِمَّا قَالُوهُ فِي النَّذْرِ لِلْقَبْرِ الْمَعْرُوفِ بِجُزْجَانٍ صِحَّةُ الْوَصِيَّةِ ، كَالْوَقْفِ لِضَرِيحِ الشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ؛ وَتُصَرَّفُ فِي مَصَالِحِ قَبْرِهِ وَالْبِنَاءِ الْجَائِزِ عَلَيْهِ وَمَنْ يَخْدُمُونَهُ أَوْ يَقْرَءُونَ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا قَالَ : لِلشَّيْخِ الْفُلَانِيِّ ، وَلَمْ يَنْوِ ضَرِيحَهُ وَنَحْوَهُ ، فَهِيَ بَاطِلَةٌ .

وَلَوْ أَوْصَى لِمَسْجِدٍ سَيُنَى لَمْ تَصِحَّ ، وَإِنْ بُنِيَ قَبْلَ مَوْتِهِ ، إِلَّا تَبَعًا .

وَقِيلَ : تَبْطُلُ فِيمَا لَوْ قَالَ : أَرَدْتُ تَمْلِكَهُ .

وَكِعْمَارَةِ نَحْوِ قُبَّةٍ عَلَى قَبْرِ نَحْوِ عَالِمٍ فِي غَيْرِ مُسَبَّلَةٍ .

وَوَقَعَ فِي « زِيَادَاتِ الْعِبَادِيِّ » : وَلَوْ أَوْصَى بِأَنْ يُدْفَنَ فِي بَيْتِهِ بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ .

وَخَرَجَ بِـ « جِهَةِ حِلٍّ » جِهَةُ الْمَغْصِيَّةِ ، كِعْمَارَةِ كَنِيسَةٍ ، وَإِسْرَاجٍ فِيهَا ، وَكِتَابَةِ نَحْوِ تَوْرَةٍ وَعِلْمٍ مُحَرَّمٍ .

وَتَصِحُّ لِحَمَلٍ مَوْجُودٍ حَالِ الْوَصِيَّةِ يَقِينًا ، فَتَصِحُّ لِحَمَلٍ أَنْفَصَلَ وَبِهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ ، أَوْ لِأَرْبَعِ سِنِينَ فَأَقَلَّ وَلَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ فِرَاشًا لِرَوْجٍ أَوْ سَيِّدٍ وَأَمَكَنَ كَوْنُ الْحَمَلِ مِنْهُ ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، لِنُدْرَةِ وَطْءِ الشُّبْهَةِ ، وَفِي تَقْدِيرِ الزَّنَا إِسَاءَةٌ ظَنُّ بِهَا ؛ نَعَمْ لَوْ لَمْ

وَلِوَارِثٍ مَعَ إِجَازَةٍ وَرَثَتِهِ

تَكُنْ فِرَاشًا قَطُّ لَمْ تَصِحَّ الْوَصِيَّةُ قَطْعًا ، لَا لِحَمَلٍ سَيَخْذُ وَإِنْ حَدَثَ قَبْلَ
مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّهَا تَمْلِكُ ، وَتَمْلِكُ الْمَعْدُومُ مُمْتَنِعٌ ، فَاشْبَهَتْ
الْوَقْفَ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ لَهُ ؛ نَعَمْ إِنْ جُعِلَ الْمَعْدُومُ تَبَعًا لِلْمَوْجُودِ ، كَانَ
أَوْصَى لِأَوْلَادِ زَيْدٍ الْمَوْجُودِينَ وَمَنْ سَيَخْذُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ صَحَّتْ لَهُمْ
تَبَعًا .

وَلَا لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ ، فَلَا تَصِحُّ لِأَحَدٍ هَذَيْنِ ، هَذَا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْوَصِيَّةِ ،
فَإِنْ كَانَ بِلَفْظٍ : أَعْطُوا هَذَا لِأَحَدِهِمَا ، صَحَّ ، لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ بِالتَّمْلِكِ مِنَ
الْمُوصَى إِلَيْهِ .

وَتَصِحُّ لِوَارِثٍ لِلْمُوصِي مَعَ إِجَازَةِ بَقِيَّةِ وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ،
وَإِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِنَعْضِ الثَّلَاثِ وَلَا أَثَرٌ لِإِجَازَتِهِمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ، إِذْ
لَا حَقَّ لَهُمْ حِينَئِذٍ .

وَالْحِيلَةُ فِي أَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِجَازَةٍ ، أَنْ يُوصِيَ لِفُلَانٍ
بِأَلْفٍ ، أَيْ : وَهُوَ ثَلَاثُهُ فَأَقْلُ ، إِنْ تَبَرَّعَ لَوَلَدِهِ بِخُمْسِ مِائَةٍ ، أَوْ بِأَلْفَيْنِ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ ، فَإِذَا قَبِلَ وَأَدَّى لِلابْنِ مَا شَرَطَ عَلَيْهِ ، أَخَذَ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يُشَارِكْ
بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ الْابْنَ فِيمَا حَصَلَ لَهُ وَمِنْ الْوَصِيَّةِ لَهُ إِبْرَاؤُهُ وَهَبَتُهُ وَالْوَقْفُ
عَلَيْهِ .

نَعَمْ ، لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدْرِ نَصِيْبِهِمْ نَفَذَ مِنْ
غَيْرِ إِجَازَةٍ ، فَلَيْسَ لَهُمْ نَقْضُهُ .

وَالْوَصِيَّةُ لِكُلِّ وَارِثٍ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ كِنَصْفٍ وَثُلْثٍ لَغَوٌ ، لِأَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ

بِ: أَعْطَوْهُ كَذَا، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي، وَبِ: أَوْصَيْتُ لَهُ؛

بِغَيْرِ وَصِيَّةٍ، وَلَا يَأْتُمُ بِذَلِكَ؛ وَبِعَيْنٍ هِيَ قَدْرُ حِصَّتِهِ، كَأَن تَرَكَ ابْنَيْنِ وَقَنًا
وَدَارًا قِيمَتُهُمَا سَوَاءٌ، فَخَصَّ كُلًّا بِوَاحِدٍ صَحِيحَةً إِنْ أَجَازَا، وَلَوْ أَوْصَى
لِلْفُقَرَاءِ بِشَيْءٍ لَمْ يَجْزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُعْطِيَ مِنْهُ شَيْئًا لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ، وَلَوْ فُقَرَاءَ
كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْأَمِّ».

وَإِنَّمَا تَصَحُّ الْوَصِيَّةُ بِ: أَعْطَوْهُ كَذَا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ: مِنْ مَالِي، أَوْ وَهَبْتُهُ
لَهُ، أَوْ جَعَلْتُهُ لَهُ، أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي فِي الْأَرْبَعَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ إِضَافَةَ كُلِّ
مِنْهَا لِلْمَوْتِ صَيَّرَتْهَا بِمَعْنَى الْوَصِيَّةِ.

وَبِأَوْصَيْتُ لَهُ بِكَذَا، وَإِنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَ مَوْتِي لِمَوْضِعِهَا شَرْعًا لِذَلِكَ،
فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى نَحْوِ: وَهَبْتُهُ لَهُ، فَهُوَ هِبَةٌ نَاجِزَةٌ.

أَوْ عَلَى نَحْوِ: أَدْفَعُوا إِلَيْهِ مِنْ مَالِي كَذَا، أَوْ أَعْطُوا فَلَانًا مِنْ مَالِي
كَذَا، فَتَوَكَّلْ يَرْتَفِعُ بِنَحْوِ الْمَوْتِ، وَلَيْسَتْ كِنَايَةً وَصِيَّةٍ.

أَوْ عَلَى: جَعَلْتُهُ لَهُ، أَحْتَمَلَ الْوَصِيَّةَ وَالْهِبَةَ، فَإِنْ عُلِمَتْ نِيَّتُهُ
لِأَحَدِهِمَا، وَإِلَّا بَطَلَ.

أَوْ عَلَى: ثَلُثُ مَالِي لِلْفُقَرَاءِ، لَمْ يَكُنْ إِقْرَارًا وَلَا وَصِيَّةً، وَقِيلَ:
وَصِيَّةٌ لِلْفُقَرَاءِ.

قَالَ شَيْخُنَا: وَيُظْهَرُ أَنَّهُ كِنَايَةٌ وَصِيَّةٍ.

أَوْ عَلَى: هُوَ لَهُ، فَإِقْرَارٌ.

فَإِنْ زَادَ: مِنْ مَالِي، فَكِنَايَةٌ وَصِيَّةٍ.

مَعَ قَبُولِ مُعَيَّنٍ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ،

وَصَرَاحَ جَمْعٍ مُتَاَخِرُونَ بِصِحَّةِ قَوْلِهِ لِمَدِينِهِ : إِنْ مِثٌّ ، فَأَعْطِ فُلَانًا دَيْنِي الَّذِي عَلَيْكَ ، أَوْ : فَفَرَّقَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ؛ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِهِ .

وَتَتَعَقَّدُ بِالْكِنَايَةِ ، كَقَوْلِهِ : عَيَّنْتُ هَذَا لَهُ ، أَوْ مَيَّزْتُهُ لَهُ ، أَوْ عَبْدِي هَذَا لَهُ .

وَالْكِتَابَةُ كِنَايَةً ، فَتَتَعَقَّدُ بِهَا مَعَ النِّيَّةِ ، وَلَوْ مِنْ نَاطِقٍ إِنْ أَعْتَرَفَ نَطْقًا ، هُوَ أَوْ وَارِثُهُ ، بِنِيَّةِ الْوَصِيَّةِ بِهَا .

وَلَا يَكْفِي : هَذَا خَطِي ، وَمَا فِيهِ وَصِيَّتِي .

وَتَصِحُّ بِالْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ مِنَ الْمُوصِي ، مَعَ قَبُولِ مُوصِي لَهُ مُعَيَّنٍ مَخْصُورٍ ، إِنْ تَاهَلَ ، وَإِلَّا فَنَحْوُ وَلِيِّهِ بَعْدَ مَوْتِ مُوصِي ، وَلَوْ بِتَرَاحٍ .

فَلَا يَصِحُّ الْقَبُولُ كَالرَّدِّ قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي ، لِأَنَّ لِلْمُوصِي أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا ، فَلِمَنْ رَدَّ قَبْلَ الْمَوْتِ الْقَبُولُ بَعْدَهُ ، وَلَا يَصِحُّ الرَّدُّ بَعْدَ الْقَبُولِ .

وَمِنْ صَرِيحِ الرَّدِّ : رَدَدْتُهَا ، أَوْ لَا أَقْبَلُهَا ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهِ : لَا حَاجَةَ لِي بِهَا ، وَأَنَا غَنِيٌّ عَنْهَا .

وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ فِي غَيْرِ مُعَيَّنٍ ، كَالْفُقَرَاءِ ، بَلْ تَلَزَمُ بِالْمَوْتِ . وَيَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ ، وَلَا يَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ .

وَإِذَا قَبِلَ الْمُوصِي لَهُ بَعْدَ الْمَوْتِ بَانَ بِهِ ، أَيْ : بِالْقَبُولِ ، الْمِلْكُ لَهُ

لَا فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ ،

فِي الْمُوصَى بِهِ مِنَ الْمَوْتِ ، فَيُحْكَمُ بِتَرْتِيبِ أَحْكَامِ الْمُلْكِ حِينَئِذٍ ، مِنْ
وُجُوبِ نَفَقَةٍ وَفِطْرَةٍ وَالْفَوَازِ بِالْفَوَائِدِ الْحَاصِلَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

لَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ فِي زَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ فِي وَصِيَّةٍ وَقَعَتْ فِي مَرَضٍ مَخُوفٍ
لِتَوَلَّدَ الْمَوْتُ عَنْ جِنْسِهِ كَثِيرًا ، إِنْ رَدَّهُ وَارِثٌ خَاصٌّ مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ ، لِأَنَّهُ
حَقُّهُ ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ ، فَإِنْ تَوَقَّعَتْ أَهْلِيَّتُهُ عَنْ قُرْبٍ وَقَفَّ
إِلَيْهَا ، وَإِلَّا بَطَلَتْ .

وَلَوْ أَجَازَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ فَقَطَّ صَحَّ فِي قَدْرِ حِصَّتِهِ مِنَ الزَّائِدِ ، وَإِنْ أَجَازَ
الْوَارِثُ الْأَهْلُ ، فَإِجَازَتُهُ تَنْفِيذٌ لِلْوَصِيَّةِ بِالزَّائِدِ .

وَالْمَخُوفُ كِاسْهَالٍ مُتَتَابِعٍ ، وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِشِدَّةٍ ^(١) وَوَجَعٍ ، أَوْ مَعَ
دَمٍ مِنْ غُضُو شَرِيفٍ كَالْكَبِدِ دُونَ الْبَوَاسِيرِ ، أَوْ بِلَا اسْتِحَالَةٍ ، وَحُمَى
مُطَبِّقَةٍ ، وَكَطْلَقِ حَامِلٍ وَإِنْ تَكَثَّرَتْ وَلَادَتْهَا لِعِظَمِ خَطَرِهِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
مَوْتُهَا مِنْهُ شَهَادَةً ، وَبَقَاءُ مَشِيمَةٍ ، وَالنِّحَامِ قِتَالٍ بَيْنَ مُتَكَافِئَيْنِ ،
وَأَضْطِرَابِ رِيحٍ فِي حَقِّ رَاكِبٍ سَفِينَةٍ وَإِنْ أَحْسَنَ السَّبَاحَةُ وَقُرْبَ مِنَ الْبَرِّ .
وَأَمَّا زَمَنُ الْوَبَاءِ وَالطَّاعُونِ ، فَتَصَرَّفُ النَّاسِ كُلُّهُمْ فِيهِ مَخْسُوبٌ مِنَ
الْثُلُثِ ، وَيَنْبَغِي لِمَنْ وَرَثَتُهُ أَغْنِيَاءُ أَوْ فَقَرَاءُ أَنْ لَا يُوصِيَ بِزَائِدٍ عَلَى ثُلُثٍ ،
وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا .

(١) فِي نَسْخَةٍ : « وَخُرُوجِ الطَّعَامِ بِلَا اسْتِحَالَةٍ مَضْمُومٍ ، أَوْ كَانَ يَخْرُجُ بِشِدَّةٍ » . وَمُضْمُونُ الزِّيَادَةِ
سِيرِدَ بَعْدُ .

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ عِتْقُ عُلُقٍ بِالْمَوْتِ ، وَكَوْفُ وَهْبَةٍ ،

وَيُعْتَبَرُ مِنْهُ ، أَي : أَلْتُلْتُ أَيْضاً عِتْقُ عُلُقٍ بِالْمَوْتِ فِي الصَّحَّةِ أَوْ
الْمَرَضِ ، وَتَبَرُّعُ نُجْزٍ فِي مَرَضِهِ ، كَوْفُ وَهْبَةٍ وَإِبْرَاءٍ .
وَلَوْ اخْتَلَفَ الْوَارِثُ وَالْمُتَّهَبُ : هَلِ الْهَبَةُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ؟
صُدِّقَ الْمُتَّهَبُ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِهِ .

وَلَوْ وَهَبَ فِي الصَّحَّةِ وَأَقْبَضَ فِي الْمَرَضِ اعْتَبِرَ مِنَ التَّلْثِ .
أَمَّا الْمُنْجَزُ فِي صِحَّتِهِ فَيُحْسَبُ مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ ، كَحِجَّةِ الْإِسْلَامِ ،
وَعِتْقِ الْمُسْتَوْلَدَةِ . وَلَوْ أَدْعَى الْوَارِثُ مَوْتَهُ فِي مَرَضٍ تَبَرَّعَ ، وَالْمُتَبَرِّعُ
عَلَيْهِ شِفَاءُهُ وَمَوْتُهُ مِنْ مَرَضٍ آخَرَ أَوْ فَجَاءَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفاً صُدِّقَ
الْوَارِثُ ، وَإِلَّا فَالْآخَرُ .

وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي وُقُوعِ التَّصَرُّفِ فِي الصَّحَّةِ ، أَوْ فِي الْمَرَضِ ، صُدِّقَ
الْمُتَبَرِّعُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ دَوَامُ الصَّحَّةِ ، فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، قُدِّمَتْ بَيْنَهُ
الْمَرَضِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَوْصَى لِجِيرَانِهِ فَلَا زَبْعَيْنَ دَاراً مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ، فَيَقْسِمُ حِصَّةَ
كُلِّ دَارٍ عَلَى عَدَدِ سُكَّانِهَا ؛ أَوْ لِلْعُلَمَاءِ فَلِمُحَدِّثٍ يَعْرِفُ حَالَ الزَّارِي قُوَّةَ أَوْ
ضِدَّهَا ، وَالْمَرْوِيِّ صِحَّةً وَضِدَّهَا ؛ وَمُفَسِّرٍ يَعْرِفُ مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ وَمَا أُرِيدَ
بِهَا ؛ وَفَقِيهِ يَعْرِفُ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ نَصّاً وَاسْتِنْباطاً ، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَنْ
حَصَلَ شَيْئاً مِنَ الْفَقْهِ بَحِثٌ يَتَأَهَّلُ بِهِ لِفَهْمِ بَاقِيهِ . وَلَيْسَ مِنْهُمْ نَحْوِيٌّ وَصَرَفِيٌّ
وَلُغَوِيٌّ وَمُتَكَلِّمٌ ، وَيَكْفِي ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْحَابِ الْعُلُومِ الثَّلَاثَةِ أَوْ بَعْضِهَا .

وَتَبْطُلُ بِرُجُوعٍ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، وَ : هَذَا لِوَارِثِي ،

وَلَوْ أَوْصَى لِأَعْلَمِ النَّاسِ اخْتَصَّ بِالْفُقَهَاءِ ، أَوْ لِلْقُرَّاءِ لَمْ يُعْطَ إِلَّا مَنْ
يَحْفَظُ كُلَّ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَلْبٍ ، أَوْ لِأَجْهَلِ النَّاسِ صُرِفَ لِعِبَادِ الْوَتَنِ ،
فَإِنْ قَالَ : مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، فَمَنْ يَسُبُّ الصَّحَابَةَ .

وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ .

وَيَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ زَيْدٍ كُلُّ قَرِيبٍ وَإِنْ بَعْدَ ، لَا أَصْلَ وَفَرْعٌ ، وَلَا
تَدْخُلُ فِي أَقَارِبِ نَفْسِهِ وَرَثَتُهُ .

* * *

وَتَبْطُلُ الْوَصِيَّةُ الْمُعْلَقَةُ بِالْمَوْتِ ، وَمِثْلُهَا تَبْرُعٌ عَلِقَ بِالْمَوْتِ ، سَوَاءٌ
كَانَ التَّعْلِيقُ فِي الصَّحَّةِ أَوْ الْمَرَضِ ، فَلِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْهَبَةِ ،
قَبْلَ الْقَبْضِ ، بَلْ أَوْلَى ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَرْجِعْ فِي تَبْرُعٍ نَجَزَهُ فِي مَرَضِهِ وَإِنْ
أَعْتَبَرَ مِنَ الْكُلْتِ ، بِرُجُوعٍ عَنِ الْوَصِيَّةِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهَا ، كَأَبْطَلْتُهَا ، أَوْ
رَدَدْتُهَا ، أَوْ أَزَلْتُهَا .

وَالْأَوْجَهُ صِحَّةُ تَعْلِيقِ الرُّجُوعِ فِيهَا عَلَى شَرْطِ لِحَاجِزِ التَّعْلِيقِ فِيهَا ،
فَأَوْلَى فِي الرُّجُوعِ عَنْهَا .

وَبِنَحْوِ هَذَا لِوَارِثِي ، أَوْ مِيرَاثٍ عَنِّي ، سَوَاءٌ أَنْسَى الْوَصِيَّةَ أَمْ ذَكَرَهَا .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَمَّا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ إِلَّا كُتِبَهُ ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَوْصَى
لَهُ بِثُلْثِ مَالِهِ وَلَمْ يَسْتَشِنْ ، هَلْ يُعْمَلُ بِالْأَوْلَى أَوْ بِالثَّانِيَةِ ؟ فَأَجَابَ بَأَنَّ الَّذِي
يُظْهَرُ الْعَمَلُ بِالْأَوْلَى ، لِأَنَّهَا نَصٌّ فِي إِخْرَاجِ الْكُتُبِ ، وَالثَّانِيَةُ مُحْتَمَلَةٌ أَنَّهُ
تَرَكَ الْأَسْتِثْنَاءَ فِيهَا لِتَضَرِّيحِهِ بِهِ فِي الْأَوْلَى ، وَأَنَّهُ تَرَكَهُ إِبْطَالًا لَهُ ، وَالنَّصُّ

وَبَيْعٍ وَرَهْنٍ وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَغِرَاسٍ ، وَتَنْفَعُ مَيْتًا صَدَقَةً وَدُعَاءً .

مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُخْتَمِلِ .

وَيَبْنَحُو بَيْعَ رَهْنٍ ، وَلَوْ بِلاَ قَبُولٍ ، وَعَرْضٍ عَلَيْهِ وَتَوَكِيلٍ فِيهِ .

وَنَحْوُ غِرَاسٍ فِي أَرْضٍ أَوْصَى بِهَا ، بِخِلَافِ زَرْعِهِ بِهَا .

وَلَوْ اخْتَصَّ نَحْوُ الْغِرَاسِ بِبَعْضِ الْأَرْضِ ، اخْتَصَّ الرُّجُوعُ بِمَحَلِّهِ .

وَلَيْسَ مِنَ الرُّجُوعِ انْكَارُ الْمُوصِي الْوَصِيَّةَ إِنْ كَانَ لِعَرْضٍ .

وَلَوْ أَوْصَى بِشَيْءٍ لَزِيدٍ ، ثُمَّ أَوْصَى بِهِ لِعَمْرٍو ، فَلَيْسَ رُجُوعًا ، بَلْ

يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ وَلَوْ أَوْصَى بِهِ لِثَلَاثٍ ، كَانَ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ، وَهَكَذَا ،

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي « شَرْحِ الْمَنْهَجِ » .

وَلَوْ أَوْصَى لَزِيدٍ بِمِئَةٍ ، ثُمَّ بِخَمْسِينَ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا خَمْسُونَ لِتَضَمَّنَ

الثَّانِيَةُ الرُّجُوعَ عَنْ بَعْضِ الْأَوَّلَى ؛ قَالَ الْتَوَوِيُّ .

وَتَنْفَعُ مَيْتًا مِنْ وَارِثٍ وَغَيْرِهِ صَدَقَةً عَنْهُ ، وَمِنْهَا وَقْفٌ لِمُصْحَفٍ

وْغَيْرِهِ ، وَبِنَاءِ مَسْجِدٍ ، وَحَفْرِ بَيْتٍ ، وَغَرْسِ شَجَرٍ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ

غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

وَدُعَاءٌ لَهُ إِجْمَاعًا ، وَصَحَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ دَرَجَةَ الْعَبْدِ فِي

الْجَنَّةِ بِاسْتِغْفَارٍ وَلَدِهِ لَهُ ؛ [مُسْلِمٌ ، رَقْمٌ : ١٦٣١ ؛ ابْنُ مَاجَهَ ، رَقْمٌ : ٣٦٦٠ ؛ مُسْنَدُ

أَحْمَدَ ، رَقْمٌ : ٨٥٤٠ ؛ الدَّارِمِيُّ ، رَقْمٌ : ٣٤٦٤] وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ

إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [٥٣ سورة النجم / الآية : ٣٩] عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِذَلِكَ ، وَقِيلَ :

مَنْسُوخٌ .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالْصَّدَقَةِ أَنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ تَصَدَّقَ ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَوَاسِعُ فَضْلِ اللَّهِ أَنْ يُثِيبَ الْمُتَصَدِّقَ أَيْضاً [البیان ، ٣١٦/٨] . وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا : يُسَنُّ لَهُ نِيَّةُ الصَّدَقَةِ عَنْ أَبِيهِ مَثَلًا ، فَإِنَّهُ تَعَالَى يُثِيبُهُمَا وَلَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا .

وَمَعْنَى نَفْعِهِ بِالذُّعَاءِ حُصُولُ الْمَدْعُوِّ بِهِ لَهُ إِذَا اسْتَجِيبَ ، وَاسْتِجَابَتُهُ مَخْصُصٌ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَمَّا نَفْسُ الذُّعَاءِ وَثَوَابُهُ فَهُوَ لِلدَّاعِي ، لِأَنَّهُ شَفَاعَةٌ أَجَرُهَا لِلشَّافِعِ وَمَقْصُودُهَا لِلْمَشْفُوعِ لَهُ ، نَعَمْ دُعَاءُ الْوَلَدِ يَخْصُلُ ثَوَابُهُ نَفْسُهُ لِلْوَالِدِ الْمَيِّتِ ، لِأَنَّ عَمَلَ وَلَدِهِ لِيَسْتَبِيحَ فِي وَجُودِهِ مِنْ جُمْلَةِ عَمَلِهِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ خَبَرٌ : « يَنْقَطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » ثُمَّ قَالَ : « أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ » أَنَّى : مُسْلِمٌ « يَدْعُو لَهُ » [مسلم ، رقم : ١٦٣١] جَعَلَ دُعَاءَهُ مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ .

أَمَّا الْقِرَاءَةُ ، فَقَدْ قَالَ النَّوَوِيُّ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » [المقدمة] : الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَصِلُ ثَوَابُهَا إِلَى الْمَيِّتِ ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : يَصِلُ ثَوَابُهَا لِلْمَيِّتِ بِمُجَرَّدِ قُصْدِهِ بِهَا وَلَوْ بَعْدَهَا . وَعَلَيْهِ الْأَثَمَةُ الثَّلَاثَةُ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَئِمَّتِنَا ، وَاعْتَمَدَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ ، فَقَالَ : وَالَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ الْخَبَرُ بِالْإِسْتِنْبَاطِ أَنَّ بَعْضَ الْقُرْآنِ إِذَا قُصِدَ بِهِ نَفْعُ الْمَيِّتِ نَفَعَهُ ؛ وَبَيَّنَ ذَلِكَ .

وَحَمَلَ جَمْعُ عَدَمِ الْوُصُولِ الَّذِي قَالَهُ النَّوَوِيُّ عَلَى مَا إِذَا قَرَأَ لَا بِحَضْرَةِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يَنْوِ الْقَارِئُ ثَوَابَ قِرَاءَتِهِ لَهُ ، أَوْ نَوَاهُ وَلَمْ يَدْعُ ؛

بَابُ الْفَرَائِضِ

وَقَدْ نَصَّ الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ^(١) عَلَى نَذْبِ قِرَاءَةِ مَا تَيْسَّرَ عِنْدَ الْمَيِّتِ
وَالدُّعَاءِ عَقِبَهَا ، أَيْ : لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ أَرْجَى لِلِإِجَابَةِ ، وَلِأَنَّ الْمَيِّتَ تَنَالَهُ بَرَكَهُ
الْقِرَاءَةِ كَالْحَيِّ الْحَاضِرِ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : وَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِنَفْعِ : اَللَّهُمَّ أَوْصِلْ ثَوَابَ
مَا قَرَأْتُهُ ، أَيْ : مِثْلَهُ ، فَهُوَ الْمُرَادُ ، وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ لِفُلَانٍ ، لِأَنَّهُ إِذَا
نَفَعَهُ الدُّعَاءُ بِمَا لَيْسَ لِلدَّاعِي فَمَا لَهُ أَوْلَى .

وَيَجْرِي هَذَا فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ مِنْ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَغَيْرِهِمَا . [راجع

الصفحات : ٣٨ و ٢٧٢] .

* * *

بَابُ الْفَرَائِضِ

أَيْ : مَسَائِلُ قِسْمَةِ الْمَوَارِيثِ ؛ جَمْعُ فَرِيضَةٍ ، بِمَعْنَى : مَفْرُوضَةٍ ؛
وَالْفَرْضُ لُغَةً : التَّقْدِيرُ ، وَشَرَعًا هُنَا : نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ لِلْوَارِثِ .
وَهُوَ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ : ابْنٌ ، وَابْنُهُ ، وَأَبٌ ، وَأَبُوهُ ، وَأَخٌ مُطْلَقًا ؛
وَأَبْنُهُ إِلَّا مِنَ الْأُمِّ ، وَعَمٌّ وَابْنُهُ إِلَّا لِلْأُمِّ ، وَزَوْجٌ ، وَذُو وَلَاءٍ .
وَمِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ : بِنْتُ ، وَبِنْتُ ابْنٍ ، وَأُمٌّ ، وَجَدَّةٌ ، وَأُخْتُ ،
وَزَوْجَةٌ ، وَذَاتُ وَلَاءٍ .

(١) هو كذلك في «الأذكار» ، رقم : ٨٤٥ ؛ وفي «المجموع» ٢٥٨/٥ أن هذا قول
الأصحاب ، وفي «رياض الصالحين» ، رقم : ٩٤٧ أن هذا قول الشافعي .

الْفُرُوضُ فِي كِتَابِ اللَّهِ: ثُلَاثَانِ لِاثْنَيْنِ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ
وَأُخْتٍ لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبَ كُلًّا أَخٌ سَاوٍ، وَالْأُخْرَيْنِ
الْأُولَيَانِ؛

وَلَوْ فَقَدَ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ فَاصْلُ الْمَذْهَبِ أَنَّهُ لَا يُورَثُ ذُو الْأَرْحَامِ ، وَلَا
يُورَثُ عَلَى أَهْلِ الْفَرَائِضِ فِيمَا إِذَا وَجَدَ بَعْضُهُمْ ، بَلِ الْمَالُ لِبِنْتِ الْمَالِ ، ثُمَّ
إِنْ لَمْ يَنْتَظَمْ بِنْتُ الْمَالِ رُدَّ مَا فَضَلَ عَنْهُمْ عَلَيْهِمْ ، غَيْرَ الزَّوْجَيْنِ ، بِنِسْبَةِ
الْفُرُوضِ ، ثُمَّ ذَوِي الْأَرْحَامِ ، وَهُمْ أَحَدَ عَشَرَ : وَلَدِ بِنْتٍ ، وَأُخْتٍ ،
وَبِنْتُ أَخٍ ، وَعَمٌّ ، وَعَمٌّ لِأُمٍّ ، وَخَالَ ، وَخَالَةٌ ، وَعَمَّةٌ ، وَأَبُو أُمٍّ ، وَأُمُّ
أَبِي أُمٍّ ، وَوَلَدُ أَخٍ لِأُمٍّ .

الْفُرُوضُ الْمُقَدَّرَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى سِتَّةٌ : ثُلَاثَانِ ، وَنِصْفٌ ،
وَرُبْعٌ ، وَثُمْنٌ ، وَثُلُثٌ ، وَسُدُسٌ .

فَالثُّلَاثَانِ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ : لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ مِنْ بِنْتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُخْتٍ
لِابْنَيْنِ وَلِابٍ وَعَصَبَ كُلًّا مِنَ ابْنَتِ وَبِنْتِ الْإِبْنِ وَالْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ
لِابٍ .

أَخٌ سَاوٍ لَهُ فِي الرُّثْبَةِ وَالْإِذْلَاءِ ، فَلَا يُعَصَّبُ ابْنُ الْإِبْنِ ابْنَتُ ، وَلَا
ابْنُ ابْنِ الْإِبْنِ بِنْتُ ابْنِ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الرُّثْبَةِ ، وَلَا يُعَصَّبُ الْأَخُ لِابْنَيْنِ
الْأُخْتِ لِابٍ ، وَلَا الْأَخُ لِابٍ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ لِعَدَمِ الْمُسَاوَةِ فِي الْإِذْلَاءِ
وَإِنْ تَسَاوَا فِي الرُّثْبَةِ ، وَعَصَبَ الْأُخْرَيْنِ ، أَيُّ : الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِابٍ
الْأُولَيَانِ ، وَهُمَا : ابْنَتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْمَعْنَى : أَنَّ الْأُخْتِ لِابْنَيْنِ أَوْ
لِابٍ مَعَ ابْنَتِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ تَكُونُ عَصَبَةً ، فَتُسْقِطُ أُخْتُ لِابْنَيْنِ اجْتَمَعَتْ

وَنِصْفٌ لَّهُنَّ مُنْفَرِدَاتٍ ، وَلِزَوْجٍ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ فَرْعٌ ؛ وَرُبْعٌ لَهُ مَعَهُ
وَلَهَا دُونُهُ ؛ وَثُمْنٌ لَهَا مَعَهُ ؛ وَثُلُثٌ لِأُمِّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا فَرْعٌ وَلَا عَدَدٌ ،
مِنْ إِخْوَةٍ ، وَلَوْلَدِيَّهَا ؛ وَسُدُسٌ لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتِهِمَا فَرْعٌ ، وَأُمٌّ لِمَيْتِهَا
ذَلِكَ ، أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ ، وَجَدَّةٌ ،

مَعَ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَحَا لِأَبٍ ، كَمَا يُسْقِطُ الْأَخُ - أَيُّ : لِأَبَوَيْنِ - الْأَخُ
لِأَبٍ .

وَنِصْفٌ فَرَضُ خَمْسَةٍ : لَّهُنَّ ، أَيُّ : لِمَنْ ذَكَرْنَا حَالَ كَوْنِهِنَّ مُنْفَرِدَاتٍ
عَنْ أَخَوَاتِهِنَّ وَعَنْ مُعَصَّبِهِنَّ ؛ وَلِزَوْجٍ لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ فَرْعٌ وَارِثٌ ، ذَكَرًا كَانَ
أَوْ أُنْثَى .

وَرُبْعٌ فَرَضُ اثْنَيْنِ : لَهُ ، أَيُّ : لِلزَّوْجِ ، مَعَهُ ، أَيُّ : مَعَ فَرْعِهَا ^(١) ،
وَرُبْعٌ لَهَا ، أَيُّ : لِزَوْجَةٍ فَأَكْثَرُ ، دُونُهُ ، أَيُّ : دُونَ فَرْعٍ لَهُ .
وَتُمْنٌ لَهَا ، أَيُّ : لِلزَّوْجَةِ مَعَهُ ، أَيُّ : مَعَ فَرْعٍ لِزَوْجِهَا .

وَتُلُثٌ فَرَضُ اثْنَيْنِ : لِأُمِّ لَيْسَ لِمَيْتِهَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَلَا عَدَدٌ ، اثْنَانِ فَأَكْثَرُ
مِنْ إِخْوَةٍ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَلَوْلَدِيَّهَا ، أَيُّ : لِوَلَدَيْ أُمِّ فَأَكْثَرُ ، يَسْتَوِي
فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى .

وَسُدُسٌ فَرَضُ سَبْعَةٍ : لِأَبٍ وَجَدَّ لِمَيْتِهِمَا فَرْعٌ وَارِثٌ وَأُمٌّ لِمَيْتِهَا ذَلِكَ ،
أَوْ عَدَدٌ مِنْ إِخْوَةٍ وَأَخَوَاتٍ ، اثْنَانِ فَأَكْثَرُ ، وَجَدَّةٌ ، أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمٍّ ، وَإِنْ
عَلْنَا ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَهُمَا وَلَدٌ أَمْ لَا ؛ هَذَا إِنْ لَمْ تُدَلِّ بِذَكَرٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، فَإِنْ

(١) فِي نَسْخَةٍ : « فَرْعُهَا » بَدَلًا مِنْ : « فَرْعِهَا » .

وَبِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَعْلَى، وَأُخْتِ فَأَكْثَرَ لِأَبٍ مَعَ
أُخْتِ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ؛ وَتُلْتُ بَاقٍ لِأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ
وَأَبٍ. وَيُخَجَّبُ وَلَدُ ابْنٍ بِابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَجَدُّ بِأَبٍ،
وَجَدَّةٌ لِأُمٍّ بِأُمٍّ، وَلَأَبٍ بِأَبٍ وَأُمٍّ، وَأَخٌ لِابْنَيْنِ بِأَبٍ وَابْنٍ وَابْنِهِ،
وَأَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَلِأُمٍّ بِأَبٍ وَفَرَعٍ،

أَذَلْتُ بِهِ، كَأُمٍّ أَبِي أُمٍّ، لَمْ تَرِثْ بِخُصُوصِ الْقَرَابَةِ، لِأَنَّهَا مِنْ ذَوِي
الْأَرْحَامِ وَبِنْتِ ابْنٍ فَأَكْثَرَ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهَا وَأُخْتِ فَأَكْثَرَ لِأَبٍ
مَعَ أُخْتِ لِابْنَيْنِ وَوَاحِدٍ مِنْ وَلَدِ أُمٍّ ذَكَرًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ وَتُلْتُ بَاقٍ بَعْدَ فَرَضِ
الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ لِأُمٍّ مَعَ أَحَدِ زَوْجَيْنِ وَأَبٍ، لَا تُلْتُ الْجَمِيعَ لِيَأْخُذَ الْأَبُ
مِثْلِي مَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ. فَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةٍ : لِلزَّوْجِ
ثَلَاثَةٌ، وَلِلأَبِ اثْنَانِ، وَلِلأُمِّ وَاحِدٌ. وَإِنْ كَانَتْ مَعَ زَوْجَةٍ وَأَبٍ فَالْمَسْأَلَةُ
مِنْ أَرْبَعَةٍ : لِلزَّوْجَةِ وَاحِدٌ، وَلِلأُمِّ وَاحِدٌ، وَلِلأَبِ اثْنَانِ. وَاسْتَبَقُوا فِيهِمَا
لَفْظُ التُّلْتُ مُحَافَظَةً عَلَى الْأَدَبِ فِي مُوَافَقَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ
التُّلْتُ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] وَإِلَّا فَمَا تَأْخُذُهُ الْأُمُّ فِي الْأُولَى سُدُسٌ،
وَفِي الثَّانِيَةِ رُبْعٌ.

وَيُخَجَّبُ وَلَدُ ابْنٍ بِابْنٍ أَوْ ابْنِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهُ، وَيُخَجَّبُ جَدُّ بِأَبٍ، وَ
تُخَجَّبُ جَدَّةٌ لِأُمٍّ بِأُمٍّ، لِأَنَّهَا أَذَلْتُ بِهَا وَجَدَّةٌ لِأَبٍ بِأَبٍ، لِأَنَّهَا أَذَلْتُ بِهِ،
وَأُمٌّ بِالْإِجْمَاعِ، وَيُخَجَّبُ أَخٌ لِابْنَيْنِ بِأَبٍ وَابْنٍ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ، وَيُخَجَّبُ
أَخٌ لِأَبٍ بِهِمَا، أَيْ : بِأَبٍ وَابْنٍ، وَبِأَخٍ لِابْنَيْنِ، وَبِأُخْتِ لِابْنَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ
أَوْ بِنْتُ ابْنٍ كَمَا سَيَأْتِي. وَيُخَجَّبُ أَخٌ لِأُمٍّ بِأَبٍ وَابْنِهِ وَإِنْ عَلَا، وَفَرَعٍ

وَأَبْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ وَجَدٍّ وَأَبْنٍ وَأَخٍ، وَلَأَبٍ بِهِؤَلَاءِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ
لِأَبَوَيْنِ، وَمَا فَضَّلَ أَوْ الْكُلُّ لِعَصْبَةٍ،

وَارِثٌ لِلْمَيْتِ وَإِنْ نَزَلَ ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبٍ
وَجَدٍّ وَأَبْنٍ وَابْنِهِ وَإِنْ نَزَلَ ، وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ . وَيُحْجَبُ ابْنُ أَخٍ لَأَبٍ
بِهِؤَلَاءِ السَّتَّةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ ، لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ . وَيُحْجَبُ عَمُّ لِأَبَوَيْنِ
بِهِؤَلَاءِ السَّبْعَةِ وَبِأَبْنٍ أَخٍ لَأَبٍ ؛ وَعَمُّ لَأَبٍ بِهِؤَلَاءِ الثَّمَانِيَةِ . وَبِعَمِّ
لِأَبَوَيْنِ ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ بِهِؤَلَاءِ التَّسْعَةِ وَبِعَمِّ لَأَبٍ ؛ وَأَبْنُ عَمِّ لَأَبٍ
بِهِؤَلَاءِ الْعَشْرَةِ وَبِأَبْنٍ عَمِّ لِأَبَوَيْنِ . وَيُحْجَبُ ابْنُ ابْنٍ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ بِأَبْنٍ أَخٍ
لَأَبٍ ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ بِأَبْنٍ أَوْ بَنَتَيْنِ فَكَثُرَ لِلْمَيْتِ إِنْ لَمْ
يُعْصَبْ أَخٌ أَوْ ابْنُ عَمٍّ ، فَإِنْ عُصِّبَتْ بِهِ أَخَذَتْ مَعَهُ الْبَاقِي بَعْدَ ثُلُثِي الْبَنَتَيْنِ
بِالتَّعْصِيبِ ؛ وَالْأَخَوَاتُ لَأَبٍ بِأَخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ فَكَثُرَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ
ذَكَرٌ فَيُعْصَبُهُنَّ ؛ وَيُحْجَبْنَ أَيْضاً بِأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ مَعَهَا بِنْتُ أَوْ بِنْتُ ابْنٍ .

وَأَعْلَمَ أَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ كَالْإِبْنِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْبِنْتِ مِثْلَاهَا ؛
وَالْجَدَّةُ كَالْأُمِّ ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَرِثُ الثُّلُثَ وَلَا ثُلُثَ الْبَاقِي ، بَلْ فَرَضُهَا دَائِمًا
السُّدُسُ ؛ وَالْجَدُّ كَالْأَبِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ ؛
وَبِنْتُ الْإِبْنِ كَالْبِنْتِ ، إِلَّا أَنَّهَا تُحْجَبُ بِالْإِبْنِ ، وَالْأَخُ لَأَبٍ كَالْأَخِ
لِأَبَوَيْنِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَعَ الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ مِثْلَاهَا .

وَمَا فَضَلَ مِنَ التَّرِكَةِ عَمَّنْ لَهُ فَرَضٌ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ ، أَوْ
الْكُلُّ ، أَيْ : كُلُّ التَّرِكَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذُو فَرَضٍ ، لِعَصْبَةٍ ، وَتَسْقُطُ عِنْدَ
الِاسْتِغْرَاقِ .

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَأَبْنُهُ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ ، فَأَخٌ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا ،
فَعَمٌ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا ، فَمُعْتَقٌ ، فَذُكُورُ عَصَبَتِهِ . فَلَوْ
اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
الْأُنثِيِّينَ .

فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ،

وَهِيَ : ابْنٌ ، فَبَعْدَهُ ابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ ، فَأَبٌ ، فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا ، فَأَخٌ
لِأَبَوَيْنِ ، وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ ، فَعَمٌ لِأَبَوَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، فَبَنُوهُمَا
كَذَلِكَ ، ثُمَّ عَمُّ الْأَبِ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، ثُمَّ عَمُّ الْجَدِّ ، ثُمَّ بَنُوهُ ، وَهَكَذَا ، فَبَعْدَ
عَصَبَةِ النَّسَبِ عَصَبَةُ الْوَلَاءِ ، وَهُوَ فَمُعْتَقٌ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، فَدَعْدُ
الْمُعْتَقِ ذُكُورُ عَصَبَتِهِ دُونَ إِنَائِهِمْ ، وَيُؤَخَّرُ هُنَا الْجَدُّ عَنِ الْأَخِ وَابْنِهِ ،
فَمُعْتَقُ الْمُعْتَقِ فَعَصَبَتُهُ .

فَلَوْ اجْتَمَعَ بَنُونَ وَبَنَاتٌ أَوْ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ ، فَالْتَرَكَةُ لَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ
حَظِّ الْأُنثِيِّينَ ؛ وَفُضِّلَ الذَّكَرُ بِذَلِكَ لِإِخْتِصَاصِهِ بِلُزُومِ مَا لَا يَلْزَمُ الْأُنْثَى مِنْ
الْجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، وَلَوْلَا ابْنُ كَوَلْدٍ ، وَأَخٌ لِأَبٍ كَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ فِيمَا ذَكَرَ .

* * *

فَصْلٌ فِي بَيَانِ أَصُولِ الْمَسَائِلِ

أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ عَدَدُ الرُّؤُوسِ إِنْ كَانَتْ الْوَرَثَةُ عَصَبَاتٍ ، كَثَلَاثَةِ بَنِينَ أَوْ

وَقَدَّرَ الذَّكَرَ اُنْثَيْنِ اِنْ اَجْتَمَعَا ، وَأَصْلُ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ اُنْثَانِ ، أَوْ ثُلْثَانِ وَثُلُثٌ ، أَوْ ثُلْثَانِ وَمَا بَقِيَ ، أَوْ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ ثَلَاثَةً ، أَوْ رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ

أَعْمَامٍ ، فَأَصْلُهَا ثَلَاثَةٌ وَقَدَّرَ الذَّكَرَ اُنْثَيْنِ اِنْ اَجْتَمَعَا ، أَيْ : الصَّنْفَانِ مِنْ نَسَبٍ ؛ فَفِي ابْنِ وَبْنَتٍ يُقْسَمُ الْمَثْرُوكُ عَلَى ثَلَاثَةٍ : لِلابْنِ اُنْثَانِ وَلِلْبْنَتِ وَاحِدٌ . وَمَخَارِجُ الْفُرُوضِ : اُنْثَانِ ، وَثَلَاثَةٌ ، وَأَرْبَعَةٌ ، وَسِتَّةٌ ، وَثَمَانِيَةٌ ، وَأَتْنَا عَشَرَ ، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ .

فَإِنْ كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَرْضَانِ فَأَكْثَرُ أَكْتَفَى عِنْدَ تَمَاطُلِ الْمَخْرَجَيْنِ بِأَحَدِهِمَا ، كَنِصْفَيْنِ فِي مَسْأَلَةِ زَوْجٍ وَأَخْتٍ ، فَهِيَ مِنَ الْاُنْثَيْنِ ، وَعِنْدَ تَدَاخُلِهِمَا بِأَكْثَرِهِمَا ، كَسُدُسٍ وَثُلُثٍ فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَلَدَيْهَا وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ ، أَوْ لَأَبٍ ، فَهِيَ مِنْ سِتَّةٍ ، وَكَذَا يُكْتَفَى فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَعِنْدَ تَوَافُقِهِمَا بِمَضْرُوبٍ وَفَقَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ، كَسُدُسٍ وَثُمْنٍ ، فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَأَبْنٍ ، فَهِيَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ ، حَاصِلِ ضَرْبٍ وَفَقَ أَحَدُهُمَا ، وَهُوَ نِصْفُ السِّتَّةِ ، أَوِ الثَّمَانِيَّةِ فِي الْآخِرِ ؛ وَعِنْدَ تَبَايُنِهِمَا بِمَضْرُوبٍ أَحَدُهُمَا فِي الْآخِرِ ، كِثْلُثٍ وَرُبْعٍ ، فِي مَسْأَلَةِ أُمٍّ وَزَوْجَةٍ وَأَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لَأَبٍ ؛ فَهِيَ مِنْ اُنْثَى عَشَرَ ، حَاصِلِ ضَرْبٍ ثَلَاثَةٍ فِي أَرْبَعَةٍ .

وَأَصْلُ مَسْأَلَةِ كُلِّ فَرِيضَةٍ فِيهَا نِصْفَانِ ، كَزَوْجٍ وَأَخْتٍ لَأَبٍ ؛ أَوْ نِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجٍ وَأَخٍ لَأَبٍ اُنْثَانِ ، مَخْرَجُ النِّصْفِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُلْثَانِ وَثُلُثٌ ، كَأَخْتَيْنِ لَأَبٍ وَأَخْتَيْنِ لَأُمٍّ ؛ أَوْ ثُلْثَانِ وَمَا بَقِيَ ، كَبْنَيْنِ وَأَخٍ لَأَبٍ ؛ أَوْ ثُلُثٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمٍّ وَعَمٍّ ثَلَاثَةً ، مَخْرَجُ الثُّلُثِ ؛ أَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَمَا بَقِيَ كَزَوْجَةٍ وَعَمٍّ

أَرْبَعَةٌ، أَوْ سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ، أَوْ ثُلُثَانٍ، أَوْ
وَنِصْفٌ سِتَّةٌ، أَوْ ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ، أَوْ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ثَمَانِيَّةٌ، أَوْ رُبْعٌ
وَسُدُسٌ اثْنَا عَشَرَ، أَوْ ثُمْنٌ وَسُدُسٌ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ، وَتَعُولُ سِتَّةٌ
إِلَى عَشْرَةٍ، وَاثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَتَرَا، وَأَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ
لِسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ .

أَرْبَعَةٌ ، مَخْرَجُ الرُّبْعِ ؛ أَوْ فِيهَا سُدُسٌ وَمَا بَقِيَ كَأُمٍّ وَأَبْنٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثٌ
كَأُمٍّ وَأَخَوَيْنِ لَأُمٍّ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَثُلُثَانٍ كَأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لِأَبٍ ؛ أَوْ سُدُسٌ وَنِصْفٌ
كَأُمٍّ وَبْنَتٍ سِتَّةٌ ، مَخْرَجُ السُّدُسِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجَةٍ وَأَبْنٍ ،
أَوْ ثُمْنٌ وَنِصْفٌ وَمَا بَقِيَ ، كَزَوْجَةٍ وَبْنَتٍ وَأَخٍ لِأَبٍ ثَمَانِيَّةٌ ، مَخْرَجُ الثُّمْنِ ،
أَوْ فِيهَا رُبْعٌ وَسُدُسٌ ، كَزَوْجَةٍ وَأَخٍ لَأُمٍّ اثْنَا عَشَرَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدِ
الْمَخْرَجَيْنِ فِي الْآخِرِ ؛ أَوْ فِيهَا ثُمْنٌ وَسُدُسٌ كَزَوْجَةٍ وَجَدَّةٍ وَأَبْنٍ ، أَرْبَعَةٌ
وَعِشْرُونَ مَضْرُوبٌ وَفَقَ أَحَدَهُمَا فِي الْآخِرِ .

وَتَعُولُ مِنْ أَصُولِ مَسَائِلِ الْفَرَائِضِ ثَلَاثَةٌ : سِتَّةٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَتَرَا
وَشَفْعًا ، فَعُولُهَا إِلَى سَبْعَةٍ ، كَزَوْجٍ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى ثَمَانِيَّةٍ ، كَهُمَّ
وَأُمٍّ ؛ وَإِلَى تِسْعَةٍ ، كَهُمَّ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى عَشْرَةٍ ، كَهُمَّ وَأَخٍ آخَرُ لَأُمٍّ .
وَتَعُولُ اثْنَا عَشَرَ إِلَى سَبْعَةِ عَشَرَ وَتَرَا ، فَعُولُهَا إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ،
كَزَوْجَةٍ وَأُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ ؛ وَإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ ، كَهُمَّ وَأَخٍ لَأُمٍّ ؛ وَإِلَى
سَبْعَةِ عَشَرَ ، كَهُمَّ وَأَخٍ آخَرُ لَأُمٍّ .

وَتَعُولُ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرُونَ لِسَبْعَةِ وَعِشْرِينَ فَقَطْ ، كِبَنَتَيْنِ وَأَبَوَيْنِ
وَزَوْجَةٍ ، لِلْبَنَتَيْنِ سِتَّةٌ عَشَرَ ، وَلِلْأَبَوَيْنِ ثَمَانِيَّةٌ وَلِلزَّوْجَةِ ثَلَاثَةٌ ؛ وَتُسَمَّى

بِالْمَنْبَرِيَّةِ ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَخْطُبُ عَلَى مَنبَرِ الْكُوفَةِ قَائِلًا :
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يَخْكُمُ بِالْحَقِّ قَطْعًا ، وَيَجْزِي كُلَّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَى ، وَإِلَيْهِ
الْمَأْبُ وَالرَّجْعَى ؛ فَسُئِلَ حِينَئِذٍ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ ارْتَجَالًا : صَارَ
ثُمَّنُ الْمَرْأَةِ تِسْعًا . وَمَضَى فِي خُطْبَتِهِ ، وَإِنَّمَا عَالُوا لِيَدْخُلَ النَّقْصُ عَلَى
الْجَمِيعِ ، كَأَرْبَابِ الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا إِذَا ضَاقَ أَلْمَالُ عَنْ قَدْرِ حِصَّتِهِمْ .

* * *

فَضْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْوَدِيعَةِ]

صَحَّ إِيدَاعُ مُحْتَرَمٍ بِـ « أَوْدَعْتُكَ هَذَا » ، أَوْ « اسْتَحْفَظْتُكَه » ،
وَبـ « خُذْهُ » مَعَ نِيَّةٍ ؛ وَحَرَّمَ عَلَى عَاجِزٍ عَنْ حِفْظِ الْوَدِيعَةِ أَخْذُهَا ، وَكُرِّهَ
عَلَى غَيْرِ وَاثِقٍ بِأَمَانَتِهِ ، وَيَضْمَنُ وَدِيعُ بِإِيدَاعِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ قَاضِيًا بِلَا إِذْنٍ مِنْ
الْمَالِكِ ، لَا إِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، كَمَرَضٍ ، وَسَفَرٍ ، وَخَوْفٍ حَزَقٍ ، وَإِشْرَافِ
حِزْزٍ عَلَى خَرَابٍ ، وَبَوَاضِعٍ فِي غَيْرِ حِزْزٍ مِثْلِهَا ، وَبِنَقْلِهَا إِلَى دُونِ حِزْزٍ
مِثْلِهَا ، وَبِتَرْكِ دَفْعِ مُتَلَفَاتِهَا ، كَتَهْوِيَةِ ثِيَابٍ صُوفٍ ، أَوْ تَرْكِ لُبْسِهَا عِنْدَ
حَاجَتِهَا ، وَبِعُدُولٍ عَنْ الْحِفْظِ الْمَأْمُورِ بِهِ مِنَ الْمَالِكِ ، وَبِجَحْدِهَا ،
وَتَأْخِيرِ تَسْلِيمِهَا لِمَالِكٍ بِلَا عُذْرٍ بَعْدَ طَلَبِ مَالِكِهَا ، وَبِانْتِفَاعِ بِهَا ، كُلْبَسِ
وَرُكُوبِ بِلَا غَرَضٍ الْمَالِكِ ، وَبِأَخْذِ دِرْهَمٍ مِثْلًا مِنْ كَيْسٍ فِيهِ دَرَاهِمُ مُوَدَّعَةٌ
عِنْدَهُ ، وَإِنْ رَدَّ إِلَيْهِ مِثْلُهُ ، فَيَضْمَنُ الْجَمِيعَ إِذَا لَمْ يَتَمَيَّزِ الدَّرْهَمُ الْمَرْدُودُ
عَنِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّهُ خَلَطَهَا بِمَالِ نَفْسِهِ بِلَا تَمْيِيزٍ ، فَهُوَ مُتَعَدٌّ ، فَإِنْ تَمَيَّزَ بِنَحْوِ
سِكَّةٍ ، أَوْ رَدَّ إِلَيْهِ عَيْنَ الدَّرْهَمِ ، ضَمِنَهُ فَقَطْ .

وَصُدِّقَ وَدِيعُ كَوَكِيلٍ وَشَرِيكَ وَعَامِلٍ قِرَاضٍ بَيِّمِينَ فِي دَعْوَى رَدِّهَا
عَلَى مُؤْتَمِنِهِ ، لَا عَلَى وَارِثِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ : مَالِكَ عِنْدِي وَدِيعَةٌ ، وَفِي
تَلْفِهَا مُطْلَقًا ، أَوْ بِسَبَبِ خَفِيٍّ ، كَسَرَقَةٍ ؛ أَوْ بِظَاهِرٍ ، كَحَرِيقِ عُرْفِ دُونَ
عُمُومِهِ ، فَإِنْ عُرِفَ عُمُومُهُ لَمْ يَخْلِفْ ، حَيْثُ لَا تَهْمَةٌ .

* * *

فَائِدَةٌ : [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْكَذِبِ] : الْكَذِبُ حَرَامٌ ، وَقَدْ يَجِبُ ،
كَمَا إِذَا سَأَلَ ظَالِمٌ عَنْ وَدِيعَةٍ يُرِيدُ أَخْذَهَا ، فَيَجِبُ انْكَارُهَا وَإِنْ كَذَبَ ،
وَلَهُ الْحَلْفُ عَلَيْهِ مَعَ التَّوَرِيَّةِ ؛ وَإِذَا لَمْ يُنْكِرْهَا وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ إِعْلَامِهِ بِهَا
جُهِدَهُ ضَمِنَ .

وَكَذَا لَوْ رَأَى مَعْصُومًا اخْتَفَى مِنْ ظَالِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ .

وَقَدْ يَجُوزُ كَمَا إِذَا كَانَ لَا يَتِمُّ مَقْصُودُ حَرْبٍ ، وَإِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ ،
وإِرْضَاءُ زَوْجَتِهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ ، فَمُبَاحٌ .

* * *

وَلَوْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ وَدِيعَةٌ لَمْ يَعْرِفْ صَاحِبَهَا ، وَأَيَسَ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بَعْدَ
الْبَحْثِ التَّامِّ ، صَرَفَهَا فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْإِمَامِ الصَّرْفُ فِيهِ ، وَهُوَ أَهَمُّ
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ ، مَقْدَمًا أَهْلَ الضَّرُورَةِ وَشِدَّةِ الْحَاجَةِ ، لَا فِي بِنَاءِ نَحْوِ
مَسْجِدٍ ؛ فَإِنْ جَهِلَ مَا ذَكَرَ دَفَعَهُ لِيَقَّةِ عَالِمٍ بِالْمَصَالِحِ الْوَاجِبَةِ التَّقْدِيمِ ،
وَالْأَوْرَعُ الْأَعْلَمُ أَوْلَى .

* * *

فَصْلٌ

[فِي بَيَانِ أَحْكَامِ اللَّقْطَةِ]

لَوْ أَلْتَقَطَ شَيْئًا لَا يُخْشَى فُسَادُهُ ، كَنَفْدٍ وَنُحَاسٍ بَعِمَارَةٍ أَوْ مَفَازَةٍ ، عَرَفَهُ سَنَةً فِي الْأَسْوَاقِ وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ وَإِلَّا تَمَلَّكَهُ بَلْفَظٍ : تَمَلَّكَتُ . وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ؛ أَوْ مَا يُخْشَى فُسَادُهُ ، كَهَرِيسَةٍ وَبَقْلٍ وَفَاكِهَةٍ وَرُطْبٍ لَا يَتَمَرُّ ، فَيَتَخَيَّرُ مُلْتَقِطُهُ بَيْنَ أَكْلِهِ مُتَمَلِّكًا لَهُ وَيَغْرُمُ قِيَمَتَهُ ، وَبَيْنَ بَيْعِهِ وَيَعْرِفُهُ بَعْدَ بَيْعِهِ لِيَتَمَلَّكَ ثَمَنَهُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ ، فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهُ أَعْطَاهُ قِيَمَتَهُ إِنْ أَكَلَهُ ، أَوْ ثَمَنَهُ إِنْ بَاعَهُ .

وَفِي التَّعْرِيفِ بَعْدَ الْأَكْلِ وَجِهَانٍ ، أَصَحُّهُمَا فِي الْعِمَارَةِ وَجُوبُهُ ، وَفِي الْمَفَازَةِ قَالَ الْإِمَامُ : الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ ، لِأَنَّهُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ .

وَلَوْ وَجَدَ بَيْتَهُ دِرْهَمًا مَثَلًا ، وَجَوَّزَ أَنَّهُ لِمَنْ يَدْخُلُونَهُ ، عَرَفَهُ لَهُمْ كَاللَّقْطَةِ ؛ قَالَ الْقَفَالُ .

وَيَعْرِفُ حَقِيرٌ لَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، وَقِيلَ : هُوَ دِرْهَمٌ ؛ زَمَنًا يَظُنُّ أَنَّ فَاقِدَهُ يُعْرَضُ عَنْهُ بَعْدَهُ غَالِبًا .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَلْمَالِ ، فَدَانِقُ الْفِضَّةِ حَالًا ، وَالذَّهَبُ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَمَّا مَا يُعْرَضُ عَنْهُ غَالِبًا ، كَحَبَّةِ زَبِيبٍ أَسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ بِلَا تَعْرِيفٍ .

وَمَنْ رَأَى لَقْطَةً فَدَفَعَهَا بِرِجْلِهِ لِيَعْرِفَهَا وَتَرَكَهَا لَمْ يَضْمَنْهَا .

بَابُ النِّكَاحِ

سُنَّ لِتَاتِي قَادِرٍ ،

وَيَجُوزُ أَخْذُ نَحْوِ سَنَابِلِ الْحَصَّادِينَ الَّتِي أُعْتِيدَ الْإِعْرَاضُ عَنْهَا ، وَلَوْ
مِمَّا فِيهِ زَكَاةٌ ، خِلَافًا لِلزَّرْكَشِيِّ ؛ وَكَذَا بُرَادَةُ الْحَدَّادِينَ ، وَكُسْرَةُ خُبَزٍ مِنْ
رَشِيدٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَضُ عَنْهُ عَادَةً ، فَيَمْلِكُهُ أَخْذُهُ وَيَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ
أَخْذًا بَظَاهِرِ أَحْوَالِ السَّلَفِ .

وَيَحْرُمُ أَخْذُ ثَمَرٍ تَسَاقَطَ إِنْ حُوِّطَ عَلَيْهِ وَسَقَطَ دَاخِلَ الْجِدَارِ .
قَالَ فِي « الْمَجْمُوعِ » : مَا سَقَطَ خَارِجَ الْجِدَارِ إِنْ لَمْ يُعْتَدِ إِبَاحَتُهُ
حَرَمَ ، وَإِنْ أُعْتِيدَتْ حَلٌّ عَمَلًا بِالْعَادَةِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْمُغْلِبَةِ عَلَى الظَّنِّ
إِبَاحَتِهِمْ لَهُ .

* * *

بَابُ النِّكَاحِ

وَهُوَ لُغَةً : الِضْمُّ وَالْاجْتِمَاعُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَنَكَحَتِ الْأَشْجَارُ ، إِذَا
تَمَايَلَتْ وَأَنْضَمَّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ ؛ وَشَرْعًا : عَقْدٌ يَتَضَمَّنُ إِبَاحَةَ وَطْءٍ بِلَفْظِ
إِنْكَاحٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي الْعَقْدِ مَجَازٌ فِي الْوُطْءِ عَلَى الصَّحِيحِ .
سُنَّ ، أَنِي : النِّكَاحُ .

لِتَاتِي ، أَنِي : مُخْتِاجٌ لِلْوُطْءِ ، وَإِنْ أَشْتَغَلَ بِالْعِبَادَةِ .
قَادِرٍ عَلَى مُؤْنَةٍ ، مِنْ مَهْرٍ وَكُسُوفَةٍ فَضْلٍ تَمَكِّنِينَ ، وَنَفَقَةٍ يَوْمِهِ ؛

وَنَظَرُ كُلِّ الْآخَرِ غَيْرَ عَوْرَةٍ،

لِلْأَخْبَارِ الثَّابِتَةِ فِي السُّنَنِ ، وَقَدْ أوردتُ جُمْلَةً مِنْهَا فِي كِتَابِي « إِحْكَامِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ » ^(١) وَلِمَا فِيهِ مِنْ حِفْظِ الدِّينِ وَبَقَاءِ النَّسْلِ .

وَأَمَّا التَّائِثُ الْعَاجِزُ عَنِ الْمُؤْنِ ، فَالْأَوَّلَى لَهُ تَرْكُهُ وَكَسْرُ حَاجَتِهِ بِالصَّوْمِ ؛ لَا بِالْذَّوَاءِ .

وَكُرْهِ لِعَاجِزٍ عَنِ الْمُؤْنِ غَيْرِ تَائِثٍ .

وَيَجِبُ بِالنَّذْرِ حَيْثُ نُدِبَ .

وَسُنَّ نَظَرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الْعَزْمِ عَلَى النِّكَاحِ وَقَبْلَ الْخُطْبَةِ ، الْآخَرِ غَيْرَ عَوْرَةٍ مُقَرَّرَةٍ فِي شُرُوطِ الصَّلَاةِ .

فَيَنْظُرُ مِنَ الْحُرَّةِ وَجْهَهَا لِيَعْرِفَ جَمَالَهَا ، وَكَفَيْهَا ظَهْرًا وَبَطْنًا لِيَعْرِفَ خُصُوبَةَ بَدْنِهَا .

وَمِمَّنْ بِهَا رِقٌّ مَا عَدَا مَا بَيْنَ السُّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، وَهُمَا يَنْظُرَانِ مِنْهُ ذَلِكَ . وَلَا بُدَّ فِي حِلِّ النَّظَرِ مِنْ تَيَقُّنِ خُلُوقِهَا مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، وَأَنْ لَا يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَا يُجَابُ .

وَنُدِبَ لِمَنْ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ النَّظَرُ أَنْ يُرْسَلَ نَحْوُ امْرَأَةٍ لِيَتَأَمَّلَهَا وَتَصِفَهَا لَهُ .

وَخَرَجَ بِـ « النَّظَرِ » الْمَسُّ ، فَيَحْرُمُ ، إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ .

* * *

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : في بعض نسخ الخط إسقاط الأولى . اهـ . أي :

كتابي : « أحكام الزواج » .

مُهْمَةٌ [فِي بَيَانِ النَّظَرِ الْمُحَرَّمَ وَالْجَائِزِ وَغَيْرِ ذَلِكَ] : يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، وَلَوْ شَيْخًا هِمًّا ، تَعَمُّدُ نَظَرِ شَيْءٍ مِنْ بَدَنِ أَجْنَبِيَّةٍ حُرَّةٍ أَوْ أَمَةٍ بَلَغَتْ حَدًّا تُشْتَهَى فِيهِ ، وَلَوْ شَوْهَاءَ أَوْ عَجُوزًا ، وَعَكْسُهُ ، خِلَافًا لِـ « الْحَاوِي » كَالرَّافِعِيِّ ، وَإِنْ نَظَرَ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ ، أَوْ مَعَ أَمْنٍ الْفِتْنَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ؛ لَا فِي نَحْوِ مِرَاةٍ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ ، وَقَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ تَبَعًا لِـ « الرُّوضَةِ » : وَالصَّوَابُ حِلُّ النَّظَرِ إِلَى الْوَجْهِ وَالْكَفَّيْنِ عِنْدَ أَمْنٍ الْفِتْنَةِ ؛ ضَعِيفٌ ؛ وَكَذَا اخْتِيَارُ الْأَذْرَعِيِّ قَوْلَ جَمْعٍ : يَحِلُّ نَظَرُ وَجْهِ وَكَفِّ عَجُوزٍ يُؤْمَنُ مِنْ نَظَرِهِمَا الْفِتْنَةَ .

وَلَا يَحِلُّ النَّظَرُ إِلَى عُتْقِ الْحُرَّةِ وَرَأْسِهَا قَطْعًا ، وَقِيلَ : يَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ النَّظَرُ بِلاَ شَهْوَةٍ وَخَوْفِ فِتْنَةٍ إِلَى الْأَمَةِ ، إِلَّا مَا بَيْنَ الشَّرَّةِ وَالرُّكْبَةِ ، لِأَنَّهُ عَوَرَتْهَا فِي الصَّلَاةِ .
وَلَيْسَ مِنَ الْعَوَرَةِ الصَّوْتُ ، فَلَا يَحْرُمُ سَمَاعُهُ إِلَّا إِنْ خُشِيَ مِنْهُ فِتْنَةٌ ، أَوْ التَّنَدُّ بِهِ ؛ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ .

وَأَفْتَى بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِجَوَازِ نَظَرِ الصَّغِيرِ لِلنِّسَاءِ فِي الْوَلَائِمِ وَالْأَفْرَاحِ ، وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ عَدَمُ جَوَازِ نَظَرِ فَرْجِ صَغِيرَةٍ لَا تُشْتَهَى ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ ذَلِكَ .

وَصَحَّحَ الْمُتَوَلِّيُّ حِلَّ نَظَرِ فَرْجِ الصَّغِيرِ إِلَى التَّمْيِيزِ ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، وَقِيلَ : يَحْرُمُ .

وَيَجُوزُ لِنَحْوِ الْأُمِّ نَظَرُ فَزَجِيهِمَا وَمَسَّهُ زَمَنَ الرِّضَاعِ وَالتَّرْبِيَةِ

لِلضَّرُورَةِ ، وَلِلْعَبْدِ الْعَدْلِ النَّظَرُ إِلَى سَيِّدَتِهِ الْمُتَّصِفَةِ بِالْعَدَالَةِ مَا عَدَا مَا بَيْنَ
الشَّرِّ وَالرُّكْبَةِ ، كَهَيِّ ؛ وَلِمَحْرَمٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا ، نَظَرٌ مَا وَرَاءَ شُرَّةِ
وَرُكْبَةِ مِنْهَا ، كَنَظَرِهَا إِلَيْهِ ، وَلِمَحْرَمٍ وَمُمَائِلٍ مَسُّ مَا وَرَاءَ الشَّرِّ
وَالرُّكْبَةِ ، نَعَمْ مَسُّ ظَهْرٍ أَوْ سَاقٍ مَحْرَمِهِ ، كَأُمِّهِ وَبَنَتِهِ ، وَعَكْسُهُ ، لَا يَحِلُّ
إِلَّا لِحَاجَةٍ أَوْ شَفَقَةٍ . وَحَيْثُ حَرُمَ نَظَرُهُ حَرُمَ مَسُّهُ بِلَا حَائِلٍ ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي
اللَّدَّةِ .

نَعَمْ ، يَحْرُمُ مَسُّ وَجْهِ الْأَجَنَبِيَّةِ مُطْلَقًا ، وَكُلُّ مَا حَرُمَ نَظَرُهُ مِنْهُ أَوْ مِنْهَا
مُتَّصِلًا حَرُمَ نَظَرُهُ مُنْفَصِلًا ، كَقَلَامَةِ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ وَشَعْرِ أَمْرَأَةٍ وَعَانَةِ رَجُلٍ ،
فَيَجِبُ مُوَارَاثُهُمَا .

وَتَحْتَجِبُ وَجُوبًا مُسْلِمَةً عَنْ كَافِرَةٍ ، وَكَذَا عَفِيفَةً عَنْ فَاسِقَةٍ ، أَيْ :
بِسِحَاقٍ أَوْ زِنَا أَوْ قِيَادَةٍ .

وَيَحْرُمُ مُضَاجَعَةُ رَجُلَيْنِ أَوْ أَمْرَأَتَيْنِ عَارِيَّتَيْنِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ وَإِنْ لَمْ
يَتِمَّاسَا أَوْ تَبَاعَدَا مَعَ اتِّحَادِ الْفِرَاشِ ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ ، وَبَحْثُ اسْتِثْنَاءِ
الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ لِحَبْرِ فِيهِ بَعِيدٌ جَدًّا .

وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ ابْنِ عَشْرِ سِنِينَ وَأَبُوهِ وَإِخْوَتِهِ فِي الْمَضْجَعِ ، وَإِنْ
نَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَبِ أَوْ الْأُمِّ .

وَيُسْتَحَبُّ تَصَافُحُ الرَّجُلَيْنِ أَوْ الْمَرَأَتَيْنِ إِذَا تَلَاقَا .

وَيَحْرُمُ مُصَافَحَةُ الْأَمْرَدِ الْجَمِيلِ كَنَظَرِهِ بِشَهْوَةٍ .

وَيُكْرَهُ مُصَافَحَةُ مَنْ بِهِ عَاهَةٌ كَالْأَبْرَصِ وَالْأَجْذَمِ .

وَحُطْبَةٌ لَهُ،

وَيَجُوزُ نَظَرُ وَجْهِ الْمَرْأَةِ عِنْدَ الْمُعَامَلَةِ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى مَعْرِفَتِهَا، وَتَعْلِيمٍ مَا يَجِبُ تَعَلُّمُهُ، كَالْفَاتِحَةِ دُونَ مَا يُسْنَى عَلَى الْأَوْجَهِ، وَالشَّهَادَةِ تَحْمُلًا وَأَدَاءً لَهَا أَوْ عَلَيْهَا، وَتَعَمُّدُ النَّظَرِ لِلشَّهَادَةِ لَا يَضُرُّ وَإِنْ تَيَسَّرَ وَجُودُ نِسَاءٍ أَوْ مَحَارِمٍ يَشْهَدُونَ عَلَى الْأَوْجَهِ.

* * *

وَيُسْنَى خُطْبَةٌ بِضَمِّ الْخَاءِ مِنَ الْوَلِيِّ .

لَهُ، أَيْ : لِلنِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ، بِأَنْ تَكُونَ قَبْلَ إِجَابِهِ، فَلَا تُنْدَبُ أُخْرَى مِنَ الْخَاطِبِ قَبْلَ قَبُولِهِ، كَمَا صَحَّحَهُ فِي « الْمِنْهَاجِ »، بَلْ يُسْتَحَبُّ تَرْكُهَا خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ أَبْطَلَ بِهَا، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا وَشَيْخُهُ زَكَرِيَّا رَحِمَهُمَا اللَّهُ، لَكِنَّ الَّذِي فِي « الرَّوْضَةِ » وَأَصْلُهَا نَدْبُهَا .

وُسْنَى خُطْبَةٌ أَيْضًا قَبْلَ الْخُطْبَةِ، وَكَذَا قَبْلَ الْإِجَابَةِ، فَيَبْدَأُ كُلٌّ بِالْحَمْدِ وَالثَّنَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ يُوصِي بِالتَّقْوَى، ثُمَّ يَقُولُ فِي خُطْبَةِ الْخُطْبَةِ : جِئْتُكُمْ رَاغِبًا فِي كَرِيمَتِكُمْ أَوْ فَتَاتِكُمْ ؛ وَإِنْ كَانَ وَكِيلًا قَالَ : جَاءَكُمْ مُوَكَّلِي، أَوْ جِئْتُكُمْ عَنْهُ خَاطِبًا كَرِيمَتِكُمْ ؛ فَيَخْطُبُ الْوَلِيُّ أَوْ نَائِبُهُ كَذَلِكَ، ثُمَّ يَقُولُ : لَسْتُ بِمَرْغُوبٍ عَنْكَ .

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ قَبْلَ الْعَقْدِ : أَزَوَّجُكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ .

* * *

وَدَيْتُهُ وَنَسِيئُهُ

فُرُوعٌ : يَحْرُمُ التَّضَرُّعُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ مِنْ غَيْرِهِ رَجْعِيَّةً كَانَتْ أَوْ بَائِنًا ، بِطَلَاقٍ أَوْ فُسْخٍ أَوْ مَوْتٍ .

وَيَجُوزُ التَّغْرِيزُ بِهَا فِي عِدَّةٍ غَيْرِ رَجْعِيَّةٍ ، وَهُوَ كَ : أَنْتِ جَمِيلَةٌ ، وَرُبَّ رَاغِبٍ فِيكَ .

وَلَا يَحِلُّ خُطْبَةُ الْمُطَلَّاقَةِ مِنْهُ ثَلَاثًا حَتَّى تَتَحَلَّلَ وَتَنْقَضِيَ عِدَّةُ الْمُحَلَّلِ إِنْ طَلَّقَ رَجْعِيًّا ، وَإِلَّا جَازَ التَّغْرِيزُ فِي عِدَّةِ الْمُحَلَّلِ .

وَيَحْرُمُ عَلَى عَالِمٍ بِخُطْبَةِ الْغَيْرِ وَالْإِجَابَةِ لَهُ خُطْبَةٌ عَلَى خُطْبَةٍ مَنْ جَازَتْ خُطْبَتُهُ ، وَإِنْ كَرِهَتْ ، وَقَدْ صُرِّحَ لَفْظًا بِإِجَابَتِهِ ، إِلَّا بِإِذْنِهِ لَهُ مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا حَيَاءٍ ، أَوْ بِإِعْرَاضِهِ ، كَأَن طَالَ الزَّمَنُ بَعْدَ إِجَابَتِهِ ، وَمِنْهُ سَفَرُهُ الْبَعِيدُ .

وَمَنْ أَسْتَشِيرَ فِي خَاطِبٍ أَوْ نَحْوِ عَالِمٍ يُرِيدُ الْأَجْتِمَاعَ بِهِ ، ذَكَرَ وَجُوبًا مَسَاوِيهِ بِصِدْقٍ ، بِذَلَا لِلنَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ .

* * *

وَدَيْتُهُ ، أَيْ : نِكَاحُ الْمَرْأَةِ الدَّيْنَةِ الَّتِي وَجِدَتْ فِيهَا صِفَةُ الْعَدَالَةِ أَوَّلَى مِنْ نِكَاحِ الْفَاسِقَةِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ نَحْوِ زِنَا ، لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : « فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ » [البخاري ، رقم : ٥٠٩٠ ، مسلم ، رقم : ١٤٦٦] .

وَنَسِيئُهُ ، أَيْ : مَعْرُوفَةُ الْأَصْلِ وَطَيْبَتُهُ لِنَسَبَتِهَا إِلَى الْعُلَمَاءِ وَالصُّلَحَاءِ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا ، لِخَبَرٍ : « تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ » [راجع ابن ماجه ، رقم : ١٩٦٨] .

وَجَمِيلَةٌ وَبَعِيدَةٌ وَبَكْرٌ وَوَلَدٌ أُولَى .

وَتُكْرَةُ بِنْتُ الزَّنا وَالْفَاسِقِ .

وَجَمِيلَةٌ أُولَى ، لِخَبَرٍ : « خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نُظِرَتْ » [« مستدرك

الحاكم ١٦١/٢ » .

وَقَرَابَةُ بَعِيدَةٌ عَنْهُ مِمَّنْ فِي نَسَبِهِ أُولَى مِنْ قَرَابَةِ قَرِيبَةٍ وَأَجْنَبِيَّةٍ ، لِضَعْفِ
الشَّهْوَةِ فِي الْقَرِيبَةِ ، فَيَجِيءُ الْوَلَدُ نَحِيفًا .

وَالْقَرِيبَةُ مَنْ هِيَ فِي أَوَّلِ دَرَجَاتِ الْعُمُومَةِ وَالْحُؤُولَةِ .

وَالْأَجْنَبِيَّةُ أُولَى مِنَ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ ، وَلَا يُشْكِلُ مَا ذَكَرَ بِتَزْوُجِ
النَّبِيِّ ﷺ زَيْنَبَ مَعَ أَنَّهَا بِنْتُ عَمَّتِهِ ، لِأَنَّهُ تَزَوَّجَهَا بَيَانًا لِلْجَوَازِ ؛ وَلَا بِتَزْوُجِ
عَلِيِّ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ ، إِذْ هِيَ بِنْتُ ابْنِ عَمِّهِ لَا بِنْتُ
عَمِّهِ .

وَبَكْرٌ أُولَى مِنَ الثَّيِّبِ ، لِلأَمْرِ بِهِ فِي الْأَخْبَارِ الصَّحِيحَةِ ، إِلَّا لِعُذْرِ ،
كَضَعْفِ آيَةِ عَنْ الْاِفْتِضَاضِ .

وَوَلَدٌ وَوَدُودٌ أُولَى لِلأَمْرِ بِهِمَا .

وَيُعْرَفُ ذَلِكَ فِي الْبَكْرِ بِأَقَارِبِهَا .

وَالْأُولَى أَيْضًا أَنْ تَكُونَ وَافِرَةً الْعَقْلِ ، وَحَسَنَةً الْخُلُقِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ
ذَاتَ وَلَدٍ مِنْ غَيْرِهِ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ شَقْرَاءَ ، وَلَا طَوِيلَةَ
مَهْزُولَةٍ ، لِلنَّهْيِ عَنْ نِكَاحِهَا .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ جَمِيعِ مَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ تَتَوَقَّفِ الْعِفَّةُ عَلَى غَيْرِ مُتَّصِفَةٍ

أَرْكَانُهُ: ١ - زَوْجَةٌ، ٢ - وَزَوْجٌ، ٣ - وَوَلِيٌّ، ٤ - وَشَاهِدَانِ،
٥ - وَصِيغَةٌ.

بِهَا ، وَإِلَّا فَهِيَ أَوْلَى .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَلَوْ تَعَارَضَتْ تِلْكَ الصِّفَاتُ ،
فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ يُقَدَّمُ الدِّينَ مُطْلَقًا ، ثُمَّ الْعَقْلَ وَحُسْنَ الْخُلُقِ ، ثُمَّ
الْوِلَادَةَ ، ثُمَّ النَّسَبَ ، ثُمَّ الْبَكَارَةَ ، ثُمَّ الْجَمَالَ ، ثُمَّ مَا الْمَصْلَحَةُ فِيهِ
أَظْهَرَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ . اُنْتَهَى .

وَجَزَمَ بِهِ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » بِتَقْدِيمِ الْوِلَادَةِ عَلَى الْعَقْلِ .

وَنَدِبَ لِلْوَلِيِّ عَرْضُ مُوَلِّيَّتِهِ عَلَى ذَوِي الصَّلَاحِ .

وَيُسْنُ أَنْ يَنْوِيَ بِالنِّكَاحِ السُّنَّةَ وَصَوْنَ دِينِهِ ، وَإِنَّمَا يُثَابُ عَلَيْهِ إِنْ قَصَدَ
بِهِ طَاعَةَ مَنْ نَحْوِ عَقَّةٍ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ .

وَأَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ ، وَأَوَّلَ النَّهَارِ ، وَفِي
شَوَّالٍ ، وَأَنْ يَدْخُلَ فِيهِ أَيْضًا .

أَرْكَانُهُ ، أَيِ : النِّكَاحُ ، خَمْسَةٌ :

١ - زَوْجَةٌ .

٢ - وَزَوْجٌ .

٣ - وَوَلِيٌّ .

٤ - وَشَاهِدَانِ .

٥ - وَصِيغَةٌ .

وَشُرْطَ فِيهَا إِنْجَابٌ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ ؛
وَقَبُولٌ مُتَّصِلٌ بِهِ ، كَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ نَكَحْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ
نِكَاحَهَا ، وَصَحَّ بِتَرْجَمَةٍ ،

وَشُرْطَ فِيهَا ، أَيِ : الصَّيْغَةِ .

إِنْجَابٌ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُكَ ، أَوْ أَنْكَحْتُكَ مُوَلِّيَّتِي فَلَانَةٌ ؛ فَلَا
يَصِحُّ إِلَّا بِإِجَابٍ إِلَّا بِأَحَدِ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٢١٨] :
« اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَأَسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ
بِكَلِمَةِ اللَّهِ » وَهِيَ مَا وَرَدَ فِي كِتَابِهِ ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ غَيْرُهُمَا .

وَلَا يَصِحُّ بِأَزْوَجِكَ وَأَنْكِحُكَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، وَلَا بِكِنَايَةٍ ، كَاخْلَلْتُكَ
أَبْنَتِي ، أَوْ عَقَدْتُهَا لَكَ .

وَقَبُولٌ مُتَّصِلٌ بِهِ ، أَيِ : بِالْإِجَابِ مِنَ الزَّوْجِ ، وَهُوَ كَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ
نَكَحْتُهَا ، فَلَا بُدَّ مِنْ دَالٍّ عَلَيْهَا مِنْ نَحْوِ أَسْمٍ أَوْ ضَمِيرٍ أَوْ إِشَارَةٍ .
أَوْ قَبِلْتُ ، أَوْ رَضِيتُ عَلَى الْأَصَحِّ ، خِلَافًا لِلْسَّبْكِيِّ .

لَا فَعَلْتُ نِكَاحَهَا ، أَوْ تَزَوَّجْتُهَا ، أَوْ قَبِلْتُ النِّكَاحَ وَالتَّزْوِيجَ عَلَى
الْمُعْتَمَدِ ، لَا قَبِلْتُ ، وَلَا قَبِلْتُهَا مُطْلَقًا ، أَيِ : الْمُنْكَوحَةَ ؛ وَلَا قَبِلْتُهَ ،
أَيِ : النِّكَاحَ .

وَالْأَوَّلَى فِي الْقَبُولِ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، لِأَنَّهُ الْقَبُولُ الْحَقِيقِيُّ .

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِتَرْجَمَةٍ ، أَيِ : تَرْجَمَةٍ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ ، بِأَيِّ لُغَةٍ ، وَلَوْ
مِمَّنْ يُحْسِنُ الْعَرَبِيَّةَ ، لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا يَعُدُّهُ أَهْلُ تِلْكَ اللُّغَةِ صَرِيحًا
فِي لُغَتِهِمْ .

هَذَا إِنْ فَهِمَ كُلُّ كَلَامٍ نَفْسِهِ وَكَلَامَ الْآخِرِ وَالشَّاهِدَانِ .
وَقَالَ الْعَلَامَةُ التَّقِيُّ الشُّبْكِيُّ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : وَلَوْ تَوَاطَأَ أَهْلُ
قُطْرِ عَلَى لَفْظٍ فِي إِرَادَةِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ صَرِيحٍ تَرْجَمَتْهُ لَمْ يَنْعَقِدِ النِّكَاحُ
بِهِ . أَنْتَهَى .

وَالْمُرَادُ بِالتَّرْجَمَةِ تَرْجَمَةُ مَعْنَاهُ اللَّغَوِيِّ ، كَالضَّمِّ ، فَلَا يَنْعَقِدُ بِالْفَاضِلِ
أَشْتَهَرَتْ فِي بَعْضِ الْأَفْطَارِ لِلإِنِّكَاحِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ
الزَّمْزَمِيُّ .

وَلَوْ عَقَدَ الْقَاضِي النِّكَاحَ بِالصَّبِيغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لِعَجَمِيٍّ لَا يَعْرِفُ مَعْنَاهَا
الْأَصْلِيَّ ، بَلْ يَعْرِفُ أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِعَقْدِ النِّكَاحِ صَحَّ ، كَذَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا
وَالشَّيْخُ عَطِيَّةُ .

وَقَالَ فِي شَرْحِي « الْإِزْشَادِ » وَ« الْمِنْهَاجِ » إِنَّهُ لَا يَضُرُّ لَحْنُ الْعَامِّيِّ ،
كَفَتْحِ تَاءِ الْمُتَكَلِّمِ وَإِبْدَالِ الْجِيمِ زَايَا أَوْ عَكْسِهِ .

وَيَنْعَقِدُ بِإِشَارَةِ آخَرَسٍ مُفْهِمَةٍ ، وَقِيلَ : لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ إِلَّا بِالصَّبِيغَةِ
الْعَرَبِيَّةِ ، فَعَلَيْهِ يَصْبِرُ عِنْدَ الْعَجْزِ إِلَى أَنْ يَتَعَلَّمَ أَوْ يُوَكَّلَ ، وَحُكِيَ هَذَا عَنْ
أَحْمَدَ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « مُتَّصِلٌ » مَا إِذَا تَحَلَّلَ لَفْظُ أَجْنَبِيٍّ عَنِ الْعَقْدِ وَإِنْ
قَالَ ، كَأَنَّكَ حَتَّكَ أَبْتَيَّ ، فَاسْتَوْصِ بِهَا خَيْرًا ؛ وَلَا يَضُرُّ تَحَلُّلُ خَطْبَةِ خَفِيفَةٍ
مِنَ الزَّوْجِ وَإِنْ قُلْنَا بَعْدَ اسْتِخْبَابِهَا ، خِلَافًا لِلشُّبْكِيِّ وَأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ،
وَلَا : فَقُلْ قَبْلُ نِكَاحِهَا ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُقْتَضَى الْعَقْدِ .

لَا مَعَ تَعْلِيْقٍ وَتَأْقِيْتٍ ؛

فَلَوْ أَوْجَبَ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ إِجَابِهِ ، أَوْ رَجَعَتْ الْأَذْنَةُ فِي إِذْنِهَا قَبْلَ الْقَبُولِ ، أَوْ جُنَّتْ ، أَوْ أَرْتَدَّتْ ؛ أُمْنَعُ الْقَبُولُ .

* * *

فَرُغَ : لَوْ قَالَ الْوَلِيُّ : زَوَّجْتُكَهَا بِمَهْرٍ كَذَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا ، وَلَمْ يَقُلْ : عَلَى هَذَا الصَّدَاقِ ؛ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، خِلَافًا لِلْبَارِزِيِّ .

* * *

لَا يَصِحُّ النِّكَاحُ مَعَ تَعْلِيْقٍ كَالْبَيْعِ ، بَلْ أَوْلَى ، لاختصاصه بِمَزِيدِ الْاِخْتِيَاظِ ، كَأَن يَقُولُ الْأَبُ لِلْآخِرِ : إِنْ كَانَتْ بِنْتِي طُلَّقَتْ وَأَعْتَدْتُ ، فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا . فَقَبِلَ ، ثُمَّ بَانَ انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا ، وَأَنَّهَا أَذِنَتْ لَهُ ، فَلَا يَصِحُّ لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ بِالتَّعْلِيْقِ .

وَبَحَثَ بَعْضُهُمُ الصَّحَّةَ فِي : إِنْ كَانَتْ فَلَانَةٌ مُوَلِّيَّتِي فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا ، وَفِي : زَوَّجْتُكَ إِنْ شِئْتَ ؛ كَالْبَيْعِ ، إِذْ لَا تَعْلِيْقَ فِي الْحَقِيقَةِ .

وَلَا مَعَ تَأْقِيْتٍ لِلنِّكَاحِ بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَجْهُولَةٍ ، فَيَفْسُدُ لِصَحَّةِ النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الْمُتَعَةِ ، وَهُوَ الْمُؤَقَّتُ ، وَلَوْ بِأَلْفِ سَنَةٍ .

وَلَيْسَ مِنْهُ مَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَهَا مُدَّةَ حَيَاتِكَ أَوْ حَيَاتِهَا ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ ، بَلْ يَبْقَى أَثَرُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

وَيَلْزَمُهُ فِي نِكَاحِ الْمُتَعَةِ الْمَهْرُ وَالنَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، وَيَسْقُطُ الْحَدُّ إِنْ عُقِدَ

وَفِي الزَّوْجَةِ خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ، وَتَعْيِينٌ، وَعَدَمٌ مَحْرَمِيَّةٍ
بِنَسَبٍ، فَيَحْرُمُ نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرِ وَلَدٍ عُمُومَةٍ وَخَوُولَةٍ،

بَوْلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ ، فَإِنْ عُقِدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَجَبَ الْحَدُّ إِنْ وُطِئَ ،
وَحَيْثُ وَجَبَ الْحَدُّ لَمْ يَنْبُتِ الْمَهْرُ وَلَا مَا بَعْدَهُ ^(١) .

وَيَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِلاَ ذِكْرِ مَهْرٍ فِي الْعَقْدِ ، بَلْ يُسَنُّ ذِكْرُهُ فِيهِ ، وَكُرِهَ
إِخْلَاؤُهُ عَنْهُ ؛ نَعَمْ ، لَوْ زَوَّجَ أُمَّتُهُ بَعْدَهُ لَمْ يُسْتَحَبَّ .

وَشُرِطَ فِي الزَّوْجَةِ ، أَيْ : الْمُنْكَوْحَةِ ، خُلُوءٌ مِنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ مِنْ
غَيْرِهِ ، وَتَعْيِينٌ لَهَا ، فَرَوْجُكَ إِحْدَى بَنَاتِي بَاطِلٌ ، وَلَوْ مَعَ الْإِشَارَةِ ،
وَيَكْفِي التَّعْيِينُ بِوَصْفٍ أَوْ إِشَارَةٍ ، كَزَوْجَتِكَ بِنْتِي ، وَلَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا ؛ أَوْ
الَّتِي فِي الدَّارِ ، وَلَيْسَ فِيهَا غَيْرُهَا ، أَوْ هَذِهِ ؛ وَإِنْ سَمَّاها بِغَيْرِ اسْمِهَا فِي
الْكُلِّ ، بِخِلَافِ زَوْجَتِكَ فَاطِمَةَ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ بِنْتِهِ ؛ إِلَّا إِنْ نَوَّيَاها ، وَلَوْ
قَالَ : زَوْجَتِكَ بِنْتِي الْكُبْرَى ، وَسَمَّاها بِاسْمِ الصُّغْرَى ، صَحَّ فِي
الْكُبْرَى ، لِأَنَّ الْكِبَرَ صِفَةٌ قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا ، بِخِلَافِ الْأَسْمِ ، فَقَدَّمَ عَلَيْهِ ؛
وَلَوْ قَالَ : زَوْجَتِكَ بِنْتِي خَدِيجَةَ ، فَبَانَتْ بِنْتُ أَبْنَيْهِ ، صَحَّ إِنْ نَوَّيَاها ؛ أَوْ
عَيْنَهَا بِإِشَارَةٍ أَوْ لَمْ يُعْرِفْ لِصُلْبِهِ غَيْرُهَا ، وَإِلَّا فَلَا .

وَشُرِطَ فِيهَا أَيْضاً عَدَمُ مَحْرَمِيَّةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَاطِبِ ، بِنَسَبٍ ، فَيَحْرُمُ
بِهَلَايَةِ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ٢٣] نِسَاءُ قَرَابَةٍ غَيْرِ
مَا دَخَلَ فِي وَلَدٍ عُمُومَةٍ وَخَوُولَةٍ ، فَحَيْثُ يَحْرُمُ نِكَاحُ أُمِّ ، وَهِيَ مِنْ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله : قوله : إن عقد بولي ... إلى قوله : ويعتقد
النكاح ؛ يوجد في نسخ الطبع ، ولم أره في شيء من نسخ الخط . أُنْتَهَى .

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ ،

وَلَدَتِكَ أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَكَ ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، وَهِيَ الْجَدَّةُ مِنْ
الْجِهَتَيْنِ ؛ وَبِنْتٍ ، وَهِيَ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدَتْ مَنْ وَلَدَهَا ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ
أُنْثَى ، لَا مَخْلُوقَةٌ مِنْ مَاءِ زِنَاهُ ؛ وَأُخْتٍ ؛ وَبِنْتِ أَخٍ وَأُخْتٍ ؛ وَعَمَّةٍ ،
وَهِيَ أُخْتُ ذَكَرٍ وَلَدَكَ ؛ وَخَالَةٍ ، وَهِيَ أُخْتُ أُنْثَى وَلَدَتِكَ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ تَزَوَّجَ مَجْهُولَةَ النَّسَبِ ، فَاسْتَلَحَقَهَا أَبُوهُ ، ثَبَتَ نَسَبُهَا ،
وَلَا يَنْفَسِخُ النِّكَاحُ إِنْ كَذَبَهُ الزَّوْجُ ، وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ ، بَأَن تَزَوَّجَتْ مَجْهُولًا
فَاسْتَلَحَقَهُ أَبُوهَا ، وَلَمْ تُصَدِّقْهُ .

* * *

أَوْ رِضَاعٍ فَيَحْرُمُ بِهِ ، أَيْ : بِالرِّضَاعِ . مَنْ يَحْرُمُ بِنَسَبٍ لِلْخَبَرِ الْمُتَّفَقِ
عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ٢٦٤٥ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٤٧] : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ
مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » فَمُرْضِعَتُكَ وَمُرْضِعَتُهَا وَمُرْضِعَةٌ مَنْ وَلَدَكَ مِنْ نَسَبٍ
أَوْ رِضَاعٍ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْ مُرْضِعَتُكَ أَوْ ذَا لَبَنِهَا أُمُّكَ مِنْ رِضَاعٍ ،
وَالْمُرْضِعَةُ بِلَبَنِكَ وَلَبَنٍ فَرَعِكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا ، وَبِنْتُهَا كَذَلِكَ وَإِنْ سَفَلَتْ
بِنْتُكَ ، وَالْمُرْضِعَةُ بِلَبَنٍ أَحَدِ أَبَوَيْكَ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا أُخْتُكَ ، وَقِسْ عَلَى
هَذَا بَقِيَّةَ الْأَصْنَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْكَ بِرِضَاعٍ مَنْ أَرْضَعْتَ أَخَاكَ أَوْ وَلَدَ وَلَدَكَ ، وَلَا أُمُّ مُرْضِعَةٍ
وَلَدَكَ وَبِنْتُهَا ، وَكَذَا أُخْتُ أَخِيكَ لِأَبِيكَ أَوْ لِأُمِّكَ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ شُرُوْطِ الرَّضَاعِ] : الرَّضَاعُ الْمُحَرَّمُ وَصُوْلُ لَبَنِ آدَمِيَّةٍ
بَلَغَتْ سِنَّ حَيْضٍ ، وَلَوْ قَطْرَةً ، أَوْ مُخْتَلِطًا بِغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَلَّ ، جَوْفَ رَضِيعٍ
لَمْ يَبْلُغْ حَوْلَيْنِ يَقِيْنًا خَمْسَ مَرَاتٍ يَقِيْنًا عُرْفًا ، فَإِنْ قَطَعَ الرَّضِيعُ إِعْرَاضًا ،
وَإِنْ لَمْ يَشْتَغِلْ بِشَيْءٍ آخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ الْمُرْضِعَةُ ، ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ فِيهِمَا ، وَلَوْ
فَوْرًا فَرَضَعَتَانِ ، أَوْ قَطَعَهُ لِنَحْوٍ لَّهُوَ ، كَنَوْمٍ خَفِيفٍ ، وَعَادَ حَالًا ، أَوْ
طَالَ ، وَاللَّذِي بِفَمِهِ ، أَوْ تَحَوَّلَ ، وَلَوْ بِتَحْوِيلِهَا مِنْ ثَدِيْلَاخَرَ ، أَوْ قَطَعَتْهُ
لِشْغَلٍ خَفِيفٍ ، ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ ، فَلَا تَعُدُّ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ . وَتَصِيرُ
الْمُرْضِعَةُ أُمَّهُ ، وَذُو اللَّبَنِ أَبَاهُ وَتَسْرِي الْحُرْمَةُ مِنَ الرَّضِيعِ إِلَى أَصُولِهِمَا
وَقُرُوعِهِمَا وَحَوَاشِيهِمَا ، نَسَبًا وَرَضَاعًا ، وَإِلَى فُرُوعِ الرَّضِيعِ لَا إِلَى
أَصُولِهِ وَحَوَاشِيهِ . وَلَوْ أَقَرَّ رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ قَبْلَ الْعَقْدِ أَنَّ بَيْنَهُمَا أُخُوَّةَ رِضَاعٍ ،
وَأَمَكَنَ ، حَرَّمَ تَنَاضُحُهُمَا ، وَإِنْ رَجَعَا عَنِ الْإِفْرَارِ أَوْ بَعْدَهُ فَهُوَ بَاطِلٌ ،
فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ أَقَرَّ بِهِ فَأَنْكَرَتْ صُدُقَ فِي حَقِّهِ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ؛ أَوْ
أَقَرَّتْ بِهِ دُونَهُ ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ أَنْ عَيَّنَتْهُ فِي الْإِذْنِ لِلتَّزْوِيجِ ، أَوْ مَكَّنَتْهُ مِنْ
وَطْنِهِ إِثْمًا ، لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهَا ، وَإِلَّا صُدَّقَتْ بِبَيْمِنِهَا . وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى
نَحْوِ أَبِي مَحْرَمِيَّةٍ بِالرِّضَاعِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَيُثْبِتُ الرَّضَاعُ بَرَجُلٍ
وَأَمْرَأَتَيْنِ ، وَبِأَرْبَعِ نِسْوَةٍ وَلَوْ فِيهِنَّ أُمُّ الْمُرْضِعَةِ إِنْ شَهِدَتْ حُسْبَةً بِلَا سَبْقِ
دَعْوَى ، كَشَهَادَةِ أَبِي أَمْرَأَةٍ وَأَبْنَاهَا بِطَلَاقِهَا كَذَلِكَ ، وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ مُرْضِعَةٍ
مَعَ غَيْرِهَا لَمْ تَطْلُبْ أَجْرَةَ الرَّضَاعِ ، وَإِنْ ذَكَرَتْ فِعْلَهَا ، كَأَشْهَدُ أَنِّي
أَرْضَعْتُهَا .

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَصْلٍ وَفَضْلِ، وَأَصْلُ زَوْجَةِ

وَشَرْطُ شَهَادَةِ الرِّضَاعِ ذِكْرُ وَقْتِ الرِّضَاعِ وَعَدَدِهِ وَتَفَرُّقِ الْمَرَاتِ
وَوُصُولِ اللَّبَنِ إِلَى جَوْفِهِ فِي كُلِّ رَضْعَةٍ، وَيُعْرَفُ بِنَظَرِ حَلَبٍ، وَإِيجَارٍ
وَاذْدِرَادٍ، أَوْ بِقَرَائِنَ، كَأَمْتِصَاصِ ثَدْيٍ وَحَرَكَةِ حَلْقِهِ بَعْدَ عِلْمِهِ أَنَّهَا ذَاتُ
لَبَنِ، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ اللَّبَنِ.

وَلَا يَكْفِي فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ ذِكْرُهُ الْقَرَائِنَ، بَلْ يَغْتَمِدُهَا، وَيَجْزِمُ
بِالشَّهَادَةِ، وَلَوْ شَهِدَ بِهِ دُونَ النَّصَابِ، أَوْ وَقَعَ شَكٌّ فِي تَمَامِ الرِّضْعَاتِ أَوْ
الْحَوَلَيْنِ، أَوْ وَصُولِ اللَّبَنِ جَوْفَ الرِّضِيعِ، لَمْ يُحْرَمِ النِّكَاحُ، لَكِنَّ الْوَرَعَ
الْاجْتِنَابُ، وَإِنْ لَمْ تُخْبِرْهُ إِلَّا وَاحِدَةً، نَعَمْ إِنْ صَدَّقَهَا يَلْزَمُ الْأَخْذُ
بِقَوْلِهَا.

وَلَا يَثْبُتُ الْإِقْرَارُ بِالرِّضَاعِ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ عَدَلَيْنِ.

* * *

أَوْ مُصَاهَرَةٍ؛ فَتَحْرُمُ زَوْجَةُ أَصْلٍ مِنْ أَبِي، أَوْ جَدٍّ لِأَبٍ أَوْ أُمٍّ، وَإِنْ
عَلَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ.

وَفَضْلٍ مِنْ ابْنٍ وَابْنَتِهِ وَإِنْ سَفَلَ مِنْهُمَا.

وَأَصْلُ زَوْجَةٍ، أَيُّ: أُمُّهَاتُهَا بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ، وَإِنْ عَلَتْ، وَإِنْ لَمْ
يَدْخُلْ بِهَا لِلآيَةِ [٤ سورة النساء/ الآية: ٢٣]، وَحِكْمَتُهُ: ابْتِلَاءُ الزَّوْجِ
بِمُكَالَمَتِهَا وَالْخُلُوةَ لِتَرْتِيبِ أَمْرِ الزَّوْجَةِ، فَحُرِّمَتْ كَسَابِقَتَيْهَا بِنَفْسِ
الْعَقْدِ، لِتَيْمُكَّنَ مِنْ ذَلِكَ.

وَأَعْلَمَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي زَوْجَتَيْ الْأَبِ وَالْإِبْنِ، وَفِي أُمِّ الزَّوْجَةِ عِنْدَ عَدَمِ

وَكَذَا فَضْلُهَا إِنْ دَخَلَ بِهَا .

الدُّخُولُ بِهِنَّ ، أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ صَحِيحاً .
وَكَذَا فَضْلُهَا ، أَيُّ : الزَّوْجَةِ ، بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ ، وَلَوْ بِوَاسِطَةٍ ،
سَوَاءٌ بِنْتُ أَبْنَيْهَا وَبِنْتُ أَبْنَتَيْهَا وَإِنْ سَفَلَتْ .
إِنْ دَخَلَ بِهَا ، بِأَنْ وَطِئَهَا ، وَلَوْ فِي الدُّبْرِ ، وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ فَاسِداً ؛
وَإِنْ لَمْ يَطَّأَهَا لَمْ تَحْرُمَ بِنَتْنِهَا بِخِلَافِ أُمِّهَا .
وَلَا تَحْرُمُ بِنْتُ زَوْجِ الْأُمِّ وَلَا أُمُّ زَوْجَةِ الْأَبِ وَالْأَبْنِ .

وَمَنْ وَطِئَ أَمْرَأَةً بِمُلْكٍ أَوْ شُبْهَةِ مِنْهُ ، كَانَ وَطِئَ بِفَاسِدِ نِكَاحٍ أَوْ
شِرَاءٍ ، أَوْ بَطْنٍ زَوْجَةٍ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَبَنَاتُهَا ، وَحَرَّمَ عَلَى آبَائِهِ
وَأَبْنَائِهِ ، لِأَنَّ الْوُطْءَ بِمُلْكٍ أَلِيمٍ نَازِلٌ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ النِّكَاحِ .
وَبِشُبْهَةِ يَثْبُتُ النَّسَبُ وَالْعِدَّةُ ، لِاحْتِمَالِ حَمْلِهَا مِنْهُ ، سَوَاءٌ أُوْجِدَ
مِنْهَا شُبْهَةٌ أَيْضاً أَمْ لَا ، لَكِنْ يَحْرُمُ عَلَى الْوَاطِئِ بِشُبْهَةِ نَظَرُ أُمِّ الْمَوْطُوءَةِ
وَبِنَتَيْهَا وَمَسَّهُمَا .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اخْتَلَطَتْ مُحَرَّمَةٌ^(١) بِنِسْوَةٍ غَيْرِ مَخْصُورَاتٍ ، بِأَنْ يَغْسُرَ
عَدُّهُنَّ عَلَى الْأَحَادِ ، كَأَلْفِ أَمْرَأَةٍ ، نَكَحَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ إِلَى أَنْ تَبْقَى وَاحِدَةٌ
عَلَى الْأَرْجَحِ ، وَإِنْ قَدِرَ ، وَلَوْ بِسُهُولَةٍ عَلَى مُتَقِنَةِ الْحِلِّ ؛ أَوْ
بِمَخْصُورَاتٍ كَعَشْرِينَ ، بَلْ مِثَّةٍ ، لَمْ يَنْكَحْ مِنْهُنَّ شَيْئاً ، نَعَمْ إِنْ قَطَعَ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : يوجد في بعض النسخ : مَحْرَمَةٌ ، بفتح الميم وإسكان
الحاء مع الإضافة إلى الضمير ، والأوَّلُ [أي المثبت في الشرح أعلاه] أَوْلَى مِنْهُ . انتهى .

بِتَمْيِزِهَا ، كَسَوْدَاءَ اخْتَلَطَتْ بِمَنْ لَا سَوَادَ فِيهِنَّ ، لَمْ يَحْرُمَ غَيْرُهَا ، كَمَا
أَسْتَظْهَرُهُ شَيْخُنَا .

* * *

نَبِيَّةُ [فِي بَيَانِ نِكَاحِ مَنْ تَحِلُّ وَمَنْ لَا تَحِلُّ مِنَ الْكَافِرَاتِ] : أَعْلَمَ أَنَّهُ
يُشْتَرَطُ أَيْضاً فِي الْمَنْكُوحَةِ كَوْنُهَا مُسْلِمَةً ، أَوْ كِتَابِيَّةً خَالِصَةً ، ذِمِّيَّةً كَانَتْ
أَوْ حَرَبِيَّةً ؛ فَيَحِلُّ مَعَ الْكَرَاهَةِ نِكَاحُ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُعْلَمَ دُخُولُ
أَوَّلِ آبَائِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ بَعْدَ بَعَثَةِ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَإِنْ عُلِمَ دُخُولُهُ
فِيهِ بَعْدَ التَّخْرِيفِ ، وَنِكَاحُ غَيْرِهَا بِشَرْطِ أَنْ يُعْلَمَ دُخُولُ أَوَّلِ آبَائِهَا فِيهِ
قَبْلَهَا ، وَلَوْ بَعْدَ التَّخْرِيفِ إِنْ تَجَنَّبُوا الْمُحَرَّفَ . وَلَوْ أَسْلَمَ كِتَابِيٌّ وَتَحَتَهُ
كِتَابِيَّةٌ دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ أَوْ وَثْنِيٌّ وَتَحَتَهُ وَثْنِيَّةٌ ،
فَتَحَلَّفَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، تَنَجَّزَتْ الْفُرْقَةُ ؛ أَوْ بَعْدَهُ ، وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ،
دَامَ نِكَاحُهُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ ؛ وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَأَصَرَّ عَلَى الْكُفْرِ ،
فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهَا ؛
وَحَيْثُ أَدَمْنَا لَا يَضُرُّ مُقَارَنَةُ مُفْسِدٍ هُوَ زَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، فَتَقَرَّرَ عَلَى نِكَاحِ
فِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضِيَّةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ ، وَعَلَى غَضَبٍ حَرْبِيٍّ لِحَرْبِيَّةٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ
نِكَاحًا ، وَكَالْغَضَبِ الْمُطَاوَعَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ .
وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْجَنِّيَّةِ كَعَكْسِهِ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ .

* * *

وَفِي الزَّوْجِ تَعِينٌ ، وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ لِلْمَخْطُوبَةِ تَحْتَهُ ؛ وَفِي
الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ ،

وَشُرْطٌ فِي الزَّوْجِ تَعِينٌ ، فَزَوَّجْتُ بِنْتِي أَحَدَكُمَا بَاطِلٌ ، وَلَوْ مَعَ
الإشارة .

وَعَدَمُ مَحْرَمَةٍ كَأُخْتٍ أَوْ عَمَّةٍ أَوْ خَالََةٍ ، لِلْمَخْطُوبَةِ بِنَسَبٍ أَوْ رِضَاعٍ
تَحْتَهُ ؛ أَيْ : الزَّوْجِ ، وَلَوْ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ كَالزَّوْجَةِ ،
بَدِيلِ التَّوَارِثِ ، فَإِنْ نَكَحَ مَحْرَمَيْنِ فِي عَقْدٍ بَطَلَ فِيهِمَا ، إِذْ لَا مَرْجَحَ ،
أَوْ فِي عَقْدَيْنِ بَطَلَ الثَّانِي ، وَضَابِطٌ مَنْ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا كُلُّ أَمْرَاتَيْنِ
بَيْنَهُمَا نَسَبٌ أَوْ رِضَاعٌ يَحْرُمُ تَنَاكُحَهُمَا إِنْ فُرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا ؛ وَيُشْتَرَطُ
أَيْضًا أَنْ لَا تَكُونَ تَحْتَهُ أَرْبَعٌ مِنَ الزَّوْجَاتِ سِوَى الْمَخْطُوبَةِ ، وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ الرَّجْعِيَّةِ ، لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ . فَلَوْ نَكَحَ
الْحُرُّ خَمْسًا مُرْتَبًا بَطَلَ فِي الْخَامِسَةِ ، أَوْ فِي عَقْدٍ بَطَلَ فِي الْجَمِيعِ . أَوْ زَادَ
الْعَبْدُ عَلَى الثَّانِيَيْنِ بَطَلَ كَذَلِكَ .

أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَحْرَمَةُ لِلْمَخْطُوبَةِ أَوْ إِحْدَى الزَّوْجَاتِ الْأَرْبَعَةِ فِي
الْعِدَّةِ الْبَائِنِ ، فَيَصِحُّ نِكَاحُ مَحْرَمَتِهَا وَالْخَامِسَةِ ، لِأَنَّ الْبَائِنَةَ أَجْنَبِيَّةٌ .

وَشُرْطٌ فِي الشَّاهِدَيْنِ أَهْلِيَّةُ شَهَادَةٍ تَأْتِي شُرُوطُهَا فِي بَابِ الشَّهَادَةِ ،
وَهِيَ : حُرِّيَّةٌ كَامِلَةٌ وَذُكُورَةٌ مُحَقَّقَةٌ وَعَدَالَةٌ ، وَمِنْ لَازِمِهَا الْإِسْلَامُ
وَالْتَكْلِيفُ وَسَمْعٌ وَنُطْقٌ وَبَصَرٌ لِمَا يَأْتِي أَنَّ الْأَقْوَالَ لَا تَتَّبْتُ إِلَّا بِالْمُعَايَنَةِ
وَالسَّمَاعِ ، وَفِي الْأَعْمَى وَجْهٌ ، لِأَنَّهُ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْأَصَحُّ
لَا ، وَإِنْ عَرَفَ الزَّوْجَيْنِ ، وَمِثْلُهُ مَنْ بَظْلَمَةٍ شَدِيدَةٍ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، وَصَحَّ بِمَسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ،

وَمَعْرِفَةُ لِسَانِ الْمُتَعَاقِدِينَ .

وَعَدَمُ تَعْيْنِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْوِلَايَةِ ، فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ بِحَضْرَةِ عَبْدَيْنِ
أَوْ أَمْرَاتَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ أَصَمَّيْنِ أَوْ أَخْرَسَيْنِ أَوْ أَعْمَيْنِ أَوْ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ
لِسَانَ الْمُتَعَاقِدِينَ ، وَلَا بِحَضْرَةِ مُتَعَيَّنٍ لِلْوِلَايَةِ ؛ فَلَوْ وَكَّلَ الْأَبُ أَوْ الْأَخُ
الْمُنْفَرِدُ فِي النِّكَاحِ وَحْضَرَ مَعَ آخَرَ لَمْ يَصَحَّ ، لِأَنَّهُ وَلِيُّ عَاقِدٍ ، فَلَا يَكُونُ
شَاهِداً ، وَمَنْ تَمَّ لَوْ شَهِدَ أَخَوَانِ مِنْ ثَلَاثَةٍ وَعَقَدَ الثَّلَاثُ بغيرِ وَكَالَةٍ مِنْ
أَحَدِهِمَا صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَى إِذْنِ مُعْتَبَرَةِ الْإِذْنِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ رُكْنًا
لِلْعَقْدِ ، بَلْ هُوَ شَرْطٌ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبِ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَ
حَاكِمٍ ، وَكَذَا إِنْ كَانَ حَاكِماً عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَنَقَلَ فِي « الْبَحْرِ » عَنْ
الْأَصْحَابِ أَنَّهُ يَجُوزُ اعْتِمَادُ صَبِيِّ أَرْسَلَهُ الْوَلِيُّ إِلَى غَيْرِهِ لِيُرَوِّجَ مُوَلِّيَّتَهُ ،
أَيُّ : إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُ الْمُخْبِرِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ زَوَّجَهَا وَلَيْثُهَا قَبْلَ بُلُوغِ إِذْنِهَا إِلَيْهِ ، صَحَّ عَلَى الْأَوْجَهِ إِنْ كَانَ
الْإِذْنُ سَابِقاً عَلَى حَالَةِ التَّرْوِيجِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ
لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ .

* * *

وَصَحَّ النِّكَاحُ بِمَسْتَوْرِي عَدَالَةٍ ، وَهُمَا : مَنْ لَمْ يُعْرِفْ لَهُمَا مُفَسِّقٌ ،

وَبَانَ بُطْلَانُهُ بِحُجَّةٍ فِيهِ أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ،

كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ ، وَأَطَالُوا فِيهِ ، وَبَطَلَ السُّتْرُ بِتَجْرِيحِ عَدْلٍ .
وَإِذَا تَابَ الْفَاسِقُ لَمْ يَلْتَحِقْ بِالْمُسْتَوْرِ .

وَيُسْنُ اسْتِنَابَةُ الْمُسْتَوْرِ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَلَوْ عَلِمَ الْحَاكِمُ فُسُقَ الشَّاهِدَيْنِ
لَزِمَهُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَوْ قَبْلَ التَّرَافُعِ إِلَيْهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .
وَيَصِحُّ أَيْضاً بِأَبْنَى الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ عَدُوَّيْهِمَا ، وَقَدْ يَصِحُّ كَوْنُ الْأَبِ
شَاهِداً أَيْضاً ، كَأَن تَكُونَ بِنْتُهُ قِنَّةً .

وَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَنَاطِيِّ ، بَلْ صَرِيحُهُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزُمُ الزَّوْجُ الْبَحْثَ عَنْ
حَالِ الْوَلِيِّ وَالشُّهُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَظُنَّ وُجُودَ مُفْسِدٍ لِلْعَقْدِ .

وَبَانَ بُطْلَانُهُ ، أَيِ : النِّكَاحِ . بِحُجَّةٍ فِيهِ ، أَيِ : فِي النِّكَاحِ مِنْ بَيِّنَةٍ
أَوْ عَلِمَ حَاكِمٍ . أَوْ بِإِقْرَارِ الزَّوْجَيْنِ فِي حَقِّهِمَا بِمَا يَمْنَعُ صِحَّتَهُ ، أَيِ :
النِّكَاحِ ، كَفُسُقِ الشَّاهِدِ أَوْ الْوَلِيِّ عِنْدَ الْعَقْدِ ، وَالرَّقِّ وَالصَّبَا لَهُمَا ،
وَكَوُفُوعِهِ فِي الْعِدَّةِ .

وَخَرَجَ بِـ « فِي حَقِّهِمَا » حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، كَأَن طَلَّقَهَا ثَلَاثاً ، ثُمَّ اتَّفَقَا
عَلَى فُسَادِ النِّكَاحِ بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ وَأَرَادَا نِكَاحاً جَدِيداً ، فَلَا يُقْبَلُ
إِقْرَارُهُمَا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مُحَلِّلٍ لِلتَّهْمَةِ ، وَلَأنَّهُ حَقُّ اللَّهِ .

وَلَوْ أَقَامَا عَلَيْهِ بَيِّنَةً لَمْ تُسْمَعْ ، أَمَا بَيِّنَةُ الْحُسْبَةِ فَتُسْمَعُ ، نَعَمْ ، مَحَلٌّ
عَدَمِ قَبُولِ إِقْرَارِهِمَا فِي الظَّاهِرِ ، أَمَا فِي الْبَاطِنِ ، فَالْنَّظَرُ لِمَا فِي نَفْسِ

وَحُلِفَتْ مُدَّعِيَةٌ مَحْرَمِيَّةٌ لَمْ تَرْضَهُ ، وَحَلَفَ لِرَاضِيَةٍ اَعْتَدَرَتْ ،
وَفِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ،

الْأَمْرُ . وَلَا يَتَبَيَّنُ الْبُطْلَانُ بِإِقْرَارِ الشَّاهِدَيْنِ بِمَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ ، فَلَا يُؤَثَّرُ فِي
الْإِبْطَالِ كَمَا لَا يُؤَثَّرُ فِيهِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِشَهَادَتِهِمَا ، وَلَآنَ الْحَقُّ لَيْسَ لَهُمَا ،
فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُمَا ؛ أَمَّا إِذَا أَقْرَبَهُ الزَّوْجُ دُونَ الزَّوْجَةِ فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا مُوَاخَذَةً
لَهُ بِإِقْرَارِهِ ، وَعَلَيْهِ نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَإِلَّا فَكُلُّهُ ، إِذْ لَا يُقْبَلُ
قَوْلُهُ عَلَيْهَا فِي الْمَهْرِ بِخِلَافٍ مَا إِذَا أَقَرَّتْ بِهِ دُونَهُ ، فَيُصَدِّقُ هُوَ بِيَمِينِهِ ،
لَآنَ الْعِصْمَةَ بِيَدِهِ ، وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا ، فَلَا تُطَالِبُهُ بِمَهْرٍ إِنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ
وَطْءٍ ، وَعَلَيْهِ إِنْ وَطِئَ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمَهْرُ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أَقَرَّتْ
بِالْإِذْنِ ثُمَّ ادَّعَتْ أَنَّهَا إِنَّمَا أَذِنَتْ بِشَرْطِ صِفَةٍ فِي الزَّوْجِ ، وَلَمْ تُوجَدْ ،
وَنَفَى الزَّوْجُ ذَلِكَ ، صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَإِذَا اخْتَلَفَا ، فَادَّعَتْ أَنَّهَا مُحْرَمَةٌ بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، وَأَنْكَرَ ، حُلِفَتْ
مُدَّعِيَةٌ مَحْرَمِيَّةٌ وَصُدِّقَتْ ، وَبَانَ بُطْلَانُ النِّكَاحِ ، فَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، إِنْ لَمْ
تَرْضَهُ ، أَيْ : الزَّوْجَ ، حَالِ الْعَقْدِ ، وَلَا عَقْبَهُ ، لِإِجْبَارِهَا أَوْ إِذْنِهَا فِي غَيْرِ
مُعَيَّنٍ ، وَلَمْ تَرْضَ بَعْدَ الْعَقْدِ ، بِنُطْقٍ وَلَا تَمْكِينٍ ، لِاحْتِمَالِ مَا تَدَّعِيهِ مَعَ
عَدَمِ سَبْقِ مُنَاقِضِهِ ، فَهُوَ كَقَوْلِهَا ابْتِدَاءً : فُلَانُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعِ ؛ فَلَا
زَّوْجَ مِنْهُ ، فَإِنْ رَضِيَتْ وَلَمْ تَعْتَدِرْ بِنَحْوِ نِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهَا ،
وَإِنْ اَعْتَدَرَتْ سُمِعَتْ دَعْوَاهَا لِلْعُدْرِ ، وَلَكِنْ حَلَفَ هُوَ ، أَيْ : الزَّوْجُ
لِرَاضِيَةٍ اَعْتَدَرَتْ بِنِسْيَانٍ أَوْ غَلَطٍ .

وَشَرْطُ فِي الْوَلِيِّ عَدَالَةٌ وَحُرِّيَّةٌ وَتَكْلِيفٌ ، فَلَا وِلَايَةَ لِفَاسِقٍ غَيْرِ الْإِمَامِ
الْأَعْظَمِ ، لَآنَ الْفِسْقُ نَقْصٌ يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ ، فَيَمْنَعُ الْوِلَايَةَ ، كَالرَّقِّ ،

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ وَلَايَةٍ لِابْعَدَ ؛

هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ » [راجع فتح
الباري « رقم الحديث : ٥١٣٥ ؛ حيث نَسَبَهُ للطبراني في « الأوسط » ، ونسبه غيره كذلك إلى
« مسند الشافعي »] أَيْ : عَدْلٍ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّهُ يَلِي ، وَالَّذِي اخْتَارَهُ النَّوَوِيُّ كَابِنِ الصَّلَاحِ
وَالسُّبُكِيِّ ، مَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ مِنْ بَقَاءِ الْوَلَايَةِ لِلْفَاسِقِ ، حَيْثُ تُنْقَلُ
لِحَاكِمِ فَاسِقٍ .
وَلَوْ تَابَ الْفَاسِقُ تَوْبَةً صَحِيحَةً زَوْجَ حَالًا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا
كَغَيْرِهِ .

لَكِنَّ الَّذِي قَالَهُ الشَّيْخَانِ أَنَّهُ لَا يُزَوَّجُ إِلَّا بَعْدَ الْأَسْتِبْرَاءِ ، وَاعْتَمَدَهُ
السُّبُكِيُّ .

وَلَا لِرَقِيقٍ كُلُّهُ أَوْ بَعْضُهُ ، لِتَقْصِيهِ ؛ وَلَا لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لِتَقْصِيهِمَا
أَيْضًا ، وَإِنْ تَقَطَّعَ الْجُنُونُ تَغْلِيْبًا لِرَمْنِهِ الْمُفْتَضِي لِسَلْبِ الْعِبَارَةِ ، فَيَزَوَّجُ
الْأَبْعَدُ زَمَنُهُ فَقَطْ ، وَلَا تُنْتَظَرُ إِفَاقَتُهُ ، نَعَمْ إِنْ قَصُرَ زَمَنُ الْجُنُونِ ، كَيَوْمٍ فِي
سَنَةٍ ، أَنْتَظَرْتَ إِفَاقَتَهُ ، وَكَذِي الْجُنُونِ ذُو أَلَمٍ يَشْغَلُهُ عَنِ النَّظَرِ
بِالْمَصْلَحَةِ ، وَمُخْتَلِلِ النَّظَرِ بِنَحْوِ هَرَمٍ ، وَمَنْ بِهِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ آثَارُ خَبَلٍ
تَوْجِبُ حِدَّةً فِي الْخُلُقِ .

وَيَنْقُلُ ضِدُّ كُلِّ مِنَ الْفِسْقِ وَالرَّقِّ وَالصَّبَا وَالْجُنُونِ وَلَايَةً لِابْعَدَ
لَا لِحَاكِمٍ ، وَلَوْ فِي بَابِ الْوَلَايَةِ ، حَتَّى لَوْ أَعْتَقَ شَخْصٌ أَمَةً وَمَاتَ عَنْ ابْنٍ
صَغِيرٍ وَأَخٍ كَبِيرٍ ، كَانَتْ الْوَلَايَةُ لِلْأَخِ لَا لِحَاكِمٍ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَهُوَ : أَبٌ ، فَأَبُوهُ ؛ فَيَزَوِّجَانِ بِكْرًا أَوْ ثَيِّبًا بِلاَ وَطءٍ بِغَيْرِ إِذْنِهَا
لِكُفٍّ ،

وَلَا وِلَايَةَ أَيْضًا لِأُنْثَى ، فَلَا تُزَوِّجُ أَمْرَأَةً نَفْسَهَا ، وَلَوْ بِإِذْنٍ مِنْ وَلِيِّهَا ،
وَلَا بَنَاتِهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ فِيهِمَا ، وَيُقْبَلُ إِفْرَارُ مُكَلَّفَةٍ بِهِ لِمُصَدِّقِهَا ،
وَإِنْ كَذَّبَهَا وَلِيِّهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ حَقُّ الزَّوْجَيْنِ ، فَيَنْبُتُ بِتَصَادُقِهِمَا .

وَهُوَ أَيُّ : الْوَلِيِّ أَبٌ ، فَعِنْدَ عَدَمِهِ حِسًّا أَوْ شَرْعًا فَأَبُوهُ ، وَإِنْ عَلَا .

فَيَزَوِّجَانِ ، أَيُّ : الْأَبُ وَالْجَدُّ ، حَيْثُ لَا عِدَاوَةَ ظَاهِرَةً ، بِكْرًا أَوْ ثَيِّبًا
بِلاَ وَطءٍ لِمَنْ زَالَتْ بَكَارُتُهَا بِنَحْوِ أَصْبَعٍ ، بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ الْإِذْنُ
مِنْهَا ، بِالِغَةِ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ بِالِغَةِ ، لِكَمَالِ شَفَقَتِهِ ، وَلِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ [مُسْلِمٌ ،
رقم : ١٤٢١ ؛ الترمذي ، رقم : ١١٠٨ ؛ النسائي ، رقم : ٣٢٦٠ - ٣٢٦٤ ؛ أبو داود ، رقم :

٢٠٩٨ و ٢١٠٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٧٠ ؛ « موطأ مالك » ، رقم : ١١١٤ ؛ الدارمي ، رقم :
٢١٨٨ - ٢١٩٠] : « الثَّيِّبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، وَالْبِكْرُ يَزَوِّجُهَا أَبُوهَا » .

لِكُفٍّ مُوسِرٍ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، فَإِنْ زَوَّجَهَا الْمُجْبِرُ ، أَيُّ : الْأَبُ أَوْ
الْجَدُّ ، لِغَيْرِ كُفٍّ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَكَذَا إِنْ زَوَّجَهَا لِغَيْرِ مُوسِرٍ بِالْمَهْرِ
عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّيْخَانِ .

لَكِنَّ الَّذِي اخْتَارَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ الصَّحَّةَ فِي الثَّانِيَةِ ، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا
أَبْنُ زَيْدٍ .

وَيُشْتَرَطُ لِحَوَازِ مُبَاشَرَتِهِ لِذَلِكَ لَا لِصِحَّتِهِ كَوْنُهُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ الْحَالِّ مِنْ
نَقْدِ الْبَلَدِ ، فَإِنْ انْتَفِيَ صَحَّ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ .

لَا ثُبَّاءَ بَوَاطٍ ، إِلَّا بِإِذْنِهَا نَطَقًا بِالْغَةِ ، وَتُصَدَّقُ فِي بَكَارَةِ بِلَا يَمِينٍ ،
وَفِي ثُبَّاءِ قَبْلَ عَقْدِ بِيَمِينِهَا ؛ ثُمَّ عَصَبْتُهَا ، وَهُوَ : أَخُ

فَرَعُ : لَوْ أَقَرَّ مُجْبِرٌ بِالنِّكَاحِ لِكُفٍّ قَبْلَ إِقْرَارِهِ وَإِنْ أَنْكَرْتُهُ ، لِأَنَّ مَنْ
مَلَكَ الْإِنْشَاءَ مَلَكَ الْإِقْرَارَ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

* * *

لَا يُزَوِّجَانِ ثُبَّاءَ بَوَاطٍ ، وَلَوْ زِنَا ، وَإِنْ كَانَتْ ثُبَّاءُ بِقَوْلِهَا ، إِنْ
حَلَفَتْ ؛ إِلَّا بِإِذْنِهَا نَطَقًا لِلْخَبَرِ السَّابِقِ [المنقول عن الدارقطني] بِالْغَةِ ، فَلَا
تَزْوِجُ الثُّبَّاءِ الصَّغِيرَةِ الْعَاقِلَةِ الْخُرَّةُ حَتَّى تَبْلُغَ ، لِعَدَمِ اعْتِبَارِ إِذْنِهَا ، خِلَافًا
لَأَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ فِي دَعْوَى بَكَارَةِ بِلَا يَمِينٍ ، وَفِي ثُبَّاءِ قَبْلَ عَقْدِ
عَلَيْهَا بِيَمِينِهَا ، وَإِنْ لَمْ تَتَزَوَّجْ ، وَلَمْ تَذْكُرْ سَبَبًا ، فَلَا تُسْأَلُ عَنِ السَّبَبِ
الَّذِي صَارَتْ بِهِ ثُبَّاءً .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « قَبْلَ عَقْدِ » دَعَاها الثُّبَّاءُ بَعْدَ أَنْ يُزَوِّجَهَا الْأَبُ بِغَيْرِ
إِذْنِهَا بَطْنُهُ بِكَرًا ، فَلَا تُصَدَّقُ هِيَ لِمَا فِي تَصْدِيقِهَا مِنْ إِبْطَالِ النِّكَاحِ ، مَعَ
أَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْبَكَارَةِ ، بَلْ لَوْ شَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ بِثُبَّاءِهَا عِنْدَ الْعَقْدِ لَمْ
يَنْطَلِ ، لِإِحْتِمَالِ إِزَالَتِهَا بِنَحْوِ أَصْبُعٍ أَوْ خُلِقَتْ بِدُونِهَا ، وَفِي « فَتَاوَى
الْكَمَالِ الرَّدَّادِ » : يَجُوزُ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ صَغِيرَةِ أَخْبَرْتُهُ أَنَّ الزَّوْجَ الَّذِي طَلَّقَهَا
لَمْ يَطَّأَهَا ، أَيْ : إِذَا غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُ قَوْلِهَا ، وَإِنْ عَاشَرَهَا الزَّوْجُ
أَيَّامًا . وَلَا يَنْتَظَرُ بُلُوغَهَا لِلتَّزْوِيجِ .

ثُمَّ بَعْدَ الْأَصْلِ عَصَبْتُهَا ، وَهُوَ مَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّسَبِ ، فَيَقْدَمُ أَخُ

لَأَبَوَيْنِ، فَأَخٌ لَأَبٍ، فَبَنُوهُمَا، فَعَمٌّ، ثُمَّ مُعْتِقٌ، فَعَصْبَاتُهُ؛
فَيَزَوِّجُونَ بِالْغَةِ بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءٍ نَطَقًا، وَصَمْتٍ بِكْرِ اسْتِؤْذَنْتَ،

لَأَبَوَيْنِ، فَأَخٌ لَأَبٍ، فَبَنُوهُمَا كَذَلِكَ، فَيَقْدَمُ بَنُو الْإِخْوَةِ لَأَبَوَيْنِ، ثُمَّ بَنُو
الْإِخْوَةِ لَأَبٍ.

فَبَعْدَ ابْنِ الْأَخِ عَمٌّ لَأَبَوَيْنِ، ثُمَّ لَأَبٍ، ثُمَّ بَنُوهُمَا كَذَلِكَ، ثُمَّ عَمٌّ
الْأَبِ، ثُمَّ بَنُوهُ كَذَلِكَ، وَهَكَذَا.

ثُمَّ بَعْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ النَّسَبِ مَنْ كَانَ عَصَبَةً بَوْلَاءً، كَتَرْتِيبِ إِرْتِهَمٍ،
فَيَقْدَمُ مُعْتِقٌ، فَعَصْبَاتُهُ، ثُمَّ مُعْتِقُ الْمُعْتِقِ، ثُمَّ عَصْبَاتُهُ، وَهَكَذَا.

فَيَزَوِّجُونَ، أَيُّ : الْأَوْلِيَاءُ الْمَذْكُورُونَ عَلَى تَرْتِيبٍ وَلَا يَتِيهِمْ
بِالْغَةِ لَا صَغِيرَةً، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ.

بِإِذْنِ ثَيِّبٍ بَوْطَاءٍ نَطَقًا لِخَبَرِ الدَّارَقُطْنِيِّ السَّابِقِ.

وَيَجُوزُ الْإِذْنُ مِنْهَا بِلَفْظِ الْوَكَالَةِ، كَوَكَّلْتُكَ فِي تَزْوِيجِي، وَرَضِيتُ
بِمَنْ يَرْضَاهُ أَبِي، أَوْ أُمِّي، أَوْ بِمَا يَفْعَلُهُ أَبِي، لَا بِمَا تَفْعَلُهُ أُمِّي، لِأَنَّهَا
لَا تَعْقِدُ، وَلَا إِنْ رَضِيَ أَبِي أَوْ أُمِّي لِلتَّعْلِيلِ؛ وَبِرَضِيتُ فَلَانَا زَوْجًا، أَوْ
رَضِيتُ أَنْ أَزُوجَ، وَكَذَا بِأَذْنَتْ لَهُ أَنْ يَعْقِدَ لِي، وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْ نِكَاحًا عَلَى
مَا بُحِثَ؛ وَلَوْ قِيلَ لَهَا: أَرْضِيتُ بِالتَّزْوِيجِ؟ فَقَالَتْ: رَضِيتُ؛ كَفَى.

وَصَمْتٍ بِكْرِ، وَلَوْ عَتِيقَةً. اسْتِؤْذَنْتَ فِي كُفٍّ وَغَيْرِهِ، وَإِنْ بَكَتَ،
لَكِنْ مِنْ غَيْرِ صِيَاغٍ أَوْ ضَرْبٍ خَدٍّ، لِخَبَرِ: «وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ، وَإِذْنُهَا سُكُوتُهَا»

ثُمَّ قَاضٍ ، فَيُزَوِّجُ بِكَفٍّ بِالْعَةِ

وَخَرَجَ بِـ « ثَيِّبٍ » وَطءُ مُزَالَةِ الْبَكَارَةِ بِنَحْوِ أَصْبُعٍ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ
الْبِكْرِ فِي الْاِكْتِفَاءِ بِالسُّكُوتِ بَعْدَ اَلْاِسْتِثْنَاءِ .

وَيُنْدَبُ لِلْأَبِ وَالْجَدِّ اَسْتِثْنَاءُ الْبِكْرِ اَلْبَالِغَةِ تَطْيِيباً لِخَاطِرِهَا ، أَمَّا
الصَّغِيرَةُ فَلَا إِذْنَ لَهَا ، وَبُحِثَ نَذْبُهُ فِي اَلْمُمَيَّزَةِ ؛ وَلِغَيْرِهِمَا اَلْإِشْهَادُ عَلَى
اَلْإِذْنِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ اَعْتَقَ جَمَاعَةٌ أَمَةً اَسْتُرِطَ رِضَا كُلِّهِمْ ، فَيُوكَّلُونَ وَاحِدًا مِنْهُمْ
أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَلَوْ ارَادَ أَحَدُهُمْ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا زَوْجَهُ اَلْبَاقُونَ مَعَ اَلْقَاضِي ،
فَإِنْ مَاتَ جَمِيعُهُمْ كَفَى رِضَا كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عَصَبَةِ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ
عَدَدٌ مِنْ عَصَبَاتِ اَلْمُعْتَقِ فِي دَرَجَةٍ جَازَ أَنْ يُزَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ بِرِضَاهَا وَإِنْ لَمْ
يَرْضَ اَلْبَاقُونَ .

* * *

ثُمَّ بَعْدَ فَقْدِ عَصَبَةِ النَّسَبِ وَالْوَلَاءِ قَاضٍ أَوْ نَائِبُهُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ :
« اَلسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهَا » [الترمذي ، رقم : ١١٠٢ ؛ أبو داود ،
رقم : ٢٠٨٣ ؛ ابن ماجه ، رقم : ١٨٦٩ ، ١٨٨٠ ؛ الدارمي ، رقم : ٢١٨٤] وَالْمُرَادُ مَنْ
لَهُ وِلَايَةٌ مِنَ اَلْإِمَامِ اَلْقُضَاةِ وَنَوَائِبِهِمْ .

فَيُزَوِّجُ ، أَيِ : اَلْقَاضِي بِكَفٍّ لَا بَغْيَ بِهِ .

بَالِغَةُ كَائِنَةٍ فِي مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَةُ اَلْعَقْدِ ، وَلَوْ مُجْتَازَةً بِهِ ، وَإِنْ كَانَ
إِذْنُهَا لَهُ وَهِيَ خَارِجَةٌ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنْ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ حَالَتُهُ فَلَا

عَدَمَ وَلِيِّهَا أَوْ غَابَ مَرْحَلَتَيْنِ ، أَوْ تَعَذَّرَ وُصُولُ إِلَيْهِ لِحَوْفٍ ،

يُزَوِّجُهَا ، وَإِنْ أَدْنَتْ لَهُ قَبْلَ خُرُوجِهَا مِنْهُ ، أَوْ كَانَ هُوَ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْوِلَايَةَ عَلَيْهَا لَا تَتَعَلَّقُ بِالْخَاطِبِ .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَالِغَةِ » الْيَتِيمَةُ ، فَلَا يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي ، وَلَوْ حَنْفِيًّا لَمْ يَأْذُنْ لَهُ سُلْطَانٌ حَنْفِيٌّ فِيهِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِحَيْضٍ أَوْ إِمْنَاءٍ بِلَا يَمِينٍ ، إِذْ لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْهَا ، لَا فِي دَعْوَى الْبُلُوغِ بِالسِّنِّ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ خَيْرَةٍ تَذْكُرُ عَدَدَ السِّنِينَ .

عَدَمَ وَلِيِّهَا الْخَاصُّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، أَوْ غَابَ ، أَيْ : أَقْرَبُ أَوْلِيَائِهَا مَرْحَلَتَيْنِ ، وَلَيْسَ لَهُ وَكِيلٌ حَاضِرٌ فِي التَّرْوِيجِ .

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى غَيْبَةِ الْوَلِيِّ وَخُلُوعِهَا مِنَ النِّكَاحِ وَالْعِدَّةِ وَإِنْ لَمْ تُقَمَّ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ .

وَيُسَرُّ طَلَبُ بَيِّنَةٍ بِذَلِكَ مِنْهَا ، وَإِلَّا فَتَحْلِفُهَا .

وَلَوْ زَوَّجَهَا لِغَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، فَبَانَ أَنَّهُ قَرِيبٌ مِنْ بَلَدِ الْعَقْدِ وَقَتَ النِّكَاحِ لَمْ يَنْعَقِدْ إِنْ ثَبَتَ قُرْبُهُ ، فَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ : كُنْتُ قَرِيبًا مِنَ الْبَلَدِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ عَلَى الْأَوْجِهِ ، خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الرَّزْكَانِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا عَنْ « فَتَاوَى الْبَغَوِيِّ » .

أَوْ غَابَ إِلَى دُونِهِمَا ، لَكِنْ تَعَذَّرَ وُصُولُ إِلَيْهِ ، أَيْ : إِلَى الْوَلِيِّ ، لِحَوْفٍ فِي الطَّرِيقِ مِنَ الْقَتْلِ أَوْ الضَّرْبِ أَوْ اخْتِادِ الْمَالِ .

أَوْ فَقَدَ ، أَوْ عَضَلَ مُكَلَّفَةً دَعَتْ إِلَى كُفٍّ ،

أَوْ فَقَدَ : أَيُ : أَلْوَلِيٍّ ، بِأَنْ لَمْ يُعْرِفْ مَكَانَهُ وَلَا مَوْتَهُ وَلَا حَيَاتَهُ بَعْدَ غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ قِتَالٍ أَوْ انْكِسَارِ سَفِينَةٍ أَوْ أَسْرِ عَدُوٍّ ، هَذَا إِنْ لَمْ يُحْكَمْ بِمَوْتِهِ ، وَإِلَّا زَوَّجَهَا الْأَبْعَدُ .

أَوْ عَضَلَ أَلْوَلِيٍّ وَلَوْ مُجْبِرًا ، أَيُ : مَنَعَ . مُكَلَّفَةً ، أَيُ : بِالْغَةِ عَاقِلَةً ؛ دَعَتْ إِلَى تَزْوِيجِهَا مِنْ كُفٍّ ، وَلَوْ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ مَنْ تَزَوَّجَهَا بِهِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِنْ عَضَلَ مُجْبِرٌ مِنْ تَزْوِيجِهَا بِكُفٍّ عَيْتَهُ وَقَدْ عَيَّنَ هُوَ كُفْنًا آخَرَ غَيْرَ مُعَيَّنِهَا ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنُهُ دُونَ مُعَيَّنِهَا كَفَاءَةً . وَلَا يُزَوَّجُ غَيْرُ الْمُجْبِرِ ، وَلَوْ أَبَا أَوْ جَدًّا ، بِأَنْ كَانَتْ ثَيِّبًا ، إِلَّا مِمَّنْ عَيْتَهُ ، وَإِلَّا كَانَ عَاضِلًا .

وَلَوْ ثَبَتَ تَوَارِي أَلْوَلِيٍّ أَوْ تَعَرُّزُهُ زَوَّجَهَا الْحَاكِمُ .

وَكَذَا يُزَوَّجُ الْقَاضِي إِذَا أَحْرَمَ أَلْوَلِيٍّ أَوْ أَرَادَ نِكَاحَهَا ، كَأَبْنٍ عَمٍّ فَقَدَ مِنْ يُسَاوِيهِ فِي الدَّرَجَةِ وَمُعْتَقٍ ، فَلَا يُزَوَّجُ الْأَبْعَدُ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ لِبَقَاءِ الْأَقْرَبِ عَلَى وِلَايَتِهِ .

وَإِنَّمَا يُزَوَّجُ لِلْقَاضِي أَوْ طِفْلِهِ إِذَا أَرَادَ نِكَاحَ مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ قَاضٍ آخَرَ بِمَحَلِّ وِلَايَتِهِ ، إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي عَمَلِهِ أَوْ نَائِبُ الْقَاضِي الَّذِي يَتَزَوَّجُ هُوَ أَوْ طِفْلُهُ .

* * *

ثُمَّ مُحَكَّمٌ عَدْلٌ ، وَلِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ
وَعِدَّةٍ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا ، وَإِلَّا شُرْطُ إِثْبَاتِ لِفِرَاقِهِ ،

ثُمَّ إِنْ لَمْ يُوْجَدْ وَلِيُّ مِمَّنْ مَرَّ ، فَيَزَوِّجُهَا مُحَكَّمٌ عَدْلٌ حُرٌّ وَلَتَهُ مَعَ
خَاطِبِهَا أَمْرُهَا لِيَزَوِّجَهَا مِنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُجْتَهِدًا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ قَاضٍ ،
وَلَوْ غَيْرُ أَهْلِ ، وَإِلَّا فَيُشْتَرَطُ كَوْنُ الْمُحَكَّمِ مُجْتَهِدًا .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ لَا يُزَوِّجُ إِلَّا بِدَرَاهِمَ كَمَا حَدَّثَ
الْآنَ ، فَيَتَّجِهْ أَنَّ لَهَا أَنْ تُؤَلِّيَ عَدْلًا مَعَ وَجُودِهِ ، وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ
بِذَلِكَ ، بِأَنْ عَلِمَ مُؤَلِّيهِ ذَلِكَ مِنْهُ حَالِ التَّوَلِّيَةِ . اُنْتَهَى .

وَلَوْ وَطِئَ فِي نِكَاحٍ بِلَا وَلِيِّ ، كَأَنْ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا ، وَلَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ
بِصِحَّتِهِ وَلَا بِبُطْلَانِهِ ، لَزِمَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ دُونَ الْمُسَمَّى لِفَسَادِ النِّكَاحِ ، وَيُعَزَّرُ
بِهِ مُعْتَقِدٌ تَخْرِيمَهُ ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ .

وَيَجُوزُ لِقَاضٍ تَزْوِيجُ مَنْ قَالَتْ : أَنَا خَلِيَّةٌ عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ ، أَوْ طَلَّقَنِي
زَوْجِي وَأَعْتَدْتُ ؛ مَا لَمْ يَعْرِفْ لَهَا زَوْجًا مُعَيَّنًا ، وَإِلَّا ، أَيُّ : وَإِنْ عَرَفَ
لَهَا زَوْجًا بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ أَوْ عَيْتَتُهُ ، شُرْطُ فِي صِحَّةِ تَزْوِيجِ الْحَاكِمِ لَهَا
دُونَ الْوَلِيِّ الْخَاصِّ إِثْبَاتُ لِفِرَاقِهِ ، بِنَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ ، سِوَاءِ أَغَابَ أَمْ
حَضَرَ ؛ وَإِنَّمَا فَرَّقُوا بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ مَعَ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْعِلْمِ بِسَبْقِ
الزَّوْجِيَّةِ أَوْ بَعْدَمِهِ ، حَتَّى يُعْمَلَ بِالْأَصْلِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ، لِأَنَّ الْقَاضِيَ لَمَّا
تَعَيَّنَ الزَّوْجُ عِنْدَهُ بِاسْمِهِ أَوْ شَخْصِهِ ، تَأَكَّدَ لَهُ الْأَخْتِيَاظُ وَالْعَمَلُ بِأَصْلِ بَقَاءِ
الزَّوْجِيَّةِ ، فَاشْتَرَطَ الثَّبُوتَ ؛ وَلَأنَّهَا لَمَّا ذَكَرَتْ مُعَيَّنًا بِاسْمِ الْعَلَمِ ، كَأَنَّهَا
أَدَّعَتْ عَلَيْهِ ، بَلْ صَرَّحُوا بِأَنَّهَا دَعَوَى عَلَيْهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ ذَلِكَ ؛

وَلِ الْمُجْبِرِ تَوْكِيلٌ فِي تَزْوِيجِ مُوَلَّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَعَلَى وَكِيلٍ رِعَايَةُ حَظٍّ ، وَلِغَيْرِهِ بَعْدَ إِذْنٍ لَهُ فِيهِ ،

بِخِلَافِ مَا إِذَا عَرَفَ مُطْلَقَ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ بِمَا ذَكَرَ ، فَاكْتَفَى إِخْبَارَهَا بِالْخُلُوعِ عَنِ الْمَوَانِعِ ، لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ : إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا .

وَأَمَّا الْوَلِيُّ الْخَاصُّ ، فَيَزَوِّجُهَا إِنْ صَدَّقَهَا ، وَإِنْ عَرَفَ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ مِنْ غَيْرِ إِبْتِاطٍ طَلَاقٍ وَلَا يَمِينٍ ، لَكِنْ يُسَنُّ لَهُ كَقَاضٍ لَمْ يَعْرِفْ زَوْجَهَا طَلَبُ إِبْتِاطٍ ذَلِكَ ، وَفُرَّقَ بَيْنَ الْقَاضِي وَالْوَلِيِّ ، حَيْثُ فُصِّلَ بَيْنَ الْمُعَيَّنِ وَغَيْرِهِ فِي ذَلِكَ ، دُونَ هَذَا ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْتِيَاطُ أَكْثَرَ مِنَ الْوَلِيِّ .

وَيَجُوزُ لِمُجْبِرٍ ، وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ فِي الْبِكْرِ ، تَوْكِيلُ مُعَيَّنٍ صَحَّ تَزْوِجُهُ فِي تَزْوِيجِ مُوَلَّيَّتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا ، وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْمُجْبِرُ الزَّوْجَ فِي تَوْكِيلِهِ ، وَعَلَى وَكِيلٍ إِنْ لَمْ يُعَيَّنِ الْوَلِيُّ الزَّوْجَ رِعَايَةُ حَظٍّ وَأَخْتِيَاطٍ فِي أَمْرِهَا ، فَإِنْ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ كُفٍّ أَوْ بِكُفٍّ وَقَدْ خَطَبَهَا أَكْفَأُ مِنْهُ ، لَمْ يَصِحَّ التَّزْوِيجُ ، لِمُخَالَفَتِهِ الْأَخْتِيَاطَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ التَّوْكِيلُ لِغَيْرِهِ ، أَيُّ : غَيْرِ الْمُجْبِرِ ، بِأَنْ لَمْ يَكُنْ أَبًا وَلَا جَدًّا فِي الْبِكْرِ ، أَوْ كَانَتْ مُوَلَّيَّتُهُ نَيْبًا ، فَيُوكَّلُ بَعْدَ إِذْنٍ حَصَلَ مِنْهَا لَهُ فِيهِ ، أَيُّ : التَّزْوِيجُ ، إِنْ لَمْ تَنْهَهُ عَنِ التَّوْكِيلِ ، وَإِذَا عَيَّنَتْ لِلْوَلِيِّ رَجُلًا ، فَلْيُعَيِّنْهُ لِلْوَكِيلِ ، وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ تَزْوِيجُهُ ، وَلَوْ لِمَنْ عَيَّنَتْهُ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْمُطْلَقَ مَعَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مُعَيَّنٌ فَاسِدٌ .

وَحَرَجَ بِقَوْلِي : « بَعْدَ إِذْنِهَا لِلْوَلِيِّ فِي التَّرْوِيجِ » مَا لَوْ وَكَّلَهُ قَبْلَ إِذْنِهَا لَهُ فِيهِ ، فَلَا يَصِحُّ التَّوَكُّيلُ وَلَا النِّكَاحُ ، نَعَمْ ، لَوْ وَكَّلَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ إِذْنُهَا لَهُ ، ظَانًّا جَوَازَ التَّوَكُّيلِ قَبْلَ الْإِذْنِ ، فَزَوَّجَهَا الْوَكِيلُ ، صَحَّ إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا كَانَتْ أَذِنَتْ قَبْلَ التَّوَكُّيلِ ، لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لَا بِمَا فِي ظَنِّ الْمُكَلَّفِ ، وَإِلَّا فَلَا .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ زَوَّجَ الْقَاضِي أَمْرًا قَبْلَ ثُبُوتِ تَوَكُّيلِهِ ، بَلْ بِخَبَرِ عَدْلٍ نَفَذَ وَصَحَّ ، لَكِنَّهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، لِأَنَّهُ تَعَاطَى عَقْدًا فَاسِدًا فِي الظَّاهِرِ كَمَا قَالَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ بَلَغَتْ الْوَلِيُّ أَمْرًا إِذْنُ مُوَلِّيَّتِهِ فِيهِ ، فَصَدَّقَهَا ، وَوَكَّلَ الْقَاضِي ، فَزَوَّجَهَا ، صَحَّ التَّوَكُّيلُ وَالتَّرْوِيجُ .

وَلَوْ قَالَتْ أَمْرًا لَوَلِيِّهَا : أَذِنْتُ لَكَ فِي تَزْوِيجِي لِمَنْ أَرَادَ تَزْوِيجِي الْآنَ ، وَبَعْدَ طَلَاقِي وَأَنْقِضَاءِ عِدَّتِي ؛ صَحَّ تَزْوِيجُهُ بِهَذَا الْإِذْنِ ثَانِيًا ، فَلَوْ وَكَّلَ الْوَلِيُّ أَجَنَبِيًّا بِهَذِهِ الصِّفَةِ صَحَّ تَزْوِيجُهُ ثَانِيًا أَيْضًا ، لِأَنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ حَالُ الْإِذْنِ ، لَكِنَّهُ تَابِعٌ لِمَا مَلَكَهُ حَالُ الْإِذْنِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الطَّيِّبُ النَّاشِرِيُّ وَأَقَرَّهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا .

وَلَوْ أَمَرَ الْقَاضِي رَجُلًا بِتَزْوِيجِ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا فِيهِ ، فَزَوَّجَهَا بِإِذْنِهَا ، جَازَ بِنَاءً عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ اسْتِئْذَانَهُ فِي شُغْلِ مُعَيَّنٍ اسْتِخْلَافٌ لَا تَوَكُّيلٌ .

* * *

وَلِزَوْجٍ تَوَكَّلَ فِي قَبُولِهِ .

فَرَعٌ : لَوْ اسْتَخْلَفَ الْقَاضِي فِيهَا فِي تَزْوِيجِ امْرَأَةٍ لَمْ يَكْفِ الْكِتَابُ فَقَطْ ، بَلْ يُشْتَرَطُ الَّلَفْظُ عَلَيْهِ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لِلْمَكْتُوبِ إِلَيْهِ الْاعْتِمَادُ عَلَى الْخَطِّ ؛ هَذَا مَا فِي أَصْلِ « الرُّوضَةِ » ، وَتَضْعِيفُ الْبُلْقِينِيِّ لَهُ مَزْدُودٌ بِتَضْرِيحِهِمْ بِأَنَّ الْكِتَابَةَ وَحْدَهَا لَا تُفِيدُ فِي الِاسْتِخْلَافِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِشْهَادِ شَاهِدَيْنِ عَلَى ذَلِكَ ، قَالَهُ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِهِ الْكَبِيرِ » .

* * *

وَيَجُوزُ لِزَوْجٍ تَوَكَّلَ فِي قَبُولِهِ ، أَيْ : النِّكَاحِ ، فَيَقُولُ وَكِيلُ الْوَلِيِّ لِلزَّوْجِ : زَوَّجْتُكَ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ ، ثُمَّ يَقُولُ : مُوَكَّلِي ، أَوْ وَكَالَةٌ عَنْهُ ، إِنْ جَهِلَ الزَّوْجُ أَوْ الشَّاهِدَانِ وَكَالَتُهُ ، وَإِلَّا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَصَلَ الْعِلْمُ بِإِخْبَارِ الْوَكِيلِ ، وَيَقُولُ الْوَلِيُّ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ : زَوَّجْتُ بِنْتِي فُلَانَةَ بِنَ فُلَانٍ ، فَيَقُولُ وَكِيلُهُ كَمَا يَقُولُ وَلِيُّ الصَّبِيِّ حِينَ يَقْبَلُ النِّكَاحَ لَهُ : قَبِلْتُ نِكَاحَهَا لَهُ ؛ فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِيهِمَا لَمْ يَصِحَّ النِّكَاحُ ، وَإِنْ نَوَى الْمُوَكَّلُ أَوْ الطِّفْلُ ، كَمَا لَوْ قَالَ : زَوَّجْتُكَ بَدَلَ فُلَانٍ ، لِعَدَمِ التَّوَافُقِ ، فَإِنْ تَرَكَ لَفْظَةَ « لَهُ » فِي هَذِهِ أُنْعَقَدَ لِلْوَكِيلِ وَإِنْ نَوَى مُوَكَّلُهُ .

* * *

فُرُوعٌ : مَنْ قَالَ : أَنَا وَكِيلٌ فِي تَزْوِيجِ فُلَانَةٍ ، فَلِمَنْ صَدَّقَهُ قَبُولُ النِّكَاحِ مِنْهُ .

وَيَجُوزُ لِمَنْ أَخْبَرَهُ عَدْلٌ بِطَلَاقِ فُلَانٍ أَوْ مَوْتِهِ أَوْ تَوَكُّلِهِ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ ، وَكَذَا خَطُّهُ الْمُوثُوقِ بِهِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِحَقِّ الْغَيْرِ

فَرَعُ : يُزَوِّجُ عَتِيقَةً أَمْرَأَةً حَيَّةً وَلِئِهَا بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ ، وَأَمَةً بِالْغَةِ وَلِئِهَا بِإِذْنِهَا وَخَدَهَا ، وَأَمَةً صَغِيرَةً بِكَرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ لِعِبْطَةٍ ، لَا يُزَوِّجُ عَبْدُهُمَا ،

أَوْ لِمَا يَتَعَلَّقُ بِالْحَاكِمِ ، فَلَا يَجُوزُ اعْتِمَادُ عَدْلٍ وَلَا خَطُّ قَاضٍ مِنْ كُلِّ مَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ .

* * *

فَرَعُ [فِي بَيَانِ تَزْوِيجِ الْعَتِيقَةِ وَالْأَمَةِ] : يُزَوِّجُ عَتِيقَةً أَمْرَأَةً حَيَّةً عُدِمَ وَلِيُّ عَتِيقَتِهَا نَسَبًا وَلِئِهَا ، أَيْ : الْمُعْتَقَةِ ، تَبَعًا لَوْلَايَتِهِ عَلَيْهَا ، فَيُزَوِّجُهَا أَبُو الْمُعْتَقَةِ ، ثُمَّ جَدُّهَا بِتَرْتِيبِ الْأَوْلِيَاءِ ، وَلَا يُزَوِّجُهَا ابْنُ الْمُعْتَقَةِ مَا دَامَتْ حَيَّةً . بِإِذْنِ عَتِيقَةٍ ، وَلَوْ لَمْ تَرْضَ الْمُعْتَقَةُ ، إِذْ لَا وَلَايَةَ لَهَا ، فَإِذَا مَاتَتْ الْمُعْتَقَةُ زَوَّجَهَا ابْنُهَا .

وَيُزَوِّجُ أَمَةً أَمْرَأَةً بِالْغَةِ رَشِيدَةً وَلِئِهَا ، أَيْ : وَلِيُّ السَّيِّدَةِ بِإِذْنِهَا وَخَدَهَا ، لِأَنَّهَا أَلْمَالِكَةُ لَهَا ، فَلَا يُعْتَبَرُ إِذْنُ الْأَمَةِ ، لِأَنَّ لِسَيِّدَتِهَا إِجْبَارَهَا عَلَى النِّكَاحِ .

وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ إِذْنُ السَّيِّدَةِ نَظَقًا ، وَإِنْ كَانَتْ بِكَرًا .

وَيُزَوِّجُ أَمَةً صَغِيرَةً بِكَرٍ أَوْ صَغِيرٍ أَبٌ فَأَبُوهُ لِعِبْطَةٍ وَجِدَتْ ، كَتَخْصِيلٍ مَهْرٍ أَوْ نَفَقَةٍ .

لَا يُزَوِّجُ عَبْدُهُمَا لَانْتِطَاعِ كَسْبِهِ عَنْهُمَا ، خِلَافًا لِمَالِكٍ إِنْ ظَهَرَتْ مَضْلَحَةٌ ، وَلَا أَمَةً ثَيِّبٍ صَغِيرَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَلِي نِكَاحَ مَالِكَتِهَا ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُزَوِّجَ أَمَةً الْغَائِبِ وَإِنْ أَحْتَاجَتْ إِلَى النِّكَاحِ وَتَضَرَّرَتْ بِعَدَمِ

وَسَيِّدُ أَمَتِهِ وَلَوْ صَغِيرَةً ، وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

الْتَّفَقَ ، نَعَمْ إِنْ رَأَى الْقَاضِي بَيْعَهَا ، لِأَنَّ الْحَظَّ فِيهِ لِلْغَائِبِ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا ، بِاعِهَا .

وَيُزَوِّجُ سَيِّدٌ بِالْمُلْكِ ، وَلَوْ فَاسِقًا ، أَمَتَهُ الْمَمْلُوكَةَ كُلَّهَا لَهُ لَا الْمُشْتَرَكَةَ ، وَلَوْ بِأَغْتِنَامِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ أُخْرَى بِغَيْرِ رِضَا جَمِيعِهِمْ ، وَلَوْ بِكُرٍّ صَغِيرَةٍ أَوْ ثِيًّا غَيْرِ بِالْعَةِ ، أَوْ كَبِيرَةٍ بِلَا إِذْنٍ مِنْهَا ، لِأَنَّ النِّكَاحَ يَرُدُّ عَلَى مَنَافِعِ الْبِضْعِ ، وَهِيَ مَمْلُوكَةٌ لَهُ ، وَلَهُ إِجْبَارُهَا عَلَيْهِ ، لَكِنْ لَا يُزَوِّجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ بِعَيْبٍ مُثَبَّتٍ لِلْخِيَارِ ، أَوْ فِسْقٍ ، أَوْ حِرْفَةٍ دَنِيئَةٍ إِلَّا بِرِضَاهَا بِهِ ، وَلَهُ تَزْوِيجُهَا بِرَقِيقٍ وَدَنِيٍّ نَسَبٍ لِعَدَمِ النَّسَبِ لَهَا .

وَلِلْمُكَاتَبِ لَا لِسَيِّدِهِ تَزْوِيجُ أَمَتِهِ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَتْ الْأَمَةُ تَزْوِيجَهَا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ ، لِأَنَّهُ يُنْقِصُ قِيَمَتَهَا .

قَالَ شَيْخُنَا : يُزَوِّجُ الْحَاكِمُ أَمَةً كَافِرٍ أَسْلَمَتْ بِإِذْنِهِ ، وَالْمَوْقُوفَةُ بِإِذْنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ، أَيْ : إِنْ أَنْحَصَرُوا ، وَإِلَّا لَمْ تُزَوَّجْ فِيمَا يَظْهَرُ .

وَلَا يَنْكِحُ عَبْدٌ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا ، إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَوْ كَانَ السَّيِّدُ أُنْثَى ، سَوَاءً أَطْلَقَ الْإِذْنَ أَوْ قَيَّدَ بِأَمْرَةٍ مُعَيَّنَةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ ، فَيَنْكِحُ بِحَسَبِ إِذْنِهِ ، وَلَا يَعْدِلُ عَمَّا أَذِنَ لَهُ فِيهِ مُرَاعَاةَ لِحَقِّهِ ، فَإِنْ عَدَلَ عَنْهُ لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، وَلَوْ نَكَحَ الْعَبْدُ بِلَا إِذْنِ سَيِّدِهِ بَطَلَ النِّكَاحُ ، وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا خِلَافًا لِمَالِكٍ ، فَإِنْ وَطِئَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِرَشِيدَةٍ مُخْتَارَةٍ ، أَمَّا السَّفِيهَةُ وَالصَّغِيرَةُ فَيَلْزَمُ فِيهِمَا مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَلَا يَجُوزُ لِلْعَبْدِ وَلَوْ مَأْدُونًا فِي التِّجَارَةِ أَوْ مُكَاتَبًا أَنْ يَتَسَرَّى ، وَإِنْ جَازَ لَهُ

فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

لَا يُكَافِيُ حُرَّةٌ وَلَا عَفِيفَةٌ وَنَسِيبَةٌ

النِّكَاحُ بِالْإِذْنِ ، لِأَنَّ الْمَأْذُونَ لَهُ لَا يَمْلِكُ ، وَلِضَعْفِ الْمُلْكِ فِي الْمُكَاتَبِ .
وَلَوْ طَلَبَ الْعَبْدُ النِّكَاحَ لَا يَجِبُ عَلَى السَّيِّدِ إِجَابَتُهُ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا .
وَلَا يُصَدِّقُ مُدَّعِي عِتْقٍ مِنْ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ الْمُعْتَبَرَةِ الَّتِي بَيَّنَّاها
فِي بَابِ الشَّهَادَةِ .

وَصَدَّقَ مُدَّعِي حُرِّيَّةِ أَصَالَةٍ بَيِّمِينَ مَا لَمْ يَسْبِقْ إِقْرَارُ بَرِّقٍ ، أَوْ لَمْ
يُثْبِتْ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْحُرِّيَّةُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْكَفَاءَةِ

وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ فِي النِّكَاحِ لَا لِصِحَّتِهِ ، بَلْ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْمَرْأَةِ وَالْوَلِيِّ ،
فَلَهُمَا إِسْقَاطُهَا .

لَا يُكَافِيُ حُرَّةٌ أَصْلِيَّةٌ أَوْ عَتِيقَةٌ ، وَلَا مَنْ لَمْ يَمَسَّهَا الرَّقُّ ، أَوْ آبَاؤها
أَوْ الْأَقْرَبَ إِلَيْهَا مِنْهُمْ غَيْرُهَا ، بَأَنَّ لَا يَكُونُ مِثْلَهَا فِي ذَلِكَ ، وَلَا أَثَرُ لِمَسِّ
الرَّقِّ فِي الْأُمّهَاتِ .

وَلَا عَفِيفَةٌ وَسُيَّةٌ غَيْرُهُمَا مِنْ فَاسِقٍ وَمُبْتَدِعٍ ، فَالْفَاسِقُ كُفٌّ لِلْفَاسِقَةِ ،
أَيُّ : إِنْ أَسْتَوَى فِسْقُهُمَا .

وَلَا نَسِيبَةٌ مِنْ عَرَبِيَّةٍ وَقُرَشِيَّةٍ وَهَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَلِبِيَّةٍ غَيْرُهَا ، يَعْنِي :
لَا يُكَافِيُ عَرَبِيَّةٌ أَبَا غَيْرِهَا مِنَ الْعَجَمِ ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَرَبِيَّةً ، وَلَا قُرَشِيَّةً

وَسَلِيمَةٌ مِنْ حَرْفِ دَنِيَّةٍ وَمِنْ عَيْبِ نِكَاحٍ ، كَجُنُونٍ وَجُذَامٍ

غَيْرُهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْعَرَبِ وَلَا هَاشِمِيَّةٍ أَوْ مُطَلِبِيَّةٍ غَيْرُهُمَا مِنْ بَقِيَّةِ قُرَيْشٍ .

وَصَحَّ : « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ » [البخاري ، رقم : ٣١٤٠ ؛ أبو

داود ، رقم : ٢٩٨٠ ؛ النسائي ، رقم : ٤١٣٦ ، ٤١٣٧ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٨٨١] فَهُمَا

مُتَكَافِئَانِ .

وَلَا يُكَافِيءُ مَنْ أَسْلَمَ بِنَفْسِهِ مَنْ لَهَا أَبٌ أَوْ أَكْثَرُ فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَنْ لَهُ
أَبَوَانِ لِمَنْ لَهَا ثَلَاثَةُ آبَاءٍ فِيهِ ، عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ ؛ لَكِنْ حَكَى الْقَاضِي أَبُو
الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ فِيهِ وَجْهًا أَنَّهُمَا كُفَّانِ ، وَأَخْتَارَهُ الرَّوْيَانِيُّ ، وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ
« الْعُبَابِ » .

وَلَا سَلِيمَةٌ مِنْ حَرْفِ دَنِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا دَلَّتْ مُلَابَسَتُهُ عَلَى انْحِطَاطِ
الْمَرْوَةِ ، غَيْرُهَا ، فَلَا يُكَافِيءُ مَنْ هُوَ أَوْ أَبُوهُ حَجَّامٌ أَوْ كَنَاسٌ أَوْ رَاعِ بِنْتُ
خِيَاطٍ ، وَلَا هُوَ بِنْتُ تَاجِرٍ ، وَهُوَ مَنْ يَجْلِبُ الْبَضَائِعَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدِ
بِجَنَسٍ ، أَوْ بَزَازٍ وَهُوَ بَائِعُ الْبُرِّ ، وَلَا هُمَا بِنْتُ عَالِمٍ أَوْ قَاضٍ عَدْلٍ .

قَالَ الرَّوْيَانِيُّ وَصَوَّبَهُ الْأَذْرَعِيُّ : وَلَا يُكَافِيءُ عَالِمَةٌ جَاهِلٌ ، خِلَافًا

لِـ « الرُّوضَةِ » .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْيَسَارَ لَا يُعْتَبَرُ فِي الْكِفَاءَةِ ، لِأَنَّ الْمَالَ ظِلُّ زَائِلٌ ، وَلَا
يَفْتَخَرُ بِهِ أَهْلُ الْمَرْوَاتِ وَالْبَصَائِرِ .

وَلَا سَلِيمَةٌ حَالَةُ الْعَقْدِ مِنْ عَيْبٍ مُثَبِّتٍ لِخِيَارِ نِكَاحٍ لِجَاهِلٍ بِهِ حَالَتُهُ ،
كَجُنُونٍ ، وَلَوْ مُتَقَطِّعًا ، وَإِنْ قَلَّ ، وَهُوَ مَرَضٌ يَزُولُ بِهِ الشُّعُورُ مِنْ
الْقَلْبِ ؛ وَجُذَامٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهِيَ : عِلَّةٌ يَحْمَرُّ مِنْهَا الْعُضْوُ ثُمَّ يَسْوَدُّ ثُمَّ

وَبَرَصٍ غَيْرٌ ،

يَنْقَطِعُ ؛ وَبَرَصٍ مُسْتَحْكِمٍ ، وَهُوَ : بَيَاضٌ شَدِيدٌ يُذْهِبُ دَمَوِيَّةَ الْجِلْدِ ؛ وَإِنْ فَلَا .

وَعَلَامَةُ الْأَسْتَحْكَامِ فِي الْأَوَّلِ أَسْوَدَادُ الْعُضْوِ ، وَفِي الثَّانِي عَدَمُ أَحْمَرَارِهِ عِنْدَ عَصْرِهِ .

غَيْرٌ مِمَّنْ بِهِ عَيْبٌ مِنْهَا ، لِأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُ صُحْبَةَ مَنْ بِهِ ذَلِكَ .

وَلَوْ كَانَ بِهَا عَيْبٌ أَيْضاً ، فَلَا كَفَاءَةَ ، وَإِنْ اتَّفَقَا ، أَوْ كَانَ مَا بِهَا أَقْبَحُ .

أَمَّا الْعُيُوبُ الَّتِي لَا تُثَبِّتُ الْخِيَارَ فَلَا تُؤَثِّرُ ، كَالْعَمَى ، وَقَطْعِ الطَّرْفِ ، وَتَشْوِهِ الصُّورَةِ ؛ خِلَافاً لِجَمْعِ مُتَقَدِّمِينَ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ الْعُيُوبِ الَّتِي تُثَبِّتُ الْخِيَارَ] : وَمِنْ عُيُوبِ النِّكَاحِ رَتَقُ وَقَرْنٌ فِيهَا ، وَجَبَتْ وَعُتَّةٌ فِيهِ ، فَلِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ الْخِيَارُ فَوْراً فِي فَسْخِ النِّكَاحِ بِمَا وَجَدَ مِنَ الْعُيُوبِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآخِرِ ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ بِحُضُورِ الْحَاكِمِ .

وَلَيْسَ مِنْهَا اسْتِحَاضَةٌ وَبَخَرٌ وَصَنَانٌ وَقُرُوحٌ وَسَيَالَةٌ وَضَيْقٌ مَنْفَذٍ ، وَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ خِيَارٌ بِخَلْفٍ شَرْطِ وَقَعٍ فِي الْعَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، كَأَنْ شَرِطَ فِي أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ حُرِّيَّةً أَوْ نَسَباً أَوْ جَمَالاً أَوْ يَسَاراً أَوْ بَكَارَةً أَوْ شَبَاباً أَوْ سَلَامَةً مِنْ عُيُوبٍ ، كَزَوْجَتِكَ بِشَرْطِ أَنَّهَا بِكَرٍّ أَوْ حُرَّةٌ مَثَلًا ، فَإِنْ بَانَ أَدْنَى مِمَّا شَرِطَ فَلَهُ فَسْخٌ ، وَلَوْ بِلَا قَاضٍ ؛ وَلَوْ شَرِطْتَ بَكَارَةً فَوُجِدَتْ

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ، وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ وَلِيٍّ لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ .

تَبَيَّنَا ، وَأَدَّعَتْ ذَهَابَهَا عِنْدَهُ ، فَأَنكَرَ ، صُدِّقَتْ بِبَيِّنِهَا لِدَفْعِ الْفَسْخِ أَوْ
أَدَّعَتْ أَفْضَاضَهُ لَهَا فَأَنكَرَ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا بِبَيِّنِهَا لِدَفْعِ الْفَسْخِ أَيْضًا ، لَكِنْ
يُصَدِّقُ هُوَ بِبَيِّنِهِ لِتَشْطِيرِ الْمَهْرِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ .

* * *

وَلَا يُقَابَلُ بَعْضُهَا ، أَيْ : بَعْضُ خِصَالِ الْكَفَاءَةِ بِبَعْضٍ مِنْ تِلْكَ
الْخِصَالِ ، فَلَا تُزَوِّجُ حُرَّةٌ عَجَمِيَّةً بِرَقِيقٍ عَرَبِيٍّ ، وَلَا حُرَّةٌ فَاسِقَةٌ بِعَبْدٍ
عَفِيفٍ .

قَالَ الْمُتَوَلَّى : وَلَيْسَ مِنَ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ خِبَارَةٌ .

وَلَوْ أَطْرَدَ عُرْفٌ بَلَدًا بِتَفْصِيلِ بَعْضِ الْحَرْفِ الدُّنْيَةِ الَّتِي نَصُّوا عَلَيْهَا لَمْ
يُغْتَبَرْ ، وَيُغْتَبَرُ عُرْفٌ بَلَدًا فِيَمَا لَمْ يَنْصُوا عَلَيْهِ .
وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَزْوِيجُ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أُمَّةً ، لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ أَلْعَنَتْ .

وَيُزَوِّجُهَا بِغَيْرِ كُفٍّ وَلِيٍّ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ ، لَا قَاضٍ بِرِضَا كُلِّ مِنْهُمَا ،
وَمِنْ وَلِيِّهَا أَوْ أَوْلِيَاءِهَا الْمُسْتَوِينَ الْكَامِلِينَ ، لِزَوَالِ الْمَانِعِ بِرِضَاهُمْ ، أَمَّا
الْقَاضِي فَلَا يَصِحُّ لَهُ تَزْوِيجُهَا لِغَيْرِ كُفٍّ وَإِنْ رَضِيَتْ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ إِنْ
كَانَ لَهَا وَلِيٌّ غَائِبٌ أَوْ مَفْقُودٌ ، لِأَنَّهُ كَالنَّائِبِ عَنْهُ ، فَلَا يَتْرُكُ الْحَظَّ لَهُ ؛
وَبَحَثَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ أَنَّهَا لَوْ لَمْ تَجِدْ كُفُوًا وَخَافَتْ الْفِتْنَةَ لَزِمَ الْقَاضِي
إِجَابَتُهَا لِلضَّرُورَةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُتَّجِهٌ مُدْرِكًا .

أَمَّا مَنْ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ أَضْلًا فَتَزْوِجُهَا الْقَاضِي لِعَیْرِ كُفٍّ بِطَلَبِهَا
التَّزْوِیجَ مِنْهُ صَحِیحٌ عَلَى الْمُخْتَارِ ، خِلَافًا لِلشَّيْخَيْنِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ زُوِّجَتْ مِنْ غَیْرِ كُفٍّ بِالْإِجْبَارِ ، أَوْ بِالِإِذْنِ الْمُطْلَقِ عَنْ
التَّقْسِیدِ بِكُفٍّ أَوْ بغيرِهِ ، لَمْ یَصَحَّ التَّزْوِیجُ لِعَدَمِ رِضَاهَا بِهِ .
فَإِنْ أَدْنَتْ فِي تَزْوِیجِهَا بِمَنْ ظَنَّتْهُ كُفُّوًّا ، فَبَانَ خِلَافُهُ ، صَحَّ النِّكَاحُ ،
وَلَا خِیَارَ لَهَا لِتَقْصِيرِهَا بِتَرْكِ الْبَحْثِ ، نَعَمْ لَهَا خِیَارٌ إِنْ بَانَ مَعِیًّا ، أَوْ
رَقِیقًا وَهِيَ حُرَّةٌ .

* * *

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ آدَابِ النِّكَاحِ] : یَجُوزُ لِلزَّوْجِ كُلِّ تَمَتُّعٍ مِنْهَا ،
بِمَا سِوَى حَلَقَةِ دُبُرِهَا ، وَلَوْ بِمَصِّ بَطْنِهَا ، أَوْ اسْتِمْنَاءِ بَیْدِهَا ، لَا بَیْدِهِ
وَإِنْ خَافَ الزَّانَا ، خِلَافًا لِأَحْمَدَ ؛ وَلَا أَفْتِضَاضٍ بِأَصْبُعٍ ؛ وَیُسْنُ مَلَاعَبَةُ
الزَّوْجَةِ إِنْ سَاسَا ، وَأَنْ لَا یُخَلِّيَهَا عَنْ الْجَمَاعِ كُلِّ أَرْبَعِ لَيَالٍ مَرَّةً بِلَا عُذْرِ ،
وَأَنْ یَتَحَرَّى بِالْجَمَاعِ وَقْتُ السَّحَرِ ، وَأَنْ یَمْهَلَ لِتَنْزَلِ إِذَا تَقَدَّمَ إِنْزَالُهُ ، وَأَنْ
یُجَامِعَهَا عِنْدَ الْقُدُومِ مِنْ سَفَرِهِ ، وَأَنْ یَتَطَيَّبَا لِلْغَشَّيَانِ ، وَأَنْ یَقُولَ كُلٌّ ،
وَلَوْ مَعَ الْيَأْسِ مِنَ الْوَلَدِ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ جَنِّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ
مَا رَزَقْتَنَا ؛ وَأَنْ یَنَامَا فِي فِرَاشٍ وَاحِدٍ ، وَالتَّقْوَى لَهُ بِأَدْوِيَةِ مُبَاحَةٍ بِقَصْدِ
صَالِحٍ ، كَعَقَّةٍ وَنَسْلِ ، وَسِیْلَةٍ لِمَحْبُوبٍ ؛ فَلِیَكُنْ مَحْبُوبًا فِيمَا یُظْهَرُ ؛ قَالَهُ
شَیْخُنَا .

فَصْلٌ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ حَرْمَ لِحْرِّ نِكَاحِ أَمَةٍ إِلَّا بِعَجْزٍ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِتَمَتُّعٍ

وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَنَعُهُ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ جَائِزٍ .
وَيُكْرَهُ لَهَا أَنْ تَصِفَ لِرِزْوَجِهَا أَوْ غَيْرِهِ أَمْرًا أُخْرَى لِغَيْرِ حَاجَةٍ ، وَلَهُ
الْوَطْءُ فِي زَمَنِ يَعْلَمُ دُخُولَ وَقْتِ الْمَكْتُوبَةِ فِيهِ ، وَخُرُوجَهُ قَبْلَ وُجُودِ
الْمَاءِ ، وَأَنَّهَا لَا تَغْتَسِلُ عَقِبَهُ وَتَقُوتُ الصَّلَاةَ .

* * *

فَصْلٌ فِي نِكَاحِ الْأَمَةِ

حَرْمَ لِحْرِّ وَلَوْ عَقِيمًا وَآيسًا مِنَ الْوَلَدِ ، نِكَاحِ أَمَةٍ لِغَيْرِهِ وَلَوْ مُبْعَضَةً ،
إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا :

بِعَجْزٍ عَمَّنْ تَصْلُحُ لِتَمَتُّعٍ ، وَلَوْ أَمَةٍ أَوْ رَجْعِيَّةٍ ، لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الزَّوْجَةِ
مَا لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتُهَا ، بِدَلِيلِ التَّوَارُثِ ، بَأَنَّ لَا يَكُونُ تَحْتَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ .
وَلَا قَادِرًا عَلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ لِعَدَمِهَا أَوْ فَقْرِهِ .
أَوْ التَّسَرِّي بِعَدَمِ أَمَةٍ فِي مُلْكِهِ أَوْ ثَمَنِ لِسَرَايِهَا .

وَلَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُ أَوْ يَهَبُ مَالًا أَوْ جَارِيَةً لَمْ يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ ، بَلْ
يَحِلُّ مَعَ ذَلِكَ نِكَاحُ الْأَمَةِ لَا لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ مُوسِرٌ ، أَمَّا إِذَا كَانَ تَحْتَهُ صَغِيرَةٌ
لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ ، أَوْ هَرِمَةٌ ، أَوْ مَجْنُونَةٌ ، أَوْ مَجْدُومَةٌ ، أَوْ بَرَصَاءٌ ، أَوْ
رَنْقَاءٌ ، أَوْ قَرْنَاءٌ ؛ فَتَحِلُّ الْأَمَةُ .

وَبِخَوْفِهِ زِنَى ،

وَكَذَا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ زَانِيَةٌ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .
وَلَوْ قَدِرَ عَلَى غَائِبَةٍ فِي مَكَانٍ قَرِيبٍ لَمْ يَشُقَّ قَصْدُهَا وَأَمَكَنَ أَنْتِقَالُهَا
لِبَلَدِهِ لَمْ تَحِلَّ الْأَمَةُ .

أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَهُ غَائِبَةٌ فِي مَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِ بَلَدِهِ ، وَلِحَقِّهِ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ
بِأَنْ يُنْسَبَ مُتَحَمِّلُهَا فِي طَلَبِ الزَّوْجَةِ إِلَى مُجَاوَزَةِ الْحَدِّ فِي قَصْدِهَا ، أَوْ
يَخَافُ الزَّنا مُدَّةً قَصْدِهَا ، فَهِيَ كَالْعَدَمِ ، كَأَلَنِي لَا يُمَكِّنُ أَنْتِقَالُهَا إِلَى وَطَنِهِ
لِمَشَقَّةِ الْعُزْبَةِ لَهُ .

وَتَانِيهَا بِخَوْفِهِ زِنَى بِغَلَبَةِ شَهْوَةٍ وَضَعْفِ تَقْوَاهُ فَتَحِلَّ لِلَايَةِ [٤ : سورة
النساء / الآية : ٢٥] ، فَإِنْ ضَعُفَتْ شَهْوَتُهُ وَلَهُ تَقْوَى أَوْ مُرُوءَةٌ أَوْ حَيَاءٌ يَسْتَقْبِحُ
مَعَهُ الزَّنا ، أَوْ قَوِيَتْ شَهْوَتُهُ وَتَقْوَاهُ ، لَمْ تَحِلَّ لَهُ الْأَمَةُ لِأَنَّهُ لَا يَخَافُ
الزَّنا ، وَلَوْ خَافَ الزَّنا مِنْ أَمَةٍ بَعَيْنِهَا لِقُوَّةَ مَيْلِهِ إِلَيْهَا لَمْ تَحِلَّ لَهُ كَمَا صَرَّحُوا
بِهِ .

وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ أَنْ تَكُونَ الْأَمَةُ مُسْلِمَةً يُمَكِّنُ وَطُوعُهَا ، فَلَا تَحِلَّ لَهُ
الْأَمَةُ الْكِتَابِيَّةُ ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَجُوزُ لِلْحُرِّ نِكَاحُ أَمَةٍ غَيْرِهِ
إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ حُرَّةٌ .

* * *

فُرُوعُ : لَوْ نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ بِشُرُوطِهِ ، ثُمَّ أَيْسَرَ ، أَوْ نَكَحَ الْحُرَّةَ ؛ لَمْ
يَنْفَسَخْ نِكَاحُ الْأَمَةِ .

وَوَلَدُ الْأَمَةِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ غَيْرِهِ ، كَزَنَا أَوْ شُبْهَةٍ ، بِأَنْ نَكَحَهَا وَهُوَ

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ وَطْءُ الْكِتَابِيَّةِ .

فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

مُوسِرٌ ، قِنْ لِمَالِكِهَا .

وَلَوْ غُرَّ وَاحِدٌ بِحُرِّيَّةِ أُمَةٍ ، وَتَزَوَّجَهَا ، فَأَوْلَاذُهَا الْحَاصِلُونَ مِنْهُ أَخْرَارٌ
مَا لَمْ يَعْلَمْ بِرِقِّهَا ، وَإِنْ كَانَ عَبْدًا ، وَيَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُمْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ .

* * *

وَحَلَّ لِمُسْلِمٍ حُرٌّ وَطْءُ أُمْتِهِ الْكِتَابِيَّةِ لَا الْوَتْنِيَّةِ وَالْمَجُوسِيَّةِ .

* * *

تَتِمَّةٌ [فِي بَيَانِ مُتَعَلِّقَاتِ نِكَاحِ الرَّقِيقِ] : لَا يَضْمَنُ سَيِّدٌ بِإِذْنِهِ فِي
نِكَاحِ عَبْدِهِ مَهْرًا وَلَا مُؤَنَّةً ، وَإِنْ شَرِطَ فِي إِذْنِهِ ضَمَانٌ ، بَلَّ يَكُونَانِ فِي
كَسْبِهِ وَفِي مَالِ تِجَارَةِ أَذْنٍ لَهُ فِيهَا ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَأْذُونًا فَهُمَا
فِي ذِمَّتِهِ فَقَطْ ، كَزَائِدٍ عَلَى مُقَدَّرِ لَهُ ، وَمَهْرٍ وَجَبَ بِوَطْءٍ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ لَمْ
يَأْذَنْ فِيهِ سَيِّدُهُ ، وَلَا يَنْبُتُ مَهْرٌ أَصْلًا بِتَزْوِيجِ أُمْتِهِ لِعَبْدِهِ وَإِنْ سَمَّاهُ ،
وَقِيلَ : يَجِبُ ، ثُمَّ يَنْقُطُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الصَّدَاقِ

وَهُوَ مَا وَجَبَ بِنِكَاحٍ أَوْ وَطْءٍ ، وَسُمِّيَ بِذَلِكَ لِإِشْعَارِهِ بِصَدَقِ رَغْبَةٍ
بِإِذْنِهِ فِي النِّكَاحِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ فِي إِجْبَابِهِ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا : مَهْرٌ ، وَقِيلَ :
الصَّدَاقُ مَا وَجَبَ بِتَسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ ، وَالْمَهْرُ مَا وَجَبَ بِغَيْرِ ذَلِكَ .

سُنَّ ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَمَا صَحَّ ثَمَنًا صَحَّ صَدَاقًا ، وَلَهَا حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُوَجَّلٍ ،

سُنَّ وَلَوْ فِي تَزْوِيجِ أَمَتِهِ بَعْدَهُ ، ذِكْرُ صَدَاقٍ فِي عَقْدٍ ، وَكَوْنُهُ مِنْ فِضَّةٍ لِلاتِّبَاعِ فِيهِمَا ، وَعَدَمُ زِيَادَةِ عَلَى خَمْسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ ^(١) أَصْدَقَةُ بَنَاتِهِ عَلَيْهِ ، أَوْ نَقْصَانٍ عَنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ خَالِصَةٍ ^(٢) ، وَكَرِهَ إِخْلَاؤُهُ عَنْ ذِكْرِهِ ، وَقَدْ يَجِبُ لِعَارِضٍ كَأَن كَانَتْ الْمَرْأَةُ غَيْرَ جَائِزَةٍ التَّصَرُّفِ .

وَمَا صَحَّ كَوْنُهُ ثَمَنًا صَحَّ كَوْنُهُ صَدَاقًا ، وَإِنْ قَلَّ ، لِصِحَّةِ كَوْنِهِ عِوَضًا ، فَإِنْ عَقِدَ بِمَا لَا يُتَمَوَّلُ ، كَنَوَاةٍ وَحَصَاةٍ وَقَمْعٍ بِاذْنِجَانٍ وَتَرَكَ حَدَّ قَذْفٍ فَسَدَتْ التَّسْمِيَةُ ، لِخُرُوجِهِ عَنِ الْعِوَضِيَّةِ .

وَلَهَا كَوْلِي نَاقِصَةِ بَصِيرٍ أَوْ جُنُونٍ وَسَيِّدِ أَمَةٍ حَبْسُ نَفْسِهَا لِتَقْبِضَ غَيْرَ مُوَجَّلٍ مِنَ الْمَهْرِ الْمُعِينِ ، أَوِ الْحَالِّ ، سَوَاءٌ كَانَ بَعْضُهُ أَمْ كُلُّهُ ، أَمَا لَوْ كَانَ مُوَجَّلًا فَلَا حَبْسَ لَهَا ، وَإِنْ حَلَّ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا لَهُ ، وَيَسْقُطُ حَقُّ الْحَبْسِ بِوَطْئِهِ إِيَّاهَا طَائِعَةً كَامِلَةً فَلِغَيْرِهَا الْحَبْسُ بَعْدَ الْكَمَالِ ، إِلَّا أَنْ يُسَلِّمَهَا الْوَلِيُّ بِمَصْلَحَةٍ ، وَتُمْهَلُ وَجُوبًا لِنَحْوِ تَنْظُفٍ بِالطَّلَبِ مِنْهَا ، أَوْ مِنْ وَلِيِّهَا مَا يَرَاهُ قَاضٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَأَقَلَّ ، لَا لِانْقِطَاعِ حَبْصٍ وَنَفَاسٍ .

نَعَمْ لَوْ خَشِيتُ أَنَّهُ يَطْوُّهَا ، سَلَمْتُ نَفْسَهَا وَعَلَيْهَا الْأَمْتِنَاعُ ، فَإِنْ عَلِمْتُ أَنَّ أَمْتِنَاعَهَا لَا يُفِيدُ ، وَأَقْتَضَتْ الْقَرَائِنُ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ يَطْوُّهَا ، لَمْ يَبْعُدْ

(١) يعادل وزن الدرهم ٢,٨ غرامان وثمانية من العشرة من الغرام من الفضة ، وبالتالي يكون

خمس مئة درهم ما يعادل ١٤٠٠ ألف وأربع مئة غراماً من الفضة .

(٢) أي : ما يعادل ٢٨ ثمانية وعشرين غراماً من الفضة .

وَلَوْ أَنْكَحَ صَغِيرَةً أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلَا إِذْنٍ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ قَدْرًا فَنَقَصَ عَنْهُ صَحَّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ فَاسِدٍ مَهْرٌ مِثْلٍ ، وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ بِمَوْتٍ أَوْ وَطْءٍ ، وَيَسْقُطُ بِفِرَاقٍ قَبْلَهُ كَفَسْخِهَا

أَنَّ لَهَا ، بَلْ عَلَيْهَا الِامْتِنَاعُ حِينَئِذٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ أَنْكَحَ الْوَلِيُّ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ رَشِيدَةً بِكَرًا بِلَا إِذْنٍ بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلٍ أَوْ عَيَّنَتْ لَهُ قَدْرًا ، فَنَقَصَ عَنْهُ ، أَوْ أَطْلَقَتْ الْإِذْنَ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِمَهْرٍ ، فَنَقَصَ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، صَحَّ النِّكَاحُ عَلَى الْأَصَحِّ بِمَهْرٍ مِثْلٍ لِفَسَادِ الْمُسَمَّى ؛ كَمَا إِذَا قَبَلَ النِّكَاحَ لِطِفْلِهِ بِفَوْقِ مَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ مَالِهِ ، وَلَوْ ذَكَرُوا مَهْرًا سِرًّا وَأَكْثَرَ مِنْهُ جَهْرًا لَزِمَهُ مَا عَقَدَ بِهِ اِعْتِبَارًا بِالْعَقْدِ ، وَإِذَا عَقَدَ سِرًّا بِالْأَلْفِ ثُمَّ أُعِيدَ جَهْرًا بِالْفَيْنِ تَجْمُلًا لَزِمَ أَلْفٌ .

وَفِي وَطْءٍ نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ كَمَا فِي وَطْءٍ شُبْهَةِ يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٍ ، لَا سِتِيفَائِهِ مَنَفَعَةُ الْبُضْعِ .

وَلَا يَتَعَدَّدُ بَتَعَدُّدِ الْوُطْءِ إِنْ اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ .

وَيَتَقَرَّرُ كُلُّهُ ، أَيُّ : كُلُّ الصَّدَاقِ بِمَوْتٍ لِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْ قَبْلَ الْوُطْءِ ، لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ .

أَوْ وَطْءٍ ، أَيُّ : بِغَيْبَةِ الْحَشْفَةِ وَإِنْ بَقِيَتِ الْبَكَارَةُ .

وَيَسْقُطُ ، أَيُّ : كُلُّهُ بِفِرَاقٍ وَقَعَ مِنْهَا قَبْلَهُ ، أَيُّ : قَبْلَ وَطْءٍ ، كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهِ أَوْ بِإِعْسَارِهِ ، وَكَرَدَتِهَا ؛ أَوْ بِسَبِّهَا كَفَسْخِهَا بِعَيْنِهَا .

وَيَتَشَطَّرُ بِطَلَاقٍ قَبْلَهُ ، وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ ، وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ أَوْ صِفَتِهِ وَلَا بَيِّنَةً تَحَالَفَا ، ثُمَّ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَيَتَشَطَّرُ الْمَهْرُ ، أَي : يَجِبُ نِصْفُهُ فَقَطْ بِطَلَاقٍ ، وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا ، كَأَن فَوَضَّ الطَّلَاقَ إِلَيْهَا ، فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ، أَوْ عَلَّقَهُ بِفِعْلِهَا ، فَفَعَلَتْ ، أَوْ فَوَرَّقَتْ بِالْخُلْعِ ، وَلَوْ بِإِنْفِسَاخِ نِكَاحِ بَرِدَّتِهِ وَخَدَهُ قَبْلَهُ ، أَي : الْوَطْءِ .

وَصُدِّقَ نَافِي وَطْءٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، إِلَّا إِذَا نَكَحَهَا بِشَرْطِ الْبَكَارَةِ ، ثُمَّ قَالَ : وَجَدْتُهَا ثَيِّبًا وَلَمْ أَطْأَهَا ، فَقَالَتْ : بَلْ زَالَتْ بِوَطْئِكَ ؛ فَتُصَدِّقُ بِيَمِينِهَا لِدَفْعِ الْفُسْخِ ، وَيُصَدِّقُ هُوَ لِتَشْطِيرِهِ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ وَطْءٍ .

وَإِذَا اخْتَلَفَا ، أَي : الزَّوْجَانِ فِي قَدْرِهِ ، أَي : الْمَهْرِ الْمُسَمَّى ، وَكَانَ مَا يَدَّعِيهِ الزَّوْجُ أَقْلًا .

أَوْ فِي صِفَتِهِ مِنْ نَحْوِ جَنَسٍ ، كَدَنَانِيرَ ، وَحُلُولٍ وَقَدْرٍ أَجَلٍ وَصِحَّةٍ وَضِدِّهَا ؛ وَلَا بَيِّنَةً لِأَحَدِهِمَا ، أَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَاتُهُمَا ؛ تَحَالَفَا كَمَا فِي الْبَيْعِ .

ثُمَّ بَعْدَ التَّحَالُفِ يُفْسَخُ الْمُسَمَّى ، وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ . وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا أَدَّعَتْهُ الزَّوْجَةُ .

وَهُوَ : مَا يُرْغَبُ بِهِ عَادَةً فِي مِثْلِهَا نَسَبًا وَصِفَةً مِنْ نِسَاءِ عَصَبَاتِهَا ، فَتَقْدَمُ أُخْتُ لِابْنَيْنِ ، فَلَأَبٍ ، فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ كَذَلِكَ ، فَإِنْ جُهِلَ مَهْرُهُنَّ فَيُعْتَبَرُ مَهْرُ رَحِمِ لَهَا ، كَجَدَّةٍ وَخَالَةٍ .

وَلَيْسَ لَوْلِي عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ .

قَالَ الْمَوْرِزِيُّ وَالْزَّوْيَانِيُّ : تُقَدَّمُ الْأُمُّ ، فَالْأُخْتُ لِلأُمِّ ، فَالْجَدَّاتُ ، فَالْخَالَهُ ، فَبِنْتُ الْأُخْتِ ، أَيْ : لِلأُمِّ ، فَبِنْتُ الْخَالَهَ ، وَلَوْ اجْتَمَعَ أُمُّ أَبٍ وَأُمُّ أُمِّ ، فَالَّذِي يَتَجَّهُ اسْتِوَاؤُهُمَا ، فَإِنْ تَعَدَّرَتْ أُعْتَبِرَتْ بِمِثْلِهَا فِي الشَّبَهِ مِنَ الْأَجْنِيَّاتِ ، وَيُعْتَبَرُ مَعَ ذَلِكَ مَا يَخْتَلِفُ بِهِ غَرَضٌ ، كَسِنٍّ وَيَسَارٍ وَبَكَارَةٍ وَجَمَالٍ وَفَصَاحَةٍ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ عَنْهُنَّ بِفَضْلِ أَوْ نَقْصٍ زِيدَ عَلَيْهِ أَوْ نَقَصَ مِنْهُ ؛ لِاتِّقٍ بِالْحَالِ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ قَاضٍ .

وَلَوْ سَامَحَتْ وَاحِدَةٌ لَمْ يَجِبْ مُوَافَقَتُهَا .

وَلَيْسَ لَوْلِي عَفْوٌ عَنْ مَهْرٍ لِمَوْلِيَّتِهِ ، كَسَائِرِ دُيُونِهَا وَحُقُوقِهَا .

وَوَجَدْتُ مِنْ خَطِّ الْعَلَامَةِ الطَّنْبُادَوِيِّ أَنَّ الْحِيلَةَ فِي بَرَاءَةِ الزَّوْجِ عَنْ الْمَهْرِ حَيْثُ كَانَتِ الْمَرْأَةُ صَغِيرَةً أَوْ مَجْنُونَةً أَوْ سَفِيهَةً ، أَنْ يَقُولَ الْوَلِيُّ مَثَلًا : طَلَّقَ مُوَلِّيَّتِي عَلَى خَمْسِ مِئَةِ دِرْهَمٍ مَثَلًا عَلَيَّ ؛ فَيُطَلَّقُ ، ثُمَّ يَقُولُ الزَّوْجُ : أَحَلْتُ عَلَيْكَ مُوَلِّيَّتَكَ بِالصَّدَاقِ الَّذِي لَهَا عَلَيَّ ، فَيَقُولُ الْوَلِيُّ : قَبِلْتُ ؛ فَيَبْرَأُ الزَّوْجُ حِينَئِذٍ مِنَ الصَّدَاقِ . أَنْتَهَى .

وَيَصِحُّ التَّبَرُّعُ بِالْمَهْرِ مِنْ مُكَلَّفَةٍ بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْعَفْوِ وَالْإِسْقَاطِ وَالْإِحْلَالِ وَالتَّحْلِيلِ وَالْإِبَاحَةِ وَالْهَبَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ قَبُولٌ .

* * *

مِهْمَاتٌ : لَوْ خَطَبَ امْرَأَةً ، ثُمَّ أَرْسَلَ أَوْ دَفَعَ بِهَا لَفِظَ إِلَيْهَا مَا لَا قَبْلَ الْعَقْدِ ، أَيْ : وَلَمْ يَقْصِدِ التَّبَرُّعَ ، ثُمَّ وَقَعَ الْإِعْرَاضُ مِنْهَا أَوْ مِنْهُ ، رَجَعَ

بِمَا وَصَلَهَا مِنْهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ .

وَلَوْ أَعْطَاهَا مَالًا ، فَقَالَتْ : هَدِيَّةٌ ، وَقَالَ : صَدَاقًا ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ،
وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ ؛ وَلَوْ دَفَعَ لِمَحْطُوبَتِهِ ، وَقَالَ : جَعَلْتُهُ مِنَ الصَّدَاقِ
الَّذِي سَيَجِبُ بِالْعَقْدِ ، أَوْ مِنَ الْكِسْوَةِ الَّتِي سَتَجِبُ بِالْعَقْدِ وَالتَّمَكُّينِ ،
وَقَالَتْ : بَلْ هِيَ هَدِيَّةٌ ؛ فَالَّذِي يَتَجَبُّ تَصَدِّيقُهَا ، إِذْ لَا قَرِينَةَ هُنَا عَلَى
صَدَقِهِ فِي قَضْدِهِ .

وَلَوْ طَلَّقَ فِي مَسْأَلَتِنَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَرْجِعْ بِشَيْءٍ ، كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ
خِلَافًا لِلْبَغَوِيِّ ، لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ لِأَجْلِ الْعَقْدِ ، وَقَدْ وُجِدَ .

* * *

تَبَيَّنَ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْمُتَنَعَةِ] : تَجِبُ عَلَيْهِ لِزَوْجَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ أَمَةٍ
مُتَنَعَةٌ بِفِرَاقٍ بِغَيْرِ سَبَبٍ أَوْ بِغَيْرِ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا ، وَهِيَ مَا يَتَرَضَى الزَّوْجَانِ
عَلَيْهِ ، وَقِيلَ : أَقَلُّ مَالٍ يَجُوزُ جَعْلُهُ صَدَاقًا ، وَيُسَرُّ أَنْ لَا يُنْقَصَ عَنْ
ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا^(١) ، فَإِنْ تَنَازَعَا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِقَدْرِ حَالِهِمَا مِنْ يَسَارِهِ
وَإِعْسَارِهِ وَنَسَبِهَا وَصِفَاتِهَا .

* * *

خَاتِمَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْوَلِيمَةِ] : الْوَلِيمَةُ لِعُرْسِ سُنَّةٍ مُؤَكَّدَةٍ لِلزَّوْجِ
الرَّشِيدِ وَوَلِيِّ غَيْرِهِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، وَلَا حَدَّ لَأَقْلَها ، لَكِنَّ الْأَفْضَلَ لِلْقَادِرِ
شَاةً ، وَوَقْتُهَا الْأَفْضَلُ بَعْدَ الدُّخُولِ لِلاتِّبَاعِ ، وَقَبْلَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ يَحْصُلُ بِهَا

(١) أي : ما يعادل ٨٤ أربع وثمانين غراماً من الفضة .

أَصْلُ الشُّنَّةِ ، وَالْمُتَّجِهَةُ اسْتِمْرَارُ طَلِبِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ ؛
كَالْعَقِيقَةِ ، أَوْ طَلَّقَهَا ؛ وَهِيَ لَيْلَا أُولَى .

وَتَجِبُ عَلَى غَيْرِ مَعْذُورٍ بِأَعْذَارِ الْجُمُعَةِ وَقَاضٍ الْإِجَابَةَ إِلَى وَلِيمَةٍ
عُرْسٍ عُمِلَتْ بَعْدَ عَقْدِ لَا قَبْلَهُ ، إِنْ دَعَاهُ مُسْلِمٌ إِلَيْهَا بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيهِ الثَّقَةِ ،
وَكَذَا مُمَيَّزٌ لَمْ يُعْهَدْ مِنْهُ كَذِبٌ ، وَعَمَّ بِالْدَّعَاءِ الْمَوْصُوفِينَ بِوَصْفِ قَصْدِهِ
كَجِيرَانِهِ وَعَشِيرَتِهِ أَوْ أَصْدِقَائِهِ أَوْ أَهْلِ حِرْفَتِهِ ، فَلَوْ كَثُرَ ، نَحْوَ عَشِيرَتِهِ ، أَوْ
عَجَزَ عَنِ الْاِسْتِيعَابِ لِفَقْرِهِ ، لَمْ يُشْتَرَطْ عُمُومُ الدَّعْوَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، بَلِ
الشَّرْطُ أَنْ لَا يَظْهَرَ مِنْهُ قَصْدُ تَحْصِيصٍ لَغْنِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، وَأَنْ يُعَيَّنَ الْمَدْعُوُّ
بَعِيْنِهِ أَوْ وَصْفِهِ ، فَلَا يَكْفِي : مَنْ أَرَادَ فَلْيَحْضُرْ ، أَوْ أَدْعُ مَنْ شِئْتَ أَوْ
لَقِيتَ ؛ بَلِ لَا تُسَنُّ الْإِجَابَةُ حِينَئِذٍ ، وَأَنْ لَا يَتَرَتَّبَ عَلَى إِجَابَتِهِ خَلْوَةٌ
مُحَرَّمَةٌ ، فَالْمَرْأَةُ تُجِيبُهَا الْمَرْأَةُ إِنْ أَدِنَ زَوْجُهَا أَوْ سَيِّدُهَا ، لَا الرَّجُلُ ، إِلَّا
إِنْ كَانَ هُنَاكَ مَانِعُ خَلْوَةٍ مُحَرَّمَةٍ ، كَمَحْرَمٍ لَهَا أَوْ لَهُ ، أَوْ أَمْرَأَةٍ ، أَمَّا مَعَ
الْخَلْوَةِ فَلَا يُجِيبُهَا مُطْلَقًا ، وَكَذَا مَعَ عَدَمِهَا إِنْ كَانَ الطَّعَامُ خَاصًّا بِهِ ، كَأَنْ
جَلَسَتْ بَيْتٍ وَبَعَثَتْ لَهُ الطَّعَامَ إِلَى بَيْتٍ آخَرَ مِنْ دَارِهَا خَوْفَ الْفِتْنَةِ ،
بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ تُخَفَ ، فَقَدْ كَانَ سُفْيَانُ وَأَصْرَابُهُ يَزُورُونَ رَابِعَةَ الْعَدْوِيَّةِ
وَيَسْمَعُونَ كَلَامَهَا ، فَإِنْ وَجَدَ رَجُلٌ كَسُفْيَانَ وَأَمْرَأَةً كَرَابِعَةَ لَمْ تَحْرُمِ
الْإِجَابَةُ ، بَلِ لَا تُكْرَهُ ؛ وَأَنْ لَا يُدْعَى لِنَحْوِ خَوْفٍ مِنْهُ ، أَوْ طَمَعٍ فِي
جَاهِهِ ، أَوْ لِإِعَانَتِهِ عَلَى بَاطِلٍ وَلَا إِلَى شُبْهَةٍ ، بَأَنْ لَا يُعْلَمَ حَرَامٌ فِي مَالِهِ ؛
أَمَّا إِذَا كَانَ فِيهِ شُبْهَةٌ ، بَأَنْ عُلِمَ اخْتِلَاطُهُ ، أَوْ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ بِحَرَامٍ وَإِنْ
قَلَّ ، فَلَا تَجِبُ إِجَابَةُ بَلِ تُكْرَهُ إِنْ كَانَ أَكْثَرُ مَالِهِ حَرَامًا ، فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ عَيْنَ

الطَّعَامِ حَرَامٌ حَرُمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَإِنْ لَمْ يَرِدِ الْأَكْلَ مِنْهُ ، كَمَا أُسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .

وَلَا إِلَى مَحَلٍّ فِيهِ مُنْكَرٌ لَا يَزُولُ بِحُضُورِهِ ، وَمِنْ الْمُنْكَرِ سِتْرُ جِدَارٍ بِحَرِيرٍ وَقُرْشٌ مَعْصُوبَةٌ أَوْ مَسْرُوقَةٌ ، وَوُجُودُ مَنْ يَضْحَكُ الْحَاضِرِينَ بِالْفُحْشِ وَالْكَذِبِ ، فَإِنْ كَانَ حَرُمَتِ الْإِجَابَةُ ، وَمِنْهُ صُورَةُ حَيَوَانٍ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ بَقَاؤُهُ بِدُونِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَظِيرٌ ، كَفَرَسٍ بِأَجْنَحَةٍ ، وَطَيْرٍ بَوَجْهِ إِنْسَانٍ ، عَلَى سَقْفٍ أَوْ جِدَارٍ أَوْ سِتْرِ عُلُقٍ لَزِينَةٍ أَوْ ثِيَابٍ مَلْبُوسَةٍ أَوْ وَسَادَةٍ مَنصُوبَةٍ ، لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ الْأَصْنَامَ ، فَلَا تَجِبُ الْإِجَابَةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ بَلْ تَحْرُمُ .

وَلَا أَثَرُ بِحَمَلِ التَّقْدِ الَّذِي عَلَيْهِ صُورَةُ كَامِلَةٍ ، لِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلِأَنَّهَا مُمْتَهَنَةٌ بِالْمُعَامَلَةِ بِهَا .

وَيَجُوزُ حُضُورُ مَحَلٍّ فِيهِ صُورَةُ ثُمْتَهْنٍ ، كَالصُّورِ بِبِساطٍ يُدَاسُّ ، وَمَحَلَّةٍ يُنَامُ أَوْ يُتَكَأُ عَلَيْهَا ، وَطَبَقٍ وَخَوَانٍ وَقَصْعَةٍ وَإِبْرِيْقٍ ، وَكَذَا إِنْ قُطِعَ رَأْسُهَا لِزَوَالِ مَا بِهِ الْحَيَاةُ .

وَيَحْرُمُ وَلَوْ عَلَى نَحْوِ أَرْضٍ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَظِيرٌ ، نَعَمْ يَجُوزُ تَصْوِيرُ لُعَبِ الْبَنَاتِ ، لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَتْ تَلْعَبُ بِهَا عِنْدَهُ ﷺ كَمَا فِي مُسْلِمٍ [رَقْم : ٢٤٤٠] وَحِكْمَتُهُ تَذَرِيهُهُنَّ أَمْرُ التَّرْبِيَةِ .

وَلَا يَحْرُمُ أَيْضاً تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ بِلَا رَأْسٍ خِلَافاً لِلْمُتَوَلَّى .

وَيَحِلُّ صَوْغُ حُلِيِّ وَنَسْجُ حَرِيرٍ لِأَنَّهُ يَحِلُّ لِلنِّسَاءِ ، نَعَمْ صَنَعَتُهُ لِمَنْ

.....

لَا يَحِلُّ لَهُ اسْتِعْمَالُهُ حَرَامٌ .

وَلَوْ دَعَاهُ أَثْنَانِ أَجَابَ أَسْبَقَهُمَا دَعْوَةً ، فَإِنْ دَعِيَاهُ مَعًا أَجَابَ الْأَقْرَبَ رَحِمًا ، فَدَارًا ، ثُمَّ بِالْقُرْعَةِ .

وَتُسْنُ إِجَابَتِهِ سَائِرِ أَلْوَلَائِمِ كَمَا عُمِلَ لِلخِتَانِ ، وَالْوِلَادَةِ ، وَسَلَامَةِ الْمَرْأَةِ مِنَ الطَّلُقِ ، وَقُدُومِ الْمُسَافِرِ ، وَخَتْمِ الْقُرْآنِ ؛ وَهِيَ مُسْتَحَبَّةٌ فِي كُلِّهَا .

* * *

فُرُوعٌ : يُنْدَبُ الْأَكْلُ فِي صَوْمِ نَفْلِ ، وَلَوْ مُؤَكَّدًا ، لِإِرضَاءِ ذِي الطَّعَامِ ، بِأَنْ شَقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ ، وَلَوْ آخِرَ النَّهَارِ ، لِلأَمْرِ بِالْفِطْرِ ، وَيُثَابُ عَلَى مَا مَضَى ، وَقَضَى نَدْبًا يَوْمًا مَكَانَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ إِمْسَاكُهُ لَمْ يُنْدَبِ الْإِفْطَارُ ، بَلِ الْإِمْسَاكُ أَوْلَى ؛ قَالَ الْغَزَالِيُّ : يُنْدَبُ أَنْ يَنْوِيَ بِفِطْرِهِ إِدْخَالَ الشَّرُورِ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يَأْكُلَ مِمَّا قَدَّمَ بِلَا لَفْظٍ مِنَ الْمُضَيِّفِ ، نَعَمْ إِنْ أُنْتَظِرَ غَيْرُهُ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفْظٍ مِنْهُ .

وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّيْبِ ، وَآخَرُونَ بِحُزْمَتِهِ .

وَوَرَدَ بِسَنَدٍ ضَعِيفٍ زَجْرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَغْتَمِدَ الرَّجُلُ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى عِنْدَ الْأَكْلِ ، قَالَ مَالِكٌ : هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْاِتِّكَاءِ ، فَالْسُّنَّةُ لِلأَكْلِ أَنْ يَجْلِسَ

جَائِيًا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَظُهُورِ قَدَمَيْهِ ، أَوْ يَنْصِبَ رِجْلَهُ الْيُمْنَى وَيَجْلِسَ عَلَى الْيُسْرَى . وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ ؛ عَلَى وَطَاءِ تَحْتَهُ ؛ وَمُضْطَجِعًا إِلَّا فِيمَا يُنْقَلُ بِهِ ، لَا قَائِمًا ؛ وَالشُّرْبُ قَائِمًا خِلَافَ الْأَوَّلَى .

وَيُسْنُ لِلْأَكْلِ أَنْ يَغْسِلَ الْيَدَيْنِ وَالْفَمَ قَبْلَ الْأَكْلِ وَبَعْدَهُ ، وَيَقْرَأَ سُورَتَيِ الْإِخْلَاصِ وَفَرِيضِ بَعْدَهُ ، وَلَا يَبْتَلَعُ مَا يَخْرُجُ مِنْ أَسْنَانِهِ بِالْخِلَالِ ، بَلْ يَرْمِيهِ ، بِخِلَافِ مَا يَجْمَعُهُ بِلِسَانِهِ مِنْ بَيْنِهَا ، فَإِنَّهُ يَبْتَلَعُهُ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يُكَبِّرَ اللَّقَمَ مُسْرِعًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ أَكْثَرَ الطَّعَامِ وَيَحْرِمَ غَيْرُهُ . وَلَوْ دَخَلَ عَلَى أَكْلَيْنِ ، فَأَذِنُوا لَهُ ، لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَكْلُ مَعَهُمْ إِلَّا إِنْ ظَنَّ أَنَّهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ ، لَا لِنَحْوِ حَيَاءٍ .

وَلَا يَجُوزُ لِلضَّيْفِ أَنْ يُطْعِمَ سَائِلًا أَوْ هَرَّةً إِلَّا إِنْ عَلِمَ رِضَا الدَّاعِي . وَيُكْرَهُ لِلدَّاعِي تَحْصِيصُ بَعْضِ الضَّيْفَانِ بِطَعَامِ نَفْسٍ . وَيَحْرُمُ لِلْأَرَادِلِ أَكْلُ مَا قُدِّمَ لِلْأَمَائِلِ .

وَلَوْ تَنَاوَلَ ضَيْفٌ إِنَاءَ طَعَامٍ فَأَنْكَسَرَ مِنْهُ ، ضَمِنَهُ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ ، لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ فِي حُكْمِ الْعَارِيَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْإِنْسَانِ أَخْذُ مَنْ نَحْوِ طَعَامِ صَدِيقِهِ مَعَ ظَنِّ رِضَا مَالِكِهِ بِذَلِكَ ، وَيَخْتَلَفُ بِقَدْرِ الْمَأْخُودِ وَجَنْسِهِ وَبِحَالِ الْمُضَيِّفِ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَنْبَغِي لَهُ مُرَاعَاةُ نَصِيفَةِ أَصْحَابِهِ ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَحُصُّهُ أَوْ يَرْضَوْنَ بِهِ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ لَا عَنْ حَيَاءٍ ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَرَائِنِ نَحْوِ تَمَرَتَيْنِ ، أَمَّا عِنْدَ الْأَشْكَ فِي الرِّضَا ، فَيَحْرُمُ الْأَخْذُ ، كَالْتَطَقْلِ ، مَا لَمْ يَعَمْ ، كَأَنْ فَتَحَ الْبَابَ

فَصْلٌ [فِي الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ]

يَجِبُ قَسْمُ لِرِزْوَجَاتٍ

لِيَدْخُلَ مَنْ شَاءَ .

وَلَزِمَ مَالِكُ طَعَامِ إِطْعَامِ مُضْطَرٍّ قَدَرَ سَدِّ رَمَقِهِ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا مُسْلِمًا
أَوْ ذِمِّيًّا ، وَإِنْ أَحْتَاجَهُ مَالِكُهُ مَالًا ، وَكَذَا بِهِيمَةِ الْغَيْرِ الْمُخْتَرَمَةِ ؛ بِخِلَافِ
حَزْبِيٍّ وَمُزْتَدٍ وَزَانٍ مُحْصَنٍ وَتَارِكٍ صَلَاةٍ وَكَلْبٍ عَقُورٍ ، فَإِنْ مُنِعَ فَلَهُ أَخْذُهُ
قَهْرًا بِعَوَضٍ إِنْ حَضَرَ وَإِلَّا فَنَسِيئَةً ، وَلَوْ أَطْعَمَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ عَوَضًا فَلَا عَوَضَ
لَهُ لِتَقْصِيرِهِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي ذِكْرِ الْعَوَضِ صُدِّقَ الْمَالِكُ بِبَيْمِنِهِ .

وَيَجُوزُ نَثْرُ نَحْوِ سُكَّرٍ وَتُبْلٍ ، وَتَرْكُهُ أَوْلَى ، وَيَحِلُّ التِّقَاطُ لِلْعِلْمِ
بِرِضَا مَالِكِهِ ، وَيُكْرَهُ أَخْذُهُ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ .

وَيَحْرُمُ أَخْذُ فَرْخِ طَيْرٍ عَشَّشَ بِمِلْكِ الْغَيْرِ وَسَمَكَ دَخَلَ مَعَ الْمَاءِ
حَوْضَهُ .

* * *

فَصْلٌ فِي الْقَسْمِ وَالنُّشُوزِ

يَجِبُ قَسْمُ لِرِزْوَجَاتٍ إِنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِهِنَّ بِقُرْعَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، فَيَلْزِمُهُ
قَسْمُ لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُنَّ ، وَلَوْ قَامَ بِهِنَّ عُذْرٌ ، كَمَرَضٍ وَحَيْضٍ .

وَتُسَرُّ التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُنَّ فِي سَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَسْتِمْتَاعِ ، وَلَا يُؤَاخَذُ بِمِثْلِ
الْقَلْبِ إِلَى بَعْضِهِنَّ ، وَأَنْ لَا يُعْطَلَهُنَّ بِأَنْ يَبِيتَ عِنْدَهُنَّ .

وَلَا قَسْمَ بَيْنَ إِمَاءٍ وَلَا إِمَاءٍ وَزَوْجَةٍ .

غَيْرَ نَاشِزَةٍ وَلَهُ دُخُولٌ فِي لَيْلٍ عَلَى أُخْرَى لِضَرُورَةٍ ، وَفِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ

وَيَجِبُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ أَنْ يَتَعَاشَرَا بِالْمَعْرُوفِ ، بَأَنْ يَمْتَنَعَ كُلُّ عَمَّا يَكْرَهُهُ صَاحِبُهُ ، وَيُؤَدِّي إِلَيْهِ حَقَّهُ مَعَ الرِّضَا ، وَطَلَاقَهُ الْوَجْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُخَوِّجَهُ إِلَى مُؤَنَةٍ وَكُلْفَةٍ فِي ذَلِكَ .

غَيْرِ مُعْتَدَّةٍ عَنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ لِتَحْرِيمِ الْخُلُوةِ بِهَا ، وَصَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوُطْءَ ، وَنَاشِزَةٍ ، أَيْ : خَارِجَةٍ عَنْ طَاعَتِهِ ، بَأَنْ تَخْرُجَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ مِنْ مَنْزِلِهِ ، أَوْ تَمْنَعَهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا ، أَوْ تُغْلِقَ أَلْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَلَوْ مَجْنُونَةً ، وَغَيْرَ مُسَافِرَةٍ وَخَدَّهَا لِحَاجَتِهَا ، وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، فَلَا قَسَمَ لَهُنَّ كَمَا لَا نَفَقَةَ لَهُنَّ .

* * *

فَرْعٌ : قَالَ الْأَذْرَعِيُّ نَقْلًا عَنْ تَجْرِزَةِ الرُّومَانِيِّ : وَلَوْ ظَهَرَ زِنَاهَا حَلٌّ لَهُ مَنَعَ قَسَمُهَا وَحُقُوقُهَا لِتَفْتَدِي مِنْهُ ؛ نَصَّ عَلَيْهِ فِي « الْأُمِّ » وَهُوَ أَصَحُّ الْقَوْلَيْنِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ أَرَادَ بِهِ أَنَّهُ يَحِلُّ لَهُ ذَلِكَ بَاطِنًا مُعَاقَبَةً لَهَا لِتَلَطُّيخِ فِرَاشِهِ ، أَمَّا فِي الظَّاهِرِ فَدَعَاؤُهُ عَلَيْهَا ذَلِكَ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ ، بَلْ وَلَوْ ثَبَّتَ زِنَاهَا لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُمَكِّنَهُ مِنْ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ .

* * *

وَلَهُ ، أَيْ : لِلزَّوْجِ ، دُخُولٌ فِي لَيْلٍ لِوَاحِدَةٍ عَلَى زَوْجَةٍ أُخْرَى لِضَرُورَةٍ لَا لِغَيْرِهَا ، كَمَرَضِهَا الْمَخُوفِ ، وَلَوْ ظَنًّا .

وَلَهُ دُخُولٌ فِي نَهَارٍ لِحَاجَةٍ ، كَوَضْعِ مَتَاعٍ أَوْ أَخْذِهِ وَعِيَادَةٍ وَتَسْلِيمِ

بِلَا إِطَالَةٍ ، وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، وَلِجَدِيدَةِ بَكْرِ سَبْعٌ ، وَثِيْبٌ ثَلَاثٌ ،

نَفَقَةٌ وَتَعْرِفُ خَبْرٌ ، بِلَا إِطَالَةٍ فِي مُكْثٍ عُرْفًا عَلَى قَدْرِ الْحَاجَةِ ، وَإِنْ أَطَالَ
فَوْقَ الْحَاجَةِ عَصَى لِحُجُورِهِ ، وَقَضَى وَجُوبًا لِذَاتِ النَّوْبَةِ بِقَدْرِ مَا مَكَّثَ مِنْ
نَوْبَةِ الْمَدْخُولِ عَلَيْهَا ، هَذَا مَا فِي « الْمُهَذَّبِ » وَغَيْرِهِ ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ
« الْمِنْهَاجِ » وَ« الْرَوْضَةِ » وَأَصْلُهُمَا خِلَافُهُ فِيمَا إِذَا دَخَلَ فِي النَّهَارِ
لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَ ، فَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ فِي غَيْرِ الْأَصْلِ ، كَأَنْ
كَانَ نَهَارًا ، أَيْ : فِي قَدْرِهَا ، لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرَدُّدِ ، وَهُوَ يَقِلُّ وَيَكْثُرُ ، وَعِنْدَ
حِلِّ الدُّخُولِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَتِمَّتَعَ ، وَيَخْرُمَ بِالْجَمَاعِ لَا لِذَاتِهِ بَلْ لِأَمْرِ
خَارِجٍ ، وَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ الْوُطْءِ لِتَعَلُّقِهِ بِالنَّشَاطِ ، بَلْ يَقْضِي زَمَنَهُ إِنْ طَالَ
عُرْفًا .

وَأَعْلَمُ أَنَّ أَقَلَّ الْقِسْمِ لَيْلَةٌ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ، وَهِيَ مِنَ الْغُرُوبِ إِلَى الْفَجْرِ ،
وَأَكْثَرُهُ ثَلَاثٌ ، فَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْهَا ، وَإِنْ تَفَرَّقْنَ فِي الْبِلَادِ إِلَّا بِرِضَاهُنَّ ،
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ « الْأَمِّ » : يَقْسِمُ مُشَاهَرَةً وَمُسَانَهَةً ، وَالْأَصْلُ فِيهِ لِمَنْ
عَمَلَهُ نَهَارًا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَهُوَ أَوْلَى .

* * *

تَبَعٌ : وَلِحُرَّةِ لَيْلَتَانِ وَلَأَمَةٍ سُلِّمَتْ لَهُ لَيْلًا وَنَهَارًا لَيْلَةً .

وَيَبْدَأُ وَجُوبًا فِي الْقِسْمِ بِقُرْعَةٍ .

* * *

وَلِجَدِيدَةِ نِكَحِهَا وَفِي عِصْمَتِهِ زَوْجَةٌ فَأَكْثَرُ ؛ بَكْرِ سَبْعٍ مِنَ الْأَيَّامِ يُقِيمُهَا
عِنْدَهَا مُتَوَالِيَةً وَجُوبًا ، وَلِجَدِيدَةِ ثِيْبٍ ثَلَاثٌ وَلَاءٌ بِلَا قَضَاءٍ ، وَلَوْ أَمَةً

وَهَجَرَ مَضْجَعاً وَضَرَبَهَا بِنُشُوزٍ .

فِيهِمَا ، لِقَوْلِهِ ﷺ : « سَبَعٌ لِلْبَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلثَّيْبِ » [البخاري ، رقم : ٥٢١٣ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٦١] .

وَيُسَنُّ تَخْيِيرُ الثَّيْبِ بَيْنَ ثَلَاثِ بَلَاءِ قَضَاءٍ وَسَبْعِ بَقْضَاءٍ لِلاتِّبَاعِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : يَجِبُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَإِنْ أَطَالَ الْأَذْرَعِيُّ كَالزَّرْكَشِيِّ فِي رَدِّهِ أَنْ يَتَخَلَّفَ لِيَالِي مُدَّةِ الزَّفَافِ عَنْ نَحْوِ الْخُرُوجِ لِلْجَمَاعَةِ وَتَشْيِيعِ الْجَنَائِزِ ، وَأَنْ يُسَوِّيَ لِيَالِي الْقَسَمِ بَيْنَهُنَّ فِي الْخُرُوجِ لِذَلِكَ أَوْ عَدَمِهِ ، فَيَأْتُمُّ بِتَخْصِيصِ لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ بِالْخُرُوجِ لِذَلِكَ .

* * *

وَوَعِظَ زَوْجَتَهُ نَذْباً لِأَجْلِ خَوْفِ وَقُوعِ نُشُوزِ مِنْهَا ، كَالْإِعْرَاضِ وَالْعُبُوسِ بَعْدَ الْإِقْبَالِ وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَالْكَلامِ الْخَشِنِ بَعْدَ لِينِهِ .

وَهَجَرَ إِنْ شَاءَ مَضْجَعاً مَعَ وَغْظِهَا ، لَا فِي الْكَلَامِ ، بَلْ يُكْرَهُ فِيهِ وَيَحْرُمُ الْهَجْرُ بِهِ ، وَلَوْ لِغَيْرِ الزَّوْجَةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٦٠٦٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٥٥٩] ، نَعَمْ إِنْ قَصَدَ بِهِ رَدَّهَا عَنْ الْمَعْصِيَةِ وَإِصْلَاحَ دِينِهَا جَازَ .

وَضَرَبَهَا جَوَازاً ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ وَلَا مُذْمَ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ وَمَقْتَلٍ ، إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ فِي ظَنِّهِ ، وَلَوْ بِسَوْطٍ وَعَصَا ؛ لَكِنْ نَقَلَ الرَّوْيَانِيُّ تَعْيِينَهُ بِيَدِهِ أَوْ بِمَنْدِيلٍ .

بِشُوزٍ ، أَيْ : بِسَبِيهِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرْ ، خِلَافاً لِـ « الْمُحَرَّرِ » ،

فَصْلٌ فِي الْخُلْعِ

وَيَسْقُطُ بِذَلِكَ الْقَسَمُ ؛ وَمِنْهُ أَمْتِنَا عَنْهُمْ إِذَا دَعَاهُنَّ إِلَى بَيْتِهِ وَلَوْ لاشتغالها
لِحاجتها لمخالفتها ، نَعَمْ إِنْ عُذِرَتْ بِنَحْوِ مَرَضٍ ، أَوْ كَانَتْ ذَاتَ قَدْرِ
وَحَفَرٍ لَمْ تَعْتَدِ الْبُرُوزَ ، لَمْ تَلْزَمْهَا إِجَابَتُهُ ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لَهَا فِي بَيْتِهَا .
وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَدِّبَهَا عَلَى شَتَمِهَا لَهُ .

* * *

تِمَمَةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَتَرْتَّبُ عَلَى وَجُوبِ الْقَسَمِ] : يُعْصَى بِطَلَاقٍ مَنْ لَمْ
تُسْتَوْفِ حَقُّهَا بَعْدَ حُضُورِ وَفْتِهِ ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، قَالَ ابْنُ
الرَّفْعَةِ : مَا لَمْ يَكُنْ بِسُؤَالِهَا .

* * *

فَصْلٌ فِي الْخُلْعِ

بِضَمِّ الْخَاءِ ، مِنَ الْخُلْعِ بِفَتْحِهَا ، وَهُوَ التَّرْغُ ، لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الزَّوْجَيْنِ
لِبَاسٌ لِلْآخَرِ ، كَمَا فِي الْآيَةِ [٢ سورة البقرة / الآية : ١٨٧] وَأَصْلُهُ مَكْرُوهٌ ، وَقَدْ
يُسْتَحَبُّ كَالطَّلَاقِ ، وَيَزِيدُ هَذَا بِنَدْبِهِ لِمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ عَلَى شَيْءٍ
لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ لِكَثْرَةِ الْقَائِلِينَ بِعَوْدِ الصِّفَةِ ، فَلَا أَوْجَهَ أَنَّهُ مُبَاحٌ
لِذَلِكَ لَا مَنُذُوبٌ .

وَفِي شَرْحِي « الْمِنْهَاجِ » وَ« الْإِرْشَادِ » لَهُ : لَوْ مَنَعَهَا نَحْوَ نَفَقَةٍ
لَتَحْتَاعَ مِنْهُ بِمَالٍ ، فَفَعَلْتُ ، بَطَلَ الْخُلْعُ وَوَقَعَ رَجْعِيًّا كَمَا نَقَلَهُ جَمْعٌ

الْخُلْعُ: فُرْقَةُ بَعْوَضٍ لِرَوْجٍ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ ، فَلَوْ جَرَى
بِلَا عَوْضٍ بِنَيْتِ التِّمَاسِ قَبُولٍ فَمَهْرٌ مِثْلُ ، وَإِذَا بَدَأَ بِمُعَاوَضَةٍ
كَطَلَّقْتُكَ بِأَلْفٍ فَمُعَاوَضَةٌ ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا ، وَشُرْطُ قَبُولِهَا
فَوْرًا ،

مُتَقَدِّمُونَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي حَامِدٍ ، أَوْ لَا بِقَصْدِ ذَلِكَ وَقَعَ بَائِنًا .
وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْهُ ، أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَأْتُمُّ بِفِعْلِهِ فِي
الْحَالَتَيْنِ ، وَإِنْ تَحَقَّقَ زَنَاها ، لَكِنْ لَا يُكْرَهُ الْخُلْعُ حَيْثُ تَدْرِكُ .
الْخُلْعُ شَرْعًا : فُرْقَةُ بَعْوَضٍ مَقْصُودٍ ، كَمَيْتَةٍ ، مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ غَيْرِهَا ،
رَاجِعٍ لِرَوْجٍ أَوْ سَيِّدِهِ بِلَفْظِ طَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ مُفَادَةٍ ، وَلَوْ كَانَ الْخُلْعُ فِي
رَجْعِيَّةٍ ، لَأَنَّهَا كَالزَّوْجَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، فَلَوْ جَرَى الْخُلْعُ بِلَا ذِكْرِ
عَوْضٍ مَعَهَا بِنَيْتِ التِّمَاسِ قَبُولٍ مِنْهَا ، كَانَ قَالَ : خَالَعْتُكَ أَوْ فَادَيْتُكَ ،
وَنَوَى التِّمَاسَ قَبُولِهَا ، فَقَبِلْتُ ، فَمَهْرٌ مِثْلُ يَجِبُ عَلَيْهَا ، لِإِطْرَادِ الْعُرْفِ
بِجَرَيَانِ ذَلِكَ بِعَوْضٍ ، فَإِنْ جَرَى مَعَ أَجْنَبِيٍّ طَلَّقْتُ مَجَانًا كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ
وَالْعَوْضُ فَاسِدٌ ، وَلَوْ أَطْلَقَ فَقَالَ : خَالَعْتُكَ ؛ وَلَمْ يَنْوِ التِّمَاسَ قَبُولِهَا وَقَعَ
رَجْعِيًّا ، وَإِنْ قَبِلْتُ .

وَإِذَا بَدَأَ الزَّوْجُ بِصِغَةِ مُعَاوَضَةٍ ، كَطَلَّقْتُكَ أَوْ خَالَعْتُكَ بِأَلْفٍ ،
فَمُعَاوَضَةٌ لِأَخْذِهِ عَوْضًا فِي مُقَابَلَةِ الْبُضْعِ الْمُسْتَحَقِّ لَهُ ، وَفِيهَا شَوْبُ تَعْلِيْقٍ
لِتَوْقُفِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ بِهَا عَلَى الْقَبُولِ ، فَلَهُ رُجُوعٌ قَبْلَ قَبُولِهَا ، لِأَنَّ هَذَا
شَأْنُ الْمُعَاوَضَاتِ .

وَشُرْطُ قَبُولِهَا فَوْرًا ، أَيْ : فِي مَجْلِسِ التَّوَابُجِ بِلَفْظِ كَقَبِلْتُ أَوْ

أَوْ بَدَأَ بِتَعْلِيْقِي ، كَمَتَى أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَتَعْلِيْقٌ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولٌ وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا ،

ضَمِنْتُ ، أَوْ بِفِعْلِ كإِعْطَائِهَا الْأَلْفَ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ ؛ فَلَوْ تَخَلَّلَ بَيْنَ لَفْظِهِ وَقَبُولِهَا زَمَنٌ أَوْ كَلَامٌ طَوِيلٌ لَمْ يَنْفُذْ ، وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ثَلَاثًا بِالْفِ ، فَقَبِلْتُ وَاحِدَةً بِالْفِ ، فَتَقَعُ الثَّلَاثُ ، وَتَجِبُ الْأَلْفُ ؛ فَإِذَا بَدَأَتِ الزَّوْجَةُ بِطَلَبِ طَلَاقٍ ، كَطَلَّقْنِي بِالْفِ ، أَوْ إِنْ طَلَّقْتَنِي فَلَكَ عَلَيَّ كَذَا ، فَأَجَابَهَا الزَّوْجُ ، فَمُعَاوَضَةٌ مِنْ جَانِبِهَا ، فَلَهَا رُجُوعٌ قَبْلَ جَوَابِهِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ حُكْمُ الْمُعَاوَضَاتِ .

وَيُشْتَرَطُ الطَّلَاقُ بَعْدَ سُؤْلِهَا فَوْرًا ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا كَانَ تَطْلِيْقُهُ لَهَا أِبْتِدَاءً لِلطَّلَاقِ .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : لَوْ أَدَّعَى أَنَّهُ جَوَابٌ ، وَكَانَ جَاهِلًا مَعْذُورًا ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ .

أَوْ بَدَأَ بِصِيْغَةِ تَعْلِيْقِي فِي إِثْبَاتٍ ، كَمَتَى ، أَوْ : أَيَّ حِينٍ أَعْطَيْتَنِي كَذَا فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَتَعْلِيْقٌ ، لِإِفْتِضَاءِ الصَّيْغَةِ لَهُ ، فَلَا طَلَاقَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِ الصَّفَةِ ، وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَ الصَّفَةِ كَسَائِرِ التَّعْلِيْقَاتِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ لَفْظًا وَلَا إِعْطَاءٌ فَوْرًا ، بَلْ يَكْفِي الْإِعْطَاءُ وَلَوْ بَعْدَ أَنْ تَفَرَّقَا عَنِ الْمَجْلِسِ ، لِإِدْلَالَتِهِ عَلَى اسْتِغْرَاقِ كُلِّ الْأَزْمَنِ مِنْهُ صَرِيحًا ، وَإِنَّمَا وَجِبَ الْفَوْرُ فِي قَوْلِهَا : مَتَى طَلَّقْتَنِي فَلَكَ كَذَا ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى جَانِبِهَا الْمُعَاوَضَةُ ، فَإِنْ لَمْ يُطَلِّقْهَا فَوْرًا حُمِلَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا كَانَ التَّعْلِيْقُ فِي النَّفْيِ ، كَمَتَى لَمْ تُعْطِنِي أَلْفًا فَأَنْتِ طَالِقٌ ،

وَشَرِطَ فَوْرٌ فِي : إِنْ أُعْطِيتَنِي .

فَلِلْفَوْرِ ؛ فَتَطْلُقُ بِمُضِيِّ زَمَنِ يُمَكِّنُ فِيهِ الْإِعْطَاءُ ، فَلَمْ تُعْطِهِ .

وَشَرِطَ فَوْرٌ ، أَيْ : الْإِعْطَاءُ فِي مَجْلِسِ التَّوَجُّبِ ، بِأَنْ لَا يَتَخَلَّلَ كَلَامٌ أَوْ سَكُوتٌ طَوِيلٌ عُرْفًا مِنْ حَرَّةٍ حَاضِرَةٍ أَوْ غَائِبَةٍ عَلِمْتُهُ ؛ فِي : إِنْ أَوْ إِذَا أُعْطِيتَنِي كَذَا فَانْتَ طَالِقٌ ، لِأَنَّهُ مُقْتَضَى اللَّفْظِ مَعَ الْعِوَضِ .

وَحَوْلَفَ فِي نَحْوِ : مَتَى ، لِصَرَاحَتِهَا فِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ ، لَكِنْ لَا رُجُوعَ لَهُ عَنْهُ قَبْلَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا .

* * *

تَنْبِيْهٌ [فِي بَيَانِ الْإِبْرَاءِ] : الْإِبْرَاءُ فِيمَا ذَكَرَ كَالْإِعْطَاءِ ، فَفِي : إِنْ أَبْرَأْتَنِي ، لَا بُدَّ مِنْ إِبْرَائِهَا فَوْرًا بَرَاءَةً صَحِيحَةً عَقِبَ عِلْمِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ ، وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِأَنَّهُ يَقَعْ فِي الْغَائِبَةِ مُطْلَقًا ، لِأَنَّهُ لَمْ يُخَاطَبْهَا بِالْعِوَضِ بَعِيدٍ مُخَالَفٌ لِكَلَامِهِمْ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي فَانْتَ وَكِيلٌ فِي طَلَاقِهَا ، فَأَبْرَأْتُهُ بَرِيءٌ ، ثُمَّ الْوَكِيلُ مُحَيَّرٌ ، فَإِنْ طَلَّقَ وَقَعَ رَجْعِيًّا ، لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ وَقَعَ فِي مُقَابَلَةِ التَّوَكُّلِ ، وَمَنْ عَلَّقَ طَلَاقَ زَوْجَتِهِ بِإِبْرَائِهَا إِيَّاهُ مِنْ صَدَاقِهَا لَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ وَجَدْتَ بَرَاءَةً صَحِيحَةً مِنْ جَمِيعِهِ ، فَيَقَعُ بَائِنًا ، بِأَنْ تَكُونَ رَشِيدَةً ؛ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَعْلَمُ قَدْرَهُ ، وَلَمْ تَتَعَلَّقْ بِهِ زَكَاةً ، خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ الرَّيْمِيُّ ، أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَعَلُّقِهَا بِهِ وَعَدَمِهِ ، وَإِنْ نَقَلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِبْرَاءَ لَا يَصِحُّ مِنْ قَدْرِهَا ، وَقَدْ عَلَّقَ بِالْإِبْرَاءِ مِنْ جَمِيعِهِ ، فَلَمْ تُوجَدْ الصِّفَةُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا ؛ وَقِيلَ : يَقَعُ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ أَبْرَأْتُهُ ثُمَّ ادَّعَتْ

الْجَهْلَ بِقَدْرِهِ ، فَإِنْ زُوِّجَتْ صَغِيرَةٌ صُدِّقَتْ بِبَيْمَنِهَا ، أَوْ بِالْعَةِ وَدَلَّ الْحَالُ عَلَى جَهْلِهَا بِهِ ، لِكُونِهَا مُجْبِرَةً لَمْ تُسْتَأْذَنْ ، فَكَذَلِكَ ، وَإِلَّا صُدِّقَ بِبَيْمَنِهِ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ ، فَأَبْرَأْتَهُ ، بَرِيَءٌ مُطْلَقًا ، ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مُضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقْتَ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَفِي « الْأَنْوَارِ » فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي بِشَرْطِ أَنْ تُطَلِّقَنِي » ، فَطَلَّقَ ، وَقَعَ ، وَلَا يَبْرَأُ ، لَكِنْ الَّذِي فِي « الْكَافِي » وَأَقْرَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَغَيْرُهُ فِي : « أَبْرَأْتُكَ مِنْ صَدَاقِي بِشَرْطِ الطَّلَاقِ » ، أَوْ « عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي » تَبِينُ وَيَبْرَأُ ، بِخِلَافِ : « إِنْ طَلَّقْتَ ضَرَّتِي فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي » فَطَلَّقَ الْضَرَّةَ ، وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا بَرَاءَةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهَةُ مَا فِي « الْأَنْوَارِ » ، لِأَنَّ الشَّرْطَ الْمَذْكُورَ مُتَضَمِّنٌ لِلتَّعْلِيقِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَ : إِنْ أَبْرَأْتَنِي عَنْ صَدَاقِكَ أَطْلُقْكَ ، فَأَبْرَأْتَ ، فَطَلَّقَ ، بَرِيَءٌ وَطَلَّقْتَ ، وَلَمْ تَكُنْ مُخَالِعَةً .

وَلَوْ قَالَتْ : طَلِّقْنِي وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ مَهْرِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِهِ لِأَنَّهَا صِغَةُ الْإِزَامِ .

أَوْ قَالَتْ : إِنْ طَلَّقْتَنِي فَقَدْ أَبْرَأْتُكَ ، أَوْ فَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ صَدَاقِي ، فَطَلَّقَهَا ، بَانَتْ بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ لِفَسَادِ الْعَوَضِ بِتَعْلِيقِ الْإِبْرَاءِ .

وَأَفْتَى أَبُو زُرْعَةَ فِيمَنْ سَأَلَ زَوْجَ بِنْتِهِ قَبْلَ الْوَطْءِ أَنْ يُطَلِّقَهَا عَلَى جَمِيعِ صَدَاقِهَا ، وَالتَّزَمَ بِهِ وَالِدُهَا ، فَطَلَّقَهَا ، وَأَخْتَالَ مِنْ نَفْسِهِ عَلَى نَفْسِهِ لَهَا ، وَهِيَ مَخْجُورَتُهُ ، بِأَنَّهُ خُلِعَ عَلَى نَظِيرِ صَدَاقِهَا فِي ذِمَّةِ الْأَبِ ، نَعَمْ شَرُطُ صِحَّةِ هَذِهِ الْحَوَالَةِ أَنْ يُحِيلَهُ الزَّوْجُ بِهِ لِبِنْتِهِ ، إِذْ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَصِحُّ إِلَّا فِي نِصْفِ ذَلِكَ ، لِسُقُوطِ نِصْفِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ بِبَيِّنَاتِهَا مِنْهُ ، فَيَنْقَى لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَبِ نِصْفُهُ ، لِأَنَّهُ لَمَّا سَأَلَهُ بِنَظِيرِ الْجَمِيعِ فِي ذِمَّتِهِ فَاسْتَحَقَّهُ ، وَالْمُسْتَحَقُّ عَلَى الزَّوْجِ النِّصْفُ لَا غَيْرُ ؛ فَطَرِيقُهُ أَنْ يَسْأَلَهُ الْخُلْعَ بِنَظِيرِ النِّصْفِ الْبَاقِي لِمَخْجُورَتِهِ لِبرَاءَتِهِ حَيْثُذُ بِالْحَوَالَةِ عَنْ جَمِيعِ دَيْنِ الزَّوْجِ . انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَنَّ الضَّمانَ يَلْزِمُهُ بِهِ مَهْرُ الْمِثْلِ ، فَالْإِتْرَامُ الْمَذْكُورُ مِثْلُهُ ، وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ الْحَوَالَةُ .

وَلَوْ اخْتَلَعَ الْأَبُ أَوْ غَيْرُهُ بِصَدَاقِهَا ، أَوْ قَالَ : طَلَّقَهَا وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْهُ ، وَقَعَ رَجْعِيًّا ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ ، نَعَمْ إِنْ ضَمِنَ لَهُ الْأَبُ أَوْ الْأَجْنَبِيُّ الدَّرَكَ ، أَوْ قَالَ : عَلَيَّ ضَمَانُ ذَلِكَ ؛ وَقَعَ بَائِنًا بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى الْأَبِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ .

وَلَوْ قَالَ لِأَجْنَبِيٍّ : سَلْ فَلَانًا أَنْ يُطَلِّقَ زَوْجَتَهُ بِالْأَلْفِ ، اشْتَرَطَ فِي لُزُومِ الْأَلْفِ أَنْ يَقُولَ : عَلَيَّ ، بِخِلَافِ : سَلْ زَوْجِي أَنْ يُطَلِّقَنِي عَلَى كَذَا ، فَإِنَّهُ تَوَكِيلٌ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ : عَلَيَّ .

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ عَلَى أَنْ أُطَلِّقَ زَوْجَتِي ، فَفَعَلًا بَائِنًا ، لِأَنَّهُ خُلِعَ

فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

غَيْرُ فَاسِدٍ ، لِأَنَّ الْعَوَضَ فِيهِ مَقْصُودٌ ، خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ ، فَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ
مَهْرٌ مِثْلُ زَوْجَتِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ أَنَّ الْفُرْقَةَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يَنْقُصُ الْعَدَدَ] : الْفُرْقَةُ
بِلَفْظِ الْخُلْعِ طَلَاقٌ يَنْقُصُ الْعَدَدَ ، وَفِي قَوْلِ نَصٍّ عَلَيْهِ فِي الْقَدِيمِ وَالْجَدِيدِ
الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ الْخُلْعِ إِذَا لَمْ يَقْصِدْ بِهِ طَلَاقًا فَسُخِّ لَا يَنْقُصُ عَدَدًا ، فَيَجُوزُ
تَجْدِيدُ النِّكَاحِ بَعْدَ تَكَرُّرِهِ مِنْ غَيْرِ حَضَرٍ ، وَاخْتَارَهُ كَثِيرُونَ مِنْ أَصْحَابِنَا
الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ ، بَلْ تَكَرَّرَ مِنَ الْبُلْقِينِيَّ الْإِفْتَاءُ بِهِ ؛ أَمَّا الْفُرْقَةُ بِلَفْظِ
الطَّلَاقِ بِعَوَضٍ ؛ فَطَلَاقٌ يَنْقُصُ الْعَدَدَ قَطْعًا ، كَمَا لَوْ قَصَدَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ
الطَّلَاقَ ، لَكِنْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ الْقَطْعَ بِأَنَّهُ لَا يَصِيرُ طَلَاقًا بِالْبَيِّنَةِ .

* * *

فَصْلٌ فِي الطَّلَاقِ

وَهُوَ لُغَةٌ : حَلُّ الْقَيْدِ ؛ وَشَرْعًا : حَلُّ عَقْدِ النِّكَاحِ بِاللَّفْظِ الْآتِي .

وَهُوَ إِمَّا وَاجِبٌ كَطَلَاقِ مُوَلٍّ لَمْ يُرِدِ الْوُطْءَ .

أَوْ مَذْدُوبٌ كَأَنْ يَعْجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِحُقُوقِهَا وَلَوْ لِعَدَمِ الْمَيْلِ إِلَيْهَا ، أَوْ
تَكُونُ غَيْرَ عَفِيفَةٍ مَا لَمْ يَخْشَ الْفُجُورَ بِهَا ، أَوْ سَيِّئَةَ الْخُلُقِ ، أَيْ : بِحَيْثُ
لَا يُصْبِرُ عَلَى عِشْرَتِهَا عَادَةً ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . وَإِلَّا فَمَتَى تُوجَدُ

يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ طَلَاقٌ مُكَلَّفٍ وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ

أَمْرًا غَيْرَ سَيِّئَةِ الْخُلُقِ^(١) ؟ وَفِي الْحَدِيثِ : « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي السَّاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ » [مجمع الزوائد ، رقم : ٧٤٤٠] كِنَايَةً عَنْ نُذْرَةِ وَجُودِهَا ، إِذِ الْأَعْصَمُ هُوَ أَبْيَضُ الْجَنَاحَيْنِ ؛ أَوْ يَأْمُرُهُ بِهِ أَحَدُ وَالِدَيْهِ ، أَيْ : مِنْ غَيْرِ تَعَثُّبٍ .

أَوْ حَرَامٌ ، كَالْبِدْعِيِّ ، وَهُوَ طَلَاقٌ مَدْخُولٌ بِهَا فِي نَحْوِ حَيْضٍ بِلَا عَوْضٍ مِنْهَا ، أَوْ فِي طَهْرٍ جَامِعِهَا فِيهِ ؛ وَكَطَلَاقٍ مَنْ لَمْ يَسْتَوْفِ دَوْرَهَا مِنْ الْقَسَمِ ، وَكَطَلَاقِ الْمَرِيضِ بِقَصْدِ الْحَزْمَانِ مِنَ الْإِرْثِ ، وَلَا يَحْرُمُ جَمْعُ ثَلَاثِ طُلُقَاتٍ ، بَلْ يُسَنُّ الْإِفْتِصَارُ عَلَى وَاحِدَةٍ .

أَوْ مَكْرُوهٌ بِأَنْ سَلِمَ الْحَالُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ [أبو داود ، رقم : ٢١٧٨ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٠١٨] : « أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ » ، وَإِثْبَاتُ بُغْضِهِ تَعَالَى لَهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ زِيَادَةُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ لَا حَقِيقَتُهُ ، لِمُنَافَاتِهَا لِجِلِّهِ .

إِنَّمَا يَقَعُ لِغَيْرِ بَائِنٍ ، وَلَوْ رَجْعِيَّةً لَمْ تَنْقُضِ عِدَّتَهَا ، فَلَا يَقَعُ لِمُخْتَلَعَةٍ وَرَجْعِيَّةٍ أَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا .

طَلَاقٌ مُخْتَارٌ مُكَلَّفٍ ، أَيْ : بِأَلْفِ عَاقِلٍ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقٌ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ .

وَمُتَعَدِّ بِسُكْرِ ، أَيْ : بِشُرْبِ خَمْرٍ وَأَكْلِ بَنْجٍ أَوْ حَشِيشٍ ، لِعُضْيَانِهِ بِإِزَالَةِ عَقْلِ .

(١) اللَّهُ دَرَّهْ عَلَى هَذَا التَّسْأُولِ ، مَا أَبْدَعَهُ فِي هَذَا الْمَكَانِ .

لَا مُكْرَهَ بِمَحْذُورٍ ،

بِخِلَافِ سَكَرَانَ لَمْ يَتَعَدَّ بِتَنَاوُلِ مُسْكِرٍ ، كَأَنْ أُكْرِهَ عَلَيْهِ ، أَوْ لَمْ يَعْلَمْ
أَنَّهُ مُسْكِرٌ ، فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ إِذَا صَارَ بِحَيْثُ لَا يُمَيِّزُ ، لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ ، وَصُدِّقَ
مُدَّعِي إِكْرَاهٍ فِي تَنَاوُلِهِ بِبَيْمِينِهِ إِنْ وَجِدَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ ، كَحَبْسٍ ، وَإِلَّا فَلَا بُدَّ
مِنَ الْبَيِّنَةِ .

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْهَازِلِ بِهِ ، بِأَنْ قَصَدَ لَفْظُهُ دُونَ مَعْنَاهُ ؛ أَوْ لَعِبَ بِهِ ، بِأَنْ
لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا ، وَلَا أَثَرَ لِحِكَايَةِ طَلَاقِ الْغَيْرِ وَتَصْوِيرِ الْفَقِيهِ وَلِلتَّلَفُظِ بِهِ
بِحَيْثُ لَا يُسْمَعُ نَفْسُهُ ، وَاتَّفَقُوا عَلَى وَقُوعِ طَلَاقِ الْغَضْبَانِ ، وَإِنْ أَدَّعَى
زَوَالَ شُعُورِهِ بِالْغَضَبِ .

لَا طَلَاقُ مُكْرَهٍ ، بِغَيْرِ حَقٍّ بِمَحْذُورٍ مُنَاسِبٍ ، كَحَبْسٍ طَوِيلٍ ، وَكَذَا
قَلِيلٍ ، لِذِي مُرُوءَةٍ ، وَصَفْعَةٍ لَهُ فِي الْمَلَا ، وَكَإِتْلَافِ مَالٍ يُضَيِّقُ عَلَيْهِ ،
بِخِلَافِ نَحْوِ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ فِي حَقِّ مُوسِرٍ .

وَشَرَطُ الْإِكْرَاهِ قُدْرَةُ الْمُكْرَهِ عَلَى تَحْقِيقِ مَا هَدَدَ بِهِ عَاجِلًا ، بِوِلَايَةٍ أَوْ
تَعَلُّبٍ ؛ وَعَجْزُ الْمُكْرَهِ عَنْ دَفْعِهِ بِفِرَارٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، وَطَنُهُ أَنَّهُ إِنْ أَمْتَنَعَ فَعَلَ
مَا خَوْفُهُ بِهِ نَاجِزًا .

فَلَا يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ بِدُونِ اجْتِمَاعِ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّوْرِيَّةُ ، بِأَنْ يَنْوِي غَيْرَ زَوْجَتِهِ ، أَوْ يَقُولَ سِرًّا عَقِبَهُ : إِنْ
شَاءَ اللَّهُ ؛ فَإِذَا قَصَدَ الْمُكْرَهُ الْإِيْقَاعَ لِلطَّلَاقِ وَقَعَ كَمَا إِذَا أُكْرِهَ بِحَقٍّ ، كَأَنْ
قَالَ مُسْتَحِقُّ الْقَوَدِ : طَلَّقْ زَوْجَتَكَ وَإِلَّا قَتَلْتُكَ بِقَتْلِكَ أَبِي ، أَوْ قَالَ
رَجُلًا آخَرَ : طَلَّقْهَا أَوْ لَأَقْتُلَنَّكَ غَدًا ؛ فَطَلَّقَ ؛ فَيَقَعُ فِيهِمَا .

بِمُشْتَقِّ طَلَاقٍ وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ وَتَرْجَمَتِهِ ، وَأَعْطَيْتُ طَلَاقَكَ ،
وَأَوْقَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ ،

بِصَرِيحٍ ، وَهُوَ مَا لَا يَحْتَمِلُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ الطَّلَاقِ ، كَ مُشْتَقِّ طَلَاقٍ ،
وَلَوْ مِنْ عَجْمِي عَرَفَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لِحَلِّ عِصْمَةِ النِّكَاحِ ، أَوْ بُعْدِهِ عَنْهَا ،
وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَفِرَاقٍ وَسَرَاحٍ لِتَكْثُرِهَا فِي الْقُرْآنِ ؛ كَطَلَّقْتُكَ ، وَفَارَقْتُكَ ،
وَسَرَّخْتُكَ ؛ أَوْ زَوَّجْتَنِي ؛ وَكَانَتْ طَالِقٌ أَوْ مُطْلَقَةٌ ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ
الْمَفْتُوحَةِ ؛ وَمُفَارَقَةٍ وَمُسَرَّحَةٍ ؛ أَمَّا مَصَادِرُهَا فِكِنَايَةٌ ، كَانَتْ طَلَاقٌ ، أَوْ
فِرَاقٌ ، أَوْ سَرَاحٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ مَفْعُولٍ مَعَ نَحْوِ : طَلَّقْتُ ، وَمُبْتَدَأٌ مَعَ نَحْوِ :
طَالِقٌ ؛ فَلَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا لَمْ يُؤَثَّرْ ، كَمَا لَوْ قَالَ : طَالِقٌ ، وَنَوَى أَنْتَ ؛ أَوْ
أَمْرَانِي ، وَنَوَى لَفْظَ طَالِقٍ ، إِلَّا إِنْ سَبَقَ ذِكْرُهَا فِي سَوْأَلٍ ، فِي نَحْوِ :
طَلَّقْ أَمْرَانِكَ ! فَقَالَ : طَلَّقْتُ ، بَلَا مَفْعُولٍ ؛ أَوْ فَوَضَّ إِلَيْهَا بِ : طَلَّقِي
نَفْسَكَ ، فَقَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَلَمْ تَقُلْ نَفْسِي ، فَيَقَعُ فِيهِمَا .

* * *

وَتَرْجَمَتِهِ ، أَيِ : مُشْتَقُّ مَا ذُكِرَ بِالْعَجْمِيَّةِ ، فَتَرْجَمَةُ الطَّلَاقِ صَرِيحٌ
عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَتَرْجَمَةُ صَاحِبِيهِ صَرِيحٌ أَيْضاً عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَنْ جَمْعِ الْجَزَمِ بِهِ .

وَمِنْهُ : أَعْطَيْتُ ، أَوْ قُلْتُ طَلَاقَكَ ؛ وَأَوْقَعْتُ ، أَوْ أَلْقَيْتُ ، أَوْ
وَضَعْتُ عَلَيْكَ الطَّلَاقَ أَوْ طَلَاقِي ، وَيَا طَالِقُ وَيَا مُطْلَقَةً ، بِتَشْدِيدِ اللَّامِ ؛

لَا أَنْتِ طَلَّاقٌ ، وَلَكِ الطَّلَاقُ ، بَرٍّ هُمَا كِنَايَتَانِ ، كَإِنْ فَعَلْتَ كَذَا فَفِيهِ طَلَّاقُكَ ، أَوْ فَهُوَ طَلَّاقُكَ ، فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا . لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَيْنِ إِلَّا تَوْشَعًا ، وَلَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الصَّيغَةِ إِذَا لَمْ يُخِلَّ بِالْمَعْنَى ، كَالْخَطَأِ فِي الْإِعْرَابِ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ قَالَتْ لَهُ : طَلَّقْنِي ! فَقَالَ : هِيَ مُطَلَّقَةٌ ؛ فَلَا يُقْبَلُ إِرَادَةُ غَيْرِهَا ، لِأَنَّ تَقَدُّمَ سُؤْلِهَا يَضْرِفُ الَّلَفْظَ إِلَيْهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهَا ذَكَرَ رُجْعَ لِنَيْتِهِ فِي نَحْوِ : أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ غَائِبَةٌ ، أَوْ : هِيَ طَالِقٌ ؛ وَهِيَ حَاضِرَةٌ .

قَالَ الْبَغَوِيُّ : وَلَوْ قَالَ : مَا كَذْتُ أَنْ أُطَلِّقَكَ ؛ كَانَ إِفْرَارًا بِالطَّلَاقِ .
أَنْتَهَى .

وَلَوْ قَالَ لَوَلِيَّهَا : زَوَّجْهَا ؛ فَمَقَرُّ بِالطَّلَاقِ .

قَالَ الْمَرْجَدُ : لَوْ قَالَ : هَذِهِ زَوْجَةُ فَلَانٍ ؛ حُكِمَ بِأَرْتِفَاعِ نِكَاحِهِ .
وَأَفْتَى أَبُو الصَّلَاحِ فِيمَا لَوْ قَالَ رَجُلٌ : إِنْ غِبْتُ عَنْهَا سَنَةً فَمَا أَنَا لَهَا بِزَوْجٍ ؛ بِأَنَّهُ إِفْرَارٌ فِي الظَّاهِرِ بِزَوَالِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ غَيْبَتِهِ السَّنَةِ ، فَلَهَا بَعْدَهَا ثُمَّ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، تَزَوُّجٌ لغيرِهِ .

* * *

فَوَائِدُ [تَتَعَلَّقُ بِالطَّلَاقِ] : وَلَوْ قَالَ لِأَخَرَ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ مُلْتَمِسًا الْإِنْشَاءَ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، أَوْ : إِيْ ، وَقَعَ ، وَكَانَ صَرِيحًا ، فَإِذَا قَالَ :

« طَلَّقْتُ » فَقَطْ ، كَانَ كِنَايَةً ، لِأَنَّ « نَعَمْ » مُتَعَيِّنَةٌ لِلْجَوَابِ ، وَ« طَلَّقْتُ » مُسْتَقْلِلَةٌ ، فَأَحْتَمَلَتْ الْجَوَابَ وَالْإِبْتِدَاءَ ، أَمَّا إِذَا قَالَ لَهُ ذَلِكَ مُسْتَحْبِرًا ، فَأَجَابَ بِـ « نَعَمْ » ، فَإِقْرَارٌ بِالطَّلَاقِ ، وَيَقَعُ عَلَيْهِ ظَاهِرًا إِنْ كَذَبَ ، وَيُذَيِّنُ ؛ وَكَذَا لَوْ جَهِلَ حَالُ الشُّوَالِ ، فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ طَلَاقًا مَاضِيًا ، وَرَاجِعْتُ ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ لِاحْتِمَالِهِ ، وَلَوْ قِيلَ لِمُطَلِّقٍ : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ثَلَاثًا ؟ فَقَالَ : طَلَّقْتُ ؛ وَأَرَادَ وَاحِدَةً ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ « طَلَّقْتُ » مُحْتَمِلٌ لِلْجَوَابِ وَالْإِبْتِدَاءِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَتْ : طَلَّقْنِي ثَلَاثًا ، فَقَالَ : طَلَّقْتُكَ ؛ وَلَمْ يَنْوِ عَدَدًا ، فَوَاحِدَةً .

وَلَوْ قَالَ لَأُمُّ زَوْجَتِهِ : أَبْنَتُكَ طَالِقٌ ، وَقَالَ : أَرَدْتُ بِنْتَهَا الْأُخْرَى ؛ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، كَمَا لَوْ قَالَ لِرُوحَةٍ وَأُجْنَبِيَّةٍ : إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ ، وَقَالَ : فَصَدْتُ الْأُجْنَبِيَّةَ ، لِرَدِّدِ اللَّفْظِ بَيْنَهُمَا ، فَصَحَّتْ إِرَادَتُهَا ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ : زَيْنَبُ طَالِقٌ ، وَأَسْمُ زَوْجَتِهِ زَيْنَبُ ، وَقَصَدَ أُجْنَبِيَّةَ أَسْمُهَا زَيْنَبُ ، فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ ظَاهِرًا ، بَلْ يُذَيِّنُ .

* * *

مُهَمَّةٌ [فِي بَيَانِ مَا لَوْ أَبْدَلَ حَرْفًا مِنْ لَفْظِ الطَّلَاقِ بِآخَرَ] : وَلَوْ قَالَ عَامِيٌّ : أَعْطَيْتُ تَلَاقَ فُلَانَةٍ ، بِالتَّاءِ ؛ أَوْ طَلَكَهَا ، بِالْكَافِ ، أَوْ دَلَاقَهَا ، بِالذَّالِ ؛ وَقَعَ بِهِ الطَّلَاقُ ، وَكَانَ صَرِيحًا فِي حَقِّهِ إِنْ لَمْ يُطَاوِعْهُ لِسَانُهُ إِلَّا عَلَى هَذَا اللَّفْظِ الْمُبْدَلِ ، أَوْ كَانَ مِمَّنْ لُغَتُهُ كَذَلِكَ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ وَأَعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مُتَاَخِرُونَ وَأَقْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَسَائِينَا ؛ وَإِلَّا فَهُوَ كِنَايَةٌ ، لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِبْدَالَ لَهُ أَصْلٌ فِي اللُّغَةِ .

* * *

وَبِكْنَايَةِ مَعَ نِيَّةٍ مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَخَلِيَّةٌ ، وَبَائِنٌ ،
وَحُرَّةٌ ، وَكَأُمِّي ، وَيَا بِنْتِي ، وَأَعْتَقْتُكَ ، وَتَرَكْتُكَ ، وَأَزَلْتُكَ ،
وَأَحْلَلْتُكَ ، وَتَزَوَّجِي ،

وَيَقَعُ بِكْنَايَةِ ، وَهِيَ مَا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ وَغَيْرَهُ .

إِنْ كَانَتْ مَعَ نِيَّةٍ لِإِقْبَاعِ الطَّلَاقِ مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا ، أَيْ : الْكِنَايَةِ ،
وَتَغْيِيرِي بِـ « مُقْتَرِنَةٍ بِأَوَّلِهَا » ، هُوَ مَا رَجَّحَهُ كَثِيرُونَ وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ
وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا تَبَعًا لِجَمْعِ مُحَقِّقِينَ ، وَرَجَّحَ فِي أَصْلِ « الرُّوْضَةِ » الْإِكْتِفَاءَ
بِالْمُقَارَنَةِ لِبَعْضِ اللَّفْظِ ، وَلَوْلَاخِرِهِ ، وَهِيَ كَ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، أَوْ
حَرَمْتُكَ ، أَوْ حَلَالُ اللَّهِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَلَوْ تَعَارَفُوهُ طَلَاقًا ؛ خِلَافًا
لِلرَّافِعِيِّ .

وَلَوْ نَوَى تَحْرِيمَ عَيْنِهَا ، أَوْ نَحْوَ فَرْجِهَا ، أَوْ وَطْئِهَا ، لَمْ تَحْرُمَ ،
وَعَلَيْهِ مِثْلُ كَفَّارَةِ يَمِينٍ ، وَإِنْ لَمْ يَطَأْ .
وَلَوْ قَالَ : هَذَا الْتَوْبُ أَوْ الطَّعَامُ حَرَامٌ عَلَيَّ ، فَلَعُوْا لَا شَيْءَ فِيهِ .

وَأَنْتِ خَلِيَّةٌ ، أَيْ : مِنَ الزَّوْجِ ، فَعِيْلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ ، أَوْ بَرِيْثَةٌ مِنْهُ ،
وَبَائِنٌ ، أَيْ : مُفَارَقَةٌ ، وَكَأَنْتِ حُرَّةٌ وَمُطْلَقَةٌ بِتَخْفِيفِ اللَّامِ ، أَوْ
أَطْلَقْتُكَ ، وَأَنْتِ كَأُمِّي ، أَوْ بِنْتِي ، أَوْ أُخْتِي ، وَكَ يَا بِنْتِي لِمُمْكِنَةٍ كَوْنِهَا
بِنْتُهُ بِأَحْتِمَالِ السَّنِّ ، وَإِنْ كَانَتْ مَعْلُومَةً النَّسَبِ ، وَكَ أَعْتَقْتُكَ ،
وَتَرَكْتُكَ ، وَقَطَعْتُ نِكَاحَكَ ، وَأَزَلْتُكَ ، وَأَحْلَلْتُكَ ، أَيْ : لِلْأَزْوَاجِ ،
وَأَشْرَكْتُكَ مَعَ فُلَانَةٍ وَقَدْ طَلَّقْتَ مِنْهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَكَ تَزَوَّجِي ، أَيْ :
لَأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَأَنْتِ حَلَالٌ لِعَیْرِي ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْوَلِيِّ : زَوَّجْهَا ، فَإِنَّهُ

وَأَعْتَدِّي ، وَخُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، وَذَهَبَ طَلَاكَ ،
أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ ، وَطَلَاكَ وَاحِدٌ لَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ ، وَلَا قُلْتُ
كَلِمَتِكَ ، أَوْ حُكْمِكَ .

صَرِيحٌ ، وَأَعْتَدِّي ، أَنِّي : لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَوَدَّعِينِي ، مِنْ الْوَدَاعِ ، أَنِّي :
لِأَنِّي طَلَّقْتُكَ ، وَكَ خُذِي طَلَاكَ ، وَلَا حَاجَةَ لِي فِيكَ ، أَنِّي : لِأَنِّي
طَلَّقْتُكَ ، وَلَسْتُ زَوْجَتِي ، إِنْ لَمْ يَقَعْ فِي جَوَابِ دَعْوَى ، وَإِلَّا فإِفْرَارٌ ؛ وَ
كَ ذَهَبَ طَلَاكَ ، أَوْ سَقَطَ طَلَاكَ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا ، وَكَ طَلَاكَ وَاحِدٌ
وِثْنَتَانِ ، فَإِنْ قَصَدَ بِهِ الْإِيْقَاعَ وَقَعَ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَكَ لَكَ الطَّلَاقُ ، أَوْ
طَلْقَةً ، وَكَذَا سَلَامٌ عَلَيْكَ ، عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ وَنَقَلَهُ شَيْخُنَا فِي
« شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » .

لَا مِنْهَا كَطَلَاكَ عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ ، وَلَا قُلْتُ أَوْ أَعْطَيْتُ كَلِمَتِكَ ، أَوْ
حُكْمِكَ ، فَلَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ ، وَإِنْ نَوَى بِهَا الْمُتَلَفِّظُ الطَّلَاقَ ، لِأَنَّهَا
لَيْسَتْ مِنَ الْكِنَايَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الطَّلَاقَ بِلَا تَعَسُّفٍ ، وَلَا أَثَرٍ لِإِسْتِهَارِهَا
فِي الطَّلَاقِ فِي بَعْضِ الْقُطْرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مُحَقِّقِي مَشَايخِ عَصْرِنَا .

وَلَوْ نَطَقَ بِلَفْظٍ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الْمُلْغَاةِ عِنْدَ إِرَادَةِ الْفِرَاقِ ، فَقَالَ لَهُ
الْآخَرُ مُسْتَخْبِرًا : أَطَلَّقْتَ زَوْجَتَكَ ؟ فَقَالَ : نَعَمْ ؛ ظَانًا وَفُوعَ الطَّلَاقِ
بِالْلَفْظِ الْأَوَّلِ ، لَمْ يَقَعْ كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا .

وَسُئِلَ الْبُلْقِينِيُّ عَمَّا لَوْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ ، وَظَنَّ أَنَّهَا طَلَّقَتْ
بِهِ ثَلَاثًا ، فَقَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، ظَانًا وَفُوعَ الثَّلَاثِ بِالْعِبَارَةِ

وَصَدَّقَ مُنْكَرُ نَيْتِهِ بِبَيْمِينِهِ .

الأولى ، فأجاب بأنه لا يقع عليه طلاق بما أخبره به ثانياً على الظنّ المذكور . انتهى .
ويجوز لمن ظنّ صدقه أن لا يشهد عليه .

* * *

فرع [في بيان أن الكناية كناية ، فإن نوى بها الطلاق وقع] : لو كتبت صريح طلاق أو كنيته ولم ينو إيقاع الطلاق فلغو ما لم يتلفظ حال الكناية أو بعدها بصريح ما كتبه ، نعم ، يقبل قوله : أردت قراءة المكتوب لا الطلاق لإحتماله ، ولا يلحق الكناية بالصريح طلب المرأة الطلاق ، ولا قرينة غضب ، ولا اشتهاؤ بعض ألفاظ الكنایات فيه .

* * *

وَصَدَّقَ مُنْكَرُ نَيْتِهِ فِي الْكِنَايَةِ بِبَيْمِينِهِ فِي أَنَّهُ مَا نَوَى بِهَا طَلَاقًا ، فَأَلْقَوْهُ فِي النَّيِّ إِبْتِهَا وَنَفِيًا قَوْلَ النَّاَوِيِّ ، إِذْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ تُمْكِنْ مُرَاجَعَةُ نَيْتِهِ بِمَوْتٍ أَوْ فَقْدٍ لَمْ يُحْكَمْ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الْعِصْمَةِ .

* * *

فروع : قال في «الْعُبابِ» : مَنْ أَسْمَ زَوْجَتِهِ فَاطِمَةَ مَثَلًا ، فَقَالَ ابْتِدَاءً أَوْ جَوَابًا لَطَلَبِهَا الطَّلَاقَ : فَاطِمَةُ طَالِقٌ ، وَأَرَادَ غَيْرَهَا ، لَمْ يُقْبَلْ ؛ وَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : يَا زَيْنَبُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُهَا عَمْرَةُ ؛ طَلَّقَتْ لِلإِشَارَةِ ، وَلَوْ أَشَارَ إِلَى أَجْنَبِيَّةٍ ؛ وَقَالَ : يَا عَمْرَةُ ! أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَأَسْمُ

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ، وَنَوَى عَدَدًا وَقَعَ مَنَوِيٌّ ،

زَوْجَتِهِ عَمْرَةً ، لَمْ تَطْلُقْ ؛ وَمَنْ قَالَ : أَمْرَاتِي طَالِقٌ ؛ مُشِيرًا لِأَحَدِي
أَمْرَاتِيهِ ، وَأَرَادَ الْأُخْرَى ، قُبِلَ بِيَمِينِهِ ؛ وَمَنْ لَهُ زَوْجَتَانِ ، أَسْمُ كُلِّ وَاحِدَةٍ
مِنْهُمَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ ، وَعُرِفَ أَحَدُهُمَا بِزَيْدٍ ، فَقَالَ : فَاطِمَةُ بِنْتُ
مُحَمَّدٍ طَالِقٌ ، وَنَوَى بِنْتَ زَيْدٍ ، قُبِلَ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : لَمْ يَقْبَلْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، أَيْ : ظَاهِرًا ، بَلْ يُدَيِّنُ ،
نَعَمْ ، يَتَجَهَّ قَبُولُ إِرَادَتِهِ لِمُطَلَقَةٍ لَهُ أَسْمُهَا فَاطِمَةُ . أَنْتَهَى .

وَلَوْ قَالَ : زَوْجَتِي عَائِشَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ طَالِقٌ ، وَزَوْجَتُهُ خَدِيجَةُ بِنْتُ
مُحَمَّدٍ ، طَلَّقْتُ ، لِأَنَّهُ لَا يَضُرُّ الْخَطَأُ فِي الْأَسْمِ .

وَلَوْ قَالَ لِابْنِهِ الْمُكَلَّفِ : قُلْ لَأُمِّكَ أَنْتِ طَالِقٌ ؛ وَلَمْ يُرِدِ التَّوَكِيلَ ،
يَحْتَمِلُ التَّوَكِيلَ ، فَإِذَا قَالَهُ لَهَا ، طَلَّقْتُ كَمَا تَطْلُقُ بِهِ لَوْ أَرَادَ التَّوَكِيلَ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا تَطْلُقُ ، وَكَوْنُ الْإِبْنِ مُخْبِرًا لَهَا بِأَلْحَالِ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ : وَمَدْرَكَ التَّرْدُّدِ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْأَمْرِ بِالشَّيْءِ إِنْ جَعَلْنَاهُ
كَصُدُورِ الْأَمْرِ مِنَ الْأَوَّلِ كَانَ الْأَمْرُ بِالْإِخْبَارِ بِمَنْزِلَةِ الْإِخْبَارِ مِنَ الْأَبِ ،
فَيَقَعُ ، وَإِلَّا فَلَا . أَنْتَهَى .

قَالَ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا : وَبِالْجُمْلَةِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُسْتَفْسَرَ ، فَإِنْ تَعَدَّرَ
أُسْتَفْسَارُهُ عَمَلٌ بِالْإِحْتِمَالِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَا يَقَعَ الطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ ، بَلْ بِقَوْلِ
الْإِبْنِ لِأُمِّهِ ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ بِالشَّكِّ .

* * *

وَلَوْ قَالَ : طَلَّقْتُكَ ، وَنَوَى عَدَدًا أَتْنَيْنِ أَوْ وَاحِدَةً ، وَقَعَ مَنَوِيٌّ وَلَوْ فِي

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ بِ: طَلَّقْتُ، وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَ: أُعْطِيتُ طَلَاقَ زَوْجَتِي، فَهُوَ تَوَكَّلٌ،

غَيْرِ مَوْطُوءَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَنْوِهِ وَقَعَ طَلْقُهُ وَاحِدَةً، وَلَوْ شَكَّ فِي الْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ أَوْ الْمَنُويِّ، فَيَأْخُذُ بِالْأَقْلِّ وَلَا يَخْفَى الْوَرَعُ.

* * *

فَرَعٌ: لَوْ قَالَ: طَلَّقْتُكِ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ الثَّلَاثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ عَصَرِنَا.

وَلَوْ قَالَ لِلْمَذْخُولِ بِهَا: أَنْتِ طَالِقٌ طَلْقَةً، بَلْ طَلَّقْتَيْنِ، فَيَقَعُ بِهِ ثَلَاثٌ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا فِي «شَرْحِ الرُّوضِ».

* * *

وَيَقَعُ طَلَاقُ الْوَكِيلِ فِي الطَّلَاقِ بِ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً وَنَحْوِهِ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ عِنْدَ الطَّلَاقِ أَنَّهُ مُطَلَّقٌ لِمَوْكَلِّهِ.

وَلَوْ قَالَ لِأَخْرَ: أُعْطِيتُ أَوْ جَعَلْتُ بِيَدِكَ طَلَاقَ زَوْجَتِي، أَوْ قَالَ لَهُ: رُحْ بِطَلَاقِهَا، وَأَعْطِهَا؛ فَهُوَ تَوَكَّلٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِتَطْلِيلِ الْوَكِيلِ لَا بِقَوْلِ الزَّوْجِ هَذَا اللفظ، بَلْ تَخْصُلُ الْفُرْقَةُ مِنْ حِينَ قَوْلِ الْوَكِيلِ مَتَى شَاءَ: طَلَّقْتُ فَلَانَةً، لَا بِإِعْلَامِهَا الْخَبَرَ بِأَنَّ فَلَانًا أَرْسَلَ بِيَدِي طَلَاقَكَ، وَلَا بِإِعْلَامِهَا أَنَّ زَوْجَكَ طَلَّقَ.

وَإِذَا قَالَ لَهُ: لَا تُعْطِهِ إِلَّا فِي يَوْمٍ كَذَا، فَيُطَلَّقُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي عَيْنُهُ أَوْ بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ.

وَلَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ، فَهُوَ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ
تَطْلِيْقُهَا فَوْرًا بِطَلَّقْتُ .

ثُمَّ إِنْ قَصَدَ التَّفْقِيدَ يَوْمَ طَلَّقَ فِيهِ لَا بَعْدَهُ .

وَلَوْ قَالَ لَهَا ، أَيْ : الزَّوْجَةَ الْمُكَلَّفَةَ مُنْجَزًا : طَلَّقِي نَفْسَكَ إِنْ شِئْتَ ؛
فَهُوَ تَمْلِيكَ لِلطَّلَاقِ لَا تَوَكِيلٌ بِذَلِكَ .

وَبُحِثَ أَنَّ مِنْهُ قَوْلُهُ : طَلَّقِينِي ! فَقَالَتْ : أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا ؛ لِكِنَّهُ
كِنَايَةٌ ؛ فَإِنْ نَوَى التَّفْوِضَ إِلَيْهَا طَلَّقْتُ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَخَرَجَ بِتَفْقِيدِي بِـ « الْمُكَلَّفَةِ » غَيْرُهَا ، لِفَسَادِ عِبَارَتِهَا ؛ وَبِـ « مُنْجَزٍ »
الْمُعَلَّقُ ، فَلَوْ قَالَ : إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَطَلَّقِي نَفْسَكَ ، لَعَا .

وَإِذَا قُلْنَا : إِنَّهُ تَمْلِيكَ ، فَيُشْتَرَطُ لَوْفُوعُ الطَّلَاقِ الْمُفَوَّضِ إِلَيْهَا
تَطْلِيْقُهَا ، وَلَوْ بِكِنَايَةٍ فَوْرًا ، بَأَنَّ لَا يَتَخَلَّلُ فَاصِلٌ بَيْنَ تَفْوِضِهِ وَإِقَاعِهَا ،
نَعَمْ لَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسَكَ ! فَقَالَتْ : كَيْفَ يَكُونُ تَطْلِيْقُ نَفْسِي ؟ ثُمَّ
قَالَتْ : طَلَّقْتُ ؛ وَقَعَ ، لِأَنَّهُ فَضْلٌ يَسِيرٌ .

بِطَلَّقْتُ نَفْسِي ، أَوْ طَلَّقْتُ فَقَطْ ، لَا بِقَبْلَتْ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ كَمُخْتَصِرِي « الزَّوْضَةِ » : لَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي « مَتَى
شِئْتَ » فَطَلَّقُ مَتَى شَاءَتْ ، وَبِهِ جَزَمَ صَاحِبَا « التَّنْبِيهِ » وَ« الْكِفَايَةِ » ،
لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا : إِنَّهُ يُشْتَرَطُ الْفَوْرِيَّةُ ، وَإِنْ أَتَى بِنَحْوِ
« مَتَى » .

وَيَجُوزُ لَهُ رُجُوعُ قَبْلَ تَطْلِيْقِهَا كَسَائِرِ الْعُقُودِ .

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةً ، وَإِلَّا فَلَا .

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ جَوَازِ تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ] : يَجُوزُ تَعْلِيْقُ الطَّلَاقِ ، كَالْعِتْقِ ، بِالشَّرْطِ ، وَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ فِيهِ قَبْلَ وُجُودِ الصَّفَةِ ، وَلَا يَقَعُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، وَلَوْ عَلَّقَهُ بِفَعْلِهِ شَيْئاً ، فَفَعَلَهُ نَاسِياً لِلتَّعْلِيْقِ ، أَوْ جَاهِلاً بِأَنَّهُ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ ، لَمْ تَطْلُقْ ، وَلَوْ عَلَّقَ الطَّلَاقَ عَلَى ضَرْبِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ ذَنْبٍ ، فَشَتَمَتْهُ فَضَرَبَهَا ، لَمْ يَخْنَثْ إِنْ ثَبِتَ ذَلِكَ ، وَإِلَّا صُدِّقَتْ ، فَتَحْلَفُ .

* * *

مُهَمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِثْنَاءِ] : يَجُوزُ الْأَسْتِثْنَاءُ بِنَحْوِ إِلَّا ، بِشَرْطِ أَنْ يُسْمَعَ نَفْسُهُ ، وَأَنْ يَتَّصَلَ بِالْعَدَدِ الْمَلْفُوظِ ، كَطَلَقْتُكَ ثَلَاثاً إِلَّا اثْنَيْنِ ، فَيَقَعُ طَلَقُهُ ؛ أَوْ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَطَلَقَتَانِ .
وَلَوْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، لَمْ تَطْلُقْ ^(١) .

* * *

وَصُدِّقَ مُدَّعِي إِكْرَاهٍ عَلَى طَلَاقٍ ، أَوْ إِغْمَاءٍ حَالَتَهُ ، أَوْ سَبَقِ لِسَانٍ إِلَى لَفْظِ الطَّلَاقِ بِبَيِّنَةٍ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَرِينَةً ، كَحَبْسٍ وَغَيْرِهِ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مُكْرَهاً ، وَكَمَرَضٍ وَأَعْتِيَادٍ صَرَعٍ فِي دَعْوَى كَوْنِهِ مَغْشِياً عَلَيْهِ ، وَكَكَوْنِ اسْمِهَا طَالِعاً أَوْ طَالِباً فِي دَعْوَى سَبَقِ اللِّسَانِ ؛ وَإِلَّا تَكُنْ هُنَاكَ قَرِينَةً فَلَا

(١) إِلَّا إِنْ قَصِدَ التَّبَرُّكُ بِقَوْلِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، أَيْ : إِنَّهُ عَازِمٌ .

[فِي حُكْمِ الْمُطَلَّاقَةِ بِالثَّلَاثِ]

حَرَّمَ لِحْرَمٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ حَتَّى
تَنْكِحَ ، وَيُؤَلَّجَ حَشَفَةً بِإِنْتِشَارٍ ، وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا

يُصَدِّقُ إِلَّا بَيِّنَةً .

* * *

تَتِمَّةٌ : مَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ : يَا كَافِرَةٌ ! مُرِيدًا حَقِيقَةَ الْكُفْرِ ، جَرَى فِيهَا
مَا تَقَرَّرَ فِي الرَّدَّةِ ؛ أَوْ الْشَّتَمِ ، فَلَا طَلَّاقَ ؛ وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرِدْ شَيْنًا ، لِأَصْلِ
بَقَاءِ الْعِصْمَةِ وَجَرَيَانِ ذَلِكَ لِلشَّتَمِ كَثِيرًا ، مُرَادًا بِهِ كُفْرُ النِّعْمَةِ .

* * *

[فِي حُكْمِ الْمُطَلَّاقَةِ بِالثَّلَاثِ]

حَرَّمَ لِحْرَمٍ مَنْ طَلَّقَهَا وَلَوْ قَبْلَ الْوُطْءِ ثَلَاثًا ، وَلِعَبْدٍ مَنْ طَلَّقَهَا ثِنْتَيْنِ فِي
نِكَاحٍ أَوْ أَنْكِحَةٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ ، ثُمَّ يُطَلِّقُهَا ،
وَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا مِنْهُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ ، وَيُؤَلَّجَ بِقُبْلِهَا حَشَفَةً مِنْهُ أَوْ قَدَرَهَا مِنْ
فَاقِدِهَا مَعَ أَفْتِضَاضٍ لِبُكْرِ ، وَشَرْطُ كَوْنِ الْإِيْلَاجِ بِإِنْتِشَارٍ لِلذِّكْرِ ، أَيْ :
مَعَهُ ، وَإِنْ قَلَّ ، أَوْ أَعْيَنَ بِنَحْوِ أَضْبَعٍ ، وَلَا يُشْتَرَطُ إِنْزَالُ ؛ وَذَلِكَ لِلْأَيَّةِ
[٢ سورة البقرة / الآية : ٢٣] .

وَالْحِكْمَةُ فِي اشْتِرَاطِ التَّحْلِيلِ التَّنْفِيْزُ مِنْ أَسْتِيفَاءِ مَا يَمْلِكُهُ مِنَ
الطَّلَاقِ .

وَيُقْبَلَ قَوْلُهَا ، أَيْ : الْمُطَلَّاقَةُ .

فِي تَحْلِيلٍ وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي ، وَلِلأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَلَوْ أَخْبَرْتَهُ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعَتْ ، قُبِلَتْ قَبْلَ عَقْدٍ لَا بَعْدَهُ ، وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي .

فِي تَحْلِيلٍ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ عِنْدَ إِمْكَانٍ .

وَإِنْ كَذَّبَهَا الثَّانِي فِي وَطْئِهِ لَهَا ، لِعُسْرِ إِثْبَاتِهِ .

وَإِذَا أَدَّعَتْ نِكَاحاً وَأَنْقِضَاءَ عِدَّةٍ ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا جَازَ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ نِكَاحُهَا ، وَإِنْ ظَنَّ كَذِبَهَا ؛ لِأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ بِقَوْلِ أَرْبَابِهَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِظَنِّ لَا مُسْتَنَدَ لَهُ .

وَلَوْ أَدَّعَى الثَّانِي الْوُطْءَ وَأَنْكَرْتَهُ ، لَمْ تَحِلَّ لِلأَوَّلِ ، وَلَوْ قَالَتْ : لَمْ أَنْكِحْ ؛ ثُمَّ كَذَّبَتْ نَفْسَهَا وَأَدَّعَتْ نِكَاحاً بِشَرْطِهِ ، جَازَ لِلأَوَّلِ نِكَاحُهَا إِنْ صَدَّقَهَا .

وَلَوْ أَخْبَرْتَهُ ، أَيْ : الْمُطَلَّقَةُ زَوْجَهَا الْأَوَّلَ أَنَّهَا تَحَلَّلَتْ ، ثُمَّ رَجَعَتْ وَكَذَّبَتْ نَفْسَهَا ، قُبِلَتْ دَعْوَاهَا قَبْلَ عَقْدٍ عَلَيْهَا لِلأَوَّلِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُهَا ، لَا بَعْدَهُ ، أَيْ : لَا يُقْبَلُ إِنْكَارُهَا التَّحْلِيلَ بَعْدَ عَقْدِ الْأَوَّلِ ، لِأَنَّ رِضَاهَا بِنِكَاحِهِ يَتَضَمَّنُ الْإِعْتِرَافَ بِوُجُودِ التَّحْلِيلِ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا خِلَافُهُ .

وَإِنْ صَدَّقَهَا الثَّانِي فِي عَدَمِ الْإِصَابَةِ ، لِأَنَّ الْحَقَّ تَعَلَّقَ بِالأَوَّلِ فَلَمْ تَقْدِرْ هِيَ وَلَا مُصَدِّقُهَا عَلَى رَفْعِهِ ، كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعٌ مِنْ مَشَايِخِنَا الْمُحَقِّقِينَ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي مَا يَنْبُتُ بِهِ الطَّلَاقُ] : إِنَّمَا يَنْبُتُ الطَّلَاقُ كَالْإِفْرَارِ بِهِ

فَصْلٌ فِي الرَّجْعَةِ

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةِ بَطْلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ مَجَانًا بَعْدَ وَطْءٍ

بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ حُرَّيْنِ عَدْلَيْنِ ، فَلَا يُحْكَمُ بِوُقُوعِهِ بِشَهَادَةِ الْإِنَاثِ ، وَلَوْ مَعَ رَجُلٍ ، أَوْ كُنَّ أَرْبَعًا ، وَلَا بِالْعَبِيدِ ، وَلَوْ صَلَحَاءَ ، وَلَا بِالْفُسَاقِ ، وَلَوْ كَانَ الْفِسْقُ بِإِخْرَاجِ مَكْتُوبَةٍ عَنْ وَفْتِهَا بِلا عُدْرٍ .

وَيُشْتَرَطُ لِلْأَدَاءِ وَالْقَبُولِ أَنْ يَسْمَعَهُ وَيُبْصِرَا الْمُطْلَقَ حِينَ التَّنْطِقِ بِهِ ، فَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُهُمَا الشَّهَادَةُ اعْتِمَادًا عَلَى الصَّوْتِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيَا الْمُطْلَقَ ، لِحَوَازِ اشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ .

وَأَنْ يُبَيِّنَا لَفْظَ الرُّوجِ مِنْ صَرِيحٍ أَوْ كِنَايَةٍ .

وَيُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ أَبِي الْمُطْلَقَةِ وَأَبْنَاهَا إِنْ شَهِدَا حُسْبَةً .

وَلَوْ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَا تَعْلِيْقٍ وَتَنْجِيزٍ قُدِّمَتِ الْأُولَى ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمٍ بِسَمَاعِ التَّعْلِيْقِ .

* * *

فَصْلٌ فِي الرَّجْعَةِ

هِيَ لُغَةٌ : الْمَرْءُ مِنَ الرُّجُوعِ ، وَشَرْعًا : رَدُّ الْمَرْأَةِ إِلَى النِّكَاحِ مِنْ طَّلَاقٍ غَيْرِ بَائِنٍ فِي الْعِدَّةِ .

صَحَّ رُجُوعُ مُفَارَقَةِ بَطْلَاقٍ دُونَ أَكْثَرِهِ ، فَهُوَ ثَلَاثُ لِحُرٍّ وَثْنَتَانِ لِعَبْدٍ .

مَجَانًا بِلَا عَوَضٍ بَعْدَ وَطْءٍ ، أَيْ : فِي عِدَّةٍ وَطْءٍ .

قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ب: رَاجَعْتُ زَوْجَتِي ،

قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، فَلَا يَصِحُّ رُجُوعُ مُفَارَقَةٍ لِغَيْرِ طَلَاقٍ ، كَفَسَخٍ .
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ مَعَ عَوَاضٍ ، كَخُلْعٍ ، لَيْسُونَتِهَا .
وَمُفَارَقَةٍ قَبْلَ وَطْءٍ ، إِذْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا .
وَلَا مَنِ أَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا ، لِأَنَّهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً .
وَيَصِحُّ تَجْدِيدُ نِكَاحِهَا بِإِذْنِ جَدِيدٍ وَوَلِيِّ وَشُهُودٍ وَمَهْرٍ آخَرَ .
وَلَا مُفَارَقَةٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، فَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا إِلَّا بَعْدَ التَّحْلِيلِ .
وَأَمَّا يَصِحُّ الرُّجُوعُ ب: رَاجَعْتُ أَوْ رَجَعْتُ زَوْجَتِي أَوْ فُلَانَةً ، وَإِنْ لَمْ
يَقُلْ إِلَى نِكَاحِي ، أَوْ إِلَيَّ ، لَكِنْ يُسَنُّ أَنْ يَزِيدَ أَحَدَهُمَا مَعَ الصَّيْغَةِ .
وَيَصِحُّ بِرَدِّهَا إِلَى نِكَاحِي ، وَبِأَمْسَكْتُهَا .
وَأَمَّا عَقْدُ النِّكَاحِ عَلَيْهَا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ فَكِنَايَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى نِيَّةٍ .
وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهَا ، كَرَجَعْتُكَ إِنْ شِئْتَ .
وَلَا يُشْتَرَطُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُسَنُّ .

* * *

فُرُوعُ : يَحْرُمُ التَّمَتُّعُ بِرَجْعِيَّةٍ ، وَلَوْ بِمُجَرَّدِ نَظَرٍ ، وَلَا حَدٌّ إِنْ
وَطِئَ ، بَلْ يُعَزَّرُ .

وَتُصَدَّقُ بِيَمِينِهَا فِي أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ بِغَيْرِ الْأَشْهُرِ مِنْ أَقْرَاءٍ أَوْ وَضْعٍ إِذَا
أُمِّكِنَ ، وَإِنْ أَنْكَرَهُ الزَّوْجُ أَوْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا ، لِأَنَّ النِّسَاءَ مُؤْتَمَنَاتٌ عَلَى
أَرْحَامِهِنَّ .

وَلَوْ تَزَوَّجَ مُفَارَقَتَهُ بِدُونِ ثَلَاثٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ عَادَتْ بِبَقِيَّتِهِ .

وَلَوْ أَدْعَى رَجْعَةً فِي الْعِدَّةِ وَهِيَ مُنْقَضِيَّةٌ ، وَلَمْ تَنْكِحْ ، فَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الْإِنْقِضَاءِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَ : رَاجِعْتُ قَبْلَهُ ، فَقَالَتْ : بَلْ بَعْدَهُ ، حَلَفْتُ أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ رَاجِعٌ ، فَتُصَدَّقُ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّجْعَةِ قَبْلَهُ ، فَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ ، كَيَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَقَالَتْ : أَنْقَضْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ ، وَقَالَ : بَلْ أَنْقَضْتُ يَوْمَ السَّبْتِ ، صُدِّقَ بِبَيِّنِهِ أَنَّهَا مَا أَنْقَضَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ لِاتِّفَاقِهِمَا عَلَى وَقْتِ الرَّجْعَةِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ قَبْلَهُ .

* * *

وَلَوْ تَزَوَّجَ رَجُلٌ مُفَارَقَتَهُ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ بِدُونِ ثَلَاثٍ ، وَلَوْ بَعْدَ أَنْ نِكَحَتْ لَزَوْجٍ آخَرَ وَدُخُولِهِ بِهَا ، عَادَتْ إِلَيْهِ بِبَقِيَّتِهِ ، أَيُّ : بِقِيَّةِ الثَّلَاثِ فَقَطْ ، مِنْ ثِنْتَيْنِ أَوْ وَاحِدَةٍ .

* * *

فَصْلٌ [فِي أَحْكَامِ الْإِيلَاءِ]

الْإِيلَاءُ : حَلْفُ زَوْجٍ يُتَصَوَّرُ وَطْؤُهُ عَلَى أَمْتِنَاعِهِ مِنْ وَطْءِ زَوْجَتِهِ مُطْلَقًا ، أَوْ فَوْقَ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، كَأَن يَقُولَ : لَا أَطُوكِ ، أَوْ لَا أَطُوكِ خَمْسَةَ أَشْهُرٍ ، أَوْ حَتَّى يَمُوتَ فُلَانٌ ؛ فَإِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ مِنَ الْإِيلَاءِ بِلَا وَطْءٍ ، فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِالْفَيْئَةِ ، وَهِيَ الْوَطْءُ ، أَوْ بِالطَّلَاقِ ، فَإِنْ أَبَى طَلَّقَ عَلَيْهِ الْقَاضِي .

فصلٌ في العِدَّةِ

تَجِبُ عِدَّةٌ لِفُرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ

وَيَنْعَقِدُ الْإِيلَاءُ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَبِتَعْلِيْقِ طَلَاقٍ ، أَوْ عِتْقٍ ، أَوْ
الْتِزَامِ قُرْبَةٍ .

وَإِذَا وَطِئَ مُخْتَاراً بِمُطَالَبَةٍ أَوْ دُونَهَا لَزِمَتْهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِنْ حَلَفَ بِاللَّهِ .

* * *

فصلٌ [في بيانِ أحكامِ الظَّهَارِ] : إِنَّمَا يَصِحُّ الظَّهَارُ مِمَّنْ يَصِحُّ
طَلَاقُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ لِزَوْجَتِهِ : أَنْتِ كَظْهَرِ أُمِّي ، وَلَوْ بَدُونِ « عَلِيٍّ »
وَقَوْلُهُ : أَنْتِ كَأُمِّي ، كِنَايَةٌ ، وَكَالْأُمِّ مَحْرَمٌ لَمْ يَطْرَأَ تَحْرِيمُهَا .
وَتَلَزَمَتْهُ كَفَّارَةٌ ظَهَارٍ بِالْعَوْدِ ، وَهُوَ أَنْ يُمَسِّكَهَا زَمناً يُمكنُ فِرَاقُهَا فِيهِ .

* * *

فصلٌ في العِدَّةِ

هِيَ مأْخُوذةٌ مِنَ الْعَدَدِ ، لاشتِمَالِهَا عَلَى عَدَدِ أَقْرَاءٍ وَأَشْهُرٍ غَالِباً ،
وَهِيَ شَرْعاً : مُدَّةٌ تَتَرَبَّصُ فِيهَا الْمَرْأَةُ لِمَعْرِفَةِ بَرَاءَةِ رَحِمِهَا مِنَ الْحَمْلِ أَوْ
لِلتَّعَبُّدِ ، وَهُوَ أَصْطِلَاحٌ : مَا لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهُ عِبَادَةٌ كَانَ أَوْ غَيْرَهَا ، أَوْ
لِتَفْجُعِهَا عَلَى زَوْجٍ مَاتَ .

وَشَرِعتْ أَصَالَةٌ صَوْنًا لِلنَّسَبِ عَنِ الْاِخْتِلَاطِ .

تَجِبُ عِدَّةٌ لِفُرْقَةِ زَوْجٍ حَيٍّ بِطَلَاقٍ أَوْ فسخٍ نِكَاحٍ حَاضِرٍ أَوْ غَائِبٍ مُدَّةٌ
طَوِيلَةٌ .

وَطِىءَ ، وَإِنْ تُيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ وَلِوْطِءٍ شُبْهَةٍ ، بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ،

وَطِىءَ فِي قَبْلِ أَوْ دُبْرِ ، بِخِلَافٍ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَطِىءَ ، إِنْ وُجِدَتْ خَلْوَةٌ .

وَإِنْ تُيَقَّنَ بَرَاءَةُ رَحِمٍ ، كَمَا فِي صَغِيرَةٍ وَصَغِيرٍ .
وَلِوْطِءٍ حَصَلَ مَعَ شُبْهَةٍ فِي حِلِّهِ ، كَمَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَهُوَ : كُلُّ مَا لَمْ يُوجِبْ حَدًّا عَلَى الْوَاطِئِ .

* * *

فَرْغُ : لَا يَسْتَمْتَعُ بِمَوْطُوءَةٍ بِشُبْهَةٍ مُطْلَقًا مَا دَامَتْ فِي عِدَّةٍ شُبْهَةٍ حَمَلًا كَانَتْ أَوْ غَيْرُهُ ، حَتَّى تَنْقَضِيَ بَوْضَعٌ أَوْ غَيْرِهِ ، لِاخْتِلَالِ النِّكَاحِ بِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نَظَرُهَا ، وَلَوْ بِلَا شَهْوَةٍ ، وَالْخَلْوَةُ بِهَا .

* * *

وَإِنَّمَا يَجِبُ لِمَا ذَكَرَ عِدَّةٌ بِثَلَاثَةِ قُرُوءٍ ، وَالْقُرْءُ هُنَا : طَهْرٌ بَيْنَ دَمَيِ حَيْضَتَيْنِ أَوْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ ، فَلَوْ طَلَّقَ مَنْ لَمْ تَحِضْ أَوَّلًا ثُمَّ حَاضَتْ ، لَمْ يُحْسَبِ الزَّمَنُ الَّذِي طَلَّقَ فِيهِ قُرْءًا إِذْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ دَمَيْنِ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ بَعْدَ الْحَيْضَةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالطَّلَاقِ ، وَيُحْسَبُ بَقِيَّةُ الطَّهْرِ طَهْرًا فِي غَيْرِهَا .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ بِثَلَاثَةِ أَقْرَاءٍ عَلَى حُرَّةٍ تَحِيضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

وَبِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَوْ يَسْتِ ، وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بِلَا عِلَّةٍ
لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى تَحِضَ أَوْ تَيَاسَ ،

﴿ وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصُ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [٢ سورة البقرة / الآية : ٢٢٨] .

فَمَنْ طُلِّقَتْ طَاهِرًا وَقَدْ بَقِيَ مِنَ الطُّهْرِ لَحْظَةٌ أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِالطَّغْنِ فِي
الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ لِإِطْلَاقِ الْقُرْءِ عَلَى أَقَلِّ لَحْظَةٍ مِنَ الطُّهْرِ ، وَإِنْ وَطِئَ فِيهِ ،
أَوْ حَائِضًا وَإِنْ لَمْ يَتَّقْ مِنْ زَمَنِ الْحَيْضِ إِلَّا لَحْظَةٌ ، فَتَنْقُضِي عِدَّتُهَا بِالطَّغْنِ
فِي الْحَيْضَةِ الرَّابِعَةِ .

وَزَمَنُ الطَّغْنِ فِي الْحَيْضَةِ لَيْسَ مِنَ الْعِدَّةِ ، بَلْ يَتَبَيَّنُ بِهِ أَنْقِضَاؤُهَا .
وَتَجِبُ عِدَّةُ بِلَاثَةِ أَشْهُرٍ هِلَالِيَّةٍ مَا لَمْ تُطْلَقْ أَثْنَاءَ شَهْرٍ ، وَإِلَّا تُنَمِّمَ
الْمُنْكَسِرُ ثَلَاثِينَ إِنْ لَمْ تَحِضْ ، أَيْ : الْحُرَّةُ أَصْلًا ، أَوْ حَاضَتْ أَوَّلًا ثُمَّ
أَنْقَطَعَ وَيَسْتِ مِنْ الْحَيْضِ بِبُلُوغِهَا إِلَى سِنِّ تَيَاسٍ فِيهِ النِّسَاءُ مِنَ الْحَيْضِ
غَالِبًا ، وَهُوَ اثْنَتَانِ وَسِتُّونَ سَنَةً ؛ وَقِيلَ : خَمْسُونَ .

وَلَوْ حَاضَتْ مَنْ لَمْ تَحِضْ قَطُّ فِي أَثْنَاءِ الْعِدَّةِ بِالْأَشْهُرِ اعْتَدَتْ
بِالْأَطْهَارِ أَوْ بَعْدَهَا لَمْ تَسْتَأْنِفِ الْعِدَّةَ بِالْأَطْهَارِ ، بِخِلَافِ الْإِسَةِ .
وَمَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بَعْدَ أَنْ كَانَتْ تَحِضُ بِلَا عِلَّةٍ تُعْرَفُ لَمْ تَتَزَوَّجْ حَتَّى
تَحِضَ أَوْ تَيَاسَ ثُمَّ تَعْتَدُ بِالْأَقْرَاءِ أَوْ الْأَشْهُرِ .

وَفِي الْقَدِيمِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ ، أَنَّهَا تَتَرَبَّصُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ ،
ثُمَّ تَعْتَدُ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ ، لِيُعْرَفَ فَرَاغُ الرَّحِمِ ، إِذْ هِيَ غَالِبُ مُدَّةِ الْحَمْلِ .

وَأَنْتَصَرَ لَهُ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَضَى بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ
وَالْأَنْصَارِ وَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ أَفْتَى بِهِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ عُرَى الدِّينِ بَنُ

وَلَوْفَاةٍ عَلَى رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ مَعَ إِحْدَادٍ .

عَبْدُ السَّلَامِ وَالْبَارِزِيُّ وَالرَّيْمِيُّ وَإِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَأَخْتَارُهُ الْبُلْفِينِيُّ وَشَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى .

أَمَّا مَنْ أَنْقَطَعَ حَيْضُهَا بِعِلَّةٍ تُعْرَفُ كَرِضَاعٍ وَمَرَضٍ ، فَلَا تَتَزَوَّجُ اتِّفَاقًا حَتَّى تَحِيضَ أَوْ تَبَاسَ ، وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ .

وَتَجِبُ الْعِدَّةُ لَوْفَاةٍ زَوْجٍ حَتَّى عَلَى حُرَّةٍ رَجْعِيَّةٍ وَغَيْرِ مَوْطُوءَةٍ لِصِغَرِ أَوْ غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ ذَاتَ أَقْرَاءٍ ، بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ وَلِيَالِهَا لِلكِتَابِ وَالسُّنَّةِ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا الْعِدَّةُ بِمَا ذَكَرَ ، مَعَ إِحْدَادٍ ، يَعْنِي : يَجِبُ الْإِحْدَادُ عَلَيْهَا أَيْضًا بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ ، لِلخَبَرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ [البخاري ، رقم : ١٢٨٠ ؛ مسلم ، رقم : ١٤٨٦] : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا » أَيْ : فَإِنَّهُ يَحِلُّ لَهَا الْإِحْدَادُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْمُدَّةُ ، أَيْ : يَجِبُ ، لِأَنَّ مَا جازَ بَعْدَ امْتِنَاعِهِ وَاجِبٌ ، وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى إِرَادَتِهِ ، إِلَّا مَا حُكِيَ عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ ، وَذَكَرُ الْإِيمَانِ لِلْغَالِبِ ، أَوْ لِأَنَّهُ أَبْعَثَ عَلَى الْاِمْتِنَالِ ، وَإِلَّا فَمَنْ لَهَا أَمَانٌ يَلْزَمُهَا ذَلِكَ أَيْضًا ، وَيَلْزَمُ الْوَلِيَّ أَمْرُ مُوَلِّيَّتِهِ بِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَعْنَى الْإِحْدَادِ أَصْطِلَاحًا] : الْإِحْدَادُ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ، وَلَوْ صَغِيرَةً ، تَرَكَ لُبْسَ مَصْبُوعٍ لَزِينَةٍ وَإِنْ خَشَنَ ،

وَيُبَاحُ إِبْرَيْسَمٌ لَمْ يُصْبَغْ ، وَتَرَكَ التَّطْيِبَ وَلَوْ لَيْلًا ، وَالتَّحْلِي نَهَاراً بِحُلِيِّ
 ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ، وَلَوْ نَحْوِ خَاتَمٍ أَوْ قُرْطٍ أَوْ تَحْتَ الثِّيَابِ ، لِلنَّهْيِ عَنْهُ .
 وَمِنْهُ مُمُوَّةٌ بِأَحَدِهِمَا ، وَلَوْلُؤٌ ، وَنَحْوُهُ مِنَ الْجَوَاهِرِ الَّتِي تَتَحَلَّى بِهَا .
 وَمِنْهَا الْعَقِيقُ ، وَكَذَا نَحْوُ نَحَاسٍ وَعَاجٍ إِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ يَتَحَلَّوْنَ
 بِهِمَا .

وَتَرَكَ الْإِكْتِحَالَ بِإِثْمِدٍ إِلَّا لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ كَانَتْ سَوْدَاءَ ، وَدَهْنٍ شَعْرٍ
 رَأْسِهَا لَا سَائِرَ الْبَدَنِ .

وَحَلَّ تَنْظَفٌ بِغُسْلٍ ، وَإِزَالَةٌ وَسَخٍ ، وَأَكْلُ ثُنْبُلٍ .
 وَنُدِبَ إِحْدَادُ الْبَائِنِ بِحُلْعٍ أَوْ فَسَخٍ أَوْ طَلَاقٍ ثَلَاثٍ لِّئَلَّا يُفْضِيَ تَزَيُّئُهَا
 لِفَسَادِهَا ، وَكَذَا الرَّجْعِيَّةُ إِنْ لَمْ تَرْجُ عَوْدَهُ بِالْتَّرْتِينِ ، فَيَنْدُبُ .

وَتَجِبُ عَلَى الْمُعْتَدَةِ بِالْوَفَاءِ وَبِطَلَاقِ بَائِنٍ أَوْ فَسَخٍ مُلَازِمَةٌ مَسْكَنٍ
 كَانَتْ فِيهِ عِنْدَ الْمَوْتِ أَوْ الْفُرْقَةِ إِلَى أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ ، وَلَهَا الْخُرُوجُ نَهَاراً
 لِشِرَاءِ نَحْوِ طَعَامٍ وَبَيْعِ غَزَلٍ وَلِنَحْوِ اخْتِطَابٍ ، لَا لَيْلًا ، وَلَوْ أَوَّلُهُ ، خِلَافاً
 لِبَعْضِهِمْ ، لَكِنْ لَهَا خُرُوجٌ لَيْلًا إِلَى دَارٍ جَارِ الْمُتَلَصِّقِ لِعَزَلٍ وَحَدِيثٍ
 وَنَحْوِهِمَا ، لَكِنْ بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ بِقَدْرِ الْعَادَةِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ عِنْدَهَا
 مَنْ يُحَدِّثُهَا وَيُؤَنِّسُهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ ؛ وَأَنْ تَرْجِعَ وَتَبَيَّتَ فِي بَيْتِهَا .

أَمَّا الرَّجْعِيَّةُ ، فَلَا تَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ أَوْ لِضَرُورَةٍ ، لِأَنَّ عَلَيْهِ الْقِيَامَ
 بِجَمِيعِ مُؤَنِّهَا كَالزَّوْجَةِ ، وَمِثْلُهَا بَائِنٌ حَامِلٌ .

وَتَتَقَلُّ مِنَ الْمَسْكَنِ لِحَوْفٍ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ وَلَدِهَا أَوْ عَلَى الْمَالِ وَلَوْ

وَتَعْتَدُ غَيْرَهَا بِنِصْفٍ وَكُمْلَ الطَّهْرُ الثَّانِي ، وَتَعْتَدَانِ بَوَضْعِ
حَمْلٍ ، وَتُصَدَّقُ فِي أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ أُمْكِنَ ،

لِغَيْرِهَا ، كَوَدِيعَةٍ ، وَإِنْ قَلَّ ؛ وَخَوْفِ هَذَمٍ أَوْ حَرْقٍ أَوْ سَارِقٍ ، أَوْ تَأَذَّتْ
بِالْجِرَانِ أَدَى شَدِيداً .

وَعَلَى الزَّوْجِ سُكْنَى الْمُفَارَقَةِ ، وَلَوْ بِأَجْرَةٍ ، مَا لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً ،
وَلَيْسَ لَهُ مُسَاكِنَتُهَا ، وَلَا دُخُولُ مَحَلٍّ هِيَ فِيهِ مَعَ أَنْتِفَاءِ نَحْوِ الْمَحْرَمِ ،
فَيَحْرُمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَعْمَى ، وَإِنْ كَانَ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَجُزُّ
إِلَى الْخُلُوةِ الْمُحْرَمَةِ بِهَا ، وَمِنْ ثَمَّ لَزِمَهَا مِنْعُهُ إِنْ قَدِرَتْ عَلَيْهِ .

وَكَمَا تَعْتَدُ حُرَّةٌ بِمَا ذَكَرَ تَعْتَدُ غَيْرُهَا ، أَيْ : غَيْرُ الْحُرَّةِ بِنِصْفٍ مِنْ عِدَّةِ
الْحُرَّةِ ، لِأَنَّهَا عَلَى النِّصْفِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَكُمْلَ الطَّهْرُ الثَّانِي إِذْ
لَا يَظْهَرُ نِصْفُهُ إِلَّا بِظُهُورِ كُلِّهِ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِنْتِظَارِ إِلَى أَنْ يَعُودَ الدَّمُ .

وَتَعْتَدَانِ ، أَيْ : الْحُرَّةُ وَالْأَمَةُ لَوْفَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا ، وَإِنْ كَانَتَا تَحِيضَانِ ،
بَوَضْعِ حَمْلٍ حَمَلْنَا لِصَاحِبِ الْعِدَّةِ ، وَلَوْ مُضْغَةً تَتَصَوَّرُ لَوْ بَقِيَتْ ،
لَا بَوَضْعِ عِلَاقَةٍ .

* * *

فَرْعٌ : يَلْحَقُ ذَا الْعِدَّةِ الْوُلْدُ إِلَى أَرْبَعِ سِنِينَ مِنْ وَقْتِ طَلَاقِهِ ؛ لَا إِنْ
أَتَتْ بِهِ بَعْدَ نِكَاحٍ لِغَيْرِ ذِي الْعِدَّةِ ؛ وَإِمْكَانُ لَأَنْ يَكُونَ مِنْهُ ، بِأَنْ أَتَتْ بِهِ
لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ نِكَاحِهِ .

* * *

وَتُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ فِي دَعْوَى أَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ بِغَيْرِ أَشْهُرٍ إِنْ أُمْكِنَ

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا بَعْدَ تَزْوُجٍ ،

أَنْقِضَاؤُهَا ، وَإِنْ خَالَفَتْ عَادَتَهَا أَوْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ ، إِذْ يَعْسُرُ عَلَيْهَا إِقَامَةُ
الْبَيِّنَةِ بِذَلِكَ ، وَلَآئِهَا مُؤْتَمَنَةٌ عَلَى مَا فِي رَحِمِهَا ، وَإِمْكَانُ الْأَنْقِضَاءِ
بِالْوِلَادَةِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَلَخْطَتَانِ ، وَبِالْأَقْرَاءِ لِحْرَةٍ طُلَّقَتْ فِي طَهْرِ اثْنَانِ
وَلثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَخْطَتَانِ ، وَفِي حَيْضِ سَبْعَةٍ وَأَرْبَعُونَ يَوْمًا وَلَخْطَةٌ .

* * *

فَائِدَةٌ : يَنْبَغِي تَخْلِيفُ الْمَرْأَةِ عَلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .

* * *

وَلَا يُقْبَلُ دَعْوَاهَا ، أَيِ : الْمَرْأَةِ .

عَدَمُ أَنْقِضَائِهَا ، أَيِ : الْعِدَّةِ .

بَعْدَ تَزْوُجٍ لآخر ، لِأَنَّ رِضَاها بِالنِّكَاحِ يَتَضَمَّنُ الْأَعْتِرَافَ بِأَنْقِضَاءِ
الْعِدَّةِ ، فَلَوْ أَدْعَتْ بَعْدَ الطَّلَاقِ الدُّخُولَ ، فَأَنْكَرَ ، صُدِّقَ بِيَمِينِهِ ، لِأَنَّ
الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ مُوَاخَذَةً لَهَا بِإِقْرَارِهَا ، وَإِنْ رَجَعَتْ وَكَذَّبَتْ
نَفْسَهَا فِي دَعْوَى الدُّخُولِ ، لِأَنَّ الْإِنْكَارَ بَعْدَ الْإِقْرَارِ غَيْرُ مَقْبُولٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَنْقَضَتْ عِدَّةَ الرَّجْعِيَّةِ ثُمَّ نَكَحَتْ آخَرَ ، فَادَّعَى مُطَلَّقُهَا عَلَيْهَا
أَوْ عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي رَجْعَةً قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَأُثِّبَتْ ذَلِكَ بَيِّنَةٍ ، أَوْ لَمْ
يُثْبِتْ ، لَكِنْ أَقْرَأَ ، أَيِ : الزَّوْجَةُ وَالثَّانِي ، لَهُ بِهِ ، أَخَذَهَا ، لِأَنَّهُ قَدْ ثُبِتَ
بِالْبَيِّنَةِ أَوْ الْإِقْرَارِ مَا يَسْتَلْزِمُ فُسَادَ النِّكَاحِ ، وَلَهَا عَلَيْهِ بِالْوَطْءِ مَهْرُ الْمِثْلِ .

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةُ بِمُخَالَطَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا ،

فَلَوْ أَنْكَرَ الثَّانِي الرَّجْعَةَ صُدِّقَ بِبَيِّنَةٍ فِي إِنْكَارِهِ ، لِأَنَّ النِّكَاحَ وَقَعَ صَحِيحًا ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الرَّجْعَةِ .

أَوْ أَقَرَّتْ هِيَ دُونَ الثَّانِي ، فَلَا يَأْخُذُهَا ، لِتَعَلُّقِ حَقِّ الثَّانِي حَتَّى تَبَيَّنَ مِنَ الثَّانِي ، إِذْ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهَا عَلَيْهِ بِالرَّجْعَةِ مَا دَامَتْ فِي عِصْمَتِهِ ، لِتَعَلُّقِ حَقِّهَا بِهَا .

أَمَّا إِذَا بَانَ مِنْهُ فَتُسَلِّمُ لِلأَوَّلِ بِلاَ عَقْدٍ ، وَأَعْطَتْ وَجُوباً للأَوَّلِ قَبْلَ بَيِّنَتِهَا مَهْرَ الْمِثْلِ لِلْحَيْلُولَةِ الصَّادِرَةِ مِنْهَا بَيِّنَةٌ وَبَيَّنَ حَقَّهُ بِالنِّكَاحِ الثَّانِي ، حَتَّى لَوْ زَالَ أَخَذَتْ الْمَهْرَ لِرِثْقِ الْحَيْلُولَةِ .

وَلَوْ تَزَوَّجَتْ أُمْرَأَةً كَانَتْ فِي حِيَالَةِ زَوْجٍ ، بِأَنْ ثَبَتَ ذَلِكَ وَلَوْ بِإِقْرَارِهَا بِهِ قَبْلَ نِكَاحِ الثَّانِي ، فَادَّعَى عَلَيْهَا الأَوَّلُ بَقَاءَ نِكَاحِهِ وَأَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا ، وَهِيَ تَدَّعِي أَنَّهُ طَلَّقَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ قَبْلَ أَنْ تَنْكِحَ الثَّانِي ، وَلَا بَيِّنَةٌ بِالطَّلَاقِ ، فَحَلَفَ أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْهَا ، أَخَذَهَا مِنَ الثَّانِي ، لِأَنَّهَا أَقَرَّتْ لَهُ بِالزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ إِقْرَارٌ صَحِيحٌ ، إِذْ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى الطَّلَاقِ .

* * *

وَتَنْقَطِعُ عِدَّةُ بَغِيرِ حَمَلٍ بِمُخَالَطَةِ مُفَارِقٍ لِمُفَارَقَةِ رَجْعِيَّةٍ فِيهَا لَا بَائِنٍ ، وَلَوْ بِخُلْعٍ ، كَمُخَالَطَةِ الزَّوْجِ زَوْجَتَهُ بِأَنْ كَانَ يَخْتَلِي بِهَا وَيَتِمَكَّنُ مِنْهَا ، وَلَوْ فِي الزَّمَنِ الْيَسِيرِ ، سِوَاءٍ أَحْصَلَ وَطْءَ أَمٍّ لَا ، فَلَا تَنْقُضِي الْعِدَّةُ .

لَكِنْ إِذَا زَالَتِ الْمُعَاشَرَةُ ، بِأَنْ نَوَى أَنَّهُ لَا يَعُودُ إِلَيْهَا كَمَلَّتْ عَلَى مَا مَضَى ، وَذَلِكَ لِشُبْهَةِ الْفِرَاشِ ، كَمَا لَوْ نَكَحَهَا حَائِلًا فِي الْعِدَّةِ ، فَلَا

وَلَا رَجْعَةَ بَعْدَهَا .

يُحْسَبُ زَمَنُ اسْتِفْرَاشِهِ عَنْهَا ، بَلْ تَنْقَطِعُ مِنْ حِينَ الْخُلُوةِ ، وَلَا يَبْطُلُ بِهَا مَا مَضَى ، فَتَبْنِي عَلَيْهِ إِذَا زَالَتْ ، وَلَا يَحْسَبُ الْأَوْقَاتُ الْمُتَحَلِّلَةَ بَيْنَ الْخُلُوتِ .

وَلَكِنْ لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا ، بَعْدَهَا ، أَيْ : بَعْدَ الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ أَوِ الْأَشْهُرِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَإِنْ لَمْ تَنْقُصِ عِدَّتُهَا ، لَكِنْ يَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ إِلَى أَنْقِضَائِهَا ، وَالَّذِي رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَنَّهُ لَا مُؤَنَةَ لَهَا بَعْدَهَا ، وَجَزَمَ بِهِ غَيْرُهُ ، فَقَالَ : لَا تَوَارُثَ بَيْنَهُمَا ، وَلَا يُحْدُ بَوَاطِنُهَا .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ نَدَاخِلِ الْعِدَّتَيْنِ] : لَوْ اجْتَمَعَ عِدَّتَا شَخْصٍ عَلَى امْرَأَةٍ ، بَانَ وَطِءٌ مُطْلَقَتُهُ الرَّجْعِيَّةُ مُطْلَقاً ، أَوِ الْبَائِنُ بِشُبْهَةٍ ، تَكْفِي عِدَّةٌ آخِرَةٌ مِنْهُمَا ، فَتَعْتَدُ هِيَ مِنْ فَرَاغِ الْوُطْءِ ، وَتَنْدَرِجُ فِيهَا بَقِيَّةُ الْأُولَى ، فَإِنْ كَرَّرَ الْوُطْءَ اسْتَأْنَفَتْ أَيْضاً ، لَكِنْ لَا رَجْعَةَ ، حَيْثُ لَمْ يَبْقَ مِنَ الْأُولَى بَقِيَّةٌ .

* * *

فَرْعٌ : فِي حُكْمِ الْأَسْتِبْرَاءِ .

وَهُوَ شَرْعاً : تَرْبِصُ بِمَنْ فِيهَا رِقٌّ عِنْدَ وُجُودِ سَبَبٍ مِمَّا يَأْتِي لِلْعِلْمِ بِبَرَاءَةِ رَحِمِهَا أَوْ لِلتَّعَبُّدِ .

* * *

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلٍ بِمِلْكِ أَمَةٍ وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ ، وَبَزَوَالِ
فِرَاشٍ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِهَا ، وَلَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ
مَوْطُوءَاتِهِ قَبْلَ اسْتِبْرَاءٍ ،

يَجِبُ اسْتِبْرَاءُ لِحْلٍ تَمَتُّعٍ أَوْ تَزْوِيجٍ ، بِمِلْكِ أَمَةٍ وَلَوْ مُعْتَدَةً ، بِشِرَاءٍ ،
أَوْ إِرْثٍ ، أَوْ وَصِيَّةٍ ، أَوْ هِبَةٍ ، مَعَ قَبْضٍ ، أَوْ سَبْيٍ بِشَرْطِهِ مِنَ الْقِسْمَةِ ،
أَوْ اخْتِيَارٍ تَمَلُّكٍ .

وَإِنْ تَيَقَّنَ بَرَاءَةَ رَحِمٍ ، كَصَغِيرَةٍ وَبَكْرٍ ، وَسَوَاءٌ أَمَلَكَهَا مِنْ صَبِيٍّ أَمْ
أَمْرَأَةٍ ، أَمْ مِنْ بَائِعٍ ؛ اسْتَبْرَأَهَا قَبْلَ الْبَيْعِ ، فَيَجِبُ فِيهَا ذِكْرُ بِالنِّسْبَةِ لِحْلٍ
الْتَمَتُّعِ .

وَبَزَوَالِ فِرَاشٍ لَهُ عَنْ أَمَةٍ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ ، أَوْ مُسْتَوْلَدَةٍ بَعْتِهَا ،
أَيُّ : بِإِعْتَاقِ السَّيِّدِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ، أَوْ مَوْتِهِ ؛ لَا إِنْ اسْتَبْرَأَ قَبْلَ إِعْتَاقِ
غَيْرِ مُسْتَوْلَدَةٍ مِمَّنْ زَالَ عَنْهَا الْفِرَاشُ ، فَلَا يَجِبُ ، بَلْ تَتَزَوَّجُ حَالًا ، إِذْ
لَا تُشَبَّهُ هَذِهِ مَنكُوحَةً ، بِخِلَافِ الْمُسْتَوْلَدَةِ .

وَيَحْرُمُ ، بَلْ لَا يَصِحُّ تَزْوِيجُ مَوْطُوءَاتِهِ ، أَيُّ : أَلْمَالِكُ ، قَبْلَ مُضِيِّ
اسْتِبْرَاءِ حَدَرًا مِنْ اخْتِلَاطِ أَلْمَاءَيْنِ ، أَمَّا غَيْرُ مَوْطُوءَتِهِ ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ
مَوْطُوءَةٍ لِأَحَدٍ فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مُطْلَقًا ، أَوْ مَوْطُوءَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِمَّنْ
أَلْمَاءُ مِنْهُ ، وَكَذَا مِنْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ أَلْمَاءُ غَيْرَ مُحْتَرَمٍ ، أَوْ مَضَتْ مُدَّةُ
الْاسْتِبْرَاءِ مِنْهُ .

وَلَوْ أَعْتَقَ مَوْطُوءَتَهُ فَلَهُ نِكَاحُهَا بِلَا اسْتِبْرَاءٍ .

وَهُوَ لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ ، وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ شَهْرٍ ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ
بِالْوَضْعِ وَضْعُهُ .
وَتَصَدَّقُ فِي قَوْلِهَا : حِضْتُ ،

وَهُوَ ، أَنِّي : الْأَسْتَبْرَاءُ ، لِذَاتِ أَقْرَاءِ حَيْضَةٍ كَامِلَةٍ ، فَلَا يَكْفِي بَقِيَّتُهَا
الْمَوْجُودَةُ حَالَةً وَجُوبَ الْأَسْتَبْرَاءِ ، وَلَوْ وَطَّئَهَا فِي الْحَيْضِ فَحَبِلَتْ مِنْهُ ،
فَإِنْ كَانَ قَبْلَ مُضِيِّ أَقْلِ الْحَيْضِ انْقَطَعَ الْأَسْتَبْرَاءُ وَبَقِيَ التَّحْرِيمُ إِلَى
الْوَضْعِ ، كَمَا لَوْ حَبِلَتْ مِنْ وَطْئِهِ وَهِيَ طَاهِرَةٌ . .
وَإِنْ حَبِلَتْ بَعْدَ مُضِيِّ أَقْلِهِ كَفَى فِي الْأَسْتَبْرَاءِ لِمُضِيِّ حَيْضِ كَامِلٍ لَهَا
قَبْلَ الْحَمْلِ .

وَلِذَاتِ أَشْهُرٍ مِنْ صَغِيرَةٍ أَوْ آيسَةٍ شَهْرٍ ، وَلِحَامِلٍ لَا تَعْتَدُ بِالْوَضْعِ ،
أَنِّي : بِوَضْعِ الْحَمْلِ ، وَهِيَ الَّتِي حَمَلُهَا مِنَ الزَّوْنِ ، أَوْ الْمَسْبِيَةِ الْحَامِلِ ،
أَوْ الَّتِي هِيَ حَامِلٌ مِنَ السَّيِّدِ وَزَالَ عَنْهَا فِرَاشُهُ بِعَتَقٍ ، سَوَاءٌ الْحَامِلُ
الْمُسْتَوْلَدَةُ وَغَيْرُهَا ؛ وَضْعُهُ ، أَنِّي : الْحَمْلُ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ اشْتَرَى نَحْوَ وَثْنِيَّةٍ أَوْ مُرْتَدَّةٍ ، فَحَاضَتْ ، ثُمَّ بَعْدَ فَرَاغِ
الْحَيْضِ أَوْ فِي أَثْنَائِهِ ، وَمِثْلُهُ الشَّهْرُ فِي ذَاتِ الْأَشْهُرِ ؛ أَسْلَمْتُ ، لَمْ يَكْفِ
حَيْضُهَا أَوْ نَحْوَهُ فِي الْأَسْتَبْرَاءِ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَعْقِبُ حِلَّ التَّمَتُّعِ الَّذِي هُوَ
الْقَصْدُ فِي الْأَسْتَبْرَاءِ .

* * *

وَتَصَدَّقُ الْمَمْلُوكَةُ بِلَا يَمِينٍ فِي قَوْلِهَا : حِضْتُ ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا

وَحَرْمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ قَبْلَ اسْتِبْرَاءٍ .

فَصْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنْهَا ، وَحَرْمَ فِي غَيْرِ مَسْبِيَّةٍ تَمْتَعُ ، وَلَوْ بَنَحُو نَظَرَ بِشَهْوَةٍ وَمَسَّ قَبْلَ تَمَامِ اسْتِبْرَاءٍ لِأَدَائِهِ إِلَى الْوِطْءِ الْمُحَرَّمِ ، وَلِاخْتِمَالِ أَنَّهَا حَامِلٌ بِحُرٍّ ، فَلَا يَصِحُّ نَحْوُ بَيْعِهَا ، نَعَمْ تَحِلُّ لَهُ الْخُلُوعُ بِهَا .

أَمَّا فِي الْمَسْبِيَّةِ ، فَيَحْرُمُ الْوِطْءُ لَا الْاسْتِمْتَاعُ بِغَيْرِهِ ، مِنْ تَقْبِيلِ وَمَسِّ ، لِأَنَّهُ ﷺ لَمْ يُحَرِّمْ مِنْهَا غَيْرَهُ مَعَ غَلَبَةِ امْتِدَادِ الْأَعْيُنِ وَالْأَيْدِي إِلَى مَسِّ الْإِمَاءِ ، سَيِّمًا الْحِسَانُ ، وَلِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ أُمَّةً وَقَعَتْ فِي سَهْمِهِ مِنْ سَبَايَا أَوْطَاسٍ .

وَالْحَقُّ الْمَاوَرِدِيُّ وَغَيْرُهُ بِالْمَسْبِيَّةِ فِي حِلِّ الْاسْتِمْتَاعِ بِغَيْرِ الْوِطْءِ كُلِّ مَنْ لَا يُمَكِّنُ حَمْلَهَا ، كَصَبِيَّةٍ وَآيسَةٍ وَحَامِلٍ مِنْ زِنَا .

* * *

فَرْعٌ : لَا تَصِيرُ أُمَّةٌ فِرَاشًا لِسَيِّدِهَا إِلَّا بِوِطْءٍ مِنْهُ فِي قُبْلِهَا ، وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِإِفْرَارِهِ بِهِ أَوْ بَيِّنَتِهِ ، فَإِذَا وَلَدَتْ لِلْإِمْكَانِ مِنْ وَطْئِهِ وَلَدًا لِحَقِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ .

* * *

فَصْلٌ فِي النَّفَقَةِ

مِنْ الْإِنْفَاقِ ، وَهُوَ : الْإِخْرَاجُ .

يَجِبُ لِرِزْوَجَةٍ مَكَّنَتْ وَلَوْ رَجْعِيَّةً

يَجِبُ الْمُدُّ الْآتِي وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ لِرِزْوَجَةٍ وَلَوْ أَمَةً وَمَرِيضَةً ، مَكَّنَتْ مِنْ
الْإِسْتِمْنَاعِ بِهَا ، وَمِنْ نَقْلِهَا إِلَى حَيْثُ شَاءَ عِنْدَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ ،
وَلَوْ بِرُكُوبِ بَخْرٍ غَلَبَتْ فِيهِ السَّلَامَةُ ، فَلَا تَجِبُ بِالْعَقْدِ ، خِلَافًا لِلْقَدِيمِ ،
وَإِنَّمَا تَجِبُ بِالْتَّمَكِينِ ، يَوْمًا فَيَوْمًا ، وَيُصَدَّقُ هُوَ بِبَيْمِنِهِ فِي عَدَمِ
الْتَّمَكِينِ ، وَهِيَ فِي عَدَمِ الشُّورِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا .

وَإِذَا مَكَّنَتْ مَنْ يُمَكِّنُ الْتَّمَعُ بِهَا ، وَلَوْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ ، وَجَبَتْ
مُؤْنُهَا^(١) ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ طِفْلًا ، لَا يُمَكِّنُ جَمَاعُهُ ، إِذْ لَا مَنَعَ مِنْ
جِهَتِهَا ، وَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ وَطْءٍ بِسَبَبِ غَيْرِ الصَّغَرِ ، كَرْتَقٍ ، أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ
جُنُونٍ ، لَا إِنْ عَجَزَتْ بِالصَّغَرِ ، بَأَنَ كَانَتْ طِفْلَةً لَا تَحْتَمِلُ الْوَطْءَ ، فَلَا
نَفَقَةَ لَهَا ، وَإِنْ سَلَّمَهَا الْوَلِيُّ إِلَى الزَّوْجِ ، إِذْ لَا يُمَكِّنُ الْتَّمَعُ بِهَا
كَالْنَاشِزَةِ ، بِخِلَافِ مَنْ تَحْتَمِلُهُ ، وَيُثْبِتُ ذَلِكَ بِإِقْرَارِهِ وَبِشَهَادَةِ الْبَيِّنَةِ بِهِ ،
أَوْ بِأَنَّهَا فِي غَيْبَتِهِ بِإِذْنِهَا لِلطَّاعَةِ مُلَازِمَةً لِلْمَسْكَنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ
بِهَا إِنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا .

وَلَوْ رَجْعِيَّةً ، وَإِنْ كَانَتْ حَائِلًا ، أَيْ : يَجِبُ لَهَا مَا ذُكِرَ مَا عَدَا آلَةَ
الْتَّنْظِيفِ لِبَقَاءِ حَبْسِهِ لَهَا وَقُدْرَتِهِ عَلَى الْتَّمَعِ بِهَا بِالرَّجْعَةِ ، وَلَا مَتْنَاعَ عَنْهَا
لَمْ يَجِبْ لَهَا آلَةُ الْتَّنْظِيفِ .

وَيُسْقَطُ مُؤْنَتُهَا مَا يُسْقَطُ مُؤْنَةُ الزَّوْجَةِ ، كَالشُّورِ .

مُدُّ طَعَامٍ عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَرَقِيقٍ ، وَمُدَّانٍ عَلَى مُوسِرٍ ،
وَمُدُّ وَنِصْفٌ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ،

وَتُصَدَّقُ فِي قَدْرِ أَقْرَائِهَا بِيَمِينٍ إِنْ كَذَّبَهَا ، وَإِلَّا فَلَا يَمِينُ .
وَتَجِبُ النَّفَقَةُ أَيْضًا لِمُطَلَّقَةٍ حَامِلٍ بَائِنٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَوْ الْخُلْعِ أَوْ
الْفَسْخِ بغيرِ مُقَارِنٍ ، وَإِنْ مَاتَ الزَّوْجُ قَبْلَ الْوَضْعِ مَا لَمْ تَنْشُرْ .
وَلَوْ أَنْفَقَ يَطْنُهُ ، فَبَانَ عَدَمُهُ رَجَعَ عَلَيْهَا ، أَمَّا إِذَا بَانَ الْحَامِلُ بِمَوْتِهِ
فَلَا نَفَقَةَ ، وَكَذَا لَا نَفَقَةَ لِرُوحَةِ تَلَبَّسَتْ بِعِدَّةٍ شُبْهَةٍ ، بَانَ وَطِئَتْ بِشُبْهَةٍ ،
وَإِنْ لَمْ تَحْبِلْ ، لِانْتِفَاءِ التَّمَكِينِ ، إِذْ يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَى أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ .
ثُمَّ أَلْوَابِجُ لِنَحْوِ زَوْجَةٍ مِمَّنْ مَرَّ مُدُّ طَعَامٍ ^(١) مِنْ غَالِبٍ قُوتٍ مَحَلٌّ
إِقَامَتِهَا لَا إِقَامَتِهِ ، وَيَكْفِي دَفْعُهُ مِنْ غَيْرِ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ، كَالَّذِينَ فِي
الذِّمَّةِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّ أَلْوَابِجَ هُنَا عَدَمُ الصَّارِفِ لَا قَصْدُ
الْأَدَاءِ ، خِلَافًا لِابْنِ الْمُقَرِّبِ وَمَنْ تَبِعَهُ .
عَلَى مُعْسِرٍ وَلَوْ بِقَوْلِهِ ، مَا لَمْ يُتَحَقَّقْ لَهُ مَالٌ ، وَهُوَ : مَنْ لَا يَمْلِكُ
مَا يُخْرِجُهُ عَنِ الْمَسْكَنَةِ . وَلَوْ مُكْتَسِبًا ، وَإِنْ قَدَرَ عَلَى كَسْبٍ وَاسِعٍ .
وَعَلَى رَقِيقٍ وَلَوْ مُكَاتَبًا ، وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ .

وَمُدَّانٍ عَلَى مُوسِرٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِتَكْلِيفِهِ مَدِينٌ مُعْسِرًا .
وَمُدُّ وَنِصْفٌ عَلَى مُتَوَسِّطٍ ، وَهُوَ مَنْ لَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ مُعْسِرًا .

(١) المُدُّ ، هو : مُكْعَبٌ طُولُ ضِلْعِهِ ٩, ٢ تسعة سائتي مترات واثنين بالعشرة .

إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ بِأُذْمٍ

وَإِنَّمَا تَجِبُ النَّفَقَةُ وَقَتَ طُلُوعِ فَجْرِ كُلِّ يَوْمٍ فَيَوْمٍ إِنْ لَمْ تُؤَاكِلْهُ عَلَى الْعَادَةِ بِرِضَاهَا وَهِيَ رَشِيدَةٌ ، فَلَوْ أَكَلْتَ مَعَهُ دُونَ الْكِفَايَةِ وَجَبَ لَهَا تَمَامُ الْكِفَايَةِ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَتَصَدَّقَ هِيَ فِي قَدْرِ مَا أَكَلَتْهُ .

وَلَوْ كَلَفَهَا مُؤَاكَلَتُهُ مِنْ غَيْرِ رِضَاهَا أَوْ وَاكَلَتْهُ غَيْرُ رَشِيدَةٍ بِلَا إِذْنٍ وَلِيٍّ ، فَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِهِ ؛ وَحِينَئِذٍ هُوَ مُتَطَوِّعٌ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا أَكَلَتْهُ ، خِلَافًا لِلْبُلُقَيْنِيَّ وَمَنْ تَبِعَهُ .

وَلَوْ زَعَمْتَ أَنَّهُ مُتَطَوِّعٌ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُؤَدَّدٌ عَنِ النَّفَقَةِ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ عَلَى الْأَوْجِهِ .
وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » : لَوْ أَضَافَهَا رَجُلٌ إِكْرَامًا لَهُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا .
وَيَكْلَفُ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا طَوِيلًا طَلَاقَهَا أَوْ تَوَكَّلَ مَنْ يُنْفِقُ عَلَيْهَا مِنْ مَالٍ حَاضِرٍ .

وَيَجِبُ مَا ذَكَرَ بِأُذْمٍ ، أَيُّ : مَعَ أَذْمٍ أَعْتِيدَ ، وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ ، كَسَمَنِ وَزَيْتٍ وَتَمْرٍ ، وَلَوْ تَنَازَعَا فِيهِ أَوْ فِي اللَّحْمِ الْآتِي قَدَرُهُ قَاضٍ بِاجْتِهَادِهِ مُفَاوَنًا فِي قَدْرِ ذَلِكَ بَيْنَ الْمُوسِرِ وَغَيْرِهِ ، وَتَقْدِيرُ « الْحَاوِي » كَالنَّصْرِ بِأَوْقِيَّةٍ^(١) زَيْتٍ أَوْ سَمَنِ تَقْرِيبٌ .

وَيَجِبُ أَيْضًا لَحْمٌ أَعْتِيدَ قَدْرًا وَوَقْتًا بِحَسَبِ يَسَارِهِ وَإِعْسَارِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَأْكُلْهُ أَيْضًا ، فَإِنْ أَعْتِيدَ مَرَّةً فِي الْأُسْبُوعِ فَالْأَوَّلَى كَوْنُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، أَوْ

(١) الأوقية : أربعون درهماً ، والدرهم يعادل ٢,٨ غراماً ، فتكون الأوقية : ١١٢ غراماً .

وَمِلْحٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ وَمُؤْنَةٍ وَآلَةٍ ؛ وَقَمِيصٌ وَإِزَارٌ وَخِمَارٌ وَمِكْعَبٌ

مَرَّتَيْنِ فَالْجُمُعَةُ وَالْثَلَاثَاءُ ، وَالنَّصُّ أَيْضاً رِطْلٌ ^(١) لَحْمٌ فِي الْأُسْبُوعِ عَلَى
الْمُعْسِرِ ، وَرِطْلَانِ عَلَى الْمُوسِرِ ، مَحْمُولٌ عَلَى قِلَّةِ اللَّحْمِ فِي أَيَّامِهِ
بِمَضْرٍ ، فَيَزَادُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ بِحَسَبِ عَادَةِ الْمَحَلِّ .

وَالْأَوَجَهُ أَنَّهُ لَا أَدَمَ يَوْمَ اللَّحْمِ إِنْ كَفَاهَا غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ ، وَإِلَّا وَجَبَ .
وَمَعَ مِلْحٍ وَحَطَبٍ وَمَاءٍ شُرْبٍ لِتَوْقِفِ الْحَيَاةِ عَلَيْهِ .

وَمَعَ مُؤْنَةٍ كَأَجْرَةِ طَخِنٍ وَعَجْنٍ وَخَبِيزٍ وَطَبِخٍ مَا لَمْ تَكُنْ مِنْ قَوْمٍ اعْتَادُوا
ذَلِكَ بَأَنْفُسِهِمْ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْأَذْرَعِيُّ ؛ وَجَزَمَ غَيْرُهُمَا بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ .
وَمَعَ آلَةٍ لَطَبِخٍ وَأَكْلٍ وَشُرْبٍ ، كَقَصْعَةٍ وَكُوزٍ وَجَرَّةٍ وَقَدْرِ وَمِغْرَفَةٍ
وَإِبْرِيْقٍ مِنْ خَشَبٍ أَوْ خَرْفٍ أَوْ حَجَرٍ .

وَلَا تَجِبُ مِنْ نَحَاسٍ وَصِينِيٍّ ، وَإِنْ كَانَتْ شَرِيفَةً .
وَيَجِبُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ مُعْسِراً ، أَوَّلُ كُلِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ كِسْوَةٌ تَكْفِيهَا
طَوَّلاً وَضَخَامَةً .

فَالْوَاجِبُ قَمِيصٌ مَا لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ اعْتَدَنَ الْإِزَارَ وَالرِّدَاءَ ، فَيَجِبَانِ دُونَهُ
عَلَى الْأَوَجِهِ .

وَإِزَارٌ وَسَرَاوِيلُ وَخِمَارٌ ، أَيُّ : مِقْنَعَةٌ ، وَلَوْ لَأَمَةٍ ؛ وَمِكْعَبٌ أَيُّ :

(١) الرطل : مئة وثمانية وعشرون درهماً ، والدرهم يعادل ٢,٨ غراماً ، فيكون الرطل : ٣٥٨,٤ غراماً ، وعند الرافي أن الرطل البغدادي مئة وثلاثون درهماً ، أي : ٣٦٤ غراماً ؛ أو أنَّ الرطل يُعادل ثلاثة أرباع المُدِّ كما وَرَدَ فِي الصَّفْحَةِ : ٢٣٥ .

مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ ، وَعَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ كَمْشَطٍ وَدُهْنٌ

مَا يُلْبَسُ فِي رِجْلِهَا ؛ وَيُعْتَبَرُ فِي نَوَعِهِ عُزْفُ بَلَدِهَا ، نَعَمْ ، قَالَ
الْمَاوَرِدِيُّ : إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ يَعْتَدْنَ أَنْ لَا يَلْبَسْنَ فِي أَرْجُلِهِنَّ شَيْئًا فِي
الْبُيُوتِ لَا يَجِبُ لِأَرْجُلِهَا شَيْءٌ .

وَيَجِبُ ذَلِكَ لَهَا مَعَ لِحَافٍ لِسِتَاءٍ يَغْنِي وَفَتَ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي غَيْرِ
السَّتَاءِ ، وَيَزِيدُ فِي السَّتَاءِ جُبَّةٌ مَحْشُوءَةٌ ؛ أَمَّا فِي غَيْرِ وَفَتِ الْبَرْدِ ، وَلَوْ فِي
وَفَتِ السَّتَاءِ فِي الْبِلَادِ الْحَارَةِ ، فَيَجِبُ لَهَا رِدَاءٌ أَوْ نَحْوُهُ إِنْ كَانُوا مِمَّنْ
يَعْتَادُونَ فِيهِ غِطَاءَ غَيْرِ لِبَاسِهِمْ ، أَوْ يَنَامُونَ عُزِيًّا ، كَمَا هُوَ السُّنَّةُ .

فَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوا لِنَوْمِهِمْ غِطَاءَ لَمْ يَجِبْ ذَلِكَ ، وَلَوْ اعْتَادُوا ثَوْبًا لِلنَّوْمِ
وَجَبَ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ .

وَيَخْتَلِفُ جُودَةُ الْكِسْوَةِ وَضِدُّهَا بَيْسَارُهُ وَضِدُّهُ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ تَوَابِعُ ذَلِكَ مِنْ نَحْوِ تَكَّةِ سَرَاوِيلَ وَرَزَّرِ نَحْوِ قَمِيصٍ وَخَيْطٍ
وَأُجْرَةِ خَيْطٍ ، وَعَلَيْهِ فِرَاشٌ لِنَوْمِهَا وَمِخْدَةٌ ، وَلَوْ اعْتَادُوا عَلَى السَّرِيرِ وَجَبَ .

* * *

فَرَعٌ : يَجِبُ تَجْدِيدُ الْكِسْوَةِ الَّتِي لَا تَدُومُ سَنَةً بِأَنْ تُعْطَاها أَوَّلَ كُلِّ
سَنَةٍ أَشْهُرٍ مِنْ كُلِّ سَنَةٍ ، وَلَوْ تَلَفَتْ أَثْنَاءَ الْفَصْلِ وَلَوْ بِلَا تَقْصِيرٍ مِنْهَا لَمْ
يَجِبْ تَجْدِيدُهَا ، وَيَجِبُ كَوْنُهَا جَدِيدَةً .

* * *

وَلَهَا عَلَيْهِ آلَةٌ تَنْظِفُ لِبَدْنَهَا وَثَوْبَهَا ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا لَاحْتِيَاجُهَا إِلَيْهِ ،
كَالْأَذَمِ ، فَمِنْهَا سِدْرٌ وَنَحْوُهُ ، كَمْشَطٌ وَسِوَاكَ وَخِلَالٍ ، وَعَلَيْهِ دُهْنٌ

لَا طِيبٌ وَدَوَاءٌ ، وَعَلَيْهِ مَسْكَنٌ يَلِيقُ بِهَا

لِرَأْسِهَا ، وَكَذَا لِبَدَنِهَا إِنْ أُعْتِيدَ مِنْ شَيْرَجٍ أَوْ سَمْنٍ فَيَجِبُ الدُّهْنُ كُلُّ أُسْبُوعٍ
مَرَّةً فَأَكْثَرُ ، بِحَسَبِ الْعَادَةِ ، وَكَذَا دُهْنُ لِسِرَاجِهَا ، وَلَيْسَ لِحَامِلٍ بَإِثْنِ
وَمَنْ زَوْجُهَا غَائِبٌ إِلَّا مَا يُزِيلُ الشَّعَثَ وَالْوَسَخَ عَلَى الْمَذْهَبِ .

وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْمَاءُ لِلْغُسْلِ الْوَاجِبِ بِسَبَبِهِ ، كَغُسْلِ جَمَاعٍ وَنَفَاسٍ ،
لَا حَيْضٍ وَآخِثِلَامٍ . وَغُسْلٍ نَجَسٍ وَلَا مَاءٍ وَضُوءٍ إِلَّا إِذَا نَقَضَهُ بِلَمْسِهِ .

لَا عَلَيْهِ طِيبٌ إِلَّا لِقَطْعِ رِيحٍ كَرِيهِ ، وَلَا كُحْلٌ وَدَوَاءٌ لِمَرْضِهَا وَأُجْرَةٌ
طَيِّبٍ ، وَلَهَا طَعَامُ أَيَّامِ الْمَرَضِ وَأَذْمُهَا وَكِسْوَتُهَا وَآلَةٌ تَنْظِفُهَا ، وَتَصْرِفُهُ
لِلدَّوَاءِ وَغَيْرِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأَذْمِ وَآلَةِ ذَلِكَ وَالْكِسْوَةِ
وَالْفَرَشِ وَآلَةِ التَّنْظِفِ أَنْ يَكُونَ تَمْلِيكًا بِالذَّفْعِ دُونَ إِجَابٍ وَقَبُولٍ ،
وَتَمْلِكُهُ هِيَ بِالْقَبْضِ ، فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهُ مِنْهَا إِلَّا بِرِضَاهَا .

أَمَّا الْمَسْكَنُ ، فَيَكُونُ إِمْتَاعًا حَتَّى يَسْقُطَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، لِأَنَّهُ لِمُجَرَّدِ
الْإِنْتِفَاعِ ، كَالْخَادِمِ ، وَمَا جُعِلَ تَمْلِيكًا يَصِيرُ دَيْنًا بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ،
وَيُعْتَاظُ عَنْهُ ، وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ أَثْنَاءِ الْفَضْلِ .

* * *

وَلَهَا عَلَيْهِ مَسْكَنٌ تَأْمَنُ فِيهِ لَوْ خَرَجَ عَنْهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَإِنْ قَلَّ ،
لِلْحَاجَةِ بَلِّ لِلضَّرُورَةِ إِلَيْهِ .

يَلِيقُ بِهَا عَادَةٌ ، وَإِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَعْتَادُونَ الشُّكْنَى .

وَلَوْ مُعَارَاً وَإِخْدَامُ حُرَّةٍ تُخْدَمُ،

وَلَوْ مُعَارَاً وَمُكْتَرَى ، وَلَوْ سَكَنَ مَعَهَا فِي مَنْزِلِهَا بِإِذْنِهَا أَوْ لِامْتِنَاعِهَا مِنْ
الثَّقَلَةِ مَعَهُ أَوْ فِي مَنْزِلٍ نَحْوِ أَبِيهَا بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ أُجْرَةٌ ، لِأَنَّ الْإِذْنَ الْعَرِيَّ
عَنْ ذِكْرِ الْعِوَضِ يَنْزِلُ عَلَى الْإِعَارَةِ وَالْإِبَاحَةِ .

وَعَلَيْهِ ، وَلَوْ مُعْسِراً خِلَافاً لِجَمْعٍ ، أَوْ قِتْناً؛ إِخْدَامُ حُرَّةٍ بِوَاحِدَةٍ لَا أَكْثَرَ ،
لأنَّهُ مِنَ الْمُعَاشَرَةِ بِالْمَعْرُوفِ ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً .

تُخْدَمُ ، أَيُّ : يُخْدَمُ مِثْلُهَا عَادَةً عِنْدَ أَهْلِهَا ، فَلَا عِبْرَةَ بِتَرْفُهِهَا فِي بَيْتِ
زَوْجِهَا ، وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِخْدَامُ وَلَوْ بِحُرَّةٍ صَحِبَتْهَا ، أَوْ مُسْتَأْجَرَةٍ ، أَوْ
بِمَخْرَمٍ ، أَوْ مَمْلُوكٍ لَهَا وَلَوْ عَبْدًا ، أَوْ بِصَبِيٍّ غَيْرِ مُرَاهِقٍ ، فَالْوَاجِبُ
لِلْخَادِمِ الَّذِي عَيْنُهُ الزَّوْجُ مُدٌّ وَتُلْتُ عَلَى مُوسِرٍ وَمُدٌّ عَلَى مُعْسِرٍ وَمُتَوَسِّطٍ
مَعَ كِسْوَةِ أَمْثَالِ الْخَادِمِ مِنْ قَمِيصٍ وَإِزَارٍ وَمَقْنَعَةٍ ، وَيُزَادُ لِلْخَادِمَةِ خُفٌّ
وَمِلْحَفَةٌ إِذَا كَانَتْ تَخْرُجُ ، وَإِنْ كَانَتْ قِتَّةً أَغْتَادَتْ كَشْفَ الرَّأْسِ ، وَإِنَّمَا لَمْ
يَجِبِ الْخُفُّ وَالْمِلْحَفَةُ لِلْمَخْدُومَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ لِأَنَّ لَهُ مِنْعَهَا مِنَ
الْخُرُوجِ ، وَالْإِخْتِيَاجُ إِلَيْهِ لِنَحْوِ الْحَمَامِ نَادِرٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : لَيْسَ عَلَى خَادِمِهَا إِلَّا مَا يَخْصُصُهَا وَتَحْتَاجُ إِلَيْهِ ، كَحَمْلِ الْمَاءِ
لِلْمُسْتَحَمِّ وَالشُّرْبِ ، وَصَبِّهِ عَلَى بَدَنِهَا ، وَغَسْلِ خِرْقِ الْحَيْضِ ، وَالطَّبْخِ
لَاكُلِّهَا ، أَمَّا مَا لَا يَخْصُصُهَا كَالطَّبْخِ لَأَكْلِهِ ، وَغَسْلِ ثِيَابِهِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى
وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، بَلْ هُوَ عَلَى الزَّوْجِ ، فَيُوفِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ .

* * *

وَتَسْقُطُ بِنُشُوزٍ

مُهِمَّاتٌ : مِنْ « شَرْحِ الْمَنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : لَوْ اشْتَرَى حُلِيًّا أَوْ دِيْبَاجًا
لِزَوْجَتِهِ وَزَيْنَهَا بِهِ لَا يَصِيرُ مُلْكًا لَهَا بِذَلِكَ ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ هِيَ وَالزَّوْجُ فِي
الْإِهْدَاءِ وَالْعَارِيَّةِ صُدُقٌ ، وَمِثْلُهُ وَارِثُهُ .

وَلَوْ جَهَّزَ بِنْتُهُ بِجَهَازٍ لَمْ تَمْلِكْهُ إِلَّا بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ
لَمْ يَمْلِكْهَا .

وَيُؤْخَذُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَا يُعْطِيهِ الزَّوْجُ صُلْحَةً أَوْ صَبَاحِيَّةً كَمَا أُعْتِيدَ
بِبَعْضِ أَلْبِلَادِ لَا تَمْلِكُهَا إِلَّا بِلَفْظٍ أَوْ قَصْدٍ إِهْدَاءٍ ، خِلَافًا لِمَا مَرَّ عَنْ « فَتَاوَى
الْحَنَاطِيِّ » ^(١) وَإِفْتَاءٍ غَيْرِ وَاحِدٍ بِأَنَّهُ لَوْ أَعْطَاهَا مَصْرُوفًا لِلْعُرْسِ وَدَفْعًا
وَصَبَاحِيَّةً ، فَشَرِزَتْ ، اسْتَرَدَّ الْجَمِيعَ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ إِذِ التَّقْيِيدُ بِالنُّشُوزِ
لَا يَتَأْتِي فِي الصَّبَاحِيَّةِ لِمَا قَرَّرْتُهُ فِيهَا [في الصفحة : ٣٩٢] أَنَّهَا كَالصُّلْحَةِ ، لِأَنَّهُ
إِنْ تَلَفَّظَ بِإِهْدَاءٍ أَوْ قَصْدَهُ مَلَكَتُهُ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُلْكُهُ ؛
وَأَمَّا مَصْرُوفُ الْعُرْسِ فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَإِذَا صَرَفْتُهُ بِإِذْنِهِ ضَاعَ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الدَّفْعُ ، أَيُّ : الْمَهْرُ ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ اسْتَرَدَّ ، وَإِلَّا
فَلَا ، لِتَقَرُّرِهِ بِهِ ، فَلَا يُسْتَرَدُّ بِالنُّشُوزِ .

* * *

وَتَسْقُطُ أَلْمُونُ كُلُّهَا بِنُشُوزٍ مِنْهَا إِجْمَاعًا ، أَيُّ : بِخُرُوجٍ عَنْ طَاعَةِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيُّ : فِي بَابِ الْهَبَةِ . اهـ . وَالَّذِي مَرَّ هُنَاكَ نَقَلَ ابْنُ
زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ فَتَاوَى ابْنِ الْخِيَاطِ ، وَهُنَا عَنْ فَتَاوَى الْحَنَاطِيِّ . وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّيْخُ الْبَكْرِيُّ
رَحِمَهُ اللَّهُ : ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ هُنَا الْحَنَاطِيُّ وَهُنَا ابْنُ الْخِيَاطِ يُعْلِمُ أَنَّهُ وَقَعَ تَحْرِيفٌ فِي النُّسخِ ، وَلَمْ
يُعْلَمْ الْأَصَحُّ مِنْهُمَا . اهـ . رَاجِعْ صَفْحَةَ : ٣٩٢ وَكَذَلِكَ صَفْحَةَ : ٤٦٣ .

وَلَوْ سَاعَةً بِمَنْعٍ مِنْ تَمَتُّعٍ ، لَا لِعُذْرٍ ،

الزَّوْجَ ، وَإِنْ لَمْ تَأْتُمْ ، كَصَغِيرَةٍ وَمَجْنُونَةٍ وَمُكْرَهَةٍ ؛ وَلَوْ سَاعَةً ، أَيْ :
وَلَوْ لَحْظَةً ، فَتَسْقُطُ نَفَقَةُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكِسْوَةُ ذَلِكَ الْفَضْلِ ، وَلَا تُوزَعُ عَلَى
زَمَانِي الطَّاعَةِ وَالشُّورِ .

وَلَوْ جَهَلَ سَقُوطُهَا بِالشُّورِ ، فَأَنْفَقَ ، رَجَعَ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى
عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا لَمْ يَرْجِعْ مَنْ أَنْفَقَ فِي نِكَاحٍ أَوْ شِرَاءٍ فَاسِدٍ ، وَإِنْ جَهَلَ
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ شَرَعَ فِي عَقْدِهِمَا عَلَى أَنْ يَضْمَنَ الْمُؤَنُّ بَوَضعَ الْيَدِ ،
وَلَاكَذَلِكَ هُنَا ، وَكَذَا مَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلَاقٌ بَاطِلًا وَلَمْ يَعْلَمْ بِهِ ، فَأَنْفَقَ مُدَّةً ،
ثُمَّ عَلِمَ ، فَلَا يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

وَيَخْصُلُ الشُّورُ بِمَنْعِ الزَّوْجَةِ الزَّوْجَ مِنْ تَمَتُّعٍ ، وَلَوْ بِنَحْوِ لَمْسٍ ، أَوْ
بِمَوْضِعٍ عَيْنُهُ ، لَا إِنْ مَنَعَتْهُ عَنْهُ لِعُذْرٍ ، كَكِبَرِ آتِيهِ بِحَيْثُ لَا تَحْتَمِلُهُ ،
وَمَرَضٍ بِهَا يَضُرُّ مَعَهُ الْوَطْءُ ، وَقَرْحٍ بِفَرْجِهَا ، وَكَنْحَوِ حَيْضٍ .

وَيُثَبِّتُ كِبَرُ آتِيهِ بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ بِرَجُلَيْنِ مِنْ رِجَالِ الْخِتَانِ ، وَيَخْتَلَانِ
لِانْتِشَارِ ذِكْرِهِ بِأَيِّ حِيلَةٍ غَيْرِ إِيْلَاجِ ذِكْرِهِ فِي فَرْجٍ مُحَرَّمٍ ، أَوْ دُبُرٍ ؛ أَوْ بِأَرْبَعِ
نِسْوَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ مَعْرِفَتُهُ إِلَّا بِنَظَرِهِنَّ إِلَيْهِمَا مَكْشُوفِي الْفَرْجَيْنِ حَالِ
انْتِشَارِ عُضْوِهِ جَازٍ ، لِيَشْهَدَنَّ .

* * *

فَرْعٌ : لَهَا مَنعُ التَّمَتُّعِ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْحَالِّ أَصَالَةً قَبْلَ الْوَطْءِ بِالْغَةِ
مُخْتَارَةً ، إِذْ لَهَا الْأَمْتِنَاعُ حَيْثُذِ ، فَلَا يَخْصُلُ الشُّورُ .

وَلَا تَسْقُطُ النِّفَقَةُ بِذَلِكَ ، فَإِنْ مَنَعَتْ لِقَبْضِ الصَّدَاقِ الْمُؤَجَّلِ ، أَوْ

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ بِلَا إِذْنٍ ،

بَعْدَ الْوَطْءِ طَائِعَةً فَتَسْقُطُ .

فَلَوْ مَنَعْتَهُ لِذَلِكَ بَعْدَ وَطْئِهَا مُكْرَهَةً أَوْ صَغِيرَةً وَلَوْ بِتَسْلِيمِ الْوَلِيِّ فَلَا .
وَلَوْ أَدْعَى وَطْأَهَا بِتَمَكُّنِهَا وَطَلَبَ تَسْلِيمَهَا إِلَيْهِ ، فَأَنْكَرْتَهُ وَأَمْتَنَعْتَ مِنْ
التَّسْلِيمِ صُدِّقَتْ .

* * *

وَخُرُوجٍ مِنْ مَسْكَنِ ، أَيْ : الْمَحَلِّ الَّذِي رَضِيَ بِإِقَامَتِهَا فِيهِ ، وَلَوْ
بَيْتِهَا أَوْ بَيْتِ أَبِيهَا ، وَلَوْ لِعِيَادَةٍ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَائِبًا بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي .
بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ وَلَا ظَنٍّ لِرِضَاهُ ، فَخُرُوجُهَا بِغَيْرِ رِضَاهُ ، وَلَوْ لَزِيَارَةِ صَالِحٍ
أَوْ عِيَادَةٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ ، أَوْ إِلَى مَجْلِسٍ ذِكْرٍ ؛ عِصْيَانٌ وَنُشُورٌ .
وَأَخَذَ الْأَذْرَعِي وَغَيْرُهُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ لَهَا اعْتِمَادَ الْعُرْفِ الدَّالِّ عَلَى
رِضَا أَمَثَالِهِ بِمِثْلِ الْخُرُوجِ الَّذِي تُرِيدُهُ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُخْتَمِلٌ مَا لَمْ تَعْلَمْ مِنْهُ غَيْرَةً تَقْطَعُهُ عَنْ أَمَثَالِهِ فِي
ذَلِكَ .

* * *

تَنْبِيهُ [فِي بَيَانِ مَوَاضِعَ يَجُوزُ لِأَجْلِهَا الْخُرُوجُ] : يَجُوزُ لَهَا الْخُرُوجُ
فِي مَوَاضِعَ :

مِنْهَا : إِذَا أَشْرَفَ الْبَيْتُ عَلَى الْإِنْهَادِ ، وَهَلْ يَكْفِي قَوْلُهَا : خَشِيتُ
أَنْهَادَهُ ، أَوْ لَا بُدَّ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ عَادَةً ؟ قَالَ شَيْخُنَا : كُلُّ مُخْتَمِلٍ ،
وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي .

وَبِسَفَرِهَا بِلَا إِذْنٍ ، أَوْ لِعَرَضِهَا

وَمِنْهَا : إِذَا خَافَتْ عَلَى نَفْسِهَا أَوْ مَالِهَا مِنْ فَاسِقٍ أَوْ سَارِقٍ .
 وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ إِلَى الْقَاضِي لَطَلَبِ حَقِّهَا مِنْهُ .
 وَمِنْهَا : خُرُوجُهَا لِتَعَلَّمَ الْعُلُومَ الْعَيْنِيَّةَ ، أَوْ لِلاِسْتِفْتَاءِ ، حَيْثُ لَمْ
 يُغْنِهَا الزَّوْجُ الثَّقَةُ ، أَوْ نَحْوُ مَحْرَمِهَا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا .
 وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ لِاِكْتِسَابِ نَفَقَةٍ بِتِجَارَةٍ أَوْ سُؤَالٍ أَوْ كَسْبٍ إِذَا أُعْسَرَ
 الزَّوْجُ .

وَمِنْهَا : إِذَا خَرَجَتْ عَلَى غَيْرِ وَجْهِ النُّشُوزِ فِي غَيْبَةِ الزَّوْجِ عَنِ الْبَلَدِ بِلَا
 إِذْنِهِ لِزِيَارَةِ أَوْ عِيَادَةِ قَرِيبٍ ، لَا أَجْنَبِيٍّ أَوْ أَجْنَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ ؛ لِأَنَّ
 الْخُرُوجَ لِذَلِكَ لَا يُعَدُّ نُّشُوزًا عُرْفًا .
 قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَمْنَعْهَا مِنَ الْخُرُوجِ أَوْ يُرْسِلَ
 إِلَيْهَا بِالْمَنْعِ .

* * *

وَبِسَفَرِهَا ، أَيُّ : بِخُرُوجِهَا وَخَذَهَا إِلَى مَحَلٍّ يَجُوزُ الْقَصْرُ مِنْهُ
 لِلْمُسَافِرِ ، وَلَوْ لِزِيَارَةِ أَبَوَيْهَا أَوْ لِلْحَجِّ .
 بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ ، وَلَوْ لِعَرَضِهِ ، مَا لَمْ تُضْطَرَّ ، كَأَنَّ جَلَا جَمِيعِ أَهْلِ الْبَلَدِ
 أَوْ بَقِيَ مَنْ لَا تَأْمَنُ مَعَهُ .
 أَوْ بِإِذْنِهِ ، وَلَكِنْ لِعَرَضِهَا أَوْ لِعَرَضِ أَجْنَبِيٍّ ، فَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ عَلَى
 الْأَظْهَرِ لِعَدَمِ التَّمَكُّينِ .

لَا مَعَهُ.

وَلَوْ سَافَرْتُ بِإِذْنِهِ لَغَرَضِيهِمَا مَعًا ، فَمُقْتَضَى الْمَرْجَحِ فِي الْإِيمَانِ فِيمَا
إِذَا قَالَ لِزَوْجَتِهِ : إِنْ خَرَجْتَ لِغَيْرِ الْحَمَامِ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَخَرَجَتْ لَهَا
وَلِغَيْرِهَا أَنَّهَا لَا تَطْلُقُ ، عَدَمُ السَّقُوطِ هُنَا ، لَكِنَّ نَصَّ « الْأُمِّ »
و« الْمُخْتَصِرِ » يَقْتَضِي السَّقُوطَ .

لَا بِسَفَرِهَا مَعَهُ ، أَيْ : الزَّوْجِ بِإِذْنِهِ ، وَلَوْ فِي حَاجَتِهَا ، وَلَا بِسَفَرِهَا
بِإِذْنِهِ لِحَاجَتِهِ ، وَلَوْ مَعَ حَاجَةٍ غَيْرِهِ ، فَلَا تَسْقُطُ الْمُؤْنُ ، لِأَنَّهَا مُمَكِّنَةٌ ،
وَهُوَ الْمَفْعُولُ لِحَقِّهِ فِي الثَّانِيَةِ .

وَفِي « الْجَوَاهِرِ » وَغَيْرِهَا عَنِ الْمَاوَرِدِيِّ وَغَيْرِهِ : لَوْ أُمْتَنَعَتْ مِنْ
الثَّقَلَةِ مَعَهُ لَمْ تَجِبِ الثَّقَفَةُ ، إِلَّا إِنْ كَانَ يَتَمَتَّعُ بِهَا فِي زَمَنِ الْإِمْتِنَاعِ ،
فَتَجِبُ ، وَيَصِيرُ تَمَتُّعُهُ بِهَا عَفْوًا عَنِ الثَّقَلَةِ حِينَئِذٍ . انْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَقَضِيَّتُهُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي سَائِرِ صُورِ الشُّوْزِ . وَهُوَ
مُخْتَمِلٌ .

وَتَسْقُطُ الْمُؤْنُ أَيْضًا بِإِغْلَاقِهَا الْبَابَ فِي وَجْهِهِ ، وَبِدَعْوَاهَا طَلَاقًا بَائِنًا
كَذِبًا .

وَلَيْسَ مِنَ الشُّوْزِ شَتْمُهُ وَإِيذَاؤُهُ بِاللِّسَانِ ، وَإِنْ أَسْتَحَقَّتِ التَّأْدِيبَ .

* * *

مِهْمَةٌ : لَوْ تَزَوَّجَتْ زَوْجَةً الْمَفْقُودِ غَيْرَهُ قَبْلَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ ، سَقَطَتْ
نَفَقَتُهَا ، وَلَا تَعُودُ إِلَّا بِعِلْمِهِ عَوْدَهَا إِلَى طَاعَتِهِ بَعْدَ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا .

* * *

فَائِدَةٌ : يَجُوزُ لِلزَّوْجِ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، وَلَوْ لِمَوْتِ أَحَدِ أَبَوَيْهَا ، أَوْ شُهُودِ جِنَازَتِهِ ؛ وَمِنْ أَنْ تُمَكِّنَ مِنْ دُخُولِ غَيْرِ خَادِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِمَنْزِلِهِ ، وَلَوْ أَبَوَيْهَا ، أَوْ ابْنَهَا مِنْ غَيْرِهِ ، لَكِنْ يُكْرَهُ مَنَعُ أَبَوَيْهَا حَيْثُ لَا عُذْرَ ، فَإِنْ كَانَ الْمَسْكُونُ مُلْكَهَا لَمْ يَمْنَعْ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ إِلَّا عِنْدَ الرَّيْبَةِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ بَعْضِ أَحْكَامِ تَتَعَلَّقُ بِالنُّشُوزِ الْجَلِيِّ وَالنُّشُوزِ الْخَفِيِّ] : لَوْ نَشَزَتْ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ ، فَغَابَ ، وَأَطَاعَتْ فِي غَيْبَتِهِ بِنَحْوِ عَوْدِهَا لِلْمَنْزِلِ ، لَمْ تَجِبْ مُؤْنُهَا مَا دَامَ غَائِباً فِي الْأَصَحِّ ، لِخُرُوجِهَا عَنْ قَبْضَتِهِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَجْدِيدِ تَسْلِيمٍ وَتَسْلَمٍ ، وَلَا يَحْصُلَانِ مَعَ الْغَيْبَةِ ، فَالطَّرِيقُ فِي عَوْدِ الْأَسْتِحْقَاقِ أَنْ يَكْتُبَ الْحَاكِمُ إِلَى قَاضِي بَلَدِهِ لِيُثَبِّتَ عَوْدَهَا لِلطَّاعَةِ عِنْدَهُ ، فَإِذَا عَلِمَ وَعَادَ ، أَوْ أَرْسَلَ مَنْ يَتَسَلَّمُهَا لَهُ ، أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، عَادَ الْأَسْتِحْقَاقُ .

وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ أَنَّ التَّفَقُّعَ تَعُودُ عِنْدَ عَوْدِهَا لِلطَّاعَةِ ، لِأَنَّ الْمُوجِبَ فِي الْقَدِيمِ الْعَقْدُ لَا التَّمَكُّينُ ؛ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ .

وَصَرَّحُوا أَنَّ نُشُوزَهَا بِالرَّدَّةِ يَزُولُ بِإِسْلَامِهَا مُطْلَقاً ، لِزَوَالِ الْمُسْقِطِ . وَأَخَذَ مِنْهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهَا لَوْ نَشَزَتْ فِي الْمَنْزِلِ وَلَمْ تَخْرُجْ مِنْهُ ، كَانَ مَنَعَتُهُ نَفْسَهَا ، فَغَابَ عَنْهَا ، ثُمَّ عَادَتْ لِلطَّاعَةِ ، عَادَتْ نَفَقَتُهَا مِنْ غَيْرِ قَاضٍ ، وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَلَوْ أَلْتَمَسَتْ زَوْجَةُ غَائِبٍ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا فَرَضاً عَلَيْهِ ،

فَرْعٌ: فِي فَسْخِ النِّكَاحِ

لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ فَسَخَ نِكَاحَ مَنْ أَعْسَرَ بِأَقْلٍ نَفَقَةٍ أَوْ كِسْوَةٍ أَوْ
بِمَسْكَنِ أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ وَطْءٍ ،

أَشْطَرَطَ ثُبُوتُ النِّكَاحِ ، وَإِقَامَتُهَا فِي مَسْكَنِهِ ، وَحَلْفُهَا عَلَى اسْتِحْقَاقِ
النَّفَقَةِ ، وَأَنَّهَا لَمْ تَقْبِضْ مِنْهُ نَفَقَةً مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً ، فَحِينَئِذٍ يَفْرَضُ لَهَا عَلَيْهِ
نَفَقَةُ الْمُعْسَرِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ يَسَارُهُ .

* * *

فَرْعٌ: فِي فَسْخِ النِّكَاحِ

وَشُرْعَ دَفْعاً لِضَرَرِ الْمَرْأَةِ .

يَجُوزُ لِزَوْجَةٍ مُكَلَّفَةٍ ، أَيْ : بِالْغَةِ عَاقِلَةٍ . لَا لِوَلِيِّ غَيْرِ الْمُكَلَّفَةِ .
فَسَخَ نِكَاحَ مَنْ أَيْ : زَوْجٍ أَعْسَرَ مَالاً وَكَسَباً لَا ثِقاً بِهِ حَلَالاً ، بِأَقْلٍ
نَفَقَةٍ تَجِبُ ، وَهُوَ مُدٌّ ، أَوْ أَقْلٌ كِسْوَةٍ تَجِبُ ، كَقَمِيصٍ وَخِمَارٍ وَجُبَّةٍ
شِتَاءٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ سَرَاوِيلَ وَنَعْلٍ وَفَرَشٍ وَمِخْدَةٍ وَالْأَوَانِي ، لِعَدَمِ بَقَاءِ
النَّفْسِ بِدُونِهِمَا .

فَلَا فَسَخَ بِالْإِعْسَارِ بِالْأُذْمِ ، وَإِنْ لَمْ يُسَخِ الْقُوتَ ، وَلَا بِنَفَقَةِ الْخَادِمِ ،
وَلَا بِالْعَجْزِ عَنِ النَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ ، كَنَفَقَةِ الْأَمْسِ وَمَا قَبْلَهَا ، لِتَنَزِيلِهَا مَنْرَلَةً
دَيْنٍ آخَرَ .

أَوْ أَعْسَرَ بِمَسْكَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْتَادُوهُ ، أَوْ أَعْسَرَ بِمَهْرٍ وَاجِبٍ حَالاً لَمْ
تَقْبِضْ مِنْهُ شَيْئاً حَالاً كَوْنِ الإِعْسَارِ بِهِ ، قَبْلَ وَطْءٍ طَائِعَةً ، فَلَهَا الْفُسْخُ

لِلْعَجْزِ عَنْ تَسْلِيمِ الْعَوْضِ مَعَ بَقَاءِ الْمُعَوَّضِ بِحَالِهِ ، وَخِيَارُهَا حِينَئِذٍ عَقَبَ
الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي قُورِيٍّ ، فَيَسْقُطُ الْفَسْخُ بِتَأْخِيرِهِ بِلا عُذْرٍ ، كَجَهْلِ ،
وَلَا فُسْخٍ بَعْدَ الْوُطْءِ لِتَلَفِ الْمُعَوَّضِ بِهِ وَصَيْرُورَةِ الْعَوْضِ دَيْنًا فِي الدِّمَّةِ ،
فَلَوْ وَطَّئَهَا مُكْرَهَةً فَلَهَا الْفَسْخُ بَعْدَهُ أَيْضًا .

قَالَ بَعْضُهُمْ : إِلَّا إِنْ سَلَّمَهَا الْوَلِيُّ لَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ بِغَيْرِ مَصْلَحَةٍ ،
فَتَحْبَسُ نَفْسُهَا بِمَجَرَّدِ بُلُوغِهَا ، فَلَهَا الْفَسْخُ حِينَئِذٍ إِنْ عَجَزَ عَنْهُ ، وَلَوْ بَعْدَ
الْوُطْءِ ، لِأَنَّ وُجُودَهُ هُنَا كَعَدَمِهِ .

أَمَّا إِذَا قَبَضَتْ بَعْضُهُ ، فَلَا فُسْخَ لَهَا عَلَى مَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ
وَأَعْتَمَدَهُ الْإِسْنَوِيُّ وَالرَّزْكَشِيُّ وَشَيْخُنَا ، وَقَالَ الْبَارِزِيُّ كَالْجُورِيِّ^(١) :
لَهَا الْفَسْخُ أَيْضًا ؛ وَأَعْتَمَدَهُ الْأُدْرَعِيُّ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَتَحَقَّقُ الْعَجْزُ عَمَّا مَرَّ بِغَيْبَةِ مَالِهِ لِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَا يَلْزَمُهَا
الصَّبْرُ ، إِلَّا إِنْ قَالَ : أَحْضِرْ مُدَّةَ الْإِمْهَالِ ، أَوْ بِتَأْجِيلِ دَيْنِهِ بِقَدْرِ مُدَّةِ
إِحْضَارِ مَالِهِ الْغَائِبِ بِمَسَافَةِ الْقَصْرِ ، أَوْ بِحُلُولِهِ مَعَ إِعْسَارِ الْمَدِينِ ، وَلَوْ
الزَّوْجَةِ ، لِأَنَّهَا فِي حَالَةِ الْإِعْسَارِ لَا تَصِلُ لِحَقِّهَا ، وَالْمُعَسَّرُ مُنْظَرٌ ،
وَيَعْدَمُ وَجْدَانِ الْمُكْتَسِبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهُ إِنْ غَلَبَ ذَلِكَ ، أَوْ بِعُرُوضِ
مَا يَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ .

* * *

(١) فِي «التَّحْفَةِ» وَ«النِّهَايَةِ» : «كَالْجُورِيِّ» .

فَلَا فَسْخَ بِامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ،

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا إِذَا كَانَ عِنْدَ زَوْجَةِ الْغَائِبِ بَعْضُ مَالِهِ وَكَانَ مُعْسِراً بِمَا مَرَّ] : إِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا الْغَائِبِ دَيْنٌ حَالٌّ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَانَ عِنْدَهَا بَعْضُ مَالِهِ وَدِيعَةً ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تَسْتَقِلَّ بِأَخْذِهِ لَدَيْنِهَا بِلَا رَفْعٍ إِلَى الْقَاضِي ، ثُمَّ تَفْسَخَ بِهِ أَوْ لَا ؟

فَأَجَابَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ الْأَسْتِقْلَالُ بِأَخْذِ حَقِّهَا ، بَلْ تَرْفَعُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي ، لِأَنَّ النَّظَرَ فِي مَالِ الْغَائِبِينَ لِلْقَاضِي ، نَعَمْ إِنْ عَلِمَتْ أَنَّهُ لَا يَأْذُنُ لَهَا إِلَّا بِشَيْءٍ يَأْخُذُهُ مِنْهَا جَازَ لَهَا الْأَسْتِقْلَالُ بِالْأَخْذِ ، وَإِذَا فَرَّغَ الْمَالُ وَأَرَادَتْ الْفَسْخَ بِإِعْسَارِ الْغَائِبِ ، فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الْمَالُ أَحَدًا أَدْعَتْ إِعْسَارَهُ ، وَأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأَثْبَتَتْ الْإِعْسَارَ ، وَحَلَفَتْ عَلَى الْأَخِيرَيْنِ نَاوِيَةً بِعَدَمِ تَرْكِ النَّفَقَةِ عَدَمَ وَجُودِهَا الْآنَ وَفَسَخَتْ بِشُرُوطِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ الْمَالُ فَلَا بُدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ بِفِرَاقِهِ أَيْضاً . أَنْتَهَى .

* * *

فَلَا فَسْخَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ بِامْتِنَاعٍ غَيْرِهِ مُوسِراً أَوْ مُتَوَسِّطاً مِنَ الْإِنْفَاقِ حَاضِرٍ أَوْ غَافٍ ، إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ خَبْرُهُ ، فَإِنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ وَلَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ جَازَ لَهَا الْفَسْخُ ، لِأَنَّ تَعَدُّرَ وَاجِبِهَا بِانْقِطَاعِ خَبَرِهِ كَتَعَدُّرِهِ بِالْإِعْسَارِ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الشَّيْخُ زَكَرِيَّا وَخَالَفَهُ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا .

وَأَخْتَارَ جَمْعُ كَثِيرُونَ مِنْ مُحَقِّقِي الْمُتَأَخِّرِينَ فِي غَائِبِ تَعَدُّرِ تَحْصِيلِ النَّفَقَةِ مِنْهُ الْفَسْخَ ، وَقَوَاهُ أَبُو الصَّلَاحِ ، وَقَالَ فِي « فِتَاوِيهِ » : إِذَا تَعَدَّرَتْ

لَا قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ

الْتَّفَقَهُ لِعَدَمِ مَالٍ حَاضِرٍ مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِ أَخْذِهَا مِنْهُ حَيْثُ هُوَ بِكِتَابٍ حَكْمِيٍّ وَغَيْرِهِ ، لِكُونِهِ لَمْ يُعْرِفْ مَوْضِعَهُ ، أَوْ عُرِفَ وَلَكِنْ تَعَدَّرَتْ مُطَالَبَتُهُ ، عُرِفَ حَالُهُ فِي الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ أَوْ لَمْ يُعْرِفَ ، فَلَهَا الْفَسْخُ بِالْحَاكِمِ ، وَالْإِفْتَاءُ بِالْفَسْخِ هُوَ الصَّحِيحُ . أَنْتَهَى .

وَنَقَلَ شَيْخُنَا كَلَامَهُ فِي « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » وَقَالَ فِي آخِرِهِ : وَأَفْتَى بِمَا قَالَهُ جَمْعٌ مِنْ مُتَأَخِّرِي الْيَمَنِ ، وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الطَّنْبُادَوِيُّ فِي « فِتَاوِيهِ » : وَالَّذِي نَخْتَارُهُ تَبَعًا لِلْأَيْمَةِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ كَمَا سَبَقَ لَهَا الْفَسْخُ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ خِلَافَهُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ [٢٢ سورة الحج / الآية : ٧٨] وَلِقَوْلِهِ ﷺ : « بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » [مسند أحمد ، رقم : ٢١٧٨٨] ، وَلِأَنَّ مَدَارَ الْفَسْخِ عَلَى الْإِضْرَارِ ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الضَّرَرَ مَوْجُودٌ فِيهَا إِذَا لَمْ يُمْكِنْ الْوُصُولُ إِلَى التَّفَقُّهِ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا ، إِذْ سِرُّ الْفَسْخِ هُوَ تَضَرُّرُ الْمَرْأَةِ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ ، لَا سِيَّما مَعَ إِعْسَارِهَا ، فَيَكُونُ تَعَدُّرُ وَصُولِهَا إِلَى التَّفَقُّهِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِعْسَارِ . أَنْتَهَى .

وَقَالَ تَلْمِيزُهُ شَيْخُنَا خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ أَبُو زِيَادٍ فِي « فِتَاوِيهِ » : وَبِالْجُمْلَةِ ، فَالْمَذْهَبُ الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ عَدَمُ جَوَازِ الْفَسْخِ كَمَا سَبَقَ ، وَالْمُخْتَارُ الْجَوَازُ .

وَجَزَمَ فِي فُتْيَا لَهُ أُخْرَى بِالْجَوَازِ .

وَلَا فَسْخَ بِإِعْسَارٍ بِنَفَقَةٍ أَوْ نَحْوِهَا ، أَوْ بِمَهْرٍ قَبْلَ ثُبُوتِ إِعْسَارِهِ ،

عِنْدَ قَاضٍ ،

أَيُّ : الْزَّوْجِ بِإِقْرَارِهِ ، أَوْ بَيِّنَةٍ تَذَكُّرُ إِعْسَارِهِ الْآنَ .
وَلَا تَكْفِي بَيِّنَةٌ ذَكَرْتُ أَنَّهُ غَابَ مُعْسِرًا .

وَيَجُوزُ لِلْبَيِّنَةِ الْأَعْتِمَادُ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى اسْتِضْحَابِ حَالَتِهِ الَّتِي غَابَ
عَلَيْهَا مِنْ إِعْسَارٍ أَوْ يَسَارٍ ، وَلَا تُسْأَلُ : مَنْ أَيْنَ لَكَ أَنَّهُ مُعْسِرٌ الْآنَ ؟ فَلَوْ
صَرَخَ بِمُسْتَنْدِهِ بَطَلَتِ الشَّهَادَةُ عِنْدَ قَاضٍ أَوْ مُحَكَّمٍ ، فَلَا بُدَّ مِنَ الرَّفْعِ
إِلَيْهِ ، فَلَا يَنْفُذُ ظَاهِرًا وَلَا بَاطِنًا قَبْلَ ذَلِكَ ، وَلَا تُحْسَبُ عِدَّتُهَا إِلَّا مِنَ
الْفَسْخِ .

قَالَ شَيْخُنَا : فَإِنْ فُقِدَ قَاضٍ وَمُحَكَّمٌ بِمَحَلِّهَا ، أَوْ عَجَزَتْ عَنِ الرَّفْعِ
إِلَى الْقَاضِي ، كَانَ قَالَ : لَا أَفْسَخُ حَتَّى تُعْطِيَنِي مَالًا ؛ اسْتَقْلَلْتُ بِالْفَسْخِ
لِلضَّرُورَةِ ، وَيَنْفُذُ ظَاهِرًا وَكَذَا بَاطِنًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَ
بِالْأَوَّلِ ، لِأَنَّ الْفَسْخَ مَبْنِيٌّ عَلَى أَصْلٍ صَحِيحٍ ، وَهُوَ مُسْتَلَزِمٌ لِلتُّقُودِ
بَاطِنًا ، ثُمَّ رَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ جَزَمُوا بِذَلِكَ . انْتَهَى .

وَفِي فِتَاوَى شَيْخِنَا ابْنِ زِيَادٍ : لَوْ عَجَزَتْ الْمَرْأَةُ عَنِ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ جَازَ
لَهَا الْأَسْتِقْلَالُ بِالْفَسْخِ . انْتَهَى .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّيُّ فِي فِتَاوِيهِ : إِذَا تَعَدَّرَ الْقَاضِي أَوْ تَعَدَّرَ
الْإِبْثَاتُ عِنْدَهُ لِفَقْدِ الشُّهُودِ أَوْ غَيْبَتِهِمْ ، فَلَهَا أَنْ تُشْهَدَ بِالْفَسْخِ ، وَتَفْسَخَ
بِنَفْسِهَا كَمَا قَالُوا فِي الْمُرْتَهَنِ إِذَا غَابَ الرَّاهِنُ وَتَعَدَّرَ إِبْثَاتُ الرَّهْنِ عِنْدَ
الْقَاضِي ، أَنَّ لَهُ بَيْعَ الرَّهْنِ دُونَ مُرَاجَعَةِ قَاضٍ ، بَلْ هَذَا أَهَمُّ وَأَعَمُّ
وُقُوعًا . انْتَهَى .

فِيْمَهْلُ ثَلَاثَةٌ ثُمَّ يَفْسَخُ هُوَ أَوْ هِيَ بِإِذْنِهِ .

فَإِذَا تَوَقَّرَتْ شُرُوطُ الْفَسْخِ مِنْ مُلَازِمَتِهَا الْمَسْكَنَ الَّذِي غَابَ عَنْهَا وَهِيَ فِيهِ ، وَعَدَمُ صُدُورِ نُشُوزٍ مِنْهَا ، وَحَلَفَتْ عَلَيْهِمَا وَعَلَى أَنَّ لَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ ، وَلَا تَرَكَ نَفَقَةً ، وَأُثْبِتَ الْإِعْسَارَ بِنَحْوِ النَّفَقَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، أَوْ تَعَذَّرَ تَحْصِيلُهَا عَلَى الْمُخْتَارِ ؛ يُمَهِّلُ الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ وَجُوبًا ثَلَاثَةً مِنَ الْأَيَّامِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَمْتِهِلْهُ الزَّوْجُ وَلَمْ يَرْجُ حُصُولَ شَيْءٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِيَتَحَقَّقَ إِعْسَارُهُ فِي فُسْخٍ لِغَيْرِ إِعْسَارِهِ بِمَهْرٍ ، فَإِنَّهُ عَلَى الْفَوْرِ .
وَأُفْتِيَ شَيْخُنَا أَنَّهُ لَا إِمْهَالَ فِي فُسْخِ نِكَاحِ الْغَائِبِ .

ثُمَّ بَعْدَ إِمْهَالِ الثَّلَاثِ بِلَيَالِيهَا يَفْسَخُ هُوَ ، أَيْ : الْقَاضِي أَوْ الْمُحَكِّمُ أَثْنَاءَ الرَّابِعِ ، لِخَبَرِ الدَّارِقُطْنِيِّ [«السنن الكبرى» ٤٦٩/٧ و ٤٧٠] وَالْبَيْهَقِيِّ [«سنن الدارقطني» ، رقم : ١٩٣ ، ٢٩٧/٣] فِي الرَّجُلِ لَا يَجِدُ شَيْئًا يُنْفِقُ عَلَى أَمْرَاتِهِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ، وَقَضَى بِهِ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ خَالَفَهُمْ .

وَلَوْ فَسَخَتْ بِالْحَاكِمِ عَلَى غَائِبٍ ، فَعَادَ وَأَدَّعَى أَنَّ لَهُ مَالًا بِالْبَلَدِ ، لَمْ يَنْطَلِ كَمَا أُفْتِيَ بِهِ الْغَزَالِيُّ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا تَعْلَمُهُ وَيَسْهَلُ عَلَيْهَا أَخْذُ النَّفَقَةِ مِنْهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ عَقَارٍ وَعَرَضٍ لَا يَتَيَسَّرُ بَيْعُهُ ، فَإِنَّهُ كَالْعَدَمِ .

أَوْ تَفْسَخُ هِيَ بِإِذْنِهِ ، أَيْ : الْقَاضِي ، بِلَفْظٍ : فَسَخْتُ النِّكَاحَ ، فَلَوْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ فَلَا تَفْسَخُ بِمَا مَضَى ، لِأَنَّهُ صَارَ دَيْنًا ، وَلَوْ أَعْسَرَ بَعْدَ أَنْ سَلَّمَ نَفَقَةَ الرَّابِعِ بِنَفَقَةِ الْخَامِسِ بَنَتْ عَلَى الْمُدَّةِ وَلَمْ تَسْتَأْنِفْهَا ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِمْ أَنَّهُ لَوْ أَعْسَرَ بِنَفَقَةِ السَّادِسِ اسْتَأْنَفَتْهَا ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ

إِنْ تَحَلَّلْتَ ثَلَاثَةً وَجَبَ الْأَسْتِثْنَاءُ ، أَوْ أَقَلُّ فَلَا . كَمَا قَالَ شَيْخُنَا .
وَلَوْ تَبَرَّعَ رَجُلٌ بِنَفَقَتِهَا لَمْ يَلْزَمْهَا الْقَبُولُ ، بَلْ لَهَا الْفَسْخُ .

* * *

فَرْعٌ : لَهَا فِي مُدَّةِ الْإِمْهَالِ وَالرِّضَا بِإِعْسَارِهِ الْخُرُوجُ نَهَاراً فَهَرَا عَلَيْهِ ،
لِسُؤَالِ نَفَقَةٍ أَوْ اكْتِسَابِهَا ، وَإِنْ كَانَ لَهَا مَالٌ أَوْ امْكُنَ كَسْبُهَا فِي بَيْتِهَا ، وَلَيْسَ
لَهُ مَنَعُهَا ، لِأَنَّ حَبْسَهُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ فِي مُقَابَلَةِ إِتْفَاقِهِ عَلَيْهَا ، وَعَلَيْهَا رُجُوعٌ
إِلَى مَسْكَنِهَا لَيْلًا ، لِأَنَّهُ وَقْتُ الْإِيوَاءِ دُونَ الْعَمَلِ ، وَلَهَا مَنَعُهُ مِنَ التَّمَتُّعِ بِهَا
نَهَاراً ، وَكَذَا لَيْلًا ، لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا عَنْ ذِمَّتِهِ مُدَّةَ الْمَنَعِ فِي اللَّيْلِ .
قَالَ شَيْخُنَا : وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَا نَفَقَةَ لَهَا مِنْ خُرُوجِهَا لِلْكَسْبِ . أَنْتَهَى .

* * *

فُرُوعٌ : لَا فَسْخَ فِي غَيْرِ مَهْرٍ لِسَيِّدِ أَمَةٍ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْفَسْخِ
بِغَيْرِهِ ، وَلَا الْفَسْخُ بِهِ عِنْدَ رِضَاها بِإِعْسَارِهِ أَوْ عَدَمِ تَكْلِيفِهَا ، لِأَنَّ النَّفَقَةَ فِي
الْأَصْلِ لَهَا ، بَلْ لَهُ الْإِجَاؤُهَا إِلَيْهِ ، بَأَنَّ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا ، وَيَقُولُ لَهَا :
أَفْسِخِي أَوْ جُوعِي ، دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ .

وَلَوْ زَوَّجَ أَمَتُهُ بَعْدَهُ ، وَأَسْتَحْدَمَهُ ، فَلَا فَسْخَ لَهَا وَلَا لَهُ ، إِذْ مُؤَنَّتْهَا
عَلَيْهِ .

وَلَوْ أَعْسَرَ سَيِّدُ الْمُسْتَوْلَدَةِ عَنْ نَفَقَتِهَا ، قَالَ أَبُو زَيْدٍ : أُجِبَ عَلَى
عَتَقِهَا أَوْ تَزْوِيجِهَا .

* * *

فَائِدَةٌ : لَوْ فُقِدَ الزَّوْجُ قَبْلَ التَّمَكُّينِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا فُسْخَ ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُمَكَّنَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا تَعَدَّرَتْ النِّفْقَةُ ، وَضُرِبَتِ الْمُدَّةُ ، وَهِيَ عِنْدَهُ شَهْرٌ لِلتَّفَحُّصِ عَنْهُ ، ثُمَّ يَجُوزُ الْفُسْخُ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مُؤَنِ الْأَقَارِبِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ] : يَجِبُ عَلَى مُوسِرٍ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَلَوْ بِكَسْبٍ يَلِيقُ بِهِ مِمَّا فَضَّلَ عَنْ قُوَّتِهِ وَقُوَّتِ مَمُونِهِ يَوْمَهُ وَلَيْلَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ عَنْ دِينِهِ ، كِفَايَةُ نَفَقَةٍ وَكِسْوَةٍ مَعَ أَذْمٍ وَدَوَاءٍ لِأَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، وَفَرَعٍ وَإِنْ نَزَلَ كَذَلِكَ ، إِذَا لَمْ يَمْلِكْهَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَا دِينًا ، لَا إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا حَرَبِيًّا أَوْ مُرْتَدًّا .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ » : وَلَا إِنْ كَانَ زَانِيًا مُحْصَنًا ، أَوْ تَارِكًا لِلصَّلَاةِ . خِلَافًا لِمَا قَالَهُ فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » . وَلَا إِنْ بَلَغَ فَرْعٌ وَتَرَكَ كَسْبًا لَائِقًا .

وَلَا أَثَرُ لِقْدَرَةٍ أُمٍّ أَوْ بِنْتٍ عَلَى النِّكَاحِ لَكِنْ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا بِالْعَقْدِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّ نَفَقَتَهَا عَلَى الزَّوْجِ إِنَّمَا تَجِبُ بِالتَّمَكُّينِ كَمَا مَرَّ ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا مَا لَمْ تَفْسَخْ ، وَلَا تَصِيرُ مُؤْنُ الْقَرِيبِ بِقُوَّتِهَا دِينًا عَلَيْهِ إِلَّا بِاقْتِرَاضِ قَاضٍ لِعَيْنِيَّةٍ مُنْفِقٍ أَوْ مَنَعَ صَدَرَ مِنْهُ لَا بِإِذْنِ مِنْهُ ، وَلَوْ مَنَعَ الزَّوْجُ أَوْ الْقَرِيبُ الْإِنْفَاقَ أَخَذَهَا الْمُسْتَحِقُّ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنٍ قَاضٍ .

* * *

فَرْعٌ : مَنْ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ فَتَفَقَّهُتُهُ عَلَى الْأَبِ ، وَقِيلَ : هِيَ عَلَيْهِمَا لِبَالِغٍ .
وَمَنْ لَهُ أَصْلٌ وَفَرْعٌ فَعَلَى الْفَرْعِ ، وَإِنْ نَزَلَ ، أَوْ لَهُ مُحْتَاجُونَ مِنْ
أُصُولٍ وَفُرُوعٍ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى كِفَايَتِهِمْ قَدَّمَ نَفْسَهُ ثُمَّ زَوْجَتَهُ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ،
ثُمَّ الْأَقْرَبُ فَأَلْأَقْرَبُ ، نَعَمْ ، لَوْ كَانَ لَهُ أَبٌ وَأُمٌّ وَأَبْنٌ قَدَّمَ الْأَبْنَ الصَّغِيرَ ،
ثُمَّ الْأُمَّ ، ثُمَّ الْأَبَ ، ثُمَّ الْوَلَدَ الْكَبِيرَ .

وَيَجِبُ عَلَى أُمِّ إِرْضَاعٍ وَلَدِهَا اللَّبَأَ ، وَهُوَ اللَّبَنُ أَوَّلُ الْوِلَادَةِ ، وَمُدَّتُهُ
يَسِيرَةٌ ، وَقِيلَ : يُقَدَّرُ بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَقِيلَ : سَبْعَةٌ ، ثُمَّ بَعْدَهُ إِنْ لَمْ تُوجَدْ
إِلَّا هِيَ أَوْ أَجْنَبِيَّةٌ وَجَبَ إِرْضَاعُهُ عَلَى مَنْ وُجِدَتْ ، وَلَهَا طَلَبُ الْأَجْرَةِ مِمَّنْ
تَلَزَّمَهُ مُؤَنَّتُهُ ، وَإِنْ وُجِدَتَا لَمْ تُجْبَرَ الْأُمُّ ، خَلِيَّةٌ كَانَتْ أَوْ فِي نِكَاحِ أَبِيهِ ،
فَإِنْ رَغِبَتْ فِي إِرْضَاعِهِ فَلَيْسَ لِأَبِيهِ مَنَعُهَا ، إِلَّا إِنْ طَلَبَتْ فَوْقَ أَجْرَةِ
الْمِثْلِ ، وَعَلَى أَبٍ أَجْرَةٌ مِثْلُ الْأُمِّ لِإِرْضَاعٍ وَلَدِهَا حَيْثُ لَا مُتَبَرِّعَ
بِالْإِرْضَاعِ ، وَكُمْتَبَرِّعَ رَاضٍ بِمَا رَضِيَتْ ^(١) .

* * *

فَصْلٌ [فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْحَضَانَةِ وَنَفَقَةِ الْمَمْلُوكِ] : وَالْأُولَى
بِالْحَضَانَةِ ، وَهِيَ : تَرْبِيَةُ مَنْ لَا يَسْتَقِلُّ إِلَى التَّمْيِيزِ : أُمٌّ لَمْ تَتَزَوَّجْ بَاخَرَ ،
فَأُمُّهَاثُهَا وَإِنْ عَلَتْ ، فَأَبٌ ، فَأُمُّهَاثُهَا ، فَأُخْتُ ، فَخَالَةٌ ، فَبِنْتُ أُخْتٍ ،

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن جملة : « وكمتبرع راض بما رضيت » من نسخ الطبع
لا الخط ، وهي لا تستقيم إلا بزيادة « دون » قبل « ما » كما صرح في « الفتح » [« فتح
الجواد »] وغيره .

فَبِنْتُ أَخٍ ، فَعَمَّةٌ .

وَالْمُمِيزُ إِنْ افْتَرَقَ أَبَوَاهُ مِنَ النِّكَاحِ كَانَ عِنْدَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمَا ، وَلِأَبٍ اخْتِيَرَ مَنْعُ الْأُنْثَى لَا الذَّكَرَ زِيَارَةَ الْأُمِّ ، وَلَا تُمْنَعُ الْأُمُّ عَنْ زِيَارَتِهِمَا عَلَى الْعَادَةِ ، وَالْأُمُّ أَوْلَى بِتَمْريضِهِمَا عِنْدَ الْأَبِ إِنْ رَضِيَ وَإِلَّا فَعِنْدَهَا ، وَإِنْ اخْتَارَهَا ذَكَرٌ فَعِنْدَهَا لَيْلًا وَعِنْدَهُ نَهَارًا ، أَوْ اخْتَارَتْهَا أَنْثَى فَعِنْدَهَا أَبَدًا وَيَزُورُهَا الْأَبُ عَلَى الْعَادَةِ ، وَلَا يَطْلُبُ إِخْضَارَهَا عِنْدَهُ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَحْتَزْ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَالْأُمُّ أَوْلَى ، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا فَطْمُهُ قَبْلَ حَوْلَيْنِ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْآخَرِ ، وَلَهُمَا فَطْمُهُ قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ ، وَلِأَحَدِهِمَا بَعْدَ حَوْلَيْنِ ، وَلَهُمَا الزِّيَادَةُ فِي الرِّضَاعِ عَلَى الْحَوْلَيْنِ حَيْثُ لَا ضَرَرَ ، لَكِنْ أَفْتَى الْحَنَاطِيُّ بِأَنَّهُ يُسَنُّ عَدَمُهَا إِلَّا لِحَاجَةٍ .

* * *

[بَيَانُ نَفَقَةِ الْمَمَالِكِ مِنَ الْأَرْقَاءِ] : وَيَجِبُ عَلَى مَالِكٍ كِفَايَةُ رَقِيقِهِ إِلَّا مُكَاتَبًا ، وَلَوْ أَعْمَى أَوْ زَمِنًا ، وَلَوْ غَنِيًّا أَوْ أَكُولًا ؛ نَفَقَةُ وَكِسْوَةٍ مِنْ جِنْسِ الْمُعْتَادِ لِمِثْلِهِ مِنْ أَرْقَاءِ الْبَلَدِ ، وَلَا يَكْفِي سَاتِرُ الْعَوْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَأَذَّ بِهِ ، نَعَمْ ، إِنْ أَعْتِيدَ ، وَلَوْ بِبِلَادِ الْعَرَبِ عَلَى الْأَوْجِهِ ، كَفَى ، إِذْ لَا تَحْقِيرَ حِينَئِذٍ ، وَعَلَى السَّيِّدِ ثَمَنُ دَوَائِهِ وَأَجْرَةُ الطَّبِيبِ عِنْدَ الْحَاجَةِ .

وَكَسْبُ الرَّقِيقِ لِسَيِّدِهِ ، يُنْفَقُهُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ ، وَيَسْقُطُ ذَلِكَ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ ، كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ .

وَيُسَنُّ أَنْ يُنَاوِلَهُ مِمَّا يَتَنَعَّمُ بِهِ مِنْ طَعَامٍ وَأَذَمٍ وَكِسْوَةٍ ، وَالْأَفْضَلُ

إِجْلَاسُهُ مَعَهُ لِلْأَكْلِ .

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكْلَفَهُ ، كَالدَّوَابِّ ، عَلَى الدَّوَامِ عَمَلًا لَا يُطِيقُهُ ، وَإِنْ رَضِيَ ، إِذْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ إِضْرَارُ نَفْسِهِ ، فَإِنْ أَبَى السَّيِّدُ إِلَّا ذَلِكَ بَيْعَ عَلَيْهِ ، أَيْ : إِنْ تَعَيَّنَ الْبَيْعُ طَرِيقًا ، وَإِلَّا أَوْجَرَ عَلَيْهِ .

أَمَّا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكْلَفَهُ عَمَلًا شَاقًّا ، وَيَتَّبِعُ الْعَادَةَ فِي إِرَاحَتِهِ وَقَتِ الْقِيلُولَةِ ، وَالْإِسْتِمْتَاعِ ، وَلَهُ مَنَعُهُ مِنْ نَفْلِ صَوْمٍ وَصَلَاةٍ .

وَعَلَى مَالِكٍ عِلْفُ دَابَّتِهِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَلَوْ كَلْبًا مُحْتَرَمًا ، وَسَفِيهَا ، إِنْ لَمْ تَأْلَفِ الرَّغْيَ ، وَيَكْفِيهَا ، وَإِلَّا كَفَى إِزْسَالُهَا لِلرَّغْيِ وَالشُّرْبِ حَيْثُ لَا مَانِعَ ، فَإِنْ لَمْ يَكْفِهَا الرَّغْيُ لَزِمَهُ التَّكْمِيلُ ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ مِنْ عِلْفِهَا أَوْ إِزْسَالِهَا أُجْبِرَ عَلَى إِزَالَةِ مُلْكِهِ أَوْ ذَبْحِ الْمَأْكُولَةِ ، فَإِنْ أَبَى فَعَلَ الْحَاكِمُ الْأَصْلَحَ مِنْ ذَلِكَ .

وَرَقِيقٌ كَدَابَّةٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَلَا يَجِبُ عِلْفُ غَيْرِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَهِيَ الْفَوَاسِقُ الْحُمُسُ .

وَيَحْلِبُ مَالِكُ الدَّوَابِّ مَا لَا يَضُرُّ بِهَا وَلَا بَوْلِدُهَا ، وَحَرَّمَ مَا ضَرَّ أَحَدَهُمَا ، وَلَوْ لِقَلَّةِ الْعِلْفِ ، وَالظَّاهِرُ ضَبْطُ الضَّرَرِ بِمَا يَمْنَعُ مِنْ نُمُوِّ أَمْثَالِهِمَا ، وَضَبْطُهُ فِيهِ بِمَا يَحْفَظُهُ عَنِ الْمَوْتِ تَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ ، فَأَلَوَاجِبُ التَّرْكَ لَهُ قَدَرًا مَا يُقِيمُهُ حَتَّى لَا يَمُوتَ .

وَيُسْنُ أَنْ لَا يُبَالِغَ الْحَالِبُ فِي الْحَلْبِ ، بَلْ يُبْقِيَ فِي الضَّرْعِ شَيْئًا ، وَأَنْ يَقْصَرَ أَظْفَارَ يَدَيْهِ .

بَابُ الْجَنَائَةِ

لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ وَشَخْصٍ بِمَا يَقْتُلُ ،

وَيَجُوزُ الْحَلَبُ وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ بِأَيِّ حِيلَةٍ كَانَتْ .

وَيَحْرُمُ التَّهْرِيشُ بَيْنَ الْبَهَائِمِ .

وَلَا يَجِبُ عِمَارَةُ دَارِهِ أَوْ قَنَاتِهِ ، بَلْ يُكْرَهُ تَرْكُهُ إِلَى أَنْ تَخْرَبَ بِغَيْرِ
عُذْرِ ، كَتَرْكِ سَقْفِي زَرْعٍ وَشَجَرٍ دُونَ تَرْكِ زِرَاعَةِ الْأَرْضِ وَغَرْسِهَا ، وَلَا
يُكْرَهُ عِمَارَةُ لِحَاجَةٍ ، وَإِنْ طَالَتْ ، وَالْأَخْبَارُ الدَّالَّةُ عَلَى مَنْعِ مَا زَادَ عَلَى
سَبْعَةِ أَذْرُعٍ مَحْمُولَةً عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ لِلْخِيَلَاءِ وَالتَّفَاخُرِ عَلَى النَّاسِ ،
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

* * *

بَابُ الْجَنَائَةِ

مِنْ قَتْلِ وَقَطْعِ وَغَيْرِهِمَا .

وَالْقَتْلُ ظُلْمًا أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ بَعْدَ الْكُفْرِ ، وَبِالْقَوْدِ أَوْ الْعَفْوِ لَا تَبْقَى مُطَالَبَةٌ
أُخْرَوِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ الْمُزْهِقُ ثَلَاثَةٌ : عَمْدٌ وَشِبْهُ عَمْدٍ وَخَطَأٌ .

لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي عَمْدٍ بِخِلَافِ شِبْهِهِ وَالْخَطَأِ ، وَهُوَ قَصْدُ فِعْلٍ
ظُلْمًا ، وَعَيْنُ شَخْصٍ ، يَعْنِي : الْإِنْسَانَ ، إِذْ لَوْ قَصَدَ شَخْصًا ظَنَّهُ ظَنِيًّا ،
فَبَانَ إِنْسَانًا ، كَانَ خَطَأً .

بِمَا يَقْتُلُ غَالِبًا جَارِحًا كَانَ ، كَغَزْرِ إِبْرَةٍ بِمَقْتَلٍ ، كِدْمَاغٍ وَعَيْنٍ
وَحَاصِرَةٍ وَإِحْلِيلٍ وَمَثَانَةٍ وَعِجَانٍ ، وَهُوَ : مَا بَيْنَ الْخِصْيَةِ وَالذُّبْرِ ، أَوْ

وَقَصْدُهُمَا بغيرِهِ شِبْهُ عَمْدٍ ،

لَا ، كَتَجْوِيعٍ وَسِخْرِ .

وَقَصْدُهُمَا ، أَيِ : الْفِعْلَ وَالشَّخْصَ ، بغيرِهِ أَيِ : غَيْرِ مَا يَقْتُلُ
غَالِباً ، شِبْهُ عَمْدٍ ، سَوَاءٌ أَقْتَلَ كَثِيراً أَمْ نَادِراً ، كَضَرْبَةٍ يُمَكِّنُ عَادَةً إِحَالَةً
الْهَلَاكِ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِهَا ، بِنَحْوِ : قَلَمٍ ؛ أَوْ مَعَ خِفَتِهَا جِداً ، فَهَذَرٌ ؛ وَلَوْ
غَرَزَ إِبْرَةً بِغَيْرِ مَقْتَلٍ ، كَأَلْيَةٍ وَفَخِذٍ ؛ وَتَأَلَّمَ حَتَّى مَاتَ ، فَعَمْدٌ .

وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُ وَمَاتَ حَالاً ، فَشِبْهُ عَمْدٍ .

وَلَوْ حَبَسَهُ ، كَانَ أَغْلَقَ بَاباً عَلَيْهِ وَمَنَعَهُ الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ أَوْ أَحَدَهُمَا
وَالطَّلَبَ لِذَلِكَ ، حَتَّى مَاتَ جُوعاً أَوْ عَطْشاً ، فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهُ
فِيهَا غَالِباً جُوعاً أَوْ عَطْشاً ، فَعَمْدٌ ، لِظُهُورِ قَصْدِ الْإِهْلَاكِ بِهِ .

وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ حَالِ الْمَحْبُوسِ وَالزَّمَنِ قُوَّةً وَحَرّاً .

وَحَدَّ الْأَطِبَّاءُ الْجُوعَ الْمُهْلِكَ غَالِباً بِاثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ سَاعَةً مُتَّصِلَةً ، فَإِنْ
لَمْ تَمُضِ الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَمَاتَ بِالْجُوعِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِ جُوعٌ أَوْ عَطْشٌ
سَابِقٌ فَشِبْهُ عَمْدٍ ، فَيَجِبُ نِصْفُ دِيَّتِهِ لِحُصُولِ الْهَلَاكِ بِالْأَمْرَيْنِ ^(١) .
وَمَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِيمَنْ أَشَارَ لِإِنْسَانٍ بِسَكِينٍ تَخْوِيفاً لَهُ ، فَسَقَطَتْ عَلَيْهِ

(١) قال الشيخ علوي السقاف رحمه الله أن : « فيجب نصف دية لحصول الهلاك بالأمرين » في
نسخ الطبع ، وأنه لم يرها في شيء من نسخ الخط . أَنتَهَى .

وفي العبارة نقصٌ يعلم من عبارة « التحفة » ، وهي : وإلا يعلم الحال فلا يكون عمداً في
الأظهر ، لأنه لم يقصد الهلاك ولا أتى بمهلك ، بل شبهه ، فيجب نصف دية لحصول
الهلاك بالأمرين . أَنتَهَى .

.....

مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ ، إِلَى أَنَّهُ عَمْدٌ مُوجِبٌ لِلْقَوْدِ .
 قَالَ شَيْخُنَا : وَفِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ عَيْنَهُ بِالْأَلَةِ ، فَالْوَجْهُ أَنَّهُ غَيْرُ
 عَمْدٍ . أَنْتَهَى .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجِبُ قِصَاصٌ بِسَبَبٍ ، كَمُبَاشَرَةٍ ، فَيَجِبُ عَلَى مُكْرِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ
 بَأَنِّ قَالَ : أَقْتُلْ هَذَا وَإِلَّا لَأَقْتُلَنَّكَ ^(١) ، فَقَتَلَهُ ، وَعَلَى مُكْرِهِ أَيْضاً ، وَعَلَى
 مَنْ ضَيَّفَ بِمَسْمُومٍ يَقْتُلُ غَالِباً غَيْرَ مُمَيِّزٍ ، فَإِنْ ضَيَّفَ بِهِ مُمَيِّزاً ، أَوْ دَسَّهُ فِي
 طَعَامِهِ الْغَالِبِ أَكَلَهُ مِنْهُ ، فَأَكَلَهُ جَاهِلاً ، فَشَبَّهُ عَمْدَ ، فَيَلْزَمُهُ دِيَّتُهُ وَلَا
 قَوْدَ ، لِتَنَاوُلِهِ الطَّعَامَ بِاخْتِيَارِهِ ، وَفِي قَوْلٍ : قِصَاصٌ ، لِتَغْرِيرِهِ ؛ وَفِي
 قَوْلٍ : لَا شَيْءَ ، تَغْلِيْباً لِلْمُبَاشَرَةِ .

وَعَلَى مَنْ أَلْقَى فِي مَاءٍ مُغْرِقٍ لَا يُمَكِّنُهُ التَّخْلُصُ مِنْهُ بَعَوْماً أَوْ غَيْرِهِ ،
 وَإِنْ أَلْتَقَمَهُ حُوتٌ ، وَلَوْ قَبْلَ وُضُولِهِ الْمَاءِ ، فَإِنْ أَمَكَّنَهُ تَخْلُصٌ بَعَوْماً أَوْ
 غَيْرِهِ ، وَمَنَعَهُ مِنْهُ عَارِضٌ ، كَمَوْجٍ وَرِيحٍ ، فَهَلْكَ ، فَشَبَّهُ عَمْدَ ، فَفِيهِ
 دِيَّتُهُ ، وَإِنْ أَمَكَّنَهُ ، فَتَرَكَهُ خَوْفاً أَوْ عِنَاداً ، فَلَا دِيَّةَ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَمْسَكَهُ شَخْصٌ ، وَلَوْ لِلْقَتْلِ ، فَقَتَلَهُ آخَرُ ، فَالْقِصَاصُ عَلَى
 الْقَاتِلِ دُونَ الْمُمْسِكِ .

(١) كذا الأصول ، وعبارة « التحفة » و « النهاية » : « قَتَلَنَّكَ » .

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا فَخَطَأً ، وَلَوْ وُجِدَ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا فِعْلَانِ مُزْهَقَانِ مُدْفَقَانِ ، كَحَزٍّ وَقَدْ أَوْ لَا كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ فَقَاتِلَانِ ، أَوْ مُرْتَبًا فَلَاوَلَّ إِنِ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ،

وَلَا قِصَاصَ عَلَى مَنْ أَكْرَهَ عَلَى صُعودِ شَجَرَةٍ ، فَزَلَقَ وَمَاتَ ، بَلْ هُوَ شَبْهُ عَمْدٍ إِنِ كَانَتْ مِمَّا يَزَلُّ عَلَى مِثْلِهَا غَالِبًا ، وَإِلَّا فَخَطَأً .

* * *

وَعَدَمُ قَصْدِ أَحَدِهِمَا بَأَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْفِعْلَ ، كَأَنْ زَلَقَ فَوَقَعَ عَلَى غَيْرِهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ قَصَدَهُ فَقَطَّ ، كَأَنْ رَمَى لِهَدَفٍ فَأَصَابَ إِنْسَانًا وَمَاتَ ، فَخَطَأً ؛ وَلَوْ وُجِدَ بِشَخْصٍ مِنْ شَخْصَيْنِ مَعًا ، أَيْ : حَالِ كَوْنِهِمَا مُقْتَرِنَيْنِ فِي زَمَنِ الْجِنَايَةِ ، بَأَنْ تَقَارَنَا فِي الْإِصَابَةِ ، فِعْلَانِ مُزْهَقَانِ لِلرُّوحِ مُدْفَقَانِ ، أَيْ : مُسْرِعَانِ لِلْقَتْلِ ، كَحَزٍّ لِلرَّقَبَةِ ، وَقَدْ لِلْجُنَّةِ ، أَوْ لَا ، أَيْ : غَيْرَ مُدْفَقَيْنِ ، كَقَطْعِ عُضْوَيْنِ ، أَيْ : جُرْحَيْنِ ، أَوْ جُرْحٍ مِنْ وَاحِدٍ وَعَشْرَةٍ مَثَلًا مِنْ آخَرٍ ، فَمَاتَ مِنْهُمَا ؛ فَقَاتِلَانِ ، فَيُقْتَلَانِ ؛ إِذْ رُبَّ جُرْحٍ لَهُ نِكَايَةٌ بَاطِنًا أَكْثَرُ مِنْ جُرُوحٍ ، فَإِنْ ذَفَفَ - أَيْ : أَسْرَعَ لِلْقَتْلِ - أَحَدُهُمَا فَقَطَّ ، فَهُوَ الْقَاتِلُ ، فَلَا يُقْتَلُ الْآخَرُ ، وَإِنْ شَكَّكْنَا فِي تَذْفِيفِ جُرْحِهِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ ، وَالْقَوْدُ لَا يَجِبُ بِالْشَكِّ ، أَوْ وَجَدَا بِهِ مِنْهُمَا مُرْتَبًا ، فَ الْقَاتِلُ الْأَوَّلُ إِنِ أَنْهَاهُ إِلَى حَرَكَةِ مَذْبُوحٍ ، بَأَنْ لَمْ يَبْقَ فِيهِ إِدْرَاكٌ وَإِبْصَارٌ وَنُطْقٌ وَحَرَكَةُ اخْتِيَارِيَّاتٍ ، وَيُعَزَّرُ الثَّانِي ، وَإِنْ جَنَى الثَّانِي قَبْلَ إِنْهَاءِ الْأَوَّلِ إِلَيْهَا ، وَذَفَفَ ، كَحَزٍّ بِهِ بَعْدَ جُرْحٍ ، فَالْقَاتِلُ الثَّانِي ، وَعَلَى الْأَوَّلِ قِصَاصُ الْعُضْوِ أَوْ مَالٌ بِحَسَبِ الْحَالِ ، وَإِنْ لَمْ يَذَفَفِ الثَّانِي أَيْضًا ، وَمَاتَ الْمَجْنِي بِالْجِنَايَتَيْنِ ، كَأَنْ قَطَعَ وَاحِدًا مِنَ الْكُوعِ وَالْآخَرَ مِنَ الْمِرْفَقِ ، فَقَاتِلَانِ ، لَوْجُودِ السَّرَايَةِ مِنْهُمَا .

* * *

وَشُرْطَ فِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ ، وَقَاتِلِ تَكْلِيفٌ

فَرَعُ : لَوْ أُنْذِمَتْ الْجِرَاحَةُ وَاسْتَمَرَّتِ الْحُمَى حَتَّى مَاتَ ، فَإِنْ قَالَ
عَدْلًا طَبَّ : إِنَّهَا مِنَ الْجُرْحِ ، فَالْقَوْدُ ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ .

* * *

وَشُرْطَ ، أَيُّ : لِلْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ فِي الْقَتْلِ كَوْنُهُ عَمْدًا ظُلْمًا ، فَلَا
قَوْدَ فِي الْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ وَغَيْرِ الظُّلْمِ .

وَفِي قَتِيلِ عِصْمَةٍ بِإِيمَانٍ أَوْ أَمَانٍ يَحْقِنُ دَمَهُ بِعَقْدِ ذِمَّةٍ ، أَوْ عَهْدٍ ،
فِيَهْدُرُ الْحَرْبِيُّ وَالْمُرْتَدُّ وَزَانٍ مُخَصَّنٌ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ لَيْسَ زَانِيًا مُخَصَّنًا ، سَوَاءٌ
أُثْبِتَ زِنَاهُ بَيِّنَةً أَمْ بِإِقْرَارٍ لَمْ يَرْجِعْ عَنْهُ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « لَيْسَ زَانِيًا مُخَصَّنًا » الزَّانِي الْمُخَصَّنُ ، فَيُقْتَلُ بِهِ
مَا لَمْ يَأْمُرْهُ الْإِمَامُ بِقَتْلِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنْ يُلْحَقَ بِالزَّانِي الْمُخَصَّنِ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ كُلُّ
مُهْدَرٍ ، كَتَارِكِ صَلَاةٍ ، وَقَاطِعِ طَرِيقٍ مُتَحَتِّمٍ قَتْلُهُ .

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُهْدَرَ مَعْصُومٌ عَلَى مِثْلِهِ فِي الْإِهْدَارِ ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي
سَبَبِهِ ، وَيَدُ السَّارِقِ مُهْدَرَةٌ إِلَّا عَلَى مِثْلِهِ ، سَوَاءٌ الْمَسْرُوقُ مِنْهُ وَغَيْرُهُ ،
وَمَنْ عَلَيْهِ قِصَاصٌ كَغَيْرِهِ فِي الْعِصْمَةِ فِي حَقِّ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ ، فَيُقْتَلُ
قَاتِلُهُ ، وَلَا قِصَاصَ عَلَى حَرْبِيٍّ ، وَإِنْ عُصِمَ بَعْدَ لِعَدَمِ التَّزَامِهِ ، وَلِمَا تَوَاتَرَ
عَنْهُ عليه السلام وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ عَدَمِ الْإِفَادَةِ مِمَّنْ أَسْلَمَ ، كَوَحْشِيٍّ قَاتِلِ حَمْزَةٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، بِخِلَافِ الذَّمِّيِّ ، فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ وَإِنْ أَسْلَمَ .

وَشُرْطَ فِي قَاتِلِ تَكْلِيفٍ ، فَلَا يُقْتَلُ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ حَالُ الْقَتْلِ .

وَمُكَافَاةً بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ؛ وَيُقْتَلُ جَمِيعٌ بِوَاحِدٍ .

وَالْمَذْهَبُ وَجُوبُهُ عَلَى السَّكَرَانِ الْمُتَعَدِّيِّ بِتَنَاوُلٍ مُسْكِرٍ فَلَا قَوْدَ عَلَى غَيْرِ مُتَعَدٍّ بِهِ .

وَلَوْ قَالَ : كُنْتُ وَقْتُ الْقَتْلِ صَبِيًّا ، وَأَمَكَنَ صِبَاهُ فِيهِ ، أَوْ مَجْنُونًا ، وَعُهِدَ جُنُونُهُ ، فَيُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ .

وَمُكَافَاةً ، أَيُّ : مُسَاوَاةً حَالِ جِنَايَةٍ ، بَأَنَ لَا يُفْضَلُ قَتِيلُهُ حَالِ الْجِنَايَةِ بِإِسْلَامٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ أَصَالَةٍ أَوْ سِيَادَةٍ ، فَلَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ ، وَلَوْ مُهْدَرًا ، بِنَحْوِ : زِنَا ، بِكَافِرٍ ؛ وَلَا حُرٌّ بَمَنْ فِيهِ رِقٌّ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَا أَصْلُ بِفَرْعِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَيُقْتَلُ الْفَرْعُ بِأَصْلِهِ .

يُقْتَلُ جَمِيعٌ بِوَاحِدٍ ، كَأَن جَرَحُوهُ جِرَاحَاتٍ لَهَا دَخَلٌ فِي الزُّهْقِ ، وَإِنْ فَحُشَ بَعْضُهَا ، أَوْ تَفَاوَتْ أَوْ فِي عَدَدِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَوَاطَوْا ، أَوْ كَانَ الْقُوَّةُ مِنْ عَالٍ أَوْ فِي بَحْرِ ، لِمَا رَوَى الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ [فتح الباري ١٢/٢٢٨] أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَتَلَ خَمْسَةَ أَوْ سَبْعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا غِيلَةً ، أَيُّ : خَدِيعَةً ، بِمَوْضِعِ خَالٍ ، وَقَالَ : لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ بِهِ جَمِيعًا . وَلَمْ يُنْكَزْ عَلَيْهِ ، فَصَارَ إِجْمَاعًا .

وَلِللَّوَلِيِّ الْعَفْوُ عَنْ بَعْضِهِمْ عَلَى حِصَّتِهِ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الرُّؤُوسِ دُونَ الْجِرَاحَاتِ ، وَمَنْ قَتَلَ جَمْعًا مُرْتَبًّا قُتِلَ بِأَوَّلِهِمْ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ تَصَارَعَا مَثَلًا ، ضَمِنَ بِقَوْدٍ أَوْ دِيَةٍ كُلُّ مِنْهُمَا مَا تَوَلَّدَ فِي الْآخِرِ مِنَ الصَّرَاعَةِ ، لِأَنَّ كُلًّا لَمْ يَأْذَنْ فِيمَا يُؤَدِّي إِلَى نَحْوِ قَتْلِ أَوْ تَلَفِ عُضْوٍ .

مُوجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ، وَالْدِّيَّةُ بَدَلٌ، وَهِيَ مِثْلُهُ بَعِيرٌ مُثْلَتُهُ فِي عَمْدٍ
وَشِبْهِهِ : ثَلَاثُونَ حِقَّةً،

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لِإِغْتِيَادِ أَنَّ لَا مُطَالَبَةَ فِي ذَلِكَ ، بَلْ
لَا بُدَّ فِي انْتِفَائِهَا مِنْ صَرِيحِ الْإِذْنِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي مَا يُوجِبُ الْقِصَاصَ فِي غَيْرِ النَّفْسِ] : يَجِبُ قِصَاصٌ فِي
أَعْضَاءٍ حَيْثُ أُمِكَ مِنْ غَيْرِ ظُلْمٍ، كَيْدٍ وَرَجُلٍ وَأَصَابِعٍ وَأَنَامِلٍ وَذَكَرٍ وَأُنْثَيْنِ
وَأُذُنٍ وَسِّنٍّ وَلِسَانٍ وَشَفَةِ وَعَيْنٍ وَجَفْنٍ وَمَارِنِ أَنْفٍ ، وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ .

وَيُشْتَرَطُ لِقِصَاصِ الطَّرَفِ وَالْجُزْءِ مَا شُرِطَ لِلنَّفْسِ ، وَلَا يُؤْخَذُ يَمِينُ
بَيْسَارٍ ، وَأَعْلَى بِأَسْفَلٍ ، وَعَكْسُهُ ، وَلَا قِصَاصٌ فِي كَسْرِ عَظْمٍ ، وَلَوْ
قُطِعَتْ يَدٌ مِنْ وَسْطِ ذِرَاعٍ أَقْصَصَ فِي الْكَفِّ وَفِي الْبَاقِي حُكُومَةٌ ، وَيُقَطَّعُ
جَمْعٌ بِيَدٍ تَحَامَلُوا عَلَيْهَا دُفْعَةً وَاحِدَةً بِمُحَدَّدٍ فَأَبَانُوهَا ، وَمَنْ قَتَلَ بِمُحَدَّدٍ أَوْ
حَنْقٍ أَوْ تَجْوِيعٍ أَوْ تَغْرِيقٍ بِمَاءٍ أَقْصَصَ إِنْ شَاءَ بِمِثْلِهِ ، أَوْ بِسِحْرِ فَبِسَيْفٍ .

* * *

مُوجِبُ الْعَمْدِ قَوْدٌ ، أَيْ : قِصَاصٌ ، سُمِّيَ ذَلِكَ قَوْدًا لِأَنَّهُمْ يَقُودُونَ
الْجَانِيَّ بِحَبْلِ وَغَيْرِهِ ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ .

وَالْدِّيَّةُ عِنْدَ سُقُوطِهِ بِعَفْوٍ عَنْهُ عَلَيْهَا أَوْ بِغَيْرِ عَفْوٍ بَدَلٌ عَنْهُ ، فَلَوْ عَفَا
الْمُسْتَحِقُّ عَنْهُ مَجَانًا أَوْ مُطْلَقًا ، فَلَا شَيْءَ .

وَهِيَ أَيْ : الدِّيَّةُ ، لِقَتْلِ حُرٍّ مُسْلِمٍ ذَكَرَ مَعْصُومٍ : مِثْلُهُ بَعِيرٌ مُثْلَتُهُ فِي
عَمْدٍ وَشِبْهِهِ ، أَيْ : ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ، فَلَا نَظَرَ لِتَفَاوُثِهَا عَدَدًا ، ثَلَاثُونَ حِقَّةً ،

وَتَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً؛ وَمُخَمَّسَةً فِي خَطَأٍ، مِنْ بَنَاتِ
مَخَاضٍ وَلَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ؛ إِلَّا فِي مَكَّةَ أَوْ أَشْهُرِ
حُرْمٍ أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمٍ، فَمِثْلُثَةٌ؛ وَدِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ، وَغَيْرِهِ
عَلَى عَاقِلَةٍ مُؤَجَّلَةٍ

وَتَلَاثُونَ جَذَعَةً، وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً؛ أَيُّ : حَامِلًا بِقَوْلِ خَبِيرَيْنِ ، وَمُخَمَّسَةً
فِي خَطَأٍ، مِنْ بَنَاتِ مَخَاضٍ وَبَنَاتِ لَبُونٍ وَبَنِي لَبُونٍ وَحِقَاقٍ وَجَذَاعٍ؛ مِنْ
كُلِّ مِنْهُمَا عِشْرُونَ ، لِخَبَرِ التِّرْمِذِيِّ [رَقْم : ١٣٨٦] وَغَيْرِهِ [النَّسَائِي ،
رَقْم : ٤٨٠٢ ؛ أَبُو دَاوُد ، رَقْم : ٤٥٤٥ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ٤٢٩١ ؛ الدَّارِمِي ،
رَقْم : ٢٣٦٧ ؛ مَالِك ، رَقْم : ١٦٠٣ و ١٦٠٥] .

إِلَّا إِنْ وَقَعَ الْخَطَأُ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ أَوْ فِي أَشْهُرِ حُرْمٍ ذِي الْقَعْدَةِ وَذِي
الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمِ وَرَجَبٍ .

أَوْ مَحْرَمٍ رَحِمٍ بِالْإِضَافَةِ كَأُمٍّ وَأُخْتٍ .

فَمِثْلُثَةٌ كَمَا فَعَلَهُ جَمْعُ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، وَأَقْرَهُمُ
الْبَاقُونَ ، وَلِعَظَمَ حُرْمَةِ الثَّلَاثَةِ زَجَرَ عَنْهَا بِالتَّغْلِيظِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَلَا يُلْحَقُ بِهَا حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَلَا الْإِحْرَامُ وَلَا رَمَضَانُ وَلَا أَثَرُ لِمَحْرَمٍ
رِضَاعٍ وَمُصَاهَرَةٍ .

وَخَرَجَ بِـ « الْخَطَأِ » ضِدَّاهُ فَلَا يَزِيدُ وَاجِبُهُمَا بِهِذِهِ الثَّلَاثَةِ أَكْتِفَاءً بِمَا
فِيهِمَا مِنَ التَّغْلِيظِ .

وَأَمَّا دِيَّةُ الْأُنْثَى فَنِصْفُ دِيَّةِ الذَّكَرِ .

وَ دِيَّةُ عَمْدٍ عَلَى جَانٍ مُعَجَّلَةٍ كَسَائِرِ أَبْدَالِ الْمُتَنَلِّفَاتِ .

وَ دِيَّةُ غَيْرِهِ مِنْ شِبْهِ عَمْدٍ وَخَطَأٍ وَإِنْ تَثَلَّثَ عَلَى عَاقِلَةٍ لِلْجَانِي مُؤَجَّلَةٍ

بِثَلَاثِ سِنِينَ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فَقِيَمَتْهَا ،

بِثَلَاثِ سِنِينَ ، عَلَى الْغَنِيِّ مِنْهُمْ نِصْفُ دِينَارٍ وَالْمُتَوَسِّطِ رُبْعُ كُلِّ سَنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَقُوا فَمِنْ بَيْتِ أَلْمَالِ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى الْجَانِي لِحَبْرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري، رقم: ٥٧٥٨؛ مسلم، رقم: ١٦٨١] .

وَالْمَعْنَى فِي كَوْنِ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فِيهِمَا ، أَنَّ الْقَبَائِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَقُومُونَ بِنُصْرَةِ الْجَانِي مِنْهُمْ وَيَمْنَعُونَ أَوْلِيَاءَ الدِّمِ أَخَذَ حَقَّهُمْ ، فَأَبْدَلَ الشَّرْعُ تِلْكَ النُّصْرَةَ بِبَذْلِ أَلْمَالِ ، وَخُصَّ تَحْمِلُهُمْ بِالْخَطَا وَشِبْهِ الْعَمْدِ لِأَنَّهُمَا مِمَّا يَكْثُرُ ، لَا سِيَّما فِي مُتَعَاطِي الْأَسْلِحَةِ ، فَحَسُنْتَ إِعَانَتُهُ لثَلَاثَ يَتَضَرَّرُ بِمَا هُوَ مَعْدُورٌ فِيهِ ، وَأُجِّلَتْ الدِّيَةُ عَلَيْهِمْ رِفْقًا بِهِمْ .

وَعَاقِلَةُ الْجَانِي عَصَابَتُهُ الْمُجْمَعُ عَلَى إِرْثِهِمْ بِنَسَبٍ أَوْ وِلَاءٍ إِذَا كَانُوا ذُكُورًا مُكَلَّفِينَ غَيْرَ أَصْلٍ وَفَرَعٍ ، وَيُقَدَّمُ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ ، وَلَا يَعْقِلُ فَقِيرٌ وَلَوْ كَسُوبًا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخُنْتُ وَغَيْرُ مُكَلَّفٍ .

وَلَوْ عُدِمَتْ إِبِلٌ فِي الْمَحَلِّ الَّذِي يَجِبُ تَحْصِيلُهَا مِنْهُ حِسًّا أَوْ شَرْعًا ، بَأَنَّ وَجِدَتْ فِيهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ الْمِثْلِ ، أَوْ بَعْدَتْ وَعَظُمَتْ الْمُؤَنَةُ وَالْمَشَقَّةُ ؛ فَالْوَاجِبُ قِيَمَتُهَا وَقْتُ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ مِنْ غَالِبِ نَقْدِ الْبَلَدِ ، وَفِي الْقَدِيمِ : الْوَاجِبُ عِنْدَ عَدَمِهَا فِي النَّفْسِ الْكَامِلَةِ أَلْفُ مِثْقَالٍ ذَهَبًا ، أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَضَّةً .

وَالْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ .

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ الْأَطْرَافِ مِنْ وَجُوبِ دِيَّةِ كَامِلَةٍ أَوْ نِصْفِهَا أَوْ عَشْرِهَا أَوْ نِصْفِ عَشْرِهَا] : وَكُلُّ عَضْوٍ مُفْرَدٍ فِيهِ جَمَالٌ وَمَنْفَعَةٌ إِذَا قَطَعَهُ وَجَبَتْ فِيهِ دِيَّةٌ كَامِلَةٌ ، مِثْلُ دِيَّةِ صَاحِبِ الْعَضْوِ إِذَا قَتَلَهُ ، وَكَذَا كُلُّ عَضْوَيْنِ مِنْ جَنْسٍ إِذَا قَطَعَهُمَا فَفِيهِمَا الدِّيَّةُ ، وَفِي أَحَدِهِمَا نِصْفُهَا ، فَفِي قَطْعِ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي إِحْدَاهُمَا النِّصْفُ ، وَمِثْلُهُمَا الْعَيْنَانِ وَالشَّفَتَانِ وَالْكَفَّانِ بِإِصْبَعِيهِمَا وَالْقَدَمَانِ بِإِصْبَعِيهِمَا ، وَفِي كُلِّ إِصْبَعٍ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وَفِي كُلِّ سَنٍّ خَمْسٌ .

* * *

وَيَنْبُتُ الْقَوْدُ لِلْوَرَّةِ الْعَصَبَةِ وَذَوِي الْفُرُوضِ بِحَسَبِ إِرْثِهِمُ الْمَالَ ، وَلَوْ مَعَ بُعْدِ الْقَرَابَةِ ، كَذِي رَحِمٍ إِنْ وَرَّثْنَاهُ ، أَوْ مَعَ عَدَمِهَا ، كَأَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَالْمُعْتَقِ وَعَصَبَتِهِ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ مَا إِذَا كَانَ الْمُسْتَحِقُّ لِلْقَوْدِ غَيْرُ كَامِلٍ أَوْ كَانَ غَائِبًا] : يُخْبَسُ الْجَانِي إِلَى كَمَالِ الصَّبِيِّ مِنَ الْوَرَّةِ بِالْبُلُوغِ ، وَحُضُورِ الْغَائِبِ أَوْ إِذْنِهِ ، فَلَا يُخْلَى بِكَفِيلٍ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَهْرَبُ فَيَفُوتُ الْحَقُّ ، وَالْكَلَامُ فِي غَيْرِ قَاطِعِ الطَّرِيقِ ، أَمَّا هُوَ إِذَا تَحَتَّمَ قَتْلُهُ فَيَقْتُلُهُ الْإِمَامُ مُطْلَقًا ، وَلَا يَسْتَوْفِي الْقَوْدَ إِلَّا وَاحِدٌ مِنَ الْوَرَّةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ بِتَرَاضٍ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ بَاقِيهِمْ أَوْ بِفُرْعَةٍ بَيْنَهُمْ إِذَا لَمْ يَتَرَاضُوا ، وَلَوْ بَادَرَ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ ، فَقَتَلَهُ عَالِمًا

تَحْرِيمَ الْمُبَادَرَةِ ، فَلَا قِصَاصَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَبْلَ عَفْوٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ الْقِصَاصُ .

وَلَوْ قَتَلَهُ أَجَنْبِيٌّ أَخَذَ الْوَرِثَةُ الدِّيَةَ مِنْ تَرْكَةِ الْجَانِي لَا مِنَ الْأَجَنْبِيِّ .
وَلَا يَسْتَوْفِي الْمُسْتَحِقُّ الْقَوْدَ فِي نَفْسٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَّا بِإِذْنِ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ ، فَإِنْ اسْتَقْلَّ بِهِ عُزَّرَ .

* * *

تَمَمَّةٌ [فِي حُكْمِ مَا يُلْقَى فِي الْبَحْرِ إِذَا أَشْرَفَتِ السَّفِينَةُ عَلَى الْغَرَقِ] :
يَجِبُ عِنْدَ هَيَجَانِ الْبَحْرِ وَخَوْفِ الْغَرَقِ إِلْقَاءُ غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَتَاعِ ،
لِسَلَامَةِ حَيَوَانٍ مُخْتَرَمٍ ، وَإِلْقَاءُ الدَّوَابِّ لِسَلَامَةِ الْآدَمِيِّ الْمُخْتَرَمِ إِنْ تَعَيَّنَ
لِدَفْعِ الْغَرَقِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْمَالِكُ ، أَمَا الْمُهْدَرُ ، كَحَزْبِيٍّ وَزَانٍ
مُخَصَّنٍ ، فَلَا يُلْقَى لِأَجَلِهِ مَالٌ مُطْلَقًا ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَى هُوَ لِأَجْلِ الْمَالِ
كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَيَحْرُمُ إِلْقَاءُ الْعَبِيدِ لِلْأَخْرَارِ ، وَالْدَّوَابِّ لِمَا لَا رُوحَ لَهُ .
وَيَضْمَنُ مَا أُلْقِيَ بِلاَ إِذْنِ مَالِكِهِ .

وَلَوْ قَالَ لِرَجُلٍ : أَلْتَمَعَ زَيْدٌ وَعَلَيَّ ضَمَانُهُ إِنْ طَالَكَ ، فَفَعَلَ ،
ضَمِنَهُ الْمُلْقِي لَا الْآمِرُ .

* * *

فَرْعٌ : أَفْتَى أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيُّ بِحِلِّ سَفْيِ أُمْتِهِ دَوَاءً لِيَسْقُطَ وَلَدُهَا
مَا دَامَ عِلَاقَةً أَوْ مُضْغَةً ، وَبَالَغَ الْحَنْفِيَّةُ ، فَقَالُوا : يَجُوزُ مُطْلَقًا ، وَكَلَامُ

بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : قَطْعُ مُكَلَّفٍ إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ أَوْ عِنَادٍ أَوْ اسْتِهْزَاءٍ

« الإِخْيَاءِ » يَدُلُّ عَلَى التَّحْرِيمِ مُطْلَقًا ، قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

* * *

خَاتِمَةٌ : تَجِبُ الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ مَنْ يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، خَطَأً كَانَ أَوْ عَمْدًا ، وَهِيَ : عِتْقُ رَقَبَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ .

* * *

بَابُ فِي الرَّدَّةِ

الرَّدَّةُ : لُغَةٌ : الرُّجُوعُ ، وَهِيَ أَفْحَسُ أَنْوَاعِ الْكُفْرِ ، وَيَخْبُطُ بِهَا الْعَمَلُ إِنْ اتَّصَلَتْ بِالْمَوْتِ ، فَلَا يَجِبُ إِعَادَةُ عِبَادَاتِهِ الَّتِي قَبْلَ الرَّدَّةِ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تَجِبُ .

وَشَرَعًا : قَطْعُ مُكَلَّفٍ مُخْتَارٍ ، فَتَلْغُو مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرِهِ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مُؤْمِنًا ، إِسْلَامًا بِكُفْرٍ عَزْمًا حَالًا أَوْ مَالًا فَيَكْفُرُ بِهِ حَالًا .

أَوْ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا بِاعْتِقَادٍ لِذَلِكَ الْفِعْلِ أَوْ الْقَوْلِ ، أَيْ : مَعَهُ أَوْ مَعَ عِنَادٍ مِنَ الْقَائِلِ أَوْ الْفَاعِلِ أَوْ مَعَ اسْتِهْزَاءٍ ، أَيْ : اسْتِخْفَافٍ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقْتَرَنَ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ بِهِ عَنِ الرَّدَّةِ ، كَسَبَقِ لِسَانٍ أَوْ حِكَايَةِ كُفْرٍ أَوْ خَوْفٍ .

قَالَ شَيْخُنَا كَشَيْخِهِ : وَكَذَا قَوْلُ الْوَلِيِّ حَالِ غَيْبَتِهِ : أَنَا اللَّهُ ! وَنَحْوُهُ

كَنَفِي صَانِعٍ وَنَبِيِّ وَجَحْدٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، وَسُجُودٍ لِمَخْلُوقٍ

مِمَّا وَقَعَ لِأَيْمَةِ مِنَ الْعَارِفِينَ ، كَأَبْنِ عَرَبِيٍّ وَاتِّبَاعِهِ بِحَقٍّ ، وَمَا وَقَعَ فِي عِبَارَاتِهِمْ مِمَّا يُوهَمُ كُفْرًا ، غَيْرَ مُرَادٍ بِهِ ظَاهِرُهُ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْمُؤَفِّقِينَ ، نَعَمْ يَحْرُمُ عَلَى مَنْ لَا يَعْرِفُ حَقِيقَةَ أَصْطِلَاحِهِمْ وَطَرِيقَتِهِمْ مُطَالَعَةُ كُتُبِهِمْ ، فَإِنَّهَا مَرَلَةٌ قَدِمَ لَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَلَّ كَثِيرُونَ اغْتَرَوْا بِظَوَاهِرِهَا ، وَقَوْلُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ : يُعَزِّرُ وَلِيِّي قَالَ : أَنَا اللَّهُ ! فِيهِ نَظَرٌ ، لِأَنَّهُ إِنْ قَالَهُ وَهُوَ مُكَلَّفٌ فَهُوَ كَافِرٌ لَا مَحَالَةَ ، وَإِنْ قَالَهُ حَالُ الْغَيْبَةِ الْمَانِعَةِ لِلتَّكْلِيفِ ، فَأَيُّ وَجْهِ لِلتَّعْزِيرِ ؟! أَتَنْتَهَى .

وَذَلِكَ كَنَفِي صَانِعٍ ، وَنَفْيِ نَبِيِّ أَوْ تَكْذِيبِهِ ، وَجَحْدٍ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ مَعْلُومٍ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ ، كَوُجُوبِ نَحْوِ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَتَحْلِيلِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَالنِّكَاحِ ، وَتَحْرِيمِ شُرْبِ الْخَمْرِ وَاللُّوَاطِ وَالزُّنَا وَالْمَكْسِ وَنَدْبِ الرِّوَاتِبِ وَالْعِيدِ ، بِخِلَافِ مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ نَصٌّ كَأَسْتَحْقَاقِ بِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسِ مَعَ الْبِنْتِ ، وَكَحُرْمَةِ نِكَاحِ الْمُعْتَدَّةِ لِلْغَيْرِ ، كَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ وَغَيْرُهُ .

وَبِخِلَافِ الْمَعْدُورِ ، وَكَمَنْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ .

وَسُجُودٍ لِمَخْلُوقٍ اخْتِيَارًا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ وَلَوْ نَبِيًّا ، وَإِنْ أَنْكَرَ الْأَسْتَحْقَاقَ أَوْ لَمْ يُطَابِقْ قَلْبُهُ جَوَارِحَهُ ، لِأَنَّ ظَاهِرَ حَالِهِ يُكْذِّبُهُ .

وَفِي أَصْلِ « الرُّوضَةِ » عَنْ « التَّهْذِيبِ » : مَنْ دَخَلَ دَارَ الْحَرْبِ ، فَسَجَدَ لِصَنَمٍ ، أَوْ تَلَفَّظَ بِكُفْرٍ ، ثُمَّ أَدْعَى إِكْرَاهًا ، فَإِنْ فَعَلَهُ فِي خُلُوتِهِ لَمْ يُقْبَلْ ، أَوْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَهُوَ أَسِيرٌ قَبْلَ قَوْلِهِ ، أَوْ تَاجِرٌ فَلَا .

وَتَرَدَّدَ فِي كُفْرٍ ،

وَخَرَجَ بِالسُّجُودِ الرُّكُوعُ ، لِأَنَّ صُورَتَهُ تَقَعُ فِي الْعَادَةِ لِلْمَخْلُوقِ كَثِيرًا
بِخِلَافِ السُّجُودِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، يَظْهَرُ أَنَّ مَحَلَّ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ ،
بِخِلَافِ مَا لَوْ قَصَدَ تَعْظِيمَ مَخْلُوقٍ بِالرُّكُوعِ كَمَا يُعَظِّمُ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَإِنَّهُ
لَا شَكَّ فِي الْكُفْرِ حِينَئِذٍ . أَنْتَهَى .

وَكَمَشَى إِلَى الْكِنَائِسِ بِزِيَّتِهِمْ مِنْ زُنَّارٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَكَالِقَاءِ مَا فِيهِ قُرْآنٌ
فِي مُسْتَقْدَرٍ .

قَالَ الزُّوْيَانِيُّ : أَوْ عَلِمَ شَرْعِيٌّ ، وَمِثْلُهُ بِالْأُولَى مَا فِيهِ أَسْمُ مُعَظَّمٍ .
وَتَرَدَّدَ فِي كُفْرٍ أَيْفَعَلُهُ أَوْ لَا .

وَكَتَكْفِيرٍ مُسْلِمٍ لِذَنْبِهِ بِلا تَأْوِيلٍ ، لِأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا .
وَكَالرِّضَا بِالْكُفْرِ ، كَأَنَّ قَالَ لِمَنْ طَلَبَ مِنْهُ تَلْقِينَ الْإِسْلَامَ : أَصْبِرْ
سَاعَةً ؛ فَيَكْفُرُ فِي الْحَالِ فِي كُلِّ مَا مَرَّ لِمُنَافَاتِهِ الْإِسْلَامَ .

وَكَذَا يَكْفُرُ مَنْ أَنْكَرَ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ ، أَوْ حَرْفًا مِنْهُ ، أَوْ صُحْبَةَ أَبِي
بَكْرٍ ، أَوْ قَذَفَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ؛ وَيَكْفُرُ فِي وَجْهِ حَكَاهُ الْقَاضِي مَنْ
سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَا مَنْ قَالَ لِمَنْ أَرَادَ
تَخْلِيفَهُ : لَا أُرِيدُ الْحَلْفَ بِاللَّهِ ، بَلْ بِالْإِطْلَاقِ مَثَلًا ؛ أَوْ قَالَ : رُؤْيِي إِيَّاكَ
كَرُؤْيِيَةِ مَلِكِ الْمَوْتِ .

وَيُسْتَتَابُ مُرْتَدًّا ، ثُمَّ قُتِلَ بِلَا إِمْهَالٍ .

تَنْبِيْهُ : يَنْبَغِي لِلْمُفْتِي أَنْ يَخْطَأَ فِي التَّكْفِيرِ مَا أَمَكَّنَهُ لِعِظَمِ خَطَرِهِ
وَعَلَبَةِ عَدَمِ قَصْدِهِ ، سَيِّمًا مِنَ الْعَوَامِّ ، وَمَا زَالَ أَيْمُنُنَا عَلَى ذَلِكَ قَدِيمًا
وَحَدِيثًا .

* * *

وَيُسْتَتَابُ وَجُوبًا مُرْتَدًّا ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى ، لِأَنَّهُ كَانَ مُحْتَرَمًا
بِالْإِسْلَامِ ، وَرُبَّمَا عَرَضَتْ لَهُ شُبُهَةٌ فَتَزَالُ .
ثُمَّ إِنْ لَمْ يَتُبْ بَعْدَ الْأَسْتِثَابَةِ قُتِلَ ، أَيْ : قَتَلَهُ الْحَاكِمُ ، وَلَوْ بِنَائِبِهِ ،
بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ لَا بَغْيِهِ .

بِلَا إِمْهَالٍ ، أَيْ : تَكُونُ الْأَسْتِثَابَةُ وَالْقَتْلُ حَالًا ، لِخَبَرِ الْبُخَارِيِّ
[رقم : ٣٠١٧] : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ فَاقْتُلُوهُ » فَإِذَا أَسْلَمَ صَحَّ إِسْلَامُهُ ، وَتُرِكَ ؛
وَإِنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لِإِطْلَاقِ النُّصُوصِ ، نَعَمْ يُعَزَّرُ مَنْ تَكَرَّرَتْ رِدَّتُهُ لَا فِي
أَوَّلِ مَرَّةٍ إِذَا تَابَ ، خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ جَهْلَةُ الْقُضَاةِ .

* * *

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ مَا يَخْصُلُ بِهِ الْإِسْلَامُ مُطْلَقًا عَلَى الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ وَعَلَى
الْمُرْتَدِّ] : إِنَّمَا يَخْصُلُ إِسْلَامُ كُلِّ كَافِرٍ أَصْلِيٍّ أَوْ مُرْتَدٍّ بِالتَّلَاقُظِ بِالشَّهَادَتَيْنِ
مِنَ النَّاطِقِ ، فَلَا يَكْفِي مَا بِقَلْبِهِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَإِنْ قَالَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَجَمَعَ
مُحَقِّقُونَ ، وَلَوْ بِالْعَجَمِيَّةِ ، وَإِنْ أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ ،
لَا بُلْغَةَ لُقْنَهَا بِلَا فَهْمٍ ؛ ثُمَّ بِالْاعْتِرَافِ بِرِسَالَتِهِ ﷺ إِلَى غَيْرِ الْعَرَبِ مِمَّنْ
يُنْكِرُهَا ، فَيَزِيدُ الْعَيْسَوِيُّ مِنَ الْيَهُودِ « مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ

بَابُ الْحُدُودِ

« الْخَلْقِ » ، وَالْبَرَاءَةُ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ دِينَ الْإِسْلَامِ ، فَيَزِيدُ الْمُشْرِكُ : كَفَرْتُ بِمَا كُنْتُ أَشْرَكْتُ بِهِ ؛ وَبِرْجُوعِهِ عَنِ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي أَرْتَدَّ بِسَبَبِهِ .

وَمِنْ جَهْلِ الْقُضَاةِ أَنَّ مَنْ ادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ بَرْدَةً أَوْ جَاءَهُمْ يَطْلُبُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ يَقُولُونَ لَهُ : تَلَفَّظَ بِمَا قُلْتَ ؛ وَهَذَا غَلَطٌ فَاخِشٌ ، فَقَدْ قَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِذَا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ أَنَّهُ أَرْتَدَّ وَهُوَ مُسْلِمٌ لَمْ أَكْشِفْ عَنِ الْحَالِ ، وَقُلْتُ لَهُ : قُلْ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ كُلِّ دِينٍ يُخَالِفُ الْإِسْلَامَ . أَنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُؤْخَذُ مِنْ تَكْرِيرِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَفْظُ « أَشْهَدُ » أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي صِحَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ فِي الْكُفَّارَةِ وَغَيْرِهَا ، لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ جَمْعٌ ، وَفِي الْأَحَادِيثِ مَا يَدُلُّ لِكُلِّ . أَنْتَهَى .

وَيُنْدَبُ أَمْرُ كُلِّ مَنْ أَسْلَمَ بِالْإِيمَانِ بِالْبَعْثِ ، وَيُشْتَرَطُ لِنَفْعِ الْإِسْلَامِ فِي الْآخِرَةِ مَعَ مَا مَرَّ تَصْدِيقُ الْقَلْبِ بِوَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَرُسُلِهِ وَكِتَابِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، فَإِنْ أَعْتَقَدَ هَذَا وَلَمْ يَأْتِ بِمَا مَرَّ ، لَمْ يَكُنْ مُؤْمِنًا ، وَإِنْ أَتَى بِهِ بِلَا اِعْتِقَادٍ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْحُكْمُ الدُّنْيَوِيُّ ظَاهِرًا .

* * *

بَابُ الْحُدُودِ

أَوَّلُهَا : حَدُّ الزَّنا ، وَهُوَ أَكْبَرُ الْكَبَائِرِ بَعْدَ الْقَتْلِ ، وَقِيلَ : هُوَ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ .

يَجْلِدُ إِمَامٌ حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى مِثَّةً ، وَيُعَرَّبُ عَامَاً إِنْ كَانَ بِكَرّاً ،
لَا مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ ،

يَجْلِدُ وَجُوباً إِمَامٌ أَوْ نَائِبُهُ دُونَ غَيْرِهِمَا ، خِلَافاً لِلْقَقَالِ .

حُرّاً مُكَلَّفًا زَنَى بِإِيلَاجِ حَشَفَةٍ أَوْ قَدَرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا فِي فَرْجِ آدَمِيٍّ
حَيٍّ ، قُبُلٍ أَوْ دُبُرٍ ، ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ، مَعَ عِلْمٍ تَحْرِيمِهِ ؛ فَلَا حَدَّ بِمُفَاخَذَةٍ
وَمُسَاحَقَةٍ وَأَسْتِمْنَاءٍ بِيَدِ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِ حَلِيلَتِهِ ، بَلْ يُعَزَّرُ فَاعِلُ ذَلِكَ .

وَيُكْرَهُ بِنَحْوِ يَدِهَا ، كَتَمَكِينِهَا مِنَ الْعَبَثِ بِذَكَرِهِ حَتَّى يُنْزَلَ ، لِأَنَّهُ فِي
مَعْنَى الْعَزْلِ .

وَلَا بِإِيلَاجٍ فِي فَرْجِ بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتٍ ، وَلَا يَجِبُ ذَنْبُ الْبَهِيمَةِ الْمَأْكُولَةِ
خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يُجْلَدُ مَنْ ذَكَرَ مِثَّةً مِنَ الْجِلْدَاتِ وَيُعَرَّبُ عَامَاً
وَلَاءَ لِمَسَافَةِ قَصْرِ فَاكْتَرٍ .

إِنْ كَانَ الْوَاطِئُ أَوْ الْمَوْطُوءَةُ حُرّاً بِكَرّاً ، وَهُوَ : مَنْ لَمْ يَطَأْ أَوْ تَوَطَّأَ
فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ .

لَا إِنْ زَنَى مَعَ ظَنٍّ حِلٍّ ، بِأَنْ أَدَّعَاهُ ، وَقَدْ قَرَّبَ عَهْدُهُ بِالْإِسْلَامِ أَوْ بَعْدَ
عَنْ أَهْلِهِ ، أَوْ مَعَ تَحْلِيلِ عَالِمٍ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ ، لِشُبْهَةِ إِبَاحَتِهِ ، وَإِنْ لَمْ يُقْلَدْهُ
الْفَاعِلُ ، كَنِكَاحِ بِلَا وَلِيِّ كَمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ بِلَا شُهُودٍ ، كَمَذْهَبِ
مَالِكٍ ، بِخِلَافِ الْخَالِي عَنْهُمَا ، وَإِنْ نُقِلَ عَنْ دَاوُدَ ، وَكَنِكَاحِ مُتَعَةٍ نَظَرًا
لِخِلَافِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَوْ مِنْ مُعْتَقِدِ تَحْرِيمِهِ ، نَعَمْ إِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِإِبْطَالِ
النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ حُدًّا لَارْتِفَاعِ الشُّبْهَةِ حِينَئِذٍ . قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ .

وَيَرْجُمُ مُحْصَنًا ،

وَيُحَدِّثُ فِي مُسْتَأْجَرَةٍ لِلزَّانَا بِهَا ، إِذْ لَا شُبْهَةَ ، لِعَدَمِ الْأَعْتِدَادِ بِالْعَقْدِ
الْبَاطِلِ بَوَاجِهِ ، وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شُبْهَةٌ يُنَافِيهِ الْإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ ثُبُوتِ
الْكَسْبِ بِذَلِكَ ، وَمِنْ ثَمَّ ضَعْفُ مُذَرِّكُهُ وَلَمْ يُرَاعَ خِلَافُهُ ، وَكَذَا فِي
مُبِيحَةِ ، لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ هُنَا لَغَوٌ ، وَمُحَرِّمَةِ عَلَيْهِ لِتَوَثُّنٍ أَوْ لِنَحْوِ بَيِّنُونَةٍ كُبْرَى ،
وَإِنْ كَانَ قَدْ تَزَوَّجَهَا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ ، لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ ؛
أَمَّا مَجُوسِيَّةُ تَزَوَّجَهَا ، فَلَا يُحَدِّثُ بِوُطْئِهَا لِلِاخْتِلَافِ فِي حِلِّ نِكَاحِهَا .

وَلَا يُحَدِّثُ بِإِبِلَاجٍ فِي قُبُلِ مَمْلُوكَةٍ لَهُ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ بِنَحْوِ مَحْرَمِيَّةٍ أَوْ شَرِكَةٍ
لِغَيْرِهِ فِيهَا ، أَوْ تَوَثُّنٍ ، أَوْ تَمَجَّسٍ .

وَلَا بِإِبِلَاجٍ فِي أَمَةِ فَرَجٍ ، وَلَوْ مُسْتَوْلَدَةً ، لِشُبْهَةِ الْمُلْكِ فِيمَا عَدَا
الْأَخِيرَةَ وَشُبْهَةِ الْإِعْفَافِ فِيهَا .

وَأَمَّا حَدُّ ذِي رِقٍّ مُحْصَنِ أَوْ بِكْرٍ ، وَلَوْ مُبْعَضًا ، فَنِصْفُ حَدِّ الْخُرِّ ،
وَتَغْرِيبُهُ ، فَيُجْلَدُ خَمْسِينَ وَيُعْرَبُ نِصْفَ عَامٍ .

وَيُحَدِّثُ الرَّقِيقَ الْإِمَامُ أَوْ السَّيِّدُ .

وَيَرْجُمُ ، أَيُّ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، بَأَن يَأْمُرَ النَّاسَ لِيُحِيطُوا بِهِ ، فَيَرْمُوهُ
مِنَ الْجَوَانِبِ بِحِجَارَةٍ مُعْتَدِلَةٍ إِنْ كَانَ مُحْصَنًا ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، حَتَّى
يَمُوتَ إِجْمَاعًا ، لِأَنَّهُ ﷺ رَجَمَ مَاعِزًا وَالْغَامِدِيَّةَ .

وَلَا يُجْلَدُ مَعَ الرَّجْمِ عِنْدَ جَمَاهِيرِ الْعُلَمَاءِ .

وَتُعْرَضُ عَلَيْهِ تَوْبَةٌ لِتَكُونَ خَاتِمَةً أَمْرِهِ ، وَيُؤْمَرُ بِصَلَاةٍ دَخَلَ وَفْتُهَا ،

وَأُخِّرَ رَجْمُ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، وَيَثْبُتُ بِإِقْرَارٍ وَبَيِّنَةٍ ، وَلَوْ أَقَرَّ ثُمَّ رَجَعَ

وَيُجَابُ لِشُرْبِ لَا أَكَلَ ، وَلِصَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ ، وَيُعْتَدُّ بِقَتْلِهِ بِالسَّيْفِ لَكِنْ فَاتَ الْوَاجِبُ .

وَالْمُحْصَنُ : مُكَلِّفٌ حُرٌّ وَطِيءٌ أَوْ وَطِئَتْ بِقُبُلٍ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ فِي حَيْضٍ ، فَلَا إِحْصَانَ لِصَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ قِنْ وَطِيءٌ فِي نِكَاحٍ ، وَلَا لِمَنْ وَطِيءَ فِي مُلْكٍ يَمِينٍ أَوْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ثُمَّ زَنَى .

وَأُخِّرَ وَجُوبًا رَجْمُ كَقَوْدِ لَوْضِعِ حَمْلٍ وَفِطَامٍ ، لَا لِمَرَضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ مِنْهُ ، وَحَرٌّ وَبَرْدٌ مُفْرِطَيْنِ ، نَعَمْ يُؤَخَّرُ الْجَلْدُ لَهُمَا وَلِمَرَضٍ يُرْجَى بُرْؤُهُ مِنْهُ ، أَوْ لِكَوْنِهَا حَامِلًا ، لِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّدْعُ لَا الْقَتْلُ .

وَيَثْبُتُ الزَّنَا بِإِقْرَارٍ حَقِيقِيٍّ مُفْصَّلٍ نَظِيرُ مَا فِي الشَّهَادَةِ ، وَلَوْ بِإِشَارَةٍ أَخْرَسَ إِنْ فَهَمَهَا كُلُّ أَحَدٍ ، وَلَوْ مَرَّةً ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَكَرُّرُهُ أَرْبَعًا ، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ :

وَبَيِّنَةٌ فَصَّلَتْ بِذِكْرِ الْمَزْنِيِّ بِهَا وَكَيْفِيَّةِ الْإِذْخَالِ وَمَكَانِهِ وَوَقْتِهِ ، كَأَشْهَدُ أَنَّهُ أَذْخَلَ حَشَفَتَهُ فِي فَرْجِ فُلَانَةٍ ، بِمَحَلِّ كَذَا ، وَقْتَ كَذَا ، عَلَى سَبِيلِ الزَّنَا .

وَلَوْ أَقَرَّ بِالزَّنَا ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْ ذَلِكَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْحَدِّ أَوْ بَعْدَهُ ، بَنَحَوْ : كَذَبْتُ ، أَوْ : مَا زَنَيْتُ ، وَإِنْ قَالَ بَعْدَهُ : كَذَبْتُ فِي رُجُوعِي ، أَوْ كُنْتُ فَأَخَذْتُ فَطَنَتُهُ زَنَا ، وَإِنْ شَهِدَ حَالَهُ بِكَذِبِهِ فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ شَيْخُنَا ، بِخِلَافِ : مَا أَقَرَّرْتُ بِهِ ، لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ تَكْذِيبٍ لِلْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِهِ .

سَقَطَ .

وَحَدَّثَ قَاذِفٌ مُحْصَنًا ثَمَانِينَ ، وَلَا يُحَدِّثُ أَصْلٌ ،

سَقَطَ الْحَدُّ ، لِأَنَّهُ ﷺ عَرَضَ لِمَاعِزٍ بِالرُّجُوعِ ؛ فَلَوْلَا أَنَّهُ يُفِيدُ لِمَا
عَرَضَ لَهُ بِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ سُنَّ لَهُ الرُّجُوعُ ، وَكَأَلَزْنَا فِي قَبُولِ الرُّجُوعِ عَنْهُ كُلُّ
حَدِّ لِلَّهِ تَعَالَى ، كَشُرْبِ وَسْرِقَةٍ بِالنَّسْبَةِ لِلْقَطْعِ .

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ رُجُوعٌ ، وَهُوَ
كَذَلِكَ ، لِكِنَّهُ يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ السَّقُوطُ بغيرِهِ ، كَدَعَايِ زَوْجِيَّةٍ وَمِلْكِ أُمَةٍ وَظَنِّ
كَوْنِهَا حَلِيلَةً .

وِثَانِيهَا : حَدُّ الْقَذْفِ ، وَهُوَ مِنَ السَّنْعِ الْمُوَبَقَاتِ .

وَحَدَّثَ قَاذِفٌ مُكَلَّفٌ مُخْتَارٌ مُلتَزِمٌ لِلْأَحْكَامِ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ .

مُحْصَنًا ، وَهُوَ هُنَا : مُكَلَّفٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ عَفِيفٌ ، مَنْ زَنَا وَوَطِئَ دُبْرَ
حَلِيلَتِهِ .

ثَمَانِينَ جَلْدَةً ، إِنْ كَانَ الْقَاذِفُ حُرًّا ، وَإِلَّا فَأَرْبَعِينَ .

وَيَخْصُلُ الْقَذْفُ بِزَيْنَتٍ ، أَوْ يَا زَانِي ، أَوْ يَا مُخَنَّثٌ ، أَوْ بُلُطَتْ ، أَوْ
لَا طِبْكَ فُلَانٌ ، أَوْ يَا لَا طِبْ ، أَوْ يَا لُوطِي ، وَكَذَا بِمَا قَحْبَةً لَامْرَأَةٍ .

وَمِنْ صَرِيحِ قَذْفِ الْمَرْأَةِ أَنْ يَقُولَ لَا بِنَاهَا مِنْ زَيْدٍ مَثَلًا : لَسْتَ ابْنَتُهُ ، أَوْ
لَسْتَ مِنْهُ ؛ لَا قَوْلُهُ لِابْنِهِ : لَسْتَ أَبْنِي ؛ وَلَوْ قَالَ لِوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ غَيْرِهِ :
يَا وَلَدَ الزُّنَا ؛ كَانَ قَذْفًا لِأُمِّهِ .

وَلَا يُحَدِّثُ أَصْلٌ لِقَذْفِ قَرِيعٍ ، بَلْ يُعَزَّرُ كَقَاذِفٍ غَيْرِ مُكَلَّفٍ .

وَيَجْلِدُ مُكَلَّفًا عَالِمًا شَرِبَ خَمْرًا

وَلَوْ شَهِدَ بِرْنَا دُونَ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ نِسَاءٍ أَوْ عَبِيدٍ حُدُّوا ، وَلَوْ تَقَاذَفَا لَمْ يَتَّقَا ، وَلِقَاذِفٍ تَخْلِيفُ مَقْذُوفِهِ أَنَّهُ مَا زَنَى قَطُّ .

وَسَقَطَ بَعْضُ مَنِ مَقْذُوفٍ أَوْ وَارِثِهِ الْحَاظِرِ .

وَلَا يَسْتَقِلُّ الْمَقْذُوفُ بِاسْتِيفَاءِ الْحَدِّ .

وَلِزَوْجٍ قَذَفَ زَوْجَتَهُ الَّتِي عَلِمَ زَنَاها ، وَهِيَ فِي نِكَاحِهِ ، وَلَوْ بَطْنٌ ظَنَّا مُؤَكَّدًا مَعَ قَرِينَةٍ ، كَانَ رَأَاهَا وَأَجْنَبِيًّا فِي خُلُوةٍ ، أَوْ رَأَاهُ خَارِجًا مِنْ عِنْدِهَا مَعَ شُيُوعٍ بَيْنَ النَّاسِ بِأَنَّهُ زَنَى بِهَا ، أَوْ مَعَ خَبَرٍ ثِقَةٍ أَنَّهُ رَأَاهُ يَزْنِي بِهَا ، أَوْ مَعَ تَكَرُّرِ رُؤْيَيْهِ لَهُمَا كَذَلِكَ مَرَّاتٍ ، وَوَجَبَ نَفْيُ الْوَلَدِ إِنْ تَيَقَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْهُ ، وَحَيْثُ لَا وَلَدٌ يَنْفِيهِ فَأَلَاوُلَى لَهُ السُّتْرُ عَلَيْهَا ، وَأَنْ يُطَلَّقَهَا إِنْ كَرِهَهَا ، فَإِنْ أَحَبَّهَا أَمْسَكَهَا لِمَا صَحَّ أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : أَمْرَأَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ ، فَقَالَ : « طَلَّقْهَا » فَقَالَ : إِنِّي أَحْبَبْتُهَا ؛ قَالَ : « أَمْسِكْهَا » [النسائي،

رقم : ٣٢٢٩ و ٣٤٦٤ و ٣٤٦٥ ؛ أبو داود ، رقم : ٢٠٤٩ .

* * *

فَرْعٌ : إِذَا سَبَّ شَخْصٌ آخَرَ ، فَلِلْآخَرِ أَنْ يَسُبَّهُ بِقَدْرِ مَا سَبَّهُ مِمَّا لَا كِذْبَ فِيهِ ، وَلَا قَذْفَ ؛ كَمَا ظَالِمٌ ، وَيَا أَحْمَقُ ؛ وَلَا يَجُوزُ سَبُّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ .

* * *

وَنَائِلُهَا : حَدُّ الشُّرْبِ ، وَيَجْلِدُ ، أَنِي : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ ، مُكَلَّفًا مُخْتَارًا عَالِمًا بِتَحْرِيمِ الْخَمْرِ ؛ شَرِبَ لِغَيْرِ تَدَاوٍ خَمْرًا ، وَحَقِيقَتُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ

أَصْحَابِنَا : الْمُسْكِرُ مِنْ عَصِيرِ الْعِنَبِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدَفْ بِالزَّبَدِ . فَتَحْرِيمُ
غَيْرِهَا قِيَاسِيٌّ ، أَي : بِفَرْضِ عَدَمِ وُرُودِ مَا يَأْتِي ، وَإِلَّا فَسَيُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ
تَحْرِيمَ الْكُلِّ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ ، وَعِنْدَ أَقَلِّهِمْ : كُلُّ مُسْكِرٍ ؛ وَلَكِنْ لَا يَكْفُرُ
مُسْتَحِلُّ الْمُسْكِرِ مِنْ عَصِيرِ غَيْرِ الْعِنَبِ لِلْخِلَافِ فِيهِ ، أَيْ : مِنْ حَيْثُ
الْجِنْسُ ، لِحِلِّ قَلِيلِهِ عَلَى قَوْلِ جَمَاعَةٍ ، أَمَّا الْمُسْكِرُ بِالْفِعْلِ فَهُوَ حَرَامٌ
إِجْمَاعًا كَمَا حَكَاهُ الْحَنْفِيُّ فَضْلًا عَنْ غَيْرِهِمْ ، بِخِلَافِ مُسْتَحِلِّهِ مِنْ عَصِيرِ
الْعِنَبِ الصَّرْفِ الَّذِي لَمْ يُطْبَخْ ، وَلَوْ قَطَرَةً ، لِأَنَّهُ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ضَرُورِيٌّ .

وَخَرَجَ بِالْقِيُودِ الْمَذْكُورَةِ فِيهِ أَضْدَادُهَا ، فَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ أَنْصَفَ
بَشِيءٌ مِنْهَا مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمُكْرَهٍ وَجَاهِلٍ بِتَحْرِيمِهِ أَوْ بِكَوْنِهِ خَمْرًا إِنْ
قَرُبَ إِسْلَامُهُ أَوْ بَعُدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ ، وَلَا عَلَى مَنْ شَرِبَ لِتَدَاوٍ وَإِنْ وَجَدَ
غَيْرَهَا كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانِ عَنْ جَمَاعَةٍ ، وَإِنْ حُرِّمَ التَّدَاوِي بِهَا .

* * *

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ ضَابِطِ حُرْمَةِ شُرْبِ الْخَمْرِ] : كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ كَثِيرُهُ
مِنْ خَمْرٍ أَوْ غَيْرِهَا حَرْمٌ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ ، لِحَبْرِ الصَّحِيحَيْنِ [الْبَخَارِيِّ ،
رَقْم : ٢٤٢ ؛ مُسْلِم ، رَقْم : ٢٠٠١] : « كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ » وَخَبَرُ
مُسْلِمٍ [رَقْم : ٢٠٠٣] : « كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ ، وَكُلُّ خَمْرٍ حَرَامٌ » ، وَيُحَدِّثُ
شَارِبُهُ وَإِنْ لَمْ يَسْكَرْ ، أَيْ : مُتَعَاطِيهِ .

وَخَرَجَ بِـ « الشَّرَابِ » مَا حُرِّمَ مِنَ الْجَامِدَاتِ ، فَلَا حَدَّ فِيهَا وَإِنْ
حُرِّمَتْ وَأَسْكَرَتْ ، بَلِ التَّغْزِيرُ ، كَكَثِيرِ الْبَنْجِ وَالْحَشِيشَةِ وَالْأَفْيُونِ .

أَرْبَعِينَ حُرّاً بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ ، وَيَقْطَعُ كُوعَ يَمِينِ بَالِغٍ

وَيُكْرَهُ أَكْلُ يَسِيرٍ مِنْهَا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ الْمُدَاوَمَةِ ، وَيُبَاحُ لِحَاجَةِ
الْتِّدَاوِي .

* * *

أَرْبَعِينَ جَلْدَةً إِنْ كَانَ حُرّاً ، فِيهِ مُسْلِمٌ [رقم : ١٧٠٦ ؛ وكذلك البخاري ،
رقم : ٦٧٧٦] عَنْ أَنَسٍ : كَانَ ﷺ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ
جَلْدَةً .

وَخَرَجَ بِـ « الْحُرِّ » الرَّقِيقُ وَلَوْ مُبْعَضاً ، فَيُجْلَدُ عَشْرِينَ جَلْدَةً .
وَأِنَّمَا يَجْلَدُ الْإِمَامُ شَارِبَ الْخَمْرِ إِنْ ثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ أَوْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ
لَا بَرِيحَ خَمْرٍ وَهَيْئَةَ سُكْرِ وَقِيءٍ ، وَحَدُّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْقَيْءِ
أَجْتِهَادٌ لَهُ .

وَيُحَدُّ الرَّقِيقُ أَيْضاً بِعِلْمِ السَّيِّدِ دُونَ غَيْرِهِ .

* * *

تِمْمَةٌ : جَزَمَ صَاحِبُ « الْأَسْتِقْصَاءِ » بِحِلِّ إِسْقَائِهَا لِلْبَهَائِمِ ،
وَلِلزَّرْكَشِيِّ أَحْتِمَالُ أَنَّهَا كَالْأَدَمِيِّ فِي حُرْمَةِ إِسْقَائِهَا لَهَا .

* * *

وَرَابِعُهَا : قَطْعُ السَّرِقَةِ .

وَيَقْطَعُ ، أَيِ : الْإِمَامُ وَجُوباً بَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ وَثُبُوتِ السَّرِقَةِ .
كُوعَ يَمِينِ بَالِغٍ ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى .

سَرَقَ رُبْعَ دِينَارٍ ، أَوْ قِيمَتَهُ مِنْ حِرْزٍ لَا مَغْصُوبًا أَوْ فِيهِ

سَرَقَ ، أَي : أَخَذَ خَفِيَّةً .

رُبْعَ دِينَارٍ ، أَي : مِثْقَالٌ^(١) ذَهَبًا مَضْرُوبًا خَالِصًا ، وَإِنْ تَحَصَّلَ مِنْ مَغْشُوشٍ ، أَوْ قِيمَتُهُ بِالذَّهَبِ الْمَضْرُوبِ الْخَالِصِ ، وَإِنْ كَانَ الرُّبْعُ لَجَمَاعَةٍ ، فَلَا يُقْطَعُ بِكَوْنِهِ رُبْعَ دِينَارٍ سَبِيكَةً أَوْ حُلِيًّا لَا يُسَاوِي رُبْعًا مَضْرُوبًا . مِنْ حِرْزٍ ، أَي : مَوْضِعٍ يُحْرَزُ فِيهِ مِثْلُ ذَلِكَ الْمَسْرُوقِ عُزْفًا ، وَلَا قُطْعَ بِمَا لِلسَّارِقِ فِيهِ شَرِكَةٌ ، وَلَا بِمُلْكِهِ ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِهِ نَحْوُ رَهْنٍ . وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ فِي إِخْرَاجِ نَصَابٍ فَقَطْ لَمْ يُقْطَعْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا .

وَخَرَجَ بِـ « سَرَقَ » مَا لَوْ اخْتَلَسَ مُعْتَمِدًا الْهَرَبَ أَوْ أَنْتَهَبَ مُعْتَمِدًا الْقُوَّةَ ، فَلَا يُقْطَعُ بِهِمَا لِلْخَبَرِ الصَّحِيحِ بِهِ [الترمذي، رقم: ١٤٤٨؛ النسائي، رقم: ٤٩٧١-٤٩٧٥؛ أبو داود، رقم: ٤٣٩١ و ٤٣٩٢؛ ابن ماجه، رقم: ٢٥٩١؛ «مسند أحمد»، رقم: ١٤٦٥٢؛ الدارمي، رقم: ٢٣١٠] . وَلَا مَكَانٍ دَفَعَهُمُ بِالسُّلْطَانِ وَغَيْرِهِ ، بِخِلَافِ السَّارِقِ ، لِأَخْذِهِ خَفِيَّةً ، فَشَرَعَ قَطْعُهُ زَجْرًا .

لَا حَالَ كَوْنِ أَلْمَالِ مَغْصُوبًا ، فَلَا يُقْطَعُ سَارِقُهُ مِنْ حِرْزِ الْغَاصِبِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ مَغْصُوبٌ ، لِأَنَّ مَالِكَهُ لَمْ يَرْضَ بِإِخْرَازِهِ بِهِ ، أَوْ حَالَ كَوْنِهِ فِيهِ ، أَي : فِي مَكَانٍ مَغْصُوبٍ ، فَلَا قُطْعَ أَيْضًا بِسَرِقَةٍ مِنْ حِرْزِ مَغْصُوبٍ ، لِأَنَّ الْغَاصِبَ مَمْنُوعٌ مِنَ الْإِخْرَازِ بِهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَأْجِرٍ وَمُعَارٍ ، وَيَخْتَلِفُ الْحِرْزُ بِاخْتِلَافِ الْأَمْوَالِ وَالْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ ، فَحِرْزُ الثُّوبِ

(١) المِثْقَال : يعادل أربع غرامات من الذهب تقريباً ، وهو يعادل ديناراً واحداً ، فيكون ربعه يعادل غراماً واحداً ذهباً .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ وَمَسْجِدٍ لَا حُصْرَهِ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ
وَمَصَالِحَ وَبَعْضٍ وَسَيِّدٍ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ،
فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ الْيُسْرَى ،

وَالنَّقْدُ الصُّنْدُوقُ الْمُقْفَلُ ، وَالْأَمْتَعَةُ الدَّكَائِينُ ، وَثَمَّ حَارِسٌ ، وَنَوْمٌ
بِمَسْجِدٍ أَوْ شَارِعٍ عَلَى مَتَاعٍ وَلَوْ بَتَوَشُّدِهِ حِزْزٌ لَهُ ، لَا إِنْ وَضَعَهُ بِقُرْبِهِ بِلَا
مُلَاحِظَةٍ قَوِيٍّ يَمْنَعُ السَّارِقَ بِقُوَّةٍ أَوْ اسْتِغَاثَةٍ ، أَوْ انْقَلَبَ عَنْهُ ، وَلَوْ بِقَلْبِ
السَّارِقِ ، فَلَيْسَ حِزْزًا لَهُ .

وَيُقَطَّعُ بِمَالٍ وَقَفٍ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالٍ مَوْقُوفٍ عَلَى غَيْرِهِ .

وَمَالُ مَسْجِدٍ كِبَابُهُ وَسَارِيَّتُهُ وَقِنْدِيلُ زِينَةٍ ، لَا يَنْخُو حُصْرَهُ وَقِنَادِيلُ
تُسْرَجُ وَهُوَ مُسْلِمٌ ، لِأَنَّهَا أُعِدَّتْ لِلانْتِفَاعِ بِهَا ؛ وَلَا بِمَالٍ صَدَقَةٍ ، أَيْ :
زَكَاةٍ وَهُوَ مُسْتَحِقٌّ لَهَا ، بِوَصْفِ فَقْرٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ؛ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ،
كَغْنِيٍّ أَخَذَ مَالَ صَدَقَةٍ وَلَيْسَ غَارِمًا لِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ ، وَلَا غَازِيًا قُطِعَ ،
لِانْتِفَاءِ الشُّبْهَةِ ؛ وَلَا بِمَالٍ مَصَالِحَ ، كَبَيْتِ أَلْمَالِ ، وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا ، لِأَنَّ لَهُ
فِيهِ حَقًّا ، لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُصْرَفُ فِي عِمَارَةِ الْمَسَاجِدِ وَالرِّبَاطَاتِ فَيَنْتَفِعُ بِهِ
الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ .

وَلَا بِمَالٍ بَعْضٍ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ وَسَيِّدٍ لَشُبْهَةِ اسْتِخْقَاقِ النَّفَقَةِ فِي
الْجُمْلَةِ ، وَالْأَظْهَرُ قَطْعُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ بِالْآخِرِ ، أَيْ : بِسَرِقَةٍ مَالِهِ الْمُخْرَزِ
عَنْهُ .

فَإِنْ عَادَ بَعْدَ قَطْعِ يَمْنَاهُ إِلَى السَّرِقَةِ ثَانِيًا فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُسْرَى مِنْ
مَفْصِلِ السَّاقِ وَالْقَدَمِ .

فَيْدُهُ الْيُسْرَى ، فَرَجَلُهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ عَزَّرَ ، وَتَثَبْتُ بِرَجُلَيْنِ وَإِقْرَارٍ ،
وَبَيَمِينَ رَدٍّ وَقَبْلَ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ ، وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ فَلِقَاضٍ

فَإِنْ عَادَ ثَالِثًا فَتُقَطَّعُ يَدُهُ الْيُسْرَى مِنْ كُوعِهَا .

فَإِنْ عَادَ رَابِعًا فَتُقَطَّعُ رِجْلُهُ الْيُمْنَى ، ثُمَّ إِنْ سَرَقَ بَعْدَ قَطْعِ مَا ذَكَرَ عَزَّرَ
وَلَا يُقْتَلُ ، وَمَا رُويَ مِنْ أَنَّهُ ﷺ قَتَلَهُ مَنْسُوخٌ أَوْ مُؤَوَّلٌ بِقَتْلِهِ لِاسْتِحْلَالٍ ،
بَلْ ضَعَّفَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : إِنَّهُ مُنْكَرٌ لَا أَصْلَ لَهُ .

وَمَنْ سَرَقَ مِرَارًا بِلاَ قَطْعٍ لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ،
فَتَكْفِي يَمِينُهُ عَنِ الْكُلِّ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ ، فَتَدَاخَلَتْ .

وَتَثَبْتُ السَّرِقَةَ بِرَجُلَيْنِ كَسَائِرِ الْعُقُوبَاتِ غَيْرِ الزَّنَا وَإِقْرَارٍ مِنْ سَارِقٍ بَعْدَ
دَعْوَى عَلَيْهِ مَعَ تَفْصِيلٍ فِي الشَّهَادَةِ وَالْإِقْرَارِ بِأَنْ تُبَيَّنَ السَّرِقَةُ وَالْمَسْرُوقُ
مِنْهُ وَقَدَّرَ الْمَسْرُوقُ وَالْحِرْزُ بِتَغْيِينِهِ .

وَتَثَبْتُ السَّرِقَةَ أَيْضًا خِلَافًا لِمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعُ بَيَمِينَ رَدٍّ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ
عَلَى الْمُدَّعِي ، لِأَنَّهَا كِإِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَقَبْلَ رُجُوعٍ مُقَرَّرٍ بِالنِّسْبَةِ
لِقَطْعِ ، بِخِلَافِ الْمَالِ ، فَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُ فِيهِ ، لِأَنَّهُ حَقٌّ آدَمِيٌّ .

وَمَنْ أَقَرَّ بِعُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَيْ : بِمُوجِبِهَا ، كَزَنَا وَسَرِقَةٍ وَشُرْبِ
خَمْرٍ ، وَلَوْ بَعْدَ دَعْوَى ، فَلِقَاضٍ ، أَيْ : يَجُوزُ لَهُ كَمَا فِي « الْرَوْضَةِ »
وَأَصْلُهَا ، لَكِنْ نَقَلَ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » الْإِجْمَاعَ عَلَى نَذْبِهِ ، وَحَكَاهُ فِي
« الْبَحْرِ » عَنْ الْأَصْحَابِ ، وَقَضِيَّةٌ تَخْصِيصُهُمُ الْقَاضِي بِالْجَوَازِ حُرْمَتُهُ
عَلَى غَيْرِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ غَيْرَ الْقَاضِي أَوْلَى مِنْهُ ،

تَعْرِضُ بِرُجُوعٍ .

لِامْتِنَاعِ التَّلْقِينِ عَلَيْهِ .

تَعْرِضُ لَهُ بِرُجُوعٍ عَنِ الْإِقْرَارِ أَوْ بِالْإِنْكَارِ ، فَيَقُولُ : لَعَلَّكَ
فَأَخَذْتَ ، أَوْ أَخَذْتَ مِنْ غَيْرِ حِرْزٍ ، أَوْ مَا عَلِمْتَهُ خَمْرًا ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَرَضَ
لِمَاعِزٍ ، وَقَالَ لِمَنْ أَفَرَّ عِنْدَهُ بِالسَّرِقَةِ : « مَا أَخَالَكَ سَرَقْتَ » [النسائي ،
رقم : ٤٨٧٧ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٣٨٠ ؛ ابن ماجه ، رقم : ٢٥٩٧ ؛ الدارمي ،
رقم : ٢٣٠٣] .

وَخَرَجَ بِالتَّعْرِضِ التَّصْرِيحُ ، كَارْجِعْ عَنْهُ ، أَوْ أَجَحْذُهُ ؛ فَيَأْتُمُّ بِهِ لِأَنَّهُ
أَمْرٌ بِالْكَذِبِ .

وَيَحْرُمُ التَّعْرِضُ عِنْدَ قِيَامِ الْبَيِّنَةِ .

وَيَجُوزُ لِلْقَاضِي أَيْضًا التَّعْرِضُ لِلشُّهُودِ بِالتَّوَقُّفِ فِي حَدِّ اللَّهِ تَعَالَى إِنْ
رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي السُّتْرِ ، وَإِلَّا فَلَا .

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّعْرِضُ ، وَلَا لَهُمُ التَّوَقُّفُ ؛ إِنْ تَرْتَّبَ عَلَى
ذَلِكَ ضِيَاعُ الْمَسْرُوقِ أَوْ حَدُّ الْغَيْرِ ، كَحَدِّ الْقَذْفِ .

* * *

خَاتِمَةٌ فِي قَاطِعِ الطَّرِيقِ

لَوْ عَلِمَ الْإِمَامُ قَوْمًا يُخِيفُونَ الطَّرِيقَ ، وَلَمْ يَأْخُذُوا مَالًا ، وَلَا قَتَلُوا
نَفْسًا ، عَزَّرَهُمْ وَجُوبًا بِحَبْسٍ وَغَيْرِهِ .

وَإِنْ أَخَذَ الْقَاطِعُ الْمَالَ وَلَمْ يَقْتُلْ قُطِعَتْ يَدُهُ الْيُمْنَى وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى ،

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيُعْزَرُ لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ غَالِبًا

فَإِنْ عَادَ فَرَجَلُهُ أَلِيمُنَى وَيَدُهُ أَلْيُسْرَى .

وَإِنْ قَتَلَ قَتْلَ حَتْمًا ، وَإِنْ عَفَا مُسْتَحِقُّ الْقَوْدِ .

وَإِنْ قَتَلَ وَأَخَذَ نِصَابًا قُتِلَ ثُمَّ صُلِبَ بَعْدَ غَسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ
ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ حَتْمًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، وَقِيلَ : يَبْقَى وَجُوبًا حَتَّى يَتَهَرَّى وَيَسِيلُ
صَدِيدُهُ ، وَفِي قَوْلٍ : يُصْلَبُ حَيًّا قَلِيلًا ، ثُمَّ يُنْزَلُ ، فَيُقْتَلُ .

* * *

فَصْلٌ فِي التَّعْزِيرِ

وَيُعْزَرُ ، أَيْ : الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ .

لِمَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ لَهَا وَلَا كَفَّارَةَ ، سَوَاءٌ كَانَتْ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا دِمِي ،
كَمُبَاشَرَةِ أَجْنَبِيَّةٍ فِي غَيْرِ فَرْجٍ ، وَسَبِّ لَيْسَ بِقَذْفٍ ، وَضَرْبُ لَغَيْرِ حَقٍّ ،
غَالِبًا .

وَقَدْ يُسْرَعُ التَّعْزِيرُ بِلَا مَعْصِيَةٍ ، كَمَنْ يَكْتَسِبُ بِاللَّهِوِ الَّذِي لَا مَعْصِيَةَ

فِيهِ .

وَقَدْ يَنْتَفِي مَعَ انْتِفَاءِ الْحَدِّ . وَالْكَفَّارَةُ كَصَغِيرَةِ صَدَرَتْ مِمَّنْ لَا يُعْرَفُ

بِالشَّرِّ ، لِحَدِيثِ صَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانٍ [رَقْم : ٩٤ و ٢٩٦ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، رَقْم : ٤٣٧٥ ؛

« مسند أحمد » ، رَقْم : ٢٤٩٤٦] « أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيَاتِ عَثْرَاتَهُمْ ، إِلَّا

الْحُدُودَ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « زَلَّانَهُمْ » ، وَفَسَّرَهُمُ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

بِضَرْبٍ أَوْ حَبْسٍ ، وَعَزَّرَ أَبٌ وَمَادُّوهُ صَغِيرًا ، وَزَوْجٌ لِحَقِّهِ .

بِمَنْ ذَكَرَ ، وَقِيلَ : هُمْ أَصْحَابُ الصَّغَائِرِ ، وَقِيلَ : مَنْ يَنْدَمُ عَلَى الذَّنْبِ وَيَتُوبُ مِنْهُ .

وَكَقَتْلٍ مَنْ رَأَاهُ يَزْنِي بِأَهْلِهِ عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ لِأَجْلِ الْحَمِيَّةِ وَالْغَضَبِ ، وَيَحِلُّ قَتْلُهُ بَاطِنًا .

وَقَدْ يُجَامَعُ التَّعْزِيرُ الْكِفَّارَةَ ، كَمُجَامَعِ حَلِيلَتِهِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ .

وَيَخْصُلُ التَّعْزِيرُ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبَرَّحٍ ، أَوْ صَفْعٍ ، وَهُوَ الضَّرْبُ بِجَمْعِ الْكَفِّ ؛ أَوْ حَبْسٍ حَتَّى عَنِ الْجُمُعَةِ ، أَوْ تَوْبِيخٍ بِكَلَامٍ ، أَوْ تَغْرِيبٍ وَإِقَامَةٍ مِنْ مَجْلِسٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا يَرَاهَا الْمُعَزَّرُ جِنْسًا وَقَدْرًا ؛ لَا بِحَلْقٍ لِحِيَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُهُ حُزْمَةٌ حَلَقِهَا ، وَهُوَ إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى حُزْمَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا أَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ ، أَمَّا عَلَى كَرَاهَتِهِ الَّتِي عَلَيْهَا الشَّيْخَانِ وَآخَرُونَ فَلَا وَجَهَ لِلْمَنْعِ ، إِذَا رَأَاهُ الْإِمَامُ . أَنْتَهَى .

وَيَجِبُ أَنْ يَنْقُصَ التَّعْزِيرُ عَنْ أَرْبَعِينَ ضَرْبَةً فِي الْحُرِّ ، وَعَنْ عِشْرِينَ فِي غَيْرِهِ .

وَعَزَّرَ أَبٌ وَإِنْ عَلَا ، وَالْحَقَّ بِهِ الرَّافِعِيُّ الْأَمُّ وَإِنْ عَلَتْ .

وَمَادُّوهُ أَيُّ : مَنْ أَذِنَ لَهُ فِي التَّعْزِيرِ ، كَالْمُعَلِّمِ ؛ صَغِيرًا وَسَفِيهًا بَارِتْكَابِهِمَا مَا لَا يَلِيقُ ، زَجَرَالَهُمَا عَنْ سَيِّئِ الْأَخْلَاقِ .

وَلِلْمُعَلِّمِ تَعْزِيرُ الْمُتَعَلِّمِ مِنْهُ .

وَعَزَّرَ زَوْجٌ زَوْجَتَهُ لِحَقِّهِ ، كَنُشُورِهَا ، لَا لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى . وَقَضِيَّتُهُ

.....

أَنَّهُ لَا يَضْرِبُهَا عَلَى تَرْكِ الصَّلَاةِ ، وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِوُجُوبِهِ ، وَالْأَوَجَهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا جَوَازُهُ .

وَلِلسَّيِّدِ تَغْزِيرُ رَقِيقِهِ لِحَقِّهِ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى .

وَأِنَّمَا يُعْزَرُ مَنْ مَرَّ بِضَرْبٍ غَيْرِ مُبْرَحٍ ، فَإِنْ لَمْ يُفِدْ تَغْزِيرُهُ إِلَّا بِمُبْرَحٍ تَرَكَ ، لِأَنَّهُ مُهْلِكٌ ، وَغَيْرُهُ لَا يُفِيدُ .

وَسُئِلَ شَيْخُنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَبْدٍ مَمْلُوكٍ عَصَى سَيِّدَهُ وَخَالَفَ أَمْرَهُ وَلَمْ يَخْدُمْهُ خِدْمَةً مِثْلِهِ ، هَلْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا ضَرَبَهُ سَيِّدُهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا وَرَفَعَ بِهِ إِلَى أَحَدِ حُكَّامِ الشَّرِيعَةِ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَمْنَعَهُ عَنِ الضَّرْبِ الْمُبْرَحِ ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَإِذَا مَنَعَهُ الْحَاكِمُ مَثَلًا ، وَلَمْ يَمْتَنِعْ ، فَهَلْ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ الْعَبْدَ وَيُسَلِّمَ ثَمَنَهُ إِلَى سَيِّدِهِ ، أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ؟ وَبِمَاذَا يَبِيعُهُ ، بِمِثْلِ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ سَيِّدُهُ أَوْ بِمَا قَالَهُ الْمُقَوِّمُونَ ، أَوْ بِمَا أُتِّهَتْ إِلَيْهِ الرِّعَابَاتُ فِي الْوَقْتِ ؟

فَأَجَابَ : إِذَا أَمْتَنَعَ الْعَبْدُ مِنْ خِدْمَةِ سَيِّدِهِ الْخِدْمَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ شَرْعًا ، فَلِلسَّيِّدِ أَنْ يَضْرِبَهُ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ إِنْ أَفَادَ الضَّرْبُ الْمَذْكُورُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهُ ضَرْبًا مُبْرَحًا ، وَيَمْنَعَهُ الْحَاكِمُ مِنْ ذَلِكَ ، فَإِنْ لَمْ يَمْتَنِعْ مِنَ الضَّرْبِ الْمَذْكُورِ فَهُوَ كَمَا لَوْ كَلَّفَهُ مِنَ الْعَمَلِ مَا لَا يُطِيقُ ، بَلْ أَوْلَى ، إِذَا الضَّرْبُ الْمُبْرَحُ رُبَّمَا يُؤَدِّي إِلَى الْزُّهْقِ بِجَامِعِ التَّحْرِيمِ ، وَقَدْ أَفْتَى الْقَاضِي حُسَيْنٌ بِأَنَّهُ إِذَا كَلَّفَ مَمْلُوكَهُ مَا لَا يُطِيقُ أَنَّهُ

فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

يَجُوزُ دَفْعُ صَائِلٍ عَلَى مَعْصُومٍ ، بَلْ يَجِبُ عَنْ بُضْعٍ وَنَفْسٍ
قَصْدَهَا كَافِرٌ ،

يُبَاعُ عَلَيْهِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ ، وَهُوَ مَا أَنْتَهَتْ إِلَيْهِ الرِّغَبَاتُ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ
وَالْمَكَانِ . أَنْتَهَى .

* * *

فَصْلٌ فِي الصِّيَالِ

وَهُوَ الْأَسْتِطَالَةُ وَالْوُثُوبُ عَلَى الْغَيْرِ .

يَجُوزُ لِلشَّخْصِ دَفْعُ كُلِّ صَائِلٍ مُسْلِمٍ وَكَافِرٍ مُكَلَّفٍ وَغَيْرِهِ ؛ عَلَى
مَعْصُومٍ مِنْ نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ أَوْ بُضْعٍ وَمُقَدَّمَاتِهِ كَتَقْبِيلٍ وَمُعَانَقَةٍ ، أَوْ
مَالٍ وَإِنْ لَمْ يُتَمَوَّلْ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ، كَحَبَّةِ بُرٍّ ، أَوْ اخْتِصَاصٍ ،
كَجِلْدٍ مَيْتَةٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ لِلدَّفَاعِ أَمْ لِغَيْرِهِ ، وَذَلِكَ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ :
« إِنَّ مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » [النِّسَائِيُّ ،

رقم : ٤٠٩٤ ؛ الترمذي ، رقم : ١٤١٨ و ١٤٢٠ ؛ أبو داود ، رقم : ٤٧٧٢ ؛ ابن ماجه ،

رقم : ٢٥٨٠] .

وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ الْقَتْلَ وَالْقِتَالَ ، أَيْ : وَمَا يَسْرِي إِلَيْهِمَا ، كَالْجَرْحِ .

بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَخَفْ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ عُضْوِهِ الدَّفْعُ عَنْ بُضْعٍ
وَمُقَدَّمَاتِهِ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ أَقَارِبِهِ ، وَنَفْسٍ وَلَوْ مَمْلُوكَةً ؛ قَصْدَهَا كَافِرٌ ، أَوْ
بَهِيمَةٌ ، أَوْ مُسْلِمٌ غَيْرَ مَخْقُونِ الدَّمِ ، كَزَانٍ مُخَصَّنٍ ، وَتَارِكٍ صَلَاةٍ ،

وَلْيَدْفَعْ بِالْأَخْفِ إِنْ أَمَكَنَ .

وَقَاطِعِ طَرِيقِ تَحْتَمَ قَتْلُهُ ؛ فَيَحْرُمُ الْاِسْتِسْلَامَ لَهُمْ ، فَإِنْ قَصَدَهَا مُسْلِمٌ مَخْفُونُ الدِّمِ لَمْ يَجِبِ الدَّفْعُ ، بَلْ يَجُوزُ الْاِسْتِسْلَامُ لَهُ ، بَلْ يُسَنُّ لِلْأَمْرِ بِهِ . وَلَا يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مَالٍ لَا رُوحَ فِيهِ لِنَفْسِهِ .

وَلْيَدْفَعْ الصَّائِلَ الْمَعْصُومَ بِالْأَخْفِ فَالْأَخْفُ إِنْ أَمَكَنَ ، كَهَرَبٍ ، فَرَجَرٍ بِكَلَامٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ أَوْ تَحَصُّنٍ بِحَصَانَةٍ ، فَضَرْبٍ بِيَدٍ ، فَبَسْوَطٍ ، فَبِعَصَا ، فَقَطْعٍ ، فَقَتْلِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جُوزٌ لِلضَّرُورَةِ ، وَلَا ضَرُورَةَ لِلْاِتِّقَالِ مَعَ إِمْكَانِ الْأَخْفِ ؛ فَمَتَى خَالَفَ وَعَدَلَ إِلَى رُتْبَةٍ مَعَ إِمْكَانِ الْاِكْتِفَاءِ بِدُونِهَا ضَمِنَ بِالْقَوْدِ وَغَيْرِهِ .

نَعَمْ لَوْ اَلْتَحَمَ الْقِتَالُ بَيْنَهُمَا ، وَاشْتَدَّ الْأَمْرُ عَنِ الضَّبْطِ ، سَقَطَ مُرَاعَاةُ التَّرْتِيبِ .

وَمَحَلُّ رِعَايَةِ التَّرْتِيبِ أَيْضاً فِي غَيْرِ الْفَاحِشَةِ ، فَلَوْ رَأَاهُ قَدْ أَوْلَجَ فِي أَجْنَبِيَّةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَبْدَأَهُ بِالْقَتْلِ ، وَإِنْ اُنْدَفَعَ بِدُونِهِ ، لِأَنَّهُ فِي كُلِّ لَحْظَةٍ مَوَاقِعُ لَا يُسْتَدْرَكُ بِالْأَنَاءِ ، قَالَهُ الْمَاوَرِدِيُّ وَالرُّوْيَانِيُّ وَالشَّيْخُ زَكَرِيَّا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي الْمُحْصَنِ ، أَمَا غَيْرُهُ ، فَالْمُتَّجِهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ إِلَّا إِنْ أَدَّى الدَّفْعُ بغيرِهِ إِلَى مُضِيِّ زَمَنِ وَهُوَ مُتَلَبِّسٌ بِالْفَاحِشَةِ . اَنْتَهَى .

وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنِ الدَّفْعُ بِالْأَخْفِ ، كَانَ لَمْ يَجِزْ إِلَّا نَحْوَ سَيْفٍ ، فَيَضْرِبُ بِهِ ؛ أَمَّا إِذَا كَانَ الصَّائِلُ غَيْرَ مَعْصُومٍ ، فَلَهُ قَتْلُهُ بِلاَ دَفْعٍ بِالْأَخْفِ ، لِعَدَمِ حُرْمَتِهِ .

وَوَجَبَ خِتَانُ بِلُوغٍ ،

فِرْعُ : يَجِبُ الدَّفْعُ عَنْ مُنْكَرٍ ، كَشُرْبِ مُسْكِرٍ وَضَرْبِ آلَةٍ لَهُوَ وَقَتْلُ
حَيَوَانٍ وَلَوْ لِلْقَاتِلِ .

* * *

وَوَجَبَ خِتَانُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ حَيْثُ لَمْ يُولَدَا مَخْتُونَيْنِ ، لِقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [١٦ سورة النحل / الآية : ١٢٣] وَمِنْهَا :
الْخِتَانُ ، أَخْتَنَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً .

وَقِيلَ : وَاجِبٌ عَلَى الرِّجَالِ وَسُنَّةٌ لِلنِّسَاءِ ، وَنُقِلَ عَنْ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

بِلُوغٍ وَعَقْلٍ ، إِذْ لَا تَكْلِيفَ قَبْلَهُمَا ، فَيَجِبُ بَعْدَهُمَا فَوْرًا .

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ وَجُوبَهُ عَلَى وَلِيِّ مُمَيِّزٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ .

فَالْوَاجِبُ فِي خِتَانِ الرَّجُلِ قَطْعُ مَا يُعْطِي حَشَفَتَهُ حَتَّى تَنْكَشِفَ كُلُّهَا ،
وَالْمَرْأَةُ قَطْعُ جُزْءٍ يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ مِنَ اللَّحْمَةِ الْمَوْجُودَةِ بِأَعْلَى الْفَرْجِ فَوْقَ
ثُقْبَةِ الْبُولِ تُشَبِّهُ عُرْفَ الدِّيكِ ، وَتُسَمَّى : الْبُظْرُ ، بِمَوْحَدَةٍ مَفْتُوحَةٍ
فَمُعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ .

وَنَقَلَ الْأَرْدَبِيلِيُّ عَنِ الْإِمَامِ : وَلَوْ كَانَ ضَعِيفَ الْخَلْقَةِ ، بِحَيْثُ لَوْ
خُتِنَ حَيْفَ عَلَيْهِ لَمْ يُخْتَنَ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى الظَّنِّ سَلَامَتُهُ .

وَيُنْدَبُ تَعْجِيلُهُ سَابِعَ يَوْمِ الْوِلَادَةِ لِلاتِّبَاعِ ، فَإِنْ أَخَّرَ عَنْهُ فِي
الْأَرْبَعِينَ ، وَإِلَّا فِي السَّنَةِ السَّابِعَةِ لَأَنَّهُ وَقْتُ أَمْرِهِ بِالصَّلَاةِ .

وَمَنْ مَاتَ بِغَيْرِ خِتَانٍ لَمْ يُخْتَنَ فِي الْأَصَحِّ .

وَحَرَمَ تَقْيِيبُ أُذُنٍ .

وَيُسَرُّ إِظْهَارُ خِتَانِ الذَّكَرِ وَإِخْفَاءُ خِتَانِ الْأُنْثَى .

وَأَمَّا مُؤَنَّةُ الْخِتَانِ فِي مَالِ الْمَخْتُونِ ، وَلَوْ غَيْرَ مُكَلَّفٍ ، ثُمَّ عَلَى مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ .

وَيَجِبُ أَيْضاً قَطْعُ سُرَّةِ الْمَوْلُودِ بَعْدَ وَلَادَتِهِ بَعْدَ نَحْوِ رَبْطِهَا لِتَوَقُّفِ إِمْسَاكِ الطَّعَامِ عَلَيْهِ .

وَحَرَمَ تَقْيِيبُ أَنْفٍ مُطْلَقاً ، وَأُذُنٍ صَبِيٍّ قَطْعاً ، وَصَبِيَّةٍ عَلَى الْأَوْجَهِ لِتَغْلِيْقِ الْحَلَقِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ ، لِأَنَّهُ إِيلَامٌ لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ حَاجَةٌ ؛ وَجَوَازُهُ الرِّزْكَشِيُّ ، وَاسْتَدَلَّ بِمَا فِي حَدِيثِ أُمِّ زَرْعٍ فِي الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٥١٨٩ ؛ مسلم ، رقم : ٢٤٤٨] وَفِي فَتَاوَى قَاضِيخَانَ مِنَ الْحَنَفِيَّةِ ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي « الرِّعَايَةِ » لِلْحَنَابِلَةِ : يَجُوزُ فِي الصَّبِيِّ لِعَرَضِ الزَّيْنَةِ ، وَيُكْرَهُ فِي الصَّبِيِّ . أَنْتَهَى .

وَمُقْتَضَى كَلَامِ شَيْخِنَا فِي « شَرْحِ الْمَنَاهِجِ » جَوَازُهُ فِي الصَّبِيِّ لَا الصَّبِيِّ لِمَا عُرِفَ أَنَّهُ زِينَةٌ مَطْلُوبَةٌ فِي حَقِّهِ قَدِيماً وَحَدِيثاً فِي كُلِّ مَحَلٍّ ، وَقَدْ جَوَّزَ ﷺ اللَّعَبَ لَهُنَّ بِمَا فِيهِ صُورَةٌ لِلْمَصْلَحَةِ ، فَكَذَا هَذَا أَيْضاً ، وَالتَّغْذِيبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الزَّيْنَةِ الدَّاعِيَةِ لِرَغْبَةِ الْأَزْوَاجِ إِلَيْهِنَّ سَهْلٌ مُحْتَمَلٌ لِنِلِكَ الْمَصْلَحَةِ ، فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ .

بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ ، وَعُلُومِ شَرْعِيَّةٍ ،

تَمِّمَةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ مَا تَتَلَفُهُ الْبَهَائِمُ] : مَنْ كَانَ مَعَ دَابَّةٍ يَضْمَنُ مَا أَتَلَفَتْهُ لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَهَا فَأَتَلَفَتْ زَرْعًا أَوْ غَيْرَهُ نَهَارًا لَمْ يَضْمَنْ صَاحِبُهَا ، أَوْ لَيْلًا ضَمِنَ ، إِلَّا أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي رِبْطِهَا .

وَأِتْلَافُ نَحْوِ هِرَّةٍ طَيْرًا أَوْ طَعَامًا عُهُدَ إِتْلَافِهَا ضَمِنَ مَالِكُهَا لَيْلًا وَنَهَارًا إِنْ قَصَرَ فِي رِبْطِهِ ، وَتُدْفَعُ الْهِرَّةُ الضَّارِيَّةُ عَلَى نَحْوِ طَيْرٍ أَوْ طَعَامٍ لِتَأْكُلَهُ كَصَائِلٍ ، بِرِعَايَةِ التَّرْتِيبِ السَّابِقِ ، وَلَا تُقْتَلُ ضَارِيَّةٌ سَاكِنةٌ خِلَافًا لِجَمْعٍ ، لِإِمْكَانِ التَّحَرُّزِ عَنْ شَرِّهَا .

* * *

بَابُ الْجِهَادِ

وَهُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ كُلِّ عَامٍ ، وَلَوْ مَرَّةً إِذَا كَانَ الْكُفَّارُ بِيْلَادِهِمْ ، وَيَتَعَيَّنُ إِذَا دَخَلُوا بِلَدَنَا كَمَا يَأْتِي .

وَحُكْمُ فَرَضِ الْكِفَايَةِ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ مَنْ فِيهِمْ كِفَايَةُ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنْهُ وَعَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَأْتُمُّ كُلُّ مَنْ لَا عُذْرَ لَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِنْ تَرَكَوهُ ، وَإِنْ جَهِلُوا .

وَقُرُوضُهَا كَثِيرَةٌ ، كَقِيَامِ بِحُجَجِ دِينِيَّةٍ وَهِيَ الْبَرَاهِينُ عَلَى إِبْطَالِ الصَّانِعِ سُبْحَانَهُ ، وَمَا يَجِبُ لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ مِنْهَا وَعَلَى إِبْطَالِ الثُّبُوتِ وَمَا وَرَدَ بِهِ الشَّرْعُ مِنَ الْأَمْعَادِ وَالْحِسَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَعُلُومُ شَرْعِيَّةٍ كَتَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقْهِ زَائِدٍ عَلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ ، وَمَا

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ ، وَأَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ ، وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ وَأَدَائِهَا ، وَرَدَّ

يَتَعَلَّقُ بِهَا ، بِحَيْثُ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ وَالْإِفْتَاءِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِمَا .

وَدَفَعَ ضَرَرَ مَعْصُومٍ مِنْ مُسْلِمٍ وَذِمِّيٍّ وَمُسْتَأْمَنٍ جَائِعٍ لَمْ يَصِلْ لِحَاجَةِ
الْاضْطِرَارِّ ، أَوْ عَارٍ ، أَوْ نَحْوِهِمَا ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُوسِرٍ بِمَا زَادَ عَلَى
كَفَايَةِ سَنَةٍ لَهُ وَلِمَمُونِهِ عِنْدَ اخْتِلَالِ بَيْتِ الْمَالِ وَعَدَمِ وِفَاءِ زَكَاةٍ .

وَأَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ ، أَيْ : وَاجِبَاتِ الشَّرْعِ ، وَالْكَفِّ عَنْ مُحَرَّمَاتِهِ ؛
فَشَمَلَ النَّهْيَ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَيْ : الْمُنْكَرِ ، لَكِنَّ مَحَلَّهُ فِي وَاجِبٍ أَوْ حَرَامٍ
مُجْمَعٍ عَلَيْهِ ، أَوْ فِي اعْتِقَادِ الْفَاعِلِ ؛ وَالْمُخَاطَبُ بِهِ كُلُّ مُكَلَّفٍ لَمْ يَخَفْ
عَلَى نَحْوِ عُضْوٍ وَمَالٍ وَإِنْ قَلَّ ، وَلَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ فَاعِلَهُ يَزِيدُ فِيهِ
عِنَادًا ، وَإِنْ عَلِمَ عَادَةً أَنَّهُ لَا يُفِيدُهُ ، بَأَنْ يُغَيِّرَهُ بِكُلِّ طَرِيقٍ أَمَكَنَهُ مِنْ يَدٍ ،
فَلِسَانٍ ، فَاسْتِغَاثَةٍ بِالْغَيْرِ ؛ فَإِنْ عَجَزَ أَنْكَرَهُ بِقَلْبِهِ .

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ الْبَحْثُ وَالتَّجَسُّسُ وَافْتِحَامُ الدُّورِ بِالظُّنُونِ ، نَعَمْ إِنْ
أَخْبَرَهُ ثِقَةً بِمَنْ اخْتَفَى بِمُنْكَرٍ لَا يُتَدَارَكُ ، كَالْقَتْلِ وَالزَّنا ، لَزِمَهُ ذَلِكَ ؛ وَلَوْ
تَوَقَّفَ الْإِنْكَارُ عَلَى الرَّفْعِ لِلِسُلْطَانٍ لَمْ يَجِبْ ، لِمَا فِيهِ مِنْ هَتِكِ حُرْمَةٍ ،
وَتَغْرِيمِ مَالٍ ؛ قَالَه أَبُو الْقَاسِمِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَلَهُ أَحْتِمَالٌ بِوُجُوبِهِ إِذَا لَمْ يَنْزَجِرْ إِلَّا بِهِ ، وَهُوَ
الْأَوْجَهُ ، وَكَلَامُ « الرُّوضَةِ » وَغَيْرُهَا صَرِيحٌ فِيهِ . انْتَهَى .

وَتَحَمَّلَ شَهَادَةَ عَلَى أَهْلِ لَهُ حَضَرَ إِلَيْهِ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَوْ طَلَبَهُ إِنْ عُذِرَ
بِعُذْرِ جُمُعَةٍ ، وَأَدَائِهَا عَلَى مَنْ تَحَمَّلَهَا ، إِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصَابٍ ، وَإِلَّا فَهُوَ
فَرَضٌ عَيْنٍ ، وَكُلِّحْيَاءٍ كَعَبَةِ بِحَجٍّ وَعُمَرَةَ كُلِّ عَامٍ ، وَتَشْيِيعَ جَنَازَةٍ ، وَرَدَّ

سَلَامٍ عَنْ جَمْعٍ ،

سَلَامٍ مَسْنُونٍ عَنْ جَمْعٍ ، أَيْ : ائْتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، فَيَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنِ الْبَاقِينَ ، وَيَخْتَصُّ بِالثَّوَابِ ، فَإِنْ رَدُّوا كُلُّهُمْ وَلَوْ مَرَّتَبًا أُثْبِتُوا ثَوَابُ الْفَرَضِ كَالْمُصَلِّينَ عَلَى الْجَنَازَةِ ، وَلَوْ سَلَّمَ جَمْعٌ مُرْتَبُونَ عَلَى وَاحِدٍ فَرَدَّ مَرَّةً قَاصِدًا جَمِيعَهُمْ ، وَكَذَا لَوْ أُطْلِقَ عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، أَجْزَاؤُهُ مَا لَمْ يَحْصُلْ فَصْلٌ ضَارٌّ .

وَدَخَلَ فِي قَوْلِي : « مَسْنُونٍ » سَلَامُ امْرَأَةٍ عَلَى امْرَأَةٍ ، أَوْ نَحْوِ مَحْرَمٍ أَوْ سَيِّدٍ أَوْ زَوْجٍ ، وَكَذَا عَلَى أَجْنَبِيٍّ وَهِيَ عَجُوزٌ لَا تُشْتَهَى ؛ وَيَلْزَمُهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ رَدُّ سَلَامِ الرَّجُلِ ، أَمَّا مُشْتَهَاةٌ لَيْسَ مَعَهَا امْرَأَةٌ أُخْرَى ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا رَدُّ سَلَامِ أَجْنَبِيٍّ ، وَمِثْلُهُ أَبْتِدَاؤُهُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ سَلَامِهَا ، وَمِثْلُهُ أَبْتِدَاؤُهُ أَيْضًا .

وَالْفَرْقُ أَنَّ رَدَّهَا وَأَبْتِدَاءَهَا يُطْمَعُهُ لَطَمَعِهِ فِيهَا أَكْثَرُ ، بِخِلَافِ أَبْتِدَائِهِ وَرَدِّهِ ؛ قَالَهُ شَيْخُنَا .

وَلَوْ سَلَّمَ عَلَى جَمْعٍ نِسْوَةٍ ، وَجَبَ رَدُّ إِحْدَاهُنَّ ، إِذْ لَا يُخْشَى فِتْنَةٌ حِينَئِذٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « عَنْ جَمْعٍ » الْوَاحِدُ ، فَالْرَدُّ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُسَلِّمُ صَبِيًّا مُمَيَّرًا .

وَلَا بُدَّ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ مِنْ رَفْعِ الصَّوْتِ بِقَدْرِ مَا يَحْصُلُ بِهِ السَّمَاعُ الْمُحَقَّقُ ، وَلَوْ فِي ثَقِيلِ السَّمْعِ ، نَعَمْ إِنْ مَرَّ عَلَيْهِ سَرِيعًا بِحَيْثُ لَمْ يَبْلُغْهُ صَوْتُهُ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ ، كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا ، أَنَّهُ يَلْزَمُهُ الرَّفْعُ وَسَعَهُ دُونَ الْعَدْوِ خَلْفَهُ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ سُنَّةٌ ،

وَيَجِبُ اتِّصَالُ الرَّدِّ بِالسَّلَامِ كَاتِّصَالِ قَبُولِ الْبَيْعِ بِإِيجَابِهِ ، وَلَا بِأَسْ
بِتَقْدِيمِ : « عَلَيْكَ » فِي رَدِّ سَلَامِ الْغَائِبِ ، لِأَنَّ الْفَضْلَ لَيْسَ بِأَجَنَبِيٍّ ،
وَحَيْثُ زَالَتِ الْفَوْرِيَّةُ فَلَا قَضَاءَ ، خِلَافًا لِمَا يُوهِمُهُ كَلَامُ التَّرْوِيَانِيِّ .

وَيَجِبُ فِي الرَّدِّ عَلَى الْأَصَمِّ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ ، وَلَا
يَلْزُمُهُ الرَّدُّ إِلَّا إِنْ جَمَعَ لَهُ الْمُسْلِمُ عَلَيْهِ بَيْنَ اللَّفْظِ وَالْإِشَارَةِ .

وَأَبْتَدَاؤُهُ ، أَيُّ : السَّلَامِ ، عِنْدَ إِقْبَالِهِ أَوْ أَنْصِرَافِهِ عَلَى مُسْلِمٍ ، غَيْرِ نَحْوِ
فَاسِقٍ أَوْ مُبْتَدِعٍ ، حَتَّى الْصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ ، وَإِنْ ظَنَّ عَدَمَ الرَّدِّ ؛ سُنَّةٌ عَيْنًا
لِلْوَاحِدِ ، وَكِفَايَةٌ لِلْجَمَاعَةِ ، كَالْتَّسْمِيَةِ لِلْأَكْلِ ، لِخَبَرِ : « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ
بِاللهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ » [أبو داود ، رقم : ٥١٩٧ ؛ الترمذي ، رقم : ٢٦٩٤ ؛ مسند
أحمد ، رقم : ٢١٦٨٨ و ٢١٧٧٦ و ٢١٨١٤] .

وَأَفْتَى الْقَاضِي بَأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ أَفْضَلُ ، كَمَا أَنَّ إِبْرَاءَ الْمُعْسِرِ أَفْضَلُ مِنْ
إِنْظَارِهِ . وَصِيغَةُ ابْتِدَائِهِ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ ، أَوْ : سَلَامٌ ، وَكَذَا : عَلَيْكُمْ
السَّلَامُ ، أَوْ : سَلَامٌ ؛ لَكِنَّهُ مَكْرُوهٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ ؛ وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ الرَّدُّ
فِيهِ ، بِخِلَافِ : وَعَلَيْكُمْ السَّلَامُ ، بِأَلْوَاوٍ ، إِذْ لَا يَصْلُحُ لِلْإِبْتِدَاءِ .

وَالْأَفْضَلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالرَّدِّ الْإِثْنَانُ بِصِيغَةِ الْجَمْعِ حَتَّى فِي الْوَاحِدِ ،
لَأَجْلِ الْمَلَائِكَةِ وَالتَّعْظِيمِ ، وَزِيَادَةِ : وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ وَمَغْفِرَتُهُ ؛ وَلَا
يَكْفِي الْإِفْرَادُ لِلْجَمَاعَةِ .

وَلَوْ سَلَّمَ كُلُّ عَلَى الْآخِرِ ، فَإِنْ تَرْتَّبَا كَانَ الثَّانِي جَوَابًا ، أَيُّ : مَا لَمْ
يَقْصِدْ بِهِ الْإِبْتِدَاءَ وَخَدَهُ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ ، وَإِلَّا لَزِمَ كَلَا الرَّدِّ .

فُرُوعٌ : يُسَنُّ إِرْسَالُ السَّلَامِ لِلْغَائِبِ ، وَيَلْزَمُ الرَّسُولَ التَّبْلِغُ ، لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، وَيَجِبُ أَدَاؤُهَا ، وَمَحَلُّهُ مَا إِذَا رَضِيَ بِتَحْمُلِ تِلْكَ الْأَمَانَةِ ، أَمَا لَوْ رَدَّهَا فَلَا ، وَكَذَا إِنْ سَكَتَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَجِبُ عَلَى الْمُوصَى بِهِ تَبْلِغُهُ وَمَحَلُّهُ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ، إِنْ قَبِلَ الْوَصِيَّةَ بِلَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى التَّحْمُلِ ، وَيَلْزَمُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ الرَّدُّ فَوْرًا بِاللَّفْظِ فِي الْإِرْسَالِ ، وَبِهِ أَوَّلُ كِتَابَةِ فِيهَا .

وَيُنْدَبُ الرَّدُّ أَيْضًا عَلَى الْمُبْلَغِ وَالْبَدَاءَةُ بِهِ ، فَيَقُولُ : وَعَلَيْكَ وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ لِلْخَبَرِ الْمَشْهُورِ فِيهِ [أَبُو دَاوُدَ ، رَقْم : ٥٢٣١ ؛ « مُسْنَدُ أَحْمَد » ، رَقْم : ٢٢٥٩٤] .

وَحَكَى بَعْضُهُمْ بَنْدَبِ الْبَدَاءَةِ بِالْمُرْسَلِ .

وَيَحْرُمُ أَنْ يَبْدَأَ بِهِ ذِمِّيًّا ، وَيَسْتَنْبِيهِ وَجُوبًا بِلَقَبِهِ إِنْ كَانَ مَعَ مُسْلِمٍ .

وَيُسَنُّ لِمَنْ دَخَلَ مَحَلًّا خَالِيًّا أَنْ يَقُولَ : السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ؛ وَلَا يُنْدَبُ السَّلَامُ عَلَى قَاضِي حَاجَةٍ بَوَلٍ أَوْ غَائِطٍ أَوْ جَمَاعٍ أَوْ أَسْتَنْجَاءٍ ، وَلَا عَلَى شَارِبٍ وَآكِلٍ فِي فَمِهِ اللَّقْمَةُ لَشُغْلِهِ ، وَلَا عَلَى فَاسِقٍ ؛ بَلْ يُسَنُّ تَرْكُهُ عَلَى مُجَاهِرٍ بِفُسْخِهِ ، وَمُزْتَكِبٍ ذَنْبٍ عَظِيمٍ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ ، وَمُبْتَدِعٍ إِلَّا لِعُذْرٍ أَوْ خَوْفٍ مَفْسَدَةٍ ، وَلَا عَلَى مُصَلٍّ وَسَاجِدٍ وَمُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ وَخَطِيبٍ وَمُسْتَمِعِهِ ، وَلَا رَدَّ عَلَيْهِمْ إِلَّا مُسْتَمِعَ الْخَطِيبِ ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ؛ بَلْ يُكْرَهُ لِقَاضِي الْحَاجَةِ وَالْمُجَامِعِ وَالْمُسْتَنْجِي ، وَيُسَنُّ لِلْآكِلِ وَإِنْ كَانَتْ اللَّقْمَةُ فِيهِ ، نَعَمْ يُسَنُّ السَّلَامُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَلْعِ وَقَبْلَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ فِيهِ ، وَيَلْزَمُهُ الرَّدُّ ، وَيُسَنُّ الرَّدُّ لِمَنْ فِي الْحَمَامِ وَمُلَّبٍّ بِاللَّفْظِ ، وَلِمُصَلٍّ

كَتَشَمِيتِ عَاطِسٍ حَمِدَ اللَّهِ تَعَالَى ؛

وَمُؤَذِّنٍ وَمُقِيمٍ بِالْإِشَارَةِ ، وَإِلَّا فَبَعْدَ الْفَرَاغِ ، أَيُّ : إِنَّ قُرْبَ الْفَصْلِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، وَيُسْنُ عِنْدَ التَّلَاقِ سَلَامٌ صَغِيرٍ عَلَى كَبِيرٍ ، وَمَاشٍ عَلَى وَاقِفٍ ، وَرَاكِبٍ عَلَيْهِمْ ، وَقَلِيلِينَ عَلَى كَثِيرِينَ .

* * *

فَوَائِدُ : وَحَنِي الظَّهْرِ مَكْرُوهٌ ، وَقَالَ كَثِيرُونَ : حَرَامٌ ، وَأَفْتَى النَّوَوِيُّ بِكَرَاهَةِ الْأَنْحِنَاءِ بِالرَّأْسِ وَتَقْبِيلِ نَحْوِ رَأْسٍ أَوْ يَدٍ أَوْ رِجْلٍ ، لَا سِيَّمَا لِنَحْوٍ غَنِيٍّ ، لِحَدِيثٍ : « مَنْ تَوَاضَعَ لِنَحْوٍ غَنِيٍّ ذَهَبَ ثُلَاثَا دِينَهِ » [البيهقي في شعب الإيمان] ، وَيُنْدَبُ ذَلِكَ لِنَحْوٍ صَلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ شَرَفٍ ، لِأَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَبَّلَ يَدَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

وَيُسْنُ الْقِيَامُ لِمَنْ فِيهِ فَضِيلَةٌ ظَاهِرَةٌ ، مِنْ نَحْوٍ صَلَاحٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ وَلَادَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ مَضْحُوبَةٍ بِصِيَانَةٍ .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : أَوْ لِمَنْ يُزَجَّى خَيْرُهُ أَوْ يُخْشَى شَرُّهُ ، وَلَوْ كَافِرًا خَشِيَ مِنْهُ ضَرَرًا عَظِيمًا .

وَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يُحِبَّ قِيَامَهُمْ لَهُ .

وَيُسْنُ تَقْبِيلُ قَادِمٍ مِنْ سَفَرٍ وَمُعَانَقَتُهُ لِلتَّبَاعِ .

* * *

كَتَشَمِيتِ عَاطِسٍ بِالِغِ حَمِدَ اللَّهِ تَعَالَى بِ « يَرْحَمُكَ اللَّهُ » أَوْ « رَحِمَكُمُ اللَّهُ » ؛ وَصَغِيرٍ مُمَيِّزٍ حَمِدَ اللَّهَ بِنَحْوِ : « أَصْلَحَكَ اللَّهُ » ، فَإِنَّهُ سُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ إِنْ سَمِعَ جَمَاعَةً ، وَسُنَّةٌ عَيْنٍ إِنْ سَمِعَ وَاحِدًا ، إِذَا حَمِدَ اللَّهُ

عَلَى مُكَلَّفٍ ذَكَرَ حُرٌّ

الْعَاطِسُ الْمُمِيزُ عَقَبَ عَطَاسِهِ ، بَأَن لَّمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهُمَا فَوْقَ سَكْتَةٍ تَنْفُسٍ أَوْ عِيٍّ ، فَإِنَّهُ يُسَنُّ لَهُ أَنْ يَقُولَ عَقِبَهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ مِنْهُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « حَمِدَ اللَّهُ » مَنْ لَمْ يَحْمَدْهُ عَقِبَهُ ، فَلَا يُسَنُّ التَّشْمِيتُ لَهُ ، فَإِنْ شَكَّ ، قَالَ : يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ حَمَدَهُ .

وَيُسَنُّ تَذْكِيرُهُ الْحَمْدَ ، وَعِنْدَ تَوَالِي الْعَطَاسِ يُسَمِّتُهُ لِثَلَاثٍ ، ثُمَّ يَدْعُو لَهُ بِالشِّفَاءِ ، وَيُسَرِّبُهُ الْمُصَلِّي وَيَحْمَدُ فِي نَفْسِهِ إِنْ كَانَ مَشْغُولًا بِنَحْوِ بَوْلِ أَوْ جَمَاعٍ ؛ وَيُشْتَرَطُ رَفْعُ بِكُلٍّ ، بِحَيْثُ يَسْمَعُهُ صَاحِبُهُ .

وَيُسَنُّ لِلْعَاطِسِ وَضْعُ شَيْءٍ عَلَى وَجْهِهِ ، وَخَفْضُ صَوْتِهِ مَا أَمْكَنَهُ ، وَإِجَابَةُ مُسَمِّتِهِ بِنَحْوِ : يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحَ بِالْكُمِّ ، أَوْ : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ؛ لِلأَمْرِ بِهِ .

وَيُسَنُّ لِلْمُتَشَاءِبِ رَدُّ التَّثَاؤُبِ طَاقَتَهُ ، وَسَرُّ فِيهِ وَلَوْ فِي الصَّلَاةِ بِيَدِهِ الْيُسْرَى .

وَيُسَنُّ إِجَابَةُ الدَّاعِي : بَلْبَيْكَ .

* * *

وَالْجِهَادُ فَرَضٌ كِفَايَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ أَيْ : بِالْبَالِغِ عَاقِلٍ ، لِرَفْعِ الْقَلَمِ عَنْ غَيْرِهِمَا .

ذَكَرَ لِضَعْفِ الْمَرْأَةِ عَنْهُ غَالِبًا .

حُرٌّ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى ذِي رِقٍّ ، وَلَوْ مُكَاتَبًا وَمُبْعَصًّا ، وَإِنْ أَذِنَ لَهُ

مُسْتَطِيعٍ لَهُ سِلَاحٌ ، وَحَرَمَ سَفَرٌ بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ

سَيِّدُهُ ، لِنَقْصِهِ .

مُسْتَطِيعٍ لَهُ سِلَاحٌ ، فَلَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ مُسْتَطِيعٍ ، كَأَقْطَعَ وَأَعْمَى وَفَاقِدٍ مُعْظَمِ أَصَابِعِ يَدِهِ ، وَمَنْ بِهِ عَرَجٌ بَيْنَ ، أَوْ مَرَضٌ تَعْظُمُ مَشَقَّتُهُ ؛ وَكَعَادِمِ مُؤْنٍ وَمَرْكُوبٍ فِي سَفَرٍ قَصِيرٍ فَاضِلٍ ذَلِكَ عَنْ مُؤْنَةٍ مَنْ تَلَزَمُهُ مُؤْنَتُهُ ، كَمَا فِي الْحَجِّ ؛ وَلَا عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ سِلَاحٌ ، لِأَنَّ عَادِمَ ذَلِكَ لَا نُصْرَةَ بِهِ .

وَحَرَمَ عَلَى مَدِينٍ مُوسِرٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌّ لَمْ يُوكَّلْ مَنْ يَقْضِي عَنْهُ مِنْ مَالِهِ الْحَاضِرِ ؛ سَفَرٌ لِحِجَابٍ وَغَيْرِهِ ، وَإِنْ قَصُرَ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَخُوفًا ، أَوْ كَانَ لَطَلَبِ عِلْمٍ رِعَايَةِ لِحَقِّ الْغَيْرِ ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ فِي مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٨٨٦] : « الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكْفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدَّيْنَ » .

بِلَا إِذْنِ غَرِيمٍ أَوْ ظَنِّ رِضَاهُ ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْإِذْنِ ، وَلَوْ كَانَ الْغَرِيمُ ذِمِّيًّا ، أَوْ كَانَ بِالْأَدِينِ رَهْنٌ وَثِيقٌ أَوْ كَفِيلٌ مُوسِرٌ .

قَالَ الْإِسْنَوِيُّ فِي « الْمُهَمَّاتِ » : إِنَّ سُكُوتَ رَبِّ الدَّيْنِ لَيْسَ بِكَافٍ فِي جَوَازِ السَّفَرِ ؛ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى مَا فُهِمَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا .

وَقَالَ أَبُو الرِّفْعَةِ وَالْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَالْبَنْدَنِجِيُّ وَالْقَزْوِينِيُّ : لَا بُدَّ فِي الْحُرْمَةِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِالْمَنْعِ .

وَنَقَلَهُ الْقَاضِي إِبْرَاهِيمُ أَبُو ظَهيرة .

وَلَا يَحْرُمُ السَّفَرُ ، بَلْ وَلَا يُمْنَعُ مِنْهُ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا ، أَوْ كَانَ الدَّيْنُ مُوَجَّلًا ، وَإِنْ قَرَّبَ حُلُولَهُ ، بِشَرْطِ وُصُولِهِ لِمَا يَحِلُّ لَهُ فِيهِ الْقَصْرُ ، وَهُوَ مُوَجَّلٌ .

وَأَصْلِي لَا لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَإِنْ دَخَلُوا بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ عَلَى أَهْلِهَا

وَحَرَّمَ السَّفَرَ لِجِهَادٍ وَحَجَّ تَطَوُّعٍ بِلَا إِذْنٍ أَصْلِي مُسْلِمٍ أَبٍ أَوْ أُمٍّ وَإِنْ عَلَيَا ، وَلَوْ أَذِنَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ ، وَكَذَا يَحْرُمُ بِلَا إِذْنٍ أَصْلِي سَفَرَ لَمْ تَغْلِبْ فِيهِ السَّلَامَةُ لِتِجَارَةٍ ، لَا سَفَرَ لِتَعْلَمَ فَرَضِي ، وَلَوْ كِفَايَةً ، كَطَلَبِ النَّحْوِ وَدَرَجَةِ الْفَتَوَى ، فَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ أَصْلُهُ .

وَإِنْ دَخَلُوا ، أَيُّ : الْكُفَّارُ بِلَدَةً لَنَا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ عَلَى أَهْلِهَا ، أَيُّ : يَتَعَيَّنُ عَلَى أَهْلِهَا الدَّفْعُ بِمَا أَمَكْنَهُمْ .

وَلِلدَّفْعِ مَرَّتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا أَنْ يَخْتَمِلَ الْحَالُ اجْتِمَاعُهُمْ وَتَاهِبُهُمْ لِلْحَرْبِ ، فَوَجَبَ الدَّفْعُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمْ بِمَا يَقْدِرُ ، حَتَّى عَلَى مَنْ لَا يَلْزِمُهُ الْجِهَادُ ، نَحْوَ فَقِيرٍ وَوَلَدٍ وَمَدِينٍ وَعَبْدٍ وَأَمْرَأَةٍ فِيهَا قُوَّةٌ بِلَا إِذْنٍ مِمَّنْ مَرَّ ، وَيُغْتَفَرُ ذَلِكَ لِهَذَا الْخَطَرِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَا سَبِيلَ لِأَهْمَالِهِمْ .

وِثَانِيَّتُهُمَا أَنْ يَغْشَاهُمُ الْكُفَّارُ وَلَا يَتِمَكَّنُونَ مِنْ اجْتِمَاعٍ وَتَاهِبٍ ، فَمَنْ قَصَدَهُ كَافِرٌ أَوْ كُفَّارٌ ، وَعَلِمَ أَنَّهُ يُقْتَلُ إِنْ أَخَذَهُ ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أَمَكَّنَ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ لَا جِهَادَ عَلَيْهِ لِمُتَنَاعِ الْأَسْتِسْلَامِ لِكَافِرٍ .

* * *

فُرُوعٌ : وَإِذَا لَمْ يُمَكِّنْ تَاهَبٌ لِقِتَالٍ وَجَوَرَ أَسْرًا وَقَتْلًا فَلَهُ قِتَالٌ ، وَأَسْتِسْلَامٌ إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ إِنْ أُمْتَنَعَ مِنْهُ قُتِلَ ، وَأَمِنَتِ الْمَرْأَةُ فَاحِشَةً إِنْ أَخَذَتْ ، وَإِلَّا تَعَيَّنَ الْجِهَادُ ؛ فَمَنْ عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ إِنْ أَخِذَ قُتِلَ عَيْنًا أُمْتَنَعَ عَلَيْهِ الْأَسْتِسْلَامُ كَمَا مَرَّ آنِفًا .

وَلَوْ أَسْرُوا مُسْلِمًا يَجِبُ التُّهُؤُصُ إِلَيْهِمْ فَوْرًا عَلَى كُلِّ قَادِرٍ لِخَلَاصِهِ إِنْ

وَمَنْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ مِنْهَا ، وَحَرَّمَ أَنْصِرَافٌ عَنْ صَفٍّ إِذَا لَمْ يَزِيدُوا عَلَى مِثْلَيْنَا ،

رُجِي ، وَلَوْ قَالَ لِكَافِرٍ : أَطْلُقْ أَسِيرَكَ وَعَلَيَّ كَذَا ؛ فَأُطْلِقَهُ ، لَزِمَهُ وَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَسِيرِ ، إِلَّا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي مُفَادَاتِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ لَهُ الْرُّجُوعَ .

* * *

وَتَعَيَّنَ عَلَى مَنْ دُونَ مَسَافَةِ قَصْرِ مِنْهَا ، أَيْ : مِنَ الْبَلَدَةِ الَّتِي دَخَلُوا فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ فِي أَهْلِهِمْ كِفَايَةٌ ، لَأَنْتَهُمْ فِي حُكْمِهِمْ ، وَكَذَا مَنْ كَانَ عَلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ لَمْ يَكْفِ أَهْلُهَا وَمَنْ يَلِيهِمْ ، فَيَصِيرُ قَرْضَ عَيْنٍ فِي حَقِّ مَنْ قَرَّبَ ، وَفَرْضَ كِفَايَةٍ فِي حَقِّ مَنْ بَعُدَ .

وَحَرَّمَ عَلَى مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ فَرْضِ الْجِهَادِ أَنْصِرَافٌ عَنْ صَفٍّ بَعْدَ التَّلَاقِ ، وَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ قُتِلَ ، لِعَدِّهِ ﷺ الْفِرَارَ مِنَ الرَّخْفِ مِنَ السَّيِّئِ الْمَوْبِقَاتِ [البخاري ، رقم : ٢٧٦٦ ؛ مسلم ، رقم : ٨٩] ، وَلَوْ ذَهَبَ سِلَاحُهُ وَأَمَكَنَ الرَّمْيُ بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَجْزُ لَهُ الْأَنْصِرَافُ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ ، وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا غَلَبَ ظَنُّ الْهَلَاكِ بِالثَّبَاتِ مِنْ غَيْرِ نِكَايَةٍ فِيهِمْ وَجَبَ الْفِرَارُ ، إِذَا لَمْ يَزِيدُوا ، أَيْ : الْكُفَّارُ عَلَى مِثْلَيْنَا ، لِلآيَةِ [٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦] ، وَحِكْمَةُ وُجُوبِ مُصَابَرَةِ الضُّعْفِ أَنَّ الْمُسْلِمَ يُقَاتِلُ عَلَى إِحْدَى الْحُسْنَيْنِ : الشَّهَادَةِ وَالْفُوزِ بِالْغَنِيمَةِ مَعَ الْأَجْرِ ، وَالْكَافِرُ يُقَاتِلُ عَلَى الْفُوزِ بِالْدُّنْيَا فَقَطْ .

أَمَّا إِذَا زَادُوا عَلَى الْمِثْلَيْنِ ، كِمِثْلَيْنِ وَوَاحِدٍ عَنْ مِثَّةٍ ، فَيَجُوزُ

وَيَرِقُّ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ بِأَسْرِ ،

الْأَنْصِرَافُ مُطْلَقًا .

وَحَرَّمَ جَمْعُ مُجْتَهِدُونَ الْأَنْصِرَافَ مُطْلَقًا إِذَا بَلَغَ الْمُسْلِمُونَ اثْنِي عَشَرَ
أَلْفًا ، لِحَبْرِ : « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ » ، وَبِهِ خُصَّتِ الْآيَةُ
[٨ سورة الأنفال / الآية : ٦٦] .

وَيُجَابُ بِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْحَدِيثِ أَنَّ الْغَالِبَ عَلَى هَذَا الْعَدَدِ الظَّفَرُ ،
فَلَا تَعْرُضُ فِيهِ لِحُزْمَةِ فِرَارٍ وَلَا لِعَدَمِهَا ، كَمَا هُوَ وَاضِحٌ ؛ وَإِنَّمَا يَحْرُمُ
الْأَنْصِرَافُ إِنْ قَاوَمْنَاهُمْ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَى فِتْنَةٍ يَسْتَنْجِدُ بِهَا
عَلَى الْعَدُوِّ ، وَلَوْ بَعِيدَةً .

وَيَرِقُّ ذَرَارِيَّ كُفَّارٍ وَعَبِيدُهُمْ ، وَلَوْ مُسْلِمِينَ كَامِلِينَ ، بِأَسْرِ كَمَا يَرِقُّ
حَزْبِيَّ مَقْهُورٍ لِحَزْبِيَّ بِالْقَهْرِ ، أَيْ : يَصِيرُونَ بِنَفْسِ الْأَسْرِ أَرْقَاءَ لَنَا ،
وَيَكُونُونَ كَسَائِرِ أَمْوَالِ الْغَنِيمَةِ .

وَدَخَلَ فِي « الذَّرَارِي » الصَّبِيَانُ وَالْمَجَانِينُ وَالنِّسْوَانُ .

وَلَا حَدَّ إِنْ وَطِئَ غَانِمٌ أَوْ أَبُوهُ أَوْ سَيِّدُهُ أَمَةً فِي الْغَنِيمَةِ ، وَلَوْ قَبْلَ
اخْتِيَارِ التَّمْلُكِ ، لِأَنَّ فِيهَا شُبْهَةَ مُلْكٍ ، وَيُعَزَّرُ عَالِمٌ بِالتَّحْرِيمِ لَا جَاهِلٌ بِهِ
إِنْ عُذِرَ ، لِقُرْبِ إِسْلَامِهِ أَوْ بُعْدِ مَحَلِّهِ عَنِ الْعُلَمَاءِ .

* * *

فَرْعٌ : يُحَكَّمُ بِإِسْلَامٍ غَيْرٍ بِالْغِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا ، إِمَّا تَبَعًا لِلْسَّابِي
الْمُسْلِمِ ، وَلَوْ شَارَكَهُ كَافِرٌ فِي سَبِيهِ ، وَإِمَّا تَبَعًا لِأَحَدِ أَصُولِهِ ، وَإِنْ كَانَ

وَلِإِمَامٍ خِيَارٌ فِي كَامِلٍ بَيْنَ قَتْلِ وَمَنْ وَفْدَاءٍ وَأَسْتِرْقَاقٍ ، وَإِسْلَامُ
كَافِرٍ بَعْدَ أَسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ ،

إِسْلَامُهُ قَبْلَ عُلُوقِهِ ، فَلَوْ أَقَرَّ أَحَدُهُمَا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَهُوَ مُرْتَدٌّ مِنْ
الْآنَ .

* * *

وَلِإِمَامٍ أَوْ أَمِيرٍ خِيَارٌ فِي أَسِيرٍ كَامِلٍ بِلُغٍ وَعَقْلٍ وَذُكُورَةٍ وَحُرِّيَّةٍ بَيْنَ
أَرْبَعِ خِصَالٍ : مِنْ قَتْلِ بِضَرْبِ الرِّقَبَةِ لَا غَيْرُ ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِتَخْلِيَةِ سَبِيلِهِ ،
وَفِدَاءٍ بِأَسْرَى مَنَا ، أَوْ مَالٍ فَيَحْمَسُ وَجُوبًا ، أَوْ يَنْخُو سِلَاحَنَا وَيَفَادَى
سِلَاحَهُمْ بِأَسْرَانَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ لَا بِمَالٍ ، وَأَسْتِرْقَاقٍ ؛ فَيَفْعَلُ الْإِمَامُ أَوْ نَائِبُهُ
وُجُوبًا أَلَّا حَظًّا لِلْمُسْلِمِينَ بِاجْتِهَادِهِ .

وَمَنْ قَتَلَ أَسِيرًا غَيْرَ كَامِلٍ لَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ ، أَوْ كَامِلًا قَبْلَ التَّخْيِيرِ فِيهِ عَزَّرَ
فَقَطْ .

وِلِإِسْلَامِ كَافِرٍ كَامِلٍ بَعْدَ أَسْرِ يَعْصِمُ دَمَهُ مِنَ الْقَتْلِ ، لِيُخْبَرَ الصَّحِيحَيْنِ
[البخاري ، رقم : ٢٥ ؛ مسلم ، رقم : ٢٢] : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى
يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُواهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا
بِحَقِّهَا » ، وَلَمْ يُذَكَّرْ هُنَا « وَمَالُهُ » هُنَا لِأَنَّهُ لَا يَعْصِمُهُ إِذَا اخْتَارَ الْإِمَامُ
رَقَّةً ، وَلَا « صِغَارَ أَوْلَادِهِ » لِلْعِلْمِ بِإِسْلَامِهِمْ تَبَعًا لَهُ وَإِنْ كَانُوا بِدَارِ الْحَرْبِ
أَرْقَاءً ، وَإِذَا اتَّبَعُوهُ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ أَحْرَارٌ لَمْ يَرْقُوا ، لِامْتِنَاعِ طُرُوقِ الرِّقِّ
عَلَى مَنْ قَارَنَ إِسْلَامَهُ حُرِّيَّتَهُ ، وَمِنْ ثَمَّ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ
لَا يُسَبَّى وَلَا يُسْتَرْقَى ؛ أَوْ أَرْقَاءُ لَمْ يُنْقَضْ رِقُّهُمْ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَلَكَ حَرْبِيٌّ

وَقَبْلَهُ يَعْصِمُ دَمًا وَمَالًا ،

صَغِيرًا ، ثُمَّ حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ تَبَعًا لِأَصْلِهِ جازَ سَيِّئُهُ وَاسْتَرْقَاهُ ، وَيَبْقَى
الْخِيَارُ فِي بَاقِي الْخِصَالِ السَّابِقَةِ مِنَ الْوَقْفِ أَوْ الْفِدَاءِ أَوْ الرِّقِّ ، وَمَحَلُّ جَوَازِ
الْمُفَادَةِ مَعَ إِرَادَةِ الْإِقَامَةِ فِي دَارِ الْكُفْرِ إِنْ كَانَ لَهُ ثُمَّ عَشِيرَةٌ يَأْمَنُ مَعَهَا عَلَى
نَفْسِهِ وَدِينِهِ .

وإِسْلَامُهُ قَبْلَهُ ، أَيْ : قَبْلَ أَسْرِ بَوَضْعِ أَيْدِينَا عَلَيْهِ يَعْصِمُ دَمًا ، أَيْ :
نَفْسًا عَنْ كُلِّ مَا مَرَّ ؛ وَمَالًا ، أَيْ : جَمِيعَهُ بِدَارِنَا وَدَارِهِمْ ، وَكَذَا فَرْعُهُ
الْحُرَّ الصَّغِيرَ وَالْمَجْنُونِ عِنْدَ السَّبْيِ عَنِ الْإِسْتِرْقَاقِ ، لَا زَوْجَتَهُ ، فَإِذَا سُبِّتَ
وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ انْقَطَعَ نِكَاحُهُ حَالًا ، وَإِذَا سُبِّي زَوْجَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا انْقَسَخَ
النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا إِنْ كَانَا حُرِّيَّتَيْنِ ، لِمَا فِي خَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٤٥٦] : أَنَّهُمْ لَمَّا
امْتَنَعُوا يَوْمَ أُوطَاسٍ مِنْ وَطْءِ الْمَسْبِيَّاتِ الْمُتَزَوِّجَاتِ نَزَلَ : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾
أَيْ : الْمُتَزَوِّجَاتُ ﴿ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [٤ سورة
النساء / الآية : ٢٤] ، فَحَرَّمَ اللَّهُ تَعَالَى الْمُتَزَوِّجَاتِ إِلَّا الْمَسْبِيَّاتِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ قَدْ أُرِقَّ إِسْلَامُهُ قَبْلَ أَسْرِهِ ، لَمْ يُقْبَلْ فِي الرِّقِّ ،
وَيُجْعَلُ مُسْلِمًا مِنَ الْآنِ ، وَيُثْبِتُ بِشَاهِدٍ وَأَمْرَائَتَيْنِ .

وَلَوْ أَدْعَى أَسِيرٌ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ، فَإِنْ أَخَذَ مِنْ دَارِنَا صُدَّقَ بِبَيْمِينِهِ ، أَوْ مِنْ
دَارِ الْحَزْبِ فَلَا .

* * *

وَإِذَا أُرِقَّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يَسْقُطْ .

وَإِذَا أُرِقَّ الْحَزْبِيُّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ ، لَمْ يَسْقُطْ ، وَسَقَطَ إِنْ كَانَ لِحَزْبِيٍّ .

وَلَوْ أَفْتَرَضَ حَزْبِيٌّ مِنْ حَزْبِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ اشْتَرَى مِنْهُ شَيْئاً ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، أَوْ أَحَدَهُمَا ؛ لَمْ يَسْقُطْ لِإِلْتِزَامِهِ بِعَقْدٍ صَحِيحٍ ، وَلَوْ أَتْلَفَ حَزْبِيٌّ عَلَى حَزْبِيٍّ شَيْئاً ، أَوْ غَصَبَهُ مِنْهُ ، فَأَسْلَمَ ، أَوْ أَسْلَمَ الْمُتْلِفُ ، فَلَا ضَمَانَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ شَيْئاً بِعَقْدٍ حَتَّى يُسْتَدَامَ حُكْمُهُ ، وَلِأَنَّ الْحَزْبِيَّ لَوْ أَتْلَفَ مَالٌ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لَمْ يَضْمَنْهُ ، فَأَوَّلَى مَالُ الْحَزْبِيِّ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ قَهَرَ حَزْبِيٌّ دَائِنَهُ أَوْ سَيِّدَهُ أَوْ زَوْجَهُ مَلَكَهُ ، وَارْتَفَعَ الدَّيْنُ وَالرَّقْ وَالنِّكَاحُ ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْهُورُ كَامِلاً ، وَكَذَا إِنْ كَانَ الْقَاهِرُ بَعْضاً لِلْمَقْهُورِ ، وَلَكِنْ لَيْسَ لِلْقَاهِرِ بَيْعُ مَقْهُورِهِ الْبَعْضِ لِعِتْقِهِ عَلَيْهِ ، خِلَافاً لِلْمُسْمُودِيِّ .

* * *

مُهَمَّةٌ : قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » : قَدْ كَثُرَ اخْتِلَافُ النَّاسِ وَتَأَلَّفُهُمْ فِي السَّرَارِيِّ وَالْأَرْقَاءِ الْمَجْلُوبِينَ مِنَ الرُّومِ وَالْهِنْدِ ، وَحَاصِلُ مُعْتَمَدِ مَذْهَبِنَا فِيهِمْ أَنَّ مَنْ لَمْ يُعْلَمْ كَوْنُهُ غَنِيمَةً لَمْ تَتَخَمَّسْ وَلَمْ تُقَسِّمْ ، يَحِلُّ شِرَاؤُهُ وَسَائِرُ التَّصَرُّفَاتِ فِيهِ ، لِإِحْتِمَالِ أَنْ أَسِرَهُ الْبَائِعُ لَهُ ؛ أَوْ لَا حَزْبِيٍّ أَوْ ذِمِّيٍّ ، فَإِنَّهُ لَا يُخَمَّسُ عَلَيْهِ ، وَهَذَا كَثِيرٌ لَا نَادِرٌ ، فَإِنْ تَحَقَّقَ أَنَّ أَخَذَهُ مُسْلِمٌ بِنَحْوِ سَرِقَةٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ لَمْ يَجُزْ شِرَاؤُهُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ

الضَّعِيفُ أَنَّهُ لَا يُحْمَسُ عَلَيْهِ ، فَقَوْلُ جَمْعٍ مُتَقَدِّمِينَ : ظَاهِرُ الْكِتَابِ
وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ عَلَى مَنَعِ وَطْءِ السَّرَارِيِّ الْمَجْلُوبَةِ مِنَ الرُّومِ وَالْهِنْدِ ، إِلَّا
أَنْ يُنْصَبَ مَنْ يَقْسِمُ الْغَنَائِمَ ، وَلَا حَيْفَ يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا عَلِمَ أَنَّ الْغَنِيمَ
لَهُ الْمُسْلِمُونَ ، وَأَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِنْ أَمِيرِهِمْ قَبْلَ الْأَعْتِنَامِ : مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ
لَهُ ، لِجَوَازِهِ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ وَفِي قَوْلِ لِلشَّافِعِيِّ ، بَلْ زَعَمَ التَّاجُ
الْفَرَارِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ قِسْمَةُ الْغَنَائِمِ وَلَا تَحْمِيسُهَا ، وَلَهُ أَنْ يُحْرِمَ
بَعْضَ الْغَنَائِمِينَ ، لَكِنْ رَدَّهُ الْمُصَنِّفُ [أَي : التَّوَوُّيُّ] وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ
لِلْإِجْمَاعِ .

وَطَرِيقُ مَنْ وَقَعَ بِيَدِهِ غَنِيمَةٌ لَمْ تُحْمَسْ رَدُّهَا لِمُسْتَحِقِّ عِلْمٍ ، وَإِلَّا
فَلِلْقَاضِي ، كَالْمَالِ الضَّائِعِ ، أَي : الَّذِي لَمْ يَقَعْ الْيَأْسُ مِنْ صَاحِبِهِ ، وَإِلَّا
كَانَ مُلْكُ بَيْتِ الْمَالِ ، فَلَمَنْ لَهُ فِيهِ حَقُّ الظَّفَرِ بِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ، وَمِنْ ثَمَّ
كَانَ الْمُعْتَمِدُ كَمَا مَرَّ أَنَّ مَنْ وَصَلَ لَهُ شَيْءٌ يَسْتَحِقُّهُ مِنْهُ حَلٌّ لَهُ أَخْذُهُ وَإِنْ
ظَلِمَ الْبَاقُونَ ، نَعَمْ الْوَرَعُ لِمُرِيدِ التَّسَرِّي أَنْ يَشْتَرِيَ ثَانِيًا مِنْ وَكِيلِ بَيْتِ
الْمَالِ ، لِأَنَّ الْغَالِبَ عَدَمُ التَّحْمِيسِ وَالْيَأْسُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا ، فَيَكُونُ
مُلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ . أَنْتَهَى .

* * *

تِمَّةٌ [فِي ذِكْرِ مَسَائِلَ تَتَعَلَّقُ بِالْهُدْنَةِ] : يَعْتَقُ رَقِيقُ حَزْبِي إِذَا هَرَبَ ثُمَّ
أَسْلَمَ ، وَلَوْ بَعْدَ الْهُدْنَةِ ، أَوْ أَسْلَمَ ، ثُمَّ هَرَبَ قَبْلَهَا ، وَإِنْ لَمْ يُهَاجِرْ
إِلَيْنَا ، لَا عَكْسُهُ ، بَأَن أَسْلَمَ بَعْدَ هُدْنَةٍ ثُمَّ هَرَبَ ، فَلَا يَعْتَقُ ، لَكِنْ لَا يُرَدُّ

بَابُ الْقَضَاءِ

إِلَى سَيِّدِهِ ، فَإِنْ لَمْ يُعْتَقْهُ بَاعَهُ الْإِمَامُ مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ دَفَعَ لِسَيِّدِهِ قِيَمَتَهُ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ وَأَعْتَقَهُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَالْوَلَاءِ لَهُمْ ، وَإِنْ أَتَانَا بَعْدَ الْهَذْنَةِ ، وَشُرِطَ رَدُّ مَنْ جَاءَ مِنْهُمْ إِلَيْنَا حُرٌّ ذَكَرَ مُكَلَّفٌ مُسْلِمًا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ ثُمَّ عَشِيرَةٌ تَحْمِيهِ لَمْ يُرَدَّ ، وَإِلَّا رُدَّ عَلَيْهِمْ بِطَلَبِهِمْ بِالتَّحْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ طَالِبِهِ بِلَا إِجْبَارٍ عَلَى الرُّجُوعِ مَعَ طَالِبِهِ ، وَكَذَا لَا يُرَدُّ صَبِيٌّ وَمَجْنُونٌ وَصَفَا الْإِسْلَامَ أَمْ لَا ، وَأَمْرَأَةٌ وَخُنْتُ أَسْلَمَتَا ، أَيْ : لَا يَجُوزُ رَدُّهُمْ وَلَوْ لِنَحْوِ الْأَبِ لَضَعْفِهِمْ ، وَيَغْرُمُونَ لَنَا قِيَمَةَ رَقِيقٍ أَرْتَدَّ دُونَ الْحُرِّ الْمُرْتَدِّ .

* * *

بَابُ الْقَضَاءِ

بِالْمَدِّ ، أَيْ : الْحُكْمُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَبْلَ الْإِجْمَاعِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأِنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٤٩] وَقَوْلُهُ : ﴿ فَأَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ ﴾ [٥ سورة المائدة / الآية : ٤٢] ، وَأَخْبَارٌ كَخَبَرِ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٧٣٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١٦] : « إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ » أَيْ : أَرَادَ الْحُكْمَ « فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَأَجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » ، وَفِي رِوَايَةٍ بَدَلَ الْأُولَى : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ » .

قَالَ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ هَذَا فِي حَاكِمٍ عَالِمٍ مُجْتَهِدٍ ، أَمَّا غَيْرُهُ فَاتِّمَّ بِجَمِيعِ أَحْكَامِهِ وَإِنْ وَافَقَ الصَّوَابَ ، لِأَنَّ إِصَابَتَهُ اتِّفَاقِيَّةٌ ، وَصَحَّ خَبَرٌ : « الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ

هُوَ فَرَضُ كِفَايَةِ،

فِي النَّارِ [أبو داود، رقم: ٣٥٧٣؛ الترمذي، رقم: ١٣٢٢؛ ابن ماجه، رقم: ٢٣١٥] وَفُسِّرَ الْأَوَّلُ بِأَنَّهُ عَرَفَ الْحَقَّ وَقَضَى بِهِ، وَالْآخِرَانِ بِمَنْ عَرَفَ وَجَارَ فِي الْحُكْمِ، وَمَنْ قَضَى عَلَى جَهْلٍ؛ وَمَا جَاءَ فِي التَّحْذِيرِ عَنْهُ كَخَبَرٍ: «مَنْ جَعَلَ قَاضِيًا فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ» [الترمذي، رقم: ١٣٢٥؛ أبو داود رقم: ٣١٠٠، ٣١٠١؛ ابن ماجه، رقم: ٢٣٠٨؛ «مسند أحمد»، رقم: ٧١٠٥، ٨٥٥٩] مَحْمُولٌ عَلَى عِظَمِ الْخَطَرِ فِيهِ، أَوْ عَلَى مَنْ يُكْرَهُ لَهُ الْقَضَاءُ أَوْ يَحْرُمُ.

هُوَ، أَيْ: قَبُولُهُ مِنْ مُتَعَدِّدِينَ صَالِحِينَ لَهُ.

فَرَضُ كِفَايَةِ فِي النَّاحِيَةِ، بَلْ أَسْنَى فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ، حَتَّى قَالَ الْغَزَالِيُّ: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْجِهَادِ، فَإِنْ أَمْتَنَعَ الصَّالِحُونَ لَهُ مِنْهُ أَتَمُّوا. أَمَّا تَوَلِيَةُ الْإِمَامِ أَوْ نَائِبِهِ لِأَحَدِهِمْ فِي إِقْلِيمٍ فَفَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَلَى ذِي شَوْكَةٍ، وَلَا يَجُوزُ إِخْلَاءُ مَسَافَةِ الْعَدَوِيِّ عَنْ قَاضٍ.

* * *

فَرْعٌ: لَا بُدَّ مِنْ تَوَلِيَةِ مَنْ الْإِمَامِ أَوْ مَأْذُونِهِ، وَلَوْ لِمَنْ تَعَيَّنَ لِلْقَضَاءِ، فَإِنْ فَقَدَ الْإِمَامُ فَتَوَلِيَةُ أَهْلِ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ فِي الْبَلَدِ، أَوْ بَعْضِهِمْ مَعَ رِضَا الْبَاقِينَ، وَلَوْ وَلَّاهُ أَهْلُ جَانِبٍ مِنَ الْبَلَدِ صَحَّ فِيهِ دُونَ الْآخِرِ.

وَمِنْ صَرِيحِ التَّوَلِيَةِ: وَلَيْتُكَ، أَوْ قَلَدْتُكَ الْقَضَاءُ؛ وَمِنْ كِنَايَتِهَا: عَوَّلْتُ وَأَعْتَمَدْتُ عَلَيْكَ فِيهِ.

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كَافِيًا مُجْتَهِدًا ،

وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لَفْظًا ، وَكَذَا فَوْرًا فِي الْحَاضِرِ ، وَعِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ فِي غَيْرِهِ .

وَقَالَ جَمْعُ مُحَقِّقُونَ: الشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ ، وَمَنْ تَعَيَّنَ فِي نَاحِيَةٍ لَزِمَهُ قَبُولُهُ ، وَكَذَا طَلَبُهُ ، وَلَوْ يَبْذُلُ مَالٍ ، وَإِنْ خَافَ مِنْ نَفْسِهِ الْمِيلَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ فِيهَا كُرَّةٌ لِلْمَفْضُولِ الْقَبُولُ وَالطَّلَبُ إِنْ لَمْ يَمْتَنِعِ الْأَفْضَلُ ، وَيَحْرُمُ طَلَبُهُ بِعَزْلِ صَالِحٍ لَهُ وَلَوْ مَفْضُولًا .

* * *

وَشَرَطُ قَاضٍ كَوْنُهُ أَهْلًا لِلشَّهَادَاتِ كُلِّهَا ، بَأَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا حُرًّا ذَكَرًا عَدْلًا سَمِيعًا وَلَوْ بِالصَّيَاحِ بَصِيرًا ، فَلَا يُوَلَّى مَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، وَلَا أَعْمَى ، وَهُوَ مَنْ يَرَى الشَّبَحَ وَلَا يُمَيِّزُ الصُّورَةَ وَإِنْ قَرَّبَتْ ، بِخِلَافِ مَنْ يُمَيِّزُهَا إِذَا قَرَّبَتْ بِحَيْثُ يَعْرِفُهَا ، وَلَوْ بِتَكَلُّفٍ وَمَزِيدٍ تَأَمَّلَ ، وَإِنْ عَجَزَ عَنِ قِرَاءَةِ الْمَكْتُوبِ ، وَاخْتِيرَ صِحَّةُ وَلَايَةِ الْأَعْمَى .

كَافِيًا لِلْقِيَامِ بِمَنْصِبِ الْقَضَاءِ ، فَلَا يُوَلَّى مُعَقِّلٌ وَمُخْتَلٌّ نَظَرٍ بِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ .

مُجْتَهِدًا فَلَا يَصِحُّ تَوَلِيَّةُ جَاهِلٍ وَمُقَلِّدٍ ، وَإِنْ حَفِظَ مَذْهَبَ إِمَامِهِ ، لِعَجْزِهِ عَنْ إِدْرَاكِ غَوَامِضِهِ ، وَالْمُجْتَهِدُ : مَنْ يَعْرِفُ بِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ مِنَ الْعَامِّ وَالْخَاصِّ ، وَالْمُجَمَّلِ وَالْمُبَيَّنِّ ، وَالْمُطْلَقِ وَالْمُقَيَّدِ ، وَالنَّصِّ وَالظَّاهِرِ ، وَالنَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَالْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ ؛ وَبِأَحْكَامِ السُّنَّةِ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَهُوَ : مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ ، وَالْأَحَادِ وَهُوَ بِخِلَافِهِ ، وَالْمُتَّصِلِ

بِاتِّصَالِ رُؤَايَاهُ إِلَيْهِ عليه السلام ، وَيُسَمَّى الْمَرْفُوعَ ؛ أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ فَقَطْ ، وَيُسَمَّى :
 الْمَوْقُوفَ ؛ وَالْمُرْسَلِ ، وَهُوَ : قَوْلُ التَّابِعِيِّ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام كَذَا ،
 أَوْ فَعَلَ كَذَا ؛ أَوْ بِحَالِ الرُّوَاةِ قُوَّةً وَضَعْفًا ؛ وَمَا تَوَاتَرَ نَاقِلُوهُ وَأَجْمَعَ
 السَّلَفُ عَلَى قَبُولِهِ لَا يُنَحِّثُ عَنْ عَدَالَةِ نَاقِلِيهِ ، وَلَهُ الْاِكْتِفَاءُ بِتَعْدِيلِ إِمَامٍ
 عُرِفَ صِحَّةُ مَذْهَبِهِ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ ، وَيُقَدَّمُ عِنْدَ التَّعَارُضِ الْخَاصُّ
 عَلَى الْعَامِّ ، وَالْمُقَيَّدُ عَلَى الْمُطْلَقِ ، وَالنَّصُّ عَلَى الظَّاهِرِ ، وَالْمُحْكَمُ
 عَلَى الْمُتَشَابِهِ ، وَالنَّاسِخُ وَالْمُتَّصِلُ وَالْقَوِيُّ عَلَى مُقَابِلِهَا ، وَلَا تَنْحَصِرُ
 الْأَحْكَامُ فِي خَمْسَ مِثَّةِ آيَةٍ وَلَا خَمْسَ مِثَّةِ حَدِيثٍ خِلَافًا لِزَاعِمِيهِمَا ،
 وَبِالْقِيَاسِ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ ؛ مِنَ الْجَلِيِّ ، وَهِيَ : مَا يُقْطَعُ فِيهِ بِنَفْيِ الْفَارِقِ ،
 كَقِيَاسِ ضَرْبِ الْوَالِدِ عَلَى تَأْفِيهِ ، أَوْ الْمُسَاوِي ، وَهُوَ : مَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ
 الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ إِحْرَاقِ مَالِ الْيَتِيمِ عَلَى أَكْلِهِ ، أَوْ الْأَذُونِ ، وَهُوَ :
 مَا لَا يَبْعُدُ فِيهِ انْتِفَاءُ الْفَارِقِ ، كَقِيَاسِ الذَّرَّةِ عَلَى الْبُرِّ فِي الْكُرْبَا بِجَامِعِ
 الطَّعْمِ ؛ وَبِلِسَانِ الْعَرَبِ لُغَةً وَنَحْوًا وَصَرَفًا وَبِلَاغَةً ، وَبِأَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ مِنَ
 الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ ، وَلَوْ فِيمَا يُتَكَلَّمُ فِيهِ فَقَطْ لَلَا يُخَالِفُهُمْ .

قَالَ أَبُو الصَّلَاحِ : اجْتِمَاعُ ذَلِكَ كُلُّهُ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ لِلْمُجْتَهِدِ الْمُطْلَقِ
 الَّذِي يُفْتِي فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ ، أَمَّا مُقَيَّدٌ لَا يَعُدُّو مَذْهَبَ إِمَامٍ خَاصٍّ
 فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ مَعْرِفَةِ قَوَاعِدِ إِمَامِهِ ؛ وَلِيُرَاعَ فِيهَا مَا يُرَاعِيهِ الْمُطْلَقُ فِي قَوَانِينِ
 الشَّرْعِ ، فَإِنَّهُ مَعَ الْمُجْتَهِدِ كَالْمُجْتَهِدِ مَعَ نُصُوصِ الشَّرْعِ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ
 لَهُ عُدُولٌ عَنْ نَصِّ إِمَامِهِ ، كَمَا لَا يَجُوزُ الِاجْتِهَادُ مَعَ النَّصِّ . أَنْتَهَى .

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرَ أَهْلِ نَقْدٍ ،

فَإِنْ وَلَّى سُلْطَانٌ ، وَلَوْ كَافِرًا ، أَوْ ذُو شَوْكَةٍ غَيْرُهُ فِي بَلَدٍ ، بَأَنٍ
أَنْحَصَرَتْ قُوَّتُهَا فِيهِ ، غَيْرَ أَهْلِ لِلْقَضَاءِ ، كَمُقَلِّدٍ وَجَاهِلٍ وَفَاسِقٍ ، أَيْ :
مَعَ عِلْمِهِ بِنَحْوِ فِسْقِهِ ، وَإِلَّا بَأَنَ ظَنِّ عَدَالَتِهِ مَثَلًا ، وَلَوْ عَلِمَ فِسْقَهُ لَمْ يُؤْلَهُ ،
فَالظَّاهِرُ كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ ، وَكَذَا لَوْ زَادَ فِسْقُهُ أَوْ أَرْتَكَبَ
فِسْقًا آخَرَ عَلَى تَرُدُّدٍ فِيهِ . أَنْتَهَى .

وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِنُفُوذِ تَوَلِّيَّتِهِ ، وَإِنْ وَلَّاهُ غَيْرَ عَالِمٍ لِفِسْقِهِ ، وَكَعَبْدٍ
وَأَمْرَاءٍ وَأَعْمَى نَفَذَ مَا فَعَلَهُ مِنَ التَّوَلِّيَةِ ، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ مُجْتَهِدٌ عَدْلٌ عَلَى
الْمُعْتَمِدِ ، فَيَنْفُذُ قَضَاءُ مَنْ وَلَّاهُ لِلضَّرُورَةِ ، وَلِتَلَّا تَتَعَطَّلَ مَصَالِحُ النَّاسِ
وَإِنْ نَازَعَ كَثِيرُونَ فِيمَا ذُكِرَ فِي الْفَاسِقِ وَأَطَالُوا ، وَصَوَّبَهُ الزُّرْكَشِيُّ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمَا ذُكِرَ فِي الْمُقَلِّدِ مَحَلُّهُ إِنْ كَانَ ثَمَّ مُجْتَهِدٌ ، وَإِلَّا نَفَذَتْ
تَوَلِّيَةُ الْمُقَلِّدِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ ذِي شَوْكَةٍ ، وَكَذَا الْفَاسِقِ ، فَإِنْ كَانَ هُنَاكَ عَدْلٌ
أَشْتَرِطَ شَوْكَةً وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا يُفِيدُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ : الْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ
ثَمَّ مَنْ يَصْلُحُ لِلْقَضَاءِ نَفَذَتْ تَوَلِّيَةُ غَيْرِ الصَّالِحِ قَطْعًا ، وَالْأَوْجَهُ أَنْ قَاضِيَ
الضَّرُورَةِ يَقْضِي بِعِلْمِهِ ، وَيَحْفَظُ مَالَ الْيَتِيمِ ، وَيَكْتُبُ لِقَاضِي آخَرَ خِلَافًا
لِلْحَضَرَمِيِّ ، وَصَرَّحَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ بِأَنَّ قَاضِيَ الضَّرُورَةِ يُلْزَمُهُ بَيَانُ مُسْتَنَدِهِ فِي
سَائِرِ أَحْكَامِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُسْتَنَدِهِ فِي سَائِرِ
أَحْكَامِهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ مُسْتَنَدِهِ فِيهِ ، وَلَوْ طَلَبَ
الْخَصْمُ مِنَ الْقَاضِي الْفَاسِقِ تَبْيِينَ الشُّهُودِ الَّتِي ثَبَتَ بِهَا الْأَمْرَ لَزِمَ الْقَاضِي
بَيَانُهُمْ ، وَإِلَّا لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ .

فَرَعٌ : يُنْدَبُ لِلْإِمَامِ إِذَا وَلَّى قَاضِيًا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي الْأَسْتِخْلَافِ ، وَإِنْ أَطْلَقَ التَّوَلِّيَةَ اسْتَخْلَفَ فِيهَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، لَا غَيْرُهُ فِي الْأَصَحِّ .

* * *

مُهَمَّةٌ [فِي بَيَانِ كَوْنِ الْقَاضِي يَحْكُمُ بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ، أَوْ بِاجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا] : يَحْكُمُ الْقَاضِي بِاجْتِهَادِهِ إِنْ كَانَ مُجْتَهِدًا ، أَوْ اجْتِهَادِ مُقَلِّدِهِ إِنْ كَانَ مُقَلِّدًا ، وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الْمُقَلِّدَ لَا يَحْكُمُ بِغَيْرِ مَذْهَبِ مُقَلِّدِهِ ، وَقَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ : يَجُوزُ ، وَجَمَعَ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَنْ لَمْ يَنْتَهِ لِرُبُوبَةِ الْاجْتِهَادِ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ ، وَهُوَ الْمُقَلِّدُ الصَّرْفُ الَّذِي لَمْ يَتَأَهَّلْ لِلنَّظَرِ وَلَا لِلتَّرْجِيحِ ، وَالثَّانِي عَلَى مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةٌ لِذَلِكَ ، وَنَقَلَ أَبُو الرُّفْعَةِ عَنِ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْحَاكِمَ الْمُقَلِّدَ إِذَا بَانَ حُكْمُهُ عَلَى خِلَافِ نَصِّ مُقَلِّدِهِ نُقِصَ حُكْمُهُ ، وَوَافَقَهُ النَّوَوِيُّ^(١) فِي « الرُّوضَةِ » وَالسُّبُكِيُّ ، وَقَالَ الْغَزَالِيُّ : لَا يُنْقَضُ ، وَتَبِعَهُ الرَّافِعِيُّ بَحْثًا فِي مَوْضِعٍ ، وَشَيْخُنَا فِي بَعْضِ كُتُبِهِ .

* * *

(١) فِي الْعِبَارَةِ سَقَطَ يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَةِ « النَّحْفَةِ » وَإِلَّا لَا تَصِحُّ كَمَا هِيَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ التَّوَلَّى مُتَقَدِّمٌ عَلَى ابْنِ الرُّفْعَةِ ، وَعِبَارَةُ « النَّحْفَةِ » بَعْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ نُقِصَ حُكْمُهُ : وَصَرَّحَ ابْنُ الصَّلَاحِ كَمَا مَرَّ بِأَنَّ نَصَّ إِمَامِ الْمُقَلِّدِ فِي حَقِّهِ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي حَقِّ الْمُقَلِّدِ ، وَوَافَقَهُ فِي « الرُّوضَةِ » ، وَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ ، عَنِ الْغَزَالِيِّ ، مِنْ عَدَمِ النُّقْصِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ لِلْمُقَلِّدِ تَقْلِيدَ مَنْ شَاءَ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « جَمْعِ الْجَوَامِعِ » ، قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : بَعِيدُ الْوَجْهِ ، بَلِ الصَّوَابُ سَدُّ هَذَا الْبَابِ مِنْ أَصْلِهِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَاسِدِ الَّتِي لَا تُخْصَى . اهـ . « نَحْفَةُ » .

فَائِدَةٌ [فِي بَيَانِ التَّقْلِيدِ] : إِذَا تَمَسَّكَ الْعَامِّيُّ بِمَذْهَبٍ لَزِمَهُ مُوَافَقَتُهُ ،
وَالْأَزْمَةُ التَّمَذُّبُ بِمَذْهَبٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَرْبَعَةِ لَا غَيْرِهَا ، ثُمَّ لَهُ وَإِنْ عَمِلَ
بِالْأَوَّلِ الْأَنْتِقَالُ إِلَى غَيْرِهِ بِالْكُلِّيَّةِ ، أَوْ فِي الْمَسَائِلِ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَتَّبِعَ
الرُّخْصَ ، بَأَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ بِالْأَسْهَلِ مِنْهُ ، فَيَفْسُقُ بِهِ عَلَى الْأَوْجَه .

وَفِي « الْخَادِمِ » عَنْ بَعْضِ الْمُخْتَاطِينَ : الْأَوَّلَى لِمَنْ أَتْبَلَى بَوَسْوَاسِ
الْأَخْذِ بِالْأَخْفِ وَالرُّخْصِ لِئَلَّا يَزْدَادَ فَيَخْرُجَ عَنِ الشَّرْعِ ، وَلِضِدِّهِ الْأَخْذُ
بِالْأَثْقَلِ لِئَلَّا يَخْرُجَ عَنِ الْإِبَاحَةِ ، وَأَنْ لَا يُلْفَقَ بَيْنَ قَوْلَيْنِ يَتَوَلَّدُ مِنْهُمَا
حَقِيقَةٌ مُرَكَّبَةٌ لَا يَقُولُ بِهَا كُلُّ مِنْهُمَا .

وَفِي فَتَاوَى شَيْخِنَا : مَنْ قَلَّدَ إِمَامًا فِي مَسْأَلَةٍ لَزِمَهُ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى قَضِيَّةِ
مَذْهَبِهِ فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ ، وَجَمِيعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا ؛ فَيَلْزِمُ مَنْ أَنْحَرَفَ عَنْ عَيْنِ
الْكُتُبَةِ وَصَلَّى إِلَى جِهَتِهَا مُقَلِّدًا لِأَبِي حَنِيفَةَ مَثَلًا أَنْ يَمْسَحَ فِي وُضُوئِهِ مِنْ
الرَّأْسِ قَدْرَ النَّاصِيَةِ وَأَنْ لَا يَسِيلَ مِنْ بَدَنِهِ بَعْدَ الْوُضُوءِ دَمٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ،
وَالْأَمْرُ كَانَ صَلَاتُهُ بَاطِلَةً بِاتِّفَاقِ الْمَذْهَبَيْنِ ؛ فَلْيَتَفَتَّنْ لِذَلِكَ . أَنْتَهَى .

وَوَافَقَهُ الْعَلَامَةُ عَبْدُ اللَّهِ أَبُو مَحْرَمَةَ الْعَدَنِيُّ ، وَزَادَ فَقَالَ : قَدْ صَرَّحَ
بِهَذَا الشَّرْطِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْأَصُولِ
وَالْفِقْهِ ، مِنْهُمْ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ وَالسُّبْكِيُّ ، وَنَقَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ فِي « التَّمْهِيدِ »
عَنِ الْعِرَاقِيِّ ، قُلْتُ : بَلْ نَقَلَهُ الرَّافِعِيُّ فِي « الْعَزِيزِ » عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنِ .
أَنْتَهَى .

وَقَالَ شَيْخُنَا الْمُحَقِّقُ ابْنُ زِيَادٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي « فِتَاوِيهِ » : إِنَّ
 الَّذِي فَهَمْنَاهُ مِنْ أَمْثَلَتِهِمْ أَنَّ التَّرْكِيبَ الْقَادِحَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ^(١) إِذَا كَانَ فِي قَضِيَّةٍ
 وَاحِدَةٍ ، فَمِنْ أَمْثَلَتِهِمْ إِذَا تَوَضَّأَ وَلَمَسَ تَقْلِيداً لِأَبِي حَنِيفَةَ وَأَفْتَصَدَ تَقْلِيداً
 لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى ، فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ ذَلِكَ ؛
 وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَّ بِلَا شَهْوَةٍ تَقْلِيداً لِلْإِمَامِ مَالِكٍ وَلَمْ يَذَلِكْ تَقْلِيداً
 لِلشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ صَلَّى فَصَلَاتُهُ بَاطِلَةٌ لِاتِّفَاقِ الْإِمَامَيْنِ عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ؛
 بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ قَادِحٍ
 فِي التَّقْلِيدِ ، كَمَا إِذَا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بَعْضَ رَأْسِهِ ثُمَّ صَلَّى إِلَى الْجِهَةِ تَقْلِيداً
 لِأَبِي حَنِيفَةَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ ، لِأَنَّ الْإِمَامَيْنِ لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى
 بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ ، فَإِنَّ الْخِلَافَ فِيهَا بِحَالِهِ لَا يُقَالُ : اتَّفَقَا عَلَى بُطْلَانِ
 صَلَاتِهِ ، لِأَنَّا نَقُولُ : هَذَا الْإِتِّفَاقُ نَشَأُ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي قَضِيَّتَيْنِ ، وَالَّذِي
 فَهَمْنَاهُ أَنَّهُ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ ؛ وَمِثْلُهُ مَا إِذَا قَلَّدَ الْإِمَامُ أَحْمَدَ فِي أَنَّ
 الْعَوْرَةَ السَّوْأَتَانِ ، وَكَانَ تَرَكَ الْمُضْمَضَةَ وَالْإِسْتِنْشَاقَ أَوْ التَّسْمِيَةَ الَّذِي
 يَقُولُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِوُجُوبِ ذَلِكَ ، فَالَّذِي يَظْهَرُ صِحَّةُ صَلَاتِهِ إِذَا قَلَّدَهُ فِي
 قَدْرِ الْعَوْرَةِ ، لِأَنَّهُمَا لَمْ يَتَّفِقَا عَلَى بُطْلَانِ طَهَارَتِهِ الَّتِي هِيَ قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ ،
 وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ اتِّفَاقُهُمَا عَلَى بُطْلَانِ صَلَاتِهِ ، فَإِنَّهُ تَرْكِيبٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ ،
 وَهُوَ غَيْرُ قَادِحٍ فِي التَّقْلِيدِ كَمَا يُفْهَمُ تَمَثُّلُهُمْ ، وَقَدْ رَأَيْتُ فِي فِتَاوَى
 الْبُلْقِينِيِّ مَا يَقْتَضِي أَنَّ التَّرْكِيبَ بَيْنَ قَضِيَّتَيْنِ غَيْرُ قَادِحٍ . أَنْتَهَى مُلَحَّصاً .

* * *

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : « صوابه : إِنَّمَا يُوْجَدُ »

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ،

تِمَّةٌ [فِي بَيَانِ حُكْمِ الْأَسْتِفْتَاءِ] : يَلْزَمُ مُخْتِاجًا اسْتِفْتَاءً عَالِمٍ عَدْلٍ عَرَفَ أَهْلِيَّتَهُ ، ثُمَّ إِنْ وَجَدَ مُفْتَيْنَيْنِ ، فَإِنْ أَعْتَقَدَ أَحَدُهُمَا أَعْلَمُ تَعَيَّنَ تَقْدِيمُهُ ؛ قَالَ فِي « الرَّوْضَةِ » : لَيْسَ لِمُفْتٍ وَعَامِلٍ عَلَى مَذْهَبِنَا فِي مَسْأَلَةِ ذَاتِ وَجْهَيْنِ أَوْ قَوْلَيْنِ أَنْ يَعْتَمِدَ أَحَدُهُمَا بِلَا نَظَرٍ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ ، بَلْ يَبْحَثُ عَنْ أَرْجَحِهِمَا بِنَحْوِ تَأْخِيرِهِ وَإِنْ كَانَا لِوَاحِدٍ . اُنْتَهَى .

* * *

وَيَجُوزُ تَحْكِيمُ اثْنَيْنِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ خُصُومَةٍ ، كَمَا فِي النِّكَاحِ رَجُلًا أَهْلًا لِقَضَاءٍ ، أَيْ : مَنْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقَضَاءِ الْمُطْلَقَةُ ، لَا فِي خُصُوصِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ فَقَطْ ، خِلَافًا لِجَمْعِ مُتَأَخِّرِينَ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ قَاضٍ أَهْلٍ خِلَافًا لـ « الرَّوْضَةِ » ، أَمَّا غَيْرُ الْأَهْلِ فَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُهُ ، أَيْ : مَعَ وُجُودِ الْأَهْلِ ، وَإِلَّا جَازَ ، وَلَوْ فِي النِّكَاحِ ، وَإِنْ كَانَ ثُمَّ مُجْتَهِدٌ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » تَبَعًا لِشَيْخِهِ زَكَرِيَّا ، لَكِنَّ الَّذِي أَفْتَاهُ أَنَّ الْمُحَكَّمَ الْعَدْلَ لَا يَزُوجُ إِلَّا مَعَ فَقْدِ الْقَاضِي ، وَلَوْ غَيْرَ أَهْلٍ ، وَلَا يَجُوزُ تَحْكِيمُ غَيْرِ الْعَدْلِ مُطْلَقًا ، وَلَا يُفِيدُ حُكْمُ الْمُحَكَّمَ إِلَّا بِرِضَاهُمَا بِهِ لَفْظًا لَا سُكُوتًا ، فَيُعْتَبَرُ رِضَا الزَّوْجَيْنِ مَعًا فِي النِّكَاحِ ، نَعَمْ ، يَكْفِي سُكُوتُ الْبَكْرِ إِذَا اسْتُؤْذِنَتْ فِي التَّحْكِيمِ .

وَلَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ مَعَ غَيْبَةِ الْوَلِيِّ ، وَلَوْ إِلَى مَسَافَةِ الْقَصْرِ إِنْ كَانَ ثُمَّ قَاضٍ ، خِلَافًا لِابْنِ الْعِمَادِ ، لِأَنَّهُ يَنْبُؤُ عَنْ الْغَائِبِ بِخِلَافِ الْمُحَكَّمَ ، وَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِعِلْمِهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي وَنَائِبُهُ لَا عَنْ إِمَامٍ بِخَبَرِهِ وَعَزَلَ نَفْسِهِ وَجُنُونٍ
وَفِسْقٍ ،

وَيَنْعَزِلُ الْقَاضِي ، أَيْ : يُحْكَمُ بَانْعِزَالِهِ بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ لَهُ ، وَلَوْ مِنْ
عَدْلٍ .

وَيَنْعَزِلُ نَائِبُهُ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ يَبْلُغَهُ خَبَرُ عَزْلِ مُسْتَخْلِفِهِ لَهُ أَوْ
الْإِمَامِ لِمُسْتَخْلِفِهِ إِنْ أَدِنَ لَهُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ .
لَا حَالَ كَوْنِ النَّائِبِ نَائِباً عَنْ إِمَامٍ فِي عَامٍّ أَوْ خَاصٍّ ، بِأَنْ قَالَ
لِلْقَاضِي : اسْتَخْلِفْ عَنِّي ؛ فَلَا يَنْعَزِلُ بِذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَنْعَزَلَ الْقَاضِي
وَنَائِبُهُ . بِخَبَرِهِ ، أَيْ : بِبُلُوغِ خَبَرِ الْعَزْلِ الْمَفْهُومِ مَنْ يَنْعَزِلُ ، لَا قَبْلَ
بُلُوغِهِ ذَلِكَ ، لِعِظَمِ الضَّرَرِ فِي نَقْضِ أَقْضِيَّتِهِ لَوْ أَنْعَزَلَ ، بِخِلَافِ الْوَكِيلِ ،
فَإِنَّهُ يَنْعَزِلُ مِنْ حِينِ الْعَزْلِ ، وَلَوْ قَبْلَ بُلُوغِ خَبَرِهِ ، وَمَنْ عَلِمَ عَزْلَهُ لَمْ يَنْقُذْ
حُكْمَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَرْضَى بِحُكْمِهِ فِيمَا يَجُوزُ التَّحْكِيمُ فِيهِ ، وَيَنْعَزِلُ أَيْضاً كُلُّ
مِنْهُمَا بِأَحَدِ أُمُورٍ :

عَزَلَ نَفْسَهُ كَالْوَكِيلِ ، وَجُنُونٍ وَإِغْمَاءٍ وَإِنْ قَلَّ زَمَنُهُمَا ، وَفِسْقٍ ،
أَيْ : يَنْعَزِلُ بِفِسْقٍ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلِّيَهُ بِفِسْقِهِ الْأَصْلِيِّ أَوْ الزَّائِدِ عَلَى مَا كَانَ
حَالِ تَوَلِّيَّتِهِ ؛ وَإِذَا زَالَتْ هَذِهِ الْأَحْوَالُ لَمْ تَعُدْ وَلَايَتُهُ إِلَّا بِتَوَلِّيَّةٍ جَدِيدَةٍ فِي
الْأَصَحِّ .

وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ عَزْلُ قَاضٍ لَمْ يَتَّعَيْنْ بِظُهُورِ خَلَلٍ لَا يَقْتَضِي أَنْعِزَالَهُ ،
كَكَثْرَةِ الشَّكََاوَى فِيهِ ، وَبِأَفْضَلِ مِنْهُ ، وَبِمَصْلَحَةِ كَسْكِينِ فِتْنَةٍ ، سَوَاءً أَعَزَلَهُ
بِمِثْلِهِ أَمْ بِدُونِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَجُزْ عَزْلُهُ ، لِأَنَّهُ عَبَثٌ ،

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
وَلَايَتِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ، كَمَعَزُولٍ .

وَلَكِنْ يَنْفُذُ الْعَزْلُ ، أَمَّا إِذَا تَعَيَّنَ بَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مَنْ يَصْلُحُ غَيْرُهُ ، فَيَحْرُمُ
عَلَى مُوَلَّيِهِ عَزْلُهُ وَلَا يَنْفُذُ ، وَكَذَا عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ حِينَئِذٍ بِخِلَافِهِ فِي غَيْرِ هَذِهِ
الْحَالَةِ ، فَيَنْفُذُ عَزْلُهُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ مُوَلَّيُهُ .

وَلَا يَنْعَزِلُ قَاضٍ بِمَوْتِ إِمَامٍ أَعْظَمَ ، وَلَا بِأَنْعِزَالِهِ ، لِعِظَمِ شِدَّةِ الضَّرَرِ
بِتَعْطِيلِ الْحَوَادِثِ .

وَخَرَجَ بِـ « الإِمَامِ » الْقَاضِي ، فَيَنْعَزِلُ نَوَائِبُهُ بِمَوْتِهِ .

وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَتَوَلٍّ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ وَهُوَ خَارِجُ عَمَلِهِ ، حَكَمْتُ
بِكَذَا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ ، فَلَا يَنْفُذُ إِقْرَارُهُ بِهِ .

وَأَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ مِنْ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ إِذَا وُلِّيَ بِلَدٍ لَمْ يَتَنَاوَلَ مَزَارِعَهَا
وَبَسَاتِينَهَا ، فَلَوْ زَوَّجَ وَهُوَ بِأَحَدِهِمَا مَنْ هِيَ بِالْبَلَدِ أَوْ عَكْسَهُ لَمْ يَصِحَّ .
قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالنَّظَرُ وَاضِحٌ .

بَلِ الَّذِي يَتَجَهُّ أَنَّهُ إِنْ عُلِمَتْ عَادَةٌ بِتَبَعِيَّةٍ أَوْ عَدَمِهَا فَذَلِكَ ، وَإِلَّا اتَّجَهَ
مَا ذَكَرَهُ أَقْتِصَاراً عَلَى مَا نَصَّ لَهُ عَلَيْهِ ، وَأَفْهَمَ قَوْلُ « الْمِنْهَاجِ » أَنَّهُ فِي غَيْرِ
مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ كَمَعَزُولٍ ، أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ مِنْهُ فِيهِ تَصَرُّفٌ اسْتِبَاحَهُ بِالْوِلَايَةِ ،
كَإِجَارٍ وَقَفٍ نَظَرُهُ لِلْقَاضِي ، وَبَيْعِ مَالٍ يَتِيمٍ ، وَتَقْرِيرِ فِي وَطِيفَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَهُوَ ظَاهِرٌ .

كَما لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مَعَزُولٍ بَعْدَ أَنْعِزَالِهِ ، وَمُحَكَّمٍ بَعْدَ مُفَارَقَةِ مَجْلِسِ

وَلَيْسَوُ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ ،

حُكْمِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِنْشَاءَ الْحُكْمِ حِينَئِذٍ ، فَلَا يُقْبَلُ إِفْرَارُهُ بِهِ ، وَلَا يُقْبَلُ أَيْضاً شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا بِحُكْمِهِ ، لِأَنَّهُ يَشْهَدُ بِفِعْلِ نَفْسِهِ إِلَّا إِنْ شَهِدَ بِحُكْمِ حَاكِمٍ ، وَلَا يَعْلَمُ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ ، فَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَاسِقاً ، فَإِنْ عَلِمَ الْقَاضِي أَنَّهُ حُكْمُهُ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ ، كَمَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ .

وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمَحَلِّ حُكْمِهِ قَبْلَ عَزْلِهِ : حَكَمْتُ بِكَذَا ؛ وَإِنْ قَالَ : بَعْلَمِي ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَى الْإِنْشَاءِ حِينَئِذٍ ، حَتَّى لَوْ قَالَ عَلَى سَبِيلِ الْحُكْمِ : نِسَاءُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ - أَيْ : الْمَخْصُورَاتِ - طَوَالِقُ مِنْ أَزْوَاجِهِنَّ ؛ قَبْلَ إِنْ كَانَ مُجْتَهِداً ، وَلَوْ فِي مَذْهَبِ إِمَامِهِ .

وَلَا يَجُوزُ لِقَاضِي أَنْ يَتَّبِعَ حُكْمَ قَاضٍ قَبْلَهُ صَالِحٍ لِلْقَضَاءِ .

وَلَيْسَوُ الْقَاضِي بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَجُوباً فِي إِكْرَامِهِمَا وَإِنْ اخْتَلَفَا شَرْفاً ، وَجَوَابِ سَلَامِهِمَا ، وَالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا ، وَالْإِسْتِمَاعِ لِلْكَلَامِ ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ ، وَالْقِيَامِ ؛ فَلَا يَخْصُ أَحَدُهُمَا بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ ، وَلَوْ سَلَّمَ أَحَدُهُمَا أُنْتُظَرُ الْآخَرَ ، وَيُغْتَفَرُ طَوْلُ الْفَضْلِ لِلضَّرُورَةِ ، أَوْ قَالَ لَهُ : سَلِّمْ ! لِيُجِيبَهُمَا مَعاً ، وَلَا يَمْرَحُ مَعَهُ ، وَإِنْ شَرَفَ بَعْلَمَ أَوْ حُرِّيَّةً ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُجْلِسَهُمَا بَيْنَ يَدَيْهِ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَرَادَحَمَ مَدْعُونَ قُدِّمَ الْأَسْبَقُ فَالْأَسْبَقُ وَجُوباً ، كَمُنْتِ وَمُدَّرْسٍ ، فَيَقْدَمَانِ وَجُوباً بِسَبْقٍ ، فَإِنْ أَسْتَوُوا ، أَوْ جُهِلَ سَابِقُ أَفْرَعٍ .

وَحَرَّمَ قَبُولَهُ هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةٍ إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ
وَمَنْ لَهُ خُصُومَةٌ ، وَإِلَّا جَازَ ،

وَقَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرٌ أَنَّ طَالِبَ فَرَضِ الْعَيْنِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ يُقَدِّمُ ،
كَالْمُسَافِرِ .

وَيُسْتَحَبُّ كَوْنُ مَجْلِسِهِ الَّذِي يَقْضِي فِيهِ فَسِيحاً بَارِزاً ، وَيُكْرَهُ أَنْ يُتَّخَذَ
الْمَسْجِدُ مَجْلِساً لِلْحُكْمِ صَوْنًا لَهُ عَنِ اللَّغْطِ وَارْتِفَاعِ الْأَصْوَاتِ ، نَعَمْ إِنْ
اتَّفَقَ عِنْدَ جُلُوسِهِ فِيهِ قَضِيَّةٌ أَوْ قَضِيَّتَانِ فَلَا بَأْسَ بِفَضْلِهَا .

* * *

وَحَرَّمَ قَبُولَهُ ، أَيُّ : الْقَاضِي هَدِيَّةَ مَنْ لَا عَادَةَ لَهُ بِهَا قَبْلَ وَلَايَةٍ ، أَوْ
كَانَ لَهُ عَادَةٌ بِهَا ، لَكِنَّهُ زَادَ فِي الْقَدْرِ أَوْ الْوَصْفِ ، إِنْ كَانَ فِي مَحَلِّهِ ،
أَيُّ : مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ .

وَهَدِيَّةَ مَنْ لَهُ خُصُومَةٌ عِنْدَهُ أَوْ مَنْ أَحْسَسَ مِنْهُ بِأَنَّهُ سَيُخَاصِمُ ، وَإِنْ
اعْتَادَهَا قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، لِأَنَّهَا فِي الْأَخِيرَةِ تَدْعُو إِلَى الْمِيلِ إِلَيْهِ ، وَفِي الْأُولَى
سَبَبُهَا الْوَلَايَةُ .

وَقَدْ صَحَّتِ الْأَخْبَارُ الصَّحِيحَةُ بِتَحْرِيمِ هَدَايَا الْعُمَّالِ .

وَإِلَّا بَأَنَّ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ أَنَّهُ يُهْدَى إِلَيْهِ قَبْلَ الْوَلَايَةِ ، وَلَوْ مَرَّةً فَقَطْ ، أَوْ
كَانَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَايَتِهِ ، أَوْ لَمْ يَزِدِ الْمُهْدِي عَلَى عَادَتِهِ ، وَلَا خُصُومَةَ لَهُ
حَاضِرَةً وَلَا مُتَرَقِّبَةً فِيهِ ؛ جَازَ قَبُولُهُ ، وَلَوْ جَهَّزَهَا لَهُ مَعَ رَسُولِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ
مُحَاكَمَةٌ ، فَفِي جَوَازِ قَبُولِهِ وَجْهَانِ ، رَجَّحَ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ »
الْحُرْمَةَ .

وَعُلِمَ مِمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبُولُهَا فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ مَا لَمْ يَسْتَشْعِرْ بِأَنَّهَا مُقَدَّمَةٌ لِحُصُومَةٍ ، وَلَوْ أَهْدَى لَهُ بَعْدَ الْحُكْمِ حَرَمَ الْقَبُولُ أَيْضاً إِنْ كَانَ مُجَازَاةً لَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَذَا أَطْلَقَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى مُهْدٍ مُعْتَادٍ إِهْدَاءً إِلَيْهِ بَعْدَ الْحُكْمِ ، وَحَيْثُ حَرَمَ الْقَبُولُ وَالْأَخْذُ لَمْ يَمْلِكْ مَا أَخَذَهُ فَيَرْدُّهُ لِمَالِكِهِ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَلَبِيتَ الْمَالَ .

وَكَالْهَدِيَةِ الْهَبَةِ وَالضَّيْفَةِ ، وَكَذَا الصَّدَقَةُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ .

وَجَوَّزَ لَهُ الشُّبْكِيُّ فِي « حَلَبِيَّاتِهِ » قَبُولَ الصَّدَقَةِ مِمَّنْ لَا حُصُومَةَ لَهُ وَلَا عَادَةً ، وَخَصَّهُ فِي تَفْسِيرِهِ بِمَا إِذَا لَمْ يَعْرِفِ الْمُتَصَدِّقُ أَنَّهُ الْقَاضِي ، وَبَحَثَ غَيْرُهُ الْقَطْعَ بِحِلِّ أَخْذِهِ الزَّكَاةَ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيَنْبَغِي تَقْيِيدُهُ بِمَا ذُكِرَ .

وَتَرَدَّدَ الشُّبْكِيُّ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ مِنْ أَهْلِ عَمَلِهِ ، وَالَّذِي يَتَّجِهُ فِيهِ وَفِي النَّذْرِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَهُ بِاسْمِهِ وَشَرَطْنَا الْقَبُولَ كَانَ كَالْهَدِيَةِ لَهُ .

وَيَصِحُّ إِبْرَاؤُهُ عَنْ دَيْنِهِ إِذْ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولٌ .

وَيُكْرَهُ لِلْقَاضِي حُضُورُ الْوَلِيْمَةِ الَّتِي خُصَّ بِهَا وَخَدَهُ ، وَقَالَ جَمْعٌ : يَحْرُمُ ، أَوْ مَعَ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ وَلَمْ يَعْتَدْ ذَلِكَ قَبْلَ الْوَلَايَةِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُقْصَدْ بِهَا حُصُوصاً ، كَمَا لَوْ أُتْخِذَتْ لِلْجِيرَانِ أَوْ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ مِنْهُمْ ، أَوْ لِعُمُومِ النَّاسِ .

وَنَقَضَ حُكْمًا بِخِلَافِ نَصٍّ أَوْ إِجْمَاعٍ أَوْ بِمَرْجُوحٍ ،

قَالَ فِي « أَلْعُبَابِ » : يَجُوزُ لِغَيْرِ الْقَاضِي أَخْذَ هَدِيَّةٍ بِسَبَبِ النِّكَاحِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ ، وَكَذَا الْقَاضِي ، حَيْثُ جَازَ لَهُ الْحُضُورُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ وَلَا طَلَبَ . أُنْتَهَى . وَفِيهِ نَظَرٌ .

* * *

تَنْبِيْهُ : يَجُوزُ لِمَنْ لَا رِزْقَ لَهُ فِي بَيْتِ أَلْمَالِ وَلَا فِي غَيْرِهِ ، وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَيِّنٍ لِلْقَضَاءِ ، وَكَانَ عَمَلُهُ مِمَّا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ ؛ أَنْ يَقُولَ : لَا أَحْكُمُ بَيْنَكُمَا إِلَّا بِأَجْرَةٍ أَوْ رِزْقٍ ، عَلَى مَا قَالَهُ جَمْعٌ .
وَقَالَ آخَرُونَ : يَحْرُمُ وَهُوَ الْأَخْوَطُ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ .

* * *

وَنَقَضَ الْقَاضِي وَجُوبًا حُكْمًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِخِلَافِ نَصِّ كِتَابٍ أَوْ سُنَّةٍ أَوْ نَصِّ مُقَلِّدِهِ أَوْ قِيَاسِ جَلِيٍّ ، وَهُوَ مَا قَطَعَ فِيهِ بِالْحَاقِ الْفَرْعِ لِلْأَصْلِ أَوْ إِجْمَاعٍ ، وَمِنْهُ مَا خَالَفَ شَرْطَ الْوَاقِفِ .
قَالَ الشُّبْكِيُّ : وَمَا خَالَفَ الْمَذَاهِبَ الْأَرْبَعَةَ كَالْمُخَالَفِ لِلْإِجْمَاعِ .
أَوْ بِمَرْجُوحٍ مِنْ مَذْهَبِهِ ؛ فَيُظْهِرُ الْقَاضِي بُطْلَانَ مَا خَالَفَ مَا ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ يَرْفَعْ إِلَيْهِ ، بِنَحْوِ : نَقَضْتُهُ ، أَوْ أَبْطَلْتُهُ .

* * *

تَنْبِيْهُ [فِي بَيَانِ عَدَمِ جَوَازِ الْحُكْمِ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ] : نَقَلَ الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ الصَّلَاحِ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحُكْمُ بِخِلَافِ الرَّاجِحِ فِي الْمَذْهَبِ ، وَصَرَّحَ الشُّبْكِيُّ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ مِنْ « فِتَاوَاهِ » ، وَأَطَالَ ،

وَلَا يَقْضِي بِخِلَافِ عِلْمِهِ ،

وَجَعَلَ ذَلِكَ مِنَ الْحُكْمِ بِخِلَافِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ عَلَى الْمُجْتَهِدِينَ أَنْ يَأْخُذُوا بِالرَّاجِحِ ، وَأَوْجَبَ عَلَى غَيْرِهِمْ تَقْلِيدَهُمْ فِيمَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ بِهِ ، وَنَقَلَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِيُّ عَنْ وَالِدِهِ أَنَّهُ كَانَ يُفْتِي أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِغَيْرِ الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِهِ نَقَضَ .

وَقَالَ الْبُرْهَانُ ابْنُ ظَهِيرَةَ : وَقَضِيَّتُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَعْضُدَهُ اخْتِيَارُ لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْ بَحْثُ .

* * *

تَنْبِيْهُ ثَانٍ [فِي بَيَانِ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ] : أَعْلَمَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْمَذْهَبِ لِلْحُكْمِ وَالْفَتْوَى مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، فَمَا جَزَمَ بِهِ النَّوَوِيُّ ، فَالْكَرَافِعِيُّ ، فَمَا رَجَّحَهُ الْأَكْثَرُ ، فَالْأَعْلَمُ ، فَالْأَوْرَعُ .

قَالَ شَيْخُنَا : هَذَا مَا أَطْبَقَ عَلَيْهِ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ ، وَالَّذِي أَوْصَى بِاعْتِمَادِهِ مَشَايِخُنَا .

وَقَالَ السَّمُودِيُّ : مَا زَالَ مَشَايِخُنَا يُوصُونَنَا بِالْإِفْتَاءِ بِمَا عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ ، وَأَنْ نَعْرِضَ عَنْ أَكْثَرِ مَا خُولِفَا بِهِ .

وَقَالَ شَيْخُنَا ابْنُ زِيَادٍ : يَجِبُ عَلَيْنَا فِي الْغَالِبِ اعْتِمَادُ مَا رَجَّحَهُ الشَّيْخَانِ وَإِنْ نَقَلَ عَنْ الْأَكْثَرِينَ خِلَافَهُ .

* * *

وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي ، أَيْ : لَا يَجُوزُ لَهُ الْقَضَاءُ بِخِلَافِ عِلْمِهِ ، وَإِنْ قَامَتْ بِهِ بَيِّنَةٌ ، كَمَا إِذَا شَهِدَتْ بَرَقٌ أَوْ نِكَاحٌ أَوْ مُلْكٌ مَنْ يَعْلَمُ حُرِّيَّتَهُ أَوْ

وَيَقْضِي بَعْلَمِهِ ، وَلَا لِبَعْضٍ وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ حَتَّى يَتَذَكَّرَ ،

بَيِّنَاتِهَا أَوْ عَدَمَ مُلْكِهِ لِأَنَّهُ قَاطِعٌ بِيْطْلَانِ الْحُكْمِ بِهِ حِينَئِذٍ ، وَالْحُكْمُ بِالْبَاطِلِ مُحَرَّمٌ .

وَيَقْضِي ، أَي : الْقَاضِي ، وَلَوْ قَاضِي ضَرُورَةٍ عَلَى الْأَوْجَه .

بَعْلَمِهِ إِنْ شَاءَ ، أَي : بِظَنِّهِ الْمُؤَكَّدِ الَّذِي يُجَوِّزُ لَهُ الشَّهَادَةَ مُسْتَنَدًا إِلَيْهِ ، وَإِنْ اسْتَفَادَهُ قَبْلَ وَلَايَتِهِ ، نَعَمْ لَا يَقْضِي بِهِ فِي حُدُودٍ أَوْ تَغْزِيرٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، كَحَدِّ الزَّنا أَوْ سَرِقَةٍ أَوْ شُرْبِ لِنَدْبِ السَّرِّ فِي أَسْبَابِهَا ، أَمَّا حُدُودُ الْأَدَمِيِّينَ ، فَيَقْضِي فِيهَا بِهِ ، سَوَاءً أَلْمَالُ وَالْقَوْدُ وَحَدُّ الْقَذْفِ ، وَإِذَا حَكَمَ بَعْلَمِهِ لَا بُدَّ أَنْ يُصَرِّحَ بِمُسْتَنَدِهِ ، فَيَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ لَهُ عَلَيْكَ مَا أَدَّعَاهُ ، وَقَضَيْتُ أَوْ حَكَمْتُ عَلَيْكَ بِعِلْمِي ؛ فَإِنْ تَرَكَ أَحَدَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ لَمْ يَنْفُذْ حُكْمُهُ كَمَا قَالَهُ الْمَاوَرَدِيُّ ، وَتَبَعُوهُ .

وَلَا يَقْضِي لِنَفْسِهِ وَلَا لِبَعْضٍ مِنْ أَصْلِهِ وَفَرَعِهِ ، وَلَا لِشَرِيكِهِ فِي الْمُسْتَرَكَ ، وَيَقْضِي لِكُلِّ مِنْهُمْ غَيْرُهُ مِنْ إِمَامٍ وَقَاضٍ آخَرَ ، وَلَوْ نَائِبًا عَنْهُ ، دَفْعًا لِلتُّهْمَةِ .

وَلَوْ رَأَى قَاضٍ وَكَذَا شَاهِدٌ وَرَقَةً فِيهَا حُكْمُهُ أَوْ شَهَادَتُهُ لَمْ يَعْمَلْ بِهِ فِي إِمْضَاءِ حُكْمٍ وَلَا آدَاءِ شَهَادَةٍ حَتَّى يَتَذَكَّرَ مَا حَكَمَ ، أَوْ شَهِدَ بِهِ ، لِإِمْكَانِ التَّزْوِيرِ وَمُشَابَهَةِ الْخَطِّ ، وَلَا يَكْفِي تَذَكُّرُهُ أَنَّ هَذَا خَطُّهُ فَقَطْ .

وَفِيهِمَا وَجْهٌ إِنْ كَانَ الْحُكْمُ وَالشَّهَادَةُ مَكْتُوبَتَيْنِ فِي وَرَقَةٍ مَصُونَةٍ عِنْدَهُمَا ، وَوُثِّقَ بِأَنَّهُ خَطُّهُ ، وَلَمْ يُدَاخِلْهُ فِيهِ رَيْبَةٌ ؛ أَنَّهُ يَعْمَلُ بِهِ .

وَلَهُ حَلْفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ اعْتِمَادٍ عَلَى خَطِّ مُورِّثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ،
وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ جَائِزٍ إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

وَلَهُ ، أَيُّ : الشَّخْصُ ، حَلْفٌ عَلَى اسْتِحْقَاقِ حَقِّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ أَوْ
أَدَائِهِ لِغَيْرِهِ ، اعْتِمَادًا عَلَى إِبْخَارِ عَدْلٍ عَلَى خَطِّ نَفْسِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ،
وَعَلَى خَطِّ مَادُونِهِ وَوَكِيلِهِ وَشَرِيكِهِ وَمُورِّثِهِ إِنْ وَثِقَ بِأَمَانَتِهِ ، بِأَنْ عِلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ
لَا يَتَسَاهَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ اعْتِضَادًا بِالْقَرِينَةِ .

* * *

تَنْبِيهُ [فِي بَيَانِ مَا إِذَا خَالَفَ الظَّاهِرُ الْبَاطِنَ ، أَيُّ : حَقِيقَةُ الْأَمْرِ] :
وَالْقَضَاءُ الْحَاصِلُ عَلَى أَصْلٍ كَاذِبٍ يَنْفُذُ ظَاهِرًا لَا بَاطِنًا ، فَلَا يُحِلُّ حَرَامًا
وَلَا عَكْسَهُ ، فَلَوْ حَكَمَ بِشَاهِدَي زُورٍ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ لَمْ يَحْصُلْ بِحُكْمِهِ الْحِلُّ
بَاطِنًا ، سِوَاءِ الْمَالِ وَالنِّكَاحِ ، أَمَّا الْمُرْتَبُ عَلَى أَصْلٍ صَادِقٍ فَيَنْفُذُ الْقَضَاءُ
فِيهِ بَاطِنًا أَيْضًا قَطْعًا ، وَجَاءَ فِي الْخَبَرِ : « أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ
يَتَوَكَّلُ السَّرَائِرَ » . [قَالَ الْحَافِظُ السِّيُوطِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي « الدَّرَرِ الْمُنْتَشِرَةِ » : هَذَا مِنْ كَلَامِ
الشَّافِعِيِّ فِي « الرِّسَالَةِ » . اهـ . وَرَاجِعُ « كَشْفِ الْخَفَاءِ »] .

وَفِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » لِشَيْخِنَا : وَيَلْزَمُ الْمَرْأَةُ الْمَحْكُومَ عَلَيْهَا بِنِكَاحٍ
كَاذِبٍ الْهَرَبُ ، بَلْ وَالْقَتْلُ إِنْ قَدِرْتَ عَلَيْهِ ، كَالصَّائِلِ عَلَى الْبِضْعِ ، وَلَا
نَظَرَ لِكَوْنِهِ يَعْتَقَدُ الْإِبَاحَةَ ، فَإِنْ أَكْرَهَتْ فَلَا إِثْمَ .

* * *

وَالْقَضَاءُ عَلَى غَائِبٍ عَنِ الْبَلَدِ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ عَمَلِهِ ، أَوْ عَنِ
الْمَجْلِسِ بِتَوَارٍ أَوْ تَعَرُّزٍ ، جَائِزٌ فِي غَيْرِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، إِنْ كَانَ لِمُدَّعٍ

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَوَجَبَ تَحْلِيْفُهُ بَعْدَ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي ذِمَّتِهِ ،

حُجَّةٌ وَلَمْ يَقُلْ : هُوَ ، أَي : الْغَائِبُ ، مُقَرَّرٌ بِالْحَقِّ ، بَلِ ادَّعَى جُحُودَهُ ، وَأَنَّهُ يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ لَهُ الْآنَ ، وَأَنَّهُ مُطَالِبُهُ بِذَلِكَ ؛ فَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ، وَأَنَا أَقِيمُ الْحُجَّةَ اسْتَظْهَارًا مُخَافَةً أَنْ يُنْكِرَ ، أَوْ لِيَكْتُبَ بِهَا الْقَاضِي إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ ، لَمْ تَسْمَعْ حُجَّتَهُ ، لِتَصْرِيحِهِ بِالْمُنَافِي لِسَمَاعِهَا ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا مَعَ الْإِفْرَارِ ، نَعَمْ لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَضَرَ ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى دَيْنِهِ ، لَا لِيَكْتُبَ الْقَاضِي بِهِ إِلَى حَاكِمِ بَلَدِ الْغَائِبِ ، بَلِ لِيُوفِيَهُ مِنْهُ ، فَتَسْمَعْ ؛ وَإِنْ قَالَ : هُوَ مُقَرَّرٌ ؛ وَتَسْمَعْ أَيْضًا إِنْ أَطْلَقَ .

وَوَجَبَ إِنْ كَانَتْ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ بِصِحَّةِ عَقْدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، كَأَنَّ أَحَالَ الْغَائِبِ عَلَى مَدِينٍ لَهُ حَاضِرٍ ، فَادَّعَى إِبْرَاءَهُ ؛ تَحْلِيْفُهُ ، أَي : الْمُدَّعِي يَمِينُ الْاسْتَظْهَارِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْغَائِبُ مُتَوَارِيًا وَلَا مُتَعَزِّزًا ؛ بَعْدَ إِقَامَةِ بَيِّنَةٍ أَنَّ الْحَقَّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ إِلَى الْآنَ أُحْتِيَاطًا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَوْ حَضَرَ لَرُبَّمَا ادَّعَى بِمَا يَبْرئُهُ ؛ وَيُسْتَرْطُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ : إِنَّهُ يُلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَيَّ ، وَأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ فِي شُهُودِهِ قَادِحًا ، كَفَسَقٍ وَعَدَاوَةٍ .

قَالَ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمُنْهَاجِ » : وَظَاهِرٌ كَمَا قَالَ الْبُلْقِينِيُّ : إِنَّ هَذَا

لَا يَأْتِي فِي الدَّعْوَى بِعَيْنٍ ، بَلِ يَخْلِفُ فِيهَا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهَا ، وَكَذَا نَحْوُ الْإِبْرَاءِ ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْغَائِبُ مُتَوَارِيًا أَوْ مُتَعَزِّزًا فَيَقْضِي عَلَيْهِمَا بِلَا يَمِينٍ لِتَقْصِيرِهِمَا ؛ قَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ وَكِيلٌ حَاضِرٌ لَمْ يَكُنْ قَضَاءٌ عَلَى غَائِبٍ ، وَلَمْ يَجِبْ يَمِينٌ .

كَمَا لَوْ ادَّعَى عَلَى صَبِيٍّ وَمَيِّتٍ ، وَإِذَا ثَبَتَ مَالُ الْغَائِبِ وَلَهُ مَالٌ
قَضَاهُ مِنْهُ إِذَا

كَمَا لَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى نَحْوِ صَبِيٍّ لَا وَلِيَّ لَهُ وَمَيِّتٍ لَيْسَ لَهُ وَارِثٌ
خَاصٌّ حَاضِرٌ ، فَإِنَّهُ يُحْلَفُ لِمَا مَرَّ ، أَمَّا لَوْ كَانَ لِنَحْوِ الصَّبِيِّ وَلِيٌّ خَاصٌّ ،
أَوْ لِلْمَيِّتِ وَارِثٌ خَاصٌّ حَاضِرٌ كَامِلٌ ، أَعْتَبِرَ فِي وَجُوبِ التَّخْلِيفِ طَلَبُهُ ،
فَإِنْ سَكَتَ عَنْ طَلَبِهَا لِجَهْلِ عَرَفَةِ الْحَاكِمِ ، ثُمَّ إِنْ لَمْ يَطْلُبْهَا قَضَى عَلَيْهِ
بِدُونِهَا .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ ادَّعَى وَكِيلُ الْغَائِبِ عَلَى غَائِبٍ ، أَوْ نَحْوِ صَبِيٍّ ، أَوْ مَيِّتٍ ؛
فَلَا تَخْلِيفَ ، بَلْ يُحْكَمُ بِالْبَيِّنَةِ ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُتَصَوَّرُ حَلْفُهُ عَلَى
أَسْتِحْقَاقِهِ ، وَلَا عَلَى أَنَّ مُوَكَّلَهُ يَسْتَحِقُّهُ ، وَلَوْ وَقَفَ الْأَمْرُ عَلَى حُضُورِ
الْمُوَكَّلِ لَتَعَدَّرَ اسْتِيفَاءُ الْحُقُوقِ بِالْوُكَلَاءِ ، وَلَوْ حَضَرَ الْغَائِبُ وَقَالَ
لِلْوَكِيلِ : أَبْرَأَنِي مُوَكَّلُكَ ، أَوْ وَفَّيْتُهُ ، فَأَخَّرَ الطَّلَبَ إِلَى حُضُورِهِ لِيُخْلِفَ
لِي أَنَّهُ مَا أَبْرَأَنِي ؛ لَمْ يُجِبْ ، وَأَمَرَ بِالتَّسْلِيمِ لَهُ ثُمَّ يُثَبَّتُ الْإِبْرَاءُ بَعْدُ إِنْ كَانَ
لَهُ بِهِ حُجَّةٌ ، لِأَنَّهُ لَوْ وَقَفَ لَتَعَدَّرَ الاسْتِيفَاءُ بِالْوُكَلَاءِ ، نَعَمْ لَهُ تَخْلِيفُ
الْوَكِيلِ إِذَا ادَّعَى عَلَيْهِ عِلْمُهُ بِنَحْوِ الْإِبْرَاءِ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مُوَكَّلَهُ أَبْرَأَهُ مَثَلًا
لِصِحَّةِ هَذِهِ الدَّعْوَى عَلَيْهِ .

* * *

وَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِمٍ مَالٌ عَلَى الْغَائِبِ أَوْ الْمَيِّتِ وَحَكَمَ بِهِ وَلَهُ مَالٌ
حَاضِرٌ فِي عَمَلِهِ أَوْ دَيْنٌ ثَابِتٌ عَلَى حَاضِرٍ فِي عَمَلِهِ قَضَاهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ إِذَا

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي ، وَإِلَّا فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي إِنْهَاءَ الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ
الْغَائِبِ أَجَابَهُ ، فَيُنْهِي إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي
الْحَقَّ ، أَوْ حُكْمًا لِيَسْتَوْفِي ، وَإِلَّا إِنْهَاءً أَنْ يُشْهَدَ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ .

طَلَبَهُ الْمُدَّعِي لِأَنَّ الْحَاكِمَ يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلَوْ بَاعَ قَاضِي مَالَ غَائِبٍ فِي
دِينِهِ ، فَقَدِمَ وَأَبْطَلَ الدَّيْنَ بِإِثْبَاتِ إِيفَائِهِ أَوْ بِنَحْوِ فَسْقِ شَاهِدٍ ، أَسْتَرَدَّ مِنْ
الْخَصْمِ مَا أَخَذَهُ ، وَبَطَلَ الْبَيْعُ لِلدَّيْنِ عَلَى الْأَوْجَهِ ، خِلَافًا لِلرُّوْيَانِيِّ .

وَإِلَّا يَكُنْ لَهُ مَالٌ فِي عَمَلِهِ وَ^(١) لَمْ يَحْكُمَ ، فَإِنْ سَأَلَ الْمُدَّعِي إِنْهَاءَ
الْحَالِ إِلَى قَاضِي بَلَدِ الْغَائِبِ أَجَابَهُ وَجُوبًا ، وَإِنْ كَانَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ قَاضِي
ضُرُورَةٍ مُسَارَعَةً بِقَضَاءِ حَقِّهِ .

فَيُنْهِي إِلَيْهِ سَمَاعَ بَيِّنَتِهِ ثُمَّ إِنْ عَدَّلَهَا لَمْ يَحْتَجِ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ إِلَى
تَعْدِيلِهَا ، وَإِلَّا أَحْتَاجَ إِلَيْهِ .

لِيَحْكُمَ بِهَا ثُمَّ يَسْتَوْفِي الْحَقَّ وَخَرَجَ بِهَا عِلْمُهُ فَلَا يَكْتُبُ بِهِ ، لِأَنَّهُ
شَاهِدٌ الْآنَ لَا قَاضِي . ذَكَرَهُ فِي « الْعُدَّةِ » وَخَالَفَهُ السَّرْحَسِيُّ ، وَأَعْتَمَدَهُ
الْبُلْقِينِيُّ ، لِأَنَّ عِلْمَهُ كَقِيَامِ الْبَيِّنَةِ ، وَلَهُ عَلَى الْأَوْجَهِ أَنْ يَكْتُبَ سَمَاعَ شَاهِدٍ
وَاحِدٍ لِيَسْمَعَ الْمَكْتُوبُ إِلَيْهِ شَاهِدًا آخَرَ أَوْ يُحْلَفَهُ وَيَحْكُمَ لَهُ أَوْ يُنْهِيَ إِلَيْهِ
حُكْمًا إِنْ حَكَمَ لِيَسْتَوْفِي الْحَقَّ ، لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى ذَلِكَ .

وَإِلَّا إِنْهَاءً أَنْ يُشْهَدَ ذَكَرَيْنِ عَدْلَيْنِ بِذَلِكَ ، أَيُّ : بِمَا جَرَى عِنْدَهُ مِنْ
تُبُوتِ أَوْ حُكْمٍ ، وَلَا يَكْفِي غَيْرُ رَجُلَيْنِ ، وَلَوْ فِي مَالٍ أَوْ هِلَالٍ رَمَضَانَ .

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : الواو بمعنى « أو » ، ولو عَبَّرَ بِهَا كَمَا فِي « التَّحْفَةِ »

لَكَانَ أَوْلَى ، وَهُوَ مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَحَكَمَ بِهِ . أَنْتَهَى .

وَيُسْتَحَبُّ كِتَابُ بِهِ يُذَكَّرُ فِيهِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ الْمَحْكُومُ لَهُ وَالْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مِنْ أَسْمٍ أَوْ نَسَبٍ وَأَسْمَاءِ الشُّهُودِ وَتَارِيخَهُ وَالْإِنْهَاءُ بِالْحُكْمِ مِنَ الْحَاكِمِ يَمْضِي مَعَ قُرْبِ الْمَسَافَةِ وَبُعْدِهَا وَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ لَا يُقْبَلُ إِلَّا فَوْقَ مَسَافَةِ الْعَدْوَى إِذْ يَسْهُلُ إِحْضَارُهَا مَعَ الْقُرْبِ ، وَهِيَ الَّتِي يَرْجِعُ مِنْهَا مُبَكَّرٌ^(١) إِلَى مَحَلِّهِ لَيْلًا ، فَلَوْ تَعَسَّرَ إِحْضَارُ الْبَيِّنَةِ مَعَ الْقُرْبِ بَنَحُو مَرَضٍ قَبْلَ الْإِنْهَاءِ .

* * *

فَرَعُ : قَالَ الْقَاضِي وَأَقْرَوهُ : لَوْ حَضَرَ الْغَرِيمُ وَأَمْتَنَعَ مِنْ بَيْعِ مَالِهِ الْغَائِبِ لَوْفَاءً دَيْنَهُ بِهِ عِنْدَ الطَّلَبِ سَاعَ الْقَاضِي بَيْعُهُ لِقَضَاءِ الدِّينِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَكَذَا إِنْ غَابَ بِمَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، كَمَا ذَكَرَهُ التَّاجُ السُّبْكِيُّ وَالْغَزِّيُّ ، وَقَالَا : بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ بِغَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ نِيَابَتَهُ عَنْهُ فِي وَفَاءِ الدِّينِ حِينَئِذٍ . وَحَاصِلُ كَلَامِهِمَا جَوَازُ الْبَيْعِ إِذَا كَانَ هُوَ أَوْ مَالُهُ فِي مَحَلٍّ وَلَا يَتِيهِ ، وَمَنْعُهُ إِذَا خَرَجَا عَنْهَا .

* * *

مُهَمَّةٌ : لَوْ غَابَ إِنْسَانٌ مِنْ غَيْرِ وَكِيلٍ وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ ، فَأُنْهِيَ إِلَى الْحَاكِمِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَبِعْهُ أَخْتَلَّ مُعْظَمُهُ ، لَزِمَهُ بَيْعُهُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِسَلَامَتِهِ ؛ وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنَّ الْقَاضِي إِنْمَا يَتَسَلَّطُ عَلَى أَمْوَالِ الْغَائِبِينَ إِذَا أَشْرَفَتْ عَلَى الضِّيَاعِ أَوْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا فِي اسْتِيفَاءِ حُقُوقٍ ثَبَتَتْ عَلَى الْغَائِبِ ؛ وَقَالُوا : ثُمَّ فِي الضِّيَاعِ تَفْصِيلٌ ، فَإِنْ أَمْتَدَّتِ الْغَيْبَةُ وَعَسُرَتْ

بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَالْمُدَّعَى

الْمُرَاجَعَةُ قَبْلَ وَقُوعِ الضِّيَاعِ سَاغَ التَّصَرُّفُ ، وَلَيْسَ مِنَ الضِّيَاعِ اخْتِلَالٌ لَا يُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ وَلَمْ يَكُنْ سَارِيًا ، لِامْتِنَاعِ بَيْعِ مَالِ الْغَائِبِ لِمُجَرَّدِ الْمَصْلَحَةِ ؛ وَالْاخْتِلَالُ الْمُؤَدِّي لِتَلَفِ الْمُعْظَمِ ضِيَاعٌ ، نَعَمْ الْحَيَوَانُ يُبَاعُ لِمُجَرَّدِ تَطَرُّقِ اخْتِلَالِ إِلَيْهِ لِخُرْمَةِ الرُّوحِ ، وَلَآئِنَّهُ يُبَاعُ عَلَى مَالِكِهِ بِحَضْرَتِهِ إِذَا لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهِ ، وَلَوْ نَهَى عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ أَمْتَنَعَ إِلَّا فِي الْحَيَوَانِ .

* * *

فَزَعٌ : يَخْبِسُ الْحَاكِمُ الْآبِقَ إِذَا وَجَدَهُ أَنْظَارًا لِسَيِّدِهِ ، فَإِنْ أَبْطَأَ سَيِّدُهُ بَاعَهُ الْحَاكِمُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ ، فَإِذَا جَاءَ سَيِّدُهُ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الثَّمَنِ .

* * *

بَابُ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَاتِ

الدَّعْوَى لُغَةً : الطَّلَبُ ، وَالْفُحَا لِلتَّائِبِ ؛ وَشَرَعًا : إِنْخَبَارٌ عَنْ وَجُوبِ حَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ حَاكِمٍ ، وَجَمْعُهَا دَعَاوَى بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا ، كَفَتَاوَى ؛ وَالْبَيِّنَةُ : الشُّهُودُ ، سُمُّوا بِهَا لِأَنَّ بِهِمْ يَبِينُ الْحَقُّ ، وَجُمِعُوا لِاخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِمْ ، وَالْأَصْلُ فِيهَا خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٤٥٥٢ ؛ مسلم ، رقم : ١٧١١] : « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » ، وَفِي رِوَايَةٍ : « الْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعَى ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » .

الْمُدَّعِي مَنْ خَالَفَ قَوْلُهُ الظَّاهِرَ ، وَهُوَ : بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ ، وَالْمُدَّعَى

عَلَيْهِ مَنْ وَافَقَهُ ، وَلَهُ بِلَا فِتْنَةٍ أَخَذَ مَالَهُ مِنْ مُمَاطِلٍ ،

عَلَيْهِ : مَنْ وَافَقَهُ ، أَي : الظَّاهِرَ ، وَشَرَطُهُمَا : تَكْلِيفٌ ، وَالتَّزَامٌ
لِلْأَحْكَامِ ؛ فَلَيْسَ الْحَرْبِيُّ مُلْتَزِمًا لِلْأَحْكَامِ بِخِلَافِ الدِّمِيِّ . ثُمَّ إِنْ كَانَتْ
الدَّعْوَى قَوْدًا أَوْ حَدًّا قَذْفٍ ، أَوْ تَغْزِيرًا ، وَجَبَ رَفْعُهَا إِلَى الْقَاضِي ، وَلَا
يَجُوزُ لِلْمُسْتَحِقِّ الْأَسْتِفْلَالُ بِأَسْتِيفَائِهَا ، لِعِظَمِ الْخَطَرِ فِيهَا ، وَكَذَا سَائِرُ
الْعُقُودِ وَالْفُسُوحِ ، كَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَةِ وَعَيْبِ النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ ، وَأَسْتَشْنَى
الْمَاوَرِدِيُّ مَنْ بَعْدَ عَنِ السُّلْطَانِ ، فَلَهُ أَسْتِيفَاءُ حَدِّ قَذْفٍ وَتَغْزِيرٍ .
وَلَهُ ، أَي : لِلشَّخْصِ .

بِلَا خَوْفٍ فِتْنَةٍ عَلَيْهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ .

أَخَذَ مَالَهُ أَسْتِفْلَالًا لِلضَّرُورَةِ مِنْ مَالِ مَدِينٍ لَهُ مُقَرَّرٌ مُمَاطِلٌ بِهِ أَوْ جَاوِدٌ
لَهُ أَوْ مُتَوَارٍ أَوْ مُتَعَزِّزٍ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى الْجَاوِدِ بَيِّنَةٌ أَوْ رَجَا إِفْرَارَهُ لَوْ رَفَعَهُ
لِلْقَاضِي ، لِإِذْنِهِ ﷺ لِهِنْدٍ لَمَّا شَكَتْ إِلَيْهِ شُعَّ أَبِي سُفْيَانَ أَنْ تَأْخُذَ مَا يَكْفِيهَا
وَوَلَدَهَا بِالْمَعْرُوفِ [البخاري ، رقم : ٥٣٦٤ ، مسلم ، رقم : ١٧١٤] ، وَلَآنَ فِي
الرَّفْعِ لِلْقَاضِي مَشَقَّةٌ وَمُؤَنَةٌ ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الْأَخْذُ مِنْ جِنْسٍ حَقِّهِ ، ثُمَّ
عِنْدَ تَعَدُّرِ جِنْسِهِ يَأْخُذُ غَيْرَهُ ، وَيَتَعَيَّنُ فِي أَخْذِ غَيْرِ الْجِنْسِ تَقْدِيمُ التَّقْدِ عَلَى
غَيْرِهِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمَأْخُودُ مِنْ جِنْسٍ مَالِهِ يَتَمَلَّكُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ بَدَلًا عَنْ
حَقِّهِ ، فَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ فَيَبِيعُهُ الظَّافِرُ بِنَفْسِهِ أَوْ مَادُونُهُ لِلْغَيْرِ لَا لِنَفْسِهِ
أَنْفَاقًا ، وَلَا لِمَحْجُورِهِ ، لِامْتِنَاعِ تَوَلِّيِ الطَّرَفَيْنِ وَلِلتَّهْمَةِ ، هَذَا إِنْ لَمْ
يَتَيَسَّرْ عِلْمُ الْقَاضِي بِهِ ، لِعَدَمِ عِلْمِهِ ، وَلَا بَيِّنَةٍ ، أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا ، لَكِنَّهُ
يَخْتِاجُ لِمُؤَنَةٍ وَمَشَقَّةٍ ، وَإِلَّا اشْتَرَطَ إِذْنَهُ ، وَلَا يَبِيعُهُ إِلَّا بِنَقْدِ الْبَلَدِ .

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ ، وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى بِنَقْدِ

ثُمَّ إِنْ كَانَ جِنْسَ حَقِّهِ تَمَلَّكَهُ وَإِلَّا اشْتَرَى جِنْسَ حَقِّهِ وَمَلَّكَهُ ، وَلَوْ كَانَ
الْمَدِينُ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بِفَلَسٍ ، أَوْ مَيْتًا وَعَلَيْهِ دَيْنٌ ، لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا قَدَرَ حِصَّتِهِ
بِالْمُضَارَبَةِ إِنْ عَلِمَهَا ، وَإِلَّا أَحْتَاطَ .

وَلَهُ الْأَخْذُ مِنْ مَالِ غَرِيمٍ غَرِيمِهِ إِنْ لَمْ يَظْفَرْ بِمَالِ الْغَرِيمِ وَجَحَدَ غَرِيمِ
الْغَرِيمِ أَوْ مَاطَلَ ، وَإِذَا جَازَ الْأَخْذُ ظَفَرًا جَازَ لَهُ كَسْرُ بَابٍ أَوْ قِفْلٍ وَنَقْبُ
جِدَارٍ لِلْمَدِينِ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِلْوُصُولِ إِلَى الْأَخْذِ ، وَإِنْ كَانَ مَعَهُ بَيِّنَةٌ فَلَا
يُضْمَنُهُ ، كَالصَّائِلِ ، وَإِنْ خَافَ فِتْنَةً - أَيْ : مَفْسَدَةً - تُفْضِي إِلَى مُحَرَّمٍ ،
كَأَخْذِ مَالِهِ لَوْ أَطْلَعَ عَلَيْهِ ، وَجَبَ الَّرَّفْعُ إِلَى الْقَاضِي أَوْ نَحْوِهِ ، لِتَمَكُّنِهِ مِنْ
الْخَلَّاصِ بِهِ ، وَلَوْ كَانَ الَّذِينُ عَلَى غَيْرِ مُمْتَنِعٍ مِنَ الْأَدَاءِ ، طَالَبُهُ لِيُؤَدِّيَ
مَا عَلَيْهِ ، فَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ لَهُ ، لِأَنَّ لَهُ الدَّفْعَ مِنْ أَيِّ مَالِهِ شَاءَ ، فَإِنْ
أَخَذَ شَيْئًا لَزِمَهُ رَدُّهُ وَضَمَنَهُ إِنْ تَلَفَ مَا لَمْ يَوْجَدْ شَرْطُ التَّقَاصِّ .

* * *

فَرْعٌ : لَهُ اسْتِيفَاءُ دَيْنٍ لَهُ عَلَى آخَرٍ جَاحِدٍ لَهُ بِشُهُودِ دَيْنٍ آخَرَ لَهُ عَلَيْهِ ،
قَضَى مِنْ غَيْرِ عِلْمِهِمْ .

وَلَهُ حَجْدُ مَنْ حَجَّدَهُ إِذَا كَانَ لَهُ عَلَى الْحَاجِدِ مِثْلُ مَا لَهُ عَلَيْهِ أَوْ أَكْثَرُ ،
فِيَحْصُلُ التَّقَاصُّ لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ دُونَ مَا لِلْآخَرِ عَلَيْهِ جَحَدَ مِنْ حَقِّهِ
بِقَدْرِهِ .

* * *

وَشَرِطَ لِلدَّعْوَى أَيْ : لِصِحَّتِهَا ، حَتَّى تُسْمَعَ وَتُخَوَّجَ إِلَى جَوَابِ بِنَقْدِ

أَوْ دَيْنٍ ذَكَرُ جِنْسٍ وَنَوْعٍ وَقَدَرٍ ، وَبِعَيْنٍ صِفَةٍ ، وَبِعَقَارٍ جِهَةٍ
وَحُدُودٍ ، وَبِنِكَاحٍ وَلِيٍّ وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ ، وَبِعَقْدٍ مَالِيٍّ صِحَّتِهِ ،

خَالِصٍ أَوْ مَغْشُوشٍ أَوْ دَيْنٍ مِثْلِيٍّ أَوْ مُتَقَوِّمٍ ، ذَكَرُ جِنْسٍ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ ؛
وَنَوْعٍ وَصِحَّةٍ وَتَكْسِيرٍ إِنْ اُخْتَلَفَ بِهِمَا غَرَضٌ ؛ وَقَدَرٍ كَمِثَّةٍ دِرْهَمٍ فِضَّةٍ
خَالِصَةٍ أَوْ مَغْشُوشَةٍ أَشْرَفِيَّةٍ أَطَالِبُهُ بِهَا الْآنَ ، لِأَنَّ شَرْطَ الدَّعْوَى أَنْ تَكُونَ
مَعْلُومَةً ؛ وَمَا عَلِمَ وَزَنَهُ كَالدِّينَارِ لَا يُشْتَرِطُ التَّعَرُّضُ لِوَزْنِهِ ، وَلَا يُشْتَرِطُ
ذَكَرُ الْقِيَمَةِ فِي الْمَغْشُوشِ ، وَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى دَائِنٍ مُفْلِسٍ ثَبَتَ فَلَاسُهُ أَنَّهُ
وَجَدَ مَالًا حَتَّى يُبَيِّنَ سَبَبَهُ كَارِثٍ وَأَكْتِسَابٍ ، وَقَدَرُهُ .

وَفِي الدَّعْوَى بَعَيْنٍ تَنْضَبِطُ بِالصِّفَاتِ ، كَحُبُوبٍ وَحَيَوَانٍ ، ذَكَرُ
صِفَةٍ ، بِأَنْ يَصِفَهَا الْمُدَّعِي بِصِفَاتٍ سَلَمَ ، وَلَا يَجِبُ ذَكَرُ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ
تَلَفَتْ أَلْعَيْنُ ، وَهِيَ مُتَقَوِّمَةٌ ، وَجَبَ ذَكَرُ الْقِيَمَةِ مَعَ الْجِنْسِ ، كَعَبْدٍ قِيَمَتُهُ
كَذَا .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقَارٍ ذَكَرُ جِهَةٍ وَمَحَلَّةٍ وَحُدُودٍ أَرْبَعَةٍ ، فَلَا يَكْفِي ذَكَرُ
ثَلَاثَةٍ مِنْهَا إِذَا لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا بِأَرْبَعَةٍ ، فَإِنْ عَلِمَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَفَى ، بَلْ لَوْ أَغْنَتْ
شُهْرَتُهُ عَنْ تَحْدِيدِهِ لَمْ يَجِبْ .

وَفِي الدَّعْوَى بِنِكَاحٍ عَلَى أَمْرَاءَ ذَكَرُ صِحَّتِهِ وَشُرُوطِهِ ، مِنْ نَحْوِ وَلِيٍّ
وَشَاهِدَيْنِ عُدُولٍ وَرِضَاهَا إِنْ شُرِطَ ، بِأَنْ كَانَتْ غَيْرَ مُجْبِرَةٍ فَلَا يَكْفِي فِيهِ
الْإِطْلَاقُ ، فَإِنْ كَانَتْ الرُّوْجَةُ أَمَةً وَجَبَ ذَكَرُ الْعَجْزِ عَنْ مَهْرٍ حُرَّةٍ وَخَوْفٍ
أَلْعَنَتِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ تَحْتَهُ حُرَّةٌ .

وَفِي الدَّعْوَى بِعَقْدٍ مَالِيٍّ كَبَيْعٍ وَهَبَةٍ ذَكَرُ صِحَّتِهِ ، وَلَا يَخْتَاجُ إِلَى

وَتَلْعُو بِتَنَاقُضٍ كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ ، وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْنُهُ لَيْسَ لَهُ
تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي وَأَمْهَلُهُ

تَفْصِيلٌ كَمَا فِي النِّكَاحِ ، لِأَنَّهُ أَخُو طُ حُكْمًا مِنْهُ .

وَتَلْعُو الدَّعْوَى بِتَنَاقُضٍ ، فَلَا يُطْلَبُ مِنَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ جَوَابُهَا ،
كَشَهَادَةٍ خَالَفتْ الدَّعْوَى ، كَأَنِ ادَّعَى مُلْكًا بِسَبَبٍ ، فَذَكَرَ الشَّاهِدُ سَبَبًا
آخَرَ ، فَلَا تُسْمَعُ لِمُنَافَاتِهَا الدَّعْوَى ؛ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَعَادَهَا عَلَى وَفْقِ
الدَّعْوَى قُبِلَتْ ؛ وَبِهِ صَرَّحَ الْحَضَرَمِيُّ وَافْتَضَاهُ كَلَامُ غَيْرِهِ .
وَلَا تَبْطُلُ الدَّعْوَى بِقَوْلِهِ : شُهُودِي فَسَقَةٌ أَوْ مُبْطِلُونَ ؛ فَلَهُ إِقَامَةُ بَيْنَةٍ
أُخْرَى ، وَالْحَلْفُ .

وَمَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ بِحَقٍّ لَيْسَ لَهُ تَحْلِيفُ الْمُدَّعِي عَلَى اسْتِحْقَاقِ
مَا ادَّعَاهُ بِحَقٍّ ، لِأَنَّهُ تَكْلِيفُ حُجَّةٍ بَعْدَ حُجَّةٍ ، فَهُوَ كَالطَّغْنِ فِي الشُّهُودِ ،
نَعَمْ لَهُ تَحْلِيفُ الْمَدِينِ مَعَ الْبَيِّنَةِ بِإِعْسَارِهِ ، لِجَوَازِ أَنْ لَهُ مَا لَا بَاطِنًا ، وَلَوْ
ادَّعَى خَصْمُهُ مُسْقِطًا لَهُ ، كَأَدَاءٍ لَهُ ، أَوْ إِبْرَاءٍ مِنْهُ ، أَوْ شِرَائِهِ مِنْهُ ؛ فَيَحْلِفُ
عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ الْخَصْمُ لِاحْتِمَالِ مَا يَدَّعِيهِ ، وَكَذَا لَوْ ادَّعَى خَصْمُهُ عَلَيْهِ
عِلْمَهُ بِفُسْطَقِ شَاهِدِهِ أَوْ كَذِبِهِ .

وَلَا يَتَوَجَّهُ حَلْفُ عَلَى شَاهِدٍ أَوْ قَاضٍ ادَّعَى كَذِبَهُ قَطْعًا ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي
إِلَى فَسَادِ عَامٍّ .

وَلَوْ نَكَلَ عَنْ هَذِهِ الْيَمِينِ حَلْفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَبَطَلَتْ الشَّهَادَةُ .

وَإِذَا طَلَبَ الْإِمْنَالُ مَنْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ أَمْهَلُهُ الْقَاضِي وَجُوبًا ، لَكِنْ

ثَلَاثَةً لِيَأْتِيَ بِدَافِعٍ ، وَلَوْ أَدَّعَى رِقَّ بَالِغٍ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةً
حُلْفَ ، أَوْ صَبِيٌّ لَيْسَ فِي يَدِهِ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ .

بِكَفِيلٍ ، وَإِلَّا فَبِالتَّرْسِيمِ عَلَيْهِ إِنْ خِيفَ هَرَبُهُ ثَلَاثَةً مِنَ الْأَيَّامِ لِيَأْتِيَ بِدَافِعٍ مِنْ
نَحْوِ أَدَاءٍ أَوْ إِبْرَاءٍ ، وَمُمْكِنٌ مِنْ سَفَرِهِ لِيُخْضِرَهُ إِنْ لَمْ تَزِدِ الْمُدَّةُ عَلَى الثَّلَاثِ
لَأَنَّهَا لَا يَغْضُمُ الضَّرْرُ فِيهَا .

وَلَوْ أَدَّعَى رِقَّ بَالِغٍ عَاقِلٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ ، فَقَالَ : أَنَا حُرٌّ أَصَالَةً وَلَمْ
يَكُنْ قَدْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمِلْكِ قَبْلُ وَهُوَ رَشِيدٌ ، حَلَفَ فَيُصَدَّقُ بِبَيْتِهِ ، وَإِنْ
أَسْتَحْدَمَهُ قَبْلَ انْكَارِهِ ، وَجَرَى عَلَيْهِ الْبَيْعُ مَرَارًا أَوْ تَدَاوَلَتْهُ الْأَيْدِي لِمُوَافَقَتِهِ
الْأَصْلَ ، وَهُوَ الْحُرِّيَّةُ ، وَمِنْ ثَمَّ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الرِّقِّ عَلَى بَيِّنَةِ الْحُرِّيَّةِ ، لِأَنَّ
الْأُولَى مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِنَقْلِهَا عَنِ الْأَصْلِ .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « أَصَالَةً » مَا لَوْ قَالَ : أَعْتَقْتَنِي ، أَوْ أَعْتَقَنِي مَنْ
بَاعَنِي لَكَ ، فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، وَإِذَا ثَبَّتَتْ حُرِّيَّتُهُ الْأَصْلِيَّةُ بِقَوْلِهِ رَجَعَ
مُشْتَرِيهِ عَلَى بَائِعِهِ بِثَمَنِهِ وَإِنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْمِلْكِ ، لِأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى ظَاهِرِ الْيَدِ .

أَوْ أَدَّعَى رِقَّ صَبِيٍّ أَوْ مَجْنُونٍ كَبِيرٍ لَيْسَ فِي يَدِهِ وَكَذَّبَهُ صَاحِبُ الْيَدِ لَمْ
يُصَدَّقْ إِلَّا بِحُجَّةٍ مِنْ بَيِّنَةٍ أَوْ عِلْمٍ قَاضٍ أَوْ يَمِينٍ مَرْدُودَةٍ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
الْمِلْكِ ، فَلَوْ كَانَ الصَّبِيُّ بِيَدِهِ أَوْ بِيَدِ غَيْرِهِ وَصَدَّقَهُ صَاحِبُ الْيَدِ حُلْفَ ،
لِخَطَرِ شَأْنِ الْحُرِّيَّةِ ، مَا لَمْ يُعْرَفَ لَقْطُهُ ؛ وَلَا أَثَرُ لِانْكَارِهِ إِذَا بَلَغَ ، لِأَنَّ
الْيَدَ حُجَّةً ، فَإِنْ عُرِفَ لَقْطُهُ لَمْ يُصَدَّقْ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

فَضْلٌ

[فِي جَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ]

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ ، فَإِنْ سَكَتَ فَكُمُنْكِرٍ ، فَإِنْ سَكَتَ فَنَاقِلٌ ، فَإِنْ أَدَّعَى عَشْرَةَ لَمْ يَكْفِ لَا تَلْزُمْنِي حَتَّى يَقُولَ : وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ ،

فَرَعٌ : لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى بِدَيْنٍ مُؤَجَّلٍ إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا إِلْزَامٌ وَمُطَالَبَةٌ فِي الْحَالِ ، وَيُسْمَعُ قَوْلُ الْبَائِعِ : الْمَبِيعُ وَقَفْتُ ، وَكَذَا بَيِّنَةٌ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ حَالِ النَّبِيعِ بِمُلْكِهِ ، وَإِلَّا سُمِعَتْ دَعْوَاهُ لِتَخْلِيفِ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ بَاعَهُ وَهُوَ مُلْكُهُ .

* * *

فَضْلٌ

[فِي جَوَابِ الدَّعْوَى وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ]

إِذَا أَقَرَّ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ثَبَتَ الْحَقُّ بِلا حُكْمٍ ، وَإِنْ سَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ أَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَسْأَلِ الْمُدَّعَى ، فَإِنْ سَكَتَ فَكُمُنْكِرٍ فَتُعَرَّضُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ ، فَإِنْ سَكَتَ أَيْضاً وَلَمْ يُظْهِرْ سَبَبَهُ ، فَنَاقِلٌ ، فَيُخْلَفُ الْمُدَّعَى ، وَإِنْ أَنْكَرَ أَشْطَرَطَ إنْكَارُ مَا أَدَّعَى عَلَيْهِ وَأَجْزَاءُهُ إِنْ تَجَزَّأَ ؛ فَإِنْ أَدَّعَى عَلَيْهِ عَشْرَةَ مَثَلًا لَمْ يَكْفِ فِي الْجَوَابِ لَا تَلْزُمْنِي الْعَشْرَةُ حَتَّى يَقُولَ : وَلَا بَعْضُهَا ، وَكَذَا يَخْلِفُ إِنْ تَوَجَّهَتْ الْيَمِينُ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ مُدَّعِيَهَا مُدَّعٍ لِكُلِّ

أَوْ مَالًا كَفَاهُ: لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا،

جُزْءٍ مِنْهَا ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُطَابِقَ الْإِنْكَارَ وَالْيَمِينَ دَعَوَاهُ ، فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْعَشْرَةِ وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ ، فَنَاقِلٌ عَمَّا دُونَهَا ، فَيَخْلِفُ الْمُدَّعِي عَلَى اسْتِحْقَاقِ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ ، وَيَأْخُذُهُ ، لِأَنَّ النُّكُولَ عَنْ^(١) الْيَمِينَ كَالْإِقْرَارِ .

أَوْ أَدَّعَى مَالًا مُضَافًا لِسَبَبٍ ، كَأَقْرَضْتُكَ كَذَا ، كَفَاهُ فِي الْجَوَابِ : لَا تَسْتَحِقُّ أَنْتَ عَلَيَّ شَيْئًا ، وَلَا يَلْزَمُنِي تَسْلِيمُ شَيْءٍ إِلَيْكَ . وَلَوْ اعْتَرَفَ بِهِ ، وَأَدَّعَى مُسْقِطًا طُولِبَ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ أَدَّعَى عَلَيْهِ وَدِيعَةً فَلَا يَكْفِي فِي الْجَوَابِ : لَا يَلْزَمُنِي التَّسْلِيمُ ، بَلْ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ؛ وَيَخْلِفُ كَمَا أَجَابَ ، لِيُطَابِقَ الْحَلْفُ الْجَوَابَ . وَلَوْ أَدَّعَى عَلَيْهِ مَالًا فَأَنْكَرَ وَطَلَبَ مِنْهُ الْيَمِينَ ، فَقَالَ : لَا أَخْلِفُ ، وَأُعْطِيَ الْمَالَ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَبُولُهُ مِنْ غَيْرِ إِقْرَارٍ ، وَلَهُ تَخْلِيفُهُ .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَدَّعَى عَلَيْهِ عَيْنًا ، فَقَالَ : لَيْسَتْ لِي ، أَوْ هِيَ لِرَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ ، أَوْ لِابْنِي الطِّفْلِ ، أَوْ وَقَفْتُ عَلَى الْفُقَرَاءِ ، أَوْ مَسَجِدٍ كَذَا وَهُوَ نَاطِرٌ فِيهِ ، فَلَا صَحَّحُ أَنَّهُ لَا تَنْصَرِفُ الْخُصُومَةُ عَنْهُ وَلَا تُتْرَعُ الْعَيْنُ مِنْهُ ، بَلْ يُخْلِفُهُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ التَّسْلِيمُ لِلْعَيْنِ رَجَاءً أَنْ يَقَرَّ أَوْ يَنْكُلَ ، فَيَخْلِفُ الْمُدَّعِي ، وَتَثْبُتُ لَهُ الْعَيْنُ فِي الْأَوَّلِينَ ، وَالْبَدَلُ لِلْحَايِلَةِ فِي الْبَقِيَّةِ ، أَوْ

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : عبارة « التحفة » : لِأَنَّ النُّكُولَ مَعَ الْيَمِينَ كَالْإِقْرَارِ .

فلعلّ « عن » في كلامه بمعنى « مع » ، وَإِلَّا فَمُجَرَّدُ النُّكُولِ لَيْسَ كَالْإِقْرَارِ . أَنتَهَى .

وَإِذَا أَدْعَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَا بَيْنَهُ سَقَطَتَا ، أَوْ بِيَدِهِمَا فَهُوَ لَهُمَا
أَوْ بِيَدِ أَحَدِهِمَا قُدِّمَتْ بَيْنَتُهُ ،

يُقِيمُ الْمُدَّعِي بَيْنَهُ أَنَّهَا لَهُ . وَلَوْ أَصَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ عَلَى سُكُوتٍ عَنْ جَوَابِ
لِلدَّعَوَى فَنَاقِلٌ إِنْ حَكَمَ الْقَاضِي بِنُكُولِهِ .

* * *

وَإِذَا أَدْعَا ، أَيْ : أَثْنَانِ ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا شَيْئًا فِي يَدِ ثَالِثٍ ، لَمْ
يُسْنِدْهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيْنَةِ وَلَا بَعْدَهَا ، وَأَقَامَا ، أَيْ : كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَةً
بِهِ ، سَقَطَتَا لِتَعَارُضِهِمَا وَلَا مُرْجَحَ ، فَكَانَ كَمَا لَا بَيْنَةَ ، فَإِنْ أَقَرَّ ذُو الْيَدِ
لأَحَدِهِمَا قَبْلَ الْبَيْنَةِ أَوْ بَعْدَهَا ، رَجَحَتْ بَيْنَتُهُ ، أَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِهِمَا وَأَقَامَا
بَيْنَتَيْنِ فَهُوَ لَهُمَا ، إِذْ لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِيَدِ
أَحَدٍ وَشَهِدَتْ بَيْنَتُهُ كُلُّ لَهُ بِالْكُلِّ فَيُجْعَلُ بَيْنَهُمَا ، وَمَحَلُّ التَّسَاقُطِ إِذَا وَقَعَ
تَعَارُضٌ حَيْثُ لَمْ يَتَمَيَّزْ أَحَدُهُمَا بِمُرْجَحٍ ، وَإِلَّا قُدِّمَ ، وَهُوَ بَيَانُ نَقْلِ
الْمُلْكِ ، ثُمَّ الْيَدُ فِيهِ لِلْمُدَّعِي أَوْ لِمَنْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَوْ انْتَقَلَ لَهُ مِنْهُ ، ثُمَّ شَاهِدَانِ
مَثَلًا عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ ، ثُمَّ سَبَقُ مُلْكٍ أَحَدِهِمَا بِذِكْرِ زَمَنِ أَوْ بَيَانٍ أَنَّهُ وُلِدَ
فِي مُلْكِهِ مَثَلًا ، ثُمَّ بِذِكْرِ سَبَبِ الْمُلْكِ أَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِ أَحَدِهِمَا ، تَصَرُّفًا
أَوْ إِمْسَاكًا ؛ قُدِّمَتْ بَيْنَتُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ تَأَخَّرَ تَارِيخُهَا ، أَوْ كَانَتْ
شَاهِدًا وَيَمِينًا وَبَيْنَتُهُ الْخَارِجِ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تُبَيِّنْ سَبَبَ الْمُلْكِ مِنْ شِرَاءٍ
وغيرِهِ تَرْجِيحًا لِبَيْنَةِ صَاحِبِ الْيَدِ بِيَدِهِ ، وَيُسَمَّى الدَّخِيلَ ، وَإِنْ حُكِمَ
بِالْأُولَى قَبْلَ قِيَامِ الثَّانِيَةِ ، أَوْ بَيَّنَتْ بَيْنَتُهُ الْخَارِجِ سَبَبَ مُلْكِهِ ، نَعَمْ لَوْ
شَهِدَتْ بَيْنَتُهُ الْخَارِجِ بَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ أَوْ مِنْ بَائِعِهِ مَثَلًا قُدِّمَتْ لِإِبْطَالِ الْيَدِ

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ ،

حَيْثُ ، وَلَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيِّنَةً أَنَّ الدَّخِلَ أَقَرُّ لَهُ بِالْمُلْكِ قُدِّمَتْ وَلَمْ تَنْفَعْهُ بَيِّنَتُهُ بِالْمُلْكِ إِلَّا إِنْ ذَكَرَتْ أَنْتِقَالًا مُمَكِّنًا مِنَ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِلَيْهِ .

هَذَا إِنْ أَقَامَهَا بَعْدَ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ بِخِلَافِ مَا لَوْ أَقَامَهَا قَبْلَهَا ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُسْمَعُ بَعْدَهَا ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي جَانِبِهِ الْيَمِينِ ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهَا مَا دَامَتْ كَافِيَةً .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ أُزِيلَتْ يَدُهُ بَيِّنَةً ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمُلْكِهِ مُسْتَنَدًا إِلَى مَا قَبْلَ إِزَالَةِ يَدِهِ وَاعْتَدَرَ بَغْيِيَّةَ شُهُودِهِ أَوْ جَهْلِهِ بِهِمْ سُمِعَتْ وَقُدِّمَتْ إِذْ لَمْ تَزَلْ إِلَّا لِعَدَمِ الْحُجَّةِ ، وَقَدْ ظَهَرَتْ فَيَنْقُضُ الْقَضَاءُ ، لَكِنْ لَوْ قَالَ الْخَارِجُ : هُوَ مُلْكِي ، اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ ؛ فَقَالَ الدَّخِلُ : بَلْ هُوَ مُلْكِي ؛ وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَا ؛ قُدِّمَ الْخَارِجُ لِرِيَادَةِ عِلْمِ بَيِّنَتِهِ بِأَنْتِقَالِ الْمُلْكِ ؛ وَكَذَا قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ لَوْ شَهِدَتْ أَنَّهُ مُلْكُهُ وَإِنَّمَا أَوْدَعَهُ أَوْ أَجَرَهُ أَوْ أَعَارَهُ لِلدَّخِلِ أَوْ أَنَّهُ أَوْ بَائِعُهُ غَضَبَهُ مِنْهُ وَأَطْلَقَتْ بَيِّنَةُ الدَّخِلِ .

وَلَوْ تَدَاعَا دَابَّةً أَوْ أَرْضًا أَوْ دَارًا لِأَحَدِهِمَا مَتَاعٌ فِيهَا ، أَوْ الْحَمْلُ أَوْ الزَّرْعُ ؛ قُدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ عَلَى الْبَيِّنَةِ الشَّاهِدَةِ بِالْمُلْكِ الْمُطْلَقِ لِانْفِرَادِهِ بِالْإِنْتِفَاعِ فَالْيَدُ لَهُ ، فَإِنْ اخْتَصَّ الْمَتَاعُ بَيِّنَتِ الْيَدِ لَهُ فِيهِ فَقَطْ .

وَلَوْ اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي أَمْتِنَةِ الْبَيْتِ وَلَوْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ وَلَا بَيِّنَةً وَلَا اخْتِصَاصَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّدٌ ، فَلِكُلِّ تَخْلِيفُ الْآخِرِ ، فَإِذَا حَلَفَا جُعِلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ صَلَحَ لِأَحَدِهِمَا فَقَطْ أَوْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا قُضِيَ لَهُ ، كَمَا لَوْ اخْتَصَّ بِالْيَدِ وَحَلَفَ .

* * *

وَتَرْجَعُ بِتَارِيخِ سَابِقِ

وَتَرْجَعُ الْبَيِّنَةُ بِتَارِيخِ سَابِقِ ، فَلَوْ شَهِدَتْ الْبَيِّنَةُ لِأَحَدِ الْمُتَنَارِعِينَ فِي عَيْنِ بَيْدِهِمَا أَوْ يَدِ ثَالِثٍ أَوْ لَا يَبِيدُ أَحَدٌ ، بِمُلْكٍ مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنَ ، وَشَهِدَتْ بَيِّنَةُ أُخْرَى لِلْآخِرِ بِمُلْكٍ لَهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ إِلَى الْآنَ ، كَسَتَيْنِ ، فَتَرْجَعُ بَيِّنَةُ ذِي الْأَكْثَرِ ، لَأَنَّهَا أُثْبِتَتْ الْمُلْكَ فِي وَقْتٍ لَا تُعَارِضُهَا فِيهِ الْأُخْرَى ، وَلِصَاحِبِ التَّارِيخِ السَّابِقِ أَجْرَةٌ وَزِيَادَةٌ حَادِثَةٌ مِنْ يَوْمِ مُلْكِهِ بِالْشَّهَادَةِ ، لَأَنَّهَا فَوَائِدُ مُلْكِهِ ، وَإِذَا كَانَ لِصَاحِبِ مُتَأَخِّرَةِ التَّارِيخِ يَدٌ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَادِيَّةٌ قُدِّمَتْ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَلَوْ أَدَّعَى فِي عَيْنِ^(١) بَيْدٍ غَيْرِهِ أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَتَيْنِ ، فَأَقَامَ الدَّخِلُ بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهَا مِنْ زَيْدٍ مِنْ مُنْذُ سَنَةٍ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ ، لَأَنَّهَا أُثْبِتَتْ أَنَّ يَدَ الدَّخِلِ عَادِيَّةٌ بِشِرَائِهِ مِنْ زَيْدٍ مَا زَالَ مُلْكُهُ عَنْهُ ، وَلَوْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا أَوْ أُطْلِقَتْ أَوْ إِحْدَاهُمَا قُدِّمَ دُو الْيَدِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةُ بِمُلْكِ أَمْسٍ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْحَالِ لَمْ تُسْمَعْ ، كَمَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ حَتَّى تَقُولَ : وَلَمْ يَزَلْ مُلْكُهُ ، أَوْ لَا نَعْلَمُ لَهُ مُزِيلًا ؛ أَوْ تُبَيِّنَ سَبَبَهُ ، كَأَن تَقُولَ : اشْتَرَاهَا مِنْ خَصْمِهِ ، أَوْ أَقَرَّ لَهُ بِهِ أَمْسٍ ، لِأَنَّ دَعْوَى الْمُلْكِ السَّابِقِ لَا تُسْمَعُ ، فَكَذَا الْبَيِّنَةُ ؛ وَلَوْ قَالَ مَنْ بَيْدِهِ عَيْنٌ : اشْتَرَيْتُهَا مِنْ فُلَانٍ مِنْ مُنْذُ شَهْرٍ ، وَأَقَامَ بِهِ بَيِّنَةً ، فَقَالَتْ زَوْجَةُ الْبَائِعِ مِنْهُ : هِيَ مُلْكِي ، تَعَوَّضْتُهَا مِنْهُ مِنْ مُنْذُ شَهْرَيْنِ ، وَأَقَامَتْ بِهِ بَيِّنَةً ، فَإِنْ ثُبَّتْ أَنَّهَا بَيْدُ الزَّوْجِ حَالَ التَّعْوِضِ حُكِمَ بِهَا لَهَا ، وَإِلَّا بَقِيَتْ بَيْدٌ مِنْ هِيَ بَيْدُهُ الْآنَ .

(١) لَعَلَّ الصَّوَابَ : لَوْ أَدَّعَى عَيْنًا . عَنِ الْأَسَازِ عَصَامِ الْعَمَرِيِّ حَفِظَهُ اللَّهُ .

وَبشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ ، لَا بزيادةٍ شُهُودٍ ، وَلَا مُؤَرَّخَةٍ
عَلَى مُطْلَقَةٍ ،

وَتُرْجَحُ بِشَاهِدَيْنِ ، وَشَاهِدٍ وَأَمْرَتَيْنِ ، وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ فِيمَا يُقْبَلْنَ فِيهِ
عَلَى شَاهِدٍ مَعَ يَمِينٍ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى قُبُولِ مَنْ ذُكِرَ دُونِ الشَّاهِدِ وَالْيَمِينِ .
لَا تَرْجَحُ بِزيادةٍ نَحْوِ عَدَالَةٍ أَوْ عَدَدِ شُهُودٍ ، بَلْ تَتَعَارَضَانِ ، لِأَنَّ
مَا قَدَرَهُ الشَّرْعُ لَا يَخْتَلِفُ بِالزيادةِ وَالنَّقْصِ ، وَلَا بِرَجُلَيْنِ عَلَى رَجُلٍ
وَأَمْرَتَيْنِ ، وَلَا عَلَى أَرْبَعِ نِسْوَةٍ .

وَلَا بَيِّنَةٌ مُؤَرَّخَةٌ عَلَى بَيِّنَةٍ مُطْلَقَةٍ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِرَمَنِ الْمَلِكِ حَيْثُ لَا يَدُ
لِأَحَدِهِمَا ، وَأَسْتَوِيَا فِي أَنَّ لِكُلِّ شَاهِدَيْنِ ، وَلَمْ تُبَيِّنِ الثَّانِيَةُ سَبَبَ
الْمَلِكِ ، فَتَتَعَارَضَانِ ؛ نَعَمْ لَوْ شَهِدَتْ إِحْدَاهُمَا بِدَيْنٍ وَالْأُخْرَى بِالْإِبْرَاءِ
رَجَحَتْ بَيِّنَةُ الْإِبْرَاءِ ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَكُونُ بَعْدَ الْوُجُوبِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ تَعَدُّدِ
الدَّيْنِ ، وَلَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَلْفٍ وَبَيِّنَةٌ بِأَلْفَيْنِ يَجِبُ الْفَانِ .
وَلَوْ أَثْبَتَ إِقْرَارُ زَيْدٍ لَهُ بِدَيْنٍ ، فَأُثْبِتَ زَيْدٌ إِقْرَارَهُ بِأَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ عَلَيْهِ
لَمْ يُؤَثِّرْ لِاحْتِمَالِ حَدُوثِ الدَّيْنِ بَعْدُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَوْ أَقَامَ بَيِّنَةٌ بِمَلِكٍ دَابَّةً أَوْ شَجَرَةً مِنْ غَيْرِ تَعَرَّضَ لِمَلِكٍ سَابِقٍ
بِتَارِيخٍ لَمْ يَسْتَحِقَّ ثَمَرَةً ظَاهِرَةً ، وَلَا وَلَدًا مُنْفَصِلًا عِنْدَ الشَّهَادَةِ ، وَيَسْتَحِقُّ
الْحَمْلَ وَالْثَمَرَ غَيْرَ الظَّاهِرِ عِنْدَهَا تَبَعًا لِلأَمِّ وَالْأَصْلِ ، فَإِذَا تَعَرَّضَتْ لِمَلِكٍ
سَابِقٍ عَلَى حَدُوثِ مَا ذُكِرَ فَيَسْتَحِقُّهُ .

وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا ، فَأَخَذَ مِنْهُ بِحُجَّةٍ غَيْرِ إِقْرَارٍ رَجَعَ عَلَى بَائِعِهِ الَّذِي لَمْ

يُصَدِّقُهُ ، وَلَا أَقَامَ بَيْنَهُ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنَ الْمُدْعِي وَلَوْ بَعْدَ الْحُكْمِ بِهِ بِالْثَمَنِ
بِخِلَافٍ مَا لَوْ أُخِذَ مِنْهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِحَلْفِ الْمُدْعِي بَعْدَ نُكُولِهِ ، لِأَنَّهُ
الْمُقَصِّرُ .

وَلَوْ اشْتَرَى قَنًا وَأَقَرَّ بِأَنَّهُ قِنْ ، ثُمَّ أَدْعَى بِحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ ، وَحُكِمَ لَهُ
بِهَا ، رَجَعَ بِثَمَنِهِ عَلَى بَائِعِهِ ، وَلَمْ يَضُرَّ اعْتِرَافُهُ بِرِقِّهِ ، لِأَنَّهُ مُعْتَمِدٌ فِيهِ عَلَى
الظَّاهِرِ .

وَلَوْ أَدْعَى شِرَاءَ عَيْنٍ فَشَهِدَتْ بَيْنَهُ بِمِلْكٍ مُطْلَقٍ قُبِلَتْ لِأَنَّهَا شَهِدَتْ
بِالْمَقْصُودِ وَلَا تَنَاقُضَ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَكَذَا لَوْ أَدْعَى مِلْكَاً مُطْلَقاً ، فَشَهِدَتْ
لَهُ بِهِ مَعَ سَبَبِهِ لَمْ يَضُرَّ .

وَإِنْ ذَكَرَ سَبَباً وَهُمْ سَبَباً آخَرَ ، ضَرَّ ذَلِكَ ، لِلتَّنَاقُضِ بَيْنَ الدَّعْوَى
وَالشَّهَادَةِ .

* * *

فَرْعٌ : لَوْ بَاعَ دَاراً ، ثُمَّ قَامَتْ بَيْنَهُ حُسْبَةٌ أَنَّ أَبَاهُ وَقَفَهَا عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَلَى
أَوْلَادِهِ ، انْتَزَعَتْ مِنَ الْمُشْتَرِي وَرَجَعَ بِقِيمَتِهِ عَلَى الْبَائِعِ ، وَيُصَرَّفُ لَهُ
مَا حَصَلَ فِي حَيَاتِهِ مِنَ الْغَلَّةِ إِنْ صَدَّقَ الْبَائِعُ الشُّهُودَ ، وَإِلَّا وَقِفَتْ ، فَإِنْ
مَاتَ مُصِراً ، صُرِفَتْ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ ؛ قَالَهُ الرَّافِعِيُّ كَالْقَقَالِ .

* * *

فَرْعٌ : تَجُوزُ الشَّهَادَةُ ، بَلْ تَجِبُ ، إِنْ أَنْحَصَرَ الْأَمْرُ فِيهِ بِمِلْكٍ الْآنَ
لِلْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ اسْتِصْحَاباً لِمَا سَبَقَ مِنْ إِرْثٍ وَشِرَاءٍ وَغَيْرِهِمَا اعْتِمَاداً عَلَى

وَلَوْ أَدْعَا شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ وَأَقَامَ كُلُّ بَيْنَةٍ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ، فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ وَإِلَّا سَقَطْنَا .

الْأَسْتِصْحَابِ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ الْبَقَاءُ ، وَلِلْحَاجَةِ لِذَلِكَ ، وَإِلَّا لَتَعَسَّرَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الْأَمْلَاقِ السَّابِقَةِ إِذَا تَطَاوَلَ الزَّمَنُ ، وَمَحَلُّهُ إِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِأَنَّهُ اعْتَمَدَ الْأَسْتِصْحَابَ ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ .

* * *

وَلَوْ أَدْعَا ، أَيِ : كُلِّ مِنْ اثْنَيْنِ .
شَيْئًا بِيَدِ ثَالِثٍ ، فَإِنْ أَقَرَّ بِهِ لِأَحَدِهِمَا سُلِّمَ إِلَيْهِ وَلِلْآخَرِ تَخْلِيفُهُ .
وَإِنْ أَدْعَا شَيْئًا عَلَى ثَالِثٍ ، وَأَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ مِنْهُ ، وَسَلَّمَ ثَمَنَهُ ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا حُكْمَ لِلْأَسْبَقِ مِنْهُمَا تَارِيخًا ، لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ ، وَإِلَّا يَخْتَلَفُ تَارِيخُهُمَا ، بَأَنَّهُ أَطْلَقْنَا ، أَوْ إِحْدَاهُمَا ، أَوْ أَرَخْنَا بِتَارِيخٍ مُتَّحِدٍ ، سَقَطْنَا لِاسْتِحَالَةِ إِعْمَالِهِمَا .
ثُمَّ إِنْ أَقَرَّ لَهُمَا ، أَوْ لِأَحَدِهِمَا ، فَوَاضِحٌ ، وَإِلَّا حَلَفَ لِكُلِّ يَمِينًا ، وَيَرْجِعَانِ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ لِثُبُوتِهِ بِالْبَيِّنَةِ .

وَلَوْ قَالَ كُلُّ مِنْهُمَا وَالْمَبِيعُ فِي يَدِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ : بَعْتُكَ بِكَذَا ، وَهُوَ مُلْكِي ، وَإِلَّا لَمْ تُسْمَعْ الدَّعْوَى ؛ فَأَنْكَرَ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ بِمَا قَالَاهُ وَطَالَبَاهُ بِالْثَمَنِ ، فَإِنْ اتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا سَقَطْنَا ، وَإِنْ اخْتَلَفَ لَزِمَهُ الثَّمَانُ .

وَلَوْ قَالَ : أَجَزْتُكَ الْبَيْتَ بَعَشْرَةَ مَثَلًا ، فَقَالَ : بَلْ أَجَزْتَنِي جَمِيعَ الدَّارِ بَعَشْرَةَ ، وَأَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ ، تَسَاقَطْنَا ، فَيَتَحَالَفَانِ ، ثُمَّ يُفْسَخُ الْعَقْدُ .

* * *

وَلَوْ أَدَّعَوْا مَالًا لِمُورَثِهِمْ وَأَقَامُوا شَاهِدًا وَحَلَفَ بَعْضُهُمْ أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ .

تَنْبِيْهُ : لَا يَكْفِي فِي الدَّعْوَى كَالشَّهَادَةِ ذِكْرُ الشَّرَاءِ إِلَّا مَعَ ذِكْرِ مُلْكِ الْبَائِعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ ذِي يَدٍ ، أَوْ مَعَ ذِكْرِ يَدِهِ إِذَا كَانَتْ الْيَدُ لَهُ وَنَزَعَتْ مِنْهُ تَعْدِيًّا .

* * *

وَلَوْ أَدَّعَوْا ، أَيْ : الْوَرَثَةَ كُلُّهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ .

مَالًا : عَيْنًا أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنَفَعَةً .

لِمُورَثِهِمُ الَّذِي مَاتَ .

وَأَقَامُوا شَاهِدًا بِالْمَالِ ، وَحَلَفَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى اسْتِحْقَاقِ مُورَثِهِ الْكُلِّ .

أَخَذَ نَصِيْبَهُ ، وَلَا يُشَارِكُ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْبَقِيَّةِ ، لِأَنَّ الْحُجَّةَ تَمَّتْ فِي حَقِّهِ وَحْدَهُ ، وَغَيْرُهُ قَادِرٌ عَلَيْهَا بِالْحَلْفِ ، وَأَنَّ يَمِينَ الْإِنْسَانِ لَا يُعْطَى بِهَا غَيْرُهُ ، فَلَوْ كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ صَبِيًّا أَوْ غَائِبًا حَلَفَ إِذَا بَلَغَ أَوْ حَضَرَ وَأَخَذَ نَصِيْبَهُ بِلَا إِعَادَةِ دَعْوَى وَشَهَادَةٍ ، وَلَوْ أَقْرَبَ بَدَيْنِ لِمَيِّتٍ ، فَأَخَذَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ قَدْرَ حِصَّتِهِ ، وَلَوْ بِغَيْرِ دَعْوَى وَلَا إِذْنٍ مِنْ حَاكِمٍ ، فَلِلْبَقِيَّةِ مُشَارَكَتُهُ ، وَلَوْ أَخَذَ أَحَدُ شُرَكَائِهِ فِي دَارٍ أَوْ مَنَفَعَتِهَا مَا يَخُصُّهُ مِنْ أَجْرَتِهَا ، لَمْ يُشَارِكْ فِيهِ بَقِيَّةُ الْوَرَثَةِ ^(١) ؛ كَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا .

* * *

(١) قال الشيخ السيّد البكري رحمه الله : صوابه : « بقية الشركاء » كما في بعض نسخ الخط . أُنْتَهَى .

فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

الشَّهَادَةُ لِرَمْضَانَ رَجُلٍ ، وَلِزْنَى أَرْبَعَةً ، وَلِمَالٍ وَمَا قُصِدَ بِهِ
مَالٌ كَتَبَ وَرَهْنٍ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛

فَصْلٌ فِي الشَّهَادَاتِ

جَمْعُ شَهَادَةٍ ، وَهِيَ : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقٍّ عَلَى غَيْرِهِ ^(١) بِلَفْظٍ خَاصٍّ .
الشَّهَادَةُ لِرَمْضَانَ ، أَيْ : لِثُبُوتِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلصَّوْمِ فَقَطْ ، رَجُلٌ وَاحِدٌ
لَا أَمْرَأَةٌ وَخُتْنَى .

وَلِزْنَا وَلِوَاطِ أَرْبَعَةٍ مِنَ الرِّجَالِ يَشْهَدُونَ أَنَّهُمْ رَأَوْهُ أَدْخَلَ ، مُكَلَّفَا
مُخْتَارًا ، حَشَفَتُهُ فِي فَرْجِهَا بِالزُّنَا .

قَالَ شَيْخُنَا : وَالَّذِي يَتَّجِهْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ زَمَانٍ وَمَكَانٍ ، إِلَّا إِنْ
ذَكَرَهُ أَحَدُهُمْ ، فَيَجِبُ سُؤَالُ الْبَاقِينَ ، لِاحْتِمَالِ وَقُوعِ تَنَاقُضٍ يُسْقِطُ
الشَّهَادَةَ ، وَلَا ذِكْرُ : رَأَيْنَا كَالْمَزُودِ فِي الْمُكْحَلَةِ ؛ بَلْ يُسَرُّ ، وَيَكْفِي
لِلْإِفْرَارِ بِهِ أَثْنَانِ كَغَيْرِهِ .

وَلِمَالٍ عَيْنًا كَانَ أَوْ دَيْنًا أَوْ مَنَفَعَةً ، وَمَا قُصِدَ بِهِ مَالٌ مِنْ عَقْدٍ مَالِيٍّ أَوْ
حَقٍّ مَالِيٍّ ، كَبَيْعٍ وَحَوَالَةِ ضَمَانٍ وَوَقْفٍ وَقَرْضٍ وَإِبْرَاءٍ وَرَهْنٍ وَصُلْحٍ وَخِيَارٍ
وَأَجَلٍ ؛ رَجُلَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ ، أَوْ رَجُلٌ وَيَمِينٌ ؛ وَلَا يَنْتَبُ شَيْءٌ
بِأَمْرَاتَيْنِ وَيَمِينٍ .

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَيْ : لَغَيْرِهِ . أَنْتَهَى .

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ غَالِبًا، كَنِكَاحِ وَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ
رَجُلَانِ، وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ كَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ أَرْبَعٌ، أَوْ رَجُلَانِ، أَوْ
رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ،

وَلِغَيْرِ ذَلِكَ، أَيِ : مَا لَيْسَ بِمَالٍ، وَلَا يُفْصَدُ مِنْهُ مَالٌ، مِنْ عُقُوبَةِ
اللَّهِ تَعَالَى، كَحَدِّ شَرْبٍ وَسَرِقَةٍ، أَوْ لَادِمِيٍّ كَقَوْدٍ وَحَدِّ قَذْفٍ وَمَنْعِ إِرْثٍ؛
فَإِنْ أَدَّعَى بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ عَلَى الزَّوْجَةِ أَنَّ الزَّوْجَ خَالَعَهَا حَتَّى لَا تَرِثَ مِنْهُ،
وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلرِّجَالِ غَالِبًا، كَنِكَاحِ وَرَجْعَةٍ^(١) وَطَلَاقٍ مُنَجَّزٍ أَوْ مُعْلَقٍ وَفَسْخِ
نِكَاحٍ وَبُلُوغٍ وَعِتْقٍ وَمَوْتٍ وَإِعْسَارٍ وَقِرَاضٍ وَوَكَالَةٍ وَكِفَالَةٍ وَشَرِكَةٍ وَوَدِيعَةٍ
وَوَصَايَةٍ وَرَدَّةٍ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّةٍ بِأَشْهُرٍ وَرُؤْيَةِ هَلَالٍ غَيْرِ رَمَضَانَ وَشَهَادَةِ عَلَى
شَهَادَةٍ وَإِقْرَارٍ بِمَا لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِرَجُلَيْنِ رَجُلَانِ، لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ، لَمَّا
رَوَى مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسِنَةُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْحُدُودِ وَلَا فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الطَّلَاقِ، وَقِيسَ
بِالْمَذْكُورَاتِ غَيْرُهَا مِمَّا يُشَارِكُهَا فِي الْمَعْنَى .

وَلَمَّا يَظْهَرُ لِلنِّسَاءِ غَالِبًا، كَوِلَادَةٍ وَحَيْضٍ وَبَكَارَةٍ وَثُبُوبَةٍ وَرَضَاعٍ
وَعَيْبِ أَمْرَأَةٍ تَحْتَ ثِيَابِهَا، أَرْبَعٌ مِنَ النِّسَاءِ، أَوْ رَجُلَانِ، أَوْ رَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ
لَمَّا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ : مَضَتْ أَلْسِنَةُ بِأَنَّهُ يَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ
فِيمَا لَا يَطْلَعُ عَلَيْهِ غَيْرُهُنَّ مِنَ وَلَادَةِ النِّسَاءِ وَعُيُوبِهِنَّ . وَقِيسَ بِذَلِكَ
غَيْرُهُ .

(١) أي : إذا أراد أحد الزوجين إثبات وقوعها فيما سبق، وهذا لا بد من الشاهدين فيه . عن

الأستاذ عصام العمري حفظه الله .

وَشَرِطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ

وَلَا يَنْبُتُ ذَلِكَ بِرَجُلٍ وَيَمِينٍ .

وَسُئِلَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَمَّا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّ فُلَانًا بَلَغَ عُمُرُهُ سِتُّ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَشَهِدَتْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ أَنَّ فُلَانَةَ يَتِيمَةٌ وَلِدَتْ شَهْرَ مَوْلِدِهِ ، أَوْ قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ بِشَهْرٍ مَثَلًا ، فَهَلْ يَجُوزُ تَزْوِيجُهَا اعْتِمَادًا عَلَى قَوْلِهِنَّ ، أَوْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ بُلُوغِ نَفْسِهَا بِرَجُلَيْنِ ؟ فَأَجَابَ نَفَعْنَا اللَّهُ بِهِ : نَعَمْ يَثْبُتُ ضِمْنًا بُلُوغُ مَنْ شَهِدَتْ بِوِلَادَتِهَا ، كَمَا يَثْبُتُ النَّسَبُ ضِمْنًا بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بِالْوِلَادَةِ ، فَيَجُوزُ تَزْوِيجُهَا بِإِذْنِهَا لِلْحُكْمِ بِبُلُوغِهَا شَرْعًا . اُنْتَهَى .

* * *

فَرَعٌ : لَوْ أَقَامَتْ شَاهِدًا بِإِقْرَارِ زَوْجِهَا بِالذُّخُولِ كَفَى حَلْفُهَا مَعَهُ ، وَيَثْبُتُ الْمَهْرُ ، أَوْ أَقَامَهُ هُوَ عَلَى إِقْرَارِهَا بِهِ ، لَمْ يَكْفِ الْحَلْفُ مَعَهُ ، لِأَنَّ قَصْدَهُ ثُبُوتُ الْعِدَّةِ وَالرَّجْعَةِ وَلَيْسَا بِمَالٍ .

* * *

وَشَرِطَ فِي شَاهِدٍ تَكْلِيفٌ وَحُرِّيَّةٌ وَمُرُوءَةٌ وَعَدَالَةٌ وَتَيْقُظٌ ، فَلَا يُقْبَلُ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ ، وَلَا مِمَّنْ بِهِ رِقٌّ لِنَقْصِهِ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ ذِي مُرُوءَةٍ ، لِأَنَّهُ لَا حَيَاءَ لَهُ ، وَمَنْ لَا حَيَاءَ لَهُ يَقُولُ مَا شَاءَ ، وَهِيَ تَوْقِي الْأَدْنَسَ عُرْفًا ، فَيُسْقِطُهَا الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ فِي السُّوقِ ، وَالْمَشْيُ فِيهِ كَاشِفًا رَأْسَهُ أَوْ بَدَنَهُ لَغَيْرِ سَوْقِيٍّ ، وَقَبْلَةُ الْحَلِيلَةِ بِحَضْرَةِ النَّاسِ ، وَإِكْتَارُ مَا يُضْحِكُ بَيْنَهُمْ ، أَوْ لَعِبٍ شَطَرْنَجٍ ، أَوْ رَفْصٍ بِخِلَافِ قَلِيلِ الثَّلَاثَةِ ؛ وَلَا مِنْ فَاسِقٍ ، وَأَخْتَارَ

بِاجْتِنَابِ كَبِيرَةٍ وَإِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ ،

جَمْعٌ ، مِنْهُمْ الْأَذْرَعِيُّ وَالْغَزْيِيُّ وَآخَرُونَ ، قَوْلَ بَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ : إِذَا فَقِدْتَ الْعَدَالَهَ وَعَمَّ الْفِسْقُ قَضَى الْحَاكِمُ بِشَهَادَةِ الْأَمْثَلِ فَلَا مَثَلٍ لِلضَّرُورَةِ .

وَالْعَدَالَةُ تَتَحَقَّقُ بِاجْتِنَابِ كُلِّ كَبِيرَةٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَبَائِرِ ، كَالْقَتْلِ ، وَالزَّانَا ، وَالْقَذْفِ بِهِ ، وَأَكْلِ الرِّبَا وَمَالِ الْيَتِيمِ ، وَالْيَمِينِ الْغَمُوسِ ، وَشَهَادَةِ الزُّورِ ، وَبَخْسِ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ ، وَقَطْعِ الرَّحِمِ ، وَالْفِرَارِ مِنَ الرَّحْفِ بِلَا عُدْرِ ، وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ ،

وَعَضْبِ قَدَرِ رُبْعِ دِينَارٍ ، وَتَفْوِيتِ مَكْتُوبَةٍ ، وَتَأْخِيرِ زَكَاةٍ عُدَوَانًا ، وَنَمِيمَةٍ وَغَيْرِهَا مِنْ كُلِّ جَرِيمَةٍ تُؤْذِنُ بِقِلَّةِ أَكْثَرَاتِ مُرْتَكِبِهَا بِالَّذِينَ وَرَقَّةُ الدِّيَانَةِ .

وَاجْتِنَابِ إِصْرَارٍ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ صَغَائِرَ ، بَأَنَّ لَا تَغْلِبَ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ ، فَمَتَى ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بَطَلَتْ عَدَالَتُهُ مُطْلَقًا ، أَوْ صَغِيرَةً أَوْ صَغَائِرَ دَاوَمَ عَلَيْهَا ، أَوْ لَا خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ ؛ فَإِنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ صَغَائِرُهُ فَهُوَ عَدْلٌ ، وَمَتَى أَسْتَوَيَا أَوْ غَلَبَتْ صَغَائِرُهُ طَاعَاتِهِ فَهُوَ فَاسِقٌ .

وَالصَّغِيرَةُ كَنْظَرِ الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَمْسِهَا ، وَوَطْءِ رَجْعِيَّةٍ ، وَهَجْرِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، وَبَيْعِ خَمْرٍ ، وَلُبْسِ رَجُلٍ ثَوْبِ حَرِيرٍ ، وَكَذِبٍ لَا حَدَّ فِيهِ ، وَلَعْنٍ وَلَوْ لِإِهْمِيَّةٍ أَوْ كَافِرٍ ، وَبَيْعِ مَعِيْبٍ بِلَا ذِكْرِ عَيْبٍ ، وَبَيْعِ رَقِيقٍ مُسْلِمٍ لِكَافِرٍ ، وَمُحَاذَاةِ قَاضِي الْحَاجَةِ الْكُفَّةَ بِفَرْجِهِ ، وَكَشْفِ الْعَوْرَةِ فِي الْخُلُوةِ عَيْنًا ، وَلَعِبِ بِنَزْدٍ لِصَحَّةِ النَّهْيِ عَنْهُ ، وَغِيْبَةِ وَسْكَوْتٍ عَلَيْهَا ، وَنَقْلٍ بَعْضِهِمْ إِلَى الْجَمَاعِ عَلَى أَنَّهَا كَبِيرَةٌ لِمَا فِيهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ مَحْمُولٌ عَلَى غِيْبَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَمَلَةِ الْقُرْآنِ لِعُمُومِ الْبَلَوَى بِهَا ، وَهِيَ ذِكْرُكَ وَلَوْ بِنَحْوِ

وَعَدَمُ تَهْمَةٍ ؛ فَتَرَدُّ لِرَقِيقِهِ وَلِبَعْضِهِ لَا عَلَيْهِ ،

إِشَارَةٌ غَيْرُكَ الْمَحْصُورَ الْمُعَيَّنَ وَلَوْ عِنْدَ بَعْضِ الْمُخَاطَبِينَ بِمَا يُكْرَهُ عُرْفًا .
وَاللَّعِبُ بِالشَّطْرَنْجِ ، بِكُسْرِ أَوَّلِهِ وَفَتْحِهِ ، مُعْجَمًا وَمُهْمَلًا ، مَكْرُوهٌ إِنْ
لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَرْطُ مَالٍ مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ تَقْوِيَةُ صَلَاةٍ ، وَلَوْ
بِنِسْيَانٍ بِالِاسْتِغَالِ بِهِ ، أَوْ لَعِبٍ مَعَ مُعْتَقِدٍ تَحْرِيمَهُ وَإِلَّا فَحَرَامٌ ؛ وَيُحْمَلُ
مَا جَاءَ فِي ذِمَّةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ عَلَى مَا ذُكِرَ ، وَتَسْقُطُ مَرُوءَةٌ مَنْ
يُدَاوِمُهُ ، فَتَرَدُّ شَهَادَتُهُ ، وَهُوَ حَرَامٌ عِنْدَ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ مُطْلَقًا .

وَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ مُعَقِّلٍ ، وَمُخْتَلٍّ نَظِيرٍ ، وَلَا أَصَمٍّ فِي مَسْمُوعٍ ،
وَلَا أَعْمَى فِي مُبْصَرٍ كَمَا يَأْتِي .

وَمِنْ التَّقِيظِ ضَبْطُ أَلْفَاظِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهِ بِحُرُوفِهَا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ فِيهَا وَلَا
نَقْصٍ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَمِنْ ثَمَّ لَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِالْمَعْنَى ، نَعَمْ لَا يَبْعُدُ جَوَازُ
التَّعْبِيرِ بِأَحَدِ الرَّدِيقَيْنِ عَنِ الْآخِرِ حَيْثُ لَا إِنْهَاءٌ .
وَشَرْطٌ فِي الشَّاهِدِ أَيْضًا عَدَمُ تَهْمَةٍ بِجَرِّ نَفْعٍ إِلَيْهِ أَوْ إِلَى مَنْ لَا تُقْبَلُ
شَهَادَتُهُ لَهُ أَوْ دَفْعُ ضَرِّ عَنْهُ بِهَا .

فَتَرَدُّ الشَّهَادَةُ لِرَقِيقِهِ وَلَوْ مَكَاتِبًا ، وَلِغَرِيمٍ لَهُ مَاتَ وَإِنْ لَمْ تَسْتَغْرِقِ
تَرْكَتُهُ الدُّيُونَ ، بِخِلَافِ شَهَادَتِهِ لِغَرِيمِهِ الْمُوسِرِ ، وَكَذَا الْمُعْسِرِ قَبْلَ
مَوْتِهِ ، فَتُقْبَلُ لَهُمَا .

وَتَرَدُّ لِبَعْضِهِ مِنْ أَصْلٍ وَإِنْ عَلَا ، أَوْ فَرَعَ لَهُ وَإِنْ سَفَلَ .
لَا تَرَدُّ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِ ، أَيُّ : لَا عَلَى أَحَدِهِمَا بِشَيْءٍ ، إِذْ لَا تَهْمَةٌ ،

وَبِمَا هُوَ مَحَلُّ تَصَرُّفِهِ ، وَمِنْ عَدُوٍّ ،

وَلَا عَلَى أَبِيهِ بَطْلَاقِ ضَرَّةِ أُمِّهِ طَلَاقًا بَائِنًا وَأُمُّهُ تَحْتَهُ ، أَمَّا رَجْعِي فَتُقْبَلُ قَطْعًا ، هَذَا كُلُّهُ فِي شَهَادَتِهِ حُسْبَةً ، أَوْ بَعْدَ دَعْوَى الضَّرَّةِ ، فَإِنْ أَدَّعَاهُ الْأَبُ لِعَدَمِ نَفَقَةٍ لَمْ تُقْبَلْ شَهَادَتُهُ لِلتَّهْمَةِ ، وَكَذَا لَوْ أَدَّعَتْهُ أُمُّهُ .

قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ : لَوْ أَدَّعَى الْفَرْعُ عَلَى آخَرِ بَدَيْنٍ لِمَوْكَلِّهِ فَأَنْكَرَ فَشَهِدَ بِهِ أَبُو الْوَكِيلِ قَبْلَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ تَصَدِيقُ ابْنِهِ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ وَالْأَخَوَيْنِ وَالصَّدِيقَيْنِ لِلْآخِرِ .
وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ بِمَا هُوَ مَحَلُّ تَصَرُّفِهِ ، كَأَنْ وَكَّلَ أَوْ أَوْصَى فِيهِ ، لِأَنَّهُ يَنْبُتُ بِشَهَادَتِهِ وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْمَشْهُودِ بِهِ ، نَعَمْ لَوْ شَهِدَ بِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ وَلَمْ يَكُنْ خَاصَمَ قَبْلَهُ قُبِلَتْ .

وَكَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ وَدِيعٍ لِمُودِعِهِ ، وَمُزْتَهِنٍ لِرَاهِنِهِ ، لِتَهْمَةِ بَقَاءِ يَدَيْهِمَا ؛ أَمَّا مَا لَيْسَ وَكِيلًا أَوْ وَصِيًّا فِيهِ فَتُقْبَلُ .

وَمِنْ حِيلِ شَهَادَةِ الْوَكِيلِ مَا لَوْ بَاعَ فَأَنْكَرَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ ، أَوْ اشْتَرَى فَأَدَّعَى أَجْنَبِيًّا بِالْمَبِيعِ ، فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ لِمَوْكَلِّهِ بِأَنْ لَهُ عَلَيْهِ كَذَا ، أَوْ بِأَنْ هَذَا مُلْكُهُ ، إِنْ جَازَ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهِ لِلْبَائِعِ ، وَلَا يَذْكُرُ أَنَّهُ وَكِيلٌ ؛ وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيُّ حِلَّهُ بَاطِنًا ، لِأَنَّ فِيهِ تَوْصُلًا لِلْحَقِّ بِطَرِيقِ مُبَاحٍ ، وَكَذَا لَا تُقْبَلُ بَيْرَاءَةٌ مَنْ ضَمِنَهُ الشَّاهِدُ أَوْ أَصْلَهُ أَوْ فَرْعَهُ أَوْ عَبْدَهُ ، لِأَنَّهُ يَدْفَعُ بِهِ الْغُرْمَ عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ عَمَّنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ .

وَتُرَدُّ الشَّهَادَةُ مِنْ عَدُوٍّ عَلَى عَدُوِّهِ عَدَاوَةً دُنْيَوِيَّةً ، لَا لَهُ ، وَهُوَ مَنْ يَخْرُجُ بِفَرْحِهِ وَعَكْسُهُ ، فَلَوْ عَادَى مَنْ يُرِيدُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ ، وَبَالَغَ فِي

.....

خُصُومَتِهِ ، فَلَمْ يُجِبْهُ ، فُيْلَتْ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ .

* * *

تَنْبِيْهٌ : قَالَ شَيْخُنَا : ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ قَبُولُهَا مِنْ وَلَدِ الْعَدُوِّ بِوَجْهِه ، بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَاوَةِ الْأَبِ عَدَاوَةُ الْإِبْنِ .

* * *

فَائِدَةٌ : حَاصِلُ كَلَامٍ : « الرُّوْضَةُ » وَأَضْلَاهَا أَنَّ مَنْ قَذَفَ آخَرَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبِ الْمَقْدُوفُ حَدَّهُ ، وَكَذَا مَنْ أَدَّعَى عَلَى آخَرَ أَنَّهُ قَطَعَ عَلَيْهِ الطَّرِيقَ وَأَخَذَ مَالَهُ ، فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

قَالَ شَيْخُنَا : يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ نَسَبَ آخَرَ إِلَى فِسْقٍ أَفْتَضَى وَفُوعَ عَدَاوَةِ بَيْنَهُمَا ، فَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، نَعَمْ يَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَنْ أَغْتَابَ آخَرَ بِمُفَسِّقٍ يَجُوزُ لَهُ غَيْبَتُهُ بِهِ ، وَإِنْ أَثْبَتَ السَّبَبَ الْمُجَوِّزَ لِذَلِكَ .

* * *

فَرْعٌ : تُقْبَلُ شَهَادَةُ كُلِّ مُبْتَدِعٍ لَا نَكَمَرُهُ بِبِدْعَتِهِ ، وَإِنْ سَبَّ الصَّحَابَةَ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، كَمَا فِي « الرُّوْضَةِ » ، وَأَدَّعَى السُّبْكِيَّ وَالْأَذْرَعِيَّ أَنَّهُ غَلَطَ .

* * *

وَمُبَادِرٍ إِلَّا فِي حَقِّ مُؤَكِّدِ اللَّهِ ، كَطَلَاقٍ وَعِتْقٍ

وَتُرْدُّ مِنْ مُبَادِرٍ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ ، وَلَوْ بَعْدَ الدَّعْوَى ، لِأَنَّهُ
مُتَّهَمٌ ، نَعَمْ لَوْ أَعَادَهَا فِي الْمَجْلِسِ بَعْدَ الْأَسْتِشْهَادِ قُبِلَتْ ، إِلَّا فِي شَهَادَةِ
حُسْبِيَّةٍ ، وَهِيَ مَا قُصِدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ فَتُقْبَلُ قَبْلَ الْأَسْتِشْهَادِ ، وَلَوْ بِلَا
دَعْوَى .

فِي حَقِّ مُؤَكِّدِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مَا لَا يَتَأَثَّرُ بِرِضَا الْآدَمِيِّ ، كَطَلَاقٍ
رَجْعِيِّ أَوْ بَائِنٍ .

وَعِتْقٍ ، وَاسْتِيلَادٍ ، وَنَسَبٍ ، وَعَفْوٍ عَنْ قَوْدٍ ، وَبَقَاءِ عِدَّةٍ وَأَنْقِضَائِهَا ،
وَبُلُوغٍ ، وَإِسْلَامٍ ، وَكُفْرٍ ، وَوَصِيَّةٍ ، وَوَقْفٍ لِنَحْوِ جِهَةٍ عَامَّةٍ ، وَحَقِّ
لِمَسْجِدٍ ، وَتَرْكِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ وَزَكَاةٍ بِأَنْ يَشْهَدَ بِتَرْكِهَا ، وَتَحْرِيمِ رِضَاعٍ
وَمُصَاهَرَةٍ .

* * *

تَنْبِيْهُ : إِنَّمَا تُسْمَعُ شَهَادَةُ الْحُسْبِيَّةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا ، فَلَوْ شَهِدَ أَثْنَانِ
أَنْ فُلَانًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ ، أَوْ أَنَّهُ أَخُو فُلَانَةٍ مِنَ الرِّضَاعِ ، لَمْ يَكْفِ حَتَّى يَقُولَا :
إِنَّهُ يَسْتَرْقُهُ ، أَوْ أَنَّهُ يُرِيدُ نِكَاحَهَا .

* * *

وَخَرَجَ بِقَوْلِي : « فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى » حَقُّ الْآدَمِيِّ ، كَقَوْدٍ وَحَدٍّ قَذْفٍ
وَبَيْعٍ ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْحُسْبِيَّةِ ، وَتُقْبَلُ فِي حَدِّ الرِّزَا وَقَطْعِ الطَّرِيقِ
وَالسَّرْقَةِ .

* * *

وَتُقْبَلُ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ ، وَهِيَ : نَدَمٌ بِإِقْلَاعٍ وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ
وُخْرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ ،

وَتُقْبَلُ الشَّهَادَةُ مِنْ فَاسِقٍ بَعْدَ تَوْبَةٍ حَاصِلَةٍ قَبْلَ الْغَزَاةِ وَطُلُوعِ
الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا ، وَهِيَ : نَدَمٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مَعْصِيَةٌ ،
لَا لِخَوْفِ عِقَابٍ لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ أَوْ لِغَرَامَةِ مَالٍ .
بِشَرْطِ إِقْلَاعٍ عَنْهَا حَالًا إِنْ كَانَ مُتَلَبِّسًا أَوْ مُصِرًّا عَلَى مُعَاوَدَتِهَا ،
وَمِنْ الْإِقْلَاعِ رَدُّ الْمَغْضُوبِ .
وَعَزْمٌ أَنْ لَا يَعُودَ إِلَيْهَا مَا عَاشَ .

وُخْرُوجٌ عَنْ ظُلَامَةِ آدَمِيٍّ مِنْ مَالٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَيُؤَدِّي الزَّكَاةَ
لِمُسْتَحِقِّهَا ، وَيُرُدُّ الْمَغْضُوبَ إِنْ بَقِيَ وَبَدَلَهُ إِنْ تَلَفَ لِمُسْتَحِقِّهِ ، وَيُمْكِّنُ
مُسْتَحِقَّ الْقَوْدِ وَحَدَّ الْقَذْفِ مِنَ الْأَسْتِفَاءِ ، أَوْ يُبْرِئُهُ مِنْهُ الْمُسْتَحِقُّ ، لِلْخَبَرِ
الصَّحِيحِ [البخاري ، رقم : ٦٥٣٤] : « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي
عَرْضٍ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلَّهُ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ
لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ صَاحِبِهِ فَحَمِلَ
عَلَيْهِ » وَشَمَلَ الْعَمَلُ الصَّوْمَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَدِيثُ مُسْلِمٍ [رقم : ٢٥٨١]
خِلَافًا لِمَنْ أَسْتَشَاءَ ، فَإِذَا تَعَذَّرَ رَدُّ الظُّلَامَةِ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ وَارِثِهِ سَلَّمَهَا
لِقَاضٍ ثِقَةٍ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ صَرْفُهَا فِيمَا شَاءَ مِنَ الْمَصَالِحِ عِنْدَ انْقِطَاعِ خَبَرِهِ بِنَيْتِ
الْغُرْمِ لَهُ إِذَا وَجَدَهُ ، فَإِنْ أَعْسَرَ عَزَمَ عَلَى الْأَدَاءِ إِذَا أَيْسَرَ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَهُ
أَنْقَطَعَ الطَّلَبُ عَنْهُ فِي الْآخِرَةِ إِنْ لَمْ يَعْصِ بِالْإِزَامَةِ ، فَالْمَرْجُوُّ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ
الْوَاسِعِ تَعْوِيضُ الْمُسْتَحِقِّ .

وَأَسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ .

وَيُشْتَرَطُ أَيْضاً فِي صِحَّةِ التَّوْبَةِ عَنْ إِخْرَاجِ صَلَاةٍ أَوْ صَوْمٍ عَنْ وَقْتِهِمَا قَضَاؤُهُمَا ، وَإِنْ كَثُرَ ، وَعَنِ الْقَذْفِ أَنْ يَقُولَ الْقَاذِفُ : قَذْفِي بَاطِلٌ وَأَنَا نَادِمٌ عَلَيْهِ وَلَا أَعُودُ إِلَيْهِ ، وَعَنِ الْغِيْبَةِ أَنْ يَسْتَحِلَّهَا مِنَ الْمُغْتَابِ إِنْ بَلَغَتْهُ وَلَمْ يَتَعَذَّرْ بِمَوْتٍ أَوْ غِيْبَةٍ طَوِيلَةٍ ، وَإِلَّا كَفَى النَّدَمُ وَالْأَسْتِغْفَارُ لَهُ كَالْحَاسِدِ .

وَأَشْتَرَطَ جَمْعُ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ مِنَ الْأَسْتِغْفَارِ أَيْضاً ، وَأَعْتَمَدَهُ الْبُلْقِينِيُّ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يَتَوَقَّفُ فِي التَّوْبَةِ مِنَ الزَّنا عَلَى اسْتِحْلَالِ زَوْجِ الْمَرْئِي بِهَا إِنْ لَمْ يَخَفْ فِتْنَةً ، وَإِلَّا فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي إِرْضَائِهِ عَنْهُ .

وَجَعَلَ بَعْضُهُمُ الزَّنا مِمَّا لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ آدَمِيٌّ ، فَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى الْأَسْتِحْلَالِ ، وَالْأَوَّلُ الْأَوَّلُ .

وَيُسْنُ لِلزَّانِي كَمَلَّ مُرْتَكِبِ مَعْصِيَةِ السُّرِّ عَلَى نَفْسِهِ ، بَأَنْ لَا يُظْهِرَهَا لِيَحَدَّ ، أَوْ يُعَزِّرَ ، لَا أَنْ يَتَحَدَّثَ بِهَا تَفْكَهًا أَوْ مُجَاهَرَةً ، فَإِنَّ هَذَا حَرَامٌ قَطْعاً .

وَكَذَا يُسْنُ لِمَنْ أَقْرَبَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الرُّجُوعُ عَنْ إِقْرَارِهِ بِهِ .

قَالَ شَيْخُنَا : مَنْ مَاتَ وَلَهُ دَيْنٌ لَمْ يَسْتَوْفِهِ وَرَثَتُهُ ، يَكُونُ هُوَ الْمُطَالِبُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ عَلَى الْأَصَحِّ .

وَبَعْدَ اسْتَبْرَاءِ سَنَةٍ مِنْ حِينِ تَوْبَةِ فَاسِقٍ ظَهَرَ فَسَقُهُ ، لَأَنَّهَا قَلْبِيَّةٌ ، وَهُوَ مُتَهَمٌ لِقَبُولِ شَهَادَتِهِ وَعَوْدِ وَلَايَتِهِ ، فَاعْتَبِرْ ذَلِكَ لِتُقَوِّى دَعْوَاهُ ، وَإِنَّمَا

وَشَرِطَ لِشَهَادَةِ بِفِعْلٍ ، كَزِنَى ، إِبْصَارٌ ، وَيَقُولُ كَعَقْدٍ ، هُوَ وَسَمْعٌ ،

قَدَّرَهَا الْأَكْثَرُونَ بِسَنَةِ لَأَنَّ لِلْفُصُولِ الْأَرْبَعَةَ فِي تَهْيِيجِ الْنُفُوسِ بِشَهَوَاتِهَا أَثَرًا
بَيِّنًا ، فَإِذَا مَضَتْ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ أَشْعَرَ ذَلِكَ بِحُسْنِ سَرِيرَتِهِ .

وَكَذَا لَا بُدَّ فِي التَّوْبَةِ مِنْ خَارِمِ الْمُرُوءَةِ [مِنْ] الْأَسْتِبْرَاءِ ^(١) ، كَمَا
ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ .

* * *

فُرُوعٌ : لَا يَقْدَحُ فِي الشَّهَادَةِ جَهْلُهُ بِفُرُوضٍ ، نَحْوِ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ
الَّذَيْنِ يُؤَدِّيهِمَا .

وَلَا تَوَقُّفُهُ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ إِنْ عَادَ وَجَزَمَ بِهِ ، فَيُعِيدُ الشَّهَادَةَ .

وَلَا قَوْلُهُ : لَا شَهَادَةَ لِي فِي هَذَا ، إِنْ قَالَ : نَسِيتُ ، أَوْ أَمَكَنَ
حُدُوثُ الْمَشْهُودِ بِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ وَقَدْ أَشْتَهَرَتْ دِيَانَتُهُ ، وَلَا يَلْزَمُ الْقَاضِي
اِسْتِنْفَاسُهُ إِنْ أَشْتَهَرَ ضَبْطُهُ وَدِيَانَتُهُ ، بَلْ يُسَنُّ ، كَتَفْرِقَةِ الشُّهُودِ ، وَإِلَّا لَزِمَ
الِاسْتِنْفَاسُ .

* * *

وَشَرِطَ لِشَهَادَةِ بِفِعْلٍ ، كَزِنَا وَغَضِبَ وَرَضَاعَ وَوِلَادَةٍ : إِبْصَارٌ لَهُ مَعَ
فَاعِلِهِ ، فَلَا يَكْفِي فِيهِ السَّمَاعُ مِنَ الْغَيْرِ ، وَيَجُوزُ تَعَمُّدُ نَظَرِ فَرَجِ الزَّانِيَيْنِ
لِتَحْمُلِ شَهَادَةٍ ، وَكَذَا أَمْرَاةٌ تَلِدُ لِأَجْلِهَا .

وَلِشَهَادَةِ بِقَوْلٍ كَعَقْدٍ وَفَسْخٍ وَإِقْرَارٍ ، هُوَ ، أَيْ : إِبْصَارٌ وَسَمْعٌ لِقَائِلِهِ

(١) قَالَ الشَّيْخُ السَّيِّدُ الْبُخْرِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : لَعَلَّ لَفْظَ « مِنْ » سَقَطَ مِنَ النَّشَاطِ ، أَيْ : لَا بُدَّ مِنَ
الِاسْتِبْرَاءِ . اهـ .

وَلَهُ بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَعِتْقٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ مِنْ
جَمْعٍ يُؤْمَنُ كَذِبُهُمْ ،

حَالِ صُدُورِهِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ أَصَمُّ لَا يَسْمَعُ شَيْئاً ، وَلَا أَعْمَى فِي مَرْتَبَةٍ ،
لِإِسْدَادِ طُرُقِ التَّمْيِيزِ مَعَ أَشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ، وَلَا يَكْفِي سَمَاعُ شَاهِدٍ مِنْ
وَرَاءِ حِجَابٍ ، وَإِنْ عَلِمَ صَوْتَهُ ، لِأَنَّ مَا أَمَكَّنَ إِذْرَاكُهُ بِإِحْدَى الْحَوَاسِّ
لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْمَلَ فِيهِ بِغَلَبَةِ ظَنٍّ لِحَوَازِ أَشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ .

قَالَ شَيْخُنَا : نَعَمْ ، لَوْ عَلِمَهُ بَيِّنٌ وَحْدَهُ ، وَعَلِمَ أَنَّ الصَّوْتَ مِمَّنْ فِي
الْبَيْتِ ، جازَ اعْتِمَادُ صَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَرَهُ ، وَكَذَا لَوْ عَلِمَ اثْنَيْنِ بَيْتٍ لَا ثَالِثَ
لَهُمَا ، وَسَمِعَهُمَا يَتَعَاقَدَانِ ، وَعَلِمَ الْمُوجِبَ مِنْهُمَا مِنَ الْقَابِلِ لِعِلْمِهِ
بِمَالِكِ الْمَبِيعِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ، فَلَهُ الشَّهَادَةُ بِمَا سَمِعَهُ مِنْهُمَا . أَنْتَهَى .

وَلَا يَصِحُّ تَحْمُلُ شَهَادَةٍ عَلَى مُتَتَبِعَةِ اعْتِمَاداً عَلَى صَوْتِهَا ، كَمَا
لَا يَتَحَمَّلُ بَصِيرٌ فِي ظُلْمَةٍ اعْتِمَاداً عَلَيْهِ ، لِأَشْتِبَاهِ الْأَصْوَاتِ ؛ نَعَمْ لَوْ
سَمِعَهَا فَتَعَلَّقَ بِهَا إِلَى الْقَاضِي وَشَهِدَ عَلَيْهَا ، جازَ كَالْأَعْمَى ؛ بِشَرْطِ أَنْ
تُكْشِفَ نِقَابَهَا لِيَعْرِفَ الْقَاضِي صُورَتَهَا .

وَقَالَ جَمْعٌ : لَا يَنْعَقِدُ نِكَاحٌ مُتَتَبِعَةً إِلَّا إِنْ عَرَفَهَا الشَّاهِدَانِ أَسْمَاءً وَنَسَباً
وَصُورَةً .

وَلَهُ : أَيُّ : لِلشَّخْصِ ، بِلَا مُعَارِضٍ شَهَادَةٌ عَلَى نَسَبٍ وَلَوْ مِنْ أُمٍّ أَوْ
قَبِيلَةٍ وَعِتْقٍ وَوَقْفٍ وَمَوْتٍ وَنِكَاحٍ وَمِلْكٍ بِتَسَامُعٍ ، أَيُّ : اسْتِفَاضَةٍ مِنْ جَمْعٍ
يُؤْمَنُ كَذِبُهُمْ ، أَيُّ : تَوَاطَوْهُمْ عَلَيْهِ لِكَثْرَتِهِمْ ، فَيَقَعُ الْعِلْمُ أَوْ الظَّنُّ الْقَوِيُّ
بِخَبَرِهِمْ ، وَلَا يُشْتَرَطُ حُرِّيَّتُهُمْ وَلَا ذُكُورَتُهُمْ ، وَلَا يَكْفِي أَنْ يَقُولَ :

وَعَلَى مُلْكٍ بِهِ أَوْ بِيَدٍ وَتَصَرَّفٍ تَصَرَّفٍ مُلَّاكٍ مُدَّةً طَوِيلَةً .

سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ كَذَا ، بَلْ يَقُولُ : أَشْهَدُ أَنَّهُ ابْنُهُ مَثَلًا .

وَلَهُ الشَّهَادَةُ بِلَا مُعَارِضٍ عَلَى مُلْكٍ بِهِ ، أَيْ : بِالتَّسَامُعِ مِمَّنْ ذُكِرَ ، أَوْ
بِيَدٍ وَتَصَرَّفٍ تَصَرَّفٍ مُلَّاكٍ كَالسُّكْنَى وَالْبِنَاءِ وَالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ وَالْإِجَارَةِ ، مُدَّةً
طَوِيلَةً عُرْفًا ، فَلَا تَكْفِي الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ ، لِأَنَّهَا لَا تَسْتَلْزِمُهُ ، وَلَا بِمُجَرَّدِ
التَّصَرَّفِ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ بِنْيَابَةً وَلَا تَصَرَّفٍ بِمُدَّةٍ قَصِيرَةٍ ، نَعَمْ إِنْ أَنْضَمَّ
لِلتَّصَرَّفِ اسْتِيفَاضَةٌ أَنَّ الْمُلْكَ لَهُ جَازَتْ الشَّهَادَةُ بِهِ ، وَإِنْ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ ،
وَلَا يَكْفِي قَوْلُ الشَّاهِدِ : رَأَيْتُ ذَلِكَ سِنِينَ ، وَاسْتَشْنُوا مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقَ ،
فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ بِمُجَرَّدِ الْيَدِ وَالتَّصَرَّفِ فِي الْمُدَّةِ الطَّوِيلَةِ إِلَّا إِنْ أَنْضَمَّ
لِذَلِكَ السَّمَاعُ مِنْ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ لَهُ ، كَمَا فِي « الرُّوضَةِ » لِلاِخْتِطَاطِ فِي الْحَرِّيَّةِ
وَكَثْرَةِ اسْتِخْدَامِ الْأَحْرَارِ وَاسْتِصْحَابِ لِمَا سَبَقَ مِنْ نَحْوِ إِزْثٍ وَشِرَاءٍ ، وَإِنْ
اِخْتَمَلَ زَوَالُهُ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَى ذَلِكَ ؛ وَلَآنَ الْأَصْلُ بَقَاءُ الْمُلْكِ .

وَشَرَطَ ابْنُ أَبِي الدِّمِّ فِي الشَّهَادَةِ بِالتَّسَامُعِ أَنْ لَا يُصَرِّحَ بِأَنَّهُ مُسْتَنَدُهُ
الْإِسْتِيفَاضَةُ ، وَمِثْلُهَا الْإِسْتِصْحَابُ ؛ ثُمَّ اخْتَارَ وَتَبِعَهُ السُّبُكِيُّ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ إِنْ
ذَكَرَهُ تَقْوِيَةً لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ جَزَمَ بِالشَّهَادَةِ ، ثُمَّ قَالَ : مُسْتَنَدِي الْإِسْتِيفَاضَةُ أَوْ
الْإِسْتِصْحَابُ ؛ سَمِعْتُ شَهَادَتَهُ ، وَإِلَّا كَانَ قَالَ : شَهِدْتُ بِالْإِسْتِيفَاضَةِ
بِكَذَا ، فَلَا ؛ خِلَافًا لِلرَّافِعِيِّ .

وَأَحْتَرَزُ بِقَوْلِي : « بِلَا مُعَارِضٍ » عَمَّا إِذَا كَانَ فِي النَّسَبِ مَثَلًا طَعْنٌ
مِنْ بَعْضِ النَّاسِ ، لَمْ تَجْزِ الشَّهَادَةُ بِالتَّسَامُعِ لَوْجُودِ مُعَارِضٍ .

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ بِتَعَسُّرٍ أَدَاءِ أَصْلٍ
وَأَسْتِرْعَائِهِ ،

تَنْبِيْهُ : يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمُؤَدِّي لَفْظُ : « أَشْهَدُ » فَلَا يَكْفِي مُرَادِفُهُ ،
كـ « أَعْلَمُ » ، لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الظُّهُورِ ، وَلَوْ عَرَفَ الشَّاهِدُ السَّبَبَ كَالِإِقْرَارِ ،
هَلْ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْإِسْتِحْقَاقِ ؟ وَجَهَانِ ، أَشْهَرُهُمَا لَا ؛ كَمَا نَقَلَهُ ابْنُ
الرَّفْعَةِ عَنْ ابْنِ أَبِي الدِّمِّ ، وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ كَغَيْرِهِ : تُسْمَعُ ؛ وَهُوَ مُقْتَضَى
كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ .

* * *

وَتُقْبَلُ شَهَادَةٌ عَلَى شَهَادَةٍ مَقْبُولٍ شَهَادَتُهُ فِي غَيْرِ عُقُوبَةٍ لِلَّهِ تَعَالَى ، مَا لَا
كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، كَعَقْدٍ وَفَسْخٍ وَإِقْرَارٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَرِضَاعٍ وَهَلَالٍ رَمَضَانَ
وَوَقْفٍ عَلَى مَسْجِدٍ أَوْ جِهَةٍ عَامَّةٍ وَقَوْدٍ وَقَذْفٍ ، بِخِلَافِ عُقُوبَةِ اللَّهِ تَعَالَى ،
كَحَدِّ زِنَا وَشُرْبٍ وَسَرِقَةٍ .

وَإِنَّمَا يَجُوزُ التَّحْمُلُ بِ شُرُوطٍ ^(١) تَعَسُّرِ أَدَاءِ أَصْلٍ بِغَيْبَةٍ فَوْقَ مَسَافَةٍ
أَلْعَدَوِيَّ ، أَوْ خَوْفِ حَبْسٍ مِنْ غَرِيمٍ وَهُوَ مُعَسَّرٌ ، أَوْ مَرَضٍ يَشْقُ مَعَهُ
حُضُورُهُ ، وَكَذَا بِتَعَدُّرِهِ بِمَوْتٍ أَوْ جُنُونٍ .

وَبِأَسْتِرْعَائِهِ أَيْ : الْأَصْلِ ، أَيْ : التِّمَاسُهِ مِنْهُ رِعَايَةَ شَهَادَتِهِ وَضَبْطَهَا
حَتَّى يُؤَدِّيَهَا عَنْهُ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى الشَّهَادَةِ نِيَابَةٌ ، فَأَعْتَبَرِ فِيهَا إِذْنُ
الْمَنْوَبِ عَنْهُ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ .

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : رأيت في بعض نسخ الخط : بشرط تعسر ... الخ ،
بصيغة المفرد . أنتهى .

فَيَقُولُ : أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا ، وَأُشْهِدُكَ عَلَى شَهَادَتِي ؛ وَتَبَيَّنَ فَرْعُ جِهَةِ تَحْمُلٍ وَتَسْمِيَّتِهِ إِثْبَاهُ .

فَيَقُولُ : أَنَا شَاهِدٌ بِكَذَا ، فَلَا يَكْفِي : أَنَا عَالِمٌ بِهِ ، وَأُشْهِدُكَ ، أَوْ أُشْهِدُكَ ، أَوْ أُشْهِدُ عَلَى شَهَادَتِي بِهِ ، فَلَوْ أَهْمَلَ الْأَصْلُ لَفُظَ الشَّهَادَةِ ، فَقَالَ : أَخْبِرْكَ ، أَوْ أَعْلِمْكَ بِكَذَا ؛ فَلَا يَكْفِي ؛ كَمَا لَا يَكْفِي ذَلِكَ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي ، وَلَا يَكْفِي فِي التَّحْمُلِ سَمَاعُ قَوْلِهِ : لِفُلَانٍ عَلَى فُلَانٍ كَذَا ، أَوْ عِنْدِي شَهَادَةٌ بِكَذَا .

وَبِتَبَيَّنِ فَرْعٍ عِنْدَ الْآدَاءِ جِهَةَ تَحْمُلٍ ، كَأَشْهَدُ أَنَّ فُلَانًا شَهِدَ بِكَذَا ، وَأُشْهِدُنِي عَلَى شَهَادَتِهِ ، أَوْ سَمِعْتُهُ يَشْهَدُ بِهِ عِنْدَ قَاضٍ ، فَإِذَا لَمْ يُبَيَّنْ جِهَةَ التَّحْمُلِ ، وَوَثِقَ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ ، لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ ، فَيَكْفِي : أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ فُلَانٍ بِكَذَا ؛ لِحُصُولِ الْغَرَضِ . وَبِتَسْمِيَّتِهِ ، أَيُّ : الْفَرْعِ ، إِثْبَاهُ ، أَيُّ : الْأَصْلِ ؛ تَسْمِيَّةٌ تُمَيِّزُهُ ، وَإِنْ كَانَ عَدْلًا لَتُعَرَفَ عَدَالَتُهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يُسَمَّ لَمْ يَكْفِ ، لِأَنَّ الْحَاكِمَ قَدْ يَعْرِفُ جَرَحَهُ لَوْ سَمَّاهُ .

وَفِي وُجُوبِ تَسْمِيَةِ قَاضٍ شَهِدَ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ، وَصَوَّبَ الْأَذْرَعِيَّ الْوُجُوبَ فِي هَذِهِ الْأَزْمِنَةِ لِمَا غَلَبَ عَلَى الْقُضَاةِ مِنَ الْجَهْلِ وَالْفِسْقِ ، وَلَوْ حَدَّثَ بِالْأَصْلِ عِدَاوَةً أَوْ فِسْقًا لَمْ يَشْهَدِ الْفَرْعُ ، فَلَوْ زَالَتْ هَذِهِ الْمَوَانِعُ أَحْتِجَ إِلَى تَحْمُلٍ جَدِيدٍ .

* * *

فَرْعٌ : لَا يَصِحُّ تَحْمُلُ النِّسْوَةِ وَلَوْ عَلَى مِثْلِهِنَّ فِي نَحْوِ وَلَادَةٍ ، لِأَنَّ الشَّهَادَةَ مِمَّا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ غَالِبًا .

* * *

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ .

وَيَكْفِي قَرَعَانَ لِأَصْلَيْنِ ، أَيْ : لِكُلِّ مِنْهُمَا ، فَلَا يُشْتَرَطُ لِكُلِّ مِنْهُمَا قَرَعَانِ ، وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ وَاحِدٍ عَلَى هَذَا وَوَاحِدٍ عَلَى آخَرٍ ، وَلَا وَاحِدٍ عَلَى وَاحِدٍ فِي هَلَالِ رَمَضَانَ .

* * *

فَرَعُ [فِي رُجُوعِ الشُّهُودِ عَنْ شَهَادَتِهِمْ] : لَوْ رَجَعُوا عَنْ الشَّهَادَةِ قَبْلَ الْحُكْمِ مَنَعَ الْحُكْمَ ، أَوْ بَعْدَهُ لَمْ يُنْقَضْ ، وَلَوْ شَهِدُوا بِطَلَاقٍ بَائِنٍ أَوْ رِضَاعٍ مُحَرَّمٍ ، وَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَرَجَعُوا عَنْ شَهَادَتِهِمْ ، دَامَ الْفِرَاقُ ، لِأَنَّ قَوْلَهُمَا فِي الرَّجُوعِ مُحْتَمِلٌ وَالْقَضَاءُ لَا يَرُدُّ بِمُحْتَمِلٍ .

وَيَجِبُ عَلَى الشُّهُودِ حَيْثُ لَمْ يُصَدِّقْهُمُ الزَّوْجُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ قَبْلَ وَطْءٍ ، أَوْ بَعْدَ إِبرَاءِ الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا عَنْ الْمَهْرِ ، لِأَنَّهُ بَدَلُ الْبُضْعِ الَّذِي فَوَّضَهُ عَلَيْهِ بِالشَّهَادَةِ ، إِلَّا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ لَا نِكَاحَ بَيْنَهُمَا ، بِنَحْوِ رِضَاعٍ ، فَلَا غُرْمَ ، إِذْ لَمْ يُفَوِّضُوا شَيْئًا .

وَلَوْ رَجَعَ شُهُودٌ مَالٍ غَرِمُوا لِلْمَحْكُومِ عَلَيْهِ الْبَدَلُ بَعْدَ غُرْمِهِ لَا قَبْلَهُ ، وَإِنْ قَالُوا : أَخْطَأْنَا ، مُوزَّعًا عَلَيْهِمْ بِالسَّوِيَّةِ .

* * *

تَمَّةٌ : قَالَ شَيْخُ مَسَايِخِنَا زَكَرِيَّا كَالْغَزِّي فِي تَلْفِيحِ الشَّهَادَةِ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِإِقْرَارِهِ بَأَنَّهُ وَكَلَهُ فِي كَذَا ، وَآخَرُ بَأَنَّهُ أَدَنَ لَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ أَوْ فَوَّضَهُ إِلَيْهِ ؛ لَفَقَّتِ الشَّهَادَتَانِ ، لِأَنَّ التَّنْقِلَ بِالْمَعْنَى كَالْتَّنْقِلِ بِاللَّفْظِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بَأَنَّهُ قَالَ : وَكَلْتُكَ فِي كَذَا ، وَآخَرُ قَالَ بَأَنَّهُ قَالَ :

فَوَضَعَهُ إِلَيْكَ ؛ أَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِاسْتِيفَاءِ الدِّينِ ، وَالْآخَرُ بِالْإِبْرَاءِ مِنْهُ ، فَلَا يُلْفَقَانِ . اُنْتَهَى .

قَالَ شَيْخُ مَسَايِينَا أَحْمَدُ الْمُرْجَدُ : لَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِبَيْعِ وَالْآخَرُ بِإِفْرَارِهِ بِهِ ، أَوْ وَاحِدٌ بِمُلْكٍ مَا ادَّعَاهُ وَآخَرُ بِإِفْرَارِ الدَّاحِلِ بِهِ ؛ لَمْ تَلْفُقْ شَهَادَتُهُمَا ، فَلَوْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا وَشَهِدَ كَالْآخَرِ قُبُلَ ، لَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْضَرَ الْأَمْرَيْنِ .

وَمَنْ ادَّعَى الْفَيْنِ وَأَطْلَقَ ، فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ وَأَطْلَقَ ، وَآخَرُ أَنَّهُ مِنْ قَرْضٍ ثَبَتَ ؛ أَوْ فَشَهِدَ لَهُ وَاحِدٌ بِأَلْفٍ ثَمَنَ مَبِيعٍ وَآخَرُ بِأَلْفٍ قَرْضًا ؛ لَمْ تَلْفُقْ ، وَلَهُ الْحَلْفُ مَعَ كُلِّ مِنْهُمَا ؛ وَلَوْ شَهِدَ وَاحِدٌ بِالْإِفْرَارِ وَآخَرُ بِالْإِسْتِيفَاءِ حَيْثُ تُقْبَلُ ، لَفَقَا . اُنْتَهَى .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ عَطِيَّةُ الْمَكِّيُّ نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ ، عَنْ رَجُلَيْنِ ، سَمِعَ أَحَدُهُمَا تَطْلِيقَ شَخْصٍ ثَلَاثًا ، وَالْآخَرُ الْإِفْرَارَ بِهِ ، فَهَلْ يُلْفَقَانِ أَوْ لَا ؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى سَامِعِي الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ أَنْ يَشْهَدَا عَلَيْهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بَتًّا ، وَلَا يَتَعَرَّضَا لِإِنْشَاءِ وَلَا إِفْرَارٍ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تَلْفِيقِ الشَّهَادَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ صُورَةُ إِنْشَاءِ الطَّلَاقِ وَالْإِفْرَارِ بِهِ وَاحِدَةٌ فِي الْجُمْلَةِ ، وَالْحُكْمُ يَثْبُتُ بِذَلِكَ كَيْفَ كَانَ ، وَلِلْقَاضِي ، بَلْ عَلَيْهِ ، سَمَاعُهَا . اُنْتَهَى .

* * *

خَاتِمَةٌ فِي الْإِيمَانِ

لَا يَنْعَقِدُ الْيَمِينُ إِلَّا بِاسْمِ خَاصٍّ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ ، كَوَاللَّهِ وَالرَّحْمَنِ وَالْإِلَهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ وَخَالِقِ الْخَلْقِ ؛ وَلَوْ قَالَ : وَكَلَامِ اللَّهِ ،

أَوْ : وَكِتَابِ اللَّهِ ، أَوْ : وَقُرْآنِ اللَّهِ ، أَوْ : وَالتَّوْرَةِ ، أَوْ : وَالْإِنْجِيلِ ،
فَيَمِينٌ ؛ وَكَذَا : وَالْمُصْحَفِ ، إِنْ لَمْ يَنْوِ بِالْمُصْحَفِ الْوَرَقَ وَالْجِلْدَ ؛ وَإِنْ
قَالَ : وَرَبِّي ، وَكَانَ عُرْفُهُمْ تَسْمِيَةُ السَّيِّدِ رَبًّا ، فَكِنَايَةٌ ، وَإِلَّا فَيَمِينٌ ظَاهِرًا
إِنْ لَمْ يُرِدْ غَيْرَ اللَّهِ .

وَلَا يَنْعَقِدُ بِمَخْلُوقٍ ، كَالنَّبِيِّ وَالْكَعْبَةِ لِلنَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ الْحَلْفِ
بِالْآبَاءِ وَلِلْأَمْرِ بِالْحَلْفِ بِاللَّهِ .

وَرَوَى الْحَاكِمُ [« مستدرک الحاكم » ١٨/١ و ٥٢ و ٢٩٧/٤] خَبَرٌ : « مَنْ حَلَفَ
بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ » وَحَمَلُوهُ عَلَى مَا إِذَا قَصَدَ تَعْظِيمَهُ كَتَعْظِيمِ اللَّهِ تَعَالَى ،
فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ أَثِمَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ، أَيْ : تَبَعًا لِنَصِّ الشَّافِعِيِّ
الصَّرِيحِ فِيهِ . كَذَا قَالَهُ بَعْضُ شُرَاحِ « الْمِنْهَاجِ » ، وَالَّذِي فِي « شَرْحِ
مُسْلِمٍ » [الحديث رقم : ١٦٤٦] عَنْ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ الْكِرَاهَةُ ، وَهُوَ
الْمُعْتَمَدُ ، وَإِنْ كَانَ الدَّلِيلُ ظَاهِرًا فِي الْإِثْمِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ : وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي الْعَمَلُ بِهِ فِي غَالِبِ الْأَعْصَارِ ، لِقَصْدِ
غَالِبِهِمْ بِهِ إِعْظَامِ الْمَخْلُوقِ بِهِ وَمُضَاهَاةِ اللَّهِ ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا .

وَإِذَا حَلَفَ بِمَا يَنْعَقِدُ بِهِ الْيَمِينُ ، ثُمَّ قَالَ : لَمْ أُرِدْ بِهِ الْيَمِينَ ، لَمْ
يُقْبَلْ ، وَلَوْ قَالَ بَعْدَ يَمِينِهِ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَقَصَدَ الَّلَفْظَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ قَبْلَ
فَرَاغِ الْيَمِينِ ، وَاتَّصَلَ الْإِسْتِثْنَاءُ بِهَا ، لَمْ تَنْعَقِدِ الْيَمِينُ فَلَا حِنْثٌ وَلَا
كَفَّارَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَفَّظْ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بَلْ نَوَاهُ ، لَمْ يَنْدَفِعِ الْحِنْثُ وَلَا الْكَفَّارَةُ
ظَاهِرًا ، بَلْ يُدَيَّنُ .

وَلَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ : أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ بِاللَّهِ ، أَوْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَتَفْعَلَنَّ كَذَا ؛
وَأَرَادَ يَمِينَ نَفْسِهِ فَيَمِينٌ ، وَمَتَى لَمْ يَقْصِدْ يَمِينَ نَفْسِهِ بَلِ الشَّفَاعَةَ ، أَوْ
يَمِينَ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ أَطْلَقَ ؛ فَلَا تَنْعَقِدُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَحْلِفْ هُوَ وَلَا
الْمُخَاطَبُ .

وَيُكْرَهُ رَدُّ السَّائِلِ بِاللَّهِ تَعَالَى أَوْ بَوَاجِهِ فِي غَيْرِ الْمَكْرُوهِ ، وَكَذَا
السُّؤَالُ بِذَلِكَ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَأَنَا يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ ! فَلَيْسَ بِيَمِينٍ ،
لِإِنْفَاءِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ صِفَتِهِ ، وَلَا كَفَّارَةً ، وَإِنْ حَنَثَ ، نَعَمْ يَحْرُمُ ذَلِكَ كَغَيْرِهِ
وَلَا يَكْفُرُ ، بَلْ إِنْ قَصَدَ تَبْعِيدَ نَفْسِهِ عَنِ الْمَخْلُوفِ أَوْ أَطْلَقَ ، حَرْمٌ ^(١) ،
وَيَلْزَمُهُ التَّوْبَةُ ؛ فَإِنْ عَلَّقَ أَوْ أَرَادَ الرِّضَا بِذَلِكَ إِنْ فَعَلَ كَفَرَ حَالًا ، وَحَيْثُ
لَمْ يَكْفُرْ سُنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَغْفِرَ اللَّهَ تَعَالَى ، وَيَقُولَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ
اللَّهِ . وَأَوْجَبَ صَاحِبُ « الْأَسْتِصَاءِ » ذَلِكَ .

وَمَنْ سَبَقَ لِسَانُهُ إِلَى لَفْظِ الْيَمِينِ بِلا قَصْدٍ ، كَ « لَا وَاللَّهِ » ، وَ« بَلَى
وَاللَّهِ » فِي نَحْوِ غَضَبٍ أَوْ صِلَةٍ كَلَامٍ لَمْ يَنْعَقِدْ .

وَالْحَلْفُ مَكْرُوهٌ إِلَّا فِي بَيْعَةِ الْجِهَادِ وَالْحَثِّ عَلَى الْخَيْرِ ، وَالصَّادِقِ
فِي الدَّعْوَى .

وَلَوْ حَلَفَ فِي تَرْكِ وَاجِبٍ أَوْ فِعْلِ حَرَامٍ عَصَى ، وَلَزِمَهُ حِنْثٌ

(١) قال الشيخ السيد البكري رحمه الله : الصواب حذف لفظ : « بَل » ، ولفظ : « حَرْمٌ » ؛ لِأَنَّهُ
قَبْلُ لِقَوْلِهِ : « وَلَا يَكْفُرُ » ، وَقَوْلُهُ : « أَوْ أَطْلَقَ » أَي : لَمْ يَقْصِدْ شَيْئًا . أَنْتَهَى .

وَكَفَّارَةٌ ؛ أَوْ تَرْكُ مُسْتَحَبٍّ أَوْ فِعْلٍ مَكْرُوهٍ سُنَّ حِنْثُهُ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ ؛ أَوْ عَلَى تَرْكِ مُبَاحٍ أَوْ فِعْلِهِ ، كَدْخُولِ دَارٍ ، وَأَكْلِ طَعَامٍ ، كَ « لَا أَكُلُهُ أَنَا » ، فَأَلْأَفْضَلُ تَرْكُ الْحِنْثِ إِبْقَاءُ لِتَعْظِيمِ الْأَسْمِ .

* * *

فَرْعٌ : يُسَرُّ تَغْلِيظُ يَمِينٍ مِنَ الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْخَصْمُ فِي نِكَاحٍ وَطَلَاقٍ وَرَجْعَةٍ وَعَتَقٍ وَوَكَالَةٍ ، وَفِي مَالٍ بَلَغَ عِشْرِينَ دِينَاراً^(١) ، لَا فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ حَقِيرٌ فِي نَظَرِ الشَّرْعِ ؛ نَعَمْ ، لَوْ رَأَاهُ الْحَاكِمُ لَنَحَوِ جَرَاءَةَ الْحَالِفِ فَعَلَهُ . وَالتَّغْلِيظُ يَكُونُ بِالزَّمَانِ ، وَهُوَ بَعْدَ الْعَصْرِ ، وَعَصْرُ الْجُمُعَةِ أَوَّلَى ؛ وَبِالْمَكَانِ ، وَهُوَ لِلْمُسْلِمِينَ عِنْدَ الْمِنْبَرِ ، وَصُعُودِهِمَا عَلَيْهِ أَوَّلَى ؛ وَبِزِيَادَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْصِّفَاتِ .

وَيُسَرُّ أَنْ يَقْرَأَ عَلَى الْحَالِفِ آيَةُ آلِ عُمَرَآنَ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ [٣ سورة آل عمران / الآية : ٧٧] وَأَنْ يُوضَعَ الْمُصْحَفُ فِي حِجْرِهِ ، وَلَوْ أَقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ : « وَاللَّهِ » كَفَى .

وَيُعْتَبَرُ فِي الْحِلْفِ نِيَّةُ الْحَاكِمِ الْمُسْتَخْلِفِ ، فَلَا يُدْفَعُ إِثْمُ الْيَمِينِ الْفَاجِرَةِ بِنَحْوِ تَوْرِيَةٍ ، كَاسْتِثْنَاءٍ لَا يَسْمَعُهُ الْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَظْلِمْهُ خَصْمُهُ ، كَمَا بَحَثَهُ الْبُلْقِينِيُّ ، أَمَّا مَنْ ظَلَمَهُ خَصْمُهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، كَأَنْ أَدَّعَى عَلَى مُعْسِرٍ ، فَيُخْلَفُ : لَا تَسْتَحِقُّ عَلَيَّ شَيْئًا ، أَيْ : تَسْلِيمُهُ الْآنَ ، فَتَنْفَعُهُ

(١) وتُعَادَلُ ٨٠ غَرَامًا ذَهَبًا تَقْرِيبًا .

التَّوْرِيَّةُ وَالتَّأْوِيلُ ، لِأَنَّ خَصْمَهُ ظَالِمٌ إِنْ عَلِمَ ، أَوْ مُحْطَىٌّ إِنْ جَهِلَ ؛ فَلَوْ حَلَفَ إِنْسَانٌ أِبْتِدَاءً ، أَوْ حَلَفَهُ غَيْرُ الْحَاكِمِ أَعْتَبِرَ نِيَّتُهُ الْحَالِفِ وَنَفَعَتُهُ التَّوْرِيَّةُ ، وَإِنْ كَانَتْ حَرَامًا ، حَيْثُ يَبْطُلُ بِهَا حَقُّ الْمُسْتَحِقِّ .

وَالْيَمِينُ يَقْطَعُ الْخُصُومَةَ حَالًا ، لَا الْحَقَّ ، فَلَا تَبَرُّأُ ذِمَّتُهُ إِنْ كَانَ كَاذِبًا ، فَلَوْ حَلَفَهُ ، ثُمَّ أَقَامَ بَيِّنَةً بِمَا أَدَّعَاهُ حَكَمَ بِهَا ، كَمَا لَوْ أَقَرَّ الْخَصْمُ بَعْدَ حَلْفِهِ . وَالتُّكُولُ أَنْ يَقُولَ : أَنَا نَاكِلٌ ؛ أَوْ يَقُولَ لَهُ الْقَاضِي : أَخْلَفَ ! فَيَقُولُ : لَا أَخْلَفُ .

وَالْيَمِينُ الْمَرْذُودَةُ ، وَهِيَ يَمِينُ الْمُدَّعِي بَعْدَ التُّكُولِ ، كإِقرارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، لَا كَالْبَيِّنَةِ ؛ فَلَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَهَا بَيِّنَةً بِأَدَاءِ أَوْ إِبْرَاءِ ، لَمْ تُسْمَعْ ، لِتَكْذِيبِهِ لَهَا بِإِقْرَارِهِ .

وَقَالَ الشَّيْخَانِ فِي مَحَلٍّ : تُسْمَعُ ، وَصَحَّحَ الْإِسْنَوِيُّ الْأَوَّلَ ، وَابْتُلِقَنِي الثَّانِي ، وَقَالَ شَيْخُنَا : وَالْمُتَّجِهُ الْأَوَّلُ .

* * *

فَرْعٌ [فِي بَيَانِ صِفَةِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ] : يَتَخَيَّرُ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ بَيْنَ عِتْقِ رَقَبَةٍ كَامِلَةٍ مُؤَمَّنَةٍ بِلَا عَيْبٍ يُخْلُ بِالْعَمَلِ أَوْ الْكَسْبِ ، وَلَوْ نَحْوِ غَائِبٍ عُلِمَتْ حَيَاتُهُ ؛ أَوْ إِطْعَامِ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ ، كُلِّ مِسْكِينٍ مُدًّا^(١) حَبٍّ مِنْ غَالِبِ قُوْتِ الْبَلَدِ ، أَوْ كِسْوَتِهِمْ بِمَا يُسَمَّى كِسْوَةً ، كَقَمِيصٍ ، أَوْ إِزَارٍ ، أَوْ

(١) الْمُدُّ مُكَعَّبٌ طُولُ ضِلْعِهِ ٩،٢ سَاطِنِي مِثْرًا .

بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ بِنَحْوِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ،

مِقْنَعَةٍ ، أَوْ مَنَدِيلٍ يُحْمَلُ فِي الْيَدِ أَوْ الْكُمِّ ، لَا خُفٍّ ، فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الثَّلَاثَةِ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَجِبُ تَتَابُعُهَا ، خِلَافًا لِكَثِيرِينَ .

* * *

بَابُ فِي الْإِعْتَاقِ

هُوَ : إِزَالَةُ الرِّقِّ عَنِ الْآدَمِيِّ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَكَ رَقَبَةً ﴾ [٩٠ سورة البلد/ الآية : ١٣] ؛ وَخَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ [البخاري ، رقم : ٢٥١٧ ؛ مسلم ، رقم : ١٥٠٩] أَنَّهُ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « أَمْرًا مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ ، حَتَّى الْفَرْجِ بِالْفَرْجِ » وَعِتْقُ الذَّكَرِ أَفْضَلُ .
وَرَوَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَ ثَلَاثِينَ أَلْفَ نَسَمَةٍ ، أَيْ : رَقَبَةٍ .

وَحَتَمْنَا كَأَلْأَصْحَابِ بِيَابِ الْعِتْقِ تَفَاوُلًا .

صَحَّ عِتْقُ مُطْلَقٍ تَصَرَّفَ لَهُ وَلَايَةً ، وَلَوْ كَافِرًا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَمَحْجُورٍ بِسَفَهٍ أَوْ فَلَاسٍ ، وَلَا مِنْ غَيْرِ مَالِكٍ بِغَيْرِ نِيَابَةٍ .

بِنَحْوِ: أَعْتَقْتُكَ أَوْ حَرَّرْتُكَ ، كَفَكَتُكَ ، وَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ عَتِيقٌ ؛ وَبِكِنَايَةٍ مَعَ نِيَّةٍ كَ: « لَا مُلْكَ » ، أَوْ : « لَا سَبِيلَ لِي عَلَيْكَ » ، أَوْ « أَزَلْتُ مُلْكِي عَنْكَ » ، وَ« أَنْتَ مَوْلَايَ » ، وَكَذَا : « يَا سَيِّدِي » عَلَى الْمُرْجَحِ .

وَلَوْ بَعَوْضٍ ، وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا تَبِعَهَا ، أَوْ مُشْتَرَكًا ، أَوْ نَصِيْبُهُ عَتَقَ نَصِيْبُهُ وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ ،

وَقَوْلُهُ : أَنْتَ ابْنِي ، أَوْ هَذَا ، أَوْ هُوَ ابْنِي ، أَوْ أَبِي ، أَوْ أُمِّي ، إِعْتَاقُ إِنْ أَمَكْنَ مِنْ حَيْثُ السَّنُّ ، وَإِنْ عُرِفَ نَسَبُهُ مُوَاحِذَةً لَهُ بِإِفْرَارِهِ ؛ أَوْ يَا ابْنِي ! كِنَايَةٌ ، فَلَا يَعْتَقُ فِي النَّدَاءِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهِ الْعِتَقُ ، لِاخْتِصَاصِهِ بِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْعَادَةِ كَثِيرًا لِلْمَلَاظِفَةِ وَحُسْنِ الْمُعَاشَرَةِ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا فِي « شَرْحِ الْمِنْهَاجِ » وَ « الْإِرْشَادِ » .

وَلَيْسَ مِنْ لَفْظِ الْإِفْرَارِ بِهِ قَوْلُهُ : لِأَعْتَقُ لِعَبْدِي فُلَانٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ مَوْضُوعُهُ لِإِفْرَارٍ وَلَا إِنْشَاءٍ ، وَإِنْ أَسْتَعْمَلَ عُرْفًا فِي الْعِتَقِ ، كَمَا أَقْبَى بِهِ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

وَلَوْ بَعَوْضٍ ، أَيُّ : مَعَهُ ، فَلَوْ قَالَ : أَعْتَقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ ، أَوْ بَعْتُكَ نَفْسَكَ بِأَلْفٍ . فَقَبِلَ فَوْرًا عَتَقَ ، وَلَزِمَهُ الْأَلْفُ عَلَى الصُّورَتَيْنِ . وَالْوَلَاءُ لِلسَّيِّدِ فِيهِمَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ حَامِلًا مَمْلُوكَةً لَهُ ، هِيَ وَحَمْلُهَا تَبِعَهَا ، أَيُّ : الْحَمْلُ فِي الْعِتَقِ ، وَإِنْ أَسْتَشْنَاهُ ، لِأَنَّهُ كَالْجُزْءِ مِنْهَا .

وَلَوْ أَعْتَقَ الْحَمْلَ عَتَقَ إِنْ نَفَخَتْ فِيهِ الرُّوحُ دُونَهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِرَجُلٍ وَالْحَمْلُ لِآخَرَ ، بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ ، لَمْ يُعْتَقِ أَحَدُهُمَا بِعِتَقِ الْآخَرِ .

أَوْ أَعْتَقَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ، أَيُّ : كُلُّهُ ، أَوْ أَعْتَقَ نَصِيْبُهُ مِنْهُ ، كَنَصِيْبِي مِنْكَ حُرٌّ ، عَتَقَ نَصِيْبُهُ مُطْلَقًا ، وَسَرَى بِالْإِعْتَاقِ مِنْ مُوسِرٍ لَا مُعْسِرٍ لِمَا أَيْسَرَ بِهِ مِنْ نَصِيْبِ الشَّرِيكِ أَوْ بَعْضِهِ ، وَلَا يَمْنَعُ السَّرَايَةُ دَيْنٌ

وَلَوْ مَلَكَ بَعْضُهُ عَتَقَ عَلَيْهِ، وَمَنْ قَالَ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، فَهُوَ مُدَبَّرٌ ، يَعْتَقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ ، وَبَطَلَ بِنَحْوِ بَيْعٍ لَا بِرُجُوعٍ لَفْظًا .

مُسْتَعْرِقٌ بِدُونِ حَجَرٍ ؛ وَأَسْتِيلَادُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ الْمُوَسَّرِ يَسْرِي إِلَى حِصَّةِ شَرِيكِهِ ، كَالْعَتَقِ ، وَعَلَيْهِ قِيمَةُ نَصِيبِ شَرِيكِهِ ، وَحِصَّتُهُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لَا قِيمَةُ الْوَلَدِ ، أَيْ : حِصَّتُهُ ؛ وَلَا يَسْرِي التَّدْبِيرُ .

وَلَوْ مَلَكَ شَخْصٌ بَعْضُهُ مِنْ أَصْلٍ أَوْ فَرْعٍ ، وَإِنْ بَعْدَ . عَتَقَ عَلَيْهِ ، لِخَبَرِ مُسْلِمٍ [رَقْم : ١٥١٠] .

وَخَرَجَ بِـ « الْبَعْضِ » غَيْرُهُ ، كَالْأَخِ ، فَلَا يَعْتَقُ بِمِلْكٍ .

وَمَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ : أَنْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ ، أَوْ أَعْتَقْتُكَ بَعْدَ مَوْتِي ، وَكَذَا إِذَا مِتُّ فَأَنْتَ حَرَامٌ أَوْ مُسَيَّبٌ مَعَ نَيْتِهِ ، فَهُوَ مُدَبَّرٌ ، يَعْتَقُ بَعْدَ وَفَاتِهِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ بَعْدَ الدَّيْنِ ، وَبَطَلَ ، أَيْ : التَّدْبِيرُ ، بِنَحْوِ بَيْعٍ لِلْمُدَبَّرِ ، فَلَا يَعُودُ ، وَإِنْ مَلَكَهُ ثَانِيًا . وَيَصِحُّ بَيْعُهُ ؛ لَا بِرُجُوعٍ عَنْهُ لَفْظًا كَفَسَخْتُهُ ، أَوْ نَقَضْتُهُ ، وَلَا بِإِنْكَارِ التَّدْبِيرِ .

وَيَجُوزُ لَهُ وَطْءُ الْمُدَبَّرَةِ ، وَلَوْ وَلَدَتْ مُدَبَّرَةً وَلَدًا مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا لَا يَثْبُتُ لِلْوَلَدِ حُكْمُ التَّدْبِيرِ ؛ فَلَوْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ مَوْتِ السَّيِّدِ فَيَتَبَعُهَا جَزْمًا .

وَلَوْ دَبَّرَ حَامِلًا ثَبَتَ التَّدْبِيرُ لِلْحَمْلِ تَبَعًا لَهَا ، إِنْ لَمْ يَسْتَشْنِهِ ، وَإِنْ أَنْفَصَلَ قَبْلَ مَوْتِ سَيِّدِهَا ، لَا إِنْ أَبْطَلَ قَبْلَ أَنْفَصَالِهِ تَدْبِيرَهَا .

وَالْمُدَبَّرُ كَعَبْدٍ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ ، وَيَصِحُّ تَدْبِيرُ مَكَاتِبٍ وَعَكْسِهِ كَمَا يَصِحُّ تَعْلِيقُ عَتَقٍ مَكَاتِبٍ .

الْكِتَابَةُ سُنَّةٌ بَطَلَبِ عَبْدٍ أَمِينٍ مُكْتَسِبٍ ، وَشُرْطَ فِي صِحَّتِهَا
لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهَا إِنْجَابًا ، كَكَاتِبَتِكَ عَلَى كَذَا ، مُنْجَمًا مَعَ : إِذَا أَدَيْتَهُ
فَأَنْتَ حُرٌّ ؛ وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ وَعَوَضُ مُؤَجَّلٌ مُنْجَمٌ بِنَجْمَيْنِ
فَأَكْثَرُ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ وَلَزِمَ سَيِّدًا حَطُّ مُتَمَوِّلٍ مِنْهُ ،

وَيُصَدِّقُ الْمُدَبِّرَ بِيَمِينٍ فِيمَا وَجَدَ مَعَهُ ، وَقَالَ : كَسَبْتُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ ؛
وَقَالَ الْوَارِثُ : بَلْ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ .

الْكِتَابَةُ شَرْعًا : عَقْدٌ عَتَقَ بِلَفْظِهَا مُعَلَّقٌ بِمَالٍ مُنْجَمٍ بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ .
وَهِيَ سُنَّةٌ لَا وَاجِبَةٌ ، وَإِنْ طَلَبَهَا الرَّقِيقُ ، كَالْتَدْبِيرِ .

بَطَلَبِ عَبْدٍ أَمِينٍ مُكْتَسِبٍ بِمَا يَفِي مُؤْنَتَهُ وَنُجُومَهُ ، فَإِنْ فُقِدَتِ الشُّرُوطُ
أَوْ أَحَدُهَا فَمُبَاحَةٌ .

وَشُرْطَ فِي صِحَّتِهَا لَفْظٌ يُشْعِرُ بِهَا ، أَيْ : بِالْكِتَابَةِ إِنْجَابًا ، كَكَاتِبَتِكَ ،
أَوْ أَنْتَ مُكَاتِبٌ عَلَى كَذَا كَمِيَّةٍ ، مُنْجَمًا ؛ مَعَ قَوْلِهِ : إِذَا أَدَيْتَهُ فَأَنْتَ حُرٌّ ؛
وَقَبُولًا ، كَ : قَبِلْتُ ذَلِكَ .

وَشُرْطَ فِيهَا عَوَضٌ مِنْ دَيْنٍ أَوْ مَنْفَعَةٍ مُؤَجَّلٍ لِيُخَصِّلَهُ وَيُؤَدِّيَهُ ، مُنْجَمٌ
بِنَجْمَيْنِ فَأَكْثَرُ ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، وَلَوْ فِي
مُبْعَاضٍ ، مَعَ بَيَانِ قَدْرِهِ ، أَيْ : الْعَوَضُ ، وَصِفَتِهِ وَعَدَدِ النُّجُومِ ، وَقِسْطِ
كُلِّ نَجْمٍ .

وَلَزِمَ سَيِّدًا فِي كِتَابَةِ صَحِيحَةٍ قَبْلَ عَتَقِ حَطِّ مُتَمَوِّلٍ مِنْهُ ، أَيْ :
الْعَوَضُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [٢٤ سورة
النور/ الآية : ٣٣] فَسَّرَ الْإِيْتَاءُ بِمَا ذَكَرَ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنْهُ الْإِعَانَةُ عَلَى الْعِتْقِ ،

وَلَا يَفْسُخُهَا إِلَّا إِنْ عَجَزَ مُكَاتَبٌ عَنْ آدَاءٍ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ ، أَوْ غَابَ ،
وَلَهُ فُسْخٌ ، وَحَرْمٌ عَلَيْهِ تَمْتُّعٌ بِمُكَاتَبَةٍ ؛ وَلَهُ شِرَاءٌ إِمَاءٍ لِتَجَارَةٍ
لَا تَزُوجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ وَلَا تَسَرُّ .

وَكُونُهُ رُبْعًا فَسْبُعًا أَوَّلَى .

وَلَا يَفْسُخُهَا ، أَيُّ : لَا يَجُوزُ فُسْخُ السَّيِّدِ الْكِتَابَةَ ، إِلَّا إِنْ عَجَزَ
مُكَاتَبٌ عَنْ آدَاءٍ عِنْدَ الْمَحِلِّ لِنَجْمٍ أَوْ بَعْضِهِ ، أَوْ أُمْتَنَعَ عَنْهُ عِنْدَ ذَلِكَ ، مَعَ
الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ غَابَ عِنْدَ ذَلِكَ ، وَإِنْ حَضَرَ مَالُهُ ، أَوْ كَانَتْ غَيْبُهُ
الْمُكَاتَبِ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَلَهُ فُسْخُهَا بِنَفْسِهِ وَبِحَاكِمٍ مَتَى شَاءَ ، لِتَعَدُّرِ
الْعَوَضِ عَلَيْهِ .

وَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْآدَاءُ مِنْ مَالِ الْمُكَاتَبِ الْغَائِبِ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَبِ فُسْخٌ كَالرَّهْنِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُزْتَهِنِ ، فَلَهُ تَرْكُ الْآدَاءِ
وَالْفُسْخُ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ وَفَاءٌ .

وَحَرْمٌ عَلَيْهِ تَمْتُّعٌ بِمُكَاتَبَةٍ لِاخْتِلَالِ مُلْكِهِ ، وَيَجِبُ بِوَطْئِهِ لَهَا مَهْرٌ
لَا حَدٌّ ، وَالْوَلَدُ حُرٌّ .

وَلَهُ ، أَيُّ : لِلْمُكَاتَبِ ، شِرَاءُ إِمَاءٍ لِتَجَارَةٍ لَا تُزَوِّجُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدٍ وَلَا
تَسَرُّ وَلَوْ بِإِذْنِهِ ، يَغْنِي : لَا يَجُوزُ لَهُ وَطْءُ مَمْلُوكَتِهِ ؛ وَمَا وَقَعَ لِلشَّيْخَيْنِ فِي
مَوْضِعٍ مِمَّا يَقْتَضِي جَوَازَهُ بِالْإِذْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ ، أَنَّ الْفَهْرَ غَيْرَ
الْمُكَاتَبِ يَمْلِكُ بِتَمْلِكِ السَّيِّدِ .

قَالَ شَيْخُنَا : وَيُظْهَرُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْأَسْتِمْتَاعُ بِمَا دُونَ الْوَطْئِ أَيْضًا .

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتِهِ ، فَوَلَدَتْ عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا بِنِكَاحٍ أَوْ
زِنَى بَعْدَ وَضْعِهَا ، وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ وَلَدٍ لَا تَمْلِكُهَا كَوَلَدَهَا التَّابِعِ لَهَا .

وَيَجُوزُ لِلْمُكَاتَبِ بَيْعُ وَشِرَاءٌ وَإِجَارَةٌ ، لَا هِبَةٌ وَصَدَقَةٌ وَقَرْضٌ بِلاَ إِذْنِ
سَيِّدِهِ .

* * *

فَرُغَ : لَوْ قَالَ السَّيِّدُ بَعْدَ قَبْضِهِ أَلْمَالَ : كُنْتُ فَسَخْتُ الْكِتَابَةَ ؛ فَأَنْكَرَ
الْمُكَاتَبُ ، صُدِّقَ بِبَيْعِهِ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ عَدَمُ الْفَسْخِ ، وَعَلَى السَّيِّدِ الْبَيِّنَةُ .
وَلَوْ قَالَ : كَاتَبْتُكَ وَأَنَا صَبِيٌّ ، أَوْ مَجْنُونٌ ، أَوْ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ ؛ فَأَنْكَرَ
الْمُكَاتَبُ ، حَلَفَ السَّيِّدُ إِنْ عُرِفَ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِلَّا فَالْمُكَاتَبُ ، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ
عَدَمُ مَا ادَّعَاهُ السَّيِّدُ .

* * *

إِذَا أَحْبَلَ حُرُّ أَمَتِهِ ، أُنِيَ : مَنْ لَهُ فِيهَا مِلْكٌ ، وَإِنْ قَلَّ ، وَلَوْ كَانَتْ
مُزَوَّجَةً أَوْ مُحَرَّمَةً ، لَا إِنْ أَحْبَلَ أَمَةً تَرَكَةَ مَدِينٍ وَارِثٌ مُعْسِرٌ ، فَوَلَدَتْ حَيًّا
أَوْ مَيِّتًا أَوْ مُضْغَةً مُصَوَّرَةً بِشَيْءٍ مِنْ خَلْقِ الْأَدَمِيِّينَ ، عَتَقَتْ بِمَوْتِهِ ، أُنِيَ :
السَّيِّدُ ، مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ مُقَدَّمًا عَلَى الدُّيُونِ وَالْوَصَايَا ، وَإِنْ حَبَلَتْ فِي
مَرَضٍ مَوْتِهِ ، كَوَلَدَهَا الْحَاصِلِ ؛ بِنِكَاحٍ أَوْ زِنَا بَعْدَ وَضْعِهَا وَلَدًا لِلْسَّيِّدِ ،
فَإِنَّهُ يَغْتَقُ مِنْ رَأْسِ أَلْمَالِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ وَإِنْ مَاتَتْ أُمُّهُ قَبْلَ ذَلِكَ .

وَلَهُ وَطْءُ أُمِّ وَلَدٍ إِجْمَاعًا ، وَاسْتِخْدَامُهَا ، وَإِجَارَتُهَا ، وَكَذَا تَزْوِيجُهَا
بِغَيْرِ إِذْنِهَا ؛ لَا تَمْلِكُهَا لِغَيْرِهِ بَيْعٌ أَوْ هِبَةٌ ، فَيَحْرُمُ ذَلِكَ وَلَا يَصِحُّ وَكَذَا
رَهْنُهَا ، كَوَلَدَهَا التَّابِعِ لَهَا فِي الْعِنَقِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ ، فَلَا يَصِحُّ تَمْلِكُهَا مِنْ

غَيْرِهِ كَالْأَمِّ ، بَلْ لَوْ حَكَمَ بِهِ قَاضٍ نَقَضَ عَلَى مَا حَكَاهُ الرَّوْيَانِيُّ عَنْ الْأَصْحَابِ .

وَتَصَيَّحُ كِتَابَتُهَا وَبَيْعُهَا مِنْ نَفْسِهَا ، وَلَوْ أَدْعَى وَرَثَةُ سَيِّدِهَا مَا لَهَا بِيَدِهَا قَبْلَ مَوْتِهِ فَادَّعَتْ تَلْفَهُ ، أَيْ : قَبْلَ الْمَوْتِ صُدِّقَتْ بِيَمِينِهَا كَمَا نَقَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، فَإِنْ أَدَّعَتْ تَلْفَهُ بَعْدَهُ لَمْ تُصَدَّقْ فِيهِ ، كَمَا قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رَحْمَةً وَاسِعَةً .

وَأَفْتَى الْقَاضِي فِيمَنْ أَقَرَّ بِوَطْءِ أَمَتِهِ فَادَّعَتْ أَنَّهَا أَسْقَطَتْ مِنْهُ ، مَا تَصِيرُ بِهِ ، أُمٌّ وَلَدٍ ؟ بِأَنَّهَا تُصَدَّقُ إِنْ أَمَكْنَ ذَلِكَ بِيَمِينِهَا ، فَإِذَا مَاتَ عَتَقَتْ .

* * *

أَعْتَقْنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنَ النَّارِ ، وَحَشَرْنَا فِي زُمْرَةِ الْمُقَرَّبِينَ الْأَخْيَارِ الْأَبْرَارِ ، وَأَسْكَنَنَا الْفِرْدَوْسَ مِنْ دَارِ الْقَرَارِ ، وَمَنْ عَلَيَّ فِي هَذَا التَّلَافُيفِ وَغَيْرِهِ بِقَبُولِهِ وَعُمُومِ النَّفْعِ بِهِ ، وَبِالْإِخْلَاصِ فِيهِ ، لِيَكُونَ ذَخِيرَةً لِي إِذَا جَاءَتْ الطَّائِفَةُ ، وَسَبَبًا لِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى الْخَاصَّةِ وَالْعَامَّةِ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا يُؤَافِي نِعَمَهُ ، وَيُكَافِي مَزِيدَهُ ؛ وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ أَفْضَلَ صَلَاةٍ وَأَكْمَلَ سَلَامٍ عَلَى أَشْرَفِ مَخْلُوقَاتِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ عَدَدَ مَعْلُومَاتِهِ وَمِدَادِ كَلِمَاتِهِ ، وَحَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

* * *

يَقُولُ الْمُؤَلَّفُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ آبَائِهِ وَمَشَايِخِهِ : فَرَعْتُ مِنْ تَبْيِضِ
هَذَا الشَّرْحِ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُعْظَمِ
قَدَرُهُ سَنَةٌ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَتِسْعَ مِائَةٍ ، وَأَرْجُو أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ يَقْبَلَهُ ،
وَأَنْ يُعِمَّ النِّفْعَ بِهِ ، وَيَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ فِيهِ ، وَيُعِيدَنَا بِهِ مِنَ الْهَاسِيَةِ ،
وَيُدْخِلَنَا بِهِ فِي جَنَّةِ عَالِيَةِ ، وَأَنْ يَرْحَمَ أَمْرًا نَظَرَ بَعْضُ الْإِنْصَافِ إِلَيْهِ وَوَقَفَ
عَلَى خَطِيئَةٍ فَأَطْلَعَنِي عَلَيْهِ أَوْ أَصْلَحَهُ .

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، اَللَّهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ ، كُلَّمَا ذَكَرَكَ وَذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ ، وَعَفَلَ عَنْ ذِكْرِكَ وَذَكَرِهِ
الْغَافِلُونَ ، وَعَلَيْنَا مَعَهُمْ ، بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ .

* * *

فهرس الآيات القرآنية

رقم الآية الصفحة
١٠١، ٩٩، ٣١

البسمة

(١) سورة الفاتحة

٢١٠، ٩٩

(٢) سورة البقرة

١٦٧		
٣٠١	١٩٦	﴿ فَن لَّمْ يَحْدُ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي لَمَجٍ وَسَمِعُوا إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾
٢٩٧	١٩٧	﴿ فَلَا رَفَتْ ﴾
٥٢٥	٢٢٨	﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْصَنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾
٢٥٦	٢٤٥	﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾
		آية الكرسي = ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَّهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾
٣٠٤، ٢١٠	٢٥٥	
٣١٦	٢٧٥	﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾

أواخر سورة البقرة : ﴿ ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكَيْهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا تَفِرُّ مِنْ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْنَا الْمَصِيرُ ٢٨٥ ﴾ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتُمْ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

٢١٠ ٢٨٦ - ٢٨٥

(٣) سورة آل عمران

٦٦٤

٧٧

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ عَهْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾

الصفحة	رقم الآية	
		﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾
٢١٠	١٨	
٣٠٤	٣٦	﴿ وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلَاكِ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾
		(٤) سورة النساء
٤٣٦	١١	﴿ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأَنَّهُ الثَّلَاثُ ﴾
٤٥٥	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾
٦٠٥	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمْ ﴾
٦٢	٤٣	﴿ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾
		﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ
١٦٥ ، ٥٨	٦٤	لَهُمُ الرُّسُلُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾
١٦٥ ، ٥٨	١١٠	﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾
١٢٥	١٤٢	﴿ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتْلًا ﴾
		(٥) سورة المائدة
٤٧ و ٤٨ و ٩ :	٦	﴿ فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾
٦٠٨	٤٢	﴿ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ ﴾
٦٠٨	٤٩	﴿ وَإِنِ أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾
		(٦) سورة الأنعام
٣٠٤	٥٩	﴿ رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كَنْبٍ مُبِينٍ ﴾
		(٧) سورة الأعراف
٣٠٤	٥٤	﴿ إِنَّكَ رَبُّكُمْ اللَّهُ ﴾
		(٩) سورة التوبة
٩٩		
		﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ
٢٤٨	٦٠	﴿ فِي الرِّقَابِ وَالْغُرْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾
٢٢٥	٨٤	﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا ﴾
		(١٣) سورة الرعد
٢١١		

الصفحة	رقم الآية	
		(١٥) سورة الحجر
١٤٤	٤٦	﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ ءَامِينَ ﴾
		(١٦) سورة النحل
٥٩١	١٢٣	﴿ اِنْ اَنْتَ اَنْتَ مَلَّةٌ اِنْزِهِيْمْ خَفِيفًا ﴾
		(١٧) سورة الإسراء
٧٥	٧٠	﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾
١٦٨	٧٩	﴿ وَمِنْ اَلَيْلٍ فَتَهَجَّدُ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ ﴾
١٢٧	١١٠	﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا ﴾
		(٢٠) سورة طه
٢١٨	٥٥	﴿ مِنْهَا خَلَقْنٰكُمْ وَفِيْهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً اُخْرٰى ﴾
		(٢٢) سورة الحج
٥٥١	٧٨	﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْنٰكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾
		(٢٣) سورة المؤمنون
١٢٥	٢٠١	﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١﴾ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿٢﴾
		﴿ أَفْصَحُتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنٰكُمْ عَبَادًا وَآتَيْنَاكُمْ لَا تُرْجِعُونَ ﴿٣﴾ فَتَعَالَى اللَّهُ
		الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ ﴿٤﴾ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ
		اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ
٢١٠-١١٨-١١٥		الْكَافِرُونَ ﴿٥﴾ وَقُلْ رَبِّ اغْفِرْ وَارْحَمْ وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّاحِمِينَ ﴾
		(٢٤) سورة النور
٦٦٩	٣٣	﴿ وَءَاتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي ءَاتٰكُمْ ﴾
		(٣٢) سورة السجدة
٢١٠، ١٠٨، ١٠٧		
		(٣٦) سورة يس
٤٠٦، ٢١١، ٢١٠		
		(٣٨) سورة ص
١٦٣	١٨	﴿ يُسَبِّحُنَ بِالْعَنِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴾
		(٤٠) سورة غافر
٢١٠	٣-١	﴿ حَمْدٌ ﴿١﴾ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿٢﴾ غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ ﴿٣﴾
		شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهُ الْمَصِيرِ ﴾

الصفحة	رقم الآية	
		(٤١) سورة فصلت
١٥٤	٣٣	﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾
		(٤٤) سورة الدخان
٢١١		
		(٤٧) سورة محمد
١٢٦	٢٤	﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرَاتِ﴾
		(٥١) سورة الذاريات
١٦٩	١٨	﴿وَيَا أَشْمَارَ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾
		(٥٢) سورة الطور
٢٢٣	٢١	﴿الْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُم﴾
		(٥٣) سورة النجم
٤٣١	٣٩	﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾
		(٥٦) سورة الواقعة
٢١١		
		(٥٩) سورة الحشر
		﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُّصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ اللَّهِ
		وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١١﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي
		لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿١٢﴾ هُوَ
		اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ
		الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾
		هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي
٢١٠	٢٤-٢١	السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
		(٦٢) سورة الجمعة
١٠٧		
		(٦٣) سورة المنافقون
١٠٧		
		(٦٧) سورة الملك
٢١١		

الصفحة	رقم الآية	
٧٠	٤	(٧٤) سورة المدثر
		﴿وَيَاكَ فَطَهِّرْ﴾
١٠٨ ، ١٠٧		(٧٦) سورة الإنسان
١٦١ ، ١٠٧		(٨٧) سورة الأعلى
١٠٧		(٨٨) سورة الغاشية
٢١١		(٨٩) سورة الفجر
٦٦٦	١٣	(٩٠) سورة البلد
١٦٤		(٩١) سورة الشمس
١٦٤		(٩٣) سورة الضحى
١٥٩		(٩٤) سورة الشرح
٥٧	١	(٩٧) سورة القدر
٢١١		(٩٩) سورة الزلزلة
٢١١		(١٠٢) سورة التكاثر
١٥٩		(١٠٥) سورة الفيل
		(١٠٩) سورة الكافرون
٢١٠ ، ١٦٤ ، ١٦١ ، ١٥٩ ، ١٠٧		

رقم الآية	الصفحة
(١١٢) سورة الإخلاص	
	١٥٩، ١٠٧
	١٦٨، ١٦٤
	٢١١، ٢١٠
	٣٠٤، ٢٢٩
(١١٣) سورة الفلق	
	٣٠٤، ٢١٠
(١١٤) سورة الناس	
	٣٠٤، ٢١٠

* * *

فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب

الصفحة	الحديث
٥٠٦	« أَنْغَضُ الْحَلَالُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ »
٤٥٢	« اتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ، وَاسْتَخْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ »
١٦٢	« اجْعَلُوا آخِرَ صَلَاتِكُمْ وَتَرَا »
١٠٤	« إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمُّتُوا ، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينَهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ »
١٥٠	« إِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةُ ، فَلْيُؤَدِّنْ لَكُمْ أَحَدُكُمْ »
٦٠٨	« إِذَا حَكَمَ حَاكِمٌ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ » وَفِي رِوَايَةٍ : « فَلَهُ عَشْرَةُ أَجُورٍ »
١٦٤	« إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ »
١٢٩	« إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا فَلْيَخُطْ خَطًّا ثُمَّ لَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ أَمَامَهُ »
٩٣	« إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ »
٤٣٢ ، ٤٠٠	« إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »
٦٦	« اصْنَعُوا كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا النِّكَاحَ »
٨٨	« أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا »
٥٨٦	« أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثْرَاتَهُمْ - زَلَّاتَهُمْ - ، إِلَّا الْخُدُودَ »
٥٧	« اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ »
١١٦	« اللَّهُمَّ أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخِطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »
٢٢٢	« اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَاعْفُ عَنْهُ ، وَعَافِهِ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاعْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلُجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ ، وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَاعِزَّهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ وَفِتْنَتِهِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ »

الصفحة

الحديث

- ١١٧ « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي كُلَّهُ ، دِقَّةَ وَجَلِّهِ ، وَأَوَّلَهُ وَآخِرَهُ ، وَعَلَانِيَتَهُ وَسِرَّهُ »
- « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَسْرَفْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ ، وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ »
- ١٢٠ « اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنَسْتَغْفِرُكَ ، وَنُؤْمِنُ بِكَ ، وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ ، نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ ، اللَّهُمَّ إِنَّاكَ نَعْبُدُ ، وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَخْجِدُ ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ ، إِنَّ عَذَابَكَ الْجَدِّ بِالْكَفَّارِ مُلْحِقٌ »
- ١١٣ « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْنِ وَالْخَبَائِثِ »
- ٨٥ « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سُخْطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ »
- ١٦١ « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ »
- ١٢٠ « اللَّهُمَّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي ظُلْمًا كَبِيرًا كَثِيرًا ، وَلَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ ، فَاعْفِرْ لِي مَغْفِرَةً مِنْ عِنْدِكَ ، وَارْحَمْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ »
- ١٥٩ ، ١٢٠ « اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ ، وَفِينِي شَرِّ مَا قَضَيْتَ ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ ، وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ »
- ١١٣ « اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ نَقِّنِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يُنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ ، اللَّهُمَّ اغْسِلْنِي مِنْ خَطَايَايَ كَمَا يُغْسَلُ الثَّوْبُ بِالْمَاءِ وَالْكَلْبُ وَالْبَرْدِ »
- ١٠٣ « اللَّهُمَّ رَبِّ هَذِهِ الدَّعْوَةُ التَّامَّةُ ، وَالصَّلَاةُ الْقَائِمَةُ ، آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ »
- ١٥٦ « اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ »
- ١٢٠ « اللَّهُمَّ طَهِّرْ قَلْبِي مِنَ النِّفَاقِ ، وَحَصِّنْ فَرْجِي مِنَ الْفَوَاحِشِ »
- ٨٥ « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُحْيِي وَعَظْمِي وَعَصْبِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي وَمَا اسْتَقَلَّتْ بِهِ قَدَمِي اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ »
- ١١٠

الصفحة

الحديث

- « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ ،
وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ ، تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ١١٦
- « اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ » ٢٧٤
- « اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا إِقْبَالُ لَيْلِكَ ، وَإِذْبَارُ نَهَارِكَ ، وَأَصْوَاتُ دُعَاتِكَ ، فَاعْفِرْ لِي » ١٥٦
- « أُمِرْتُ أَنْ أَحْكُمَ بِالظَّاهِرِ ، وَاللَّهُ يُتَوَلَّى السَّرَائِرَ » ٦٢٥
- « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، فَإِذَا قَالُوا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا » ٦٠٤
- « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ
« أَمْسِكْهَا » ٥٧٩
- « إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ » ٥٩٦
- « إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ فَإِنَّهُ يُتَاجَى رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ ، فَلَا يُزُقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ،
بَلْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ أَوْ فِي قُوبٍ مِنْ جِهَةِ يَسَارِهِ » ١٣١
- « إِنْ خِيَارَكُمْ أَحْسَنُكُمْ قَضَاءً » ٣٤٣
- « إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى أَصْحَابِ الْعَمَائِمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » ٢٠٦
- « إِنَّ مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ ، أَوْ مَالِهِ ، أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » ٥٨٩
- « إِنَّ نِسَاءَ الْجَنَّةِ مِنْ نِسَاءِ الدُّنْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْخُورِ الْعَيْنِ » ٢٢٣
- « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ٢٨٥ ، ١٦٥ ، ٩١ ، ٤٦
- « إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ » ٣١٧
- « إِنَّهَا لَرُؤْيَا حَقٌّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَقُمْ مَعَ بِلَالٍ فَالْقِي عَلَيْهِ مَا رَأَيْتَ فَلْيُؤَدِّنْ بِهِ ، فَإِنَّهُ أُنْدَى صَوْتَا
مِنْكَ » ١٥٠
- « أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ ، أَحَقُّ مَا قَالَ الْعَبْدُ ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ ، لَا مَانِعَ لِمَا أُعْطِيتَ ،
وَلَا مُعْطِيٍّ لِمَا مَنَعْتَ ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ مِنْكَ الْجَدُّ » ١١٢
- « أَوْصَانِي خَلِيلِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَلَاثَ : بِصِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، وَرَكَعَتَيْ
الصُّحَى ، وَأَنْ أُوتِرَ قَبْلَ أَنْ أَنَامَ » ١٦٣
- « أَيُّهَا النَّاسُ ! ازْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا ، إِنَّهُ مَعَكُمْ ، إِنَّهُ
سَمِيعٌ قَرِيبٌ » ١٢٧
- « نَبِئْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ » ٥٥١

الصفحة

الحديث

- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ، الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ، سَلَامٌ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، سَلَامٌ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» ١١٨
- «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِئَكُمْ وَلَا تَضَعُوهَا فِي غَيْرِ الْأَكْفَاءِ» ٤٤٩
- «تُعْرَضُ فِيهِمَا الْأَعْمَالُ، فَأَحِبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ» ٢٨٠
- «الَّتَيْبُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبَكْرُ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا» ٤٦٦
- «جَوْفَ اللَّيْلِ الْآخِرِ وَدُبْرَ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ» ١٢٧
- «الْحَجُّ عَرَفَةُ» ٢٨٥
- «خَيْرُ النِّسَاءِ مَنْ تَسُرُّ إِذَا نَظَرْتَ» ٤٥٠
- «ذَهَبَ الظُّلْمُ، وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ، وَتَبَتَ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ» ٢٧٤
- «رَبِّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَاجْبُرْنِي، وَارْزُقْنِي، وَارْزُقْنِي، وَاهْدِنِي، وَعَافِنِي» ١١٧
- «رَكَعَتَانِ بِسَوَاكٍ أَفْضَلُ مِنْ سَبْعِينَ رَكَعَةً بِلا سَوَاكٍ» ٥٢
- «سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لا» ٢٨٣
- «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ» ١٦١
- «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي» ١١٠
- «سَنِعُ لِلْبَكْرِ وَثَلَاثٌ لِلَّتَيْبِ» ٤٩٨
- «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ، بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ» ١٤١
- «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ، وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاحِقُونَ» ٢٢٩
- «السُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَ لَهُ» ٤٦٩
- «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبْحَةَ الصُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ وَسَلَّمَ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ» ١٦٣
- «صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْفَذِّ بِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً» ١٧١
- «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى» ١٦٩

الصفحة

الحديث

١٦٩

« صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى »

٥٧٩

« طَلَّقَهَا »

٣١٧

« عَمَلَ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ »

٨٥

« غُفِرَانَكَ ! الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّي الْأَذَى وَعَافَانِي »

٤٤٩

« فَاطْفَرِ بِذَاتِ الدِّينِ »

٦٠٠

« الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُكَفِّرُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الدِّينَ »

٦٠٨

« الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ : قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ »

٥٨١

كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ أَرْبَعِينَ جَلْدَةً

٥٨٠

« كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ »

٢٧٩

« كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمُ فَإِنَّهُ لِي ، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ »

٣٤٣

« كُلُّ قَرْضٍ جَرٌّ مَنْفَعَةٌ فَهُوَ رَبَا »

٥٨٠

« كُلُّ مُسْكِرٍ خَمْرٌ وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ »

٢٧٩

« لَنْ يَبْقِيَتْ إِلَيَّ قَابِلٌ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ »

٢٨٣

« لَا » سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ قَالَ : « لَا »

٣٣٤

« لَا بَأْسَ إِذَا تَفَرَّقْتُمَا وَلَيْسَ بَيْنَكُمَا شَيْءٌ »

« لَا تَبِعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرَّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرَ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرَ

بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحَ بِالْمِلْحِ ؛ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ ، عَيْنًا بِعَيْنٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ

٣٢٢

الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ »

١٣٣

« لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ الطَّعَامِ ، وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَانِ »

٩٨

« لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ »

٤٦٥

« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ مُرْشِدٍ »

« لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تَحِدَّ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ

٥٢٦

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا »

١٣٠

« لَا يَزَالُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُقْبِلًا عَلَى الْعَبْدِ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يَلْتَفِتْ ، فَإِذَا التَّفَتَ أَعْرَضَ عَنْهُ »

٨٥

« لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ حَائِضٍ إِلَّا بِخِمَارٍ »

٢٩٨

« لَا يُنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ »

- الحديث الصفحة
- « لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ٢٢٧
- « لَنْ يُغْلَبَ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قَلَّةٍ » ٦٠٣
- « لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ وُضُوءٍ » ٥٢
- « مَا أَخَالَكَ سَرَفَتْ » ٥٨٥
- « مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَرْفَعُونَ أَبْصَارَهُمْ إِلَى السَّمَاءِ فِي صَلَاتِهِمْ » فَاشْتَدَّ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ حَتَّى قَالَ : « لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَيُخْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ » ١٣١
- « مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ » ٤٢٣
- « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِثَّةً ، كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ، إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ » ٢٢٤
- « الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ فِي النَّسَاءِ كَالْغُرَابِ الْأَعْصَمِ » ٥٠٦
- « مَرُّوا الصَّبِيِّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ، وَإِذَا بَلَغَ عَشَرَ سِنِينَ فَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا » ٣٨
- « مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً » وَفِي رِوَايَةٍ : « امْرَأً مُسْلِمًا » « أَعْتَقَ اللَّهُ بِكُلِّ عُضْوٍ مِنْهَا عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ مِنَ النَّارِ حَتَّى الْفَرْجَ بِالْفَرْجِ » ٦٦٦
- « مَنْ أَقْرَضَ اللَّهَ مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ » ٣٤٠
- « مَنْ تَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَالَ : سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ ؛ كُتِبَ فِي رِقِّي ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » ٥٧
- « مَنْ تَوَضَّأَ ، فَقَالَ : أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . . . إلخ فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ » ٥٧
- « مَنْ جُعِلَ قَاضِيًا فَقَدْ دُبِحَ بِغَيْرِ سَكِينٍ » ٦٠٩
- « مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » ٢٨٢
- « مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ » ٦٦٢
- « مَنْ شَهِدَ الْعِشَاءَ الْأَخِيرَةَ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَقَدْ أَدْرَكَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ » ٢٧٧
- « مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ صُفُوفٍ فَقَدْ أَوْجَبَ » ٢٢٤
- « مَنْ صَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ حَتَّى يَنْقَضِيَ شَهْرُ رَمَضَانَ ، فَقَدْ أَصَابَ مِنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ بِحَظٍّ وَافِرٍ » ٢٧٦

الصفحة

الحديث

- « مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَبِّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ٣٢٥
- « مَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ؛ أَرْبَعِينَ مَرَّةً فِي مَرَضِهِ ، فَمَاتَ فِيهِ أُعْطِيَ أَجْرَ شَهِيدٍ ، وَإِنْ بَرَىءَ بَرَىءَ مَغْفُوراً لَهُ » ٣٢٩
- « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » ١٦٨
- « مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ » ٢٧٦
- « مَنْ قَرَأَ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ مِئَةَ مَرَّةٍ لَمْ يَفْتَنَ فِي قَبْرِهِ ، وَأَمِنْ مِنْ ضَغْطَةِ الْقَبْرِ ، وَجَاوَزَ الصَّرَاطَ عَلَى أَكْفِ الْمَلَائِكَةِ » ٢٢٩
- « مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ » ٢٢٧
- « مَنْ كَانَتْ لِأَخِيهِ عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ فِي عِزٍّ أَوْ مَالٍ فَلْيَسْتَحِلِّهِ الْيَوْمَ قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدْرِ مَظْلَمَتِهِ ، وَإِلَّا أَخَذَ مِنْ سَيِّئَاتِ أَخِيهِ فَحُمِلَ عَلَيْهِ » ٦٥٣
- « مَنْ مَسَّ فَرْجَهُ » وفي رواية : « مَنْ مَسَّ ذَكَرًا » ، « فَلْيَتَوَضَّأْ » ٦٢
- « مَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ » ٦١
- « مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُزْبَةً مِنْ كُزْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ » ٣٤٠
- « نَحْنُ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شِيءٌ وَاحِدٌ » ٤٧٩
- « الْوِثْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » ١٦٠
- « هَذَا أَخَذَ بِالْحَزْمِ ، وَهَذَا أَخَذَ بِالْقُوَّةِ » ١٦٢
- « وَالْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ ، وَإِذْنُهَا سُكُونُهَا » ٤٦٨
- « وَجْهَتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ » ١٠٣
- « وَلَا تُسَبِّهُوا الْوِثْرَ بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ » ١٦١
- « وَلَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى أَنَسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ » وفي رواية : « الْبَيْتَةُ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينَ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ » ٦٣٠
- « وَمَا كَانَ أَكْثَرَ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى » ١٧٢
- « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » ٤٥٦

فهرس الفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب

كلمة لا بُدَّ منها :

لقد صَنَعْتُ الْفَهْرَسَ قاصِداً هَدَفَيْنِ :

١ - أَنْ يَقَوْمَ بِالْخِدْمَةِ الَّتِي يُوَدِّيْهَا أَيُّ فَهْرَسٍ مِنْ فَهْرَسِ الْكُتُبِ ، وَهِيَ مَعْرِفَةُ أَمَاكِنِ وَزُودِ مَوَادِّهِ فِي الْكِتَابِ .

٢ - أَمَّا الْخِدْمَةُ الثَّانِيَةُ الَّتِي قَصَدْتُهَا ، فَهِيَ أَنْ لَا أُثْقِلَ هَامِشَ الْكِتَابِ بِالتَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوَادِّ الَّتِي يَتَأَلَّفُ مِنْهَا الْفَهْرَسُ ، وَبِالتَّالِي عَرَفْتُ بِكُلِّ مَادَّةٍ تَقْرِيباً مَا عَدَا أَسْمَاءَ الْمَشْهُورِينَ ، كَأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ الثَّرَوَةِ ، بَلْ إِنِّي عَرَفْتُ بِيَعْضِهِمْ ؛ لِذَلِكَ سَيَجِدُ الْقَارِئُ فِي الْفَهْرَسِ تَحْقِيقَاتٍ وَبَيَانَاتٍ يَجِدُ فَايِدَتَهَا الْمُمَارِسُ ، وَيَلْتَدُّ بِهَا الْفَارِسُ .

عَلَى كُلِّ هَذِهِ مُحَاوَلَةٌ قَصِدْتُ مِنْهَا الْخِدْمَةَ مَعَ التَّقْلِيلِ مِنَ الْكُلْفَةِ ، مِنْ إِنْقَالِ هَامِشِ الْكِتَابِ .

آدَمُ أَبُو الْبَشَرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : ٢٨٥ ، ٢٨٣ ، ٨٨ .

الْأَئِمَّةُ الثَّلَاثَةُ : أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ : ٤٣٢ .

« الْإِبَانَةُ فِي الْفَقْهِ الشَّافِعِيِّ » لِأَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْقُورَانِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (. . . - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْهَمْدَانِيِّ الْحَمَوِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي الدِّمِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) : ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ ظَهْرَةَ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ ، بُرْهَانُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ الْقَيْرُوزِ أَبَادِيِّ الشَّيرَازِيِّ الْفَقِيهُ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ ، ٥١٦ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيِّ الْمُرِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ

بَابْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ = ١٤٣٣ - ١٥١٧ م) :
٤٥٣ .

إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ
(... - ٧٢١ هـ = ... - ١٣٢١ م) = الْإِسْنَوِيُّ .

أَبْنُ أَبِي أَلَدَمَ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعِمِ الْهَمْدَانِيُّ الْحَمَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ
بَابْنِ أَبِي أَلَدَمَ ، شَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٥٨٣ - ٦٤٢ هـ = ١١٨٧ - ١٢٤٤ م) :
٦٥٧ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُزِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، بُرْهَانُ الدِّينِ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٨٣٦ - ٩٢٣ هـ =
١٤٣٣ - ١٥١٧ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَرِيفٍ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْمُزِّيِّ الْمَقْدِسِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ أَبُو الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْأَمْعَالِي
(٨٢٢ - ٩٠٦ هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١ م) : ٤٥٣ .

أَبْنُ أَبِي شَيْبَةَ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ
(١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٦ - ٨٤٩ م) : ٦٤٦ .

أَبْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ = الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ أَبْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ
(... - ٣٤٥ هـ = ... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .

أَبْنُ إِسْحَاقَ : ٢٨٣ .

أَبْنُ الْأَهْدَلِ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ ، أَبْنُ
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :
٣١٦ .

أَبْنُ الْبَارِزِيِّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ ، أَبْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

أَبْنُ بَرْهَانَ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، يُعْرَفُ بِأَبْنِ بَرْهَانَ ، أَبُو الْفَتْحِ
(٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م) : ٢٧٢ .

أَبْنُ بَرْهُونُ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهُونِ الْفَارَقِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ ، أَوْرَدَهُ الْمُؤَلِّفُ
بِاسْمِ الْفَارَقِيِّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صاحب « فوائد المذهب » :
١٠٨ .

أَبْنُ الْبَزْزِيِّ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبَزْزِيِّ [هَكَذَا صَبَطَهُ أَبْنُ الصَّلَاحِ بَفَتْحِ
الْبَاءِ ، وَصَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] ، الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ ،
(٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ أَبْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا : ٣٩ .
أَبْنُ النَّبِيعِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُوَيْهِ بْنِ نَعِيمِ الضَّبِّيِّ الطَّهْمَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ
بِالْحَاكِمِ ، وَيُعْرَفُ بِأَبْنِ النَّبِيعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥ هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤ م) :
٥٧ ، ٦٦٢ .

أَبْنُ الْحَاجِّ الْمَالِكِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبْنِ الْحَاجِّ ، الْعَبْدَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْفَاسِيُّ ،
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٧٣٧ هـ = - ١٣٣٦ م) : ٢٠٧ .

أَبْنُ حِبَّانَ = مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ ، أَبُو حَاتِمٍ الْبُسْتِيُّ ، الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ حِبَّانَ
(.... - ٣٥٤ هـ = - ٩٦٥ م) : ٥٨٦ .

أَبْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيِّ ، أَبْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبُو الْفَضْلِ ، شِهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) : ٧٥ .

أَبْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ،
أَبْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ =

١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٧١ ،

٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ،

٩٧ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢١ ،

١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،

١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،

١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ،

١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،

٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ،

٢٣٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٢٦٠ ،

٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،

٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢٥ ،

٣٤٢ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ،

٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٨ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٤ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ،

٤٤٨ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٧٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ ،

٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ،

٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٤٢ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ،
٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٥٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ،
٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٤ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ،
٥٩٧ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٣ ،
٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٩ ، ٦٥١ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ ،
٦٧٠ .

أَبْنُ حَمْدَانَ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ التَّمِيمِيُّ الْحَرَانِيُّ الْحَنْبَلِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ =
١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

أَبْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلٍ الشَّيْبَانِيُّ الْوَالِئِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ =
٧٨٠ - ٨٥٥ م) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ .

أَبْنُ خُزَيْمَةَ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ السَّلْمِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ =
٨٣٨ - ٩٢٤ م) : ١٥٨ .

أَبْنُ الْخَطَّاطِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْلَمِيُّ الْخَطَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : أَبْنُ الْخَيْطِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (.... - ٣٧٣ هـ = - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَبْنُ دِرْبَاسٍ : عَثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسٍ الْمَرَانِيُّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

أَبْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهَبٍ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْفُسَيْرِيُّ ،
الْمَعْرُوفُ كَاتِبُهُ وَجَدَّهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ (٦٢٥ - ٧٠٢ هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢ م) : ٦١٤ .

أَبْنُ رَسْلَانَ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقِينِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ
الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ =
١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْقِينِيُّ .

أَبْنُ الرَّفْعَةِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، أَبْنُ
الرَّفْعَةِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ،
٢٠٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٧ ، ٣٠٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٣٨٤ ، ٤٠٤ ، ٤٩٩ ،
٥١٦ ، ٥٣٨ ، ٥٨٦ ، ٦٠٠ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ زِيَادِ الْغَنِيِّ الْمَقْصَرِيُّ الرَّبِيدِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ
أَبْنُ زِيَادِ الْغَنِيِّ الْمَقْصَرِيُّ الرَّبِيدِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الضَّيَاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ =
١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٣٥ ، ٧٦ ، ٨٣ ، ٩٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٥٨ ،
٢٦٠ ، ٣٢٤ ، ٣٧٠ ، ٣٧٥ ، ٣٩٢ ، ٤٠٢ ، ٤٦٦ ، ٥٢٦ ، ٥٥١ ، ٥٨٨ .

أَبْنُ شُهَبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
تَقِيَّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بِأَبْنِ قَاضِي شُهَبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ
نَجْمَ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهَبَةَ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي
أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِئَةِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهَبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبْنُ الصَّبَّاحِ = عَبْدُ السَّيِّدِ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو نَصْرِ (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

أَبْنُ الصَّلَاحِ = عُثْمَانُ بْنُ صَلَاحِ الدِّينِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرَزُورِيِّ الْكُرْدِي
الْشَّرْخَانِي الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيَّ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) : ٧٥ ، ٢١٧ ، ٢٣٣ ، ٢٧٨ ، ٣٦٠ ، ٣٧١ ،
٣٧٣ ، ٤٠١ ، ٤٠٣ ، ٤١١ ، ٤٣٣ ، ٤٦٥ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٥٥٠ ، ٦١١ ،
٦٢٢ ، ٦٥٠ .

أَبْنُ ظَهِيرَةَ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ ظَهِيرَةَ الْمَخْزُومِي ، بُرْهَانَ الدِّينِ ،
أَبُو إِسْحَاقِ (٨٢٥ - ٨٩١ هـ = ١٤٢٢ - ١٤٨٦ م) : ٦٠٠ ، ٦٢٣ .

أَبْنُ ظَهِيرَةَ = أَبُو السَّعُودِ أَبْنُ ظَهِيرَةَ : ١٧٧ .

أَبْنُ عَبْدِ الْكَبْرِ = يُونُسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبْنِ عَبْدِ الْكَبْرِ النَّصْرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيِّ ،
أَبُو عَمْرٍو (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .

أَبْنُ عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، عِرُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) : ١١٦ ، ١٧٣ ، ٢٥٧ ، ٣١٢ ، ٤٠٧ ، ٤١٠ ، ٤١٥ ، ٥٢٥ ،
٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦١٣ .

أَبْنُ عَرَبِيٍّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ الْعَرَبِيِّ الطَّائِفِيِّ الْحَاتِمِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُحْيِي
الدِّينِ أَبْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالْشَيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) :
٥٧١ .

أَبْنُ الْعِمَادِ = أَحْمَدُ بْنُ عِمَادِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يُونُسَ الْأَقْفَهْسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ (٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قبل
١٣٤٩ - ١٤٠٥ م) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَبْنُ الْفَرَاءِ الْبَغَوِيِّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَاءِ أَوْ أَبْنُ الْفَرَاءِ الْبَغَوِيِّ ، مُحْيِي السُّنَّةِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .

أَبْنُ قَاسِمٍ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ الْمُغَزِّي الشَّافِعِيِّ ، وَيُعرفُ بِأَبْنِ قَاسِمِ وَبِأَبْنِ

الْعَرَابِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) =
الْعَزِّي .

أَبْنُ قَاضِي شُهْبَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشُّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ،
تَقِيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) اشتهر بأبْنِ قَاضِي شُهْبَةَ لِأَنَّ أَبَا جَدِّهِ
نَجْمُ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيَّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةَ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي
أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهْبَةَ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطَا الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبْنُ قَاضِي عَجْلُونَ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَبْنُ قَاضِي عَجْلُونَ الدَّمَشْقِيُّ
الْشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦ هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢ م) : ٣٦٩ .

أَبْنُ الْقُسَيْرِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازِنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ النَّيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبْنُ
الْقُسَيْرِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

أَبْنُ الْقَطَّانِ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، أَبْنُ الْقَطَّانِ
(... - ٣٥٩ هـ = ... - ٩٧٠ م) : ٢٣٤ .

أَبْنُ اللَّبَّانِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
الْعُمَّانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَكْرِيِّ الْوَائِلِيِّ الْأَصْبَهَانِيِّ التَّيْمِيِّ الشَّافِعِيِّ الْقَاضِي ،
أَبُو مُحَمَّدٍ ، أَبْنُ اللَّبَّانِ (... - ٤٤٦ هـ = ... - ١٠٥٤ م) : ٢٣٩ .

أَبْنُ الْمُقْرِيءِ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقْرِيءِ أَبْنِ عَلِيِّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ
الْحُسَيْنِيِّ الشَّوَارِبِيِّ التَّيْمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبْنُ الْمُقْرِيءِ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ١٢٩ ، ٥٣٦ .

أَبْنُ نُبَاتَةَ الْفَارِقِيِّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبْنِ نُبَاتَةَ الْفَارِقِيِّ ، أَبُو يَحْيَى
(٣٣٥ - ٣٧٤ هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠ .

أَبْنُ النَّقِيبِ = أَحْمَدُ بْنُ لَوْلُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبْنُ النَّقِيبِ
(٧٠٢ - ٧٦٩ هـ = ١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١ .

أَبْنُ يُونُسَ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُونُسَ الْأَزْبَلِيِّ ، ثُمَّ الْمَوْصِلِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ
(٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شارحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

أَبُو إِسْحَاقَ الْمَرْوَزِيِّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِسْحَاقَ
(... - ٣٤٠ هـ = ... - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .

أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي فُحَّافَةَ عُمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ
الصَّدِيقُ (٥١١ هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ
وَشَهِدَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ : ١٦٢ ، ٥٧٢ .

أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ الشَّهْبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٧٧٩ - ٨٥١ هـ = ١٢٧٧ - ١٤٤٨ م) أَشْهَرُ بَابِنِ قَاضِي شُهْبَةِ لَأَنَّ أَبَا جَدِّهِ نَجْمُ الدِّينِ عُمَرَ الْأَسَدِيِّ أَقَامَ قَاضِيًا بِقَرْيَةِ شُهْبَةِ مِنْ قُرَى حَوْرَانَ أَرْبَعِينَ سَنَةً . وَفِي أَغْلَبِ كُتُبِ الْفِقْهِ يَذْكُرُونَهُ بِأَبْنِ شُهْبَةِ ، وَهُوَ مِنَ الْخَطِّ الْمَشْهُورِ : ١٧٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو حَامِدٍ الْمَرْوَزِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ بِشْرِ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيِّ الْمَرْوَزِيِّ الْمَرْوَزِيُّ ، أَبُو حَامِدٍ (.... - ٣٦٢ هـ = - ٩٧٣ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَبُو الْحَسَنِ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

أَبُو حَنِيفَةَ الثُّغَمَانُ بْنُ ثَابِتٍ ، التَّيْمِيُّ بِالْوَلَاءِ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م) : ٤٩ ، ٧٥ ، ٩٠ ، ٩٤ ، ١٩٧ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٥ ، ٣٢٦ ، ٤٠١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٨٤ ، ٥٧٠ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٦١٤ ، ٦١٥ .

أَبُو دَاوُدَ = سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بِشْرِ الْأَزْدِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ = ٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

أَبُو زُرْعَةَ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيِّ الرَّازِيَانِيِّ الْمَصْرِيِّ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٥٠٤ .

أَبُو زَيْدٍ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

أَبُو سَعْدٍ الْمُتَوَلِّيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونٍ التَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَلِّيُّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمُتَوَلِّيُّ .

أَبُو اللَّيْثِ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُتَلَقَّبُ بِإِمَامِ الْهَدْيِ (.... - ٩٧٩ هـ = - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

أَبُو مُحَمَّدٍ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَوَيْهِ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (.... - ٤٣٨ هـ = - ١٠٤٧ م) : ٤٠٣ .

أَبُو يُوسُفَ = يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبٍ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو يُوسُفَ

(١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِذُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .

« إِحْكَامُ أَحْكَامِ النِّكَاحِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْفَنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ : ٤٤٥ .
أَحْمَدُ بْنُ بِشْرِ بْنِ عَامِرٍ الْعَامِرِيِّ الْمُرَوِّزِيِّ الْمُرَوِّزِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (. . . - ٣٦٢ هـ = . . . - ٩٧٣ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ = ٩٩٤ - ١٠٦٦ م) : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ الثُّمَيْرِيِّ الْحَرَّانِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٦٠٣ - ٦٩٥ هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥ م) : ٥٩٢ .

أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م) = الْأَذْرَعِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَنْبَلِ الشَّيْبَانِيِّ الْوَائِلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م) إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَأَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، أَبُو شَمْسِ الدِّينِ الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (بَعْدَ ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بَعْدَ ١٤٦٥ - ١٥٤١ م) = الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَّانِيُّ الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٧٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٥٠٤ .

أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهَانَ ، يُعْرَفُ بِأَبْنِ بَرْهَانَ ، الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَتْحِ (٤٧٩ - ٥١٨ هـ = ١٠٨٧ - ١١٢٤ م) : ٢٧٢ .

أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، شِهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) = أَبْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ عِمَادٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ يُوسُفَ الْأَقْفَهْسِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الْعِمَادِ (قَبْلَ ٧٥٠ - ٨٠٨ هـ = قَبْلَ ١٣٤٩ - ١٤٠٥ م) : ١٧٢ ، ٥٦٠ ، ٦١٦ .

أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَسَّانِ
ابْنِ الْمَلِكِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيِّ السِّنْفِيِّ الْمُرَادِيِّ الرَّيْدِيِّ ، الشَّافِعِيِّ ، الْإِمَامُ
الْأَمَّاجُ الْمَرْجَدُ ، صَفِيُّ الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الشُّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ =
١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) مِنْ عُلَمَاءِ زَيْدَ بِالْيَمَنِ ، مِنْ مَوْلَانِهِ : « تَجْرِيدُ الزَّوَائِدِ وَتَقْرِيبُ
الْفَرَائِدِ » فِي مُجَلَّدَيْنِ ، « تَخْفَةُ الطُّلَابِ » ، « أَلْعَابُ الْمُحِيطِ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ
وَالْأَصْحَابِ » ، « نَظْمٌ أَوْ مَنْظُومَةُ الْإِرْشَادِ » ، « فِتَاوَى » جَمَعَهَا وَلَدُهُ الْقَاضِي
حُسَيْنٌ ، ثُمَّ جَمَعَهَا ابْنُ النَّقِيبِ : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .

أَحْمَدُ بْنُ لَوْلُو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّومِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ النَّقِيبِ (٧٠٢ - ٧٦٩ هـ =
١٣٠٢ - ١٣٦٨ م) : ٨١ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْإِسْفَرَايِينِيِّ ، أَبُو حَامِدٍ (٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) :
٢١١ ، ٥٠٠ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الرُّومَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (.... - ٤٥٠ هـ =
.... - ١٠٥٨ م) = الرُّومَانِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ ، ابْنُ الْقَطَّانِ
(.... - ٣٥٩ هـ = - ٩٧٠ م) = ابْنُ الْقَطَّانِ : ٢٣٤ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْخَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(٦٤٥ - ٧٢٧ هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) مِنْ أَهْلِ قُمُولَةٍ فِي صَعِيدِ مِصْرَ ، مُصَنَّفُ « الْبَحْرِ
الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ » وَلَخَّصَهُ بِـ « الْجَوَاهِرِ » : ٤٠٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبْلٍ الشَّيْبَانِيِّ الْوَالِئِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٦٤ - ٢٤١ هـ = ٧٨٠ - ٨٥٥ م)
إِمَامُ الْمَذْهَبِ الْحَنْبَلِيِّ ، وَاحِدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ : ٥١ ، ٥٣ ، ٧١ ، ٩٤ ، ١٧١ ،
٢٧٥ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٥٣ ، ٤٨٢ ، ٥٢٥ ، ٦١٥ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّيَلِيِّ الْحَيَّاطُ ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضاً : ابْنُ الْحَيَّاطِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ
(.... - ٣٧٣ هـ = - ٩٨٣) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ شِهَابُ الدِّينِ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ
الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ
الْهَيْتَمِيُّ .

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، ابْنُ الرَّفْعَةِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ = ١٢٤٧ - ١٣١٠ م) = ابْنُ الرَّفْعَةِ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عَجِيلٍ ، الْمَذْكُورُ بِابْنِ عَجِيلٍ (لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ أَعَيِّنَهُ وَلَمْ أَتَبَيَّنْ صَبْطَهُ) :

٨٦ ، ١٩٨ .

أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِيلِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شارحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

« إحياءُ علومِ الدِّينِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

« الْأَخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنَفِيِّ ، مَجِدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

الْأَذْرَعِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ حَمْدَانَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْأَذْرَعِيِّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٧٠٨ - ٧٨٣ هـ = ١٣٠٨ - ١٣٨١ م) : ٣٨ ، ٤٥ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٩٣ ،

١٧١ ، ٢٠١ ، ٢٣٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٧٥ ، ٣٠٥ ، ٣٤١ ، ٣٥٧ ،

٣٦٠ ، ٣٦٢ ، ٣٧٦ ، ٣٩٢ ، ٣٩٥ ، ٤١٢ ، ٤٤٦ ، ٤٧٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩٦ ،

٤٩٨ ، ٥٠٨ ، ٥٣٨ ، ٥٤٤ ، ٥٤٧ ، ٥٤٩ ، ٦١٣ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ،

٦٧٢ ، ٦٥٩ .

الْإِزْبِيلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ثُمَّ الْمُوصِلِيُّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شارحُ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ .

الْأَرْدَبِيلِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الْأَرْدَبِيلِيِّ التَّبْرِيزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ ، تَاجُ الدِّينِ (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٣٤٥ م) .

الْأَرْدَبِيلِيُّ : يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَرْدَبِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ ، جَمَالُ الدِّينِ (.... - ٧٩٩ هـ = ... - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .

« الْإِزْشَادُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُفْرِيِّ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَطِيَّةَ الشَّرْجِيِّ الْحُسَيْنِيِّ الشَّاورِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْمُفْرِيِّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ = ١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) : ٤٩٩ .

« الْإِزْشَادُ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« إِزْشَادُ الْعِبَادِ إِلَى سَبِيلِ الرَّشَادِ » لِأَحْمَدَ زَيْنِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلْبَارِيِّ الْقُنَّائِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مِنْ عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ : ١٢٧ .

الْأَزْهَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ =

٨٩٥ - ١٠٨١ (م) : ٥٦٥ .

«الاستقصاء لمذاهب العلماء الفقهاء ، شرح المهذب للشيرازي» لعثمان بن عيسى بن
درباس الماراني الشافعي ، ضياء الدين ، أبي عمرو (٥١٦ - ٦٠٢ هـ =
١١٢٣ - ١٢٠٦ م) : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

الإسفرابيني = أحمد بن محمد بن أحمد الإسفرابيني الشافعي ، أبو حامد
(٣٤٤ - ٤٠٦ هـ = ٩٥٥ - ١٠١٦ م) : ٢١١ ، ٥٠٠ .

إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقيري ابن علي بن عطية الشرجي الحسيني الشاوري
اليميني الشافعي ، ابن المقيري ، شرف الدين ، أبو محمد (٧٥٥ - ٨٣٧ هـ =
١٣٥٤ - ١٤٣٣ م) الشرجي نسبة إلى شرجة من سواحل اليمن ، الحسيني نسبة إلى
آيات حسين باليمن حيث ولد فيها ، الشاوري نسبة إلى بني شاوور بطن من همدان أصله
منهم : ١٢٩ ، ٥٣٦ .

إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله بن إسماعيل الحضرمي الشافعي ، قطب الدين ،
أبو الذبيح (.... - ٦٧٦ هـ = - ١٢٧٨ م) : ٥٢٦ ، ٦١٢ ، ٦٣٤ .

الإسنائي = إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الإسنوي أو الإسنائي الشافعي ،
نور الدين (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) = الإسنوي .

الإسنوي = إبراهيم بن هبة الله بن علي الحميري الإسنوي أو الإسنائي الشافعي ،
نور الدين (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) : ١٢٨ ، ١٧٧ ، ٢٦٢ ، ٢٨١ ،
٣٥٣ ، ٣٦٧ ، ٣٨٤ ، ٤٠٢ ، ٤٤٦ ، ٥١١ ، ٥٤٩ ، ٦٠٠ ، ٦١٤ ، ٦٦٥ .

الأصحاب = ٧٥ ، ٢٧٥ ، ٤٣٣ ، ٥١٤ ، ٦٥٥ .

الإصطخري = الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري الشافعي ، أبو سعيد
(٢٤٤ - ٣٢٨ هـ = ٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .

«أصل روضة الطالبين» للتوحي ، هو : «شرح الوجيز» للرافعي = عبد الكريم بن
محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني الشافعي ، أبو القاسم (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ =
١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ١٨٢ ، ٣١٩ ، ٤٧٥ ، ٥١١ ، ٥٧١ ، ٥٨٤ .

«أصل منهاج الطالبين» للتوحي ، هو : «المحرر» للرافعي = عبد الكريم بن محمد بن
عبد الكريم الرافي الشافعي ، أبو القاسم (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) .

«الألم» لمحمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي المطلبي ،
أبي عبد الله ، الإمام الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) : ١٢٧ ، ١٣٣ ،
٢٨٠ ، ٤٢٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٥٤٦ .

أُمُّ زَنْع : ٥٩٢ .

الإمام = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْمَعَالِي ،
رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٧٣ ،
٨٢ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ٣٧٢ ، ٤٤٣ ، ٥٠٥ ، ٥٩١ .

إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ =
١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) .

« الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » = « شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ :
« فَتْحُ الْجَوَادِ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي أَسْمُهُ : « الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » .

« الْأَنْوَارُ لِعَمَلِ الْأَبْرَارِ » فِي الْفِقْهِ الشَّافِعِيِّ لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ جَمَالِ الدِّينِ يُوسُفَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
الْأَزْدِيَّ الشَّافِعِيِّ (.... - ٧٩٩ هـ = - ١٣٩٧ م) : ٤٥ ، ١١٨ ، ٢٦٠ ،
٢٧٨ ، ٣٤٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٤ ، ٤١٥ ، ٥٠٣ .

الْأَهْدَلُ = الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيِّ الْعَلَوِيِّ الْهَاشِمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ
الْأَهْدَلِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) :
٣١٦ .

الْبَارِزِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٥٤٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

بَا مَخْرَمَةً = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَا مَخْرَمَةً الْعَدَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَقِيُّ الدِّينِ
(٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

« الْبَحْرُ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الطَّبْرِيِّ الرَّوْيَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ
(.... - ٤٥٠ هـ = - ١٠٥٨ م) : ١٥٧ ، ٢٤١ ، ٣٨٠ ، ٤٦٢ ، ٥٨٤ .

الْبُخَارِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
(١٩٤ - ٢٥٦ هـ = ٨١٠ - ٨٧٠ م) : ٦٨ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ٢٧٢ ، ٥٧٣ .

الْبُرْهَانُ الْمُرَاغِيُّ = مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبُرْهَانُ
الْمُرَاغِيُّ (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

الْبُزْرِيُّ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرِمَةَ الْبُزْرِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِفَتْحِ

الْبَاءُ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ [الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَهَا وَمُفْتِيَهَا .
 « بُسْتَانُ الْعَارِفِينَ » لِنَصْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الشَّمْرَقَنْدِيِّ ، أَبِي الْإِثْمِ ،
 الْمُلقَّبُ بِإِمَامِ الْهَدْيِ (.... - ٩٧٩ هـ = - ١١٨٣ م) : ٢٧٥ .
 « الْبَسِيطُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٦٠ .

بَعْضُ أَصْحَابِنَا : ٤٠٦ .

الْبَغَوِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ مَسْعُودٍ الْفَرَّاءُ أَوْ ابْنُ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيُّ ، مُحْيِي السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٩ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٤٤ ، ٣٧١ ، ٣٧٨ ، ٢٧٩ ، ٤٠٢ ، ٤١٤ ، ٥٠٩ ، ٤٩٠ .

الْبَكْرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَوَظِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) : ١٥٧ .

الْبُلْقِينِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيِّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ١٤٩ ، ١٥٧ ، ١٦١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٣١٢ ، ٣٥٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٧ ، ٤٠٢ ، ٤٠٧ ، ٤٧٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٠ ، ٥١٢ ، ٥٢٦ ، ٥٣١ ، ٥٣٧ ، ٦١٥ ، ٦٢٣ ، ٦٢٦ ، ٦٢٨ ، ٦٥٤ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ .

الْبَنْدَنَجِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنَجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ (.... - ٤٢٥ هـ = - ١٠٣٤ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الدَّخِيرَةِ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

الْبَنْدَنَجِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَنَجِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدِ ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

بَنُو الرَّفْعَةِ : ٤٠٤ .

الْبُؤَيْطِيُّ = يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْبُؤَيْطِيُّ الْفَرَسِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبَ (.... - ٢٣١ هـ = - ٨٤٦ م) : ١٤٠ ، ٣٧١ .

الْبَيْهَقِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ الشَّافِعِيُّ (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ =

٩٩٤ - ١٠٦٦ م) : ١٢٧ ، ٢٧٦ ، ٥٥٣ .

تاج الدين التبريزي = علي بن عبد الله بن الحسين بن أبي بكر الأزديلي التبريزي الشافعي ، أبو الحسن ، تاج الدين (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٢٤٥ م) : ٢٦٠ .

تاج الدين السبكي = عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي ، تاج الدين ، أبو نصر (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) = السبكي .

تاج الدين ألفارزي = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .

التبريزي ، تاج الدين = علي بن عبد الله بن أبي بكر الأزديلي التبريزي الشافعي ، أبو الحسن ، تاج الدين (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ = ١٢٧٨ - ١٣٤٥ م) : ٢٦٠ .

« التمهيد لكتاب الإبانة في فقه الشافعي » لعبد الرحمن بن مأمون النيسابوري الشافعي المتولي ، أبي سعيد (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٤٥ .

« التجزئة » لأحمد بن محمد بن أحمد الطبري الروياني الشافعي ، أبي العباس (.... - ٤٥٠ هـ = - ١٠٥٨ م) .

« التحرير » لذكر بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السبكي المصري الشافعي ، شيخ الإسلام ، أبي يحيى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ٢٣٦ .

« تحفة المحتاج شرح المنهاج » لأحمد بن محمد بن حجر ، شيخ الإسلام ، شهاب الدين ، ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٥٠ ، ٨٣ ، ١٠٠ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،

١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢١٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٧ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٩١ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥١٢ ، ٥٣٧ ، ٥٤٢ ، ٥٥٥ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٦ ، ٦٢٥ ، ٦٦٧ ، ٦٦٦ .

« التحقيق » ليحيى بن شرف بن مزي بن حسن الحزامي الحوزاني التووي الشافعي ، مخي الدين ، أبي زكريا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٦٦ ، ٨١ ، ١٤٤ ، ١٦٣ ، ١٩١ .

الترمذي = محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمى البوغى الترمذي ، أبو عيسى (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢ م) : ٥٧ ، ١١٨ ، ١٢٧ ، ٢٣٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ،

٥٦٦ .

تقي الدين السبكي = علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي

الشَّافِعِيُّ ، تَقِيَّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) = الشُّبَكِيُّ .
« التَّمْهِيدُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحِمَيْرِيِّ الْأَسْتَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
نُورُ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) : ٦١٤ .

التِّيمِيَّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْزُوقِيِّ السَّمْعَانِيِّ التِّيمِيَّ الْحَنْفِيَّ
ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظْفَرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) .

« التَّنْبِيْهُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُوْسُفَ الْفَيَزُورِأَبَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ،
أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٥١٦ .

« التَّنْفِيْحُ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مَرْيَ بْنِ حَسَنِ الْخَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٩٤ .

« التَّهْذِيبُ » لِلْحُسَيْنِ بْنِ مَنْصُورِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي
السُّنَّةِ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٥٧١ .

« التَّوْشِيْحُ فِي الْفَقْهِ » لِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ الشُّبَكِيِّ
الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرْجِيِّ الشُّبَكِيِّ ، تَاجِ الدِّينِ ، أَبِي نَصْرٍ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =
١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٣٧٧ .

الْجُرْجَانِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُرْجَانِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
الْقَاضِي ، أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) :

الْجُرْجَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْجُرْجَانِيِّ الْحَنْفِيَّ ،
نُورُ الدِّينِ (.... - ٨٣٨ هـ = - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَعْفِرِ التَّسْفِيِّ الْمُسْتَعْفِرِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .

جَلَّالُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الشُّيُوطِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، جَلَّالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،
٧٤ ، ٩٢ ، ٢٩٦ .

جَمَالُ الْإِسْلَامِ = عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبُزْزِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ
بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبُكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ
(٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ ابْنِ عُمَرَ وَفَقِيهَا وَمُفْتِيهَا : ٣٩ .

« الْجَوَاهِرُ » مُلَخَّصُ « الْبَحْرِ الْمُحِيطِ فِي شَرْحِ التَّوْسِيطِ » كِلَاهُمَا لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
أَبِي الْحَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ الْقُمُولِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ (٦٤٥ - ٧٢٧ هـ =

١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) مِنْ أَهْلِ قُؤْلَةٍ فِي صَعِيدِ مِصْرَ : ٧٣ ، ٧٥ ، ١٣٢ ، ٢٠٢ ، ٣٤٤ ، ٣٩٨ ، ٥٤٦ .

« جَوَاهِرُ الْبَحْرَيْنِ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيِّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
نُورِ الدِّينِ (.... - ٧٢١ هـ = - ١٣٢١ م) .

الْجَوَاجِرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعَمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْجَوَاجِرِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ
الشَّافِعِيِّ (٨٢٢ - ٨٨٩ هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤ م) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .

الْجَوْرِيُّ = عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَوْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ (.... - القرن الرابع
الهجري = - القرن العاشر الميلادي) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .

الْجُوَيْنِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَوَةَ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(.... - ٤٣٨ هـ = - ١٠٤٧ م) .

الْجُوَيْنِيُّ = عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَيَوَةَ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ =
١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٧١ .

الْجِيلِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، صَائِنُ الدِّينِ
(.... - بعد ٦٢٩ هـ = - بعد ١٢٣١ م) : ١٣٣ .

الْحَارِثُ بْنُ أَسَدِ الْمُحَاسِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٢٤٣ هـ = - ٨٥٧ م) .

« حَاشِيَةُ الْإِبْصَاحِ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ لِلثَّوَوِيِّ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ
الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ أَبْنِ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ
الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٢٨٣ .

« حَاشِيَةُ الرُّوضَةِ » لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُمَرَ بْنِ رَسْلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْفَلَانِيِّ الْأَصْلِيِّ ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ٢٣٦ .

« حَاشِيَةُ الْمُنْهَاجِ » لِأَبِي السَّعُودِ أَبْنِ ظَهْرَةَ : ١٧٧ .

الْحَاكِمُ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدَوِيَةَ بْنِ نُعَيْمِ الضَّبِّيِّ الطَّهْمَانِيِّ الْيَسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ
بِالْحَاكِمِ ، وَيُغَرَّفُ بِأَبْنِ النَّبِيعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥ هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤ م) :
٥٧ ، ٦٦٢ .

« الْحَاوِي الْكَبِيرُ » لِعَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَفْضَى الْقُضَاةِ ،
أَبِي الْحَسَنِ (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) : ٧٧ ، ٢٢١ ، ٣٣٥ ، ٣٥٠ ،
٤٤٦ ، ٥٣٧ .

« الْحَاوِي الصَّغِير » لَعَبْدِ الْعَفَّارِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْعَفَّارِ الْقَزْوِينِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
نَجْمُ الدِّينِ (... - ٦٦٥ هـ = ... - ١٢٦٦ م) .

الْحَيْثِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَيْثِيُّ الصَّرْدِيُّ الرَّبِيعِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ
(... - ٧٩٢ هـ = ... - ١٣٩٠ م) لَهُ كِتَابٌ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » .

الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بُرْهَوْنِ الْقَارِقِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ =
١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدُ الْمُهَذَّبِ » ، ١٠٨ .

الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ الْأَصْطَخَرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢٤٤ - ٣٢٨ هـ =
٨٥٨ - ٩٤٠ م) : ٧١ .

الْحَسَنُ الْبُصْرِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ =
٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .

الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبَغْدَادِيِّ الْقَاضِي الشَّافِعِي ، أَبُو عَلِيٍّ (... - ٣٤٥ هـ =
... - ٩٥٦ م) : ١٤٠ .

الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى الْبَنْدَنِيحِيُّ الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَلِيٍّ (... - ٤٢٥ هـ =
... - ١٠٣٤ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الدَّخِيرَةِ فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ » : ٦٠٠ .

حَسَنُ بْنُ مَنْصُورِ الْأَوْزْجَنْدِيِّ الْفَرَّغَانِيِّ الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ (... - ٥٩٢ هـ =
... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .

الْحَسَنُ بْنُ يَسَارِ الْبُصْرِيِّ ، أَبُو سَعِيدٍ (٢١ - ١١٠ هـ = ٦٤٢ - ٧٢٨ م) : ٢١٨ ، ٥٢٦ .

الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الضَّبِّيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ
الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .

الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ الْحَلِيمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
(٣٣٨ - ٤٠٣ هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢ م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .

الْحُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحُسَيْنِيُّ الْعَلَوِيُّ الْهَاشِمِيُّ الشَّافِعِيُّ ، ابْنُ الْأَهْدَلِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَالْأَهْدَلُ أَحَدُ جُدُودِهِ (٧٨٩ - ٨٥٥ هـ = ١٣٨٧ - ١٤٥١ م) : ٣١٦ .

حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ أَوْ الْمَرْوُزِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْقَاضِي حُسَيْنُ ، أَبُو عَلِيٍّ
(... - ٤٦٢ هـ = ... - ١٠٦٩ م) = الْقَاضِي حُسَيْنُ .

الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورِ الْفَرَّاءِ أَوْ ابْنِ الْفَرَّاءِ الْبَغَوِيِّ ، مُخَيِّ السُّنَّةِ ، أَبُو مُحَمَّدٍ
(٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) = الْبَغَوِيُّ .

الْحَضْرَمِيُّ = إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِيِّ ، قُطْبُ الدِّينِ ،

- أَبُو الدَّبِيحِ (.... - ٦٧٦هـ = - ١٢٧٨م) : ٦٣٤ ، ٦١٢ ، ٥٢٦ .
- « حَلِيَّاتُ الشُّبَكِيِّ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ الشُّبَكِيِّ
الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦هـ =
١٢٨٤ - ١٣٥٥م) : ٦٢١ .
- الْحَلِيمِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَلِيمِ الْبُخَارِيِّ الْحَلِيمِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٣٨ - ٤٠٣هـ = ٩٥٠ - ١٠١٢م) : ١٦٨ ، ٢٨٠ .
- « حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » = لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارِسِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيِّ ، أَبِي بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧هـ =
١٠٣٧ - ١١١٤م) : ٢٧٤ .
- الْحُمَيْدِيُّ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّئِيسِ الْحُمَيْدِيُّ الْأَسَدِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٢١٩هـ =
.... - ٨٣٤م) : ٥٢ .
- الْحَنَاطِيُّ = الْإِمَامُ الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَوْ أَبُوهُ ، أَوْ وَلَدُهُ أَبُو نَصْرِ ، الْحَنَاطِيُّ
(.... - ٥٥٧هـ = - ١١٦٣م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ ، ٥٥٧ .
- حَوَاءُ أُمُّ الْبَشَرِ : ٢٨٥ .
- « الْخَادِمُ » = خَادِمُ الرَّافِعِيِّ وَالرَّوَضَةِ لِمُحَمَّدِ بْنِ بَهَادُرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرَكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ (٧٤٥ - ٧٩٤هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢م) : ٢٢٧ ، ٦١٥ .
- « الْخُطْبُ الْتُبَاتِيَّةُ » لِعَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، ابْنِ ثُبَاتَةَ الْفَارِسِيِّ ، أَبِي يَحْيَى
(٣٣٥ - ٣٧٤هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤م) : ٢٠٠ .
- الْخَوَارِزْمِيُّ = مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُظَفَّرُ أَوْ
مُظْهَرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣م) صَاحِبُ كِتَابِ
« الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٤١٦ ، ٣٩٢ .
- الدَّارَقُطْنِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عُمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ الشَّافِعِيُّ
(٣٠٦ - ٣٨٥هـ = ٩١٩ - ٩٩٥م) : ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٥٥٣ ، ٥٨٤ .
- الدَّارِمِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْمَيْمُونِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ،
أَبُو الْفَرَجِ (٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .
- دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ ، ٣٩٨ .
- دَاوُدُ الظَّاهِرِيُّ = دَاوُدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَلْفِ الْأَصْبَهَانِيِّ ، أَبُو سُلَيْمَانَ ، الْمُلَقَّبُ بِالظَّاهِرِيِّ
(٢٠١ - ٢٧٠هـ = ٨١٦ - ٨٨٤م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْمُجْتَهِدِينَ ، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ الْمَذْهَبُ

الطاهري : ٨٠ ، ٥٧٥ .

داود بن علي بن خلف الأصبهاني ، أبو سليمان ، الملقب بالطاهري (٢٠١ - ٢٧٠هـ = ٨١٦ - ٨٨٤م) أحد الأئمة المجتهدين ، وإليه ينسب المذهب الطاهري : ٨٠ ، ٥٧٥ .

« الدقاق » ليحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوزاني النوي الشافعي ، مخي الدين ، أبي زكريا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) : ١٤٤ .

الدميمري = محمد بن موسى بن عيسى بن علي الدميمري الشافعي ، كمال الدين ، أبو البقاء (٧٤٢ - ٨٠٨هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

الدبيلي = أحمد بن محمد الدبيلي الحياط ، ويقال له أيضا : ابن الحياط ، أبو العباس (٣٧٣هـ = ... - ٩٨٣م) : ٣٩٢ ، ٤٦٣ ، ٥٤٢ .

« الذخيرة في فروع الشافعية » للحسن بن عبد الله بن يحيى البندنجي البغدادي الشافعي ، أبي علي (٤٢٥هـ = ... - ١٠٣٤م) : ٦٠٠ . ذو الدين : ١٤٠ .

رابعة بنت إسماعيل العدوية البصرية ، أم الخير (١٣٥هـ = ... - ٧٥٢م) : ٤٩١ .

الرافعي = عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافي القزويني الشافعي ، أبو القاسم (٥٥٧ - ٦٢٣هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦م) : ٣٥ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٤٠ ، ٣٢٢ ، ٣٩٨ ، ٤٤٦ ، ٥٥١ ، ٥٥٨ ، ٥٨٧ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢٣ ، ٦٤٢ ، ٦٥٧ .

الرداد = موسى بن زين العابدين بن أحمد بن أبي بكر الرداد البكري الصديقي الشافعي ، كمال الدين (٩٢٣هـ = ... - ١٥١٧م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ، ٤٦٧ ؛ وراجع « فتاوى الرداد » .

« الرعاية » لأحمد بن حمدان الثميري الحراني الحنبلي ، أبي عبد الله (٦٠٣ - ٦٩٥هـ = ١٢٠٦ - ١٢٩٥م) : ٥٩٢ .

« الروضة » = « روضة الطالبين وعمدة المفتين » ليحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوزاني النوي الشافعي ، مخي الدين ، أبي زكريا (٦٣١ - ٦٧٦هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧م) ؛ وهو اختصار « شرح الوجيز » للرافعي : ٤٥ ، ٦٨ ، ٨١ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٧ ، ١٦٣ ، ١٧٢ ، ١٨٢ ، ٢١١ ، ٢٣٩ ، ٢٦٣ ، ٣١٩ ، ٣٥٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٥ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٧٥ ، ٤٩٧ ، ٥١١ ، ٥١٦ ، ٥٨٤ ، ٥٩٤ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٧ .

الرؤياني = أحمد بن محمد بن أحمد الطبري الرؤياني الشافعي ، أبو العباس (.... - ٤٥٠هـ = ١٠٥٨م) : ٧١ ، ١٥٧ ، ٢٧٣ ، ٤٠٢ ، ٤٧٩ ، ٤٨٩ ،

٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٧٢ ، ٥٩٠ ، ٥٩٦ ، ٦٢٨ ، ٦٧٢ .

الزيمي = محمد بن عبد الله الحنفي الصردفي الزيمي اليميني الشافعي ، جمال الدين (.... - ٧٩٢هـ = ١٣٩٠م) له كتاب «التفقي شرح التنبية» : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ،

٥٢٦ .

الزبيلي = أحمد بن نصر الديلمي ، أبو العباس (.... - بعد ٦٠٠هـ = - بعد ١٢٠٤م) أكثر ابن الرفعة النقل عن كتابه «أدب القضاء» ، راجع في تصحيح اسمه «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ٤٠٣/١ الحاشية التي كتبها على الغالب ابن قاضي شهبة رحمه الله تعالى .

الزبيلي ، قال ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» ٢٩٣/١ : أنه علي بن أحمد بن محمد الديلمي ، صاحب «أدب القضاء» ، أكثر ابن الرفعة النقل عنه ، ويعبر عنه بالزبيلي ، بفتح الزاي ثم باء موحدة مكسورة . قال السبكي ٢٩٠/٣ : إنه الذي أشهر على الألسنة . وقال الإسوي ١٨٧ : إن الذين أدركناهم من المصريين هكذا ينطقون به ، ولا أدري هل له أصل أم هو منسوب إلى ديبيل ، وهو الظاهر . قال : ودبيل بدال مهملة مفتوحة ، ثم باء موحدة مكسورة بعدها ياء مثناة من تحت ساكنة ، ثم لام . قال ابن السمعاني [الأنساب ٣١٢/٥] : قرية من قرى الشام فيما أطر . وأما ديبيل ، بدال مفتوحة ، ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ، ثم باء موحدة مضمومة ؛ فبلدة من ساحل الهند ، قرية من السند . والظاهر أن المذكور منسوب إلى الأولى . ورأيت بخط الأذري أن الصواب أنه ديبيلي ، ومن قال الزبيلي فقد صحف . وبسط ذلك .

جاء في «طبقات الفقهاء الشافعية» لابن الصلاح ٤٠٣/١ الحاشية التي كتبها على الغالب ابن قاضي شهبة رحمه الله تعالى : رأيت في أول «الغنية» بخط مصنفها الأذري : فائدة : أكثر ابن الرفعة النقل عن «أدب القضاء» لأبي الحسن الديلمي ، هكذا نسبته على ما هو موجود في النسخ ، وسميها من فقهاء العصر : الزبيلي ، يعني : بالزاي المفتوحة ثم الباء الموحدة المكسورة ثم الياء آخر الحروف . وتبعناهم في هذا المجموع على ذلك تقليداً مع توقف في ذلك وشك فيه ، ثم إن الله يسر بحصول نسختين لهذا الكتاب ، وعلى أحدهما أنه تأليف الشيخ الإمام أبي الحسن علي بن أحمد سبط المقرئ الديلمي ، وفي إحداهما في باب وجوب القضاء حكاية عن قول المؤلف ما لفظه : حدثنا أبو عبد الله محمد بن أحمد بن موسى الديلمي أو سبط

الْمُقَرِّيءِ الدُّبَيْلِيِّ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ سَبَطَ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّبَيْلِيِّ الرَّاهِدُ نَزِيلُ مِصْرَ ، وَقَدْ ذَكَرَ [فِي الْأَصْلِ زِيَادَةٌ : لَهُ] ابْنُ الصَّلَاحِ وَالنَّوَوِيُّ فِي « الطَّبَقَاتِ » لِأَبِي الْعَبَّاسِ تَرْجَمَةً جَلِيلَةً ، وَغَالِبُ ظَنِّي أَنَّ هَذَا الْمُؤَلَّفَ سَبَطُهُ ، وَإِنَّمَا وَقَعَ تَضْحِيفُ الدُّبَيْلِيِّ بِالزُّبَيْلِيِّ ، وَدَبِيلُ بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ ، ثُمَّ بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ ؛ بَلَدَةٌ مَعْرُوفَةٌ ؛ وَيُرْشَحُ مَا ذَكَرْنَاهُ رَوَايَةُ الْمُؤَلَّفِ عَنْ بَعْضِ أَشْيَاخِ دُبَيْلٍ . وَرَأَيْتُ بِحِطِّ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا : رَأَيْتُ فِي « مُشْتَبِهِ النِّسْبَةِ » لِلدَّهَبِيِّ [صَفْحَةٌ : ٢٩٢] : الدُّبَيْلِيُّ ، دُبَيْلٌ : قَبِيلَةٌ مِنْ أَكْرَادِ الْمُوَصِّلِ ، مِنْهُمْ : أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ نَصْرِ الدُّبَيْلِيُّ الْفَقِيهَ الشَّافِعِيُّ ، حَجَّ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَخَمْسَ مِائَةٍ ، وَنَابَ فِي الْقَضَاءِ بِيَعْدَادَ ، مَاتَ بَعْدَ [سَنَةٍ] سِتٍّ مِائَةٍ . أَنْتَهَى . وَالظَّاهِرُ أَنَّ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ الْكُفَّةِ هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الدَّهَبِيُّ ، أَغْنَى أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنَ نَصْرِ الدُّبَيْلِيُّ ، وَهَذِهِ الْقَبِيلَةُ الَّتِي يُنْسَبُ إِلَيْهَا هَذَا الرَّجُلُ : بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُومَةٍ ، ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ ، ثُمَّ مُوَحَّدَةٌ مَضْمُومَةٌ ، ثُمَّ لَامٌ . أَنْتَهَى . ٣٩٨ .

الزُّرْكَشِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ يَهَادِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزُّرْكَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَذُرُ الدِّينِ (٧٤٥ - ٧٩٤هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢م) : ٣٩ ، ٤٥ ، ٧٥ ، ١١٦ ، ١٤٥ ، ١٧٧ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٥٧ ، ٢٨٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٤٤٤ ، ٤٤٦ ، ٤٧٠ ، ٤٩٤ ، ٤٩٨ ، ٥٤٩ ، ٥٨١ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٦١٢ ، ٦١٨ .

زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠م) : ٣٥ ، ٤٩ ، ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٩٦ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٨١ ، ٤٣١ ، ٤٤٨ ، ٤٧٠ ، ٥٠١ ، ٥١١ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥٥٠ ، ٥٧٠ ، ٥٩٠ ، ٦١٦ ، ٦٦٠ .

الزَّمَزِمِيُّ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيْرَازِيُّ الْأَصْلِي ، الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّمَزِمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨م) : ٢١٩ ، ٣٥٠ ، ٤٠٦ ، ٤١٠ ، ٤٥٣ .

« زَوَائِدُ الرُّوَضَةِ » = « زَوَائِدُ الرُّوَضَةِ عَلَى الْمِنْهَاجِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ابْنِ قَاضِي عَجْلُونٍ ، الدَّمَشَقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢م) : ٣٦٩ .

« زِيَادَاتُ الْعَبَّادِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦م) : ٤٢٤ .

زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَّانِيُّ الْمِصْرِيُّ
الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ
(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

السُّبْكِيُّ = تَاجُ الدِّينِ = عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيِّ بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ
الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ =
١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٢٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٢٩ .

السُّبْكِيُّ = تَقِيُّ الدِّينِ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ تَمَّامِ السُّبْكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٣٨ ،
٧٧ ، ٩٤ ، ١٥٥ ، ١٦٧ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ، ٢٧٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ،
٣٤٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٩٢ ، ٤١٠ ، ٤١١ ،
٤١٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٧ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٦٥ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ،
٦٥١ ، ٦٥٧ .

السَّرْحَسِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلِ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ
(... - ٤٨٣ هـ = ... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .
سُقْيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٧ - ١٧١ هـ = ٧١٦ - ٧٧٨ م) :
٤٩١ .

سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلْمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، عِرُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

سُلَيْمَانُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .
سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطِيرِ اللَّحْمِيِّ الشَّامِيِّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيِّ
(٢٦٠ - ٣٦٠ هـ = ٨٧٣ - ٩٧١ م) : ٢٢٣ .

سُلَيْمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ بَشِيرِ الْأَزْدِيِّ السَّجِسْتَانِيِّ ، أَبُو دَاوُدَ (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ =
٨١٧ - ٨٨٩ م) : ١٢٩ ، ١٦٣ ، ١٩٣ ، ٣٨٥ .

السَّمَرْقَنْدِيُّ = نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ
الْهُدَى (... - ٩٧٩ هـ = ... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

السَّمْعَانِيُّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ السَّمْعَانِيِّ التَّمِيمِيِّ الْحَنْفِيِّ
ثُمَّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

السَّهْوَدِيُّ = عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّهْوَدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نُورُ الدِّينِ ،
أَبُو الْحَسَنِ (٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٦ م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ
الْحَنْفِيُّ ، نُورُ الدِّينِ (. . . - ٨٣٨ هـ = . . . - ١٤٣٤ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

الشَّيْطُوطِيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الشَّيْطُوطِيُّ
الشَّافِعِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ،
٧٤ ، ٩٢ ، ٢٩٦ .

الشَّاشِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرِو الْقَقَالِ الشَّاشِيِّ الْفَارَقِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ
« حَلْيَةُ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

الشَّافِعِيُّ = الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعٍ الْهَاشِمِيِّ
الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م)
أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ : ٣٤ ، ٣٨ ، ٥١ ، ١٠٥ ، ١١٨ ،
١٢٧ ، ١٦٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١١ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٤٠٥ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ،
٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٧٤ ، ٥٨٦ ، ٦٠٧ ، ٦١٥ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْإِرْشَادِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ابْنِ
حَجَرٍ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ =
١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وَلَهُ شَرْحَانِ لـ « الْإِرْشَادِ » ، الْأَوَّلُ أَسْمُهُ : « فَتْحُ الْجَوَادِ شَرْحُ
الْإِرْشَادِ » وَالثَّانِي أَسْمُهُ : « الْإِمْدَادُ شَرْحُ الْإِرْشَادِ » : ١٢٢ ، ١٤٣ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ،
٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥٥٥ ، ٦٦٧ .

« شَرْحُ التَّخْرِيرِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٦٤ .
« شَرْحُ الرُّوضِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٤٠ ،
١٩٦ ، ٥١٥ .

« شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْجَزَائِيِّ الْخُوزَانِيِّ النَّوَوِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٥١ ،
٢١٩ ، ٣٠٩ ، ٣٩٩ ، ٤٣٢ ، ٥٨٤ ، ٦٠٨ ، ٦٦٢ .

« شَرْحُ الْعَبَابِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَامِ ، شَهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ

حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٦٢ ، ١٠٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٩ .

« الشَّرْحُ الْكَبِيرُ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شِهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) : ٥٥١ ، ٤٧٥ .

« شَرْحُ الْمُخْتَارِ » = « الْأَخْتِيَارُ شَرْحُ الْمُخْتَارِ » كِلَاهُمَا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمَوْصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مَجْدِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِعَلِيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ الشُّبَكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ ، تَقِيِّ الدِّينِ ، أَبِي الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٤٥٣ .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » = « تَحْقِيقُ الْمُخْتَارِ شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، شِهَابِ الدِّينِ ، ابْنِ حَجَرِ الْهَيْتَمِيِّ السَّعْدِيِّ الْمَكِّي الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) .

« شَرْحُ الْمِنْهَاجِ » الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ، لِمُحَمَّدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢ هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥ م) قَالَ عَبْدُ الْقَادِرِ الْعَيْدَرُوسُ فِي « الثَّوَرِ السَّافِرِ » صَفْحَةٌ : ٥٥٠ : شَرْحَ « مِنْهَاجِ النَّوَوِيِّ » بِخَمْسَةِ شُرُوحٍ ، مِنْهَا : « الْكَتَرُ » وَ « الْمَغْنِي » وَ « الْمَطْلَبُ » : ١٧٣ .

« شَرْحُ الْمَنْهَجِ » لِزَكَرِيَّا بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ زَكَرِيَّا الْأَنْصَارِيِّ السَّنِيكِيِّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، شَيْخِ الْإِسْلَام ، أَبِي يَحْيَى (٨٢٣ - ٩٢٦ هـ = ١٤٢٠ - ١٥٢٠ م) : ١٦٤ ، ٤٣١ .

« شَرْحُ الْمُهَذَّبِ » = « الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مَرِيٍّ بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْخُزَائِنِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) .

« شرح الوسيط » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مَرِيٍّ بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْخُزَائِنِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ١٥٧ ، ٤٠٥ .

شَرَفُ الدِّينِ الْإِزْبِيلِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ يُوسُفَ الْإِزْبِيلِيِّ ، ثُمَّ الْمَوْصِلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شَرَفُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٧٥ - ٦٢٢ هـ = ١١٧٩ - ١٢٢٥ م) شَارَحَ « التَّنْبِيهِ » : ١٣٢ ، ٢٣٣ ، ٥٧٠ .

شُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ ، الْقَاضِي شُرَيْحُ ، أَبُو أُمَيَّةَ (. . . - ٧٨هـ = . . . - ٦٩٧م) .

شَمْسُ الْأَيْمَةِ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلِ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيِّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ (. . . - ٤٨٣هـ = . . . - ١٠٩٠م) : ٦٢٨ .

الشَّيْحَانِ = الثُّبَارِيُّ وَمُسْلِمٌ : ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٣ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ٢٢٥ ، ٢٧٩ ، ٢٩١ ، ٤٠١ ، ٥٨٠ .

الشَّيْحَانِ = الرَّافِعِيُّ وَالنَّوَوِيُّ : ٧٦ ، ١١٦ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢٢٥ ، ٢٦٣ ، ٢٧٣ ، ٣١٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٩ ، ٣٩١ ، ٤٠٣ ، ٤٤٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٧٤ ، ٥٨٧ ، ٦٠٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ ، ٦٥٨ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ .

الشَّيْرَازِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ يُونُسَ الْفَيَّزُورْزَابَادِيِّ الشَّيْرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣م) : ٥١٦ .

صَاحِبُ « الْأَنْوَارِ » = الْأَزْدَبِيلِيُّ = يُونُسُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدَبِيلِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (. . . - ٧٩٩هـ = . . . - ١٣٩٧م) .

« الصَّحِيحَانِ » = الشَّيْحَانِ : الثُّبَارِيُّ وَمُسْلِمٌ .

الصَّرْدَفِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَثِيثِيُّ الصَّرْدَفِيُّ الرَّيْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (. . . - ٧٩٢هـ = . . . - ١٣٩٠م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ .

طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨م) : ٦٠٠ .

الطَّبْرَانِيُّ = سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَيُّوبَ بْنِ مُطَيْرٍ اللَّحْمِيُّ الشَّامِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ (٢٦٠ - ٣٦٠هـ = ٨٧٣ - ٩٧١م) : ٢٢٣ .

الطَّبْرِيُّ = الْقَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ (٣٤٨ - ٤٥٠هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨م) : ٦٠٠ .

الطَّبْرِيُّ = مُحِبُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ الطَّيِّبِ ، ابْنُ شَمْسِ الدِّينِ الطَّنْبَدَاوِيُّ أَوْ الطَّنْبَدَاوِيُّ الْبَكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، شِهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (بعد ٨٧٠ - ٩٤٨هـ = بعد

١٤٦٥ - ١٥٤١ م : ٣١٦ ، ٤٠٥ ، ٤٠٨ ، ٤١٥ ، ٤٨٩ ، ٥٥١ .

الطَّبَّيبُ النَّاسِرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبَّيبُ النَّاسِرِيُّ
الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، قَاضِي الْقَضَاةِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ
« إِيضَاحُ الْفَتَاوِي فِي الثُّبُوتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .
عَائِشَةُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ ، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ (ق ٩ هـ - ٥٥٨ هـ = ٦١٣ - ٦٧٨ م) : ٤٩٢ ،
٥٧٢ .

« الْعَبَابُ الْمُحِيطُ بِمُعْظَمِ نُصُوصِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ » لِأَحْمَدَ بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاضِي يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانَ بْنِ الْمَلِكِ
سَيْفِ بْنِ ذِي يَزِينَ الْمَذْحِجِيِّ السِّنْفِيِّ الْمَرَادِيِّ الرَّيْدِيِّ ، الْإِمَامُ الْأَمْجِدُ الْمَرْجَدُ ،
صَفِي الدِّينِ وَشَهَابِ الدِّينِ ، أَبِي الشُّرُورِ (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) :
٣٧٧ ، ٤٧٩ ، ٥١٣ ، ٦٢٢ .

الْعَبَادِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَادِيِّ الْهَرَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ
(٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : ٣٨ ، ٢١٤ ، ٣٨٨ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٤٢٤ .
الْعَبَّاسِيُّ = مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ
الْعَبَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ
« الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَبَاحٍ الْفَزَارِيِّ الْبَذَرِيِّ الشَّافِعِيِّ الْفَزَكَاحُ ، تَاجُ الدِّينِ ،
أَبُو مُحَمَّدٍ (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٦٠٧ .
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الْجُهَنِيِّ الْحَمَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، ابْنُ الْبَارِزِيِّ
(٦٠٨ - ٦٨٣ هـ = ١٢١١ - ١٢٨٤ م) : ٤٥٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٩ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخَضِيرِيِّ السُّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
جَلَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٦٦ ، ٧٤ ، ٩٢ ،
٢٩٦ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، وَجِيهُ الدِّينِ ابْنُ زِيَادٍ الْغَنِيِّ الْمَقْصَرِيِّ الرَّيْدِيِّ
الرَّيْدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الضَّيَاءِ (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = ابْنُ زِيَادٍ .
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ رَسَلَانَ الْكِنَانِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ الْأَصْلُ ثُمَّ الْبُلْقَيْنِيُّ ، جَلَالُ الدِّينِ
(٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) = الْبُلْقَيْنِيُّ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ النَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَلِّيِّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) = الْمُتَوَلِّيُّ .

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فُورَانَ الْقُورَانِي الْمَزُونِي الشَّافِعِي ، أَبُو الْقَاسِمِ (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِي الرَّازِيَّيْنِي الْمِصْرِي الْعِرَاقِي الشَّافِعِي ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِي (٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقُشَيْرِي الشَّافِعِي ، أَبُو نَصْرِ (٥١٤ هـ = ... - ١١٢٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .

عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ نُبَاتَةَ الْفَارِجِي ، أَبُو يَحْيَى (٣٣٥ - ٣٧٤ هـ = ٩٤٦ - ٩٨٤ م) : ٢٠٠ .

عَبْدُ السَّيِّدِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الصَّبَّاحِ الشَّافِعِي ، أَبُو نَصْرِ (٤٠٠ - ٤٧٧ هـ = ١٠١٠ - ١٠٨٤ م) : ٧٤ ، ٤١٧ ، ٦٥٨ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السَّلَمِي الدَّمَشَقِي الشَّافِعِي ، عِزُّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ = ١١٨١ - ١٢٦٢ م) = ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي الْجِيلِي الشَّافِعِي ، صَائِنُ الدِّينِ (... - بعد ٦٢٩ هـ = ... - بعد ١٢٣١ م) : ١٣٣ .

عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الشَّيرَازِي الْأَصْلُ ، الْمَكِّي الشَّافِعِي ، الْمَعْرُوفُ بِالزَّمْزَمِيِّ (٩٠٠ - ٩٧٦ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) = الزَّمْزَمِيُّ .

عَبْدُ الْغَفَّارِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ الْقَزويني الشَّافِعِي ، نَجْمُ الدِّينِ (... - ٦٦٥ هـ = ... - ١٢٦٦ م) صَاحِبُ « الْحَاوِي الصَّغِيرِ » : ٦٠٠ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِي الْقَزويني ، أَبُو الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) = الرَّافِعِيُّ .

عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ الْيَسَابُورِي ، ابْنُ الْقُشَيْرِي ، أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرَّبِيعِ الْحَمِيدِي الْأَسَدِي ، أَبُو بَكْرٍ (... - ٢١٩ هـ = ... - ٨٣٤ م) : ٥٢ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قُحَافَةَ عُمَانَ بْنِ عَامِرٍ بْنِ كَعْبِ التَّيْمِيِّ الْقُرَشِي ، أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ (٥١ هـ - ١٣ هـ = ٥٧٣ - ٦٣٤ م) أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ آمَنَ وَشَهِدَ

لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الرِّجَالِ : ١٦٢ ، ٥٧٢ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَامَحْرَمَةَ الْعَدَنِيَّ ، تَقِيَّ الدِّينِ (٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْعَبْسِيِّ ، مَوْلَاهُمْ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (١٥٩ - ٢٣٥ هـ = ٧٧٦ - ٨٤٩ م) : ٦٤٦ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْبَكْرِيُّ الْوَائِلِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ النَّيْمِيُّ الشَّافِعِيُّ الْقَاضِي ، أَبُو مُحَمَّدٍ ، ابْنُ اللَّبَّانِ (.... - ٤٤٦ هـ = - ١٠٥٤ م) : ٢٣٩ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنَفِيُّ ، مَجْدُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٣ .

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَيَّوْتِهِ الْجَوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (.... - ٤٣٨ هـ = - ١٠٤٧ م) : ٤٠٣ .

عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْمَعَالِي ، رُكْنُ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) = الْإِمَامُ .

عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَّامِ السُّبُكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزْرَجِيِّ الشَّافِعِيِّ السُّبُكِيِّ ، تَاجُ الدِّينِ ، أَبُو نَصْرِ (٧٢٧ - ٧٧١ هـ = ١٣٢٧ - ١٣٧٠ م) : ٢٦٥ ، ٣٧٧ ، ٤١٦ ، ٦٢٩ .

عُثْمَانُ بْنُ صَاحِجِ الدِّينِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ النَّصْرِيِّ الشَّهْرُورِيِّ الْكُرْدِيِّ الشَّرْحَانِي الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ الصَّلَاحِ ، تَقِيَّ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) = ابْنُ الصَّلَاحِ .

عُثْمَانُ بْنُ عُثْمَانَ ابْنِ أَبِي الْعَاصِ بْنِ أُمَيَّةَ ، ذُو الثُّورَيْنِ (٤٧ هـ - ٣٥ هـ = ٥٧٧ - ٦٥٦ م) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَثَالِثُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَأَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ : ١٦٢ ، ٥٨١ .

عُثْمَانُ بْنُ عِيْسَى بْنِ دِرْبَاسِ الْمَارَانِيَّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو (٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) صَاحِبُ «الاسْتِيفَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ» : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

«الْعُدَّةُ شَرْحُ الْإِبَانَةِ» لِأَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٧ ، ٦٢٨ .

الْعِرَاقِيُّ = زَيْنُ الدِّينِ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُرْدِيِّ الْكَرَازِيَّانِي الْمِصْرِيُّ الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، زَيْنُ الدِّينِ ، أَبُو الْفَضْلِ ، الْمَعْرُوفُ بِالْحَافِظِ الْعِرَاقِيِّ

(٧٢٥ - ٨٠٦ هـ = ١٣٢٥ - ١٤٠٤ م) : ١٣٣ ، ٦٢٢ .

الْعِرَاقِيُّ = وَلِيُّ الدِّينِ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيُّ الرَّازِيَّ الْمِصْرِيُّ
الْعِرَاقِيُّ الشَّافِعِيُّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) :
٦١٤ .

عُرِّ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ = عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ السُّلَمِيُّ
الدمشقي ، عُرِّ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِسُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ (٥٧٧ - ٦٦٠ هـ =
١١٨١ - ١٢٦٢ م) = أَبُو عَبْدِ السَّلَامِ .

« الْعَزِيزُ » لِعَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقُرُونِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْقَاسِمِ
(٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٦١٤ .

الْعَسْقَلَانِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكِنَانِيُّ أَبُو حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو
الْفَضْلِ ، شَهَابُ الدِّينِ (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ = ١٣٧٢ - ١٤٤٩ م) : ٧٥ .

عَطَاءُ بْنُ أَسْلَمَ بْنِ صَفْوَانَ ، أَبُو أَبِي رِيَّاحٍ (٢٧ - ١١٤ هـ = ٦٤٧ - ٧٣٢ م) : ٣٤٨ .

عَطِيَّةُ الْمَكِّي ، لَمْ أَسْتَطِعْ تَعْيِينَهُ ، هَلْ هُوَ : عَطِيَّةُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَسَنِ السُّلَمِيِّ الْمَكِّي ،
زَيْنُ الدِّينِ (.... - ٩٨٣ هـ = - ١٥٧٦ م) ؟ : ٤٥٣ ، ٥٥٢ ، ٦٦١ .

عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٢٣ ق هـ - ٤٠ هـ =
٦٠٠ - ٦٦١ م) أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَرَابعُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ
بِالْجَنَّةِ ، وَأَبْنُ عَمِّ النَّبِيِّ وَصِهْرُهُ : ١٦٢ ، ٥٥٣ .

عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجُورِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحَسَنِ (.... - القرن الرابع الهجري = القرن
العاشر الميلادي) : ٣٦٤ ، ٥٤٩ .

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْجُزْجَانِيِّ الْحَنْفِيُّ ، الْقَاضِي ،
أَبُو الْحَسَنِ (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْكَافِي بْنِ عَلِيٍّ بْنِ تَمَامِ السُّبُكِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْخَزَرَجِيُّ الشَّافِعِيُّ ، تَقِيُّ الدِّينِ ،
أَبُو الْحَسَنِ (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) = السُّبُكِيُّ .

عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ الْحَسَنِيِّ السَّنْهُودِيِّ الشَّافِعِيِّ ، نَوْرُ الدِّينِ ، أَبُو الْحَسَنِ
(٨٤٤ - ٩١١ هـ = ١٤٤٠ - ١٥٠٦ م) : ٢٢٧ ، ٦٠٥ ، ٦٢٣ .

عَلِيُّ بْنُ عَمَرَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَهْدِيٍّ ، أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِيُّ الشَّافِعِيُّ (٣٠٦ - ٣٨٥ هـ =
٩١٩ - ٩٩٥ م) = الدَّارَقُطْنِيُّ .

عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرِدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَفْضَى الْقَضَاةِ ، أَبُو الْحَسَنِ

(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) .

عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ بْنِ نَقِيلِ الْقُرَشِيِّ الْعَدَوِيِّ ، أَبُو حَفْصٍ (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ = ٥٨٤ - ٦٤٤ م) ثَانِي الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ ، وَأَوَّلُ مَنْ لُقِّبَ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ : ١١٣ ، ١٦٢ ، ٢٥٢ ، ٣٨٣ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٥٢٥ ، ٥٥٣ ، ٥٦٤ ، ٥٩٨ .

عَمْرُ أُلْفَتَى الزَّيْدِيِّ (..... هـ = م) شَيْخُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ عَمَرَ الزَّيْدِيِّ ، الْإِمَامُ الْأَمَجِدُ الْمُرْجَدُ : ٣٧٥ .

عَمْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عِكْرَمَةَ الْبَزْزِيِّ [هَكَذَا ضَبَطَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ بِفَتْحِ الْبَاءِ ، وَضَبَطَهُ السَّيِّدُ الْبَكْرِيُّ بِكَسْرِ الْبَاءِ] الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْقَاسِمِ ، جَمَالُ الْإِسْلَامِ (٤٧١ - ٥٦٠ هـ = ١٠٧٨ - ١١٦٥ م) كَانَ إِمَامَ جَزِيرَةِ آبِنِ عَمَرَ وَفَقِيهًا وَمُفْتِيهَا : ٣٩ .

عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيُّ ، سِرَاجُ الدِّينِ ، أَبُو حَفْصٍ ، آبِنُ النَّخْوِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِآبِنِ الْمُتْلَقَيْنِ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ = ١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

الْعَمْرَانِيُّ = يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ يَحْيَى الْعَمْرَانِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

الْغَامِدِيَّةُ : ٥٧٦ .

آبِنُ الْغَرَابِيلِيِّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِآبِنِ قَاسِمٍ وَبِآبِنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) = الْغَزِّيُّ .

الْغَزَالِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيُّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٤٥ ، ٨٢ ، ٩٤ ، ١٣٢ ، ١٦٠ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٥٨ ، ٣٠٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٥٠ ، ٤٦٥ ، ٤٩٣ ، ٥٥٣ ، ٥٧٣ ، ٥٩٢ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ .

الْغَزِّيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيِّ الشَّافِعِيُّ ، وَيُعرفُ بِآبِنِ قَاسِمٍ وَبِآبِنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨ هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢ م) : ١٣٣ ، ٣٩٨ ، ٦٢٩ ، ٦٤٨ ، ٦٦٠ .

الْفَارِقِيُّ = الْحَسَنُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ بَرْهُونَ الْفَارِقِيِّ ، أَبُو عَلِيٍّ (٤٣٣ - ٥٢٨ هـ = ١٠٤١ - ١١٣٣ م) صَاحِبُ « فَوَائِدُ الْمُتَهَذِّبِ » : ١٠٨ .

الْفَاشَانِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

« فتاوى ابن حجر الهيثمي » لأحمد بن محمد بن علي بن حجر ، شيخ الإسلام
 شهاب الدين ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس
 (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وله كتابان يجمعان فتاواه ، الأول اسمه :
 « الفتاوى الحديثة » والثاني اسمه « الفتاوى الفقهية الكبرى » : ١٠٨ ، ١٨٦ ،
 ٦١٤ .

« فتاوى البغوي » للحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء البغوي الشافعي ،
 مخبي الشنة ، أبي محمد (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) : ٤٠٢ ، ٤٧٠ .
 « فتاوى ابن الخياط » لأحمد بن محمد الديلمي الخياط ، ويقال له أيضاً : ابن الخياط ،
 أبي العباس (.... - ٣٧٣ هـ = - ٩٨٣ م) : ٣٩٢ .

« فتاوى ابن زياد الغنيمي المفسري الزبيدي » لعبد الرحمن بن عبد الكريم بن إبراهيم ،
 وجيه الدين ابن زياد الغنيمي المفسري الزبيدي الشافعي ، أبي الصياء
 (٩٠٠ - ٩٧٥ هـ = ١٤٩٤ - ١٥٦٨ م) : ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٦١٥ .

« فتاوى البلقيني » لعبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكنايني العسقلاني الأصل ثم البلقيني
 الشافعي ، جلال الدين (٧٦٣ - ٨٢٤ هـ = ١٣٦٢ - ١٤٢١ م) : ٦١٥ .

« فتاوى ابن الصلاح » لعثمان بن صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان النصري الشهرزوري
 الكردني الشرحاني الشافعي ، المعروف بابن الصلاح ، تقي الدين ، أبي عمرو
 (٥٧٧ - ٦٤٣ هـ = ١١٨١ - ١٢٤٥ م) : ٥٥٠ .

« الفتاوى الحلبية » لعلي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الشبكي الأنصاري الخزرجي
 الشافعي ، تقي الدين ، أبي الحسن (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٦٢١ .

« فتاوى الرزاد » لموسى بن زين العابدين بن أحمد بن أبي بكر الرزاد البكري الصديقي
 الشافعي ، كمال الدين (.... - ٩٢٣ هـ = - ١٥١٧ م) : ٤١٣ ، ٤٦٧ .

« فتاوى الشبكي » لعلي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الشبكي الأنصاري الخزرجي
 الشافعي ، تقي الدين ، أبي الحسن (٦٨٣ - ٧٨٦ هـ = ١٢٨٤ - ١٣٥٥ م) : ٦٢٢ .

« فتاوى الطنبذائي أو الطنبذائي » لأحمد بن الطيب ابن شمس الدين الطنبذائي أو
 الطنبذائي البكري الصديقي الشافعي ، شهاب الدين ، أبي العباس (بعد
 ٨٧٠ - ٩٤٨ هـ = بعد ١٤٦٥ - ١٥٤١ م) : ٥٥١ .

« فتاوى عطية المكي » لم أستطع تعيين عطية ، هل هو : عطية بن علي بن حسن السلمی
 المكي ، زين الدين (.... - ٩٨٣ هـ = - ١٥٧٦ م) ؟ : ٥٥٢ .

« فتاوى الغزالي » لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي الشافعي ، حجة الإسلام ،
أبي حامد (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٣٢٥ ، ٤١٤ .

« فتاوى قاضي خان » لحسن بن منصور الأوزجدي الفرغاني الحنفي ، المعروف بقاضي
خان (.... - ٥٩٢ هـ = - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .

« فتاوى الفقهاء » لمحمد بن أحمد بن الحسين بن عمر الفقهاء الشافعي الفارقي الشافعي ،
فخر الإسلام المستظهر ، أبي بكر (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صاحب
« حلية العلماء » : ٤٩٢ .

« فتح الجواد شرح الإرشاد » = « شرح الإرشاد » لأحمد بن محمد بن علي بن حجر ،
شيخ الإسلام شهاب الدين ابن حجر الهيثمي السعدي المكي الشافعي ، أبي العباس
(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) وله شرحان لـ « الإرشاد » ، الأول اسمه :
« فتح الجواد شرح الإرشاد » والثاني اسمه : « الإمداد شرح الإرشاد » .

« الفراء أو ابن الفراء البغوي » = الحسين بن مسعود بن محمد الفراء أو ابن الفراء البغوي
الشافعي ، مخبي السنة ، أبو محمد (٤٣٦ - ٥١٠ هـ = ١٠٤٤ - ١١١٧ م) =
البغوي .

« الفزكاح » = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ، تاج الدين ،
أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .

« الفزاري » = عبد الرحمن بن إبراهيم بن سباع الفزاري البذري الشافعي الفزكاح ،
تاج الدين ، أبو محمد (٦٢٤ - ٦٩٠ هـ = ١٢٢٧ - ١٢٩١ م) : ٧١ ، ٧٤ ، ٤٠٩ .

« الفوراني » = عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن فوران الفوراني المروزي الشافعي ،
أبو القاسم (٣٨٨ - ٤٦١ هـ = ٩٩٨ - ١٠٦٩ م) : ١٦٠ ، ١٧٦ .

« القاضي أبو الطيب » = طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري الشافعي ، القاضي أبو الطيب
(٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٤٧٩ ، ٦٠٠ .

« القاضي الجزجاني » = علي بن عبد العزيز بن علي بن إسماعيل الجزجاني الشافعي ،
القاضي ، أبو الحسن (٣٢٣ - ٣٩٢ هـ = ٩٣٥ - ١٠٠٢ م) .

« القاضي حسين » = حسين بن محمد بن أحمد المروزي أو المروزي الشافعي ، القاضي
حسين ، أبو علي (.... - ٤٦٢ هـ = - ١٠٦٩ م) : ١٠٠ ، ١٣٦ ، ١٨٦ ،

٢٠٢ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٤٢٠ ، ٥٧٢ ، ٥٨٨ ،
٥٩٦ ، ٦١٤ ، ٦٧٢ .

قَاضِي خَانَ = حَسَنُ بْنُ مَنْصُورٍ الْأَوْزَجَنْدِيُّ الْقَرْغَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ، الْمَعْرُوفُ بِقَاضِي خَانَ
(... - ٥٩٢ هـ = ... - ١١٩٦ م) : ٥٩٢ .

القَاضِي شَرِيحٌ = شَرِيحُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْجَهْمِ الْكِنْدِيُّ ، أَبُو أُمَيَّةَ (... - ٧٨ هـ =
... - ٦٩٧ م) .

القَاضِي الطَّبْرِيُّ = طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاهِرِ الطَّبْرِيِّ ، الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ
(٣٤٨ - ٤٥٠ هـ = ٩٦٠ - ١٠٥٨ م) : ٦٠٠ .

الْقَزْوِينِيُّ = عَبْدُ الْقَعَّارِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ عَبْدِ الْقَعَّارِ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(... - ٦٦٥ هـ = ... - ١٢٦٦ م) : ٦٠٠ .

الْقُسَيْرِيُّ = عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ هَوَازَنَ الْقُسَيْرِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو نَصْرِ
(... - ٥١٤ هـ = ... - ١١٢٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْمَوْضِعُ » .

الْقُسَيْرِيُّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ هَوَازَنَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ طَلْحَةَ التَّيْسَابُورِيِّ ، ابْنُ الْقُسَيْرِيِّ ،
أَبُو الْقَاسِمِ ، زَيْنُ الْإِسْلَامِ (٣٧٦ - ٤٦٥ هـ = ٩٨٦ - ١٠٧٢ م) : ٥٩٤ .

الْقُقَالُ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقُقَالِ الشَّاشِيِّ الْفَارِقِيِّ الشَّافِعِيُّ ،
فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ
« حَلِيَةِ الْعُلَمَاءِ » : ٧٢ ، ٧٥ ، ٢٤٧ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٨ ، ٤١٢ ،
٤٢٠ ، ٤٤٣ ، ٥٧٥ ، ٦٤٢ .

الْقَمَّاطُ = مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمَّاطِ الرَّيْدِيِّ الشَّافِعِيُّ ، الْقَاضِي
وَالْمُفْتِي ، جَمَالُ الدِّينِ (٨٢٨ - ٩٠٣ هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧ م) تَلْمِذُ الطَّيِّبِ النَّاشِرِيِّ
وَعُمَرُ الْفَتَى : ٣١٦ .

الْقُمُولِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ أَبِي الْخَرَمِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيُّ الْقُمُولِيُّ الشَّافِعِيُّ ، نَجْمُ الدِّينِ
(٦٤٥ - ٧٢٧ هـ = ١٢٤٧ - ١٣٢٧ م) : ٤٠٢ .

« الْقَوَاعِدُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الزَّرْكَشِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ، بَذَرِ الدِّينِ
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) : ١٧٧ .

« الْكَافِي فِي مَذَهَبِ الشَّافِعِيِّ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ ، أَبِي مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ =
١٠٩٩ - ١١٧٣ م) : ٥٠٣ .

« الْكِفَايَةُ » = « كِفَايَةُ النَّبِيِّ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » لِأَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مُرْتَفَعِ الْأَنْصَارِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، نَجْمُ الدِّينِ ، ابْنُ الرَّفْعَةِ ، أَبِي الْعَبَّاسِ (٦٤٥ - ٧١٠ هـ =

١٢٤٧ - ١٣١٠ م) : ٧٣ ، ٢٠٥ ، ٥١٦ .

« الْكَفَايَةُ شَرْحُ تَنْبِيهِ الشَّيْزَارِيِّ » لِعُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الْأَنْصَارِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
سِرَاجِ الدِّينِ ، أَبِي حَفْصِ بْنِ التَّخَوِيِّ ، الْمَعْرُوفِ بِأَبْنِ الْمُثَلَّثِينَ (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ =
١٣٢٣ - ١٤٠١ م) .

كَمَالُ الدِّينِ الرَّدَّادُ = مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَّادُ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ
الشَّافِعِيُّ ، كَمَالُ الدِّينِ (.... - ٩٢٣ هـ = - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٤٦٧ .

الْمَارَانِيُّ ، أَبْنُ دِرْبَاسٍ = عُثْمَانُ بْنُ عِيسَى بْنِ دِرْبَاسِ الْمَارَانِيِّ ، ضِيَاءُ الدِّينِ ، أَبُو عَمْرٍو
(٥١٦ - ٦٠٢ هـ = ١١٢٣ - ١٢٠٦ م) صَاحِبُ « الْأَسْتِفْصَاءِ لِمَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ
الْفُقَهَاءِ » : ٥٨١ ، ٦٦٣ .

مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ الْأَسْلَمِيُّ الصَّحَابِيُّ (.... - ٥٨٥ هـ = - م) : ٥٧٦ ، ٥٧٨ ،
٥٨٥ .

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ الْأَصْبَحِيُّ الْحِمَيْرِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٩٣ - ١٧٩ هـ = ٧١٢ - ٧٩٥ م)
أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْمَالِكِيَّةُ : ٤٤ ، ٥٣ ، ٦٠ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٧٥ ،
٨٠ ، ٩٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٣٨٣ ، ٤٣٢ ، ٤٩٣ ، ٥٢٥ ، ٥٤٧ ، ٥٥٥ ، ٥٧٥ ،
٦١٥ ، ٦٤٦ .

الْمَاوَرَدِيُّ = عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَبِيبِ الْمَاوَرَدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَقْصَى الْقُضَاةِ ، أَبُو الْحَسَنِ
(٣٦٤ - ٤٥٠ هـ = ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) : ١٩١ ، ٤٨٩ ، ٥٣٤ ، ٥٣٩ ، ٥٤٦ ، ٥٧٥ ،
٥٩٠ ، ٦١٣ ، ٦٢٤ ، ٦٣١ .

الْمُتَوَلِّيُّ = عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَأْمُونِ التَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَلِّيُّ ، أَبُو سَعْدٍ (٤٢٦ - ٤٧٨ هـ =
١٠٣٥ - ١٠٨٦ م) : ٨٢ ، ٩٦ ، ١٠٦ ، ٢٤٧ ، ٣٩٣ ، ٤٤٦ ، ٤٨١ ، ٤٩٢ .

« الْمَجْمُوعُ شَرْحُ الْمُهَذَّبِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْخَوَزَانِيِّ التَّوَوِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٤٤ ،
٥١ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٣ ، ٩١ ، ٩٤ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٦٠ ،
١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٢ ، ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٣٦ ،
٢٤١ ، ٢٥٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣٧٤ ،
٤١٥ ، ٤٤٤ .

الْمُحَاسِبِيُّ = الْحَارِثُ بْنُ أَسَدٍ الْمُحَاسِبِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٢٤٣ هـ =
.... - ٨٥٧ م) : ٣٩٩ .

الْمَحَامِلِيُّ = الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمَحَامِلِيِّ الضَّبِّيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ

الْبَغْدَادِيُّ الشَّافِعِيُّ (٢٣٥ - ٣٣٠ هـ = ٨٤٩ - ٩٤١ م) : ٦٨ .

مُحِبُّ الدِّينِ = الطَّبْرِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّبْرِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُحِبُّ الدِّينِ ،
أَبُو الْعَبَّاسِ (٦١٥ - ٦٩٤ هـ = ١٢١٨ - ١٢٩٥ م) : ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٠٨ ، ٢٧٢ .

« الْمَحْرُورُ » لِلرَّافِعِيِّ = عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيُّ الْقَزْوِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
أَبِي الْقَاسِمِ (٥٥٧ - ٦٢٣ هـ = ١١٦٢ - ١٢٢٦ م) : ٢٢١ ، ٣٣٥ ، ٤٩٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْهَرِ الْهَرَوِيُّ ، أَبُو مَنْصُورٍ (٢٨٢ - ٣٧٠ هـ = ٨٩٥ - ١٠٨١ م) :
٥٦٥ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّبِيبُ النَّاشِرِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ قَاضِي
الْقَضَا (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ كِتَابِ « إِضْاحُ الْفَتَاوِي فِي
الْكَتَبِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرِو الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارَقِيِّ الشَّافِعِيُّ ، فَخْرُ الْإِسْلَامِ
الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ « حَلِيَّةِ
الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَهْلٍ السَّرْحَسِيِّ الْحَنْفِيُّ ، شَمْسُ الْأَيْمَةِ ، أَبُو بَكْرٍ (.... - ٤٨٣ هـ =
.... - ١٠٩٠ م) : ٦٢٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدِ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاسَانِيُّ
(٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .

مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيِّ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ =
٩٨٥ - ١٠٦٦ م) = الْعَبَّادِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ شَافِعِ الْهَاشِمِيِّ الْقُرَشِيِّ الْمُطَّلِبِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ،
الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (١٥٠ - ٢٠٤ هـ = ٧٦٧ - ٨٢٠ م) أَحَدُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ ، وَإِلَيْهِ نِسْبَةُ
الْمَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ خُزَيْمَةَ السَّلَمِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ (٢٢٣ - ٣١١ هـ = ٨٣٨ - ٩٢٤ م) :
١٥٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْبُخَارِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (١٩٤ - ٢٥٦ هـ =
٨١٠ - ٨٧٠ م) = الْبُخَارِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ بَهَادُرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّزْكَشِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، بَذْرُ الدِّينِ
(٧٤٥ - ٧٩٤ هـ = ١٣٤٤ - ١٣٩٢ م) = الرَّزْكَشِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ بْنِ أَحْمَدَ التَّمِيمِيَّ ، أَبُو حَاتِمٍ التُّسْتِيَّ ، الْمَشْهُورُ بِأَبْنِ حَبَّانَ . (... - ٣٥٤هـ = ... - ٩٦٥م) : ٥٨٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ حُسَيْنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حُسَيْنِ الْقَمَاطِ الرَّيْدِيِّ ، الْقَاضِي وَالْمُفْتِي ، جَمَالُ الدِّينِ (٨٢٨ - ٩٠٣هـ = ١٤٢٤ - ١٤٩٧م) تَلْمِذُ الطَّيِّبِ النَّاشِرِيِّ وَعَمَرُ الْفَتَى : ٣١٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحِشِّي الصَّرْدَفِيُّ الرَّيْمِيُّ الْيَمَنِيُّ الشَّافِعِيُّ ، جَمَالُ الدِّينِ (... - ٧٩٢هـ = ... - ١٣٩٠م) لَهُ كِتَابُ « التَّفْقِيهِ شَرْحُ التَّنْبِيهِ » : ٢٤٤ ، ٥٠٢ ، ٥٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدُوَيْهَ بْنِ نَعِيمِ الصَّبِيِّ الطَّهْمَانِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ ، الشَّهِيرُ بِالْحَاكِمِ ، وَيَعْرَفُ بِأَبْنِ الْبَيْعِ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (٣٢١ - ٤٠٥هـ = ٩٣٣ - ١٠١٤م) : ٥٧ ، ٦٦٢ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ابْنُ قَاضِي عَجْلُونَ الدَّمَشْقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْفَضْلِ ، نَجْمُ الدِّينِ (٨٣١ - ٨٧٦هـ = ١٤٢٨ - ١٤٧٢م) : ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُنْعِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْجَرِيِّ ثُمَّ الْقَاهِرِيِّ الشَّافِعِيِّ (٨٢٢ - ٨٨٩هـ = ١٤١٩ - ١٤٨٤م) : ١٦٣ ، ٥٤٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْمَيْمُونِ الدَّارِمِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو الْفَرَجِ (٣٥٨ - ٤٤٨هـ = ٩٦٩ - ١٠٥٦م) .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ الْجُرْجَانِيُّ الْحَنْفِيُّ ، نُورُ الدِّينِ (... - ٨٣٨هـ = ... - ١٤٣٤م) : ٢٤٧ ، ٣٦٩ .

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ وَهْبٍ بْنِ مُطِيعٍ ، أَبُو الْفَتْحِ ، تَقِيُّ الدِّينِ الْقُشَيْرِيِّ ، الْمَعْرُوفُ كَأَبِيهِ وَجَدَهُ بِأَبْنِ دَقِيقِ الْعَبْدِ (٦٢٥ - ٧٠٢هـ = ١٢٢٨ - ١٣٠٢م) : ٦١٤ .

مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ سُوْرَةَ بْنِ مُوسَى السَّلْمِيِّ الْبُوعِيِّ التَّرْمِذِيِّ ، أَبُو عِيسَى (٢٠٩ - ٢٧٩هـ = ٨٢٤ - ٨٩٢م) = التَّرْمِذِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ قَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزِّيَّ الشَّافِعِيِّ ، وَيَعْرَفُ بِأَبْنِ قَاسِمٍ وَبِأَبْنِ الْغَرَابِيلِيِّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، شَمْسُ الدِّينِ (٨٥٩ - ٩١٨هـ = ١٤٥٥ - ١٥١٢م) = الْغَزِّيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ الْأُمَرِّيَّ الْمَقْدِسِيَّ الشَّافِعِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِأَبْنِ أَبِي شَرِيفٍ ، كَمَالُ الدِّينِ ابْنُ الْأَمِيرِ نَاصِرِ الدِّينِ ، أَبُو الْمَعَالِي (٨٢٢ - ٩٠٦هـ = ١٤١٩ - ١٥٠١م) : ٤٥٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْضِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبَكْرِيِّ الصَّدِّيقِيِّ ، أَبُو الْحَسَنِ (٨٩٩ - ٩٥٢هـ = ١٤٩٣ - ١٥٤٥م) [هل

هناك التباس مع اسم ابنه ؟] : ١٢٦ ، ١٧٢ ، ١٧٣ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْعَرَبِيِّ الْأَحْمَدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِمُحْيِي الدِّينِ ابْنِ عَرَبِيٍّ ، الْمُلَقَّبُ بِالشَّيْخِ الْأَكْبَرِ (٥٦٠ - ٦٣٨ هـ = ١١٦٥ - ١٢٤٠ م) : ٥٧١ .

مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَوْصِ بْنِ عَبْدِ الْخَالِقِ الْبُكْرِيِّ الصَّدِيقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو بَكْرٍ زَيْنُ الْعَابِدِينَ (٩٣٠ - ٩٩٤ هـ = ١٥٨٤ - ١٥٨٦ م) [هَلْ هُنَاكَ التَّبَاسُ مَعَ اسْمِ وَالِدِهِ ؟] : ١٢٦ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبُو حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) = الْغَزَالِيُّ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ الْحَاجِّ ، الْعَبْدَرِيُّ الْمَالِكِيُّ الْفَاسِيُّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (.... - ٧٣٧ هـ = - ١٣٣٦ م) : ٢٠٧ .

مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى بْنِ عِيسَى بْنِ عَلِيٍّ الدِّمِيرِيِّ الشَّافِعِيِّ ، كَمَالُ الدِّينِ ، أَبُو الْبَقَاءِ (٧٤٢ - ٨٠٨ هـ = ١٣٤١ - ١٤٠٥ م) : ٢٠٠ ، ٣٦٨ .

مُحَمَّدُ بْنُ هَبَةِ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الضَّرِيرِ الْبَنْدَنِيْجِيِّ الْبَغْدَادِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ = ١٠١٦ - ١١٠١ م) صَاحِبُ « الْمُعْتَمَدُ » فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ : ٦٠٠ .

مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبَرْهَانُ الْمَرَاغِيُّ (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .

مَحْمُودُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ أَرْسَلَانَ الْخَوَارِزْمِيِّ ، مُظَفَّرٌ أَوْ مُظْهَرُ الدِّينِ الْعَبَّاسِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو مُحَمَّدٍ (٤٩٢ - ٥٦٨ هـ = ١٠٩٩ - ١١٧٣ م) صَاحِبُ كِتَابِ « الْكَافِي فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ » : ٣٩٢ ، ٤١٦ .

« الْمُخْتَارُ » لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَوْدُودِ الْمُوصِلِيِّ الْبَلَدَجِيِّ الْحَنْفِيِّ ، مَجِدُ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٥٩٩ - ٦٨٣ هـ = ١٢٠٣ - ١٢٨٤ م) : ٢٧٢ .

مُخْتَصَرُ « الرُّوضَةِ » : ٥١٦ .

« الْمُخْتَصَرُ » لِإِسْمَاعِيلَ بْنِ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُزَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي إِبْرَاهِيمَ (١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .

مُخْرَمَةٌ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بَاخْرَمَةَ الْعَدَنِيِّ ، تَقِيُّ الدِّينِ (٩٠٧ - ٩٧٢ هـ = ١٥٠١ - ١٥٦٥ م) : ٤٠٨ ، ٦١٤ .

الْمَرَاغِيُّ الْبَرْهَانُ = مَحْمُودُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيِّ ، الْبَرْهَانُ

- الْمَرَاغِي (٦٠٥ - ٦٨١ هـ = ١٢٠٨ - ١٢٨٢ م) : ٤٠٩ .
 الْمَرْوَزِيُّ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيِّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو إِسْحَاقَ
 (..... - ٣٤٠ هـ = - ٩٥١ م) : ١٤٠ ، ٥٦٩ .
 الْمَرْوَزِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّاهِدُ ، أَبُو زَيْدٍ الْمَرْوَزِيُّ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ الْفَاشَانِيُّ
 (٢٨١ - ٣٧١ هـ = ٨٩٤ - ٩٨١ م) .
 الْمَرْوَزِيُّ = مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ السَّمْعَانِيُّ التَّمِيمِيُّ الْحَنَفِيُّ
 ثُمَّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْمُظَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .
 الْمَرْجَدُ = أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْقَاضِي يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ
 عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ حَسَّانِ ابْنِ الْمَلِكِ سَيْفِ بْنِ ذِي يَزْنَ الْمَذْحِجِيِّ السِّنْفِيِّ الْمُرَادِيِّ
 الرَّبِيدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، الْإِمَامُ الْأَمَّاجُ الْمَرْجَدُ ، صَفِيُّ الدِّينِ وَشَهَابُ الدِّينِ ، أَبُو الشُّرُورِ
 (٨٤٧ - ٩٣٠ هـ = ١٤٤٣ - ١٥٢٣ م) : ٣٥ ، ٢٦٣ ، ٥٠٩ ، ٦٦١ .
 الْمُرْنِيُّ : إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَحْيَى بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُرْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو إِبْرَاهِيمَ
 (١٧٥ - ٢٨٤ هـ = ٧٩١ - ٨٧٨ م) : ٥٤٦ .
 الْمُسْتَظْهَرِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عُمَرَ الْقَفَّالِ الشَّاشِيِّ الْفَارُجِيِّ الشَّافِعِيِّ ،
 فَخْرُ الْإِسْلَامِ الْمُسْتَظْهَرِيُّ ، أَبُو بَكْرٍ (٤٢٩ - ٥٠٧ هـ = ١٠٣٧ - ١١١٤ م) صَاحِبُ
 « حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ » : ٢٧٤ .
 الْمُسْتَعْفَرِيُّ = جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُعْتَزِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُسْتَعْفِرِ السَّنْفِيِّ الْمُسْتَعْفَرِيِّ ،
 أَبُو الْعَبَّاسِ (٣٥٠ - ٤٣٢ هـ = ٩٦١ - ١٠٤١ م) : ٥٨ .
 مُسْلِمٌ = مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ مُسْلِمٍ الْقُشَيْرِيِّ الْيَسَابُورِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ
 (٢٠٤ - ٢٦١ هـ = ٨٢٠ - ٨٧٥ م) : ٥٧ ، ٦٦ ، ١٢٠ ، ١٣٣ ، ١٥٩ ، ٢٢٢ ،
 ٢٢٩ ، ٢٧٩ ، ٢٩٨ ، ٣٤٠ ، ٤٠٠ ، ٤٥٢ ، ٤٩٢ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٦٠٠ ،
 ٦٠٥ ، ٦٥٣ ، ٦٦٨ .
 « الْمَطْلَبُ » = « نَهَايَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ
 مُحَمَّدٍ الْجَوْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ
 (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .
 « الْمُعْتَمَدُ » ، فِي فُرُوعِ الشَّافِعِيَّةِ « لِمُحَمَّدِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ ثَابِتِ الصَّرِيرِ الْبَنْدَنِجِيِّ الْبَغْدَادِيِّ
 الشَّافِعِيِّ الْبَنْدَنِجِيِّ ، أَبِي نَصْرِ ، يُعْرَفُ بِفَقِيهِ الْحَرَمِ (٤٠٧ - ٤٩٥ هـ =
 ١٠١٦ - ١١٠١ م) : ٦٠٠ .
 الْمَقْدِسِيُّ = نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ الْمَقْدِسِيِّ النَّابُلُسِيِّ ، أَبُو الْفَتْحِ

(٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ١٦٤ ، ٧١ .

الْمَلِيبَارِيُّ = أَحْمَدُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَعْبَرِيِّ الْمَلِيبَارِيِّ الْقُنَانِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مِنْ
عُلَمَاءِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ الْهَجْرِيِّ = الْخَامِسَ عَشَرَ الْمِلَادِيِّ ، مُؤَلَّفُ الْكِتَابِ : ١٢٧ ، ٤٤٥ .
مَنْصُورُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ أَحْمَدَ الْمَرْوَزِيِّ السَّمْعَانِيُّ التَّمِيمِيُّ الْحَنْفِيُّ ثُمَّ
الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْمُطَفَّرِ (٤٢٦ - ٤٨٩ هـ = ١٠٣٥ - ١٠٩٦ م) : ٣٩ .

« الْمَنْهَاجُ شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ
الْحَوَازِنِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ =
١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ .

« مِنْهَاجُ الطَّالِبِينَ » لِيَحْيَى بْنِ شَرَفِ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحِزَامِيِّ الْحَوَازِنِيِّ النَّوَوِيِّ
الشَّافِعِيِّ ، مُحْيِي الدِّينِ ، أَبِي زَكَرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٢٦٣ ،
٣٩٧ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٩٧ ، ٦١٨ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٦٢ .

« الْمُهَذَّبُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الْفَيْرُوزَابَادِيِّ الشَّيرَازِيِّ الْفَقِيهِ الشَّافِعِيِّ ،
أَبِي إِسْحَاقَ (٣٩٣ - ٤٧٦ هـ = ١٠٠٣ - ١٠٨٣ م) : ٣١٤ ، ٤٩٧ .
« الْمُهَمَّاتُ » لِإِبْرَاهِيمَ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَمِيرِيِّ الْإِسْنَوِيِّ أَوْ الْإِسْنَائِيِّ ، نُورِ الدِّينِ
(... - ٧٢١ هـ = ... - ١٣٢١ م) : ٦٠٠ .

مُوسَى بْنُ زَيْنِ الْعَابِدِينَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الرَّدَّادُ الْبُكْرِيُّ الصَّدِيقِيُّ الشَّافِعِيُّ ،
كَمَالَ الدِّينِ (... - ٩٢٣ هـ = ... - ١٥١٧ م) : ٦٠ ، ١٠٨ ، ٣٠٩ ، ٤١٣ ،
٤٦٧ ؛ وَرَاجِعٌ : « فَتَاوَى الرَّدَّادِ » .

النَّاشِرِيُّ الطَّيِّبُ = الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَلِيٍّ ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ، الطَّيِّبُ
النَّاشِرِيُّ الْيَمِينِيُّ الشَّافِعِيُّ ، قَاضِي الْقُضَاةِ (٧٨٢ - ٨٧٤ هـ = ١٣٨١ - ١٤٧٠ م) صَاحِبُ
كِتَابٍ « إِضْحَاحُ الْفَتَاوَى فِي الثُّكُتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْحَاوِي » : ٣٤٨ ، ٤٧٤ .
النَّجَاشِيُّ : ٣٩٥ .

نَصْرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ نَصْرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دَاوُدَ الْمُقَدِّسِيِّ النَّابُلُسِيِّ ، أَبُو الْفَتْحِ
(٣٧٧ - ٤٩٠ هـ = ٩٨٧ - ١٠٩٦ م) : ١٦٤ ، ٧١ .

نَصْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ السَّمَرْقَنْدِيِّ ، أَبُو اللَّيْثِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْهُدَى
(... - ٩٧٩ هـ = ... - ٩٨٣ م) : ٢٧٥ .

الثُّغَمَانُ بْنُ نَابِتٍ ، التَّمِيمِيُّ بِالْوَلَاءِ ، الْكُوفِيُّ ، أَبُو حَنِيفَةَ (٨٠ - ١٥٠ هـ = ٦٩٩ - ٧٦٧ م)
= أَبُو حَنِيفَةَ .

« نِهَائَةُ الْمَطْلَبِ فِي دِرَايَةِ الْمَذْهَبِ » لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْجُوَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبِي الْمَعَالِي ، رُكْنِ الدِّينِ ، الْمُلَقَّبُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ (٤١٩ - ٤٧٨ هـ = ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) : ٣٧٢ .

النَّوَوِيُّ = يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنُ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْحَوَازِيِّ النَّوَوِيُّ الشَّافِعِيُّ ، مُخَيِّ الدِّينِ ، أَبُو زَكْرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) : ٣٤ ، ٣٥ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٠١ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ، ٣٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٩٧ ، ٤١١ ، ٤١٤ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥٥١ ، ٥٧١ ، ٥٩٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٣ .

الْهَيْتَمِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ ، شَيْخُ الْإِسْلَامِ ، شِهَابُ الدِّينِ ، ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ السَّعْدِيُّ الْمَكِّيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو الْعَبَّاسِ (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ = ١٥٠٤ - ١٥٦٧ م) = ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ .

الْهَرَوِيُّ = مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْعَبَّادِيِّ الْهَرَوِيِّ ، أَبُو عَاصِمٍ (٣٧٥ - ٤٥٨ هـ = ٩٨٥ - ١٠٦٦ م) : الْعَبَّادِيُّ .

« الْوَجِيزُ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ٢٣٣ .

« الْوَسِيطُ الْمَحِيطُ بِأَقْطَارِ الْبَسِيطِ » لِمُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغَزَالِيِّ الشَّافِعِيِّ ، حُجَّةُ الْإِسْلَامِ ، أَبِي حَامِدٍ (٤٥٠ - ٥٥٥ هـ = ١٠٥٨ - ١١١١ م) : ١٦٢ .

« وَظَائِفُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » = « عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » لِعَبْدِ لَرَحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ابْنِ سَابِقِ الدِّينِ الْخُضَيْرِيِّ الشُّيُوطِيِّ ، جَلَالِ الدِّينِ ، أَبِي الْفَضْلِ (٨٤٩ - ٩١١ هـ = ١٤٤٥ - ١٥٠٥ م) : ٢٩٦ .

وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ بْنِ مَلِيحِ الرُّوَاسِيِّ ، أَبُو سُفْيَانَ (١٢٩ - ١٩٧ هـ = ٧٤٦ - ٨١٢ م) : ٢٣٩ .

وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ = أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْكُرْدِيِّ الرَّازِيَّانِيِّ الْمِصْرِيِّ الْعِرَاقِيِّ الشَّافِعِيِّ ، وَلِيُّ الدِّينِ ، أَبُو زُرْعَةَ (٧٦٢ - ٨٣٦ هـ = ١٣٦١ - ١٤٢٣ م) : ٦١٤ .

يَحْيَى بْنُ أَبِي الْخَيْرِ سَالِمِ بْنِ يَحْيَى الْعَمْرَانِيِّ الْيَمَنِيِّ الشَّافِعِيِّ ، أَبُو الْحُسَيْنِ (٤٨٩ - ٥٥٨ هـ = ١٠٩٦ - ١١٦٣ م) : ٢٢٦ .

يَعْقُوبُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .

- يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ الْأَنْصَارِيِّ الْكُوفِيِّ الْبَغْدَادِيِّ ، أَبُو يُوسُفَ (١١٣ - ١٨٢ هـ = ٧٣١ - ٧٩٨ م) صَاحِبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَتَلْمِذُهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ نَشَرَ مَذْهَبَهُ : ٤٠١ .
- يُوسُفُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيِّ الشَّافِعِيِّ ، جَمَالُ الدِّينِ (.... - ٧٩٩ هـ = - ١٣٩٧ م) : ٥٩١ .
- يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّمِرِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَالِكِيِّ ، أَبُو عُمَرَ (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ = ٩٧٨ - ١٠٧١ م) : ٥٨٤ .
- يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْبُيُوطِيُّ الْقُرَشِيُّ الشَّافِعِيُّ ، أَبُو يَعْقُوبَ (.... - ٢٣١ هـ = - ٨٤٦ م) .
- يُونُسُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، نَبِيُّ اللَّهِ : ٨٨ .
- يَحْيَى بْنُ شَرَفٍ بْنِ مُرِّي بْنِ حَسَنِ الْحَزَامِيِّ الْخُزَّانِيِّ النَّوَوِيِّ الشَّافِعِيِّ ، مُخْبِي الدِّينِ ، أَبُو زَكْرِيَّا (٦٣١ - ٦٧٦ هـ = ١٢٣٣ - ١٢٧٧ م) = النَّوَوِيُّ .



فهرس المواد الفقهية

- الأُضْحِيَّة : ٣٠٢ .
 - الأَغْتَاقُ : ٦٦٦ .
 - الاعتكاف : ٢٧٧ .
 - الأَغْسَالُ = الطَّهَارَةُ .
 - إِطَالَةُ التَّخْجِيلِ : ٥٤ .
 - إِطَالَةُ الْغُرَّةِ : ٥٤ .
 - الْأَطْعِمَةُ : ٣٠٩ ، ٣٠٥ .
 - الْأَعْتِرَافُ : ٤١٧ .
 - الْأَفْتِرَاشُ : ١١٧ .
 - الْإِفْلَاسُ : ٣٥٠ .
 - الْإِقَامَةُ : ١٤٩ .
 - الْإِفْرَارُ : ٤١٧ .
 - الْإِمْقِرَاضُ : ٣٤٠ .
 - الْأَقْضِيَّةُ : ٦٠٨ .
 - الْأَكْتِنَحَالُ : ٣٠٥ .
 - الْأَكْلُ : ٤٩٣ .
 - الْأَلْبَسُ : ١٩٠ .
 - الْأَنْبِيَاءُ ، عَدَدُهُمْ : ٣٣ .
 - الْأَنْفَالُ : ٢٥٤ ، ٢٥٦ .
 - الْأَوَابُونُ (صلاة) : ١٦٥ .
 - الْإِيْلَاءُ : ٥٢٢ .
 - الْإِيْمَانُ : ٦٦١ .
 - الْبِسْمَلَةُ : ٣١ ، ١٠١ .
 - الْبَرَصُ : ٤٨٠ .
 - بِنْتُ بُؤَيْنٍ : ٢٣٧ .
- الْآبِقُ : ٦٣٠ .
 - آمِينَ : ١٠٤ .
 - الْآيَةُ : ٢٣٤ ، ٣٠٥ .
 - الْإِبْرَاءُ : ٣٩٧ ، ٥٠٢ .
 - الْإِبْعَاضُ : ١٣٥ .
 - ابْنُ السَّبِيلِ : ٢٥١ .
 - الْإِجَارَةُ : ٣٧٤ .
 - الْإِجْهَاضُ : ٥٦٩ .
 - الْإِخْتِكَارُ : ٣٢٧ .
 - الْإِخْدَادُ : ٥٢٦ .
 - الْإِخْلِيلُ : ٢٦٥ .
 - الْإِدْمَانُ : ٣٠٥ .
 - الْأَذَانُ : ١٤٩ .
 - الْأَذْكَارُ : ١٢٧ .
 - الْأَرْتُ : ١٩٠ .
 - الْأَسْتِيزَاءُ : ٥٣١ .
 - الْأَسْتِخَارَةُ (صلاة) : ١٦٥ .
 - الْأَسْتِسْقَاءُ (صلاة) : ١٦٧ .
 - أَسْتِعَارَةُ الْكُتُبِ : ٣٨٨ .
 - الْأَسْتِفْتَاءُ : ٦١٦ .
 - الْأَسْتِنْبَاءُ : ٨٤ .
 - الْأَسْتِنشَاقُ : ٥٣ ، ٦٨ .
 - الْأَسْرَى : ٦٠٣ .
 - الْأَشْهُرُ الْخُرْمُ : ٥٦٦ .
 - أَصُولُ الْمَسَائِلِ : ٤٣٨ .

- بِنْتُ مَخَاصِي : ٢٣٧ .
 - الْبُنْدُ (الرَّصَاصُ) : ٣٠٦ .
 - الْبُكْرُ : ٥٧٥ .
 - الْبُيُوعُ : ٣١٦ .
 - التَّبَيُّعُ : ٢٣٨ .
 - التَّبَوُّبُ : ١٥٣ .
 - التَّخْذِيفُ : مَحَلُّهُ : ٤٧ .
 - تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ (صلاة) : ١٦٤ .
 - التَّذْيِيرُ : ٦٦٨ .
 - التَّرَاوِيحُ (صلاة) : ١٦٨ .
 - التَّرْجِيعُ : ١٥٣ .
 - التَّنْسِيحُ (صلاة) : ١٦٦ .
 - تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ : ٢٠٨ ، ٥٩٨ .
 - التَّضَرِّيَّةُ : ٣٣١ .
 - التَّطْيِبُ : ٢٠٧ .
 - التَّعَمُّمُ : ٢٠٦ .
 - التَّغْزِيرُ : ٥٨٦ .
 - التَّقْلِيسُ : ٣٥٠ .
 - التَّقْلِيدُ : ٦١٤ .
 - تَقْلِيمُ الْأَطَافِرِ : ٢٠٧ .
 - تَلْقِينُ الْمَنِيَّةِ : ٢٢٨ .
 - التَّهَجُّدُ (صلاة) : ١٦٨ .
 - التَّوْبَةُ : ٦٥٤ .
 - التَّوَرُّكُ : ١٢١ .
 - التَّيْمُمُ : ٥٩ .
 - ثَقْبُ الْأُذُنِ : ٥٩٢ .
 - الثَّيِّبَةُ : ٢٣٧ .
 - الْجَذَامُ : ٤٧٩ .
 - الْجَذَعَةُ : ٢٣٧ و ٢٣٨ .
 - الْجُمُعَةُ : صلاة : ١٩٤ .
 - الْجَنَائِزُ : ٢١٤ .
 - الْجَنَائِيَّةُ : ٥٥٨ .
 - الْجَنُونُ : ٤٧٩ .
 - الْجِهَادُ : ٥٩٣ .
 - الْحَجُّ : ٢٨٢ ، الإفراد : ٢٨٩ ،
 التمتع : ٢٨٩ ، القران : ٢٨٩ .
 - الْحَجَرُ : ٣٥٢ .
 - الْحِدَادُ : ٥٢٦ .
 - الْحُدُودُ : ٥٧٤ .
 - الْحَضَانَةُ : ٥٥٦ .
 - الْحِقَّةُ : ٢٣٨ .
 - الْحُقُوقُ الْمَشْتَرَكَةُ : ٣٥٨ .
 - الْحُلُقُومُ : ٣٠٥ .
 - الْحَوَالَةُ : ٣٥٤ .
 - الْحَوْقَلَةُ : ١٥٥ .
 - الْحَيْضُ : ٦٥ .
 - الْحَادِثُ : ٥٤١ .
 - الْحَبْثُ الظَّاهِرُ وَالْخَفِيُّ : ١٩١ .
 - الْحِثَانُ : ٥٩١ .
 - حُطْبَةُ الْجُمُعَةِ : ١٩٨ .
 - حُطْبَةُ النِّكَاحِ : ٤٤٨ .
 - الْخُطُوبَةُ : ١٤٣ .
 - الْخُلْعُ : ٤٩٩ .
 - الْخَمْرُ : ٥٧٩ .
 - الْخَيْشُومُ : ٢٦٦ .
 - الذَّرْهَمُ : ٢٣١ .

- الدَّعْوَى وَالنَّبَاتَاتُ : ٦٣٠ .
 - الدِّيَّةُ : ٥٦٥ .
 - الذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .
 - ذَوُّو الْأَرْحَامِ : ٤٣٤ .
 - رَاحَةُ الْيَدِ : ١٠٩ .
 - الرِّبَا : ٣٢٤ .
 - رَبَا الْفَضْلِ : ٣٢٤ .
 - رَبَا الْقَرْضِ : ٣٢٤ .
 - رَبَا النَّسَاءِ : ٣٢٤ .
 - رَبَا الْيَدِ : ٣٢٤ .
 - الرِّبَى : ٢٣٩ .
 - الرُّجْعَةُ : ٥٢٠ .
 - الرَّدَّةُ : ٥٧٠ .
 - الرُّشْدُ : ٣٥٢ .
 - الرِّضَاعُ : ٤٥٧ .
 - رُطُوبَةُ الْفَرْجِ : ٧٣ .
 - الرِّقَابُ : ٢٤٨ .
 - الرُّقْبَى : ٣٩٣ .
 - الرِّهْنُ : ٣٣٩ .
 - الرُّوْبَةُ : ٣٤١ .
 - الرِّكَاءَةُ : ٢٣٠ .
 - زَكَاةُ الْفِطْرِ : ٢٣٩ .
 - الزَّنَى : ٥٧٥ .
 - الزِّيَارَةُ : ٢٩٨ .
 - زِيَارَةُ الْقُبُورِ : ٢٢٨ .
 - سِتْرُ الْعَوْرَةِ : ٨٥ = الصَّلَاةُ .
 - سُجُودُ التَّلَاوَةِ : ١٤١ .
 - سُجُودُ السَّهْوِ : ١٢٤ و ١٣٤ .
- السَّرَقَةُ : ٥٨١ .
 - الشَّطْرَنْجُ : ٦٤٩ .
 - السَّلَامُ : ٥٩٧ .
 - السَّلَمُ : ٣٢٢ ، = الْبَيُوعُ .
 - سِنُّ الْيَأْسِ : ٥٢٥ .
 - السَّوَالِكُ : ٥١ ، = الطَّهَارَةُ .
 - الشَّرْطُ : ٤٠ .
 - الشَّرَكَةُ : ٣٧٢ .
 - الشَّغْرُ الْكَثِيفُ : ٤٨ .
 - الشُّفْعَةُ : ٣٧٤ .
 - الشَّهَادَاتُ : ٦٤٥ .
 - الشَّهِيدُ : ٢٢٥ و ٢٢٦ .
 - الصَّاعُ : ٢٣٥ ، ٢٤١ .
 - الصُّبْحِيَّةُ : ٣٩٢ ، ٥٤٢ .
 - الصَّدَاقُ : ٤٨٥ .
 - الصَّدِيدُ : ٧٢ .
 - الصَّغِيرَةُ : ٦٤٨ .
 - الصَّلَاةُ ، تعريفها ، لغةً وشرعاً :
 ٣٦ ، شروط الصلاة : ٤٠ ،
 صفتها : ٩١ .
 - الصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : ٣٢ ،
 ٢٠٩ .
 - الصُّلْحُ : ٣٥٦ .
 - الصَّلْعُ : مَوْضِعُهُ : ٤٧ .
 - الصَّوْمُ : ٢٥٩ .
 - الصِّيَالُ : ٥٨٩ .
 - الصَّنْدُ وَالذَّبَائِحُ : ٣٠٥ .
 - الضُّحَى : ١٦٣ .
 - الضَّمَانُ : ٣٥٦ .

- الْطَّلَاقُ : ٤٠٩ .
 - الطَّهَارَةُ : ٤٠ .
 - الطَّهَارُ : ٥٢٣ .
 - الطَّهْرُ : ٤٧ .
 - الطَّهْرَةُ : ٣٨٤ .
 - الطَّهْلَةُ : ٥٦٧ .
 - الطَّهْلُ عَلَى الزَّكَاةِ : ٢٤٩ .
 - الطَّهْلُ : ٦٦٦ = الإعتاق .
 - الطَّهْلَانُ : ٥٥٩ .
 - الطَّهْلَةُ : ٦٤٨ .
 - الطَّهْلَةُ : ٥٢٣ .
 - الطَّهْرُ : ٤٧ .
 - الطَّهْرَةُ : ٣٧٨ .
 - الطَّهْرُ الدِّمَّةُ : ٣٢٢ = السَّلْمُ .
 - الطَّهْلَةُ : ٣٠٤ .
 - الطَّهْرَةُ : ٢٨٣ .
 - الطَّهْرُ وَالزَّهْرُ : ٣٩٣ .
 - الطَّهْلَةُ : ٢٥٤ ، ٢٥٦ .
 - الطَّهْرَةُ : ٨٥ .
 - الطَّهْلُ (صلاة) : ١٦٦ .
 - الطَّهْرُ : ٢٤٩ .
 - الطَّهْلُ = الطَّهْرَةُ : ٦٤ ، ضبط لفظه : ٦٤ .
 - الطَّهْلُ : ٣٨٩ .
 - الطَّهْلُ : ٤٧ .
 - الطَّهْلُ : ٢٥٣ .
 - الطَّهْرُ : ٤٣٣ .
 - الطَّهْلُ : ٣٤ .
 - الطَّهْلُ : ٢٤٨ .
- الْفَقْهُ : ٣٤ .
 - الْفَقْهُ : ٢٥٤ .
 - قَاطِعُ الطَّرِيقِ : ٥٨٥ .
 - الْقَبْرِ : ٢١٨ ، ٢٢٨ .
 - الْقَبْلَةُ : ٩٠ .
 - الْقَذْفُ : ٥٧٨ .
 - الْقَرْءُ : ٥٢٤ .
 - الْقِرَاضُ : ٣٣٩ .
 - قِرَاءَةُ الْقُرْآنِ عَلَى الْقَبْرِ : ٢٢٩ .
 - الْقَرْضُ : ٣٣٩ ، = الْيُبُوعُ .
 - الْقَرْضُ الْحَكِيمِيُّ : ٢٤١ .
 - الْقَسْمُ : ٤٩٥ .
 - قَسْمُ الْغَنِيْمَةِ : ٢٥٤ .
 - الْقَصَاصُ : ٥٦٥ .
 - الْقَضَاءُ : ٦٠٨ .
 - الْقُلَّتَانِ : ٤٣ .
 - الْقُنُوتُ : ١١٢ ، قُنُوتُ عُمَرَ : ١١٣ .
 - الْقَوْدُ : ٥٦٥ .
 - الْقِيَامُ عَلَى سَبِيلِ الْأَحْتِرَامِ : ٥٩٨ .
 - الْقَنْحُ : ٧٢ .
 - الْكَبِيرَةُ : ٦٤٨ .
 - الْكِتَابَةُ : ٦٦٩ .
 - الْكَذِبُ : ٤٤٢ .
 - الْكُسْلُ : ١٢٥ .
 - الْكُسُوفُ (صلاة) : ١٦٧ .
 - الْكُسُوفُ : ٥٣٠ .
 - الْكَفَاءَةُ : ٤٧٨ .

- اللَّبَأُ : ٥٥٦ .
 - اللَّحَاط : ٥٦ .
 - اللَّحِيَّةُ : ٤٧ .
 - اللَّعَانُ : ٥٧٩ .
 - الْكَفُّ ، بَطْنُ الْكَفِّ : ٦٢ .
 - اللَّفْطَةُ : ٤٤٣ .
 - الْمَاءُ ، الْقَلِيلُ : ٤١ ، الْكَثِيرُ :
 ٤٣ ، الْمُتَغَيَّرُ : ٤٢ ، الْمُسْتَعْمَلُ :
 ٤١ ، الْمُطْلَقُ : ٤٠ .
 - الْمَارُنُ : ٥٦٥ .
 - الْمُتَعَّةُ : ٤٩٠ .
 - الْمُنْقَالَ : ٢٣١ .
 - الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ : ٢٥١ .
 - الْمُجْبِرُ : ٤٧٣ .
 - الْمُجْتَهِدُ : ٦١٠ .
 - الْمُخَصَّنُ : ٥٧٧ .
 - الْمُخَابَرَةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُخَالِطُ ، مُخَالِطُ الْمَاءِ : ٤٢ .
 - الْمُدُّ : ٢٣٥ .
 - الْمُدَبِّرُ : ٦٦٨ .
 - الْمَذْيُ : ٧١ .
 - الْمَرِيءُ : ٣٠٥ .
 - الْمَرْارَةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُسَافِرُ : ٢١٢ .
 - مَسَافَةُ الْعَدَوِيِّ : ٦٢٩ .
 - الْمُسَاقَاةُ : ٣٨٣ .
 - الْمُسَبِّحَةُ : ١٢١ .
 - الْمَسْحُ عَلَى الْحَقَّيْنِ : ٤٩ .
 - الْمُسْكِينُ : ٢٤٩ .
 - الْمُصَحَفُ : ٣١٩ .
 - الْمُضْمَضَةُ : ٥٣ ، ٦٨ .
 - الْمُفْلِسُ : ٣٥٠ .
 - الْمَقَامُ الْمَحْمُودُ : ١٥٦ .
 - الْمُكَاتِبُ : ٦٦٩ .
 - الْمِكْعَبُ : ٥٣٨ .
 - الْمُنْبَرِيَّةُ (الْمَسْأَلَةُ) : ٤٤١ .
 - الْمِنْطَقَةُ : ٢٣٤ .
 - الْمُهْدَرُ : ٥٦٩ .
 - الْمَهْرُ : ٤٨٥ = الْأَصْدَاقُ .
 - مَوَاقِيتُ الْحَجِّ : ٢٩١ .
 - الْمَوْقُ : ٥٦ .
 - الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ : ٢٤٩ .
 - النَّاصِيَةُ : ٤٩ .
 - النَّجْشُ : ٣٢٧ .
 - النَّذْرُ : ٣١٠ ، نَذْرُ الْمُجَازَاةِ : ٣١١ .
 - النَّزْعَتَانِ : ٤٧ .
 - الشُّورُ : ٤٩٥ .
 - النَّظَرُ : ٤٤٦ .
 - النَّفَاسُ : ٦٦ .
 - النَّفَقَةُ : ٥٣٤ .
 - النِّكَاحُ : ٤٤٤ ، آدَابُهُ : ٤٨٢ ،
 نِكَاحُ الْأَمَةِ : ٤٨٣ .
 - الْهَبَةُ : ٣٩١ .
 - الْهَذَنَةُ : ٦٠٧ .
 - الْهَدْيُ : ٣٠٢ .
 - الْهَدِيَّةُ : ٣٩٣ .
 - الْوَثْرُ : ١٦٠ .
 - الْوَجْهُ : ٤٧ .

- الْوُضُوءُ : ٤٠ ، فُرُوضُهُ : ٤٦ .
- الْوَقْصُ : ٢٣٩ .
- الْوَقْفُ : ٤٠٠ .
- الْوَكَالَةُ : ٣٥٩ .
- الْوَكَالَةُ الْمُقَيَّدَةُ : ٣٦٥ .
- الْوَلِيْمَةُ : ٤٩٠ .

- الْوَدَجَانِ : ٣٠٧ .
- الْوَدْيُ : ٧٢ .
- الْوَدِيعَةُ : ٤٤١ .
- الْوَسْقُ : ٢٣٥ .
- الْوَسِيلَةُ : ١٥٦ .
- الْوَصَايَا : ٤٢٣ .

*

*

*

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
ترجمة المؤلف : الملياري	٥
اسمه	٥
شيوخه	٦
مؤلفاته	٧
هذا الكتاب	٩
- علي بن أحمد بن باصبرين	٩
- أبو بكر السيد البكري بن محمد شطا الدمياني	٩
نسبه وحياته	١٠
وفاته	١١
من كتبه	١١
- علوي بن أحمد السقاف	١٣
مصادر ترجمته	١٨
- محمد نووي بن عمر الجاوي البتني التناري	١٩
من مؤلفاته	١٩
- حبيب الفارسي	٢٤
هذه الطبعة	٢٥
فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين	٢٩
مقدمة المؤلف	٣١
شرح البسملة	٣١
شرح الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ	٣٢
عدد الأنبياء وذكرهم (حاشية)	٣٣
تعريف الفقه	٣٤

الموضوع	الصفحة
ترجمة الإمام الشافعي	٣٤
اسم الكتاب ، مصادره	٣٥
باب الصلاة	٣٦
تعريف الصلاة لغةً وشرعاً	٣٦
تنبيه : من مات وعليه صلاة فرض	٣٧
أمر الصبي بالصلاة	٣٨
تنبيه : الواجب على الزوج من واجب الصلاة على الزوجة	٣٩
فصل في شروط الصلاة	٤٠
شروط الصلاة خمسة :	٤٠
١ - الطهارة	٤٠
تعريف الطهارة لغةً وشرعاً	٤٠
تعريف الوضوء والوضوء	٤٠
شروط الوضوء والغسل خمسة :	٤٠
١ - ماء مطلق	٤٠
فرع : حكم إدخال المتطهر يده بقصد التطهر	٤٢
أقل الماء الكثير قلتان	٤٣
٢ - جري الماء على العضو	٤٤
٣ - عدم وجود على العضو مغير للماء	٤٤
٤ - عدم وجود حائل بين الماء والمغسول	٤٥
٥ - دخول وقت لدائم الحدث	٤٥
فروض الوضوء ستة :	٤٦
١ - النية	٤٦
٢ - غسل الوجه	٤٧
٣ - غسل اليدين مع المرفقين	٤٨
٤ - مسح بعض الرأس	٤٨
٥ - غسل الرجلين مع الكعبين	٤٩
فرع : حكم دخول شوكة في عضو من أعضاء الوضوء	٤٩

الموضوع	الصفحة
تنبيه : معفوات في الغسل	٤٩
٦ - الترتيب	٥٠
فرع : الشك في تطهير عضو	٥٠
سنن الوضوء	٥١
التسمية	٥١
فرع : سنية التسمية لبعض الأفعال	٥١
غسل الكفين	٥١
السواك	٥١
المضمضة	٥٣
الاستنشاق	٥٣
مسح كل الرأس	٥٣
مسح الأذنين	٥٣
ذلك الأعضاء	٥٤
تخليل اللحية الكثة	٥٤
تخليل الأصابع	٥٤
إطالة الغرة	٥٤
إطالة التحجيل	٥٤
التثليث	٥٥
فرع : حكم الشك أثناء الوضوء وبعده	٥٥
التيامن	٥٦
الموالة	٥٦
تعهد العقب والمُوق	٥٦
استقبال القبلة	٥٧
ترك التكلم	٥٧
ترك التشيف	٥٧
الشهادتان عقب الوضوء	٥٧
الدعاء عقب الوضوء	٥٧

الموضوع	الصفحة
الشرب من فضل الوضوء	٥٨
رش الإزار بفضل الوضوء	٥٨
الركعتان بعد الوضوء	٥٨
ما يقرأ فيهما	٥٨
فائدة: حكم التطهر بالماء المسبل للشرب والمجهول حاله، وحكم حمله	٥٩
الوضوء في ضيق الوقت عن إدراك الصلاة أو قلة ماء	٥٩
تتمة: في بيان أسباب التيمم وكيفيته	٥٩
نواقض الوضوء أربعة:	٦٠
١ - خروج شيء من أحد السيلين	٦٠
٢ - زوال عقل	٦٠
٣ - مس فرج آدمي	٦١
٤ - ملاقة بشرتي ذكر وأنثى	٦٢
خاتمة: في بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والأكبر	٦٣
الغسل، تعريفه لغة وشرعاً	٦٤
موجبات الغسل أربعة:	٦٥
١ - خروج المنى	٦٥
٢ - دخول حشفة في فرج	٦٥
٣ - الحيض	٦٥
٤ - النفاس	٦٦
فروض الغسل شيثان	٦٦
١ - نية رفع الجنابة	٦٦
٢ - تعميم البدن بالماء	٦٧
سنن الغسل	٦٧
التسمية	٦٨
إزالة قدر	٦٨
مضمضة	٦٨
استنشاق	٦٨

الموضوع	الصفحة
وضوء	٦٨
تعهد المعاطف	٦٨
الدلك	٦٨
التثليث	٦٩
استقبال القبلة	٦٩
فرع : الجمع بين غسل جنابة وجمعة	٦٩
فرع : يُسنُّ غسل أثر الجنابة والفرج بعد وجوب الغسل والوضوء لنوم	
وأكل وشرب	٦٩
٢ - طهارة بدن وملبوس ومكان	٧٠
فرع : حكم الإصابة بالنجاسة الجافة	٧٨
فرع : حكم غسالة المتنجس	٧٩
فرع : حكم وقوع نجاسة في طعام جامد	٧٩
فرع : في بيان كيفية غسل النجاسة المتوسطة والمغلظة	٧٩
فرع : حكم مس كلب داخل ماء	٨٠
المعفوآت	٨٠
قاعدة مهمة : حكم ما أصله طاهر وغلب على الظن تنجسه	٨٣
فرع : حكم من رأى من يريد الصلاة وبثوبه نجس	٨٤
تتمة : في بيان أحكام الاستنجاء وآداب دخول الخلاء	٨٤
٣ - ستر العورة	٨٥
فرع : وجوب ستر العورة خارج الصلاة	٨٦
٤ - معرفة دخول وقت الصلاة	٨٧
فرع : أحكام أوقات الصلاة	٨٩
فرع : حكم النوم بعد دخول وقت الصلاة	٨٩
فرع : مكروهات الصلاة	٨٩
٥ - استقبال القبلة	٩٠
فصل في صفة الصلاة	٩١
أركان الصلاة أربعة عشر ركناً	٩١

الموضوع	الصفحة
١ - النية	٩١
٢ - تكبيرة الإحرام	٩٣
فرع : حكم تعدد تكبيرات الإحرام	٩٥
٣ - قيام قادر في الفرض	٩٦
فرع : صلاة المريض	٩٧
٤ - قراءة الفاتحة	٩٨
فرع : الشك في البسملة	١٠١
فرع : سنية سكتة الإمام في الصلاة الجهرية	١٠٥
فائدة : السكتات المسنونة للمصلي	١٠٥
فرع : ما يسن للمأموم فرغ من الفاتحة في الركعة الثالثة أو الرابعة قبل	
الإمام	١٠٧
فرع : ماذا لو ترك قراءة سورة مسنونة	١٠٨
تنبيه : أحكام الجهر والإسراء بالقراءة	١٠٨
٥ - الركوع	١٠٩
تنبيه : أحكام تتعلق بنية السجود	١١١
٦ - الاعتدال	١١١
دعاء القنوت	١١٣
٧ - السجود مرتين	١١٤
٨ - الجلوس بين السجدين	١١٧
جلسة الاستراحة	١١٨
٩ - الطمأنينة في كُلِّ	١١٨
١٠ - التشهد الأخير	١١٨
١١ - الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأخير	١١٩
١٢ - قعود للتشهد والصلاة والسلام	١٢١
١٣ - التسليمة الأولى	١٢٢
تنبيه : النيات التي ترافق السلام	١٢٣
فروع : كيفية التسليم	١٢٣

الموضوع	الصفحة
١٤ - الترتيب بين أركان الصلاة	١٢٣
فرع : من السنن المطلوبة قبل الصلاة وخلالها	١٢٥
فائدة : حكم ترك شيء من سنن الصلاة	١٢٦
الذكر والدعاء بعد الصلاة المكتوبة	١٢٧
فائدة : حرمة المبالغة في الجهر في المسجد	١٢٨
فروع : سنن الدعاء وبعض أحكام الصلاة النافلة	١٢٨
سترة المصلي	١٢٩
مكروهات الصلاة	١٣٠
فصل في أبعاد الصلاة ومقتضي سجود السهو	١٣٤
فرع : في أحكام تتعلق بشك المأموم بتركه ركن من أركان الصلاة	١٣٩
تنبيه : وجوب موافقة المأموم إمامه في سجود السهو	١٣٩
قاعدة : المشكوك فيه كالمعدوم	١٤١
تنمة : في بيان سجود التلاوة	١٤١
فائدة : أحكام تتعلق بالسجود	١٤٢
فصل في مبطلات الصلاة	١٤٢
تنبيه : إلى بعض مبطلات الصلاة العارضة	١٤٨
فرع : في حكم خبر عدل رواية وصف أو سماع يضرب بصحة الصلاة	١٤٩
فصل في الأذان والإقامة	١٤٩
تنبيه : بعض سنن الأذان والإقامة وفضيلتهما	١٥٤
فرع : فيمن وافق فراغه من الوضوء فراغ المؤذن	١٥٧
فصل في صلاة النفل	١٥٧
- ما لا تسن فيه الجماعة من النوافل	١٥٨
الرواتب التابعة للفرائض	١٥٨
تنبيه : جواز تأخير الرواتب القبلية	١٥٩
صلاة الوتر	١٦٠
فرع : سنية وقت الوتر	١٦٢
صلاة الضحى	١٦٣

الموضوع	الصفحة
صلاة تحية المسجد	١٦٤
صلاة الاستخارة	١٦٥
ركعتا الإحرام والطواف والوضوء	١٦٥
صلاة الأوابين	١٦٥
صلاة التسبيح	١٦٦
- ما تسن فيه الجماعة من النوافل	١٦٦
صلاة العيدين	١٦٦
صلاة الكسوفين	١٦٧
صلاة الاستسقاء	١٦٧
صلاة التراويح	١٦٨
صلاة التهجد	١٦٨
فائدة : في التحذير من بعض الصلوات البدعية	١٧٠
فصل في صلاة الجماعة	١٧٠
شروط القدوة	١٧٨
فرع : حكم صلاة الجماعة إذا كان الإمام في سفلى والمأموم في علو وعكسه	١٨٢
ما يقتضي بطلان القدوة	١٨٣
فرع : حكم زيادة الإمام	١٨٩
تتمة : في بيان الأعذار المرخصة لترك الجماعة	١٩٢
تنبيه : في بيان حكم هذه الأعذار	١٩٣
فصل في صلاة الجمعة	١٩٤
شروط صلاة الجمعة ستة	١٩٥
١ - وقوعها جماعة في الركعة الأولى	١٩٥
٢ - وقوعها بأربعين	١٩٦
فرع : من له مسكنان ببلدتين	١٩٦
٣ - وقوعها بمكان معدود في البلد	١٩٧
فرع : إذا كان في قرية أربعون كاملون لزمهم الجمعة	١٩٧

الموضوع	الصفحة
فرع : في حكم أهل قرية مجبرين على الانتقال من قريتهم	١٩٨
٤ - وقوعها في وقت ظهر	١٩٨
فرع : لا تصح صلاة الظهر من يوم الجمعة قبل سلام إمام الجمعة ...	١٩٩
٥ - وقوعها بعد خطبتين	١٩٩
أركان الخطبتين : خمسة	١٩٩
١ - حمد الله تعالى	١٩٩
٢ - الصلاة على النبي ﷺ	١٩٩
٣ - الوصية بتقوى الله	٢٠٠
٤ - قراءة آية مفهومة بإحداهما	٢٠٠
٥ - دعاء أخروي للمؤمنين في الثانية	٢٠١
شروط الخطبتين	٢٠١
سنن صلاة الجمعة	٢٠٣
الأغسال المسنونة	٢٠٣
تنبيه : حكم قضاء الأغسال المسنونة	٢٠٤
البكور	٢٠٤
التزئين	٢٠٤
فرع : في بيان صور مستثناة من حرمة استعمال الحرير	٢٠٥
التعمم	٢٠٦
التطيب	٢٠٧
تقليم الأظافر	٢٠٧
إنصات للخطبة	٢٠٨
تشميت العاطس	٢٠٨
قراءة سورة الكهف	٢٠٩
الإكثار من الصلاة على النبي ﷺ	٢٠٩
الإكثار من الدعاء	٢٠٩
مهمة : سنية قراءة الفاتحة وآية الكرسي وآيات أخرى	٢١٠
محرمات في يوم الجمعة	٢١١

الموضوع	الصفحة
تنمة : في بيان كيفية صلاة المسافرين	٢١٢
فرع : في جواز الجمع بالمرض	٢١٣
خاتمة : حكم أداء عبادة مختلفاً في صحتها من غير تقليد لقائل بها	٢١٤
فصل في الصلاة على الميت	٢١٤
فرع : في بيان من يُغسَلُ الميت	٢١٥
مهمة : سنية وضع جريدة خضراء على القبر	٢١٨
كراهية البناء على القبر	٢١٩
تنبيه : حكم أحجار القبر	٢١٩
أحكام متفرقة تتعلق بالقبر	٢١٩
أركان الصلاة على الميت	٢٢١
شروط الصلاة على الميت	٢٢٣
الصلاة على ميت غائب	٢٢٤
حرمة الصلاة على كافر	٢٢٥
حرمة الصلاة على الشهيد	٢٢٥
يندب تلقين المحتضر	٢٢٧
زيارة القبور	٢٢٨
فائدة : في منجيات شَتَّى	٢٢٩
باب الزكاة	٢٣٠
تعريف الزكاة	٢٣٠
زكاة النقدين	٢٣٠
زكاة التجارة	٢٣١
تنبيه : زكاة الصيرفي	٢٣٣
فرع : حكم الذهب والفضة	٢٣٣
زكاة الزرع والثمار	٢٣٥
فرع : زكاة مال بيت المال والموقوف	٢٣٦
تنبيه : على زكاة الموقوف	٢٣٦
زكاة الماشية	٢٣٧

الموضوع	الصفحة
زكاة الفطر	٢٣٩
فرع : لا تجزئ قيمة ولا معيب ولا مُسوّس ومبلول في إخراج الزكاة .	٢٤٢
فصل في أداء الزكاة	٢٤٣
تنبيه : تعلق الزكاة بالمال تعلق شركة	٢٤٤
فرع : تقدّم الزكاة ونحوها من تركة مديون	٢٤٥
شروط أداء الزكاة	٢٤٥
أصناف مستحقي الزكاة الثمانية	٢٤٨
فرع : لا يصحّ دفع الزكاة للمدين	٢٥٠
تنبيه : من حكم استيعاب الأصناف والتسوية بينهم ، وما يتبع ذلك ..	٢٥١
فائدة : حكم دفع الزكاة لتارك الصلاة كسلاً ولفاسق	٢٥٤
تنمة : في قسمة الغنيمة	٢٥٤
فرع : في بيان حكم الغنيمة قبل القسمة	٢٥٦
أحكام صدقة التطوع	٢٥٦
فائدة : كراهية الأخذ ممن ماله حلال وحرام	٢٥٨
باب الصوم	٢٥٩
تعريف الصوم لغةً وشرعاً	٢٥٩
المفطرات	٢٦٣
فرع : حكم الطعام المتبقي بين الأسنان	٢٦٧
فروع : في بعض الأحكام المتعلقة بالإفطار	٢٦٨
ما يباح به الفطر في رمضان	٢٦٩
فيمن تجب عليه الكفارة	٢٧٠
ما يجب على مؤخر قضاء شيء من رمضان	٢٧١
فائدة : من مات وعليه صلاة	٢٧٢
سنن الصوم	٢٧٣
تنمة : في بيان حكم الاعتكاف	٢٧٧
مهمة : من مبطلات ثواب الاعتكاف	٢٧٨
فصل في صوم التطوع	٢٧٨

الموضوع	الصفحة
فرع : في بيان أن صوم هذه الأيام المتأكد يندرج في غيره	٢٨١
فرع : أفضل الشهور للصوم	٢٨١
فائدة : أحكام متعلقة بالتطوع	٢٨١
تنمة : أيام يحرم صومها	٢٨١
باب الحج والعمرة	٢٨٢
تعريف الحج لغة وشرعاً	٢٨٢
فرع : وجوب الإنابة عن ميت عليه نسك	٢٨٥
أركان الحج	٢٨٥
مخطط المسجد الحرام	٢٨٧
تنبيه : وجوه أداء الحج والعمرة	٢٨٨
شروط الطواف	٢٨٩
سنن الطواف	٢٩٠
فرع : في ما يسن للقادم مكة أول قدومه	٢٩١
واجبات الحج	٢٩١
مواقيت الحج	٢٩١
مخطط مواقيت الإحرام	٢٩٣
سنن الحج	٢٩٤
مخطط مشاعر الحج	٢٩٥
مخطط المدينة المنورة	٢٩٧
فائدة : في زيارة قبر سيدنا رسول الله ﷺ	٢٩٨
فصل في محرمات الإحرام	٢٩٨
فرع : أحكام الفدية	٣٠٠
تنمة : في حكم الهدى	٣٠٢
مهمات : في بيان جمل من المسائل ، كالأضحية والعقيقة والصيد	
والذبائح وغير ذلك	٣٠٢
فرع : في مسائل شتى : الإدهان ، الاكتحال ، أحكام اللحية ، وشر الأسنان ، وصل الشعر ، أحكام تتعلق بدخول الليل ، أحكام الذبائح	٣٠٥

الصفحة

الموضوع

٣٠٨	فائدة : حكم الذبح تقرّباً لله لدفع شر الجن أو بقصدهم
٣٠٩	فائدة : أفضل المكاسب
٣١٠	فرع : أحكام النذر
٣١٠	النذر
٣١٦	تنمة : في بيان حكم نذر المقترض لمقرضه
٣١٦	باب البيع
٣١٦	تعريف البيع لغةً وشرعاً
٣١٩	فائدة : أحكام في مسائل شتى
٣٢١	مهمة : في بيان حكم من تصرّف في مال غيره ظاهراً ثم تبين أنه له
٣٢١	البيع الربوي
٣٢٤	أنواع الربا
٣٢٥	فائدة : طريق الخلاص من عقد الربا
٣٢٥	ما نُهي عنه من البيوع
٣٢٨	فصل في خياري المجلس والشرط وخيار العيب
٣٣٢	فرع : في أحكام تتعلق بالعيب
٣٣٣	فصل في حكم المبيع قبل القبض
٣٣٥	فصل في بيع الأصول والثمار
٣٣٧	فصل في اختلاف المتعاقدين
٣٣٩	فروع : مسائل في اختلاف المتعاقدين
٣٣٩	فصل في القرض والرهن
٣٤٦	قاعدة : في بيان أن فاسد العقود كصححها
٣٤٦	فرع : مسائل في بعض العقود الفاسدة
٣٤٦	فرع : مسألة في الرهن
٣٤٩	فرع : العبرة بقصد الدافع وكيفيته
٣٥٠	تنمة : في بيان حكم المفلس
٣٥١	فصل في بيان حجر المجنون والصبي والسفيه
٣٥٣	فرع : مسائل تتعلق بتصرفات الولي

الموضوع	الصفحة
فصل في الحوالة	٣٥٤
تتمة : في بيان أحكام الضمان وأحكام الصلح	٣٥٦
فرع : يتعلق بأحكام الضمان	٣٥٧
أحكام الصلح	٣٥٨
فرع : في بيان الحقوق المشتركة ومنع التزام عليها	٣٥٨
باب في الوكالة والقراض	٣٥٩
فرع : في مسائل في الوكالة	٣٦٢
فرع : في بيان ما يجب على الوكيل في الوكالة المقيدة	٣٦٥
فرع : لو اختلفا في أصل الوكالة بعد التصرف	٣٦٦
فروع : في مسائل في الوكالة	٣٦٧
أحكام القراض	٣٦٩
تتمة : في بيان أحكام الشركة	٣٧٢
فائدة : في من غصب نحو نقد أو بُرٍّ وَخَلَطَهُ بِمَالِهِ	٣٧٣
فصل في بيان بعض أحكام الشفعة	٣٧٤
باب في الإجارة	٣٧٤
فرع : يجوز لنحو القَصَّارِ حَبْسُ الثوب بأجرته حتى يستوفى	٣٨٠
انفساخ الإجارة	٣٨٠
فرع : في بعض حقوق المؤجر والمستأجر	٣٨١
فائدة : حول أجره الطبيب واستحقاقها	٣٨٢
فرع : في مسائل بين المؤجر والمستأجر	٣٨٢
تتمة : في بيان أحكام المساقاة والمزارعة والمخابرة	٣٨٣
باب في العارية	٣٨٤
فرع : في الخلاف على التلف	٣٨٦
وجوب الضمان على المستعير	٣٨٦
فروع : في الخلاف بين مالك عَيْنٍ والمتصرف منها	٣٨٧
مهمة : بعض الأحكام المتعلقة باستعارة الكتب والمصحف	٣٨٨
فصل في بيان أحكام الغصب	٣٨٩

الصفحة

الموضوع

٣٩٠	فروع : في بعض مسائل الغصب والضمان
٣٩١	باب في الهبة
٣٩٦	رجوع الأصل فيما وهب لفرعه
٣٩٧	تنبيه : لا يصح الإبراء من المجهول
٣٩٩	فروع : حول عائدة ملكية الهدايا وبعض أحكامها
٤٠٠	باب في الوقف
٤٠٣	شروط الوقف
٤٠٤	فرع : في حكم قصد حرمان الإناث من الوقف
٤٠٧	فائدة : في بيان أحكام الوقف المتعلقة بلفظ الواقف
٤٠٨	تنبيه : حيث أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف
٤٠٩	فروع : في مسائل في الوقف
٤١١	أحكام الوقف المعنوية
٤١٢	فائدة : في بعض الأحكام المتعلقة بالمساجد
٤١٢	منع بيع الوقف
٤١٥	فرع : ثمر الشجر النابت بالمقبرة المباحة مباح
٤١٦	النظر على الوقف وشروط الناظر
٤١٧	تتمة : حق المستحقين الحصول على نسخة من الوقف
٤١٧	باب في الإقرار
٤٢٣	باب في الوصية
٤٢٨	بيان حكم الوصية بالزائد على الثلث وحكم التبرعات في المرض
	فرع : في بيان دلالة بعض الكلمات المستعملة في الأوقاف : الجيران،
٤٢٩	العلماء، أعلم الناس القراء، أجهل الناس، الفقراء، الأقارب
٤٣٠	بيان حكم الرجوع عن الوصية
٤٣٣	باب الفرائض
٤٣٣	تعريف الفريضة لغةً وشرعاً
٤٣٨	فصل في بيان أصول المسائل
٤٤١	فصل في بيان أحكام الوديعة

الموضوع	الصفحة
فائدة : في بيان أحكام الكذب	٤٤٢
فصل في بيان أحكام اللقطة	٤٤٣
باب النكاح	٤٤٤
تعريف النكاح لغة وشرعاً	٤٤٤
مهمة : في بيان النظر المحرم والجائز وغير ذلك	٤٤٦
الخطبة	٤٤٨
فروع : أحكام تتعلق بالخطبة	٤٤٩
من أوصاف الزوجة	٤٤٩
أركان النكاح	٤٥١
فرع : مسألة في عدم التوافق بين الإيجاب والقبول	٤٥٤
شروط الزوجة	٤٥٥
محرمات النكاح	٤٥٥
فرع : لو تزوج مجهولة النسب فاستلحقها أبوه	٤٥٦
تنبيه : في بيان شروط الرضاع	٤٥٧
فرع : اختلاط بنسوة غير محصورات	٤٥٩
تنبيه : في بيان نكاح مَنْ تَحَلَّى وَمَنْ لَا تَحَلَّى مِنَ الْكَافِرَاتِ	٤٦٠
شروط الزوج	٤٦١
تنبيه : لا يشترط الإشهاد على إذن معتبرة الإذن	٤٦٢
فرع : لو زوج قبل بلوغ الإذن إليه	٤٦٢
شروط الشاهدين	٤٦٢
شروط الولي	٤٦٤
بيان الأولياء	٤٦٦
فرع : حكم إقرار المجبر بالنكاح للكفء	٤٦٧
فرع : أحكام تتعلق بتزويج الأمة المشتركة	٤٦٩
فروع : أحكام تتعلق بالمجبر وبالولي وبمن ليس لها ولي	٤٧١
فروع : مسائل في إذن المولّية	٤٧٤
فرع : عدم كتابة الكتابة في استخلاف القاضي في التزويج	٤٧٥

فروع : حكم دعوى الوكالة في التزويج وقبول خبر الطلاق والموت	
والتوكيل	٤٧٥
فرع : في بيان تزويج العتيقة والأمة	٤٧٦
فصل في الكفاءة	٤٧٨
تنمة : في بيان العيوب التي تُثبِتُ الخيار	٤٨٠
فرع : حكم الإجبار بالزواج من غير كفاء والإذن بالزواج ممن ظُنَّ كفوًا	
فبان خلافه	٤٨٢
تنمة : في بيان بعض آداب النكاح	٤٨٢
فصل في نكاح الأمة	٤٨٣
فروع : أحكام مسائل تتعلق بنكاح الأمة	٤٨٤
تنمة : في بيان متعلقات نكاح الرقيق	٤٨٥
فصل في الصداق	٤٨٥
مهمات : في حكم الهدايا والصداق والأعطيات	٤٨٩
تنمة : في بيان حكم المتعة	٤٩٠
خاتمة : في بيان حكم الوليمة	٤٩٠
فروع : في مسائل تتعلق بالأكل	٤٩٣
فصل في القسّم والشوز	٤٩٥
فرع : في مسائل تتعلق بمنع القسّم	٤٩٦
تبّع : للزوجة الحرة ضعف ما للزوجة الأمة في القسّم	٤٩٧
تنبيه : حق الزواج لا يمنع الخروج للجماعات وأعمال البر	٤٩٨
تنمة : في بيان ما يترتب على وجوب القسم	٤٩٩
فصل في الخُلع	٤٩٩
تنبيه : في بيان الإبراء	٥٠٢
فروع : مسائل تتعلق بالإبراء	٥٠٣
تنبيه : في بيان أن الفرقة بلفظ الخلع طلاق ينقص العدد	٥٠٥
فصل في الطلاق تعريفه لغةً وشرعاً	٥٠٥
تنبيه : الدقة في ألفاظ الطلاق	٥٠٨

الموضوع	الصفحة
فروع : في مسائل في الطلاق	٥٠٩
فوائد : تتعلق بالطلاق	٥٠٩
مهمة : في بيان ما لو أبدل حرفاً من لفظ الطلاق بآخر	٥١٠
فرع : في بيان أن الكتابة كناية ، فإن نوى بها الطلاق وَقَعَ	٥١٣
فروع : في مسائل في الطلاق	٥١٣
فرع : في جمع الطلقات	٥١٥
فائدة : في بيان جواز تعليق الطلاق	٥١٧
مهمة : في بيان حكم الاستثناء	٥١٧
تنمة : مسألة في تكفير الزوجة وما يترتب على ذلك	٥١٨
فرع : في حكم المطلقة بالثلاث	٥١٨
تنمة : في ما يثبت به الطلاق	٥١٩
فصل في الرجعة	٥٢٠
تعريف الرجعة لغةً وشرعاً	٥٢٠
فروع : مسائل متعلقة بالرجعية	٥٢١
فصل في أحكام الإيلاء	٥٢٢
فصل في بيان أحكام الظهار	٥٢٣
فصل في العدة	٥٢٣
فرع : أحكام تتعلق بعدة الموطوءة بشبهة	٥٢٤
تنبيه : في بيان معنى الإحداد اصطلاحاً	٥٢٦
فرع : إذا ولد بعد العدة	٥٢٨
فائدة : ينبغي تحليف المرأة على انقضاء العدة	٥٢٩
فرع : مسائل تتعلق بالعدة	٥٢٩
تنمة : في بيان تداخل العدتين	٥٣١
فرع : في حكم الاستبراء	٥٣١
فرع : حكم الاستبراء في حال الأمة الوثنية أو المرتدة	٥٣٣
فرع : متى تصير الأمة فراشاً ومولودها يلحق بسيدتها وإن لم يعترف به	٥٣٤
فصل في النفقة	٥٣٤

الصفحة

الموضوع

- فرع : تجديد الكسوة ٥٣٩
 تنبيه : تملك النفقة والتمتع بالسكن ٥٤٠
 تنبيه : واجبات الخادم ٥٤١
 مهمات : ما تملكه الزوجة ٥٤٢
 فرع : لها منع التمتع لقبض الصداق الحال ٥٤٣
 تنبيه : في بيان مواضع يجوز لأجلها خروج الزوجة ٥٤٤
 مهمة : لو تزوجت زوجة المفقود غيره ٥٤٦
 فائدة : ما للزوج من منع زوجته ٥٤٧
 تنمة : في بيان بعض أحكام تتعلق بالنشوز الجلي والنشوز الخفي ... ٥٤٧
 فرع : في فسخ النكاح ٥٤٨
 تنبيه : تحقق عجز النفقة ٥٤٩
 فائدة : في بيان حكم ما إذا كان عند زوجة الغائب بعض ماله وكان معسراً
 بما مر ٥٥٠
 فرع : لها في مدة الإمهال والرضا بإعساره الخروج نهاراً قهراً عليه وعليها
 الرجوع إلى مسكنها ليلاً ٥٥٤
 فروع : لا فسخ في غير مهر لسيد أمة ٥٥٤
 فائدة : لو فقد الزوج قبل التمكين ٥٥٥
 تنمة : في بيان حكم مؤن الأقارب الأصول والفروع ٥٥٥
 فرع : تفصيل في أحكام النفقة على الأب والأم وعكسه ٥٥٦
 فصل في بيان أحكام الحضانة ونفقة المملوك ٥٥٦
 بيان نفقة الممالك من الأرقاء ٥٥٧
 باب الجنابة ٥٥٩
 تنبيه : وجوب القصاص بسبب ٥٦١
 فرع : لو أمسكه شخص ولو للقتل فقتله آخر ٥٦١
 فرع : لو اندملت الجراحة واستمرت الحمى حتى مات ٥٦٣
 فرع : لو تصارعا ٥٦٤
 تنبيه : في ما يوجب القصاص في غير النفس ٥٦٥

الموضوع

الصفحة

تنبيه : في بيان ما يتعلق بقطع الأطراف من وجوب دية كاملة أو نصفها	٥٦٨
أو عشرها أو نصف عشرها	٥٦٨
تنبيه : في بيان ما إذا كان المستحق للقوقد غير كامل أو كان غائباً	٥٦٨
تنمة : في حكم ما يلقي في البحر إذا أشرفت السفينة على الغرق	٥٦٩
فرع : حكم الإجهاض	٥٦٩
خاتمة : تجب الكفارة على من قتل من يحرم قتله	٥٧٠
باب في الردة	٥٧٠
تنبيه : الاحتياط في التكفير	٥٧٣
تنمة : في بيان ما يحصل به الإسلام مطلقاً على الكافر الأصلي وعلى	
المرتد	٥٧٣
باب الحدود	٥٧٤
حد الزنا	٥٧٥
حد القذف	٥٧٨
فرع : إذا سب شخص آخر	٥٧٩
فائدة : في بيان ضابط حرمة شرب الخمر	٥٨٠
تنمة : حكم إسقاء الخمر للبهائم	٥٨١
حد السرقة	٥٨١
خاتمة : في قاطع الطريق	٥٨٥
فصل في التعزير	٥٨٦
فصل في الصيال	٥٨٩
فرع : يجب الدفع عن منكر	٥٩١
أحكام الختان	٥٩١
حكم ثقب الأذن	٥٩٢
تنمة : في بيان حكم ما تتلفه البهائم	٥٩٣
باب الجهاد	٥٩٣
حكم فرض الكفاية	٥٩٣
أحكام السلام	٥٩٥

الصفحة

الموضوع

- ٥٩٧ فروع : يسن إرسال السلام للغائب
- ٥٩٨ فوائد : أحكام القيام على جهة الاحترام
- ٥٩٨ تشميت العاطس
- ٥٩٩ شروط الجهاد
- ٦٠٠ حكم سفر المدين
- ٦٠١ حكم السفر للجهاد للمدين
- ٦٠١ فروع : إذا لم يمكن تأهب لقتال ، أو أسير مسلم
- ٦٠٢ حرم على من هو من أهل فرض الجهاد انصراف عن صف بعد التلاقي
- ٦٠٣ أحكام الأسرى
- ٦٠٣ فرع : يحكم بإسلام غير بالغ
- ٦٠٥ فرع : الأسير المسلم
- ٦٠٦ فرع : لو قهر حربي دائنه أو سيده أو زوجه
- ٦٠٦ مهمة : حكم السراري والأرقاء المجلوبين
- ٦٠٧ تنمة : في ذكر مسائل تتعلق بالهدنة
- ٦٠٨ باب القضاء
- ٦٠٩ فرع : أحكام تتعلق بتولي القضاء
- ٦١٣ فرع : إذن الإمام للقاضي بالاستخلاف
- مهمة : في بيان كون القاضي يحكم باجتهاده إن كان مجتهداً أو باجتهاد مقلده إن كان مقلداً
- ٦١٣ فائدة : في بيان التقليد
- ٦١٤ تنمة : في بيان حكم الاستفتاء
- ٦١٦ ما يقتضي انعزال القاضي
- ٦١٧ واجبات القاضي ومحرماته
- ٦١٩ فرع : مسائل تنظيمية وإدارية للقاضي
- ٦٢٢ تنبيه : حكم أجرة القضاء
- ٦٢٢ فيما ينقض حكم القاضي
- ٦٢٢ تنبيه : في بيان عدم جواز الحكم بخلاف الراجح

الموضوع	الصفحة
تنبيه ثانٍ : في بيان المعتمد في المذهب	٦٢٣
لا يقضي القاضي بخلاف علمه	٦٢٣
تنبيه : في بيان ما إذا خالف الظاهر الباطن ، أي : حقيقة الأمر	٦٢٥
جواز القضاء لحاضر على غائب	٦٢٥
فرع : لو ادعى وكيل الغائب على غائب	٦٢٧
فرع : لو حضر الغريم وامتنع من بيع ماله الغائب لوفاء دينه به عند الطلب	
سأغ للقاضي بيعه لقضاء الدين	٦٢٩
مهمة : لو غاب إنسان من غير وكيل وله مال حاضر	٦٢٩
فرع : في حكم الآبق	٦٣٠
باب الدعوى والبيّنات	٦٣٠
فرع : له استيفاء دين له على آخر جاحد له	٦٣٢
شروط الدعوى	٦٣٢
فرع : لا تسمع الدعوى بدين مؤجل إذا لم يتعلق بها إلزام ومطالبة في الحال	٦٣٦
فصل في جواب الدعوى وما يتعلق به	٦٣٦
فرع : لو ادعى عليه عينا	٦٣٧
فروع : لو أزيلت يده بيينة	٦٣٩
فروع : لو أقام بيينة	٦٤١
فرع : لو باع داراً ثم قامت بيينة حسبة أن أباه وقفها عليه	٦٤٢
فرع : تجوز الشهادة ، بل تجب ، إن انحصر الأمر فيه	٦٤٢
تنبيه : لا يكفي في الدعوى كالشهادة ذكر الشراء إلا مع ذكر ملك البائع	٦٤٤
فصل في الشهادات	٦٤٥
فرع : لو أقامت شاهداً بإقرار زوجها بالدخول كفي حلفها معه	٦٤٧
شروط الشاهد	٦٤٧
العدالة	٦٤٨
تعريف الكبيرة	٦٤٨
تعريف الصغيرة	٦٤٨

الموضوع	الصفحة
حكم اللعب بالشطرنج	٦٤٩
تنبيه : تقبل الشهادة من وَلَدِ العدو بوجه	٦٥١
فائدة : من قذف آخر لا تقبل شهادة كل منهما على الآخر	٦٥١
فرع : تقبل شهادة كل مبتدع لا تكفره ببدعته	٦٥١
تنبيه : تسمع شهادة الحسبة عند الحاجة إليها	٦٥٢
التوبة	٦٥٤
فروع : لا يقدر في الشهادة جهله بفروض	٦٥٥
الشهادة بالاستفاضة	٦٥٧
تنبيه : المتعين على مؤدي الشهادة	٦٥٨
فرع : حكم شهادة النساء	٦٥٩
فرع : في رجوع الشهود عن شهادتهم	٦٦٠
تتمة : تلفيق الشهادة	٦٦٠
خاتمة : في الأيمان	٦٦١
فرع : يُسنّ تغليظ يمين المدعي والمدعى عليه	٦٦٤
فرع : في بيان صفة كفارة اليمين	٦٦٥
باب في الإعتاق	٦٦٦
التدبير	٦٦٨
الكتابة	٦٦٩
فرع : في الخلاف بين المكاتب والمكاتب حول صحة المكاتب	٦٧١
خاتمة : الكتاب	٦٧٢
الفهارس	٦٧٥
فهرس الآيات القرآنية	٦٧٥
فهرس نصوص الأحاديث النبوية الواردة في الكتاب	٦٨١
فهرس ألفبائي بأهم الأعلام والكتب التي وردت في الكتاب	٦٨٨
فهرس المواد الفقهية	٦٢٩
فهرس الموضوعات	٦٣٥